Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

Ecol. 269/57

مُذكّرات
في السّياسة المصرية

للمؤلف

الفاروق عمر	الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥
الصديق أبو بكر	« « « ١٩٤٢
فى منزل الوحى	« « « ١٩٣٧
حياة محمد	« « « ١٩٣٥
ثورة الأدب	« « « ١٩٣٣
ولدى	« « « ١٩٣١
تراجم	« « « ١٩٢٩
عشرة أيام فى السودان	« « « ١٩٢٧
فى أوقات الفراغ	« « « ١٩٢٥
جان جاك روسو	« « « ١٩٢١ ١٩٢٣
زينب	« « « ١٩١٤
دين مصر العام (بالفرنسية)	« « « ١٩١٢

مُذكّرات في السّياسة المصرية

الجزء الأول

من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧

بقلم

محمد حسين هيكل

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن ويوسف محمد واخوتهما
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٩٥١

962
H125

الإهداء

إلى شباب اليوم : رجال الغد ، وأمل المستقبل

أهدى صورة من جهاد الوطن ، مدى ربع قرن ،

فى سبيل الحرية والكرامة والمجد « موعظة وعبرة »

القاهرة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥١

محمد حسين هيكل

267655

تقـــديم

القصد من هذه المذكرات ـ تاريخ وادى النيل حافل بالأحداث الجسام ـ نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث ـ ليس للحزبية اثر فى هـذه المذكرات ـ اتجاه السياسة الانجليزية فى امر مصر منذ القرن الثامن عشر ـ المذكرات تتناول التطور السياسى فى مصر ـ نشاط مصر الاقتصـادى ، وتطورها الاجتماعى ـ تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية والغربية ـ أثر التطور فى حياتنا التشريعية ـ مجهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها ـ الرجاء فى أن تحقق المذكرات الغرض من تدوينها .

هذه مذكرات فى السياسة المصرية استمليتها من الذاكرة ، الا قليلا رجعت فيـه الى الصحف لمزيد من الدقة فى التـأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن كل الاطمئنان الى مابقى فى الذاكرة من صورته .

وهذا الجزء الأول من المذكرات يتناول ما حـدث فى ربع قرن ، بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧ : أى من يوم عودتى الى مصر بعد اتمام الدراسات العليا فى الحقوق بجامعـة باريس ، الى يوم تركى ميدان الصحافة ؛ بعد أن توليت رياسة تحرير جريدة « السياسة » وادارة سياستها مدى خمسة عشر عاما ، اشتغلت من قبلها بالمحاماة عشر سنين .

وفى ربع القرن ، الذى تنشر هـذه المذكرات حوادثه ، شاركت بنصيب فى أطوار السياسة المصرية ، وفق سنى وعملى والمكان الذى كنت أشغله بين أهل وطنى .

وقد كانت هذه الفترة فى حياة مصر من الفترات التاريخية ، اذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولهذا يجدر بكل من شارك فى العمل العام أثناءها ، أن يكتب عنها ما يكون من بعد

مادة للمؤرخ ، تعينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن .

ولا تقف الفائدة من مثل هذه المذكرات عند هذه المعاونة ، بل ان لها لفوائد جليلة أخرى تشجع على تدوين الحوادث ودقة تصويرها . فنحن لا نزال فى طور النهضة التى توثبت منذ بدء هذا القرن العشرين ، ثم لا تزال حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطبعها التقليد والارتجال فى كثير من نواحيها . وهذا طابع لا دوام له ، بل لابد من أن ينقضى عهده ، وأن تحل محله سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى نكسبها من عهد التقليد والارتجال نفسه . ولا يفيد أبناء الجيل الناشىء من هذه التجارب الا اذا رسمت أمامهم الحوادث التى لم يشهدوها على نحو يسمح لهم بالافادة من الخطأ لاتقائه ، ومن الصواب للاستزادة منه ، وليطوع لهم مجموع ما يطلعون عليه أن يتخذوا منه مادة يصورون على هداها سياسة للمستقبل تلائم طبيعة وطنهم وطبائع أهله . فأما اذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، ولم يتناول التدوين ما حدث من شئون الوطن فى جوانب حياته المختلفة تدوينا ينظمه ويبوبه، بل بقى ذلك مبعثرا فى بطون الصحف التىعرضت هذه الحوادث ابان وقوعها — فقد يتعذر على شباب اليوم وأبناء الغد تصوير سياسة ثابتة ، وقد يبقى التقليد ويبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التى تأتى من بعدنا . ولا شىء أضر من التقليد ومن الارتجال ، حين تبلغ الأمة مرحلة يجب معها وضع السياسة المستقرة الطويلة الأجل ، الملائمة لطبيعة الوطن وطبائع أهله .

ومثل هذه المذكرات تتعدى فائدتها حدود مصر . فقد قامت فى البلاد العربية المختلفة ، منذ بضع عشرات من السنين ، نهضة تشابه نهضة مصر ؛ وهى لهذا تستفيد من تطور الأحوال عندنا ، ومن وقوفها على الصورة الدقيقة لهذا التطور . وهى بعد ترقب ما يجرى فى مصر ،

وتحتذى فى كثير من الأحيان مثاله • فمن الخير أن تكون أمامها كذلك صورة ما حدث فى مصر لهذا القرن العشرين ، لعلها تفيد من الوقوف عليها ما ينفعها وينفع مصر فى وقت واحد •

بل ان الأمر ليتخطى حدود البلاد العربية الى ما وراءها من البلاد الاسلامية ومن البلاد الشرقية • فهذه كتلة ضخمة تتفاعل الحوادث التى تقع فى كل واحدة منها مع ما يقع فى سائرها ، وتؤثر فى سياسة العـالم كله •

* * *

ذكرت أن الفترة التى تدون هذه المذكرات حوادثها من الفترات التاريخية فى حياة مصر ، اذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها • ولست أقصد من ذلك الى أن مصر كانت قبل هذا الطور دائمة الطمأنينة الى حظها بين أمم العالم ، أو انها كانت ساكنة الى كل لون من الحياة يفرض عليها • فتاريخ وادى النيل حافل من أقدم الحقب بالاحداث الجسام • واذا صح القول بأن الأمة السعيدة لا تاريخ لها ، فمصر لم تكن أمة سعيدة بهذا المعنى فى يوم من الأيام ، بل كانت حياتها جهادا متصلا على السنين ، ظفر فيه أبناؤها بأهدافهم القومية أحيانا ، وتغلب عليهم غيرهم أحيانا أخرى ، ولم يعرف اليأس الى نفوسهم سبيلا أبدا •

والتاريخ القريب منا ، الذى شهده آباؤنا وأجدادنا الأقربون ، يعج بجهادهم لدفع الضيم عن وطنهم •

وكثيرا ما نسى المؤرخون نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث التى مرت به ، واكتفوا بذكر الوقائع الحربية التى شهدتها موانىء مصر وأراضيها • ولو انهم ذكروا مواقف الشعب من هذه الحوادث ، لحكموا بأنه كان صاحب الأثر الحاسم فى النتائج التى انتهت اليها • فدخول الفرنسيين مصر بامرة بونابرت ، وجلاؤهم عنهـا ، ومحاولة الانجليز دخول مصر ، وقيام محمد على الكبير وتبوؤه عرش مصر — كل ذلك

كان للمصريين فى توجيهه وفى نهايته الأثر الحاسم . لكنا لانجد فى المؤلفات القديمة ، خلا يوميات ابن اياس ويوميات الجبرتى ، ما نستشف من خلاله هذا الأثر . ولهذا يظن بعضهم أن الشعب المصرى عاش بعيدا عما كان يجرى حوله من الأحداث ، مسلما أمره للغالب ، مكتفيا بفلاحة الأرض لينال الغالب من ثمرات كده ما يشاء ، وليدع منها لهذا الشعب المستسلم الكفاف .

ونسيان ما كان للشعب المصرى من أثر فى توجيه الحوادث ، هو الذى أدى فى تاريخ مصر الحديث الى مآس دونت صور بعضها فى هذه المذكرات . على أننى لا أزعم أننى فصلت كل ما حدث خلال الحقبة التى تناولتها . فمن الحوادث ما وقعت عنده لماما اذ لم أشارك العاملين فيه بنصيب يذكر ، ومنها ما أغفلته اذ لم يكن لى فيه أثر ولم أقف على الجلية من أمره .

* * *

وأود أن أبدد شبهة قد تقوم بخاطر بعض من يحكمون على الأشياء قبل دراستها . فهذه المذكرات تتناول حياة مصر السياسية أكثر مما تتناول غير هذا الجانب من حياتها العامة . وأخشى لهذا أن تتهم بأنها دفاع عن السياسة التى ناصرتها فى مختلف أطوار حياتى ، وبخاصة لأننى ، فى أكثر هذه الأطوار ، كنت فى غير الجانب الذى عليه الجمهور . كان الحزب الوطنى وعلى رأسه مصطفى كامل يضم جمهرة الشباب ، ويضم السواد ، ويضم الكثيرين من المثقفين ، وكنت أنا أميل فى الرأى الى حزب الأمة الذى تألف من بعد ؛ وذلك لأسباب يقف عليها القارىء فى الفصل الأول من فصول هذا الكتاب . وكان الوفد المصرى ، وعلى رأسه سعد زغلول ، يضم صفوف الأمة كلها زمنا ، ثم اختلف سعد مع زملائه وتألف حزب الأحرار الدستوريين ، فكنت معهم وكنت محررهم . لكن هذا وذاك لم يمنعانى ، وأنا أكتب هذه المذكرات ، من أن أقف موقف المؤرخ ما استطعت ، غير متعصب لرأى بذاته ، محللا المواقف المختلفة ،

مبينا وجهة النظر التى لكل فريق • ذلك لأننى كنت ولا أزال أعتقد أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصحة وجانب من الخطأ ، وعلى جانب من القوة وجانب من الضعف ؛ وأن تبين الحق فى حاجة الى جهد عسير • وقد كان دأبى أن أبحث عن الحق فأتبعه ، أيا كانت النتائج التى تترتب عليه • ولست أزعم أننى اهتديت دائما الى ما أردت من هذا الحق • ولكننى أستطيع أن أؤكد ، مطمئن الضمير ، أننى كنت مخلصا دائما للرأى الذى اقتنعت به ، وان جر هذا الاخلاص من المضرة ما يحرص الكثيرون على اتقائه •

وهذا الموقف كفيل بأن يبدد ما قد يدور بخاطر المتظنن من شبهة • فهذه المذكرات لا تنصر رأيا على رأى ، ولا فريقا على فريق • انما هى تصوير للحوادث كما وقعت فى الفترة التى تناولها الحديث ، وتصوير كذلك لاتجاهات الرأى المختلفة • وقصدى من هذا التصوير أن يقف أبناء اليوم وأبناء الغد ، على ما كان قائما بنفوس آبائهم والذين سبقوهم ممن كان لهم فى الميدان السياسى وفى الحياة العامة نشاط قل أو كثر ، وما كان لى أنا من نشاط فى هذا الميدان بالتأييد أو بالمعارضة • وقد تحريت جهد استطاعتى أن يكون هذا التصوير بالغا غاية الدقة ، ليؤدى الغرض الذى قصدت اليه من وضع هذه المذكرات على خير وجه مستطاع •

وقد أعاننى على أن أقف موقف المؤرخ ، وأن أكتفى بتصوير الحوادث كأدق ما أستطيع ، أننى بدأت كتابة هذه المذكرات بعد انقضاء سنوات طويلة على وقوع الحوادث التى دونت فيها • فقد بدأت أكتبها فى سنة ١٩٤٨ ، حين كان أول فصل منها يتحدث عما وقع فى سنة ١٩١٢ وما تبعها ، أى بعد انقضاء ست وثلاثين سنة أو يزيد على وقوعه • وقد فرغت من كتابتها سنة ١٩٥٠ ، وكان آخر ما تناولته من الحوادث ما وقع فى سنة ١٩٣٧ ، فكان قد مضى عليه ثلاثة عشر عاما سويا • ونحن اذ تفصل السنون بيننا وبين الحوادث بهذا المقدار ، نراها فى ضوء

يختلف عما أحاط بها حين حدوثها . ذلك بأنها يوم تحدث تثير من عواطفنا ، وقد تتأثر بها منافعنا العاجلة ، فلا يكون العقل وحده هو الذى يحكم عليها . صحيح أنها ، حين تباعد السنون بيننا وبينها ، تتلون بظلال مما خلفته هذه السنون ؛ لكن الزمن الذى مر بنا فى هذه الأثناء ، والتجارب التى أفدناها خلال هذا الزمن ، وانفراد العقل بتحليل الحوادث ووزنها — كل ذلك يجعل من اليسير علينا أن نقف منها موقف القضاة العدول الذين لا منفعة لهم من وراء ما يحكمون فيه ، فضمائرهم وحدها هى صاحبة السلطان عليهم فى هذا الحكم .

وصحيح أن وجود طائفة من الأشخاص الذين لعبوا دورا فى هذه الحوادث بيننا ، وصلتنا بهؤلاء الأشخاص ، لهما علينا من الأثر ما لا سبيل الى زواله الا اذا اعتزمنا ألا تنشر مذكراتنا قبل انتهاء حياتنا ، ولم يكن ذلك قصدى حين بدأت أكتب هذا الجزء الأول من مذكراتى . لكننى أؤكد اننى لم أحاب هؤلاء الأشخاص ، أللهم الا أن أكون قد أغفلت بعض الحوادث التى رأيت واجبا اغفالها ، أما ما دونته ولم أغفله فصحيح فى عمومه ، دقيق فى جملته وتفصيله .

وأعترف بأننى لست راضيا عن اغفال ما أغفلت ، ولهذا تحايلت جهد ما واتانى فن الكاتب ، فعوضت القارىء عما أغفلته من الحوادث بذكر الآثار التى ترتبت عليها .

* * *

لم تتناول هذه المذكرات الا ما شهدته أو شاركت فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية . فهى لم تتناول ما حدث قبل عهدى بالحياة السياسية ، ولم تتناول ما كان بعيدا عن النشاط المصرى وان عمق أثره فى شئوننا العامة ، وان كان هو الذى أدى الى ما تتناوله هذه المذكرات من حوادث . أذكر من ذلك مركز مصر فى الحلبة الدولية مما كان نشاطنا السياسى ولا يزال يضطرب حوله . فقد كانت مصر الى سنة ١٨٨٢ ولاية

عثمانية لها استقلالها الداخلى ، ولأسرة محمد على امارتها وعرشها • فلما برم المصريون بسلطان الأتراك والجراكسة ، وقامت الثورة العرابية للقضاء على هذا السلطان ، رأت انجلترا فرصة دخول مصر سانحة فانتهزتها ، تنفيذا لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد •

وكانت هذه السياسة تنفذ قبل ذلك بدقة ومن غير هوادة • وتنفيذا لهذه السياسة منعت انجلترا نابليون والفرنسيين من الاستقرار بمصر ، حين جاءوا اليها فى أواخر القرن الثامن عشر ؛ وعارضت شق قناة السويس بكل قوتها اشفاقا على امبراطوريتها فى الهند من أن يكون الفرنسيون فى طريقهم اليها • فلما شبت الثورة العرابية انتهزت الفرصة، ودخلت مصر بدعوى حماية الخديو من الثوار ، ولم تعر صيحة فرنسا ، بأن انجلترا اعتدت على حقوق الدولة العثمانية وعلى حيدة قناة السويس، أى اعتبار • واستقرت القوات البريطانية على ضفاف النيل محتلة مصر، زاعمة أنها ستجلو عنها متى استقرت الأمور فيها • فلما استقرت الأمور تفاوضت مع الدولة العثمانية على الجلاء وشروطه ، فلم تؤد هذه المفاوضات الى نتيجة • وكذلك جاء جيلنا ، واحتلال انجلترا مصر أمر واقع •

لم يكن ما قامت به انجلترا وليد المصادفة اذن ، بل كان تنفيذاً لسياسة مرسومة • فمنذ بدت مصر فى ثوب من القوة الحربية ، أيام محمد على الكبير ، قدرت انجلترا أن مصر القوية ستصبح يوما ما خطرا على سياستها الامبراطورية ، فأثبتت فى سجل سياستها أن نفوذها يجب أن يمتد الى مصر بصورة أو بأخرى ، وأن تحول بين أية دولة غيرها والتسلط على مصر • وهذه السياسة هى التى أدت الى ما كان بينها وبين فرنسا من منافسة منذ حملة نابليون ، والى معارضتها شق قناة السويس ، والى شرائها أسهم مصر فى القناة حين اضطر الخديو اسماعيل لبيعها ، ليكون لها عن طريق هذه الأسهم حظ من الاشراف على القناة

يعوضها عن فشلها فى منع شقها ، وهذه السياسة هى التى انتهت الى احتلالها مصر .

ومن يوم استقرت قواتها على ضفاف النيل ، عملت على أن تستأثر بالنفوذ فى مصر . ولهذا حرصت على تسوية ديون مصر وتوحيدها ، وتثبيت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا ألغت الامتيازات الأجنبية فى السودان ، بعد أن أعيد فتحه فى سنة ١٨٩٩ ، محتجة بأن اشتراكها مع مصر فى ادارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التى تحول دون تقدم مصر والسودان . ولهذا عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما أسموه الاتفاق الودى الذى أطلقت انجلترا بمقتضاه يد فرنسا فى مراكش ، وأطلقت فرنسا يد انجلترا فى مصر . ولهذا أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى سنة ١٩١٤ ، تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل فى السودان .

لم تتناول هذه المذكرات بالتفصيل من تلك الحوادث سوى اعلان الحماية . أما ما سبقه فحدث قبل أن يكون لى عهد بالحياة كلها ، أو بالحياة السياسية ، وطبيعى ألا تتعرض المذكرات لغير ما شاركت فيه ، أو شهدته وكان لى فيه رأى . وليس من غرضى فى هذا التقديم أن أفصل تلك الحوادث التى لم تتناولها المذكرات ، فتفصيلها مدون فى كتب التاريخ . وانما أشرت اليها هنا ليرى أبناء اليوم أن ما وقع فى عهدنا يتصل بما سبقه اتصال النتيجة بالسبب أو المقدمة ، وليذكروا أن الحياة الدولية متشابكة كالحياة القومية ، فليست العزلة فيها مستطاعة دائما ، وان كانت ضرورية أو مستحبة فى كثير من الأحيان .

* * *

ولم تتناول هذه المذكرات خلا الجانب السياسى من حياة مصر الا لماما ، لأن هذا الجانب هو الذى استأثر بنشاطى وتفكيرى فى الحقبة

التى يتحدث هذا الجزء من المذكرات عنها • أما الجانب الاقتصادى فلم يكن لى فيه حظ يذكر فى هذه الفترة ، رغم نهوض البلاد ونشاطها العظيم فى ميدانه • فمنذ سنة ١٩٢٠ قام طلعت حرب فأنشأ بنك مصر ، ثم قام بعد ذلك بانشاء الصناعات المختلفة التى ساهم البنك فى تأسيس شركاتها • وكم وددت لو أن نشاطى تناول من حياتنا الاقتصادية ما أسجله فى هذه المذكرات ، ليرى أبناء الغد أن نهضة وطنهم فى هذا الميدان لا تقل جلالا عن نهضته السياسية ، وقد تزيد عليها ! فقد كانت مصر الى سنة ١٩١٩ بلدا زراعيا ينتج الخامات فقط ، وكانت زراعة القطن العصب الرئيسى فى حياتنا المادية ، وكان محصول هذا القطن يباع فى الأسواق العالمية للدول التى تصنعه ، وفى مقدمتها انجلترا • فلما امتدت الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ ، وأغلقت دون مصر أبواب الواردات — شعر الجميع بأن الاقتصاد الزراعى وحده لا يمكن أن يقيم أمة من الأمم ، وبدأ النشاط الصناعى من بعد تلك الحرب ينشأ ثم يقوى ؛ حتى أصبحت صناعة الغزل والنسج وصباغة المنسوجات كافية أو تكاد لسد حاجات البلاد ، وحتى نشأت صناعات كثيرة أخرى أغنتنا عن استيراد منتجات مثلها عند غيرنا من الأمم •

وكان فى مقدورى أن أسجل ما شهدته من مظاهر هذا النشاط • لكن الغرض الذى قصدت اليه من هذه المذكرات لا يتفق وتسجيل هذه المظاهر • انما أردت أن يقف قارئها على التطور الذى حدث فيما تصفه من الجانب السياسى للحياة المصرية • والتطور عملية طبيعية متصلة على الزمن يؤدى فيها كل طور الى ما بعده ؛ كتطور الجنين فى بطن أمه من النطفة الى المضغة الى العلقة الى العظام ، يكسوها بارئها لحما لتخرج الى الوجود خلقا سويا ؛ أو كتطور الطفل الى الصبا فالى الشباب فالى الرجولة • وتصوير التطور يقتضى مراقبة دقيقة متصلة للحالة التى يريد الانسان أن يصف أطوارها ، فلا تكفى فيه مظاهر تقع عليها العين يوما أو بعض يوم ، ثم ينقطع الانسان عنها ليراها بعد ذلك مرة أو مرات فى

سنوات . أما وذلك هو القصد من هذه المذكرات ، فلم يكن فى مقدورى أن أكرس منها للحياة الاقتصادية فى مصر جانبا يذكر .

وهذا نقص آسف له . فجوانب الحياة القومية متصل بعضها ببعض أوثق الاتصال ، وان بدت للنظرة العجلى مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال . وانما يخفف من أسفى أننا لا نزال فى مصر بعيدين عن أن يوجه نشاطنا السياسى اقتصادنا القومى توجيها يجعله جزءا من هذا النشاط السياسى ، وأن النظرية الفردية لا تزال واضحة الأثر فى مصر أكثر منها فى البلاد التى استعارت مصر هذه النظرية منها ، وأن التطور الصناعى لا يزال عندنا فى بدايته ، وان بدأت آثاره تظهر فى تطور البلاد السياسى والاجتماعى .

* * *

وكم وددت كذلك لو أن الحياة الاجتماعية كان لتطورها حظ فى هذه المذكرات يفصل وصفه ويصله بالتطور الاقتصادى والسياسى . والتطور الاجتماعى الذى حدث فى مصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات لا يقل جسامة عن التطور السياسى والتطور الاقتصادى ، وهو بعد متصل بهما أوثق اتصال .

فقد كان أبناء الريف المصرى يعيشون الى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية أو عيشا يشبهه . كان لكل أسرة فى الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر اليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل اليه ، ويذعن الكل لرأيه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطفا على الجميع ومعونة للجميع . وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته الى البدو : المروءة والشهامة والكرم والحرص على الثأر ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة فى نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبيا عن البلاد .

وكانت الحال فى المدن وعواصم الريف قريبة من هذا الطراز ، لأنها كانت متأثرة الى حد كبير بنعرة عربية جعلت ما دونته الكتب عن خلال العرب وعاداتهم بعض ما يتشبث المصريون به .

على أن هذه الحال فى المدن والريف تطورت كما تطور غيرها من جوانب الحياة المصرية . وقد بدأ هذا التطور فى المدن بطبيعة الحال ، ثم انتقل منها الى الريف . وكان من عوامل هذا التطور ازدياد عدد الأجانب الأوربيين فى مصر لاطمئنانهم الى المقام بها بعد انشاء المحاكم المختلطة فيها . وكان عهد الخديو اسماعيل من عوامل هذا التطور كذلك . فقد حرص هذا العاهل الحاكم بأمره على أن ينقل لمصر ، من مظاهر الحياة الأوربية ، ما لفت أنظار المصريين الى هذه الحضارة الحديثة وما جعلهم يأخذون بنصيب منها . ولهذا قال اسماعيل كلمته المشهورة : « لم تبق بلادى قطعة من أفريقيا ، بل صارت قطعة من أوربا » . فلما استقر الانجليز بمصر بعد الثورة العرابية قوى الاتجاه الى الحضارة الغربية ، وأسرع التطور نحوها . لكن تطور الريف الى هذه الناحية كان بطيئا ككل تطور فى البيئة الزراعية ، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تعن بنقل مظاهر هذه الحضارة الى الريف كما عنيت بنقلها الى المدن . ولهذا لا تزال آثار من الحياة البدوية باقية فى هذا الريف المصرى . وهذه الآثار أكثر ظهورا فى الجهات النائية عن العاصمة وعن المدن الكبرى .

* * *

والواقع أن ما انتقل الى مصر من مظاهر الحياة الغربية قد أدى الى تطور فى التفكير ، تستطيع أن تجعله أساس ما سواه من صور التطور جميعا . فقد كان التفكير المصرى الى عهد الحملة الفرنسية ، فى أواخر القرن الثامن عشر والى عهد محمد على ، مستمدا من الثقافة العربية وحدها ؛ وكان يطبعه لذلك طابع بدوى متأثر بالعاطفة والعقيدة أكثر من تأثره بما سواهما . فلما بعث محمد على الكبير ثم بعث

اسماعيل البعوث العلمية المصرية الى أوربا ، ولما انتقلت مظاهر الحضارة الغربية مع الأوربيين الذين جاءوا زرافات الى مصر ابان شق قناة السويس وما بعد شقها ، ولما ازدهرت من بعد ذلك معاهد التعليم المصرية القائمة على أساس من الثقافة المدنية — تنافس فى توجيه البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى تياران من تيارات التفكير ، لا يزال لهما الأثر الواضح فى حياة البلاد .

فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب احداهما حينا ، وتتغلب الثانية حينا آخر : تتغلب العقلية الغربية حينا ، فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ؛ وتتغلب العقلية العربية حينا ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها . وهذا التأرجح يحدث حينا بعد حين ، ويثير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة . ويرجو كثيرون أن يوفقوا الى صيغة تؤدى الى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد الى ما يريدون .

لا شبهة عندى فى أن الوقوف لدراسة الأطوار المتعاقبة لهذا التأرجح جم الفائدة . ولعل هذه الدراسة هى الوسيلة لا وسيلة غيرها للاهتداء الى الصيغة التى ينشدها من يبتغون مزج العقليتين . لكن هذا الوقوف يقتضى من يقصد اليه ملاحظة وتحليلا وتفصيلا لم أقصد اليها من هذه المذكرات . وآثار هذه الدراسة لا يكفى فيها مجلد أضخم من مجموع هذه المذكرات .

* * *

أدى هذا التطور فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى نتيجته المحتومة فى حياتنا التشريعية . فمنذ سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٣٧ والى وقتنا الحاضر صدرت مجموعة ضخمة من القوانين

قضت بها حاجات هذا التطور • ولو أن هذه القوانين جمعت ، وكانت موضع دراسة تاريخية ، لرسمت لهذا التطور العام صورته الرسمية ؛ وان بدا فى الكثير منها من التقليد والارتجال ما يطبع هذا العهد الذى تسير مصر فيه حثيثة الخطى ، تحاول أن تدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم • لكن هذه الدراسة التشريعية لم تكن بعض مقصدى من مذكراتى • وليت المشتغلين بالقانون وأساتذته فى جامعاتنا يعنون بهذه الدراسة تصويرا للتطور العام فى حياة الوطن من الناحية التى استرعت أنظار الساسة الذين تولوا الحكم فى البلاد • ولو أنهم فعلوا لكان جهدهم جم الفائدة ، ولفتح أمام المفكرين والساسة آفاقا جديدة من الخير أن تفتح •

* * *

كم وددت لو تناولت هذه المذكرات ما حدث من تطور فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، لولا ما قدمت من أسباب حالت دون ذلك • على أن ما تناولته من جوانب الميدان السياسى قد أرضى ما بذلته من مجهود فى تدوينها • فهذا الميدان متشعب أشد التشعب ، اذ يصور نهضة مصر فى هذا القرن العشرين لتحقيق استقلالها وسيادتها • وقد صورت هـذه النهضة ، بكل ما استطعت من دقة وتفصيل ، منـذ أعلنت انجلترا حمايتهـا على مصر فى ١٨ ديسمبر سـنة ١٩١٤ الى أن عقـدت معـاهدة التحالف بين مصر وانجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة الغاء الامتيازات الأجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، والى أن تولى جـلالة ملك مصر فاروق الأول سلطاته الدستورية •

فقد حدث بعد الحرب العالميـة الأولى ، وبعد أن قررت شروط هدنتها حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، أن قامت مصر تطالب بهذا الحق ، وأن رأت السياسة البريطانية أن تنهج مع المصريين نهجا غير الذى ألفوه من قبل ؛ ذلك نهج العنف والبطش • ولعل ما أدى بها الى التماس هذا

النهج أن قامت فى أرجاء الامبراطورية المختلفة حركات استقبالية ، كانت الحركة الهندية أوسعها مدى وأعمقها أثرا • فقد تزعم المهاتما غاندى حركة العصيان المدنى فى بلاده طالبا استقلالها • ولم يكن يسيرا أن تنزل انجلترا عن امبراطوريتها الاسيوية الكبيرة ، فاتجهت سياستها الى الشدة والعنف بالشعوب الواقعة فى دائرة نفوذها ، حتى اذا فرغت منها تولت بعد ذلك معالجة المشكلة الهندية •

لم تنجح سياسة العنف والبطش مع المصريين وصفوفهم متراصة وقلوبهم متحدة ، ففتقت الحيلة للساسة البريطانيين ، وفى مقدمتهم لورد ملنر ، فاعترفت انجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها فى صورة مطلقة بالحالة الراهنة فى الشئون التى تعنيها • ويوم أبلغت الدول هذا الاعتراف ، أبلغتها فى الوقت نفسه أنها تعتبر تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر عملا غير ودى بالنسبة لها • وحمل المصريون من يومئذ عبء سياستهم الداخلية ، وأعادوا مظاهر سيادتهم الخارجية • ثم انهم وضعوا دستورهم وأجروا انتخاباتهم ، واجتمع برلمانهم وتناحرت أحزابهم ، ووقفت انجلترا منهم موقف المتفرج • ولعلها ذكرت ، وهى فى موقفها هذا ، كلمة السيد جمال الدين الأفغانى: « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » •

* * *

وأكرر رجائى أن تحقق هذه المذكرات ما قصدت اليه منها ، فتكون عونا للمؤرخ الذى يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر ، عونا لأبنائنا ، وللجيل الذى يلى الأمر فى البلاد اليوم وغدا ، على تخطى طور التقليد والارتجال فى سياستنا ، وعلى رسم سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى مرت بنا • كما أرجو أن تكون كذلك عونا للبلاد العربية وللبلاد الشرقية على أن تعتبر بما أصابنا من خير وشر أثناء جهادنا • ولو أنها أدت هذه الغاية أو بعضها ، لكان ذلك خير جزاء لى عن تدوينها •

* * *

وقد ذكرت فى صـــدر هـــذا التقديم أننى استمليت هذه المذكرات من الذاكرة الا قليلا رجعت فيه الى الصحف ، وربما أغرى ذلك بالظن أن تكون الذاكرة قد خاتتنى فى بعض ما صورت ! وأسارع الى دفع هذا الظن بأن هذه المذكرات تناولت من الشئون ما كنت أكتب عنه كل يوم طيلة خمسة عشر عاما تباعا ، وأنا رئيس تحرير « الســياسة » • والذين يزاولون الكتابة يعلمون أن التحرير المتصل فى موضوع بذاته ينقش فى أذهاننا ما نكتبه فلا ننساه أبدا • على أننى أكون سعيدا لو أن أحدا من الذين عاصروا العهد الذى دونت هذه المذكرات أنباءه ، تفضل بتصحيح أية واقعة مما حوته • وفى اعتقادى أن أحدا لن يجد ما يصححه، وان وجد ما يعلق عليه أو يبدى رأيه فيه •

ولشد ما أغتبط اذا أثارت هذه المذكرات تعليقات عليها أو آراء فيما حوته • فأنا واثق من أن كل تعليق وكل رأى انما يقصد به خير الوطن • وكلنا نبتغى هذا الخير ونعمل له جهد ما نستطيع •

وفقنا الله وسدد خطانا ، انه سميع مجيب ! •

محمد حسنين هيكل

الفصل الأول

نشأتى السياسية

قبل الحرب العالمية الأولى ـ السياسة البريطانية فى مصر ـ مركز مصر الدولى ـ حكم الأتراك وحكم الانجليز ـ لورد كرومر والخديوى عباس ـ جمال الدين الأفغانى ـ الشيخ على يوسف ـ مصطفى كامل ـ قاسم أمين وتحرير المرأة ـ بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية ـ حادث طابة ـ حادث دنشواى ـ محمد عبده والتفكير الدينى ـ محاولتى الصحفية الأولى ـ مقالاتى فى الجريدة ـ لطفى السيد والدستور والديمقراطية ـ الخديوى ولطفى السيد ـ وفاة مصطفى كامل ـ وزارات ذلك العهد ـ سعد زغلول وزير المعارف ـ الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية ـ فى باريس : الجمعية المصرية والجمعية الاسلامية ـ مقتل بطرس غالى ـ مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل ـ الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية ـ مد امتياز قناة السويس ورأى الجمعية المصرية بباريس ـ أجازة دراسية بمصر ـ الحرب التركية الايطالية وموقف لطفى السيد منها ـ بدء صحفى ـ دراساتى لرسالة الدكتوراه ـ العود الى الوطن والاشتغال بالمحاماة ـ أمسية مع هلباوى بك ـ الجمعية التشريعية : مسألة الوكيلين ، عبد العزيز فهمى ـ زيارة الخديوى الدقهلية ـ سفره الأخير من مصر ـ الحرب العالمية الأولى .

كان ذلك فى اليومين الأخيرين من شهر يوليو واليومين الأولين من شهر أغسطس لسنة ١٩١٢ . وكنت عائدا بحرا على باخرة انجليزية من فرنسا الى مصر ، بعد أن أتممت دراستى وحصلت على اجازة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة باريس . وكان رجال الباخرة يقيمون فى بهوها الكبير مسابقات يشترك الركاب فيها ، وتكون للفائز جائزة ينالها . وكان معى على الباخرة انجليزيان اشتركا فى هذه المسابقات ، وشجعانى على الاشتراك فيها . وصادفنى الحظ فنلت الجائزة ، فكان ذلك مدعاة لازدياد الصلة بينى وبينهما . وفى اليوم السابق لوصول الباخرة الى أرض مصر ، سألنى أحدهما عن أحوال مصر السياسية ، ثم قال صاحبه :

— لا أرى الا أن مصر ستضم الى الامبراطورية جزءا منها . فهذه سياسة كتشنر ، ورأيه سيتبع آخر الأمر لا محالة .

وكان لورد كتشنر هو ممثل انجلترا فى مصر اذ ذاك ، وقد حل محل سير الدون جورست الذى ظل فى هذا المنصب الى أن توفى. ومن قبلهما كان لورد كرومر قنصلا جنرالا لانجلترا فى مصر زمنا زاد على عشر سنوات كان خلاله حاكم مصر الفعلى المطلق . وقد أقصته حكومته عن هذا المنصب ارضاء للمصريين ، بعد أن ثار ثائرهم بسبب حادث دنشواى .

«ستضم مصر الى الامبراطورية البريطانية لامحالة» . كان لهذه الكلمات فى نفسى وقع أليم . فأنا شاب لمّا أبلغ الرابعة والعشرين . وأنا أومن بوطنى وبحقه فى الاستقلال . وأنا أعلم أن انجلترا صاحبة الأيد والقوة هى المصرفة لسياسة العالم فى ذلك العهد ، وأن تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر يومئذ لم تستطع منع انجلترا من دخول مصر واحتلالها لقمع الثورة العرابية ، وأنها لن تقوى على مقاومة انجلترا يوم تهيىء لنفسها فرصة تضم فيها مصر الى ممتلكاتها . فاذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهند من المستعمرات البريطانية ، وقد آن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصوصة الأطراف ، وبخاصة نحن الذين تعلمنا فى أوربا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية .

وأدى ذلك بى الى استعراض الماضى السياسى القريب الذى أعرفه . وهو ماض قصير جدا . وماذا عسى أن يكون الماضى السياسى فى حياة شاب مثلى ، نال اجازة الحقوق من مصر منذ ثلاث سنوات ، ثم قضى هذه السنوات الثلاث بباريس فحصل على اجازة الدكتوراه ؟ على أن هذا الماضى كان مع ذلك حافلا بالعبر التى تقف النظر وتدعو الى التفكير .

والواقع أن الناشئة فى شبابنا الأول لم تكن تأخذ بحظ عملى فى التوجيه السياسى ، بل كانت عاكفة عكوفا تاما على الدرس ؛ فلم يكن يدور بخلد أحد فى المدارس الثانوية ، تلاميذ وأساتذة ، أن يدعو

الى اضراب لغرض سياسى. ومن ذا يدعو وكثرة الأساتذة فى هذه المدارس الثانوية كانت من الانجليز ! فقد كانت العلوم كلها ، خلا اللغة العربية طبعا ، تدرس بالانجليزية . كانت الرياضة ، حسابا وهندسة وجبرا ، وكانت الطبيعة والكيمياء ، بل كانت الجغرافيا وكان التاريخ ، ومنه تاريخ مصر وجغرافيا مصر — تدرس كلها فى المدارس الثانوية باللغة الانجليزية ، بل كان بعض هذه العلوم يدرس باللغة الانجليزية فى المدارس الابتدائية . لم يكن طبيعيا ، وهذه هى الحال ، أن يدعو أستاذ الى اضراب ، ولم يكن طبيعيا تبعا لذلك أن تتكون من التلاميذ هيئات علنية أو سرية تدعو الى نشاط سياسى يكون الاضراب مظهره .

هذا ، ولم تكن تيارات الرأى السياسية فى مصر لتلتقى عند أمر يجمع الكل عليه ، فيكون صيحة للشباب وللجماهير ، اللهم الا البَرَم بسلطان الانجليز المطلق فى حكم البلاد . لكن الوسيلة للتخلص من هذا السلطان كانت موضع خلاف شديد . كانت مصر يومئذ تابعة للسيادة العثمانية ، مستقلة استقلالا داخليا عن تركيا ، محرومة هذا الاستقلال الداخلى بسلطان الانجليز ، للأجانب المقيمين بها على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأسا وأوفر كرامة . هذه المجموعة من العلل السياسية والاجتماعية كانت تجثم على صدر مصر ، وتضعف روحها المعنوية أيما ضعف . فأيها يجب البدء بالتخلص منه ، فالتخلص منها جميعا دفعة واحدة أمر غير ميسور ؟ هنا اختلف الرأى . وعلى أساس هذا الاختلاف قامت الأحزاب المصرية لذلك العهد .

لم يكن من المستطاع أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادىء مجردة ، تدعو اليها وتجعل من تحقيقها غاية جهادها . فانما تقوم الأحزاب على أساس من المبادىء المجردة فى الأمم الحرة المستقلة ، المتمتعة بالحكم النيابى على وجه صحيح ، يجعل هذا الحكم بالفعل رهنا بارادة الشعب ممثلا فى هيئة نيابية منتخبة انتخابا حرا . ولم تكن مصر يومئذ مستقلة ولم تكن حرة ، ولم تكن متمتعة بحكم نيابى كلمة الشعب فيه هى العليا .

فقد كانت ، كما سبق القول ، خاضعة لسيادة تركيا ، محتلة بالانجليز يتولون السلطان فيهـا ، وللامتيازات الأجنبية أثر أبلغ الأثر فى توجيه اقتصادياتها واجتماعياتها . فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذه الحال ، وأن تخضع لمقتضياتها .

لم يكن للسيادة التركية على مصر أثر ظاهر أو مباشر الا فى تعيينها الخـديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد بمقتضى الاتفاقات الدولية . ولم تكن لهذا التعيين الشرعى صورة عملية أمامى ؛ فقد عين خديوى مصر عباس حلمى الثانى وأنا أخطو بين الثالثة والرابعة من عمرى . فلما بلغت السن التى تتبين فيها الأشياء للانسان واضحة ، كان الخديوى عبـاس هو خديوى مصر بالفعـل ، والممثل لسلطان تركيا منذ سنوات عدة . وقد بقيت فى أذهاننا ، نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديويين أنفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى . فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب . وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقة» . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن اليهم . أما والخديو هو ممثـل هـذا الماضى الذى زال بتولى الانجليز السلطان والغائهم السخرة والكرباج ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان أبناؤهم من أمثالنا ، يفزعون اذا قيل لهم ان السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وان الغز سيتولون الأمر من جديد .

على أن صورة هذا الماضى المظلم لم تكن بالنسبة لجيلنا أكثر من صورة ، يرسمها الحديث حكاية عن الماضى بعد أن لم يبق فى الواقع منها شىء . أما الواقع فكان السلطان المطلق فيه للانجليز . وكان الانجليز من جانبهم كذلك يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ،

وان لم يكونوا يضربونهم بالسياط . كان مفتش الداخلية الانجليزى ، وان صغر مركزه ، يعدّ نفسه أكبر من كل موظف مصرى ، بل أكبر من الوزير المصرى ؛ لأنه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى . وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شىء فى وزارة الأشغال . فاذا جاء مفتش الداخلية أو مفتش الرى الى مديرية من المديريات أو مركز من المراكز ، ارتجت المديرية وارتج المركز ، واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم ، فزعا من ملاحظة يبديها هذا المفتش الانجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كله . فاذا آن لهذا المفتش أن يغادر المركز أو المديرية ، بعد أن يمسك مأمور المركز بركاب الجواد الذى يمتطيه حتى يعلو جناب المفتش ظهره ، تنفس الكل الصعداء وحمدوا الله على السلامة .

ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز فى العلم أو فى الكفاية . وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحا لكل شىء ، قديرا على كل شىء . كان مستر سنويفت يدرس لنا الجغرافية بالمدرسة الخديوية الثانوية . وانتهت السنة الدراسية ، وذهبنا نحن أبناء الريف كل الى قريته لقضاء عطلتنا الدراسية فيها . واننى لجالس ذات صباح (بالسلاملك) بمضيفة جدى ، وقد علت شمس النهار ، اذ رأيت أجنبيا ممتطيا جوادا وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة . ووقف الرجل قبالتى وسألنى بلغة عربية كلها العجمة : (فين العمدة ؟) . ولشد ما كان عجبى اذ حدقت فى معالم وجهه فاذا به مستر سويفت . فقمت له اجلالا كما كنا نفعل ساعة دخوله الينا للدرس بالمدرسة ، وذهبت اليه وسلمت عليه ودعوته لتناول القهوة على عادتنا فى الريف . وعرفنى وعلمت منه أنه ندب مفتشا للزراعة ؛ لأنه لم يسافر فى الاجازة الى انجلترا ، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة فى القرية . ولكنه ، وقد عرفنى وعرف منى أن حال الزراعة طيبة ، اكتفى بهذا واعتذر عن القهوة ، ولم يلح فى مقابلة العمدة . ولاشك فى أن كل انجليزى لم يكن يسافر فى اجازة الى انجلترا كان يندب فى مصر لعمل لا علم

ولا عهد له به ، لينقد عليه أجرا مضاعفا . وحسبه أنه بريطانى ليكون عليما بكل شىء ، قديرا على كل شىء ! .

* * *

كان لورد كرومر ممثل انجلترا فى مصر لذلك العهد . وكانت سياسته أن يحرم الخديو عباس كل سلطة ، بحجة أن سلطة الخديو معناها عود الحكم التركى البغيض الى نفس المصريين . ولم يكن الخديو عباس يطمع فى أن يجد من جانب تركيا أى عون لرد شىء من سلطانه اليه . لكنه كان مع ذلك شديد الاتصال بالباب العالى العثمانى ، فكان يذهب الى الآستانة (استانبول) كل صيف . ولم يكن ذلك حبا منه للأتراك ، بل كراهة للانجليز الذين غصبوا سلطانه . لذا رأى أن يوقظ فى نفوس المصريين كراهة انجلترا ، الدولة الغاصبة المحتلة ، ثقة منه بأن جلاء الانجليز يعيد اليه السلطان الذى حرمه اياه كرومر . وكان الاحتلال بطبعه بغيضا الى نفس كل مهذب ؛ فلم يكن من العسير على مصطفى كامل باشا الزعيم الشاب ، الذى بعث به الخديو الى أوربا وشجعه ، أن يقيم الدنيا ويقعدها على هذا الاحتلال . ووجد مصطفى فى فرنسا أعوانا ومشجعين ؛ لأن الفرنسويين كانوا ينقمون من انجلترا أنها خدعتهم ، وانفردت بدخول مصر وتفردت بالسلطان فيها ، بعد أن كان بين الدولتين اتفاق (جنتلمان)[1] على أن تكون سياستهما فى مصر سياسة اشتراك وتعاون . وعاد مصطفى كامل الى مصر حول سنة ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو على اصدار جريدة اللواء ، وتأليف الحزب الوطنى ، لمقاومة سلطان الانجليز ولمطالبتهم بالجلاء عن مصر .

لقيت دعوة مصطفى كامل الى الجلاء آذانا صاغية من شباب مصر المتعلم ، فآمنوا به زعيما وانضموا الى حزبه . على أن الانجليز كانوا يقدرون أن مثل هذه الحركة آتية لا محالة ، فشجعوا على انشاء جريدة (المقطم) عقب الاحتلال مباشرة للدفاع عن سياستهم . وقد

(١) اتفاق (جنتلمان) اصطلاح دولى للاتفاق غير التعاقدى الذى يرتبط به شرف كل من الدولتين المتفقتين .

لخصوا هذه السياسة فى أنهم إنما جاءوا الى مصر لانقاذها من الخراب المالى الذى جره الخديو اسماعيل عليها ، ولانقاذها من استبداد الخديو ومن حوله من الأتراك والچراكسة ، ولاقامة العدل بين أبنائها ، ولالغاء الرقيق والسخرة والكرباج ؛ ولتوزيع الضرائب توزيعا عادلا . وكان من اليسير أن تلقى هذه الدعوة سميعا بين الذين عاصروا حكم اسماعيل وبطشه ، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه ، وأيدوا ثورة عرابى للتخلص من الأتراك والچراكسة ، ثم رأوا فى حكم الانجليز مساواة بين الجميع لا فرق بين چركسى وتركى ومصرى . والمساواة فى الظلم عدل على قولهم .

ترى : هل ينظر سلطان تركيا ، خليفة المسلمين وخاقان البرين والبحرين ، الى هذا الذى يجرى فى مصر نظرة المتفرج ؟ أم ترى : تنتهز تركيا فرصة الخلاف بين انجلترا وفرنسا ، فتناوىء انجلترا لتستعيد هيبتها أو شيئا من هذه الهيبة فى المحيط الدولى ؟ لقد كانت تعلم أن ذلك ليس يسيرا . لذلك استعانت بالثائر المسلم السيد جمال الدين الأفغانى الذى جاء الى مصر وجعل يلقى تعاليمه فيها . وقد التف حوله تلاميذ أخذوا عنه مبادىء الحرية ، ورددوا معه الصيحة عالية بأن العالم الاسلامى فى خطر بسبب الاستعمار الأوربى ، وأنه لا ينقذ هذا العالم الاسلامى الا أن يكون كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار . أما وسلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، فيجب أن تتجه اليه الأنظار ، وأن يتطلع اليه الجميع ، وأن يتحدوا كلهم تحت لوائه للتخلص من هذا الهوان الذى نزل بهم ، ومن هذه الذلة التى ضربها عليهم الاستعمار ومرغ بها وجوههم فى التراب .

وكان الشيخ على يوسف يصدر جريدة المؤيد ، ويؤيد هذه الحركة . ولما لم يكن فى مقدور تركيا أن تمد لتأييده يدا ، كان من الطبيعى أن تنعقد بينه وبين أنصار الخديوى مودة لا تبلغ بالمؤيد أن يقف من عداوة الانجليز موقف اللواء ومصطفى كامل . وكان من الطبيعى كذلك أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الاسلامية تحت لواء السلطان ؛ لأنه يعتمد ، فى مطالبته

بالجلاء وتتمتع مصر باستقلالها الذاتى ، على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . فصاحب اللواء يؤيد هذه الحقوق بكل قوته ، لتكون حجة على انجلترا عند فرنسا وغيرها من الدول التى لم تسترح لانفراد انجلترا بالسلطان فى وادى النيل . وهو من ثم يعطف على حركة الشيخ على يوسف ، وان كان لا يستريح لاعتداله ازاء الانجليز ، اعتدالا مرجعه الى أن الشيخ على كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم .

كانت هذه هى التيارات السائدة فى مصر ، حين حصلت أنا على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠١ ، وحين انتقلت الى المدرسة الخديوية الثانوية . ولم أكن يومئذ قديرا على تتبع اتجاهاتها ، أو ادراك مراميها . على أن حادثا وقع لا صلة له بها ، لفت أنظار الناس جميعا ، وأثار ضجة لم تفتنا نحن الصغار يومئذ . ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتابا عنوانه : « تحرير المرأة » ، طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها . وكان تعليم المرأة يومئذ أمرا ادّا ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له . أما رفع الحجاب وخروج المرأة سافرة الى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء الى تحليل ما حرم الله ، ان لم يكن الى الشرك بالله . فقد كانت المرأة يومئذ محكوما عليها ألا تتعلم ، وأن لا تخرج من بيتها ، الا لضرورة ملحة ، والا محجوبة الوجه . والمرأة المصرية التى كان يجرى عليها هذا الحكم لم تكن المرأة الفلاحة المضطرة بحكم الحياة الى مشاركة زوجها فى عمله ، بل المرأة التى يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج من البيت .

كان ظهور هـذا الكتاب حادثا ، بل حادثا خطـيرا ، اضطربت له آراء الهيئات الدينية ، واضطرب له كثير من المتعلمين أنفسهم ، وأبدى الخديو عباس سخطه على الكتاب وعلى مؤلفه ، حتى لقد أمر بأن لا يدخل قاسم أمين قصر عابدين مع ما كان له من رفعة المركز فى القضاء ، ومع ما كان يتمتع به بين زملائه من كرامة واحترام . وقد نشر هذا الكتاب تباعا ، أول ما نشر ، فى جريدة المؤيد ، فكان لنشره دوىّ اضطرب له

صاحب المؤيد ، واضطر معه أن يفسح أعمدة جريدته للطاعنين على الكتاب وصاحبه أشد المطاعن . على أن الآراء التى حواها الكتاب أثارت من تطلع الشباب ما جعلهم يفكرون فى الأمر جديا ؛ يرى أكثرهم فيه مروقا من الدين وتمهيدا للالحاد ، ويرى بعضهم أنه حق ، وأنه الوسيلة الوحيدة لخلق شعب حر يدرك الحياة ادراكا صحيحا ؛ كما أنه العدل كل العدل ألا تحرم المرأة من نور الحياة ، ومن نور العلم الذى يزيدها للحياة ادراكا وتقديرا صحيحا .

أتممت دراستى الثانوية ، وليس لى فى أمور السياسة ولا فى أمور الاجتماع رأى مكون . على أننى كنت شديد الميل لدراسة الأدب العربى والاطلاع على قديمه وحديثه ، بقدر ما يسمح ادراكى . قلما انتقلت الى مدرسة الحقوق ، وبدأت وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أتصل بهذه البيئة الجديدة ، ألفيتنى مضطرا الى الاحاطة بهذه التيارات أكثر من قبل؛ لأن كثيرين من زملائى كانوا يبدون لمصطفى كامل ولحزبه تشيعا لم تطاوعنى نفسى على مشاركتهم فيه قبل أن أتبين الحقيقة من أمره . وزادنى حرصا على هذه الاحاطة ما رأيته من انتقالى مع الدراسات العالية ، قبل انشاء الجامعة فى مصر ، الى جو جديد لم آلفه من قبل . فقد أضربت مدرسة الحقوق ، وأنا فى السنة الأولى منها ، لأسباب أعلنها أبناء الفرق المتقدمة ، أهمها الاحتجاج على ما كانت تحويه لائحة المدرسة من فصل كل طالب يرسب فى أية سنة من سنى الدراسة وعدم السماح له بالاعادة . وكان هذا أول اضراب عرفته المدارس المصرية ، ثم كان أول مظهر رأته لحركة اجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الأولى الى سنتها النهائية . وقد طلب الىّ والدى ، بعد أيام عدة من بدء الاضراب ، أن أعود الى المدرسة ، فأبيت قائلا : ان ذلك يعرض كرامتى بين اخوانى لمهانة لا أرضاها ، فاما أن نفصل من المدرسة جميعا ، أو نعود اليها جميعا . وانتهى الاضراب بعد ذلك بيوم أو يومين ، وعدنا جميعا على أن ينظر فى طلباتنا ويجاب العادل منها .

عكفت على مطالعة المؤيد واللواء ، لأتابع عن كثب هذه التيارات السياسية التى انضم اليها كثيرون من اخوانى ، وبقيت أنا أحاول أن أتبين وجه الحق فيها . وانى لكذلك اذ وقع حادث (طابة) ، وأدى الى أزمة سياسية دولية بين تركيا وانجلترا . وطابة قرية صغيرة على خليج العقبة ، وعلى مقربة من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : ان طابة فى أرضها ، وقال الانجليز : انها فى أرض مصر ، وان مركزهم فى مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها ، حتى قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها . أما المؤيد وأما اللواء ، فانضما الى تركيا ، وقررا أن مصر لا تمانع فى أن تكون طابة تركية . وقيل يومئذ ان الحرب واقعة لا محالة بسبب هذه الأزمة بين السلطان والامبراطورية البريطانية . وذهبت بالفعل قوات تركية الى منطقة طابة ، فأرسلت انجلترا بارجة الى خليج العقبة . وأخذ الناس فى مصر يتطلعون الى ما يسفر عنه الخلاف بين دولتين على قرية تابعة لمصر ، ليست لتركيا ولا لانجلترا ! .

تتبعت أنا هذا الحادث بعناية ، وتتبعه غيرى بمثل هذه العناية . وكانت أكبر عنايتى متجهة الى ما تكتبه الصحف ، وجريدة اللواء بنوع خاص ، عن قوة الباب العالى الحربية ، وقدرته على أن يكبح جماح انجلترا فى هذه الناحية من الأرض . فلو أن ذلك صح لغيّر فى اتجاه السياسة العالمية ايما تغيير . وصدّقت ، كما يصدق من كان فى مثل سنى ، ما رددته اللواء عن قوة الدولة العثمانية ، وعن أنها لن تتراجع عن موقف حق . ولشد ما كانت دهشتى عندما رأيت هذه الظاهرة الصحفية الكبرى تنتهى بتراجع تركيا عن موقفها ، وبانسحاب القوات التى كانت بعثتها مهددة باحتلال طابة . وزاد فى دهشتى شدة تراجع اللواء والمؤيد ، وغيرهما من الصحف ، عن الموقف الذى وقفوه ، ووصفهم تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ! ! حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر فى هذا المنطق ما يدفعنى الى متابعتها فى الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن

ما تقوله ليس الا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا فى مسألة طابة ؛ ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذى يجب الأخذ به عن اقتناع وبيّنة .

اقترنت هذه الحيرة السياسية بحيرة أخرى اجتماعية . فقد اطلعت على كتاب « تحرير المرأة » ، وعلى ما كتب طعنا عليه ، ثم اطلعت على تفنيد قاسم أمين حجج خصومه فى كتابه : « المرأة الجديدة » . وأعدت قراءة كتابَىْ قاسم ، واقتنعت بأن الرجل على حق ، وبأن ما يقوله من البديهيات . وعجبت لموقف الذين ناوءوه ووقفوا فى وجهه ، ولموقف جريدة اللواء التى اتهمته بمخالفة الدين تأييدا منها لموقف الخديو الذى حرم على قاسم أمين دخول عابدين . ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيرا فى نفسى من الحيرة السياسية . فقد بدأت أشعر بأن متابعة الجماهير هى الطريق السهل ، ولكنها تؤدى أكثر الأمر الى الخطأ ؛ ولهذا شعرت بعزلة جعلت موقفى من زملائى الطلبة فى هذه المسائل موقف صمت ليس فيه معارضة لهم ، وليس فيه كذلك انخراط فى صفوفهم ، ومتابعة لزعمائهم .

هذا ، وقد نشأت فى التفكير الدينى حركة كان لها أثرها فى مصر كلها . تلك حركة الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغانى فى الدعوة الى التفكير الحر ، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل الدينية . فقد كان الناس لذلك العهد يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق ، وأن كل فتوى على غير المذهب بدعة ، وأن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فاذا اجترأ مجترىء على القول بغير ما جاء فى المذهب ، أى مذهب أبى حنيفة ، بوصفه المذهب الرسمى للدولة ، اتهم بالالحاد والمروق واعتبر ضالا خارجا على الدين . وكان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الافتاء للديار المصرية ، وكان مع ذلك رجلا حر الرأى كاتبا أديبا ، يتذوق جمال اللغة خير تذوق ، ويدرك قواعد المنطق أحسن ادراك . لذلك رأى فى هذا الجمود ما لا يلائم سليقته ومواهبه ، فنادى بأن التقليد ليس من الدين فى شىء ، وبأن للسلف من المعتزلة وغيرهم آراء يمكن

الأخذ بها وتأييدها وان خالفت المذهب • وذهب فى غير تردد الى أن هذا الجمود هو الذى قضى على الأمم الاسلامية بالتأخر ، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبى ؛ لأنه قيّد العقل فى هذه الأمم الاسلامية بقيود منعته من الانبعاث فى تفكيره الى غاية ما يستطاع بلوغه لادراك الحق والجمال والجلال فى خلق الله جل شأنه ، وللسمو بذلك الى مرتبة الايمان بالله ايمانا حقا مستنيرا ، يسمو بصاحبه فوق كل عبودية لغير الله ذى الجلال •

ولقى الشيخ محمد عبده ولقيت دعوته هذه مقاومة أى مقاومة ، وعرف الناس جميعا ، وعرفنا نحن معشر الشباب ، بل عرف العامة من غير المتعلمين ، أن الخديو عباس غير راض عنه ، وأنه لو استطاع أن ينزعه من منصب الافتاء لفعل ، كما أنه لو استطاع أن ينزع قاسم أمين من منصب المستشار فى الاستئناف لفعل • لكنه لم يكن يستطيع ؛ لأن قاسم أمين كان غير قابل للعزل بحكم منصبه ، ولأن لورد كرومر كان يسرع الى التنديد بالخديو على أنه عدو للفكر الحر حتى فى الدين الاسلامى لو أنه عزل الشيخ محمد عبده • وعداوة الفكر الحر ، والدعوة للتعصب الدينى ، كانتا من التهم التى يلصقها الانجليز بالخديو عباس ، ويروجونها ضده فى انجلترا وأوربا • فلم يكن من مصلحته ، بل لم يكن فى مقدوره ، أن يفكر فى عزل الشيخ عبده ، ما لم يكن قد اعتزم المخاطرة بسمعته ، وقبل أن يجاهر بتعصبه الدينى وبعداوته لحرية الرأى •

كان الشيخ محمد عبده وكانت دعوته موضع اعجابى • وقد دعانى ذلك لقراءة كتابه : (الاسلام والنصرانية) ، وكتاب أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى فى الرد على الدهريين • فلما توفى الشيخ محمد عبده وبدأ السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وتلميذ الأستاذ الامام ينشر حياته ، وبدأ ينشر الجزء الثانى المحتوى على مقالات الشيخ ، أسرعت الى اقتنائه وطالعته بعناية فائقة • وأذكر أنه قد كان لكثير من مقالاته فى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها مع أستاذه جمال الدين

أثناء نفيه نفسه فى باريس ، أثر أبلغ الأثر فى نفسى . وقد كان للخصومة التى ثارت بين الشيخ محمد عبده والخديو توفيق أثناء الثورة العرابية ، وما كان بينه وبين الخديو عباس بعد ذلك ، أثره فيما كتبه عن محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية . فقد نشر عنه مقالا ذهب فيه الى أن محمد على حكم مصر حكما استبداديا قاسيا ، « فلم يترك رأسا مصريا فيه كلمة أنا الا قضى عليه » .

كنت فى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرى اذ ذاك . وكانت نفسى قد هوت الكتابة فى الصحف ، اعتزازا من شبابى بالقدرة على ذلك . وكنت متأثرا بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه . فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسى لم تكن تطاوعنى على أن أرسلها الى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها . فلما اطمأننت الى احدى هذه المقالات ، وخلتها تضاهى مقالات الشيخ عبده ، نضوت عنى ترددى وأرسلت بالمقال الى جريدة المؤيد . ولم أفكر فى الذهاب بنفسى الى الجريدة أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها . ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر ، فى حين كان ينشر غيره مما أراه دونه بمراحل . عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث الى الصحف شيئا .

وانه ليخيل الىّ أنى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال الى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعا أو توجيها . لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكما على ما أكتب قد لا يعجبنى . وهذا أثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من أنفة وحياء : أنفة عن أن يكون لغيرى حكم علىّ ، وحياء من أن أطلب الى غيرى شيئا كائنا ما كان .

فى هذه الأثناء وقع حادث (دنشواى) ، حين مر بهذه القرية من قرى المنوفية عدد من الضباط الانجليز فى طريقهم الى الاسكندرية ، وأرادوا صيد الحمام فى أجرانها ، فتجمهر الأهالى واصطدموا بالعساكر والضباط ، فقتل الكابتن بول ، فهاج هائج لورد كرومر ، وتشكلت المحكمة المخصوصة

برياسة بطرس غالى باشا ، وحكمت على أربعة من أهل دنشواى بالاعدام شنقا ، وعلى سبعة بالجلد ، وعلى ثمانية أو أكثر بالسجن مددا مختلفة • وكان المدعى العام فى هذه القضية أمام المحكمة المخصوصة ابراهيم الهلباوى بك المحامى ، وكان المحامون عن المتهمين كثيرين ، منهم لطفى باشا السيد (لطفى بك اذ ذاك) •

وعلى شدة هذا الحكم كان تنفيذه أشد قسوة • فقد نصبت المشنقة فى دنشواى أمام أهالى المشنوقين ، وكان الواحد منهم يبقى معلقا بها الى أن يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد • وكان الجلد علنا كذلك على طريقة وحشية • وقد أثار الحكم وتنفيذه شعور المصريين • واستغل ذلك مصطفى كامل باشا خير استغلال فى أوربا وفى انجلترا نفسها ، حتى اضطر الانجليز الى الموافقة على أن يصدر الخديو عفوا عن المحكوم عليهم بالسجن • وكان هذا الحادث مما ألهب حرارة الوطنية فى نفوس المصريين ، ورفع مكانة مصطفى كامل ايما ارتفاع •

فى سنة ١٩٠٧ تألف حزب الأمة ، وجعل « الجريدة » لسان حاله • وكان مدير الجريدة لطفى بك السيد ، وكان مقرها بسراى البارودى بشارع غيط العدة • وكانت مدرسة الحقوق بشارع حسن الأكبر فى الامتداد لشارع غيط العدة الى شارع عابدين • وكنت أمر بسراى البارودى كل يوم ، حين ذهابى الى مدرسة الحقوق وحين عودتى منها • وقد يسرت لى صلة النسب التى تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره فى الجريدة • وكان مديرها اذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ، ودعانى الى مكتبه وشجعنى على الكتابة فى الجريدة • وما كان أعظم سرورى يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسيا ، ولكنه كان عن حرية المرأة • وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى ، فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه • وكنت أتلقى من بعض زملائى واخوانى من عبارات التشجيع ما زادنى اقبالا على الكتابة

والنشر . على أن زملائى ، الذين كانوا يتعصبون للقديم ، رأوا فى ميلى لحرية المرأة ولتعليمها ولرفع حجابها ما جعلهم ينظرون الى آرائى نظرة انكار ، كما أنكروا علىّ أن أكتب فى الجريدة ولا أكتب فى غيرها من الصحف . ولعلهم لم يعرفوا اننى حاولت قبل ظهور الجريدة أن أكتب فى المؤيد ، فلم ينشر المؤيد مقالى الذى بعثته اليه ! .

وكان مصدر انكارهم على الجريدة وعلى حزب الأمة اتهامهم اياهما بممالأة الانجليز . ولم يكن من السهل عندى أن أتابعهم فى هذا الاتهام. فقد كانت الجريدة تنادى بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية ، وكانت لذلك ذات نزعة لاشىء فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الانجليز . زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا . وكان مشربها هذا غريبا عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شىء من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليما عاليا ، والتى تريد لمصر استقلالا وحرية وحياة نيابية .

كان من الطبيعى أن ينظر الخديو للجريدة بعين المقت ، وأن يعمل جهده لقتلها . وكان من الطبيعى أن يخاصمها اللواء والمؤيد على السواء . وكان من الطبيعى أن ينظر الخديو وأنصار اللواء والمؤيد الى لطفى السيد نظرة كراهية ، وأن يتهموه بما يسيىء الى سمعته الوطنية . بل لقد أرادوا محاكمته يوما حتى اضطر للتراجع . ذلك انه كتب مقالا يطلب فيه لمصر الاستقلال التام . ورد عليه اللواء أو المؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعى لمصر ، لأنه دعوة لانفصالها عن تركيا . وخشى بعض رجال القانون من أصدقاء لطفى أن تجد النيابة ، وأن يجد القضاء فى قانون العقوبات ، ما يتناول هذا المقال . وأشاروا على لطفى بالتراجع ، فكتب يقول انه لم يقصد فصل مصر عن تركيا ، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل لا الاستقلال التام. فالاستقلال التام يحتمل المزيد بدليل قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا » . فالدين يوم كمل لم يكن ممكنا أن يزاد عليه . أما النعمة التى تمت فمن الممكن زيادتها .

ولا عهد له به ، لينقد عليه أجرا مضاعفا . وحسبه أنه بريطانى ليكون عليما بكل شيء ، قديرا على كل شيء ! .

* * *

كان لورد كرومر ممثل انجلترا فى مصر لذلك العهد . وكانت سياسته أن يحرم الخديو عباس كل سلطة ، بحجة أن سلطة الخديو معناها عود الحكم التركى البغيض الى نفس المصريين . ولم يكن الخديو عباس يطمع فى أن يجد من جانب تركيا أى عون لرد شيء من سلطانه اليه . لكنه كان مع ذلك شديد الاتصال بالباب العالى العثمانى ، فكان يذهب الى الآستانة (استانبول) كل صيف . ولم يكن ذلك حبا منه للأتراك ، بل كراهة للانجليز الذين غصبوا سلطانه . لذا رأى أن يوقظ فى نفوس المصريين كراهة انجلترا ، الدولة الغاصبة المحتلة ، ثقة منه بأن جلاء الانجليز يعيد اليه السلطان الذى حرمه اياه كرومر . وكان الاحتلال بطبعه بغيضا الى نفس كل مهذب ؛ فلم يكن من العسير على مصطفى كامل باشا الزعيم الشاب ، الذى بعث به الخديو الى أوربا وشجعه ، أن يقيم الدنيا ويقعدها على هذا الاحتلال . ووجد مصطفى فى فرنسا أعوانا ومشجعين ؛ لأن الفرنسويين كانوا ينقمون من انجلترا أنها خدعتهم ، وانفردت بدخول مصر وتفردت بالسلطان فيها ، بعد أن كان بين الدولتين اتفاق (جنتلمان)[1] على أن تكون سياستهما فى مصر سياسة اشتراك وتعاون . وعاد مصطفى كامل الى مصر حول سنة ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو على اصدار جريدة اللواء ، وتأليف الحزب الوطنى ، لمقاومة سلطان الانجليز ولمطالبتهم بالجلاء عن مصر .

لقيت دعوة مصطفى كامل الى الجلاء آذانا صاغية من شباب مصر المتعلم ، فآمنوا به زعيما وانضموا الى حزبه . على أن الانجليز كانوا يقدرون أن مثل هذه الحركة آتية لا محالة ، فشجعوا على انشاء جريدة (المقطم) عقب الاحتلال مباشرة للدفاع عن سياستهم . وقد

(١) اتفاق (جنتلمان) اصطلاح دولى للاتفاق غير التعاقدى الذى يرتبط به شرف كل من الدولتين المتفقتين .

لخصوا هذه السياسة فى أنهم إنما جاءوا الى مصر لانقاذها من الخراب المالى الذى جره الخديو اسماعيل عليها ، ولانقاذها من استبداد الخديو ومن حوله من الأتراك والچراكسة ، ولاقامة العدل بين أبنائها ، ولالغاء الرقيق والسخرة والكرباج ؛ ولتوزيع الضرائب توزيعا عادلا . وكان من اليسير أن تلقى هذه الدعوة سميعا بين الذين عاصروا حكم اسماعيل وبطشه ، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه ، وأيدوا ثورة عرابى للتخلص من الأتراك والچراكسة ، ثم رأوا فى حكم الانجليز مساواة بين الجميع لا فرق بين چركسى وتركى ومصرى • والمساواة فى الظلم عدل على قولهم .

ترى : هـل ينظر سلطان تركيا ، خليفة المسلمين وخاقان البرين والبحرين ، الى هذا الذى يجرى فى مصر نظرة المتفرج ؟ أم ترى : تنتهز تركيا فرصة الخلاف بين انجلترا وفرنسا ، فتناوىء انجلترا لتستعيد هيبتها أو شيئا من هذه الهيبة فى المحيط الدولى ؟ لقد كانت تعلم أن ذلك ليس يسيرا . لذلك استعانت بالثائر المسلم السيد جمال الدين الأفغانى الذى جاء الى مصر وجعل يلقى تعاليمه فيها . وقد التف حوله تلاميذ أخذوا عنه مبادىء الحرية ، ورددوا معه الصيحة عالية بأن العالم الاسلامى فى خطر بسبب الاستعمار الأوربى ، وأنه لا ينقذ هذا العالم الاسلامى الا أن يكون كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار . أما وسلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، فيجب أن تتجه اليه الأنظار ، وأن يتطلع اليه الجميع ، وأن يتحدوا كلهم تحت لوائه للتخلص من هذا الهوان الذى نزل بهم ، ومن هذه الذلة التى ضربها عليهم الاستعمار ومرغ بها وجوههم فى التراب .

وكان الشيخ على يوسف يصدر جريدة المؤيد ، ويؤيد هذه الحركة . ولما لم يكن فى مقدور تركيا أن تمد لتأييده يدا ، كان من الطبيعى أن تنعقد بينه وبين أنصار الخديوى مودة لا تبلغ بالمؤيد أن يقف من عداوة الانجليز موقف اللواء ومصطفى كامل . وكان من الطبيعى كذلك أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الاسلامية تحت لواء السلطان ؛ لأنه يعتمد ، فى مطالبته

بالجلاء وتتمتع مصر باستقلالها الذاتى ، على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . فصاحب اللواء يؤيد هذه الحقوق بكل قوته ، لتكون حجة على انجلترا عند فرنسا وغيرها من الدول التى لم تسترح لانفراد انجلترا بالسلطان فى وادى النيل . وهو من ثم يعطف على حركة الشيخ على يوسف ، وان كان لا يستريح لاعتداله ازاء الانجليز ، اعتدالا مرجعه الى أن الشيخ على كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم .

كانت هذه هى التيارات السائدة فى مصر ، حين حصلت أنا على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠١ ، وحين انتقلت الى المدرسة الخديوية الثانوية . ولم أكن يومئذ قديرا على تتبع اتجاهاتها ، أو ادراك مراميها . على أن حادثا وقع لا صلة له بها ، لفت أنظار الناس جميعا ، وأثار ضجة لم تفتنا نحن الصغار يومئذ . ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتابا عنوانه : « تحرير المرأة » ، طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها . وكان تعليم المرأة يومئذ أمرا ادًا ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له . أما رفع الحجاب وخروج المرأة سافرة الى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء الى تحليل ما حرم الله ، ان لم يكن الى الشرك بالله . فقد كانت المرأة يومئذ محكوما عليها ألا تتعلم ، وأن لا تخرج من بيتها ، الا لضرورة ملحة ، والا محجوبة الوجه . والمرأة المصرية التى كان يجرى عليها هذا الحكم لم تكن المرأة الفلاحة المضطرة بحكم الحياة الى مشاركة زوجها فى عمله ، بل المرأة التى يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج من البيت .

كان ظهور هـذا الكتاب حادثا ، بل حادثا خطـيرا ، اضطربت له آراء الهيئات الدينية ، واضطرب له كثير من المتعلمين أنفسهم ، وأبدى الخديو عباس سخطه على الكتاب وعلى مؤلفه ، حتى لقد أمر بأن لا يدخل قاسم أمين قصر عابدين مع ما كان له من رفعة المركز فى القضاء ، ومع ما كان يتمتع به بين زملائه من كرامة واحترام . وقد نشر هذا الكتاب تباعا ، أول ما نشر ، فى جريدة المؤيد ، فكان لنشره دوىّ اضطرب له

صاحب المؤيد ، واضطر معه أن يفسح أعمدة جريدته للطاعنين على الكتاب وصاحبه أشد المطاعن . على أن الآراء التى حواها الكتاب أثارت من تطلع الشباب ما جعلهم يفكرون فى الأمر جديا ؛ يرى أكثرهم فيه مروقا من الدين وتمهيدا للالحاد ، ويرى بعضهم أنه حق ، وأنه الوسيلة الوحيدة لخلق شعب حر يدرك الحياة ادراكا صحيحا ؛ كما أنه العدل كل العدل ألا تحرم المرأة من نور الحياة ، ومن نور العلم الذى يزيدها للحياة ادراكا وتقديرا صحيحا .

أتممت دراستى الثانوية ، وليس لى فى أمور السياسة ولا فى أمور الاجتماع رأى مكون . على أننى كنت شديد الميل لدراسة الأدب العربى والاطلاع على قديمه وحديثه ، بقدر ما يسمح ادراكى . فلما انتقلت الى مدرسة الحقوق ، وبدأت وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أتصل بهذه البيئة الجديدة ، ألفيتنى مضطرا الى الاحاطة بهذه التيارات أكثر من قبل؛ لأن كثيرين من زملائى كانوا يبدون لمصطفى كامل ولحزبه تشيعا لم تطاوعنى نفسى على مشاركتهم فيه قبل أن أتبين الحقيقة من أمره . وزادنى حرصا على هذه الاحاطة ما رأيته من انتقالى مع الدراسات العالية ، قبل انشاء الجامعة فى مصر ، الى جو جديد لم آلفه من قبل . فقد أضربت مدرسة الحقوق ، وأنا فى السنة الأولى منها ، لأسباب أعلنها أبناء الفرق المتقدمة ، أهمها الاحتجاج على ما كانت تحويه لائحة المدرسة من فصل كل طالب يرسب فى أية سنة من سنى الدراسة وعدم السماح له بالاعادة . وكان هذا أول اضراب عرفته المدارس المصرية ، ثم كان أول مظهر رأته لحركة اجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الأولى الى سنتها النهائية . وقد طلب الىّ والدى ، بعد أيام عدة من بدء الاضراب ، أن أعود الى المدرسة ، فأبيت قائلا : ان ذلك يعرض كرامتى بين اخوانى لمهانة لا أرضاها ، فاما أن نفصل من المدرسة جميعا ، أو نعود اليها جميعا . وانتهى الاضراب بعد ذلك بيوم أو يومين ، وعدنا جميعا على أن ينظر فى طلباتنا ويجاب العادل منها .

عكفت على مطالعة المؤيد واللواء ، لأتابع عن كثب هذه التيارات السياسية التى انضم اليها كثيرون من اخوانى ، وبقيت أنا أحاول أن أتبين وجه الحق فيها . وانى لكذلك اذ وقع حادث (طابة) ، وأدى الى أزمة سياسية دولية بين تركيا وانجلترا . وطابة قرية صغيرة على خليج العقبة ، وعلى مقربة من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : ان طابة فى أرضها ، وقال الانجليز : انها فى أرض مصر ، وان مركزهم فى مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها ، حتى قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها . أما المؤيد وأما اللواء ، فانضما الى تركيا ، وقررا أن مصر لا تمانع فى أن تكون طابة تركية . وقيل يومئذ ان الحرب واقعة لا محالة بسبب هذه الأزمة بين السلطان والامبراطورية البريطانية . وذهبت بالفعل قوات تركية الى منطقة طابة ، فأرسلت انجلترا بارجة الى خليج العقبة . وأخذ الناس فى مصر يتطلعون الى ما يسفر عنه الخلاف بين دولتين على قرية تابعة لمصر ، ليست لتركيا ولا لانجلترا ! .

تتبعت أنا هذا الحادث بعناية ، وتتبعه غيرى بمثل هذه العناية . وكانت أكبر عنايتى متجهة الى ما تكتبه الصحف ، وجريدة اللواء بنوع خاص ، عن قوة الباب العالى الحربية ، وقدرته على أن يكبح جماح انجلترا فى هذه الناحية من الأرض . فلو أن ذلك صح لغيّر فى اتجاه السياسة العالمية ايما تغيير . وصدّقت ، كما يصدق من كان فى مثل سنى ، ما رددته اللواء عن قوة الدولة العثمانية ، وعن أنها لن تتراجع عن موقف حق . ولشد ما كانت دهشتى عندما رأيت هذه الظاهرة الصحفية الكبرى تنتهى بتراجع تركيا عن موقفها ، وبانسحاب القوات التى كانت بعثتها مهددة باحتلال طابة . وزاد فى دهشتى شدة تراجع اللواء والمؤيد ، وغيرهما من الصحف ، عن الموقف الذى وقفوه ، ووصفهم تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ! ! حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر فى هذا المنطق ما يدفعنى الى متابعتها فى الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن

ما تقوله ليس الا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا فى مسألة طابة ؛ ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذى يجب الأخذ به عن اقتناع وبيّنة .

اقترنت هذه الحيرة السياسية بحيرة أخرى اجتماعية . فقد اطلعت على كتاب « تحرير المرأة » ، وعلى ما كتب طعناعليه ، ثم اطلعت على تفنيد قاسم أمين حجج خصومه فى كتابه : « المرأة الجديدة » . وأعدت قراءة كتابَىْ قاسم ، واقتنعت بأن الرجل على حق ، وبأن ما يقوله من البديهيات . وعجبت لموقف الذين ناوءوه ووقفوا فى وجهه ، ولموقف جريدة اللواء التى اتهمته بمخالفة الدين تأييدا منها لموقف الخديو الذى حرم على قاسم أمين دخول عابدين . ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيرا فى نفسى من الحيرة السياسية . فقد بدأت أشعر بأن متابعة الجماهير هى الطريق السهل ، ولكنها تؤدى أكثر الأمر الى الخطأ ؛ ولهذا شعرت بعزلة جعلت موقفى من زملائى الطلبة فى هذه المسائل موقف صمت ليس فيه معارضة لهم ، وليس فيه كذلك انخراط فى صفوفهم ، ومتابعة لزعمائهم .

هذا ، وقد نشأت فى التفكير الدينى حركة كان لها أثرها فى مصر كلها . تلك حركة الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغانى فى الدعوة الى التفكير الحر ، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل الدينية . فقد كان الناس لذلك العهد يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق ، وأن كل فتوى على غير المذهب بدعة ، وأن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فاذا اجترأ مجترىء على القول بغير ما جاء فى المذهب ، أى مذهب أبى حنيفة ، بوصفه المذهب الرسمى للدولة ، اتهم بالالحاد والمروق واعتبر ضالا خارجا على الدين . وكان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الافتاء للديار المصرية ، وكان مع ذلك رجلا حر الرأى كاتبا أديبا ، يتذوق جمال اللغة خير تذوق ، ويدرك قواعد المنطق أحسن ادراك . لذلك رأى فى هذا الجمود ما لا يلائم سليقته ومواهبه ، فنادى بأن التقليد ليس من الدين فى شىء ، وبأن للسلف من المعتزلة وغيرهم آراء يمكن

الأخذ بها وتأييدها وان خالفت المذهب • وذهب فى غير تردد الى أن هذا الجمود هو الذى قضى على الأمم الاسلامية بالتأخر ، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبى ؛ لأنه قيّد العقل فى هذه الأمم الاسلامية بقيود منعته من الانبعاث فى تفكيره الى غاية ما يستطاع بلوغه لادراك الحق والجمال والجلال فى خلق الله جل شأنه ، وللسمو بذلك الى مرتبة الايمان بالله ايمانا حقا مستنيرا ، يسمو بصاحبه فوق كل عبودية لغير الله ذى الجلال •

ولقى الشيخ محمد عبده ولقيت دعوته هذه مقاومة أى مقاومة ، وعرف الناس جميعا ، وعرفنا نحن معشر الشباب ، بل عرف العامة من غير المتعلمين ، أن الخديو عباس غير راض عنه ، وأنه لو استطاع أن ينزعه من منصب الافتاء لفعل ، كما أنه لو استطاع أن ينزع قاسم أمين من منصب المستشار فى الاستئناف لفعل • لكنه لم يكن يستطيع ؛ لأن قاسم أمين كان غير قابل للعزل بحكم منصبه ، ولأن لورد كرومر كان يسرع الى التنديد بالخديو على أنه عدو للفكر الحر حتى فى الدين الاسلامى لو أنه عزل الشيخ محمد عبده • وعداوة الفكر الحر ، والدعوة للتعصب الدينى ، كانتا من التهم التى يلصقها الانجليز بالخديو عباس ، ويروجونها ضده فى انجلترا وأوربا • فلم يكن من مصلحته ، بل لم يكن فى مقدوره ، أن يفكر فى عزل الشيخ عبده ، ما لم يكن قد اعتزم المخاطرة بسمعته ، وقبل أن يجاهر بتعصبه الدينى وبعداوته لحرية الرأى •

كان الشيخ محمد عبده وكانت دعوته موضع اعجابى • وقد دعانى ذلك لقراءة كتابه : (الاسلام والنصرانية) ، وكتاب أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى فى الرد على الدهريين • فلما توفى الشيخ محمد عبده وبدأ السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وتلميذ الأستاذ الامام ينشر حياته ، وبدأ ينشر الجزء الثانى المحتوى على مقالات الشيخ ، أسرعت الى اقتنائه وطالعته بعناية فائقة • وأذكر أنه قد كان لكثير من مقالاته فى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها مع أستاذه جمال الدين

أثناء نفيه نفسه فى باريس ، أثر أبلغ الأثر فى نفسى . وقد كان للخصومة التى ثارت بين الشيخ محمد عبده والخديو توفيق أثناء الثورة العرابية ، وما كان بينه وبين الخديو عباس بعد ذلك ، أثره فيما كتبه عن محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية . فقد نشر عنه مقالا ذهب فيه الى أن محمد على حكم مصر حكما استبداديا قاسيا ، « فلم يترك رأسا مصريا فيه كلمة أنا الا قضى عليه » .

كنت فى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرى اذ ذاك . وكانت نفسى قد هوت الكتابة فى الصحف ، اعتزازا من شبابى بالقدرة على ذلك . وكنت متأثرا بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه . فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسى لم تكن تطاوعنى على أن أرسلها الى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها . فلما اطمأننت الى احدى هذه المقالات ، وخلتها تضاهى مقالات الشيخ عبده ، نفضت عنى ترددى وأرسلت بالمقال الى جريدة المؤيد . ولم أفكر فى الذهاب بنفسى الى الجريدة أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها . ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر ، فى حين كان ينشر غيره مما أراه دونه بمراحل . عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث الى الصحف شيئا .

وانه ليخيل الىّ أنى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال الى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعا أو توجيها . لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكما على ما أكتب قد لا يعجبنى . وهذا أثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من أنفة وحياء : أنفة عن أن يكون لغيرى حكم علىّ ، وحياء من أن أطلب الى غيرى شيئا كائنا ما كان .

فى هذه الأثناء وقع حادث (دنشواى) ، حين مر بهذه القرية من قرى المنوفية عدد من الضباط الانجليز فى طريقهم الى الاسكندرية ، وأرادوا صيد الحمام فى أجرانها ، فتجمهر الأهالى واصطدموا بالعساكر والضباط ، فقتل الكابتن بول ، فهاج هائج لورد كرومر ، وتشكلت المحكمة المخصوصة

برياسة بطرس غالى باشا ، وحكمت على أربعة من أهل دنشواى بالاعدام شنقا ، وعلى سبعة بالجلد ، وعلى ثمانية أو أكثر بالسجن مددا مختلفة . وكان المدعى العام فى هذه القضية أمام المحكمة المخصوصة ابراهيم الهلباوى بك المحامى ، وكان المحامون عن المتهمين كثيرين ، منهم لطفى باشا السيد (لطفى بك اذ ذاك) .

وعلى شدة هذا الحكم كان تنفيذه أشد قسوة . فقد نصبت المشنقة فى دنشواى أمام أهالى المشنوقين ، وكان الواحد منهم يبقى معلقا بها الى أن يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد . وكان الجلد علنا كذلك على طريقة وحشية . وقد أثار الحكم وتنفيذه شعور المصريين . واستغل ذلك مصطفى كامل باشا خير استغلال فى أوربا وفى انجلترا نفسها ، حتى اضطر الانجليز الى الموافقة على أن يصدر الخديو عفوا عن المحكوم عليهم بالسجن . وكان هذا الحادث مما ألهب حرارة الوطنية فى نفوس المصريين ، ورفع مكانة مصطفى كامل ايما ارتفاع .

فى سنة ١٩٠٧ تألف حزب الأمة ، وجعل « الجريدة » لسان حاله . وكان مدير الجريدة لطفى بك السيد ، وكان مقرها بسراى البارودى بشارع غيط العدة . وكانت مدرسة الحقوق بشارع حسن الأكبر فى الامتداد لشارع غيط العدة الى شارع عابدين . وكنت أمر بسراى البارودى كل يوم ، حين ذهابى الى مدرسة الحقوق وحين عودتى منها . وقد يسرت لى صلة النسب التى تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره فى الجريدة . وكان مديرها اذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ، ودعانى الى مكتبه وشجعنى على الكتابة فى الجريدة . وما كان أعظم سرورى يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسيا ، ولكنه كان عن حرية المرأة . وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى ، فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه . وكنت أتلقى من بعض زملائى واخوانى من عبارات التشجيع ما زادنى اقبالا على الكتابة

والنشر • على أن زملائى ، الذين كانوا يتعصبون للقديم ، رأوا فى ميلى لحرية المرأة ولتعليمها ولرفع حجابها ما جعلهم ينظرون الى آرائى نظرة انكار ، كما أنكروا علىّ أن أكتب فى الجريدة ولا أكتب فى غيرها من الصحف • ولعلهم لم يعرفوا اننى حاولت قبل ظهور الجريدة أن أكتب فى المؤيد ، فلم ينشر المؤيد مقالى الذى بعثته اليه ! •

وكان مصدر انكارهم على الجريدة وعلى حزب الأمة اتهامهم اياهما بممالأة الانجليز • ولم يكن من السهل عندى أن أتابعهم فى هذا الاتهام• فقد كانت الجريدة تنادى بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية ، وكانت لذلك ذات نزعة لاشىء فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الانجليز • زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا • وكان مشربها هذا غريبا عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شىء من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليما عاليا ، والتى تريد لمصر استقلالا وحرية وحياة نيابية •

كان من الطبيعى أن ينظر الخديو للجريدة بعين المقت ، وأن يعمل جهده لقتلها • وكان من الطبيعى أن يخاصمها اللواء والمؤيد على السواء • وكان من الطبيعى أن ينظر الخديو وأنصار اللواء والمؤيد الى لطفى السيد نظرة كراهية ، وأن يتهموه بما يسيىء الى سمعته الوطنية • بل لقد أرادوا محاكمته يوما حتى اضطر للتراجع • ذلك انه كتب مقالا يطلب فيه لمصر الاستقلال التام • ورد عليه اللواء أو المؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعى لمصر ، لأنه دعوة لانفصالها عن تركيا • وخشى بعض رجال القانون من أصدقاء لطفى أن تجد النيابة ، وأن يجد القضاء فى قانون العقوبات ، ما يتناول هذا المقال • وأشاروا على لطفى بالتراجع ، فكتب يقول انه لم يقصد فصل مصر عن تركيا ، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل لا الاستقلال التام• فالاستقلال التام يحتمل المزيد بدليل قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا » • فالدين يوم كمل لم يكن ممكنا أن يزاد عليه • أما النعمة التى تمت فمن الممكن زيادتها •

وبهذا التراجع رضيت السلطات ، ولم يطلب لطفى للنيابة كى تحقق معه .

على الرغم من هذه الحركة العنيفة ضد الجريدة ومديرها أثمرت دعوته للدستور ، واضطرت الصحف الأخرى الى مجاراته فيها . وكم من مرة كنا ، طلاب الحقوق ، نعلو سطح مدرستنا المجاورة لقصر عابدين نهتف : « الدستور يا أفندينا ! » ، أو نقف على افريز الشارع عند قدومه من قصر القبة الى قصر عابدين لتحيته وللهتاف للدستور فى مواجهته . وكان أنصار الخديو يومئذ ينسبون عدم اصداره دستورا ، كالدستور الذى أصدره والده توفيق باشا قبيل دخول الانجليز مصر ، الى تدخل الانجليز ، ومقاومتهم اجابة هذا الطلب الرئيسى من مطالب الأمة .

لم تقف صلتى بلطفى بك عند الكتابة فى الجريدة ، بل كنت أتردد عليه فى سراى البارودى ، فأجد منه خير أستاذ يشرح ، فى حديث عذب ومنطق دقيق ، مبادىء الحرية على ما فهمها أهل القرن التاسع عشر فى أوربا . وكنت أشعر بعطف من جانبه علىّ ، لعل مرجعه الى ما كان بينه وبين والدى من صداقة ، جعلت والدى يقف فى صفه منذ اللحظة التى أظهر فيها الجريدة . ولذلك كان يقدمنى لأصدقائه قائلا : « محمد ، ابن أخى » . وأشهد لقد أفدت من أحاديثه الكثيرة معى ، ومن متابعة منطقه الدقيق ، فائدة لم أنسها قط ، ولن أنساها أبدا . وكان من أثر هذه الأحاديث أننى عدلت عما كنت ماضيا فيه من الاكتفاء بقراءة الأدب العربى ، الى قراءة كتب انجليزية فى الموضوعات التى كان يحدثنى فيها . كنت منصرفا الى قراءة أمالى القالى ، وأغانى الأصفهانى ، وأمثال الميدانى ، والبيان والتبيين للجاحظ ، وقراءة المؤلفات العصرية الحديثة جميعا ؛ فانتقلت من ذلك الى قراءة « الحرية » لچون ستيوارت ميل ، و« العدل » لهربرت سبنسر ، و « الأبطال » لكارليل ، و « الثورة الفرنسية » لكارليل كذلك . هذا الى كتب فى

الأدب الانجليزى أفسحت أمامى آفاقا لم يكن لى من قبل بها عهد .

على أن اكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ؛ لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى الى المثل الأعلى والى الصراحة فى الحق . كان ذلك حين توفى مصطفى كامل . لقد حزنت مصر كلها لفقده أعمق الحزن ، خصوصا بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى . وزاد فى حزنها أنه كان شابا لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ؛ فكان رجاؤها فى خدمته اياها ممتدا عظيما ، وكان لها فيه أمل طويل عريض . لكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الانسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقده . ولكن اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب الى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى . وكان عجبى شديدا حين رأيت باب حجرته مفتوحا على مصراعيه ، ورأيت حاجبه سليمان لا يصد أحدا عن الدخول ، ودخلت الحجرة فرأيت بها عددا كبيرا غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى . وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مفجوع فى أعز الناس عليه وأقربهم اليه . ولقد وقفت مبهوتا أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ؛ لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مأتم تجرى فيه العواطف أدمعا أو ما يشبه الأدمع ! فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ، رأيت لطفى أول داع لاقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى . ولم يسعفنى منطقى الشاب بما يرضاه عقلى تفسيرا لما رأيت وما سمعت ،

ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به الى لطفى بعد أيام ، فابتسم قائلا اننى لا أزال شابا لا أقدر مثل هذه المواقف • ولم يقنعنى قوله ؛ لأننى لا أستطيع أن أغير شبابى ، أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها • وبدا ذلك علىّ فلم يعترضه أستاذى • ولقد ظللت كذلك معه من بعد • لا أومن الا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة الا بما أومن به •

لم يغير ما كان من عدم اقتناعى بمسلك لطفى بك فى هذا الموقف ما يكنه قلبى له من تقدير واكبار ، بل قلت فى نفسى : لعل له عذرا وأنت لوم ! هـذا الى أن ما كنت أشعر به ، كلما استمعت اليه يتحدث فى سياسة أو فى الاجتماع أو فى الفلسفة ، من لذة عقلية كان يزيدنى تعلقا به • ثم انه لم يكتف بأن ينصب نفسه أستاذا ومعلما لناشئة الجيل من أمثالى الذين كانوا يترددون عليه ، بل أتاح لنا فرصة الاستماع لكبار الأساتذة اذ كان يدعوهم ليحاضرونا فى دار الجريدة فى موضوعات مختلفة • كان أحمد بك عبد اللطيف ، وحسن بك صبرى ، ومحمود بك أبو النصر ، وغيرهم من كبار المحامين ، يحضرون الى الجريدة يلقون محاضرات ما كان أجلها فائدة فى توسيع آفاقنا الفكرية نحن معشر الشباب • وكان لطفى يقدمنى لهؤلاء جميعا ، ويذكر لهم شيئا مما أكتبه فى الجريدة ، مقرونا بتقدير كنت أغتبط به أشد الاغتباط • وكان هؤلاء الأساتذة الكبار لا يألون علينا أن يرشدونا الى كتب نقرؤها ما كان أعظمها أثرا فى ثقافتنا •

* * *

أوردت فيما سبق شيئا عن التيارات التى كانت تتجاذب السياسة المصرية فى ذلك العهد ، حين كنت لا أزال تلميذا بالمدارس الثانوية وطالبا للحقوق • لكننى لم أذكر شيئا عن الوزارات المصرية فى ذلك الوقت • والواقع أن هذه الوزارات لم تكن جديرة بالذكر • فقد كان المستشار الانجليزى فى كل وزارة هو كل شىء ، ولم يكن للوزير سـلطان •

وقد كانوا يروون حكاية تصور مكانة الوزير خير تصوير . كان ابراهيم باشا فؤاد ، فيما أذكر ، وزيرا للحقانية (العدل) . وكان يوما فى مكتبه بالوزارة جالسا على (كنبة) وثيرة ، ومن حوله جماعة من أصدقائه يتحدثون اليه . ودخل عليه سكرتيره يريد أن يوقع منه أوراقا فيها قرارات وزارية . فسأل الوزير : هل وقعها المستشار ؟ وأجاب الشاب السكرتير : نعم ! فكان تعقيب ابراهيم باشا فؤاد أن أشار الى ختمه الموضوع على المكتب ، وقال : الوزير عندك على المكتب ، وقع به الأوراق ! وسواء أصحت هذه الحكاية أم لم تصح ، فهى تصور سلطة الوزير فى ذلك الحين ، وأنه لم يكن يستطيع أن يوقع الا ما أقره المستشار الانجليزى .

كان ذلك شأن وزارة مصطفى باشا فهمى التى سلخت فى الحكم ثلاثة عشر عاما حسوما . على أن تنبه الشعور القومى شيئا فشيئا جعل لورد كرومر يفكر فى اختيار وزراء أقوياء ، يقدرون على الأقل أن يدافعوا عن القرارات التى يتفق عليها المستشار مع الوزير أمام الرأى العام . وسبب ذلك أن الطبقة المستنيرة بدأت تمل هذه الحالة من الركود ، وجعلت تدعو الى اصلاحات جوهرية رأت القيام بها ضروريا للارتفاع بالمستوى القومى الى حيث تكاتف البلاد غيرها من الأمم المتحضرة . كان قاسم أمين قد دعا الى انشاء جامعة مصرية أهلية ، ايمانا منه بأن التعليم العالى الصحيح هو الوسيلة الأولى والأخيرة لرقى الأمة . وكان على يوسف قد دعا الى أن يكون التعليم فى مراحله المختلفة باللغة العربية ، وكان تعبيره الذى تناقله الناس أن تعليم العلم بلغة أجنبية عن الأمة ينقل العلم الى طائفة من أبناء الأمة ، وأن تعليم العلم بلغة الأمة ينقل الأمة كلها الى العلم وينقل العلم الى الأمة كلها . وكانت هذه الدعوات وأمثالها تلقى من شباب الأمة ورجالها آذانا صاغية . ولم يكن فى مقدور لورد كرومر أن يقف بنفسه فى وجه هذه الدعايات ، فلا بد من ايجاد وسيلة لتحويل تيارها بصورة من الصور . فاذا وجد من

المصريين من يكون العامل على هذا التحويل ، وان فى مقابل التسليم بشىء مما يريده المصريون ، كان فى ذلك من تهدئة الرأى العام ما يحرص لورد كرومر وما تحرص السياسة الانجليزية على أن يسود مصر .

وكان أول وزير رحب المصريون بدخوله الوزارة سعد زغلول باشا . كان مستشارا فى الاستئناف ، وكان صديقا حميما لقاسم بك أمين ، وكان قاسم قد اختاره رئيسا للهيئة التى تألفت لانشاء الجامعة المصرية الأهلية . وكان لورد كرومر يرى فى انشاء هذه الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى أن يكون الغرض من التعليم فى مصر تخريج موظفين للحكومة ، قديرين على القيام بالأعمال التى يطلب منهم القيام بها فى طاعة ونظام . لكنه لم يكن يستطيع التصريح بهذه المعارضة من غير أن يجد مسوغا لتحويل التيار الى ناحية قومية أخرى . لذا بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولى بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من انشاء الجامعة . وأخذت الحكومة تشجع انشاء الكتاتيب وتعينها بالمال . فلما عين سعد باشا زغلول وزيرا للمعارف ، قيل ان الغرض من تعيينه أن يترك رياسة مجلس الجامعة اضعافا لهذا المجلس ، وصرفا للناس عن الاقبال على الدعوة التى نشطت لانشاء الجامعة . ومع أن انصراف سعد باشا الى أعمال وزارة المعارف ، أدى الى اصلاح بعض شؤونها ، والى أن شعر الناس بأن السلطة أصبحت قسمة بين الوزير المصرى والمستشار البريطانى ، وأن الوزير المصرى صارت له مكانة غير ما عهده الناس من قبل — مع ذلك كله ، ومع أن قاسم أمين وأصحابه شمروا فى دعوتهم لانشاء الجامعة ، ونجحوا فى هذه الدعوة وتحقق آخر الأمر غرضهم ، لم يرد خصوم سعد اعفاءه من تهمة أنه تولى الوزارة برأى الانجليز لما فى تنحيه عن رياسة مجلس الجامعة من اضعاف لهذا المجلس .

أما الدعوة للتعليم باللغة العربية فقد كان لسعد باشا موقف منها نقده من أجله كثيرون . ذلك أنه دافع عن التعليم باللغة الأجنبية — وهى هنا اللغة الانجليزية — بأن كتب العلم ومستكشفاته كانت كلها من

عمل الأجانب ، وكانت مصطلحاته لذلك أجنبية . فاذا أريد نقل العلم الى البلاد ، فقد وجب أولا ايفاد البعوث من شباب مصر الى أوربا لتلقى العلوم فيها ، ولنقل هذه العلوم الى اللغة العربية . والى أن يتم ذلك يتعذر التعليم باللغة العربية . وهذه من غير شك حجة لها وجاهتها وقيمتها . لكنها انصحت بالقياس الى العلوم العليا ، فهى لا تصح بالقياس الى الجغرافيا والتاريخ والحساب فى المدارس الابتدائية أو فى المدارس الثانوية . ولذا وجه سعد عنايته الى نقل التعليم الابتدائى والثانوى الى اللغة العربية جهد الطاقة ، كما بعث البعوث الى أوربا ليتموا دراستهم العليا بمعاهدها فى حدود مقدرة الميزانية . وهو فى هذين الأمرين قد بدأ بدءاً آتى ثمراته بعد ذلك على نحو صالح ، ولكن بعد أن نسى الناس صاحب الفضل فيه . وكذلك كانت أول بعثة حكومية أرسلت بعد انقطاع عشرات السنين بعثة الحقوق فى سنة ١٩٠٨ . أما البعثة التى أوفدتها الجامعة الأهلية لدرس الأدب والفلسفة فسافر طلابها فى سنة ١٩٠٧

* * *

أشرت الى أن حادث دنشواى نبه الشعور القومى المصرى تنبيها عنيفا ضد الانجليز . وكان من أثر ذلك أن أقيل لورد كرومر من منصب معتمد الدولة الانجليزية فى مصر ، وعين مكانه السير الدون جورست . وكانت سياسة لورد كرومر ترمى الى اضعاف سلطة الخديو عباس ، بل الى القضاء عليها ، والى تشويه سمعة الرجل ما أمكن تشويهها . ولذلك كان عباس نصيرا للحركة القومية المتطرفة بكل قوته . فلما تولى سير الدون جورست منصبه عدل عدولا تاما عن سياسة سلفه ، وعمل لايجاد جو من التفاهم والاتفاق بينه وبين قصر عابدين . وكان لطفى السيد فى الجريدة يصف هاتين السياستين بأنهما سياسة الخلاف وسياسة الائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية . وقد كان من أثر السياسة التى جرى عليها سير الدون جورست أن انفسح المجال أمام الخديو ، فأصبح يحقق من أغراضه مالم يكن يستطيع تحقيقه فى عهد لورد كرومر .

وترتب على ذلك أن فترت العلاقات بين الخديو والحزب الوطنى ، وأن قويت العلاقات بين الخديو والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، وأن ألف الشيخ على يوسف حزبا سماه حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية . ولم يكن من هذا الفتور مع الحزب الوطنى مفر . فقد كان رئيسه يومئذ محمد بك فريد . وكان رجل عقيدة لا يعرف فى الوطنية مهادنة أو مساومة . وقد ظن أن السياسة الانجليزية أرادت بهذا التقارب بينها وبين الخديو اضعاف الحزب الوطنى ، سواء بتسكينه عن المطالبة بالجلاء ، أو بافساد ما بينه وبين الخديو ، فآثر أن يغضب الخديو على أن يتوهم الناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الالحاح فى أمر الجلاء . عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ؛ لأن فساد الصلة بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب وظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب السريع بينهما . ويبدو لى فضلا عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بممالأة الانجليز ، حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة . ولم يكن الخديو ولا كان الانجليز ليطمئنوا الى هذا الالحاح فى المطالبة بالدستور ، الحاحا جعل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، حين أنشأه الشيخ على يوسف، يبدو أمام الناس فى صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التى يطالب بها لطفى السيد باخلاص واضح .

لم يطل العهد بسياسة الائتلاف بين الخديو وممثل انجلترا فى مصر . فقد توفى السير الدون جورست بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تعيينه ، وحل محله لورد كتشنر الذى جاء الى مصر ينفذ سياسة كرومر بروح عسكرية صرفة . وقد أذاع أنصار السياسة البريطانية أن السبب فى هذا العدول هو مسلك الخديو نفسه . وذكروا أن عباسا انتهز فرصة الاتفاق بينه وبين جورست ، ليرضى مطامعه فى زيادة ثروته الضخمة من

ناحية ، وأنه لم يرع النزاهة فى الحكم من ناحية أخرى . كان يبيع الرتب والنياشين التى تبيح له الفرمانات منحها للمصريين ، وكان أنصاره يشيعون فى الدواوين المحسوبية ، وكان يريد أن يجعل للسراى السلطان النافذ فى شؤون الحكم . وقد يكون الكثير مما قيل من ذلك صحيحا . لكنى لا أعتقد اليوم أنه كان السبب الصحيح فى انقلاب السياسة البريطانية . انما يرجع السبب الى الموقف الدولى ؛ فقد كانت انجلترا قد اطمأنت الى استقرارها الفعلى فى مصر ، بعد أن عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما سمى الاتفاق الودى الذى أطلقت فرنسا بموجبه يد انجلترا فى مصر ، مقابل اطلاق انجلترا يد فرنسا فى مراكش . واستمر الحال على ذلك الى سنة ١٩٠٨ أو نحوها . فلما بدأت ألمانيا تبسط نفوذها على مناطق الامبراطورية العثمانية ، وفكرت فى مد سكة حديدية من برلين الى بغداد والى البصرة ، ومدت بصرها الى شمال أفريقيا ، بدأت مخاوف انجلترا من هذا الموقف الدولى تدفعها الى أن تشد قبضتها على المواقع الاستراتيجية فى البحر الأبيض المتوسط . واذ كانت قناة السويس تعد فى نظر انجلترا يومئذ مفتاح الهند ، فقد حرصت على تقوية سلطانها فى مصر ، بل على الاستئثار بها . وقد بعثت لورد كتشنر بعد وفاة السير الدون جورست معتمدا لها فى القاهرة ، فجعل سياسته اعداد العدة لما يحتمل من حرب مقبلة ؛ ولم يكن فى مقدوره أن يفعل ذلك الا اذا جمع السلطة فى يده ، وجعل سلطة الخديو صفراً على الشمال .

* * *

كانت هذه صورة ما يجرى فى مصر فى السنوات التى كنت أدرس فيها الحقوق بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة . فلما حصلت على الليسانس سنة ١٩٠٩ ، بعثنى والدى الى باريس ، لأتم فى كلية الحقوق هناك دراسة الدكتوراه . ومن المصادفات أن لطفى بك السيد ذهب يصطاف بفرنسا ذلك العام . فلما وصلت أنا باريس ذهبت اليه بفندق بدفورد الذى كان نازلا به على مقربة من كنيسة المادلين ومن ميدان الكونكورد .

وكان وصولنا باريس يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٠٩ ، عشية عيد الحرية . وكانت بشائر العيد تنتظم مدينة النور ، وتضفى عليها حلة من ساطع البهاء والرواء . فلما كان المساء خرجت مع عبد الحميد بك سعيد ، فطفت أنحاء المدينة وقد أضيئت أرجاؤها بألوان من نور الكهرباء محت آية الليل . فلما كان الغد — ١٤ من يوليو — انقلبت الشوارع مراقص عامة ، وجعل الناس يقبل بعضهم بعضا رجالا ونساء ، ابتهاجا بيوم الحرية وسقوط الاستبداد فى سنة ١٧٨٩ ، أى قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ؛ فكان لهذا المنظر أثر أبلغ الأثر فى نفسى ؛ لأننى رأيت حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عينىّ على نحو لم آلفه فى وطنى قط ..

ومرت الأيام بعد ذلك وأنا أرى فى مدينة النور ألوانا من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير ، وتزيد الانسان ايمانا بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم ، وأن أول واجب على الانسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، وألا يكتفى بما يظن أنه وصل اليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل اليه ، فينفى عنه ما يعلق به من زيف ، ويرى من خلاله آفاقا جديدة لهذه الحقيقة العظمى تتراءى لنا من وراء الحجب . فاذا هتكنا بعض هذه الحجب اليها ، بهرنا ضياؤها ، وجعلنا نقف أمام جلالها خاشعة أبصارنا من فرط هذا النور الذى تواجهنا به . واذا رجعنا الى أنفسنا ، وحاولنا تصوير ما رأينا ، عجزنا عن هذا التصوير كاملا ، واكتفينا منه بما كان أشد لفتا لنظرنا من هذه الحقيقة العظيمة ذات البهاء والجلال .

كان لأخواننا المصريين فى باريس جمعية هى الجمعية المصرية . وكان للمسلمين من أقطار الأرض المختلفة جمعية أخرى هى الجمعية الاسلامية . وكنت عضوا بالجمعيتين . وكان من مواد النظام الأساسى لكل منهما عدم اشتغال أيتهما بالشؤون السياسية أو الخلافات المذهبية. وكنا لذلك نجتمع نتبادل الرأى فى مختلف الشؤون ، فاذا حدث

فى مصر أو فى العالم الاسلامى حادث امتنعنا بحكم النظام الأساسى عن اتخاذ قرار بشأنه ، من غير أن يمنعنا ذلك من تبادل الحديث فى أمره ، وابداء كل منا رأيه الفردى الذى لا يربط الجمعية فى قليل ولا فى كثير .

وكان لتبادل الآراء على هذا النحو أثره فى تكوين آرائنا السياسية وفى انضاجها . والواقع أن اهتمامنا بما كان يجرى فى مصر وتعلقنا بشؤونها السياسية والاجتماعية ، قد كان شديدا بحكم البيئة التى نعيش فيها ، وبسبب بعدنا عن الوطن ، وكأنما كان من شأن هذا البعد أن يزيدنا حرصا على الوقوف على ما يجرى فى بلادنا وتعرف التيارات المختلفة فيها .

كنت يوما أتناول طعام الغداء فى (البانسيون) الذى كنت مقيما به خلال السنة الدراسية ١٩٠٩ — ١٩١٠ . وكان ساكنو هذا (البانسيون) لا يزيدون أغلب الوقت على صاحبته وعلى مدرس بالمدارس الثانوية وعلى طالب فرنسى فى الحقوق وعلىّ أنا . وبينا نحن نتجاذب أطراف الحديث قال مدرس الثانوى : ألم يبلغك ما حدث فى مصر ؟ ثم أخبرنى أن التعصب دفع شابا مصريا مسلما الى اطلاق الرصاص على بطرس باشا غالى وقتله ، وان هذا الشاب اسمه الوردانى . ولما كان اتهام المسلمين بالتعصب الدينى بعض مايَصِمُهم به الأوربيون ويعيبونهم من أجله ، فقد أسرعت ونفيت أن القتل دفع اليه التعصب ، وذكرت أن الدافع اليه لعله اعتقاد سياسى قام بنفس القاتل ؛ لأن بطرس باشا هو الذى وقع اتفاقية السودان فى سنة ١٨٩٩ ، وهو الذى رأس المحكمة الخصوصية التى حاكمت المصريين فى دنشواى وأصدرت عليهم أحكاما قاسية ، زاد من قسوتها تنفيذها بطريقة وحشية لم تعرف فى القرون الوسطى . وكان جواب المدرس : « صحيح أن الشاب قال ما تقول . ولكنى أحسب أن نصرانية الوزير كان لها أثر فى تحريك هذا الشاب الى ارتكاب جريمته » .

أثار مقتل بطرس باشا اهتمام أخواننا المصريين فى باريس جميعا .

وكانوا كلهم على اتفاق فى نفى تهمة التعصب الدينى ، كلما تحدث الى أحدهم فرنسى أو أجنبى مقيم بباريس • وقد أنكر بعضهم الحادث لاستنكاره الجريمة السياسية بوجه عام ، واعتذر بعضهم عن الوردانى بأنه انما دفعته الى فعلته تصرفات هذا الوزير المصرى ، بعد أن اقتنع بأنه جنى على بلاده جناية نكراء فى اتفاقية السودان وفى رياسة المحكمة المخصوصة • ولما كان المحلفون فى فرنسا كثيرا ما يبرئون الجريمة السياسية ، فقد اتخذ هؤلاء الشبان من ذلك حجتهم عند كل أجنبى بل عند كل مصرى حاول أن يعيب عمل الوردانى أو يطعن عليه • ودعانى ذلك الى مراجعة دراساتى السابقة بمدرسة الحقوق المصرية عن الجريمة السياسية فى كتب هاڤلك اليس ولمبروزو ، كما دعانى لمراجعة ما لم أطلع عليه من قبل فى الكتب الفرنسية ، فاذا الآراء تنشعب انشعابا يجعل الحكم القاطع فى مثل هذه المسائل عسيرا •

لم أكن كثير الكتابة فى الجريدة منذ حضورى الى باريس • واقتصرت كتابتى اليها على بعض ملاحظات عما كنت أرى بمدينة النور • ويرجع ذلك الى أننى كنت أكتب مذكراتى اليومية عما أشاهد من مناظر هذه الحياة الجديدة بالقياس الىّ والى كل مصرى • فلما تقدم العام الدراسى الى غايته ، كان الحزب الوطنى برياسة فريد بك يهيىء لاقامة مؤتمر سياسى مصرى بباريس ، تلقى فيه خطب تنير الرأى العام الأوربى عن الحالة فى مصر • ومن عجب أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، التى تؤمن بالحرية وتقدسها ، منعت عقد هذا المؤتمر فى العاصمة الفرنسية مجاملة منها لانجلترا ، فرأى فريد بك عقده فى بروكسل عاصمة البلجيك • وطُلِب الىّ أن أسافر الى هناك ، وأن أمثل (الجريدة) وأوافيها بما يحدث • وسررت أنا لهذه المهمة التى جاءت فى العطلة الدراسية ؛ لأنها أتاحت لى السفر الى بروكسل ، باريس الصغيرة كما كانوا يسمونها •

شهدت بهذه العاصمة منظرا لا يزال له حتى اليوم أثره العميق فى

نفسى ، رغم مضى ما يزيد على خمس وثلاثين سنة من مشاهدتى اياه . ذلك أن أول يوم من أيام المؤتمر صادف عيد الاستقلال البلجيكى . وكان طريقنا الى مكان المؤتمر يمر بميدان الاستقلال ، حيث احتشد الناس يشهدون العرض العسكرى ، وحيث صفت فى شرفات الميدان مئات بل ألوف من أبناء بلجيكا وبناتها ينشدون النشيد الوطنى . وكان معنا يومئذ عثمان بك غالب ، ذلك العالم الفاضل الذى كان أستاذا بمدرسة الطب سنوات عدة ، ثم استقال وأقام بباريس شيخا أحالت السنون سواد شعره بياضا مهيبا ، وتركت على محياه غضونا تحدث عن ماضيه الجليل . وجاء موقفى بميدان الاستقلال الى جانب عثمان بك . فلما بلغ الشبان والفتيات من نشيد الاستقلال عباراته الحماسية ، رأيت الرجل المصرى الشيخ تنهل من عينيه عبرات تنحدر بين غضون وجهه . فلما فرغ أبناء البلجيك من نشيدهم سألته : ما باله ؟ فكان جوابه : « اننى أبكى لأننى لا أرجو أن أعيش حتى أرى مصر تحتفل مثل هذا الاحتفال بحريتها واستقلالها ! » . وقد ترك هذا المنظر كله ، وهذه العبارة من فم ذلك الشيخ الجليل ، أثرا فى نفسى لا تمحوه الأيام .

بدأت السنة الدراسية ١٩١٠ — ١٩١١ ، واكتمل جمعنا معشر المصريين فى باريس . وكثيرا ما تناول حديثنا مؤتمر بروكسل وما دار فيه . ولشدّ ما شكرنى اخوانى من المنتسبين للحزب الوطنى على ما نشرته الجريدة بقلمى عن المؤتمر . فقد كانوا يظنون أن ما أخالفهم فيه من رأى سيظهر أثره فيما أكتب . فلما قرءوه ورأونى أسمو بالشؤون الوطنية العامة عن المنازعات الحزبية ، وأرى المصريين خارج بلادهم لا أحزاب بينهم ، قدروا هذا الموقف الذى رأيته أنا طبيعياً ، ورآه كثيرون سموا بالخصومة عن مواقف لا تحتمل الخصومة . والواقع أننى من ذلك العهد ، عهد الشباب الأول ، كنت أرى أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة ، وأن خدمة الوطن ينفسح فيها المجال لكل رأى ولكل عمل ، وأننا اذا استطعنا أن ينهض كل منا بما يعتقد أنه

الخير لوطنه كان فى ذلك أجل الخدمة لهذا الوطن ، وأن اتقان الانسان عمله الخاص الذى لا يتصل بالتفكير السياسى فى قليل ولا فى كثير يخدم الوطن كذلك ؛ لأن الوطن ليس أرضا وماء وسماء وكفى ، بل هو أولا وقبل كل شىء مؤلف من أبنائه على تعاقب أجيالهم ، ومن أعمال كل واحد من هؤلاء الأبناء طيلة حياته .

وقد ثبّت هذا اليقين فى نفسى ما درسته فى باريس للدكتوراه ، وما قرأته فى الكتب الكثيرة التى أتيح لى أن أقرأها يومئذ . ومن هذه الكتب كتاب لليون بورجوا عنوانه (التضامن Solidarité) . فمبدأ التضامن القومى يستند الى أن الوطن يتألف من أجياله المتعاقبة ، وأن ساكنى القبور لهم فى تراثه الوطنى العظيم حظ أكبر من حظ ساكنى الدور . أما وذلك حق ، فالكاتب والطبيب والقاضى والفيلسوف والصانع وكل عامل وكل مفكر يخدمون جميعا وطنهم ، ما أحسن كل منهم العمل الذى يقوم به . وسياسة الوطن ليست حديث الصحف وخطب الأحزاب وكفى ، ولكنها تتناول أيضا كل شىء من أمر الوطن وعيش بنيه .

وكان لحادث شهدته فى انجلترا ، حين ذهبت اليها فى العطلة الدراسية لذلك العام ، ما أحل هذا اليقين من نفسى محل الايمان . كانت مطالبة النساء الانجليزيات بحق الانتخاب اذ ذاك فى بدء عنفوانها ، وكانت المطالبات بحق الانتخاب ينتهزن الفرص لاقامة مظاهرات سلمية يلبس الألوف منهن فيها رداء خاصا أشبه برداء الجنود الاسكتلنديين ثم يسرن صفوفا نظامية يخترقن شوارع لندن ، وقد حملن أعلاما كتبت عليها مطالبهن . وكانت هذه الحركة تلقى مقاومة أعنف المقاومة من جانب كثيرين رجالا ونساء . كان هؤلاء المعارضون يقولون : ان مملكة المرأة هى المنزل ، ومهمتها الأولى هى تربية الجيل الناشىء . وكانت المطالبات بحق الانتخاب يقلن : ان الاصلاح الاجتماعى ونبذ الحرب لا يتم شىء منهما الا اذا تحقق للنساء التمثيل النيابى فى البرلمان . وكانت المعركة

حامية الوطيس • مع ذلك رأيت رجالا ونساء فى لندن يختلفون رأيا فى هذا الأمر الحيوى يومئذ ، ثم لايجنى الخلاف على ما بينهم من مودة ، ولا يجعل أحدهم يسفه رأى الآخر فى الشؤون القومية العامة أمام الأجانب عن بلادهم •

وزاد ايمانى بهذا الرأى قوة أن لى أصدقاء من غير دينى تربطنى بهم أوثق أواصر المودة • فما لى لايكون لى أصدقاء من غير رأيى السياسى تربطنى بهم أواصر المودة ! واذا كنا نعيب التعصب الدينى ، ألا يكون التعصب الأعمى للرأى السياسى أجدر باللوم بل بالتجريح ؟ !

بعد شهور من بدء هذه السنة الدراسية ١٩١٠—١٩١١ ، بدأت الأنباء ترد من مصر بأن الحكومة المصرية تزمع مد الامتياز لشركة قناة السويس • ولما كانت الصحف المصرية قد عارضت هذه الفكرة ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستعرض الأمر على الجمعية العمومية المصرية ، وأن قرار الجمعية المذكورة سيكون قطعيا فى هذا الأمر ، وان كانت قراراتها استشارية بحكم قانونها النظامى فيما خلا فرض الضرائب •

اهتمت مصر ، واهتم الشبان المصريون المقيمون بباريس ، بهذا الأمر أشد الاهتمام • فقد كان حفر قناة السويس ، على أنه عمل انسانى وهندسى جليل ، مجلبة المتاعب لمصر منذ اليوم الأول • ولم يكن يغيب عن أحد منا يومئذ أن وجود القناة هو الذى أتاح للانجليز التدخل فى شؤون مصر ، وهو الذى عاونهم على دخول مصر من القناة واحتلالهم اياها ؛ وأن مصر لا تفيد من القناة شيئا ؛ وأن ما يقال من أن مدّ الامتياز يجعل لمصر حصة فى أرباح الشركة — كل ذلك لا يوازى استمرار المتاعب التى رأتها مصر ، وظلت خاضعة لآثارها عشرات السنين •

وأعتقد اليوم أن السياسة الانجليزية لم يكن يعنيها أن يمد امتياز القناة ، بدليل اقرارها الحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية العمومية فى هذا الأمر حاسما ، مع ما فى ذلك من تقوية للحركة المطالبة بالنظام الدستورى • ولعل انجلترا كانت أكثر ميلا الى ألا يمد امتياز

القناة ، اقتناعا منها بأن مصر ستظل فى دائرة نفوذها دائما ، فاذا انتهى امتياز القناة وعاد الى مصر أصبح فى يد انجلترا • لكنها لم تكن لتظهر شيئا من ذلك وهى ترى فرنسا حريصة على مد الامتياز ، والاتفاق الودى بينها وبين فرنسا يقتضيها أن تجامل هذه الدولة الصديقة • فليكن الأمر فى القبول أو فى الرفض متروكا لنواب الأمة فى الجمعية العمومية ، ولتكن الحكومة المصرية الخاضعة مباشرة للنفوذ الانجليزى مدافعة عن مد الامتياز ، ولتغذ الصحف الرأى العام بمعارضة هذا المد • فاذا رفضته الجمعية العمومية لم يكن على الحكومة المصرية ولا على انجلترا لوم أو تثريب أمام فرنسا •

مهما يكن من شىء ، فقد أثار هذا الأمر اهتمامنا معشر الطلبة فى باريس ، وقد رأينا أن يكون لنا رأى جماعى فيه • ولا سبيل الى ابلاغ هذا الرأى الى الرأى العام المصرى الا بقرار من الجمعية المصرية • لكن قانون الجمعية المصرية يحرم عليها الاشتغال بالسياسة • واخواننا مبعوثو الجامعة المصرية ، ومن بينهم توفيق الساوى وسيد كامل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، أعضاء فى الجمعية المصرية ، وقد تعهدوا لمجلس الجامعة قبل ايفادهم ألا يشتغلوا بالسياسة ، فهم يدفعون بعدم جواز بحثها لهذا الموضوع لأنه سياسى ، ولأن نظامها يحرم عليها الاشتغال بالسياسة • فماذا عسى نصنع ؟ وهل نقف أمام هذا الوضع مكتوفى الأيدى ؟ !

تحدث الىّ فى هذا الأمر أصدقاء يتزعمهم عبد الحميد بك سعيد ، وطلبوا الىّ ، وكنت سكرتير الجمعية ، أن أجد لهذا المشكل حلا • قلت لا مشكل هناك ، والأمر محلول من نفسه • فالاشتغال بالسياسة المحرم على الجمعية هو الاشتغال بالسياسة الحزبية ، حتى لايجر الخلاف الى خصومات تجنى على غرض الجمعية الرئيسى ، أو أن تصبح الجمعية فى المسائل القومية أداة لوضع الخطط والعمل لتنفيذها • أما مجرد ابداء الرأى فى أمر انعقد عليه الاجماع ، كمد امتياز أجل القناة ،

فلا يعد اشتغالا بالسياسة . وهل ترى اذا جاءت فرصة اقتضت المصريين أن يقولوا انهم حريصون على حرية بلادهم ، أفيكون مجرد هذا القول اشتغالا بالسياسة ؟

واطمأن الذين تحدثوا الىّ لما قلت ، وطلبوا الىّ أن أدافع عنه متى انعقدت الجمعية . ولم أتردد فى الدفاع حين قام اخواننا مبعوثو الجامعة يدفعون بعدم جواز البحث فى الموضوع . وأقنعت حجتى سائر الأعضاء ، فانسحب مبعوثو الجامعة من الاجتماع ، وقررنا بالاجماع ابلاغ رئيس الجمعية العمومية وابلاغ الصحف المصرية قرارنا برفض مد امتياز القناة .

انتهت السنة الدراسية ، وآن لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دراساتنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر . وحسبت أننى اذا عدت الى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، وأقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر . وعدت الى أرض الوطن ، ممتلئا أملا أن أجد فى بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن ألقى ضوءا جديدا على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعنا المصرى أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى ، حين تحدثت الى رجال القانون من محامين وأساتذة فى الحقوق ، اذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر فى ذلك العهد لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محالج القطن ! أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيرة لا تصلح موضوع رسالة للدكتورا بحال من الأحوال . ولم أجد بدا من العدول عن هذا الموضوع ، وان كان هذا الفقر فى التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة اليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

أتيح لى أثناء مقامى بمصر ، فى هذه الأجازة الدراسية ، أن أشهد

من حياة ريفنا المصرى أكثر مما شهدت من قبل . كان لطفى بك السيد عضوا بمجلس مديرية الدقهلية ، وقد فكر فى زيارة مدن المديرية وقراها ليرى حالة التعليم الأولى بها ، ويقترح ما يراه لاصلاحه . وللقيام بهذه المهمة ترك القاهرة وأقام ببرقين . وكنت مقيما اذ ذاك بكفر غنام . فطلب الى أن أصحبه فى جولاته بهذه القرى ؛ فكنا نلتقى كل صباح بأقرب القرى على الطريق الذى نسير منه الى ما يريد لطفى بك أن يراه من كتاتيب القرى الأخرى . وكان كل واحد منا يمتطى جواده فنسير من بكرة الصباح ولا نعود الا فى المساء ، بل فى منتصف الليل فى بعض الأحيان . ولبثنا كذلك قرابة أسبوعين . وأشهد لقد حز فى نفسى ما رأيت من حال ريفنا . فكم من بيت عمدة دخلناه ، ونحن نعلم أن صاحبه على جانب من اليسار ، فاذا البيت أدنى الى منازل أشد الطبقات فقرا ، لولا مظهر بسيط يحرص العمدة عليه فى غرفة من الغرف يستقبل فيها الحكام على تعبيرهم ! أما الأولاد فى الكتاتيب فكان ملبسهم وكانت هيأتهم يؤذيان العين . والطرق فيما بين القرى لا تتسع لأضيق العربات تسير فيها ، وكلها التراب يثير غبارا كلما سار فيه حيوان . وليس هذا كله نتيجة الفقر ، بل هو نتيجة الجهل ، ونتيجة الخوف من الظلم خوفا يجسمه الجهل فيجعل الانسان ينكر نفسه ، ويأبى أن يظهرها فى خير مظاهرها .

آلمنى ما شهدت من ذلك كله . وزاد فى ايلامى أننى كنت قبل ذلك بأشهر قد ذهبت مع صديقى شهدى بطرس الى وسط فرنسا نزور منطقة اللوار . وهناك جعلنا نتنقل على الدراجات من بلد الى بلد ، ومن قرية الى قرية ؛ فاذا وقعت أعيننا على ما يؤذى العين لمنافاته مقتضيات النظافة أو الذوق عددنا هذا استثناء ، ووجهنا اللوم من أجله الى القائمين بأمر هذا البلد أو هذه القرية . أما والاستثناء فى فرنسا هو القاعدة فى مصر ، فما كان أشد حزنى وألمى ! وزادنى حزنا أن طبيعة فرنسا ليست أجمل من طبيعة مصر ، وأن أرض فرنسا ليست أكثر

من أرض مصر خصبا ، وأن من اليسير أن تصبح الحياة فى مصر جميلة عزيزة اذا رعاها العلم السليم والخلق الكريم بعين ساهرة • ولكن من لمصر بهذه العين وهذا الخلق وأمرها ليس لأبنائها ، وأولو الرأى فيها يحسبون السياسة التى تتحدث عنها الصحف كل شىء ، فاذا نادى المنادى فيهم بانشاء جامعة أو باقامة مستشفى ، انكمشت الأيدى وغاض معين الكرم ، ولم تسخ نفس غنىّ بالبذل من ماله لهذه الأغراض النبيلة السامية ! •

فى هذا الصيف ، صيف سنة ١٩١١ ، وقع حادث دولىّ كان له فى مصر دوىّ عظيم ، وفى السياسة المصرية أثر بالغ • فقد أعلنت ايطاليا الحرب على تركيا فى برقة وفى طرابلس الغرب ، وكانتا يومئذ ولايتين تركيتين تحكمهما السلطة العثمانية حكما مباشرا • ما عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ انها داخلة فى نطاق السيادة التركية مع تمتعها بالاستقلال الداخلى • أفتسير قواتها المسلحة الى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية ؟ أم تقف على الحياد أن ليس لها من وراء هذه الحرب مغنم ؟ واذا وقفت على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بأراضيها ، فماذا يكون موقفها ؟ أتمنع هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لاتتعرض لعمل عدائى من جانب ايطاليا ، أم تقتضيها تبعيتها الاسمية للسلطان العثمانى أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن هذا الحياد ؟ وانجلترا ما موقفها ، وهى محتلة مصر ؟ هل تسهل للجنود التركية المرور ، أم تقف فى طريقها تصدها ان هى حاولت هذا المرور ؟ •

كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الظرف الدقيق سلبيا صرفا • تركت الأمر لانجلترا ولممثلها فى مصر ، لورد كتشنر ، تتصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء • أما السياسة البريطانية فى مصر ، فكان موقفها يومئذ عجبا غاية العجب • أبدى لورد كتشنر فى وضوح وصراحة أن ايطاليا معتدية على تركيا من غير حق • وقامت فى مصر حركة لجمع التبرعات لتركيا ، اعانة لها على نفقات الحرب ، فشجع لورد كتشنر

هذه الحركة وشارك بالتبرع • وكان أمراء البيت العلوى على رأس الوفود التى تتنقل فى الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعا للناس على البذل بسخاء ؛ لأنهم رأوا الحكومة لا تعارض ، وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطانى نفسه يشجع ويشترك • ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة يومئذ آذانا صاغية من الجميع • أذكر أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة بجمع التبرعات الى المنصورة، فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهبا • وحدث مثل ذلك فى غير الدقهلية من مديريات مصر • والناس ينظرون الى موقف انجلترا من هذه الحركة دهشين كيف تشجع دولة اسلامية على دولة مسيحية ! على أن السياسة البريطانية لم تذهب الى أبعد من ذلك ، ولم تسمح باشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب ، ولم تسمح بمرور الجيوش التركية من الأراضى المصرية ، محتجة فى هذا وفى ذاك بأن مصر مستقلة داخليا عن تركيا ، فاذا اشتركت الحكومة المصرية فى الحرب لم يقف هذا الاشتراك عند الجناية على استقلال مصر ، بل أدى بانجلترا ، ولها فى مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، الى أن تتهم بالخروج عن الحياد ، وبالاشتراك فى حرب ضد ايطاليا ليس له من مسوغ •

بينما كان الناس فى الطفرة الأولى من هذا الاندفاع القوى لمعاونة دولة الخلافة ، اذا لطفى بك السيد يطالعهم فى الجريدة بثلاث مقالات فى ثلاثة أيام متعاقبة عنوانها جميعا : « سياسة المنافع لا سياسة العواطف »، يدعو فيها المصريين الى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب الايطالية التركية ، والى الضن بأموالهم أن تبعثر فى سبيل قل ما تفيد بلادهم منه ، ويذكرهم بأن من الخير أن يبذلوا هذه الأموال لخير مصر ولانشاء المرافق المصرية النافعة لأبناء الوطن ؛ فلشد ما يحتاج أبناء مصر الى انشاء هذه المرافق ، ولشد ما تفتقر مصر الى الاصلاح ! •

أثارت هذه المقالات الثلاث على لطفى بك عاصفة هوجاء ، لا أقول من نقد مر ، بل من طعن جارح • اتهمه بعضهم بمناوأة دولة الخلافة

الاسلامية ، واتهمه آخرون بالالحاد ، وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء . ومع ايمان لطفى بهذا الرأى الذى أبداه ايمانا لا يتطرق اليه شك ، ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة العارضة — لم يستطع اقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته فى موقفه ، بل اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام ؛ أو قل ان شئت ان الحزب خشى مواجهة الرأى العام ، فنكص فلم يتابع لطفى ولم يؤازره . واضطر لطفى الى الانسحاب من الميدان ، والى السفر الى برقين ، وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها .

وكان عمى صالح بك سالم هيكل محررا حينئذ بالجريدة ، وكنت أشتغل أنا بالمحاماة مع الأستاذ أحمد بك مصطفى . وانى لفى منزلى يوما اذ جاءنى عمى صالح بك ، وأخبرنى أنه وزملاءه المحررين وبعض أعضاء الحزب يرجوننى أن أتولى كتابة المقالات السياسية فى الجريدة أثناء انقطاع لطفى بك عنها ، مع مراعاة ميول الرأى العام وموقف الحزب . وما كان لى أن أتنحى عن موقف رأيت فيه تكريما لى من ناحية ، وقضاء لبعض ما لأستاذى لطفى بك علىّ من حق من ناحية أخرى . لذلك جعلت أتردد على الجريدة أكتب مقالاتها الافتتاحية ، تاركا الكلام عن وقوف مصر موقف الحياد ، ساخرا من ايطاليا التى اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية ، فلما نزلت الى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالا عليها . وما كان أشد اغتباط رجال الجريدة ورجال حزب الأمة بهذا الموقف الذى وقفته ، والذى أنجاهم وأنجى الجريدة من سخط الرأى العام ، من غير أن نخالف ما دعا اليه لطفى بك فى كثير ولا فى قليل .

ذهبت يوما الى مكان المطبعة ألقى نظرة أخيرة على مقال كتبته . ولقيت الشيخ على الهوارى رئيس المصححين بالجريدة فهنأنى بما أكتب ، وأشار من طرف خفىّ اشارة فيها نقد للطفى بك . وأثارتنى هذه الاشارة فقلت : « أوتحسب لطفى بك فى حاجة الى راتبه الذى يتقاضاه

من الجريدة ليعيش ، فيضطر لذلك الى القول بغير رأيه ؟ ! » فأجابنى الشيخ المسن اجابة أعجبتنى مع مخالفتها رأيى، قال: « ان الرزق بيد الله. ان النمل ودود الأرض يجد طعامه . ولطفى بك غنى عن الجريدة ، لكن مجابهة الجماعة ليست من الحكمة ! » . أعجبنى قوله : « ان النمل ودود الأرض يجد رزقه » ، فقلت له : « أما والرزق بيد الله ، وهو ميسر لكل خلق الله ، فليس من كرامة انسان نصب نفسه مرشدا للناس أن يخفى رأيه عن الناس . وكثيرا ما ذكرنا لطفى بك بالحديث : (الساكت عن الحق شيطان أخرس) . والمؤمن برأى يقول به خير من المصانع الذى يقول ما يعجب الناس وان كان هو لا يعتقده » .

قمت بهذه التجربة الصحفية ، مطمئنا لها مغتبطا بها ، الى أن قرب موعد عودتى الى باريس لأكتب رسالة الدكتوراه . واذا رأيت موضوع التشريع المصرى للعمل والعمال مجدبا لا يصلح موضوعا لرسالة ، فقد اخترت موضوعا لرسالتى : « دين مصر العام » ، وعرضت الأمر على أستاذى فى الاقتصاد ، الأستاذ « لارنود » ، فوافق على الموضوع الجديد وشجعنى عليه . ومن يومئذ جعلت أقرأ كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته . قرأت ما كتب بالانجليزية وبالفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية فى الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الانجليزى . وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرتى وتاريخ ابن اياس . وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الادارة وبعض سجلاته . ولم أترك كتابا استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى الا قرأته . وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعا بشوق وشغف ، وأقتطف منها ما يفيدنى بدقة وعناية . وكنت لذلك أشتغل منذ السابعة صباحا بغرفتى ، فاذا كانت التاسعة ذهبت الى مكتبة كلية الحقوق أو المكتبة الأهلية فى باريس . وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أىّ هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأتم ما أطالع وما أقتطف

حتى المساء . وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأسمع الى الموسيقى ، أعود الى مسكنى فأراجع ما اقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤتلف منه وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤوّل عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطربا أشد الاضطراب ؛ يكتبه الفرنسى على نحو ، والانجليزى على نحو ، والمصرى على نحو . أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التى أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاما علىّ أن أتقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمام ذهنى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أتبين الحق من أمره ، وان أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر . وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من الاهواء والشهوات ، يضاف الى ذلك زهو شاب يريد أن يجيد كل الاجادة وأن يتقن غاية الاتقان .

كان لهذه المطالعات أثر كبير فى اتجاه تفكيرى فى سياسة بلادى . لقد ازددت احاطة بالعوامل التى أدت بها الى الوضع الذى هى فيه ، وتقديرا لما يجب على أبنائها عمله لخيرها ، كما قدرت أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وزادنى علما بهذا الأمر اطلاعى على كتب لجبريل هانوتو ولغيره من الساسة الفرنسيين عن اتجاه السياسة فى أوربا ، سواء أكان هذا الاتجاه استعماريا أم كان فى علاقة دول أوربا بعضها ببعض . على أن ذلك كله كان يصطبغ فى تفكيرى بمنطق سنى يومئذ ، وكان منطقا أثر العقل فيه أكبر من أثر العاطفة ، ولكنه كان على كل حال تفكير شاب لما يمارس الحياة ولما يقف على تصاريفها الا من خلال ما قرأ . فأما ما رأى من حوادث الحياة ، فقليل بالقياس الى هذا الخضم الضخم الذى

تضطرب فيه السياسة العالمية ، وتتأثر به الدول كبيرها وصغيرها على السـواء .

* * *

أتممت رسالتى ، وحصلت على أجازة الدكتوراه وعدت الى مصر ، ولقيت على الباخرة التى أقلتنى اليها هذين الانجليزيين اللذين قال أحدهما : ان مصير مصر أن تضمّ الى الامبراطورية البريطانية مستعمرة من مستعمراتها . ونزلت مصر فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٢ . وفى أول ديسمبر من تلك السنة بدأ عملى فى المحاماة بالمنصورة . ولم يثننى عمل المحاماة عن ادامة المطالعة فى الفلسفة والتاريخ والسياسة . بل لعلى كنت أكثر اطلاعا على ما كتب فى هـذه الفنون منى على ما لا يتصل بالقضايا التى أترافع فيها من بحوث قانونية . وكانت صلتى بالمحامين الذين عرفتهم عن طريق لطفى بك السيد متصـلة لم تنقطع . وكان الأستاذ الكبير ابراهيم بك الهلباوى من أحب الناس الىّ وأشدهم مودة لى وعطفا علىّ ، فكان اذا قدم المنصورة فى قضية له أرسل الىّ قبل حضوره يخبر بالموعد الذى يصل فيه فأقابله ، وأقضى السهرة معه الى ساعة متأخرة من الليل . وكان حديث الهلباوى ممتعا أيما امتاع . فقد حضر الرجل الثورة العرابية وعرف رجالها ، وكان لذلك سجلا للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .

ولم تكن للهلباوى هنة يؤاخذه بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى . أما فيما وراء ذلك فكانت وطنيته وكانت خدمته بلاده محل التقدير الرفيع . وأشد الناس خصومة له هم الذين قالوا انه أراد أن يكفر عن موقفه فى دنشواى ، فدافع عن الوردانى فى مقتل بطرس غالى ، ودافع عن الذين اتهموا بعد ذلك بالتآمر على حياة الخديوى وحياة كتشنر فى قضية عرف من بعد بأن فِليپيدس يد الانجليز فى حكمدارية القاهرة كانت له اليد الطولى فى تلفيق أدلتها .

سقت هذا الحديث عن هلباوى بك تمهيدا لقصة حدثت تدل روايتها

على سعة صدر الرجل وحسن تقديره لوفاء ذوى الوفاء . ففى سنة ١٩١٣ صدر قانون نظامى جديد أحل الجمعية التشريعية محل مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وعدّ خطوة فى سبيل النظام النيابى المصرى . وجاء هلباوى بك يوما الى المنصورة ، وقضيت معه سهرة اشترك فيها عبد الرحمن بك الرافعى والأستاذ حسن حسنى المحاميان . وفى أثناء الحديث قال هلباوى بك انه يريد أن يرشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية ، وانه يرى هذه أنسب فرصة ليدافع عن موقفه فى قضية دنشواى . ودار الحديث بينه وبين الصديقين اللذين شاركاه الحديث فى هذا الأمر ، واللذين انتهيا الى موافقته على رأيه . فهو فى قضية دنشواى لم يكن الا محاميا طلب اليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها ، شأنه فى ذلك كشأنه فى أية قضية يقف فيها الى جانب المدعى بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه ، وليس من حقه لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه . وهو فى دفاعه فى القضية قد قسا على المتهمين لأن موقفه كان يقتضيه هذه القسوة . لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها الا الله . وقد كان هلباوى لبقا غاية اللباقة فى شرح موقفه من دنشواى وفى الدفاع عنه .

وافق صديقاى على ما قاله هلباوى بك ، وعلى أن من الخير أن يرشح نفسه للجمعية التشريعية . وبقيت أنا صامتا لا أتكلم ، ولا أبدى رأيا بالموافقة أو بعدم الموافقة . عند ذلك اتجه لى الرجل وقال : وما رأيك أنت ياهيكل ؟ ! قلت : أرجو أن أعفى من ابداء الرأى ! قال : ولماذا ؟ قلت : لأننى لا أريد أن أقول شيئا لا أعتقده ، ولا أن أقول شيئا يغضبك . قال : بل قل ما تعتقد ، ولن أغضب . قلت : ان قضية دنشواى لم تكن قضية عادية يدافع هلباوى بك عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامى ، بل كانت قضية بين مصر وانجلترا . وقد وقفت سعادتك فيها فى صف انجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان . وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

لم يجب الرجل على ما قلت ، ولم يقل أحد من صديقيَّ كلمة ، بل سادت فترة صمت انتقلنا بعدها الى حديث آخر • وتبسط هلباوى بك فى هذا الحديث الآخر كعادته ، وكأنا لم نقل شيئا فى موضوع يمسه بالذات • على أنه لم يرشح نفسه للجمعية التشريعية ، ولم يغضب منى • وبقيت صلتنا قبل هذا اليوم كصلتنا من بعده : صلة أبوة من جانبه فيها محبة ووفاء ، وصلة بنوة من جانبى فيها اجلال وتقدير • وكذلك بقينا الى أن اختاره الله الى جواره بعد ثلاثين سنة من هذا الحديث •

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية ، وانعقدت فى أواخر سنة ١٩١٣ أو أوائل سنة ١٩١٤ ، وبدأت المناقشات فيها فى جلساتها العلنية ، فأحدثت جوا جديدا لم يكن لمصر به عهد • وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لايزال أبناء ذلك العهد يذكرونها • من ذلك ما حدث من المناقشات حول ما أسموه مسألة الوكيلين • فقد كان للجمعية رئيس ووكيلان ، وكان رئيس الجمعية وأحد الوكيلين يعينان بدكريتو ، وكان الوكيل الثانى تنتخبه الجمعية • وكان الوكيل المعين هو عدلى يكن باشا ، والوكيل المنتخب هو سعد زغلول باشا • والطبيعى أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه • وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية فى الحلول محل الرئيس ، أهو الوكيل المعين ، أم الوكيل المنتخب • وهذه مسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية فى البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحدا تلو الآخر • لكنها أثيرت فى الجمعية التشريعية على أساس من المبادىء النيابية • قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين ، فالأولوية فى الحلول محله للوكيل المعين • وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلا للأمة من الوكيل المعين ، فهو صاحب الأولوية • وكان لسعد باشا شخصيا جولات خطابية فى هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد فى أن يقول انه كان يعمل لحسابه الشخصى بعد أن انتقلت المسألة الى حديث المبدأ •

وكان أكثر أعضاء الجمعية التشريعية نشاطا فى العمل وأكثرهم بروزا فى المناقشة عبد العزيز بك فهمى (باشا) • ولم يكن ذلك عجبا وقد كان لعبد العزيز بك مركز ممتاز فى المحاماة ، وكان له من سعة الاطلاع وبسطة العلم ما جعله موضع الاحترام والاكبار والتقدير من الجميع • وهو الى ذلك رجل جم التواضع ، رضى الخلق ، كريم النفس • أذكر له موقفا فى غير الجمعية التشريعية بدا فيه سامى التقدير لمعنى الوفاء الى حد غير مألوف فى مصر • كان ذلك حين صدر قانون نقابة المحامين ، وآن انتخاب مجلس النقابة وانتخاب النقيب فى أواخر سنة ١٩١٣ • أجمع المحامون على اختياره النقيب الأول لنقابتهم ، تقديرا منهم لنزاهته وعلمه وفضله • وأظهر هلباوى بك أنه يطمع فى هذا المركز لنفسه ؛ لأنه أقدم المحامين ، ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها • وعرفت ذلك من هلباوى بك شخصيا ، فأفضيت به الى عبد العزيز بك • ولشد ما أدهشنى عبد العزيز بك حين قال : نعم ! ان هذا حق لهلباوى بك ! انه أستاذنا جميعا ، وان له على المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلا أى فضل ! وانقلب هو داعيا لهلباوى بك ، وانتخابه النقيب الأول للمحامين • ولم يكن لنا معشر محبيه وأنصاره والمقدرين لفضله وفضل هلباوى بك الا أن نحترم ارادتهما ، وانتخب هلباوى بالاجماع أول نقيب للمحاماة فى مصر •

كان عبد العزيز بطل الجمعية التشريعية • وكان الى جانبه فيها أعضاء أقوياء العارضة • وكانوا جميعا يتناولون موضوعات مختلفة تثير اهتمام الرأى العام المصرى الى أبعد حـد • وحسبك لتعلم الى أى مدى بلغ تغلغلهم فى المسائل التشريعية ، أن أذكر أن موضوع عقوبة الاعدام وبقائها أو الغائها كان موضوع بحث فقهى ذى صبغة جدية استدعت مناقشات طويلة • ولم يكن أحد يشك فى أن هذه الجمعية التشريعية هى النواة الأولى للنظام البرلمانى المصرى ، وأن اهتمام أعضائها بما يعرض عليهم سيجعل الاسراع الى اقامة هذا النظام أمرا محتوما • أما ولطفى بك السيد كان أقوى الدعاة للحياة الدستورية الصحيحة ، فكان طبيعيا أن

تكون الجريدة أشد الصحف اهتماما بما يجرى فى الجمعية التشريعية ونقلا لمناقشات أعضائها الى الجمهور .

كانت دورة الجمعية التشريعية فى ختامها ، حين أعلنت الصحف أن الخديو عباس حلمى الثانى سيقوم برحلة يطوف بها أنحاء الوجه البحرى قبل سفره الى مصيفه بالآستانة . وبعد أيام عرفنا الموعد الذى سيكون فيه بالمنصورة . ولم يدر بخلدى قط أن يكون فى الزيارة ما يشغلنى بصورة أو بأخرى . فأنا لم أعرف الخديو ، ولم يكن أحد من حاشيته ينظر الىّ على أنى موضع رجاء فى التقرب منهم أو التزلف اليهم . وقد جاء الخديو الى باريس حين كنت طالبا بها ، وجاء معه حافظ بك عوض وأحمد شوقى بك وغيرهما ، وحاولا تقريب بعض الطلبة من الخديو وتقديمهم اليه ، لكنهم رأوا أن أية محاولة من هذا القبيل بالنسبة لى ضرب من العبث . فقد كان فيما أكتبه فى الجريدة من فورة الشباب بل من ثورته ما يجعل التفكير فى اقناعى بالعدول عن رأى أراه اضاعة للوقت فى غير جدوى .

على أن ما ظننته من أن زيارة الخديو للدقهلية لن تشغلنى فى شىء لم يتحقق . فقد كان سعيد لطفى (باشا) أخو لطفى بك السيد على غير رأيه فى مخاصمة الخديو . وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيداً أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو . لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته . وكنت أنا أجل هذا الرجل ، لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصاميا يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره . ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشريف الخديو اياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب الى أن أعاونه فيما يريد من اقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة النسب ، وهو الى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، الا أن أجيبه الى

رغبته وأكلف من رجال مكتبى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

وكان أحمد بك صديق (باشا) مفتشا للداخلية بالدقهلية . وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد . فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك الى مكتبى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد . وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثول بين يدى الخديو فى المساء .

واننى لأمر أمام المديرية ذاهبا الى منزل صديق لى ، اذ لقيت لطفى بك السيد واقفا مع زمرة من الأعيان هناك . وكان أخوه سعيد قد حاول اقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد الى هذا الاقتناع سبيلا . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

— ألا تود أن أقدمك الى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمرآك !

وأجبته :

— لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى باجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

— ان الخديو هو الذى تغير . أما نحن فلم نتغير !

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى الى حيث كنت أريد . وأتم الخديو عباس حلمى الثانى رحلته ، مؤمنا بأنه لقى من ولاء المصريين له واخلاصهم لعرشه ما لا مزيد بعده لمستزيد . ولم يدر بخلده أنه يوم يغادر مصر الى مصيفه بالآستانة يجد من أبناء هذا الشعب الذى احتفى به كل هذا الاحتفاء من يحاول الاعتداء على حياته ، فيطلق عليه رصاص مسدسه فيصيبه اصابة شديدة وان لم تكن مميتة ! لكن هذا هو الذى حدث ونقلته الأنباء الى العالم . وعلى أثر ذلك سافر عشرات من المصريين الى الآستانة يرفعون فروض الولاء الى صاحب عرش مصر ، ويؤكدون له مرة أخرى أن العناصر الرشيدة فى الشعب المصرى تضمر له كل ولاء وكل اخلاص .

وما أحسبه دار بخلده كذلك يوم غادر مصر أنه يغادرها للمرة الأخيرة ، فلا يعود لها بعد ذلك ، بل يفقد عرشه ، ويظل متنقلا فى ربوع أوربا محظوراً عليه أن يعود الى مصر ، فيقضى زمنا يعدل ضعف الزمن الذى قضاه جده اسماعيل فى المنفى ، ثم يتوفى فى سويسرا ، ويبقى جثمانه دفينا بها حتى يؤذن له فيحمل الى مثواه الأخير بأرض مصر .

سافر عباس الى مصيفه بالآستانة ، وهو لا يعلم ما يخبئه له القدر . ولم يكن أحد غيره من المصريين يعرف ما طواه الغيب فى صحائفه ؛ لأنه لم يكن أحد يقدر أن العالم ، الذى كان ينعم يومئذ فى بحبوحة الرخاء ، يغلى تحته بركان سينفجر عما قريب ، ويزج بالدول كبيرها وصغيرها فى حرب عالمية ضروس .

وكيف يدور بخلد أحد أن يدفع الساسة العالم الى الخراب ! لقد نقلت الصحف فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو أن مجرما اعتدى على حياة ولى عهد النمسا اذ كان (بسيراچيڤو) عاصمة الصرب فأودى بها . ووجهت حكومة النمسا انذارا الى حكومة الصرب تطلب فيه مطالب قاسية ، ان لم تجبها صربيا احتفظت حكومة النمسا بحرية التصرف . وتلا الناس جميعا فى أرجاء العالم كله هذا النبأ ، فلم يدر بخلد أحد منهم الا أن الصرب ، هذه الدولة الصغيرة التى لا تستطيع مقاومة النمسا ، ستذعن للانذار وتجيب دولة النمسا والمجر ، أو امبراطورية النمسا والمجر ، الى مطالبها . لكن الصرب تلكأت . وتدخلت الدوائر السياسية فى باريس ولندن وبرلين تريد أن نجد من هذا المأزق السياسى مخرجا . والأنباء كلها ترد مؤيدة أن حكمة الساسة ستتغلب على حادث مؤلم أدى اليه نزق شاب طائش ، وأن الحرب لا يمكن أن تقع .

كنت قد قضيت قرابة سنتين أشتغل بالمحاماة ، ففكرت فى فترة راحة أستعد بها لعمل العام الجديد . واتفقت مع صديقى عبد الرحمن بك الرافعى أن نسافر الى ربوع لبنان ، نقضى بها أربعة أسابيع ، ثم نعود حين يكون موسم العمل فى المحاماة قد بدأ . وأخذنا أهبتنا وتذاكر سفرنا

على باخرة تقلنا من بور سعيد بعد الظهر من يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤ ، وذهبنا نستقل القطار الذى يغادر المنصورة الساعة التاسعة صباحا الى ميناء سفرنا . وتناولنا الصحف ساعة ركوبنا القطار ، فاذا بها تذيع النبأ الخطير أن ألمانيا أعلنت الحرب على فرنسا .

وأخذنا أماكننا فى القطار ، فقال الرافعى :

— لا يدرى أحد ما يمكن أن تتطور اليه الحال بعد اعلان الحرب بين فرنسا وألمانيا . فقد تدخل تركيا الحرب ، وقد تدخلها انجلترا . ألا تفضل أن نقضى أيام راحتنا فى بور سعيد ، حتى لا نفاجأ فى لبنان بما قد يحول بيننا وبين العودة الى بلادنا ؟

فقلت مبتسما :

— دع الأمر لله ! ولنذهب الى حيث قررنا . وعلام نخاف وممّ نخشى ؟ اننا نستطيع عند الضرورة أن نعود الى مصر على ظهر جمل !

ولما كان عبد الرحمن مؤمنا حسن الايمان ، فقد رأى أن يدع الأمر لله ، وأن نذهب الى لبنان ؛ ولعله قدر كذلك أن له أقارب بالشام تهفو نفسه الى رؤيتهم . وأخذنا فى الحديث عن الحرب ، والقطار منطلق الى غايته . وانتقلنا فى الزقازيق الى قطار الاكسبريس . ولما بلغ بور سعيد انتقلنا منه الى الباخرة التى أقلتنا الى بيروت .

الفصل الثاني

بين الحماية والاستقلال

الحرب العالمية الأولى وتشيع الكثيرين في مصر لألمانيا ـ تمسكى بحياد مصر ـ الجريدة تناصر الحلفاء ـ بينى وبين لطفى السيد ـ محادثات رشدى وعدلى مع ممثلى انجلترا فى مصر ـ انجلترا لا تصرح بما يطلبانه من استقلال مصر اذا كسبت الحرب ـ مقالاتى : الحرب الحاضرة وآثارها ـ دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا ـ اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى ـ التمهيد لاعلان الحماية وعزل الخديو ـ أهل مصر والتغيير المنتظر ـ حركات النفى والاعتقال ـ اعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ـ البرنس حسين كامل سلطان مصر ـ استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال باسم المتطوعين ـ انتصار ألمانيا فى الميادين المختلفة وأثره فى مصر ـ الصحف والجريدة تعطل بارادة اصحابها ـ جريدة السفور : مقالات الحرب والحضارة ـ شروط ولسن وحق تقرير المصير ـ تاليف الوفد المصرى ـ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ـ وفد الحزب الوطنى ـ الحزب الديمقراطى ـ حركة التوكيل للوفد ـ سياسة الوفد ـ مصر والسودان ـ منع الوفد من السفر الى مؤتمر الصلح ـ نفى الباشوات الأربعة الى مالطة ـ الثورة فى كل مكان من الأسكندرية الى اسوان ـ الانجليز يقاومون الثورة بكل شدة ـ الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية ـ حكومة لندن تعين لورد اللنبى مندوبا ساميا بمصر ـ اللنبى يسلك سياسة المهادنة ـ سفر الوفد والمنفيين بمالطة الى باريس ـ اعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ـ وقع ذلك على رجال الوفد وعلينا فى مصر ـ الاعتراف بحماية انجلترا فى معاهدة ڤرساى ـ الكونجرس الأمريكى يخذل ولسن فى معاهدة ڤرساى ـ سفر محمد محمود باشا الى أمريكا ودعايته فيها ـ لجنة ملنر ومقاطعتها ـ اللجنة تستمر رغم ذلك فى عملها ـ رشدى باشا يقترح أن تحادث اللجنة الوفد المقيم بباريس ـ وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر ـ مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه ـ أول ثغرة فى صفوف الوفد ـ برقية « نبتت فكرة » .. ـ تقرير لجنة ملنر ـ الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وانجلترا وتدعو عظمة السلطان لايفاد هيئة لمفاوضتها ـ عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة ـ عود سعد باشا الى مصر ـ سعد والحزب الديمقراطى ـ فشل محاولات التوفيق بين سعد والوزارة ـ الاضطرابات فى مصر ـ مفاوضات عدلى ، كيرزون بلندن وعدم نجاحها ـ عود عدلى الى مصر واستقالته ـ الانجليز يعتقلون سعدا وجماعة معه تمهيدا لنفيهم الى سيشل ـ مصر تبقى بغير وزارة ـ عود الاضطراب ـ التمهيد لاعتراف انجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ـ سفر اللنبى الى لندن ـ عوده واعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ـ ثروت باشا يؤلف الوزارة ـ الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ـ الوفد يرى تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ـ التمهيد لوضع الدستور .

انتقلت أنا وصديقى عبد الرحمن الرافعى الى الباخرة التى تقلنا الى بيروت . والرافعى متحمس ، مذ كان طالبا بمدرسة الحقوق ، لمبادىء الحزب الوطنى ، متطرف فى نصرتها ، شديد الايمان بخلافة آل عثمان . وقد كانت الحرب التى أعلنت بين فرنسا وألمانيا مدار حديثنا بطبيعة الحال . واذ كان الامبراطور غليوم الثانى ، امبراطور ألمانيا ، قد أظهر فى الأعوام الأخيرة ميله الشديد للدولة العثمانية وصداقته للسلطان الخليفة ، حتى لقد زار الأرض المقدسة بفلسطين ، وكان من سياسته مد السكة الحديدية من برلين الى بغداد والى البصرة — فقد أبدى عبد الرحمن تشيعه فى الحرب لألمانيا ، وعظيم رجائه فى انتصارها ، بل عظيم ثقته بهذا الانتصار . وسألنى رأيى فى هذا الأمر والى أى الدولتين: فرنسا أو ألمانيا ، يتجه ميلى ؟ فقلت :

— أنا لا أستطيع أن أتشيع ضد فرنسا وقد درست بها ثلاثة أعوام أفدت فى أثنائها أجل الفائدة ، وأشعر لهذا بأن لفرنسا على دينا لا أستطيع نسيانه الا أن أنكر الجميل . وليس فى طبعى انكار الجميل .

والتمس لى عبدالرحمن من هذه الحجة عذرا . لكنه سرعان ما سألنى :

— هب انجلترا دخلت الحرب منضمة الى فرنسا ، وانجلترا هى المحتلة لبلادنا ، الغاصبة لحريتنا ، فماذا يكون الحال ؟

ولم أتردد أن قلت :

— يجب فى رأيى أن يكون موقفنا فى هذه الحرب موقف الحياد ، سواء اشتركت فيها انجلترا أم لم تشترك ، وسواء اشتركت فيها تركيا أم لم تشترك . وأنا استند فى هذا الرأى الى موقف مصر فى الحرب الايطالية التركية ، فقد كان موقفا أيدت به مصر ما حصلت عليه من حظ فى الاستقلال يبيح لها ألا تشترك فى حرب الا بارادتها .

قال عبد الرحمن :

— أوتظن لطفى بك السيد يؤيد هذا الرأى فى الجريدة ؟

قلت :

— سواء أيده أم لم يؤيده فهو رأيى لن أحيد عنه . واذا رأيت الجريدة ذهبت غير هذا المذهب ، فسأكتب فيها مؤيدا رأيى أنا بكل قوتى .

ومع اقتناعى التام بهذا الرأى كنت أود ألا أختلف فيه مع لطفى ، وكنت أود أن تصلنا الجريدة بلبنان مؤيدة له .

وبلغنا بيروت ، وانتقلنا فى القطار الى عاليه . فلم يكن بلبنان فى ذلك العهد أسباب للمواصلات غير القطار السائر بين بيروت وعاليه وصوفر ورباق ودمشق . وفى عاليه قابلنا مدير البوليس ، وكان يجيد العربية رغم مظهره التركى : فأبدى لنا بعد أن عرفنا مودة وتجملا شكرناه عليهما ، وحفظنا لتركيا من أجلهما ما أنسانى فى تلك اللحظة حفيظة الفلاح المصرى على الحكام الأتراك .

تنقلنا فى ربوع لبنان والشام بين بيروت وعاليه وصوفر ودمشق ، ونحن نسمع كل يوم من الشائعات عن الحرب ما لا يدخل فى حسبان أحد ، بل تمليه عاطفة شرقية كل أملها أن يتغلب الألمان على خصومهم . ذلك أن الانجليز انضموا فى الحرب الى فرنسا بعد ثلاثة أيام من اعلانها ، فكان عبد الرحمن ومن رأينا من المصريين يتناقلون ما يشاع من أن الألمان غزوا البحر الأبيض واحتلوا جزره بشوق وشغف زائدين . وكانت صحف بيروت تغذى هذه الشائعات ولا تنفى شيئا منها . ولم يكن يرد الينا من صحف مصر ما يدلنا على اتجاه الرأى فيها ، فلم أطلع على الجريدة لأعرف رأى لطفى السيد ، وان استطاع عبد الرحمن أن يؤكد أن صحف الحزب الوطنى تشاطره رأيه فى التشيع للألمان ، وتدعو الرأى العام المصرى لتأييدهم بكل قوة .

وبعد ثلاثة أسابيع من مقامنا بالشام ، قيل لنا ان باخرة تبحر من بيروت ، هى آخر باخرة تقوم الى مصر ؛ لأن سير البواخر فى البحر الأبيض أضحى غير مأمون . كما قيل لنا ان المصريين المقيمين بلبنان مدعوون جميعا للسفر عليها كى تعود بهم الى وطنهم .

عرفت داود بركات رئيس تحرير الأهرام لأول مرة وأنا مسافر على هذه الباخرة التى جمعت أضعاف ما تتسع له غرفها • وقد عرفت منه أن لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيدا الحلفاء ، انجلترا وفرنسا ، وأنه يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد • ولم أرد أن أناقش ما قيل لى عن ذلك حتى أطلع بنفسى • فلم يبق بيننا وبين نزول مصر غير أربع وعشرين ساعة • فاذا وقفت على ما كتب كونت رأيى ، واتخذت الموقف الذى يمليه المنطق ويقضى به وجدانى •

على أننى رغم ذلك دهشت مما قيل لى • فلم يدر بخلدى أن يدعو لطفى لمؤازرة انجلترا ، وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس • واذا وجب ، احتراما لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الايطالية ، فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى •

كان ذلك رأيى ، وكنت متحمسا له بكل ما فىّ من قوة الشباب ، ومن ايمانه بما يمليه عقله ووجدانه • ولذلك صممت أن أذهب الى القاهرة ، وأن أقابل لطفى بك فى أول فرصة يسمح عملى فى المحاماة بالمنصورة أن أنتهزها • وفى الفترة التى تنقضى بين نزولى بالمنصورة وسفرى الى القاهرة ، أكون قد اطلعت على الجريدة ، وتتبعت ما كتبه لطفى منذ بدأت الحرب •

وذلك ما فعلت • فلم تنقض أيام على نزولى المنصورة حتى ذهبت الى القاهرة وقابلت لطفى بك ، وتحدثت اليه ، وأبديت له رأيى واقتناعى به وتصميمى على الدفاع عنه • وذهبت فى الحديث الى حد القول بأنه اذا لم تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى .

وأجابنى الرجل ، فى هدوء ورزانة ، بأننى على حق من حيث المنطق ، ولكنه طلب الىّ أن أتريث فى ابداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه ، حرصا على ما يريده وأريده : من تحقيق استقلال مصر ، استقلالا صحيحا تاما •

ذلك أن محادثات تجرى الآن بين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية وبين الانجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام . فاذا نجحت هذه المحادثات وأعلنت انجلترا هذا التصريح فهذا ما نريد ، والا فلى أن أنشر فى الجريدة ما أشاء . وأضاف الرجل الى ذلك أنه اذا لم تنجح هذه المحادثات ، فانه سيؤيد رأيى بكل قوته ، وبخاصة أنه لم يزد فيما كتب على أن أعترض على خرق ألمانيا معاهدة حياد بلچيكا .

لم تقنعنى هذه الحجج . فتصريح انجلترا ، الذى يطلبه رشدى باشا وزملاؤه ، معلق على انتصار انجلترا فى الحرب . وهى لن تصدر هذا التصريح ما لم تدخل الحكومة التركية الحرب فى صف ألمانيا ؛ لأن انجلترا تعهدت لتركيا غير مرة باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية . ومهما يبلغ من استقلال مصر الداخلى ، ومهما يكن الموقف الذى تقفه فى معاونة انجلترا — فان بقاء حكومة الآستانة على الحياد يجعل لانجلترا دائما الحجة القائمة بأنها لا تستطيع أن تنقض تعهداتها للدولة العلية ، ما لزمت هذه الدولة الحياد ولم تنضم صراحة لجانب الألمان .

أفضيت بهذه الحجج للطفى بك فأقرها جميعا . لكنه مع اقراره استمهلنى كى لا أكتب ، فاذا لم تعلن انجلترا تصريحا يرضى مطالب مصر ، كما يفهمه هو وأفهمه أنا ، كانت لى الحرية فى أن أكتب ما أشاء .

لم أجد بدا من قبول ما طلبه لطفى بك ، بعد أن وعدنى بأن الأمر لن يطول أكثر من أسبوعين ، وبعد أن ذكر لى أن أسبوعين ليسا كثيرين فى معالجة مشكلة خطيرة كهذه المشكلة . لكنه رأى تشبثى برأيى ، وأيقن أنى لن أعدل عنه اذا انقضى هذان الأسبوعان . وتركته وعدت بعد يوم أو يومين الى المنصورة ، وأنا أنتظر انقضاء هذين الأسبوعين بفارغ الصبر .

وانقضى الأسبوعان وعدت الى القاهرة ، مصمما أن أعلن رأيى وأن أدافع عنه . وزادنى تصميما أنى رأيت صحيفة المقطم تروج لفكرة رأيتها غاية فى الخطورة : تلك أنه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول

فانها تختار انجلترا . ورأيت (الجريدة) تكتب ، وان كانت كتابة مخففة ، فى هذا المعنى ؛ فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لا بد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترضاها مصر . صحيح أن هذا الكلام لم يكن يكتبه لطفى ، ولكنه كان ينشر فى (الجريدة) ، وهو مسئول عنه . ولم ألبث حين نزلت القاهرة أن ذهبت اليه وسألته ، وقد انقضى الأسبوعان : الام انتهت المحادثات التى ذكرها لى ؟ فلما علمت أنها لم تنته الى شىء ورأيت أنه يستمهلنى ، ذكرت له هذا الذى يروج له المقطم ، ولا تدفعه الجريدة ، بل لعلها تجاريه فيه . ذكرت ذلك وقد ملكتنى ثورة الشباب ، حتى لقد قلت : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! ان الأمة المستعبدة يحكمها القوى . فان هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى . وأنا أربأ بمصر أن تكون عبدا أو بغيا ! » .

لم يسترح لطفى بك لهذه اللهجة بطبيعة الحال . أما أنا فأصررت على كل لفظ قلته . على أنه لم يرفض الفكرة قدر ما رفض طريقة التعبير عنها . والظاهر أن أمله فى حمل انجلترا على ما كان هو وأصدقاؤه يطمعون فيه كان قد ضعف عنده . ولذلك خاطبنى ، بلهجة فيها كثير من العطف الذى ألفته من جانبه ، محاولا اقناعى بأنه ، مع ما يقدره من الصعاب والعقبات القائمة فى طريق ما يرجوه ، يرى أن السياسى يجب ألا يبرم بالوقت ، وأنا معشر الشباب يجب أن نروض أنفسنا على شىء من الصبر فى المسائل الخطيرة ؛ فكثيرا ما حل الوقت مشاكل كان الانسان يحسب أنها لا تحل .

أصغيت الى هذه الكلمات اصغاء من يقدرها قدرها ، ثم لا يقتنع الاقتناع الصحيح بها . والواقع أننى كنت محنقا على هذه الدعاية التى تنشر لحمل المصريين على القول بأنه اذا لم يكن استقلال وطنهم مستطاعا ، فانهم يفضلون أن تحكمهم انجلترا . لذلك خرجت من عند لطفى بك ، وكتبت رأيى فى عبارة وجيزة أسفّه هذه الدعاية . لكن ألفاظ عبارتى

كانت قاسية لأنها كانت صورة لما خاطبت به لطفى بك ولم يرض عنه • وكان طبيعيا أن يرفض نشره • وكان طبيعيا أن أخرج من عنده مغضبا •

وعدت الى المنصورة . وجعلت أفكر ما عسى أن أصنع . ولم تطاوعنى نفسى أن أكتب فى غير الجريدة ؛ فصلتى بها وبلطفى بك ، ومحبة الرجل ، جعلتانى أدير الأمر فى نفسى طويلا • وانتهى بى التفكير فبدأت أكتب سلسلة مقالات عنوانها : « الحرب الحاضرة وآثارها » ، وبدأت الجريدة تنشرها • وكان أساس الفكرة فى هذه المقالات يكاد يكون ردا على انجلترا . فقد كانت دعواها أنها دخلت الحرب لأن ألمانيا أخلت بالمعاهدات الدولية التى قال عنها مستشارها الأول بِتِسمان هَلْفيج انها قصاصات ورق ، ولذلك خرقت حياد بلجيكا مع أنها كانت من الدول التى وقعت معاهدة هذا الحياد • وقد ألقى سير « ادوارد جراى » خطابا يسوغ دخول انجلترا الحرب ، دفاعا عن حرمة المعاهدات ، غاية فى البلاغة ودقة المنطق . أما أنا فذهبت فى مقالاتى غير هذا المذهب ، وقلت ان السبب الحقيقى فى الحرب اقتصادى بحت ؛ فقد استأثرت انجلترا وفرنسا أو كادتا تستأثران باستعمار أفريقيا وآسيا . وقد أقامتا خطتهما ازاء ألمانيا على أساس التطويق ، فعقدتا معاهدات مع روسيا ومع بعض الدول الأخرى حتى لا تخرج ألمانيا من دائرة البلطيق • وقد حملتا ايطاليا على أن تقف فى صفهما ، بأن أعلنتا أن لها بحق الفتح أن تستولى على برقة وطرابلس فى أفريقيا . وبرقة وطرابلس واقعتان بين مصر التى تحتلها انجلترا وتونس الواقعة تحت نفوذ فرنسا وحكمها . وقد ذهبت ألمانيا الى تقوية نفسها حربيا ، ثم بدأت فكرة الاشتراكية تندس اليها وتهدد النظام القائم فيها ؛ فلم يكن للامبراطور غليوم الألمانى الا أن يثير هذه الحرب ليصرف الألمان عن هذه الاشتراكية التى يخشى خطرها ، وليجد فى الحرب وسيلة لتوسع خارجى يمكّن له ولأسرته . هذه الأسباب الاقتصادية هى التى أثارت الحرب . وسيكون من نتيجة هـذه الحرب أن تزعزع أركان المدنيـة الأوربية المتحكمة فى العالم ، وأن تنقل الحضارة من حوض البحر الأبيض المتوسط الى حوض

الأطلنطى أو الباسفيكى ؛ وبذلك تتيح لأمم الشرق فرصة التحرر من العبودية التى فرضت عليها .

كتبت سلسلة هذه المقالات ، وكانت ستا ، ودعمت فكرتى فيها بكل ما استطعت من قوة . ونشرها لطفى بك . فلما ذهبت اليه بعد نشرها ذكر لى أن الرقابة التى فرضتها انجلترا على الصحف خاطبته تسأله : متى تنتهى هذه المقالات ، فدلنى ذلك على برم الانجليز بها ، وعدم اطمئنانهم للأفكار التى وردت فيها .

كانت الرقابة الصحفية الى يومئذ هينة لا مبالغة فيها . فلم تكن تركيا دخلت الحرب فى جانب الألمان بعد . ولم تدخل ايطاليا الحرب مع حليفتها ألمانيا . وكانت الحرب قد أعلنت بين روسيا القيصرية وألمانيا . فكانت مصر لذلك بعيدة كل البعد عن ميادين القتال . هذا وكانت المفاوضات دائرة بين انجلترا وتركيا ، حتى تظل هذه على الحياد مقابل ضمان سلامتها . فلم يكن ثمة ما يقتضى انجلترا أن تلجأ الى سياسة الشدة مع مصر . لكن الأحوال سارت مسرعة بعد ذلك فى اتجاه آخر ، بدأت المقطم التمهيد له . فلم يغب عن بال السياسة البريطانية أن تركيا قد تدخل الحرب فى صف ألمانيا . وكان هذا الاحتمال متوقعا ؛ لأن العلاقات بين تركيا وألمانيا قبل الحرب كانت تجعله أدنى الى التصور . وكان كثير من المصريين يتوقون شغفا الى ذلك اليوم ، حبا من بعضهم لدولة الخلافة ، وكراهية من البعض للاحتلال البريطانى ، واعتقادا بأن انتصار تركيا يقرب يوم الخلاص من هذا الاحتلال . وكان مما دار بخلد الساسة البريطانيين ، على ما صرح به لورد جراى من بعد ، أن تضم انجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها . لكن انجلترا أرادت أن تظهر فى مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعا اقليميا ، وبخاصة أن مركزها فى مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وان لم يكن بالقانون . لهذا قرر ساستها فى حالة دخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، أن تلغى انجلترا ما لتركيا من حقوق فى مصر ، وأن تأخذ بيدها هذه

الحقوق ، وأن تعلن حمايتها على مصر ، وأن تذكر فى الوقت نفسه أنها أخذت هذه الحقوق بيدها وديعة للشعب المصرى .

وتقدمت الحرب واكتسحت ألمانيا البلچيك ، رغم مقاومة هذا الشعب الباسل ذلك الغزو العنيف ؛ وثبتت ألمانيا كذلك لروسيا على نحو أظهرها أمام العالم فى مظهر الظافر الذى لا يغلب . وبدأت أمارات تدل على أن تركيا ستدخل الحرب لا محالة فى صف الألمان . فلما دخلت تركيا الحرب بالفعل ، أسرع المقطم فكتب مقالا أو أكثر بعنوان : « أهل مصر والتغيير المنتظر » ، يمهد للسياسة التى قررتها انجلترا . ولم أطق صبرا على هذا المقال ، فكتبت مقالا بالعنوان نفسه ، وبعثت به الى الجريدة .

كانت الرقابة على الصحف قد اشتدت بسبب هذا التطور . وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصد اليه صديقاه السياسيان ، رشدى باشا وعدلى باشا . وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى ، وذهب الى برقين ، قريته ومسقط رأسه ، وترك الجريدة يتولى شؤونها الأستاذ عبد الحميد حمدى أحد المحررين فيها .

وكان مقالى : « أهل مصر والتغيير المنتظر » قد سلم الى عبد الحميد ، وكنت يومئذ بالقاهرة ، فطلب الىّ أن أعود اليه قبيل الظهر لأصحح المقال قبل دخول الجريدة المطبعة . فلما عدت اليه أخبرنى أن الرقابة حذفت المقال كله ، وأنه لذلك سينشر العنوان والامضاء ويترك مكان المقال (على بياض) . وكذلك فعل . وأيقنت أنا كذلك أن الكتابة السياسية فى جو الرقابة أمر غير ممكن . وزادنى اقتناعا بهذا الرأى ما علمته غداة ذلك اليوم من أن عبد الحميد أوخذ على نشر العنوان والامضاء ، وصدرت اليه تعليمات من الرقابة بألا يعود الى مثلها ، وأن ما يحذف يجب أن يحل محله شىء يستر عمل الرقابة قدر المستطاع .

لم يكن مضى الأيام والأسابيع ليزيد الرقابة على الصحف وحدها شدة ، بل لقد اشتدت الأحكام العرفية التى أعلنها ممثل انجلترا فى مصر ، وشعر الناس جميعا ، وأهل المدن بنوع خاص ، أنهم مقبلون على عهد عصيب .

فى يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، وأنها أخذت بيدها ، وديعة للشعب المصرى ، ما كان لتركيا من حقوق على مصر . وفى اليوم نفسه أعلن ممثل انجلترا عزل الخديو عباس عن أريكة الخديوية المصرية ، لأنه انضم الى أعداء انجلترا ، وتنصيب عظمة السلطان حسين كامل سلطانا على مصر . وتلا ذلك بطبيعة الحال أن رفعت وزارة رشدى باشا استقالتها الى السلطان . فقد كانت الوزارة بوصفها سلطة تنفيذية ، تستمد وكالتها من الخديو . فلما عزل عزلت معه . والأمر كان كذلك بنوع أخص لأن رشدى باشا كان قد عينه عباس قائما مقام خديو ، فلما عزل الخديو لم يبق للقائم مقامه موضع . على أن السلطان حسين لم يلبث ، حين قدمت الاستقالة ، أن عهد الى رشدى باشا بتأليف الوزارة . فألفها كما كانت . ودل ذلك كله على أن الأمر كان مرتبا فى جملته وتفاصيله .

تحدث الناس فى مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو ألا يحتج على خلعه ، بله أن يقبل وزارة ممن حل محله ؟ لكن هذا الحديث لم يتعد المجالس ؛ لأن الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب فى هذا الموضوع حرفا .

فى شهر فبراير سنة ١٩١٥ وصلت قوات تركية الى ضفة قناة السويس الشرقية ، وترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف . وكان المتشيعون للألمان ولدولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم لن يستطيع الانجليز صده . وكان أكبر رجاء هؤلاء المتشيعين للألمان أن تثور مصر بالانجليز ، فيهون ذلك على الجيش التركى أن يتخطى

القناة ، فينضم اليه المصريون ، فتحل الكارثة بالانجليز • ولكنه تبين أن ما وصل الى القناة من الجيش التركى لم يكن الا عددا قليلا يصاحبه بعض المصريين الذين كانوا فى الآستانة ، وأن هذا العدد لم يثبت للانجليز ولم يستطع أن يتخطى قناة السويس ، بل اضطر أن يرتد بعد قليل على أعقابه • والظاهر أن هذه القوة الصغيرة كانت تطمع من جانبها أن يبدأ المصريون الثورة ، فيسهل عليهم تخطى القناة لاشتغال الانجليز بقمع هذه الثورة ، كما كان المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ليبدأوا حركتهم • وعلى ذلك كان اتكال كل من الفريقين على الآخر من أسباب تقهقر القوة التركية ، وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف • لكنها مع ذلك كانت يقظة ساهرة ، معتمدة على الأحكام العرفية لقمع كل حركة قد تبدو من جانب من يريدون أن يحركوا الثورة أو يلهبوا نارها •

فتقهقر القوات التركية فى أعضاد أنصار الأتراك وأنصار الألمان وأنصار الخديو • وبدأت السلطات العسكرية البريطانية بعد قليل حركة (تطهير) ان شئت أن تسميها ، فنفت عددا غير قليل من المصريين المشتبه فى ميولهم الى الخديو أو ضد انجلترا الى مالطة ، ونفت شوقى بك شاعر الخديو الى الأندلس ، واعتقلت كثيرين من بينهم صديقى عبد الرحمن الرافعى • على أن برم أهل الريف المصرى بهذه التصرفات من جانب السلطة العسكرية البريطانية لم يكن له أى مظهر • وانما بدأت مظاهر البرم والقلق بعد زمن من بدء الحرب ، وبعد أن هاجمت القوات التركية قناة السويس وردت عنها ؛ اذ أخذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين ، وتأخذ من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسرا بأبخس الأثمان •

لم يكن ذلك وحده هو الذى حمل الشعور المصرى على كراهية التصرفات الجائرة التى لجأت اليها السلطة العسكرية البريطانية ، وكلفت

المديرين المصريين ومأمورى المراكز والعمد بتنفيذها . بل زاد هـذه التصرفات مقتا أن الانجليز كانوا مغلوبين فى ميدان الحرب ، وأن النصر كان حليف الألمان ، وان شعورا باطنيا كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى والسلطة العسكرية البريطانية وأحكامها العرفية . فقد انتصر الألمان على الروس انتصـارا حاسما فى البحيرات المازورية بقيادة المارشال هندنبرج . وقد دخل الألمان فرنسا وأصبحوا على مقربة من باريس لولا أن صدتهم قوات الحلفاء فى معركة المارن بقيادة المارشال الفرنسى جوفر .

مع ذلك لم يستطع الحلفاء رد الألمان الى بلجيكا أو اخراجهم من أرض فرنسا . بل كان الألمان يجاهدون للاستيلاء على ما بقى مع الحلفاء من أرض بلجيكا ، فيحالفهم النصر أحيانا وترد الأنباء بانتصارهم . لا عجب لذلك أن ينظر الناس الى المستقبل بعين الرجاء فى أن يحقق لهم ما يشاءون ، فيخرج الانجليز من أرضهم وترد اليهم حريتهم .

* * *

كانت بعض الطوائف ترى فى اعتلاء السلطان حسين عرش مصر اعتداء على حق ابن أخيه الخديو عباس ، وتبدى لذلك سخطا على ما تراه عدوانا ظالما . وقد عملت هذه الطوائف ، حين رأى عظمته أن يزور بعض بلاد مصر ، لمقاطعة هـذه الزيارات ، وكان عظمته لذلك لا يجد من يستقبله فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين . لكن الرجل كان طيب القلب والمقاصد الى حد جعل هذا السخط عليه يخف شيئا فشيئا ، ثم ينقلب من بعد الى عطف ، بل الى محبة . وكثيرا ما كان يروى عنه أنه يقول : انما قبلت هـذا العرش لأحتفظ به لابن أخى ، ولو أننى لم أقبله لجاء الانجليز بأجنبى يحكم البلاد . وصدق الأكثرون هذه الرواية . وأعتقد أنها كانت صادقة ؛ لأن الانجليز دعوا بالفعل سمو الأمير أغا خان الهندى قبيل ارتقاء السلطان حسين العرش ،

وتناقل الناس أنهم يريدون أن يجعلوا أغا خان سلطانا على مصر . هذا الى ما كان معروفا من حب السلطان حسين ، وهو لا يزال أميرا ، للفلاحين ، وحرصه على رفاهيتهم ، حتى لقد لقب : « أبا الفلاح » . ثم انه لم يلبث حين اعتلى العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء الى موائده فى القاهرة وفى غير القاهرة ، ويحدثهم حديث أب أو أخ أكبر ، ويذكر لهم نياته متى انتهت الحرب ، وحرصه على أن تبلغ مصر حريتها واستقلالها . لهذا كله انقلب السخط عطفا على هذا الرجل الشيخ الذى لم يلبث على عرش مصر غير سنتين وتسعة أشهر . فقد مرض بعد ذلك وركب النهر مستشفيا ومعه أطباؤه . لكن العلاج لم يسعفه ولم يرد عنه يد القدر ، فتوفى فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧

وأراد الانجليز أن يسندوا سلطنة مصر الى ولده الأمير كمال الدين حسين ، فاعتذر ولم يقبل ؛ فوقع الاختيار على الأمير أحمد فؤاد ، ابن اسماعيل وأخى السلطان حسين ، فاعتلى عرش السلطنة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

* * *

كانت ظروف الانجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال بالغة فى تطور الحرب غاية الدقة ؛ فقد هزم الألمان الروس وألجأوهم الى صلح منفرد هو صلح « برست ليتوفسك » فى هذه السنة عينها ، سنة ١٩١٧ . ونكثت ايطاليا عهدها مع حلفائها الألمان ، وانضمت الى جانب الانجليز والفرنسيين ، فلم يغن انضمامها شيئا ، بل زاد الموقف دقة وحرجا . لذلك اشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى الى مناهضة الانجليز ، واشتدت السلطات العسكرية البريطانية فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف ، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل .

رأى الرئيس وودروولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ،

أن الانجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات للألمان اذا لم تسعفهم أمريكا ولم تشترك معهم فى الحرب • لكنه لم يستطع اقناع الشعب الأمريكى بأن انتصار ألمانيا يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر الا حين ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية فى عرض الأطلنطى• عند ذلك أعلن الحرب على ألمانيا • وعند ذلك بدت للانجليز فرجة من أمل فى النصر ، وبخاصة بعد أن قاومت (ڤردان) ، الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا ، مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان • على أن هذا الأمل لم يخفف شيئا من ضغطهم بالأحكام العرفية البريطانية على مصر •

لم أكن أنا وأصدقائى الكتاب الشبان قادرين على أن نكتب شيئا عن سياسة مصر • فالرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك • بل لقد بلغ من شدة هذه الرقابة أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم ، وأن عطل لطفى بك السيد وحزب الأمة الجريدة منذ سنة ١٩١٥ • لكنى لم أستطع أنا وأصدقائى أن نحطم أقلامنا فلا نكتب • لذلك اتفقنا : الشيخ مصطفى عبد الرازق والأستاذ طه حسين والدكتور منصور فهمى وعبد الحميد حمدى وأنا ، على أن نشترك مع عبد الحميد حمدى فى تحرير جريدته السفور ، ووضعنا عقدا لهذه الشركة كان أهم ما فيه أن عبد الحميد هو المسئول عن ادارة السفور وله أرباحه وعليه خسارته ، وان أربعتنا الباقين يجب أن يكتب كل منهم مقالا فى كل عدد ، فان لم يكتب دفع مبلغا معينا لقاء عدم كتابته • وصدرت السفور أسبوعية أدبية اجتماعية لاشأن لها بالسياسة • ولم تلبث السفور بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات ، وأن صارت موضع تقدير الكثيرين من القراء •

كتبت كثيرا فى السفور • وانما أذكر هنا أن صديقى طه حسين كتب ، بعد أشهر من صدوره ، وبتوقيع (تاسيت) مقالا قيما عنوانه : « الحرب والحضارة » ، أيّد فيه النظرية القائلة بأن الحروب هى التى دفعت الانسانية الى الأمام ، وهى التى قدمت العلم ، وهى التى أنشأت

الحضارات المختلفة أو أقرتها بين بنى الانسان • وتلوت المقال كما كنت أتلو كل ما يكتب فى السفور • ولما ذهبت الى القاهرة قال لى طه : « انما كتبت هذا المقال لترد أنت عليه ، ولتؤيد النظرية المضادة التى تذهب الى أن الحروب طالما دمرت وخربت ، وان حماقة الانسانية هى التى تدفعها للحروب» • وراقتنا الفكرة جميعا لأنها تدعو شبابنا للتفكير، وتدعو قراءنا لمتابعة ما نكتب • فالناس لا يحبون شيئا حبهم الخلاف والجدل ، وان بلغا من العنف مبلغ النضال والحرب • وكتبت ورد على طه ، واستغرق حوارنا ستة أسابيع • على أن اختلافنا المتفق عليه فى تأييد وجهتى النظر ، انتهى بنا الى شىء من العنف وان لم يغير من صداقتنا قليلا ولا كثيرا • ويكفى تصويرا لهذه الشدة وهذا العنف أنى ذكرت فى مقالى الأخير أن الكاتب هو طه ، وأنه مسافر لاتمام دراسته فى فرنسا ، وطلبت اليه أن يرى ما جرت الحرب على فرنسا من ألم ودمع وثكل ويتم ، وما دمرت فى فرنسا من مظاهر لهذه الحضارة العزيزة على وعليه ، وما توشك أن تجنى على هذه الحضارة التى نحبها لأنها قائمة على أساس من حرية الرأى • وأجابنى طه بمثل هذه الشدة • ولما كان مسافرا بعد أيام انتهى الجدل بيننا عند هذا الحد ، وقد اقتنعنا كلانا بأن الاتفاق على الاختلاف يجر الى الاختلاف بالفعل ، وقد يؤدى الى أكثر من الاختلاف •

لم يقف نشاطى فى التحرير عندما كنت أكتبه لينشر فى السفور . فقد كتبت عدة فصول فلسفية عن « القدرية والجبرية » ، نشرتها مجلة المقتطف تباعا من أول سنة ١٩١٧ فى خمسة أعداد أو ستة . ومن بعد ذلك انصرفت الى ترجمة البحث الذى لخص فيه الفيلسوف الفرنسى (هيبوليت تين) كتاب عالم ألمانى عن البوذية ، واستغرق نحو مائة صفحة من كتب تين فى النقد والتاريخ • واندفعت أكتب الجزء الأول من كتابى: (جان جاك روسو : حياته ، وكتبه) ، عدا موضوعات شتى كتبتها ولم أنشرها . واننى اذ أرجع اليوم الى ذلك العهد ، عهد الحرب الأولى ،

وعهد الشباب الباكر حين لم أكن بلغت الثامنة والعشرين — ترتسم على ثغرى ابتسامة الرضا عن ذلك الزمن ، والأسف أن لم يكن لى مثل ما كان لى فيه من نشاط متصل وانتاج وفير .

* * *

كان اشتراك أمريكا فى الحرب عاملا جوهريا من العوامل التى غيّرت كفة الميزان . وكانت كفة الحلفاء تزداد رجحانا كلما ازداد الانتاج الأمريكى لمعدات الحرب ، وكلما ازدادت أمريكا سلطانا على البحر يمكنها من ارسال انتاجها وبنيها الى ميادين القتال . فلما كنا فى أوائل الصيف من سنة ١٩١٨ ، نشر الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة شروطا أربعة عشر ، اعتبرها أساسا لهدنة الحرب اذا قبلتها ألمانيا ؛ وكان من بين هذه الشروط حق الأمم فى تقرير مصيرها .

مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، قابلنى صديقى عبد الرحمن الرافعى مغتبطا متهللا ، وقال : « انتهينا يا سيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر ويتم الجلاء » . وأجبته : « وهل تصدق يا صديقى أقوال الساسة ؟ ! ألست تتحدث ، أنت وزملاؤك رجال الحزب الوطنى ، عن وعود انجلترا الرسمية بالجلاء وعوداً لم يتحقق منها الى اليوم قليل ولا كثير ؟ فما بالك ترى اليوم أن شروط الدكتور ولسن يجب أن تتحقق ؟ أولا يقتضينا الحذر أن تنظر اليها كأنها بعض وعود انجلترا بالجلاء ؟ » وكان رد عبد الرحمن أن قال فى حماسة : « كلا ! فالولايات المتحدة هى التى انتصرت فى الحرب . وهى ليست دولة استعمارية . وهى تريد صادقة ألا تقوم حرب ثانية . وهى لذلك ستفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » .

وعبثا حاولت أن أقنعه بأن يخفف من غلوائه ومن حماسته . وعبثا حاولت أن أؤكد له أن الساسة البريطانيين بما عرف عنهم من دهاء سيجدون لهذه الشروط الأربعة عشر شتى التأويلات والتفسيرات . وقد كانت آخر كلمة له : لقد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة . وكان آخر ردّ لى على كلمته هذه أن قلت : انك حين

تترافع فى قضية أمام قاض تجد الصيغة التنفيذية التى تلزم البوليس والجند ورجال الضبطية القضائية أن ينفذوا الحكم . ولست أصدق أن الولايات المتحدة تحارب انجلترا لتحملها على الجلاء عن مصر .

كان الألمان لا يزالون محتفظين بمراكزهم فى فرنسا وبلجيكا ، على الخط الذى سموه خط هندنبرج ، حين نشر الرئيس ولسن شروطه الأربعة عشر ، حتى لقد ظن بعضهم أن نشر هذه الشروط مناورة للفت فى عضد الألمان وحملهم على قبول الهدنة ، وبخاصة أن هذه الشروط تنص على عدم تقسيم ألمانيا . لكن الوقائع أثبتت من بعد أن الحالة الداخلية فى ألمانيا كانت قد بلغت حدا دانيا من اليأس ، كما أن اختراع الدبابات والغازات السامة زاد هذا اليأس فى نفوسهم . فلما كان يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الأنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب .

وفى يوم ١٣ نوفمبر تناقلت الأنباء أن وفدا مصريا تألف برياسة سعد باشا زغلول للسعى الى الاستقلال حيثما وجد للسعى سبيلا ؛ وأنه تألف من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وكانوا جميعا خلا لطفى السيد من أعضاء الجمعية التشريعية . وعرفنا أن ثلاثة من أعضاء هذا الوفد ، هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، قابلوا السير ريجنالد ونجت ممثل انجلترا فى مصر ، وأبلغوه أنهم بوصفهم نواب الأمة يطلبون الى انجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة متى اعترفت انجلترا بهذا الاستقلال أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندّين متساويين ، وتتعاونان بحكمها فى مواجهة الظروف الدولية اذا اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون .

أذيعت أنباء هؤلاء الرجال الثلاثة الذين قابلوا مندوب انجلترا السامى بالنيابة عن زملائهم أعضاء الوفد ، وانتشرت فى البلاد بسرعة البرق ، فبعثت فى نفوس المصريين أملا فى مستقبل خير مما هم فيه . ذلك لأن الناس ضجوا طيلة سنوات الحرب ، لبطش الأحكام العرفية بالحريات ، ولأن

الملاك والمزارعين والفلاحين اشتد برمهم باستيلاء السلطة العسكرية البريطانية على أرزاقهم وأقواتهم ، وبتجنيدها عائليهم قسرا فى فرق العمال باسم المتطوعين، ثم لم يكن لهم متنفس يفرجون به عن كربتهم . فلعل هذا الوفد الذى تألف ، ثم اجترأ ثلاثة من أعضائه على مواجهة ممثل انجلترا والمطالبة باستقلال مصر غداة خروج انجلترا من الحرب منتصرة ، يجعل لهؤلاء الذين ضاقت صدورهم فرجا من ضيقهم ومخرجا مما نزل بهم . على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف منهم هذا الوفد ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، من المعتدلين الذين لم يشهد ماضيهم بالتطرف فى الوطنية . أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب الأمة ، الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى ؟ أليس عبد العزيز فهمى صديقا للطفى السيد صداقة شخصية ، وصداقة سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا الى الحزب الوطنى، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما لهؤلاء المعتدلين، ويخشى أن يتأثرا بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف كذلك وفدا ، وأن يختار لرياسة هذا الوفد رجلا لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رياسته ، وأن يطلب اليه والى هذا الوفد الذى تألف أن تنضم الهيئتان لتوحيد جهد الأمة فى سبيل استقلالها . ووضع أصحاب هذا التفكير مشروعا بالوفد الذى رأوا تأليفه ، وجعلوا الأمير عمر طوسون على رأسه ، واتصلوا بسعد باشا وبأصحابه ، وطلبوا اليهم أن تتوحد الهيئة برياسة الأمير عمر . لكن هذه المساعى لم تنجح ، واعتبر تأليف الوفد الجديد ، بعد الخطوة التى خطاها من قابلوا المندوب السامى البريطانى وطلبوا اليه أن تعترف حكومته باستقلال مصر ، منافسة لا مسوغ لها . بذلك أخفق مشروع الوفد الجديد ، وأخفقت المساعى التى بذلت لتعديل الوفد الأول ، وبقى هذا الوفد محط أنظار الأمة . على أن الأمة كانت يومئذ ، رغم برمها بما حدث فى أثناء الحرب ، فى حيرة من الأمر : لا تدرى ما عسى أن يطلب اليها ، ثم كان أكبر رجائها أن يوفق الله هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم السعى لاستقلالها ، عن طريق مبدأ تقرير المصير على النحو الذى كان يراه

صديقى عبد الرحمن الرافعى ، أى أن المسألة قضية يترافع المترافعون فيها ، ويصدر مؤتمر الصلح حكمه وفقا لمبادىء الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

شعرت حين ترامت الىّ هذه الأنباء بأن علينا معشر الشباب واجبا يتحتم أداؤه للوطن . ولم يكن مقامى بالمنصورة ليعاوننى على أداء هذا الواجب كما أحب . فلما ذهبت فى أخريات الأسبوع الى القاهرة ، وذهبت الى (بيت عبد الرازق) بعابدين ، وقابلت هناك أصدقائى : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، زملائى فى طلب العلم بباريس ، وقابلت معهم الأستاذ عزيز ميرهم الذى كان زميلا لبعضهم فى طلب العلم بليون — وجدتهم يفكرون كما أفكر ، يريدون أن يؤدوا واجبهم لوطنهم فى هذا الظرف الدقيق من ظروف حياة العالم . وتداولنا الرأى ، واستقر الأمر عندنا على تأليف حزب أسميناه : « الحزب الديمقراطى » ، وجعلنا الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيره ، وجعلنا مسألة الرياسة دورية حتى لا تكون سببا لخلاف . فلما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد ، حين أردنا تصوير جانبه السياسى ، أية مشقة . فمبادىء الحرية والحق والعدل المجرد من الهوى ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقنا جميعا ، وكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة والعزة . واذا أصبحت مصر مستقلة ذات سيادة فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة فى الحرب كانجلترا . كان تصوير الجانب السياسى من البرنامج اذن سهلا . لكن تصوير الجانب الاقتصادى لم يكن بمثل هذه السهولة . فقد كان عزيز ميرهم أدنى الى التطرف فى الاشتراكية ، وكنت أنا على العكس أدنى الى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة ايمانه بما يعتقد ، أيا كان ما يعتقد . ورأى زملاؤنا آن عليهم واجبا أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة . فقد سألنى : أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشا انسانيا ؟ وأجبت بطبيعة الحال : أن لا . وسأل عزيز : وهل أنت تريد الغاء الملكية الخاصة فى مصر حالا ؟ فأجاب عزيز :

أنلا. قال مصطفى: أمامكما اذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين. فاذا جاء اليوم الذى لا مفر فيه من اختلافكما، ولا أحسبه يجىء قبل سنوات طويلة — نظرنا جميعا فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يومئذ. وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية، ويتمتع معها الفرد الانسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه انسانا.

استرحت أنا الى هذا الوضع، ولم يغير من رضاى به ما كان يبديه عزيز من نشاط فى معاونة طوائف العمال والوقوف الى جانبهم ضد أرباب الأعمال. ذلك بأن أرباب الأعمال كانوا من القوة بحيث لم أر فى مجهود عزيز ما يخشى منه على الحرية الفردية. ثم ان عزيزاً كان، فى هذه المعاونة، يعمل باسمه الخاص لا باسم الحزب الديمقراطى الذى أنشأناه. وكنت مقتنعا بأن علينا واجبا لا يصرفنا عنه مثل هذا الخلاف. ذلك هو واجب التضامن فى العمل لاستقلال البلاد، وتخليصها من الحكم الأجنبى ومن الاحتلال الأجنبى ومن كل سلطان أجنبى يقيم هذا الحكم ويبقى عليه.

فكر بعض اخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشىء، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهمى، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل فى الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد باشا زغلول. وقد علمت، حين عدت يوما من المنصورة الى القاهرة، أنهم سعوا لتنفيذ هذه الفكرة، فقابلوا بعض أعضاء الوفد، فلم يوفقوا فيما سعوا اليه، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحدا منهم فى عضويته.

لم أعر هذا الأمر كبير التفات. فقد حضرت بعض اجتماعات الوفد، وبخاصة اجتماعا عقد بمنزل حمد باشا الباسل يومئذ، وكان يقع فى شارع الداخلية على مقربة من شارع سعد باشا زغلول، فرأيت سعد باشا يخطب ويرد على اعتراض للحزب الوطنى خاص بموقف مصر من السودان ومطلبها بشأنه. وكان جواب سعد باشا على هذا الاعتراض هو الجواب الطبيعى. فقد كرر الكلمة المأثورة عن شريف باشا:

« ان السودان ألزم لمصر من الاسكندرية » • ومع اقتناعى بقوة هذا القول وعدالته ، فقد أدى بى سوء الظن بدول الحلفاء ، واقتناعى بأنها انما أرادت بموافقتها على مبادىء ولسن الأربعة عشر كسب الحرب من غير أن تنفذ هذه المبادىء — الى الاعتقاد بأن تحقّق ما قاله سعد باشا باسم الوفد يحتاج الى جهد يتصل على الزمن ، وأدى بى أكثر من ذلك الى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة العمل اذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ؛ فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ فى النجاح • وكان الرجل صريحا فى اجابتى . قال لى : ان خطتنا أن نسافر الى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان . فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد . فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ؛ اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان •

كان لهذه الاجابة أثرها فى تفكيرى • فالوفد اذن يريد أن يذهب الى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم . وهو مع ذلك ليس مؤمنا كل الايمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادىء . فاذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد على أساسها . أما اذا خذله الحلفاء فانه لا يحسب أن الثورة أو النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين . وهو لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملا عبء التحدث الى

الدولة التى أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيىء لها التمتع فى شؤونها الداخلية بالنظام الدستورى .

لم أطالع أحدا بما سمعت من ذلك . فلو أنه عرف لهوجم الوفد وأعضاؤه على أساسه ، ولأدى ذلك الى فرقة فى البلاد وشقاق . ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة فى هذا الظرف الدولى الدقيق الذى تمر به . وقد بقيت هذه الخطة سرا مكتوما عن الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئا ، حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ، ويطلبون الى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك ، وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقررا من هذه الخطة . فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجبا ، ولم يكن من العجب فيه شيء .

وقد أعان على بقاء خطة الوفد هذه مكتومة تطور الحوادث بما يخالفها ، واضطرار رجال الوفد أنفسهم الى اتخاذ مواقف لا تتصل فى كثير أو قليل بها . ذلك أن سفر رجال الوفد الى باريس لعرض قضية مصر كان رهنا بارادة انجلترا ؛ لأنها هى التى فرضت الحكم العرفى البريطانى على البلاد ، فلم يكن أحد يخرج من مصر أو يدخل اليها الا باذن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية . وقد منعت هذه السلطة أعضاء الوفد من السفر الى حيث اجتمع ساسة الحلفاء فى مؤتمر الصلح بباريس . وكفى هذا المنع ليغير الخطة من أساسها ، وليجعل من الوفد والانجليز خصمين لا سبيل بينهما الى التفاهم . وقد جر هذا التصرف من جانب السياسة البريطانية الى نتائج لا يزال أثرها فى علاقات مصر وانجلترا باقيا الى اليوم .

ولقد سألت نفسى غير مرة عن الحكمة السياسية التى أدت بانجلترا الى انتهاج خطة الخصومة والعنف هذه ، وعما كان يؤول اليه الحال لو أنها لم تسلك هذا السبيل وتركت الوفد يسافر الى باريس ، كما فعلت من بعد ،

تحت ضغط الحوادث ؟ وأستطيع اليوم أن أقول ان تصرف انجلترا يومئذ لم تمله الحكمة السياسية على الاطلاق ، بل أملاه كبرياء الامبراطورية البريطانية الظافرة فى الحرب ، والتى كانت الى يومئذ صاحبة القدح المعلى فى الدبلوماسية الدولية • فقد كبر عليها أن يقدم شعب أعزل كمصر ، وهو بعد شعب شرقى اسلامى لا تزال بينه وبين مدارج الحضارة الغربية مراحل ، فيزعم أنه يقف فى مؤتمر الصلح موقف من يقتضى من انجلترا حقا له ، ناسيا أو متناسيا أن انجلترا هى التى حمته فى الحرب ، وأنه لولاها لدخل الأتراك مصر ولأعادوا فى مصر حكم السخرة والكرباج وما اليهما •

كان هذا على الأقل هو شعور الساسة الانجليز المحليين المقيمين بالقاهرة • وقد أقر ساسة لندن خطتهم فى المنع ، وان كنت لا أستطيع القطع : أتابعوهم عليها للأسباب التى قدمت ، أم لأن ساسة لندن كانوا فى شغل بتنظيم الحياة الدولية بعد الحرب عن التفكير فى مصر أو غير مصر من الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى ؟

ترى ، لو أن السياسة البريطانية سلكت غير مسلك المنع والخصومة ، وأباحت لهذا الوفد المؤلف برياسة سعد زغلول أن يسافر منذ اللحظة الأولى الى باريس ، وأن يحاول عرض مطلب مصر فى الاستقلال والسيادة على مؤتمر الصلح — أكانت الأمور تجرى من بعد ذلك فى بلادنا فى الطريق الذى جرت فيه ؟ من العسير أن يتكهن انسان بشىء • لكن المؤتمر ، على كل حال ، لم يكن مستعدا أن يسمع من مصر أو من غير مصر مثل هذه المطالب القومية • فهو قد اجتمع ليصور مصير أوربا ومصير الدول المعتدية فى الحرب ، والبلاد الخاضعة لهذه الدول • وانجلترا قد فصلت مصر عن الامبراطورية العثمانية منذ أعلنت عليها حمايتها • فاذا اتجه المؤتمر الى السماع لمطالب مصر ، فقد وجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة فى نفوذ الامبراطورية البريطانية ، والشعوب الخاضعة لفرنسا ، والشعوب الخاضعة لايطاليا • وهذا ما لم يكن يدور

بخلد دولة من هذه الدول المنتصرة الممثلة فى المؤتمر . فاذا هو رفض أن يصغى الى مطالب مصر ، استنادا الى أنها ليست مما يدخل فى دائرة أعماله ، فما عسى أن يكون موقف الوفد المصرى الذى سافر الى باريس ؟ وهل يصبح ميسورا أن يسافر عدلى ورشدى الى انجلترا لتنظيم علاقات مصر وانجلترا فى دائرة الحماية البريطانية ؟ .

لا غناء فى الوقوف موقف التكهن . ولعل ما حدث من بعد يفسر ما كان يحدث من رد الفعل أو ييسر على الأقل تفسيره . فلنترك دائرة الحدس ، ولنعد الى رواية الحوادث وما ترتب عليها من تطور كان له أثره فى اتجاهنا السياسى وفى حياتنا السياسية من بعد .

منع الانجليز الوفد من السفر الى باريس حيث مؤتمر الصلح ، ووقفوا منه موقف الخصومة ، فلم يكن بد من أن يقف الوفد منهم موقف الخصومة كذلك . وليس يرجع موقفه هذا الى رد الفعل الذى تمليه الكرامة وكفى ، بل يرجع كذلك ،وأكثر من ذلك ، الى موقف رشدى باشا وعدلى باشا من الانجليز فى أول الحرب ، وقبل اعلان الحماية ، وبعد اعلانها . فرشدى باشا وعدلى باشا هما اللذان تحدثا الى الوكالة البريطانية ، منذ بدأت الحرب ، عما يكون عليه موقف مصر بعد الحرب اذا سلكت سياسة مودة مع انجلترا ومعاونة لها . ورشدى باشا هو الذى كان قائما مقام الخديو ، وهو الذى قبل مع ذلك أن يتعاون مع الانجليز فيؤلف الوزارة بعد اعلان الحماية ، ويتعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين . ووزارة رشدى باشا هى التى أغضت عن تصرفات السلطة العسكرية البريطانية وسهلت مهمتها طيلة سنى الحرب . وكثيرون من الأعضاء الذين تألف منهم الوفد كانوا أصدقاء شخصيين لرشدى وعدلى وثروت وكثيرين من الوزراء ، وكانوا مؤيدين لسياسة الوزارة كلها . لذلك كان طبيعيا أن تمد الوزارة الوفد بتأييدها التام منذ تأليفه . وهذا ما حدث ، وما كان له أثره البالغ فى الحركة القومية التى نهضت غداة وضعت الحرب أوزارها .

فقد أنكر بعض انجليز مصر على الوفد أنه يمثل رغبات البلاد ، وزعموا أن المصريين لا يبرمون بالحكم البريطانى • فأصدر الوفد نصا بتوكيل المصريين اياه فى السعى للاستقلال أينما وجد الى السعى سبيلا ، وبعث بصور هـذا التوكيل الى مختلف الهيئات لتوقيعها • بعث بهـا الى المحامين والى الأطباء والى المهندسين ، والى غيرهم من أرباب المهن الراقية المختلفة • ولم يكن عسيرا أن يوقع هؤلاء تلك التوكيلات ؛ فثقافتهم وتقديرهم معنى الاستقلال كانا كافيين لاقبالهم على هذا التوقيع • لكن صور هذا التوكيل أرسلت كذلك الى الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، ثم أرسلت الى العمد والأعيان ، فاذا عشرات الألوف ومئات الألوف من التوقيعات تنهال من كل جانب ؛ لأن وزارة رشدى باشا شجعت المديرين والمأمورين وجعلتهم يشجعون الناس ، ممن يخشون بأس الحاكم ، على توقيع التوكيلات • ودهش الانجليز المحليون لهذه الحركة التى لم يكونوا يتوقعونها ، وأيقنوا أن هيبتهم وحدها صارت غير كافية لدعوة الناس الى التماس رضاهم ، وأنهم أصبحوا فى حاجة الى معونة الحكومة المصرية والوزراء المصريين لتبقى لهم هذه الهيبة مصونة محترمة •

مع هذا أخذت الانجليز المحليين العزة بالاثم ، وأرادوا أن يذهبوا فى سياستهم الى غاية مداها • وكانت سياستهم قائمة على أن يحلوا محل الأجانب فى امتيازاتهم ، بأن يجعلوا القضاء الوطنى خاضعا لاشراف قضاة من الانجليز ، وأن يتخذوا من هذا الاشراف وسيلة لالغـاء الامتيازات على نحو ما فعلوا فى السودان ؛ وأن يروجوا لهذه الخطوة الأولى بين المصريين بما سبق لممثليهم أن قالوه عشرات المرات ، من أن الامتيازات الأجنبية غل فى عنق مصر وعائق فى طريق تقدمها السياسى والاقتصادى •وقد نسى الانجليز المحليون الذين فكروا فى متابعة هذه السياسة وتنفيذها أن ذلك كان ممكنا لو أن الحرب لم تقـع ، ولو أن الأحكام العرفية البريطانية لم تعلن ، ولو أن المصريين لم تؤخذ أقواتهم

ودوابهم ، ولم يعتقل المئات بل الالوف منهم ، ولو أن ما كان يوصف به العدل الانجليزى قبل الحرب من أنه أسمى صور العدل الانسانى ، كان ما يزال له بعض الأثر فى النفوس . أما وقد وقعت الحرب ، وأعلنت الأحكام العرفية البريطانية ، وحدث فى أثناء ذلك كله ما ترك فى نفوس المصريين جميعا أشد المرارة — فقد كانت الفرصة غير مواتية للمضى فى سياسة تغيرت من حولها كل الأسباب التى كانت تسوغها . ولذا واجهت هذه السياسة البريطانية فى تلك المناسبة أشد المقاومة ، لا من جانب المصريين وحدهم ، بل من جانب الأجانب أصحاب الامتيازات كذلك . لقيت هذه السياسة مقاومة من جانب المصريين حين أعلن مستر برونيات ؛ المستشار القضائى لوزارة الحقانية ، مشروع النظام القضائى الجديد الذى ترتكز هذه السياسة عليه . فقد فند عبد العزيز فهمى بك هذا النظام فى مذكرة دقيقة وضعها كشفت عن عيوبه ومراميه ، وكانت علما التف حوله المحامون ورجال القانون من المصريين يقاومون مشروع برونيات بكل قوتهم . ولقيت هذه السياسة مقاومة من جانب الأجانب ، حين أعلن المصريون أنهم يؤثرون نظام الامتيازات الأجنبية على نظام الحماية البريطانية ، وأنهم يشهدون الأجانب فى مصر على أهليتهم للاستقلال . ازاء هذا الاتجاه المصرى أظهر الأجانب جميعا عدا الانجليز عطفهم على الحركة الاستقلالية المصرية ، ورأوا فى تأييد هذه الحركة ضمانا لمصالحهم ولأمنهم فى مصر أكبر من حماية انجلترا لهم ولمصالحهم . لذلك شعر الانجليز المحليون بأن سياستهم فى مصر تصطدم بصخرة ليس من اليسير تحطيمها ولا تخطيها .

* * *

كنت لذلك العهد من الذين يمثلون نقابة المحامين بالمنصورة . وكان اتصالى القديم بعبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد يجعلنى أشاركهما الرأى فيما يدعوان اليه ، وأبذل الجهد فى الدعوة له والاقناع به . وكنت كثير التردد على القاهرة ؛ لأننى كنت ألقى محاضرات أسبوعية بالجامعة المصرية ، وكنت أسافر يوم الأربعاء من كل أسبوع الى العاصمة لأعود

منها يوم الجمعة . وكان ذلك يسهل لى الاتصال بالحركة السياسية التى يقوم بها الوفد ، بقدر ما ييسر لى الاتصال باخوانى أعضاء الحزب الديمقراطى ، والوقوف منهم على الاتجاهات السياسية الجارية فى مختلف البيئات المشتغلة بالسياسة .

وكنت يومئذ قلقا بعض الشىء على مصير مصر ؛ لأن نشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر . ولعل رجال الوفد أنفسهم كان يساورهم مثل هذا القلق . فقد رأوا أن المذكرات التى كتبوها عن الاستقلال وعن السودان وعن بعض أعمال الانجليز ، رغم ما كان من ذيوعها فى مختلف الأوساط ، لم تنتج من الأثر أكثر من تنبيه الأذهان الى أن المبادىء الجديدة تجعل حق مصر فى الاستقلال ثابتا لا شبهة فيه . لكن بين الحق مبدأ مسلما به ، والحق واقعا واضح الأثر فى الحياة ، بونا غير قليل . لابد اذن من قارعة تنبه الانجليز الى أن الموقف أخطر مما يظنون ، وتدعوهم الى اتخاذ اجراء سياسى أو اجراء عرفى عنيف . فسيكون لأى الاجراءين أثره فى القضاء على ما كان يبدو من ركود فى هذه الحركة القومية التى تتطور شيئا فشيئا ، والتى أخذ أعضاء الوفد على عواتقهم أن ينهضوا بها وكلاء عن الملايين الذين وقعوا على التوكيلات التى أذاعها الوفد فى الناس فأقبلوا على توقيعها متحمسين .

كانت وزارة رشدى باشا ، التى تضامنت مع الوفد حين تأليفه وأعانته على تحقيق أهدافه ، قد اضطرها الانجليز الى الاستقالة جزاء ما صنعت من ذلك . وقد تعذر تأليف وزارة أخرى ؛ لأن الوفد انتهز هذه الفرصة فرفع خطابا الى عظمة السلطان ، مستندا الى وكالته عن الأمة ، طالبا اليه أن يعهد من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا . ولما انقضت أيام ، ولم يتيسر تأليف وزارة ، أصدر الحاكم العسكرى البريطانى بوصفه ممثل السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ، أمرا عهد فيه الى وكلاء الوزارات بالقيام فى وزاراتهم بتصريف شؤونها الادارية . على أن الانجليز رأوا

فى عمل الوفد ، وتحديه عظمة السلطان ، وفرضه شخصا بالذات لتأليف الوزارة ، وادعائه لنفسه الحق فى هذا الاجراء بوصفه وكيلا عن الأمة — تصرفا مخالفا للنظام ، بل خروجا عليه ، بل ثورة على صاحب العرش نفسه . أما وهم لا يرون أن يكون لغيرهم الى جانب صاحب العرش رأى ، فلا يمكن أن يمر هذا التصرف الثورى دون اجراء ، بل لا يمكن أن يمر دون جزاء رادع . وكان هذا الجزاء أن قبض على أربعة من أعضاء الوفد هم : سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وأن نفوا الى مالطة .

كان ذلك ليلة اليوم الثامن من شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وكنت ذلك اليوم مسافرا الى القاهرة لألقى محاضرات بالجامعة المصرية صبيحة ١٩ من مارس . وكان النبأ بالقبض على الباشوات الأربعة واعتقالهم ، قد سرى فى أنحاء العاصمة ، وانتقل منها بسرعة البرق الى أنحاء الأقاليم . وكان الجميع ، انجليزاً ومصريين وأجانب ، ينتظرون ما عسى أن يكون رد الفعل لهذا القرار الذى اتخذته انجلترا ازاء من ينادون باستقلال مصر . فلما أصبحت يوم ٩ من مارس ذهبت فى الساعة التاسعة الى الجامعة ، وكان مقرها يومئذ بميدان الأزهار (الفلكى الآن) ، فاذا هى خلاء ليس فيها طالب واحد . وصعدت الى الطابق الأول ، فألفيت محمد بك وجيه سكرتير الجامعة بغرفته المطلة على الميدان . وكانت سراى البستان ، حيث يقيم السلطان فؤاد ، تجاور الجامعة وتطل عليها نوافذ مكتب وجيه بك ؛ فلما دخلت عليه حيانى وعلى ثغره ابتسامة وقال : ان طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربون احتجاجا على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه .

جلست اليه أتحدث معه ، وأشرب القهوة عنده . واننا لنتحدث اذ رأينا من نافذة الغرفة منظرا يأخذ بالأبصار ؛ فقد امتلأ ميدان الأزهار كله بالمتظاهرين من جميع الطبقات ، طلابا وعمالا وأفندية ، وفى أيدى كثيرين منهم فروع أشجار ضخمة اقتلعوها من الشوارع التى مروا بها ،

واذا هم يميلون على عربات الترام التى تمر بالميدان يحطمونها ويقلبونها . هنالك قلت: لقد أطلق الحيوان الناطق من جميع قيوده ! ولم تمض لحظات بعد ذلك حتى رأينا قوة من الجنود الانجليز تحاصر قصر البستان مخافة أن يدخل المتظاهرون أفنيته . ولبث المتظاهرون بميدان الأزهار : (ميدان الفلكى حالا) ، ثم اندفعوا الى ناحية شارع قصر العينى . فلما خلا الميدان تركت الجامعة ، وذهبت أتصل باخوانى فى الحزب الديمقراطى وأصدقائى من غيرهم ، لأقف على ما أستطيع الوقوف عليه من أنباء الموقف . ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية كلها ، من الاسكندرية الى أسوان ، وأن ثورة عجبا انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلفت وكثيراً من خطوط التلغراف قطعت ، وأن الانتقال من العاصمة واليها أصبح مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال الا بترخيص خاص ، وأننى ، وقد قطعت السكة الحديدية ، لا أستطيع العودة الى المنصورة حيث تركت زوجى وحيدة مع خدمها ، لا تعرف شيئا من أخبارى ولا أعرف شيئا من أخبارها ؛ لأن المواصلات التليفونية بين مصر والمنصورة قد قطعت كذلك .

شغلت وحدة زوجى بالمنصورة بال أبويها ، وكنت نازلا عندهما . وشغلت كذلك بالى . فلم يكن فى مقدور أى منا أن يتصل بها بالتليفون أو بالتلغراف أو بأية وسيلة أخرى ، فما ترى يكون شأنها هناك فى جو لا ندرى مدى اضطرابه بأسباب الثورة ؟ لكن اشتغال بالى لم يستأثر بشىء قل أو كثر من تفكيرى ولا من مجهودى ، فى هذا الوقت العصيب الذى كانت الأنباء ترد فيه بين ساعة وأخرى بوقوع الاشتباك بين الجنود الانجليز والمتظاهرين المصريين بالقاهرة ، اشتباكا تجسم الأنباء نتائجه من القتلى والجرحى . بل لقد قيل ان الجيش المصرى والجيش البريطانى اشتبكا ، ثم تبين أنها شائعة لا تستند الى الواقع . وكانت أنباء الأقاليم تثير أشد الاهتمام والدهشة ، وكان اهتمامنا بها ودهشتنا لها يزيدان كل يوم عن اليوم الذى قبله . تمردت بعض

قرى الجيزة القريبة من القاهرة ، فعاقبها الجنود الانجليز باستباحتها واحراقها • وانتشر الخبر بذلك ، وترتب على انتشاره أن أحاط الأهالى المصريون بجماعة من الجنـود البريطانيين وقف بهم القطار بمحطـة ديروط ، فقتلوهم ومثلوا بهم أشنع تمثيل وشربوا من دمائهم • وأعلنت بعض الجهات النائية بعض الشىء عن القاهرة اسـتقلالها ، واحتـل شبان من المحامين دواوين الحكومة ، وتولوا بأنفسهم أمور الحكم والمحافظة على الأمن والنظام • وأضربنا نحن المحامين فى أنحاء القطر جميعا احتجاجا على تصرفات السلطة البريطانية • وكنا نذهب كل صباح الى منزل سعد زغلول باشا حيث يجتمع أعضاء الوفد ، تتلقى من هناك أنباء ما حدث بالأمس ، ونرتب عليه نتائجه فى تصرفاتنا • وكذلك اندلع لهيب الثورة وامتد فى كل مكان ، ولم يقتصر على المتعلمين ولا على الشباب ، بل اهتزت به جميع القلوب ، وتحرقت استجابة له الجوانح والأفئدة ؛ حتى السـيدات ، اللواتى كن يومئذ محجبات مقصورات فى خدورهن ، أبى عليهن شعورهن الوطنى أن يبقين غير مشتركات فى هذه الثورة القومية القوية ، فخرجن مؤتزرات حبراتهن ، متظاهرات سيرا على أقدامهن الى منزل سعد باشا الذى أصبح حقا ، وفى هذا الظرف ، بيت الأمة • وكذلك تحطمت الفوارق فى التفكير والشـعور والعمل بين الطبقات ، وحرك ملايين المصريين شعور واحد هو الشعور بالكرامة القومية المهانة ، والثورة الصارخة لهذه الكرامة ، والحرص الخالص على التخلص من حكم الانجليز •

لم يكن طبيعيا أن يقف الانجليز من هذه الحوادث العنيفة موقف المتفرج • فهم ان استطاعوا اطفاء اللهب فأثبتوا أن النار كانت نار قش ، خلصت لهم مصر ، وكان لهم أن يصنعوا بها ما يشاءون • لذلك واجهوا الحركة بالعنف أشد العنف • لم تكن مظاهرة تقوم الا أسرعوا بمواجهتها واطلاق النار على المتظاهرين فيها • كان ذلك شأنهم فى العاصمة وفى غير العاصمة • ثم انهم هددوا بقية أعضاء الوفد ممن لم ينفوا الى مالطة

بأنهم يحملونهم تبعة هذا الاضطراب . وأصدر أعضاء الوفد بيانا فيه دعوة الى الهدوء . لكن الأمر كان قد خرج من يد الوفد وأعضائه ، وأصبح كل يتحرك بدافع وجدانه . وهذه الحركة الوجدانية هى التى دفعت لجنة الموظفين فدعت الى اضراب الموظفين فأضربوا فتعطل العمل الحكومى كله . وكذلك ظلت الحركة تزداد انتشارا يوما بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، ويؤيدها من كان الانجليز يظنون أنهم أكثر الناس اعتدالا ، وأبعدهم عن الاشتراك فى مثل هذا الخروج فى نظرهم على القانون والنظام . أيدها مستشارو الاستئناف ، وأعضاء البيت المالك ببيانات أعلنوا فيها صراحة أنهم يؤازرون الشعب فى طلب الاستقلال ولا يبغون عنه بديلا . بل أيدها قوم اشتهر عنهم من قبل أنهم أصدقاء الانجليز وأولياؤهم فى مصر ، وكان هؤلاء أشد اندفاعا من غيرهم . وكذلك نزلت الأمة كلها الى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخا وشبانا ، رجالا ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات فى الحقل وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر ، ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما الى ذلك من نداءات كانت تصدر عن القلب والشعور ، فى حماسة وقوة أخاذتين بالألباب .

* * *

كانت الحركة الوطنية تزداد على الأيام قوة وعنفا . وقد أدركت السلطة البريطانية ، بعد استقالة وزارة رشدى باشا وبقاء البلاد زمنا بغير وزارة ، أن تأليف وزارة سياسية ليس أمرا ميسورا . عند ذلك رأى عظمة السلطان فؤاد أن يعهد بتصريف شؤون البلاد الى وزارة ادارية ، لا يكون لها لون سياسى تحابى به النهضة الوطنية فتزيدها قوة ، أو تحارب به هذه النهضة فتدفع البلاد الى المقاومة ، والى ما تؤدى اليه المقاومة من ثورة أشد عنفا مما كان حادثا الى يومئذ . وتألفت هذه الوزارات الادارية تباعا برياسة محمد سعيد باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، ويوسف وهبة باشا ، فكانت تلقى من مقاومة الشعب ما يقصر أجلها وما يكرهها على الاستقالة بعد أشهر أو أسابيع من تأليفها .

ولم ينج أحد من رؤساء هذه الوزارات الادارية من الاعتداء عليه اعتداء مقصودا به الى التخلص من حياته . ذلك أن جماعة من الشباب تألفت ورأت فى هؤلاء الذين يقبلون منصب الوزارة خصوما لنهضة وطنهم ، فأوجبت على نفسها التخلص منهم . صحيح أن المحاولات التى حدثت لهذا الغرض لم تذهب بحياة وزير أو رئيس وزارة فى هذه الوزارات المتعاقبة ، لكنها جميعا كانت تنم عن روح العنف التى بدأت تحل من نفوس بعض الشبان محل الايمان . وكانت كثرة هؤلاء الشبان من طلبة المدارس العليا ، فكانت تقدر نتائج عملها من الناحية السياسية . لذلك قدرت حين فكرت فى الاعتداء على حياة يوسف وهبة باشا ما يثيره هذا الاعتداء من معنى التعصب اذا اعتدى عليه شاب مسلم ، وما قد يدفعه هذا المعنى الى نفوس المصريين الأقباط من ناحيـة ، وما يفيد الانجليز منه فى الدعاية ضد مصر من ناحية أخرى — فعهدت الى أحد أعضائها الشاب القبطى عريان يوسف سعد الطالب بمدرسة الطب فألقى على يوسف وهبة باشا قنبلتين لم تصيبا هدفهما .

كان من أثر هذه الاعتداءات أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة . وما لهم يقبلونها وفى قبولها هذا الخطر ، وليس من وراء قبولها مغنم ! ترى ، لو أنهم وجدوا فى القبول عوضا ماديا ، ألا يدفع ذلك كثيرين الى اقناع أنفسهم بأن الأجل بيد الله لا بيد هؤلاء الشبان الطائشين ! وصدر القانون الذى يقرر هذا العوض ، فجعل للوزير لقب صاحب المعالى ، من يوم تعيينه بالوزارة ويبقى له بعد ذلك ما عاش ، وفى هذا عوض معنوى يغرى من يحب بريق الألقاب ؛ وجعل للوزير من ساعة قبوله الوزارة معاشا ألفا وخمسمائة جنيه يستمتع بها حياته ، ويستمتع بها أبناؤه وورثته من بعده حسب قانون المعاشات ، وفى هذا عوض مادى لمن يغريهم المال . وكذلك أمكن التغلب على أزمة تأليف الوزارة ، وان بقى قبول الوزارة منظورا اليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء . لكن هذا التغلب لم يسكن من شدة الثورة القائمة ومن اندفاعها ، بل لقد زادها شدة واندفاعا .

استمرت الاضطرابات زمنا ذهب أثناءه كثيرون ضحايا المصادمات بين المتظاهرين والجنود البريطانيين الذين كانوا يطلقون الرصاص فى غير ضرورة فى كثير من الأحيان • ومع أن السلطات الادارية استطاعت تحت ضغط الانجليز اعادة المواصلات ، بقيت الحركة مضطربة لا تهدأ ، وان خفت بعض مظاهر العنف والقسوة منها • وشعر الأجانب بأن هذا الشعور ، الذى حرك مصر ، شعور صادق صادر من أعماق نفس الأمة ، فأيقنوا أن لهذه الأيام ما بعدها ، وأنهم لا مفر لهم اذا أرادوا دوام الاقامة فى مصر أن يزيدوا صلاتهم بأهلها مودة • لذلك ضاعفوا اظهارهم العطف على مطالب مصر ومشاركتهم المصريين فيها ، وأعلنوا على الملأ أن المصريين لا يطلبون الا حقا • ورأى الانجليز أن الأمر جد خطير ، وأنه لذلك يحتاج الى عمق التفكير وحسن التدبير ، والى انتهاج سياسة أخرى غير سياسة العنف والبطش •

وللحكومة البريطانية خطة ما أيسرها حين تريد أن تعدل سياستها ؛ فهى تغير ممثلها فى البلد الذى تريد أن تغير هذه السياسة فيه ، فيجىء الممثل الجديد بسياسة جديدة • وكذلك فعلت • نقلت سير ريجنالد ونجت ، وعينت مكانه لورد اللنبى قائد قواتها فى الشرق الأوسط فى أثناء الحرب ، وفاتح بيت المقدس ، والمتمتع بثقة الشعب البريطانى بسبب انتصاراته ثقة لا حد لها •

جاء هذا البطل الفاتح الى مصر ، وأعلن أن انجلترا لا تريد لمصر الا الخير ، وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى ، حريصة على استدامة العلاقات الحسنة بين مصر وانجلترا ؛ وأنه لذلك أمر باطلاق الباشوات الأربعة المعتقلين بمالطة ، وأجاز لهم وللوفد السفر الى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح •

بالروعة الانتصار على الامبراطورية البريطانية ، يعلنه البطل البريطانى المنتصر على أعدائه فى الشرق الأوسط جميعه !! لم يكد هذا الاعلان يذاع فى العاصمة وفى الأقاليم حتى شعرنا ، معشر الشباب يومئذ ، أن السياسة البريطانية أذعنت لما نريد ، فكنا يقابل بعضنا بعضا مهنئين

بهذا الانتصار العظيم . وذهبت من فورى الى مكتب التلغراف ، وبعثت الى زوجى بالتهنئة الخالصة لانتصارنا الحاسم . وأيقنا يومئذ أن لم يبق على اقرار حقنا فى تقرير مصيرنا الا أن يذهب الباشوات الأربعة وبقية أعضاء الوفد الى باريس ، وأن يطلبوا الى مؤتمر الصلح المنعقد هناك ما يريدون ليقر المؤتمر مطلبهم فتجلو انجلترا عن مصر ويرد الينا حقنا كاملا فى الاستقلال وفى السيادة .

تقضت أيام كنا ننتظر خلالها سفر أعضاء الوفد بصبر نافد . وفى هذه الأيام أجمعنا رأينا على أن نجمع للوفد أقصى ما نستطيع جمعه من المال ، لمعاونته على الدعاية للقضية فى باريس وفى أوربا ، وفى كل مكان يحتاج الأمر فيه الى الدعاية . وأخذ كثيرون ، كنت من بينهم ، فى التنقل بين البلاد المختلفة ينشرون الدعوة لهذا البذل فى سبيل الاستقلال والحرية .

كانت السياسة البريطانية الجديدة تحاسن المصريين جهد طاقتها . ولقد ذهبت فى مجاملتهم الى اصدار الأمر للباخرة التى تقرر أن تقل أعضاء الوفد الى فرنسا ، بأن تلقى مراسيها بمالطة ، ليستقلها الأربعة الذين كانوا منفيين بها . وكذلك ابتسم أمامنا كل شىء ، وبلغ منا الجذل أعظم مبلغ .

لكن هذه السياسة البريطانية ، التى كانت تحاسن الشعب المصرى فى مصر ، كانت تبذل جهدا آخر فى باريس سرعان ما ظهر أثره ، فأزال عن أبصارنا غشاوة الانتصار التى بهرتنا أياما غير قليلة ، وردنا الى الاقتناع بأن طريق الجهاد أمامنا طويل . فقد استقل أعضاء الوفد الباخرة ورست بهم فى مالطة ، واستقلها معهم رئيس الوفد وزملاؤه الثلاثة الذين كانوا معه فى جزيرة المنفى ، وسارت بهم السفينة الى مرسيليا . وفى الساعة التى بلغوا فيها هذا الميناء الفرنسى كان الدكتور وودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب على سواء ، قد أذاع اعلانا رسميا باعتراف حكومة الولايات

المتحدة بالحماية البريطانية على مصر . وكان طبيعيا أن يقع هذا الاعلان على أعضاء الوفد بمرسيليا ، وعلينا نحن الملايين من أهل مصر ، وقع الصاعقة. فها هو ذا الرجل صاحب المبادىء الأربعة عشر ، ومنها حق تقرير المصير ، ينكر على الشعب المصرى حقه فى تقرير مصيره ، ويعترف بالحماية البريطانية على مصر ، ويذيع ذلك كله قبل أن يصل الوفد المفوض من الشعب المصرى للدفاع عن قضيته الى باريس ، وقبل أن يسمع الرئيس ولسن منه كلمة ! أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر ، وهو التنكر للمبادىء أشد التنكر ؟ ! ألا تبا للسياسة البريطانية الماكرة الخادعة التى تربت بيد على عواطف الشعب ، وهى ممسكة بالأخرى سكينا تطعن الشعب بها فى صميم قلبه ، فتدمى فؤاده ، وتذيب حشاشة نفسه !

وانى لأذكر الآن هذا الاعتراف بالحماية يعلنه الدكتور ولسن ، فأظن ظنا يكاد يبلغ اليقين أن الأمر دبر من قبل أن يعين لورد اللنبى ممثلا لانجلترا فى مصر ، وان الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر السياسة البريطانية باحترام عواطفه ، فى حين تدخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن تجديه نفعا ؛ لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم . فاذا يئس الشعب المصرى ازاء ذلك بلغت السياسة البريطانية غرضها ، وعرضت على هذا الشعب عروضا تجعله يتوهم أن ثورته لن تذهب سدى ، وأنه قد آن له أن يطمئن وأن يقبل الأمر الواقع . أما اذا لم ييأس الشعب، وهذا ما لم تكن انجلترا تتصوره ، فلديها من الأحابيل ومن ألوان الدهاء ما تتعب به هذا الشعب ، حتى يسكن راضيا أوكارها الى المصير الذى تريده له .

فوجىء أعضاء الوفد حين وصولهم مرسيليا باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، ففلّ ذلك من عزمهم وفت فى عضدهم . لكنهم ألفوا أنفسهم بين شعب ثائر فى مصر ، ومؤتمر ظالم للصلح فى باريس ينظر الى الشرق نظرة الغربيين القديمة ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من شأن هذا الشرق ؛ فماذا عسى

أن يصنعوا ؟ لم يكن لهم بد من أن يتابعوا سفرهم الى باريس ، ليستقروا بها على مقربة من مؤتمر الصلح ، يعالجون الأمر ما استطاعوا ، وهم بعد فى ريب من أن يكون هذا المؤتمر موضع رجاء . لذلك انصرف تفكيرهم الى الدعاية لمصر وقضيتها حيثما وجدوا لهذه الدعاية سبيلا .

وحين نزلوا باريس ازدادوا اقتناعا بأن الدعاية هى غاية ما يستطيعونه . ذلك بأنهم وجدوا وفودا مثلهم من بلاد محكومة بالأجنبى ، شأنها شأن مصر ، قد ظنت كما ظن المصريون أن حق تقرير المصير أمر جد ، وضع فى شروط هدنة الحرب للجميع فى أرجاء العالم كله ؛ فسبقتهم الى باريس وأقامت على مقربة من المؤتمر ، وبعثت اليه بمذكرات وتقارير عن وطنها وحقه فى الاستقلال — لكنها لم تصل الى شىء ولم يستمع اليها أحد . وقد صنع رجال الوفد المصرى ما صنع هؤلاء ، فبعثوا الى المؤتمر بمذكرات وتقارير عن مسألة السودان ، ثم علموا أن مذكراتهم وتقاريرهم لا تتعدى سكرتيرية المؤتمر المكلفة بفرز الأوراق والوثائق التى ترسل اليه ، فلا ترفع اليه منها الا ما كان وثيق الصلة بأعمال المؤتمر فى وضع معاهدة الصلح مع ألمانيا .

ظل مؤتمر الصلح منعقدا ستة أشهر ، قضى وفد مصر قرابة نصفها بجواره من غير أن يتمكن من الاتصال به . وحاول رجال الوفد الاتصال بأعضائه خارج المؤتمر فلم يجدهم هذا الاتصال نفعا . ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر . ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف ، كما وقعته الدول المنتصرة ، فكان توقيعه لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلقتها مصر . أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من نجاحه لدى المؤتمر فى تحقيق ما وكل فيه . وأما مصر فتلقتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد انجلترا وبقائها فى مصر ، أو بالاذعان للأمر الواقع .

على أن الوفد لم يكن يستطيع أن يعلن هذا اليأس ما لم يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر

الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهـدة عالميـة ، لا مجرد ضرورة لجـأت اليهـا انجلترا تحت ضغط الحرب وصروفها . ولم يكن الوفد يستطيع من الناحية الأخرى أن يظل مقيما بباريس لا يصنع شيئا ، فيتعرض لقالة مواطنيه جميعا : ان الأموال التى جمعت من عرق جبين المصريين ، كى تنفق فى سبيل استقلال الوطن ، يبعثرها الوفد متاعا لأعضائه • لابد اذن من نشاط سياسى جديد يقوم به الوفد ليحيى فى نفوس المصريين أملا يتعثر ، ويسوغ فى نفس الوقت بقاءه بباريس •

وسنحت فرصة انتهزها الوفد بمهارة وذكاء • فقد ترامت الأنباء بأن (الكونجرس الأمريكى) لا يؤيد الرئيس ولسن ، فيما انتهى اليه من معاهدة أنشأت عصبة الأمم ونظمت الصلح مع ألمانيا . والرئيس ولسن هو أول من اعترف بالحماية على مصر • فاذا رفض (الكونجرس) المعاهدة ، فكأنما محا هذا الاعتراف بالحماية ، وفتح الباب من جديد للأمل فى مقاومتها • لذا أوفد الوفد محمد محمود باشا من باريس الى أمريكا ليدعو الى قضية مصر فيهـا ، وليتصل بالنواب والشيوخ من أعضاء (الكونجرس) ، فيقنعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الغاشمة الظالمة .

سافر محمد باشا محمود الى أمريكا ، واتصل فيها بمستر فولك ، وقام بدعاية واسـعة النطاق للمسألة المصرية ، وجعـل بعض أعضـاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها فى الاستقلال . وكذلك كسب الوفد موقعة جانبية سوغت بقاءه فى باريس ينتظر ما يسفر عنه الغد •

ولقد اقتنعنا نحن فى مصر بهذا التصوير للدافع الذى سوغ سفر محمد محمود باشا الى أمريكا ، وكنا ننتظر بفارغ الصبر ما تنقله الأنباء من كلمة قالها شيخ أو نائب أمريكى نحسبها مؤيدة لقضية بلادنا • وكانت الصحف تنشر هذه الأنباء وتعلق عليها بما يجدد فى النفوس الأمل، أو بما يذهب على الأقل عنها اليأس • والحق أن الصحف الوطنية قامت فى هذا

السبيل بعمل جليل يستحق التقدير ، وان كنت أرى اليوم أن هذه الحركة التى قام بها الوفد ، والتى تولاها محمد محمود باشا بمقدرة وكفاية ولباقة ، انما كانت (حقنة) أمل حين غاض معين الأمل ؛ لأن الشعب الأمريكى ، و (الكونجرس) الأمريكى ، لم يكن يعنيهما يومئذ من شأن مصر أكثر مما كان يعنينا نحن من شأن بلاد الكونغو مثلا ، ولأن معارضة المعارضين لمعاهدة الصلح مع ألمانيا كانت ترجع لأسباب مردها الى سياسة أمريكا نفسها : أتبقى فى عزلتها أم تحمل أعباء السياسة العالمية على عاتقها ؟ وقد انتهى الأمر هناك بانتصار سياسة العزلة ؛ فلم تشترك أمريكا فى عصبة الأمم لأنها لم توافق على ميثاق العصبة ، ولم توافق تبعا لذلك على معاهدة يعدّ ميثاق العصبة فى السياسة العالمية أهم أجزائها .

* * *

لم يكن لانجلترا أن تكتفى بالاعتراف بحمايتها مصر فى معاهدة ڤرساى . فالحماية لتكون شرعية دوليا يجب أن يقبلها الشعب المحمى . هذا ، ثم ان معاهدة الصلح مع تركيا لم تكن أبرمت ، وقد تحتج تركيا بأن مصر لم تقبل الحماية فلا يمكن أن تعترف هى بها ، ولا يمكن تبعا لذلك أن تنزل عن حقوق سيادتها الاسمية لدولة غير مصر ، اذا لم يكن بد من أن تنزل عنها . لهذا ألفت انجلترا لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقررت ايفادها الى مصر لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات بين انجلترا ومصر .

أذيع هذا النبأ فى القاهرة ، فاضطرب له الناس أيّما اضطراب . فماذا يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ، ورأى لجنة الوفد المركزية التى تألفت فى مصر منذ سفر الوفد ، وتولى رياستها محمود باشا سليمان ، والد محمد محمود باشا ؟ أما الوفد فلم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة . وكنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى فى مثل هذه الحيرة . وان الناس لكذلك ، اذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها

سيد أفندى على يومئذ اقتراحا موقعا من رجل مجهول يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملنر. وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عدّه الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية .

مع هذا بقى الوفد وبقيت لجنة الوفد بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأيا . أما نحن فى الحزب الديمقراطى ، فقد تبنينا هذه الدعوة وأذعناها فى كل مكان ، وأوحينا الى الشباب المتصل بنا والى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن يعملوا لتنفيذها ، وألا يدعوا رجلا مسئولا يتصل بلورد ملنر أو بأحد من أعضاء لجنته . وكانت حجتنا فى ذلك أن هذه اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر ، وأن مصر ترفض الحماية ، أيا كان التنظيم الذى يشرع لها ، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على اتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله .

آمن الشباب بهذه الحجة المنطقية الواضحة ، ونظموا أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، فكانوا يقابلون الساسة ، والرجال المشتغلين بالشؤون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، يسألونهم رأيهم فى المقاطعة ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة عليها . أما الشيوخ فظلوا مترددين فى حكمة هذه الخطة ، وان اعترفوا بسلامة المنطق فيها . ذلك بأنهم ، وقد رأوا الدول تنكرت لحق تقرير المصير ، خافوا مغبة المقاطعة ، وأن تجر على مصر من الشر أكثر مما تجر من الخير . وأخيرا وجدت صيغة للتوفيق ، لعل حسين رشدى باشا كان أول من قال بها . ومؤدى هذه الصيغة أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث الى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم بباريس ، وأن أى حديث مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له .

حدث ذلك كله قبل أن تحضر اللجنة الى مصر . فلما حضرت وجدت

من حولها جو مقاطعة يشوبه شيء غير قليل من العداء لانجلترا . ولم يصد هذا الجو اللجنة عن تنظيم عملها . فقد اتخذت فندق سميراميس على ضفة النيل مقرا لها وبدأت هناك أعمالها . وقد استطاع لورد ملنر ، فى الأسابيع الأولى من مقامه بمصر ، أن يتصل سرا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع انجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، حين قابلوا سير ونجت ممثل انجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . فاذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس ، فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم بباريس .

أصدرت اللجنة بعد هذه الأسابيع الأولى بيانا قالت فيه : « انها مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثا حرا لا يرتبط به أحد ، وان هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر ، وانها لا ترى مانعا مطلقا من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر » . وظنت اللجنة أن هذا البيان قد يخفف من حدة المقاطعة ان لم يقض عليها . لكن الصحف المصرية ، والشباب المصرى ، رأوا فى هذا البيان خدعة بريطانية قصد بها الى أن تخفق خطة المقاطعة بعد أن ثبت نجاحها . ولذلك ضاعف الشبان جهدهم فى الاتصال بالساسة والمسئولين كى لا يغير أحد موقفه ، وكى لا يتصل أحد باللجنة ، حتى يشعر الانجليز جميعا بأن مصر جادة الجد كله فى بلوغ حقها فى الاستقلال كاملا غير منقوص .

لم ييأس لورد ملنر ولم ييأس أعضاء لجنته لمقاطعة المصريين اياهم ، ولم يجمعوا أوراقهم ويعودوا أدراجهم من حيث أتوا ، بل أقاموا بمصر أسابيع وأسابيع جمعوا فيها بمختلف الطرق ما استطاعوا جمعه من معلومات عن عوامل القلق وأسباب علاجه . ولم يكن ذلك عسيرا عليهم . فعلى مقربة منهم دار المندوب السامى البريطانى والقائم باجراء الأحكام العرفية البريطانية فى مصر ، ولدى هذه الدار من المعلومات الشيء الكثير ،

ان لم يكن لديها المعلومات كلها . فلدار المندوب السامى يومئذ ، وللسفارة البريطانية اليوم ، ولممثل انجلترا حيث وجد ، قلم مخابرات مؤلف من أشخاص من جنسيات مختلفة ، بينهم عدد من أبناء البلد الذى يقيمون فيه . وقلم المخابرات هذا يتصل أعضاؤه غير المعروفين بالمصريين من كل الطبقات ، ويتحدثون اليهم فى مختلف الشؤون .

كانت بمصر يومئذ سيدة لبنانية الأصل أو سوريته تصدر مجلة عربية أدبية نسوية ، وكان لها معارف كثيرون من المصريين ومن غير المصريين . ذكر لى أحد أصدقائى يوما أن لهذه السيدة علما بنيات الانجليز ، وأن من الخير أن نراها ، وضرب لمقابلتها بعد ذلك موعداً قابلناها فيه . ولقد كانت سيدة مثقفة تتقن الفرنسية والانجليزية فضلا عن العربية لغتها الأصلية . وكانت جذابة الحديث ؛ لم تلبث حين صعدنا الى الطابق الذى تقيم فيه بشارع سليمان باشا أن أخذت تحدثنا عن الحركة الوطنية وقوتها ، واخفاق السياسة البريطانية الى يومئذ فى القضاء عليها . لكنها ذهبت بعد ذلك فى الحديث مذاهب لم يبق عندى معها ظل ريب فى اتصالها المباشر بالانجليز . تحدثنا عن اضراب الطلبة فى المدارس وفى المعاهد الدينية ، فقالت :

— أولا تظنون أنه اذا بعثرت أموال فى الأزهر أفاد منها طلابه عدلوا عن الاضراب ، وعادوا الى الدروس ؟

قلت : اذا كنت تحسبين هذه الوسيلة ناجعة ، فلماذا لا يلجأ الانجليز اليها مع الطلبة فى الجامعة والمدارس العليا كذلك ؟ !

وكان جوابها : كلا ! ان أبناء المدارس العليا من أبناء الأغنياء ، أو على الأقل يستطيع آباؤهم الانفاق عليهم ، فاغراؤهم بالمال غير يسير . أما طلبة الأزهر ففقراء يمكن التأثير فيهم من هذه الناحية .

وكفانى أن سمعت منها هذا القول لأمسك عن كل كلام ، ولأظل فى موقف المستمع . فما كان لى أن أشترك فى حديث يراد بنتائجه محاربة غرض أنا من الساعين اليه ، والواجب الوطنى يقتضى محاربة من يحاربه .

ونزلت بعد ذلك أنا وصاحبى ، وأبديت له اقتناعى بأن هذه السيدة تعمل لحساب الانجليز ، وأننى لا أريد أن أراها أو أرى أمثالها من بعد ذلك أبدا .

لم تكن هذه السيدة التى رأيناها الا واحدة من مجموعة غير قليلة يفيد منها قلم المخابرات البريطانى فى مصر . وهؤلاء كانت معلوماتهم جميعا تحت نظر لجنة ملنر ، وكذلك كانت ملفات دار المندوب السامى . ولعل كثيرين من غير المصريين تبرعوا كذلك ، من غير أن يكونوا فى قلم المخابرات ، بأن يذكروا للجنة ما لديهم من معلومات . فقد أوى كثيرون من الأجانب ، حين اشتدت الثورة فى سنة ١٩١٩ ، الى دور المصريين فى المدن وفى الأرياف ، يستجيرون بهم من عنت الجماهير ، ولقوا فى جوار هؤلاء المصريين الكرام خير ملجأ وآمنه . ولعل أكثرهم حفظ للمصريين هذا الجميل ، وان كنت أعلم أن بعضهم تنكر من بعد ذلك لهم . وهؤلاء المتنكرون لابد أنهم أفضوا بما لديهم من معلومات الى أعضاء اللجنة ، أو الى من يبلغون هذه المعلومات الى اللجنة ؛ وبذلك اجتمع لها من أسباب البحث فى حوادث سنة ١٩١٩ ما قضت الأسابيع والأسابيع فى فحصه وتمحيصه ، واستقصاء مقدماته ونتائجه .

لاشك عندى فى أن اللجنة قدرت ما قيل لها من ضرورة الاتصال بالوفد المصرى المقيم بباريس قدره الحق ، وأنها رأت محادثة الأشخاص الذين يتألف منهم هذا الوفد بعض ما يدخل فى مهمتها . لكنهـا أبدت ما يشعر بالنقيض من ذلك تماما . وقد أشيع يومئذ أن لورد ملنر وأصحابه لا يرون أى داع للاتصال بهؤلاء المقيمين بباريس ؛ لأنهم ليست لهم أية صفة رسمية ، ولأن ما اجتمع لدى اللجنة من معلومات يكفيها لتضع تقريرها . والحكومة البريطانية حرة بعد ذلك فى تقرير ما تراه .

أتمت اللجنة عملها وعادت الى لندن ، ولا يعلم أحد ما فى جعبتها . وترامت الى الوفد فى باريس أنباء من أمر اللجنة ، ومن أنها لا تفكر فى الحديث اليه ، مع ما قيل لها من أنه وحده هو الذى يستطيع الحديث

باسم مصر ، فأقلق ذلك بال سعد باشا وأصحابه • وقد رأوا مؤتمرات الصلح مع النمسا ومع غيرها من البلاد المغلوبة تحوى كلها نصاً بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، ورأوا لذلك أن مصير مصر أصبح مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، فلا سبيل الى حلها الا بالمفاوضة أو أن تفرض انجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئا من أغراضها • هذا الى أن أعضاء الوفد كانوا قد أقاموا سنة كاملة فى باريس ، وكان محمد محمود باشا قد ذهب الى أمريكا ، واستقلال مصر لا يتقدم خطوة ، ومركز انجلترا فى مصر يزداد استقرارا • ولم ينس القوم أن ثورة الشعب المصرى لا يمكن أن تدوم الى غير حد • فاذا فاتت الوفد فرصة التحدث الى لجنة ملنر ، على القاعدة التى جرى الحديث عليها يوم ١٣ نوفمبر مع سير ريچنالد ونجت ، فقد يضطر الوفد الى العودة لمصر من غير نتيجة ، أو أن يبقى بباريس كأنه منفى بمدينة النور • ومهما تكن باريس جذابة فان رجالا لهم مقامهم فى وطنهم ، وقد أخذوا على عواتقهم تبعة السعى لاستقلال هذا الوطن ، لا يطيب لهم أن يبقوا فى حكم المنفيين طوعا اذا تيسر السبيل الى مصير خير من هذا المصير •

* * *

كان هذا شعور رجال الوفد المقيمين بباريس • وكنا نحن فى مصر نشعر كذلك بالقلق من خشية أن يطول بالأمة وبوكلائها ركود لا يدرى أحد ما يكون بعده • لهذا فكر جماعة فى أن يصلوا حركة مصر القومية بحركة جاراتها العربية ، وبحركة البلاد الشرقية التى تخضع من سلطان الأجنبى لما تخضع له مصر • فقد كانت البلاد العربية ، التى انفصلت عن الدولة العثمانية ، تفكر فى الاستقلال الذى كفلته لها انجلترا فى مكاتبات رسمية ، تمت فى أثناء الحرب بين الجنرال مكماهون مندوب انجلترا السامى بمصر والشريف حسين حاكم الحجاز من قبل تركيا ؛ وكانت تستعجل تحقيق هذا الاستقلال • وكانت انجلترا وفرنسا قد جعلتا من تلك البلاد العربية ، فيما خلا الحجاز واليمن ، مناطق يجب أن تخضع للانتداب • وكان يراد تنظيم هذا الانتداب لانجلترا ولفرنسا ، كل واحدة منهما

فى منطقة بذاتها • وقد أدى ذلك الى قيام حركات قتال عسكرية بين القوات العربية التى كان يرأسها فيصل بن الحسين ، بعد أن أقام نفسه ملكا على سوريا ، وبين القوات الفرنسية ، حين كانت المحادثات دائرة بين الفرنسيين والانجليز لتنظيم الانتداب فى هذه الأقطار ، حتى تختص انجلترا بطائفة منها ، وتختص فرنسا بالطائفة الأخرى • ثم ان حركات استقلالية كانت قد بدأت فى الهند ، يقودها الزعيم غاندى ، وجعلت المقاومة السلبية شعارها • وكانت بلاد أخرى قد نهضت تطلب استقلالها بعد أن ظلت عشرات السنين خاضعة للاستعمار • أفلا يمكن تنظيم هـذه النهضات القومية كلها تنظيما يؤدى الى نجاح مشترك ؟

لهذا فكر جماعة من المصريين ، ومن الشرقيين المقيمين بمصر ، فى أن يصلوا حركة مصر القومية بهذه الحركات الاستقلالية فى بلاد الشرق المختلفة • ولقد تحدث الىّ صديقى الدكتور منصور فهمى ، على أثر خروجنا من أحد اجتماعات الحزب الديمقراطى ، وشرح لى غرض هـذه الجماعة التى اتخذت لنفسها اسم (الرابطة الشرقية) وطلب منى الانضمام اليها • وقد اعتذرت له يومئذ عن عدم اجابة طلبه بأننى أرى من التفاوت بين مصر وبين هـذه البلاد الشرقية ، فى ثقافتها وفى لغاتها وفى مقوماتها القومية ، ما قد يصرفنا نحن المصريين عن تركيز جهودنا فى قضية وطننا ، وما يدعونا لحمل عبء لاطاقة لنا به ، وبذلك يضيع جهد ما أحوج مصر اليه • ولم يمنع اعتذارى اخواننا الذين فكروا فى تأليف هذه الرابطة الشرقية من المضى فيما اعتزموا من تأليف هذه الهيئة ، فكان بين رجالها السيد عبد الحميد البكرى ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمى ، والسيد مهدى رفيع مشكى الايرانى وآخرون من ذوى القدر والمكانة •

* * *

على أننا فى مصر لم يطل بنا القلق مخافة الركود وما يجر اليه ، فقد جاءت الأنباء الى مصر بأن الوفد طلب الى عدلى باشا يكن أن يسافر الى باريس فى مهمة وطنية • وسافر عدلى باشا بعد شىء من التردد • ولما وصـل طلب اليه أعضاء الوفد أن يتوسط بينهم وبين لجنة ملنر

للقيام بمحادثات علها تؤدى الى تنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا • وقبل عدلى باشا هذه الوساطة ، وسافر الى انجلترا ، ونجح فى المهمة التى عهد بها اليه ، وعاد الى باريس يطلب الى الوفد أن يعد العدة لبدء المحادثات •

لم تكن الصلة بين أعضاء الوفد وعدلى باشا لتزيد على صلة المعرفة العادية ؛ فلم تكن بينه وبين أحد منهم ، خلا سعد باشا ، صداقة كالتى كانت تربط سعد باشا بعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ولطفى السيد ، أو كالتى كانت تربط بين حافظ عفيفى ومصطفى النحاس • ذلك بأن عدلى باشا كان من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية المرتبطة مع أسرة محمد على الكبير برابطة المصاهرة • وكانت بين أبناء الذوات وبين المصريين الصميمين فجوة ترجع الى ما وقر فى نفوس المصريين منذ حكم الأتراك من برم بهذا الحكم ، وبالذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه • وكان عدلى باشا بطبعه رجلا هادئا ، مطمئن النفس ، لا يحب العنف فى أى مظاهره • وقد كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبل الوزارة بعد اعلان الانجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخليص مصر من نير هذه الحماية • لذلك شارك رشدى باشا فى تشجيع الوفد حين تأليفه ، وفى استصدار التوكيلات للوفد من الأمة ، وفى كل ما أيد الوفد فى القيام بحركته لاستقلال مصر • ولذلك كان متفقا مع الوفد على أنه اذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها ، أن يذهب مع رشدى باشا الى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا •

وشعور عدلى باشا بهذه التبعة هو الذى أدى به لتلبية نداء الوفد ، والسفر الى باريس والتوسط بين الوفد ولورد ملنر لاجراء محادثات ابتغاء تنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا • فلما نجح فى مهمته بقى مع أعضاء الوفد الذين سافروا أفواجا الى لندن ، وان لم يتول بنفسه شيئا من المحادثات بين ملنر وسعد زغلول الا حين كانت هذه المحادثات تتعثر ، وتحتاج الى من يجد مخرجا من موقف دقيق •

وكان طبيعيا أن تتعثر المحادثات بسبب البون الشاسع بين الغرض الذى يريده الانجليز ، والغـرض الذى يريده المصريون ، وحرص الفريقين مع ذلك على الانتهاء الى نتيجة تسوغ للوفد المصرى أن يقول انه نجح فى مهمته ، وتسوغ للورد ملنر أن يقول كذلك انه نجح فى مهمته .

كان البون بين الغرضين المصرى والانجليزى شاسعا حقا ؛ فقد كان لورد ملنر يحسب أن المصريين يمقتون اسم الحماية ، ولكنهم لا يأبون مؤداها . وكان مبعث هذا الظن عنده أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والذين طنبوا أن تعترف انجلترا باستقلال مصر ، أبدوا استعدادهم ، باسم مصر ، لعقد محالفة بين الدولتين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى اذا وقعت الحرب . وكل معاهدة من هذا القبيل تعقد بين دولة قوية قوة الامبراطورية البريطانية يومئذ ، ودولة ضعيفة ضعف مصر يومئـذ كذلك — هى فى الواقع معاهدة حمـاية . فالدولة الضعيفة لا تستطيع الدفاع عن الدولة القوية ، فى حين تستطيع الدولة القوية أن تدافع عن حليفتها الضعيفة وتحميها .

قد لا يخلو هذا التصوير من مبالغة ؛ فان انجلترا حين تتعهد بالدفاع عن مصر انما تدافع عن امبراطوريتها ؛ سواء كان هذا لأن مصر حليفتها ، أو لأن موقع مصر الجغرافى يقتضى الدفاع عنها دفاعا عن الامبراطورية . فقبول المصريين عقد هذه المحالفة لا يزيد فى نظرى على أنه نزول على حكم الواقع ، فى حين هو يعد فى نظر لورد ملنر ، قبولا لأن تحميهم انجلترا من كل اعتداء عليهم .

كانت السياسة البريطانية تريد ، فضلا عن ذلك ، أن تجعل الدفاع عن مصالح الأجانب فى مصر لها هى لا لدولهم ، حتى تمنع تدخل أية دولة غيرها فى شؤون مصر . وكانت النتيجة التى يرتبها لورد ملنر على ذلك كله ضرورة احتفاظ انجلترا بقوات مسلحـة لها فى مصر ، فى أرجائها المختلفة أو على ضفة القناة الغربية . أما عن السودان فكان

اتجاه السياسة البريطانية الى الاستئثار به بالفعل ، وانتظار الوقت الذى يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلى شرعيا من الوجهة الدولية .

كانت هذه وجهة نظر لورد ملنر ، أى وجهة النظر البريطانية . وكانت الحكومة البريطانية مصرة على بلوغ الغاية من غرضها ، ان لم يكن عاجلا فآجلا . وكانت مطمئنة الى أن الوقت فى صفها ، والى أن المصريين سيتعبون اذا طال بهم المدى . فاذا لم يقبلوا اليوم ما يعرض عليهم ، فسيقبلون مثله أو ما هو فى حكمه غدا . لذلك كان لورد ملنر متشبثا بوجهة نظره ، وان لم يأب فى بعض الأحيان ، على عادة السياسة البريطانية ، أن يلتمس صيغا تخفف من شدة الوقع الظاهر لصيغ أخرى .

أما وجهة نظر الوفد المصرى ، فكانت تضطرب بشىء من الحيرة . لقد رسم سياسته غداة تأليفه على أساس الدفاع عن استقلال مصر أمام مؤتمر الصلح ، فان رفض المؤتمر دفاعه ، وأقر الحماية البريطانية على مصر ، ذهب رشدى وعدلى الى لندن لتنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا . وكان أعضاؤه ينظرون الى هذه السياسة نظرهم الى قضية ترفع أمام محكمة من المحاكم ، اذا فصلت فيها لم يكن على المحامين ذنب ، وكان الطبيعى أن يلجأوا هم ، أو أن يلجأ محامون غيرهم ، الى جهة أخرى يكون الأمل فى الربح الكامل أو النسبى أمامها أدنى الى الظن . ولم يدر بخواطرهم ، يوم رسموا هذه السياسة ، أن يضعوا فى كفة الميزان حساب الشعب المصرى . فقد كانوا يظنون ، كما كان يظن الانجليز ، أن الشعب سيقف من هذه الأحداث موقف المتفرج ، وسيقبل نتائجها لأنه لا يستطيع مقاومتها . فلما ثار الشعب المصرى اثر اعتقال الباشوات الأربعة ، ولما أبدى هذا الشعب تصميمه الأكيد على أن يحقق استقلال وطنه ، كان لزاما أن يدخل هذا العامل الجديد فى تقدير الوفد ، وأن يكون له الوزن أكبر الوزن أول ما بدأت المحادثات مع لورد ملنر . فلم يبق توكيل الشعب الوفد أمرا صوريا لمحاجة انجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل فى حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شىء منها .

بدأت المباحثات اذن بين الوفد ولجنة ملنر فى هذا الجو ، وبين أغراض الفريقين هذا البون الشاسع . مع ذلك كان الفريقان جميعا حريصين على الوصول الى اتفاق ، وكانت مصر حريصة على أن يحقق هذا الاتفاق أغراضها . ومع أن أصواتا معدودة من جانب رجال الحزب الوطنى ارتفعت احتجاجا على مفاوضة انجلترا مع احتلال القوات البريطانية أرض مصر ، ونادت بأنه لا مفاوضة قبل الجلاء — مع ذلك اتجه المصريون بكل شعورهم نحو لندن ، وجعلوا يتتبعون الأنباء الواردة منها عن سير المحادثات بين الوفد واللجنة البريطانية ، ولم يعر أحد بالا لنظرية : (لا مفاوضة قبل الجلاء) .

كان الوفد المصرى يقدر أن جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر جلاء تاما متعذر ، ولا يمكن الانجليز يومئذ قبوله . لذلك عرض سعد باشا أن تؤجر مصر شبه جزيرة سينا لانجلترا الى أجل طويل ، فلم يرض لورد ملنر هذا العرض ؛ لأن سينا صحراء لا ماء فيها ولا طاقة للقوات البريطانية بالمقام بها . وقد انتهى الوفد المصرى الى قبول بقاء القوات البريطانية على الضفة الغربية لقناة السويس . وحرص الوفد على أن تقوم المحالفة على أساس التبادل فى المعاونة العسكرية حين الحرب ، حتى لا يحمل قبول مصر دفاع انجلترا عنها على أنه قبول للحماية . وقبل لورد ملنر هذا الوضع ، وان قيد الوفد المصرى معاونة مصر انجلترا بأن تكون داخل حدود مصر . واتفق على ارجاء مسألة السودان . ووضعت قواعد عامة لانهاء نظام الامتيازات الأجنبية . تم ذلك كله بعد أن قدم مشروع من الوفد المصرى الى لورد ملنر لم يقبله ، وبعد أخذ ورد طويلين تدخل فى أثنائهما عدلى باشا يكن حين كانت المحادثات وشيكة غير مرة أن تقطع . أفكان هذا المشروع للاتفاق استقلالا ، أم كان حماية ؟ تستطيع أن تلتمس له فى القانون الدولى الوصف الذى تريده ، لكنه على كل حال لم يكن ما يريده الشعب المصرى ؛ من الاستقلال التام أو الاستقلال المطلق غير المقيد بقيد . أفيقبله الوفد المصرى مع هذا ، وان تعرض لنقد

الناقدين وطعن الطاعنين فى مصر ، ويقبله على أساس أن ليس فى الامكان أبدع مما كان ، وأن اتفاقا يعقد اليوم يمكن أن يعاد النظر فيه غدا ؟ أفيرفض الوفد هذا المشروع ، لأنه لا يتفق مع توكيل الشعب له ، وليس من حقه أن يتخطى حدود هذا التوكيل ؟ الظاهر أن الوفد كان ميالا لقبول المشروع فى جملته ؛ لكن بعض أعضائه خافوا نتائج هذا القبول أمام الشعب المصرى ، فأبدوا أنهم لا يستطيعون قبول شىء دون توكيلهم . عند ذلك أشار بعضهم فى رواية ، وأشار عليهم لورد ملنر فى رواية أخرى ، بأن يعرضوا هذا المشروع على الشعب ، وهو الأصيل ، وبذلك يخرجون من كل تبعة ، ولا يستطيع أحد أن يوجه اليهم نقدا أو تهمة .

وأرسل مشروع الاتفاق الى مصر ونشر فيها . وعاد الى مصر أربعة من أعضاء الوفد وتولوا عرض المشروع على الأمة . وانبرى كل كاتب وكل قدير من رجال القانون يكتب عن المشروع فى الصحف . واجتمعنا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، وفحصنا المشروع وأبدينا رأينا فيه . وبدا من هذه الحركة التى تناولت طوائف الأمة جميعها أن كثرة الشعب المصرى لا تطمئن للمشروع كل الطمأنينة ، بل لكنها لا ترفضه ، وتبدى عليه تحفظات حرص أعضاء الوفد على أن يسموها رغبات تريد الأمة تحقيقها . وقد كشفت هذه الحركة الواسعة النطاق ، والتى تناولت عناصر الشعب المصرى كله ، حقيقتين جديرتين بالتسجيل : أولاهما : أن الوعى السياسى للشعب المصرى يسير مسرعا الى النضج ودقة الادراك للحياة السياسية العامة ؛ والثانية أن مصر تريد الاتفاق مع انجلترا على معاهدة ومحالفة ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وان أدى ذلك بها الى أن لا تتخذ فى سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية .

عاد أعضاء الوفد الأربعة الى أوربا ، والتقوا هم وزملاؤهم هناك ، وأبلغوا لجنة ملنر نتيجة استفتاء الشعب المصرى فى مشروع الاتفاق . ولم تكن هذه النتيجة لتغيب جملتها ولا تفاصيلها عن لورد ملنر ، وقد كانت ترسل له التقارير عن الاستفتاء فى مصر تباعا . وأبلغ لورد ملنر الوفد

أن مهمتـــه ومهمة لجنته ليست المفاوضة ، بل وضـــع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها تلك الحكومة الى اللجنة • ولعل الحكومة البريطانية رأت يومئذ أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول الى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت ، وأن تعلن أنها فى انتظار تقرير لجنة ملنر ، حتى تضع الخطة التى تسير عليها ازاء مصر .

بعد أسابيع قدمت لجنـــة ملنر تقريرها الى الحكومة البريطانية ، ثم نشرت الترجمة العربية لهذا التقرير فى مصر . والواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسية بارعة ، ترسم الأسباب التى أدت الى الحركة المصرية ، فى سنة ١٩١٩ ، بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التى يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها فى الشرق الأوسط عامة ، وفى مصر خاصـــة • على أن ما للتقرير من هـــذه المزايا من الناحيـــة البريطانية قد أثار الهواجس فى مصر ، وأدى الى نشاط سياسى لا يقل عن النشاط الذى كان حين عرض مشروع ملنر • أخذ الكتاب المصريون ورجال القانون يحللون هذا التقرير ويقفون عند كل لفظ من ألفاظه • ووضعنا نحن رجال الحزب الديمقراطى عن هذا التقرير بحثا كشفنا فيه عما اعتقدناه نيات السياسة البريطانية ازاء مصر •

كان لتتابع الأحداث ، التى مرت بمصر منذ هدنة الحرب ، ما زادها اعتدادا بنفسها واعتمادا عليها ، وما جعلها فى الوقت نفسه تنظر الى الأمور فى ضوء الواقع ، لا تغالى ولا تنخدع ولا تيأس • ولم يكن هذا عجبا وقد شهد العالم وشهدت مصر فى هاتين السنتين ما لم يشهدا مثله من قبل: مبادىء جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقـــلابا فى النظام الاجتماعى والسياسى يقع فى روسيا ، وفورة مصرية تخرج من قلب الشعب ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذى يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسما ودروسا متلاحقة لشعب قيل ، قبل الحرب ، ان مصيره أن يصبح مستعمرة بريطانية . واستفاد الشعب من هـــذه

الدروس ، وكانت فائدته منها تكون أعظم لو أن حوادث أخرى لم تقع فتعطل سير الحركة القومية المصرية سيرا سريعا الى غايتها .

* * *

كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس ينظرون الى عدلى باشا يكن ، يوم جاء اليهم من القاهرة ليسعى الى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم الى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر . وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قدامى لسعد زغلول باشا . هذا الى أنهم كانوا يرون فى عدلى باشا الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا ، وهما وكيلا الجمعية التشريعية ، لمن منهما تكون الرياسة اذا غاب رئيس الجمعية : لعدلى باشا الوكيل المعين ، أم لسعد باشا الوكيل المنتخب ؟ وكانت كثرة أعضاء الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية . وقد انحازوا كلهم الى جانب سعد باشا فى هذه المعركة . فلا عجب ، وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا الى عدلى باشا منذ حضر الى باريس بعين الحذر ؛ ولا عجب أن ينظر بعضهم الى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر . لكنهم لم يلبثوا ، حين اتصلوا به وتحدثوا اليه وتناقشوا معه ، أن رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف عن الرجل الذى ارتسمت صورته فى أنفسهم . فهو على شدة احتفاظه بكرامته يحترم غيره احتراما تاما ، ويقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ، ويرى فى أعضاء الوفد ، هؤلاء الذين وقفوا أنفسهم لخدمة وطنهم والعمل لاستقلاله ، رجالا جديرين بكل اجلال واكبار ؛ لأنه هو أيضا يحرص على أن يخدم هذا الوطن العزيز عليه ، ويرجو أن يتعاون مع رجال الوفد على تحقيق استقلاله . لذلك اتصلت بين عدلى ورجال من الوفد مودة وثقة . وزاد فى تقدير بعض رجال الوفد لعدلى أنهم كانوا يرونه حريصا على مناقشة كل مسألة فى هدوء من غير أن يحاول فرض رأيه ، بل كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له اذا اقتنع بصحته . ولم تكن هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص من خلال سعد باشا البارزة ؛ فقد قضى حياته محاميا كبيرا ، وكان رجلا قوى العارضة قوى الحجة عنيفا فى المناقشة ، وكان لذلك ميالا بطبعه

لفرض رأيه على غيره والزامه به ، فاذا رأى غيره أهدى منه رأيا لم يبد اقتناعا ، بل انتظر الى جلسة أخرى ليجعل رأى الغير الذى اقتنع هو به رأيا له يسجل باسمه وينقل عنه .

رأى سعد باشا هذا التغير فى نظر بعض أعضاء الوفد الى عدلى باشا ، فرابه الأمر ، ولعله خشى أن يختلف مع عدلى باشا على الرياسة السياسية كما اختلفا من قبل فى مسألة الوكيلين على رياسة الجمعية التشريعية ، وأن يؤيد هؤلاء الأعضاء عدلى باشا فى الخلاف الجديد . لكنه لم يكن ليصنع شيئا وعدلى باشا زميله وصديقه ، وهو يعرف فيه النبل والكرامة وحب الوطن . على أن ما تولى سعداً ازاء بعض أعضاء الوفد من ريبة انتقل الى أعضـــاء آخرين فى الوفد كانوا أقل معرفة بعدلى . وقد ترتب على ذلك أن فوجىء أمين بك الرافعى ، صاحب جريدة الأخبار اذ ذاك ، ببرقية من مراسلها بباريس يقول فيها : ان وجود عدلى باشا بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية . وتردد أمين الرافعى فى نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل فى الأفكار ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة . لكنه نشره بعد أن اتصل تلغرافيا بأصـــدقاء له بباريس وثيقى الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

كان لنشر هذه البرقية دوى مزعج فى مصر . فقوة مصر فى وحدتها ، وفى قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فاذا أصاب آصرة الوفد وهن ، تسرب هذا الوهن من الوفد الى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر ، ويضر مصر ضررا بالغا . ومن قبل بعثت (التيمس) ، وغيرها من الصحف الانجليزية ، مراسلين لها ، حاولوا أن يصوروا الحركة القومية المصرية بأنها حركة طائفية : يريد الأفندية من ورائها الوظائف لأنفسهم . وكان رجاء هؤلاء المراسلين أن يحدث هذا التصوير انقساما فى صفوف الأمة ، فلم يتحقق لهم رجاء ، وازدادت الحركة بما عُدّ دسا عليها قوة على قوة . وكان ذلك طبيعيا وتصوير الفرقة والاختلاف والمطامع الطائفية آت من الانجليز الذين لم يفلحوا قبل ذلك فى التفريق بين عنصرى الأمة فى الدين : المسلمين والأقباط . أما أن يجىء تصوير التفريق من مصريين ، متصلين بالوفد ، وأن يكون الاختلاف بين أعضاء الوفد أنفسهم ، أو بين سعد باشا وعدلى باشا ، فذلك ما يخشى ضرره أبلغ الخشية .

لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر الى باريس ، وجاءت برقيات من باريس الى مصر ، تنفى النبأ المزعج ، وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضاء الوفد جميعا بأنها أشد ما تكون قوة . لكن الحجر كان قد ألقى فى الماء ، وأثار فيه من التموجات ما أثار ! ومع هذه التكذيبات المتواترة بقى فى الأذهان أن شيئا حدث ، وأن هذا الشىء مما لا يغتبط به مصرى .

وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد فى أثنائها عدلى باشا الى مصر ، وأقام المصريون جميعا ينتظرون ما الله فاعل بهم وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر . وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها سترتب عليه النتائج التى تراها تنظيما لعلاقتها مع مصر . ترى : أتكون هذه العلاقة هى الحماية بذاتها ، بعد أن اعترفت الدول بها فى معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئا آخر ؟ وما عسى يكون هذا الشىء الآخر ؟ .

وفى فترة الانتظار هذه بدأ أعضاء من الوفد يعودون من باريس الى مصر ، أذكر من بينهم عبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد ومحمد باشا محمود . وانهم لفى طريقهم الى وطنهم يعبرون البحر ، اذ وردت برقية من سعد باشا عرفت من بعد ذلك بالكلمتين الأوليين منها : « نبتت فكرة » ، ومن خلالها يتبين أن بين رئيس الوفد وعدد غير قليل من أعضائه ، لعلهم كثرته ، خلافا فى الرأى على مشروع ملنر ، وهل يصلح أو لا يصلح أساسا لتنظيم العلاقات بين مصر وانجلترا ؟ وقد تحدث قوم يومئذ بأن الذين جاءوا الى مصر ، وعرضوا مشروع ملنر للاستفتاء العام ، قد حملوا كثيرين بتفسيراتهم على التسليم بصلاحه ، على خلاف رأى سعد باشا الذى بعث يومئذ ببرقية يقول فيها ان الوفد رأى عرض المشروع على الأمة ، لأنه لا يتفق مع توكيلها ، ولأن الظروف الدولية تغيرت ، والأنصار الذين كانت مصر تعتمد بين الدول عليهم قد تغيروا وأقروا الحماية .

كان للبرقية : (نبتت فكرة) أثر فى مصر أعاد الى الأذهان البرقية الأولى

التى ذكر فيها أن وجود عدلى باشا الى جانب الوفد يعدّ كارثة على القضية الوطنية ، وأدخل فى روعَ ذوى الرأى أن وحدة الرأى بين أعضاء الوفد لم تكن سليمة ، وأن الأمر يحتاج الى علاج سريع حاسم لتبقى صفوف الأمـة ، كما كانت ، متراصة لا يعرف الوهن اليهـا مدخـلا ولا سبيلا .

وان الناس لفى شغلهم بهـذه المسألة الحيوية لجهادهم ، اذ ورد فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ من وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، الى عظمة سلطان مصر يقول : « ان الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وان الحكومة البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا » .

كان هذا التبليغ هو الوثيقة الهامة الأولى التى أعلنتها انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وهذا التبليغ وثيقة جليلة الخطر لا ريب ؛ فهو اعتراف صريح من جانب انجلترا بأن الحماية التى فرضت بحكم ظروف الحرب ، وفرضت من جانبهـا هى من غير قبول مصر ، لا تصلح أداة لعلاقات الدولتين . أما وانجلترا هى التى فرضت الحماية ، فهذا التبليغ قد أزالها . لكن هذا التبليغ له ، الى جانب هذه الصورة القانونية البحتة ، صورة عملية . فهو يطلب الى مصر أن تعد العـدة لاقامة علاقاتهـا مع انجلترا على أساس جديد ، وهو يطلب الى صـاحب العرش فى مصر أن يعين من يتولى المفـاوضة لتصوير هذا الأساس الجـديد وتفصيله . ولن يتولى ذلك الا وزارة تكون موضع ثقة الأمة التى أظهرت ، فى غير لبس ولا ابهام ، أنها لن ترضى عن استقلالها بديلا . فما عسى أن تكون هذه الوزارة ؟ ومن ذا يؤلفها ؟ وما عسى أن يكون برنامجها ؟

كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر : أيتولى الوفد الوزارة ، ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة ادارية تؤلف وفـد

المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيدا عن المفاوضات مشرفا مع ذلك عليها ، مؤيدا للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى نتيجة المفاوضات ؟

كثر الحديث يومئذ فى أوساط مصر السياسية فى هذا الأمر . ولعل الحديث تناول كذلك هذا الأمر : أمن الخير استدعاء سعد باشا للحضور من باريس كى يشترك فى المشورة برأى ، أم ايفاد بعض رجال الوفد له. وانتهى الرأى الى حل المسألة فى مصر بالتشاور بين أعضاء الوفد الذين جاءوا اليها والساسة المقيمين بها ، كما انتهى الى عدم اشتراك الوفد فى الوزارة ؛ لأن توكيل الوفد لا يسمح له بالمساومة ، فلتكن المساومة من جانب غير الوفد ؛ أو لأن الخلاف الذى بدت بوادره بين أعضاء الوفد يجعل اشتراكهم فى مفاوضة أمرا غير يسير .

واتجه الرأى وقتا ما الى تأليف وزارة برياسة أحمد مظلوم باشا ، وكان رئيس الجمعية التشريعية ، لا لتتولى المفاوضة ، بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى الذى يتولاها . لكن مظلوم باشا لم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية ، منذ انتهت الحرب ، بأية صورة من صور المشاركة ، ولذلك لم تثر فكرة توليه الوزارة حماسة ما فى أى وسط من الأوساط الرسمية أو الشعبية ، المثقفة أو غير المثقفة . بل لقد حوربت هذه الفكرة فى مهدها ، فلم يظهر لها فى الوجود الواقعى أثر .

وأحسب أن أعضاء الوفد الذين جاءوا الى مصر كانوا ممن حاربوها ، وان لم يظهروا فى الميدان ولم يبد لهم فى هذه الحرب أثر . وقد كان اتجاههم الى أن يؤلف عدلى باشا يكن الوزارة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات ، وأن تتم بذلك الخطة الأولى التى رسمت أول ما تألف الوفد . لكنهم لم يريدوا أن يظهروا ، حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى ، حدة وشدة . لذلك اتفق جماعة من الشبان دعيت معهم ، فذهبنا الى منزل عدلى باشا وقابلناه ، وتحدث

أحدنا معه فى ضرورة توليه الوزارة . ولم أكن أنا متحمسا لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف المشاهد . وقد كانت حجة اخواننا الذين حاولوا حمل عدلى باشا على قبول الوزارة وتأليفها أن الأمة سئمت الوزارات الادارية ، بعد أن رأت وزارة محمد سعيد ووزارة يوسف وهبة ووزارة توفيق نسيم ، ورأت أن هؤلاء الزؤساء جميعا كانوا موضع اعتداء عليهم ، وأن تأليف مظلوم باشا وزارة جديدة من هذا الطراز لن يكون الا استمرارا لهذا النوع من وزارات لا تحب الأمة قيامها فى الحكم ، وأن توليه هو الوزارة يكفل له تأييد الشباب المثقف وتأييد الأمة كلها ، وأن وزارته ستكون موضع الثقة من الجميع .

كان عدلى باشا يستمع ولا يكاد يتكلم . لكن العبارات القليلة التى صدرت عنه كانت تنم عن أنه فوتح فى تأليف وزارة ، وأنه متردد فى قبول هـذا التأليف ، وأنه محتاج لمن يدفع هـذا التردد ، وأنه لذلك شاكر لهؤلاء الشبان المثقفين هذه الزيارة . وخرجنا من عنده ونحن أميل الى الاقتناع بأنه سيؤلف الوزارة بالفعل ، وأكثرنا يقول انه يرجو من وراء ذلك خيرا للوطن عظيما .

وألف عدلى باشا الوزارة ، وسميت وزارة الثقة . وقابلت الأمة تأليفها بترحيب أى ترحيب . وظن الناس زمنا أن أعضاء الوفد سيعودون الى باريس ، يلتقون مع سعد باشا ويقيمون معه كما كانوا ، وأن عدلى باشا والوفد الرسمى الذى سيتألف سيذهب لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية باشراف من الوفد وكيل الأمة . ولم يدر بخلد أحد يومئذ أن الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد وعدلى ، قد تأصل وكانت له جذور ذاهبة بعيدا فى غور العلاقات التى بينهم ، وأن هذا الخلاف قد يستفحل ويؤدى الى نتائج لا يحمد أحد عقباها .

اجتمعنا نحن أعضاء الحزب الديموقراطى نتناقش لنتخذ فى ذلك الوضع قرارا . وانتهت مناقشاتنا الى قرار بأن يتولى رئيس الوزارة ومن

يختارهم مفاوضة الانجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد الى باريس ينضمون الى سعد باشا فيتولون معه الاشراف على هذه المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير فى نتيجتها يدلون به الى الأمة ، فهم وكلاؤها • وقد طلبنا من الأستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب أن يبلغ هذا القرار الى عدلى باشا ، وأن يرسله بالتلغراف الى سعد باشا بباريس ، وأن ينشره فى الصحف • وكذلك فعل •

وانتظرنا وانتظرت الأمة ما سيكون من تطور الحوادث ، والناس أشد ما يكونون تفاؤلا واقتناعا بأن الأمور ستسير على الوتيرة التى تتحقق بها أغراضهم الوطنية • لكن هذا الانتظار لم يطل ؛ فقد جاءت الأنباء من باريس بأن سعد باشا قرر العودة الى مصر • عند ذلك تساءل المتسائلون : ما باله لم يبق هناك حتى يذهب اليه أعضاء الوفد ، وحتى يلتقى هو وعدلى باشا ومن معه من المفاوضين ليتشاوروا قبل بدء المفاوضة ؟ لا ريب أن فى الأمر سرا ستظهره الأيام عما قريب •

وكان الاتجاه العام أنه : سواء صح أن فى الأمر سرا أو لم يصح ، فلابد من بذل كل جهد للمحافظة على وحدة الأمة وعلى التئام صفوفها ، وان بلغ الثمن الذى يبذل لتحقيق هذه الغاية ما بلغ • أما الذين كانوا على شىء من العلم ببواطن الأمور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة • فلو أن سعدا كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة الى مصر • بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه فلم يقبل • وكان غير واحد من أعضاء الوفد الذين جاءوا الى مصر يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل اليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزنا ، ولا يحسب لأحد غيره حسابا ، وأنه اعتزم العودة الى مصر ليحارب الوزارة وليكون هو كل شىء فى البلاد •

لكن هذه المحادثات الفردية كانت محصورة فى أضيق الدوائر • فلم يكن أحد يريد أن يتهم بأنه سبب انقسام الأمة أو مثير لخلاف بين أبنائها • بل لقد بلغ الحذر من هذا الوضع أن قرر عدلى باشا وزملاؤه الوزراء ، وقرر أعضاء الوفد المقيمون بمصر أن يذهبوا الى محطة القاهرة لاستقبال سعد يوم وصوله فى ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأن يكلوا لأعوانه وأنصاره تنظيم الاحتفال لهذا الاستقبال على نحو لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر • ولما كنت واقفا على شىء من بواطن الأمور ، آثرت فى ذلك اليوم أن أترك القاهرة ، فذهبت الى حلوان وتناولت طعام الغداء مع صديقى على بك المنزلاوى فى منزله بها •

وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ، فما أحسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده • خفت القاهرة كلها ، شبابها وشبانها ، رجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، الى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء • وجاء الى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة • ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة الى داره يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها • والى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح ، نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعا محل الاعظام والاجلال• ترى: أقدر للاسكندر الأكبر أو لتيمور لنك أو لخالد ابن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهدا أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة اليه ، وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة باكباره واعظامه ؟ ! وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حياة مصر ؟ وماذا خبأ القدر لهذا اليوم فى لوحه من نتائج ؟ !

لم يقف استقبال سعد عند هـذه المظاهرة المنقطعة النظير ، والتى شهدتها القاهرة يوم عودته اليها ، بل استمر السرادق المقام الى جوار داره عدة أيام ، واستمرت وفود الهيئات بالعاصمة والأقاليم تفد اليه تحييه بسلامة العودة ، وتمتع النظر باجتلاء محيا ذلك الرجل الذى غاب عن بلاده سنتين كاملتين ، مقيما بباريس يجاهد فى سبيل قضية استقلالهـا وسيادتها .

ورأينا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، واجبـا علينا كذلك أن نقوم بواجب تحيته ، فندب الحزب خمسة من أعضائه هم الشيخ مصطفى عبد الرازق والدكتور منصور فهمى والأستاذ دسوقى أباظة والأستاذ عزيز ميرهم وأنا للقيام بهذا الواجب . وذهبنا الى السرادق فى اليوم الثالث من عودة سعد ، فألفينا الناس لا يزالون مكتظين من حوله ، حتى ليتعذر الدخول اليه ، لكننا لم نجد مشقة فى بلوغ غايتنا . فقد كان دسوقى أباظه عضوا بلجنة استقبال سعد ، وكان له من ثم طريق الدخول الى السرادق والخروج منه . لهذا تيسر له أن يفسح لنا طريقا ، وأن يصل بنا الى حيث وقف سعد . فسلمنا عليه ثم تكلم الشيخ مصطفى عبد الرازق قائلا: لقد جئنا باسم الحزب الديمقراطى نحيى معاليكم ، ونشكر لكم سعيكم لتحقيق آمال البلاد ، ونرجو أن يكون لكم من الفضل فى النهاية ما كان من الفضل فى البداية .

سمع سعد هذه الألفاظ مغتبطا فقال : نعم . الحزب الديمقراطى . أنا أعرف رأيكم . انكم تريدون أن أتولى المفاوضة .

سكت اخوانى ، وكأنما لم يرد أحد منهم أن يعترض هذا الرجل العظيم الذى تحييـه الأمة بأسرها ، فرأيت من واجبى أن أضع الأمر فى نصابه ، فقلت : « كلا ، يا معـالى الرئيس ! اننـا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد عليها ، ايمانا منا بأن ذلك أدنى الى ضمان النجاح » .

عند ذلك بدت على الرجل بوادر الغضب ، فقال : أتعنى أنكم تريدون

أن أجلس أنا فى غرفة الانتظار ، فى حين يجلس عدلى واخوانه على المائدة الخضراء يتحدثون الى وزير الخارجية البريطانية ؟ لم أفهم هذا منكم . لقد جاءنى تلغراف بتوقيع عزيز ميرهم عن الحزب الديمقراطى ، يقول بأن أتولى أنا المفاوضة . أين عزيز ميرهم ؟

وأدرنا نظرنا فيما حولنا فلم نجد لعزيز أثرا . وكنا بعد ذلك نتهكم به ونضحك منه ، ونقول له عبارة العامة : انه حين سأل سعد عنه « كان فص ملح ذاب » . أما أنا فأكدت لمعاليه أن التلغراف الذى أرسل منا كان بالمعنى الذى ذكرته من قبل ، ثم حيينا مرة أخرى وانصرفنا .

انصرفنا ، وان بعضنا ليسائل ، فى شىء من الغضب ، عما يقصده الرجل من عبارته وما يريد أن يرتبه عليها من نتائج . أما أنا فكنت بما لدىّ من علم ببواطن الأمر ، أعتقد أن ما يراد بذله لرتق الفتق واعادة الوحدة الى صفوف الوفد قلّ أن يرجى له النجاح ، وان كنت أميل ، فى الوقت نفسه ، الى أن يكذب الواقع ظنى ، وأن يصل الساسة والزعماء الى صيغة يتفاهمون عليها وتجمع كلمتنا .

تناقلت الأندية بعد ذلك أن الوفد يعقد اجتماعات بمنزل سعد باشا ، وأنهم يريدون التوفيق لبقاء كلمة الأمة مجتمعة وصفوفها متراصة . لكن الأنباء كانت تتسرب بأن الرجاء فى الاتفاق يقوى حينا ويضعف أحيانا . وكان أعضاء الوفد الأولون الذين وكلتهم الأمة كما وكلت سعداً يشعرون بأن رئيس الوفد يريد أن يستأثر بالأمر من دونهم ، فلا تطيب نفوسهم بذلك ولا يرضون عنه . أما الشبان الذين انضموا للوفد من بعد ، أمثال مصطفى بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفى ، فكانوا مترددين بين الفريقين ، يحاولون الاصلاح ولا يقدرون عليه . وبدأ حديث الخلاف يتسرب من الأندية الخاصة الى الأماكن العامة والى المقاهى ، وبدأ الناس يختلفون : يرى بعضهم الحق فى جانب سعد ، ويرى الآخرون الحق فى جانب عدلى . فلما كان يوم ٢٨ أبريل ألقى سعد باشا خطابا بشبرا أعلن فيه الخلاف ، ووصف عدلى واخوانه بأنهم «برادع الانجليز» .

عند ذلك انكشف الأمر ، وأصبح كل توفيق مستحيلا • وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد ، وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى رئيس الوزارة ، ووقف فريق مترددين ينتظرون •

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة سعد • ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن الى نصابه وأن تقمع الفوضى ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين المتظاهرين كثيرا ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين ، وقتل فى أثنائه بعض الأفراد • وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علنا ، ويتخذها عنوانا صادقا على تأييد الأمة له ونبذها من لا يسلمون بزعامته • بل لقد ذهب فى التشجيع مرة الى أن ذهب الى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم • وامتدت الفوضى من القاهرة الى الأقاليم ، وذهبت ضحيتها فى الأسكندرية مصالح للأجانب ، جعلت الانجليز يفكرون فى التدخل لاعادة النظام بوصفهم المسئولين عن مصالح الأجانب وأرواحهم • ترى : أتترك هذه المآسى تسير فى طريقها الى نهايته ؟ أم يجب أن يعالج الأمر علاجا سياسيا يخفف من حدة الأحوال ، ويعيد الطمأنينة الى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الأمر الى بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى • وكان لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا • فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا الى أن استقالة الوزارة ، وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة ، قد يعالج الموقف • وعاد الىّ عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا ، بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا ، فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج •

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية . لكننى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا انما تألفت لتتولى المفاوضة ، ولتتولى هذه المفاوضة مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى فرضتها على مصر . وانما اعترفت انجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين، حين وقفت مصر كلها صفا واحدا ، تصدر فى رأيها عن كلمة واحدة هى أنها لا تريد الحماية ولا تريد بالاستقلال بديلا . فاذا شغلت البلاد عن مطلبها هذا بالخلافات الداخلية ، ثم ترتب على هذه الخلافات انتشار الفوضى واخلال الغوغاء بالنظام ، كان ذلك حجة لانجلترا تجعلها تبالغ فيما تطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها . فاذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد الى البلاد كلمتها موحدة ، فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ، ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

لكن الحجة المقابلة كانت لها كذلك قيمتها وقوتها . فاستقالة عدلى باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم كثرة غير معروفة اذ لم تكن فى البلاد هيئة نيابية نظامية ، بل النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا غلبت على أمرها . هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلها ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . فلا مفر أولا من قمع عناصر الفوضى ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ففيه القضاء الأخير على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على سواء . من ثم كان واجبا ، أولا وقبل كل شىء ، أن يرد القانون الى نصابه ، وأن ينظر من بعد كيف يكون تصوير الأمر على النحو الذى يكفل النجاح فى المهمة الوطنية التى يريد الجميع تحقيقها .

لم أقف بتفكيرى طويلا عند هذه الحجة ، فقد كنت مقتنعا بالتصوير الذى وضعه الحزب الديمقراطى للسير فى المسألة المصرية ومفاوضة الحكومة البريطانية بشأنها تمام الاقتناع . كنت مقتنعا بأن النجاح لا يتأتى الا ببقاء الأمة صفا واحدا ، وبتفاهم الوزارة التى تتولى المفاوضة مع الوفد ، واشراف الوفد على هذه المفاوضة بأن تكون له الكلمة الأخيرة فيها بوصفه ممثلا للأمة . أما وقد دب دبيب الخلاف بين الوزارة والوفد فلا فائدة ترجى من تلمس الحجج القانونية أو النظامية أو العقلية، ما قصرت هذه الحجج عن اعادة الوحدة الى البلاد . أما وذلك هو الشأن فكل فتنة تضر بالمسألة الوطنية أبلغ الضرر .

ظل الخلاف بين الوزارة وسعد باشا عنيفا أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة فى أثنائهما الى سعديين (أنصار سعد) وعدليين (أنصار الوزارة) . ومع أننى لم أكن متحمسا فى تأييد الوزارة ، فقد كنت بعيدا كل البعد عن تأييد حركة الاضطراب التى يديرها الوفد وتنظمها لجنته المركزية ، بل لقد كتبت يومئذ مرات فى جريدة « الأهرام » أؤيد نظرية الحزب الديمقراطى ، وأذكر بنى وطنى بأن البلاد محتاجة الى جهد عدلى حاجتها الى جهد سعد ، وأن لكل زمن ولكل مناسبة رجلها . وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى فى أثناء محادثات ملنر ، وبشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والاناة والدقة فى المفاوضة . وفى هذه المقالات كررت أن التراشق بتهم الخيانة الوطنية يضر بسمعة البلاد أبلغ الضرر ، وأننى لا أتصور رجلا بلغ مكانا من قومه كالمكان الذى بلغه سعد ومن حوله ، أو عدلى ومن حوله ، يمكن أن تلصق به تهمة التقصير فى حق وطنه بله خيانته . لكن عواطف الجماهير كانت حادة فى ذلك الوقت حتى لم يكن ينفع معها منطق ولا تنسق واياها حجة عقلية . لهذا ذهبت كل دعوة الى التعقل أدراج الرياح . وكيف ترجو أن تتعقل الجماهير ، اذا تحكمت الأهواء فى القادة ، فكانت شهواتهم الذاتية هى القائد لتفكيرهم والمحرك لتصرفاتهم ؟! .

فى أوائل الصيف من تلك السنة ، سنة ١٩٢١ ، ألف عدلى باشا الوفد الذى يتفاوض مع انجلترا . وسافر هذا الوفد وفاوض لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية . سافر بعد اذ نالت منه صحف الوفد أشد النيل ، فقالت ان الانجليز لا يشرفونه بتسميته وفدا ، بل يسمونه بعثة : (Mission) تحقيرا له ، وان هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير . سافر هذا الوفد وفيه من أعضاء الوزارة عدلى ورشدى واسماعيل صدقى ، وتولى عبد الخالق ثروت باشا رياسة الوزارة بالنيابة ، كما تولى وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن والنظام فى البلاد . وقد أوفدت جريدة « الأهرام » صديقى الأستاذ محمود عزمى مراسلا لها الى لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات . وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية من خارج البلاد .

استمرت المفاوضات طيلة الصيف ومعظم الخريف . وفى أثنائها كانت حدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها . وفى هذه الأثناء بدأ الحزب الديمقراطى ينقسم على نفسه انقساما خفيا بادىء الأمر ، متحفزا للظهور من بعد ذلك . وكان من أثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم الى الحزب أعضاء جدداً يناصرونه ؛ وكان المثقفون الذين انضموا اليه من أنصار عدلى باشا . لكن سكرتيره العام ، الأستاذ عزيز ميرهم ، كان أشد ميلا لناحية الوفد . وقد انضم له فى ذلك عدد من الأعضاء جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمرا متعذرا .

استغرقت مفاوضات عدلى — كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف . وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين ، وموقف عدلى باشا خاصة ، كان موقفا وطنيا مشرفا بعيدا عن كل ضعف وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ودقة المنطق وبراعة الحجة . لكن أسرار المفاوضات كانت يومئذ طيّ كتمان شديد . وكانت صحف المعارضة تصف المفاوضين تارة بالضعف والترامى على

ما يلقيه الانجليز اليهم من فتات ، وتارة بالمهانة التى لا يرضى الانجليز معها بأن يصلوا معهم الى غاية ما يمكنهم الوصول اليه • فلما كان شهر نوفمبر ، قطع عدلى باشا المفاوضات واعتزم العودة الى مصر • واعتزم أنصاره الاحتفال به يوم عودته ، لأنه رفض «أن يسلم البضاعة» على تعبير الانجليز ، ولأنه أبى أن ينزل عن حق لمصر على تعبير أصدقائه المصريين • وقد حاول الوفد أن يفسد هذا الاحتفال بكل ما وسعه من قوة • بل لقد ذهب بعض المجرمين الى تدبير لو أنه تم لذهب أعضاء الوفد المفاوض ومستقبلوهم ضحيته • فقد نزعوا عند محطة دمنهور بعض مسامير سكة الحديد التى يمر عليها القطار الخاص المقل لهؤلاء العائدين من أوربا ومستقبليهم ليخرج القطار عن الخط فتكون الكارثة • لكن رجال السكة الحديدية تنبهوا للأمر وعاد القوم الى القاهرة سالمين •

وبلغوا محطة العاصمة ، فاذا مظاهرة تستقبلهم وتلقى عليهم من ألوان القاذورات ما يعاف القلم ذكره • وكانت قد أعدت حفلة بفندق الكونتننتال تكريما لعدلى باشا وأصحابه ، فجعلت المظاهرات الوفدية تمر بها هاتفة هتافا عدائيا • وقيل يومئذ ان سعد باشا خرج بنفسه فى سيارته يتفقد هذه الأحوال ، وانه عاد راضيا عن التدبير الذى تم •

على أن أمرا حدث يجدر بى ذكره اذ رأيته بنفسى وكنت فى شرفة الكونتننتال • كان حكمدار القاهرة ، رسل باشا الانجليزى ، موجودا يومئذ هناك ، وكان يرى المظاهرات التى تمر هاتفة ضد الحكومة ، دون أن يحرك ساكنا • فلما طلب اليه أن يتخذ اجراءا يحفظ النظام ، وأذكر أن ثروت باشا ممن نبهوه الى هذا ، كان جوابه : هذه مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ، ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها ! •

أسرع عدلى باشا بعد عودته ، فقدم استقالته الى عظمة السلطان فؤاد ، ذاكرا أنه نهض بالمهمة التى كلف بها فلم يحالفه التوفيق ، فهو يخلى لغيره الطريق • وبقيت هذه الاستقالة معلقة زمنا بدأت فى أثنائه صفوف الأمة تعود الى شىء من التماسك • وعلام يختلف الناس ، والحماية

لا تزال مفروضة على وطنهم والانجليز لا يأبهون لأحد منهم ، ولا يريدون أن يسلموا بحقهم ؟ ! .

لكن الانجليز لم ينتظروا طويلا ، بل قبضوا على سعد زغلول باشا وفتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك والأستاذ مكرم عبيد وسينوت حنا بك وبعثوا بهم الى عدن ؛ وعرف الجميع أنهم قرروا نفيهم . عند ذلك ألح عدلى باشا ، فى كتاب بعث به الى عظمة السلطان ، مستعجلا قبول استقالته ، حتى لا يرمى بأن له فى تصرف الانجليز ، بالقبض على سعد ومن معه ، يدا أو رأيا . وقبلت الاستقالة ، وبقيت البلاد بغير وزارة .

أدى القبض على سعد الى مزيد من تضام الصفوف فى البلاد ، والى حركة مقاطعة التجارة البريطانية . وأيقن لورد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ذاك ، أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها من أثر الا أن تزيد الموقف بين مصر وانجلترا حرجا ودقة ؛ فقد أضرب طلبة المدارس العليا وطلبة المدارس الثانوية ، وانتشرت فى البلاد حركة فوضى خشى البريطانيون منها على مصالحهم وعلى مصالح الأجانب . وشارك المستشارون البريطانيون فى مختلف الوزارات لورد اللنبى فى رأيه ذلك ، وبعثوا بمشورتهم الى وزارة الخارجية البريطانية . ترى : أى حل يمكن أن تخرج به انجلترا من هذا الموقف ؟ وهل تستطيع مصر أن تفيد لنفسها من هذه الحركة خطوة تقدمها الى ناحية مطالبها ؟ كان هذا تفكير الساسة من الفريقين . وكانت التلغرافات المتبادلة بشأنه بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى البريطانى تذهب وتجىء متوالية ، ولا يعلم بها من المصريين ومن الانجليز الا نفر قليل .

وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى باشا يكن على لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، حين تبين أن هذه المفاوضات لن تؤدى الى نتيجة ايجابية ، ولن تنتهى الى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا . وخلاصة الفكرة أن انجلترا أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وأن انجلترا مستعدة للتسليم بجانب من

مطالب مصر ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساسا لمعاهدة • فلماذا لا تقوم انجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق التى أبدى لورد كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، ثم تعلق ما بقى الخلاف بين الدولتين قائما عليه الى مفاوضات مقبلة ؟ فلعل عملا كهذا ، تقوم به انجلترا وتدلل به على حسن نيتها نحو مصر ، يصفى الجو ولو بعض الشىء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقا ! •

ألقى عدلى باشا بهذه الفكرة الى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات، فلم يتلق من وزير الخارجية البريطانية مايفيد قبولها •فلما عاد الى مصر أبلغها الى عظمة السلطان والى زميله ثروت باشا • وكان اسماعيل صدقى باشا على علم بها ؛ لأنه كان فى وفد عدلى باشا ، وكان من أبرز رجاله • وتحدث ثروت باشا الى لورد اللنبى وأقنعه بهذه الفكرة ، وبأنها وحدها صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتمخض عنه من نتائج اذا لم يعالج بالحكمة السياسية ، وبالتسامح من جانب بريطانيا • واقتنع لورد اللنبى ، واقتنع المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية ، وأبلغوا وزارة الخارجية رأيهم واقتناعهم • وانتهى الأمر بوزارة الخارجية الى الخروج من جمودها مع بقائها فى موقف التردد ، فطالبت لورد اللنبى ومن معه بأن يضعوا الصيغة التى تعلن بها بريطانيا تصريحا من جانبها ، يحتفظ لها بكل مصالحها الجوهرية ، ويتيح لحكومة مصرية أن تقوم بعد أن يتحقق لمصر شىء من مطالبها ، ثم يبقى الباب مفتوحا للتفاهم على بقية هذه المطالب •

كان ثروت باشا وصدقى باشا على اتصال باللورد اللنبى ومن معه ، وكانا يعاونانهم على وضع الصيغة التى تخرج بمصر وبانجلترا من مأزق لم يكن له غير هذا المخرج الا أن تلجأ انجلترا للقوة المسلحة ، وتعود من جديد لتجربة الوزارات الادارية التى أخفقت من قبل اخفاقا ذريعا • وقيل فى ذلك الوقت ان جماعة من المصريين خافوا أن تنجح هذه المساعى،

وأنهم دبروا مؤامرة لاغتيال ثروت باشا . على أن الحكومة البريطانية بقيت فى موقف التردد بعد أن اتفق اللورد اللنبى والمستشارون البريطانيون من ناحية ، وثروت باشا وأصدقاؤه السياسيون من الناحية الأخرى ، على صيغة التصريح الذى تعلنه بريطانيا . عند ذلك سافر لورد اللنبى الى لندن وقال لمودعيه عند سفره : اذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود الى مصر . وبقى الرجل أياما فى العاصمة البريطانية استطاع فى أثنائها أن يقنع وزارة الخارجية البريطانية ، وأن يعود فيبلغ عظمة السلطان فؤاد تصريحا من جانب انجلترا وحدها تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتحتفظ مع ذلك ، وبصورة مطلقة ، بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة ، تبقى الحال فى شأنها كما كانت من قبل . هذه المسائل الأربع هى : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان .

أعلن هذا التصريح فى مصر وفى لندن يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وعلى أثر اعلانه تألفت وزارة برياسة عبد الخالق ثروت باشا ، أعيدت فيها وزارة الخارجية التى كانت قد ألغيت حين اعلان الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وتولاها رئيس الوزارة . وكان طبيعيا على أثر ذلك أن يعود انقسام الأمة الى معسكرين : سعديين ، وعدليين . وقد كان سعد باشا يومئذ فى عدن مع أصحابه الذين قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية ، وأبعدتهم عن مصر تمهيدا لنفيهم . ولم يكن معقولا أن يرضى أنصاره عن تأليف وزارة يرأسها ثروت باشا . ولم يلبث هذا الانقسام أن زاد حدة حين جاءت الأنباء برأى سعد باشا فى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد عدّه نكبة وطنية كبرى . ونفخت الصحف يومئذ فى بوق هذا الخلاف . ولم تكن الرقابة البريطانية المفروضة على الصحف لتعمل على تهدئة هذه الحدة ، بل تركت الهوة تتسع بين الفريقين الى غير حد ، وتركتها تنتقل من الخلاف فى الرأى الى الخصومة الذاتية حين نفت سعدا وأصحابه الى جزيرة سيشل على مقربة من جزيرة مدغشقر . لذلك انتفى كل رجاء

فى المهادنة بين الحزبين القائمين ، وارتفعت حرارة الخصومة الى أعلى درجاتها .

على أن ذلك لم يمنع الوزارة من المضى فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه رئيسها ورفعه الى عظمة السلطان لاستصدار المرسوم بتأليفها . وكان أول ما تم من ذلك أن أصدر عظمة السلطان أمرا ملكيا يعلن فيه ، من جانبه وباسم مصر ، أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعلن نفسه ملكا عليها ، ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة . تم ذلك فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ . وبعد أيام من ذلك ألفت الوزارة لجنة تضع مشروعا لدستور مصرى على أحدث المبادىء العصرية .

كان رأى الوفد أن تصريح انجلترا نكبة وطنية كبرى ، وأن اعلان الاستقلال اعلان مزيف ، وأنه لا حاجة الى برلمان والوفد وكيل الأمة ، فاذا لم يكن بد من وضع دستور وجب أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية . ولم يكن من أثر هذه الآراء الا أن بلبلت الرأى العام ، لكنها لم تؤد الى نتائج ايجابية مقلقة . وتابعت الوزارة عملها ، فألفت الى جانب لجنة الدستور هيئة من رجال القانون والفقه ، كنت أحدهم ، تقوم بأعمال أمانتها العامة .

كان حسين رشدى باشا رئيس اللجنة . وقد دعاها أن تجتمع لأول مرة فى النصف الأخير من أبريل . فلما اجتمعت اختير منها ثمانية عشر عضوا ليضعوا المبادىء العامة للدستور ، وأعفى من بقى من أعضاء اللجنة الثلاثين من هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل . وأطلقت الصحف على لجنة المبادىء العامة اسم لجنة الثمانية عشر ، تشبها بما كان يحدث فى مؤتمر الصلح الذى عقد بفرساى اذ كانت تدعى لجانه بعدد أعضائها .

وعملت لجنة الدستور ستة أشهر عملا متصلا ، فأتمت وضع مشروع الدستور ، وأتمت بذلك ما رأته تنظيما للحكم على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها .

الفصل الثالث

لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين

لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة ـ رشدى باشا رئيس اللجنة وكيف تعارفنا ـ الانتخاب المباشر فى الجلسة الأولى للجنة ـ لجنة المبادىء العامة ـ تياران رئيسيان : ديمقراطى مطلق وديمقراطى مقيد ـ موقف رشدى باشا من التيارين ـ المعارضة ولجنة الدستور ـ امتيازات العربان وتمثيل الأقليات ـ بدء الخلاف بين القصر والوزارة ـ لجنة التحرير ولجنة قانون الانتخاب ـ تقديم مشروع الدستور لثروت باشا ـ حزب الأحرار الدستوريين ورياستى تحرير «السياسة» ـ خطاب عدلى باشا لتأليف الحزب ـ مهاجمة الوفد الحزب قبل تأليفه ـ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ : قيام الحزب وظهور «السياسة» ـ اعتدال ثم هجوم ـ مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك ـ أثر الحادث فى حياة الحزب والجريدة ـ الانجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور ـ استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا ـ موقف الحزب و « السياسة » من نسيم باشا ـ الدفاع عن الدستور أساس الحملة على وزارته ـ استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد ـ الدستوريون وتمثيل الأقليات ـ فشل الدعوة للاتحاد ـ قيام وزارة يحيى ابراهيم باشا ـ صدور الدستور وقانون التضمينات والغاء الأحكام العرفية ـ المواد التى عدلت من مشروع لجنة الدستور ـ أذيال الحكم العرفى البريطانى ـ التمهيد للانتخابات ـ عودة المنفيين ـ محمد محمود باشا يبدأ الحملة الانتخابية ـ محمد على علوبة باشا يقول : انى أتهم سعد زغلول باشا .. ـ عشية نتائج الانتخابات ـ أغلبية الوفد الساحقة ـ مصير الأحرار فى كفة الميزان ـ انتخابات الشيوخ ـ رأينا فى تعيينات الشيوخ ـ سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى .

حرصت وزارة ثروت باشا على أن تمثل لجنة الدستور طوائف الأمة المختلفة ؛ كما حرصت على أن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية ، بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسميا فى ذلك الحين . وهذا الحرص هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة

القبطية . وكان فيها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين . وكان فيها صالح باشا لملوم ممثلا للعرب ، عرب البادية ، الذين كانت لهم الى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها غير هؤلاء ، من أعضاء الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . على أن اللجنة جمعت الى جانب هؤلاء صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية . وكان فى مقدمة رجال القانون عبد العزيز بك فهمى، وابراهيم بك الهلباوى، ومحمود بك أبو النصر ، ومحمد بك على علوبة ، وعبد اللطيف بك المكباتى . وجمعت كذلك من شباب الموظفين الممتازين أمثال عبد الحميد بك مصطفى ، وعبد الحميد بك بدوى . وكان توفيق بك دوس والياس بك عوض من رجالها الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية ، التى يسرت لهما مع البطرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة تمثيلا تاما .

وكان حسين باشا رشدى رئيس اللجنة من أكثر المصريين تضلعا فى القانون والفقه الدستورى . أما نائب الرئيس ، أحمد باشا حشمت ، فقد تولى مناصب القضاء ومنصب الوزارة من قبل ، وكان له من طيبة القلب ومن الاتصال بالأعضاء ما جعل توجيه المناقشة بعد سفر رشدى باشا أكثر يسرا ، وان لم يمنع يسرها من احتدامها فى بعض الأحيان احتداما عنيفا .

ليس من غرضى أن أذكر أسماء أعضاء اللجنة جميعا ، كما أنى لن أعرض فى هذا الفصل لتفصيل عملها . فمحاضر أعمال لجنة المبادىء العامة ومحاضر أعمال لجنة الثلاثين مطبوعة ، يستطيع من شاء أن يرجع اليها . وانما أريد أن أبين التيارات المختلفة التى كانت توجه أعمال اللجنة ، ثم كانت ذات أثر من بعد فى الأطوار التى تلت وضع مشروع الدستور وسبقت صدوره .

لم يكن بينى وبين رشدى باشا معرفة من قبل أن تبدأ اللجنة عملها ، فلما

رآنى فى أول جلسة عقدت بقاعة الجمعية التشريعية[1] سأل عنى أحمد بك أمين رئيس الأمانة العامة . فلما عرف من أنا جاء الىّ وصافحنى قائلا : هو أنت الدكتور هيكل ! وأجبته أن نعم . ولعل السبب فى سؤاله أنه رآنى شابا لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه ، كالكثيرين غيره ، كان يحسب هذا الدكتور هيكل الذى يكتب فى الصحف ويُدَرّس القانون فى الجامعة ، والذى ظهر مؤلفه من قبل عن « جان جاك روسو — حياته وكتبه » ، كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين . فلما رآنى شابا نحيفا لا يبدو عليه أنه جاوز الثلاثين الا قليلا تولته الدهشة . ثم اتصلت بينى وبين الرجل بعد ذلك مودة ، فيها توقير من جانبى وعطف من جانبه ، جعلتنى أقدره حق قدره .

ولعل سؤاله يرجع كذلك الى أننى ، على اعتدال ما كنت أكتب فى شؤوننا السياسية فى ذلك الوقت وبُعدِه عن كل مظهر من مظاهر العنف ، قد كنت أؤيد الفكرة التى سبق أن أشرت اليها ، وهى أن يتفاوض عدلى باشا ومن معه من رجال الوزارة ، وأن يشرف الوفد على هذه المفاوضة . وكنت فى هذه المقالات أؤدى لكل رجل حقه من التقدير . وكان رشدى باشا ممن قدرتهم ، لما عرفت من تأييده للوفد أول تأليفه حين كان رئيسا للوزارة ، ومن توجيهه لورد ملنر ولجنته الى محادثة الوفد ، وقوله للورد ملنر عبارة اشتهرت عنه فى ذلك الحين : « اذا لم تفاوضوا الوفد فى باريس ، فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط » . فلما سافر وفد عدلى باشا الى لندن لمفاوضة لورد كيرزون ، كان لرشدى باشا ، مع أنه كان مريضا مرضا هدد حياته ، مواقف بارعة جريئة جديرة بعلمه وفضله . قدرت أنا هذا كله على غير معرفة منى بالرجل ، فلما رآنى شابا فى الثالثة والثلاثين ذكر ما قرأه لى وسر لوجودى معه .

عقدت لجنة الدستور اذن جلستها الأولى بقاعة الجمعية التشريعية فى الثلث الأخير من شهر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكان فى مقدمة ما تعرضت له

(١) هى اليوم قاعة مجلس الشيوخ المصرى .

حق الانتخاب ولمن يكون . وانقسمت اللجنة فى هذا الموضوع ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى يبلغ الحادية والعشرين . وعارض فى ذلك اسماعيل أباظة باشا قائلا انه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو أو أن يتساوى عبد العزيز بك فهمى أو المكباتى بك مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب ، والذى لا يعرف من الحياة الا أن يفلح الأرض ! وطالت المناقشة فى هذا الأمر ، فأيد الذين يرون الاقتراع العام حقا لكل مصرى نظريتهم بأن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية . وما دام هذا الذى يفلح الأرض يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره ، أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه فى الانتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع . وأيد المعارضون رأيهم بأن الانتخاب عملية من عمليات الحكم ؛ اذ يترتب عليه اختيار النواب الذين تعتمد الوزارة فى بقائها على ثقتهم بها . فلا مفر من أن يكون صاحب الحق فى الانتخاب على علم وان قلّ ، بشىء من أمور الحكم ، ولابد أن تكون له فى الحكم مصلحة تجعله يتابع أعمال الحاكمين ليرتب عليها رأيه عندما يجىء وقت الانتخاب .

طالت هذه المناقشة ، فذكرت ، وأنا أتتبعها ، ما كتبه الفيلسوف الفرنسى « هيوليت تين » عن « الاقتراع العام وطريقة الانتخاب » ، وكيف أنه ، وهو الفيلسوف الفرنسى المشبع بمبادىء الحرية ، يؤيد نظرية كالتى يؤيدها اسماعيل باشا أباظة . وقلت عند ذلك فى نفسى : يظهر أن المنطق التجريدى وحده يصطدم فى الحياة العملية بمنطق آخر يجب أن يقام له كذلك وزن وحساب . وعلى ذلك لا يجوز أن يكون العدد وحده مقياس الكفاية للحكم ، بل يجب أن تكون المقدرة على الحكم ذات أثر كذلك فى هذا المقياس . لكننى عدت فذكرت أن مقياس المقدرة أمر تحكمى ، فاذا نحن أغفلنا المنطق التجريدى انفسح أمامنا باب المقاييس . ولم أقطع برأى فيما تدور المناقشة حوله ، بل اكتفيت بالانصات لها ، والتمتع بمقدرة القائمين بها .

على أن رشدى باشا رأى ، حين طال الجدل ، أن العمل فى وضع

الدستور يحتاج الى التنظيم ، وأنه لا يكون مرضيا وسريعا اذا طرحت كل مسألة على اللجنة كاملة لمناقشتها • فبين أعضاء اللجنة ، فى ثقافتهم وفى تقديرهم للمبادىء والآراء ، من التفاوت البيّن ما يتعذر معه أن يجتمع رأيهم على مجموعة متسقة من المبادىء • وبهذا تخلص بمهارة من المناقشة وأجل الجلسة مقترحا أن تكون الجلسة التى تليها جلسة تنظيم للعمل أكثر منها جلسة مناقشة فى المبادىء الأساسية للدستور المصرى •

فلما كانت الجلسة التالية اقترح تأليف لجنة تسمى لجنة المبادىء العامة ، تكون مهمتها وضع مجموعة متسقة من المبادىء الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة • ولم يسلم هذا الاقتراح من أن تتناوله المناقشة ، وأن يطول فيه الجدل بعض الشىء • لكن رشدى باشا كان قد أعد للأمر عدته • ولست أدرى : أكان قد اتصل ببعض أعضاء اللجنة قبل هذه الجلسة ، فأقنعهم برأيه ؟ لكن أقوى هؤلاء الأعضاء حجة لم يلبثوا ، حين بدأت المناقشة تطول ، أن انضموا الى رشدى باشا ، فتكونت كثرة مالت الى رأيه • ولم يحتج الأمر الى احصاء أصوات ، بل بدأ الرجل يرشح لهذه اللجنة ويدعو من يريد أن يرشح نفسه • وتألفت لجنة المبادىء العامة من ثمانية عشر عضوا أكثرهم من رجال القانون • وقد درجت الصحف بعد ذلك على تسمية هذه اللجنة لجنة الثمانية عشر ، مؤتسية فى هذه التسمية بما كان يجرى فى مؤتمر ڤرساى للصلح ؛ اذ كانت تسمى اللجان بعدد أعضائها ، فيقال لجنة الأربعة ، ولجنة العشرة ، وهلم جرا •

بدأت هذه اللجنة عملها بعد تأليفها مباشرة ، وكان رشدى باشا هو المحرك الحقيقى لنشاطها • فقد كان يدرس الموضوعات التى يريد عرضها للمناقشة ، ثم يتناولها هؤلاء الأعضاء الضليعون فى القانون بالبحث • وكثيرا ما كان بحث مسألة بذاتها يستغرق أكثر من جلسة ، وكثيرا ما كان الأعضاء يعودون الى مناقشة مسألة سبقت لهم مناقشتها ، وكثيرا ما كانوا يختلفون فيما بينهم ، أو يختلفون مع رشدى باشا • وفى هذه الحالة الأخيرة كان الرجل يبذل من الجهد لاقناع الأعضاء برأيه ما يستحق

كل تقدير ، سواء أبلغ من اقناعهم ما يريد ، أم اضطر الى الاذعان لرأى يخالف رأيه .

والواقع أن لجنة المبادىء العامة هذه كانت فيها تيارات مختلفة جديرة بالاشارة اليها . ويرجع اختلاف التيارات الى أن أعضاء اللجنة ، مع اقتناعهم جميعا بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى أن يضعوا دستورا لمصر على أحدث المبادىء العصرية ، قد كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويرا يتفق وحاجات مصر . فمنهم من كان يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال . ومنهم من كان على العكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث فى انجلترا — هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، اذا وقعت أخطاء ؛ أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده . وبين هذين التيارين كانت تقوم تيارات أخرى فرعية ، لا تصدر كلها عن الرغبة فى التوفيق بينهما ، بل يرعى بعضها اعتبارات جزئية وقتية . أضرب لهذه التيارات الفرعية مثلا ما حدث حين أريد تقرير المبدأ الدستورى الذى أصبح مقررا فى الأمم المتحضرة جميعا ، أقصد أن التعليم العام اجبارى مجانى للجميع ذكورا واناثا . فيوم عرض هذا المبدأ ، وقف حافظ حسن بك (باشا) يعترض بأن ميزانية الدولة لا تسمح ببناء دور هذا التعليم جميعا ، ولذلك لا يصح تقرير المبدأ على اطلاقه . ورد عليه عبد العزيز فهمى بك بأن التعليم الأولى فى غير حاجة الى انشاء دور مؤثثة ، وأنه يكفى فيه الأخذ بنظرية التعليم فى الهواء الطلق تحت شجرة من الأشجار ، وأن (الفقهاء) الذين تولوا تعليم الجيل الماضى صالحون للقيام بهذا التعليم الأولى . وتقرر المبدأ

بطبيعة الحال ، ثم وقفت بعد صدور الدستور عوائق فى سبيل تنفيذه السريع ، بعضها ما أشار اليه حافظ باشا حسن ، والبعض يتصل بآراء الفنيين فى رجال التعليم الأولى واعدادهم . ولقد انقضى ربع قرن من يوم نفاذ الدستور الى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، ومع ذلك لم يطبق مبدأ تعميم التعليم تطبيقا كاملا ، بل لا يزال أكثر من ثلثى البنين والبنات ممن هم فى سن الالزام فى حكم المعفين من هذا الالزام .

لم تكن هذه التيارات الفرعية ذات أثر جوهرى فى مناقشات اللجنة . أما التياران الرئيسيان فكان لهما من الأثر أنهما كانا يبرزان الحين بعد الحين كلما اتصل بهما مبدأ من المبادىء العامة . وكان رشدى باشا ، مع اقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعا حارا ، يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله اذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده . وقد عجب غير واحد لهذا الموقف من رجل درس فى فرنسا ، وعرف عنه من الشجاعة ومن الميل للحرية مالم يعرف عن غيره . ويخيل الىّ أن الرجل لم يكن يدافع فى هذه المواقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التى تؤدى الى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذى تسعى اليه اللجنة . وهذه السياسة هى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لامكان تنفيذه . فاذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما اذا روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات . ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ، لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة انجلترا فى حل المسائل التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يخيل الىّ أن هذا الدافع هو الذى وجه رشدى باشا ، ووجه أكثر الأعضاء اتصالا بثروت باشا وبالوزارة ، الى موقفهم فى الدفاع عن بعض أمور كانوا يعتقدون أن صاحب العرش يتمسك بها • ولعل رشدى باشا رأى كذلك ، بعد الذى حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين ، أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته • ويدعونى الى هذا الظن موقفه من تقرير تفسيرى للمبادىء العامة تحدث عن حق الملك فى حل مجلس النواب • فقد ذكر هذا التقرير أن الملك اذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه فله أن يعود الى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم للأمة كثرة وقلة • واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير، وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدى باشا ضد أى تعديل فى التقرير ، وأيد بكل قوته ما جاء فيه ، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف •

على أن هـذا الاتجاه من جانب رشـدى باشا لم يتجاوز مسائل محدودة ، أحسبه ظنهـا الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح ، والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى ، تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين لهم تعاونا يحقق المنفعة العامة • أما فيما وراء ذلك ، فكان الرجل أميل لمبادىء الحرية كما عرفها الناس فى القرن التاسع عشر : الحرية القائمة على أساس من حرمة المِلك ، وحرمة المنزل ، وحرمة الرأى ، وحرمة الحرية الفردية • لهذا لم يكن ثمت تعارض عنيف بين الاتجاهين اللذين أشرت اليهما ، بل انتهت لجنة الثمانية عشر الى وضع المبادىء العامة على أساس مقبول •

على أن ذلك لم ينجهـا من مطاعن المعارضة فى الصحف الوفدية ، بل فى بعض الصحف المستقلة • وأشهد أنه كان لهذه المعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة فى عملها • فقد كانت حجة بعض الأعضاء فى التمسك برأيه أن المعارضة تناصره • لكن هذه المعارضة كثيرا ما جنحت الى المغالاة

والى الاستناد على أمور غير صحيحة لتنال من اللجنة فى عملها • ولم تزعج هذه المعارضة ذات الهوى أحدا من أعضاء اللجنة الذين آلوا على أنفسهم أن يتابعوا عملهم فى غير هوادة ، ليبلغوا به غايته فى أسرع وقت ومن غير مهل أو ابطاء •

أقبل الصيف ، وآن لرشدى باشا أن يسافر الى أوربا للاستشفاء محافظة على صحته • وقد تركنا يوم ودعناه ، فترك وراءه أصدقاء يعزونه ويقدرون علمه وفضله وحبه لوطنه وايثاره الخير العام على كل شىء • ولقد كنا جميعا نتساءل عما سيؤول اليه أمر اللجنة بعد سفره •

وتولى أحمد حشمت باشا ، نائب الرئيس ، دعوة اللجنة بهيئتها الكاملة للاجتماع بالأسكندرية فى مقر المجلس البلدى • واجتمعت اللجنة وناقشت المبادىء العامة • وقد ثارت فى أثناء اجتماع لجنة الثلاثين مسائل لم تثر فى اجتماع لجنة الثمانية عشر • ثارت مسألة تمثيل الأقليات ، أثارها توفيق بك دوس (باشا) ، كما أثار صالح لملوم باشا مسألة امتيازات العربان المقيمين فى مصر • ولم يقف الرأى العام ولا وقفت اللجنة طويلا عند امتيازات العربان : هذه الامتيازات التى كانوا قد منحوها فى عصور سابقة حين كانوا يقيمون فى مضاربهم ، وحين عهد اليهم ولاة مصر فى تلك العصور بالدفاع عن الحدود ؛ ولذلك أعفوهم من الجندية • فقد رفض النص على هذه الامتيازات فى مشروع الدستور رفضا باتا لاعتبارات لم تجد من يدفعها أو يدافع عن بقاء تلك الامتيازات • ومن أهم ما قيل يومئذ أن هؤلاء العربان اندمجوا فى أهل مصر ، وأقاموا بينهم فى المدن والقرى ، ولم يبق مقيما فى مضارب البدو غير عدد قليل جدا لا يقام له حكم ؛ وأن هؤلاء العربان الذين اندمجوا فى أهل مصر قد ساووهم فى الوطنية وفى الحرص على الدفاع عن بلادهم ، فالنص على اعفائهم من الجندية فيه من التجريح لوطنيتهم ما يأبونه هم قبل كل مصرى آخر • هذا الى أن التجنيد سيكون اجباريا يتساوى فيه الجميع ، ويتساوون بذلك فى الدفاع عن كل شبر من أرض الوطن ؛ فلا محل لتمييز طائفة ، وبخاصة فى أحوال العالم التى أصبح فيها الدفاع وأصبحت

فيها الحرب ميكانيكية قوامها الدبابات والخنادق وما اليها مما لا ينجع معه دفاع مقيم على الحدود ، ولا مفر معه من تجنيد كل قوى الأمة لهذا الدفاع .

أما نظرية تمثيل الأقليات فوجدت فى توفيق دوس محاميا بارعا عنها . قال : انه لا يقصد بهذا التمثيل والنص عليه فى الدستور خلق امتيازات للأقباط أو لغيرهم من الأقليات الدينية أو العنصرية فى مصر ؛ فهو بطبعه يمقت التمييز ويقدس المساواة . لكنه يقصد الى اسقاط حجة الانجليز الذين احتفظوا فى تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات ، كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . فاذا نص على تمثيلهم سقطت هذه الحجة ؛ لأنهم سيجدون من ممثليهم فى البرلمان من يدافع عنهم . ثم انه لا خطر من تمثيل هذه الأقليات وعددها فى مصر ضئيل لا يبلغ عشر عدد السكان ، فاذا مثلوا فى البرلمان بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ولم يجن عليه . هذا وتمثيل الأقليات يكفل عدم تذمرها ، كما يكفل حسن علاقتها بالكثرة على مر الأيام .

كان لهذه الحجج ولمثلها ، مما تقدم به المحامى البارع ، بعض الصدى . لكنها لم تجد فى اللجنة مؤيدا ، بل كانت الفكرة السائدة أن دستورا ينص على حرية الاعتقاد وحرية الرأى ، وعلى المساواة بين المصريين جميعا ، يهدم مبادئه الأساسية أى نص على تمثيل الأقليات ، كما يجعل هذه الأقليات منظورا اليها على أنها غير مندمجة فى الأمة الاندماج التام ، الذى يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان ، يتمتع كل فرد من أفرادها وكل جماعة فيها بحقوق متساوية مساواة التكاليف التى تقع أعباؤها على عواتقهم جميعا . أما اسقاط حجة الانجليز فليس السبيل اليها هذا النص على تمثيل الأقليات ، بل هو ما بدا ، منذ قامت الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، من تضامن عناصر الأمة جميعا بغير تمييز بين الأديان أو الأجناس . هذا الى أنه لم ينص دستور من الدساتير المدونة فى الأمم المتحضرة على تمثيل الأقليات ليتخذ حجة

لأصحاب هذا الرأى • لهـذا رأت لجنة الثلاثين رفضـه ولم تقف طويلا عنده •

على أن عبد العزيز فهمى بك خشى أن يكون للفكرة التى أوردها توفيق بك دوس أثر فى المستقبل ، وحرص على أن يحتاط لهذا الأمر • وعبد العزيز محام عرف بشدة الحرص والاحتياط • لهذا رجع الى المعاهدات الأخيرة التى عقدت مع بعض البلاد التى توجد بها أقليات دينية أو جنسية ، وخاصة المعـاهدة التى عقدت مع بولونيـا ، فجاء بالنصوص التى وردت فى هـذه المعاهدة خاصة بتساوى الأقليـات الدينية والجنسية مع كثرة أهل البلاد ، وطلب ادماجها فى المبادىء العامة لكى توضع فى أحكام الدستور • وكان لهذا الاحتياط من غير شك قيمته ، وأقرته لجنة الثلاثين باجماع الآراء •

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بجد لا يعرف الكلال ، ظهر فى جريدة الأهرام مقال افتتاحى بقلم رئيس التحرير ، داود بركات ، عنوانه : « نريد سعدا » • وقد أثار هذا المقال دهشة الناس جميعا • فجريدة الأهرام كانت مستقلة ، لكنها كانت معتدلة ، وكان اتصالها بالوزارة القائمة يومئذ مما دعا غير المتعصبين لسعد باشا ، أن يكتبوا فيها المقالات السياسية والأدبية وغيرها • لهذا كان مقال « نريد سعدا » ، عجبا يثير أشد الدهشة • ترى ما الذى دعا اليه ؟ قال الذين يأخذون الأمور بأيسر ظواهرها : لعل الوزارة أغضبت رئيس التحرير فأراد أن ينبهها • لكن ما حدث بعد ذلك بقليل دعا هؤلاء الذين يأخذون بالظواهر الى شىء غير قليل من التساؤل • فقد عادت لأهرام بعد هذا المقال الى اعتدالها ، ثم لم تمض أسابيع قليلة حتى عطلت ثلاثة أيام ، وحتى تناولت الأحاديث التعطيل وسببه ، وخاض الناس فى خلاف زعموه بين القصر والوزارة ، بل جسمت بعض الأقاويل هـذا الخلاف تجسيما ذهب أصحابه الى أن مركز الوزارة محل أخذ ورد •

وشعرنا نحن فى لجنة الدستور بهذا الخلاف ، حين رأينا أقطاب اللجنة المتصلين بالوزارة يتعجلون الفراغ من مشروع الدستور لرفعه

الى الحكومة • وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين : احداهما لجنة التحرير التى عهد اليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيدا لعرضها على لجنة الثلاثين ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثا ذا قيمة • وعاونت أنا لجنة التحرير ، وتولى على بك ماهر (باشا) رياسة لجنة قانون الانتخاب •

تعود الناس بعد صدور الدستور أن يسموا عبد العزيز فهمى باشا (أبا الدستور) • وهم فى هذا على حق • فعبد العزيز أبو الدستور فعلا • كان فى لجنة المبادىء العامة من أكثر الأعضاء درسا وتمحيصا ومناقشة ، حرصا على أن يبلغ العمل غاية ما يستطاع من التمام • فلما انتقل الأمر من لجنة الثمانية عشر الى لجنة الثلاثين لم تفتر همته ، بل ازداد حماسة للعمل لتفرغ اللجنة من مهمتها فى أقصر وقت • ولما تولت لجنة التحرير الصياغة ، رأيناه كل صباح يجىء الى مقر الوزارة ببولكلى ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة • ولم يكن ذلك عجبا • فعبد العزيز ، الى جانب ثقافته الفقهية العظيمة ، من أعرف المصريين ، ان لم يكن أعرفهم جميعا ، باللغة العربية وفقهها وأسرارها •

وكانت لجنة التحرير تراجع ما ترى مراجعة عبد العزيز بك فيه من بعض المواد ، اما لتجعلها متفقة كل الاتفاق مع المبادىء العامة التى أقرتها اللجنة ، أو لمزيد من الدقة فى الصياغة يزيل من المادة كل كلمة أو حرف لا يقتضيه المعنى المطلوب • فالأسلوب التشريعى بطبعه أسلوب دقيق غاية الدقة ، لما يتعلق به من حقوق الناس وواجباتهم ومنافعهم وروابط بعضهم ببعض • وكان الرجل يستمع الى كل ملاحظة تبدى ، ولا يرى التعصب لعبارة أو لفظ كتبه ، بل يرى وجوب الكمال فى صياغة دستور مفروض أنه يبقى عشرات السنين ان لم يبق أكثر من ذلك • وكثيرا ما كنا نرجع ، حرصا على مزيد من الدقة ، الى نص فى الدستور الفرنسى أو فى الدستور البلجيكى يقابل المبدأ العام الذى أقرته اللجنة ، حتى لا يفوتنا علينا قصور العبارة أو عدم دقة اللفظ غرضا

يقصد المبدأ اليه ضمنه الفرنسيون أو البلچيكيون مادتهم • وكان العمل فى ذلك يقتضينا الاجتماع طيلة الصباح ببولكلى ، ويقتضى كل واحد منا التفكير بعد الظهر فيما لم نهتد فيه الى اللفظ المطلوب ، ويقتضى عبد العزيز فهمى أن يقضى شطرا من الليل فى اعداد طائفة جديدة من المواد ليشملها هذا البحث الدقيق الذى يقتضيه الأسلوب التشريعى •

وفرغنا فى نحو أسبوعين من عملنا ، وفرغت لجنة قانون الانتخاب كذلك من عملها ، واجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ما تم وأقرت الصيغة التى تتقدم بها اللجنة الى الحكومة • وفى موعد ضربه ثروت باشا ذهبنا اليه بمكتبه ببولكلى ، وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، فشكر للجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة •

كان لتصريحه هذا معنى خاص يتفق وما تداولته الألسن من خلاف بين القصر والوزارة ، وما قيل عن دقة مركز الوزارة • على أن ما كان يعتقده بعضهم من حرص الانجليز على مفاوضة حكومة مصرية دستورية ، جعلهم يعتقدون بأن ما يقال عن مركز الوزارة مبالغ فيه ، وأنها ستصدر الدستور على كل حال • لكن ما حدث بعد ذلك جعل تفاؤل هؤلاء المتفائلين أدنى الى سوء التقدير ، والى عدم تتبع أطوار السياسة تتبعا دقيقا •

* * *

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بالاسكندرية ، انتهزت أنا فرصة آخر الأسبوع ، وذهبت الى بلدنا كفر غنام يوم الخميس لأسافر منها يوم السبت الى القاهرة وأقضى بها يوم الأحد ، وأعود فى المساء لأحضر اجتماع اللجنة بالاسكندرية صبح الاثنين • وذهبت ظهر السبت الى محطة أبى الشقوق وركبت القطار المسافر الى القاهرة فاذا به لطفى بك السيد عائدا من برقين قاصدا الى القاهرة • وكان لطفى بك يترجم اذ ذاك فلسفة أرسطو • فلما حدثته عنها قال لى ان جزءا منها أوشك على التمام ، وأضاف : وسأطبعه عندك • ودهشت

فقلت : عندى أنا ! قال : نعم ، فستتولى رياسة التحرير لجريدة الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى باشا واخوانه • فلما ذكرت له ما أعرفه من أن عدلى باشا لايريد أن يؤلف حزبا ، قال: لقد أقنعناه لمصلحة مصر•وانتقل الحديث بنا بعد ذلك الى شؤون أخرى عكف لطفى بعدها على قراءة كتاب كان فى يده ، وأخرجت أنا كذلك كتابا من حقيبتى أقرؤه •

وعلمت ، حين بلغت الاسكندرية ، أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل الى حيز التنفيذ ، وأن أعضاء لجنة الدستور جميعا سيكونون أعضاء فى هذا الحزب ، وأن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه ، وأن خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا تأليف الحزب يعد • ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشاتهم ، وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الاسكندرية • وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب ، وانتهينا الى تسميته : حزب الأحرار الدستوريين ؛ وعن اسم الجريدة التى تنطق بلسان الحزب ، وانتهينا الى أن يكون اسمها : « السياسة » ؛ وعن الأشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسن باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباظة ، وأحمد بك عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ؛ وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى، أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزن ، وكانت تؤيده فى موقفه من هذه المفاوضات •

لم أهتم كثيرا بالأشخاص الذين ينضمون للحزب ؛ فقد كانت معرفتى بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة • وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ومناقشاتها أن من لهم وزن حقيقى من حيث المبادىء والآراء ، ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوربا ، قليلون ؛ وأن الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبحرهم فى

المعرفة . على أن أمرا وقفت عنده . ذلك أن لطفى بك السيد ، مع أنه لم يكن من أعضاء الحزب ، لأنه كان قد عاد الى وظيفته مديرا لدار الكتب ، كان وثيق الصلة بعدلى باشا وبمن يؤلفون الحزب ، وكان هو الذى يحرر خطاب الافتتاح الذى يلقيه عدلى باشا ؛ وكان من رأيه أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة واسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛ لأنهما كانا يد عدلى باشا اليمنى خلال المفاوضات ، اذ كان أولهما نائب رئيس الوزارة بمصر فى أثناء غياب عدلى باشا ورشدى باشا ، وكان الآخر عضوا بارزا فى هيئة المفاوضة . وكانت نظرية لطفى بك السيد فى ذلك أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب . فاذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص . لكن محمد محمود باشا عارض هذا الاقتراح بكل قوته . وهو لم يعارضه فى الاجتماعات التى كانت تعقد بمنزل عدلى باشا ، ويحضرها لفيف من أعضاء الحزب من لجنة الدستور وغير لجنة الدستور ؛ بل سمعته يعارضه بغرفة لطفى بك بفندق سان استفانو ، ويبنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى باشا بنوع خاص . ولم يكن لى أن أشترك فى مناقشة أمر ذلك مبلغ دقته ؛ لأننى لم أكن أعرف من دخائل هؤلاء الرجال جميعا ما يعرفه بعضهم عن بعض ، ولأن صلتى بمحمد محمود باشا كانت لا تزال فى بداءتها ؛ فلم يكن من حسن الرأى أن أتحدث فى الأمر من حيث المبدأ الذى يؤيده لطفى بك مع اقتناعى يومئذ بسلامة هذا المبدأ لذاته .

وانما اتجه اهتمامى واتجهت عنايتى الى خطاب الافتتاح . فهذا الخطاب هو الذى تبنى عليه سياسة الحزب ، وهى السياسة التى سأدافع عنها يوم يؤلف الحزب وتظهر جريدته . ولما كان لطفى بك قد أتم كتابة الخطاب ، فقد اعطانيه عدلى باشا وطلب منى بعد تلاوته أن أتحدث اليه فيما قد يعن لى من ملاحظات عليه . وتحدثنا بعد أيام ، واتفقنا على بعض نقط حررتها ودفعت بها الى لطفى بك ، فأعاد تحريرها ليظل الخطاب منسجما . بهذا تحددت سياسة الحزب وتحددت مبادئه .

والواقع أن الخطاب كان قطعة بارعة من الأدب السياسى فى اعتداله ، وفى تصويره المبادىء التى يزمع الحزب تحقيقها ، وفى مقدمتها استكمال استقلال مصر بعد الخطوة التى خطوناها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور الذى وضعت اللجنة مشروعه ، فأتمت بذلك عملا عظيما لخير البلاد ، اذ قررت سلطة الأمة وحقوق العرش . أما المبادىء الاقتصادية والاجتماعية التى تناولها الخطاب ، فكان أساسها النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح . على أن الفكرة الفردية الواضحة فى الخطاب قد خضعت فيه كذلك للاتجاه العام الذى أعقب الحرب العالمية ، والذى جعل هذه النظرية الفردية تتشح بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ، ولكنه يخفف من غلواء المذهب الفردى ؛ اذ يجعل للأفراد حقوقا على الجماعة من يوم مولدهم يتسلحون بها للكفاح فى الحياة ، على أساس يدنيهم من معانى العدالة الاجتماعية ، وان لم يذهب فى ذلك الى حد تحكم الدولة فى مصايرهم تحكما تقره اشتراكية الدولة وما اليها من المذاهب .

وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة الى الوحدة القومية ، وتحذير أبناء مصر من مغبة الخلاف بينهم ، لما يجره هذا الخلاف من تعطيل لحقوق وطنهم ، واضرار بمصالحه الحيوية . وكانت هذه الدعوة صادقة خالصة ، قوامها أن ما حصل عليه الوطن من اعتراف باستقلاله انما يرجع الفضل فيه الى ما بدا من وحدة الأمة وتماسكها منذ قومتها الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، وأن هذه الوحدة جديرة أن تؤتى كل ثمارها ، اذا ظلت منزهة عن الشوائب ، وأن أبناء الوطن ، الذين عرفوا بالحكمة وانكار الذات والتجرد للوطن ، قادرون بوحدتهم على أن يحققوا لوطنهم كمال استقلاله .

اغتبطت بهذا الخطاب ، ورأيت فيه سياسة تتفق فى جملتها وفى تفصيلها مع آرائى . فهو يقدس الحرية الفردية وأنا أقدسها . وهو يكبر حرية الرأى ، وهذه الحرية تحل من نفسى محل الايمان الذى لا يتزعزع .

وهو على نزعته الفردية يدعو الى العدالة الاجتماعية كما صورتها فى مقدمة كتابى عن « جان جاك روسو » الذى صدر قبل ذلك بعام وأشهر • وهو يحبذ الوحدة القومية ، وقد كنت من دعاتها يوم كان الخلاف بين سعد وعدلى على أشده • وهو يؤيد حرية التجارة ما لم تحتج صناعة ناشئة الى الحماية حتى تقف على قدميها ، وأنا من هذا الرأى • لى اذن أكبر الرجاء ، يوم تظهر «السياسة» ، أن أبشر بهذه المبادىء فى ايمان وقوة يحملان كل متردد على اعتناقها والاقتناع بها •

وانى لمشتغل بالتفكير فى هذه الأمور فى الأيام الأخيرة من عمل لجنة الدستور ، اذ لقينى جبرائيل بك تقلا (باشا) صاحب جريدة الأهرام ذات مساء عند مدخل فندق سان استفانو ، وعرض علىّ أن أكون رئيسا لتحرير الأهرام بمثل الشروط التى يعرضها على رجال الحزب الجديد أو بخير منها • ولم يطل بيننا الحديث ، فقد قلت له : أنت صديقى يا جبرائيل بك • ولقد طالما نشرت لى الأهرام بحوثا فى الأدب والسياسة والاجتماع • وكنت أود لو استطعت أن أجيبك الى ما تطلب • لكنى قد ارتبطت مع هؤلاء القوم وأعطيتهم كلمتى • ولا أحسبك تخالفنى فى التحلل من هذا الارتباط غير لائق بى • قال : « فلتكن الأهرام لسان الحزب الجديد • وأنت تعلم أن الأهرام أيدت عدلى باشا من بدء الحركة » • قلت : « ذلك أمر آخر لك أن تخاطب فيه عدلى باشا » • قال : سأفكر • وانتهى الحديث عند هذا ، ولم نعد اليه •

وظللت أفكر فى هذه الحياة الجديدة التى سأنتقل اليها • فقد كان اتفاقى مع رجال الحزب الجديد أن أترك عملى فى المحاماة نهائيا ، وأن أنقطع لرياسة تحرير السياسة • وقد رأيت الصحف تهاجم هذا الحزب الجديد قبل أن يعلن تأليفه وتتهمه بأنه ، فى حرصه على الاتفاق مع الانجليز ، سيفرط فى حقوق الوطن • أليس هو قد قام على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، هذا التصريح الذى بعث سعد باشا من عدن ، حيث كان فى الطريق الى منفاه بسيشل ، يقول انه « نكبة وطنية كبرى » ؟ ! أليست وزارة ثروت باشا استمرارا لوزارة عدلى باشا التى فاوضت

الانجليز فأخفقت فى مفاوضتهم ، ووزارة ثروت باشا تؤيد هذا الحزب وتؤازره ؟ ! وأعضاء هذا الحزب من رجال لجنة الدستور ، أليسوا هم الذين غصبوا حق الأمة فى اقامة دستورها عن طريق جمعية تأسيسية ؟ ! كان هذا الكلام ومثله ينشر على الناس وتسمح به الرقابة على الصحف ، رقابة قائمة فى ظل الأحكام العرفية البريطانية المفروضة على مصر رغم ارادة المصريين • ولم يدر بخلد أحد أن يقول ان سماح هذه الرقابة بنشر هذه التهم دليل على أن اتهام الحزب الجديد بممالأة الانجليز اتهام باطل • لم يدر بخلدنا هذا ولم نفكر فيه ؛ لأننا كنا نؤمن بحرية الصحافة ايمانا صادقا ، وكنا نطلب الغاء الأحكام العرفية ، وما تفرع عن الأحكام العرفية من رقابة على الصحف •

أترى هذه التهم زعزعت من عزيمتى ، أو غيرت من اتجاهى أن أجعل الدعوة للوحدة القومية أول ما أبشر به وأؤيده فى حزم واعتدال ؟ كلا ! فلم يكن تأليف الحزب مصدر هذه الحملات ولا سببها • فقد بدأت هذه الحملات منذ اختلف سعد وعدلى ، وكان اتهام أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد • وانما تألف الحزب الجديد لدفع هذه التهم الباطلة ، ولمقاومة أثرها فى أذهان الشعب • واذا كانت الصحف قد اتخذت من تأليف الحزب مادة جديد للاتهام فان ذلك لم يغير شيئا من اقتناعى بضرورة القضاء على هذا الجو المسموم ، فلا مصلحة فى بقائه لأحد ، بل هو ضار بالوطن أبلغ الضرر • واذا كانت هذه الصحف قد اندفعت الى المبالغة فى كيل التهم الزائفة ، فليس من شأن ذلك أن يثنى أحدا منا عما اعتزم ، بل هو ، على العكس ، حافز لنا على المضى فيما نؤمن بأن خير الوطن رهن به : من الدعوة للوحدة ، ومن اشاعة المبادىء السليمة التى وضعناها للحزب الجديد •

كان ذلك اقتناعى ، وكان اقتناع شاب مؤمن بأنه على حق ، وأن من واجبه أن يدافع عن هذا الحق بكل قوته • أما وقد آتاه الله موهبة القلم ، ومهد له سبيل الدفاع بهذا القلم عن الحق الذى يؤمن به بتوليه رياسة تحرير «السياسة» ، فعليه أن يؤدى هذا الواجب كاملا ، دفاعا عن عقيدته ، ودفاعا عن الحرية ، ودفاعا عن وطنه •

أعددنا العدة لاصدار جريدة السياسة ، فاتفقنا مع معاونينا فى تحريرها ، واتخذنا دارا لها وللحزب بشارع المبتديان ، واستصدرنا ترخيص اصدارها باسم الدكتور حافظ عفيفى عضو الحزب ، وطلبنا مطبعة « روتاتيف » لها من ألمانيا ، واتفقنا مع أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار أن يطبعها لنا ريثما تصل مطبعتنا ، وحدد عدلى باشا موعدا لالقاء خطابه واعلان تأليف الحزب واختيار مجلس ادارته وصدور العدد الأول من « السياسة » يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، ولبثنا ننتظر هذا اليوم القريب بصبر نافد .

وفى عشية ذلك اليوم هيأنا لاصدار العدد الأول فى الساعة العاشرة صباحا ، اذ يبدأ عدلى باشا بالقاء خطاب الافتتاح ، لتتلى بعده مبادىء الحزب . وقد سهرت يومئذ الليل كله ، فلم أطمئن حتى كان هذا العدد الأول بين يدى فى بكرة الصباح . وفى الساعة العاشرة ذهبت الى فندق شبرد حيث اجتمع عدد عظيم من المثقفين والأعيان ليسمعوا الخطاب . فلما فرغ عدلى باشا من القائه ، وفرغ محمد على علوبه بك من تلاوة مبادىء الحزب ، انتخب أعضاء مجلس ادارته .

وزع العدد الأول من «السياسة» مصدرا بخطاب عدلى باشا . ولشدما فرحت حين رأيته بأيدى باعة الصحف ، ورأيت الخارجين من فندق شبرد بعد سماع الخطاب يقبلون على شرائه ! ولشدما ابتهجت بانتهاء حفلة الافتتاح بسلام ! وآن لى بعد ذلك أن أعود الى منزلى أستجم ، وأنال من نومى قسطا أعتاض به عن سهر الليلة الماضية بطولها . فلما استيقظت ، وآن لى أن أذهب للعمل بالسياسة ، شعرت بالعبء الجديد الذى ألقى على كاهلى ، وبما يجب علىّ من بذل غاية الجهد لنجاح الجريدة ، مقدرا فى الوقت نفسه ما سيعترضنا من عقبات وصعاب .

وبدأت أنا وزملائى نحرر فى لهجة معتدلة كلها دعوة الى الوحدة حول مبادىء الحزب ، ودعوة الى زملائنا الصحفيين الذين ما انفكوا يهاجمون هذا الحزب وجريدته بالتزام الحكمة ، وتقدير ما يجب للوطن من اعتصام بهذه الوحدة ليبلغ الغاية من أغراضه الوطنية . وفسر زملاؤنا

اعتدالنا بأنه الضعف ، فازدادوا فى مهاجمة الحزب وجريدته ، بل عنفوا فى ذلك عنفا جعل الكثيرين من أصدقائنا الشبان يضيقون ذرعا بهذا الاعتدال ، ويشاركون خصومنا السياسيين القول بأنه مظهر للضعف غير لائق بنا . وقابلت عدلى باشا بعد أسبوع من صدور الجريدة ، وكان بفندق شبرد ، فهنأنى . فلما أفضيت اليه بامتعاض بعض اخواننا فى مصر وفى الأقاليم ، قال : لا يخرجك امتعاضهم عن خطتك . ان « السياسة » تسير على نهج « الطان » الفرنسية : نهج التعقل والاعتدال ، وذلك أجمل بنا وأحرى .

أفكان ذلك تشجيعا لمجرد التشجيع ؟ أحسب أنه على العكس كان الخطة التى ارتضاها عدلى باشا . لكن هذه الخطة كانت داعية تشجيع لخصومنا فى الطعن علينا وفى النيل منا ، وفى الطعن على عدلى باشا بالذات والنيل منه . ولم يكن يمر يوم حتى أسمع من جوانب شتى ما فى هذه الخطة من اضعاف لنا أمام الرأى العام . ولم يكن يمر يوم حتى يحضر الينا الدكتور حافظ عفيفى ، بعد أن يلقى عدلى باشا وزملاءه من أعضاء الحزب فى (كلوب محمد على) ، لنتداول الرأى فى الموقف وتطوراته وما يجب أن تنشره الجريدة لمواجهة هذه التطورات . ويبدو لى أن الدكتور حافظ ورجال الحزب الذين يجتمعون فى (كلوب محمد على) بدأوا هم كذلك يضيقون ذرعا باعتدالنا ، وما يجره هذا الاعتدال من مضاعفة العنف فى الحملة علينا ، واتهامنا بأن عدلى باشا وأصحابه مالئوا الانجليز فى القبض على سعد باشا وأصحابه ونفيهم الى جزيرة سيشل . واننى لجالس الى مكتبى يوما اذ جاءنى محمد صالح باشا المستشار السابق فى محكمة الاستئناف وعضو مجلس ادارة الحزب ، ووجه الى خطة الاعتدال التى نسلكها لوما أشد من لوم الشبان أصدقائى . وجاء الدكتور حافظ عفيفى وهو يحدثنى ، فسمع طرفا من حديثه ومن تأييدى له ، فقال : الأمر لكم . وما دامت خطة الاعتدال لم تنجح فى حمل هؤلاء القوم على التزام الحكمة ، فالحزب يحلكم من التزام هذه الخطة ، ويدع لكم أن تدفعوا بما ترونه .

لا أحسبنى اغتبطت يوما بأمر كاغتباطى بهـذا القرار من جانب الحزب. وذهبت الى منزلى وجلست فيه الى مكتبى وحررت مقالا عنوانه: « اذن فاسمعوا — من ذا أضر مصر ، ومن استبقى سعدا وأصحابه فى المنفى؟» . ولقد حملت فى هذا المقال على صحف الوفد ، وعلى القائمين بتوجيه سياسته حملة عنيفة غاية العنف ، من غير نبو فى اللفظ أو مقابلة للاتهام باتهام من نوعه . وظهر هذا المقال صبح الغد ، فاذا المحادثات التليفونية تقبل تترى من الأقاليم تعلن الرضا والارتياح لهذا الاتجاه الجديد ، واذا ادارة الجريدة تمتلىء فى المساء بمن جاءوا يهنئوننى بهذا المقال ويقولون :«أهو كده ! لا ينفع القوم الا هذا !» . ولم أتردد ، وقد أعلنت النضال ، فى خوض المعركة الى النهاية . ولشد ما سرنى أن وجدت من زملائى فى التحرير جميعا ، وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين والأستاذ محمد توفيق دياب ، اخوان صدق فى متابعة هذه المعركة عن ايمان بأن الحق معنا وانا منتصرون لا محالة أخر الأمر .

فى هذه الأيام بدأت الأحاديث تتواتر بأن الخلاف بين القصر والوزارة يزداد حدة . قال قوم : ان ذلك كان سببه حرص ثروت باشا على السرعة فى اصدار الدستور ، ورغبة القصر فى مراجعة مشروعه لادخال ما يقضى به توازن السلطات من تعديل فيه . وكان حسن نشأت بك قد عين وكيلا للديوان الملكى ، وقيل : انه كان له فى هذا الأمر رأى . وقال غير هؤلاء : ان جلالة الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الادارة أعانوا على اكتئاب الأعيان للحزب ولجريدة السياسة ، وأنه صارح بعض مديرى الأقاليم بعدم رضاه عما كان من ذلك . وقال غير هؤلاء : ان سبب الخلاف يرجع الى اعتبارات كثيرة أصبح بقاء الوزارة فى مناصبها متعذرا معها . وتداول الناس الحديث فى هذا الأمر ، وفيما يقال عن الوسيلة لدفع الوزارة الى تقديم استقالتها . وقد شجعت هذه الأقاويل خصوم الأحرار الدستوريين ظنا منهم أن الحزب قائم بتأييد الوزارة له ، وأنه لو فقد هذا التأييد لما قامت له قائمة .

بينما ذلك يجرى وقع حادث كان له فى حياة الحزب وفى حياة (السياسة) وفى اتجاهنا نحن أبلغ الأثر وأعمقه • فقد دعى مجلس ادارة الحزب للاجتماع بدار الحزب برياسة عدلى باشا فى الساعة السادسة من مساء ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، أى بعد تأليف الحزب وصدور جريدة السياسة بتسعة عشر يوما ، من غير أن يبلغ الأعضاء جدول الأعمال الذى سيعرض عليهم • وجلسنا نحن محررى السياسة الى مكاتبنا نباشر عملنا ، يكتب كل محرر مقاله ، ويراجع المخبرون أنباءهم ، ويتولى المترجمون عملهم • واننا لكذلك وقد أرخى الظلام سدوله بين الساعة السابعة والساعة الثامنة ، اذ سمعنا فرقعة تخيلناها أول الأمر ناشئة عن عجلة أتوموبيل انفجرت ، ثم سرعان ما عرفنا أنها طلقات رصاص صوبت الى أول رجلين خرجا من باب الحزب، وكانا حسن باشا عبدالرازق واسماعيل بك زهدى • يا للجريمة النكراء ! هرولنا جميعا الى ناحية باب الدار فقيل لنا : ان حسن باشا عبد الرازق أصيب بعد أن كان قد جلس فى السيارة ، على حين ألفينا اسماعيل بك زهدى معتمدا على ذراع صديق يصعد به درج الدار الى غرفتى • وسألنا عن سيارة حسن باشا فعلمنا أنه أمر سائقها أن يذهب به توا الى مستشفى الدكتور على بك ابراهيم بشارع الصنافيرى • وعدنا نحيط باسماعيل بك زهدى ، فمدده الدكتور حافظ بك عفيفى على بساط غرفتى ، وفتح له أزرار صدره ، وبصر فاذا الدم يخرج من موضع الاصابة بالرصاص من بطنه فيلون قميصه ؛ واسماعيل بك يقول : علم الله ما آذيت أحدا ، ولا أردت الا خير الوطن ! ويتولى الله أطفالى ! ونحن فى هذه الأثناء وقوف حوله قد تولانا الوجوم ، فما يجد أحد منا كلمة تنفرج عنها شفتاه، اللهم الا الدكتور حافظ عفيفى الذى جعل يطمئن المصاب بقوله : لا تخف يا اسماعيل بك، ليس هناك خطر على حياتك • انك لم تصب فى مقتل • وبعد قليل نقل زهدى كذلك الى مستشفى على بك ابراهيم ، حيث رقد فى غرفة الى جانب غرفة زميله الكريم حسن باشا عبد الرازق •

كان لهذا الحادث الشنيع وهذه الجريمة المنكرة أثر بلغ من نفوسنا أعماقها ، وكان أول مظهر لهذا الأثر فى نفسى أن تمثلت بقول القائل :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وكان زميلى الأستاذ محمد توفيق دياب قد بدأ يكتب مقاله اليومى قبيل وقوع الحادث . ولم يكن قد مضى فيه الا قليلا حين سمع دوى الرصاص ورأى زهدى وهو يصعد سلم « السياسة » الى غرفتى ، وجاء يعاوننا ويشهد معنا هذا المنظر المحزن : منظر رجل فى فتوة الشباب وعنفوان الصحة يطلق عليه الرصاص لغير ذنب جناه ، وكان له بعد فى العمر فسحة ، ولكفايته واخلاصه لوطنه متسع فى خدمة هذا الوطن .. فلما نقل زهدى الى المستشفى عاد الأستاذ دياب يتم مقاله ، فجعل عنوانه : « أنتم قتلة الوطن » ، وحمل فيه حملة أعنف الحملة على هؤلاء الكتاب وهؤلاء الساسة الذين يصفون بنى وطنهم كذبا بالخيانة ، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم ، ويحرمون الوطن رجالا هم عماد الوطن ومصدر قوته .

وجاء البوليس ، وجاء النائب العام ، وجاء المحققون الى « السياسة » ، ولكن بعد فوات الوقت ؛ فقد فر المجرمون ولم يقف لهم أحد على أثر . وقد خلنا نحن أن هؤلاء المحققين يؤدون فى هذا الموقف واجبا رسميا ، ويؤدونه أداء آليا لا يدل مظهره على حرص يحركه الضمير لاستبطان الحقيقة . ولست أدرى : أكان لما شاع من خلاف بين القصر والوزارة أثر فيما ظنناه من تراخ وعدم اهتمام ؟ فقد تعودنا فى مثل هذه المواقف أن يكيف الموظفون كبارا وصغارا مواقفهم حسب ما يتصورونه المستقبل ولمن يكون .

وفرغنا من عملنا ، ومن اجابة المحققين الى ما طلبوا من معلومات ، ثم ذهبنا الى المستشفى نسأل عن حال المصابين ، فعلمت أن الدكتور على ابراهيم أجرى لهما عملية استخراج الرصاص من البطن وأنه يرجو أن يلطف الله بهما . لكن القدر كان قد كتب فى لوحة أن أجلهما قد جاء .

فبعد يومين استشهد حسن عبد الرازق وشيعت جنازته • وفى صبح اليوم التالى استشهد زهدى وشيعت كذلك جنازته • وسرنا جميعا فى الجنازتين يتقدمنا عدلى باشا ، وسار فى كل واحدة منهما عدد عظيم جدا من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد ، فكان ذلك شاهدا على استنكار المثقفين وغيرهم لهذا النوع الوضيع الجبان من الاعتداء •

سألنى الدكتور حافظ عفيفى غداة الحادث عن الأثر الذى تركه فى نفس محررى (السياسة) وعمالها،وخشى أن يكون قد ولّدفى نفوسهم من الرعب والفزع ما يجنى على مجهودنا الناشىء • وأجبته مطمئنا اياه وطالبا اليه أن يطمئن رجال الحزب جميعا على الحال المعنوية لرجال (السياسة) وعمالها • فقد كان من أثر هذه الجريمة ، التى أصابت رجلين من أكرم رجال مصر ، أن زادتهم جميعا تعلقا بالسياسة ومقتا لخصومهم • وكان ما قلته من ذلك حقا • صحيح أن بعض الأصاغر منهم تولاهم فى اللحظة الأولى شىء من الرعب ، بل لقد فر خادم غرفتى فلم أره بعد ذلك قط ، وعلمت ممن رأوه أنه أقسم لا يعود ! لكن انقضاء الفترة الأولى بعد الحادث جعل الجميع يشعرون بأننا ننصر حقا يخشى خصومنا منه على باطلهم ، ولذلك ازدادوا تعلقا بمشاركتنا فى نصرة هذا الحق • والحياة والموت بيد الله ، ولا يأخذ الروح الا خالقها !

وزاد فى سمو هذه الروح المعنوية أن أصدر الوفد ، غداة تشييع الشهيدين الكريمين ، بيانا عن الحادث خاليا من كل مجاملة • فهو لم يزد على أن قال : انه يستنكر الجريمة أيا كان الجانى والمجنى عليه وسبب الجناية • ترى ألم يكن بين أعضاء الوفد أصدقاء لحسن باشا عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق ؟ ألم يكن بين المحامين أعضاء الوفد أصدقاء لاسماعيل بك زهدى ؟ أو يبلغ من أثر الخلاف السياسى أن ينسى الناس عاطفة الصداقة والمودة والزمالة ؟ ان هذا البيان الذى صدر انما يدل على أن الحادث لم يمس ممن أصدروه عاطفة أو شعورا ، وهو لذلك قد كتب وكأنما هو موجه الى قوم غير قومهم : الى أناس فى أواسط

أفريقيا أو فى أمريكا الاستوائية . وهذا هو ما جعل رجال « السياسة » يشعرون بجلال الواجب الملقى عليهم ، وبأنهم مطالبون بأن يقاوموا روح العدوان هذه بكل ما يملكون من قوة .

على أن الأيام كانت تجرى سراعا فتزيد من حدة الخلاف بين القصر والوزارة . وظن قوم أن وقوع هذا الحادث الأليم قد يؤجل نتيجة هذا الخلاف ، فتبين أن ظنهم هو الوهم بعينه . فلم يمض أسبوع على الحادث حتى تناقل الناس أن رجال الأزهر سينتهزون فرصة أداء جلالة الملك صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ، وفى صحبته ثروت باشا وبعض الوزراء ، لينادوا بسقوط ثروت وبسقوط الوزارة . أفيواجه ثروت باشا هذا الموقف ؟ قيل : ان بدر الدين باشا مدير الأمن العام أكد لثروت باشا أنه قدير على أن يتغلب على هذه المظاهرة ان وقعت . لكن ثروت باشا شعر بأن الأمر أفلت من يده ، وأن ما بينه وبين القصر صار غير ممكن اصلاحه ، وأنه فضلا عن ذلك قد اختلف مع الانجليز على الصيغة التى وردت فى مشروع الدستور عن السودان ، ولذلك صمم على الاستقالة .

وكان الخلاف ، الذى نشير اليه بين ثروت باشا والانجليز ، يتناول نصين من نصوص المشروع الذى وضعته لجنة الدستور : أحدهما أن يكون لقب جلالة الملك : « ملك مصر والسودان » ، والآخر ما جاء فى المشروع من أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر ؛ أما السودان فمع أنه جزء من مصر فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمسألة السودان ، وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار الى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وانجلترا . ورأى ثروت باشا أن يلتمس مخرجا من هذا الموقف فاستشار أصدقاءه السياسيين ، فاذا هم يرون ضرورة بقاء النص الذى وضعته اللجنة فى مشروعها من غير تعديل .

وأصدقاء ثروت باشا السياسيون الذين استشارهم ، وأشير اليهم

أنا هنا ، هم الأحرار الدستوريون : عدلى باشا وأصحابه • وقد جمع عدلى باشا مجلس ادارة الحزب ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا الى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وبلغوا قرارهم هذا الى ثروت باشا • عند ذلك رأى أنه وقد اختلف مع القصر ومع الانجليز ، ولم يجد من يشير عليه بمخرج من هـذا الخلاف على نص السودان ، فان بقاءه فى الحكم أصبح غير مستطاع ، فصمم على تقديم استقالته •

وقدمت هذه الاستقالة بعد الظهر من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ • ولم تمض ساعة على رفعها الى جلالة الملك حتى عاد حسن نشأت يحمل الى ثروت باشا كتاب قبولها ، متضمنا شكر الوزارة « على ما استطاعت أن تؤديه من خدمات » ، كما أعلن فى الوقت نفسه تأليف توفيق نسيم باشا للوزارة الجديدة ، وذهابه فى الغد يؤدى فريضة الجمعة بالأزهر مع جلالة الملك •

* * *

كيف يستقبل الأحرار الدستوريون وتستقبل « السياسة » هـذه الوزارة الجديدة ؟ هى لا ريب ليست صديقـة للأحرار الدستوريين ، كما كانت وزارة ثروت باشا صديقة لهم • لكنها لم تتول بعد عملا من الأعمال ، فمن حقها أن تتاح لها الفرصة ، وأن يرسم لها الطريق الذى تنال بسلوكه تأييد الأحرار الدستوريين • ولهذا استقبلتها السياسة مؤملة أن تؤدى للبلاد من صادق الخدمات ما يرجوه كل مخلص لوطنه ، طامعة فى أن توفق فيما لم توفق فيه وزارة ثروت باشا من الاسراع الى اصدار الدستور متضمنا كل النصوص التى وضعتها لجنة الدستور فى مشروعها ، وفى مقدمتها نصوص السودان •

أما صحف الوفد فاستقبلت وزارة نسيم باشـا بالتهليل والتكبير ، لا حبا فى نسيم ، ولكن كراهية فى ثروت • هذا مع ما تناقلته أوساط مختلفة من أن وزارة نسيم هى وزارة القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور تنقيحـا يخرج به عن الأساس الذى بنى عليه ، وهو أن الأمة مصـدر السلطات • وقد كان

للوفد ولصحفه لاريب عذرهم عن التهليل والتكبير اللذين قابلوا بهما نسيم باشا • فالرجل ليس خصما لسعد ولا للوفد ، ولم تقع بينه وبينهم من قبل مشادة أو عـداوة • صحيح أنه عرف ابان القومة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، وحين كانت صفوف الأمة متراصة ، ببرائته من هذه الحركة الوطنية والاستخفاف بشأنها ، مما جعله مرموقا اليه بعين غير عين الاعتبار من الناحية الوطنية • لكنه اختفى عن المسرح السياسى بعد أن ظهر الخلاف بين سـعد وعدلى فى أواخر ابريل سنة ١٩٢١ • فاذا عاد الى هذا المسرح بعد عشرين شهرا ، وعاد بعد استقالة ثروت باشا ووزارته التى ناوأت الوفديين وناوأها الوفديون ، فمن حق هؤلاء أن يغتبطوا لوزارته ، وأن يهللوا له ويكبروا ، وأن يعملوا لأن ينسى الناس ماضيه القريب ، وما كان الكثـيرون يتندرون به من أحاديثـه فى الزراية بكل معنى وطنى •

لم تمض أيام حتى بدأت الوزارة الجديدة تنقض الكثير من تصرفات وزارة ثروت باشا • ولم تمض أيام كذلك حتى عهد وزير الحقانية ، أحمد ذو الفقار باشا ، الى اللجنة التشريعية الاستشارية بالنظر فى المشروع الذى قدمته لجنة الدستور الى ثروت باشا • وتحدث الناس فى بعض الأندية عما تقصد الوزارة اليه من تضييق سلطة الأمة • عند ذلك وقفنا نحن فى « السياسة » موقفا كنا نؤمن به عن اقتناع ويقين • وقفنا موقف المدافع عن الدستور المصرى ، وعن النظام البرلمانى كما تعرفه الأمم المتمدنة • ألم تتألف وزارة ثروت باشا وفى مقدمة أغراضها وضـع دستور لمصر (على أحدث المبادىء العصرية) ؟ ألم تعمل لجنة الدستور شهورا متوالية لتضع مشروع هذا الدستور ؟ ألم يتهم الوفديون لجنة الدستور باطلا بأن المشروع الذى وضعته رجعى لا يحقق للأمة سلطتها كاملة ؟أليس أعضاء لجنة الدستور كلهم أحراراً دستوريين أدوا واجبهم فى وضع الدستور على خير وجه ، فكل اعتداء على النصوص والمبادىء التى قررها مشروعهم اعتداء على حقوق مصر والمصريين ؟ واذا كان هذا

الدستور قد اتهم مشروعه بالرجعية من جانب الوفد ، ألا يكون الوفد مناقضا نفسه ، وتكون صحفه خادعة للجمهور ، اذا هى أيدت وزارة تعمل لتضييق سلطة الأمة أو الحد من حقوق المصريين ؟ !

كانت هذه عقيدتنا ، معشر محررى السياسة ، عن يقين وايمان . وكانت تبلغنا أنباء عما يراد بالدستور من تحوير وتشويه ، فيثير ذلك نفوسنا أيما اثارة . لذلك حملنا على وزارة نسيم باشا حملة عنيفة غاية العنف ، فلم يكن يوم من الأيام يخلو من مقال تحرره السياسة عن الدستور مدافعة فيه عن مشروع اللجنة ، منددة بكل ما يترامى اليها عما يراد من تعديله . ولم تكن الصحف الموالية للوزارة ترد علينا بنفى هذا الذى يقال ، بل بالطعن على الأحرار الدستوريين ، وباتهامهم فى وطنيتهم ، وبالتجنى عليهم . ومع ما كنا نشعر به من تأييد الطوائف المستنيرة فى مصر لموقفنا ، لقد كان ما تسمم به الرأى العام من مطاعن باطلة وجهت الينا مما جعل مهمتنا شاقة عسيرة . فالطوائف المستنيرة لم تكن يومئذ تؤلف الا قلة محدودة بجانب السواد الأعظم الذى تستثار عواطفه بالأباطيل . هذا الى أن كل دعوة الى الاعتدال كانت تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد . والأحرار الدستوريون كانوا يقدرون أن صدور الدستور ، وتمتع الأمة بحقوقها الدستورية ، هو المقدمة الجوهرية لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، وأن سياسة الاثارة والتهديد قد آتت ثمراتها منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلابد من انتهاج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة ، وان أمكن أن يتخذ غضب الشعب وحرصه على استكمال حقوقه وسيلة من وسائل هذه الدبلوماسية اذا تمكن الساسة من الاتفاق فيما بينهم على ذلك حكومة ومعارضين . لكن موقف وزارة نسيم باشا يومئذ لم يكن مما يسهل هذه الخطة ، كما أن مقام سعد باشا زغلول وأصحابه بسيشل ، أو بقاء سعد باشا بجبل طارق بعد أن نقل اليها ، لم يكن من شأنه أن يعاون على انتهاج هذه الخطة ان كان انتهاجها ممكنا . على أننا كنا

فى ريب تام من امكانها ، والخصومة بين الوفد والأحرار الدستوريين قد بلغت من العنف مبلغا انتقل بها من ميدان السياسة الى ميدان العلاقات الشخصية ، حتى لم يكن بين الوفديين والدستوريين من المجاملات الاجتماعية العادية ما تقضى به الآداب المتعارفة ، وذلك على نحو ما ظهر حين مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك .

* * *

استمرت وزارة نسيم باشا فى الحكم شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٣ . وانتى لفى شرفة دار « السياسة » عصر آخر يوم من يناير ، اذ أقبل عدلى باشا يكن وصعد الى الشرفة ووقف معى ، ثم قال لى : ان وزارة نسيم باشا قدمت استقالتها ، ولا أريد أن يظهر فيما تكتبه السياسة ما ينم عن الشماتة بها أو المبالغة فى الغبطة باستقالتها . فلما علم أن هذا رأيى تركنى وترك السياسة وانصرف . تركنى وأنا أفكر فيما قصد اليه من الاعتدال ، وهل يكون ما دفعه اليه أنه سيؤلف الوزارة المقبلة لتصدر الدستور وتتولى اجراء الانتخابات للبرلمان الأول ؟

لم تكن استقالة نسيم باشا أمرا عجبا أو مفاجئا ؛ فقد كانت وزارة ضعيفة لم يقو تأييد صحف الوفد من ضعفها ، ولم ينفخ فيها روحا تسمو بروح رئيسها ليواجه موقفا دقيقا . وقد كانت حملات جريدة السياسة عليها بالغة من قوة الحجة مبلغها من العنف . كانت صحف الوفد تحاجنا بأننا قوم مفرطون ، فاذا سألناهم : ألا يرون الدستور ، وما كفل لأفراد المصريين من حرية ولمصر من سيادة ، مطلبا أساسيا من مطالب مصر؟قالوا: بل هو كذلك ، ولكن يجب أن تضعه جمعية تأسيسية . واذا سألناهم : أيرى نسيم باشا أن يدعو الى جمعية تأسيسية ؟ لم يحيروا على ذلك جوابا ، وانطلقوا فى اتهامات زائفة لا علاقة لها بما نسألهم عنه . ثم ان وزارة نسيم باشا كانت تزداد كل يوم ضعفا ؛ لأنها كانت وزارة رجعية بطبيعة تأليفها ، وكان الوفد الذى يؤيدها متهما بالتطرف . والرجعية والتطرف لا يتفقان ولا يجتمعان . وكل محاولة للتوفيق بينهما تضعفهما معا .

بذلك قويت حجتنا وازداد عدد المستمعين لنا • ولم تبق ثمة حجة علينا الا أن سعد باشا لا يزال باقيا بالمنفى ، وكأننا نحن الذين نفوه ، وكأن عدلى باشا لم يستعجل قبول استقالته فى أخريات سنة ١٩٢١ ، حتى لا يقال : انه راض عن تصرف السلطة العسكرية البريطانية بالقبض على سعد وأصحابه ونفيهم !

* * *

استقالت وزارة نسيم باشا اذن ، وخوطب عدلى باشا بصفة شبيهة بالرسمية فى أن يؤلف الوزارة • ولم يكن عدلى باشا قد نسى سنة ١٩٢١ وما حدث فيها فى أثناء وزارته الأولى من اضطرابات ومظاهرات سالت فيها دماء ، وأزهقت أرواح ، واستبيحت الأموال نهبا للدهماء • لذلك رأى ، قبل أن يقبل تأليف الوزارة ، أن يوجه الأحرار الدستوريون دعوة الى الاتحاد يقصد بها أن تعود الأمة فتتراص صفوفها ، وتتفق كلمتها على الدستور وعلى الحياة النيابية التى تقوم على أساسه • ونشرت السياسة دعوة الحزب الى هذا الاتحاد بحروف بارزة ، وكررت نشر هذه الدعوة أسبوعين متواليين • وحرص الحزب على القول بأن الاتحاد الذى ندعو اليه ليس معناه انتصار حزب على حزب أو مفاضلة بين حزب وحزب ، انما هى دعوة خالصة لوجه الله والوطن ، غايتها أن تعود الأمة الى مثل ما كانت عليه ، وحدة مقصد ، ووحدة خطة ، لتبلغ غاياتها الوطنية السامية •

لقيت هذه الدعوة صدى فى أوساط كثيرة ، لكنها قوبلت بادىء الأمر بالوجوم فى أوساط أخرى ، ثم بدأت تتهم ثم تحارب ؛ ونحن نواجه ذلك فى «السياسة» بالدفاع عنها ، وبيان ما تنطوى عليه من اخلاص صادق • وفى هذه الأثناء ، أثناء الدعوة الى الوحدة المقدسة ، جاءنى شاب قبطى وأخبرنى أنه اذا قبل عدلى باشا النص فى الدستور على تمثيل الأقليات ، وهى النظرية التى رفضت فى لجنة الدستور ، فانه يؤلف الوزارة ويصدر الدستور ويجرى الانتخابات ويكسب معركتها ويقضى على الوفد • وقد أكد لى خلال حديثه أن دار المندوب السامى

البريطانى تقر وجهة نظره هذه وتؤيدها تمام التأييد . قلت له : وهل تظن أن عدد الذين ينجحون فى الانتخابات من الأقلية لا يوازى نسبتهم للسكان ، وهم ذوو النفوذ القوى فى الوفد ؟ قال : سينالون أكثر من نسبتهم فى الفترة الأولى ، لكن ذلك لن يطول ، وسيعود الناخبون الى مثل ما كانوا عليه فى الجمعية التشريعية حين لم ينتخبوا قبطيا واحدا . ثم أضاف : وأصارحك أننا لا نقبل التمثيل بنسبتنا العددية ، بل بضعفها على الأقل ؛ ليكون لنا أثر فى موازنة الأحزاب فى البرلمان . فاذا قبلتم ذلك هدمنا الوفد لمصلحتكم . فابتسمت وقلت : وكيف تهدمون الوفد ؟ قال : ألم تقرأ التاريخ ؟ ألم تر فيه أن الأقباط أحرقوا كنائسهم فى عهد من العهود ، واتهموا المسلمين باحراقها تحقيقا لمأرب طائفى ! وأشهد أنه اقشعر بدنى حين ذكرنى بهذا الحادث ، وقلت : لن يقبل الأحرار الدستوريون الوصول الى الكثرة والى الحكم عن مثل هذا الطريق . قال : أنا لا أقصد أننا سنلجأ الى هذا العمل ؛ فالتصرف الواحد اذا نجح مرة لا ينجح مرة أخرى . وأيا ما يكون رأيك فانى أطلب اليك أن تسأل عدلى باشا نفسه وتؤكد له أن الانجليز يرحبون بهذه الفكرة ويؤيدونها . ثم انه ذكر أنه سيمر بى بعد ثمان وأربعين ساعة . فلما حدثت عدلى باشا وأخصاءه من رجال الحزب بهذا الحديث تولاهم ما تولانى من رهبة ، وأبى عدلى باشا اباء تاما أن أشجع الشاب على محاولة الكلام فى هذا الأمر ، وطلب الىّ أن أذكر له أنا لا نقبل ما يقوله بأى ثمن ، سواء أيده الانكليز أم لم يؤيدوه .

واستمررنا ندافع عن دعوتنا الى الوحدة القومية والى توحيد الكلمة وضم الصفوف ، وندحض كل حجة تقال للتهوين من أمر هذه الدعوة أو لاتهامها . وانا لكذلك بعد الأسبوعين الأولين من استقالة نسيم باشا ، اذ وقعت حادثتا اغتيال قتل فيهما بريطانيان ، وكان بين أولاهما والأخرى مالا يزيد على ثلاثة أيام . وكان من الطبيعى أن تفسد الحادثتان الرجاء فى التفاهم مع الانجليز ليصدر الدستور وفيه النصوص التى وضعتها لجنة

الدستور عن السودان . عند ذلك رأى عدلى باشا أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ ، وأن وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والارهاب ستضطر الى سياسة القمع ، وقد يحدث فى عهدها ما حدث فى سنة ١٩٢١ . لذلك اعتذر فلم يقبل تأليف الوزارة ، وبقى الناس يتساءلون : من ذا يؤلفها ، وما عسى يكون لونها وتكون سياستها ؟ ..

وانقضى أسبوعان آخران، وانقضى شهر فبراير ، ولم تؤلف الوزارة. وفى الثلث الأول من شهر مارس تألفت وزارة برئاسة يحيى باشا ابراهيم . ولم يكن ليحيى باشا لون سياسى ، ولم يكن له ماض أو ضلع فى النهضة القومية . لذلك تساءل الناس عن سياسته ، وتحدثت بعض الأوساط عن أن الوزارة وزارة (القصر) على نحو ما كانت وزارة نسيم باشا . واستقبلت (السياسة) الوزارة كما استقبلت وزارة نسيم باشا متمنية لها النجاح ، مطالبة اياها باصدار الدستور .

لم يكن ليحيى باشا ابراهيم ماض سياسى . فقد قضى شطرا كبيرا من حياته رئيسا لمحكمة الاستئناف ، حين كان مستر بوند الانجليزى وكيلها وصاحب الكلمة النافذة فيها . وكانت كثرة زملائه فى الوزارة من رجال القانون والقضاء الذين لم يشتغلوا بالسياسة ، والذين تجاوزوا سن المعاش أو قاربوها .

ولعل تجرد يحيى باشا وزملائه من كل لون سياسى معروف فى هذا الوقت قد أنجاهم من الحملة عليهم حملة عنيفة . فلم يكن الوفد ولم تكن صحفه لتهاجمهم وهم لا يمتون الى الأحرار الدستوريين بصلة . ولم نكن نحن لنعنف فى الحملة عليهم فيما وراء مطالبتهم باصدار الدستور ، لأننا كنا نعتقد أنهم لا يصدرون فى تصرفاتهم عن سياسة ذاتية . على أننا فيما يتعلق بالدستور واصداره لم نذرهم يوما دون تذكيرهم بواجبهم ، وتحذيرهم من التعرض لمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة بمسخ أو تشويه . ذلك بأن الأنباء كانت تصلنا بأن

الخطة التى جرت عليها وزارة نسيم باشا فى هذا الأمر ظلت متبعة ، وأن نصوصا أساسية فى مشروع الدستور كانت معرضة لأن يصيبها المسخ • ولم يطل الأمر بيننا وبين الوزارة أكثر من شهر الا قليلا • ففى هذه الأثناء كانت الوزارة قد نزلت على حكم الانجليز فى النصوص الخاصة بالسودان من مشروع اللجنة ، وكانت فى نفس الوقت قد حورت ما رؤى تحويره لأغراض بذاتها ؛ وكانت تحت ضغط الحوادث مضطرة لأن تنتهى الى اصدار الدستور •

* * *

وفى المساء من يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وبعد أن هيأنا مواد « السياسة » كلها تقريبا ، أقبل الدكتور حافظ عفيفى وقال لى ان الدستور قد صدر ، وانه سيوزع بعد قليل • واتفقنا على أن نبرز ما بين نصوصه وبين مشروع لجنة الدستور من فروق أساسية ، وأن ننشر كلمة نقول فيها ان لنا رأيا فى هذه الفروق سنعرض له من بعد • وبعد الساعة التاسعة مساء وزعت الحكومة نصوص الدستور كما صدر ، فأعددناها للنشر ، وعلقنا عليها بالقدر الذى سمح به الوقت ، وأرجأنا الكلام عن الفروق بين هذا الدستور ومشروع اللجنة الى الغد وما بعده •

وكان أمامنا لا ريب متسع من الوقت لابداء رأينا فى هذه الفروق • فقد نص فى الدستور على أن يبدأ نفاذه يوم ينعقد البرلمان • وكان طبيعيا أن تسبق الانتخابات انعقاد البرلمان ، وأن يسبق الغاء الأحكام العرفية البريطانية اجراء الانتخابات • وهذا وذاك يقتضيان من الوقت ما يتسع لابداء الرأى فى كل مادة من مواد الدستور ، لا فيما اختلف فيه الدستور مع مشروع اللجنة وكفى •

على أن الفترة التى انقضت بين تقديم اللجنة مشروعها وبين صدور الدستور ، والتى أتاحت لنا أن ندافع عن هذا المشروع بكل قوتنا وكل ما فينا من حماسة الاقتناع والعقيدة — قد أتاحت للوفديين أن يتهموا مشروع اللجنة بأنه رجعى ، وأن يصف سعد باشا أعضاء لجنة الدستور بأنهم « الأشقياء » ، وبأن لجنتهم هى لجنة الأشقياء • فلما صدر

الدستور ، وأصبح أمرا واقعا ، وبدأ الناس وبدأت الأحزاب تفكر فى الانتخابات — نسى الوفديون أن الدستور رجعى ، وأن واضعيه هم لجنة الأشقياء ، وانصرفوا الى ما تقتضيه الحياة العملية من اعداد أنفسهم لما يفرضه هذا الدستور من حياة جديدة فى نظام البلاد وحكمها .

بدأت صبح ٢٠ أبريل ، غداة صدور الدستور ، أقارن بين نصوصه ونصوص المشروع الذى وضعته اللجنة . وبعد الظهر من ذلك اليوم صدرت جريدة « الأخبار » ، وفيها مقال بقلم صاحبها أمين بك الرافعى ، يظهر فيه هذه الفروق ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضيق من سلطة الأمة ، واستبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة التى تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقق المبدأ الأساسى الذى قام عليه الدستور ، وهو أن (جميع السلطات مصدرها الأمة) .

دعانى هذا المقال للتفكير فى الطريقة التى أتناول بها التعليق على ما عدلت به بعض مواد الدستور . أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم أفسرها تفسيرا يجعلها ، رغم تعديلها ، تخضع للنظام البرلمانى السديد ؟ من ذلك أن مشروع الدستور ، كما وضعته اللجنة ، كان يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما تحمل مسئولية كل تصرف آخر ، فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك . قال أمين بك الرافعى ان هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسئولية الوزارية العامة التى يتحملها مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده ، وأن هذا يخالف المبدأ الذى يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم . ولا شبهة فى أن هذا الذى قاله أمين بك هو الذى قصد اليه من التعديل . لكننى رأيت أن التسليم بهذا الرأى يؤدى فى نهاية الأمر الى ما يكاد يكون فصلا بين وزير الخارجية وزملائه الوزراء ، من حيث التضامن فى المسئولية

الوزارية . فقلت فيما نشرته ان وزير الخارجية مطالب رغم هذا النص بأن يعرض على زملائه الوزراء كل تعيين من هذا القبيل يريد اقتراحه ، وذلك بحكم التضامن الوزارى ، والا كان تصرفه شاذا ، وكان من حق مجلس الوزراء أن يخالفه فى رأيه بعد صدور المرسوم بالتعيين ، فاذا حدث ذلك وجب عليه أن يستقيل . وبهذا تترتب عليه مسئولية أخرى غير المسئولية المنصوص عليها فى الدستور ، مسئوليته أمام مجلس الوزراء . ومن شأن ذلك أن يعرض الاستقرار الوزارى لاضطراب يأباه النظام البرلمانى ، ويأباه نص الدستور على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعا فى سياستها الداخلية وفى سياستها الخارجية .

ومن ذلك أنه أضيفت الى الدستور مادة تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها ، كما كانت عليه قبل صدور الدستور ، الى أن يصدر قانون ينظمها . قال أمين بك الرافعى : ان هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية . أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فان وجود هذا النص يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا ، ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لأحد بالقائها عليه . أما أنا فذهبت الى أن النص على بقاء الحال ، الى أن يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية ، يقتضى الحكومة ويقتضى البرلمان الاسراع فى اصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين بك ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . واذ كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ، ففى الامكان اتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء ، ليتيسر اجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على ما يقع فى هذه المعاهد .

ومن ذلك أيضا نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية وما سواها ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية • فقد فسر أمين بك هذا النص على النحو الذى فسر به النص الخاص بالمعاهد الدينية ، وخالفته أنا فى ذلك ، وذهبت الى أن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها ، لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية • وقلت ان الأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء ، وبالبرلمان الذى يحاسب هذه الهيئات فى حدود الدستور • فالنص وحده لا يسلب الوزير سلطته ، ولا يخليه من مسئوليته ، ولا يسمح له بأن يتوارى وراء الملك فيعرضه لمسئولية يعفيه الدستور منها • فأما اذا فرط الوزير أو فرط مجلس الوزراء أو فرط البرلمان فيما فرضه الدستور لهم من حق ، فلن يكون ذلك ذنب الدستور بل يكون ذنبهم هم • والدساتير نصوص قيمتها فى حسن تطبيقها ، شأنها فى ذلك شأن القوانين قيمتها فى حسن تطبيق القاضى نصوصها • فان أساء القاضى هذا التطبيق لم يكن القانون مسئولا ، بل كان القاضى هو المسئول •

اختلفت مع أمين بك الرافعى فى التعليق على هذه التعديلات الثلاثة اختلافا صورته فيما تقدم • وكان اختلافنا هذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة • وكنت فى كل مرة أتمسك برأيى كما شرحته هنا • أما هو فكان يقول : اذا كان الأمر من اليسر كما تتصور ، فما الذى دعا الى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم ؟ ان هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الانجليز ليسوا بعيدين عنها • فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية ، بمنآة عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى نفوسهم • وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هذا الخلاف • وهم قادرون على اثارته حين يرون حاجة لهذه الاثارة • ولئن عشنا طويلا لترين أننى غير مبالغ فيما أقول لك •

لم يقنعنى رأى صديقى فى هذه المسائل الثلاث • على أن مسألة رابعة اتفق رأينا فيها تمام الاتفاق • تلك هى الخاصة بالتعديل الذى أدخل على النص الخاص بحرية الصحافة • وقد كان شأن هذا التعديل غير الشأن فى المسائل الثلاث السابقة • كانت لجنة الدستور قد نصت فى مشروعها على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وانذارها أو تعطيلها بالطريق الادارى محظور كذلك، فأضيف الى هذا الحظر فقرة نصها : « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » • وقيل فى المذكرة التفسيرية ، التى عللت أسباب التعديل ، ان القصد بهذه الاضافة حماية البلاد من الشيوعية • وكان اعتراضنا على هذا التعديل أن تعطيل الصحف ليس هو الأداة الناجعة لحماية البلاد من الشيوعية ، وأن هذه الاضافة تغرى بسوء استعمال الحق وبالالتجاء لتعطيل الصحف فى غير ما وضع النص له •

كانت هذه التعديلات الأربعة هى أهم التعديلات التى لفتت النظر على أثر صدور الدستور • وثمت تعديلات أخرى لم نقف عندها فى « السياسة » طويلا لا اقراراً منا لها ، ولكن لأننا رأينا هذا الوقوف غير مجد نفعا بعد أن صـــدر الدستور ، فلم تكن مناقشة مواده لتغير منه أو لتمنع تنفيذه • لهذا بدأنا نفكر فى الحملة الانتخابية وفيما يجب لها ، ايمانا منا بأنا نستطيع ، اذا تهيأت لنا الفرصة فى البرلمان ، أن نتلافى خطر هذه التعديلات بالتشريع ، على حين لا ترجى فى هذا الباب فائدة من الكتابة عنها ، اللهم الا اذا قصد بهذه الكتابة الى تهيئة الأذهان لما يجب القيام به فى المستقبل • وذلك ميسور بعد تمام الانتخابات وانعقـاد البرلمان ونفاذ الدستور بكل نصوصه •

* * *

على أن الأحكام العرفية البريطانية كانت لا تزال يومئذ قائمة ، ولم نكن نتصور أن تجرى انتخابات فى ظلها • صحيح أن لورد اللنبى ذكر ، فى الكتاب الذى أرفق به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أنه مستعد لرفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ، اذا لم يتيسر الغاء هذه الأحكام

قبل اجراء الانتخابات . لكنا لم نكن نجد مسوغا لبقاء هذه الأحكام بعد أن انقضت أربع سنوات على هدنة الحرب ، وبعد أن تمت معاهدات الصلح . لذلك وجهنا همنا الى المطالبة بالغاء الأحكام العرفية .

ولم تكن لدى الانجليز حجة يسوغون بها بقاء هذه الأحكام . وكل ما قيل يومئذ أنها سترفع متى أصدرت الحكومة المصرية قانون تضمينات يصحح الاجراءات التى وقعت فى ظل هذه الأحكام ، ويعفى السلطة القائمة بها من كل مسئولية عنها . ولم يبطىء صدور قانون التضمينات . فقد صدر بعد شهرين أو نحوهما من صدور الدستور . وعلى أثر صدوره ألغيت الأحكام العرفية .

على أن الغاء هذه الأحكام العرفية استبقى المحكمة العسكرية البريطانية التى كانت قائمة تحاكم من اقترفوا جرائم معينة ضد القوات البريطانية . وكانت آخر هذه القضايا المنظورة قضية اتهم فيها سيد افندى محمد صاحب بعض المدارس الأهلية ومديرها . وقد نشرت « السياسة » مقالا وجهت فيه النقد لوزارة المعارف المصرية ، لأنها لا تشرف الاشراف الكافى على التعليم الحر ، واستشهدت بهذا الرجل المتهم ، وكيف أباحت له الوزارة أن يدير مدارسه ويربى فيها ناشئة البلاد . ولم يكن أحد منا يظن أن يترتب على نشر هذا المقال أى أثر . لكننى طلبت على أثر نشره أمام المحكمة العسكرية وسئلت عنه . فلما قلت انى أحمل مسئوليته ، ولا أرى فيه شيئا لأنه لا يمس الوقائع المنسوبة الى المتهم من قرب أو بعد — وجه الى رئيس المحكمة هذا السؤال : أولا ترى من غير اللائق أن تهاجم رجلا لا يملك الدفاع عن نفسه لأنه معتقل ، ولأننا نحاكمه ؟ قلت فى غير تردد : من هذه الناحية أرى المحكمة على حق . وانتهت المسألة عند هـذا الحد . وانتهى قيام المحكمة بانتهائها من نظر هذه القضية .

لم يكن الغاء الأحكام العرفية واصـدار قانون التضمينات ليعفينا ويعفى الصحف من الكلام فى مسألة أخرى . فكيف وقد ألغيت الأحكام

العرفية ، وقد بدأت الحكومة تنظم الاجراءات تمهيدا للانتخابات — كيف يبقى سعد زغلول باشا ومن معه فى المنفى بعيدين عن مصر ؟ لقد قبض عليهم ونفوا بسلطة الأحكام العرفيـة التى زالت ، ولهم حق الانتخاب كغيرهم من سائر المصريين ، فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر ، وليكون لهم أن يشتركوا فى المعركة الانتخابية المقبلة .

* * *

وتم هذا ، وعاد سعد من جبـل طارق ، وعاد المنفيون من سيشل ، واستقبلت الجماهـير سـعدا استقبالا حافلا جعلنـا ، نحن الأحرار الدستوريين ، نفكر طويلا فى أثر ذلك على مجرى الانتخاب . لقد كنا الى ذلك اليوم نقدر أننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب الأول . لكن استقبال سعد كان حارا الى حد جعلنا نفكر فى الأمر من جديد . ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال . فقد أحيط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفعت باسم سعد الى مستوى الأساطير . كانت صحف الوفد تروى أمورا هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير . قالوا انهم رأوا قرون الفول نابتة فى احدى مديريات الصعيد ، وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة : « يحيا سعد » ! وقالوا ان طبيبا استمع الى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فاذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » ، وان الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين : « يحيا سعد » ! بذلك انتقل الأمر من النظر الى سعد على أنه زعيم سياسى ، له رأيه الذى يناقش ، الى أنه نبى الوطنية المرسل من قبل السماء ، والذى يجب أن تعنو الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائنا لوطنه وكفى ، بل هو كافر يجب أن تطلق عليه امرأته ، ويجب أن يحرم من حماية القانون ! وأما وذلك هو الشأن ، فقد أصبحت كلمة سعد وحيا ، وقد وجب تنفيذ أمره أيا كان . وهذا هو ما أدى بالشيخ القاياتى الى أن يقول يوما فى خطاب ألقاه : « اذا رشح الوفد حجرا وجب انتخابه » ! .

ترى : هل فت ذلك فى عضدنا معشر الأحرار الدستوريين؟ ! هل دعانا لأن نلقى سلاحنا ، وأن نذعن لما أذعنت له الجماهير ، ولما أذعنت له جماعات غير قليلة من المثقفين الذين التمسوا السلامة بالانضمام الى الوفد والانضواء الى لواء سعد ؟ ! كلا ! فقد كنا مقبلين على هذه المعركة الانتخابية وقلوبنا ممتلئة ايمانا بأنا على حق ، وبأننا معشر الأحرار الدستوريين نحن الذين نستطيع أن نحقق للوطن أغراضه ومقاصده فى الاستقلال والحرية . وزادنا ايمانا بأنا على حق اقتناعنا الصادق بضرورة القضاء على ما يرويه خصومنا عن سعد ، وما يذكرونه من تلك « المعجزات » ، واقناع الجميع بأن هذا تضليل يجب انقاذ الأمة منه ، وأنه استخفاف بحكم العقل ، والعقل وحده فى نظرنا هو كل شىء ، وهو صاحب الاملاء بالحق . فاذا لم نقاوم نحن هذا الضلال وقعت الأمة فى براثن الطغيان ، وهيهات يومئذ أن تبرأ منه أو تبلغ من أغراضها فى الحرية أى مبلغ !

وكنا ، نحن محررى السياسة ، أشد الأحرار الدستوريين ايمانا بذلك كله . فقد تلقى أكثرنا علمه وثقافته فى أوربا ، وفى فرنسا خاصة . كنت أنا والدكتور طه حسين والدكتور سيد كامل قد درسنا فى جامعة باريس ، ونلنا درجاتنا العلمية منها . وكان الأستاذ توفيق دياب قد درس فى انجلترا ومر بفرنسا . وكنا جميعا مؤمنين بأن العلم هو الذى يصور مصير العالم ، وأن منطق العقل يجب أن تكون له السيادة ، وأن العبث بالعقول لا يمكن أن يتغلب على الحق أو يطفىء وهج ضيائه .

كنا نعلم أن مهمتنا ليست هينة ، فقد كان خصومنا يتهموننا بالخيانة وبالمروق من الوطنية . لكنا لم نكن نحفل بذلك أو نأبه له ، بل كنا نكيل لهم الصاع صاعين ، من غير أن ندفع تهمة بتهمة أو باطلا بباطل . كنا نصيح بهم : ان من اتهم مصريا بالخيانة فهو الخائن ، لأنه يزعزع عقيدة الأمة فى أكرم بنيها ، فيفشى فيها أسباب الضعف والهزيمة . وكنا نرى الشبان الذين نلقاهم بالمقاهى والأماكن العامة يحدجوننا بنظرات قاسية

فلا يغير ذلك من ايماننا بأننا نخدم وطننا ، لأنا نقاوم طغيان الفرد ، أيا كان الستار الذى يتشح به هذا الطغيان • وزاد يقيننا قوة ما كان خصومنا يروجونه من عبارات لا يستسغيها عقل عاقل • كانوا يقولون ويرددون : الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى ! ويفسرون ذلك بأن اخلاص سعد يجعله لا يقبل الا ما يمليه عليه وجدانه ، وان الاستقلال اذا جاء على يدنا نحن « غير المخلصين » شابته شوائب الشك والريبة ! وكنا نجيبهم بأنهم يتهمون أبناء وطنهم فى عقلهم وفى تقديرهم ، ويقيمون الحجة بذلك على أنهم لا يفرقون بين الاستقلال والحماية الا بمقدار تعلقهم أو عدم تعلقهم بشخص بذاته ، لا بحكمهم الذاتى • كل ذلك كنا نقوله ، وكنا نجد صداه يردده اخواننا الدستوريون فى القاهرة والأقاليم • فلم يكن يمر يوم حتى يجىء الينا فى«السياسة» عدد من هؤلاء الأصدقاء يشجعوننا ويؤيدوننا ، ولم يكن يمر يوم حتى تتلقى من أصدقائنا فى ريف مصر السفلى والعليا رسالات تليفونية كلها اعجاب وتقدير وتشجيع •

على أن التمهيد للحركة الانتخابية ماكاد يبدأ حتى بدأنا نسمع الشكوى تلى الشكوى ، يرددها أصدقاؤنا من تصرفات رجال الحكومة معهم • وأول ما كان من ذلك شكوى الكثيرين من تقسيم الدوائر • ولقد كان هؤلاء الشاكون يقصون علينا ، نحن محررى (السياسة) ، من شكواهم ما يثير عجبنا أكثر من اثارته اهتمامنا • فلم نكن نفهم يومئذ ما لتقسيم الدوائر من أثر فى نتيجة الانتخابات • وكنا الى ذلك بعيدين كل البعد عن دوائر الحكومة والاتصال بها ، اللهم الا أن ننقد تصرفات هذه الدوائر على صفحات جريدتنا نقدا كثيرا ما أنتج أثره • لكننا لم نكن نستطيع فى هذه المسألة بالذات أن نصنع شيئا ، كما أن زعماء الحزب ظنوا أنهم يستطيعون أن يحققوا الكثير مما يشاؤون بالاتصال برجال الحكم اتصالا مباشرا • ولست أعرف أصحت نظريتهم فى ذلك أم لم تصح ، لأننى لم أتتبع عملهم فى الميدان الحكومى • على أننى فهمت من مرشحين كثيرين كانوا أقوياء فى دوائرهم ان تصرفات الادارة أضرت مركزهم الانتخابى ضررا بالغا •

وآن لنا أن نبدأ الحملة الانتخابية،ففكرنا فى أن نفتتحها بخطاب يلقى فى سرادق كبير ، نقيمه فى بقعة فسيحة من الأرض الفضاء مجاورة لجريدة (السياسة) بشارع المبتديان • من ذا يبدأ الحملة فيلقى هذا الخطاب ؟ كنا نتوقع أن يلقيه رئيس الحزب عدلى باشا • لكننا علمنا قبيل الدعوة اليه أن محمد محمود باشا وكيل الحزب هو الذى سيلقيه • ترى : أكان ذلك لأن عدلى باشـا لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ؟ أم لأنه لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد ، فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن ؟ لعل شيئا من هذا كان السبب ، ولعل السبب كان كذلك أن عدلى باشا سئمت نفسه هذا النوع من النضال ، ايمانا منه بأن انقسام الأمة لا سبيل معه الى تحقيق أغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع لورد كرزون • ولعله رأى كذلك أن (السياسة) تستغرق من الحزب جهدا ونفقة لا يتكافآن مع ما كان ينتظره من اقتحامها الميدان على الجماهير ، فزاد ذلك فى سأمه ودعاه الى نوع من الاعتكاف أمسكه عن النزول الى الميدان • أيا كان الأمر ، فقد وزعت رقاع الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه محمد محمود باشا ، يفتتح به الحملة الانتخابية باسم الأحرار الدستوريين •

ألقى محمد محمود باشا هذا الخطاب الانتخابى الأول ، فكان كله الحزم والترفع عن مقابلة الاتهام بمثله • لكنه فند التهم التى كانت تكال جزافا للأحرار الدستوريين ، وجَرَّح السياسة التى يجرى عليها الوفد ، سياسة الهـدم ومحاولة القضاء على الحرية • وكان مراسـل جريدة « التايمس » الانجليزية حاضرا الاجتماع الذى ألقى فيه هذا الخطاب • فلما خرجنا قال لى : لو أن زعيم المعارضة فى انجلترا ألقى مثل هـذا الخطاب ، لكان أغلب الظن أن يتناول طعام العشاء مع خصومه الذين قال فيهم ما قاله محمد محمود فى الوفد وفى سعد ، حتى لا يظن الناس أن الاختلاف فى الرأى معناه الخصومة أو العداوة الشخصية • وكان جوابى : لعلنا نصل فى زمن غير طويل الى ما وصلتم اليه بعد تجاربكم عشرات السنين ! •

تكررت الخطب السياسية بمناسبة الحملة الانتخابية ، فكان الفضاء المجاور لجريدة السياسة ميدانا مقصودا ، لأن الخطباء كانوا يعنون بخطبهم كل العناية ، ولأن الصحف المستقلة كانت تنشرها كما كانت تنشر خطب سعد ورجال الوفد . ولست أقف عند ما قيل فى هذه الخطب ، اللهم الا خطابا ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد بباريس . فلما ألقى خطابه وجه الى سعد باشا شخصيا تهما اهتز الحاضرون لسماعها . وكانت عبارته : « انى أتهم سعد زغلول باشا علنا ... » ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره « نبى الوطنية » ! فقد اتهم سعدا فى عدة تهم ، منها أنه استولى بنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفا من الجنيهات ؛ ومنها أنه ، أثناء محادثات ملنر ، طلب عزل السلطان فؤاد بحجة أنه أثر من آثار الحماية . وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : ما عسى أن يواجه به سعد هذه التهم ! وسألنى الدكتور حافظ عفيفى اذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت ، فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة . وأجبته بكل بساطة اننى سأنشر الخطاب كما هو . فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضوا فى الجمعية التشريعية ، وعضوا بالوفد ، وعضوا بلجنة الدستور . وهو بعد السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز أن لا ينشر خطابه كما هو . قال الدكتور حافظ : يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث اليه فى هذا الأمر . قلت : فليكن . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب الى أن أتلو عليه فقرات الاتهام فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث ، فقلت : لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك

احتراما لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية . ولم ننتــه الى رأى فيما ينشر وما لا ينشر . ثم انه استصحبنى الى « كلوب محمد على » ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى الى غرفــة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا الى الحديث فى خطــاب محمد بك على ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر وفيما قد يترتب عليــه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيــل انه ترك منزله ذاهبا الى « الكلوب » . وبينما أحاول اقناع صدقى باشا برأيى دخل ثروت باشا واشترك معنا فى الحــديث ، ثم تناول الخطاب وتلى فقرات الاتهــام فقرة بعد فقرة ، فكان اذا فرغ من احــداها قال : انه لا بأس مطلقا من نشرها . فلما وصل الى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالاشارة الى هذه الفقرة . أما ماسواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشره . واقتنع عدلى باشا وصــدقى باشا برأى ثروت باشا ، وخرجت وذهبت الى (السياسة) ودفعت الخطاب الى المطبعة بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها تأدبا ومجاملة .

كانت الحملة الانتخابية من جانبنا ، ومن جانب سعد وأصحابه ، تزداد شدة وعنفا كلما اقترب موعد الانتخاب . كنا نقول ان اكفاء البلاد جميعا فى جانبنا ، وان هؤلاء الأكفاء هم الذين يستطيعون أن يخدموا بلادهم باصلاح شئونها فى الداخل وتحقيق أغراضها السياسية ، فكان خصومنا يقولون : لكم أن تدعوا من الكفاءة ما شئتم ، فالوطن لا يخدم بالكفاءة بل بالاخلاص ، والاخلاص محصور فى سعد وفى الوفد ، ولذلك وجب أن ينتخب من يرشحه الوفد ولو كان حجرا . وكنا نتهكم بهذا القول ، فيفسر تهكمنا على أنه تهكم بالاخلاص ، وأن مرجع هذا التهكم الى أننا لسنا المخلصين ، وأن الأمة يجب أن تقاطعنــا ، أو أن تحاربنا ، وأن ترى فينا خوارج عليها وعلى عقيدتها ، وأن تعلم انا حين نتحدث عن الاصلاح الداخلى فانما ذلك لنصرفها عن التعلق باستقلالها . وكان

لسعد باشا نفسه فى هذا المقام عبارة مشهورة : اذا وجب علينا أن نشتغل بالشئون الداخلية قيراطا ، فقد وجب أن نشتغل بالقضية السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا ، وأن نوجه اليها كل همنا وجهدنا ، وأن نثق بالمخلصين لها ، العاملين فى سبيلها .

أفكان بين أنصار سعد وبين الأحرار الدستوريين يومئذ من الخلاف فى المبادىء ما يقتضى هذه الحملات العنيفة من جانب ومن آخر ؟ لقد كانوا جميعا ، الى سنتين قبل هذا التاريخ ، يؤلفون هيئة واحدة تسعى لغرض واحد . وقد كانت وسائلهم فى السعى واحدة : الدعاية لاستقلال مصر ، والسعى لاتفاق يعقدونه بين انجلترا ومصر المستقلة . لكن التطورات التى حدثت ، وسبقت الى وصفها ، قد أدت الى هذه الحدة وهذا العنف مع بقاء الجوهر غير مختلف عليه . انما وقع الخلاف أول ما وقع على من يتولى المفاوضة . أيتولاها سعد على رأس وفد يختاره ، أم يتولاها عدلى على رأس وفد يختاره ؟ وتجسم الخلاف فأدى الى مزايدات أمام الجمهور المصرى ، وكأن هذا الجمهور هو الحكومة البريطانية . والواقع أن هذه المزايدات كانت بالغة الضرر بكل ناحية من نواحى الحياة فى مصر : بالناحية السياسية ، وبالناحية الخلقية ، وبالناحية الاجتماعية . فقد صرفت المصريين الى التناحر بعد أن كانوا كلمة واحدة ، فأضعفت موقفهم ازاء انجلترا . وقد جعلت كثيرين من ذوى الارادة الضعيفة يلتمسون السبيل لمن يعتقدون أن القوة بيده ، كى ينضموا له ليقووا بهذا الانضمام . وقد أشاعت فى علاقات الناس من ألوان الفوضى والاضطراب ما كان له أثره فيما يجب على الابن لأبيه، وعلى الأصغر للأكبر : من احترام من جانب ورحمة من الجانب الآخر . وبلغ من أمر ذلك أن لم يعد فى البلد من يصغى الى نصيحة خالصة أو رأى صادق .

مهما يكن من شىء ، فقد جاء موعد الانتخاب وفى اقتناعنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أنا اذا لم نفز بأغلبية فستكون لنا أقلية محترمة

نستطيع بها أن نعيد الأمور الى نصابها الحق • ولم نكن مخطئين فى تقديرنا أو مبالغين فيه • فلما تم الانتخاب وآن الموعد لاعلان نتيجته ، اكتظت غرفتى فى السياسة باخواننا وأصدقائنا الذين حرصوا على أن يعرفوا نتائج الانتخاب أول وصولها الى وزارة الداخلية ، أو قبل ذلك حين ظهورها فى دوائر الانتخاب •

وجلست الى مكتبى وبدأت التليفونات تدق • يا لها من ليلة ! ما كان أعجبها وما كان أقساها ! • لقد كنا على ثقة من نجاح أشخاص بذواتهم فى دوائرهم لما لهم فيها من عصبية ، ولم يكن يخالجنا أقل ريب فى هذا النجاح • لكن النتائج التى بدأت تصلنا لم تلبث أن زعزعت من ثقتنا الى غير حد • يدق التليفون ويذكر اسم واحد من هؤلاء الموثوق بنجاحهم ، فاذا به سقط أمام خصم نكرة غير معروف • كان اسماعيل صدقى باشا ، وزير المالية السابق وعضو وفد المفاوضة مع لورد كرزن والمشهود له بالكفاية والتفوق ، مرشحا ، وكان ينافسه الأستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى بطنطا • ولم يكن ثمت ريب فى أن الأستاذ الغرابلى لن يفوز • فلما أعلنت النتيجة اذا به ينجح ، واذا صدقى باشا يسقط • هنالك علت ضجة الحاضرين بغرفتى دهشة وعجبا • وكذلك كان الأمر فى دائرة سمنود حيث رشح على بك المنزلاوى ومصطفى بك النحاس ، وكنا معتقدين أن المنزلاوى بك سيفوز بأغلبية كبرى ، فانتخب مصطفى بك النحاس ، ولم ينتخب على بك المنزلاوى • ومن جديد علت ضجة الحاضرين دهشة وعجبا • وتكرر ذلك ثم تكرر ، وتكرر حتى كاد يفسد علىّ عملى الصحفى ، فرجوت الحاضرين أن يسكتوا أو ينتقلوا الى غرفة أخرى ، وسأبلغهم النتائج لحظة وصولها الىّ • وسكنوا هنيهة ثم عادوا الى ضجيجهم • وبقينا كذلك الى ما بعد منتصف الليل اذ أسفرت النتيجة العامة عن انتخاب تسعة عشر من غير الوفديين ، وانتخاب مائة وخمسة وتسعين من الوفديين • فلما جمعنا عدد الأصوات التى فاز بها المعارضون من نجح منهم ومن لم ينجح ، وقارناها بالأصوات

التى فاز بها الوفديون زادت أصوات المعارضين على ربع مجموع الأصوات التى أعطيت • وشهدت بذلك على أنه كان يحق لهم أن يمثلهم خمسون نائبا لا تسعة عشر • ألست اذن محقا اذ أقول : يا لها من ليلة ما كان أعجبها ، وما كان أقساها ؟ ! أو لست محقا كذلك حين أقول : اننا لم نكن مخطئين خطأ بالغا فى تقديرنا الأول لقوتنا فى الانتخابات ؟ ! •

* * *

كيف يستقبل الوفديون هذه النتيجة ؟ وكيف يستقبلها الأحرار الدستوريون ؟ لم يظهر لذلك أثر فى صحف الصباح لأنها كانت فى شغل الى ساعة متأخرة من الليل بتلقى النتائج واعدادها للنشر • أما صحف بعد الظهر المنتمية للوفد فقد أسكرها النصر ، وظهرت فيها نشوته أشد ما يكون الظهور • أليست هذه النتيجة أفصح دليل على أن الأمة كلها تؤيد سعدا ، وأن ما كان خصومه يتقولونه لم يكن الا هراء من الهراء ، وأن ما وجهوه اليه فى دعايتهم الانتخابية لم يصدقه أحد ؟ ألا تشهد لدى الانجليز وغير الانجليز بأنهم أخطأوا أفحش الخطأ حين فاوضوا عدلى باشا وأصحابه ، فلم يستطيعوا أن يسلموهم البضاعة لأن الأمة لا تثق بهم ؟ وغدا سيتولى سعد الحكم ، وسترى الأمة كيف يحقق لها ما عاهدها عليه من استقلال صحيح وسيادة كاملة • وغدا سيذهب الأحرار الدستوريون الى غير رجعة ، بعد أن عرفوا رأى الأمة فيهم وازورارها عنهم وعدم ثقتها بهم •

ولم أكن أشك منذ ظهرت النتائج الأخيرة فى أن الأحرار الدستوريين وأنا المتكلم باسمهم ولسان حالهم ، قد صدمتهم هذه النتيجة صدمة قاسية • فلما ذهبت فى مساء الغد الى « السياسة » ، جاءنى الدكتور حافظ عفيفى ولفيف من أصدقائنا وهم واجمون • وتناولنا الحديث ، وما عسى أن نكتب • واتفقنا على ابراز الفرق بين عدد نواب المعارضة ، وعدد الأصوات التى نالوها فى الانتخاب ، وما يدل ذلك عليه من أن التمثيل فى البرلمان لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وأن الأمة

وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وأن المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما أن قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم عن تقويم المعوج • فبرلمان الامبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط ، لكن هؤلاء الخمسة هم الذين أوصلوا فرنسا الى النظام الجمهورى • فلا يبالغ الوفديون فى الفرح بما وصلوا اليه ، فسترى الأمة من بعد أنهم غير جديرين بما نالوا من ثقة !

وردت صحف الوفد على أقوالنا بعبارات التهكم اللاذع • فمن العناوين التى وضعتها لمقالاتها : « قل موتوا بغيظكم » ، و « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » ! ولم يكن أحد منهم يشك فى أن حـزب الأحرار الدستوريين قريب الزوال ، وأن جريدة « السياسة » لم يبق من أجلها الا أيام •

ولا ريب أن جماعة من أساطين الأحرار الدستوريين قد هزتهم هذه النتيجة هزا عنيفا • بل لقد سمعت همسا أن عدلى باشا يفكر فى الاستقالة من رياسة الحزب ، وأن مدحت يكن باشا رئيس شركة جريدة السياسة سيستقيل هو كذلك من الشركة • وتحدث الى الدكتور حافظ عفيفى فيما اذا لم يكن من الخير أن نقتصد فى نفقاتنا ، فننتقل الى مكان أكثر تواضعا فلا تبهظنا الخسائر التى ناء بها عدلى باشا وزملاؤه فى الحزب • أما أنا فكان رأيى أنه يجب أن لا نيأس ، بل يجب أن نقاوم ، وأن قيامنا بدور المعارضة سيكون له أثر فى تقويتنا ، وأن انتقال « السياسة » الى مكان أكثر تواضعا يضعضع من معنويات محرريها وأنصارها ورجال الحزب أنفسهم ، وانى أفضل فى هذه الحال تعطيلها • وقد كنت يومئذ مؤمنا أشد الايمان بأن الاستسلام للهزيمة معناه القضاء لا على الحزب وحده ، بل على كل أنصارنا ومؤيدينا فى المدن والأقاليم أشد القضاء •

وتكررت فى صحف الوفد عبارات التعبير بالهزيمة ، وتكرر العنوان: « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » • فبدأت ذات مساء أرد هذا القول بأن حزب الأحرار باق ، وأن جريدته باقية • وما كدت أنتهى من

كتابة المقال ، وينتهى صفافو الحروف من جمعه وتصحيحه — حتى تحدث الى الدكتور حافظ عفيفى يسألنى ماذا كتبت ؟ فلما أخبرته طلب الى أن أحضر المقال ، وأن أذهب الى دار محمد محمود باشا بشارع الفلكى • وهناك وجدت محمد باشا محمود وتوفيق بك دوس والدكتور حافظ عفيفى وعلى بك المنزلاوى ، وألفيتهم يتحدثون يريدون أن يجمعوا للجريدة بضعة آلاف من الجنيهات لتستمر كما هى • وطلبوا أن أتلو عليهم المقال الذى كتبته ، فأقروه الا ألفاظا اتفقنا على تعديلها ، وبقى ما فى المقال من تحد لهؤلاء الذين أبطرهم الظفر ، وتقرير كله الحزم بأن الحزب باق والجريدة باقية ، وأن الحزب والجريدة سينهضان برسالتهما ، وسيقنعان الأمة بصواب المبادىء التى يدعوان اليها ويؤمنان بها •

فى مساء اليوم الذى نشر هذا المقال فى صباحه ، اكتظت « السياسة » باخواننا وأصدقائنا ، وقد تولاهم الجذل وكأنما أصبحوا المنتصرين ! •

وتمت انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ،وبقى تعيين الخمسين الباقين • وتناقل الناس أن وزارة يحيى باشا ابراهيم تريد أن تتولى هى هذا التعيين • ورأى حزب الأحرار الدستوريين معارضتها فى ذلك ، فكتبنا نقول ان الوزارة الدستورية ، وزارة الأغلبية ، وزارة سعد زغلول ، هى التى يجب أن تتولى هذا التعيين حتى تكون عناصر مجلس الشيوخ متجانسة ، ويكون المعينون مكملين للمنتخبين من حيث كفاياتهم ، متفقين مع الأغلبية فى الميل السياسى ، ليكون المجلس أكثر تناسقا • وقررنا أنه اذا كانت نصوص الدستور لا تقتضى ذلك ، فان الروح الدستورية تقتضيه ، وان قيام الوزارة الدستورية بعد ظهور الأغلبية أمر طبيعى • واذا كانت وزارة يحيى باشا قد بقيت الى ما بعد الفراغ من انتخاب الشيوخ ، فان مهمتها قد انتهت ، ويجب أن تتخلى عن مناصبها ولا تباشر عملا دستوريا جديدا •

راقت هذه الفكرة الوفديين لأنهم كانوا يريدون أن يسرع الحكم

البهم بعد انتصارهم الحاسم فى انتخاب النواب • ولم يدر بخلدهم ولا بخلدنا أن عملية التعيين فى الشيوخ ستثير عليهم قلوب كثيرين كانوا يطمعون فى هذه المناصب ثم لم ينالوها لأن عدد هؤلاء الشيوخ المعينين محدود ، فلا يمكن ارضاء كل طامع فيها •

واستقالت وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وألف سعد باشا الوزارة • وفى اليوم الذى تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة • لقد ألف الناس منذ عشرات السنين ، وفى عهد الانجليز أنفسهم ، أن يكون فى الوزارة قبطى واحد • أما سعد فقد أخذ فى وزارته اثنين من الأقباط • وقد ألف الناس أن يقولوا ان سعدا نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد فى وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول انه يحمد الله على أنه لم يصب بداء الوطنية ، ومحمد سعيد باشا الذى ألف وزارة من الوزارات الادارية التى لم تشترك فى الحركة الوطنية • وقد ألف الناس أن يكون الوزراء ممن لهم مكانة ملحوظة فى الحكومة أو خارج الحكومة ، فأشرك سعد فى وزارته رجالا لم يعرف لهم أحد ماضيا يقام له وزن ؟ أشرك نجيب الغرابلى المحامى بطنطا لغير شىء الا أنه « قاهر صدقى » فى الانتخابات ، وأشرك غيره فأدهش ذلك أهل مصر ، وكان مثارا لدهشة البلاد العربية الأخرى دهشة رددتها صحفهم وألحت فى ترديدها • أما « السياسة » فلم تعترض فى اليوم الأول على شىء من هذا ، بل قلنا ان اختيار وزيرين من الأقباط معناه أن التمثيل للأقلية لم يبق له ما يوجبه ، وأن الوزارة يمكن أن تكون كلها من الأقباط أو من المسلمين ، وأن رئيس الوزارة حر فى اختيار زملائه • ورجونا للوزارة الدستورية الأولى التوفيق فى المهام الجسيمة التى تنتظرها •

أثار اعتدال هذا المقال أنصارنا أشد ثورة • وكانت حجتهم أننا حاربنا الوفد أثناء الانتخابات ، فكيف نقابل وزارته هذه المقابلة ؟ ولقد حدثنى كثيرون من الأقاليم ومن العواصم يظهرون دهشتهم لهذه اللهجة التى لم يكونوا يتوقعونها • وعبثا حاولت أن أقنعهم بأنا يجب أن ننتظر

تصرفات الوزارة لنحاسبها عليها . فلما رأيت حدتهم كتبت فى اليوم التالى مقالا عنوانه : « يتساءلون » ، عرضت فيه لسياسة سعد باشا قبل الانتخابات ، وتساءلت عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذاً لهذه السياسة. لقد قال ان تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى، فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أم أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقد قال ان الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أم يعدله ؟ وهل يعيده الى مثل ما كان عليه يوم وضعته لجنة الأشقياء ، أم يزيد فى تعديله ليجعله أكثر ديمقراطية وتحقيقا لمبدأ : جميع السلطات مصدرها الأمة ؟ وهل تراه يسارع الى مفاوضة الانجليز ، أم أنه يحاول كسب الوقت مخافة فشل المفاوضة ؟ وماذا سيكون موقفه بازاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ، وهو الذى كرر عبارة شريف باشا : ان السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ؟ وجرى المقال كله على هذا النحو من التساؤل فى غير عنف ومن غير ضعف ، مما دل أصدقاءنا وأنصارنا على أن اعتدالنا فى اليوم الأول لم يكن تسليما ولا استسلاما ، وانما هو تقليد جرينا عليه مع وزارة نسيم باشا ويحيى باشا : لا نعارض وزارة الا بأعمالها ، وندع لها الزمن الكافى لتنهض بعبء الحكم . وقد سرأنصارنا بهذا الموقف وهنأونا به ، وكأنما رأوا فيه استعدادا لاعادة الكرة فى مناضلة البطش اذا اقتضى الأمر مناضلته .

ولم يكونوا مخطئين فى تقديرهم أنا يجب أن نكون على استعداد لأيام أكثر عبوسا من كل ما مر بنا من قبل . ولست أريد أن أسبق الحوادث فحسبنا من هذا الفصل أن بلغ بنا تأليف سعد للوزارة الدستورية الأولى . أما سير الحوادث فى عهد هذه الوزارة ، وموقفنا منه ، فموضوعه الفصل التالى .

الفصل الرابع

نحن والوزارة الدستورية الأولى

اختيار سعد استدامة الخصومة ـ حكومة زغلولية لحما ودما ـ رفت المديرين غير الوفديين ـ عنفنا فى المعارضة ـ سعد يمنع « السياسة » من شهود حفلة افتتاح البرلمان ونفاذ الدستور ـ خطاب العرش مادة للمعارضة ـ الدستور العصرى والأمانى القومية ، بدل دستور الأشقياء والاستقلال التام أو الموت الزؤام ـ حزب الستمائة ـ الارهاب بالمظاهرات يزيد معارضتنا عنفا ـ هلموا يا أنصار الحرية فادفعوا العدوان على الحرية ـ بدء تحول الرأى العام ـ المظاهرة الكبرى وعزمنا مقاومتها وعدم مرورها بنا ـ العلاقات المصرية الانجليزية والرجاء فى حلها ـ تعديل قانون الانتخاب ـ النيابة تحقق معنا ـ النيابة تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها ـ النيابة ترفع الدعوى علينا فيتتبعها الرأى العام ـ الحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه ـ عزمى السفر الى لبنان وارهاص سعد باشا بمنعى منه ونصيحة أصدقائى فى الموضوع ـ السفر الى لبنان وحفاوة أهلها وحديثى مع الموظف الفرنسى بعاليه ـ محادثات سعد ، مكدونالد ـ حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » ـ افتتاح الدورة البرلمانية واشتداد معارضتنا ـ استقالة نسيم باشا وسعيد باشا من الوزارة ، وتعيين الدكتور أحمد ماهر وعلى بك الشمسى مكانهما ـ مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ـ الانذار البريطانى ـ استقالة الوزارة الدستورية الأولى ـ زيور باشا يؤلف الوزارة ـ استقالة أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك منها ـ صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة ـ انقاذ ما أمكن انقاذه ـ سعد باشا يعتزل الناس ويقيم بميناهاوس .

ألف سعد الوزارة الدستورية الأولى على النحو الذى أسلفنا . وقد كان أمامه طريقان ، له أن يسلك أيهما شاء . فاما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصا على مصلحة البلاد ، وأنه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ؛ واما أن يديم الخصومة ، ويرى فى توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم السياسيين . وهو قد اختار

منذ اليوم الأول هذا الطريق الثانى . فقد ذكر ، فى الكتاب الذى رفعه الى جلالة الملك فؤاد الأول بتأليف الوزارة، أن وزارته ستبحث المسئوليات والمسئولين . وجلى أنه لم يقصد بالمسئوليات ولا المسئولين جماعة الانجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ، بل قصد هؤلاء الخصوم من المصريين الذين كال لهم التهم أشكالا وألوانا منذ اختلف معهم فى سنة ١٩٢١ . لقد طلب اليه عبد الخالق ثروت باشا ، فى خطاب نشره فى الصحف ابان الانتخابات ، أن يحتكم واياه فى الخلاف السياسى الى الأمراء ؛ فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » . وأين منه ثروت وغير ثروت فى تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف الى جانبه فى مقام خصومة ؟ !

ولم يتردد سعد فى اعلان عزمه الاستئثار بكل أمر، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحما ودما » . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما . فقد عارضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ، ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شىء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن الى مكانه فى الحكومة ، وأن لا يفصل الا اذا ارتكب ما يوجب فصله — فكان جواب سعد ان هؤلاء الذين فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحما ودما » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن اليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . وعبثا قلنا ان الاكتفاء بنقل الموظف من منصبه الى منصب آخر لا يتصل بسياسة الحكم اتصالا مباشرا — يكفل طمأنينة الموظف ، وطمأنينة الوزارة ؛ فقد أصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولا أن يتزحزح عنه ، بعد اذ حاول أن يوجه الى رشوان محفوظ باشا تهمة بذاتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره الى القبض أو الى الاتهام رغم أنه كان وفدى الميول . طبيعى وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذى سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبى المتطرف .

دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت (السياسة) ، الى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة • وزادنا عنفا أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا ، والذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات معنا ، والذين ناصروهم من العمد والأعيان ، كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم •وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس • ومع ما أدى اليه ذلك الاضطهاد من شفاء لما فى نفوس الكثيرين من غل وحب للانتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لونا من الحكم غير كريم • لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة انصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام والقانون • أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم • لكن أحدا منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس ببنت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم ! •

وشعر الأحرار الدستوريون ، وشعرنا نحن محررى السياسة خاصة ، بهذا التحول السريع فى اتجاه الكثيرين ، وان شعرنا فى نفس الوقت بأن الخصومة تزداد حدة فى نفوس غيرهم ، وتنقلب الى العداوة أو ما يشبه العداوة • كانت قراءة جريدة السياسة معتبرة اثما محرما على الوفديين ، وكان سعد يقول علنا انه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وانه يجب ألا يقرأها منهم أحد • رغم ذلك كان طبع السياسة يزداد ، لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم كانوا يتناولونها ويقرأونها خلسة كأنها بعض المحرمات • بهذا أصبحت السياسة ، وهى الجريدة الوحيدة العنيفة فى معارضة الحكومة ، موضع تقدير الكثيرين تقديرا كان يزيد سعدا مقتا لها وغضبا عليها • وبلغ من غضبه اذ ذاك أن الحكومة حددت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف جلالة الملك اليمين الدستورية،ودعت لهذه الحفلة التاريخية جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين

الأجانب ، وحرمت « السياسة » من حضور هذه الحفلة ، كأن «السياسة» ليست جريدة مصرية ، وكأن الأحرار الدستوريين الذين تنطق «السياسة» باسمهم ليسوا مصريين ، وليسوا ممثلين فى البرلمان ! .

حددت الوزارة يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ؛ لأن يوم ١٥ مارس هو اليوم الذى أعلن فيه جلالة الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولأن هذا اليوم اعتبر عيد الاستقلال ، فعطلت الحكومة مصالحها احتفاء به فى سنة ١٩٢٣ . أما وسعد باشا كان يرى قبل توليه الحكم أن اعلان الاستقلال كان نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان يعلن يومذاك أن هذا التصريح نكبة وطنية كبرى ، فقد أراد أن يتحاشى الاحتفال بهذا الاستقلال من غير أن ينكره ، ولهذا اختار يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، ليقول هو وأنصاره من بعد انهم يحتفلون بهذا اليوم لحساب الدستور لا لحساب الاستقلال .

حرم سعد على جريدة « السياسة » حفلة افتتاح البرلمان ؛ فلم يدعها أحمد زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ الأول ، الى حضورها . ورأيت أنا فى ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه الا أن يكون ظالما . وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة يومئذ ، فاتصلت بزملائى من أعضاء المجلس ، واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون فى مصر صحفا بلغة عربية أو بلغة أجنبية ، وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما فيه من تمييز مجحف . ووافقونى جميعا وندبوا منهم أقرب الناس الى قلب سعد ليحدثوه فى الأمر كى يرد الحق الى نصابه . لكنه أبى بحجة أننا نحن ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من شاء وأن يحرم من شاء ! ! وعبثا حاول أنصاره الصحفيون اقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر ، وأنا سنقف على كل ما يجرى فى الحفلة وسننشره ، وأنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجد سميعا ، وقد تظهرنا فى ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأى العام . لقد أمر سعد ولن يتراجع . وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوننى أسفهم لأنهم لم ينجحوا فى مهمتهم . فلما طلبت اليهم أن يتضامنوا

فى الإحتجاج على ما حدث رأوا فيما قاموا به الكفاية • وشكرت أنا لهم مجهودهم ، وكسبت « السياسة » عند الناس أضعاف ما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذى دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدر •

على أن هذا الجهد لم يذهب عبثا • فبعد أن انتخب أحمد مظلوم باشا الذى كان رئيسا للجمعية التشريعية رئيسا لمجلس النواب الأول ، وبعد أن انتخب مكتب المجلس ، سوى بين السياسة وغيرها من الصحف ، فتسلمت بطاقتها الدائمة لحضور جلسات مجلسى الشيوخ والنواب • وقد اخترنا صديقنا الأستاذ محمود عزمى ليكون مراسلنا البرلمانى بمجلس النواب •

لم يغير ذلك من موقفنا ازاء الحكومة والبرلمان ، ولا من موقفهما ازاءنا • ولم يكن طبيعيا أن يتغير موقف أى الفريقين من الآخر ، وكانت وزارة سعد قد سلخت فى الحكم شهرا ونصف شهر نكلت أثناءها بالكثيرين من أنصارنا ، وعارضناها نحن فيما فعلت أشد المعارضة ، وسألناها غير مرة: أيغنيها هذا التنكيل عن تحقيق ما وعدت الأمة بتحقيقه من استقلال الوطن بمفاوضة الانجليز أو بغير مفاوضتهم ؟ فلما ألقى سعد باذن الملك خطاب العرش الأول ، وجدنا فيه مادة للمعارضة زادت الهوة بيننا وبين الحكومة • فقد وصف الخطاب الدستور ، الذى وضعته « لجنة الأشقياء » ، وهى اللجنة التى أسست حزب الأحرار الدستوريين ، بأنه وضع على أحدث المبادىء العصرية • عندئذ صحنا بسعد : ان خطاب العرش تضعه الحكومة على لسان الملك تصور به سياستها • فاذا كان الدستور على أحدث المبادىء العصرية فكيف طوع لنفسه أن يصف واضعيه بأنهم الأشقياء ؟ أم أصبح الدستور على أحدث المبادىء العصرية حين أدى به وبحزبه الى الظفر بمقاعد البرلمان ومناصب الوزارة ؟ ! ولم يتحدث خطاب العرش عن استقلال مصر ، بل عن الأمانى القومية ، فصحنا بسعد مرة أخرى : ألم تكن تعير خصومك حين يقولون الاستقلال الذى لا شك فيه ، فتقول انك تريد لمصر الاستقلال التام ، أو تلقى فى سبيل ذلك الموت الزؤام ! ؟

فما هذه الأمانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ؟ ! وهكذا فتح الخطاب أمامنا أبوابا للمعارضة زادت الهوة اتساعا .

ولم يكن من سبيل لرتق هذا الفتق ، أو تضييق هذه الهوة . فقد رأى سعد فى المعارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم ؛ ولذا تسامع الناس ، منذ بدء الدورة البرلمانية ونظر الطعون المقدمة فى انتخاب بعض النواب ، أن سعدا رأى الغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز فى الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ؛ وأن النية مبيتة على هذا الالغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم . أما وذلك كان موقف سعد منا ، فلم تكن مساواة السياسة بغيرها من الصحف فى حضور جلسات البرلمان لتسكن من عنف الخصومة بين الوفديين ومعارضيهم .

وكان أول قانون نظره مجلس النواب قانون المكافأة البرلمانية . وقد حدد البرلمان هذه المكافأة وجعلها ستمائة جنيه فى السنة تدفع مشاهرة خمسين جنيها ، وذلك بعد أن كانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية خمسة وعشرين جنيها فى الشهر . وكان هذا القانون الأول موضع حملة عنيفة أشد العنف من جانبنا ؛ فقد كتبنا لأول ما صدر هذا القانون مقالا عنوانه : « حزب الستمائة » ، نددنا فيه بتصرف النواب ، وبأنهم فكروا فى أنفسهم وفى مكافأتهم أولا وقبل كل شىء ، ولأنهم جعلوا هذه المكافأة ستمائة جنيه فى العام ، وهو مبلغ كان يتقاضاه يومئذ كبار الموظفين دون سواهم . ولما كانت كثرة النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون على غيرهم بشىء من المؤهلات العلمية أو المقدرة الممتازة ، فقد لقى هذا النقد العنيف صدى فى أوساط كثيرة ، ودعا الناس ليروا فى هؤلاء الذين ندبوا أنفسهم للتحدث عن مصالح الأمة ، رجالا تعنيهم مصلحتهم قبل كل شىء ، ويفكرون فى أشخاصهم قبل أن يفكر أحدهم فى الدولة أو فى المصلحة العامة .

ولم يجد سعد وأنصاره بدا ازاء هذا العنف فى المعارضة من الالتجاء الى نوع من الارهاب قد يخيفنا ويردنا الى الاعتدال . لهذا بدأت المظاهرات تسير فى أنحاء مختلفة من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا

ثم تنقلب من الهتاف الى أعمال العدوان والتخريب . اتصل بنا أنهم قذفوا منازل كثيرين ممن رشحوا أنفسهم للانتخاب أحرارا دستوريين بالحجارة وأنهم اعتدوا عليهم ، وأن أنصارنا هؤلاء استعدوا البوليس على المتظاهرين ليقمع مظاهراتهم وليردهم عن العدوان الى احترام القانون ، فلم يجدوا من البوليس سميعا . وتكرر ذلك فى المنصورة ، وفى فارسكور وفى أسيوط وفى مديريات كثيرة أخرى ، فلم يرعنا الارهاب ولم يردنا عن العنف فى المعارضة ، بل زادنا عنفا وبأسا . وتطوع كثيرون ممن وقع عليهم اضطهاد الحكومة أو اعتداء المتظاهرين بالكتابة فى « السياسة » مدافعين عن أنفسهم ، معلنين للملأ مانزل بهم من حيف وما أصابهم من عدوان . كتب حلمى عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ، وغيرهما ممن فصلهم سعد من وظائفهم ، ورفعنا نحن علم الدفاع عن الحرية المهدرة ونددنا بسياسة الارهاب والتهديد ، وبلغنا من ذلك أن كتبنا نهيب بالناس أن يدافعوا عن أنفسهم ما دامت الحكومة لا تحترم القانون ولا تدافع عنهم . وأذكر ، وأنا أكتب الآن ما أكتب ، مقالا عنوانه : « هلموا يا أنصار الحرية ! فادفعوا العدوان عن الحرية ! » سردنا فيه نبأ هذه المظاهرات ، وما يقع فيها من اعتداء على حرية الناس وأموالهم ، وقعود حفظة النظام والأمن عن القيام بواجبهم ، وطلبنا الى كل مصرى يحترم الحرية ويناصرها أن يتقدم للدفاع عنها ، فالدفاع عن النفس أو الغير أو المال يبيحه القانون ، بل هذا الدفاع فرض واجب ما دامت الحكومة لا تقوم به ، وتترك البلاد بذلك وكأنها لا حكومة فيها ! .

شجع موقفنا هذا كثيرين كانوا يرون ما يحدث ثم يخشون الخوض فيه ، فبدأ الناس يتكلمون ، وبدأت « السياسة » تزداد انتشارا ، وتفتح فى أرجاء البلاد ميادين كانت مغلقة أمامها بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الوفديون قبل ولايتهم للحكم . وزاد فى الاقبال عليها أنها كانت لا تقف عند شئون السياسة تتحدث فيها ، بل تتناول جميع الشئون التى تهم كل قارىء وكل قارئة ، سواء فى المسائل العلمية ، أو فى الأدب ، أو الاجتماع ، أو الصناعة ، أو الزراعة ، أو التجارة ، أو الشئون النسوية .

وكانت تعهد فى كل أمر من هذه الأمور الى ذوى الخبرة والكفاية فيه ، حتى لقد أصبحت مدرسة شعبية ، أو منبرا عاما ان شئت ، تتحدث فى كل أمر عن بينة وعلم . لهذا جذبت اليها من لهم هوى فى السياسة وفى غير السياسة ، وبذلك نشرت جوا من حرية الرأى والتعبير عنه فى كل ميدان من الميادين .

وجدير بى أن أقرر أن حرية الرأى لم تكن زينة ازدانت بها جريدة السياسة ، بل كانت مبدأ وعقيدة وأساسا من الأسس التى قام حزب الأحرار الدستوريين لتوطيد دعائمها فى البلاد . ألم يكن الخلاف الذى قام بين سعد وأصحابه فى الوفد مرجعه الى أنه كان يريد أن يفرض رأيه على الوفد كله ، سواء أكانت الأغلبية فى صفه أم لم تكن ؟ ونحن الذين تولينا تحرير السياسة كنا جميعا ممن آمنوا بما تعلموا فى فرنسا وفى غير فرنسا : من أن الشك أول مراتب اليقين ، وأن كل رأى وكل فكرة قابلان للنقد ، وأن الرأى الحر علامة الحياة والجمود علامة الموت ، وأن احترام الانسان رأيه ودفاعه عنه احترام للكرامة الانسانية ودفاع عنها .

وقد حاول خصومنا السياسيون أن يجدوا فى دفاعنا عن حرية الرأى مطعنا علينا ، فرمونا بالالحاد فى الدين كما رمونا من قبل فى السياسة بالمروق من الوطنية . ولم تعننا رميتهم هذه ، بل احتقرناها كما احتقرنا اتهامهم ايانا فى وطنيتنا ، لأننا كنا نؤمن بأن الجمود فى الدين هو الذى أدى الى تأخر الشعوب الاسلامية فى عصور تدهورها ، وأن الايمان الحق بالله لا يكون ايمانا صادقا الا اذا اقتنع به القلب والعقل عن بصيرة وبينة . ولقد كنا مطمئنين الى عقيدتنا فى الدفاع عن حرية الرأى طمأنينة لا تزعزعها الأعاصير وان عصفت . ولهذا لم ترهبنا تهم خصومنا، بل زادنا هذا الاتهام الباطل قوة فى معارضتنا لأولئك الذين لا يريدون أن تظل حرية ما محترمة ، حتى حرية الرأى وحرية اعلانه .

وكان أمين بك الرافعى يعارض الوزارة فى جريدة الأخبار ، كما كنا نعارضها ، لكن على طريقته هو . وكانت تعارضها كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . ولقد ضاقت الوزارة ذرعا بهذه المعارضة بعد أن رأت أن مظاهرات الأقاليم قد اتخذت مادة زادت

المعارضة عنفا . وكان سعد باشا قد عين الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيلا لمحافظة مصر ، فرأى أن ارهاب أهل الريف لا يجدى نفعا ، وأن هذه الصحف المعارضة هى التى تسمم الجو ، وانها يجب أن تتلقى درسا يردها فى نظره ونظر الحكومة الى صوابها ، ويلزمها الاعتدال فى معارضتها ان لم يلزمها العدول عنها .

كنت أقيم فى ذلك الوقت فى شارع العباسية . واننى لفى منزلى صباح يوم من شهر ابريل ، أو من أوائل مايو ، اذ طلب الدكتور حافظ عفيفى أن يحدثنى تليفونيا فى أمر هام . فلما اتصلت به أخبرنى أنه علم أن مظاهرات عنيفة غاية العنف ستقوم مارة بالجرائد المعارضة تحطمها وتعتدى على من فيها ، وأنه يترك لى تقدير ما اذا كنت أتقى هذه المظاهرات بأن لا أذهب أنا وزملائى الى «السياسة» ولو أدى ذلك الى عدم صدورها صباح اليوم التالى ، أو أرى فى الأمر رأيا آخر . وكان الأستاذ محمد حسن المرصفى مدير ادارة السياسة اذ ذاك ، فاتصلت به وطلبت اليه أن يتصل بالأستاذ محمود عزمى ، وأن نلتقى ثلاثتنا بجروبى تجاه البنك العقارى فى الساعة الخامسة من بعد الظهر لنتكلم فى هذا الموضوع : موضوع ظهور السياسة أو عدم ظهورها صبح الغد . والتقينا فعلمت منهما أن المظاهرة الكبرى مرت بالأخبار وبالكشكول فى الصباح واعتدت عليهما وأحرقت الكشكول ، وأنها ستمر بالسياسة حوالى الغروب . قلت لهما : ولكن اذا خفنا وضعفنا ولم تظهر السياسة غدا ، أصبحت تحت رحمة المتظاهرين يعطلون السياسة فى أى يوم يشاءون . ووافقانى على رأيى فركبنا نحن الثلاثة سيارة الى « السياسة » ، فألفينا فى فنائها ثلة من الجنود يرأسهم ضابط دهش حين رآنا وسألنا عما اعتزمنا . فلما علم أننا مصممون على العمل ، وعلى اصدار «السياسة» كعادتها كل صباح ، جعل يرجونى ويخوفنى العاقبة ، ويقول ان القوة التى تحت امرته لا تكفى لصد المظاهرة الكبرى المقبلة عما قريب . قلت له : فلنستقبل هذه المظاهرة ! لقد أصدرت أمرى الى عمال المطبعة أن يتسلح كل واحد منهم بقطعة من حديد المطبعة لندافع عن أنفسنا ، وليكن ما يكون ! وأشهد لقد كان عمال السياسة يومئذ على أعظم جانب من الشهامة . فانى ما لبثت حين

أصدرت اليهم هذا الأمر أن رأيتهم جميعا متحمسين مستعدين لملاقاة العدوان بالعدوان . واتصل الضابط أمامى بمحافظة العاصمة ثم حدثنى محاولا اقناعى ، فلما رآنى لا أقتنع طلب أن يتحدث وحده من التليفون العام بالجريدة . وذهب الى هذا التليفون العام ، وظل طويلا مقفلا عليه باب « الكابينة » ، ثم جاء عندى وقال انه سيبقى زمنا مع القوة التى يرأسها ، ولعل المظاهرة تمر بسلام حين تراه . ودخلنا جميعا مكاتبنا ، وبدأنا عملنا وانقضى الوقت وأرخى الظلام سدوله ، ولم تحضر مظاهرة صغيرة ولا كبيرة ، وانصرفت القوة من غير أن يشعر أحد بانصرافها .

وظهرت السياسة صبح الغد أشد عنفا منها فى أى يوم آخر . وما كان لنا أن نتراجع بعد أن تحدينا المظاهرة الكبرى ، بل تحدينا الحكومة ، ونجحنا فى تحدينا غاية النجاح . ثم ما كان لنا أن نتراجع والحكومة القائمة تكيل لنا الضربات فى كل ميدان تستطيع أن تواجهنا فيه . أشرت من قبل الى ما قيل من أن سعد باشا زغلول أصر على الغاء انتخاب محمد محمود باشا عن دائرته بأسيوط . وقبل أن ينظر الطعن فى انتخابه أمام مجلس النواب صادفت أحمد محمد خشبة بك الذى كان وكيلا وفديا لمجلس النواب ، وكان بحكم مركزه هذا رئيس لجنة النظر فى الطعون . صادفته فى مطعم سان چيمس ، وكان اذ ذاك بشارع فؤاد الأول ، فسلمت عليه فدعانى للجلوس معه ، وفتحت الحديث فى الطعن المقدم ضد محمد محمود باشا ، وقلت ان المجلس نظر فى طعون أسبابها هى الأسباب التى بنى عليها الطعن فى انتخاب محمد محمود ورفضها ، فحاول الرجل أن يقنعنى بأن ثمت خلافا بين هذا الطعن وغيره من الطعون . ولم تؤد المناقشة بطبيعة الحال الى نتيجة . ونظر الطعن أمام المجلس وقبل ، وألغى انتخاب الرجل وكلنا مقتنعون بأنه ألغى لاعتبار حزبى ، لا لاعتبار قانونى . طبيعى والحكومة تكيل لنا مثل هذه الضربات فى مختلف الميادين أن لا تخف معارضتنا لها أو تحديها ايانا .

وما كنا ، نحن الذين نحرر السياسة ، لنعبأ بهذه الضربات ، بل كنا نتخذها حجة لنا فى معارضتنا الحكومة واقامة الحجة على تنكبها طريق العدل والقانون ، جريا وراء الأهواء الحزبية والطغيان الصارخ . ولم نكن

نجد الى جانب ذلك عناء فى الوقوف على أسباب جدية أخرى للمعارضة . فلم يكن شيء أيسر من المقارنة بين أعمال الوزارة فى الحكم وأقوال رجالها قبل أن يتولوه . كان مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية القائمة فى الحكم اذ ذاك ، وكان صديقا لسعد باشا . وقد أثر عنه يوما أنه قال قبل أن يتولى الحكم : ان المسألة المصرية تحل فى الفترة التى يتناول فيها الانسان مع المصريين (فنجانا) من القهوة . ولما تولى سعد باشا الحكم استبشر بوجود مستر ماكدونالد على رأس الوزارة حتى لقد قال فى بعض تصريحاته : « ومن علامات اذن الله بنجاح قضيتنا أن تولت الحكم فى انجلترا وزارة صديقة مستعدة للتسليم بمطالبنا » ، أو ما يقرب من ذلك . على أن الحوادث لم تجر على النحو الذى تنبأ به مستر ماكدونالد ، وتنبأ به سعد باشا . فقد وجه الى مستر ماكدونالد سؤال فى مجلس العموم البريطانى ، فكان جوابه عليه أن سياسة انجلترا فى مصر هى السياسة التى رسمها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح هو الذى قال عنه سعد باشا انه نكبة وطنية كبرى . فلما ذكرناه بعبارته هذه ، وسألناه رأيه فى اجابة مستر ماكدونالد عن تصريح ٢٨ فبراير ، قال : لمستر ماكدونالد أن يقول ما يشاء ، ولى أن أقول ما أشاء . وسأله عبد الرحمن الرافعى بك عضو مجلس النواب من الحزب الوطنى عما يعتزم عمله للظفر باستقلال السودان ، فكان جواب سعد باشا : هل عندكم تجريدة ؟ ! وكذلك هبط به واقع السياسة العملية الى مثل هذه التصريحات التى كنا نتخذ منها حجة لمعارضته ، فكنا نجد فى جوانب كثيرة من الرأى العام سميعا .

وبلغ من أثر معارضتنا لما جاء فى خطبة العرش عن الأمانى الوطنية ، وأنها كلمة مبهمة لا تعبر عن الاستقلال التام بالقوة التى كان يعبر بها سعد قبل توليه الحكم ، أن طلب زكى باشا أبو السعود ، وكان شيخا وفديا ، أن ينص فى الرد على خطاب العرش على الاستقلال التام ، وأن تعدل خطبة العرش نفسها فتستبدل فيها كلمة الاستقلال التام بكلمة الأمانى القومية . وقد امتعض سعد من ذلك وقال : اذا أنا قلت الأمانى الوطنية ، فماذا تفهمون من عبارتى ؟ أليس هو الاستقلال التام ؟ ونزل زكى باشا

أبو السعود على رأى سعد . لكن ذلك دل على أن معارضتنا قد تركت فى نفوس الكثيرين من الأثر ما جعلهم يعودون بأنظارهم وأسماعهم الى الماضى ، يريدون مقارنته بالحاضر ، فيرون أننا لم نكن مخطئين كما أوهمهم خطباؤهم ، وأن السياسة التى اتبعها سعد فى المسألة القومية بعد توليه الحكم لم تكن تسوغ له عدلا أن يطعن على سياستنا أو يتهمنا فى وطنيتنا .

كان تحول الرأى العام فى الحماسة لتأييد وزارة سعد ، وان تحولا جزئيا ، أمرا محسوسا . مع ذلك لم ير سعد أن يهادن الأحرار الدستوريين أو يلتمس الوسيلة للتفاهم معهم . بل ازداد تحديا لهم وحرصا على القضاء عليهم . لما ألغى مجلس النواب انتخاب محمد محمود باشا رشح الرجل نفسه ثانية فى دائرة البربا بأسيوط . وكان فى مقدور سعد أن يغضى عن اعادة انتخابه وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، وما يدعوه للتفكير فى هدنة مع الوزارة يقنع بها اخوانه الأحرار الدستوريين . لكن وزارة الداخلية نقلت الى أسيوط وكيلا للمديرية هو الأستاذ عبد القادر مختار ، ووكلت اليه أن يسقط محمد باشا فى دائرته . ولم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمد والمندوبين الناخبين الا لجأ اليها . وضج الناس هناك بالشكوى مما يصيبهم من عسف الادارة ، فرأى محمد باشا من الخير أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، محافظة على مصالح أهله وأنصاره ، وحتى لا يتعرضوا الى ما قد ينتهى اليه التهديد من نتائج . وانتخب فى الدائرة رجل لم يكن أهلها يكادون يعرفونه .

أدى شعور سعد باشا بهذا التحول فى الرأى العام الى تفكيره فيما يكفل له النجاح فى الانتخابات المقبلة اذا حل مجلس النواب ، أو اذا بقى مجلس النواب الى الأجل المحدد له فى الدستور وأجريت انتخابات جديدة . فالمندوبون الناخبون الذين يندب كل واحد منهم عن ثلاثين ناخبا ، هم بكثرتهم الكبرى من طراز الذين يقرأون الصحف ويتأثرون بما فيها . وهؤلاء يمكن أن يتحولوا مع الوقت عن الوفد وعن سعد باشا اذا استمر الحال على ما هو عليه . أما سواد الشعب وسواد

الناخبين فكثرتهم الكبرى لا تقرأ ولا تكتب • وكثرتهم الكبرى تؤمن بأن سعدا نبى الوطنية ، وبأن من خالفه أو خرج عليه خالف الدين وخرج عليه • أليسوا يؤمنون بأن الجنين فى بطن أمه نادى : يحيا سعد ، وبأن ورق بعض النبات ظهر مكتوبا عليه : يحيا سعد ؟ • سواد ذلك ايمانه لا يتحول فى سنة أو سنوات عن عقيدته • لابد اذن من أن يكون هذا السواد هو الذى ينتخب مباشرة ، فيكفل سعد بذلك نصرا لا يكفله مع نظام المندوبين • لهذا رأى تعديل قانون الانتخاب والغاء نظام المندوبين الناخبين ، وجعل الانتخاب مباشرا من درجة واحدة ، يتولاه هذا الشعب مباشرة • صحيح أن الدستور يشير الى المندوبين ، ويمكن لخصوم سعد باشا أن يتمسكوا بهذه الاشارة ، وأن يزعموا أن الانتخاب المباشر من درجة واحدة فيه مخالفة للدستور • لكن سعدا هو صاحب الأغلبية فى مجلسى البرلمان • فاذا أقر المجلسان هذا التعديل ، وأصدره الملك ، لم يزد أمر هؤلاء الخصوم على أن يرفعوا عقيرتهم صائحين بأن الدستور خولف ، وأن يكتبوا فى ذلك مقالا أو مقالات فى « السياسة » ، ثم لا يلبثون ، حين يرون صيحتهم تذهب أدراج الرياح ، أن يعودوا الى الصمت عن هذا الموضوع وأن يشغلوا بغيره •

وتحقيقا لهذه الغاية تقدم مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب بجعله مباشرا من درجة واحدة • وعارضنا نحن ، وعارض غيرنا ، بأن الدستور يذكر المندوبين الناخبين ، فالانتخاب المباشر من درجة واحدة مخالفة له • وأقر المجلسان التعديل ، وأصدره الملك • وانتهت صيحتنا ، وشغلنا بغير هذا الأمر ، واطمأن سعد باشا الى غده فى أمر الانتخابات •

* * *

بينما كانت المعركة على أشدها بيننا وبين سعد ، بلغنا أن عدلى باشا استقال من رياسة الحزب ، لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه • فلما تأكد أصدقاؤنا الخبر ، ثار ثائر بعضهم لأنهم رأوا فى تصرف عدلى ما لا يتفق مع التضحيات التى بذلوها فى سبيله ، ودافع عن تصرفه آخرون بأنه رأى بقاءه على رأس الحزب يزيد الخصومة ويضر

فى نظره بقضية البلاد . أما أنا فلم أعر هذا الأمر كبير التفات . لقد قام الحزب وتوطدت أركانه وقواعده . ولقد أريق على جوانبه الدم يوم قتل حسن عبد الرازق واسماعيل زهدى . وقد تخطينا صدمة الهزيمة فى الانتخابات يوم كانوا يقولون : كان هاهنا حزب وكانت هاهنا جريدة . وقد أصبحنا موضع احترام خصومنا ، وان لم نصبح موضع محبتهم . فلنسر فى طريقنا ندافع عن الحرية وعن العدل وعن القانون ! لهذا قام الحزب ، ولهذا يجب أن يبقى دون نظر الى الأشخاص الذين ينضمون اليه أو الذين يتركونه . لقد كنا يملأ الايمان قلوبنا بجلال مبادئنا وعظمة رسالتنا . وكنا يومئذ فى عنفوان القوة والشباب . فليبق معنا من شاء ، وليتركنا من شاء ، فلن يغير ذلك من الأمر شيئا .

تابعنا اذن معارضتنا العنيفة للوزارة ، لم يخفف منها هذا التحدى الذى واجهتنا به فى مختلف الميادين . ولعل سعد باشا ظن أن ارهابنا ، نحن محررى السياسة مباشرة ، يكون ذا جدوى فى تخفيف معارضتنا . فاننى لفى منزلى ذات مساء اذ دعيت من النيابة للتوجه اليها صباح الغد لسؤالى فى مقالات نشرت . وصادف أن أصابنى فى الليلة التى سبقت دعوتى هذه مغص كلوى ، كان يعاودنى الحين بعد الحين . فلما ذهبت فى الصباح ، وقابلت عثمان بك يوسف عارف رئيس نيابة مصر ، أخبرته بهذا المغص الكلوى ، ورجوته ان كان التحقيق سيطول ان يرجئه الى يوم آخر . لكنه أخبرنى أن الأمر لن يستغرق نصف ساعة . وبدأ التحقيق معى فى عدة مقالات كانت أولاها مقالة « حزب الستمائة » . واستمر التحقيق فى هذا المقال وفى مقالات أخرى ساعتين ، استعفيت رئيس النيابة بعدهما وطلبت منه تأجيل التحقيق ، لكنه قال انه على وشك الانتهاء ، واستمر يسأل فى مقالات أخرى . بذلك استغرق التحقيق من الساعة التاسعة صباحا الى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، أى أكثر من خمس ساعات . فلما عدت الى المنزل ، ثم ذهبت فى المساء الى « السياسة » ، عاودنى ألم الكلى ، فاضطررت للعودة من جديد الى المنزل . وهناك بقيت أياما ، ازداد المرض أثناءها ، حتى

اضطررت أن أستأذن الطبيب المعالج فى استدعاء الدكتور على ابراهيم بك جراح مصر الكبير ، والدكتور عبد العزيز اسماعيل بك الطبيب الباطنى الكبير . ولولا عناية الدكتور على ابراهيم ولطف الله ، لأودى هذا المرض بحياتى . فقد كانت الكلية اليسرى ممتلئة صديدا ، حتى لقد سأل المحلل أخى عما اذا كان صاحب التحليل الذى حمله اليه لا يزال على قيد الحياة !.

وانى لأذكر اليوم كم كنت فخورا بهذا التحقيق . فاننى لم أتراجع فيه عن كلمة كتبتها ، ولم أكن فى اجابتى على الأسئلة التى وجهت الىّ أقل عنفا مما كانت السياسة فى المقالات التى تنشرها . سألنى المحقق عن المقال الذى نشر بعنوان: « هلموا يا أنصار الحرية ، فادفعوا العدوان على الحرية ! » ، والذى أهبت فيه بكل مصرى يحترم الحرية أن يقف فى وجه المتظاهرين الذين يهاجمون الناس ويقذفون المنازل بالحجارة . وزعم فى سؤاله أن هذا المقال يدعو الى قلب نظام الحكم ، فكان جوابى أن الحكومة هى التى قلبت نظام الحكم ، فواجبها الأول أن تلزم الناس احترام القانون ، وهى تغضى عامدة عمن يجترئون على القانون ويخالفون أحكامه ، وبذلك تترك البلاد وكأنها لا حكومة فيها . فمن حق كل انسان أن يدافع عن نفسه وعن غيره وعن ماله وعن مال غيره ، ما دامت الحكومة لا تقوم بهذا الدفاع ؛ لأن الدفاع عن النفس والمال حق طبيعى يدعه الانسان للحكومة ما أحسنت توليه ، فان لم تفعل عاد الحق الى الأفراد ووجب عليهم أداؤه .

فى غداة ذلك اليوم استدعى الدكتور حافظ عفيفى بوصفه صاحب امتياز السياسة ، ولأن سعدا وأصحابه كانوا يعلمون أنه كان يمر بنا كل مساء ونتداول الحديث فيما نكتب ، فكان موقفه فى التحقيق قويا غاية القوة . تحدث عن الطغيان البرلمانى حين وجه اليه المحقق سؤالا عن حق الأغلبية دستوريا فى تولى الحكم ، ودافع عن خطة السياسة ومقالاتها ، ولم يحاول الفرار من المسئولية اعتمادا على أن هذه المسئولية أحملها أنا وحدى بوصفى رئيس التحرير المسئول .

لم يغير استدعاؤنا للنيابة ، وسؤالنا فيها وتوجيه الاتهام الينا ، من خطتنا فى معارضة الوزارة ومن عنفنا فى هذه المعارضة . وقد استدعيت بعد ذلك غير مرة لسؤالى، وبخاصة عما كتبته عن تدخل سعد زغلول باشا فى انتخاب محمد محمود باشا فى أسيوط حين رشح نفسه بعد الغاء انتخابه الأول . ودهش رئيس النيابة حين طلبت اليه سؤال سعد باشا شخصيا فى هذا الأمر ، وكأنما اعتبر رئيس الحكومة فوق القانون ، أو اعتبر سعد باشا بالذات فوق القانون . لكنه استدعانى بعد ذلك ، ثم أخبرنى أنه سأل سعد باشا ، وأن الرجل أنكر أنه تدخل ، فأصررت على أقوالى التى وردت فى مقال السياسة .

استمر هذا الصراع العنيف بيننا وبين الوزارة ، وبيننا وبين سعد باشا بتعبير أدق ، نريد نحن أن نقنع الناس بأننا كنا على حق يوم عارضنا الوفد ويوم ألفنا حزبنا ، وأن ما وجه الينا من التهم التى أدت الى انتصار الوفد الحاسم فى الانتخابات كان باطلا كله ، بدليل أن الوفد لما تولى الحكم وقام سعد على رأس الوزارة لم يستقر فى البلاد عدل ، ولم يحترم فى البلاد قانون، ولم يحقق سعد لمصر قليلا ولا كثيرا من هذا الاستقلال الذى طالما تغنى به . وأراد سعد أن يثبت أنه كان على حق حين اتهمنا بأن الأحرار الدستوريين خوارج على الأمة ، لأنهم خرجوا عليه وهو وكيل الأمة وممثلها وزعيمها ونبى الوطنية فيها ، وأنه بلغ منا الالحاح فى هذا الخروج على الأمة والعناد فيه أنا لم نذعن لارادة الأمة التى ظهرت فى الانتخابات ، كما أنا لم نذعن لهذه الارادة وقد كانت بادية قبل الانتخابات ، وأن الناس يجب لذلك أن يظلوا على رأيهم فينا ، وأن يقاطعونا ، وأن لا يتحدث مخلص لوطنه منهم الينا حتى لا يكون مارقا مثلنا فيحل عليه غضب سعد ، ومن حل عليه غضب سعد فقد حل عليه غضب الأمة وغضب الله ..!

بعد زمن من انتهاء التحقيق معنا أعلنتنى النيابة ، وأعلنت الدكتور حافظ عفيفى ، بالحضور أمام محكمة الجنايات لسماع الحكم علينا بأننا أهنا البرلمان فى مقالات حزب الستمائة وما يتصل بها . وقد رأيت فى هذا

الاعلان الأخير فرصة لنشر التحقيقات التى جرت معنا . فلما كنا قبيل يوم المحاكمة نشرت القسم الأول من هذا التحقيق ، حين سئلت للمرة الأولى فاستغرق التحقيق معى خمس ساعات . وكم كان عجبى حين علمت ساعة خرجت من منزلى أن الحكومة صادرت « السياسة » بأمر النيابة لنشرها هذا التحقيق . وطلبتنا النيابة الى المحكمة لسماع الحكم بصحة هذا الاجراء . وسمعت المحكمة المرافعة ورأت هذه المصادرة اجراء تحكميا لا مسوغ له فألغته ، واعتبرته مخالفا للقانون وللدستور ، فكان هذا نصرا لنا أى نصر . وأشدنا نحن بهذا الحكم ، وقلنا « ان فى مصر قضاة » ، وانه ما دام للقانون حماته فليطمئن الناس ، وليلجأوا الى ملاذ العدل كلما نزل بهم حيف أو حل بهم ظلم .

حل موعد محاكمتنا بتهمة اهانة البرلمان . وكان من المحامين عنا فى هذه الدعوى محمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك وابراهيم الهلباوى بك وغيرهم من كبار المحامين فى البلاد . وصادف أن توفى شقيق توفيق دوس قبل المحاكمة بيومين . فلما حضر المحامون طلبوا التأجيل للاستعداد فعارضت النيابة طلبهم ، وكان مما قالته أن توفيق دوس ، تقديرا منه لأهمية هذه القضية ، ترك مأتم أخيه بأسيوط وعاد الى مصر ليترافع فيها . فرد توفيق دوس على ذلك بعبارة ظلت تدوى فى آذان الناس جميعا طيلة المحاكمة ، هذه العبارة هى : تقول النيابة اننى تركت مأتم أخى ، نعم . تركت مأتم أخى ، وجئت أشهد مأتم الحرية ! .

واستغرقت مرافعة النيابة ومرافعة المدعين بالحق المدنى ، النائبين المحترمين محمد علام ومكرم عبيد ، ثم مرافعة الدفاع عنا عدة أيام متوالية كانت قاعة الجلسة أثناءها غاصة بالمحامين وبالجمهور ، حتى لم يكن فيها موضع لقدم . وكانت السياسة وغيرها من الصحف تنشر الدفاع وتنشر تعليقات على ما يجرى فى المحكمة ، وكان الجمهور فى العاصمة وفى الأقاليم يتتبع هذا الذى ينشر بعناية أكبر العناية ، عناية دل عليها ارتفاع « مقطوعية السياسة » ارتفاعا فاق كل ما تتوقع . والحق أنه كان موقفا

لم يعرف له فى تاريخ مصر من قبل نظير . فقد كانت هذه القضية صراعا بالغا غاية العنف بين السياسة ومن تنطق بلسانهم وهم الأحرار الدستوريون ، وبين الحكومة وعلى رأسها سعد زغلول باشا يؤازرها البرلمان وتؤازرها السلطات كلها . واذ كان القضاء ميدان هذا الصراع فقد كان الناس يتوقون لمعرفة النتيجة التى ينتهى اليها . فلما تمت المرافعات حكمت المحكمة ببراءة الدكتور حافظ عفيفى وبتغريمى ثلاثين جنيها . وفى اليوم الذى صدر فيه الحكم قررت فيه بالنقض حتى لا يظن أحد أن الأحرار الدستوريين قبلوه ، أو يحسب أحد أن الصراع بلغ نهايته .

كان الصيف قد أقبل ، وكنت أحس أننى مجهد محتاج الى الراحة . وكان الدكتور على ابراهيم قد أخبرنى أنه يرى الخير ، بعد أن أثبتت الأشعة أن فى كليتى اليسرى حصاة ، فى أن يجرى لى عملية جراحية لاستئصالها . فلما طلبت اليه اجراء هذه العملية أخبرنى أنه مسافر الى لبنان بعد ثلاثة أيام ، وأنه يفضل ارجاءها الى ما بعد عودته حتى يباشر العلاج كله بنفسه ، ونصح لى أن أسافر أنا كذلك الى لبنان أستريح فيها بضعة أسابيع . واعتزمت أن أصطحب معى زوجى وابنى . لكننى خشيت ، والخصومة بين الوزارة وبيننا ذلك مبلغها من العنف ، أن تدعنى الحكومة أسافر الى بور سعيد كى أستقل الباخرة ثم تعيدنى وزوجى وابنى بحجة أنها تريد التحقيق معى ، أو بأية حجة أخرى . لهذا طلبت الى صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، وكيل وزارة الخارجية اذ ذاك ، أن يتصل بالنائب العام محمد باشا ابراهيم يسأله ان كانت هناك تحقيقات مع السياسة لأقيم والا سافرت الى لبنان . وبعد أيام طلب الى عبد الرحمن باشا أن أقابله . فلما التقينا أخبرنى أنه تحدث الى النائب العام بما ذكرت ، فقال له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل ، انما يخاطب الوزير مباشرة فى هذا الشأن . وكان وزير الحقانية محمد سعيد باشا ، وكان صديقا لعبد الرحمن باشا رضا . فلما قابله وعرض عليه الأمر قال هو كذلك له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل والسياسة ، وانما يخاطب سعد باشا شخصيا فى هذا الشأن . وقابل عبد الرحمن باشا سعد باشا ، وأخبره بما ذكر له ،

فقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ وكان الطبيعى أن يقول له عبد الرحمن باشا ان فصل الأجازات القضائية بدأ فاذا رفعت هذه القضايا فسأكون قد عدت من سفرى • لكن الرجل أشفق مما قد يصيب زوج ابنته ، فقال لسعد : وما ضرورة هذا الانتقام ؟ ! • وأجاب سعد مغضبا : انتقام يا عبد الرحمن ! أنا ألجأ الى النيابة كما يلجأ اليها أضعف الناس رجالا ونساء وتسمى هذا انتقاما ! مع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعا ، اذا كذب هيكل اننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود •

اغتبط عبد الرحمن باشا بهذه النتيجة ، وطلب الى أن أفعل ما أراد سعد • وكان جوابى : أنا لا أستطيع أن أكذب ما أنا مقتنع بصحته • وعجب الرجل لهذا الجواب وكأنه لم يكن ينتظره فقال : نعم يا سيدى ! كل البلد الآن تحت أقدام سعد ، وأنت وحدك الذى تريد أن تقف فى وجهه • ألم تره ذهب الى الملك بالأسكندرية يقدم استقالته ، فقامت المظاهرات فى كل مكان تنادى : سعد أو الثورة ، فلم ير الملك من الحكمة أن يقبل استقالته ، وعاد سعد يقول للناس : لقد استقلت من الاستقالة ؟ ! وجعل الرجل ينصح لى بأن الخير فى أن أعتذر عما كتبت وأن أكذبه • ورأيت كأن صهرى يرى فى موقفى عقوقا ، وأردت أن أتخلص من ورطة ورطته فيها ، فقلت له : أنا لا أكتب لحسابى ، بل لحساب حزبى ، ولا أملك أن أتصرف فى أمر كهذا الأمر بغير موافقة الحزب •

حدثت صديقى الدكتور حافظ عفيفى بما حدث ، فعاد الىّ الغداة يخبرنى بأنه حدث أصدقاءنا فى الأمر فرأوا ، ورأى معهم عدلى باشا ، أنهم لا يرون بأسا بأن أكتب كلمة ترضى كرامتى وكرامة الحزب اذا رأى سعد باشا فى نشرها ما يرضيه • وعرضت على رجال الحزب كلمة قلت فيها ان السياسة نشرت أن سعد باشا تدخل فى انتخابات محمد باشا محمود • وما دام دولته قد أنكر أنه تدخل شخصيا فى هذه الانتخابات ، فأنا أكتفى بهذا الانكار • ووافق رجال الحزب على هذه الكلمة فأخذها

عبد الرحمن باشا رضا وعرضها على سعد باشا . فلما قرأها قهقه ، وقال : هيكل يحسب أنه يضحك علىّ بهذه الكلمة ! هو يكتفى بانكارى، صدقا كان الانكار أو كذبا ، أننى تدخلت شخصيا ! . أما أن وزارة الداخلية تدخلت ، فلا ! اما تكذيب صريح ، واما أن ترفع القضايا ! .

عاد الىّ عبد الرحمن باشا يحمل رسالة سعد وهو وجل من نتائجها . ولقد حاول أن يحملنى على تغيير ما كتبت ، فاعتذرت له عن عدم استطاعتى ذلك ، وعما كلفته من شطط فى هذا الأمر . ثم اننى تركته ، وذهبت الى منزل أصدقائى أسرة عبد الرازق بشارع جامع عابدين وراء باب باريس من أبواب قصر عابدين . وهناك وجدت محمود باشا عبد الرازق فقصصت عليه القصة ، وسألته رأيه فى كل ما حدث . فقال : أتسألنى سؤال صديق صديقه ؟ قلت: نعم ! قال: اذن فالرأى عندى أنك ان أردت أن تعتذر ، أيا كانت صيغة الاعتذار ، فيجب ألا تقوم فى حياتك بأى عمل سياسى . وان أردت أن تشغل نفسك بالشئون السياسية فى التحرير أو فى غير التحرير ، فيجب ألا تعتذر قط . فالقضايا والارهاب والتحدى، وكل ما تراه من أعمال سعد أو غير سعد ، نتائج محتومة للعمل السياسى . فاما أن توطن نفسك على مواجهتها أيا كان ما يترتب عليها ، واما أن تترك ذلك كله بأن تختار فى حياتك طريقا يبعد عن الحياة السياسية ومشاكلها .

وشكرت للرجل خالص نصحه ، وعولت على متابعة خطتى فى معارضة الوزارة . واننى بعد ذلك بأيام أسير فى الطريق مع صديقى عبدالرءوف بك زكى اذ تطرق الحديث الى موضوع سفرى الى لبنان وموقف سعد من هذا السفر . فقال : أوتظن سعدا يستطيع منعك ؟ لا تصدق ما يقوله من ذلك ! انه تهديد من يريد أن يخيف خصمه وهو خائف منه . وما عليك الا أن تذهب غدا الى قلم الجوازات فتستخرج جوازا لسفرك أنت وزوجك وابنك . وأنا كفيل لك بأنهم سيمنحونك هذا الجواز بأسرع

مما تظن ، مخافة أن يتخذ منعهم الجواز عنك بغير حق حجة جديدة عليهم وعلى تعسفهم ، ومتى حصلت على الجواز سافرت بسلامة الله . ولعل سعد باشا يسر بسفرك ليستريح من قلمك مدة غيابك ! .

وصدق الرجل . فقد طلبت جواز سفر لى ولزوجى وابنى لأول ما أصبحت فى الغـداة ، فاذا ادارة الجوازات تعطينى اياه فى أقـل من ثمان وأربعين ساعة . عند ذلك أخذت أهبتى للسفر ، وسافرت وقضيت فى ربوع لبنان والشام بضعة أسابيع عدت بعدها مستريحا ،حتى لقد عدلت عن اجراء العملية الجراحية التى أراد الدكتور على ابراهيم اجراءها . وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله ! .

قوبلت ببيروت أول مانزلتها بحفاوة بالغة . لم يسألنى رجال الجمرك عما بمتاعى ، وأعاننى كثيرون على تخطى الميناء مع أخى الذى كان ينتظرنى لنذهب معا الى (برمانا) حيث اختار لى منزلا صالحا . ولم أدرك بادىء الرأى أن للحفاوة التى قوبلت بها علاقة بجريدة « السياسة » وما تكتب . لكننى نزلت بيروت بعد ذلك غير مرة ، وقابلت جماعة من أرباب الأقلام ورجال الصحافة فيها ، فألفيتهم يبدون من الاعجاب بالسياسة وما تنشر ما كنت أغتبط به وأستحى منه . وكذلك كان الشأن حين ذهبت الى دمشق . بل لقد قابلنى شبان أدباء كانوا يحفظون عن ظهر قلب مقالات من السياسة ، وبخاصة ما كان موضع المحاكمة أمام محكمة الجنايات . وكانوا يشيدون بما ننشره من بحوث أدبية وعلمية ممتعة . عند ذلك أيقنت أن هذه الحفاوة الأولى كانت حفاوة ترحيب برئيس تحرير السياسة ، والرجل الذى قدم للمحاكمة لدفاعه عن الحرية . واذ ذاك عدت بذاكرتى الى مشورة محمود عبد الرازق باشا : من شاء أن يعمل فى الحياة السياسية فليوطن نفسه لحلوها ومرها ، لخيرها وشرها ، لمجدها وتضحياتها . فأما ان خاف المرارة وخشى الشر وروعته التضحيات ، فليترك هذا الميدان الى غيره من ميادين الحياة الكثيرة ! وأشهد لقد زادتنى هذه الزيارة للبنان وللشام حبا للصحافة ، وتقديرا للرسالة السامية التى يضطلع بها

من يؤمن بهذه الرسالة ، ويريد أداءها حق الأداء . وأشهد لقد صرت أشعر من يومئذ بأن القسم بالقلم ، فى قوله تعالى : « ن والقلم وما يسطرون » ، قسم عظيم . فالقلم الذى يجرى بالحق يخط بحروف من نور آى الهدى الى الصراط المستقيم .

صادفتنى ، أثناء مقامى بلبنان ، مسألة طريفة متصلة « بالسياسة » جديرة بأن أذكرها هنا . تناولت يوما رسالة بالفرنسية من أحد رجال الحكم الفرنسيين بلبنان، طلب الىّ فيها أن أمر به فى (عاليه) فى اليوم الذى أختاره . ودهشت ، ما شأن السلطات الفرنسية بمصطاف مصرى جاء يقضى أسابيع فى ربوع لبنان ثم يعود الى بلاده ؟ وفيما أنا مع أهلى يوما فى بعض جولاتنا ألفيتنى على مقربة من عاليه ، فطلبت الى سائق السيارة أن يذهب اليها وأن يمر بدار الحكم فيها . وبعثت بطاقتى الى صاحب الرسالة التى جاءتنى فى (برمانا) . فاستقبلنى ضابط فرنسى اعتذر بادىء الرأى عن ازعاجى ، ثم قال ان مراسل السياسة ببيروت بعث اليها برسالة وصف فيها منفيا بأنه من أبطال الوطنية ، وان السياسة نشرت رسالته ، وان هذه الرسالة قرأها اللبنانيون ، ومن شأنها أن تثير جوا غير صالح ، اذ تصور الأشقياء فى صورة الأبطال ، وتصف الحكم الفرنسى فى لبنان بأنه حكم استبدادى يطارد أبطال الوطنية ، وتشوه بذلك سمعة فرنسا . قلت : أو لو أرسل مراسل جريدة الطان أو الماتان فى القاهرة رسالة الى جريدته، ثم كان هذا المراسل موضع ثقتها ، أفلا تنشرها ؟ قال : بلى ! ولكن اختيار المراسلين يجب أن يكون موضع تحر وتدقيق . قلت : ونحن قد تحرينا أن يكون مراسلنا ببيروت من خيرة الصحفيين اللبنانيين . وهو كذلك بالفعل . فاذا اختلف رأيا مع الحكومة القائمة فى وصف رجل بأنه بطل وهو شقى ، فكل ما تطالب السياسة به هو أن تنشر ما تبعثه اليها حكومة لبنان من تصحيح . فاذا هى أبت نشره كان لمثل هذا العتاب الذى تواجهنى به موضع . أما ولم يصل السياسة تصحيح فلا محل له . فقال الرجل : أو ترانا نصحح كل خطأ يقع فى كل جريدة من جرائد العالم ؟ قلت : اذا كان هذا التصحيح لا يهمكم ، فمعنى ذلك أن ما نشر لا يخشى أثره ،

ولا محل معه لطلب رجل جاء يصطاف لمحاسبته على هذا النشر . وأحب أن أذكر أن محرري السياسة أكثرهم من الذين حصلوا على اجازة الدكتوراه من باريس ، فليس يحركهم شعور عداوة نحو فرنسا ، بل العكس هو الصحيح . فاذا شعروا مع ذلك بأنهم يحاسبون اذا اصطافوا بلبنان أو بفرنسا ، فلشد ما أخشى أن يغير ذلك من رأيهم فى سابق تقديرهم لعواطفهم ازاء بلد درسوا فيه وأحبوه ! قلت هذا الكلام الأخير فى حزم رأى الرجل معه أن الخير فى الانتقال بالحديث الى جو أكثر مودة . فقال : لا تحسب أنى أريد أن أفسد عليك اصطيافك . لكنى رأيت أن اظهرك على حقيقة ، لعل اظهارك عليها ينفع من بعد . وانى على كل حال أعتذر مرة أخرى عن ازعاجك وأرجو لك مصيفا ممتعا ! وأكون سعيدا اذا استطعت أن أؤدى لك خدمة فى أى شيء تطلبه .

وكذلك تركته والجو بيننا أكثر صفاء . لكننى خرجت وما أزال يحركنى الغضب لافساد ساعة من ساعات ذلك اليوم الجميل علىّ . فلما عدت الى السيارة ، وانطلقت بنا بين السفوح والوديان والأشجار الجميلة والهواء المنعش ، نسيت ما كان ، وعدت الى متاعى براحة مطمئنة يجدها الانسان بلبنان فى هذا الفصل من السنة فى كل ساعة من ساعات الليل والنهار .

عدت الى مصر والى السياسة بعد هذه الأسابيع التى قضيتها مستريحا مطمئنا . وعدت اليها حين كان سعد باشا فى أوربا ، وبعد أن ذهب الى لندن فقابل مستر رمزى ماكدونالد ، وتحدث واياه لتنظيم علاقات مصر وانجلترا حديثا قصيرا ذوى على أثره الأمل فى نفس رئيس الوزارة المصرية أن يبلغ بوطنه الى مايريد . فقد بدأ ماكدونالد الحديث معه عن مسألة السودان . وقال سعد ان السودان مصرى وحق مصر فيه واضح . ولما كانت سياسة انجلترا لا تقر هذا التصوير ، فقد انقطع الحديث منذ المقابلة الأولى ، ولم يبق لمفاوضة بين الرجلين موضع ، ولم يبق صحيحا

ما قاله سعد فى بيان رسمى : ومن علامات اذن الله بنجاح قضيتنا أن قامت فى انجلترا حكومة العمال ! وعاد سعد بعد ذلك الى مصر لم يحقق شيئا مما أراد تحقيقه .

عاد سعد باشا من أوروبا الى مصر بعد عودتى أنا اليها من لبنان . وعاد كسير القلب ، اذ رأى أن سياسة وزارة الخارجية البريطانية ازاء مصر لم تتغير ؛ وأن ولاية حزب العمال الحكم ، وتولى صديقه مستر ماكدونالد رياسة الوزارة البريطانية ، لم يكونا من علامات اذن الله بنجاح قضيتنا ! .

كانت أمامه فى هذه المناسبة فرصة ذهبية للدعوة الى وحدة الأمة ، وتناسى الخصومات السابقة ، والوقوف صفا واحدا لاستكمال استقلال مصر . لكنه عاد وقضية السياسة ، التى حكم على فيها بغرامة ثلاثين جنيها ، قد حددت لها جلسة أمام محكمة النقض والابرام . وبتحديد هذه الجلسة تجددت الخصومة بيننا وبين الحكومة فى ميدان القضاء . ترى ، أيؤيد القضاء حكم محكمة الجنايات ويصبح هذا الحكم دستورا للصحافة ، أم ينقض الحكم ويقضى ببراءتنا فيكون ذلك تأييدا أى تأييد لوجهة نظرنا ، وتكون القضايا الخمس التى تحدث عنها سعد باشا الى عبد الرحمن رضا باشا ، والتى أمر دولته برفعها فعلا ، عرضة هى كذلك للحكم بالبراءة ؟

كان يومئذ لحكم القضاء بالبراءة فى مثل هذه القضايا أثر عظيم عبر عنه سعد باشا نفسه قبل أن يتولى الحكم أقوى تعبير وأفصحه . فقد رفعت فى وزارة عدلى باشا قضية على بعض الوفديين ، أذكر منهم سلامة بك ميخائيل ، ثم أصدر القضاء حكمه فيها بالبراءة ، فلم يلبث سعد باشا حين أبلغ هذا النبأ أن قال : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » . ترى ، لو أن محكمة النقض ، وعلى رأسها أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، ألغت حكم محكمة الجنايات باداتنى وبرأتنى ، أفلا تقول السياسة لسعد ما قاله هو : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا علىّ فى

الحال ولفارقت منصبى » ؟ أو يمكن فى مثل هذه الحال أن يمد سعد باشا يده الينا باسم الدعوة لوحدة الأمة ، حرصا على أن نعمل جميعا صفا واحدا لاستكمال استقلال البلاد ؟

أم يحسب سعد باشا أن مثل هذه الدعوة الى الوحدة والحال ما وصفنا يؤول على أنه شعور من جانبه بالضعف لا يرضاه هو ، ولا يرضاه أحد من أنصاره ؟

على أى حال لم يصنع سعد شيئا فى سبيل الوحدة ، وبقيت معارضتنا له وتحديه ايانا كما كانا من قبل . ونظرت محكمة النقض القضية وترافع فيها المحامون . وليس يسعنى ، وأنا أدون هذه المذكرات ، أن أغفل الاشارة الى مرافعة توفيق دوس بك . فقد كانت مرافعة قانونية محبوكة المنطق الى أبعد الحدود ، مع التزامها جانب الاعتدال المطلق فى العبارة . ذكر أن مواد القذف والسب فى قانون العقوبات تقتضى البراءة اذا وجه القذف الى موظف عام أو قائم بخدمة عامة ، وكانت وقائع القذف أو السب صحيحة ، وكان النقد المترتب عليها ، وان بلغ من العنف ما بلغ ، صادرا عن حسن نية . أما والمقال الذى أدانته محكمة الجنايات موجه الى رجال قائمين بخدمة عامة من أعضاء البرلمان الذين أصدروا قانون الستمائة ، والوقائع التى وردت فى هذا المقال صحيحة ، والنية فيه حسنة لأنها قصدت الى الاصلاح — فلا محل للادانة مطلقا . وأخذت محكمة النقض بهذه النظرية ، وأضافت اليها أن عنف اللهجة فى مقال السياسة لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى الموالية للحكومة والمعارضة لها ، وان هذا العنف يصبح اذن من مستلزمات الجدل السياسى ، فلا محل للادانة بسببه . ولهذا نقضت الحكم وقضت بالبراءة .

هللنا لهذا الحكم وكبرنا ، وكررنا فى أيام متوالية عبارة سعد : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة ، لخررت مغشيا على فى الحال ولفارقت منصبى » ! وقد أحدث هذا الحكم رجة فى دوائر الحكومة أى رجة ، وترك من الأثر

فى نفس سعد، ومن الحفيظة على طلعت باشا ، ما دعا سعد باشا بعد سنوات، حين كان رئيسا لمجلس النواب ، أن يترك منصة الرياسة ، وأن يخطب طالبا تخفيض مرتب طلعت باشا مائة جنيه سنويا ، كان قد منحها قبل ذلك بسنوات بصفة شخصية تقديرا لكفايته الممتازة فى القانون .

كبرنا نحن لهذا الحكم وهللنا ، واعتبرناه نصرا مؤزرا لنا ضد الحكومة . ولم يدر بخاطرنا ، بعد أن استمتعنا ما شئنا بنشوة الظفر ، أن نذكر من جانبنا ما لم يذكره سعد من جانبه ، وأن ندعو الى الوحدة القومية لمواجهة الحال التى نشأت عن استمساك رئيس الوزارة البريطانية بالسياسة الانجليزية فى السودان . لقد دعونا الى هذه الوحدة القومية من قبل مرات . فما بالنا لم ندع اليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئا فيه ؟ أم أنا خشينا كما خشى سعد أن يحسب ذلك ضعفا منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل اذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قد بلغت مبلغا جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساسا فى حياتنا العامة ، فاذا فشل عدلى فى مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصرا له ، واذا فشل سعد فى محادثاته مع ماكدونالد فرحنا وعددنا ذلك نصرا لنا ؟ أيا ما كان الأمر لم يفكر أحد فى هذه الدعوة الى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى، وبقينا جميعا مندفعين فى تيار الخصومة الجارف ؛ تتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر .

وحان موعد افتتاح الدورة البرلمانية ، والقاء خطاب العرش الثانى . وحضر جلالة الملك الافتتاح ، وتلا سعد خطاب العرش بأمر جلالته . واطلعنا نحن على الخطاب فابتهجنا أيما ابتهاج . ان فيه للمعارضة لمادة ما أغزرها ! فهو يتحدث عن محادثات سعد مع ماكدونالد فى سطور قليلة تنتهى الى أن الأمل فى تحقيق استقلال البلاد ما يزال عظيما ، رغم ما كان

من عدم نجاح هذه المحادثات ! وهو يتحدث بعد ذلك فى الشئون الداخلية حديثا طويلا لا يكاد ينتهى ، ويتناول من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للادارات الحكومية لأنه لا يتصل فى قليل ولا فى كثير بالسياسة العامة • أهكذا انقلب سعد زغلول ، فأصبح يرى فى تربية الماشية والدواجن ما يعادل استقلال مصر وسيادتها ؟ ! أهذا هو الرجل الذى كان يقول : اذا وجب علينا أن نشغل بسياستنا الداخلية قيراطا ، فقد وجب أن نشغل باستقلال بلادنا ثلاثة وعشرين قيراطا ؟ ! ألم يكن هذا الرجل يعيب علينا أن نتحدث عن هذه السياسة الداخلية ، ويعد هذا الحديث صرفا للأمة عن التفكير فى قضيتها الكبرى ، ويتهمنا من أجل ذلك بالخيانة ؟ أفكان كل غرضه من هذه الحركة الوطنية ، التى بدأت سنة ١٩١٩ ، أن يصل الى الحكم ، وأن يتربع فى دسته ، وأن يظل قابضا على زمامه ، لينكل بخصومه ، وليجعل الحكومة زغلولية لحما ودما ، خدمة لأنصاره ؟ أين هو من عدلى باشا ! هذا الرجل النبيل الكريم الذى ألف وزارته وذهب يفاوض لورد كيرزون ، فلما لم يحقق لوطنه مطمعه فى الاستقلال عاد فقدم استقالته فى اليوم التالى ، ولم يقبل البقاء فى الحكم حرصا منه على أن يفسح الطريق لمن يستطيع ما لم يستطعه هو ؟ جعلنا نسوق هذه الحجج وأمثالها اثر القاء خطاب العرش ، فكانت تلقى من الناس آذانا صاغية وقلوبا واعية ، وكنا بهذا مغتبطين أشد الاغتباط •

ورأى سعد باشا أن موقفه يزداد دقة ، وازداد يقينا بهذه الدقة حين رأى الرجال الذين اختارهم وزراء معه ، ليجعلوا لوزارته أول تأليفها هيبة أمام الناس، يتخلون عنه ، بعضهم معتذرا بصحته ، والبعض ملتمسا معاذير أخرى • كان توفيق نسيم باشا وزيرا للمالية ، وذكر أن صحته لم تعد تطيق حمل أعبائها • ولم يبلغ محمد سعيد باشا هذا المبلغ من التخلى عن سعد ، لكن حماسته للوزارة ضعفت • ترى من أين تهب الريح ؟ وترى هل يراد بهذه الحركات أن تعصف بالوزارة ؟ رأى سعد

واجبا أن يقاوم التيارات المختلفة • وسواء أكان أمثال نسيم باشا متأثرين باتجاه البريطانيين أو غير البريطانيين ، فمن الواجب مواجهة الحال • ولمواجهتها اختار سعد الدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، ثم اختار على بك الشمسى وزيرا للمالية ، وكان كلاهما شابا فى فتوّة شبابه لما يبلغ الأربعين من سنه • وكانت فكرة سعد فى هذا دفع الأمل الى نفوس الشبان المثقفين بأن المستقبل لهم ما أيدوه ونصروه • لكن هذه الحركة التى لا تخلو من براعة فوجئت بعد أيام قليلة بحادث مروع حاول سعد مواجهته ، ثم اضطر بعده لأن يستقيل •

فقد أطلق الرصاص فى رابعة النهـار على سردار الجيش وحاكم السودان العام ، السير لى ستاك باشا ، فأودى بحياته • وكان سردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، انجليزيا منذ احتلت انجلترا مصر ، وكان حاكما عاما للسودان منذ أعيد فتح السودان فى سنة ١٨٩٩ ، بعد أن أمر الانجليز باخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قلائل •

تولت الدهشة المصريين جميعا لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة ، ووقع بعد أسابيع معدودة من فشل المحادثات بين سعد وماكدونالد بسبب السودان • وكان لورد اللنبى لا يزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر • وكان أول ما طلب اثر الحادث أن تقام لسير لى ستاك جنازة رسمية ، يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريين بملابسهم الرسمية • وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبى الى سعد باشا انذارا من الحكومة البريطانية تطلب فيه الى مصر أن تحقق الحادث أيا كانت المسئوليات وأيا كان المسئولون فيه ، وأن تدفع غرامة نصف مليون من الجنيهات ، وأن تسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يباح لحكومة السودان أن تزيد المساحة المنزرعة قطنا بمنطقة الجزيرة فى السودان الى أى قدر تراه ، وأن لا تنقيد بالاتفاق الذى كان بينهـا وبين مصر أن لا تزيد زراعـة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين ألف فدان ، وأن يكون للسودان تبعا لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر تحتاج اليه هذه الزيادة فى الزراعة • ولم ير المندوب السـامى أن يكتفى بارسال هـذا الانذار بالطريق

المألوف ، بل حمله بنفسه تحيط به شرذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به الى رياسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف • وقد روع سعد باشا لهذا الانذار وللطريقة التى حمل بها ، وكرر عبارة قالهـا حين علم بمقتل السردار : « ان الرصاصـة التى أودت بحياته لم توجه الى صدره بل وجهت الى صدرى أنا » •

واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الانذار الذى أبلغ الى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث ، ووقع على بك الشمسى وزير المالية شيكا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيرا للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك • لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالانذار من اباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجاتها من هـذه المياه ؛ وطلب الى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين ، بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث الفظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما مساسا بحقوق مصر • ورغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول الى غاية بذاتها • فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتـلال جمرك الاسكندرية ووضع يدها على ايراده • ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينـه وبين الانجليز لم يبق أمر حجة تقـابل بالحجة ، قال انه يشعر أنه مقصود شخصيا بهذه الاجراءات العنيفة ، وانه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضر ، وانه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم • ولهذا رفع استقالة وزارته الى جلالة الملك •

لم يكن بد بعد أن قتل السردار ، وبعد أن حمل لورد اللنبى انذاره العنيف الى رئيس الوزارة المصرية ، من أن نقف حملة المعارضة التى كنا قائمين بها ضد الوزارة • فلما قدم سعد باشا استقالته وقبلها جلالة الملك ، كان رأينا أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة الناشئة عن الجريمة وعن الانذار • وكنا نحن محررى السياسة حريصين على أن يتم الأمر على هذا النحو أشد الحرص ، وكانت

تساورنا الخشية أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين اذ يدعى للحكم فيقبله ، فنواجه موقفا بالغا غاية الدقة ، وتتهم كذلك بأننا انما عارضنا وزارة سعد باشا لنصل نحن الى الحكم ولو على حساب الحياة البرلمانية .

ولقد تنفسنا الصعداء حين علمنا أن جلالة الملك عهد بتأليف الوزارة الى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الذى عين بمشورة سعد باشا ، والذى كان فى نظر الناس وفديا ، كما كان محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا وفديين فى نظر جمهور الأمة . وزاد فى تنفسنا الصعداء أن اختار زيور باشا طائفة من الوفديين وزراء معه ، من بينهم أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال ، وكان معروفا بميوله الوفدية . وكذلك استقبلنا هذه الوزارة الوفدية الجديدة على أنها استمرار للوزارة الدستورية الأولى ، وتمنينا لها النجاح فى معالجة الانذار البريطانى ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار ، وأن تكون أحسن حظا من وزارة سعد باشا فى توطيد علاقات مصر وانجلترا على أساس من استكمال استقلال مصر وسيادتها .

كان زيور باشا رجلا بدينا ضخم الجسم طولا وعرضا ، وكان ذكيا حاضر البديهة والنكتة ، وكان مثقفا ثقافة فرنسية عالية . تعلم فى مدارس الجيزويت الفرنسية ، ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف ، أعلى محاكم مصر فى زمانه . وكان معروفا بالنزاهة وحسن التقدير . لكنه كان يؤمن بسياسة القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بارادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقوة مقضى عليها بالفشل لا محالة . ولم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف ، وان لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلا . وكان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل الى مصانعة الأقوياء ، كما كان فى طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها . لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الانذار البريطانى ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وانجلترا ،

فى كلمات ثلاث : « انقاذ ما يمكن انقاذه » • هو اذن رجل ممكنات لارجل مثاليات• وهو يرى أنه ان قال غير هذا كان خادعا لنفسه وللناس•

أعلن سعد باشا أول ما تألفت وزارة زيور باشا أنه يؤيدها ويرجو لها التوفيق • وكان مفهوما أن الوفديين الذين اشتركوا فيها انما قبلوا هذا الاشتراك برضاه وبعد مشورته • لكن هذا التأييد لم يدم طويلا • فبعد خمسة أيام من تأليف الوزارة استقال منها أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك ، لأنهما رأيا فى سياسة زيور باشا تسليما بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به • وأيقن الناس أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا •

والواقع أن الموقف كان بالغا غاية الدقة ، وكان لابد لتخطيه من ايجاد حل معقول ، لا يضر بحقوق مصر وترضاه انجلترا • فقد كان الجيش المصرى بالسودان فى حال من التمرد على ضباطه من الانجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين • بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطانية بالسودان • وترتب على ذلك أن تعرضت الخرطوم وأم درمان لاضطرابات ، تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، ان لم تكن قد بلغت هذا الحد بالفعل• لكن التسليم بانسحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معانى انتسليم بفصل السودان عن مصر فصلا تاما • أفيرضى سعد باشا ورجال حزبه الذين اشتركوا مع زيور باشا عن هذه النتائج ؟ • واذا هم رضوها ، فما بال سعد باشا قد انقطعت محادثاته مع مستر ماكدونالد ، لأنه تمسك بأن السودان جزء من مصر ؟ لكن زيور باشا لم يكن مرتبطا بسياسة سعد ارتباط التابع للمتبـوع • وهو كان يرى أن بقـاء الجيش المصرى بالسودان ، وبينه وبين الجيش البريطانى ما بينهما من مناوشات ، قد يتيح لانجلترا الفرصة لاعلان الاستئثار بالأمر فى السودان • فلابد له من أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الانذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على أن تسحب انجلترا ما جاء بانذارها خاصا بزراعة القطن فى الجزيرة ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه • هو يعلم أن هذا الوضع

سيثير ثائرة المصريين ، وسيجعلهم يتهمونه بالضعف والتفريط ، لكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذا لسياسته : انقاذ ما يمكن انقاذه .

استقال أحمد بك خشبة وعثمان محرم بك من الوزارة ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، وأيقنوا الى جانب ذلك أنها وزارة ضعيفة لا تستطيع مواجهة الأمور فى حزم وثبات ، كما أيقنوا أنها اذا تقدمت الى البرلمان خذلها . ماذا عسى أن يكون الأمر من بعد ؟ . أو يحل مجلس النواب ، ولما يمض على بدء الحياة البرلمانية فى مصر تسعة أشهر ؟ وهل تتولى هذه الوزارة الضعيفة حل البرلمان ومواجهة الأمة ؟ تحدث الناس بأن فى النية ضم اسماعيل صدقى باشا الى الوزارة وتوليته وزارة الداخلية . وصدقى باشا كان وزيرا مع عدلى باشا ومع ثروت باشا . وهو صديق للأحرار الدستوريين وان لم يكن عضوا فى الحزب . ماذا يكون موقفنا نحن اذن ؟ وهل آن لمخاوفنا الأولى عقب استقالة سعد باشا أن تتحقق ؟ ..

تحدثت الى الدكتور حافظ عفيفى بك فى الأمر ، وأفصحت له فى صراحة عن وجهة نظرى ، وأننى أرى اشتراك صدقى باشا فى الوزارة مقدمة لا تبشر بخير . وكان جوابه أن صدقى باشا ليس عضوا فى الحزب ولا سلطان لنا عليه ، وأنا على كل حال فى وضع دقيق يجب فيه أن نقف موقف الانتظار لنحكم على الحوادث بنتائجها وما تتمخض عنه .

واشترك صدقى باشا فى الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ، وبقى زيور باشا رئيسا لوزارة أيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة ، اضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عينى أقدار الرجال . فأنا أحترم دائما رأى غيرى ما دام قائما على الحجة العقلية السليمة ، وان خالف هذا الرأى ما أراه أنا . اما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، واما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكا مع ثروت باشا فى تأييده ، واما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر — فذلك ما لم أكن أتصوره بحال !

على أننى لم أجد كثيرين يشاركوننى فى هذا التصور • بل رأيت على النقيض من ذلك ابتهاجا فى صفوف الأحرار الدستوريين ، يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم • وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلما وعنتا أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثا من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان ثوبا من رضى الأمة عنه وقبولها له • ولم تقم الحياة البرلمانية فى مصر ولا فى غير مصر لتؤيد الطغيان ، فان هى فعلت لم تكن جديرة بالبقاء • والحكومة التى تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فان هى آثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها •

كان لهذه الحجج أثرها البالغ فى نفس اخوانى وأصدقائى من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزورونني بجريدة السياسة • وكانوا يكررونها أمامى ، فلا أزيد على أن أقول : لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح فى الرأى العام • ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون • فهى اما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو اخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ؛ واما أن يظل هذا الطغيان فاشيا فتكون الأمة ويكون الرأى العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعدا وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضا كسب للبلاد ما أعظمه • أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب الى الحكم — فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه •

لم تغير هذه المناقشات من رأى اخوانى ، ولم تغير كذلك من رأيى • وكانت الحوادث تسير مسرعة جارفة • وكثيرا ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيرا ما خضع منطقنا لواقع الحياة على الرغم منا •

فى هذه الأثناء فكر الأحرار الدستوريون فى ضرورة اختيار رئيس للحزب يحل محل عدلى باشا يكن ، واتجه نظرهم الى عبد العزيز بك

فهمى ، وخوطب عبد العزيز بك فى ذلك ، فانتهى الى قبوله بعد اباء ثم تردد • وقد اغتبطنا بهذه الخطوة لما نعرفه جميعا فى عبد العزيز بك من قوة الحجة ومن الصلابة فى الحق ، ورجونا أن يكون اختياره لرئاسة الحزب فاتحة نضال جديد فى سبيل الدستور وفى سبيل الحق والحرية •

كانت الحوادث تسير مسرعة جارفة • فقد استدعت الوزارة الجيش من السودان بأمر جلالة الملك قائد الجيش الأعلى • وفى مقابل ذلك رد الانجليز على خطاب أبلغه زيور باشا اياهم يكرر فيه الأسف لمقتل السردار ، ويذكر أنه يحرص على أن تظل علاقة مصر وانجلترا على أساس من حسن التفاهم • فأشاروا فى ردهم الى حرصهم كذلك على أن تقوم علاقات الدولتين على أساس ودى ، وأنهم لذلك نزلوا عما جاء فى انذارهم الى سعد باشا خاصا بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، كما سحبوا قواتهم التى كانت قد احتلت جمرك الاسكندرية • بهذا رأى زيور باشا أنه أنقذ ما أمكن انقاذه ، وأنه فى حل من أن يترك لصدقى باشا ما بقى بعد ذلك مما يدخل فى اختصاص وزير الداخلية من معاونة النيابة فى تحقيق مقتل السردار ، وفى المشورة فى أمر البرلمان وحل مجلس النواب والرجوع الى الأمة لاستفتائها عن طريق الانتخاب •

بينما كان هذا يجرى فى دوائر الحكم ، كان سعد باشا قد ترك داره بمصر ، وذهب الى فندق مينا هوس بجوار الأهرام ، فاعتكف هناك وقل زائروه • بل لقد تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحدا • ولئن صح هذا ان له لأبلغ العذر • لقد تنكر له كل شىء فى الحياة ، وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلفت يمنة ويسرة فلا يزداد الا حيرة لما يرى • وما أحسبه الا كان يكرر : ان الرصاصة التى قتلت السردار كانت مصوبة الى صدره هو ! ثم ما أحسبه الا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذى قتل السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة فى هذه الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر فى ملجئه ذاك أياما مضت وهو فى الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع اليه ، ويرى فيه نبى الوطنية ، وينادى:

سعدا أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه : أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التى كان ينادى بها ؟ أتراه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ والى متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مَرّ بخاطر سعد بعد أن لجأ الى ميناهوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوها كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الانجليز الذين نفوه الى مالطة ، والى سيشل ، والى جبل طارق ، والذين وجهوا اليه أخيرا هذا الانذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من بعده .

ولم يكن سعد باشا فى ريب من أن تعيين اسماعيل صدقى باشا وزيرا للداخلية له مغزاه . وقد بدأ هذا المغزى يبدو بجلاء فى الأيام الأولى من تولى صدقى باشا منصبه . فقد استصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وليس بعد هذا الا أن يتحول أعضاء البرلمان عن خطتهم فى تأييد سعد ، أو تحل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، تشهد نتيجتها بأن الأمة تحولت عن السياسة التى اتبعها سعد واتبعها الوفد فى الحكم .

وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هى النقيض من التجربة الأولى التى أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الانجليز حلا تدل كل المظاهر على أن الأمة المصرية قبلته فى ظل نظام دستورى صحيح ، وأقرته فى برلمانها بأغلبية تكاد تكون اجماعا ؛ أغلبية يرأسها سعد الذى رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد انجلترا . فلننتقل الى هذا العهد الجديد وهذه التجربة الجديدة ، فقد كان فيها للأحرار الدستوريين مواقف تستحق التدوين ، وتستحق التقدير .

الفصل الخامس

خصومة فائتلاف

صدقى باشا وزيور باشا ـ قضايا السياسة جميعا يحكم فيها بالبراءة ـ التحقيق فى مقتل السردار ـ العطف على الوفد وعود سعد باشا من ميناهوس ـ الوزارة تحل مجلس النواب وتجرى الانتخابات ـ تأليف حزب الإتحاد ـ موقفى من الانتخابات ومن الحزب الجديد ـ حسن بك نشأت مؤلف الحزب يشرح سبب تأليفه ـ المعركة الانتخابية ـ تعديل الوزارة واشتراك حزب الأحرار فيها ـ معركة الرياسة وفوز سعد باشا بها ـ حل مجلس النواب يوم انعقاده ـ موقفنا من هذا الحل ـ تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب ـ سلخ جغبوب من مصر وضمها الى برقة ـ حديث الخلافة ـ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ـ اخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء ـ دفاعنا عن حرية الرأى ـ عبد العزيز باشا فهمى وحكم هيئة كبار العلماء ـ اقالة عبد العزيز باشا فهمى ـ الاجتماع التاريخى لحزب الأحرار الدستوريين ـ استقالة علوبة باشا ودوس باشا من الوزارة ـ واستقالة اسماعيل صدقى باشا منها ـ استقالة دوس باشا من الحزب ـ المندوب السامى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث ـ بدء حديث الائتلاف ـ خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ـ حنانيك يا نشأت ـ سير چورج لويد المندوب السامى الجديد يحضر الى مصر ـ الوزارة تصدر قانون الهيئات السياسية فتمنع من نشره فى الوقائع المصرية ـ مقاومة الدكتاتورية ـ الاهتداء الى أساس لاتفاق الأحزاب ـ عبد العزيز فهمى يرفض مقابلة سعد زغلول ـ اجتماع البرلمان فى الكونتنتال ـ اعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا ـ الشعور العام بزوال الوزارة وزوال العهد كله ـ مناورات لافساد الائتلاف ـ التغلب على هذه المناورات ـ مقابلاتى لسعد باشا ـ اتفاقنا واختلافنا ـ رأى سعد باشا فى « وزارة كبرى » وتفكيره فى تعديل الدستور ومقاومتى هذا التفكير ـ « السياسة الأسبوعية » لاتفوز منه بحديث ـ بيانه عن الانتخابات ـ الانتخابات فى دائرة الجمالية ـ استقالة زيور باشا وتأليف عدلى باشا وزارة الائتلاف .

تولى صدقى باشا وزارة الداخلية ، فأيقن الناس جميعا أنه أصبح المحرك الأول لوزارة زيور باشا ، وأن كلمته أصبحت المسموعة

فى الوزارات كلها . ولم يكن مرجع ذلك الى اختياره للوزارة فى ذلك الظرف ، وانما كان مرجعه الى أنه كان من طراز يختلف كل الاختلاف عن طراز زيور باشا . صحيح أن الرجلين تلقيا بدء حياتهما ثقافة واحدة فى مدارس الجزويت أو الفرير ، وأنهما معا كانا على جانب من الذكاء عظيم . لكن صدقى باشا لم يكن قد بلغ الخمسين ، وكان زيور باشا قد نيف على الستين . وكان فى طبع الرجلين ايمان بسياسة القوة . لكنهما كانا يختلفان فى تكييف مكانهما من مصدر هذه القوة . كان زيور باشا يعترف بأنها خارجة عنه ، وبأنه لا يحسن غير الاذعان لها . أما صدقى باشا فكان يستعير ثوبها ويخلعه على نفسه ، ويبدو للناس وكأنه هو القوى بذاته . وكان زيور باشا يشعر بأنه قد أدرك من الحياة كل ما يريد ، فلم يبق له مطمع فى منصب أسمى أو جاه أعرض . أما صدقى باشا فكان لا يزال شديد الطموح ؛ يريد رياسة الوزارة من ناحية ، ويريد أن يتغنى الناس بقوته وبذكائه وبمقدرته من الناحيـة الأخرى . لذلك اغتبط زيور باشا بأن وجد الى جانبه فى الوزارة هذا الرجل الشاب يحمل عنه عبء العمل ، ويضطلع واياه بالمسئولية ، ويعفيه من كثير ما كان أغناه عنه . واغتبط صدقى باشا بأن وجد أمامه المجال الحر الذى يبرز فيه أمام الناس بروزا يتيح له الفرصة التى يطمع فيها ، ويدنيه من أهوائه قدر ما يمكن .

وكانت طلائع هذا العهد ، كما قدمنا ، أن استدعى الجيش المصرى من السودان ، وأن نزل الانجليز عما جاء فى انذارهم خاصا بزراعة القطن فى السـودان وبمياه النيـل ، وأن سـحبوا قواتهم من الجمـارك المصرية . لكن ما تم من ذلك لم ينق الجو فى مصر ، ولم ينق الجو بين مصر وانجلترا ، بل بقيت فيه سحب داكنة لا يدرى أحد : أتظل جاثمة أم تنقشـع مع الأيام ؟ بقى مقتـل السردار ، وحرص الانجليز على البلوغ بالتحقيق الى معرفة المسـئولين عنه . وبقى مصـير البرلمان الذى أجل شـهرا . ثم نبتت من جانب صحف الوفد معارضة بدأت على استحياء ، وسرعان ما نشطت وقويت ، واتجهت الى اتهام الأحرار الدستوريين بأن لهم ضلعا فى توجيه هذه السياسة الأخيرة . ولم يكن بد من أن ندفع هذه التهمة . على أننا لم ندفعها بالتبرؤ منها ، بل بأن

الوفديين أنفسهم ، بسوء سياستهم وفساد تصرفات الوزارة الدستورية الأولى ، هم الذين جروا على البلاد هذه المحن ، وعرضوها للانذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين . وأدى بنا الاندفاع فى هذا التيار ، تيار مناهضة ما تكتبه صحف الوفد ، الى نتيجته المحتومة : الى تأييد هذه الوزارة التى اشترك فيها صدقى باشا ، بعد أن كنت أرى ، وبحق ، أن اشتراكه فى الوزارة ستكون له نتائج لا تبشر بخير ! .

أدت معارضة صحف الوفد واتهامها ايانا الى هذه النتيجة المحتومة ، وأدى اليها كذلك أننا تسلمنا اعلانات القضايا التى رفعتها النيابة علينا ، والتى تحدث عنها سعد باشا الى عبد الرحمن رضا باشا . صحيح أننا كنا مطمئنين الى أن البراءة محققة فى هـذه القضايا الخمس جميعا ، ومنها قضية تدخل سعد باشا فى انتخابات محمد محمود باشا . فما كان لمحكمة الجنايات ، بعد حكم النقض فى قضية السياسة الأولى ، أن تحكم بالادانة فى هذه القضايا الأخرى . لكن تقديمنا للمحاكمة أثار الخصومة من جديد أمام القضاء ، ولم يكن بد من أن ندافع عن أنفسنا باثبات صحة الوقائع التى نسبناها الى سعد باشا وحكمه . أما والوزارة القائمة تشاركنا الاقتناع بصحة هذه الوقائع ، فلم يكن لى أن أقف منها موقف المعارضة ، بل أدت الحوادث بنا الى تأييدها لأن الخصومة القـديمة بيننا وبين الوفد كانت لا تزال على أشدها .

وانتهى الشهر الذى تأجل له البرلمان ، فاستصدرت الوزارة أمرا بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة . وفى هذه الأثناء كانت التحريات والتحقيقات تجرى للوقوف على قتلة السردار ، وكان الرأى العام يتتبع هذه المسألة باتتباه بالغ . وقد بدا فى الجو أن الشبهات فى هذه الجريمة تلقى على الوفديين ، وأن التحقيقات تتجه نحو جماعة منهم . هنالك تساءل الناس : أهو اتجاه صحيح ذلك الذى تسير فيه التحقيقات ، أم هو اتجاه سياسى قصـد به الى غرض بذاته ؟ بل لقـد بدأ الهمس فى بعض الدوائر بأن الوفديين بوصفهم هيئة لايد لهم فى هذه الجريمة ، بل لعلها دبرت ضدهم ، وأنه اذا كان أحد منهم قد اشترك فيها فلعله دفع اليها

من غير الوفد ، أو ممن يريدون النكاية بالوفد . وانتشر هذا الهمس وأثار جوا من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدأوا يتحولون عنه بسبب سياسته فى الحكم . وشعر سعد زغلول باشا بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة بعد أن نصروه وعززوه ، فبدأ يعاود التفكير فى الخروج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه حين ذهب الى ميناهوس ، ولذا خرج منها ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها ، وليرى ما الله فاعل به وبرجاله فى مقتل السردار .

وكان طبيعيا أن يجد من الرأى العام تحولا فيه شىء من العطف على الوفد وعلى رئيسه ، لأن الشعور ضد تحكم الانجليز فى مصير البلاد كان قويا ، ولأن سعدا خرج من الحكم بسبب الانذار البريطانى . على أن هذا العطف لم يكن ليعدل بصدقى باشا وبزيور باشا عن خطتهما؛ فهما ومن معهما ممن بيدهم مصائر الأمور كانوا يرون ما تنطوى عليه النوايا البريطانية نحو مصر بعد مقتل السردار . بل لقد ترامت اشاعات بأن فى النية الرجوع عن اعتراف انجلترا باستقلال مصر ، أو العدول عن تصريح ٢٨ فبراير جملة . وما كان لسياسى يزن الأمور وزنها الصحيح أن يجارى هذه الاشاعات . لكن الصحيح أن الانجليز أبدوا الرغبة فى أن يتولوا هم تحقيق مقتل السردار . ولما كان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية لا يزالون يحتلون مناصبهم فى النيابة العامة وفى الادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية المصرية ، فقد كان فى مقدورهم أن يطلبوا أن يتولى هؤلاء الموظفون المصريون بوظائفهم ، البريطانيون بجنسيتهم ، هذا التحقيق ، أو أن يتولاه مستشار انجليزى من مستشارى محكمة الاستئناف المصرية . لكن وزارة زيور باشا حرصت على أن لا يكون شىء من ذلك ، وعلى أن تتولى السلطات المصرية الصميمة التحقيق ، مطمئنة الى قدرتها على أن تجلو الحقيقة فيه على نحو تطمئن له العدالة كل الاطمئنان .

وكذلك كان . فلم يتول الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية أمر هذا التحقيق ، ولم يكن لأحد منهم فيه أثر ظاهر ؛ بل تولته النيابة العامة المصرية ، يعاونها البوليس المصرى .

أما فيما يتعلق بالانتخابات ، فقد كان صدقى باشا حريصا على أن تسفر نتيجتها عن أغلبية بمجلس النواب الجديد ضد الوفد . ذلك بأنه كان يقدر أنه اذا أعادت الانتخابات الوفد للحكم ، عاد الاشكال بين مصر وانجلترا كما كان يوم تقديم الانذار البريطانى لسعد باشا . وكان يقدر كذلك أن عودة الوفد للحكم ستعيد ما كنا نشكو منه من أساليب الحكم فى الشئون الداخلية . واذ كان يعلم أن القانون الذى سنته وزارة سعد باشا ، والذى يجعل الانتخاب العام مباشرا ، ليس من شأنه أن يطمئن أحدا على هذه النتيجة المرجوة — فقد رأى أن يتم الانتخاب عن طريق المندوبين الناخبين ، على نحو ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٢٣ . وقد احتج فى هذا الاجراء بأن الدفاتر والتذاكر الانتخابية التى تنظم عملية الانتخاب المباشر لم تتم ، ولا يمكن أن تتم فى الفترة التى حددها الدستور لاجراء الانتخاب . بل لقد أشاع الوفديون أن فى نية الحكومة أن تلجأ الى وسائل ادارية لضمان النتيجة التى تريدها فى الانتخابات ، وذكروا أن وسائل الحكومة فى ذلك كثيرة ؛ منها تعديل الدوائر تعديلا يفيد مرشحا بذاته ويضر مرشحا آخر ؛ ومنها حق وزير الداخلية فى تعيين الدوائر الفرعية واختيار أماكن بذاتها مقرا لهذه الدوائر ، حتى يكون وجود الناخبين أو المندوبين فيها ذا أثر عليهم لاعتبارات كثيرة ؛ ومنها تعيين العمد أو مشايخ البلاد الذين يؤيدون مرشحا بذاته ؛ وهلم جرا . على أن خصوم الوفد ردوا عليه بأن الوفديين انما يمهدون لهزيمتهم فى الانتخابات ، ويلتمسون المعاذير لهذه الهزيمة لتيقنهم بأنها واقعة لا محالة .

أذكر اليوم ، وقد مضى ربع قرن على الترشيح لهذه الانتخابات الثانية ، كيف اكتظ حزب الأحرار الدستوريين ، وكيف اكتظت أبهاء جريدة السياسة بالذين كانوا يريدون ترشيح أنفسهم ، حتى لم يكن فى الدار كلها موضع لقدم ، وحتى شق على محررى السياسة أن يصلوا الى غرفهم ، وأن يباشروا عملهم .

وقد رشحنى الحزب فى هذه المناسبة لأتقدم للانتخابات بدائرة « تمى الأمديد » من دوائر مركز السنبلاوين حيث (كفر غنام) مسقط رأسى .

وقد بدأت بالفعل أمهد لزيارة الدائرة وللاتصال بالمندوبين الناخبين فيها. على أننى اضطررت بعد أيام أن أتنازل عن هـذا الترشيح . ذلك أن أستاذى لطفى بك السيد زارنى بمنزلى ، وأخبرنى أن أخاه سالم بك السيد يريد أن يرشح نفسه فى هذه الدائرة . فلما رآنى مصرا على احترام قرار الحزب والمضى فى ترشيح نفسى ، ترك لعبد العزيز بك فهمى صديقه ورئيس الحزب أن يتولى اقناعى . فقابلت عبد العزيز بك بمنزله بمصر الجديدة ، وكان مريضا ، فذكر لى أن مصلحة البـلاد تتحقق لاشك بنجاحى أنا فى الانتخابات . لكن لطفى بك صديقه منـذ ثلاثين سـنة أو تزيد ، وأخوه سالم بك حريص أشد الحرص على أن يرشح نفسه. وللأخوة على لطفى بك حقوقها ، وللصـداقة على عبد العزيز بك حقوقها . وباسم هذه الحقوق ، وباسم مودتنا القديمة ، لا باسم رياسته للحزب ، يطلب منى أن أتنازل عن ترشيح نفسى . ولم أملك ازاء هذا كله الا أن أنسحب من الترشيح ، وأن أعلن انسحابى. لكننى شعرت يومئذ بغضاضة فى نفسى أشد الغضاضة . فاذا جاز أن يؤثر الانسان الأخوة أو الصـداقة على ما سواها ، أفليس من حقى أن أفكر فى موقفى من الأحرار الدستوريين ، وأن أدع رياسة تحرير (السياسة) يتولاها غيرى وأن أوثر أنا كذلك مصلحتى ؟ لقد كنت يومئذ شابا لما أبلغ السابعة والثلاثين ، فاذا وقفت عقبات من هذا القبيل فى طريقى ، أترانى مع ذلك أستسلم لها ؟ كلا ! لهذا قابلت ثروت باشا فى موعد حدده لى بمنزله ، وذكرت له ما كان ، وصارحته برغبتى فى ترك رياسة تحرير (السياسة) ، ورجوته أن يعاون على أن أترك هذه الرياسة فى يسر وحسن مودة كما توليتها فى يسر وحسن مودة . وكان ثروت باشا يعلم من خلقى التشبث بما أراه حقا . فقال لى : ألا ترى واجبا أن تنتظر حتى تنتهى الانتخابات ، كى لا يكون تخليك عن رياسة تحرير (السياسة) بعض ما يستغله الوفد فى حملته الانتخابية ؟ فاذا انتهت الانتخابات وجدنا الوسيلة لتحقيق ما يرضيك . ورأيت حجته قائمة . فليس يجوز للرجل ذى المروءة أن يتخلى عن صديقه فى موقف يضر التخلى فيه بهذا الصديق . وعلى ذلك بقيت أؤيد الحزب فى حملته الانتخابية بالقوة التى كنت أؤيده بها فى كل موقف من قبل .

فى هذه الأثناء نشأت حركة بدت أول أمرها غريبة مريبة • فقد قيل ان حزبا جديدا يتألف باسم حزب الاتحاد • وقبل انه يتألف صديقا لحزب الأحرار الدستوريين • بل قيل أكثر من ذلك ان من زعماء الأحرار الدستوريين من ينصحون لبعض رجالهم بالانضمام لهذا الحزب الجديد • وبدأ الناس يتحدثون بأن هذا الحزب يتألف بأمر القصر ، وأن حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى ، والقائم بأعمال رئاسة الديوان ، هو الذى يشرف على تأليفه ، وهو الذى يتصل بالمديرين وبغيرهم من رجال الادارة ليضموا اليه الأنصار من الأعيان ، كما كان يتصل برجال الجيش المتقاعدين وبرجال الدين للانضمام الى الحزب الجديد وتعزيزه • وسألت كبار الأحرار الدستوريين وكبار أصدقائهم فى ذلك ، وفى مصلحتنا ومصلحة البلاد من قيام هذا الحزب ، فلم أجد عند أحد منهم جوابا شافيا • ولما كان حسن بك نشأت قد تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية قبلى بقليل ، وكان أستاذا بالجامعة المصرية الأهلية حين كنت أستاذا بها ، فقد رأيت أن أتصل به لأقف على جلية الخبر فيما يحدث • واتفقت معه تليفونيا على موعد قابلته فيه بقصر عابدين •

ولعله كان يحسب ، وقد ذهبت اليه فى موعد طلبته ، أن مقصدى من زيارته يتصل بشأن خاص بى • فلما التقينا بادرته بالسؤال عن هذا الحزب الجديد وعن الغرض من تأليفه • وأذكر لقد كان الرجل صريحا معى كل الصراحة • قال : ان بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون • وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما • لكنهم ما لبثوا ، حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة ، أن بدأوا يكسبون الرأى العام • ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر به الوفد ، ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الأمر شىء • فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة • قلت :

ولكن النظام البرلمانى أو النيابى السليم هو الذى يقوم على حزبين كما هى الحال فى انجلترا وفى أمريكا . وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام ، وفساد غيره من النظم التى تقوم على تعدد الأحزاب ؛ وان حقوق القصر الدستورية تقف عند ابداء الرأى والنصيحة . فاذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة ، حل مجلس النواب ورجع الأمر للأمة . ودافعت عن هذه النظرية بكل ما أملك من قوة اليقين . فلما رآنى رئيس الديوان بالنيابة لا أحيد عنها ، لم ير موضعا لمتابعة الحديث ، فانتقلنا الى المجاملات المتعارفة ، ثم تركته وأنا غير مطمئن لما يحدث ، وهو مقتنع بأننى لم أكن أبتغى من مقابلته الا أن أقنعه برأيى . أما ولم يقتنع هو ، ولم أقتنع أنا ، فلم نلتق بعد ذلك وهو فى منصبه بالقصر .

وبدأت المعركة الانتخابية ، وخاض غمارها الوفد . وكان صدقى باشا يبذل الجهد غاية الجهد ليصل الى أغلبية فى مجلس النواب الجديد . وكان الوفد يحاوره بأساليب مختلفة . أذكر منها أنه أوحى الى جماعة من أنصاره أن يتصلوا بصدقى باشا ، وأن يقسموا له ما شاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد ، وأنهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس . وبذل رجال الادارة من جانبهم جهدا عظيما كان موضع التقدير الخاص من صدقى باشا .

وتمت الانتخابات ، وتحدد لاجتماع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عند ذلك رؤى أن تعدل الوزارة ، وأن يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد الذى كان لايزال فى دور التكوين . وكان منظورا أن يتولى يحيى باشا ابراهيم رياسة حزب الاتحاد ، وأن يكون على باشا ماهر وكيل الحزب . وكان يحيى باشا وزيرا بالفعل مع زيور باشا . وتنفيذا للتفكير الجديد ، استقر الرأى على أن يشترك فى الوزارة من الأحرار الدستوريين عبد العزيز بك فهمى رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك ، وأن يشترك مع يحيى باشا ابراهيم من الاتحاديين على بك ماهر وحلمى باشا عيسى .

وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وأنعم برتبة الباشوية على الوزراء الذين لم يكن قد أنعم عليهم بها من قبل ، وعين

توفيق نسيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وافتتحت الهيئة البرلمانية الجديدة بخطاب للعرش ألقاه زيور باشا ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له .

كانت الانتخابات لرياسة مجلس النواب مقياس الأغلبية فى المجلس : أهى للوفد ، أى لسعد زغلول باشا ، أم لخصوم سعد ؟ وكان منظورا أن تكون معركة الرياسة هذه حاسمة . لهذا رشح سعد زغلول باشا نفسه لرياسة المجلس ، ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت باشا لهذه الرياسة . وفى العشية التى سبقت اجتماع المجلس بذل الفريقان للفوز بالرياسة جهدا جبارا ،واقتنع كل فريق بأن جهده سيكلل بالنجاح . وقد طلب سعد باشا أنصاره الذين أقسموا لصدقى باشا أن يؤيدوه ، وأفهمهم ضرورة انتخابه رئيسا للمجلس حتى يعود الوفد الى الحكم اذا ظفر هو بالرياسة ، ويعود هؤلاء الأعضاء الى جاههم الذى استمتعوا به فى عهد وزارته . وطلب صدقى باشا هؤلاء الأعضاء وذكرهم بأيمانهم ، وذكر لهم أن عودة الوفد الى الحكم أمر لا سبيل اليه . ووعد كثيرون من هؤلاء سعدا وصدقى جميعا ، مطمئنين الى أن الانتخاب سرى وأنهم ، وقد أقسموا للرجلين ، فى حل من يمينهم لأى منهما .

وانتظر الجميع ما تسفر عنه المعركة . فلما أعلنت النتيجة فاز سعد بالأغلبية وخرج منتصرا . ووجم أنصار الحكومة أيما وجوم ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ، ويسأل بعضهم بعضا : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ وهل يرفع زيور باشا استقالة الوزارة الى جلالة الملك ؟ وهل يؤلف سعد الوزارة من جديد ، فينتقم من خصومه وممن لم ينتخبوه للرياسة ؟ .

استمر هذا التساؤل منذ ظهرت النتيجة ظهر ذلك اليوم الى المساء ، والناس ينتظرون فى كل لحظة خبرا جديدا . واننى لفى مكتبى برياسة تحرير السياسة ، اذ دق التليفون وطلب صدقى باشا الى أن أقابله برياسة مجلس الوزراء ، وكانت اذ ذاك قبالة دار البرلمان . وعلمت قبل ذهابى اليه أن الوزارة قررت حل مجلس النواب الجديد . وعجبت لذلك . فالدستور صريح فى أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة

واحدة للسبب عينه • فكيف سوغت الوزارة لنفسها اذن أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده ، وللسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه ؟ ! •

قدرت أن صدقى باشا خشى أن يمنعنى هذا الاعتبار الدستورى من تأييد ما حدث، فأراد أن يقنعنى بأن هناك اعتباراً لا يقل عنه خطورة ، ذلك اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا ، ولهذا طلب أن أقابله • ولم يخطىء ظنى ، فقد ذكر لى أول ما قابلته أن الوزارة اضطرت الى حل المجلس الجديد ، لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على ما صنع من انتخاب سعد رئيسا له ، وأن أيسر هذه النتائج أنها تضع الملك والأمة كل منهما فى واد ، وأبلغ من ذلك خطرا أن تؤدى الى تداخل الانجليز فى شئوننا الخاصة بحجة ما حدث من مقتل السردار ، خصوصا أنها وصفت الحكومة التى وقع هذا الحادث فى عهدها بأنها حكومة لا تستحق احترام العالم المتمدين •

استغرق حديث صدقى باشا معى وقتا غير قصير • فقد تمسكت بحكم الدستور ، وحرص هو على اقناعى باسم مصلحة الدولة وسلامتها • وخرجت من عنده وأنا فى حيرة من الأمر • فلما عدت الى جريدة (السياسة) ألفيت غرفها وأبهاءها امتلأت بالناس فليس فيها موضع لقدم ، وهم جميعا جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب ، وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الاجراء ، وانقاذها البلاد بهذه الجرأة من موقف أيسره ما كانوا جميعا يتعرضون له من اضطهاد وظلم اذا عاد الوفد الى الحكم •

وكنت أنظر الى ما حدث والى ما أرى ، فتضطرب نفسى بين عوامل متباينة • فهذا الدستور ، الذى وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر ، والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام ، يتعرض لما تعرض له • وهذا الطغيان البرلمانى الذى ساد البلاد طيلة عهد الوزارة الدستورية الأولى ، والذى حاربناه أشد الحرب وأهولها ، قد انقضى عهده ، ولعله قد انقضى الى زمن غير قصير • وهذا الحزب الجديد الناشىء فى كنف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ما عسى أن يكون مغزى انشائه ،

وهل تتعرض البلاد فى ظل الفكرة التى أنشأته الى طغيان جديد ؟ وحزبنا نحن ، الذى رشحنى للنيابة ثم تخلى عنى ، ها هو ذا قد اشترك فى حل مجلس النواب الجديد ، فحل المشكلة التى تحدثت الى ثروت باشا بشأنها ، فلم يبق لى أن أفكر فى اعتزال (السياسة) ورياسة تحريرها • وهؤلاء الجذلون المغتبطون باقدام الوزارة على حل مجلس النواب يطالبوننى بما يطالبنى به صدقى باشا ، من الدفاع عن حل المجلس يوم انعقاده ، وبينهم أصدقاء تربطنى بهم أوثق الصلات ، وبينهم نواب نجحوا فى الانتخاب بعد مجهود عنيف وهم مع ذلك راضون كل الرضى عما حدث • وقضية مقتل السردار قد قبض فيها على النائب الوفدى السابق الأستاذ شفيق منصور ، وعلى جماعة من الشبان معه ، بتهمة أنهم هم الذين ارتكبوا الجريمة أو حرضوا على ارتكابها • وقضايا السياسة المنظورة من عهد سعد أمام محكمة الجنايات قد حكم فى بعضها بالبراءة ولا يزال البعض معلقا • والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لا تزال قائمة ، وكنت أنا الى يومئذ حامل لوائها • وصحف الوفد لا تزال تطعن علينا مر الطعن ، وتتهمنا بمختلف التهم • ألا يقتضى هذا الجو المبهم أن تتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد ، حتى تستبين الأمور ؟ نعم ! هذا ما انتهى اليه رأيى ، وما وافقت الحزب عليه ، رغم مضاعفة الذين أنشأوا حزب الاتحاد جهدهم ليجعلوا لهذا الحزب قواما أمام الناس • ولم يكن لهذا الجهد بعد الذى حدث مسوغ ظاهر ، بل زال ماصرح لى به حسن بك نشأت عن الغرض من انشاء الحزب ، فالوفد لم يزل الى يومئذ صاحب الأغلبية •

وأعلنت الصحف أن جريدة الاتحاد ستظهر لسانا لحزب الاتحاد ، وأن المسئولين عن هذه الحركة قد اختاروا صديقى وزميلى فى تحرير السياسة ، الدكتور طه حسين ، رئيس تحرير لجريدتهم ، كما عين يحيى باشا ابراهيم رئيسا للحزب ، وعلى ماهر باشا وكيلا له • وظهرت الجريدة الجديدة ، فهاجمها الوفديون وهاجموا الحزب الذى تنطق باسمه ، وردت الجريدة هجومهم ، وبدأ محرروها ينهضون بالعبء الملقى على كواهلهم •

ترى ، أية سياسة اعتزمت الوزارة اتباعها حين حلت مجلس النواب الجديد ؟ أتراها اعتزمت اجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، أى فى مدى ستين يوما ، آملة أن تحصل على الأغلبية التى لم تحصل عليها من قبل ؟ لكنها ان فعلت واجهتها اعتراضات كثيرة ، أيسرها أن عملها هذا عبث من العبث ، لأنها ستحل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ، واذن فلن يقدم على ترشيح نفسه من يخشى هذه النتيجة ، وبعبارة أخرى: اذن سيقاطع الوفد الانتخابات. واذا هو لم يقاطعها فمن حق الوزارة أن تخشى ما تجر اليه انتخابات جديدة من اضطراب فى الأمن ما أغناها عن مواجهته . لهذا لم تلبث الوزارة بعد حين أن أعلنت أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وانها تضع للانتخاب قانونا جديدا يكفل هـذا التمثيل الصحيح . ولم يدر يومئذ بخاطرى ، ولا بخاطر أحد من أنصار الوزارة أو من خصومها ، ما عسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليـه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ؟ أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشترع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون الجديد . وانتظر الناس يوما حسبوه قريبا يصدر فيه هذا القانون ، ثم تجرى الانتخابات على حكمه وتعود الحياة النيابية .

على أن أحدا لم يكن يتوقع أن يكفل صدور هذا القانون الجديد حدوث تغيير جوهرى فى نتيجة الانتخابات ، أيّا كان الأساس الذى يقوم عليه النظام الانتخابى ، اذا لم يمهد لذلك تمهيدا عمليـا يؤدى الى اتجاه الرأى العام غير وجهته الأولى . وكان ظن القـائمين بالأمر أن انشاء حزب الاتحاد وتقويته يؤديان الى النتيجة المرجوة . لذلك بذلت الجهود تلو الجهود لتقوية الحزب بكل وسيلة ممكنـة . وقد بدا واضحا للأحرار الدستوريين، الذين استقبلوا هذا الحزب أول انشائه بغير امتعاض ، أن كثيرين ممن ينضمون اليه أحرار دستوريون ، وأن غير الأحرار الذين ينضمون اليه قوم ليست لهم فى مناطقهم قوة أو عصبية. هنالك بدأوا يوجسون خيفة ، وبدأ كثيرون منهم ممن كانوا يعـاونون

على تقوية الحزب يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو اعلان له • أما الوفد فشغل من ناحيته بأمرين : أولهما هذا التحقيق الذى يجرى فى قضية مقتل السردار واتجاهه الى ناحية الوفد ، وثانيهما الحيلولة دون انضمام الوفديين فى الأقاليم الى الحزب الجديد •

وان الناس لمشتغلون بالحزب الجديد وبالتحقيقات فى مقتل السردار ، اذ جد فى الأفق السياسى ما استرعى الانتباه • ذلك أن ايطاليا فكرت فى ضم واحة جغبوب اليها • وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين برقة • وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية فى هذا الركن من العالم • وكان تفكير ايطاليا فى ضم جغبوب مستندا الى اتفاق تم بينها وبين انجلترا أثناء الحرب، حين أرادت انجلترا اخراجها من حيادها ، وخروجها على محالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها الى الحلفاء : انجلترا وفرنسا • وكان هذا الاتفاق مشهورا باسم اللذين وقعاه : لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية والسنيور شالويا وزير خارجية ايطاليا ، وكان لذلك يعبر عنه باتفاق ملنر — شالويا • وكان طبيعيا أن تحترم انجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ، وأن تطلب الى الحكومة المصرية احترامه • وكان قيام وزارة زيور باشا مما شجع ايطاليا على المطالبة بتنفيذه ، وشجع انجلترا على الضغط على الحكومة المصرية لتحترم تعهدا عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر ، وكانت انجلترا لذلك تتحدث فى الشئون الخارجية باسم مصر • وقد لقى هذا الطلب الايطالى تبرما من جانب الشعب المصرى • لكن ذلك لم يمنع من تأليف لجنة برياسة اسماعيل صدقى باشا تولت المفاوضة مع السلطات الايطالية ، وأذاعت أن الايطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع فى برقة لا فى مصر • لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصرى بأنهم لم يذهبوا ليوقعوا اتفاقا مفروضا ، بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب • وكان هذا البدل بئرا على

مقربة من السلوم ، وطريقا يصل هذه البئر بالبحر الأبيض • وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضى عن تصرفات وزارة زيور باشا • ولما كان ينطوى على تنازل عن جزء من أرض مصر ، فقد وجب عرضه على البرلمان لاقراره • وتم هذا العرض بعد أكثر من سنة من هـذا التاريخ ، وبعد أن استولت ايطاليا على جغبوب واستولت مصر على البئر والطريق • على أن البرلمان لم ينظر الاتفاق الى اليوم الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، أى الى ما بعد أربع وعشرين سنة من عقده وتوقيعه •

* * *

توالت الأيام والأسابيع والأشهر ، وأقبل الصيف ، وبدأ كثيرون يفكرون فى الاصطياف بأوروبا • وكان ممن ذهبوا اليها زيور باشا رئيس الوزارة ، فناب عنه فى رياستها يحيى باشا ابراهيم رئيس حزب الاتحاد • وكان منهم كذلك اسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ، وعدلى باشا يكن ، وثروت باشا ، ومحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، والدكتور حافظ بك عفيفى صاحب امتياز (السياسة) وممثل الحزب لدى محرريها • وفى هذه الأثناء كان لورد اللنبى مندوب انجلترا السامى فى مصر قد اعتزل منصبه وخلفه فيه سير چورچ للويد الذى كان حاكما من حكام الهنـد ؛ لكنه بقى بعيدا عن مصر طول الصيف ، فتولى منصبه بالنيابة عنه مستر نيڤل هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامى البريطانى •

وفى هذه الأثناء كذلك أخذ حديث الناس يكثر فى أمر كانوا من قبل ذلك يتناولونه بالحديث أحيانا ، ثم يفتر حديثهم فيه أحيانا أخرى • ذلك أمر الخلافة الاسلامية • فقد أراد الحلفاء ، وأرادت انجلترا بنوع خاص ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، أن تقضى على السلطنة العثمانية التى قامت بأمر الخلافة الاسلامية قرونا عدة قضاء مبرما • وشجع ذلك اليونان على حرب تركيا فى سنة ١٩٢٢ ، حربا أرادوا من ورائها الاستيلاء على الآستانة والتوغل فى آسيا الصغرى • ولم يقو الخليفة السلطان العثمانى على ردهم ، فتصدى لهم مصطفى كمال القائد التركى ، وواجههم

فى الأناضول، وهزم الجيوش اليونانية فى (سقاريا) هزيمة منكرة ، وردهم على أعقابهم واسترد منهم ما كسبوه • بذلك انتهت السلطنة العثمانية ، وانتهت معها خلافة بنى عثمان على الدول الاسلامية ، وأعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة مقرا لها • وصرح بأن تركيا لم يبق لها بالخلافة حاجة ، ولم يتردد فى الجهر بأن هذه الخلافة جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها • عند ذلك قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الاسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة اسلامية ، قديرة على الدفاع عنها • وقيل يومئذ ان انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر، كما قيل ان فى بعض البلاد الاسلامية اتجاها الى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها • على أنه قيل فى نفس الوقت ان أهل الحجاز ، وان السعوديين بنوع خاص ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى دخل الحجاز فاتحا واستولى عليه ، لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه • ولهذا بدأت الأقاويل تتناثر فى هذا الأمر ، تظهر أحيانا وتختفى أحيانا أخرى ، ثم تزايدت فى أوائل هذا الصيف من سنة ١٩٢٥ •

وساعد على تزايدها أن ظهر ، فى أواخر الربيع وأوائل الصيف من هذا العام ، كتاب وضعه القاضى الشرعى الشيخ على عبد الرازق جعل عنوانه : (الاسلام وأصول الحكم) ، دلل فيه على أن الخلافة ليست أصلا من أصول الحكم فى الاسلام ، وأنها طرأت على الحكم الاسلامى فى عصور متأخرة عن العصر الأولى • والشيخ على عبد الرازق صديق قديم لى ، وهو من أسرة عبد الرازق ، وشقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الأحرار الدستوريين • وقد أهدانى الشيخ على الكتاب فقرأته ، وكتبت عنه فى السياسة مقرظا له مثنيا على طريقة البحث فيه • ولم يدر بخاطرى ، يوم أطريته هذا الاطراء ، أن سيكون لهذا الكتاب فى سياسة مصر أثر بالغ ، وأنه سيوجه أحزابها وجهة جديدة •

وكيف كان لى أو لغيرى أن يدور بخاطره مثل هذا الظن ، وقد كانت

المكتبة العربية لذلك الحين تظهر فيها الكتب مختلفة ألوان التفكير فيها ، وكان الناس يعتقدون أن ما قرره الدستور من حرية الرأى وحرية الاعراب عنه محترم ؟ ! بل ، ألم تكن الصحافة تكتب فى موضوع الخلافة وفى غير موضوع الخلافة دون أن تفكر الحكومة فى التعرض لها ؟ وهذا الكتاب لم يتجاوز التدليل على فكرة اقتنع بها صاحبها ، وأورد على صحتها مختلف الأسانيد . فلو أنه كان مخطئا لكان أكبر جزائه أن يتصدى له من يرد عليه ، ومن يفند حججه وأسانيده ، ومن يدلل على أن الخلافة أصل من أصول الحكم الاسلامى ، سواء أكان العالم الاسلامى دولة واحدة أم دولا متعددة .

ولم يكن عقلى أنا ليتصور الأمر على غير هذا الوجه . فأنا ، كما قدمت ، أومن بحرية الرأى عن عقيدة ويقين ، ولهذا أحترم كل رأى وان خالف رأيى ، كما أطالب غيرى بأن يحترم رأيى . وكما أننى أرى حقا مقدسا لى أن أعارض بشدة بل بعنف ما أراه ليس حقا ، أعترف لغيرى بحقه فى معارضة رأيى اذا هو لم يقتنع به واقتنع بنقيضه . هذه عقيدة نشأت عليها ، وآمنت ولا زلت أؤمن بها .

لكن الأمر جرى على غير ما تصورت . فقد توالت الأنباء بأن هذا الكتاب موضع بحث ، وأن محاكمة صاحبه محل تفكير جدى فى بعض الأوساط . وهو لن يحاكم أمام القضاء ؛ فليس فى كتابه ما يحرمه قانون العقوبات ، ولا غيره من القوانين التى تطبقها المحاكم . بل هو سيحاكم أمام هيئة كبار العلماء ؛ لأنه قاض شرعى حاصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ولأن المادة ١٠١ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية تقتضى محاكمة الحاصلين على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة اذا هم ارتكبوا أمرا يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية .

وعدت الى المادة ١٠١ هذه وتلوتها أكثر من مرة . وأشهد لقد قصر كل تفسير يمكن أن تفسر به عن اقناعى بمحاكمة كاتب حائز لشهادة العالمية ، لأنه رأى رأيا يخالفه غيره فيه . على أننى عدت بذاكرتى لهذه المناسبة

الى ما كان بينى وبين صديقى أمين بك الرافعى من خلاف ، يوم عدل الدستور وأدخلت فيه المادة الخاصة بالمعاهد الدينية ، اذ نص فى هذه المادة على استمرار العمل بالقوانين والقواعد المرعية فى المعاهد المذكورة الى أن يصدر البرلمان فى شأنها قوانين أخرى • لقد أريد اذن بادخال هذه المادة استبقاء السلطان المطلق للقصر على رجال الدين ، وان لم يخالفوا القوانين ! لكنى مع ذلك لم أر فى كتاب على عبد الرازق هذه المخالفة التى توجب محاكمته ، والتى يترتب عليها ، اذا رأت هيئة كبار العلماء ، اخراجه من زمرة العلماء ، ثم اخراجه تبعا لذلك من وظائف الحكومة التى تؤهله شهادة العالمية لها ، وبعبارة أخرى : فصله من منصبه فى القضاء الشرعى •

ولم أتردد فى اثبات رأيى فى (السياسة) ، وفى الدفاع عنه بكل قوة • فما كنت لأفهم محاكمة رجل من أجل رأيه ، وبخاصة اذا كان هذا الرأى موضع نقاش وأخذ ورد • وما كنت لأفهم كذلك أن دفاع رجل عن رأيه يتنافى مع كرامة العالمية • لكن ما كتبت لم يكن ليغير من مجرى الأمور شيئا ؛ فقد عقدت هيئة كبار العلماء جلسة لمحاكمة على عبد الرازق ، وقد حاكمته بالفعل لأنه نشر كتابه : (الاسلام وأصول الحكم) ، وقد رأت فى نشر هذا الكتاب أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التى ينتمى اليها ، هيئة العلماء ، ولذلك حكمت باخراجه من زمرة هذه الهيئة ، وآن للسلطة المدنية ، تنفيذا لحكمها ذاك ، أن تنظر فى فصله من منصبه فى القضاء الشرعى •

كان عبد العزيز باشا فهمى ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين اذ ذاك ، هو وزير الحقانية ، وهو لذلك الوزير المسئول عن على عبد الرازق • وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التى يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين ، فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها فى حدود القانون • وهذا ما اتجه اليه الرجل بكل نزاهة وأمانة واحترام للقانون • ولهذا الغرض شكل لجنة لتنظر الموضوع ، ولتشير عليه فيه • فليس

يجوز فى نظام الدولة أن يفصل موظف من وظيفته الا بحكم من مجلس التأديب المخصوص أو بقرار من مجلس الوزراء • ولا يمكن أن يفصل مجلس الوزراء موظفا الا اذا طلب الوزير الذى يتبعه هذا الموظف فصله ، وبين أسباب ذلك للمجلس • فاذا استبان عبد العزيز باشا فهمى ، وزير الحقانية ، أن القانون لا يقتضى فصل القاضى الشرعى الذى حكم باخراجه من زمرة العلماء لم يكن للمجلس أن يفصله •

كان عبد العزيز باشا يبحث ، عن طريق اللجنة التى شكلها ، عن مخرج من هذا الموقف المتناقض مع حرية الرأى وما قرره الدستور من كفالتها • لكن يحيى باشا ابراهيم ، رئيس الوزراء بالنيابة ، كان يلح عليه كل يوم طالبا فصل على عبد الرازق ، وكان عبد العزيز يستأنى ويستمهل ، يريد أن ينقذ موقفا لا يدرى أحد ما عسى أن يؤول اليه أو يترتب عليه من النتائج •

أما نحن ، محررى السياسة ، فقد أخذنا على عاتقنا الدفاع عن حرية الرأى فى غير هوادة ، معتمدين على أن كل قانون يخالف الحقوق الأساسية التى قررها الدستور للمصريين قد أصبح لاغيا بنص الدستور نفسه • وقد ظن قوم يومئذ أننا كنا فى هـذا متأثرين بصداقتنا للشيخ على عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق كلها • وربما كان فى هذا القول جانب من الصدق • لكن هذا الجانب لم يكن هو الحافز الأقوى لنا ؛ بل كان اعتدادنا برأينا ، وحرصنا على احترام الدستور ، ومخافتنا أن يجر التهاون فى هذا الاحترام الى نتائج محزنة تعوق تقدم البلاد — هو الحافز الأقوى ، وهو الدافع لشدتنا فى حملتنا شدة كنا نرجو أن ترد الأمور الى نصابها الحق ، فتصون للمفكرين وأولى الرأى حريتهم وكرامتهم •

واننى لجالس الى مكتبى ، مساء السبت من أوائل شهر سبتمبر لتلك السنة ، اذ تحدث الىّ متحدث فى التليفون يقول ان عبد العزيز باشا فهمى أقيل من منصب وزير الحقانية ، وان على باشا ماهر عين مكانه فيه • وكذبت الخبر فور سماعه ، فلم تجر العادة فى بلد دستورى باقالة وزير من الوزارة ، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها • قال محدثى : لكنى أذكر

لك هذا الخبر ، وفى يدى ملحق من جريدة الاتحاد ظهر الساعة يرويه • فأرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فاذا به يذكر الخبر كما رواه صاحبى من غير نقص ولا زيادة •

لم أطق حين أتممت قراءة الخبر صبرا • فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزرى بالحزب كله ؟ ولأعرف هذا اتصلت بكازينو سان استفانو بالأسكندرية تليفونيا ، وطلبت التحدث الى توفيق باشا دوس ، وكان بينى وبينه من المودة منذ مرافعته فى قضية السياسة أمام محكمة النقض ما يعرفه • وسألته عن الخبر الذى نشرته الاتحاد ، فتلجلج قائلا : لا أدرى ! قد يكون الخبر صحيحا ! قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟ قال : نعم ، هو صحيح • قلت : فماذا فعلت أنت وعلوبة باشا ؟ قال : أرجوك يا دكتور هيكل أن تهدىء من ثائرتك، فالأمر يحتاج الى روية• قلت : اذن سأدعو الحزب الى الاجتماع غدا (الأحد) • قال : كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء • قلت فى حدة : يوم الثلاثاء ! انا لن نستطيع أن نصبر على ما حدث الى يوم الثلاثاء • فألح وألح ، ورجانى أن أكون هادئا فيما أكتب • وانتهينا الى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت نبأ اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم فى السياسة التى ظهرت صبح الأحد •

لم يكن للناس حديث ، مساء السبت وصبح الأحد وما تلاهما الى يوم الثلاثاء ، الا التكهن بما عسى أن يكون قرار الأحرار الدستوريين فى اجتماعهم • وكنت مقيما اذ ذاك بفندق الكونتنتال ، لأن أسرتى كانت تصطاف بالأسكندرية • وكان أصدقائى يترددون علىّ ، يريدون الوقوف على رأيى فيما حدث • ولم أكن أتردد فى مصارحتهم بأنه لا مفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان ، غضبا لكرامة الحزب التى أهينت باقالة رئيسه من الوزارة • فلم تبق المسألة ، بعد اقالة عبد العزيز باشا ، مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت الى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال •

والظاهر أن الأمر فى الأوساط الرسمية بالأسكندرية كان أكثر دقة . فمنذ عين سير چورچ للويد مندوبا ساميا لانجلترا بمصر، كانت مهمة مستر نيڤل هندرسون أن يصرف الأمر فى حدود بقاء الأوضاع كما هى من غير تعديل . فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس ادارة الحزب وما قد يتمخض هذا الاجتماع عنه — اتجه تفكير الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى الى ايجاد حل يكفل بقاء النظام القائم فى مصر ، أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . فكيف السبيل الى ذلك بعد الذى حدث ؟ كثرت الاتصالات بين المستر نيڤل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتغاء الوصول الى هذا الحل . أما نحن فى القاهرة فكنا قد سئمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين . وكان اتجاهنا الى تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة .

ولكى نصل الى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا بالقاهرة ، وكان أهمها بينى وبين محمود باشا عبد الرازق . وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى نقيب الأشراف بمصر ، لتقضى هذه الرياسة على ما كان يقال من خروج الشيخ على عبد الرازق ، أو خروج جريدة السياسة فى مقالاتها تأييدا لحرية الرأى ، عن موجب حكم الاسلام . واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى الجلسة حول كرامة الحزب التى أهينت ، وأن لا تتعرض لأى شىء آخر . ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين الدستوريين من الوزارة غضبا لهذه الكرامة .

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسئولين بالأسكندرية وبين جماعة من أعضاء مجلس ادارة الحزب ، لحملهم على معارضة تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة ، لما يترتب على ذلك من تقوية الوفد تقوية قد تعود به الى الحكم والى الطغيان فيه . لكنا لم نكن نعبأ كثيرا بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات ، لأن الأحرار الدستوريين

جميعا كانوا قد ضاقوا ذرعا بهذا الحزب الجديد الذى لا يمثل أحدا ، والذى يتبدى مع ذلك وكأنه كل شىء فى البلاد : له السلطان ، وله الحكم ، وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها .

وعلمت مساء الاثنين أن توفيق باشا دوس وحلمى عيسى باشا سيحضران من الأسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ، وانهما سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة . وانى لهابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبح الثلاثاء ، اذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة خروجى الى بهو الفندق . وقد ابتدرنى بعد التحية ، محتجا على مقالات السياسة تأييدا لكتاب على عبد الرازق ، ضارعا الىّ أن أدع شئون الدين لرجال الدين . قلت : ولكننا نؤيد حرية الرأى التى قررها الدستور ، فان شئتم أن لا يحترم الدستور ، فأنا مستعد أن أترك السياسة وتحريرها . قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى وشأنى . وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجماعة معهما مجتمعون فى أحد أبهاء الفندق . فذهبت اليهم وجلست معهم ، فاذا أحد ممن معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم . قلت : الحل يسير ! فاما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى الى الوزارة ، واما أن يقال يحيى باشا ابراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان . ورأى الحاضرون اقتراحى عجبا ، فأراد توفيق باشا دوس أن يغير مجرى الحديث ، وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبح ذلك اليوم ويبين أن فيه طعنا على يحيى باشا ابراهيم . قلت : هذا موضوع آخر نناقشه فى الحزب ، وأنا مستعد لتحمل نتائجه أيا ما تكون . لكن الأمر الذى اجتمعتم له هاهنا ، والذى نجتمع له هذا المساء فى مجلس ادارة الحزب ، لا صلة له بهذا المقال ولا بغيره مما تنشره السياسة . اننا مجتمعون لنقرر النتائج التى نرتبها على اقالة رئيس حزبنا ، وليس فى جدول أعمالنا شىء آخر ننظره .

كان عبد العزيز فهمى باشا لا يزال الى هذه الساعة بالأسكندرية • وكان قد أزمع المجىء الى القاهرة بالقطار الذى يصل اليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر • لهذا رأيت واجبا أن أخف للقائه بمحطة السكة الحديد، وأن أطمئنه الى ما اتفقنا عليه ، والى أن رجاءنا كبير جدا فى تحقيقه • ووصل الرجل فاستقبلته ، فألفيته متجهما ، فلاطفتـه ما استطعت ، ثم ركبت معه سيارة الى منزله بمصر الجديدة ، ونزلت معه داره ، وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له • وألفيت الرجل أشد ما يكون وجلا ، خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الادارة ، وخيفة أن لا يستقيل علوبة باشـا ودوس باشا لو أن قرارا صـدر من الحـزب باستقالتهما • قلت : ان علينا أن نؤدى الليلة واجبنا فى أن نصدر القرار الذى يرد عن الحزب الاهانة التى لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين •

واجتمع مجلس الادارة مسـاء فى دار الحـزب • وكان اجتماعا تاريخيا حقا • بل لعلى لا أغلو اذا قلت انه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية • كان كذلك بما دار فيه ، وبالنتائج التى ترتبت عليه •

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكرى رياسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاث ساعات ونصف الساعة • وقد بدأ توفيق دوس باشا يعرض ما حدث ، ويذكر ما دار بينه وبين رجال القصر ، وما دار بخاصة بينه وبين مستر نيقل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيـابة ، من أحاديث يراد بها تخطى هذا الموقف الدقيق • وقد استغرق عرضه لهذا كله ما يزيد على ساعة ونصف الساعة • وتكلم بعده علوبة باشا كلاما موجزا فى الاتجـاه نفسه • فلمـا فرغ الوزيران من عرض ما كان بالاسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمره ، فطلب الى الهيئة أن تتخذ القرارات التى كنا قد اتفقنا عليها • وتلا هذه القرارات وفى مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين ، وتخلى الحزب عن الاشتراك

فى الوزارة • على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلا انه يعجب كيف بقى الوزيران فى منصبهما بعد اقالة رئيس الحزب ، وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب فى صميم كرامته • وقاطعه توفيق دوس باشا قائلا : اننا نعرف واجبنا ، ونحن لم نحضر الى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك • فاذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال ، فمن حقنا أن نتصرف بوحى تقديرنا لواجبنا ، أيا كان القرار الذى يصدره الحزب • هنا رأيت واجبا أن أتدخل ، وأن أوجه اللوم الى صديقى عبد الجليل بك على عبارته ، وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لنتشاور فى الواجب علينا لحزبنا ولبلادنا ، وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الاحسان بأن تركا التصرف للحزب ، ولم يعلنا من جانبهما أية خطة يتبعانها مستقلين برأيهما •

بهذا الكلام سكن الجو بعد أن أوشك أن يثور ، ودارت المناقشة فى جو عائلى • وكان مرماها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة أو تبذلها جهات أخرى • فقد تعودنا من هذه الوعود ما يحملنا على الشك كل الشك فى صدقها • وقد تناول الحديث فى الموضوع بعض أعضاء مجلس الادارة • واننى لأذكر اليوم أن أحدا لم يعترض على القرارات التى تلاها عبد الجليل ، ولم يتقدم بقرار يناقضها • فلما رأى توفيق باشا دوس قوة التيار الى ناحية استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن تبعات الموقف ، قال : لكننى وعدت مستر نيقل هندرسون أن لا ننشر قرارا فى الموضوع قبل ثلاثة أيام ؟ قلت : اذن يبقى القرار سرا ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد • وصدر القرار واتفقنا على ارجاء اذاعته هذه الأيام الثلاثة • لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهى أن تدفق الى مكانه عديدون من أصدقائنا كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نتيجته • فلما سألوا عنها لم يخفها بعض الأعضاء عليهم ، وذكروا أن القرار صدر بالاجماع • فاندفعوا الى ناحية الوزيرين

يوسعونهما تقبيلا وتهنئة واكبارا • عند ذلك قال لى توفيق باشا دوس : لم يبق محل لارجاء النشر • فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غد • فلتنشرها السياسة ، وأنت فى حل من وعدك بارجائها •

بينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع المبتديان ، كان عبد العزيز فهمى باشا قد جاء من مصر الجديدة الى فندق الكونتنتال ، وجلس فى شرفة الفندق منتظرا نتيجة الاجتماع • ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما اذا كانت الجلسة قد انتهت ، فاذا عرف أنها لا تزال مستمرة أبدى عجبه لطولها • فلما انتهت الى القرارات التى كنت قد أخبرته بها ساعة مجيئه بعد الظهر من الاسكندرية ، اطمأن وعاد الى منزله مستريحا الى أن الحزب قد انتصف لكرامته •

طالعت صحف الصباح الجمهور المصرى بقرار الحزب ، وبأن الوزيرين الدستوريين عادا الى الاسكندرية لتقديم استقالتهما من الوزارة • وعلى رغم ما توهمه بعضهم من أنهما أو أحدهما سيجدان مخرجا من هذا القرار ، لم يمض يومان حتى كانت الصحف كلها قد نشرت استقالتهما • وبعد أيام جاءت الأنباء من أوروبا بأن اسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته وهو بمصيفه ، وبأن استقالته قبلت فور وصولها • ولعل قبولها بهذه السرعة كان مظهرا من مظاهر الغضب لتضامن رجل مستقل ليس مرتبطا مع الأحرار الدستوريين برابطة الحزبية ، وتنفيذه قرار هؤلاء الأحرار الدستوريين الذين وجدوا ما يحتجون به لاستقالتهم ، ولتخليهم عن تبعات كان منتظرا أن يحملوها الى النهاية رغم كل اعتبار •

لم يكن تعديل الوزارة بالأمر العسير ، ولم يكن غياب زيور باشا رئيس الوزارة عن القاهرة ليقف عقبة فى سبيل التعديل ! فقد أبلغ نبأ هذا التعديل تلغرافيا وهو مقيم بفيشى فى فرنسا ، ووافق عليه تلغرافيا كذلك ، ولم يعنه من أمره كثير ولا قليل ، ولم يدعه ما حدث الى التفكير فى العودة الى مصر ! وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه

وفى حضوره على حد سواء ؟ ! ثم ما باله يحضر وفى مقدوره أن يوافق بالتلغراف على كل ما يطلب منه أن يوافق عليه ؟ ! فلو أن تعديلا جديدا فى الوزارة أريد اجراؤه ، ولو أن أمرا أجل خطرا من تعديل الوزارة أريد أن يتم ، لما عدل به شىء من ذلك عن اتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولما دعاه لأن يسرع بالعودة الى منصب تصرف أموره نفسها من غير حاجة اليه !

أما مستر نيقل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، فنظر الى الأمر غير نظرة زيور باشا . فهو مسئول عن بقاء الحال فى مصر لا تتغير حتى يحضر السير چورچ للويد ، ليتولى تصريفها فى حدود السياسة التى يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقره هذه الوزارة عليها . لهذا كانت مقابلات مستر نيقل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريون ليصدروا قرارهم . فلما صدر هذا القرار خشى أن تتبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكا . ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد تترتب على حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . لهذا خاطب مستر جراند دلانى رئيس وكالة روتر بالقاهرة ، وطلب اليه أن يدعونى لنتحدث معا فى الموقف . وخاطبنى مستر دلانى عما اذا كنت أجد ما يمنعنى من مقابلة مستر نيقل هندرسون . وأجبته بأنى لا يمنعنى مانع من مقابلته اذا هو دعانى لذلك ، على أن تكون المقابلة يوم الجمعة لأنى لا أذهب الى الاسكندرية الا فى ذلك اليوم . ودعانى مستر نيقل هندرسون وخاطبنى فيما حدث ، وقال انه لم ير أن يتدخل قبل اقالة عبد العزيز باشا فهمى ؛ اذ قيل له ان الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية ، وانجلترا تأبى أن تتدخل فى المسائل الدينية . ثم رجانى ألا تستمر « السياسة » فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير چورچ للويد يجد عند حضوره حلا لهذه المشكلة السياسية . أما هو فلا يتعدى اختصاصه تصريف الأمور الدارجة . قلت : اذا كفت جريدة الاتحاد عن مهاجمة

الأحرار الدستوريين فكرت فى الأمر ، فان لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافا مضاعفة .

ووعدنى الرجل أن يبذل غاية جهده لتحقيق ما طلبت ، ورجانى أن أمر به بعد أسبوع لنتناول الأمر بالحديث كرة أخرى . وعدت بعد أسبوع فقابلت الرجل ، وحملتنا على حزب الاتحاد لم تنقطع لأن حملتهم علينا لم تنقطع ، ولم يكف أينا . ويئس الرجل ، وأبدى لى يأسه فى مقابلتنا الثالثة والأخيرة . وكذلك سارت الأمور فى مجراها الطبيعى .

فى هذه الأثناء أخبرنى عبد العزيز فهمى باشا أن توفيق دوس باشا بعث اليه يستقيل من الحزب ، ونشرت الصحف نبأ هذه الاستقالة . ولقد حز هذا النبأ فى نفسى ، فلم يكن قد مضت أشهر على مرافعة توفيق باشا أمام محكمة النقض فى قضية « السياسة » مرافعة أعجبت بها كل الاعجاب ، وصدر حكم ببراءتى على أثرها ، وحفظت لتوفيق دوس من أجل ذلك فى نفسى أعمق عواطف التقدير . وسارعت فتحدثت الى توفيق باشا بالتليفون ، ورجوته أن يتريث فى هذا الأمر حتى نلتقى آخر الأسبوع بالاسكندرية . ودعانى الى طعام الغداء بمنزله يوم الجمعة الذى تلا حديثنا ، فذهبت اليه وبقيت معه عدة ساعات التمست أثناءها كل وسائل الاقناع رجاء أن يعدل عن استقالته ، فاذا هو متمسك بها تمام التمسك . وهو لم يدل الىّ بحجة مقنعة تسوغ تمسكه هذا . فهو يعرف صدق مودتى له ، وهو يعلم أننا لم نتخذ القرار الذى انتهى اليه الحزب الا بعد تدقيق هدانا الى اجماع على رأى اشترك معنا فيه . وهو لم يكن يرى فى تصرف أحد منا خطأ يمسه ويدعوه للتشدد فى موقفه . لكنه مع ذلك لم يكن مستطيعا أن يعدل عن استقالته بعد أن عرفها الناس . قلت : فأرجوك اذن أن ترجىء أمر البت فيها ، حتى يعود اخواننا الغائبون الآن بأوروبا ! فلعل عدلى باشا وثروت باشا وصدقى باشا ومحمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى ، ومن اليهم ، يجدون الوسيلة لبقائك معنا ! فأنت من مؤسسى الحزب الأولين ، وممن ضحوا

فى سبيل بنائه وفى سبيل بقائه بالجهد والمال • والخير لنا ولك فى أن نبقى متعاونين معا فى المستقبل ، كما كنا متعاونين معا فى الماضى • وسكت الرجل ولكنه لم يعدنى بشىء •

والتقيت بعد عودتى الى القاهرة مع عبد العزيز فهمى باشا ، وقصصت عليه حديثى مع دوس باشا ، فقال : لقد أحسنت صنعا باطالة الحبل له • وأغلب ظنى أنه ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذها فى جلسة الحزب ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليسوغ مركزه ، وليدلل على أنه كان صادقا فيما قطع من عهد وان لم يستطع من بعد تنفيذه •

لفتت هذه التطورات نظر الرأى العام فى مصر ، وجعلت النـاس يتكهنون بما سيكون بعـدها • وانى لجالس ذات صـباح فى شرفة الكوتتنتال ، اذ أقبل عـلى حفنى بك محمود شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثا أثار بادىء الرأى عجبى • وكان حفنى فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه • وقد بدأ حديثه بالثناء علىّ وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه مبالغة جعلتنى أوثر الحذر • ثم انه أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد ، بعد أن انحسم ما بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين • قلت وقد تولتنى الدهشة : كيف وقد كنا الى أسابيع مضت فى خصومة أعنف الخصومة ، وكان بعضنا يتهم بعضا أشد التهم ؟! ثم كيف ولا يزال سعد وأنصاره يحسبون أنهم الأغلبية ، فاذا عادوا الى الحكم عادوا سـيرتهم الأولى ؟ ! قال : أو تحسبهم لم يتلقوا درسا من التجربة التى مرت بهم ؟ فاذا صح أن عادوا الى الحكم ساروا غير سيرتهم السابقة • وقد أثبت الأحـرار الدستوريون صلابة عودهم وشدة مراسهم ، وأنهم لا يخضعون لطغيان أيا كانت قوته • وأيا كان الأمر ، فطغيان سعد باسم الشعب أيسر من طغيان نشأت باسم القصر • وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون الى من يحاول الوقوف فى طريقه • قلت : اننى أمقت الطغيان أيا كان لونه ، وأيا كان

مصدره • ونحن الآن ننتظر عودة اخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا الى أوروبا ، وهم عما قريب عائدون • ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريون سياستهم على هدى مبادئهم • أما اليوم فحسبنا موقف حفظ على الحزب هيبته وكرامته ، وان غدا لناظره قريب •

كان الدكتور حافظ عفيفى أول من عاد من رجال الحزب من أوروبا • وقد لقيته على أثر عودته ، فهنأنى بموقف الحزب وبموقف السياسة فى الأزمة الأخيرة • ولما قصصت عليه تفصيل ما حدث ذكر أنه مطمئن الى أنه متى جاء اخواننا من أوروبا وضعنا سياسة تنقذ بها الدستور الذى دافعنا عنه ما دافعنا ، وضحينا فى سبيله ما ضحينا ، وتنقذ الحياة النيابية المهددة فى وضعها الحاضر شر تهديد •

وعاد اخواننا وأصدقاؤنا جميعا من أوروبا • وكان اتجاه اسماعيل صدقى باشا الى اعادة المياه بيننا وبين القصر الى مجاريها • ولعله كان راغبا فى هذا لأنه رأى مستر نيقل هندرسون ميالا اليه ، ويود لو استطاع أن يتمه قبل حضور سير چورچ للويد الى مصر • وانما يحملنى على هذا الظن أننى كنت عائدا من الاسكندرية يوما ، فصادفت فى القطار صدقى باشا ، فدعانى الى الجلوس معه • وتحدثنا فرأيت منه هذا الميل ، ورأيته يعارض اتجاهى فى محاربة الاتحاديين ، ثم رأيت حجته فى ذلك أن الانجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث • ولم أقنع أنا بهذا المنطق • فقد كانت سياسة الانجليز ترمى أول الأمر الى قيام وزارة الوفد الأولى ، حتى تكون الوزارة الدستورية التى تستطيع أن تفاوضهم ، وأن (تسلمهم البضاعة) على تعبيرهم • فلما رأوها غير قادرة على مواجهة الرأى العام المصرى بالتسليم بالنظرية البريطانية فى السودان قلبوا لها ظهر المجن • وذلك كان شأنهم مع وزارة عدلى باشا حين فاوضهم ، ثم مع وزارة ثروت باشا يوم اختلفوا معها على نص السودان فى الدستور • لكن صدقى باشا لم يسلم بحجتى هذه ، وتركنى ونزل فى طنطا ليذهب الى مزرعته القريبة منهـا •

وما كان لنا أن نعدل بأى حال عن السياسة التى أقرها الحزب يوم قرر اعتزال وزيريه بعد اقالة رئيسه ! لهذا كانت حملتنا على الوزارة القائمة وعلى حزب الاتحاد بالغة غاية الشدة ، وكان فيها من التهكم بهذا الحزب الجديد ما جعله منذ مولده هزيلا ضعيفا غاية الضعف .

وجاء حادث جعل عدولنا عن هذه السياسة مستحيلا . ذلك أننا تعودنا أن نقيم احتفالا سنويا بيوم تأليف الحزب وظهور السياسة . وكان موعد هذا الاحتفال ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وأعددت أنا خطابا لهذه المناسبة ، وأعد عبد العزيز فهمى باشا خطابا سياسيا يلقيه فى هذا الحفل . وأقبل على السرادق الذى أقمناه ما يزيد على ألفين ونخبة من السيدات أعددنا لهن مكانا خاصا . فلما فرغت من خطابى ، وألقى عبد العزيز باشا خطابه ، لم يبق بين الحاضرين من لم يستخفه الطرب ، أو يعلوه الوجوم ، أو تختلط فى نفسه العواطف المتباينة لسماع خطاب رئيس الحزب . فقد سرد أسباب الأزمة التى انتهت بخروج الأحرار الدستوريين، ثم تعرض ليحيى باشا ابراهيم ، رئيس حزب الاتحاد ورئيس الوزارة بالنيابة يوم اقالة عبد العزيز باشا ، تعرضا أقل ما يوصف به أنه السخرية اللاذعة والاستخفاف المقذع . فيحيى باشا لم يكن بالرجل ذى الشأن فى شىء مما حدث . انما كان يؤمر فى كل شىء فيأتمر . يؤمر بأن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب . ويؤمر بأن يفعل ما شاء آمروه فاذا كل شىء يتم وهو لا يكاد يدرى . هو على تعبير عبد العزيز باشا أداة لا أكثر : (شالوه فانشال ، وحطوه فانحط !) ويخلص عبد العزيز من هذا الى أن حسن نشأت ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، هو الذى يحرك هذه الدمية اللينة الطيعة التى تنشال وتنحط ولا تدرى لم انشالت ولا لم انحطت . ثم يوجه عبد العزيز الخطاب الى حسن نشأت ، خطابا يبدو لينا فى أوله . فهو يرجو السامعين أن يقولوا له : حنانيك يا نشأت ! ورفقا بالبلاد ! وأن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة . فان ارعوى فبها ، والا وجهوا له القول العنيف أشد العنف ، وقالوا له : أيها الشاب المفتون ! غرك مركز حسبت نفسك فيه صاحب

الأمر والنهى ! ثم زادوا على العنف التأنيب ، ورفعوا الى مقام جلالة الملك رأيهم فى تصرفات هذا الشاب المعيبة .

كان عبد العزيز يلقى عباراته فى لهجة المؤمن بكل كلمة يقولها ، فكان الحاضرون يقابلون ما يقول بالتصفيق الحاد . فلما نشر هـذا الخطاب النارى فى السياسة صبح الغد ، تناوله الناس وجعلوا يتلونه فى الأندية والحلقات وكلهم الاعجاب به ، لأنه عبر عما فى نفوسهم جميعا مما لم يكن أحد منهم يجرؤ على قوله . وبلغ من اعجاب الناس به أن حفظ الكثيرون أجزاء عدة منه عن ظهر قلب ، ثم توالت علينا الرسائل يطلب أصحابها أن نعيد نشره . وأعدنا نشره فى (السياسة) بالفعل فكأنما هو خطاب جديد ، تناوله الناس كرة أخرى بالتـلاوة والتعليق ، ثم كانوا هذه المرة أكثر جرأة فى تلاوته وفى التعليق عليه .

بهذا تكون رأى عام قوى جعل من كل ما يقال عن حزب الاتحاد ، وعن الذين ينضمون اليه ، سخرية الساخر وعبث العابث . وبهذا انقطع كل رجاء فى أن تعود السياسة السابقة ، سياسة اجتماع حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاديين فى وزارة . وبهذا أطلقت (السياسة) لنفسها العنان فى التهوين من أمر حزب الاتحاد والقائمين عليه ، وفى التهوين من أمر وزارة زيور باشا وسياستها .

فى هذه الأثناء جاء سير چورچ للويد الى مصر ، وآن لمستر نيڤل هندرسون أن يتخفف من تبعاته ويدعها للمندوب السامى يصرفها كما يشاء . ثم أعلنت الصحف أن محمد باشا الشريعى وصالح باشا للوم سيقيمان للسير چورچ للويد حفلة تكريم بفندق الكونتنتال . وأقيمت هذه الحفلة ، وكنت فيمن دعوا اليها . واننى لعلى المائدة أتناول الشاى اذ علمت أن زيور باشا ، وكان جالسا الى مائدة بعيدة عنى ، قد وجه القول الى حماى عبد الرحمن رضا باشا يقول له : ان ما أكتبه ، وتكتبه جريدة السياسة عن وزارته ، لا يمكن الصبر عليه ، وانه مستعد ليحبس (هيكل) ، اذا استمرت السياسة فى حملاتها عليه . ولم ألبث حين سمعت

هذه العبارة أن ثار الدم فى عروقى وقلت مغضبا : زيور هذا يحبسنى أنا ! اذن فأنا أتحداه أن يفعل • هذا الرجل الذى لا يقدر مواقع كلامه أكثر مما يقدر مسئولياته ، والذى آثر أن يبقى بأوروبا يلهو ويلعب وهو رئيس وزارة تعصف بها الرياح ، يظن فى مقدوره أن يحبسنى ! لعله لم ينس أن سعدا كان أكثر منه أيدا وأعظم قوة ، وأنه حاول ما يتوهم زيور باشا أنه قادر عليه فلم يقدر • ألا ان هذا الرجل البدين المستهتر ليهذي !! وحاول المحيطون بى تسكين حدتى اكراما لحفل دعيت اليه • فلما انتهى الحفل خرجت الى بهو الفندق ، ولا يزال الغضب آخذا منى • عند ذلك أحاط بى حلمى باشا عيسى وزير الداخلية ، ومحمود فهمى القيسى بك مدير الأمن العام ، وغيرهما ، وجعلوا يهدئون من حدتى محاولين اقناعى بأن زيور باشا رجل لا يزن ألفاظه ، فلا محل لأن أغضب مما يقول •

أوردت الحديث السابق أصور به أمرين • أحدهما تقدير رئيس الوزارة لما يجوز وما لا يجوز أن يقال ، والثانى ضعف الوزارة ضعفا جعل من أعضائها من يصف رئيسها بسوء التقدير ، ورئيس الوزارة فى العادة موضع التقدير من زملائه • وتستطيع ، وقد ارتسمت أمامك هذه الصورة ، أن تقدر مبلغ ما كان للوزارة من هيبة واحترام فى نفوس الناس • مع هذا كانت الوزارة تحسب أنها قادرة على أن تنهض بالعبء الملقى على عاتقها ، وأن تصدر قانون الانتخابات على النحو الذى تريده ، وأن تجرى الانتخابات تحقق بها لنفسها أغلبية برلمانية • بل لقد بلغ من تصورها الأمور أن حسبت أنها قادرة على أن تضع للهيئات السياسية نظاما تستطيع عن طريقه أن تحل هذه الهيئات أو تصل بها الى ما يشبه حلها • وقد وضعت لهذا الغرض قانونا أصدرته بالفعل ، فقمنا نحن الأحرار الدستوريين ، وقامت الأحزاب الأخرى كلها فى وجهه ، قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، وأن امتنع لذلك تنفيذه ، فكان هذا دليلا على ضعف الوزارة وعلى أنها مؤذنة بالزوال لا محالة •

كان طبيعيا ، وقد رأينا ورأت سائر الأحزاب ما يتعرض له الدستور

وتتعرض له الحياة النيابية نتيجة لهذه السياسة الجديدة — أن تتحد وجهة الأحزاب كلها لمقاومة هذه السياسة • ترى ، أيؤدى اتحاد الوجهة الى تفاهم صريح ، يزيل ما بين هذه الأحزاب من خلاف ، وينتهى بها الى الاتفاق على أغراض الحكم ومراميه فى شئون البلاد الداخلية والخارجية؟ كان التنبؤ بشىء ايجابى فى هذا الأمر عسيرا • لكن لهجة صحف الوفد فى حديثها عن الأحرار الدستوريين، ولهجة السياسة فى حديثها عن الوفد ، لم يبق فيهما شىء من المرارة والعنف اللذين ألفهما الناس منذ ظهرت جريدة السياسة ، بل اتجه التيار كله لمقاومة هذه النزعة الدكتاتورية التى كان حزب الاتحاد مظهرها ورمزها ، والتى أدت الى اقالة رئيس الأحرار الدستوريين • واستمر الأمر على ذلك زمنا ، ثم تحدث الناس فى وجوب التزاور بين زعماء هذه الأحزاب ، ايذانا بأن الخصومة القديمة انقضت • وعلمنا أن سعد باشا لا يرى بهذا التزاور بأسا ، بل هو يرحب به • أما عبد العزيز فهمى باشا فأبى أن يزور سعدا أو أن يزوره سعد ، ذاكرا أنه يعتقد عن ايمان أن سعدا هو الذى جر على البلد ما تعانى ، وأن خلافه مع سعد لم يكن يتعلق بشخصه هو ، بل بما يؤمن أن مصلحة البلاد تقتضيه • قيل له : فليزر سعد دار الحزب ودار السياسة ، ففى ذلك من المعنى ما يقوى المعارضة ، ويضعف الحكومة ، ويعيد الحياة النيابية ، وكلنا نطمع فى اعادتها • وكان جواب عبد العزيز : ان دار الحزب دارى ، ودار السياسة دارى ، لا فرق بينهما وبين منزلى الذى أقيم به ، فليس مقبولا أن أرفض زيارة سعد منزلى ، وأن أقبل زيارته دار الحزب • وتشبث عبد العزيز بموقفه هذا ، تشبثا لم يكن بد من النزول على رأيه فيه •

وانتقل الحديث من تزاور الزعماء الى تفاهم الأحزاب والأساس الذى يبنى عليه هذا التفاهم ، درءا للخطر الذى تواجهه البلاد فى حياتها الدستورية • ولم يكن عبد العزيز يعترض على هذا التفاهم أو يعارضه ، بل كان على رأس اخوانه وزملائه جميعا فى ضرورته • وقلنا يومئذ

ان خير أساس لهذا التفاهم احترام الدستور نصا وروحا • ولما كان حل مجلس النواب بعد ساعات من انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ مخالفا للدستور ، لأن الدستور لا يجيز حل مجلس النواب مرتين فى دورة واحدة للسبب ذاته ، وقد حل هذا المجلس للسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه — فمن الواجب احترام الدستور والاتفاق على أن هذا الحل باطل وكأنه لم يكن ، وعلى أن هذا المجلس يجب أن يعود الى الاجتماع • ولما كانت للوفد أغلبية فى المجلس ، ظهرت حين انتخاب الرياسة ، لم يجد سعد باشا حجة يعترض بها على هذا الأساس فأقره • ولعله لو أراد لوجد الحجة للاعتراض • لكنه كان حريصا على أن يتم الاتفاق بين الأحزاب حتى تستطيع الأمة ، متفقة الكلمة متحدة الصفوف ، أن تبلغ ما تريد ، وأن يتحقق بذلك الأساس الذى يقوم عليه الدستور ، من أن مصدر السلطات كلها الأمة • بهذا توطد ركن الاتفاق ، واتفقت كلمة الأمة ممثلة فى جميع أحزابها ، خلا حزب الاتحاد ، على مقاومة السياسة التى يراد فرضها على البلاد ، والتى تقوض ركن الدستور والحياة النيابية من أساسه •

لم يتم الاتفاق على هذا الأساس فى أيام أو أسابيع،بل استغرق البحث فيه واتمامه ثلاثة أشهر أو نحوها • وفى أثناء الشهور الثلاثة كانت أسباب التقارب بين الأحزاب تزداد كل يوم توثقا • اتفقت الأحزاب كلها على الاحتجاج على الاتفاقية التى عقدتها الوزارة مع ايطاليا خاصة بجغبوب ، ووضعت لذلك صيغة مشتركة وقعها كل حزب منفردا • ووقع كل حزب منفردا كذلك صيغة مشتركة احتجاجا على تصرفات معينة قامت بها الحكومة • بهذا وبمثله كانت الخطوات تطرد نحو التفاهم والاتفاق ، حتى بلغت الاتفاق على الأساس الذى ذكرته ، أقصد بقاء مجلس النواب الذى انتخب فى مارس لأن حله كان باطلا •

كان عبد العزيز باشا فهمى يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب ومن بينها الوفد على صيغتها • وكان لذلك يدفع كما قدمت الى التفاهم

بين هذه الأحزاب • ولقد سألته يوما : ألست مقتنعا بأن هذا الائتلاف الذى تسعى الأحزاب اليه ضرورة سياسية لا مفر منها لعلاج الموقف الحاضر ؟ وكان جوابه : لا شبهة عندى فى ذلك ، وأنا مقتنع به كل الاقتناع • قلت : ألا ترى أن التقاء عبد العزيز فهمى وسعد زغلول يعاون على هذا ؟ ان الرأى العام المصرى يتلقى أنباء تفاهم الأحزاب وائتلافها بشوق وغبطة ليس كمثلهما شوق ولا غبطة • ولا شك أن التقاءكما سيكون له أحسن الوقع فى نفوس الناس جميعا • ولم يمهلنى عبد العزيز باشا ، ولم يدعنى أسترسل فى القول ، بل أجاب على ما قدمت بقوله : أنت تعرف (النقا) الذى يديره أهل الريف فى (زير) الماء ليصفو من كدره • لقد عالجت نفسى على هذا النحو • فأنا أدير فيها من وجوه الرأى ما أحسبه ينقيها من ناحية هذا الرجل ، فتأبى أن تصفو • وليس فى مقدورى ما فى مقدور من عالجوا السياسة حياتهم ، اذ يلبسون لكل حالة لبوسها • فأنا مقتنع فى هذا الأمر اقتناعكم ، لكنى لا أستطيع أن أتغلب على ما فى نفسى رغم مغالبتى اياها أياما طوالا متتالية •

على الرغم من هذا كان عبد العزيز يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب المؤتلفة عليها ، وكان ينفذ خطط هؤلاء المؤتلفين بدقة واقدام • اتفق المؤتلفون على أن يجتمع البرلمان بمجلسيه — مجلس الشيوخ ومجلس نواب سنة ١٩٢٥ — فى السبت الثالث من نوفمبر سنة ١٩٢٥ • ولما كانت الوزارة تمنع هذا الاجتماع فى بناء البرلمان بالقوة فقد اتفقت الأحزاب على أن يذهب الأعضاء الى دار البرلمان ، فاذا منعوا عادوا فاجتمعوا بالكوتنتنتال • وتم هذا وكان عبد العزيز فهمى فى مقدمة المجتمعين بالكوتنتنتال • ولما التأم عقد الاجتماع ذهب سعد زغلول اليه • مع ذلك لم يلتق الرجلان ، ولم يتصافحا ، وأصر عبد العزيز على خطته من سعد باشا شخصيا الى النهاية •

كان هذا موقف عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين • أما محمد محمود باشا وكيل الحزب ، فكان داعية الائتلاف ومؤيده بكل

قوته • ولعل أخاه حفنى بك كان قد لقيه لأول ما عاد من أوروبا ، فأفضى اليه بمثل الحديث الذى أفضى به الى ّ فى شرفة الكوتنتنتال ، وذكر له أن فى الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا الائتلاف • وتحدث محمد باشا فيه الى صديقيه : عدلى باشا يكن وعبد الخالق باشا ثروت ، حين كانوا يلتقون كل صباح وكل مساء فى كلوب محمد على ، فلقى منهما ومن الدكتور حافظ عفيفى مؤيدين للفكرة • ولعل اسماعيل صدقى باشا لم يتحمس بادىء الرأى لحديث هذا الائتلاف ، فلما رأى أن الانتخابات التى أجراها فى شهر مارس ستكون أساسه انضم الى الفكرة من غير أن يكون شديد الحماسة لها • بذلك بدأت الفكرة تقوى شيئا فشيئا ، وظل محمد محمود باشا يتعهدها ويغذيها بوسائله ؛ حتى اذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف فى شأنها — لم يبق الا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة منها أمام الأمر الواقع •

وتم الاتفاق على اعلانها فى اجتماع عام • لكن الوزارة كانت تحول دون الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس • لهذا تقدم محمد محمود باشا ، وعرض أن يكون هذا الاجتماع فى فناء منزله الفسيح فى شارع الفلكى • وكانت الفكرة موفقة كل التوفيق • فلقد طالما شهد هذا الفناء ، أثناء شدة الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، اجتماعات كبيرة كان يرعاها محمود باشا سليمان ، والد محمد باشا محمود ورئيس لجنة الوفد المركزية فى ذلك الحين • وتحدد يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ للاجتماع فى سرادق يقام بهذا الفناء ، ووجهت الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه سعد باشا زغلول فى هذا الاجتماع يعلن فيه الائتلاف ، ويعلن التمسك بمجلس النواب الذى انتخب فى شهر مارس لأن حله وقع باطلا •

وفى انتظار ذلك اليوم بدأ الناس يتحدثون فى موقف الوزارة من هذا الاجتماع ، أتبيحه أم تمنعه ؟ ولكن كيف تمنعه وسيحضره عديد

من رؤساء الوزارة السابقين : رشدى باشا ، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وسيكون فى المنصة سعد زغلول خطيب الاجتماع ، وعن جانبيه عدلى باشا وثروت باشا ؟ ! ولكن أيضا ، ما لها لا تمنعه واجتماع هؤلاء جميعا ، ومن حولهم نواب الأمة السابقون وشيوخها الحاليون وأصحاب الرأى والمكانة فى البلاد ، من شأنه أن يثير الناس بها ويعرض النظام والأمن للاضطراب ؟ ! جعل الناس يتحدثون فى هذا والوزارة فى حيرة من أمرها لا تدرى ما تصنع ، ولا تحدد لذلك موقفها من هذا الحديث الذى اهتزت له أركانها . فلما كان بعد الظهر من يوم ١٩ فبراير ، ذهبت الى منزل محمد محمود باشا فاذا الناس يتوافدون اليه لا يمنعهم أحد ، ولا يحول بينهم وبين مكان الاجتماع جندى من جنود البوليس ولا وزير من الوزراء . وربما دعا الوزارة الى عدم التدخل لمنع الاجتماع اقتناعها بأنها أفلحت فى الايقاع بين هؤلاء المؤتلفين حين نشرت قبل اجتماعهم بيوم أو يومين أنها ستجرى الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٤ ، ولن تسمح باجتماع مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ . وقد خيل الى أولياء الأمر أن الأحرار الدستوريين لن يقبلوا هذا الوضع بحال . فهم قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس سنة ١٩٢٥ . لكن الأحرار الدستوريين خيبوا ظن الوزارة وظن أولى الأمر جميعا ، فقبلوا متفقين مع سائر الأحزاب المؤتلفة أن يدخلوا الانتخابات التى أعلنت الوزارة أنها ستجريها ، ليتبين كل ذى شأن أن الوزارة القائمة لا تمثل أحدا ، وأنها لن تنال من ثقة الأمة كثيرا ولا قليلا . وأعلن سعد باشا هذا الاتفاق فى الخطاب الذى ألقاه بمنزل محمد محمود باشا ، كما أعلن فيه الائتلاف ، وتحدى الوزارة القائمة وسياستها باسم الوفد واسم جميع المؤتلفين .

أسقط فى يد الوزارة حين رأت أن ما قصدت اليه من تفريق بين المؤتلفين بهذا الاعلان قد فشل ، ورأى الناس لذلك أنها مشرفة على

الزوال • وزاد فى شعور الناس جميعا بأن العهد كله سيتغير أن بدأت الأحزاب المؤتلفة ترشح فى دوائر الانتخاب • على أن فكرة جديدة نبتت ظن أنها ستنجح حيث لم تنجح الفكرة الأولى • فقد أعلن أن الانجليز لن يرضوا أن يؤلف سعد الوزارة ، وهو هو الذى كان رئيسا للوزارة التى قتل السردار فى حكمها • وقيل يومئذ ان هؤلاء الانجليز لا يعارضون فى قيام وزارة ائتلافية يؤلفها رجل كعدلى باشا ، ويشترك فيها أنصار سعد باشا بأى عدد ترضاه الأحزاب • غير أن ما خيل الى أصحاب هذه الفكرة من أنهـا قد تؤدى الى فشـل الائتلاف لم يلبث أن تلاشى • فقد أعلنت الأحزاب من جانبها أن سعد باشا يرحب بعدلى باشا رئيسا للوزارة المؤتلفة ، كما أن عدد الوفديين وعدد غير الوفديين فى الوزارة لن يكون محل خلاف • وعلى هذا استمر المؤتلفون يرشحون فى الدوائر الانتخابية انتظارا لحكم الأمة يوم الانتخاب •

اغتبطت الأمة كلها بهذا المظهر البديع لتضامن الأحزاب وتضافرها فى سبيل انقاذ الحياة النيابية ، والتمهيد بذلك لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا • على أن هذا المظهر الصادق للائتلاف كان يخفى وراءه ما يشبه المناورات للتغلب على هـذه المصاعب التى تخلقها السلطات المؤيدة للوزارة القائمة • كانت الأنباء ترد الى سعد باشا من لندن بأن وزارة الخارجية البريطانية لا تعترض على رياسته للوزارة ، ولكن المندوب السامى البريطانى فى مصر هو صاحب الاعتراض • أفلا يمكن بوسيلة ما تغليب رأى وزارة الخارجية البريطانية ؟ ان أمكن هذا فهو حسن ، فان لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! وهل ترى يصل الأحرار الدستوريون فى الترشيحات الجارية ، لترشيح عدد منهم يوازى عددهم فى مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ويكون هذا العدد مكفول النجاح ؟ ! ان أمكن هذا فحسن ، فان لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! كانت مثل هذه الهواجس تدور بنفس سعد والوفديين من ناحية ، وبنفس الأحرار الدستوريين من الناحية الأخرى • لكنهم جميعا

كانوا ، اذ يفكرون فيها ، يصطدمون بالحقيقة القاسية • فكل خلاف بينهم قد يؤدى الى فشلهم فى ادراك الغرض العظيم الذى يسعون له • فلا مفر لهم من التضحية بكل شىء فى سبيل هذا الغرض • وبقاء الائتلاف وقوته هما الأساس الوحيد المتين لتحقيق هذه الغاية الوطنية السامية • فليكن سعد أو ليكن عدلى هو رئيس الوزارة المقبلة ، وليكن عدد النواب من الوفديين أو من الأحرار الدستوريين ما يكون ؛ يجب أن تعود الحياة النيابية ، وأن تستقر بذلك سلطة الأمة ، فهذا وحده هو الكفيل بقيام الحكم المستقر فى البلاد • وهو وحده الكفيل بتقريب اليوم الذى يستكمل فيه الوطن استقلاله ، وفى سبيل هذا الاستقلال تهون كل تضحية وان عظمت •

كنت فى هذه الأثناء أتردد الحين بعد الحين على سعد باشا ، أحدثه فى أمور خاصة بالائتلاف يكلفنى الأحرار الدستوريون بالتحدث اليه فيها • ولم تكن لى بالرجل قبل ذلك صلة شخصية • فلما التقينا فى المرات الأولى أعجبت بما عليه الرجل من مقدرة وذكاء • لقد تحدث الناس عنه خطيبا لا نظير له فى مصر • ولم يكن ذلك بذى بال عندى • فقد طالما ناقشت فى (السياسة) خطبه ونقدتها مر النقد • لكننى ألفيته محدثا بارعا غاية البراعة • كنت أذهب اليه فى أمور لا يستغرق الحديث فيها بضع دقائق ، فاذا خرجت من عنده أجدنى قضيت ساعة أو نحوها أستمتع بأحاديث لا علاقة لها بشئوننا الحزبية ، وهى أكثر الأمر أحاديث عن الماضى يسبغ عليها الرجل من طلاوة العبارة ما يجعلها فنا جميلا يسلك سبيله الى النفس فيملأها مسرة به واستزادة منه ! وكنت أشعر فى حديثه بعطف لا أدرى مصدره من نفسه • لكننى كنت أسمع الذين يلقونه ينقلون عنه تقديرا لى أغتبط به • فلما تكررت مقابلاتنا كنا نتناول بالحديث شئونا يختلف رأينا فيها ، ثم تنتهى الى اتفاق أو تمسك كل منا برأيه • تحدث الىّ يوما عن عدد الأعضاء فى مجلس النواب ، وكان يومئذ أربعة عشر ومائتين ، فذكر لى أنه عدد ضخم لا يسهل معه

اختيار العناصر الصالحة لتمثيل الأمة تمثيلا حسنا ، وذكر لى أنه سيعرض على البرلمان لأول ما يجتمع تعديلا للدستور يحدد عدد النواب بمائة وخمسين تحديدا لا يغير منه زيادة عدد السكان • وأجبته بأننى على رأيه فى ضخامة العدد ، ولكننى أرجوه أن لا يفتح باب تعديل الدستور ، فهو باب ان فتحه سعد زغلول لمصلحة الحياة النيابية فتحه غيره لغرض آخر • وللتدليل على رأيى أعدت على مسمعه ما حدث من تعديل فى مشروع لجنة الدستور حد من سلطة الأمة فى غير موضع ، وأردفت أن التعديل الذى يفكر دولته فيه سيجد معارضة فى البرلمان حتى من أنصاره ، لأن معناه خروج أربعة وستين من أعضائه ، هم لا ريب أحرص على مقاعدهم منهم على كل اعتبار آخر • واقتنع الرجل فلم يعد الى هذا الحديث ، ولم يفكر فى تنفيذ فكرته من بعد •

وكانت التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، قد أدت الى اتهام الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى بالاشتراك فى الجريمة • فلما قدمت القضية الى المحكمة وقدما مع باقى المتهمين ، كان على بك سالم المستشار بمحكمة الاستئناف عضوا بدائرة الجنايات التى أحيلت لها الدعوى • وقبل أن يحين موعد المحاكمة ، اعترض الانجليز على وجود على بك سالم ، وطلبوا أن يحل محله مستشار غيره ، بحجة أن له ميلا سياسيا خاصا يمنعه من النظر فى هذه القضية السياسية • وكتبت أنا مقال (السياسة) الرئيسى فى تلك المناسبة ، أعترض على هذا التصرف من جانب الانجليز بحجة أن الميل السياسى لا يمكن أن يغير من ذمة القاضى ، وأن وجود قاض انجليزى فى الدائرة ، هو مستر كرشو ، قد يجعله هو كذلك فى مثل المركز الذى جعل الانجليز يطلبون تنحى على بك سالم من أجله • وفاتحنى سعد باشا غداة ظهر المقال يعاتبنى على أن قلت ان لأحد المستشارين — أقصد على بك سالم — ميلا سياسيا خاصا • وأجبته بأننى وضعت هذه العبارة على سبيل الفرض ، لأقرن بها ما قلته عن مستر كرشو • لكنه لم يرض أن يقتنع بهذه الحجة

ولا بغيرها مما سقته فى هذا الموضوع . وبقى كل منا عند موقفه ، متشددا هو من جانبه ، محاولا أنا اقناعه من غير جدوى ، لأنه كان يرى أن فيما بين سطور المقال ما لا يطمئن رئيس الوفد له .

ولم يتغير الحكم فى الدعوى بتنحى على بك سالم عن نظرها ، فقد حكم فيها ببراءة الدكتور ماهر والأستاذ النقراشى ، على أثر استجوابات دقيقة ومرافعة بارعة ، كان بطلهما المجلى أحمد بك لطفى ، نقيب المحامين وزعيم الحزب الوطنى . فلما صدر هذا الحكم وبرىء الرجلان ، قدم المستشار كرشو استقالته مشيرا فيها الى أسرار المداولة فى القضية ، اشارة لا تتفق بحال وتقاليد القضاء فى مصر وفى غير مصر من البلاد المتحضرة . وقد نقدت تصرفه هذا فى (السياسة) ، ثم لم أتحدث أنا مع سعد باشا ولم يتحدث هو معى فى الموضوع من بعد .

وذهبت يوما الى داره حين كانت الأحاديث تتناول رياسة الوزارة وموقف الانجليز منها . فلما تبادلنا التحية وجه الىّ القول يسألنى :

— وما أخبارك يا بطل ؟ .

قلت بعد تردد : لا يزال الانجليز مصرين على أن تسند رياسة الوزارة لعدلى باشا . فأجاب وقد ارتسم على ثغره ما يشبه الابتسامة :

— رزقى ورزق رجالى على الله !

وبعد برهة صمت لا أدرى أى الخواطر جال بنفسه أثناءها قال :

— أوتحسب رياسة الوزارة أمرا يغتبط به أحد ، أو يحسد عليه انسان ؟ انه فى مصر شر مركز . فصاحبه مواجه بمطالب الانجليز ، وبمطالب القصر ، وبمطالب الأمة ، وبمطالب الموظفين . وتلك مطالب متناقضة يتعذر على أبرع الناس التوفيق بينها .

قلت معترضا : مطالب الموظفين ! لم أعرف قط أن الموظفين قوة كالانجليز أو القصر أو الأمة ، يحسب لها كبير حساب ! .

قال : بل هم شر الجميع • وستـرى ذلك يوما اذا قـدر لك أن تكون وزيرا •

ثم استطرد فى الحـديث قائلا : وهـل تظن تأليف وزارة كبيرة (Un Grand Ministere) ، كما يسميها الفرنسيون ، أمرا ميسـورا فى مصر ؟ انها لمهمة شاقة ينوء بها من يعهـد اليه بتأليف الوزارة كائنا من يكون ! •

ورأى الرجل على وجهى أمارة الدهشة لهذا القول ، فأردف :

— أولا أقول أنا اننا الأمة؟! وهلا تقولون،أنتم الأحرار الدستوريين، ان فيكم كل كفايات الأمة ؟ ! ألف لى اذن ، منا ومنكم ، هذه الوزارة الكبرى • وسترى أنك لن تقدر على أن تجمع عشرة وزراء يكونون فى مجموعهم الصورة المرتسمة فى ذهنك لمثل هذه الوزارة ! •

قلت وقد زاد بى التعجب :

— كيف هذا ؟ ! اننى لا أكاد أصدق ما أسمع ! •

وكان جوابه : اذن فلتذكر الأسماء ، تفضل ! •

قلت : دولتكم • قال : شكرا ، لأننى حاضر أمامك • قلت وعدلى باشا ، ورشدى باشا ، وثروت باشا ، قال : حسن ! أربعـة ! قلت : واسماعيل صدقى باشا • قال : نزلنا الى الدرجة الثانية • قلت فى دهشة : صدقى باشا من الدرجة الثانية ؟ ! كلا يادولة الباشا ! قال : لا بأس ! علشان خاطرك ! ثم من ؟ ! قلت : وماذا عساى أن أقول وقد وضعت صدقى باشا فى الدرجة الثانية ؟ ! ومع ذلك فدولتكم أعرف برجال البلد منى ، وتستطيع أن تكمل العدد • قال : أنت تعرفهم كما أعرفهم • وأنت تكتب عنهم كل يوم ، وتنقدهم ، وتزن أعمالهم • قلت : اذا لم يكن فى البلد عشرة رجال يكونون وزارة كبرى ففيم تطلب الاستقلال ؟ ! وكان جوابه : (أهو كلام !) •

دار هذا الحديث على النحو الذى رويته • ولقد خرجت بعده وأنا فى حيرة أى حيرة لما سمعت • ترى ، لو أننى ذكرت له اسمى صديقيه القديمين عبد العزيز باشا فهمى ولطفى بك السيد أفكان يقول عنهما

ما قاله عن صدقى باشا ؟ واذا كان هـذا رأيه فى أعلام البلاد ، فما هذه الخطب النارية الطنانة الرنانة التى يسمعها النـاس وأقرؤها فى الصحف ، يمجد فيها سعد شعب مصر أيما تمجيد ؟ ! على أننى سألت بعد ذلك نفسى : ترى ، لو أن الحديث لم يكن أساسه أنه لا يؤلف الوزارة ، وكان على العكس من ذلك هو الذى سيؤلفها ، أكنت أسمع منه ما سمعت ؟ أم أن هذا الحديث يصور نفسيته الصحيحة ، وأن ما كان يقوله فى خطبه انما كان دفاع المحامى البارع فى قضية وكل فيها ؟ ! .

مهما يكن من شىء ، فقد صدمنى هذا الحديث صدمة عنيفة ، وان لم يلبث أثر هـذه الصدمة أن تبخر بعد قليل . اننا فى معركة لابد من أن ننتصر فيها . والائتلاف الذى عقدته الأحزاب عدة هذا النصر لا ريب . فلنقو هذا الائتلاف ما استطعنا ، ولندع ما وراء ذلك من ألوان الجدل الذى لا يؤدى الى نتيجة عملية ! .

وجرى بينى وبينه يوما حديث آخر ، عجبت له عجبى لهذا الحديث الذى رويته . ذلك أننا أصدرنا السياسة الأسبوعية الى جانب السياسة اليومية ، فى شهر أبريل سنة ١٩٢٦ ، والائتلاف فى عنفوانه . وقد صدرت الأعداد الأولى منها ، وفى كل عدد حديث لزعيم من كبار الزعماء . نشر فى أحد الأعداد حديث لثروت باشا ، وفى عدد آخر حديث لصدقى باشا ، وفى ثالث حديث لغيرهما . وفكرت فى أن تنشر حديثا لسعد باشا . فقابلته وذكرت له أننى أرجو أن يحدث قراء (السياسة الأسبوعية) عن رأيه فى الخـلافة . وكان موضوع الخـلافة مثار أخـذ ورد فى البلاد يومئذ ، وكان كثيرون من الأحرار الدستوريين يرون الخلافة عبئا ثقيلا ناءت به تركيا ، ولا خير لمصر فى حمله لتنوء به بعد قليل . قال : ان رأيى فى الخلافة من رأيكم . فاكتب الحديث ، وأطلعنى عليه غدا ظهرا . فلما جئت فى الموعد وقابلته ، وأردت أن أطلعه على الحديث ، قال : لا تطلعنى على شىء ! لقد فكرت فى الأمر ولا أرى مصلحة فى الادلاء برأى فى الموضوع . قلت : ولماذا ؟ قال : اننـا على أبواب

الانتخابات ، وقد يتخذ خصومنا هذا الحديث حجة علينا يحاربوننا بها فى المعركة الانتخابية ! قلت : وسعد باشا هو الذى يخاف هذا ؟ ! ان الناس يؤمنون بك وسيصدقون ما تقوله ، ولن يسمعوا لرأى يخالفه ! قال : انك مبالغ ! فهذه مسألة حساسة عند الجمهور ، وسيحاول خصومنا أن يصبغوها بالصبغة الدينية ، وأن يطعنوا علينا من هذا الطريق . وما أغنانا عن ذلك ما استطعنا اتقاءه ! وتشبث الرجل برأيه هـذا ، ولم يرض أن ينزل عنه .

أدهشتنى هذه المبالغة فى الاحتياط من سعد نبى الوطنية ، من لو رشح للانتخاب حجرا وجب انتخابه ، ومن اذا قال برأى اليوم ثم عدل عنه غدا لم يَرْتب أحد من السواد فى أنه عدل لحكمة يعلمها هو ! ! .

ودفعنى الحرص على حديث منه ، تنشره (السياسة الأسبوعية) ، الى أن أطلب رأيه فى أى موضوع يراه ولا يرى فيه موضعا لاحتياط . فاعتذر قائلا انه لا يرى من الخير أن يدلى بحديث ما فى الوقت الحاضر . أتراه قصد هذا القول على اطلاقه ، أم تراه ضن على السياسة الأسبوعية بحديث منه ؟ لم أفكر فى الأمر ، ولم أعره كبير بال . فقد غزت (السياسة الأسبوعية) مصر والشرق العربى كله منذ ظهورها . وهذا كل ما أريده أنا ، فلا موجب لأن أفكر فيما وراءه .

تم الاتفاق فى هذه الأثناء على الترشيح فى الدوائر المختلفة ، ودنا موعد الانتخاب ، ورأى الأحرار الدستوريون أن يذيع سعد باشا بيانا على الناس يدعوهم فيه لانتخاب من رشحتهم الأحزاب المؤتلفة ، كل فى الدائرة التى رشح فيها . وطلب الىّ زعماء الحزب أن أقابل سعد باشا ، وأن أتحدث اليه فى هذا الأمر . وقابلته وتحدثنا ، فوافق على ما طلبه الأحرار الدستوريون ، واتفقت معه على النقط الرئيسية فى البيان الذى يراد نشره ، وطلب الى أن أكتب صيغة البيان وأن أطلعه عليها غداة ذلك اليوم . وحررت البيان وعرضته على الأحرار الدستوريين ، فوافقوا عليه ، ثم ذهبت الى سعد وتلوته عليه ، فقال انه يعبر تمام التعبير عما

تفاهمنا عليه • على أنه طلب الى أن أدع له هذا البيان « ليضعه فى الصيغة الزغلولية » على تعبيره • وتركت البيان عنده ، ثم اذا بى أرى بعد يومين أو ثلاثة أيام هذه « الصيغة الزغلولية » تظهر فى الصحف ، وكلها دعوة الى عدم انتخاب الاتحاديين ، وليس فيها ما أراد الأحرار الدستوريون النص عليه صراحة من انتخاب من اتفقت الأحزاب المؤتلفة على ترشيحهم •

شعر الأحرار الدستوريون ، حين اطلعوا على هذا البيان ، بشىء من الامتعاض • لكن الغرض الجليل الذى كنا نقصد جميعا اليه كان أعظم قدرا من أن يفسده امتعاض من بيان ، أو شعور بانحراف هنا أو هناك • لهذا سارت الأمور فى طريقها ، ايمانا منا جميعا بأن كل حزب يجب عليه أن يضحى ما وسعته التضحية لاعادة الحياة النيابية ، والتمكين من سلطة الأمة ، والتخلص من طغيان شر من الطغيان البرلمانى الذى حاربناه أشد الحرب فى عهد الوزارة الدستورية الأولى • كان هذا شعور كل حزب من الأحزاب المؤتلفة ، وكان هذا ، من باب أولى ، شعور كل عضو فى هذه الأحزاب المؤتلفة ، لم يرض عن تصرفات حزبه أو لم يرض عن تصرفات حزب آخر فيما يتعلق بشخصه •

كان ذلك شأن بعض الوفديين والأحرار الدستوريين ، وكان ذلك شأنى أنا • طلبت الى حزبى أن يرشحنى فى دائرة (تمى الأمديد) ، حيث توجد كفر غنام بلدى وبلد أسرتى ومسقط رأسى • وأقر الحزب ما طلبت ، لكنه رغب الىّ فى أن أتفاهم على هذا مع سعد باشا شخصيا • ودعوت بعض أهلى المنتمين للوفد وذهبت معهم اليه وحدثناه فى الأمر ، فكان الرجل معنا كله اللطف • قال : انه يقدر هـذا المعنى العائلى الكريم الذى جمعنا على رأى واحد ، لكنه يأسف لأن هذه الدائرة يرشح فيها الوفد ، ويفوز فيها مرشحه منذ الانتخابات الأولى • بل لقد فاز مرشحه فى انتخابات صدقى باشا سنة ١٩٢٥ ، فمن العسير عليه أن يطلب الى هذا المرشح أن يترك الدائرة • وشعرت من حديثه بأنه لا جدوى فى الالحاح ، فتركت الأمر له ، يختار لى الدائرة التى يشاؤها

فى القاهرة أو خارج القاهرة ، على أن يكون الرأى الذى يبديه رأيه هو ، فعليه تبعته • وابتسم الرجل ، وقال : أنا اذن أرشحك فى دائرة الجمالية من دوائر القاهرة • وكان مرشح هذه الدائرة فى الانتخابين الماضيين وفديا ، وكان قد نجح فى انتخابات صدقى مثل مرشح (تمى الأمديد) ، لكنه كان متهما بأنه تفاهم مع صدقى باشا ووعده أنه سيكون فى صفه • لهذا حسبت الترشيح جديا ، وأيقنت أن سعد باشا سيصدر أوامره الى الوفديين فى الدائرة بمعاونتى • لكننى لم أر شيئا من هذا • فعدت أطلب اليه أن يصدر بيانا بتأييدى ، فاذا البيان غير صريح والتأييد غير قوى • على أنه قبيل الانتخاب أرسل على بك الشمسى الى حفلة أقامها السيد عبد الحميد البكرى لتأييدى ، وألقى الشمسى بك (باشا) كلمة لم تترك الأثر الذى طمع فيه أنصارى • وعلى ذلك فاز خصمى فى الانتخابات •

غضبت لما حدث ، ولم أقابل سعد باشا بعد ذلك قط • لكن هذا الأمر لم يغير من اقتناعى بضرورة الائتلاف ، ولا غير من تأييدى له فى (السياسة) بكل ما أوتيت من قوة •

وغداة تمام الانتخابات قدمت وزارة زيور باشا استقالتها ، وألف عدلى باشا الوزارة من الوفديين والأحرار الدستوريين ، تسعة من الأولين وثلاثة من الآخرين • وبهذا انطوت صفحة حزب الاتحاد ، وان بقيت صحيفته تؤيد سياسة محتضرة • وبدأت البلاد تنظر الى هذا العهد الجديد مملوءة رجاء وأملا ، وصارت (السياسة) وكأنها لسان حال هذا العهد الجديد ، تؤازره وتؤيده ، وتجد بذلك أنصارا وقراء فى كل مكان •

الفصل السادس

ائتلاف خصومة

رجاء المصريين فى الائتلاف ـ سعد باشا يؤيده بكل قوة ـ الشعور بأن عهدا جديدا استفتح ـ الملك فؤاد ونهضة الاصلاح ـ التمثيل السياسى ، والجامعة ـ طلعت حرب وبنك مصر وشركاته ـ اصلاح الأداة الحكومية ولامركزية الحكم ـ تأليف لجنتين لبحثهما ـ العقبات فى سبيل اللجنتين ـ ازمة الجيش ـ حسن التفاهم لتحديد علاقات مصر وانجلترا ـ نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه ـ استقالة عدلى باشا وتضامن زملائه الوزراء معه ـ سعد باشا يعود من مسجد وصيف وينجح فى اقناع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة بعد موافقة عدلى باشا ـ ثروت باشا يضاعف الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ـ اعجاب سعد به وتأييده له ـ مرض سعد ووفاته ـ مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيسا للوفد ـ الشعور باضطراب الائتلاف ـ مقال : نريد ائتلافا خالصا ـ محمد محمود باشا يريد ان ينشر فى السياسة ان المقال لا يعبر عن رأى الحزب فلا اسمح بالنشر فينشر كلمته فى الأهرام ـ الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقيل ثروت باشا ـ النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية ـ الخلاف على قانون الاجتماعات ـ استقالة محمد محمود باشا وآخرين ـ اقالة النحاس باشا وتأليف محمد محمود باشا الوزارة الجديدة ـ الدكتور حافظ عفيفى يشترك فيها ـ احمد خشبة باشا يترك الوفد ويشترك فى الوزارة الجديدة ـ اجتماع الأحرار الدستوريين بدار عبد الرازق ـ سفرى الى النمسا للاستشفاء .

اجتمع برلمان الائتلاف فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ، برياسة حسين رشدى باشا الذى عين رئيسا لمجلس الشيوخ فى ٢٣ مايو . وأذن جلالة الملك فؤاد ، فألقى عدلى باشا على المؤتمر خطاب العرش . وبعد انتهاء الحفلة انعقد مجلس النواب ، واختار سعد زغلول باشا رئيسا له . وكذلك عادت الحياة النيابية الى مصر ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ . فلا يمكن بطبيعة الحال

أن يحسب انعقاد البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو لم يدم أكثر من بضع ساعات صدر المرسوم بعدها بحله ، عودا لهذه الحياة النيابية .

وكان رجاء المصريين فى وزارة الائتلاف وفى برلمان الائتلاف عظيما . كانوا يأملون أن تطرد نهضة البلاد فى شئونها الداخلية ، وفى شئونها الخارجية ، بفضل ما عرف عن عدلى باشا من نزاهة ونبل وسمو قصد وسعة أفق ، وما عرف عن ثروت باشا وزير الخارجية من براعة سياسية شهد بها الجميع ، وبفضل هذا الائتلاف الذى جمع الأمة كلها فى صعيد واحد فوحد كلمتها وقوى عزمها ، وبفضل ما أبداه سعد باشا من تأييد صادق لهذا الائتلاف وحرص على تقويته وتوثيق عراه .

والواقع أن سعد باشا كان مؤمنا بهذا الائتلاف وضرورته ايمانا صادقا . لقد دلته التجارب فى السنوات الخمس الأخيرة ، من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٦ ، على أن قوى الشعب المصرى تواجه من العواصف والأعاصير ما لا سبيل لها الى التغلب عليه الا اذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق قصد واخلاص طوية . أما ان تفرقت هذه القوى فقد ظفر بها خصومها ، وظفروا لذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن ولحرية بنيه . ألم يذهب عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز والخلاف قائم بينه وبين سعد باشا ، فاذا هذا الخلاف يتخذ حجة من جانب وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، ليتشدد فى مطالبه ، وليضطر عدلى باشا الى قطع المفاوضات والعودة الى مصر ليرفع استقالة وزارته الى صاحب العرش ؟ ! ألم يجد الانجليز فى هذا الخلاف ما يسر لهم القبض على سعد باشا وطائفة من أصحابه ، ونفيهم الى سيشل ، ثم نقل سعد الى جبل طارق ؟ ! ألم يتولَّ سعد باشا الوزارة الدستورية الأولى ، والخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين على أشده ، وهو مع ذلك معبود الشعب ، فلا يصد مقامه من الشعب صديقه المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عن أن يرده ، حين ذهب يفاوضه ، صفر اليدين ؟ ! ألم يكن هذا الخلاف هو السبب فى تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية

أشهر من انعقاد البرلمان الأول ؟ ! طبيعى اذن أن يجد سعد باشا فى هذا كله ما يحمله على تأييد الائتلاف الذى يجمع كلمة الأمة عن ايمان صادق .

ولقد بلغ من ايمانه بهذا الائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى باشا وزملائه السياسيين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجاً تنسى معه الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة . صحيح أن بعضهم فسر الغرض من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة مجتمعة فى هذا الاندماج . لكن سعدا لم يكن يومئذ بحاجة الى هذه الرياسة ، ولم يكن وقد نيف على السابعة والستين ليطمع فى أن يبلغ أكثر مما بلغه من محبة الشعب اياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين له . ولقد زاد هذا كله الناس رجاء فى الائتلاف ، وأملا فى أن يثمر من النتائج غاية ما يطمع كل مصرى فيه .

وكان طبيعيا أن يملأ هذا الشعور قلوب المصريين وجوانحهم . فمنذ أعلن الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ومنذ انسحب المستشارون الانجليز من الوزارات فلم تبق لأجنبى فيها كلمة ، بدأ النشاط يدب فى أرجاء البلاد ، وشعر كل انسان ، رغم بقاء القوات البريطانية فى مصر ، بأن عهدا جديداً استفتح ، وأن مصر يجب أن تسرع الخطى فى سبيل التقدم لتدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . كان ذلك شعور الشعب ، وكان ذلك شعور الصفوة المتعلمة منه ، وكان ذلك شعور الساسة المسئولين فيه ، وكان ذلك شعور الملك فؤاد الذى حرص أصدق الحرص على أن تنهض البلاد سراعا لتكون جديرة باحترام الأمم المتمدينة جميعا ، فيسموبذلك مقام عرشه ، وتسمو بذلك كلمته .

وكان تمثيل مصر فى الدول الأخرى فى مقدمة ما فكر فيه الملك فؤاد . فلم تلبث وزارة الخارجية ، حين عادت الى الحياة بعد اعلان مصر دولة مستقلة ، أن بدأت تنظم وجودها ، وأن بدأت بعد ذلك تفكر فى تنظيم التمثيل الخارجى على أنه مظهر نشاطها ، ومظهر استقلال مصر فى الحلبة الدولية . وعنى الملك فؤاد بهذا الأمر عناية شخصية ، رغم علمه بأن مصر

قد حرمت التمثيل الخارجى أجيالا طويلة ، وأن الكفايات اللازمة لهذا التمثيل لا يمكن أن توجد بين عشية وضحاها • لكنه قدر أن وجود العضو يهيؤه للمران على أداء واجبه ، ولاتقان هذا الواجب مع الزمن ما وجدت فيه المؤهلات الصالحة لهذا الاتقان •

ثم ان الملك فؤاد لم ينس يوما أنه كان على رأس الجامعة المصرية الأهلية ، وأن قيام جامعات علمية فى مصر من أسس النهضة الصحيحة للبلاد • لهذا رحب فى سنة ١٩٢٥ بانشاء جامعة حكومية تضم كلية الآداب وكلية الحقوق الأهلية ، وتضم المدارس العليا للحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة فتصبح من كلياتها ، وتنشأ فيها كلية للعلوم ؛ وكذلك تألفت الجامعة المصرية الحكومية من هذه الكليات السبع • وكان توجيه الملك فؤاد فى الناحية العلمية ساميا فوق كل اعتبار ، قائما على أساس من أن العلم لا وطن له • ولهذا اختارت مصر طائفة من كبار العلماء الأجانب ليكونوا عمداء أو أساتذة للكليات ؛ فكان عميد كلية الآداب بلچيكيا ، وكان عميد كلية الهندسة سويسريا ، وكان عميد كلية الحقوق فرنسيا • كذلك اتجهت عناية الملك فؤاد فأصبحت للجامعة وكلياتها مبان فخمة ، لا تزال حتى اليوم شاهدة بحسن توجيهه •

وقد شملت النهضة التى أعقبت اعلان استقلال مصر ، غير التمثيل السياسى والتعليم الجامعى ، نواحى الحياة فى مرافق الدولة جميعا • لكن هذه النهضة كانت فى بدايتها فلم يكن بد من أن تطرد ، وأن تساوى جهد البلاد فى سعيها لاستكمال استقلالها أو تزيد عليه • ولم تكن هذه النهضة حكومية فحسب ، بل كانت شعبية كذلك • فمنذ سنة ١٩٢٠ دعا محمد طلعت حرب بك لتأسيس شركة أنشأت بنك مصر ، أول مؤسسة مصرفية مصرية • أنشأته متواضعا برأس مال ثمانين ألفا من الجنيهات ؛ وأنشأته والناس فى ريب أى ريب من مقدرته على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة فى البلاد ، والتى كانت تتمتع بحماية

الدول التى تنتمى اليها ، وتتمتع كذلك بمزايا الامتيازات الأجنبية القائمة فى البلاد • لكن هذه المؤسسة المصرفية الأولى لم تلبث ، حين بدأت عملها ، أن وجدت من تأييد المصريين جميعا لها ومن اقبالهم عليها ما طمأن الذين اكتتبوا فى أسهمها ، والذين كانوا يظنون يوم اكتتبوا أنهم يتبرعون ولا رجاء لهم فى ربح للمال الذى يتبرعون به ، بل لا رجاء لهم فى استرداد هذا المال ذاته • اطمأن المكتتبون الى نجاح المؤسسة ، والى أنهم وظفوا أموالهم فى عملية رابحة • ولم تمض سنوات قلائل على قيام البنك حتى بدأ الرجاء فيه يقوى الى غير حد • وشجع ذلك طلعت حرب ، فلم يكتف بهذه المؤسسة المصرفية تقوم بالأعمال التى تقوم بها مثيلاتها ، بل بدأ بدراسة حاجات مصر الصناعية وبتأليف شركات صناعية مختلفة ، يساهم فيها البنك ، وتستغل موارد البلاد التى كانت مهملة أو كان استغلالها وقفا على الأجانب المقيمين بمصر ، وعلى رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى هذه الموارد ، والتى كانت تكسب من استغلالها أرباحا لا تدور بخلد انسان •

لم يكن مفر ، والنهضة عامة متوثبة على هذا النحو ، من أن تفكر وزارة الائتلاف فى مسايرتها ودفعها الى الأمام • على أنها رأت البرلمان يوجهها الى ناحيتين جوهريتين من نواحى الاصلاح : ناحية الأداة الحكومية والموظفين الذين يقومون بأمرها ، وناحية نظام الحكم والعمل على لا مركزيته •

والواقع أن هاتين المسألتين الجوهريتين كانتا اذ ذاك تشغلان بال الرأى العام المثقف • ذلك بأن الموظفين ازداد عددهم أثناء الحرب زيادة كبيرة ، اقتضتها موجبات الحرب ، كما ازدادت مرتباتهم بسبب تضخم العملة وغلاء المعيشة تبعا لهذا التضخم • ولم تكن مصر منفردة بما حدث من ذلك ، بل حدث مثله فى انجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد التى كانت تحمل عبء الحرب بطريقة مباشرة • وقد ألفت انجلترا لجنة (ارِكْ جِدِسْ) لتصفية هذه الحال ، فصفتها على نحو أعاد الأمور الى ما كانت عليه

قبل الحرب أو تكاد ، كما عالجت فرنسا مشكلة الموظفين علاجا حاسما ذهب فيه (بوانكاريه) الى حد أن ألغى محاكم وادارات رأى الحاجة غير ماسة اليها ، ورأى لذلك فى بقائها تشجيعا على التواكل والاسراف • أليس يجدر بمصر أن تحذو حذو فرنسا وحذو انجلترا ؟ • لهذا تألفت لجنة برلمانية حكومية ، بالاتفاق بين برلمان الائتلاف وحكومته ، لمعالجة هذه المشكلة • وطمع الناس فى أن لا يستغرق عمل اللجنة زمنا أطول مما استغرقه عمل لجنة (جدس) ، وأن تنتهى الى اقتصاد محسوس فى عدد الموظفين وميزانيتهم •

وتألفت لجنة برلمانية كذلك لمعالجة مسألة اللامركزية • وقد كان نظام الحكم فى مصر مركزيا الى أبعد الحدود قبل صدور الدستور ، والى يوم تأليف هذه اللجنة • فلم يكن للهيئات النيابية المحليـة ، مجالس المديريات والمجالس البـلدية والمحلية والقروية ، سـلطان نافذ ، بل كان رأيها استشاريا بحتا ، رغم ضيق اختصاصها • وكانت هذه الهيئات خاضعة لرئيسها الموظف ، مدير الاقليم أو محافظ المدينة أو مأمور المركز ، خضوعا تاما لأنه هو المنفذ لما تعتمده الحكومة من قراراتها ، ولأنه هو الذى يرفع هذه القرارات الى الجهة المختصة مشفوعة برأيه فى اقرارها أو رفضها أو ارجائها • وكان هذا التركيز طبيعيا فى عهد لم يكن لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ، ولم يكن للجمعية التشريعية التى حلت محلهما سنة ١٩١٣ — أى اختصاص نهائى الا فى مسائل محدودة • وكان هذا التركيز طبيعيا فى عهد لم تكن الكلمة فيه للأمـة بل كانت للمستشار الانجليزى ، وللعميد الانجليزى صاحب الرأى النافذ فيما دق وجل من شئون البلاد • أما وقد صدر الدستور ، ونص فى الباب الخامس منه على أن الهيئات المحلية تمثل القرية أو المدينة أو الاقليم ، وانها تؤلف بطريق الانتخاب فيما عدا استثناءات محصورة — فقد وجب أن ينتهى عهد التركيز ، وأن تحل اللامركزية محله ، وأن يكون للهيئات المحلية اختصاص واسع ، وأن تكون قراراتها نافذة ما لم تتعارض مع الدستور أو مع القوانين أو مع مصلحة عامة ظاهرة •

كان الرأى العام يتوقع أن تتم كل من اللجنتين عملها بعد أسابيع من تأليفها ، وأن تتقدم بتقاريرها الى البرلمان ليقر مشروعات القوانين التى تنظم الهيئات المحلية ، ويوافق على تقرير لجنة الموظفين • لكن الدورة الأولى لبرلمان الائتلاف امتدت الى شهر سبتمبر ، ولم يقدم الى البرلمان تقرير من أى من اللجنتين ، بل بدأنا نسمع أنهما تلاقيان صعوبات لا يسهل التغلب عليها • من ذلك أن لجنة اللامركزية اقترحت أن لا يكون رئيس الهيئات المحلية موظفا ، فلا يكون رئيس مجلس المديرية هو مدير الاقليم ، ولا يكون رئيس المجلس المحلى هو مأمور المركز ، وهلم جرا • وسببت اقتراحها هذا بأن مدير الاقليم أو مأمور المركز هو الذى يتولى تنفيذ القرارات التى تصدرها الهيئة • فاذا كان هو رئيسها انقلبت الهيئة لجنة أشبه ما تكون بلجان الموظفين فى الوزارات ، يسارع أعضاؤها الى التماس رغبة رئيس اللجنة لتأييدها وتقديم الحجج التى تؤازرها • وهذا ما كان حادثا بالفعل فى الهيئات المحلية المصرية • فأما اذا كان الرئيس منتخبا من أعضاء الهيئة كما ينتخب رئيس مجلس النواب ، وكان المدير أو المأمور مطالبا بالتنفيذ الى أن تلغى السلطة التنفيذية القرار لمخالفته الدستور أو القوانين أو المصلحة العامة ، فان ذلك يكون مؤيدا للصفة النيابية المحلية لهذه الهيئات ، ومؤيدا لفكرة اللامركزية على وجه صحيح • لكن هذا الاقتراح لقى معارضة شديدة من جانب السلطةالتنفيذية • ولم يضعف من هذه المعارضة أن مجلس بلدى الاسكندرية المؤلف من مصريين وأجانب لم يكن يرأسه محافظ المدينة •

ولست حين أقول السلطة التنفيذية أقصد الوزارة ، بل أقصد الموظفين من وكلاء الوزارات ومن اليهم ممن تعودوا جمع السلطة فى أيديهم ، فليس يسيرا عليهم أن ينزلوا عنها ، ولذلك يسوقون الحجة تلو الحجة تدليلا على ضرورة الاحتفاظ بها • ولعل أقوى حججهم أن فى توسيع اختصاص الهيئات المحلية مع قلة كفاية أعضائها ما يضر العمل• وذلك حق يراد به باطل • فلا مفر من توسيع هذا الاختصاص، والتعرض

للأخطاء التى تنشأ عنه مع محاولة الحد من ضررها ، اذا أريد لهذه الهيئات أن تكون يوما أداة صالحة فى الحياة العامة . ولا مفر من توسيع هذا الاختصاص اذا أريد احترام الدستور على وجه صحيح ، لأن الدستور ينص على هذا الاختصاص الواسع الذى يتناول مصالح الاقليم أو المدينة أو القرية ، ويضع العلاج لما قد يحدث من تخطى هذه الهيئات حدود اختصاصها أو تعرض قراراتها للمصلحة العامة بسوء . ولا شىء كاحترام الدستور ، احتراما صحيحا ناشئا عن الايمان به وتقديسه ، يكفل قيام الحكم على أساس مستقر صالح . لكن الموظفين ، الذين عاشوا عشرات السنين والسلطة مركزة فيهم ، لا يعنيهم احترام الدستور بقدر ما يعنيهم الاحتفاظ بهذه السلطة ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

أما لجنة الموظفين ، فقد طال عملها كذلك لأنها اعتمدت فيه على الرؤساء من الموظفين أنفسهم . وكان هؤلاء الرؤساء ولا يزالون يرون فى زيادة عدد مرؤوسيهم ، ولو لم يؤدوا عملا ذا بال ، ما يزيد فى سلطانهم وفى جاههم وما يرفع من مرتباتهم . ولم يكن أعضاء اللجنة يشعرون ، كما كان يشعر أعضاء لجنة (جدس) مثلا ، بأن دافعى الضرائب يجب أن يقتضوا من كل موظف مقابلا كاملا يعادل المرتب الذى يتقاضاه أو يزيد عليه . وقد كانت الضرائب محدودة بحكم الامتيازات الأجنبية ، وكان معظمها غير مباشر يجبى من الرسوم الجمركية ومن رسوم الانتاج فلا يشعر الرجل العادى بأنه هو الذى يدفعه للحكومة . وفى طبيعتنا معشر المصريين خشية (قطع العيش) ! فأين يذهب هؤلاء الموظفون الذين تستغنى عنهم الدولة ، وأكثرهم من ذوى الكفايات والمؤهلات المحدودة ؟ وأعضاء اللجنة لا يشعرون أكثر مما يشعر غيرهم من المصريين بحق دافع الضرائب . لهذا وقفوا أمام مطالب الرؤساء من الموظفين يحاولون التوفيق بينها وبين ما يريد البرلمان ، وطال وقوفهم أسابيع وشهورا من غير جدوى .

ذكرت لمناسبة موقف الموظفين من اللجنتين ذلك الحديث الذى

جرى بينى وبين سعد باشا زغلول ، حين قال : ان رئيس الوزارة يجد نفسه فى حيرة بين مطالب الأمة ، ومطالب الانجليز ، ومطالب القصر ، ومطالب الموظفين . وأيقنت أن للموظفين ، وكانوا يومئذ أكثر طوائف الأمة تعليما وثقافة ، ذلك السلطان الذى أشار اليه سعد باشا ، وأنهم يستطيعون فى بلد كمصر ، قليل فيها عدد المتعلمين مرتفعة فيها نسبة الأمية ، أن يعرقلوا كثيرا من الأعمال التى لا تروقهم ، أو التى تنقص من سلطانهم ومما يسمونه هيبتهم .

بينما يرقب الناس أعمال اللجنتين ، ويتتبعون ما يجرى فى برلمان الائتلاف وما تقوم به حكومة الائتلاف ، اذ نجم فى الجو حادث استرعى أنظارهم . هذا الحادث هو ما أسموه أزمة الجيش . ويرجع هذا الحادث الى أن وزير الحربية ، أحمد محمد خشبه باشا ، فكر فى ادخال اصلاحات لتقوية الجيش أشار عليه بها مفتش الجيش المصرى ، وكان انجليزيا . ولما كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ينص على احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، فقد رأى مندوب انجلترا السامى فى مصر ، لورد چورچ للويد ، أن الحكومة المصرية تتخطى حدودها المرسومة فى التصريح اذا أدخلت أى تغيير على نظام الجيش المصرى أو أسلحته ، وذلك على الرغم من أن الجيش المصرى اذ ذاك كان فى امرة ضباط ورؤساء من الانجليز . واشتد الخلاف بسبب هذا التفكير بين الحكومة المصرية وبين ممثل انجلترا فى مصر شدة بلغت الانذار ، وبلغت أن أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها الى قطع من الأسطول البريطانى المرابط بمالطة ، لتكون على أهبة السفر الى الاسكندرية حتى تحول دون ما تريده الحكومة المصرية .

رأى كثيرون من الانجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا ، مبالغة فى تصرف لورد للويد لا مسوغ لها . ولقد حدثنى مستر جرالد دلانى وكيل شركة رويتر بمصر ، وأزمة الجيش هذه على أشدها ، وطلب الى أن أكتب فى « السياسة » ساخرا من تصرف المندوب السامى ، ووعدنى بأنه سيتخذ من مقالى فى الموضوع أساسا

لبرقيات يرسل بها الى انجلترا ، ويسخر هو كذلك من هذا التصرف • وكتبت وبعث الرجل برقياته • مع هذا اضطرت الحكومة المصرية أن تنزل على حكم الانذار البريطانى ، لأن ثروت باشا كان يمهد لسياسة حسن التفاهم ، يبتغى من ورائها أن يصل الى عقد معاهدة بين مصر وانجلترا •

لم يكن عجيبا أن يتشبث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة ، وأن تظاهره حكومة لندن فى هذا التشبث ؛ فقد كان لورد للويد من غلاة المحافظين ، وكان يعتقد أن الشرق لا يذعن الا للقوة ولا يفهم غيرها • كان سير چورچ للويد حاكما لبعض أقاليم الهند ، قبل أن يعين مندوبا ساميا لانجلترا فى مصر • وقد اشتهر هناك بالشدة والبأس ، كما اشتهر بالميل للاصلاح ، فأنشأ قناطر فى اقليم الهند الذى كان يحكمه سميت باسمه: (قناطر للويد) • ولما عين مندوبا ساميا بمصر طلب من الحكومة البريطانية أن يمنح لقب لورد لا حبا منه فى اللقب ولا حرصا منه عليه ، ولكن لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر وتجعل للألقاب مكانا عاليا • لا عجب وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه ، أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها • ولا عجب فى أن تظاهره حكومة لندن ، وقد كانت حكومة محافظين تميل — وان فى اعتدال — الى الآراء التى يميل اليها لورد للويد فى تطرف ؛ وتلك مناصرة الرجل الذى يتولى الأمر فى دولة بذاتها ، وتحميله نتيجة الخطأ ان هو أخطأ • أما ولورد للويد هو عين حكومة المحافظين فى مصر وممثلها لدى الحكومة المصرية ، وهو المنوط بالسهر على تنفيذ السياسة البريطانية ، أما وقد طلب ما طلب فى شأن الجيش المصرى — فيجب أن تؤيده حكومة لندن كل التأييد •

فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة • فممثل انجلترا يستطيع ، باسم التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أن يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية • ألا تتناول هذه التحفظات الدفاع عن مصر وحماية الأقليات والأجانب ، وكل ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن

مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس الأقليات ويمس الأجانب ! وما دامت انجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فالحكومة المصرية معرضة أبدا لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائما للاضطراب والقلق .

على أن هذه الأزمة ما لبثت ، حين تقادمت عليها الأيام بعض الشىء ، أن نسيها الناس .أما الحكومة فلم تنسها ، ولم ينسها عدلى باشا بنوع أخص . فقد كان يدرك تمام الادراك أن النهوض بشئون البلاد الداخلية معرض للتعثر ، ما بقيت الأزمات السياسية بين مصر وانجلترا تقفه وتفسده . لهذا كان شديد الحرص على أن يبلغ ، بايجاد جو من حسن التفاهم بين الدولتين ، الى عقد اتفاق تتحدد به العلاقات بينهما ، ويصبح تدخل انجلترا معه بعيد الاحتمال؛ ويومئذ تستطيع مصر أن تعالج شئونها الداخلية على النحو الذى تعالج به غيرها من الدول المستقلة هذه الشئون.

وجاءت الدورة البرلمانية الجديدة فى أواخر سنة ١٩٢٦ ، وسارت الحياة العامة سيرة عادية أنست نواب الأحزاب المؤتلفة أنفسهم ما تعرضت له الحياة النيابية وما تعرض له استقلال البلاد من قبل ، وجعلتهم ينسون واجبهم فى تأييد الحكومة ، ويشعرون بأن حريتهم الذاتية فى الخطابة والكلام الذى يستريح له الجمهور مقدمة على هذا التأييد . وكان عدلى باشا يشعر بهذا ، ويراه واضحا فى جانب النواب الوفديين أكثر منه فى غيرهم من النواب ، فيساوره القلق على هذا الائتلاف وما يطمع أن يحققه لمصر عن طريقه . ومع ما عرفه الناس من نزاهة الحكم فى هذا العهد نزاهة سمت فوق مستوى الشبهات ، حتى لقد كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه — لقد بدأ النواب المؤيدون يسألون ويستجوبون ، فيما لا يوجب سؤالا ولا استجوابا ، ارضاء لهوى شخصى أو غضبا لمصلحة لم تتحقق .

كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه . روى لى محمود بك حسن ، وكيل الداخلية فى وزارة الوفد حينذاك ، أن مجلساً من

مجالس المديريات قرر انشاء طريق زراعى يمر بنحو عشرين بلدا وعزبة ، ولما كانت مصادقة الداخلية على قرار مجلس المديرية واجبة لنفاذه ، عرض محمود بك حسن الأمر على عدلى باشا ، فأبى اقراره محتجا بأن هذا الطريق يمر بعزبة له . ولهذا طلب الى محمود بك حسن أن يرجىء التنفيذ الى عهد لا يكون هو فيه وزيرا ، ثم يعرض الأمر على وزير الداخلية الجديد فان أقره نفذ والا عطل . وأرجأت الوزارة التنفيذ ، ولكن كثيرين ممن يفيدهم تنفيذ هذا القرار جأروا بالشكوى من اهماله . وكلما جاءت شكوى طلب محمود بك حسن اعادة النظر فى الأمر ، فأصر عدلى باشا على رأيه . ولما كثرت الشكاوى قال محمود بك حسن لعدلى باشا : أتظن يا باشا أن تعطيلك مصلحة عشرين بلدا أو أكثر ، خشية مظنة الناس أن لك فى هذا الأمر مصلحة ، يتفق مع موجب العدل ، أم تراه ظلما لهذه البلاد العشرين لا موجب له ، ويكفى لرفعه أن أحمل أنا عنك التبعة ؟ ! اننى سآمر بالتنفيذ ، ولك بعدها أن تحاكمنى ان شئت !

رغم هذا كله ، كان عدلى باشا يزداد شعورا يوما بعد يوم بدقة موقفه فى رياسة الوزارة . ألم تكن أزمة الجيش ظاهرة تدل على عدم رضا الانجليز عن اطمئنان الأمور فى عهده ؟ ألم يكن نشاط النواب ، نشاطا هو بمعارضة الوزارة أشبه ، شاهدا بأن معنى الائتلاف شابته بعض الشوائب ؟ ولعله شعر من ناحية القصر بشىء كذلك . فقد ألقى نائب تلا أحمد بك عبد الغفار خطابا فى البرلمان ، بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقدا لا يخلو من القسوة . ولم يكن لعدلى باشا ولا لوزير فى وزارته يد فى ذلك . لكنه أمر لا يدعو الى رضا الملك عن سير الأحوال فى برلمان الائتلاف . دعت هذه الأمور كلها عدلى باشا ، وهو من هو دقة حس وشدة أنفة ، أن يشعر بدقة موقفه فى رياسة الوزارة .

ودفع هذا الشعور بعض الناس الى الظن بأن ما كان يوجه الى الوزارة فى البرلمان انما كان مرجعه الى أن الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا . ولم يبق هذا الظن مكتوما فى نفوس أصحابه ، بل

تحدث الناس به همسا فى المجالس • ولست أدرى : أبلغ هذا الهمس مسامع عدلى باشا ؟ لكن ما حـدث من بعد يدعو الى كثير من الظن والتأويل • فقد اعتكف سعد باشا أثناء جلسات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولم يجلس فى رياسة مجلس النواب ، بل كان يتولى الرياسة وكيـل المجلس مصطفى باشا النحاس • وفى هذه الأثناء كانت تناقش الميزانية • وحدث فى جلسة ١٧ أبريل أن تكلم بعض الأعضاء فيما يقوم به بنك مصر من مجهود فى سبيل تعضيد الاقتصاد القومى عن طريق شركاته المختلفة ، وفى تعضيد الحكومة اياه ، وفى ضرورة مضاعفتها هذا التعضيد للمصلحة العامة • وانتهت المناقشة باقتراح تقدم لشكر الحكومة على تعضيدها بنك مصر ، وطلب المزيد من هذا التعضيد • وعارض النائب الوفدى الأستاذ عبد السلام فهمى جمعه المحامى فى اقتراح الشكر ، قائلا ان الحكومة لم تصنع أكثر من أن نفذت ما أراده المجلس ، فهى لا تستحق الشكر • ورفض مجلس النـواب الاقتراح ، فانسحبت الحكومة الى غرفة رئيس الوزارة ، ورأى عدلى باشا ، فى رفض قرار الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها • وعلى ذلك قررت الوزارة باجماع الآراء الاستقالة ، وتفاهم الوزراء على ألا يعود أحد منهم الى منصبه • وسمع النحاس باشا بما يدور فرفع جلسة المجلس ، ثم أعادها وصارح المجلس بشعور الوزارة ازاء رفض الشكر ، فدهش المجلس لاعتبار عدلى باشا هذا الرفض بمثابة عدم ثقة ، وأعلن اجماعه على الثقة بالحكومة • وذهب بعضهم الى اعادة النظر فى اقتراح الشكر ، ودارت مناقشة حول هذا الموضوع انتهت الى غير نتيجة •

وكان عدلى باشا من جانبه قد انتهى الى ضرورة تقديم الاستقالة فورا فقدمها • وبلغ الأمر سعد باشا ، وكان ببلدة مسجد وصيف حيث توجد عزبته ، فسارع عائدا الى مصر ليعالج الأمر • ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن • لكن عدلى باشا كان قد اتفق مع أعضاء وزارته على أن لا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا

فى الوزارة التى تخلفه ، فما عسى أن يكون معنى هذا ؟ أليس معناه انهاء الائتلاف ؟ ! وسعد باشا يقدر أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيابية كلها الا ببقاء الائتلاف • وبقاء الائتلاف يقتضى فى نظره أن يحل ثروت باشا محل عدلى باشا فى رئاسة الوزارة • لكن ثروت باشا متضامن مع عدلى باشا كل التضامن • لهذا وجه سعد همه الأول الى اقناع كل من الرجلين ، عدلى وثروت ، بأن مصلحة البلاد تقتضى أن يؤلف ثروت باشا الوزارة • واقتنع عدلى بهذا الرأى ، وأحل ثروت من اتفاقه ، وأحل بذلك بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه فى الوزارة ، وألف ثروت باشا الوزارة الجديدة من زملائه فى وزارة عدلى باشا ، خلا مركزا واحدا هو مركز عدلى باشا ، فلم يكن بد من أن يختار له وزيرا جديدا ، كما أنه نقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، لكيلا يكون بقاؤه فى الحربية مسوغا لسوء الظن من ممثل انجلترا فى مصر • وأدى نقل خشبة باشا من الحربية أن نقل محمد محمود باشا من المواصلات الى المالية •

وقد اقترح ثروت باشا اسم الدكتور حافظ عفيفى ليكون وزيرا معه ، فاعترض الملك فؤاد ، وعرف الناس هذا الاعتراض وتحدث بعضهم فى الموقف الذى يجب اتخاذه : أيصر ثروت باشا على ألا يؤلف الوزارة الا اذا اشترك فيها الدكتور حافظ ، ولو أدى ذلك الى فتور بينه وبين القصر ، أو أدى الى تخليه عن تأليف الوزارة ؟ لم ير ثروت باشا أن يقف هذا الموقف ، لأنه أراد أن يحسن علاقاته بالقصر ، كما أراد بنقل خشبه باشا الى المواصلات أن يحسن علاقاته بالانجليز • لهذا رشح جعفر باشا ولى فتولى وزارة الحربية •

ماذا كان موقف الأحرار الدستوريين ، وموقف جريدة (السياسة) من هذه الأحداث التى تتابعت سراعا وانتهت الى هذه النتيجة ؟ لم يكن لنا أن نصر على موقف بذاته ، والأمور التى حدثت لم تستغرق ثلاثة أيام كاملة • على أنا أعجبنا بموقف عدلى باشا واستقالته ، وتضامن زملائه الوزراء فى هذه الاستقالة • فقد رأينا فيها مظهر الاحتفاظ بالكرامة ازاء قرار

أصدره مجلس النواب يمس الكرامة ، ثم رأينا فى التمسك بالاستقاله ، رغم تفسير مجلس النواب لقراره بأنه لا يعنى عدم الثقة بالوزارة ، مزيدا من الحرص على الكرامة ، ودرسا فى الحياة البرلمانية لمن أراد أن يفهم معنى هذه الحياة على وجهها الدقيق . ولست أخفى أننا كنا ، مع ما أبديناه من الثناء على الاستقالة وما تنطوى عليه من معان ، نذهب فى دخيلة نفوسنا الى شىء من الظن بأن الأستاذ عبد السلام جمعة ربما كان مدفوعا ، فى اعتراضه على اقتراح الشكر ، بعامل ليس من شأنه أن يؤيد الائتلاف ، الذى عملنا غاية جهدنا لتوطيده وتقويته . فلما جاء سعد باشا من مسجد وصيف ، وأقنع عدلى باشا بحل الوزراء من قرارهم التضامن معه فى الاصرار على الاستقالة وعدم الاشتراك فى وزارة أخرى ، وأقنع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة — عادت الى نفوسنا الطمأنينة الى بقاء الائتلاف ، والى أن هذه العاصفة العابرة لم تترك من الآثار ما تخشى عواقبه . على أننا أسفنا ان لم يوافق جلالة الملك على اشتراك الدكتور حافظ عفيفى فى الوزارة ، مع ما نعرفه عنه من كفاية ومقدرة وحسن تقدير وبعد نظر . وكم تمنينا لو أن ثروت باشا تمسك بتعيينه ! ولكن الدكتور حافظ لم يرض أن نوجه الى ثروت باشا أى نقد لعدم تمسكه به ، ابقاء منه على الائتلاف ، واكتفاء بما فى ترشيح ثروت باشا له من معانى التقدير .

اتجه ثروت باشا عقب تأليفه الوزارة الى مضاعفة الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك التى تثير الأزمات بين الدولتين ، بين حين وحين ، ويترتب عليها من الضرر بمصر ما لا تخشى انجلترا منه شيئا يذكر . وأيد سعد باشا وجهة نظره هذه ، وشجعه عليها غاية التشجيع . وبدأ ثروت باشا يمهد بالفعل لمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية ، ابتغاء الوصول الى نتيجة تعرض على البرلمان . لكنه جعل تمهيده وجعل جهوده محاطين بسياج من الكتمان ، فلم يكن يطلع عليهما غير سعد باشا وعدلى باشا وخاصة من يعتبرهم ثروت باشا من محبيه المخلصين . ومبالغة فى

الاحتياط لهذا الكتمان ، جعل ثروت باشا نجله اسماعيل ثروت سكرتيره فى هذا الأمر . فلما أقبل الصيف سافر ثروت باشا ، وجعل يتبادل المذكرات فى الموضوع مع سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية، ويحيط سعد باشا بما يتم خطوة فخطوة . وأعجب سعد باشا ببراعة الرجل وحسن معالجته الأمور ، ولم يخف اعجابه هذا عن أحد . ورجونا ، ورجا الناس جميعا ، أن تنتهى هذه المحادثات الى اتفاق يقر علاقات الدولتين على أساس سليم ثابت . وكان رجاء الناس فى هذا عظيما ، مذ علموا أن سعد باشا يؤيد ثروت باشا تأييد صدق وصداقة .

وسافر سعد باشا فى شهر أغسطس الى مصيفه بالريف ، وصحبه على عادته عدد غير قليل من مريديه ومن يتمتعون بعطفه ، ويسره وجودهم معه . وان الناس لفى طمأنينتهم الى أن الأحوال تسير سيرها الطبيعى ، وأن ثروت باشا تجرى مفاوضاته موفقة مرجوة النجاح — اذ أذيع عليهم النبأ بأن سعد باشا أصيب بحمرة فى أذنه ، وأنه لزم الفراش ، وأن حرارته ارتفعت . وكان هذا النبأ مفاجئا . فقد كان الرجل على تقدم سنه الى السبعين قوى البنية صلب العود جم النشاط ، لهذا حسب كثيرون أن المرض طارىء لا يلبث أن يزول . لكن الأنباء تواترت سراعا باشتداد المرض ، وبأن حياة سعد فى خطر . ووجم الناس لما سمعوا وأبوا تصديقه . لكن الأجل اذا حم لم يؤخره أحد ، ولم ينجع فيه رجاء ولا دواء ! .

وانني لفى مكتبى بجريدة السياسة ، فى الساعة التاسعة من مساء الثالث والعشرين من شهر أغسطس ، اذ ترامى الىّ النبأ بأن سعدا اختار جوار الله . وبعد سويعة حضر عندى محمود باشا صدقى محافظ القاهرة ، وأخبرنى أن المطبعة الأميرية مغلقة الأبواب فى هذه الساعة ، وطلب أن نطبع نعيا يذاع على الناس . وأجبت الرجل الى ما طلب ، وكتبت أرثى للناس سعدا فى مقال السياسة الرئيسى . ثم رحت أفكر : ما عسى أن يكون أثر هذه الفاجعة فى حياة مصر السياسية ، وبخاصة فى الائتلاف وفى المحادثات الجارية بين ثروت وأوستن تشمبرلن ؟

ولم يكن التنبؤ بشيء فى ذلك الوقت يسيرا • فأشهر الصيف فى مصر أشهر ركود فى الحياة السياسية وفى الحياة العامة ، بل فى الحياة الحكومية نفسها • وكثيرون ممن اليهم مرجع الأمر فى مصر قد رحلوا عنها الى أوروبا للاصطياف والاستجمام ، ولا مفر من عودة هؤلاء وتبين اتجاهاتهم لتصوير المستقبل القريب • وأنا بعد على سبعة أيام من موعد سفرى كذلك الى أوروبا • ولم يكن قط فى نيتى أن أعدل عن هذا السفر أو أن أؤجله • فالبقاء بمصر ، لتبادل التكهنات عما يمكن أن يكون ، اضاعة للوقت فى غير طائل • ولن يعدو الأمر أن يرى كل فريق آماله أجدر من غيرها بالتحقيق • ألم يكن أمل بعضهم أن يحل ثروت باشا فى رياسة الوفد محل سعد ، ليتابع ما بدأه من مفاوضات مطمئنا ؟ ألم يكن لفتح الله باشا بركات مطمع فى تولى رياسة الوفد مكان خاله سعد زغلول ؟ ألم يذهب آخرون الى أن رياسة الوفد لن تكون وراثة ، ولن يتولاها غير وفدى صميم ؟ وهؤلاء وأولاء وغيرهم كانوا مجمعين على أن شيئا لن يتم قبل أربعين سعد وتأبينه ، ليتسنى للمصطافين فى أوروبا جميعا أن يعودوا الى وطنهم ، وأن تكون لهم فى الموقف كلمة مسموعة• فما غناء البقاء بمصر بعد أن أعددت عدتى للسفر ووضعت برنامجى له ؟ وهذا ما أجبت به من طلبوا الىّ العدول عن السفر ، لمواجهة ما قد يحدث مما لا يتوقع أحد حدوثه • ولم يجدوا ما يدفعون به حجتى ، فسافرت فى الثلاثين من أغسطس الى استانبول ومنها الى أقطار أوروبا المختلفة •

وبينما أنا فى طريقى الى أوروبا ، كان كثيرون ممن يعنيهم هذا الموقف، وكانوا قد سافروا للاصطياف ، يعودون الى مصر ينتظرون ما الله فاعل بها وبهم • فلما كان يوم الأربعين لوفاة سعد أقيمت حفلة تأبين كبرى ، خطب فيها ثروت باشا ، وخطب فيها غيره من كبار الساسة المصريين • وألقيت فيها قصائد رنانة من أمير الشعر شوقى بك ، ومن حافظ ابراهيم ومن غيرهما • وبعد أيام اجتمع الوفد ، وطلع على الناس قراره بتعيين مصطفى النحاس رئيسا للوفد مكان سعد زغلول •

تولى بعضهم العجب لهذا القرار • وقد كان نشاط فتح الله باشا

بركات فى هذا الوقت ملحوظا . وكان فتح الله يد سعد اليمنى أثنـاء حياته ، فضلا عن أن سعدا خاله . لكن الذين بيتوا لانتخاب مصطفى النحاس احتجوا بأن فتح الله باشا لا يعرف اللغات الأجنبية ، وأن رئيس الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الأجنبية ، كما أنه هو الذى يتولى مفاوضة انجلترا اذا لم يصل ثروت باشا الى نتيجة ايجابية لمحادثاته .

وتناقل الناس فى ذلك الحين أن فخرى بك عبد النور والأستاذ مكرم عبيد كان لهما ، ولطائفة من أعضاء الوفد المقربين منهما ، أكبر الأثر فى اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد . ولما كان الوفد هيئة قائمة على التنظيم الدقيق ، فقد أذعن الكل لهذا القرار ، وان بقيت فى نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها من بعد .

وسافر ثروت باشا الى أوربا يتم محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن، ثم عاد الى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين . ولم يكن مفر من حضوره الى مصر فى هذا الموعد ليحضر افتتاح الدورة البرلمانية ويلقى خطاب العرش . فالبرلمان يجتمع من تلقاء نفسه بحكم الدستور فى السبت الثالث من نوفمبر اذا لم يدع قبل ذلك .

لم يكن استقبال ثروت عند وصوله الى الاسكندرية عائدا من لندن حماسيا ، على النحو الذى كان متوقعا لو أن سعدا لم يكن قد مات . أفكان ذلك لأن النـاس أحسوا بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه ؟ أم كان ذلك بتدبير من جانب بعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ فى مثل هذه الشئون ؟ ذلك ما لم يظهر بادىء الرأى ، ثم تكشف وكان له أثر يراه القارىء عما قليل .

أحس الناس بأن الائتلاف، الذى آمن به سعد واشترك فى اقامته ، قد اهتزت أركانه . وكنا نحن القائمين بأمر (السياسة) من أشد الناس احساسا بهذا الأمر . لكنا لم يكن لدينا عليه دليل ، فلم يكن فى مقدورنا الا أن نمضى فى تأييد الائتلاف وحكومة الائتلاف . وكل الذى استطعنا أن نظهره نتيجة لما نحس به أن ازددنا تأييدا لثروت باشا شخصيا ، لأنه

كان علم هذا الائتلاف ، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين . لهذا وذاك كنا نتوقع أنه اذا هبت الريح ضد الائتلاف كان ثروت باشا هدفها . فاذا لم نبلغ فى تأييده غاية المدى ، واذا تركناه عرضة للأعاصير، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف ، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت باشا من نتائج فض الائتلاف .

لم يبلغنا شيء فى تلك الآونة عن شعور ثروت باشا ، ولا عن تقديره لما نكتب فى (السياسة) . ولعل مرجع ذلك الى أن الرجل كان منهمكا فى اتصاله بوزير الخارجية البريطانية ، يريد الانتهاء من سعيه الى نتيجة. وقد عرف الناس من بعد أن المخاطبات استمرت بين الرجلين بعد عودة ثروت باشا قرابة شهرين ، وأن مشروع الاتفاق الذى كان محل بحثهما كانت تناقش تفاصيله النهائية فى هذه الأثناء . أما أصدقاؤنا فى الحزب فكانوا يشعرون بمثل شعورنا ، ويرون أن سوسا ينخر فى الائتلاف ، وأن مظاهر ذلك تبدو الحين بعد الحين فى مناقشات البرلمان وفى أقوال صحف الوفد ، على نحو ان يكن مستترا فقد كان واضح الدلالة عند المتتبعين سير الأمور . وظلت الحال على ذلك زمنا ، وظللت أخاطب فيها صديقى الدكتور حافظ عفيفى ، أطلب اليه اقناع اخواننا فى الحزب بأن نكشف القناع عما يدور وراء الستار ، فأراه يشعر بما نشعر به ، ثم هو مع ذلك يستمهلنى ، راجيا أن تجيء الثغرة الأولى من غير ناحيتنا ، ذاكرا أن صحف الوفد لا تنطق رسميا بلسانه كما ننطق نحن بلسان الأحرار الدستوريين ، وأنه ليس أيسر على الوفد من أن ينكر ما تنشر صحيفة منتمية اليه وأن يقول انه لا يعبر عن رأيه .

وانى لفى مكتبى (بالسياسة) ، ظهر يوم من أيام الثلث الأخير من شهر ديسمبر ، اذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، وأخبرنى أنه اتفق مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ؛ وقص علىّ أن لديهم معلومات وثيقة بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ؛ وأن الائتلاف

يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان ، وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ؛ وأن استمرار هذه الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما افساد • واسترحت أنا لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتبت مقالا عنوانه : (نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة) ، ودفعته للمطبعة كيما يعد للطبع •

راجعت فى المساء (تجربة) المقال ، وجاء الدكتور حافظ كرة أخرى فراجعنا المقال معا ، وحرصنا على ألا يقف أحد من رجال الحزب على أمره مخافة تشعب الآراء فى صـــواب نشره • فلما أصبحت وظهرت (السياسة) ، واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا كذلك ، قدرت أنه لابد محدث ضجة هو جدير باحداثها •

وصدق حدسى • ففى الساعة العاشرة أو نحوها من الصباح ، دق التليفون فى منزلى وخاطبنى محمد محمود باشا ، وكان وزيرا للمالية فى وزارة الائتـــلاف ، ورجانى أن أقابـــله بالوزارة • فلمـــا ذهبت اليه ، ألفيت عنده سيد باشا خشبه وآخرين • وجلست بعد أن سلمت ، فسألنى محمد باشا : هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال الذى نشرته السياسة اليوم ؟ وأجبته فى هدوء : نعم ! وكان تعقيبه : طيب ! خلاص ! ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم هذا المجلس ، فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون •

فلما كان المساء وكانت الساعة التاسعة أو ما بعدها ، جاء الى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ، ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود ، طلب الى نشرها ، وفيها أن المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب • ورفضت نشر الكلمة ، وقلت له : أرجوك أن تذكر محمد باشا أننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فاذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب ، فليجتمع مجلس الادارة وليصدر قرارا بما يراه ، ومتى صدر هذا القرار تصرفت بما أرى ! •

وألح عبد الجليل بك علىّ فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب ، لكن الحاحه ذهب عبثا لأنى كنت مصمما كل التصميم على ألا أنشرها . فتركنى وعاد الى الباشا ، ثم رجع الىّ كرة أخرى يلح ، ويذكر أننى ان لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الأهرام . قلت : فليكن ، ولتنشر فى الأهرام ، وان كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شيء محافظة على تضامننا وعلى مكانة الباشا منا ! ولما رأى عبد الجليل أن الحاحه غير مجد نفعا تركنى وانصرف . وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل ، جاء عبد الجليل مرة ثالثة ، وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف الى جانب الباشا ولم يتكلم . أما محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة . قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر وألا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئا ، وأن تجمع مجلس ادارة الحزب وتعرض عليه الأمر . فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الادارة ولم يعترض على مقال السياسة ، فماذا يكون الموقف ؟ اننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك أملا أن تقتنع برأيى . قال محمد باشا : الا تنشر كلمتى ، وأنا رئيس شركة السياسة ؟ وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتبا ، فقلت محتفظا بكل هدوئى : اذا كان رئيس شركة (السياسة) هو الذى يطلب النشر فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رياسة تحرير (السياسة) وأننى قطعت كل صلة لى بها . فأجاب: كلا ، ياسيدى ! لا تنشر كلمتى ولا تستقل ! سأنشرها فى الأهرام . يالا يا عبد الجليل ! . فقلت : أرجوك مرة أخرى يا معالى الباشا ألا تنشر شيئا قبل أن تجمع الحزب ! فخرج وعليه سيما الغضب ، وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه الى الأهرام ، فنشرت العبارة التى يقول فيها وزير المالية ان مقال (السياسة) لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين .

ظهرت الكلمة فى أهرام الجمعة ولم تكن (السياسة) تظهر يوم السبت، فخاطبت محمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى واجتمعنا

ومعنا اسماعيل صدقى باشا صبح السبت تتدبر الموقف . واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب محمد باشا لى أن أنشر الكلمة فى (السياسة) ، ومن امتناعى عن نشرها ، وسبب هذا الامتناع ؛ وأن أعلق بما أشاء فى حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد من مودة وان اختلفوا رأيا . وكتبت هذه الكلمة وأعددتها للطبع ، وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ ، فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ضرورة للاطلاع عليها . وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق فى ذلك . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يثر أحد الموضوع من جديد .

وانما دعا الى ذلك شعور محمد باشا محمود من ناحية ، وشعور صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى من ناحية أخرى ، بأن اثارة الموضوع قد تؤدى الى انقسام فى الحزب لا يفيد أحد منه شيئا ، بل قد يضر الحزب ضررا بليغا .

لم تمض أسابيع على نشر هذا المقال حتى صدقت الحوادث رأينا . فقد انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة . فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى اليه ، بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه . وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدى عليه ملاحظات لازالة ما فيه من نقص . ولم يكن ثروت باشا يطمع فى قبول المشروع جملة بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد . لكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى ، بل رفضوا المشروع جملة ، لأنه لا يحقق (مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر مشروعا) . ولم ير محمد باشا وزملاؤه الأحرار

المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد . لهذا لم يجد ثروت باشا بدا من تقديم استقالة الوزارة .

وعهد جلالة الملك فؤاد الى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة . ترى ، أيشترك الأحرار الدستوريون أم لا يشتركون فيها ؟ ! هنا انقسم الرأى مثل انقسامه حول مقال : « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » . رأى محمد باشا محمود وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف . ورأيت مع صدقى باشا وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى أن تكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضى دستوريا أن تكون الوزارة كلها من حزبه . وكانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء ، فى وزارة عددها اثنا عشر ، يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزارة من غير الأغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأى وأصرت الأغلبية الحزبية على رأيها استقالت الوزارة . أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزارة فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائما ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم الى الاستقالة من الوزارة ، فيتهموا أمام الأمة بأنهم هم الذين ناوأوا الائتلاف . ولما كان هذا الائتلاف مزعزعا فلن يكون اشتراكنا فى الوزارة برئاسة رئيس الأغلبية عملا نافعا . ومن الخير أن تترك الأغلبية تتحمل مسئولية الحكم ، فان وافقتنا أيدناها ، وان خالفتنا الرأى عارضناها ، ولها من أغلبيتها الكبيرة فى البرلمان ما يجعل معارضتنا معارضة تقويم وتوجيه لا معارضة مناوأة للمناوأة .

وكانت حجة محمد محمود باشا ، والذين يشاركونه رأيه من ضرورة اشتراك الحزب فى الوزارة التى دعى النحاس باشا لتأليفها ، أن العهد كله عهد ائتلاف ، وأن البرلمان برلمان ائتلاف ، وأن عدم اشتراكنا فى الوزارة ينتهى الى نتائج تجنى على هذا الائتلاف . واذا كان صحيحا أننا اذا اشتركنا فى الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف ، فصحيح كذلك أننا اذا لم نشترك فى الوزارة بحجة أن رئيس الأغلبية هو الذى يؤلفها تعرضنا لهذه التهمة منذ اليوم . ومن الخير أن نشترك

فى الوزارة ، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف ، فاذا اضطررنا يوما للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة .

اصطدمت الحجتان فى المناقشة اصطداما عنيفا . وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضا فلم يحضر اجتماع مجلس الادارة الذى نوقشت فيه هذه المسألة . وطال الجدل ، وبلغ من عنف المناقشة وحدتها ان كانت تلقى الحين بعد الحين كلمة تكاد تكون جارحة . وكان للخلاف الذى سبق أثر ظاهر فى هذا الطول وفى هذه الحدة والعنف . وبعد ساعتين أو ما يقرب منهما ، انتهت المناقشة وانتقلنا الى التصويت ، فرجح جانب الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد . ومع ذلك خرجنا وقد أبدى الحزب رأيه ، ووجب على أعضاء الحزب جميعا احترام هذا الرأى ، ووجب على جريدة (السياسة) لسان الحزب تأييده ، ووجب علىّ أنا رئيس التحرير أن أقف بجانبه وألا أحيد عنه . بذلك يقضى النظام الحزبى . ويوم لك ويوم عليك ! وكذلك اشترك الحزب فى الوزارة ، وأيدت (السياسة) هذا الاشتراك .

ماذا عسى تصنع الوزارة الجديدة ؟ فهذه هى المرة الأولى التى يضطلع فيها مصطفى باشا النحاس بتبعات الحكم رئيسا للوزارة . ومصطفى باشا كان ، قبل انضمامه للوفد ثم عضويته فيه ، من رجال الحزب الوطنى القائلين بنظريات مصطفى كامل والمتحمسين له . ورغم أنه كان أثناء الحرب قاضيا بطنطا ، فانه لم يكن يخفى تشيعه للألمان ، شأنه فى ذلك شأن رجال الحزب الوطنى جميعا . وقد بلغ من تشيعه هذا أنه كان يحمل دائما خرائط لميادين الحرب ، فاذا جلس الى أصحابه فى المحكمة أو فى القطار أخرج هذه الخرائط من محفظته أو من جيبه ، وجعل يشرح لمن معه سير الوقائع ، وكأنه رئيس أركان الحرب فى الجيش الألمانى ! أما وذلك اتجاه تفكيره ، فقد كان ميالا للتطرف بطبعه ، لم يغير من تطرفه أنه كان وزيرا مسئولا مع سعد زغلول فى الوزارة الدستورية الأولى . ترى ، ماذا عساه يصنع ، وهذه سجيته ، اذا حدث بين مصر وانجلترا خلاف على أمر من الأمور ؟ أيعالجه بالهوادة والمرونة

السياسية ، اذا رأى فى معالجته على هذا النحو سبيل نجاحه ؟ أم يتشبث برأيه حتى لا تظن جمهرة الناس أنه ضعف أو لان أو تهاون حرصا على مركزه ، وتشبثا به أكثر من تشبثه بما عرف من تطرفه فى آرائه ؟

لم تمض أسابيع ، بعد رياسة النحاس باشا الوزارة ، حتى واجهته تجربة كانت امتحانا لسياسته • ذلك أن وزارة يحيى باشا ابراهيم ، التى أصدرت الدستور وقانون التضمينات ، كانت قد أصدرت قانونا ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ؛ تسمح بها ان شاءت ، وتمنعها باسم الأمن والنظام ان شاءت • وكان الانجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضمانا لحماية الأجانب • وحماية الأجانب من تحفظاتهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ • وكان سعد باشا ، قبل توليه الوزارة الدستورية الأولى ، قد طعن على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حدا من حرية الشعب فى اظهار شعوره بطريقة سلمية ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلا على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصدرته • وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان أول اجتماعه • وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون وجوب الغائه ، أو تعديله على الأقل تعديلا يكفل حرية الاجتماع على أوسع صورة • وتحدث النواب بهذا ، ابان رياسة سعد باشا للوزارة ، وأصدروا فيه قرارا • فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور باشا — لم يفكر أحد فى الغاء القانون أو تعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة • فلما اجتمع برلمان الائتلاف ، وانتخب سعد باشا لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد • ولمّا تولى النحاس باشا رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيدا لعرضه على المجلس • وكان التيار الجارف فيها ميالا لالغائه • هنالك تدخل الانجليز باسم حماية الأجانب ، واحتجوا على الغاء القانون ، وأصروا على أن يبقى أو أن يعدل تعديلا يكفل حماية الأجانب على وجه

يتمكنون معه من الاضطلاع بمسئولياتهم ، كما يقولون ، قبل الدول التى ينتمى هؤلاء الأجانب اليها ، ويجب دوليا أن يتمتعوا بحمايتها .

وأبلغ الانجليز رأيهم هذا الى النحاس باشا بلسان مستر كيون بويد مدير الادارة الأجنبية فى وزارة الداخلية المصرية . وكانت هذه الادارة قد أنشئت ، بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تحقيقا للتحفظ الخاص بحماية الأجانب . لكن النحاس باشا رأى أن يتجاهل تصريح ٢٨ فبراير ، وأن يتمسك بحق مصر الدستورى فى اصدار ما تريد من تشريعات فى حدود سيادتها المطلقة . وأخذ يناقش مستر كيون بويد على أساس هذا الرأى . أما محمد محمود باشا فكان رأيه ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع . وما دام سعد باشا قد آثر ، حين رياسته مجلس النواب ، ابقاء القانون معروضا على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه ، فلتصنع وزارة النحاس باشا ما صنع سعد ، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ ، وبذلك تتفادى الأزمة . ولقد بدأ هذا الاختلاف فى وجهة النظر بين النحاس باشا ومحمد محمود باشا بعد أسابيع معدودة من تأليف الوزارة ، وأيقن كثيرون ، من المتتبعين مجرى الأمور عن كثب ، أن الاختلاف قد يؤدى الى نتائج بعيدة الأثر فى حياة البلاد السياسية .

ولما يئس محمد باشا من اقناع النحاس باشا بوجهة نظره لزم منزله ، وامتنع عن مزاولة أى عمل من أعمال الوزارة ، وتحدث الناس بأنه قدم استقالته أو أوشك أن يقدمها ، وبدأوا يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ، لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر .

وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد الى اسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . فقد نشرت الصحف أن معاليه قد حجز تذاكره للسفر الى أوروبا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينئذ ملتزما دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة

صدمتنى . فرغبت الى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقى باشا اذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدثنا فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة ، وفى الخطة التى اتبعها النحاس باشا وطريقة معالجتها تفاديا لأزمة أشد من أزمة الجيش عنفا .

وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ويصنعون صنيع محمد باشا محمود . وسرنى ما حدث من ذلك لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة ، وأن تضطلع الأغلبية البرلمانية بمسئولية الحكم ما دام رئيسها هو الذى يرأس الوزارة ؛ وحين أيدنا رأينا هذا فى اجتماع الحزب . وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة .

واتجهنا فى « السياسة » نؤيد موقف محمد محمود باشا والذين معه ، واثقين من أن النحاس باشا لن يتمكن من اكمال وزارته بوزراء وفديين يحلون محل هؤلاء الدستوريين المستقيلين . وزادنى يقينا أن استقال كذلك أحمد محمد خشبه باشا الوزير الوفدى متضامنا مع الأحرار الدستوريين . وقيل يومئذ ان وفديين آخرين ، منهم على باشا الشمسى ، سيتركون الوزارة . بذلك غام الجو السياسى بسحب كثيفة لم يكن بد من تبديدها .

ولعل استقالة النحاس باشا كانت خير وسيلة لهذا التبديد . لكنه لم يستقل . واننا لفى الصباح من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ، اذ علمنا أن جلالة الملك أقال الوزارة لأن « الائتلاف أصيب بصدع شديد » . وبعد الظهر من ذلك اليوم علمت وأنا فى فراشى أن الأحرار الدستوريين عقدوا اجتماعا بدار عبد الرازق ، وأن محمد محمود باشا أبلغهم أن جلالة الملك عهد اليه بتأليف الوزارة ، وأن صدقى باشا رحب بمحمد باشا وبتأليفه الوزارة ، وأن الدكتور حافظ عفيفى الذى كان موجودا بلندن فى ذلك الوقت ، دعى للاشتراك فى الوزارة ، فأجاب محمد باشا

بقبول هذا الاشتراك . ومع دهشتى لهذا التطور ولموقف صدقى باشا ، سرنى التضامن الذى جمع فريقى الحزب ، وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون برنامج الوزارة الجديدة التى تألفت من عناصر أكثرها من المستقلين عن الأحزاب ، واشترك فيها أحمد خشبة باشا وكان الى يومئذ وفديا ، كما جمعت رجالا ذوى مكانةفىمقدمتهم لطفى باشا السيد، وقد تولى وزارة المعارف .

كيف تستقبل الأمة هذه الوزارة ؟ وماذا يكون موقفها من البرلمان وموقف البرلمان منها ؟ وماذا أعد الوفد لمناوأتها ؟ وكيف تراها تصور سياستها ؟ ذلك كله متروك للأيام القريبة تصوره وفقا لظروف هذا الوضع الدقيق .

أما أنا فقد أشار على طبيبى بضرورة السفر للاستشفاء من الصدمة التى أصابتنى ، ونصح لى أن أجعل استشفائى فى « باد جشتين » من أعمال النمسا . وكنت قد تهيأت للسفر وأعددت عدتى له ؛ لأننى كنت فى حاجة اليه أشد الحاجة .

الفصل السابع

الدستور فى كفة الميزان

تأجيل البرلمان شهرا ـ الوزراء يفكرون فى سياسة الوزارة ـ وفود الأقاليم عند رئيس الوزارة ـ تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ـ اختيار محمد محمود باشا رئيسا للأحرار الدستوريين ـ سفرى الى المانيا وزيارتى برلين ـ حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ـ خطب محمد محمود باشا فى طنطا وفى غيرها من العواصم ـ عدلى يكن باشا واحالة المستشارين الى المعاش ـ وفاة ثروت باشا ـ عودتى الى مصر وعدم تأييدى احالة المستشارين الى المعاش ـ الوزارة تنفذ سياسة الاصلاح الداخلى ـ ميثاق كلوج واتفاقية مياه النيل ـ معارضة الوفد وموقف الوزارة والقصر منها ـ الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من اكسفورد ـ محادثات محمد محمود ، هندرسون ـ محمد محمود يقابل الملك فؤاد بباريس ـ حديث الدستور وتعديله ـ الوزارة البريطانية تغير اتجاهها ـ جلسة مجلس العموم البريطانى ـ العودة الى مصر ـ خطاب محمد محمود باشا بفناء سان مارك ـ تجهم الجو حول الوزارة ـ مقال : « أما لهذا الليل من آخر » ـ استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات ـ الأحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات ـ الوفد لا يبدى رأيه فى مقترحات محمد محمود ، هندرسون ـ النحاس باشا يؤلف الوزارة فيفوضه مجلس النواب فى المفاوضة ـ مفاوضات النحاس ، هندرسون ـ الأمل فى نجاحها ثم قطعها فى اللحظة الأخيرة ـ اقالة النحاس باشا ـ صدقى باشا يؤلف الوزارة فيقرر الأحرار الدستوريون عدم الاشتراك فيها ـ تأييدنا الوزارة فى كل مايتفق وسياسة الحزب ـ التفكير فى تعديل الدستور ـ معارضتنا الفكرة ـ احالة القضاة الى المعاش بقرار من مجلس الوزراء ـ حديث أبى جرج ـ عودة محمد محمود باشا من أوروبا ـ مناقشتنا مع صدقى باشا فى الدستور الذى وضعه ـ انقطاع ما بيننا وبين الوزارة ـ اطمئنانى الى موقفنا فى المعارضة .

ألف محمد محمود باشا وزارته يوم أقيلت وزارة النحاس باشا • وكان محمد باشا ، والذين تضامنوا معه فى الوزارة ، يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف • فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهرا وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل • وجعل الوزراء جميعا يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الرأى المختلفة • أتراهم يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ ؟ لكن تجربة صدقى باشا لم يصادفها التوفيق • فبعد أن خيل اليه أنه حصل على كثرة فى مجلس النواب ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة • هذا ولم يكن فى طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا • وجعلت أنا أرتقب ما ينتهى اليه تفكير الوزارة فى سياستها لأرى أيمكن الدفاع عنها • وكنت أشد حرصا على تبين هذه السياسة لأننى كنت مسافرا الى أوربا أستشفى ، بعد حادث السيارة التى صدمتنى وانشرخت بصدمتها عظمة ساقى اليسرى • فقد كان صديقى الأستاذ محمود عزمى يعمل معى فى السياسة ، وكنت أريد أن أطمئن الى دفاعه عن سياسة الوزارة اذا اطمأننت أنا اليها • وظللت على ذلك قرابة ثلاثة أسابيع ، تدرجت خلالها فى الخروج من بيتى أتوكأ على عصا ، وذهبت فى أثنائها فقابلت محمود باشا عبد الرازق ، وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيرا للداخلية معه ، ورجوته ألا يشترك فى الوزارة ، ايمانا منى بأن مناصب الحكم تزعزع الثقة بمن يلونها ، وحرصا على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم •

وأجابنى محمود باشا الى ما طلبت ، لكنه طلب الى أن ألغى سفرى الى أوربا ، لأنه لا يعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى الى تعليق الحياة النيابية • واعتذرت من عدم استطاعتى قبول طلبه ؛

لأننى مجهود ، ولأن ما أصابنى من صدمة عصبية بسبب حادث السيارة يقتضينى ، برأى الطبيب ، راحة واستجماما واستشفاء . وذكرت له أننى مطمئن الى أن الأستاذ عزمى يستطيع ، متى أقنعته بالسياسة التى تنتهى اليها الوزارة ، أن يدافع عنها بالقوة التى أدافع أنا عنها .

فى هذه الأثناء كذلك ، وقبل أن تعلن الوزارة خطتها للمستقبل ، كانت وفود من مختلف الأقاليم تجىء مع المديرين الى القاهرة ، ثم تقابل رئيس الوزارة ، فتعلن الثقة به والاطمئنان لحكمه . وكان محمد محمود باشا يخطب كل وفد بأن وزارته وزارة استقرار ونظام ، وأنها لن تدع الفوضى تطل برأسها من جديد ، وأن القانون سيجرى حكمه فى الناس جميعا على سواء ، صغيرهم وكبيرهم ، قويهم وضعيفهم ؛ وأن الوزارة ستبذل غاية الجهد لخير البلاد وأبنائها جميعا بلا تفريق بينهم . وكانت هذه الوفود تعود من حيث أتت تتحدث بما سمعت ، وتذيع أقوال رئيس الوزارة فى أوساط الريف ، فى حين كانت الصحف تذيعها فى أوساط المدن والأقاليم ، يطلع عليها ويستمع اليها أهل البلاد من أقصاها الى أقصاها .

واقترب موعد سفرى ، فأطلعنى محمود باشا عبد الرازق على خطة الوزارة : أنها ستعلق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهى ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على الدجل السياسى ، وأن تقر فى البلاد الحكم النزيه يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته ، وأن تعمل فى سبيل الاصلاح الداخلى كل ما تستطيع . ورأيت فى هذه الخطة صراحة محمودة . فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل واصلاح .

أفضيت بهـذه المعلومات كلها الى زميلى الأستاذ محمود عزمى ، وسألته : أهو مستعد للدفاع عن هـذه السياسة عن عقيدة واقتناع ؟ وأخبرته أننى مستعد لالغاء سفرى اذا لم يكن هو مقتنعا بما ذكرته له ، ولم يكن مستعدا للدفاع عنه • وقد أكد لى أنه مؤمن بأن هذه الخطة التى اعتزمت الوزارة اتباعها هى الوحيدة الملائمة للموقف ، وأن استمرار الحال على ما كانت عليه ضار بمصر أبلغ الضرر ، وأنه سيكون قويا فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة • بهذا اطمأننت الى أننى سأدع من يحل محلى فى رياسة تحرير السياسة ، ومن يدافع عن سياسة وزارة محمد باشا محمود خير دفاع •

فى هذه الأثناء كذلك اتصل بى صديقنا الأستاذ أحمد نجيب المهدى الموظف بوزارة المالية ، وأخبرنى أن محمد باشا محمود يطمع فى أن يختار رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ، وأنه سيبذل ، متى تولى هذه الرياسة ، كل جهـده ، وسيجعل ماله دعامة للحـزب وسـندا • ولم أتردد لدى سماعى أقواله أن أجبته : ان رياسة محمد باشا للحزب أصبحت أمرا طبيعيا ، بعد أن تولى رياسة الوزارة برضا زملائه زعماء الحزب جميعا • لقد خطب له دولة صدقى باشـا بمنزل آل عبد الرازق باشا ، مهنئا اياه بالرياسة التى أسندت اليه عن جدارة • وقد اشترك معه الدكتور حافظ بك عفيفى وزيرا للخارجية • فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيسا لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا •

ولم أكن فيما قلته من ذلك مجاملا لمحمد باشا ، بل كنت أقرر ما يمليه المنطق كما أفهمه • لقد اختلفت مع محمد باشا فى الرأى غير مرة • وقد رفضت ، قبل أشهر معدودات من تأليفه الوزارة ، أن أنشر له فى السياسة ما أراد نشره • وقد كنت على غير رأيه فى أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى ألفها النحاس باشا • وكنت فى هذه المسائل كلها متفقا فى الرأى مع اسماعيل صدقى باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وكثيرين غيرهم فى الحزب • أما وقد رضى

الحزب رياسة محمد محمود للوزارة ، فقد رضى بذلك رياسته للحزب ؛ اذ كانت هذه الرياسة شاغرة منذ تخلى عنها عبد العزيز فهمى باشا .

حان موعد سفرى الى أوربا ، فانتقلت على الباخرة الألمانية « أوزورامو » من بور سعيد الى چنوا ، ثم انتقلت بالقطار عابرا الغابة السوداء الى كولونيا حيث أقيم معرض دولى للصحافة ، وحيث يقام مؤتمر دولى للصحافة كنت منتدبا لتمثيل مصر فيه . سافرت وأنا أشد ما أكون اطمئنانا الى أن الأمور ستجرى فى مصر رخاء ، لا يعكر صفوها بعض التعكير الا ما قد يقدم عليه الوفد ، الذى أقصى عن الحكم ، من نشاط تخشى عواقبه . وأقمت مع زوجى بكولونيا زمنا نعمت فيه بهدوء كنت فى أشد الحاجة اليه ، واستمتعت بمناظر (الرين) البارعة ، وأعجبت فى أثناء ذلك بمعرض الصحافة ومادل عليه من قوة (صاحبة الجلالة) فى أمم الأرض المختلفة . فلما انعقد مؤتمر الصحافة ، وألقيت فيه كلمتى باسم مصر ، رأيت بعد ختامه أن أزور برلين . فلم أكن شهدتها من قبل مع كثرة سياحتى فى أوربا ، سواء حين كنت أدرس للدكتوراه ، أو بعد عودتى اليها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ولم يكن عجبا أن أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد ألقى فى روعى ، بعد الذى قرأته من الأدب الفرنسى أيام كنت طالبا بباريس ، أن الألمان شعب متغطرس ، يمقت حرية الرأى ، ويسير فى حياته الخاصة والعامة سيرة عسكرية يعافها الطبع الحر . فلما رأيت فى رحلتى هذه بلاد الرين : ماينس ، وفرانكفورت ، وكولونيا ، واستمتعت حواسى بجمالها الفتان — رأيتنى أكثر تسامحا مع هؤلاء الذين يسميهم الفرنسيون البوش (Les Boches) ، وأوجبت على نفسى أن أزور العاصمة الألمانية ، وأن أرى عن كثب حياة هذه الأمة التى خرجت كسيرة من الحرب العالمية ، ثم لم تلبث أن نهضت على قدميها ولما تمض على نهاية الحرب عشر سنوات كاملة .

ليس هذا مقام الحديث عن برلين وما شهدته فيها . وانما أذكر حديثا جرى بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ، حين كنا نتناول

طعام الغداء معا • فقد سألنى عن علاقات مصر وانجلترا ، ثم قال : أستميحك العذر اذا قلت انكم لم تحسنوا صنعا بتعويق اتفاقكم مع انجلترا • انكم تظنون هذه الاتفاقات باقية مخلدة • لكن الواقع غير هذا • ولو أنكم عقدتم اتفاقا أتاح لكم النهوض بشئونكم الداخلية، ثم رأيتم بعد سنوات معدودات أن تعدلوا فيه ، لرأت انجلترا نفسها مضطرة الى اجابة مطلبكم ، والنزول لكم عن كثير مما تتمسك به ، ثم لتكرر ذلك من بعد حتى تبلغوا مأربكم • أما أن تقفوا حيث أنتم ، لأنكم لا تبلغون كل ما تطلبون ، فلن يكون من أثر ذلك الا أن يطول وقوفكم ، وأن تضيع عليكم فرص تستطيعون انتهازها •

أذكر هذا الحديث الآن ، وأذكر أنه ترك فى نفسى أثره • على أننى ، اذ أكتب هذه المذكرات فى سنة ١٩٤٩ ، أنظر الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وموقفنا الحاضر منها ، وأذكر ما كان من تمسك الانجليز بها فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ • ومن الأنصاف مع ذلك أن أذكر أن حجة مدير الصحافة الألمانى كانت ولا تزال قائمة • فقد تفاوضت انجلترا مع مصر فى سنة ١٩٤٦ ، وقبلت فى هذه المفاوضة أن تجلو قواتها عن مصر فى سنة ١٩٤٩ • ولولا مشكلة السودان ، لأمكن أن تصل الدولتان الى اتفاق فى حدود ميثاق الأمم المتحدة •

كان فرج بك ميخائيل موسى هو القائم بأعمال المفوضية المصرية فى أثناء مقامى ببرلين • وقد وقفت منه ، ومن الصحف التى ترد الى المفوضية ، على مجرى الأحوال فى مصر منذ تركتها الى أن وصلت العاصمة الألمانية • واطلعت على نص الأمر الملكى ، الذى صدر بوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبتعطيل بعض مواد الدستور فى أثناء هذا الوقف ، وعلى المذكرة التى وضعها مجلس الوزراء تسويغا لهذا الاجراء • وعرفت أن محمد باشا محمود يبدى أضخم النشاط فى شئون الحكم ، وفى اطلاع الرأى العام مباشرة على ما تقصد وزارته الى القيام به من الأعمال • وتلوت تفصيلات ما حدث فى اجتماع عقد بمدينة

طنطا ، خطب فيه اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا • وفى هذا الاجتماع أيد صدقى باشا وزارة محمد باشا بكل قوته ، وشرح محمد باشا لسامعيه ، وكانوا ألوفا ، سبب تعطيله الحياة النيابية وما اعتزم أن يقوم به لخير المصريين جميعا ، وفى مقدمتهم الفلاحون والعمال ، من اصلاحات واسعة النطاق • فأما نشاط الوفد فى معارضة الوزارة فكان محدودا لا تخشى عواقبه •

وقد عرفت فضلا عما سبق أن الأستاذ محمود عزمى ترك جريدة السياسة وانضم للمعارضة • وقد دهش الذين كانوا معنا من المصريين حين ذكرت لهم أننى أعرف مجمل ما احتوى عليه الأمر الملكى بوقف الحياة النيابية ، وأننى ذكرته للأستاذ عزمى ، وأنه اتفق معى على الدفاع عنه فى أثناء غيابى ، بعد أن أخبرته أننى مستعد أن ألغى سفرى الى أوربا اذا لم يكن هو مستعدا لهذا الدفاع • ولم أجد جوابا على دهشتهم ودهشتى لهذا الأمر الا أن قلت : لعل له عذرا وأنت تلوم !

وتركت برلين الى ميونيخ ، ثم الى (باد جاشتين) أستشفى بمياهها كأمر الطبيب الذى عالج ساقى من الصدع الذى أصابها • واننى لفى باد جاشتين اذ جاءتنى برقية من فرج بك ميخائيل تنبئنى أن لى خطابا (بشباك البريد) • وذهبت الى مكتب البريد وتناولت الخطاب ، فاذا فيه برقية من الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية باستدعائى الى مصر • وكتبت من فورى خطابا الى الدكتور حافظ أذكر له فيه أننى سأعود الى مصر بعد أن أتم استشفائى ، وبعد أن أذهب الى باريس اتماما لبرنامج رحلتى • ولم أشك فى أنه قد اضطر بسبب استقالة الأستاذ عزمى الى ارسال هذه البرقية •

وأتممت استشفائى وسافرت الى باريس • وغداة وصولى اليها ، ذهبت الى المفوضية المصرية أؤدى واجب الزيارة لمن بها • وهناك علمت أن عدلى باشا يكن بالعاصمة الفرنسية ، وأنه يقيم بفندق ماچستيك على مقربة من المفوضية • فذهبت اليه فى موعد ضربه • وقد تناول

حديثنا ما يجرى فى مصر . ورأيت الرجل ملما بكل ما تنشره الصحف المصرية . ومما نشرته أن الوزارة ، وزارة محمد باشا ، اعتزمت اقالة ثلاثة عشر مستشارا بالاستئناف بنقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين سنة الى ستين فقط ، وأن سبب هذا الاجراء يرجع الى أن ثلاثة أو أربعة من المستشارين لا يصلحون صحيا أو لسبب آخر للبقاء فى مناصبهم ، وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقا لهم من تقرير احالة هؤلاء الثلاثة أو الأربعة الى المعاش . ووافقت عدلى باشا على أن هذا الاجراء العنيف معرجال المحكمة العليا فى مصر غير جائز ، وأن القضاء يجب أن يظل له احترامه وألا تخدش سمعته ، وأن أخطاءه ومساوىء بعض رجاله يجب أن تستر حتى لا تتزعزع ثقة الناس به ، وأن من الخير العمل لوقف هذا الاجراء الشاذ ان أمكن .

وبعد الظهر من ذلك اليوم وجدت بطاقتين بالفندق ، احداهما من عدلى باشا ردا لزيارتى ، والثانية من ثروت باشا ، فكان واجبا أن أزور ثروت باشا فى مسكنه على مقربة من قوس النصر بباريس . وذهبت اليه عصر الغد على موعد . فقابلتنى سيدة أخبرتنى أن الباشا آسف أشد الأسف لعدم امكانه مقابلتى ، لأنه يشكو ألما حادا فى كتفه اليسرى ، وأنه يرجونى أن أعود فى اليوم التالى فى الموعد نفسه . وعدت اليه فى الغد ، فاذا القضاء حم فيه ، فانتقل الى رحمة الله بعد ساعات من ذهابى اليه فى المرة الأولى . وقد تولانى لهذا النبأ الفاجع ألم حز فى نفسى ، لأننى كنت أحب الرجل من أعماق قلبى .

وتركت باريس الى ڤيشى ثم الى مرسيليا حيث عدت على باخرة فرنسية الى الاسكندرية . وكان ابراهيم بك الهلباوى معى على ظهر الباخرة . وقد دارت بيننا أحاديث شتى كانت احالة مستشارى الاستئناف الى المعاش بعضها . وقد رأيت الرجل متفقا مع عدلى باشا ومعى تمام الاتفاق على استنكار هذا الاجراء ، وعلى ضرورة منعه ان أمكن . فلما نزلنا الاسكندرية ذهبت الى فندق سان استفانو ، وهناك قابلت من الوزراء

لطفى بك السيد ثم الدكتور حافظ عفيفى ، فلم ألبث بعد أن تهادينا التحية أن حدثتهم فى أمر المستشارين ، وان جعلت أدلل على رأيى بحجج أقواها أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج ؛ وأن اشاعة القول فى الناس بأن هذا الاجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يحكمون فى رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، اضعاف لثقة الناس بالقضاء كله ؛ وأن اقناع جماعة المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير احالة من يرون احالته الى المعاش من زملائهم أكرم للقضاء ، وللوزارة ، ولجمهور المتقاضين وللشعب كله . وقد بلغت منى الحماسة فى الدفاع عن رأيى أن قال الدكتور حافظ : لعلك لو لم تسافر وتتركنا ، وأقنعتنا بهذه الحجج ، لم نلجأ الى هذا الاجراء . أما وقد سرنا فيه شوطا بعيدا ، واتفقنا مع جلالة الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم به أمر مقررا مرتقبا بين يوم وآخر — فان عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن . والوزارة على كل حال تحمل تبعته وتستطيع الدفاع عن تصرفها فيه .

سافرت الى مصر وذهبت الى مكتبى فى السياسة ، وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الاجراء ، وألا أنشر دفاعا عنه أيا كان مصدره ، الا أن يكون بلاغا رسميا لا حيلة لى فى منعه . وبقيت عند عزمى ، فلم أكتب فى الموضوع كلمة ، ولم أنشر شيئا كتبه غيرى ، ولم أستجب لرجاء فى نشر شىء .

* * *

برت الوزارة بما وعدت به الشعب من اصلاح . فبدأت تنشىء المستشفيات المركزية والقروية ، وجعلت تردم البرك مصدر الأمراض ، وعملت للنهوض السريع بشئون العامل والفلاح ، وتوسعت فى نشر التعليم الأولى ، وأنشأت مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ، ورأى الناس نشاطا لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ، ولا أيام برلمان الائتلاف . وسكن الناس فى الأقاليم الى هذا الحكم واطمأنوا له . ولم تكتف الوزارة بهذه الشئون الداخلية ، بل اشتركت فى الحياة الدولية اشتراكا لم يسبق لمصر بمثله عهد ، فانضمت

مصر الى ميثاق كِلوج لنبذ الحرب وصيانة السلام ، وهو الميثاق الذى وقع بباريس فى أغسطس سنة ١٩٢٨ • ثم انها عقدت اتفاقية مياه النيل مع انجلترا فى أوائل سنة ١٩٢٩ •

رأى الناس هذا كله ، ورأوا فيه من أسباب الحيوية ومن صور النشاط ما جعلهم يطمئنون الى الحكم والى نزاهة القائمين به • وزادهم اطمئنانا أن الوزارة لم تكتف بالعمل فى صمت ، بل كان رئيسها يعقد الاجتماعات فى عواصم المديريات المختلفة يحدث الناس بما عمل ، وبما يعتزم أن يعمل • وبذلك نشر فى البلاد جوا من الثقة به ، والاعتقاد بأن وزارته باقية زمنا طويلا ، حتى لكأنما نسى الناس أن السياسة المشرفة على أقدار مصر تأبى أن يقوم فى مصر شىء ثابت مستقر •

كانت معارضة الوفد للوزارة قائمة بطبيعة الحال على أن الوزارة سلبت الأمة سيادتها بتعطيل الحياة النيابية • ولم يكن لهذه المعارضة صدى فى الأقاليم ، ولم يكن صداها واضحا فى غير الصحف وفى مظاهرات محدودة فى العاصمة • وكانت الحكومة تأخذ هذه المعارضة بشدة تزيد أحيانا على ما يقتضيه الموقف • ومن المتعذر تحديد التبعة فيما كان يقع من ذلك • حدث أن قرر الوفد ذهاب جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية الى سراى عابدين للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وعلى قيام وزارة محمد محمود باشا المسئولة عن هذا الاجراء ، فاعترض البوليس الذين ذهبوا الى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق ، تنفيذا لقانون التجمهر ، فلم يذعنوا ، فضربهم وضرب النظارة الذين ذهبوا يمتعون أعينهم بهذا المشهد • وقيل يومئذ ان القصر غضب لهذه المعاملة ؛ لأن أبوابه مفتوحة للجميع • وكان الرد الطبيعى على ما قيل من ذلك أنه غير معقول ؛ فأبواب القصر مفتوحة للجميع فى حدود القوانين ، ومنها قانون التجمهر ؛ ومفتوحة للجميع اذا لم يكونوا ثائرين على القانون أو على أمر ملكى أصدره صاحب العرش • لكن ما حدث اتخذ مادة لكتابة الصحف ، ولتغذية المعارضة ، وللقول بأن

الملك فؤاد غير راض عن الوزارة ، وأنها لذلك لا تقوى على البقاء زمنا طويلا .

على أن ما قيل من ذلك لم يغير من ثبات محمد محمود باشا ومن عزمه وحزمه وشدة مراسه . انه اضطلع بالعبء وسار فيه ناجحا ، فلن يكون لمثل هذه الأفاعيل ولا لمثل هذه الأقاويل سلطان عليه . لقد وضع سياسة اصلاح داخلى شامل وأخذ نفسه بتنفيذها ، فهو ماض فى ذلك لا ترده عنه صعاب وان عظمت . ولست أدرى : أكان يشعر بأن هذه المعارضة كانت تغذى وكانت تقوى شيئا فشيئا ، وان كانت أعماله فى الاصلاح تجعل هذه القوة بطيئة الظهور الى حد كبير ؟ أما نحن فى « السياسة » فلم يكن يعنينا من أمر التيارات الخفية الا أن نقاوم آثارها الظاهرة بأقلامنا ، وأن نعمل جاهدين لاحباط الدعايات التى كانت تبثها صحف الوفد فى شتى الألوان والأساليب .

توالت الأيام والأسابيع والشهور ، ثم أعلنت جامعة اكسفورد ، التى تعلم محمد محمود باشا فى كلية باليول من كلياتها الكبرى ، أنها قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية . وقرر محمد باشا أن يسافر الى انجلترا ، لتلقى هذا اللقب الشرفى فى حفل يقام خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٩ . ولما كان محمد باشا يعلم أننى معتزم السفر فى الصيف ، فقد بعث الىّ يذكر أنه يسره أن أسافر فى الوقت الذى يسافر فيه . ووافقت على ذلك رغم أعذار عائلية كانت تقتضينى التمهل . وسافرت وزوجى على الباخرة التى سافر عليها محمد باشا ، ونزلنا چنوا ، فأقلنا القطار منها الى لندن مباشرة . وكذلك بلغنا العاصمة البريطانية قبل أن تنقضى خمسة أيام على مغادرتنا القاهرة .

وانقضى الأسبوعان الأولان ، وحضرنا حفل توزيع الشهادات الفخرية فى جامعة اكسفورد . وزرت أنحاء شتى من هذه المدينة الجامعية الصغيرة الحجم ، الضخمة الاسم ، العظيمة الأثر فى حياة انجلترا وفى حياة الامبراطورية البريطانية بأسرها . وكان محمد باشا

فى أثناء مقامه بلندن نازلا (بيوت‌هاوس) مقر المفوضية المصرية ، وكنت أذهب اليه هنالك كل يوم • وكان الحكم قد انتقل فى انجلترا من يد المحافظين الى يد العمال فى الشهر الأول من هذه السنة ، سنة ١٩٢٩ • واننى لأتحدث الى الباشا يوما ، اذ قال لى ان لديه سرا يريد أن يفضى به الىّ لأشير عليه بالرأى فيه • ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه • وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات الى استقالة وزارته ، والى رجوع البلاد الى عهد الفوضى الذى أنقذها منه • واذ كانت مفاوضات ثروت — تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى اليه وضع الأمور بين مصر وانجلترا ، واذ كنت أشعر بأن حكومة العمال قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر — فقد ذكرت ذلك الحديث الذى دار بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية • وعلى ذلك أجبت محمد باشا : « ان هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ، أيا كانت النتائج التى تترتب عليه • فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه • فان أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة • فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة • هذا الى أنك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينساه منصف • فان أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة ، كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ » •

شعرت أن الرجل ميال لرأيى ، وان رأيته طويل التفكير فى الأمر • ولم أقف يومئذ على مدعاة تفكيره : أهو خوفه من أن تؤدى المحادثات الى استقالة وزارته وهى ماضية من الاصلاحات الداخلية فيما هى ماضية فيه ، وهى قد أقرت فى مصر النظام والطمأنينة ؟ أم أن عوامل أخرى لم يطلعنى عليها هى التى دعته الى طول الأناة ؟ أم أنه كان قد استشار غيرى ، فأشار عليه بغير ما أشرت ؟

كان يتردد على محمد باشا فى هـذه الفترة رجـلان من معارفنا الانجليز فى مصر : هما مستر جيرالد دلانى مراسل روتر فى القاهرة ، والريت أونرابل سيسل كامبل • وكان الرجلان أيرلنديين • وكانا فيما فهمت يحاولان اقناع محمد باشا بأنه سيحصل من حكومة العمال على أمور لم يحصل ثروت باشا على شىء منها فى مفاوضاته مع سير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ •

وأخيرا ، بعد يومين أو ثلاثة أيام ، فهمت أن المحادثات بدأت فعلا بين محمد باشا ومستر هندرسـون وزير الخارجية البريطانية ، وأن دلانى وكامبل كانا يحاولان تذليل العقبات التى تقوم فى طريق هذه المحادثات • وكان المتفق عليه أن تبقى المحادثات سرا مكتوما لا يطلع عليه أحد الى أن تبلغ غايتها • فان نجحت فبها ، والا اعتبرها الطرفان كأنها لم تحدث •

وبعد أسبوع من بدء المحادثات أطلعنى محمد باشا على مشروع وضع فى وزارة الخارجية البريطانية يصور ما أسفرت عنه هذه المحادثات، وطلب الى رأيى فى محتوياته • وكان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية جميعا • فقد تحطمت مفاوضات عدلى — كرزن على صخرة الاحتلال ، وتمسك الانجليز بأن تبقى القوات البريطانية المحتلة مصر منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة • وكذلك كان الشأن فى مفاوضات ثروت — تشمبرلن • وكان المصريون ، منذ تألف الوفد فى سنة ١٩١٨ ممثلا اجماع الأمة ، يرون أن تجلو القوات البريطانية الى منطقة قنـاة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة لهم فى مصر • وكان هذا المشروع الذى دفعه الىّ محمد باشا قائما على أساس انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة • مع ذلك وجدت فى المشروع مآخذ ، وأبديت عليه ملاحظات ، أيسرها أنه لم يرع عواطف المصريين حين نص على أن تكون التل الكبير هى الحـد الفاصل بين

منطقة القناة وما وراءها . فتذكير المصريين فى معاهدة باسم التل الكبير، وموقعة التل الكبير هى التى أدت الى احتلال الانجليز مصر ، فيه جرح للعزة المصرية لا موجب له . كذلك أبديت ملاحظات عن نظام الامتيازات ، وعن بعض مواد أخرى فى المشروع ، أحلها محمد باشا محل الاعتبار . وآية هذا أنه بعد أيام من ذلك دفع الىّ مشروعا جديدا لوحظ فى وضعه رفع ما اعترضت عليه ، وان كانت الصيغ التى وضعت قد أثارت منى ملاحظات جديدة كانت محل بحث جديد .

بينما كانت هذه المحادثات تجرى سرا بين رئيس الوزارة المصرية ومستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كان الملك فؤاد وفى معيته وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفى يزور عواصم أوربا ، وكان فى أثناء هذه المحادثات فى برلين . ثم ان جلالته انتقل الى باريس ليجىء بعد ذلك منها الى لندن . وفى أثناء هذه المحادثات كذلك استدعى محمد باشا عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، وكانت المحادثات قد تقدمت فى مراحلها ، فأصبح شأن الصياغة النهائية هو الأساس ، وهو الذى تولاه بدوى باشا .

ودخلت يوما غرفة محمد باشا ، فوجدته ومعه الدكتور حافظ عفيفى ومستر كامبل ومستر دلانى ، وهم يتحدثون حديثا شعرت كأنهم لا يريدون أن أقف عليه . لكن محمد باشا أخبرنى بعد ذلك ، وفى اليوم نفسه ، أن الدكتور حافظ حين عرف أمر المحادثات رأى ضرورة اطلاع جلالة الملك عليها ، وان ذلك كان واجبا منذ بدايتها ، وان كامبل ودلانى كانا يريان كذلك ضرورة سفر محمد باشا الى باريس لمقابلة الملك واطلاعه على المراحل التى تمت . وتحفظت أنا فى الحديث ، وقلت ان دولتك أدرى بما يجب فى مثل هذا الموقف . واذا كان لى ميل فلعله يتفق مع ما يراه كامبل ودلانى ، وذلك لمصلحة المحادثات نفسها . وأنت لن تغيب فى باريس أكثر من يومين تعود بعدهما الى استئناف مجهودك .

وفى الغداة سافر الرجل الى باريس ، وعاد بعد يومين فاستأنف مجهوده .

بعد يومين أو ثلاثة أيام من عودة محمد باشا من باريس الى لندن ، وفيما كان يطلعنى على آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق الذى انتهت اليه محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية ، سألنى على غير انتظار منى: ما رأيك فى تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجىء ، ولم أتردد مع ذلك فى الاجابة عليه بقولى : أناشدك الله يا دولة الباشا ألا تفكر فى هذا الأمر ! ان كل تعديل للدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور . وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه . ومن غير المعقول أن نجاهد هنا فى لندن لنكسب لمصر حقوقا من الانجليز جديدة ، ثم ندع الناس فى مصر يقولون انك تريد أن تضيع على شعب مصر حقوقا كسبها بالدستور فعلا . واذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملا بعد أن تطمئن البلاد ، وبعد أن تستطيع الحكم على نوابها وعلى أحزابها حكما سليما ، فان التفكير فى تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيدا لهذا التعديل . ومن شأن هذا الظن أن يجنى على مشروع المعاهدة الذى انتهيت اليه ، والذى تعتقد أنت وأعتقد أنا أنه كسب لمصر عظيم . فليكن عملنا الآن مقصورا على بذل الجهد للدفاع عن مشروع المعاهدة ، ليقبله الرأى العام المصرى والبرلمان المصرى ، ولندع لمن شاء أن يحمل تبعة التفكير فى تعديل الدستور .

استمع الرجل الى أقوالى هذه ، وشعرت من حسن اصغائه أنه مستريح اليها . لكنه مع ذلك قال : واذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس ؟

لم يكن هذا ديدن الأحرار الدستوريين فى يوم من الأيام . وأجبت على الفور : أشاركك فى الرأى بأن مجرد الخوف من الرأى العام لا يكفى ، ولا يجوز أن يصد سياسيا عن المضى فيما يؤمن بأنه يحقق المصلحة لبلاده . لكننى لا أرى : أين هذه المصلحة ؟ ان دستورنا ، كغيره من الدساتير ، لا يتناول الا مبادىء عامة قيمتها احسان تطبيقها . ولم أر قط ما تعاب به هذه المبادىء منذ صدر الدستور . انما كان العيب فى التنفيذ . فاذا صلح القائمون على تنفيذ الدستور ، وشعر الشعب بواجبه وتبعته ، كانت هذه المبادىء خير ما يؤدى الى تقدم البلاد ورقيها . وأود أن أعرف : أين العيب فى نصوص الدستور وفى مبادئه ، حتى يفكر الانسان فى تعديله ؟ أما ولست أرى شيئا من ذلك ، فاننى أعود فأناشدك الله ألا تفكر فى هذا الأمر ، وأن ترفضه اذا عرض عليك ، وان أدى رفضه الى استقالة الوزارة .

صمت الرجل هنيهة ثم قال : انك تتكلم بحرارة وحماسة لا سبيل معهما الى اقناعك بغير رأيك . أفلا تقابل الدكتور حافظ عفيفى وتحدثه فى الأمر ، ثم تذكر لى ما انتهى اليه حديثكما ؟ وأجبته الى ما طلب واتفقت مع الدكتور حافظ على موعد نلتقى فيه فى المفوضية . وتلاقينا ودار الحديث فى الموضوع نفسه . وأردت أن أحدد مدى هذا الحديث، فسألت الدكتور حافظ عن المواضع التى يراد تعديل الدستور فيها ، فضرب لى بعض أمثال منها قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة. وكان جوابى أن هذه المسائل وأمثالها تقتضى تفسير الدستور لا تعديله ، فلم يحدث أن أساء مجلس النواب استعمال حقه فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ، والمجلس لم يطرح هذه المسألة قط . وفى المرة الوحيدة التى استقالت فيها الوزارة ، وزارة عدلى باشا ، نتيجة لمناقشات حدثت فى المجلس ، أظهر المجلس بالاجماع أنه لا يقصد عدم الثقة بها . أما ولم يحدث شىء من ذلك ، فلا موجب للتعديل فى هذه الناحية . أما اقتراح

القوانين المالية فالأمر فيه متروك فى مصر فعلا للوزارة • ولم يقترح أحد قانونا ماليا فى الفترات التى انعقد فيها البرلمان فى مصر • فاذا حدث من بعد شىء أمكن تنظيم بعض الحقوق المنصوص عليها فى الدستور بقانون يكفل ألا يساء استعمالها •

ولم أتحول عن رأيى ، ولم يظهر الدكتور حافظ تشبثا برأى معين • ثم اننى أطلعت محمد باشا على مادار من هذا الحديث ، فأبدى لى اقتناعه التام بوجهة نظرى ، مع اقتناعه بأن الأمة فى حاجة الى زمن غير قصير قبل أن يهيمن الرأى العام على البرلمان هيمنة تكفل حسن تطبيق الدستور نصا وروحا • وكذلك اتفقنا على أن التعديل فى نصوص الدستور لا محل له ، لأن النصوص وحـدها لا تكفى اذا لم يراع النواب والشيوخ فى تنفيذها الروح الدستورية والبرلمانية السليمة ، واذا هم لم يدافعوا عنها ، دفاع المؤمن عن ايمانه ، اذا تعرضت لأى مساس •

تقضت أيام بعد ذلك تناول الحديث أثناءها مشروع المعاهدة • وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى • فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه • وقد تساءلت عن السبب فى هذا التحول فلم أجد جوابا مقنعا •

وشعرت بعد أيام أن بقائى بلندن أصبح غير مرغوب فيه • فقد ألح علىّ بعضهم بالسؤال غير مرة : متى أسافر الى باريس ، وكنت قد أعلنت عزمى على السفر اليها • فلما كثف هذا الجو حولى ، آثرت أن أدع جو لندن الى ايستبرن على الشاطىء الانجليزى ، أستجم بها زمنا أسافر بعده الى باريس •

أود ، قبل المضى فى الحديث عن سفرى لفرنسا وعودتنا جميعا الى مصر ، أن أذكر جلسة بمجلس العموم البريطانى حضرتها أثناء مقامى

بلندن، واستمعت فيها للبلاغة البرلمانية الانجليزية ، أثناء مناقشة موضوع يمس مصر عن قرب • فقد عزلت حكومة العمال لورد چورچ للويد مندوب انجلترا السامى فى مصر • وكان لورد للويد من غلاة المحافظين، ومن أصدقاء مستر ونستون تشرشل • ولعلها عزلته لأنه من لون سياسى غير لونها ، ولأنها قدرت أنها لا تجد فيه العون الصادق على تنفيذ الخطة التى تريد انتهاجها فى مصر • ذلك ما تبادر لخاطرى على الأقل، وما بعثت به تلغرافيا من لندن الى « السياسة » أفسر به هذا التصرف • على أن المحافظين رأوا فى تصرف حكومة العمال مساسا بنظام الوظائف المدنية لا مسوغ له ، وطلبوا لذلك طرح الموضوع فى مجلس العموم لمناقشته• وتحددت جلسة خاصة حرصت على حضورها • وقد تكلم فى المجلس يومئذ زعماء الأحزاب الانجليزية جميعا • تكلم مستر بلدوين زعيم المحافظين ، ومستر تشرشل زعيم المحافظين المتطرفين ، وسير هربرت صمويل بالنيابة عن حزب الأحرار ، ورد عليهم مستر آرثر هندرسون وزير الخارجية ، وتكلم أخيرا مستر رمزى ما كدونالد رئيس وزارة العمال • ومع أن مستر بلدوين كان أكثر المتكلمين بعدا عن الحدة ، لقد أعجبت بمنطقه وبسلامة عبارته الانجليزية أيما اعجاب • وتكلم من بعد هؤلاء شاب نائب محافظ كانت نظريته أن الوزارة لا يجوز لها أن تؤاخذ موظفا على عمل قام به فى غير عهدها ، ما دام هذا العمل لا يتصل بنزاهته • أما وحكومة المحافظين قد أقرت لورد للويد فى تصرفاته ، فليس من حق حكومة العمال أن تعزله الا اذا عمل فى عهدها ما يوجب عزله • ورغم صواب هذه النظرية انصرف أكثر الحاضرين فى المجلس والخطيب يتكلم ، لأنهم رأوه يسهب فى شرحها ويكررها ويطيل فى ذلك اطالة أملتهم • أما ما قاله زعماء الأحزاب الذين سبقوه ، وما رد به وزير الخارجية ورئيس الوزارة على اعتراضات المعارضة ، فكان جدلا سياسيا يراد به تجريح الوزارة أكثر من أى شىء آخر • وكان مما رد به مستر آرثر هندرسون يومذاك ، للتدليل على أن تصرفه

فى عزل لورد للويد لا غبار عليه ، أن قال ان لورد للويد نفسه جاء اليه بعد عزله يشكره ويذكر له أنه تحت تصرفه دائما ، وأنه مستعد للقيام بأى عمل يعهد الوزير به اليه .

سافرت الى باريس ، ولحقنى بعد أيام اليها جماعة ممن كانوا بلندن، فذكروا لى أن الدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى أعلن أن المقترحات التى انتهت اليها محادثات محمد محمود — هندرسون لا تزيد على أنها أساس لمفاوضة فى معاهدة تعقد بين الدولتين ، وتتولاها حكومة دستورية ترتكز الى برلمان قائم . وكان من رأى هؤلاء الاخوان أن هذا التصريح معناه أن وزارة محمد باشا محمود قد آن لها أن تستقيل، لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم . ولم أناقشهم رأيهم لأوافقهم عليه أو لأخالفهم فيه ، بل آثرت أن أنتظر حتى أرى محمد باشا شخصيا وأتحدث اليه .

وكان موعد عودتنا جميعا الى مصر يقترب . وقد حجز محمد باشا ومن معه أماكن على الباخرة الايطالية (اسبيريا) نستقلها كلنا من نابولى. وكان الملك فؤاد قد سافر من باريس الى لندن . وكنا نحسبه سيطيل مقامه أسابيع بأوربا . لكنا سرعان ما عرفنا أنه أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على اسبيريا التى نسافر عليها . ولهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الانجليز محمد باشا محمود عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد فكان جوابه : كلا ! بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر . فلما رأيت هذه العبارة ، وتناقلها اخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت أننا ذاهبون الى مصر فى جو ملبد بالغيوم .

وسافرت من باريس الى روما فقضيت بها أسبوعا ، ثم سألت مدير فندق اكسلسيور ، وكنت أنزل به ، عن فندق فى ناپولى أنزل به ثلاثة أيام الى أن أستقل الباخرة ، فقال لى ان فندق اكسلسيور بناپولى يتبع فى ادارته فندق روما ، وأرسل برقية يحجز لى مكانا هناك . فلما بلغت ناپولى قال لى مدير الفندق ان الغرفة محجوزة ، ولكنها لم تعد بعد ،

وستكون معدة بعد ساعة تستطيع أثناءها أن تزيل عنك غبار السفر فى غرفة أخرى ، لكنه حين رأى جواز سفرى مصريا دخل به الى الفندق ثم عاد يقول : آسف لأن الغرفة المحجوزة لك قد شغلت ، وكذلك الغرفة الأخرى. وكان جلالة الملك فؤاد وحاشيته ينزلون بالفندق. ولعل الرجل أطلع بعض رجال الحاشية على جواز سفرى . فانتقلت بمتاعى الى فندق آخر على البحر أعجبنى ، وقضيت به الأيام الباقية على سفر اسبيريا .

على أنى قرنت ما حدث من ذلك بما كان من حديث أدى الى سفر محمد باشا الى باريس ليطلع جلالة الملك على محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، وبعبارة محمد باشا أن الملك هو الذى يسافر على الباخرة التى اختارها هو ، ووقر فى ذهنى أن فى الأمر شيئا ستظهره الأيام بعد عودتنا الى مصر .

وأقلتنا اسبيريا الى الاسكندرية . وغداة وصولنا ألقى محمد باشا خطابا بديعا بفناء كلية سان مارك ، ذكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى اليه ، وشرح مزايا هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة . لكن تصريح الدكتور دالتون كان قد سبق الى مصر ، ونشر فيها جوا غير الجو الذى تركه محمد باشا يوم سفره الى لندن : جو الطمأنينة والثقة بوزارته وتأييدها . وانتقل محمد باشا الى القاهرة ونزل بالباخرة محاسن ، فكان يزوره فيها من أصدقائه المصريين والانجليز من كان يبادلهم الرأى فى الموقف الذى يقفه والخطة التى يتبعها . رأيت عنده سسل كامبل يوما وعلى وجهه سيما الحيرة ، وكأنه يريد أن يقول شيئا لا يجد الى التعبير عنه الوسيلة . وسألت محمد باشا بعد خروج كامبل عن موقف الوزارة فطمأننى الى أنه صاحب الرأى فى كل شىء . مع ذلك بقيت غير مطمئن الى الجو المحيط بنا .

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة ، وعلى مشروع

المعاهدة الذى انتهى اليه محمد باشا . ولم تكن حملتهم على المشروع طعنا عليه أو انتقاصا منه ، بل كان فيها تحفظ مداه أن المشروع لا يفى بمطالب البلاد كاملة ، وأن وزارة محمد باشا لم يبق لها حظ من البقاء. بل لقد نشرت جريدة البلاغ ، وكان يحررها يومئذ صاحبها الأستاذ عبدالقادر حمزه ، (مانشست) بحروف ضخمة جاء فيه : (استقالة ، فالا تكن فاقالة !) . ومحمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شىء أمام هذا الهجوم ، ولا نستطيع نحن فى «السياسة» الا أن نذكر العبارات التى تقال فى آخر عهد أية وزارة من الوزارات ؛ من أنها لم تكن فى يوم من الأيام أقوى منها فى ذلك اليوم ، وأن ما تذيعه صحف الوفد ليس الا أمانى كاذبة لا تلبث أن تتلاشى ويبدو للناس جميعا زيفها .

كانت الحوادث تدل كل يوم على حرج مركز الوزارة ازاء السياسة الانجليزية وازاء صاحب العرش . وبدأنا نحن الدستوريين نتبادل الرأى فى معركة الانتخابات وهـل نخوضها ، أم يكون امتناعنا عن خوضها أحسن وأكرم .

وانقضت أسابيع ثلاثة ومركز الوزارة يزداد كل يوم دقة . وكان الوزراء جميعا بالاسكندرية ، فلم يكن بمستطاع أن أرى أحدا منهم أناقشه فى الموقف حين بلغ من الدقة مبلغ الحرج . عند ذلك قابلت محمود باشا عبد الرازق وخاطبته ، فوجدته على مثل رأيى من أن كرامتنا جميعا أصبحت فى كفة الميزان ما لم تستقل الوزارة . عند ذلك كتبت مقالا جعلت عنوانه : (أما لهذا الليل من آخر !) ، طلبت فيه الى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها . فلما ظهر هذا المقال فى الصباح خاطبنى بالتليفون زكى باشا أبو السعود ، وقد كان وزيرا للحقانية فى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فأبدى اعجابه بالمقال ، ثم طلب الىّ أن أقابله فى بيته بشارع بركات بقصر الدوبارة . وكان زكى باشا وفديا . ولم يمنعنى ذلك بطبيعة الحال من مقابلته . فلما لقيته كرر اعجابه بالمقال ثم قال : ألا ترى من مصلحة

الوطن أن تحصل مصر على خير مما حصلت عليه فى مقترحات محمد محمود — هندرسون ؟ ! قلت : لو أن ذلك كان ممكنا لما ترددت فى الجواب بالايجاب • لكننى أعلم من الانجليز أنفسهم أنهم قالوا فى هذا المشروع كلمتهم الأخيرة • قال : لا تصدق ما يقوله الانجليز من ذلك • وأنا أؤكد لك أن الوفد اذا تفاوض سيحصل على حقوق جديدة لمصر ، وانى أقول ذلك عن علم وبينة • فلما سمعت ذلك شعرت كأنما أضاءت أمامى فكرة كانت مبهمة فى خاطرى ، قلت : أما والأمر كذلك فان اخواننا الذين يقولون بامتناع الدستوريين عن الدخول فى الانتخابات محقون فى رأيهم تماما • وأخذ الرجل لسماع هذا الكلام وقال : كيف؟! تمتنعون عن الانتخابات ؟! ولماذا ؟ وأجبت فى صراحة : لأننا اذا خضنا المعركة فسنخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن الوصول اليه فى الوقت الحاضر • فاذا قال الوفد انه يستطيع الوصول الى خير منه ، لم يكن معقولا أن ندفع حجته بأننا لا نريد مزيدا تظفر به مصر من حقوقها • ولهذا فسأشير على الحزب أن يبنى قراره ، بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين • فان تحقق ذلك كنا سعداء ، والا كانت لنا الحجة على أننا كنا صادقين، فلم نخدع الأمة يوم قلنا لها ان مشروع محمد محمود — هندرسون هو الكلمة الأخيرة لانجلترا فى الظرف الحاضر •

عبثا حاول الرجل صدى عن هذه الفكرة ، واقناعى بأن يدخل الدستوريون المعركة الانتخابية • فقد كانت الحجة التى سقتها أمامه منيرة واضحة قاطعة كل جدل • وتركت الرجل وانصرفت غير آسف لهذه المقابلة التى أنارت أمامى السبيل ، وجعلت منطق الامتناع عن الانتخابات بهذا الوضوح وبهذه القوة •

فى هذا اليوم أو فى غداته ، سافر محمود باشا عبد الرازق الى الاسكندرية يستعجل استقالة الوزارة ، بعد أن بلغ موقفنا نحن

الأحرار الدستوريين من الدقة حتى صرنا لا نستطيع أن نقابل أحدا • ولحقت به غداة سفره فاذا بى ألقاه فى بهو سان استفانو متهللا يقول لى: انتهينا ، وقدمت الوزارة استقالتها منذ ساعة • وشاركته تهلله أن رأيت الليل ولّى •

وقبل جلالة الملك الاستقالة ، وكلف عدلى باشا بتأليف الوزارة الجديدة • وظن بعضهم أن اختيار عدلى باشا ربما كان مقدمة لقيام وزارة مؤتلفة بعد الانتخابات تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمد محمود — هندرسون • ويخيل الىّ أن اختيار عدلى باشا جاء فى اللحظة الأخيرة ، ولم يكن نتيجة تفكير سابق أو خطة متفق عليها • فقد جعل الرجل يدعو من يرى معاونتهم اياه فى وزارته ، ويقابلهم فى جناحه بفندق سان استفانو • ولم تمض أيام على تأليف الوزارة حتى تبين أنها وزارة انتخابات ، وأنها مقتنعة بأن مصير الأمر للوفد ، فجعلت تسايره فيما يرى • عند ذلك طرحت مسألة الانتخابات على الحزب وقرر عدم الاشتراك فيها ، وأيدت أنا هذا القرار فى السياسة بالحجج التى أبديتها لزكى باشا أبو السعود • وكذلك تمت الانتخابات من غير معركة ، وألف النحاس باشا وزارته المستندة الى اجماع مجلس النواب فى الأيام الأولى من سنة ١٩٣٠ •

وانتظرنا ما تقوله الوزارة الجديدة عن مقترحات المعاهدة • فقد كانت العبارة التى اختارها الوفد ، كلما طولب بابداء رأيه فيها ، أنه يبدى هذا الرأى (تحت قبة البرلمان) • أما وقد أصبح الوفد (تحت القبة) فقد اكتفى بطلب تفويض المجلس للمفاوضة من غير ارتباط بشىء • وسافر النحاس باشا ومن اختارهم معه لهذه المهمة ، وفى مقدمتهم الأستاذ مكرم عبيد زميله فى الوزارة وسكرتير الوفد ، ونزل القوم لندن وبدأت المفاوضات وبقينا فى مصر ننتظر نتيجتها ، وأكبر اعتقادنا أنها ستنتهى الى مثل ما انتهى اليه محمد باشا مع تغيير فى الصيغ يتخذه الوفد أساسا للدعاية ، والقول بأنه حصل لمصر على حقوق تزيد على ما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين •

وكانت التلغرافات الخاصة والعامة تنقل الينا ما يؤكد هذا الظن . فبينما كانت صحف الوفد تتحدث عن جديد كسبه المفاوض المصرى فى لندن ، كانت أنباء (السياسة) الخاصة تذكر ألا جديد الا فى الصياغة. مع هذا كنا نود لو تنتهى هذه المفاوضات الى نتيجة ايجابية ، حتى تنتهى المزايدات الوطنية على حساب الخلاف بين مصر وانجلترا ، وحتى تفتح صفحة جديدة فى تاريخ البلاد السياسى . ومهما تكن هذه النتيجة فهى خير من أن نبقى فى الحلقة المفرغة التى تدور فيها الدعايات الحزبية منذ سنة ١٩٢١ الى ذلك التاريخ ، أى الى سنة ١٩٣٠ .

وتواترت الأنباء ذات ليلة بأن المفاوضات انتهت ، وبأن توقيع المفاوضين المصريين والانجليز قد حدد موعده منتصف تلك الليلة . واننا لفى انتظار الأنباء البرقية التى تصف حفلة التوقيع ، ومجالس الأشخاص حول المائدة التى يتم التوقيع عليها ، والقلم التاريخى الذى تم التوقيع به — اذ جاءتنا الأنباء فى اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت ، وان مسألة السودان كانت سبب قطعها . ولقد تولتنا لذلك دهشة ايما دهشة . ففى الأمر لا ريب سر خفى علينا ، وأكبر ظنى أن المفاوضين المصريين يعرفونه . أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالاستعداد لحفلة التوقيع كانت سابقة لأوانها ، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان كانت لا تزال قائمة ؟ لم يعرف يومئذ أحد شيئا الا أن المفاوضات قطعت ، وأن المفاوضين المصريين أزمعوا الرحيل من لندن الى مصر .

لم أشك بعد قطع المفاوضات فى أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين الى مصر على أحداث جديدة أيسرها تغيير الوزارة . ولم يغير من اعتقادى هذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ، بعد عودتهما الى القاهرة ، انهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الانجليز وان كان قد خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية فى ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ، ولا تنتهى فيها الى نتيجة ايجابية ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء .

من ذا ترى يخلف هـذه الوزارة ؟ وماذا عسى تكون السـياسة التى تقررت ؟ ! لم يمر شىء من ذلك بخاطرى ، ولم يخاطبنى فيه أحد • وانا لننتظر ما عساه يحدث اذ علمت فى مساء أحد الأيام أن محمد باشا محمود أصيب بنوبة قرر الدكتور على باشا ابراهيم أنها ناشئة عن الزائدة الدودية ، وقرر لذلك نقله فورا من منزله الى المستشفى واجراء عملية جراحية له فى الحال • وأجريت العملية صبح الغد وذهبت الى المستشفى الاسرائيلى ، وجلست مع عشرات العواد الذين ذهبوا يسألون عن صحة الزعيم النبيل • وسرنا ما علمناه من نجاح العملية ، ونسينا الى جانب هذا ما تتمخض عنه الأحداث السياسية وما يمكن بين يوم وليلة أن يقع • وبعد ثلاثة أيام أو أربعة ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين فى سرير مرضه ، صدر الأمر الملكى باقالة وزارة النحاس باشا ، ودعى اسماعيل صدقى باشا لتأليف الوزارة الجديدة •

ترى ، أكان محض المصادفة هو الذى أدى الى اجراء هذا التغيير فى وقت كان رئيس الأحرار الدستوريين فيه طريح فراشه بالمستشفى ؟ أم كان وجوده بالمستشفى مما عجل بهذا الأمر ؟ لا أستطيع أن أجزم بشىء ، لكن محمد باشا رأى اختيار هذا الوقت أمارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم ، ورأى وهو فى فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقى باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، فمن اشترك منهم فيها كان متخليا عن عضويته فى الحزب • وما كان لى أن أخالفه عن هذا القرار وقد أيقنت أن اختيار صدقى باشا ، وهو من هو جرأة ومجازفة ، ينطوى على نيـة لم أتبينها ، وان اعتقدت أن الخطر من الجسامة بحيث يستوجب الحذر •

وأقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقى باشا غير حافظ باشا عفيفى • أما توفيق دوس باشا فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ سـنة ١٩٢٥ • وحاول صدقى باشا أن يقنع محمد على علوبة باشا بالاشتراك معه ، ولكن

علوبه باشا انتهى الى مشاركة الأحرار الدستوريين قرار عدم الاشتراك مع تأييد الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب .

حرصنا فى (السياسة) على أن نبرز هذا المعنى ، معنى تأييد الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، لأن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة تقوم على الفكرة التى كان يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا . وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحما ودما ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة الى الكاتب الصغير ، ومن العمدة الى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدقى باشا مناوىء صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها . وما كان لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية . هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بالغا .

وكان صدقى باشا من ناحيته مكتفيا بهذا القدر من التأييد . فهو قد تولى الحكم وحده ، وأراد أن يقاوم تيار الوفد الذى كان جارفا فى ذلك الحين . فاذا هو لم يظفر بتأييد الأحرار الدستوريين ، ولم يظفر كذلك بسكوتهم عنه ، وتعرض لمعارضتهم العنيفة المعروفة بالشدة ، والتى كان يحسب حسابها — اذن لنجمت فى طريقه منذ اليوم الأول مصاعب تبلغ أضعاف ما نجم بسبب عدم اشتراكهم فى الوزارة . لابد له

اذن من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية ، ولم يكن بد للأحرار الدستوريين كذلك من فترة يسترد أنصارهم أثناءها ما ينصفهم ، ولا تخالف الوزارة أثناءها سياستهم • فاذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد ، وبلغت مخالفتها مبلغا يسوغ معارضتها ، وجدوا أنصارا يقفون فى صفهم ضدها •

لم يبطىء صدقى باشا أن يكشف ولو بعض الشىء عن سياسته • فهو قد جاء ليعدل الدستور • كيف ؟ والى أى مدى ؟ ذلك ما لم نكن نعرفه • لكنه أعاد الى ذاكرتى ما دار بينى وبين محمد باشا محمود ، وبينى وبين حافظ باشا عفيفى من حديث حول الدستور وتعديله ؛ وذلك أثناء محادثات محمد محمود — هندرسون بلندن • وتساءلت فيما بينى وبين نفسى : أكان حديث هذا التعديل عن علم من الانجليز ، أم أن مصدره كان مصريا بحتـا ؟ لكن هذا التساؤل لم يغير من الواقع شيئا • ولا بد لنا من أن نحدد موقفنا ازاء هذه السياسة التى يريد صدقى باشا تنفيذها • أنعارضه ؟ أنؤيده ؟ أنتخذ موقفا لا هو بالمعارضة ولا هو بالتأييد ، لتكون لنا حرية التصرف من بعد ؟ اختار محمد باشا محمود هذا الوضع الأخير ، فأدلى بتصريح قال فيه انه يتمسك بأسس الدستور ، ولم يزد على ذلك شيئا •

وقابلت صدقى باشا يوما ، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم • قلت: أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات ، فاذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصا على تعديل الدستور عدلته بالطريقـة المنصوص عليها فيه ؟ فابتسم ، وقال : هذا أمر ننظر فيه من بعد !•

لم تبخل (السياسة) على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل • لكنا مع ذلك كنا ننطوى دائما على الحذر ، رغم ما كان رئيس الوزارة يظهره من تلطف وحسن معاملة ومسارعة الى اجابة الأحرار الدستوريين الى ما يطلبون ، وذلك تقديرا منا لما تنطوى

عليه سياسته من نتائج . أحالت الوزارة قاضيين الى المعاش لأنهما أصدرا أحكاما فى قضايا سياسية اعتبرتها الوزارة مخالفة لسياستها ، فكتبت (حديث اليوم) فى (السياسة) أنقد هذا التصرف نقدا أساسه أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن مثل هذه التصرفات الادارية . فالقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم الا بما يمليه عليه ضميره وما ينص عليه القانون ، فان أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرّع من وجوه اعادة النظر .

والواقع اننى كنت ، ولا أزال ، مقتنعا تمام الاقتناع بكل ما انطوى عليه هذا المقال من آراء . فاستقلال القضاء دعامة العدل . واذا أخطأ القاضى فعوقب بخطئه هدم ذلك استقلال القضاء من أساسه . فاذا صدر هذا الحكم ممن لا يملكه ، والهيئات القضائية العليا وحدها هى التى تملكه ، تعرض ركن العدل للانهيار ، وتعرض القضاء نفسه ليكون أداة فى يد الهيئة التنفيذية . أما والقضاء يحكم بين الشعب والهيئة التنفيذية فى كثير من الأمور المدنية والادارية وغيرها ، فاخضاع القضاة لسلطان الهيئة التنفيذية : تعزلهم كما تشاء وتثيبهم بما تريد ، يزعزع ركن القضاء ويقضى على ثقة الناس بأحكامه ، ويفضى الى اضطراب أشد الاضطراب ؛ الى اضطراب هو الفوضى بعينها ، وهو الفساد لأداة الحكم كلها .

أحدث هذا المقال رجة فى الأوساط المختلفة . فسره بعضهم بأنه نزعة ظاهرة من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ؛ وفسره آخرون بأنه مجرد ارهاص بهذه المعارضة . وبعث الىّ على باشا ماهر وزير الحقانية (العدل) فى وزارة صدقى باشا ، فلقيته بمكتبه بالوزارة بالقاهرة ، فحاول أن يفسر لى تصرف الوزارة فى عزل القاضيين ، فلم أدعه يمضى فى الشرح ، ولم أدع توفيق باشا دوس زميله فى الوزارة يؤازره فى هذا الشرح ، بل قلت : لكم أن تقتنعوا فى شأن القاضى بما ترون . لكن مبدأ عدم قابلية العزل ، وان لم يتقرر بعد لقضاة المحاكم

الابتدائية ، قد روعى فى كل العهود ، من يوم أنشئت المحاكم ، تطمينا للناس على استقلال القضاء . فالعدول عنه لأى اعتبار غير مقبول بحال.

لم أفكر فى أن أجعل من هذا الموضوع أساس حملة صحفية بطبيعة الحال . بل اكتفيت بما دل عليه هذا المقال من استقلالنا فى الرأى ، ومن اقتصار تأييدنا على ما نحن متفقون مع الوزارة فيه من مبادىء وآراء . وما كان لى أن أجعل من الموضوع أساسا لحملة ، ولم يتخذ الحزب بعد قرارا ينقض رأيه الأول فى تأييد الوزارة . مع هذا وجدت من بعض أعضاء الحزب مؤيدين ، كما وجدت من أكثر أصدقائنا الأعيان من سألنى منزعجا عما قصدت اليه من كتابة ما كتبت .

وتحدث الىّ صدقى باشا بعد زمن من كتابة هذا المقال ، يسألنى عما سماه (حزبنا) ، وأبدى لى من الاستعداد لمؤازرة الحزب أكثر مما أبدى من قبل . وأردت أن أستأنس فى هذا الطور من المرحلة برأى رجل أطمئن لرأيه ، فذهبت الى محمود باشا عبد الرازق ببلدته (أبى جرج) بمديرية المنيا وأخبرته بما حدث ، وبأقوال صدقى باشا ، فقال لى : لا يخدعنك قول تسمعه ! انا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، ولكن الحكمة توجب التقدير لها . فلا بأس ، الفينة بعد الفينة ، من مقال كمقالك عن عزل القاضيين من غير أن تجعل من ذلك أساسا لحملة . لقد كان توفيقك فى هذا الموضوع جديرا بالاعجاب . فلا ترفض ما يبذله صدقى باشا من مجاملة مقابل التأييد الذى نبذله الآن له ، فهذه المجاملات عدتنا غدا اذا وقفنا منه موقف المعارضة .

وكنت متفقا تمام الاتفاق مع محمود باشا فى أننا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، وليس من الحكمة اظهارها حتى تقوم على أساس متين ، نكسب به من المكانة فى الرأى العام مقابل ما قد نخسره من أنصارنا الأعيان ، الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم ، اذا عارضنا الوزارة معارضة ظاهرة . وانما كان اقتناع

محمود باشا واقتناعى، بأننا مقبلون لا محالة على خصومة مع صدقى باشا، قائما على أساس من اختلافنا واياه فى الرأى والميل • فهو رجل يؤمن بالحكم وبأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما يرجو الانسان تحقيقه من خير لبلاده ، فلابد من الوصول للحكم بأية وسيلة ولو على حساب حرية الشعب وطمأنينته ، ولو استنادا الى قوة أية سلطة تملك أن ترفع الانسان الى منصة الحكم مقابل ما تطلب منه تنفيذه • أما نحن الأحرار الدستوريين ، الذين حاربنا فى سبيل الدستور بعد أن وضعنا مشروعه ، فكنا نؤمن بأن الحكم وسيلة لا غاية ، وأن المعارضة تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة ، وأن الوصول للحكم ان لم يكن أساسه الكرامة الذاتية التامة لمن يعهد اليه بتبعاته فخير منه البقاء فى المعارضة ؛ ولهذا كان محمود باشا واثقا ثقتى بأن ما يقوم به صدقى باشا من تعديل الدستور سيكون أساس معركة حامية بيننا وبينه • ولهذا اتفقنا على أننى كلما قابلت صدقى باشا أو قابلت أحد زملائه الوزراء تحدثت فى موضوع الدستور ومبلغ حرصنا على عدم المساس به ، حتى لاتتهم اذا عارضنا الوزارة على أساس تغييرها الدستور بأننا خدعناها أو لم نكن صريحين معها • وهذا ما فعلت قبل حديث (أبى جرج) وبعده •

كان محمد محمود باشا بعد مغادرته المستشفى ، وابلاله من عملية استئصال الزائدة ، قد سافر الى انجلترا طلبا للراحة والاستشفاء • وكان موعد عودته منها فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر • وقد سافرت وسافر محمود باشا عبد الرازق الى بور سعيد عشية وصول الباخرة التى تقل رئيس الأحرار الدستوريين الى أرض الوطن • وقد قابله الناس حين نزوله بور سعيد مقابلة حماسية ، حرصت على دقة تصويرها لقراء (السياسة) أشد الحرص ، ليعلم صدقى باشا وليعلم مؤيدوه أن من ورائنا فى البلاد رأيا عاما يؤازرنا بقوة تحمل من يستهين بخصومتنا على التفكير الطويل قبل الاقدام عليها • فلم أكن أشك فى أن صدقى باشا

يقدر كما كنت أقدر ، وكما كان محمود باشا عبد الرازق يقدر ، أن الاتفاق بين الوزارة وبين الأحرار الدستوريين مؤذن يوما ما بنهايته • فلم يكن بد من أن نصور له خطر الاقدام على هذه الخصومة ، لعله يتردد أو يجد الوسيلة للنزول على رأينا • لكن الرجل كان مسوقا الى ما يفعل • ولعله كان مطمئنا الى أن خصومتنا معه ستفض من حولنا أنصارنا الأعيان الدستوريين ، وتدفعهم الى ناحيته حرصا على جاههم ومنافعهم • ومناصرتهم اياه ، مضافة الى سلطان الحكم وهيبته ، تكفل فى نظره ما يريد من مغالبتنا والتغلب علينا •

فبعد أسبوعين من عودة محمد باشا الى مصر ، دعانا صدقى باشا الى تناول الغداء فى (كلوب محمد على) • وبعد الطعام اجتمعنا فى قاعة المكتبة بالنادى ، وحدثنا صدقى باشا فى الدستور وما هو صانع به • انه يريد الغاء دستور سنة ١٩٢٣ واحلال دستور جديد محله • وهو ، فيما قال لنا ، لم يصنع أكثر من أن تلافى ما أثبت العمل عدم صلاحه فى الدستور • ثم انه عرض لنا أمثلة من ذلك ، وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذى يريد اصداره • وأشرت أنا فى عرض الحديث الى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررة فيه ، وأن من الخير اللجوء الى هذه الطريقة • لكن محمد باشا استوقفنى قائلا : « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه • ونحن نكلفك يادكتور هيكل بهذه الدراسة • ومتى أتممناها عدنا الى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى بنا الى تفاهم واتفاق» •

وانصرفنا على هذا • وبعد أيام اجتمعنا ثانية وتحدثنا ، واختلفت وجهات النظر بيننا وبين صدقى باشا • وأشهد لقد كنت شديد التشبث بما أبديته من رأى تشبثا سماه بعض خصومنا من بعد (عنادا) • وفى المساء دعينا لمقابلة أخيرة مع صدقى باشا ، حضرتها مع محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومحمد على علوبه باشا ، فألفينا صدقى باشا يبلغنا انذارا نهائيا بأنه اتفق مع جلالة الملك على اصدار الدستور صبح

الغد ، وانه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفا مما أبلغنا اياه . وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة، وقد انتقلنا الى ميدان المعارضة .

دعونا مجلس ادارة الحزب للاجتماع وأبلغناه ما حدث ، فلم يعترض على ما قررناه أحد ، وان بدا على وجوه بعضهم أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة التى لا بد منها ، والتى يغتبط الوفديون لها ، والتى تضيع على كثيرين آمالا فى منافع يرجونها .

أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لا تألفه ، الى موقف معارضة صريحة قوية متينة الأساس ، قائمة على مبدأ سليم هو بعينه المبدأ الذى دافعت عنه يوم أنشأنا جريدة السياسة ، أقصد الدفاع عن الدستور وعن حقوق الأمة فيه . بذلك فك قلمى من عقاله ، وانطلق يعبر عن آراء ومبادىء وعواطف انطوت عليها نفسى منذ نشأت ، ومنذ عرفت شيئا اسمه الحرية وحقوق الشعب والأفراد فى التمتع الصحيح بها . والحق اننى اغتبطت بهذا الموقف الصريح أيما اغتباط . وزاد فى غبطتى أن كان أولو الرأى من رجال الحزب جميعا يبدون لى من الموافقة على ما أكتب كل يوم ما زادنى حماسة وقوة .

شعر صدقى باشا ازاء حملة (السياسة) ، الصادقة العنيفة الشديدة المراس والبأس ، بأنه لا بد له من أن يواجه هذه الحملة بكل قوته ، لا رئيسَ وزارة يعنيه منصب الحكم وجاهه وكفى ، بل رجلَ سياسة يريد حمل الشعب على الاعتقاد بأنه أصلح ما أفسده الزمان ، ونجى البلاد من فوضى تخبطت فيها أثناء السنوات السبع التى انقضت منذ صدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ . لذلك بدأت معركة عنيفة بيننا وبينه كانت أعنف ما عرفت ، لأن التكافؤ فيها لم يكن قائما على أساس من حرية الرأى واحترامه ، ولأن القانون فيها ، بل لأن قواعد الخلق نفسها ، أهدرت الى حد كبير .

وتصوير هذه المعركة هو موضوع الفصل الآتى .

الفصل الثامن

معركة بين دستورين

المذكرة التى ارفق بها دستور سنة ١٩٣٠ ـ لماذا لم تجد صدى فى النفوس ـ ازدياد بطش الوزارة بخصومها ـ سيف المعز وذهبه ـ ازديادنا شدة فى المعارضة ـ دستور الأمة ودستور الحكومة ـ انذار « السياسة » وتعطيلها ، وتعطيل كل جريدة تحل محلها ـ كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته ـ نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم ـ اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة ـ لجنة الاتصال ومحاولة السفر الى طنطا ـ السفر الى بنى سويف ومحاصرتنا فى محطتها ـ سفر محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما الى بنى سويف بالسيارات فى غفلة من الحكومة ـ المظاهرات فى المدينة واطلاق الرصاص بها واعادة الزعماء والتحقيق معهم ـ المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية ـ قبول الأحرار الدستوريين لها وانقسام الوفد فى أمرها ـ اصرار النحاس باشا ومكرم باشا على رفض الفكرة بتاتا ـ حديثى مع عدلى باشا بشأنها واعتذاره عن عدم تأليف الوزارة الى ان يجمع عليها الوفد والدستوريون ـ النحاس باشا يفصل انصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا ـ صدقى باشا يمهد للانتخابات ـ الدستوريون والوفد يقررون مقاطعتها ـ الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة انها اشتركت فيها ـ قضية الخطابات المزورة ومحاولة البوليس تلويث اسم محمود غالب باشا رئيس المحكمة ـ صدقى باشا يخلق حزب الشعب بقوة الحكومة ـ رسالات صدقى باشا الىّ ـ صدقى باشا يهدد والنيابة تكرر التحقيق مع « السياسة » ـ سمو الروح المعنوية عند محررى السياسة وعمالها جميعا ـ النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى الى المحاكمة ـ صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر الى أوربا للاستشفاء ـ عودته من أوربا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة ـ وزارة عبد الفتاح باشا يحى وانفضاض حزب الشعب من حول صدقى باشا ـ تحقيقات كورنيشن الاسكندرية ـ عبد الفتاح يحى باشا يحاول عبثا أن يتفاهم مع الدستوريين ـ مشكلة بين عبد الفتاح باشا والمندوب السامى البريطانى ـ قضية نزاهة الحكم ـ حديث بينى وبين النائب العام ـ الحكم بالبراءة فى قضية نزاهة الحكم ـ الانجليز يفكرون فى تغيير الوزارة ـ ظهورهم على مسرح السياسة المصرية وطريقتهم فى ذلك .

منذ اعتزم صدقى باشا ابدال دستور سنة ١٩٢٣ بالدستور الذى أصدره فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، شعر بما ينطوى عليه هذا العزم من جلال الخطر ، وبأنه لابد له من اقناع الأمة ، أو طوائفها المتعلمة على الأقل ، بأنه لم يغصب الشعب حقا ، وانما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور سنة ١٩٢٣ ، وكفل بذلك ازالة المساوىء التى نجمت عن تطبيق هذا الدستور . ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة ايضاحية للأسباب التى أدت الى تعديل الدستور . وأشهد لقد بذل واضعو هذه المذكرة من العناية فى حسن صياغتها ، وفى اقامة الأدلة التى يعتقدونها مسوغة عمل الحكومة ، ما هو جدير باعجاب قارئها وان اختلف مع واضعيها فى الرأى أشد الاختلاف .

على أن هذه المذكرة لم تظهر الا يومَ ظهر الدستور الجديد ، أى بعد أربعة أشهر من تولى صدقى باشا الحكم . وفى خلال هذه الأشهر الأربعة كانت الخطة التى سار عليها صدقى فى الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش . عطل صحف الوفد أو طائفة منها ، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته ؛ فلم تكن مذكرته ، وان بلغت من جمال الصياغة ودقة المنطق أعظم مبلغ ، لتقنع هؤلاء الخصوم بأنه على حق فيما صنع . ثم انه لم يجاملنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، مجاملة الصديق الذى يريد اقناع صاحبه بأنه صنع الخير ، ولم يفكر أثناء كان يضع دستوره الجديد فى أن يطالعنا بشىء من أمره ، فكان لذلك أثره فى نفوس كثيرين منا . هـذا الى أننا ، نحن محررى السياسة وأنا فى مقدمتهم ، كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور لم يكن فكرة اصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان . لهذا كله نظرنا الى المذكرة نظرة ريبة وحذر . وزادنا ارتيابا أننا رأيناها تلتمس فى التدليل الأمثلة من دول أدنى فى نظمها الى الدكتاتورية منها الى الديمقراطية الصحيحة . لهذا كله لم تترك المذكرة التفسيرية أثرا يذكر فى نفس الجمهور المثقف ، ولا فى نفس جمهور المتعلمين كافة .

وزاد فى ذلك أنها يوم ظهرت لم تجد صدى فى الصحف • فلم يكن للحكومة يومئذ صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وايمان • ولذلك بذل صدقى باشا بنفسه من الجهد أعظمه • فما كان أكثر أحاديثه وردوده فى الصحف المحايدة كالأهرام والمقطم ! لكن الصحف المعارضة ، والسياسة بنوع خاص ، كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى سميعا ، لأن خطة العنف التى سار هو عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوى عليه الدستور الذى وضعه من مبادىء • لهذا كانت أحاديث صدقى باشا وصيحاته تذهب مع الريح ، ولا يبقى من أثرها الا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوى بسلطان الحكم ، والذى لم يجد من الرأى العام المصرى كله أى سند •

وكان صدقى باشا يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة ، مما أدخل فى روع الناس جميعا أنه لا سند له فى الشعب ، وأنه انما يستند الى سلاح الحكم ، سلاح الجند ، سلاح رجل البوليس • ومن آيات بطشه وشدته أنه أمر النيابة بالتحقيق مع رجل كمحمد محفوظ باشا ، له بين أهله وأهل مديريته جميعا مكان ملحوظ ، وله فى الاعتبار العام مركزه وتقديره • وقد فعل مثل هذا مع كثيرين ، وأمر المديرين فى الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة ، فمن خضع منهم لسلطان الحكم أغدق عليه صدقى باشا من ذهب المعز قدر ما أرهبه قبل ذلك بسيفه • كان زميلى فى الدراسة ، هارون سليم باشا ، هو مدير الدقهلية اذ ذاك • ولقد ذهبت يوما الى بلدتى كفر غنام ، فحدثنى والدى بأنهم بعثوا يسألون عن أمر هنالك لعلهم يجدون فيه مأخذا وموضعا للتحقيق• قال والدى يحدثنى : وقد طلبت اليهم فى البيت أن يعدوا لى ثياب الشتاء التى تصلح فى السجن ، مقدرا أنهم سيصنعون معى صنيعهم مع محفوظ باشا • وفى تلك الأثناء استصدر مدير الدقهلية من مجلس المديرية قرارا بهدم منزل لعبد الجليل بك أبو سمره بناحية بدواى على مقربة من المنصورة ، بحجة أنه مأوى للصوص ، لغير شىء الا أن

عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى باشا لأنه أبدل بالدستور دستورا آخر . واذ كانت الأزمة المالية العالمية قد امتد أثرها الى مصر ، فهبطت أسعار الأقطان وأسعار الأراضى ، فقد كان صدقى باشا يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبرا ، فان أذعن الخصم عاونه صدقى باشا عند البنك وحفظ عليه أرضه ، والا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه .

لم يرهبنا هذا البطش ، ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضنا عنفا ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال بالغ فى المعارضة غاية الشدة . وفيها الى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعانى القائمة بنفس الشعب تصويرا لهذا البطش وهذا الطغيان . ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كانت الاجتماعات تعقد فى نادى الأحرار الدستوريين ، يلقى فيها ابراهيم بك الهلباوى ومحمد على علوبه باشا وغيرهما من خطباء الحزب ، خطبا نارية تنديدا بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور . فتعديل الدستور أو تنقيحه له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذى حدث يجعله دون القوانين احتراما ، بل يجعله ، على تعبير علوبه باشا فى احدى خطبه اذ ذاك ، أقل احتراما من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح .

وما أشد فعل الألفاظ فى نفوس الجماهير فى مثل هذه المعارك ، وبخاصة اذا رسمت هذه الألفاظ صورة حقيقية للواقع ! ففى احدى المقالات التى كتبتها يومئذ أسميت دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة ، وأسميت دستور صدقى باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين ، فاذا جميع الصحف تتحدث بعد ذلك عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، واذا صدقى باشا يجد هذه العبارة من الشدة فى تصوير

الواقع بحيث جعل يقاومها فى أحاديثه جهد الطاقة • ولم تكن صحف الوفد أقل تكرارا لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة (السياسة) • وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذى وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادىء العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ، تقاتل فى سبيله وتبذل الجهد غاية الجهد لاستعادته • على أن ابتسامتى هذه لم تضعف فى قليل ولا فى كثير من شدتى فى الدفاع عن دستور الأمة ، ومحاربتى صدقى باشا لما صنع به • حدثنى أخى الأصغر يوما وسألنى : علام أعتمد فى مقاومة صدقى باشا ، وتحت يده من جاه الحكم وسلطانه ما لا سبيل الى التغلب عليه ؟ ! وكان جوابى : ان كل عدد من جريدة (السياسة) يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدقى باشا ، وأنا لذلك مطمئن الى أننى منتصر فى المعركة آخر الأمر لا محالة ، وان كنت موقنا بأنها ستطول ، وستقتضينى وتقتضى حزب الأحرار الدستوريين جهدا شاقا وتضحية جسيمة قد لا يستطيع كثيرون الصبر على احتمالهما •

لم يطق صدقى باشا صبرا على احتمال معارضة (السياسة) • ولما كان الأمر الملكى الذى صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ الا يوم ينعقد البرلمان ، ولما كان هـذا الأمر يتيح لصدقى باشا أن يعطل الصحف بعد أن ينذرها — فقد أنذرنا ، فلم يزدنا انذاره الا قوة فى المقاومة وشدّة فى المعارضة • فكررت الحكومة انذارنا بعد أيام من انذارها الأول ، ثم عطلت جريدة السياسة بعد أن أيقنت اننى وزملائى فى تحريرها لا يرهبنا الانذار ، ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل (السياسة) من ضيق أرزاقنا •

والحق أننا لم نكن نخشى من ذلك شيئا ، لأننا كنا متضامنين مع الحزب فى عملنا كل التضامن ، وكانت شدة الحكومة تزيد تضامننا قوة • ولم تمض أيام على تعطيل السياسـة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة

(الفلاح المصرى) ، الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقلم تحريرها ، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا ، فكان صدورها حافزا للناس على قراءتها كما كانوا يقرأون السياسة ، بل أكثر مما كانوا يقرأون السياسة . وضاق صدقى باشا ذرعا بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل (الفلاح المصرى) وتعطيل كل جريدة تحل محل جريدة السياسة ، واطمأن بذلك الى أنه استراح من أقلامنا ومن عنف معارضتنا ومن شدة وطأتنا عليه .

على أن تعطيل جرائدنا لم يرعنا ، ولم يدخل اليأس الى نفوسنا ، ولم يحملنا على أن نقف مكتوفى الأيدى . فقد فكرت فى أن نضع كتابا نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى ، وأشار على محمود باشا عبد الرازق بأن نجعل كلمة (السياسة) فى عنوانه . وتعاونت مع زميلىّ فى تحرير السياسة ، الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى والأستاذ محمد عبد الله عنان ، ووضعنا الكتاب بعد أن اتفقنا على فصوله ، واختار كل منا الفصول التى يكتبها ، واخترنا له عنوانا (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) . وفى شهر أو نحوه تم تحرير الكتاب وطبعه واعداده للصدور . وبينما نحن على أهبة دفعه الى باعة الصحف ليصل الى أيدى القراء ، اذ جاء البوليس فصادر نسخه العشرة الآلاف التى طبعناها . ولم يكن فى القانون ما يبيح مثل هذه المصادرة . فجعلت أتردد على النائب العام بعد أن قدمت له شكواى مما حدث ، وسألته أن يحقق هذه الشكوى ، وأن يحقق ما فى الكتاب ان كان فيه ما يعاقب القانون عليه ، فاذا النائب العام لا يحقق ، واذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقرأ الكتاب ليرى ما اذا كان فيه ما يخالف القانون . ولم يصدر أمره بالافراج عن الكتاب الا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل الى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى الرأى العام ما كان مقدرا له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .

* * *

وانا لفى هذا الطور من أطوار المعركة اذ حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وفى موقف الحكومة أثر عميق . ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخوف ، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأميركية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات . وكان غريبا حقا هذا النشاط الذى أبداه المبشرون ، والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين . فقد امتد هذا النشاط من القاهرة الى بور سعيد والى غيرها من المدن والأقاليم ، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الاغراء التى يلجأ اليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع ، وجعلوا ينظرون الى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا . وتألفت جمعية لمقاومة هذا التبشير كانت تجتمع فى دار الشبان المسلمين ، وكنت من أعضائها ، وكان من أعضائها كذلك الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان شيخا للأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، فلما لم يستطع أن ينفذ آراءه فى اصلاح الأزهر استقال من مشيخته . وكان انضمامه الى هذه الجمعية التى تقاوم التبشير مما زادها قوة فى نظر الرأى العام ، ومما دعا صدقى باشا ليحسب لهذا الجو الجديد كل حساب .

كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديدا ، وكنا نتوجه الى الحكومة نطالبها بحماية السذج والأطفال من هذه الدعاية الخطرة . ولقد كنت من أشد الأعضاء تحمسا لمقاومة هذا التبشير ، لا من حيث ان هذه المقاومة تغذى حركة المعارضة لصدقى باشا ووزارته ، ولكن اقتناعا منى بأن هذه الحركة يقصد بها الى اضعاف ما فى النفوس من ثقة بدين الدولة ، ولما تنطوى عليه من قصد سياسى هو اضعاف معنويات الشعب باضعاف عقيدته ، وان لم يبلغ هذا الاضعاف حد ارتداده عن دينه الى دين آخر . هذا الى أننى رأيت فى هذه الحركة مقاومة لما أومن به من حرية الرأى . فاغراء الناس بالوسائل

المادية ، لحملهم على تغيير مذهبهم أو عقيدتهم أو رأيهم ، هو محاربة دنيئة لهذه الحرية ، وهو استغلال للضعف الانسانى كاستغلال المرابى حاجة مدينه ليقرضه بالربا الفاحش • والتبشير فضلا عن هذا مناف لقواعد الخلق ، مادام يتم فى الظلام ، ولا يصارح القائم به الناس برأيه ليناقشوه هذا الرأى ، وليبينوا ما فيه من زيف أو فساد •

كان من أثر هذه الحركة التبشيرية وموقفى منها أن دفعنى للتفكير فى مقاومتها بالطريقة المثلى التى يجب أن تقاوم بها • ورأيت أن هذه الطريقة المثلى توجب علىّ أن أبحث حياة صاحب الرسالة الاسلامية ومبادئه بحثا علميا ، وأن أعرضه على الناس عرضا يشترك فى تقديره المسلم وغير المسلم • وانى لأذكر فى هذه المناسبة يوما دعانى فيه صديقنا الحر الدستورى العريق عبد الحليم بك العلايلى لتناول طعام الغداء فى داره ، وكان محمد باشا محمود ضيف الشرف فى هذا الغداء ، وكان الشاعر الكبير حافظ بك ابراهيم من حضوره • ولقد تناولنا فى أثناء الطعام وبعده حديث الحملة التبشيرية ، وسألت أنا الحاضرين عما يعرفونه من كتب أوربية كتبت عن حياة صاحب الرسالة ، فذكر أحدهم كتاب الكاتب الفرنسى اميل درمنجم عن (حياة محمد) • ولم ألبث حين خرجت أن اقتنيته وعكفت على مطالعته حتى فرغت منه ، ثم بدأت أنشر عنه بحثا فى (السياسة الأسبوعية) ، وكانت تظهر ابان تعطيل (السياسة اليومية) • فلما ظهر العدد الذى نشر فيه أول مقال من هذا البحث تخاطفه الناس تخاطفا ، حتى لقد طلب الباعة ضعف العدد الذى طبعناه ، فشجعنى ذلك على المضى فى بحثى وعلى الاستزادة منه ، وعلى مراجعة المراجع العربية القديمة التى وضعت فى حياة الرسول ، وفى مقدمتها (سيرة ابن هشام) • وكذلك كان هذا الحادث الذى روعت له مصر ، حادث النشاط التبشيرى ، سبب متابعتى خلال أربع سنوات تمحيص حياة النبى العربى وتعاليمه ، لتصدر بعد ذلك فى كتاب اعتز به

أيما اعتزاز ، ولا أزال أشعر حتى اليوم باللذة كلما ذكرت بحوثى فيه ، أقصد (حياة محمد) .

* * *

لم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا بتعطيل جريدة (السياسة) ، فتقدم محمد باشا محمود شخصيا طالبا رخصة باصدار جريدة باسم (الأحرار الدستوريون) . ولم ير صدقى باشا بدا من التصريح باصدار هذه الجريدة ، ولعله خيّل اليه أننا بعد الذى مر بنا سنلتزم جانب الاعتدال . لكنا لم نصنع من ذلك شيئا ، بل ظهرت (الأحرار الدستوريون) بالشدة التى كانت تظهر بها (السياسة) ، فأنذرت ، ثم عطلت بعد زمن غير طويل من صدورها .

بدأ بعض اخواننا يفكرون فى أن من الخير أن تتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه ، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددا غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتفاق ، وأنهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام الى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر رأوا ، وبحق ، أن الاتفاق مع الوفد أدنى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك ، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم الينا متى عادت الأمور الى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب الى موقفه الأول .

والواقع أن بين مبادىء الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بونا شاسعا ، يجعل من المتعذر باتفاق الحزبين معا اتفاقا طويل الأجل . ذلك ما تبيناه فى وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ ، وفى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ . فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص ، أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون العمل للارتفاع بالشعب الى حيث تتقارب طبقاته فى ادراك معانى

الحياة والحـرية . والوفديون متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول الى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب الى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب الى أغراضهم . هذه الفوارق كانت تحول بين اندماج الأحرار الدستوريين والوفديين اندماجا حاوله سعد زغلول باشا فى السنة الأخيرة من حياته ، وظلت هذه الفوارق تحول دونه على الرغم من اتفاق الحزبين فى الهدف فى أوقات مختلفة .

اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا وبطشه . ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبه باشا وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك . وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون . ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما ان اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حريته وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها الا أن تثير اعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها . لكنها لم تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج .

كيف ننفذ هذا الرأى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين الى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر أبريل سنة ١٩٣١ . وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة ، فاذا أبوابها موصدة واذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة .

لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع الى هذا الرأى وتقدم الى الباب ، ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه فى الأرض ، فالتقطه رجل ممن معه ورده اليه ، واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا أماكننا فيها . وحان الموعد الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب .

واتجه القطار الذى جر عربتنا الى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة ، وكنا مع ذلك قريبين منها ، وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد الى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه

وفى هذه الأثناء ، وفيما نحن فى القطار ، تجاوبت أنباء ما حدث أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا ، فجاء الينا كثيرون فى سياراتهم ، سيدات ورجالا ، يحملون معهم الطعام والماء ، ويسألوننا ان كنا نريد العودة الى القاهرة فى سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن ، لنرى ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه ، عادوا هم الى القاهرة يحملون الى أهلنا والى الناس جميعا أنباءنا ، ويذكرون لهم تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا على مهل ، وجعل يسير حينا ، ويقف حينا ، حتى اذا كنا

نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أمرنا بالنزول طوعا أو كرها ، فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا الى دورنا ، مطمئنين الى اننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة ، وبال الشعب ، ونبّه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح الى أن الأمر جد خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لاحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء انفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف . ولعل صدقى باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما ، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها الى ما يشبه الثورة ، واطمأن بذلك الى أنهما لن يفكرا من جديد فى عمل كالذى قاموا به .

ولو أن ذلك كان ، فاكتفى الحزبان بما حدث ، لكان نصر صدقى باشا عليهما مؤزرا ، ولآمن الناس بأن ما صنعوا لم يكن الا مسرحية يكاد جانب الهزل فيها يعدل جانب الجد ، ثم لسكنوا الى ما صنع صدقى باشا بالدستور عجزا منهم عن مقاومته . لذلك لم تلبث لجنة الاتصال حين اجتمعت بعد ذلك أن فكرت فيما يجب القيام به من جديد ، حفزا لهمم الناس فى مقاومة الطغيان الذى يوشك أن يهدر سيادة الأمة . واتفقنا على أن نعيد الكرة ، وأن نذهب الى بنى سويف ، وبخاصة لأن الوفديين رأوها معقلا من معاقلهم ، وأن أهلها سيكونون معنا البا على الباطشين .

وفى الصباح الباكر ، بعد اسبوعين من يوم طنطا ، ركبنا القطار المسافر الى الوجه القبلى وقدرنا أن مناورة كالتى حدثت يوم اعتزمنا السفر الى طنطا قد تقع . لكن القطار قام فى موعده وسار الى الجيزة ، ثم تخطاها فى طريقه الى الواسطى ليصل بعد ذلك الى بنى سويف .

ولقد رأينا حين تخطى القطار الجيزة منظرا دلنا على أن التدبير الذى دبرناه قد كان له أثره ، وأن ما تم يوم سفرنا الى طنطا لم يذهب سدى . فقد رأينا جمعا كبيرا من الناس على مقربة من محطة الجيزة ، رغم احتياط الحكومة لمنع كل تجمع ، ثم رأينا عددا من الفرسان ممتطين

الجياد ، فلما سافر القطار اندفع أحدهم وهو على متن جواده يسابقه يحيينا • ولقد ظل كذلك حتى بلغ القطار أقصى سرعته ولم يستطع الجواد مسابقته ، وذلك رغم اشارتنا جميعا الى الفارس غير مرة أن يترفق بنفسه وبجواده • واطمأنت الى هذا المنظر نفوسنا ، وجعلنا منه موضوع حديثنا حتى بلغنا بنى سويف •

ونزلنا محطتها وأردنا الخروج الى المدينة معتزمين المقاومة ان احتاج الأمر الى مقاومة • لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب• ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس ، بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة • وتقدم قائد هذه القوات الى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرجوهما ألا يبرح أحد منا المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل •

وعلمنا فى نفس الوقت أن المدينة هائجة مائجة ، ولكنها لا تستطيع ازاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئا ، فبقينا بالمحطة طول النهار • فلما جاء الليل ، أقبل قطار خاص وصدرت الينا الأوامر بالدخول اليه أو نحمل الى داخله بالقوة حملا• واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا الى ناحية القطار • فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا اليه ، وان شعرنا مرة أخرى بأننا لم ندرك كل غايتنا • ولعل صدقى باشا شعر هذه المرة كذلك بأنه انتصر ، لأنه استطاع أن يحفظ النظام من غير أن يمكننا من غايتنا ، ومن غير أن يسفك دما •

واجتمعت لجنة الاتصال بعد ذلك بيومين لتستعرض الموقف • وذهبت الى منزل فتح الله باشا مقتنعا بأنا اذا لم نقم بعمل ايجابى حاسم، ولم تتمكن من الاتصال بالأهالى ، واكتفينا بهذه الأعمال التى تقاومنا الحكومة فيها بقوة الجند فتحول بيننا وبين غايتنا — ضاع الكثير من جهدنا عبثا ، وان بقى عند الناس من آثاره ما يضاعف الاقتناع بأن

مصر محكومة بالحديد والنار . ولكن ماذا عسى يجدى هذا الاقتناع ، اذا نحن لم نمده بغذاء أدسم ينقله من حيز الشعور الى حيز الوجود ؟ .

وصورت شعورى هذا للجنة واقترحت أن نذهب الى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهتنا . ولم أكد ألقى بعبارتى فى هذا الشأن الى اخوانى حتى رأيتهم جميعا وقد جال بخاطرهم ما جال بخاطرى ، وقد اختاروا بنى سويف كما اخترتها ، وقد تقدمونى خطوة فذكروا أن الأمر يجب أن يتم فى ذلك اليوم نفسه ، وألا يزيد عدد من يذهبون على ثمانية يكون النحاس باشا ومحمد باشا محمود من بينهم . وأبلغ قرار اللجنة الى الرجلين فرحبا به واختارا زملاءهما ولم يخبرا غير أعضاء اللجنة بغايتهم حتى لا تفلت كلمة من هنا أو من هناك فتقف منها الحكومة على ما نريد .

وذهب الذين وقع عليهم الاختيار مع النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وبقينا نحن بالقاهرة ننتظر الأنباء . ذهب هؤلاء فى الساعة الثالثة من بعد الظهر فبلغوا بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . وعرف المدير كما عرف أهل المدينة مجيئهم ، وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصدقى باشا ، فأمره بتشتيت المظاهرات وان احتاج الأمر الى اطلاق الرصاص . ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه فقد انقلب هـذا المكان حصنا تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات البنادق بين فترة واخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعمـاء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش احداها فتصيبه . واستمر ذلك زمنا طويلا اهتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة .

ولم يغب عن بال صدقى باشا أن الأمر اذا استمر حتى الصباح ، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتونا من النار وبركة من الدماء .

واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس من كل ناد يتناقلون ما يبلغهم ويضخمونه ، وبقيت القاهرة الى ساعة متأخرة

من الليل يقظى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث من بعد ؟ فلما بلغهم أن الزعماء الذين ذهبوا الى بنى سويف استقلوا السيارات منها مخفورين الى العاصمة استقرت النفوس وأوى السامرون الى مساكنهم. أما أنا وطائفة معى من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فلم نستطع الا أن ننتظر مصير هؤلاء الذين يقطعون الطريق فى هذه الساعات من بعد منتصف الليل عائدين الينا . وعلمنا حول الساعة الخامسة من بكرة الصبح أنهم وصلوا القاهرة ، وأنهم ذهبوا مخفورين الى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، فأسرعت وأسرع جماعة معى الى محكمة الاستئناف فألفينا محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما وقد جىء بهم اليها ، فجلسنا جميعا فى الطابق الأول فى الغرفة المجاورة لغرفة رئيس نيابة مصر ، وأخذت ومن جاؤوا معى تفكر فيما يجب علينا أن نقوم به اذا بلغ من طيش البطش أن ينال هؤلاء الزعماء بسوء . لكن تفكيرنا لم ينته الى غاية ، لأن النيابة لم تلبث بعد قليل أن أخلت سبيل هؤلاء الذين ذهبوا الى بنى سويف ، والذين سمعوا دوى رصاص المعركة التى نشبت بين الأهالى وقوات الحكومة المسلحة وهم فى البيت الذى نزلوه .

لم يكن مستطاعا أن تستمر هذه الحال طويلا الا أن يكون المقصود أن تؤدى الى ثورة داخلية تعم البلاد . لكن قيام مثل هذه الثورة بسبب الدستور الجديد ليس من مصلحة الوزارة فى شىء . فالدستور يقتضى الانتخاب لقيام البرلمان. والثورة أقوى شاهد على أن البلاد غير راضية عن هذا النظام الذى يفرض علينا بقوة الحديد والنار . فهل من سبيل لاتقاء هذه النتيجة ؟ ! ذلك ما لم يهتد صدقى باشا ، ولم تهتد الحكومة المصرية اليه . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث اثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون ، وكان المفهوم أن لانجلترا فيما حدث اليد الطولى — فقد رأت السياسة البريطانية واجبا عليها أن تتدخل لتعيد نوعا من الهدوء الى هذا البركان

الذى بدأ ثورانه فى مصر من أقصاها الى أقصاها • فاما قدرت على تسكين ثائرته واعادة الهدوء الى البلاد ، واما بلغت من غرضها الى تهدئة موقتة تفسح المجال للتفكير ، وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل •

كانت حكومة العمال البريطانية قد اختارت سير برسى لورين مندوبا ساميا لها فى مصر خلفا للورد چورچ للويد ، بعد أن عزلت هذا الأخير فى ربيع سنة ١٩٢٩ • وكان السير برسى لورين من رجال السلك السياسى البريطانى ، وكان يطمع فى أن تتوج مفاوضات النحاس — هندرسون بالنجاح ، فيحسب ذلك انتصارا له • فلما فشلت هذه المفاوضات وتولى صدقى باشا الوزارة وأحل دستورا مكان دستور ، بقى سير برسى متظاهرا بالابتعاد عن ميدان السياسة المصرية الداخلية ، تاركا للحكومة المصرية أن تعالج الموقف تحت مسئوليتها • فلما اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها ، وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب الى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها • وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من أن يلقى الماء البارد على النار المتأججة • فكيف يصنع سير برسى ليصل الى هذه الغاية ، فاما أطفأ النار ، واما سكن من حدتها تمهيدا لاطفائها ؟ ! •

قيل لنا فى لجنة الاتصال ان سير برسى ذكر لعدلى باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة ، اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها • وكان اسم عدلى باشا متعينا فى هذا الظرف • فقد كان الرجل أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان له بذلك عند الأحرار الدستوريين مكانة واحترام ؛ وعدلى باشا هو الذى أجرى الانتخابات التى هيأت للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ،

فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام • واذا كفل تأليف وزارة قومية ابرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ لابد اذن من بحث هذا الأمر فى لجنة الاتصال بحثا دقيقا سريعا للتخلص من وزارة صدقى باشا ، ولاعادة السكينة الى البلاد ، وللتمهيد لهذه النتائج الباهرة •

لهذه الاعتبارات لم نتردد ، نحن الأحرار الدستوريين ، فى قبول فكرة الوزارة القومية • وزاد فى حرصنا على قبولها أننا ظننا أن عرضها قد لا يعـدو أن يكون مناورة ، أريد بها احباط نشاطنا فى مقاومة صدقى باشا ودستوره ، فان هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعا قبولها على أساس اعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة • وان هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم • على هذا أسرعت الى لجنة الاتصال ، فى اجتماعها الذى عقد بعد يومين ، وأعلنت قبول الحزب للفكرة ، وأيدتها من حيث هى • وكان مكرم باشا لم يحضر بعد ، فذكر لى فتح الله باشا أنه يوافقنى تمام الموافقة على وجهة نظرى ، ولكنه طلب الى أن أقنع بها مكرم باشا ، لأنه هو الذى يستطيع اقناع النحاس باشا • فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها على أساس أن العرض غير جدى ، وان المقصود به اضعاف نشاطنا • وواجهته بفكرتى من أن قبول الفكرة هو الذى يكشف عن حقيقة أمرها ، وما اذا كانت مناورة أو لم تكن • وطال الحوار والجدل فى الأمر ، وبدا من حديث مكرم باشا أنه هو والنحاس باشا لا يقبلان الا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم ، اقتناعا منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد • على ذلك انتهت الجلسة من غير أن نصل الى نتيجة نتفق عليها •

وعلمنا بعد أيام أن الوفد ناقش الفكرة ، وأنه انقسم فى أمرها ، وأن النحاس باشا ومكرم باشا يرفضانها كل الرفض ؛ وأن فتح الله باشا ، وواصف غالى باشا ، وعلى الشمسى باشـا ، ونجيب الغرابلى باشا ،

وأغلبية واضحة فى الوفد — تؤيدها وتقبلها للأسباب التى أبديت عند مناقشتها فى لجنة الاتصال • ولما عادت اللجنة الى الاجتماع بعد ذلك ، وحضر اجتماعها بعض هؤلاء الأعضاء فى الوفد ، طلب الينا فتح الله باشا أن نتريث نحن الأحرار الدستوريين ، والا تتعجل الأمر ، لأنه يحرص على وحدة الوفد كل الحرص ، ويأمل أكبر الأمل فى أن يتغلب على الصعوبات القائمة فى طريق الوزارة القومية •

وقفنا نحن الأحرار الدستوريين ، وعلى رأسنا محمد محمود باشا ، موقف المنتظر لما تسفر عنه مناقشات الوفد • وكانت لجنة الاتصال فى هذه الأثناء تعقد الفينة بعد الفينة اجتماعات لبحث أمور ثانوية ، وكنا نسوق أثناءها الحجة تلو الحجة لاقناع مكرم باشا بالانضمام الى فكرتنا • لكنه كان قد انتهى الى رأى فيها لا سبيل الى نقضه ، حتى لقد زرته يوما بمنزله أعرض عليه بيانا يوقعه الحزبان ليس فيه شىء صريح عن الوزارة القومية ، فقرأه مرة وثانية وثالثة ثم قال : أخشى أن يشتم منه النحاس باشا ما يفيد قبول الوزارة القومية • وعبثا حاولت اقناعه بأن هذا التقدير ان صح لا ضرر فيه ، وأن نشر هـذا البيان لا يقيد النحاس باشا بقبول ولا برفض ، وقد يكون له من الفائدة ما يفسد المناورة ان كان فى الأمر مناورة ؛ فقد أصر على رأيه ، وأبى أن يوافقنى على صيغة البيان ، وان أظهر استعداده ، تجملا ، لعرضه على النحاس باشا مع اعتقاده أنه لن يقبل توقيعه •

طال الزمن بعد عرض الفكرة علينا فى لجنة الاتصـال ، وشعرت أنا أنها ان تحققت رغم معارضة النحاس باشـا ، وأتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها • وصارحت محمد باشا محمود بما يخالج نفسى من ذلك ، وبأننا نكون مقصرين فى حق بلدنا اذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها ، وطلبت اليه أن يلح على عدلى باشا ليقبل رياسة هذه الوزارة ما دام سير برسى لورين قد خاطبه فيها ، مما يدل على أنها جدية

وليست مجرد مناورة أو لعبة سياسية • وأجابنى محمد باشا : لاتحسب اننى قصرت فيما تطلبه الىّ • وأنت تعرف عدلى باشا ، وتستطيع أن تقابله وأن تقنعه • فان اقتنع فالأحرار الدستوريون جميعا ، وأغلبية الوفد ، يؤازرونه ويؤيدونه •

لم أتردد فى أن أطلب الى عدلى باشا أن يحدد لى موعدا لمحادثته • وقابلته فى داره الفخمة الواقعة على النيل بحى قصر الدوبارة ، وذكرت له ما شاهدته من وثيق الصلة فى هذا الظرف بينه وبين النحاس باشا ، وأبديت له أن فى مقدوره أن يقنعه بقبول فكرة الوزارة القومية على أنها حل موقت للخروج من مأزق سياسى ضاقت الأمـة به ذرعا • قال عدلى باشا : أو تظن أنى أجد الفرصة للأخذ والرد معه حين نلتقى؟! انه لا يلبث حين يرانى أن يقص علىّ تعلق الجماهير به أنّى ذهب وحيث سار ؛ فالمظاهرات تهتف باسمه ، والنساء يزغردن حين مروره • وهو يقص ذلك فى اسهاب وتفصيل لا يبقى معهما موضع لمناقشة فكرة أو رأى! فاذا حاول الانسان مناقشته عاد الى حديثه عن الجماهير وتعلقها به ، معتبرا فى هذا الحديث الحجة القاطعة على أن رأيه هو الحق الذى لا محيد عنه • قلت : ليكن ذلك موقفه ! لكن دولتكم تقدرون أن تأليف وزارة قومية يحقق للبلاد مصلحة كبرى ؛ اذ يعيد لها دستورها ، ويحسم الخلاف بينها وبين انجلترا ، ويفتح فى حياتها صفحة جديدة تمكنها من الانطلاق فى سبيل الاصلاح الذى لا مفر منه ، اذا أردنا لها السير السريع فى طريق التقدم • فاذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا فما على المقتنعين به الا أن يحملوا تبعة تنفيذه • ودولتكم الرجل الذى يستطيع أن يؤلف هـذه الوزارة القومية ، وأن يحقق للبلاد هذه الأهداف الكريمة • ففيم التردد ؟ ! وأجاب الرجل فى لهجة المؤمن: أنا لا أريد بأى ثمن أن أكرر ماحدث فى سنة ١٩٢١ • فقد حاولت يومئذ أن أحقق ما يراد اليوم تحقيقه ، فكان من سعد ومن البلاد ما تعرفه • ولا أريد أن أتعرض وأعرض البلاد مرة أخرى لهذه التجربة القاسية •

قلت : لكن مصطفى النحاس ليس سعد زغلول . وأغلبية الوفد مؤمنة بفكرة الوزارة القومية . والظرف اليوم غير الظرف سنة ١٩٢١. والأمة التى كانت ثائرة فى سنة ١٩٢١ نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، تدرك اليوم ما لم تكن تدركه يومئذ من حقيقة الواقع ، بحكم ما مر بها من التجارب القاسية . فاذا كنتم دولتكم مطمئنين الى أقوال سير برسى لورين فلا أرى قط داعيا للتردد .

وابتسم الرجل ، وكأنما رأى فى حماستى من اندفاع الشباب ما يستحق الاعجاب به والسخر منه فى وقت واحد ، ثم قال : ألا تذكر كيف اتخذ الانجليز من حوادث الاسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيرزن ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غدا فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن أغلبية الوفد ، التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم ، أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ . واذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فان الاعتماد على حكمة الأمة وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها ، اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد فى أمره شيئا . فاذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن .

وحاولت عبثا أن أثنى الرجل عن تفكيره هذا ، فخرجت من عنده مقتنعا بأن محمد محمود باشا قد بذل معه غاية الجهد ، فلم يكن أكبر حظا منى فى التوفيق . ولقد سألنى محمد باشا حين رآنى بعد هذه المقابلة عما اذا كنت قد نجحت فى اقناع عدلى باشا ، ثم ابتسم حين ذكرت له ما حدث . وكذلك عدنا الى موقف الانتظار الذى كنا من قبل فيه ، مع ضعف أملنا فى أن يجدى الانتظار نفعا .

كنت فى هذه الأثناء كثيرا ما أتحدث الى أعضاء الوفد المقتنعين اقتناعى بفكرة الوزارة القومية ؛ سواء أكانت مناورة يجب كشفها ، أم كانت عرضا جديا على ما يبدو من ظاهره . وكنت أسألهم أثناء

محادثاتنا عن الحجة التى يتقدم بها النحاس باشا والرافضون للفكرة ، فلا أجد منهم من يدلى بحجة ذلك الفريق على وجه يدعو الى ظاهر من الوجاهة فيها • وكانت صفية هانم زغلول ، أم المصريين وأرملة سعد زغلول باشـــا ، مؤيدة للنحاس باشا • وكان تأييـــدها له من الأسباب التى تجعل الأعضاء المقتنعين بالفكرة يترددون كثيرا فى المجاهرة برأيهم ، مخافة تصدع الوفد ، وخشية أن يجر ذلك الى ما جر اليه انقسام الوفد فى سنة ١٩٢١ ؛ حين ألف عدلى باشا وزارة الثقة فعارضه سعد باشا فانضمت الجمـــاهير لرئيس الوفد • لكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون التراجع عن رأى اقتنعوا به وأيدوه فى اجتماعات الوفد بقوة وعن عقيدة •

وفيما هم كذلك مرض فتح الله بركات باشا مرضا خطيرا أجريت له بسببه عملية جراحية • وبينا هو فى المستشفى رأى النحاس باشا أن الجدل فى الوفـــد طال وأن علاقته بخصوم فكرته قد ساءت ، فقرر المبادأة بالهجوم ، ففصل سبعة من أعضاء الوفد ، ولم يفصل فتح الله بركات باشا الذى توفى بعـــد ذلك على أثر مرضـــه • ورأى محمـــد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم • وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام • انما كان الفضل للبراعة السياسية التى أبداها سير برسى لورين ، والتى أدت الى هذه النتيجة التى أسفنا لها جميعا •

على أن ما حدث من ذلك لم يفت فى أعضادنا ، وان كان قد قتل فكرة الوزارة القومية قتلا نهائيا • وكان موعد الانتخابات التى حددها صدقى باشا لأعضاء البرلمان نوابا وشـــيوخا يقترب • فكان لابد من اظهار ما تنطوى عليه نفس الأمة من عدم الرضا عن دستور الحكومة •

ترى ، أنخوض المعركة الانتخابية متضامنين ، فاذا حصلنا على الأغلبية فى الانتخابات لم نقسم اليمين للدستور الجديد ، وقررنا جميعا اعادة دستور الأمة ؟ اتجه رأى البعض هذا الاتجاه • لكنا خشينا ، اذا حصلنا على الأغلبية وجاء النواب والشيوخ الى البرلمان ، أن يغريهم مركز النيابة، وبخاصة اذا ألفوا من الحكومة اصرارا على حل مجلس النواب ان أبت أغلبيته حلف اليمين• ثم انا خشينا أكثر من هذا تزييف الانتخابات لتحصل الوزارة على الأغلبية بأية طريقة وعلى أية صورة ، وعند ذلك لايجدينا أن نرفع عقيرتنا منادين أن ارادة الأمة قد زيفت • فسيعتبر اشتراكنا فى الانتخاب اقرارا مبدئيا بالدستور ، وتعتبر صيحتنا بتزييف الانتخاب صيحة أريد بها ستر فشلنا فيها • لهذا اجتمعت كلمتنا كلنا ، الأحرار الدستوريين وفريقى الوفد ، على مقاطعة الانتخابات التى يجريها صدقى باشا • ذلك أيسر أمرا ، وأوضح دلالة على اعراض الأمة عن الدستور الجديد • فلن يكون الأمر حين المقاطعة أمر النواب والشيوخ وحدهم ، بل سيكون أمر الأمة التى يقرر هذا الدستور أنها مصدر السلطات • فاذا امتنعت الأمة عن انتخاب النواب والشيوخ كان امتناعها الحجة القاطعة على أن السلطة القائمة ليست الأمة مصدرها ، وانها قائمة بحكم البطش ، لا بشرع الدستور •

وكذلك أصدرنا كلنا قرارا اجماعيا بمقاطعة الانتخابات ، وكنا وكان صدقى باشا على ثقة من أن الأمة ستستجيب لنا • لهذا اتخذ الرجل عدته ، فنقل الموظفين ، ونظم الحركة الادارية على وجه يسمح لم يوم الانتخابات أن يقول وفق هواه ان كل شىء تم على ما يرام •

تحت يدى وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون ، عثرت عليها وأنا أفتش فى أوراقى الخاصة • ولست أذكر الآن: أوقعت هذه العريضة ورفعت الى مقام جلالة الملك فؤاد أو أنها لم توقع ولم ترفع ؟ على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للاجراءات التى اتخذها صدقى باشا فى ذلك الحين . وهاأنذا أنقل هنا

بعض ما جاء فيها : «ان وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون وتأباها مبادئه وأصوله الأولية . فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر ... وان وضعت من تلقاء نفسها نظاما للحكم يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات فى البلاد ... بل تجاوزت بعد ذلك كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية ، مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وحريات . عطلت حرية القول وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التنقل فى بلاد الدولة ، وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء المهين للقانون ، وغامرت بالروح المعنوية للبوليس وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون ... ثم انها تدفع رجال الادارة جميعا كى يقوموا ، أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول اكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم فى سبيل هذه الغايات » .

اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه ، على ثقة كذلك من أن صدقى باشا سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات جرت ، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد . فلما تنفس صبح يوم الانتخاب ، اذا العاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال . فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان . والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان . وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب . والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين . فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس اليها بقوة بأسه وفى حمايته . ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح بريئة ، وأريقت على الأرض دماء زكية لم يكن لاراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية

والأجنبية هنا وهناك ، ينقلون الى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة . فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقى باشا فى الصحف تصريحا بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق .

على أن النتائج التى ظهرت فى اليوم الأول وأعلنت ، دل بعضها على أن الذين اشتركوا فى الانتخاب كان عددهم ضئيلا جدا . لذلك أجل اعلان النتيجة العامة الى اليوم الثانى ، ثم أعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا فى الانتخاب بلغت نسبتهم المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧٪ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة ! لكن أحدا ، ممن شاهدوا ما جرى يوم الانتخاب ، لم يستطع أن يصدق هذا الرقم ، رغم أنه الرقم الرسمى الذى ظلت الحكومة متشبثة بصحته .

وانعقد البرلمان الذى انتخب فى ظل الدستور الجديد . ترى هل انتهت المعركة بانعقاده ؟ وهل آن لصدقى باشا أن يعتبر النظام استتب بالفعل ، وأن يدع الأمور تجرى رخاء لا يكدر صفوها العنف الذى لجأ اليه فى سبيل تثبيت الدستور الذى استصدره ، وفى سبيل اقناع الناس بأن ما بذل من جهد ضده قد انتهى الى الاخفاق ؛ فلتبدأ الأمة صفحة جديدة فى الحياة قوامها أن الحكومة حكومة الجميع ، وأن المعارضة من حقها أن تعيش داخل البرلمان وخارجه ، وأن تتمتع بالحرية التى يتمتع بها أنصار الحكومة ؟ ! .

كلا ! لم يفكر صدقى باشا فى شىء من هذا ، ولا أحسب أنه كان فى مقدوره أن يفكر فيه ! لقد لجأ ، فى الفترة التى انقضت بين صدور دستوره وانتخاب برلمانه ، الى اجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت فى النفوس حفائظ لا سبيل معها الى صلح ، بل لا سبيل معها الى هدنة .. لهذا ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، وتستطيع أن تقول بينه وبين سواد الأمة ، بالغة غاية الشدة . ولم يدر بخاطره

بطبيعة الحال أن يتخلى على الحكم ، لعل فى تخليه عنه ما يهدىء بعض الشىء من هذه الحفائظ تمهيدا لخلق جو أكثر صلاحية للتفاهم • ولم يدر كذلك بخاطر أية سلطة أن توحى اليه بالتنحى عن الحكم ، مخافة أن يقال انه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان جزاؤه هذا الاقصاء عن الحكم • لهذا بقى فيما كان فيه ؛ يلجأ الى البطش ، والى تجاوز القانون ، ويلجأ ، تنكيلا بخصومه ، الى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا هذه الخصومة الهوجاء التى اندفع اليها ، ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع الى اعتبار موقفه موقف حيـاة أو موت ؛ لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبارات ، ولا يتخرج عن شىء يكفل له الظفر بخصومه ، وان خالف ما يفرضه القانون ، أو ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس •

كانت محكمة جنايات مصر تنظر فى تلك الأيام قضية اشتهرت باسم « الخطابات المزورة » • وقد تبين خلال نظرها أن طائفة من رجال البوليس السياسى كانت لهم يد فى تزييف ما هو منسوب الى المتهمين • وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة التى تنظر هذه القضايا • وكان من عادة محمود بك أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة الانجلو بجوار البنك الأهلى • وبينا هو جالس ذات مساء اذ قيل له ان سيدة تريد أن تقابله وأن تتحدث اليه • وكان معه صديقه خليل بك غزالات ، وهو الذى قص على هذه القصة • ولما كان خليل بك رجل قضاء ويعرف أمثال هذه الألاعيب ، ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك فى هذا الوقت الذى تنظر فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج • وخرج هو ، فاذا سيدتان مشهورتان بالخلاعة ، ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى • فأدرك خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها لمحمود بك غالب للتشهير به ، فنهر السيدتين ورجل البوليس وطردهما ، وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر •

ربما قيل ان البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاما

من غالب بك • ولو أن هذا صح ، وقد يكون صحيحا ، لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الصنيع بمستشار بمحكمة الاستئناف ، أثناء نظره قضية من القضايا التى تهتم لها الحكومة، اذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار ، وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة •

كان صدقى باشا موقنا بأن سياسة البطش وحدها لا تؤدى الى غاية • لهذا فكر فى الوسيلة التى يستر بها سياسة البطش هذه ، فرأى أن ينشىء حزبا ، وأن ينشىء للحزب جريدة • فأنشأ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب • وكان جليا منذ اليوم الأول أن الحزب من صنع الحكومة ، وأن الجريدة كذلك من صنع الحكومة • وعلى الرغم من النشاط العجيب الذى بذله صدقى باشا لتقوية الحزب وجريدته ، لقد بقيا رغم قوة صدقى باشا الذاتية هزيلين ، لأن الناس جميعا كانوا موقنين بأن المنضمين للحزب والجريدة انما تجمعهم مصالح مادية بحتة ، اذا تداعت أركانها تداعت كل صلة بينهم • وحيث تقتصر روابط الناس على المصالح المادية ، وحيث لا تجمعهم فكرة يطمئنون اليها أو عقيدة يؤمنون بها أو ما شابه ذلك من رباط معنوى ، كان حرص كل على أن ينال من المصالح المادية النصيب الأوفى سببا لمفاسد لا حد لها • وذلك ما حدث ، وان ستره بأس صدقى باشا أثناء رياسته الوزارة •

وخيل الى صدقى باشا أنه اذا استطاع أن يضمنى الى حزبه أضعف من قوة الأحرار الدستوريين . واذ كان يؤمن بأن لكل رجل ثمنا ، اذا دفع له قبل ما يعرض عليه مقابل هذا الثمن ، فقد بعث الى برسالة مع صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، يقول فيها انه مستعد لاجابة كل مطلب اذا أنا تركت الأحرار الدستوريين وانضممت اليه • وكان عبد الرحمن باشا قليل الثقة بالناس ، يعتقد أنهم جميعا يجرون سعيا وراء مصالحهم ، وان التمسك بالمبادىء السامية فى مصر لا يجدى نفعا ، فنقل الى الرسالة وعنده أمل أن أقبلها • وسألته : أترضى لى ، وقد كنت

ممن دفعوا الأحرار الدستوريين للسير فى الطريق الذى ساروا فيه ، أن أتخلى عنهم ؟ وأجابنى عبد الرحمن باشا : لكن الأحرار الدستوريين لا يقدرون لك موقفك معهم ، بدليل انهم لا يؤدون لك حقك عليهم وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم • قلت : هذا شىء آخر • ولعل لهم عذرا أعرفه • وعلى أى حال فلن أرضى لنفسى موقفا لا يتفق مع موجب الكرامة والرجولة •

وكرر عبد الرحمن باشا هذه الرسالة التى حملها اياه صدقى باشا من غير جدوى • ولعل صدقى باشا كان يحسب اننى سأقبل هذا العرض يوما من الأيام ، لما عرفه من تأثر الأحرار الدستوريين بالأزمة المالية التى كانت بالغة يومئذ غاية الشـــدة • فلما كررت الاعتذار عن عدم قبولها ، أخبرنى بعض أصـــدقائى أنهم سمعوا أن البوليس يدبر أن يضبط عربتى يوما بعد أن يدس بها بعض المحرمات • وعجبت لهذا النوع الوضيع من الحرب ، وان لم أتأثر به الا أن أكون قد ازددت عنفا فى مقاومة نظام ينزل الى هذا الدرك فى الخصومة السياسية !

ومن الحق على أن أقرر هنا أن زملائى فى تحرير السياسة كانوا من سمو الروح المعنوية بما يستحقون معه كل تقدير واعجاب • حرص صدقى باشا على اقصائى عن رياسة تحرير السياسة ، فأصدر قانونا للمطبوعات يحرم من رياسة التحرير من صدر ضده حكمان بالادانة • ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين نشرتهما السياسة ، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيهات والآخر بغرامة عشرة جنيهات ، فقد أصبحت محروما من رياسة تحرير السياسة • وسرعان ما حل محلى فى هذه الرياسة زميلى الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، من غير أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه • ووضع اسم الأستاذ المازنى على « السياسة » رئيسا لتحريرها ، ووضع اسمى أنا مديرا لسياستها • ولم يجد صدقى باشا فى القانون الذى أصدره ما يعترض به على ذلك • وكذلك بقيت السياسة بعد عودتها الى الصدور ، كما كانت قبل تعطيلها ، شدة معارضة لهذا النظام الذى حاربته منذ مولده •

ولم تكن هذه الروح المعنوية القوية وقفا على زملائى فى التحرير ، بل امتدت الى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم الى آخرهم : من رئيس التحرير الى العامل فى (ورشة) الصف • ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير ، وحق ظهور اسمى على الجريدة مديرا لسياستها ، حاول أن يجد الوسيلة لالصاق تهمة بى ؛ فكنا بين حين وحين نرى رجل النيابة العامة مقبلا علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شىء كتبته أنا يكون مادة لاتهام أيا كان نوعه • وتناقل المحررون والعمال أن صدقى باشا حريص على أن يصل الى ورقة مكتوبة بخطى ، يجعلها أساس اتهامى والقبض علىّ • وســواء أصح ما تناقلوه أم أنها كانت مجرد اشاعة لا أصل لها ، لقد أظهروا من التضامن معى ما يستحق التقدير • كان رئيس ورشة الصف ، المعلم سعد ، رجلا ثقل سمعه ، فكان اذا سئل تصامم ولم يجب • وكان يعطى ما أكتب الى صفافين بذاتهم له بهم كل الثقة ، فاذا انتهوا من صف الحروف وتصحيح ماكتب أعدم الأصول التى بخطى حتى لا يعثر عليها من يفتش المطبعة • وكذلك كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عوانا ، وكنت مؤمنــا بأننى منتصر آخــر الأمر لا محالة ؛ لأننى أدافع عن حق ، ولأن الناس جميعا مقتنعون اقتناعى وان أقعدهم الخوف عن مظاهرتى •

كانت الروح المعنوية لمحررى السياسة وعمالها قوية هذه القوة • وكانت قوتها مستمدة من روح الحزب • فقد كان محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ، وغيرهم من أساطين الحزب، يحضرون كل يوم الى الحزب مرتين ، مرة فى الظهر ، ومرة فى المساء • وكنا فى كلتا المرتين نستعرض حوادث اليوم ، وما يجب أن نكتب معارضة للوزارة • وكانوا كثيرا ما يسألوننى عن حال محررى السياسة وعمالها وعن روحهم المعنوية • وكانت مثابرتهم على الحضور كل يوم على هذا النحو ذات أثر قوى فى نفوس العمال والمحررين ، حتى لقــد كانت

تجعلهم يحتملون من ضيق العيش أحيانا ما كانت تؤدى اليه محاربة الحكومة (السياسة) فى انتشارها ؛ عن طريق التضييق على باعتها حينا ، واغراء متعهدها بالمال حينا آخر • وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطا ، ازددنا ايمانا برسالتنا ، فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الانسان عادة فى المألوف من ألوان الحياة •

ولم يضعف من حماسة المحررين والعمال أن كثيرين من أعضاء الحزب تولوا عنه ؛ فمنهم من انضم صراحة الى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور الى دار السياسة والحزب • بل كان حسبهم أن يروا هذه الروح القوية الممتلئة بها نفوس زعماء الحزب ليسموا جميعا سموهم ، وليضحوا تضحيتهم ، وليقفوا فى الميدان الذى وهبوا أنفسهم له وقفة المستميت الذى عاهد الله وعاهد نفسه على النصر أو الشهادة •

بل لقد كان محمد باشا محمود ينتهز كل فرصة ليعلن رأيه فى الوزارة على الشبان من طلبة الجامعة وأضرابهم ، ممن يحضرون الى الحزب يستلهمونه الرأى والتوجيه • ولقد خطب هؤلاء الشبان يوما فذكر لهم أن صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات • ورأيت فيما نقله محرر السياسة من هذه الخطبة شدة بالغة ، فأدخلت عليها من التلطيف ما يخفف بعض الشىء من حدتها ، وكتبت ذلك بخطى على المسودة التى وضعها المحرر • فلما ظهرت السياسة فى اليوم التالى وفيها هذا الخطاب العنيف ، ضاق به صدقى باشا ذرعا الى حد لم يكن أحد يتوقعه •

ففى مساء ذلك اليوم جاء محقق النيابة الى (السياسة) ، وفتش المطبعة ، وعثر فى أوراقها على المسودة التى وضعها المحرر للخطبة ، والتى أدخلت أنا عليها من التلطيف ما أدخلته • وسألنى المحقق عما اذا كان هذا التعديل من وضعى فأجبته أن نعم ، وبأننى أردت أن تخلو الخطبة من عنف بالغ ، من غير أن أشوه النص الذى ألقاه رئيس الحزب • وبعد أيام أرسلت النيابة تطلب محمد باشا ليذهب اليها كى تحقق معه ،

فرفض الذهاب قائلا انه لا يرى ما يقتضيه . عند ذلك رفعت النيابة الدعوى على محمد باشا محمود وعلىّ أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف . وادعى صدقى باشا فى القضية مدنيا ، طالبا تعويضا قدره عشرون ألفا من الجنيهات .

ونظرت القضية أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور المستشار . ورأى الرجل ، ورأت هيئة محكمة الجنايات معه ، أن مثل هذه الدعوى لا يجوز أدبيا نظرها ، وفيها خصمان سياسيان من كبار زعماء الدولة ، أحدهما رئيس الوزارة والآخر رئيس سابق ، وطلبت المحكمة الى المحامين فى الدعوى أن ينظروا فى انهائها صلحا بين الرجلين . بذلك تأجلت القضية الى أجل غير مسمى ، تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد عجبت حقا كيف بلغ بصدقى باشا أن يرفع مثل هذه الدعوى على خصم سياسى له ، وهو رجل عرف بابتسامة دائمة فيها معنى الاستهتار والاستهانة بكل شىء ! لكن ما حدث بعد هذه الجلسة بزمن غير طويل كشف لى عن السر فى هذا الأمر . فقد أضنى الاجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا ، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة . أضناه هذا الاجهاد الذى اتصل أكثر من عامين ، والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة ؛ يستيقظ الساعة الخامسة صباحا ليجلس الى مكتبه ؛ يباشر أعمال وزارتى الداخلية والمالية ، وكان يتولاهما ، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات . لهذا تحطمت أعصابه ، حتى هدّه الاعياء فسقط صريع الشلل . وعرفت ذلك فرأيت واجبا أن أمر بداره وأن أسأل عن صحته . فلم يجل بخاطرى يوما ما يجول بخاطر كثيرين من أن الخصومة السياسية ، بل الحرب السياسية ، تعفى من المجاملات الواجبة بين الناس .

ولعل هذا الاجهاد هو الذى دفعه ليستمر فى حملة العنف التى

سوغها لنفسه أثناء الانتخابات ، وأن يتسامح مع موظفى الادارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب • ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز باشا فهمى، حكما قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة • فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء !! وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ، ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها ، لأنها تستند الى وقائع أثبتها القضاء — ان استقال على باشا ماهر وزير الحقانية فى وزارة صدقى باشا ؛ فكانت استقالته ، بسبب هذا الحكم ، اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره •

وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هـذا الحكم الى نزعة سياسة قائمة بنفس عبد العزيز باشـا تعارض اتجاه الحكومة • فقد أبدى عبد العزيز باشا ، منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، حرصا على احترام النظام فى حدود هذا الدستور ، حتى كان يتنقـل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضـايا المرفوعة ضـد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور • رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى اليه أية مظنة • ولهذا دمغ هذا الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية الى الاستقالة بسببه •

مرض صدقى باشا واشتد به المرض ، فأرسـل الى جلالة الملك يستعفيه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته • لكن جلالة الملك رأى أن يبقى فى رياسة الوزارة ، وأن يسافر الى أوربا ليعنى بصحته ، فلم يسع صدقى باشا الا أن يقبل هذا الأمر • وسافر الرجل الى أوربا فى منتصف الربيع من سنة ١٩٣٣ وتفرغ للعناية بنفسه • وعنى أطباؤه خير

عناية بعـلاجه ، فعاد فى أواخر الصيف الى مصر ، ولم يبق به من أثر الشلل الا ضعف فى يده اليسرى عن مجاراة يمناه فى الحركة . وعاد وهو يعتقد أن سيبقى رئيسا للوزارة ما شاء الله من سنوات .

لكن الناس فوجئوا بعد أسابيع من عودته بأن أزمة وزارية توشك أن تعصف بالوزارة ، ثم فوجئوا كذلك بأن صدقى باشا قدم استقالته ، وبأن عبد الفتاح باشا يحيى ، وكان مقيما يومئذ بباريس ، كلف بتشكيل الوزارة . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا . فلما حضر وقع مراسيم التأليف ، وانتظر النـاس ما سيترتب على هذه المفاجأة من نتائج .

على أن انتظارهم وتطلعهم للمستقبل لم يمنعاهم من التساؤل عن السر فى اعفاء صدقى باشا من رياسة الوزارة ، وقد عاد الى مصر سليما معافى . أترى يكون جزاء الرجل الذى صنع ما صنع صدقى باشا ، والذى سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى على صدقى باشا ، هذا الجزاء القاسى ، وبخاصة بعد أن كان فى الشهور الأخيرة بين الحياة والموت نتيجة هذا المجهود الجبار الذى هد أعصابه وهدم كيانه ؟ ! أم أن فى الأمر سرا لابد عما قريب يظهر ؟ لم يطل بالناس الانتظار للوقوف على هذا السر . فقد ألفت الوزارة الجديدة بعد زمن وجيز من اضطلاعها بالحكم لجنة تحقيق ، لتمحيص ما يقال عن العبث وعن مخالفة النزاهة فى اقامة (كورنيش) الاسكندرية .

فلم يكن للاسكندرية ، الى أن تولت وزارة صدقى باشا الحكم ، هذا (الكورنيش) البديع الممتد على شاطىء البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين الى قصر المنتزه . وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا (الكورنيش) ، فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ، ورست على المقاول دانتمارو ، وطلب اليه أن يتمه فى عامين اثنين . وجرى العمل فى (الكورنيش) ليل نهار وتم فى موعده . لكن الأقاويل تناثرت

هاهنا وهناك بأن صدقى باشا ، وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل ، قد أفادوا لأنفسهم بسببه ؛ وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت أثناء القيام به . وأيسر ذلك أن المقاول أقام ، فيما رددته هذه الاشاعات ، قصورا وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول ، أو هو غير معقول بالفعل .

تولت اللجنة التحقيق ، وبدأ الناس يتناقلون من أنبائه أمورا تأباها النزاهة كل الاباء . أكان ما تناقله الناس من ذلك صحيحا ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه ، وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه . فلو أن شيئا منه لم يكن صحيحا ، فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه ؟ لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك . وهل ترى لو أن هذا البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئا ؟ لقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان ، التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية ، أربع مرات عطل أثناءها خمس سنوات . وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط ، مع أن ثمانى وزارات استقالت أو أقيلت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور اذن فى موقف البرلمان من استقالة صدقى باشا ، ولا فى عمل لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) ، بل مال أول الأمر الى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بلجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى الى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليها نتائج حاسمة الا أن تتناول بعض الموظفين بالاحالة الى المعاش .

لم يكن البرلمان ليغير من مجرى الحوادث شيئا ، لو أنه كان فى دور الانعقاد حين استقال صدقى باشا وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على

النحو الذى ألفت به ، وحين ألفت الوزارة المذكورة لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) • وحسبك أن تذكر ما حـدث على أثر استقالة صدقى باشا لتتيقن هـذا الأمر • فقـد كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة يومئذ من حزب الشعب ، وكان صدقى باشا رئيسا لهذا الحزب كما سبق القول • فلما استقال صدقى باشا ، اذا أعضاء حزب الشعب جميعا ينفضون من حول منشئه ، واذا صدقى باشا يجد نفسه وحيدا لا يؤيده أحد ولا يجـد من يعتمد عليه الا نفسه • بل لقـد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وان شئت فقل ان عبد الفتاح باشا اختـير لرياسة الحزب كمـا اختـير لرياسـة الوزارة ، فهرع اليـه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون: الى أين يولون وجوههم ؟ ! ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشىء من هذا • فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا اليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كى يدعوه وشأنه ؛ فهو يعلم كيف انضموا الى الحزب ، وكيف ناصروه فى انتخابه لرياسته ! ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك فى جاهه ومصالحه •

فكر عبد الفتاح باشا ، أول ما تولى الحكم ، فى أن يجعل صلته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، أو كان ذلك شأنه على الأقل مع حزب الأحرار الدستوريين • فاختار موظفا جعل يتردد علينا ، وينقل الينا من أحاديث عبد الفتاح باشا عنا وتقديره لنا وحفظه مودتنا ، وينقل الينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفيا • وكان جليا أن الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها ، بعد أن نفذ دستور صـدقى باشا وانعقـد برلمانه دورتين كاملتين ؛ وأن من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى الى التسليم بالأمر الواقع : من قيام هذا الدستور ، أو ينتهى على الأقل الى خلق جو من الشقاق بين الهيئات

المعارضة لهذا النظام ، ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر ، رغم ما كان من عنف المعارضة التى قامت ضده أول صدوره .

وقد خلق عبد الفتاح باشا ، بينه وبين المندوب السامى البريطانى ، مشكلة (پروتوكول) أول ما عاد سير برسى لورين من انجلترا بعد انتهاء اجازته . فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ؟ أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية ، أو أراد بها أن يظهر الرأى العام على أن بينه وبين الانجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للاعجاب به ولمناصرته . فعبد الفتاح باشا رجل صريح ، طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية . وهو الى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية ، حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه من أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف ، لاقتناع الجمهور برضا الانجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف ، أيا كان مرده ، لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر . لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ، ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير ولا قليل .

وكان طبيعيا ألا يتغير اتجاهنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، كذلك لهذا السبب . لكن رسول عبد الفتاح باشا الينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا . ولعله كانت له فائدة من اطالة هذه المحادثات . على أنه بينما كان يوما عند الباب الداخلى للحزب و « السياسة » يتحدث معى ، اذ أقبل محمد محمود باشا . فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا أنه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى أنه يطلب المحال ، وأنا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا !.

كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وان تردد بعدها علينا ، ثم باعد بين زياراته ، ثم انقطع فلم نعد نراه .

كنت قد قمت أثناء وزارة صدقى باشا ، بحملة فى (السياسة)

بالغة غاية العنف ضد التبشر والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى عن رياسة تحرير السياسة ، وأن تسند الى حفنى بك محمود شقيق محمد باشا • وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة ضد التبشير والمبشرين • ولما كانت الأنباء ترد الينا عن نشاط الحركة التبشيرية فى مصر وفى المعادى وفى المطرية وفى بور سعيد وفى غيرها من البلاد ، لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على هذه الحملة التبشيرية الأثيمة ، وأن ألقى على ادارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعتها • واستمر الحال شهورا دعيت أثناءها الى النيابة غير مرة • فلما استقالت وزارة صدقى باشا وخلفتها وزارة عبد الفتاح باشا يحيى انتهت الحملة التبشيرية ، ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق ، فجعلت تراجعه زمنا الى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة • وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء ، رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفنى بك محمود وأنا ، أمام محكمة الجنايات بتهمة اننا نحرض أهل الأديان المختلفة بعضهم ضد بعض • وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها •

وفى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيرا يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة ، وأن نزاهة الحكم لذلك ليست فوق مستوى الشبهات • لم تكن مسألة (كورنيش) الأسكندرية اذن هى موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه وكفى ، بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى الى أحمد باشا عبود ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الأحوال • ونشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقاولة واحدة ، وأنه تعدى ذلك الى ما يقنع الانسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد •

بدأنا حملة فى هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة

كل اليسر • ولم نكن فى حاجة ، لنغذيها بالتفاصيل، الى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة • فمن الخطأ الظن بأن ما يقع فى دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سرا مطويا زمنا طويلا • ذلك أن من الموظفين من جبلوا على النزاهة، فاذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ما وقع بعلمهم ، فأحاطوا به من يملك اذاعته • ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه الى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها الى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، الى نشر ما يحدث من محاباة • بل لقد يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق فى رأيهم ، فهم يرون فى اذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما فى قلوبهم وانتصافا لأنفسهم وانتقاما من ظالميهم • وذلك ما حدث بعد أن أذعنا أنباء وزارة الأشغال • فقد كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفصيل ، وكثيرا ما كان أصحابها يكتمون أسماءهم عنا مكتفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوما تتحقق أثناءه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزاد عليها من الأدلة ما ينفى من نفسنا كل ريبة أو شبهة • وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديدا ، أو ما يشبه الجديد ؛ وجعلنا نعنف فى حملتنا عنفا أثار الرأى العام ، وجر معنا بعض الصحف الى التحدث فى الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف •

ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة ، وأى موقف يقف من هذه الحملة ؟ أيطلب الى وزير الأشغال أن يتنحى عن منصبه ؟ لكنه ان فعل اعترف بأننا على حق ، فأضعف وزارته ، وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثيرين من رجال الأعمال الانجليز • لم يبق اذن الا أن يجيبنا الى ما كنا نطلبه ، ونلحف فيه ، من التحقيق فى الأمر عن طريق النيابة • وفعلا بدأ لبيب بك عطيه ، النائب العام ، يتولى التحقيق مع حفنى بك

محمود . وأكبر الظن أن الوزارة كانت ترجو أن يقف التحقيق حملتنا . لكن (السياسة) لم تقف حملتها ، بل دأبت عليها وازدادت عنفا فيها ، ثم اتخـذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفث قلمه فيها كل ما يجول بخاطره من معانى المعارضة للعهـد كله ، والتهكم به ، والغضب منه .

واستمر التحقيق زمنا كانت الدعوى المرفوعة علينـا ، لمقاومتنا التبشير ، تنظر أثناءه أمام محكمة الجنايات . وقد استغرقت المرافعات فى هذه الدعوى جلسات طويلة كثيرة ، ثم حكمت المحكمة علىّ وعلى حفنى بك بغرامة سبعين جنيها يدفعها كل منا . وصدر هذا الحكم يوم السبت. وبينما كنت مساء الأحد بمنزلى، دق التليفون وأبلغنى حفنى بك أن المحضر ذهب اليه فى بيته يطلب اليه بأمر النيابة أن يدفع الغرامة . فأخبرته بأن هذا التصرف مخالف للقانون ، لأن القانون الذى أصدرته وزارة صدقى باشا ، والذى يقضى بأن تدفع كل صحيفة تأمينا ثلاثمائة جنيه فى وزارة الداخلية ، يقضى بأن تؤخذ الغرامة من التأمين ، فاذا لم تكمل الصحيفة تأمينها خلال خمسة أيام بعد استيفاء الغرامة منه منعت من الصدور . وأجابنى حفنى بك بأنه ذهب بالمحضر الى أخيه محمد باشا فى كلوب محمد على ، وأن الباشا دفع الغرامة عنه وعنى ؛ لأن البنوك كانت مغلقة ، ولأن النيابة أمرت المحضر ألا يقبل شـيكا على البنك وفاء للمبلغ الذى حكم به .

وبينما كنت جالسا الى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفـون وخاطبنى النائب العـــام ، لبيب بك عطية ، وطلب الىّ أن أذهب اليه بأسرع ما أستطيع . واستمهلته ساعة فأبى ، فركبت سـيارتى وكنت فى مكتبه بعـد دقائق من حديثـه . ووجـدت عنده الأستاذ مرقس بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعيا مدنيا فى تحقيقات نزاهة الحكم ، ثم رأيت حفنى بك فى جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب النيابة اجابته عن سؤال أو أسئلة

وجهت اليه • وحييت وجلست فابتدرنى لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف : أكتبت شيئا مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه ؟ قلت : أتسألنى بوصفك النائب العام ؟ قال : لا ! لبيب عطيه يسأل الدكتور هيكل • قلت : اذن أجيبك • انك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » فى بيت واحد • ورجال الحزب ، وفى مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهرا ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم • فاذا انعقد جمعنا تحدثنا فى شتى الشئون العامة ، واخترنا ما نراه منها صالحا للكتابة ، وتبادلنا الرأى فيما يكتب ، وعهدنا الى محرر فى السياسة ، أو الى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه • وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر فى السياسة • فاذا ترتبت مسئولية فهى واقعة علينا جميعا •

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى اننا يجب ان أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعا ؟ !

وتدخل الأستاذ مرقس فهمى قائلا : الدكتور هيكل بك على حق • فهو عضو فى مجلس ادارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم •

وسكت النائب العام وأراد أن يتناول بالحديث مسألة أخرى ، فأردت من ناحيتى أن أنتهز الفرصة فأبين له عدم احترام النيابة القانون ، فقلت : وما دمت قد حدثتنى حديث لبيب بك عطيه الى الدكتور هيكل ، فاسمح لى أن أوجه بهذا الوصف نقدا لتصرف النيابة فى أمر خالفت فيه القانون !

فاذا الرجل يعتدل على كرسيه لسماع هذه العبارة ، ويقول :

— لا تنس أنك تخاطب النائب العام !

قلت : فليكن ! وسواء أكان خطابى للنائب العام أو للبيب بك ، فأنا أوجهه وأحمل مسئوليته • فهل تسمح لى ، ولك بعد ذلك رأيك !

انك تعلم أن محكمة الجنايات أصدرت من ثلاثة أيام حكمها بتغريمى وتغريم حفنى بك سبعين جنيها على كل منا فى قضية التبشير • وأول من أمس ، يوم الأحد ، كانت البنوك مغلقة • مع ذلك ذهب المحضر الى دار حفنى بك لينفذ حكم الغرامة ، بمعنى أنه اذا لم يدفع قبض عليه وحبس • ولولا أن محمد باشا محمود أخذ المبلغ من كلوب محمد على ودفعه عن حفنى بك وعنى ، لاتخذت النيابة هذا الاجراء ، اجراء القبض والحبس • هذا مع أن قانون المطبوعات لا يجيز هذا التصرف • فالمادة التاسعة منه صريحة فى أن حكم الغرامة على الصحف يُقتضَى من التأمين المدفوع عن الصحيفة الى وزارة الداخلية • والمبلغ المحكوم به علينا ، ومجموعه مائة وأربعون جنيها ، أقل من تأمين (السياسة) وقدره ثلاثمائة جنيه • فكيف سوغت النيابة لنفسها هذا التصرف المخالف لحكم القانون ، ولبيب بك هو النائب العام المشرف عليها ؟

أخذ النائب العام بما قلت ، وسأل : أصحيح أن قانون المطبوعات فيه مثل هذا النص الذى تقول عنه ؟

ومد الرجل يده الى (وراقة) بجانبه ، وجاء بقانون المطبوعات ، وتلى المادة التاسعة فاذا هى كما ذكرت • ولم يكد يتم تلاوتها حتى قال الأستاذ مرقس : النص صريح والدكتور هيكل بك على حق •

وعقب لبيب بك بقوله : هذا صحيح ، ثم دق التليفون الى رئيس نيابة الاستئناف ، محمود بك منصور ، وخاطبه قائلا :

— محمود بك ! الدكتور هيكل بك عندى هنا • وهو يوجه الى النيابة عتابا له الحق فيه • ذلك تنفيذ النيابة حكم محكمة الجنايات الأخير على النحو الذى نفذ به • فقانون المطبوعات لا يسمح بهذا ، وأرجو لذلك مراعاة هذا الأمر فى المستقبل •

لست أدرى ما الذى أجاب به رئيس نيابة الاستئناف ! لكن معاتبة النائب العام له لم تزد على مجرد ملاحظة يريد اتباعها فى المستقبل • والطريف اننى سمعت بعد ذلك أن محمود بك منصور قص نبأ هذا

الحديث التليفونى بين النائب العام وبينه لبعض أصدقائى ، وعلق عليه بقوله : والعجيب أنه هو الذى أمر بالتنفيذ على هذا النحو ، وأننى لفت نظره الى حكم قانون المطبوعات ، فأمرنى ألا أقف عنده وألا ألقى اليه بالا !

وانتهى كاتب النيـابة من تسجيل أقوال حفنى بك . وجاء الينا فسألنى النائب العام فى المحضر ، فأمليت العبارات التى ذكرتها له من قبل ، وانتهى بذلك دورى فى تحقيقات نزاهة الحكم . أما حفنى بك فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات ، وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، ما أثارته قضية نزاهة الحكم ، اللهم الا قضية (السياسة) فى عهد سعد زغلول باشا . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث فى المحكمة بالغا غاية مداه . والواقع أن طلعة الناس فى مصر لا يثيرها شىء ما يثيرها العبث بالحكم . كذلك كانت وكذلك بقيت ، لأن الذين تولوا الحكم فى مصر خلال العصور الأخـيرة كانوا أقوياء متحكمين ، فكان كل ما يضعف سلطانهم وبأسهم بعض ما يصفق له المحكومون الذين ينوءون بهذا البأس وهذا السلطان .

وفيما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعانى محمد باشا محمود يوما ، وأخبرنى أن حفنى بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصالحنا فى الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأيى فى هـذا الأمر . ولم أعجب مما سمعت ، وانما كان عجبى وعجب الناس جميعا ما يرونه من خروج حفنى بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة ! وسألت محمد باشا : وما هو أساس هذا الصلح ؟ قال : لا أدرى ، سل حفنى ! قلت : اننى لا أتصور للصلح فى هذه القضية أساسا معقولا .

لقد اتهمنا الرجل • أترانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟ ! أم تراه يقر هذا الاتهام ، فيعترف أنه هو ووزير الأشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصالحها ؟ ! •

قال محمد باشا : وما عليك أن تلقى عبود أنت وحفنى لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟ قلت : لا مانع عندى !

وأخبرنى حفنى بك أنه ضرب لعبود باشا موعدا بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه • فلما ذهبت فى الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفنى بك ، وانتظرنا حضوره زمنا فلم يحضر • فسألت عبود باشا عن الأساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده • فكان جوابه : ان حفنى بك هو الذى عرض عليه الصلح • فسألته : وهل سألت محاميك فى هذا الأمر ؟ ! قال : لا ! قلت : خير أن تسأله ، فاذا وجد أساسا عاودنا الحديث فى الأمر • وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير ، فلم يتجدد بعده حديث فى الصلح ، بل سارت القضية فى طريقها الى أن صدر الحكم فيها •

كشفت هذه القضية عن ظواهر لا تسر • فكان من الشهود الذين سمعوا من اضطربوا لدى مناقشة المحكمة اياهم ، فاضطربت ثقة المحكمة بهم رغم أنهم كانوا فى مراكز سامية • وكم كشفت المرافعات فى الدعوى عن أمور تجرى لا تعرف القانون ولا يعرفها القانون ! وكم أبديت ملاحظات لو أنها أبديت فى غير مصر لترتبت عليها آثار ونتائج لم يفكر أحد من القائمين بالأمر عندنا فى مثلها ! بل كم من أشخاص كان لهم فى هذه القضية موقف خاص ما لبث أن نسى بعد حين ، فارتفعوا فى مناصبهم وفى احترام الناس وتقديرهم الى السماك الأعلى ؟ ! •

استغرق نظر هذه القضية أسابيع كما قدرت ، ثم حكمت المحكمة فيها بالبراءة • ترى ، هل ذكرت الوزارة التى وصمها هذا الحكم قول سعد زغلول : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيا علىّ ولفارقت منصبى ؟ ! كلا ! بل كفى أن تطعن النيابة فى الحكم بالنقض

والابرام لترى الوزارة فى هذا الطعن مسوغا لبقائها فى الحكم • وبقيت الى أن أيدت محكمة النقض الحكم فى أهم أجزائه ، ثم بقيت بعد ذلك وكأن حكما لم يصدر ، وكأن الأمور تجرى فى مجراها العادى ، وكأن ما بينها وبين المعارضة لا يزيد على أيهما يغيظ الآخر ، ويدفع الى نفسه الألم والكمد !

على أن الانجليز شعروا بأن عليهم مسئولية عن هـذا الموقف ، موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو كذلك قالوا على لسان صحفهم على الأقل • ولعلهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تتطور تطورا يقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى • ولا سبيل الى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذا لهذا النظام قائم كذلك • لابد اذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوسا عند الشعب ، وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوما • وليس حتمـا أن تنتهى المعركة الى انتصـار حاسم لأحـد الدستورين ، بل حسب التدخل البريطانى أن ينحّى الدستوران معا من الميدان ، ثم لينتظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام ، وليرقب الانجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ ! •

الفصل التاسع

بين الدستور والمعاهدة

الجو الدولى يدعو انجلترا لاسترضاء مصر ـ المندوب السامى الجديد ـ الانجليز وتغيير الوزارة ـ الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها ـ الغاء دستور صدقى باشا ـ اتجاه الوزارة لانصاف العمد والموظفين ـ اثر الشؤون المحلية فى سياسةمصر العامة ـ الدستوريون يتجهون الى معارضة الوزارة ـ بين نسيم باشا وجلالة الملك فؤاد ـ ايطاليا تفكر فى غزو الحبشة ثم تعلن النفير العام لتنفيذ هذا العزم ـ الوزارة واهداف مصر القومية ـ خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ـ تصريح سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر ـ موقف الأحزاب المصرية من هذا التصريح ـ الوفد يسحب تأييده لوزارة نسيم باشا ـ المظاهرات فى جميع انحاء البلاد ـ مساعى الشباب للوحدة القومية ـ رئيس الدستوريين يرحب بالوحدة ـ اختلاف الدستوريين والوفد على اساس الوحدة ـ البوليس يصطدم بالمتظاهرين ـ موقف الوزارة يزداد حرجا ـ اتفاق الدستوريين والوفد على ان يكون الدستور والمعاهدة جميعا اساس الوحدة القومية ـ تأليف الجبهة الوطنية واجتماعاتها ـ كتابها الى جلالة الملك ، وكتابها الى المندوب السامى البريطانى ـ عودة دستور الأمة ـ تباطؤ انجلترا فى الرد على كتاب الجبهة وسببه ـ انتونى ايدن يخلف صامويل هور وزيرا للخارجية البريطانية ـ تبليغ الحكومة البريطانية الجبهة باستعدادها للمفاوضة مع الأحزاب المصرية جميعها ـ الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فلا يوافق النحاس باشا على تأليفها ـ استقالة نسيم باشا ـ على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة ـ التمهيد للانتخابات وللمفاوضة .

شعر الانجليز بأن تطور الأحوال الدولية فى أوربا يقتضيهم التقرب الى الشعب المصرى وكسب مودته . والواقع أنهم كانوا الى يومئذ لا يقيمون لهذه المودة كبير وزن أو لا يحسبون لها كبير حساب . فقد كانت أحوال أوربا الى سنة ١٩٣٢ باعثة على الطمأنينة الى استقرار

السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسلح قويا غاية القوة • لم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة شترزمان وزير خارجية الرايخ ، وسياسة أرستيد بريان وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوربيين ، والانجليز فى مقدمتهم ، أن ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوربا جميعا ، وأن عالما أفضل بزغ فجره • ولقد عم هذا الاحساس قارات الأرض كلها منذ وقعت الدول ميثاق كلوج فى سنة ١٩٢٨ وتعهدت فيه أن تنبذ الحرب ، وأن تفض خصوماتها عن طريق التحكيم • ولما كانت مصر قد انضمت الى هذا الميثاق ، كما انضمت اليه دول كثيرة ، فقد آمن الكل فى مشارق الأرض ومغاربها بأن عهد الحروب قد انتهى ، وأن فردوس السلام تفتحت أبوابه ، فهب أريجه العطر يحيى العالم بعد أن ضمدت جراحه من أثر الحرب العالمية الأولى •

على أن انتصار أدلف هتلر فى انتخابات ألمانيا سنة ١٩٣٢ ، واعلانه السياسة التى احتوى عليها كتابه (كفاحى) ، ونداءه بأن الجنس الجرمانى أفضل الأجناس وأجدرها بسيادة العالم ، وتقويته الجيش الألمانى فى البر والبحر والجو — هذا كله فتح عيون الساسة فى انجلترا على منظر كانوا يحاولون اغماض العين عنه • وكانت انجلترا مطمئنة بنوع خاص الى علاقتها بايطاليا والى أن موسولينى ، زعيم الفاشيست والقابض على نواصى الأمر فى ايطاليا منذ سنة ١٩٢٢ ، سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل من ثم سلامة الامبراطورية البريطانية • لكن موسولينى لم يلبث ، حين رأى قوة (الفوهرر) الألمانى وقوة اتجاهه ، أن ولى وجهه نحوه ، وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا • عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديقا فى القارة ، واشفاقا من المصير الذى تتعرض هى له اذا لم تسلك فى سياستها الدبلوماسية ، وفى سياستها العسكرية ، مسلكا يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام الى موقف اليقظ المرتقب ما يتنفس عنه الغد من مزالق الخطر •

وفى الفترة التى نعمت انجلترا فيها بأحلام السلام ، قامت سياستها فى مصر على التسويف والمطل ، كلما طلب المصريون اليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين • لقد كفاها أن اعترفت فى سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التى أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال • وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان، وتسابقت هيئاتهم المختلفة الى الحكم ! لقد رأت فى هذا الاعتراف بالاستقلال ، وفى هذا السباق الى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، وألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف • ان هذا التطور الأوربى ينذر بنتائج يجب على الساسة مواجهتها ، وتلافيها من غير حرب ان أمكن ، ويجب عليهم فى نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذى يدوى فيه المدفع ، وتئز الطائرة ، وتهب من جوف جهنم ألسن اللهب • واذا كان مثل هذا اليوم لا يزال فى نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات •

أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الامبراطورية ، فلا بد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظا ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت الى ضياع هذه الصداقة •

وهذا التمهيد يسير • وطريقه التقليدى نقل ممثل انجلترا فى مصر واحلال غيره محله • وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الأول للاسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوما أن أبدلهم أميرا مكان أمير ! » • وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، فهان عليها لتصلح مافسد من سياستها فى مصر أن تبدل مصر ممثلا مكان ممثل • وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين

محل لورد للويد ، نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها فى مصر • لكن سير مايلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهاية تلك السنة ، سنة ١٩٣٤ • ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مستر بيترسون ، ليتولى بحث الموقف والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث • ولما كان الوقت لا يزال صيفا ، اذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين • ولقد دأب مستر جرافتى سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ، ليقف على اتجاه الرأى العام فى البلاد قدر المستطاع •

وكنت أعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة ، وان لم أكن من أصدقائه • وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا الىّ فى الاتصال بالرجل علّى أعرف منه ما سيحدث • وقابلته غير مرة • وكنت أكثر الأحايين أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى ، أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى • وانى لأذكر كلمة له ذات مغزى • فقد أشرت مرة فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا ، وان من الخير عدم الامعان فى تأييد هذه السياسة • وكان جواب جرافتى : من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة ! وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم • وأعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه •

كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى

بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة • ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم • وقد شاع فى بعض الأوساط أن على باشا ماهر سيعهد اليه بتأليفهـا ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق بالقصر • ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير • ثم ان الأمر استقر أخيرا عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسا للديوان الملكى غير مرة• وصدر الأمر الملكى اليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤•

لا شبهة فى أن وزارة عبد الفتاح باشا يحيى قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها ، وانها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب • مع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلى عن مناصب الحكم الى أن تألفت الوزارة الجديدة• وقد يبدو هذا غريبا ، لا يفسره الا أمل الوزارة فى أن تخفق المساعى فتظـل فى الحـكم ! وليس شـك فى أن الأكرم لأية وزارة فى مثـل هـذا الموقف أن تستقيل ، فاذا رفضت استقالتهـا كان بقـاؤها فى الحكم بعد ذلك أصون لكرامتها • لكن هذا التقليد ، الذى يدعو كل وزارة الى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة ، قد لوحظ فى أمر الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه • واذا دل ذلك على شىء ، فعـلى أن الوزراء يرون أنفسـهم موظفين لا يتركون مناصبهم الى أن يفصلوا أو يحالوا الى المعاش !

كان هذا التقليد شأن الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور حتى سنة ١٩٢٤ • فلما نفذ وتولت وزارة سعد باشا الحكم ، استقالت تحت ضغط الحوادث التى أعقبت مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى• فتولت وزارة زيور باشا الحكم ، ثم استقالت على أثر الانتخابات التى تمت فى سنة ١٩٢٦ وحين ظهرت نتيجتها ضـد بقاء الوزارة • واستقالت وزارة عدلى باشا حين اعتبرت رفض مجلس النواب شكرها قرارا بعدم الثقة ، ثم استقالت وزارة ثروت باشا حين رفض زملاؤه

فى الوزارة مشروع معاهدة ثروت — تشمبرلن • أما بعد ذلك فكانت الوزارات بين أن تقال ، أو أن تستقيل مخافة أن تقال • وهى لم تكن تستقيل خوف الاقالة الا فى اللحظة الأخيرة •

ماذا يكون موقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم باشا ؟ لقد امتازت هـذه الوزارة بأن ضمت عناصر من الشـباب الموظفين بعضهم من أصدقاء الأحرار الدستوريين ، أمثال أحمد عبد الوهاب باشـا ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك • لكن صداقتهم لم تكن لتجعلهم من الحـزب ، لأنهم كانوا موظفين • أفنرحب مع ذلك بالوزارة ، أم نقف من سياستها موقف المنتظر ؟ كان محمد محمود باشا أشد ميلا الى موقف الانتظار ، لأن نسيم باشا كان أكثر اتصالا بالقصر من على باشا ماهر ، ولأن الأحرار الدستوريين عارضوا سياسته فى سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن • أما محمود باشا عبد الرازق وأنا ، فكنا نميل الى اظهار الرضا عن تأليف الوزارة ، وان اشتركنا مع محمد باشا فى عواطفه ازاء نسيم باشا • وكنا نريد أن يكون اظهار الرضا عن الوزارة عمليا بالذهاب الى رياسة مجلس الوزراء ، وتهنئة نسيم باشا ، وابداء اطمئناننا الى أنه سيلبى مطالب البلاد •

وكانت حجة محمد باشا فى تحفظه ترجع فضلا عما سبق الى أن نسيم باشا رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الانجليز لا مرد له ، كما أنه رجل رجعى ظهرت رجعيته بجلاء تام فيما صنع بالدستور سنة ١٩٢٢• وكان محمود باشا عبد الرازق ، وكنت أنا من رأيه فى هـذا التقدير كذلك • لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصرى بأن تغيير الوزارة معناه انتصـار سياستنا فى مقاومة العهـد الذى انقضى ، كما أردنا أن نخرج نسيم باشا ، وأن يعلم الناس أن ما ربما يحدث فى المستقبل من اعادة دستور الأمة كان لنـا فيه الفضل آخرا ، كما كان لنـا الفضل أولا فى مقاومة دستور صدقى باشا •

واقتنع محمد باشا واقتنع اخواننا بحجتنا ، فذهبنا ثلاثتنا غداة تأليف الوزارة الى رياسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا ، وهنأنا نسيم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه ، فوعد خيرا من غير أن يتقيد بشيء معين ، وخرجنا من عنده مقتنعين بأن الرجل جاء ينفذ سياسة جديدة ، وان لم نعرف نحن ، ولعله لم يكن هو كذلك يعرف ، مدى هذه السياسة !

وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، أى بعد أسبوعين اثنين من تأليف الوزارة ، صدر أمر ملكى بالغاء دستور صدقى باشا . لكن هذا الأمر الملكى لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اكتفى بالنص على ابطال العمل بدستور سنة ١٩٣٠ وبحل مجلسى البرلمان القائمين ؛ على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور المصرى الأول ؛ وأن يتولى الملك بواسطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ما خص به البرلمان ، زيادة على السلطة التنفيذية ؛ وذلك الى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .

لم يُعِد هذا الأمر الملكى اذن دستور الأمة . ومن ثم لم يكن انتصارنا كاملا . لكنه كان انتصارا عظيما ؛ لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه ، ولن تستطيع قوة أن تبقى الأمة بغير نظام برلمانى زمنا طويلا. فمن الخير ومن حسن السياسة تجسيم هذا الانتصار ، والتأكيد بأن دستور الأمة عائد لا محالة ، وانتظار ما تسفر عنه الحوادث من بعد . هذه هى السياسة التى رسمناها ، والتى أيدناها فى (السياسة) أصدق تأييد .

والواقع أن انتهاج هذه الخطة لم يكن منه مفر . لقد لقى الشعب فى المعركة التى خاضها ، منذ صدر دستور سنة ١٩٣٠ ، عنتا أى عنت ؛ فمن حقه بعد هذا العنت أن يستريح ، ليتسنى له أن يخوض من بعد معركة جديدة اذا لم يكن من خوضها بد . هذا الى أن المصالح المحلية

فى المدن والأقاليم ، للأحرار الدستوريين وللوفديين ، قد أصابها من تصرفات الحكومة فى عهد ذلك الدستور أكبر الضر والأذى • فصل الموظفون الذين بدرت منهم بادرة تدل على ميلهم لأى من هـذين الحزبين • وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا • واضطرت الوزارة فى ذلك العهد الى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها، وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الافلاس ، فأنقذهم صدقى باشا من الهوة التى كانوا يوشكون أن يتردوا فيها • لابد اذن من اعادة الأمـور الى نصابها الطبيعى ، ومن انصاف هؤلاء الذين ظلموا لأنهم ناصرونا ، حتى تستقيم الأمور من جديد ، ويطمئن الناس الى أن مناصرتهم ايانا لم تذهب سـدى •

واعادة الأمور الى نصابها الذى يجب أن تسـتقر فيه لا يتم بين عشية وضحاها ، بل لا يتم فى أسابيع ؛ فلا بد لتمامه من أشهر تمر ، ولا بد من جهود متصلة تبذل لدى الحكومة ، ومن مطاولة من جانب الحكومة لا مناص من احتمالها • بهذا ، وبهذا وحده ، يمكن تنظيم الصفوف من جديد استعدادا لما قد يجىء به المستقبل •

لم يفتنا ، ونحن نفكر فى هذا الأمر ، أن نقدر أن الحـال كانت يومئذ أدق من مثلهـا فى ظروف مشابهة سـلفت • فقد كان الأحرار الدستوريون يخاصمون الوفديين ، فكانت الحكومة التى تلى حكومة الوفد تنصف الموظفين والعمد والأعيان المنتمين للأحرار ، والذين أصابهم من حكومة الوفد أذى بسبب هذا الانتماء • ونشأ عن ذلك أن كان فى الكثير من قرى الريف عائلتان تتنافسان على العمدية مثلا ، فكانت احداهما تنتمى الى أحد الحزبين وتنتمى الثانية للحزب الآخر ، طامعة كلتاهما فى حماية الحزب الذى تنتمى اليه • أما وقد كان الوفديون

والدستوريون متحالفين فى مقاومة حكومة صدقى باشا ، فقد نشأت طبقة ثالثة تنافس الطبقتين فى كثير من الأحيان • ولن تستطيع الحكومة أن ترد العمدية مثلا الى رجلين فى قرية واحـدة لا تحتمل غير عمدة واحد • فالى أى العائلتين المتنافستين تردها ؟ الى الوفديين ، أم الى الدستوريين ؟ وماذا يكون موقف كل من الحزبين من الحكومة اذا هى كانت أكثر ميلا لأنصار أحدهما منها لأنصار الحزب الآخر ؟ على أننا آثرنا أن نترك تصوير الخطة التى تتبعها من بعد الى أن تكشف تصرفات الحكومة عن اتجاهها •

قد يبدو غريبا أن يكون لمثل هذه الأمور المحلية أثر فى تصوير سياسة الأحزاب • فالمفهوم أن ينصر كل حزب مبادىء يعتقد أن تنفيذها يحقق مصلحة البلاد العليا ، وان هذه المبادىء لا علاقة لها بالمصالح المحلية على الاطلاق • وهذا ما كنت أنا وما لا أزال أعتقده • لكن هـذا التصوير السليم لا يكون الا اذا سارت الأمور سيرة طبيعية ، وجرى العدل مجراه بين الجميع ؛ فلا تفريق بين الناس بسبب عقائدهم الدينية أو ميولهم السياسية أو غير ذلك من الأسباب • لكن الأمر فى مصر جرى ، منذ أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، غير هذا المجرى ، بل ان اعلان الاستقلال نفسه اتخذ أداة خصومة بين السعديين (أنصار سعد باشا) والعدليين (أنصار عدلى باشا) ، ثم طغت الخصومة على الاعتبارات العـامة وانحـدرت الى المنازعات المحلية • من ثم كان لهذه المنازعات أثر ظاهر فى حركات مصر السياسية منذ اليوم الأول ، ثم بقى هذا الأثر متصلا من بعد الى وقتنا الحاضر•

وقد عوق تقدم المصالح المحلية الى الصف الأول كثيرا من أوجه الاصلاح العام ، بل عوق تنفيذ الدسـتور وتقاليد الحياة البرلمانية تنفيذا سليما • فمنذ تولت الوزارة الدستورية الأولى الحكم برياسة سعد زغلول باشا نصت خطبة العرش ، التى ألقيت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، على وجوب عناية البرلمان باصـدار القوانين المكملة

للدستور — ومن هذه القوانين قانون الهيئات المحلية المختلفة : مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية — فى الحدود التى رسمها فى الفصل الخامس من بابه الثالث ؛ فالدستور يجعل المديريات والمدن والقرى أشخاصا معنوية تعنى بشئونها الخاصة • وقد أشرنا من قبل الى أن هذا القانون لم يصدر الى سنة ١٩٢٦ • فلما اجتمع برلمان الائتلاف الأول فى تلك السنة ؛ تألفت لجنة حكومية برلمانية لتدرس هذا الموضوع وتضع التشريع الواجب له • وقد أتمت اللجنة عملها ، ثم اصطدمت بصخرة الرياسة : لمن تكون فى كل هيئة من هذه الهيئات ؟ أتكون لممثل السلطة التنفيذية ، سواء أكان المحافظ أو المدير أو المأمور أو العمدة ؛ أو تكون لشخص منتخب أو معين غير متصل بالسلطة التنفيذية ، أسوة برياسة كل من مجلسى البرلمان ؟ هذا الى الاختلاف على تحديد الاختصاص الذى تتمتع به هذه الهيئات المحلية • فلو أن هذا القانون صدر وجعل لهذه الهيئات اختصاصا واسعا يتناول تعيين الموظفين المحليين والعمد ومن اليهم ، ويتناول تنظيم الشئون الخاصة بالأقاليم — لحد ذلك من سلطان الحكومة المركزية ، ولما أصبح لوزير الداخلية شأن فى تعيين العمد والمشايخ ، ولا لوزير المعارف شأن فى تعيين المعلمين التابعين لمجلس المديرية ، ولا لوزير الصحة شأن فى تعيين الأطباء فى الدائرة المحلية ، وهلم جرا ؛ ثم لترتب على ذلك أن بقيت الشئون المحلية بعيدة عن سلطة الوزير وسلطة البرلمان ، الا ما كان منها مخالفا للقانون أو ضارا بالمصلحة العامة • لكن السلطة المركزية فى القاهرة لم ترض عن هذا ، لأنها حرصت على أن يكون فى يدها تصريف كل صغيرة وكبيرة من الشئون المحلية • ولهذا بقيت المصالح المحلية بارزة فى الصف الأول ، وبقيت رعاية هذه المصالح الشاغل الأكبر للأحزاب فى مصر •

ولم يفت وزارة نسيم باشا ما لهذا الأمر من جليل خطر عند الأحزاب كلها ، فألقت جل بالها الى الشكاوى التى قدمت اليها من تصرفات العهد

الذى سبقها ، وبذلت جهودا غير قليلة للتوفيق بين المصالح المتعارضة لحزبى الوفد والدستوريين • أما ما سوى ذلك من الشئون العامة فسار سيرته العادية ، متأثرا بالنهضة العامة فى البلاد ، مندفعا الى التوسع الذى تفرضه هذه النهضة ، مضطرا فى كثير من الأحيان الى الأخذ بسياسة الارتجال على أنها السياسة الممكنة فى هذا الاندفاع السريع •

وكانت شئون الموظفين فى مقدمة هذه الشئون العامة ، ثم كانت لها صبغة حزبية كذلك • فقد قضت الظروف التى أحاطت بصدقى باشا أن يصطفى من الموظفين من يعاونه على تنفيذ سياسته ، وأن يبعد عن مناصب الدولة كل من يبدو منه ، من قريب أو بعيد ، ما يشتم منه أنه لا يناصر صدقى باشا وعهده • تحدثت عن القاضيين اللذين فصلتهما وزارة صدقى باشا ، بحجة أنهما تأثرا فى أحكام أصدراها بنزعة سياسية لا تتفق وما كان رجال العهد يرونه حكم القانون • وقد فصلت الوزارة وكيل نيابة التمست له ألوانا من التهم ، وما كانت لتلتمسها لولا أنه كان يظاهر جماعة من الأحرار الدستوريين فى أسيوط • وكان أمين بك لطفى سكرتيرا عاما لوزارة المعارف ، وكان صديقا شخصيا لمحمود فهمى النقراشى بك الوفدى المتطرف فى وفديته • وقد رؤى الرجلان يتنزهان معا ، فى فضاء سان استفانو بالاسكندرية يوما ما ؛ فاتخذت وزارة صدقى باشا من هذا التنزه ، ومن حديثهما المتصل أثناءه ، ذريعة لفصل أمين بك لطفى • لم يكن بد لوزارة نسيم باشا من أن تنظر فى أحوال هؤلاء الموظفين ، فتعيد منهم من فصل بغير حق ، وترى رأيها فى أولئك الذين تقدموا غيرهم فى الترقية لأنهم ظاهروا صدقى باشا مظاهرة سافرة فى تنفيذ سياسته • ولقد شغلت وزارة نسيم باشا بأمر العمد والموظفين ايما شغل ، وبقيت مشغولة بهم شهورا متعاقبة •

شعرنا ، بعد انقضاء أربعة أشهر من ولاية نسيم باشا شئون الحكم ، أنه لم يحقق للبلاد ما تبتغيه من أهدافها القومية ، وأنه فيما يعالج من

الشئون الداخلية كان وفدى الهوى ، فاتجهنا فى تحفظ الى معارضته ، وظهر أثر ذلك فيما تكتبه (السياسة) • ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الانجليز لا يسايرونه فى أهم ما يطلب اليهم مسايرته فيه ، وأن القصر لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وان أدى الأمر الى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد اياه تأييدا خالصا صريحا • وهداه تفكيره ، فكتب فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ الى جلالة الملك كتابا ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار الى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شىء فيه ؛ أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا ، وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيسا للديوان الملكى فى سنة ١٩٢٢ • وختم الرجل كتابه منوها بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل فى شئون الحكم تدخلا قد يترتب عليه أن يبطىء النجاح فى معالجة الأمر أكثر مما أبطأ ، راجيا التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته • ولما كان ارسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطويا على معان كثيرة ، أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب ، أرسله اليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ، ويذكر أنه يؤثر اعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو اليه الأحوال ، ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد • بذلك ختم هذا الحوار من غير أن تخفى على المتصلين بالسياسة دلالته •

* * *

أقبل الصيف من سنة ١٩٣٥ ، وازداد جو السياسة الأوربية اضطرابا • فقد أذاعت الأنباء أن موسولينى يريد غزو الحبشة ، وبدأت الدول الأوربية الأخرى تفكر فى موقفها من هذا الغزو ، ودعيت عصبة الأمم للانعقاد فى جنيف لتنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى اليه من اضطراب حبل السلام فى العالم • واذ كان موسولينى قد تفاهم قبل ذلك مع

هتلر ، عاهل ألمانيا ، فقد رأى پيير لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن سلامة بلاده تقتضيه التفاهم مع عاهل ايطاليا ؛ لأن انجلترا أبدت فى السنوات الأخيرة ، من النزوع الى ترك الأمور فى أوربا ملقاة حبالها على غواربها ، ما جعل الوزير الفرنسى يخشى المستقبل ويتجه بسياسة بلاده الى ما يعتقـده أكفل لسلامتها ، ولصون ما كسبت فى الحرب العالمية الأولى • أما انجلترا فأخذت تدفع عصبة الأمم الى تقرير العقوبات اذا هاجمت ايطاليا الحبشة ، لأن الحبشة كانت عضوا فى عصبة الأمم كايطاليا على سواء ، ولأن واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها ، وأن تتقى وقوع الحرب مخافة أن تمتد شرارتها الى بلاد العالم كله ، كما حدث من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ • وكنا فى مصر مطمئنين الى قوة انجلترا ، والى مقدرتها على منع الحرب بين ايطاليا والحبشة • لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا اذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحـد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك فى الجزاءات التى فرضتها عصـبة الأمم على ايطاليا اذا هى أوقدت نار الحـرب ، ثم لم يفكر أحـد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيدة قناة السويس وكيف تكون • وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضـايا ، وكان يرأسها اذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا ، عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس ؛ فكانت الفتوى القانونية أننا لسنا أعضاء فى عصبة الأمم فلا تربطنا قراراتها ، وأن حيدة القناة فى السلم والحرب تقتضينا ألا نغلقها فى وجه السفن الايطالية التى تحمل الجند والذخيرة • ولم تجد انجلترا ما يحملها على التدخل ؛ لأنها كانت ترجو أن تحتفظ بسياستها التقليدية فى المحافظة على صداقة ايطاليـا ، رغم موقفها فى الصف الأول من صفوف المطالبين بتوقيع الجزاءات تنفيذا لميثاق عصبة الأمم •

وكنت مطمئنا يومئذ ، طمأنينة زعمائنا من الساسة المصريين ، الى أن الحرب بين ايطاليا والحبشة ليست وشيكة الوقوع ، لأن موقف انجلترا

وموقف عصبة الأمم كان يبدو عليهما من ظاهر الحزم ما يرد ايطاليا عن مغامرة ، يتعرض معها أسطولها للقاء الأسطول البريطانى بالبحر الأبيض المتوسط • فاذا دارت عليه الدائرة تعذر أن ينقل الجنود والعتاد الى الحبشة ، أو تعذر أن يحمى السفن التى تنقل هذه الجنود وهذا العتاد • ولهذا سافرت أقضى جانبا من فصل الصيف فى ربوع سوريا ولبنان طلبا للراحة •

واننى لأختم مقامى هناك بمصيف بلودان ، اذ بدأت النذر تترى تنبىء بأن موسولينى ماض فى طريقه ، لا يأبه للعقوبات التى فرضتها عصبة الأمم ، ولا يتراجع دون غايته من غزو الحبشة • وأقنعنى بهذا ، فى صورة عملية ، أن فندق بلودان كانت به فرقة موسيقية من الايطاليين تعزف فى الصباح وفى المساء ، فاذا هذه الفرقة تحزم متاعها قبل انتهاء الصيف ، لأن أمرا عاما نشر على الايطاليين بالعودة الى بلادهم ، والانضمام الى فرقهم وحمل السلاح تأهبا للحرب • وهبطت وأسرتى من بلودان الى بيروت ، وعدنا الى مصر على ظهر الباخرة الايطالية أوزوينا ، وكانت من أجمل البواخر وأبدعها • وسافرت هذه الباخرة بعد وصولنا مصر الى ايطاليا ، وعادت منها الى بيروت ثم رجعت الى الاسكندرية • وفيما هى ملقية مراسيها ببوغاز الاسكندرية تنتظر الأمر بالسفر الى ايطاليا ، اذا النار تلتهمها وتبقى مشبوبة بها أياما • وقيل يومئذ ان هذا الحريق حدث عمدا لتعطيل البوارج الحربية البريطانية التى كانت مرسية فى ثغرنا بعيدا عن مالطة ، حتى لا تستطيع التعرض للسفن الايطالية المارة بقناة السويس • الأمر اذن جد خطير ! والحرب الايطالية الحبشية حقيقة واقعة رضيت انجلترا أو كرهت ، رضيت عصبة الأمم أو كرهت كذلك ! •

* * *

كانت علاقة الأحرار الدستوريين بوزارة نسيم باشا تتطور فى هذه الأثناء ، وتتجه الى ناحية المعارضة الصريحة • فقد أنسوا منها ميلا الى الوفد فى تصرفاتها كان يزداد على الأيام وضوحا • صحيح أن هذه

العلاقة لم تكن صداقة صافية منذ تأليف هـذه الوزارة • فقد كان محمد باشا محمود ضعيف الثقة بنسيم باشا كما قدمت• ولعله ذكر أن نسيم باشا كان عضوا فى وزارة سعد باشا سـنة ١٩٢٤ ، وان نسيم باشا لم ينس هذه الصلة • أم لعله قدر أن نسيم باشا أراد أن يختم حياته السياسية بالتقرب من الجمهور ، ومن أجل ذلك تقرب من الوفد • أيا كان السبب ، لقد كانت الوزارة أكثر ميلا فى تصرفاتها الى ناحية الوفد • وقد اكتفى الوفد منها بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشىء من شئون السياسة العامة • واستمر الحال على ذلك زمنا ، والبلاد تزداد كل يوم شعورا بأن الوزارة تركت مطالب البلاد القومية وراءها ظهريا ، وأن ما كان من الغائها دستور سنة ١٩٣٠ لم يزد على أن حرم الأمة من مظهر سيادتها ، حتى فى حدود ذلك الدستور الذى أنكرته الأحزاب واحتجت عليه • فهل يبقى الموقف فى هذا الركود ، وتبقى الأمة راضية عن تصريف الشئون الادارية تصريفا لا يرعى فيه العدل ؟ لم يكن هذا ممكنا ، ولم يكن بد من أن تقوى معارضة الوزارة ، وأن يظهر الساسة المسئولون عدم رضاهم عنها •

وكان طبيعيا أن يكون الأحرار الدستوريون، الذين حملوا علم الجهاد ضد دستور الحكومة منذ استصدره صدقى باشا ، هم البادئون بهذه المعارضة • وبدأها الحزب ، وبدأتها (السياسة) • وكانت هذه المعارضة يسيرة بعد أن سلخت الوزارة فى الحكم أكثر من عشرة أشهر ، ولم تحقق من مطالب البلاد فى أمر الدستور ولا فى أمر المعاهدة شيئا • فهى بذلك قد عطلت مصالح البلاد العليا لتبقى متربعة فى مناصبها ؛ تحكم بغير دستور ولا برلمان ، وتذر المشـكلة الكبرى ، مشكلة المفاوضة والمعاهدة ، وكأنها لا تعنيها فى قليل ولا فى كثير •

والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الانجليز ، منذ تولى الحكم ، أن الأمة تريد اعادة دستور سنة ١٩٢٣ واعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما تريد ابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء

الأخرى • وترقبت البلاد طويلا أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطلبين • فلما انقضت الأشهر ، ولم يجب الانجليز نسيم باشا ، وبدأت معارضته تشتد — أخذت الصحف الانجليزية تبرىء حكومة لندن تارة فتقول ان الحكومة البريطانية لم تبلغ نسيم باشا ردا على ما طلبه ، لأنه لم يزد عن أمانى لهيئات مصرية غير رسمية ؛ ثم تبرىء نسيم باشا تارة أخرى، فتقول ان المصريين اختاروا وقتا غير مناسب لتحقيق مطالبهم ، هو وقت قيام الحرب الايطالية الحبشية ، واضطراب عصبة الأمم ازاء العقوبات التى فرضتها اضطرابا كان ينذر بانهيارها •

رأى الجمهور المصرى فى هذه الأقوال مصداقا لما تذكره المعارضة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نسيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر ، فبدأ الطلاب فى الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة • وظهر هذا القلق واضحا جليا فى أنحاء البلاد كلها ، لا فى العاصمة وحدها • ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ؛ فاتفق الرأى على أن يلقى محمد محمود باشا ، رئيس الحزب ، خطابا سياسيا اخترنا مكانا لالقائه كازينو لطف الله على النيل عند مدخل الزمالك • ولم تكد الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد القائه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، حتى انهالت علينا طلبات (التذاكر) لحضوره ، فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألفى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المطبوع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة • وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها ، باسم المحافظة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتماع •

مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يكن فيه موضع لقدم • وألقى محمد باشا الخطاب فى موعده فاهتزت له أرجاء مصر كلها • لقد هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة فى قوله : « انها ردت السلطة المصرية البحتة الى أيدى الانجليز » ، اذ جعلت اعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهنا بمشيئة الانجليز ، مع أنها فى الصميم من سيادة

مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها • أما وقد قبلت فمصر فى خطر لا سبيل الى مواجهته لدرئه الا بانكار الذات، واتحاد كلمة الأمة : « فلنكن جميعا قلبا واحـدا فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا منافعهم وأشخاصهم ! لننس كل شىء الا مصر ! ولننس كل شىء الا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! »

أحدث هـذا الخطاب دويا هائلا فى جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يومئذ فى مصر ، وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وانجلترا •

ورأت الحكومة البريطانية ، حين أبلغت ما أنتجه هذا الخطاب من أثر ، أن تواجه الحالة بحزم ظنت أنه يبعث الى نفوس المصريين من اليأس ما يسكتهم ، ويقضى فى المهد على حركة توشك أن تنقلب عنيفة تخشى نتائجها • فانتهز وزير الخارجية البريطانية ، سير صمويل هور ، أول فرصة سنحت له لالقاء تصريح عن الموقف فى مصر ، وكانت المأدبة التى أقامها محافظ لندن بجيلد هول فى ٩ نوفمبر من تلك السنة • فقد خطب سير صامويل فيها ، وقال مشيرا الى الحالة التى نشأت عن الحرب الايطالية الحبشية :

« لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى ••• لكنا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة • فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة الى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر • وهذا غير صحيح • ان الحكومة البريطانية بذلت جهدها لانشاء علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة • ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر • وهذا العمل لا يمكن الا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقاتنا على أساس دائم مرض للفريقين ••• وكذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى الى مصر بشكل يوافق

احتياجاتها • فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة • أجل ! اننا عندما استشارونا أشرنا بعدم اعادة دستورى ١٩٢٣و١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة » •

نقلت البرقيات الخاصة هذه الفقرة من خطاب وزير الخارجية البريطانية الى مصر ، فى العاشر من شهر نوفمبر ، فأثارت ضجة وقلقا فى جميع الدوائر • فهى صريحة فى أن انجلترا تعارض فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح • وهى صريحة فى أن انجلترا تريد أن يوضع نظام يوافق ما يسميه وزير الخارجية البريطانية احتياجات مصر• أليس هذا رجوعا بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ؟ أليس هذا يردنا الى مثل عهدنا مع انجلترا قبل اعلان استقلال مصر ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، حين كانت انجلترا هى التى توافق أو لاتوافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر ؟ ! فاذا كانت وزارة نسيم باشا ترضى هذا الوضع الشاذ المهين ، فلن يرضاه فى مصر أحد ، ولن يصبر عليه فى مصر أحد ، ويجب أن تقاومه الأمة بكل ما تستطيع من قوة ! •

ولكن ماذا عسى يكون موقف الوفد ؟ انه كان يؤيد وزارة نسيم باشا الى يومئذ ، وكان يعلن رضاه عن تصرفاتها جميعا • أفيظل على هذا التأييد ؟ أم أن موجة الرأى العام القوية ، التى ظهرت فى مدن مصر وأقاليمها ، تحمله على تعديل هذا الموقف ؟ اجتمع الوفد والهيئة الوفدية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وامتد الاجتماع الى اليوم الذى بعده ، واتخذ قرارات أذاعت سكرتيريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى يلقيه رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، يوم ١٣ نوفمبر ، أى فى اليوم التالى • ومع هذا التكتم قيل ان الوفد قد أنهى تأييده لوزارة نسيم باشا ، وانه سيطالبها بالاستقالة ، وان النحاس باشا سيشير فى خطابه الى ما يجرى على الألسنة من توحيد الجهود ، وأن الوفد يرحب به بشرط أن تتعاهد

جميع الأحزاب على ألا يقبل أحدها الحكم حتى تتحقق مطالب البلاد فى الحياة الدستورية .

عرف نسيم باشا ما قرره الوفد ، فأعلن فى مجلس الوزراء أنه يرى من واجبه ألا يتخلى عن مسئولية الحكم فى ذلك الوقت بسبب الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد . ولعله فعل هذا بدافعين : أولهما ايمانه بأن ما يريده الانجليز نافذ لا محالة . وهذا ايمان تمكن من نفسه منذ فجر النهضة الوطنية ولم يتغير قط . والثانى اقتناعه بأن الوفد اذ يطالبه بالاستقالة انما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام ، على حين يود الوفد فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . ومن حقنا أن نسأل : أكان تقدير نسيم باشا لموقف الوفد على هذا النحو مما يؤيده الواقع ؟ ومن حقنا كذلك أن نسأل : ألم يكن الوفد فى هذا الموقف يحرص على أن ينجح نسيم باشا فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وفى اجراء الانتخابات عما قريب ؟ .

ومهما يكن من شىء ، فان اجماع الأحرار الدستوريين والوفد على استنكار ما أدلى به وزير الخارجية البريطانية ، وعلى المطالبة باستقالة نسيم باشا ، قد أثار فى البلاد نشاطا بالغ العنف . فقد قامت المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ، وفى العاصمة بنوع خاص ، وتوالت اشتباكات البوليس مع المتظاهرين واعتداءات هؤلاء وأولئك بعضهم على بعض . وكان فى بوليس العاصمة الى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الانجليز تصدوا للطلبة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدى ، واكتظت المستشفيات بالجرحى . وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والاوتوبيس ومصابيح الانارة فى الشوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والانارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس .

وبلغ من شدة الهياج أن اضطر نسيم باشا فأصدر أمرا يحظر على الصحف نشر أنباء الاضرابات والاضطرابات ، كما اضطرت الحكومة الى الاستعانة بقوات الجيش والحدود لاقرار الأمن والنظام .

كيف السبيل الى الخروج من هذا المأزق ؟ لا سبيل الا أن توحد الأمة صفوفها ، وتقف كتلة واحـدة مستمسكة بمطالبها • ولو أن الأحزاب اتحدت كلمتها فى تصوير الغاية التى تريدها والوسيلة الى هذه الغاية ، لحقنت دماء الشباب ولأصبح يسيرا أن تستقر الأمور ، وأن تمهد الطريق لعود النظام والطمأنينة • ولقد دعا محمد محمود باشا الى هذا الاتحاد فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٧ نوفمبر ، ودعا اليه فى حرارة وحماسة حين قال : « فلنكن جميعا قلبا واحدا فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم ! فلننس كل شىء الا مصر ! ولننس كل شىء الا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر » •

وقد بدأت هذه الدعوة الصادقة تؤتى ثمارها ، بعد أن وقفت الوزارة موقف العنف والبطش من شباب الأمة المتعلم ومن رجالها العاملين ، ومن كل شخص فيها يقدر حقها على أبنائها ، ويقدس حقها فى الاستقلال والسيادة والحرية • جعل الشبان يتنقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء ، يطلبون الى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون فى هذا الطلب الحاحا يصحبه شىء من القلق على مصير البـلاد • ولقد كنت أراهم كل مسـاء حين كانوا يحضرون الى دار الحزب و (السياسة) يقابلون محمد باشا محمود ويقابلون رجال الحزب ويحدثوننا فى أمر هذا الاتحاد • وكان هؤلاء الشبان يشعرون أن حرص كل واحد من هؤلاء الساسة على أن تكون له الرياسة هو الذى يحول دون الوحدة• ولقد بدد محمد باشا مخاوفهم وشعورهم ، حين قال لهم ذات مساء : « اننى لا أبتغى من الدعوة الى الوحدة أى شىء لنفسى ! اننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق واخلاص ! » • وفى هذا المساء خرج الشبان وهم مؤمنون بأن زعيم الأحرار الدستوريين رجل نبيل حقا ، صادق كل الصدق ، حين دعا كل مصرى أن ينسى نفسه وأن يذكر وطنه ، وأن ينسى كل شىء الا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! •

لم يقف الأحرار الدستوريون من دعوتهم الى الوحدة موقفا سلبيا ، بل وجه محمد باشا فى الثالث والعشرين من نوفمبر ، أى بعد عشرة أيام من عيد الجهاد ، نداء الى الأمة جاء فيه :

« امتلأت قلوب المصريين جميعا ايمانا بالدعوة الى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها • وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع اليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الايمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها من روحه ما أثار اعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعا فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره » •

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الاخلاص الصادق والايمان المتين ، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب ، وأن يتخذوا الوحدة ، وأن يتخذوا الاستقلال ، رمزا لهذا العهد الجديد • فالوحدة سبيل الاستقلال ، والاستقلال سياج الدستور » •

وغداة اليوم الذى وجه فيه محمد باشا هذا النداء الى الأمة ، نشرت الصحف أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة الى الائتلاف ، ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف • وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به اسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا •

ما هو السبب الذى من أجله يرفض النحاس باشا الدعوة الى الوحدة والائتلاف ؟ السبب جلى واضح • لقد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ فرفضها • وهو قد حسب أن دعوة محمد باشا محمود تومىء من جديد لاحياء هذه الفكرة • وكان النحاس باشا متشبثا كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم ، لأنه كان مقتنعا بأنه صاحب الكثرة اذا أجريت الانتخابات • لهذا رفض الدعوة الجديدة كما رفض الدعوة القديمة ، وأصر على هذا الرفض فى سنة ١٩٣٥

كما أصر عليه فى سنة ١٩٣١ • فاذا ترتبت نتائج على هذا الاصرار تؤخر للأمة حقا ، فليس هو المسئول عنه ؛ لأنه يرى ، كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، « أن الحكومة الدستورية المستندة الى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى » •

على أن رفض النحاس باشا الائتلاف لم يخفف من ضغط الطلبة على الزعماء ، ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن• وقد كان بين الأحرار الدستوريين وبين الوفديين خلاف على الغاية المرجوة من الاتحاد ، وعلى الوسيلة اليه • كان الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور • فاذا عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية — كان للحكومة المستندة الى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات ؛ فان نجحت فبها ، وان أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم • أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى • كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع انجلترا هدف الوحدة والائتلاف • فاذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل والغاء • فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت لم تنته الى نتيجة ، أعقبها أن أقيلت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله • فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر ، وتنظم علاقاتها بانجلترا ، هى سياج الدستور • وما لم تعقد هذه المعاهدة بقى الدستور معرضا لمثل ما تعرض له من قبل • فاذا صح أن تبذل الأمة تضحيات ، فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر • أما والوفد لا يعنى الا بعود الدستور ليكون وسيلة الى الحكم ، وان تعرض هذا الدستور نفسه من بعد للتعطيل والالغاء ، فمن العبث ، ومن بذل الجهد فى غير طائل ، أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف ، وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهما بالمعاهدة ! •

كان هذا الخلاف فى تحديد الهدف بين الوفد والأحرار الدستوريين واضحا صريحا • وكنا فى دار الحزب و (السياسة) نصارح الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح • وكنا نؤيد نظريتنا فى (السياسة) بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق ايمان • وكثيرا ما كان الطلبة يحضرون يناقشوننا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا • أذكر يوما مر الطلاب فى مسائه بجريدة (روزاليوسف) ، وكانت تصدر يوميا فى ذلك الحين ، وكانت تعارض النحاس باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا الينا فى بهو (السياسة) • ولقد طلب محمد باشا يومئذ الىّ أن أخطبهم • واعتليت منضدة تخذت منها منبرا ، وبدأت أتكلم • فلم أكد أبدأ حديثى حتى وجه أحدهم الىّ سؤالا ، حسبه أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذى حدث فى (روزاليوسف) ، فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه • عند ذلك صحت بهم : كلا ! كلا ! ان له كل الحق فى أن يسأل ، وواجب على أن أجيب • ولى شرط واحد : أن يعدنى بشرفه انه اذا اقتنع برأيى صرح باقتناعه ، وأعده أنا من جانبى وعدا صريحا اننى اذا اقتنعت برأيه صرحت باقتناعى • وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذى ملأ البهو من غير أن يعترضنى معترض • فلما أتممت كلامى صفق الحاضرون طويلا ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : ها أنا ذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة • وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعتراض ، وانصرف الجميع وأحسبهم كانوا يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش الساسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدوا !

وفى أوائل شهر ديسمبر اشتدت المظاهرات ، وتصادم البوليس والجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعا فى كلية الطب نشروا على أثره قرارات أهمها بيان ما بذلوه من جهد ، فى سبيل الائتلاف ، واقامة حفلة تأبين للذين استشهدوا منهم فى هذا السبيل ، وتنظيم مقاطعة البضائع

الانجليزية ، وتوزيع ما أصدرته الهيئات السياسية من احتجاجات على سياسة انجلترا الى الصحف الانجليزية والمفوضيات بعد ترجمته الى اللغات المختلفة .

كان موقف نسيم باشا ووزارته يزداد كل يوم حرجا . ولقد حاول يوما دخول كلية الطب لمناسبة رسمية ، فمنعه الطلبة واضطر الى العود من حيث أتى . وزاد موقفه حرجا أن أثمرت مساعى الطلبة وأدت الى الغاية المقصودة منها . فقد اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لاعادة الدستور وعقد المعاهدة. وتم أول اجتماع لهذه الجبهة بمنزل محمد محمود باشا ، ثم كانت الاجتماعات تعقد بمنزل النحاس باشا بضاحية مصر الجديدة . وتألفت لجنة كنت من أعضائها لتحرير كتابين ؛ يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لاعادة الدستور ، ويبلغ الثانى الى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وأقرت الجبهة نص الكتابين ، وأبلغا فى وقت واحد يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . عند ذلك أيقن نسيم باشا أنه لم يبق له أن يستمر فى الحكم ، وعكف يعد كتاب استقالة الوزارة . وانه لكذلك اذ اتصل به سير ما يلز لامبسون مندوب انجلترا السامى فى مصر ، وأبلغه تليفونيا « ان الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن يعيد نسيم باشا دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لاستقالة الوزارة » . ونشر هذا التبليغ فى الصحف تبرئة لنسيم باشا ، ليفهم الشعب المصرى انه لم يكن مختارا فى عدم اعادة الدستور ، وان انجلترا هى التى منعته من ذلك ؛ ثم ليكون فى اعادة نسيم باشا الدستور ما يسكن من حدة الشعب المصرى ، وما يجعل الذين يقبلون الحكم بمشورة انجلترا يشعرون بأنها لا تتخلى عنهم ولا تدعهم يتركون مناصبهم من غير أن تهيىء لهم فرصة مناسبة لاستقالة مشرفة .

ومن الحق أن أشير هنا الى أن غير واحد من الوزراء ، الذين اشتركوا مع توفيق نسيم باشا فى هذه الفترة ، كان يساورهم أشد القلق منذ بدأت حركة المطالبة بالدستور بعد تصريح سير صمويل هور ، وأنهم كانوا يريدون ترك مناصبهم لولا أن نسيم باشا كان يسكن حدتهم ، اذ يحدثهم بأنه يبذل غاية الجهد ليخلى الانجليز بينه وبين اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه كبير الأمل فى النجاح .

* * *

فى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، رفعت الجبهة عريضتها الى جلالة الملك ، طالبة اعادة دستور سنة ١٩٣٢ . وظهر اليوم نفسه ، أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى اعادة الدستور . وفى المساء صدر أمر ملكى ؛ تحدثت ديباجته عن رغبة الأمة التى « ظهرت جلية فى اعادة دستور سنة ١٩٢٣ » ، وعن أن جلالة الملك كان ولا يزال يتوخى أن يسلك « بها السبيل التى تفضى الى طمأنينتها وسعادتها » ؛ ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقررا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » ؛ وجرت المادة الثانية بأن «يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان» .

لم ير نسيم باشا أن يصدر الأمر الملكى باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، من غير أن يصحبه بيان من دولته بالجهود التى بذلها لبلوغ هذه الغاية ؛ وصدر فى الوقت نفسه بيان يهنىء الأمة بعودة الدستور ، ويشيد بما أظهرته الحكومة البريطانية من حسن النية والمبادرة لازالة ما أحدثته تصريحات سير صمويل هور من سوء التفاهم ، وان كان وزير الخارجية البريطانية قد ألقى هذه التصريحات عن غير قصد . فالحكومة البريطانية لم يدر بخاطرها وليس فى نيتها أن تعدل عما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : من أن الدستور من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى وحدهما ، وسير صمويل هور لم يقصد أن يجعل لرأيه صفة الزامية يملى بها ارادته على مصر ، ودولته موقن بأن ما حدث لن يفضى الا الى توثيق العلاقات التى تربط الشعبين .

وأثنى نسيم باشا فى هذا البيان على سير ما يلز لامبسون ؛ لما أظهره أثناء مفاوضاتهما الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، من تقدير صحيح للموقف ، حتى أوشكت هذه المفاوضات أن تؤدى الى عود دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح سير صامويل هور بأيام .

قابل النحاس باشا نسيم باشا غداة ذلك اليوم ، وهنأه باعادة الدستور ، وألح عليه ليسرع باجراء الانتخابات لتتولى الكثرة البرلمانية الحكم والمفاوضة . ووعد نسيم باشا بتحقيق هذه المطالب . واجتمعت الجبهة فى الغد بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وبحثت ما عرضه النحاس باشا نتيجة لمقابلته رئيس الوزارة ، كما تناقشت فى المظاهرات التى كانت مستمرة تنادى : « الدستور لا يكفى ، وادى النيل لا يتجزأ » . وطلبت الى النحاس باشا أن يقابل نسيم باشا من جديد ، ويطلب اليه الافراج عن المعتقلين ، والغاء الاجراءات الاستثنائية ، والعفو عن المحكوم عليهم تمهيدا للانتخابات . ووعد نسيم باشا مرة أخرى باجابة هذه المطالب ، وذكر أنه بصدد اصدار قانون الانتخاب .

كان الأمر الملكى ، الذى أعاد دستور الأمة ووقعه جميع الوزراء ، نصرا مؤزرا للأمة توج ما بذلت من جهود منذ صدر دستور صدقى باشا . لكنه لم يكن نصرا حاسما . فلو أن المفاوضات التى طلبت الجبهة الوطنية اجراءها مع انجلترا لم تسفر عن نتيجة ، لانقلب هذا النصر هزيمة ، ولعادت انجلترا الى سابق سياستها ، ولشهدت مصر فى أمر الدستور والحياة النيابية جديدا يضطرها الى نضال جديد .

والواقع أن المقدمات التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية المفاوضة لم تكن لتبعث الاطمئنان الى النفس ، رغم ما أبدته الجبهة فى كتابها الى المندوب السامى البريطانى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين ، ومن تيسير السبيل الى هذا النجاح ، ومن بيان نتائجه الجليلة بالنسبة لمصر وانجلترا على سواء . فقد أشارت الجبهة فى هذا الكتاب الى الأسباب التى تدعو مصر الى الحرص على اتمام الاتفاق ؛ لأن ما يثيره

عدم اتمامه من احتكاك بين مصر وانجلترا يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم • ومن الأمثلة التى أوردتها المذكرة ، على الضرر الذى يترتب على عدم الاتفاق ، بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على كل مقيم بأراضيها ، ووجود ادارة أوربية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها ، وحرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عصبة الأمم لتساهم فى خدمة التقدم والسلام •

وأشارت المذكرة كذلك الى أن عدم اتمام الاتفاق أدى الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، والى اضطراب المرافق العامة لهذا السبب ، اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء •

ثم أورد الكتاب أن قيام النزاع بين ايطاليا والحبشة ، وما ترتب على ذلك من أزمة دولية ، قد ينتهى الى اشتراك مصر فيها ، ويجعل بلادنا ميدان حرب بسببها • هذا وانجلترا قد اتخذت أرض مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية توقعا للطوارىء ، كما قامت الحكومة المصرية من جانبها باعداد كل أسباب الدفاع ، وهذا كله قد زاد المصريين يقينا بضرورة المسارعة الى عقد الاتفاق ، واعتبار هذه الأزمة أنسب الفرص لعقد المعاهدة بالنصوص التى أسفرت عنها مفاوضات النحاس — هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات •

أبلغ هذا الكتاب الى مندوب انجلترا السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقتما رفع الى جلالة الملك الطلب باعادة دستور سنة ١٩٢٣ • ولما كان الدستور قد أعيد فى اليوم نفسه ، على أثر تخلى انجلترا عن معارضتها فى اعادته ، فقد خيل الى كثيرين أن

توقيع المعاهدة لن يبطىء كذلك • ألم تكن النصوص التى انتهت اليها مفاوضات النحاس — هندرسون موجودة كنصوص دستور سنة ١٩٢٣؟ فلا جناح على انجلترا ، وقد قبلت هذه النصوص ، أن تجيب مصر الى قبولها من جديد ، وأن تقبل المفاوضة فيما لم يتم اتفاق بشأنه فى سنة ١٩٣٠ • لكن الأيام تعاقبت ، ولم يرد على كتاب الجبهة أى رد من الحكومة البريطانية • ترى ، ما السبب ؟ وما عسى تعتزم السياسة البريطانية بازاء مصر ؟ ان قبولها عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيه ما يدعو الى الطمأنينة • لكن سكوتها عن ايضاح موقفها بشأن المعاهدة يدعو الى الريبة ويثير المخاوف •

والواقع أن تعاقب الأيام ، من غير أن يصل رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة الجبهة ، لم يكن مقصودا به الاساءة الى مصر من جانب سير صمويل هور فى ذلك الظرف بالذات • فقد كان الرجل مشغولا بنفسه ، وبموقفه الوزارى عن كل شىء آخر • ذلك أنه رأى فى اتفاق لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، مع الحكومة الايطالية بشأن الحبشة ، ما يخشى معه أن تنفصل فرنسا عن انجلترا حين لا يستطيع سياسى أن يؤكد الى أى مدى تصل المشكلة الايطالية الحبشية • فاذا انفصلت فرنسا عن انجلترا أضر ذلك بالسياسة البريطانية فى وقت تتحفز فيه ألمانيا ، وترى ايطاليا فى غزو الحبشة تمكينا لهيبتها فى البحر الأبيض المتوسط ولامبراطوريتها فى أفريقيا • لهذا اجتمع هورولاڤال ووضعا اتفاقا عرف يومئذ باتفاق هور — لاڤال ؛ وطلب وزير الخارجية البريطانية من مجلس الوزراء اقراره • فلما درسه المجلس لم يقبله • وكان سير صمويل هور موقنا ، يوم أتم هذا الاتفاق ، بأن بقاءه فى وزارة الخارجية رهن بقبول مجلس الوزراء له ، وأنه لا محالة مستقيل اذا سقط الاتفاق لعدم قبوله •

وذلك ما حدث • فقد استقال سير صمويل فى ١٨ ديسمبر ، أى بعد ستة أيام من صدور الأمر الملكى بعود دستور الأمة • ولما كانت التعليمات

الخاصة بالسياسة المصرية الانجليزية تصدر الى مندوب انجلترا السامى بمصر من وزير الخارجية ، فقد بقى الجواب على كتاب الجبهة معلقا بسبب الوضع الخاص الذى كان فيه سير صمويل • وكل الذى استطاعت الصحف البريطانية أن تقوله ، عشية استقالة سير صمويل ، ان الحكومة البريطانية تحبذ المفاوضة ، ولكنها مصممة على ألا تبوء بالفشل فى هذه المرة •

عين مستر أنتونى ايدن ، وزير عصبة الأمم، خلفا لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ ديسمبر • وبعد أسبوع من تعيينه ورد على المندوب السامى البريطانى تبليغ برقى من مستر ايدن ، جاء فيه أن طلب الجبهة المصرية لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية • لكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت ، نظرا لحداثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال انجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية • ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى • وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصيا يميل كل الميل الى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين، ويرجو أن لا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا •

أطلع سير مايلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها • وقد ذكر اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا ، فى مقابلتهما للمندوب السامى، أنهما لايريان هذه الطريقة متفقة مع مايرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين • فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علانيتين بما جرح شعور المصريين • فاذا أريد ارضاء هذا الشعور لم يكن ذلك ببرقية تتلى على أعضاء الجبهة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية • فمثل هذا البيان يعيد الى

النفوس فى مصر طمأنينتها ، ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية .

ووعد المندوب السامى البريطانى بالرجوع الى حكومته فى هذا الشأن .

على أن الأيام تعاقبت ولم يرد من انجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم . بل لقد ألقى مستر انتونى ايدن ، يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، خطابا فى بلدة لمنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى ، ولم يشر فيه بكلمة الى مصر ؛ فأثار هذا شعور المصريين كرة أخرى ، وقامت المظاهرات ، احتجاجا على ذلك الاغفال الذى اعتبر اهانة للشعور المصرى وللكرامة الوطنية .

لم يبطىء المندوب السامى فى تبليغ جلالة الملك ، وتبليغ نسيم باشا والنحاس باشا بعد ذلك بيومين اثنين ، استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال . لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية . فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات الى مسألة السودان . فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة ؛ بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى اعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة أن تعيد النظر فى سياستها فى مصر ، ثم أردف : « ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماما » .

وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة

لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره • وقد راجت الاشاعات ، حين نشر هذا التبليغ ، بأن ثمت اتجاها الى تأليف وزارة قومية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن • ومن بواعث هذه الاشاعات أن وزارة نسيم باشا كانت قد فقدت الكثير من هيبتها ، بحكم الحوادث التى مرت بها فى الأشهر الأخيرة • فالمظاهرات وقمعها بالعنف مما أودى بأرواح بعض الطلاب ، وتأليف الجبهة وتوليها من الشئون السياسية ما هو من صميم عمل الوزارة ، وتلكؤ نسيم باشا فى معالجة هذا الموقف بما يجب من كياسة وحزم — كل ذلك أدى الى الاعتقاد بأن وزارته مشرفة على الزوال •

ولم يكن عجبا أن تزول بعد أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وتحدث اليهم • لقد نشرت الصحف هذا الحديث فكان مما جاء فيه : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية • ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن تتفاهم • لقد اتفق دولته ٩٩٪ على ذلك وبقى ١٪ ، وأنا متمسك به أيضا » •

كانت رغبة جلالة الملك فى تأليف وزارة ائتلافية واضحة كل الوضوح من هذا الحديث • وكان نسيم باشا قد فهم هذا ، ولذلك قدم استقالته يوم قابل جلالة الملك أعضاء الجبهة • وكان جلالته يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة ، وأن تتألف وزارة ائتلافية برياسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه • وكانت حجة الملك فؤاد ظاهرة فى الحديث الذى اقتبسنا منه الفقرة السابقة • فقد قال جلالته لأعضاء الجبهة أيضا : « ان أمامكم صعابا جمة ، فلابد

من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى اليها • وها هو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديا • ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر • والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل انجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد • وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعا فيما يحقق رغبات الأمة كلها • كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى أن تتعامل مع مصر كلها » •

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله :

« ان الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية • وانى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها ، والتى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع » •

ورغم ما فى هذا الحديث من روح سام ، ومن قبول سائر أعضاء الجبهة الاشتراك فى وزارة ائتلافية — لقد أبى النحاس باشا تأليف هذه الوزارة تمسكا منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣١ ، حين عرض سير برسى لورين مندوب انجلترا السامى مثل هذه الفكرة • ولكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ، ابتغاء الوصول الى اتفاق مع انجلترا تعذر الوصول اليه من قبل •

عند ذلك كلف جلالته نسيم باشا بالبقاء فى الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة • وبدأ رئيس الديوان الملكى ، على ماهر باشا ، يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر • وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وأن تؤلف فى

الوقت نفسه هيئة رسمية لاجراء المحادثات والمفاوضات فى القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية ، وهو مندوبها السامى فى مصر • وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعا اطمئنانهم الى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة ، فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ • وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوما بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وحلمى عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ؛ ومن على الشمسى باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين عن الأحزاب ؛ ومن عثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى من الوفديين •

بهذا تهيأت الفرصة لبدء المفاوضات فى القاهرة واستمرارها فى الاسكندرية ، وتهيأت الفرصة لاجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لاجراء هذه الانتخابات ، ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان •

وبهذا كله بدأ التمهيد لصفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث •

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب ـ على ماهر باشا يمهد لاصلاحات داخلية واخرى خارجية ـ معالجة التهديد الذى انطوى عليه التبليغ البريطانى لاجراء المفاوضات ـ تبادل مصر وانجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة ـ العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ سفرى الى الحجاز لأداء فريضة الحج ـ الشيخ حسن البنا ، والاخوان المسلمون ـ ترشيحى نفسى للانتخابات ـ بدء المفاوضات وتوقفها ـ مرض الملك فؤاد ووفاته ـ اتمام الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ المناداة بالفاروق ملكا لمصر ـ مسألة الوصاية ـ رشد جلالة الملك فاروق المدنى ـ اجتماع البرلمان واختيار الأوصياء ـ استئناف المفاوضات ـ امين عثمان وسكرتيرية وفد المفاوضات ـ سفرسير مايلز لامبسون الى لندن ـ استئناف المفاوضات بعدعودته ـ محمدمحمود باشا والامتيازات الأجنبية ـ سفر المفاوضين الى لندن وتوقيع المعاهدة ـ مناقشة البرلمان المعاهدة فى دورة غيرعادية ـ رأيى فى المعاهدة ـ بحث الامتيازات الأجنبية ـ الانعام بالرتب على أنصار الوفد ـ الحكم الديمقراطى يقوم لحساب الأمة كلها ـ استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ـ المعارضة ترفض الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات ـ حادث ميت عساس ـ معاهدة مونتريه لالغاء الامتيازات ـ قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة فيه ـ موقفى منه فى البرلمان ـ الديمقراطية لما تتأصل فى نفوسنا ـ القمصان الزرقاء ـ مشكلة فلسطين وزيارتى لها ـ الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية ـ انتقال مصر وانتقالى من عهد الى عهد .

ألف على ماهر باشا وزارته ، واستصدر المرسوم بتأليف هيئة المفاوضات ، وأعلن أن الانتخابات ستجرى فى ٢ مايو سنة ١٩٣٦ . وظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، أو أنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئا ذا بال . لكن على

ماهر باشا لم يلبث حين اطمأن اليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات ، ان فكر فى التمهيد لاصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لا تجد حلا • بل لقد جعل أول همه الى معالجة ما اختتم به سير ما يلز لامبسون تبليغه ، عن اعادة الحكومة البريطانية النظر فى سياستها ازاء مصر اذا فشلت المفاوضات • فقد رأى دولته ، كما رأى أعضاء الجبهة ، أن هذه العبارة التى ختم بها التبليغ تجعل المفاوض المصرى تحت ضغط يسلبه حريته فى المفاوضة ، مخافة ما ترتبه انجلترا على عدم نجاحها من نتائج • من ثم عمل رئيس الوزارة للتغلب على هذه الصعوبة متعاونا مع أعضاء الجبهة ، بل لعل النصيب الذى اضطلع به فى هذا الموقف تجاوز التعاون• فقد قدر أن مهمة الجبهة أن تتولى المفاوضة منذ بدئها • أما ما يسبق المفاوضة فمن عمل الوزارة التى يرأسها هو ، ويجب لذلك أن يكون صاحب الرأى فيه •

ولم يجد أعضاء الجبهة ما يعترضون به على تصرف على باشا فى هذا الأمر ، بعد أن ارتضوه رئيسا للوزارة • وكانت صلته فى هذا الأمر بممثل انجلترا طبيعية • فقد حمل سير مايلز لامبسون تبليغه عن المفاوضات الى نسيم باشا قبيل استقالته ، فكان من حق خلفه أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية ، وعن رأى الجبهة نفسها فى هذا التبليغ • وكان الأمر كذلك بخاصة الى أن يقسم أعضاء الجبهة اليمين بين يدى جلالة الملك بوصفهم مفاوضين • أما الى أن تبدأ المفاوضات ، فكانت المكاتبات الرسمية تجرى بين الحكومتين المصرية والبريطانية • ومناقشة التبليغ الخاص بالمفاوضات ، وازالة ما تنطوى عليه فقرته الأخيرة من أثر ، تحتاجان الى هذه المكاتبات الرسمية •

وكان على ماهر باشا يقدر مع ذلك أنه لا يستطيع وحده ، ومن غير اتفاق مع الجبهة فى كل خطوة تتصل بالمفاوضة ، أن يتقدم الى الأمام

فى هذا الموضوع بالذات • وكيف كان يستطيع أن يفعل وقد أبدت الحكومة البريطانية رأيها غير مرة ، على لسان مندوبها السامى ، أن من الضرورى بقاء الأحزاب متحدة ؛ لأن حكومة انجلترا ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره • لهذا اتفق على ماهر باشا مع أعضاء الجبهة على أن يتبادل مع سير ما يلز لامبسون مكاتبة ، تزيل التهديد الذى تنطوى عليه خاتمة التبليغ البريطانى • وجرت بالفعل اتصالات عدة ، بين رئيس الوزارة المصرية وممثل انجلترا فى مصر وبين هذا الممثل والحكومة البريطانية ، انتهت الى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتاهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، وان فشلت مع ذلك فلن يكون لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة •

ولست أستطيع أن أؤكد ما اذا كان تبادل هذا النص قد أزال من نفوس المفاوضين المصريين كل أثر للتهديد الأول • وأغلب الظن أنهم اطمأنوا بالفعل الى أن قطع المفاوضات لن يجنى على ما كسبته مصر من حقوق منذ سنة ١٩٢٢ ، وأنهم احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء المفاوضات، مع حرصهم على نجاحها • أما الصحف البريطانية فدأبت فى ذلك الحين على توكيد معنى أدلى به مستر أنتونى ايدن فى الاجابة عن سؤال وجه اليه فى مجلس العموم ، من أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتقيد بشىء من مفاوضات سنة ١٩٣٠ ؛ لأن معاهدة لم تبرم فى أعقاب تلك المفاوضات ، ولأن الظروف الدولية تغيرت عما كانت عليه يومئذ •

على أثر تأكيد الحكومتين البريطانية والمصرية أن تبذل كلتاهما غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فان فشلت مع ذلك لم يكن لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة — بدأ أعضاء وفد المفاوضة فى مصر يدعون الأمة الى التزام الهدوء والسكينة ، تمهيدا للجو الصالح الذى تجرى فيه المفاوضة • وكان مما قاله محمد محمود باشا لوفود الطلبة الذين جاءوا يهنئونه بانفراج الأزمة : « ان البلاد الآن تجتاز طورا دقيقا فى

حياتها السياسية ، وهى فى حاجة الى دوام الاتحاد والألفة ، وفى حاجة الى الهـدوء والسكينة ليتمكن الوفد الرسمى من أداء المهمة الملقاة على عاتقه » .

وجعل المفاوضون يعقدون اجتماعاتهم فى دار مجلس الشيوخ ؛ وقد اختيرت يومئذ مقرا لهيئة المفاوضة ، لأن جلسات المجلس كانت معطلة فى انتظار الانتخـابات التى ستجرى فى ٢ مايو . ولم أكن أتتبع ما يجرى فى هذه الاجتماعات ، لأننى عقـدت العزم على اداء فريضة الحج ، وحددت موعدا لسفرى الى الأقطار الحجازية يوم ٢٦ فبراير من تلك السنة . على اننى رأيت واجبا على أن انتهز هـذه الفرصة ، لأعاون جهد طاقتى فى العمل على اعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية صاحبة الأمر فى بلاد الحجاز . ذلك بأن الشريف الحسين ابن على الهاشمى كان قد تفاهم أثناء الحرب العالمية الأولى مع الحكومة البريطانية على اسـتقلال البلاد العربية ، مقابل انتقاضها على تركيا ومعاونتها انجلترا وحلفائها فى الحرب . فلما انتهت الحرب اسـتقل الحجاز ، وأعلن الحسين بن على نفسه ملكا عليه . ثم انه وقعت بينه وبين ملك نجد ، الملك عبد العزيز آل سعود ، خصومة أدت الى حرب انهزم الحسين بن على ثم انهزم ابنه على بن الحسين فيها ؛ واستولى النجديون الوهابيون ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ، على الحجاز وضموه الى نجد ، وجعلوا من الاثنين المملكة العربية السعودية. والنجديون وهابيون يتبعون مذهب محمد بن عبد الوهاب المأخوذ عن مذهب أحمد بن حنبل . ومن قواعد هذا المذهب تجريد الايمان من كل مظهر مادى. وكانت مصر تبعث كل عام ، منذ عهد الملكة شجرة الدر ، بالمحمل يحمل كسوة الكعبة الى الحجاز ، ويحمل اليها كذلك ثمرات أوقاف الحرمين ، كما كانت تبعث مع المحمل قوة مسلحة تحرسه فى أرض الحجاز . واستمر ارسال المحمل تحرسه القـوة المسلحة طيلة حكم الأتراك ، اذ كانت مصر والحجاز جميعا ولايتين عثمانيتين ، فلم يكن سير

القوة المصرية فى أرض الحجاز ليثير شبهة من الشبهات من الناحية الدولية .

ورأى النجديون فى هذا المحمل ، وفى تبرك الناس به ، ما يخالف عقائدهم . لكنهم رأوا ألا يثيروا عواطف غير الوهابيين من المسلمين بأن يمنعوا مجىء المحمل ، فاحتجوا بادىء الرأى بأن ذهاب قوة مسلحة الى أرض الحجاز فيه اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الحكم فيه . أما وقد كانت مصر تبعث بهذه القوة منذ عشرات السنين ، فمنعها من ارسالها فيه اعتداء عليها لا تقبله . وبعثت مصر بالمحمل وبالقوة التى ترافقه ، فوقعت بين هذه القوة وقوات ابن السعود مصادمات فى سنة ١٩٢٦ ، اتخذت منها الحكومة السعودية ذريعة لمنع القوة المرافقة للمحمل ، فامتنعت مصر عن ارسال المحمل نفسه ، فأعلن ابن السعود أن حكومته ستتولى نسج كسوة الكعبة .

هذا ، وكانت مسألة الخلافة الاسلامية مثار جدل منذ سنة ١٩٢٢ حين أصبحت تركيا جمهورية فلم تحتفظ بالخلافة . وكانت بعض الدول الاسلامية ترى مصر أحق من غيرها بالخلافة . وكان العاهل النجدى لا يرى بادىء الرأى بأسا من التسليم لمصر بها . ثم حدث بين مصر والملك النجدى كلام فى طريقة حكم الأماكن الاسلامية المقدسة ، تولاه من جانب مصر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وقد ذهب الى الحجاز لهذا الغرض فى سنة ١٩٢٦ . لكن المحادثات لم تسفر عن نتيجة ايجابية . وظل الجو مضطربا بين الدولتين من بعد ذلك الى سنة ١٩٣٦ ، فلم تعترف مصر بالمملكة العربية السعودية .

علمت قبيل سفرى الى الحجاز أن على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده ، فذكر لى أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد . وكنت مقتنعا من جانبى بأن بقاء القطيعة لاخير فيه . فالخلافة التى ناءت بها الامبراطورية العثمانية عبء لاتقوى مصر على حمله . ولاغنى لملايين المسلمين من المصريين عن أداء فريضة الحج بالأماكن المقدسة

الخاضعة لسلطان السعوديين ، فالخير كل الخير فى اعادة علاقات الصفاء والمودة معهم ، حتى يتم هؤلاء المصريون فريضتهم فى بيئة تنظر اليهم بعين الرضا والاطمئنان .

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر . واننى لفى بهوها يوما، بعد أن ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الىّ حاج محرم لم أكن قد رأيته من قبل ، وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنـا . وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين لتهذيب الناس تهذيبا اسلاميا صحيحا ، وأنه يطمع فى تعضيد مؤلف (حياة محمد) لهذه الجماعة ، بل يطمع فى قبولى رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الالقاء ، عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة ، وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز اذ كان الحاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم ، فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ، ويلقى خطبه فى عبارة بليغة وعربية فصيحة . وقيل لى وأنا بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية ، وانه يلقى منها عطفا ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ، ذكرت له أن بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جـدير بالتشجيع ، ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لاتدع لى مجالا لقبول ما دعانى اليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل أثناءها على باشا ماهر بالحكومة السعودية ؛ وقد أوفدت الى مصر السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولم آل جهدا ، خلال هذه الأسابيع الستة ، فى التحدث الى ذوى النفوذ من رجـال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

فلما عدت الى مصر كانت المفاوضات بين مصر وانجلترا قد بدأت بالقاهرة ، واتخذ قصر الزعفران مقرا لاجرائها .

لم أتصل بالمفاوضين ولا بالمفاوضات أول ما عدت الى أرض الوطن. ذلك اننى علمت وأنا بالحجاز أن باب الترشيح للانتخابات بمصر فتح ،

فأرسلت توكيلا الى محمد محمود باشا لترشيحى فى دائرة «تمى الأمديد» ، وكانت بلدتى كفر غنام من بلادها • لذلك لم ألبث بعد أن قضيت أياما بالقاهرة أن ذهبت الى مسقط رأسى • وكان والدى قد دعا الناس من أصدقائنا الى حفل كبير لاستقبالى لمناسبة عودتى من الحجاز • واتخذ أصدقائى وأنصارى هذا الحفل فرصة للدعاية الانتخابية • ومن غداة ذلك اليوم جعلت أطوف أرجاء الدائرة ، وأتصل بالعمد والأعيان والأهالى فى انتظار يوم ٢ مايو ؛ موعد التصويت العام •

وكانت هذه هى المرة الثانية التى رشحت نفسى فيها للانتخابات • أما المرة الأولى فكانت سنة ١٩٢٦ حين رشحتنى الأحزاب المؤتلفة بدائرة الجمالية من دوائر القاهرة بتأييد سعد باشا زغلول كما سبق القول • ولا حاجة بى الى أن أصف ما لاقيت فى تجوالى الانتخابى من مشقة وعناء ؛ لسعة البون بينى وبين الناخبين فى تصور الغرض من الحياة النيابية والحياة العامة كلها ؛ ولأن عادات ريفنا المصرى ، وما فيها من مبالغة فى الاكرام ومبالغة فى التحية والمجاملة ، تضطر الانسان فى كثير من الأحيان الى الرضا بما لم يعتده •

ومما زاد فى مشقة هذه الانتخابات أن الأحزاب حاولت الاتفاق على الترشيح فيها على نحو ما فعلت سنة ١٩٢٦ ، أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة فى بعض الأحيان • وانى لأذكر يوما وأنا اتنقل فى السيارة بين بلاد الدائرة ، وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى اسماعيل رمزى باشا ، اذ خرج علينا جماعة من العماليق معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم ، فلم ينجنا منهم الا أن اطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها ، حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به • وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بأنها جرت فى جو من الحرية والنزاهة لم يعهد من قبل فى كل الانتخابات الأخرى التى جرت فى مصر •

بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ، وبينا كان يوم التصويت يقترب، اذاعت الصحف أن الملك فؤاد يشتد به المرض. وكان الملك فؤاد يومئذ فى التاسعة والستين من عمره . لكنه كان قوى البنية معروفا بالدقة فى المحافظة على صحته . ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن أن صحة جلالته أخـذت تدعو الى القلق ، ومالوا الى تصديق ما صرح به على ماهر باشا ردا على الصحف البريطانية : من أن « صحة جلالة مولانا الملك بخير . ولو كان هناك شيء لا سمح الله لذكرته » . على أن مجلس الوزراء نشر ، غداة هذا التصريح فى٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦، أن الطبيبين اللذين عادا جلالة الملك حين مرضه فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعى أحدهما ، وهو الدكتور فرجونى ، لعيادة جلالته لأنه يشكو ألما بأسنانه . مع هذا ظل على باشا ماهر ينفى ما يشاع : من أن البحث تجدد فى مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد لا يزال دون الثامنة عشرة من سنه ؛ أو من أن ثمت ما يدعو الى عودة سموه من انجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه ، وأوفد معه أحمد بك حسنين رائدا ، والفريق عزيز باشا المصرى مدربا لسـموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا ، أذاعت رياسة مجلس الوزراء نشرة طبية ، فى الخامس والعشرين من أبريل ، موقعا عليهـا من الأطباء الذين يعودون جلالة الملك ، جاء فيها أن مضاعفة فى سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم ، وأن نزيفا طرأ فى المساء أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة . هنالك بدأ القلق يسود الدوائر المختلفة فى مصر وفى انجلترا ، وقيل فى الصحف ان بعض الذين ذكرت أسماؤهم على أنهم أعضاء فى مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ، ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا ، قد زاروا المندوب السامى البريطانى .

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة الى النفوس ، بل صرح رئيس الوزراء بأنه اذا أراد سمو الأمير فاروق العودة الى مصر

فالرأى لسموه ، وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وأن سموه أبلغ ذلك تليفونيا • وقد سئل رئيس الوزارة عما اذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : « مع من يدور البحث ؟ ان هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها ، ومع ذلك فلا محل لها الآن • فان جلالة الملك حفظه الله بخير ، ورجاء الجميع أن يطيل الله فى عمر جلالته » •

والواقع أن الكلام فى مسألة الوصاية كان يجرى بالفعل ، كما انه جرى قبل ذلك بسنتين حين مرض الملك فؤاد فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وأن انجلترا كانت تولى هذا البحث عناية خاصة بحجة أنها تريد أن تتحقق من أن الأوصياء ممن يتيسر لها العمل معهم من غير صعوبة • وكان جلالة الملك فؤاد قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت احداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى • وقد كثرت الاشاعات عن أسماء الأوصياء الواردة فى الوثيقتين• مع هذا أصر على باشا ماهر على أن مسألة الأوصياء من اختصاص الحكومة وحدها •

* * *

واختار الله الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من أبريل ، أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، وحمل جثمانه فى مشهد رسمى رهيب الى مسجد الرفاعى • ورأيت من واجبى يومئذ أن أشيعه ، فعدت من طوافى الانتخابى بدائرة تمى الامديد الى القاهرة ، حتى اذا أديت هذا الواجب رجعت أتم هذا الطواف ، وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ومن يتولاها ، ومن يوليها •

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سير ما يلز لا مبسون المندوب السامى البريطانى استدعى اليه مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا ، كل على حدة ، وتحدث اليهم فى مسألة الوصاية من ناحيتها العامة ، بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وانجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات •

وكان رأى الزعماء المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية • وقد تردد فى مقدمة الأسماء ، التى يعهد اليها بهذه المهمة ، اسم سمو الأمير محمد على ، وكان معتزما السفر الى أوربا فى ٣ مايو ، فألغى سفره بسبب تطور الأحوال •

يبدو من هذه الاتجاهات فى مسألة الوصاية أن الأمر فيها لم يكن وقفا على الأسماء الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل ، بل كان للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعا • والواقع أن الأسماء الثلاثة ، الواردة فى المظروفين المودع أحدهما بمجلس الوزراء والآخر بديوان الملك ، كانت أسماء عدلى باشا يكن وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا • لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة • وقد انتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ، وعلى أن تبلغ أسماؤهم الى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معا عقب الانتخابات خلال العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، وهى الأيام التى ترك الدستور فيها سلطة الملك كلها بين يدى مجلس الوزراء • ولهذا قصر على ماهر باشا مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب ، وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع كلا مجلسى البرلمان يوم ٨ مايو ليحلف الأعضاء اليمين ، ثم يجتمعا معا فى الغد ليفتح أمامهم مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد بعد قليل ليعرض على المجلسين ما اتفق عليه الزعماء فى هذا الشأن ، وعند ذلك يحلف الأوصياء اليمين ، وتستقيل الوزارة الماهرية ، وتتولى وزارة الأغلبية البرلمانية الحكم •

وحدث هذا كله على النحو الذى اتفق عليه ، وعينت أنا فى مجلس الشيوخ يوم ٨ مايو ، وشاركت فى هذه الحفلات البرلمانية • وفى اليوم العاشر من شهر مايو استقال على باشا ماهر ، وألف مصطفى باشا النحاس وزارته الوفدية ، وآن للجبهة أن تستأنف المفاوضات ، وكانت تأجلت بسبب الانتخابات •

على أن على ماهر باشا حرص قبل استقالته على أن يتم مسألتين

كان يعير احداهما أهمية خاصة منذ ألف الوزارة ، ثم أعار الثانية عنايته البالغة حين اشتد المرض بالملك فؤاد وخيف على حياته • أما المسألة الأولى فكانت توطيد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية • وأما المسألة الثانية فكانت مسألة العرش ، والمناداة بالأمير فاروق ملكا على مصر اثر وفاة والده مباشرة •

وكانت المسألة الأولى موشكة على نهايتها قبيل وفاة الملك فؤاد • فقد دارت المحادثات بين على ماهر باشا والسيد فؤاد حمزة ، على أساس من اعادة علاقات المودة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ومن عودة المحمل المصرى ينقل كسوة الكعبة الى مكة من غير أن تحيط به قوة تحرسه فى الحجاز • وكان يسيرا على الرأى العام المصرى أن يقبل هذا الحل ، بعد اذ اطمأنت الأمور واستقر الأمن فى ربوع الحجاز ، فلم يعد ثمت خوف من مهاجمة البدو المحمل • وقد توفى الملك فؤاد ولا تزال مسائل خلافية تفصيلية قائمة بين وجهة النظر المصرية ووجهة النظر السعودية • عند ذلك نبه على باشا ماهر السيد فؤاد حمزة الى أنه يملك فى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك أن يوقع المعاهدة التى يمكن أن يتفق الطرفان عليها ، لأن مجلس الوزراء فى هذه الأيام العشرة يملك بحكم الدستور كل سلطات الملك ، وأنه مستعد لهذا التوقيع اذا اتفق على التفاصيل المختلف عليها ، بينا هو لا يكفل أن تتم الوزارة الوفدية التى تليه ما هو معتزم أن يفعل • وأيقن وكيل الخارجية السعودية أنه لن يجد مصريا أحسن استعدادا لاعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية من على ماهر باشا ، فأتم الرجلان التفاهم ، ووقعا المعاهدة ، واطمأنت نفس على باشا الى أنه قام بواجبه لمصلحة وطنه فى هذا الأمر الذى يهم المسلمين فى مصر ، بل يهم المسلمين فى أقطار الأرض جميعا •

فأما المسألة الثانية ، مسألة العرش والمناداة بالأمير فاروق ملكا على مصر ، فكان على باشا حريصا أشد الحرص على أن يتمها على خير وجه • فهو لم ينس أنه كان موضع ثقة الملك فؤاد ومحل رعايته

سنوات طويلة من حياته ، وأن عليه من أجل ذلك واجبات يقتضيه الوفاء أن يقوم بها ؛ هذا ومركزه فى رياسة الوزارة ، وما ألقى عليه الدستور من تبعات ، يقتضيه أن ينهض بهذا الواجب فى هذا الموقف الدقيق على أتم وجه وأكمله .

والحق أنه أدى لوطنه ، ولذكرى مليكه الراحل ولولى العهد الذى آل اليه العرش بعد أبيه ، خير ما يؤديه رجل مسؤول .

ففى يوم وفاة الملك فؤاد ، نادى على باشا ماهر بالأمير فاروق ملكا على مصر ، رغم أنه كان لا يزال بعيدا عن أرض الوطن ، وأنه كان ولما يبلغ سن الرشد . لكن على باشا ذكر العبارة التى ترددها الأمم فى مثل هذه الحال : « مات الملك ، يحيا الملك » ، فنادى بفاروق الأول ملكا على مصر ، ثم اتجه بعنايته الى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشد المقرر بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشد لادارة الأموال الخاصة .

وقد استعان فى هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة من ناحية ، وبرجال الشريعة الاسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى . ولمّا كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت . فقد تناولت الأحاديث ، ونشرت الصحف ، أن ثمت تفكيرا فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من اتمام دراسته بانجلترا ، ونسبت هذا التفكير الى البريطانيين حينا ، والى بعض المسؤولين من المصريين حينا آخر . ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير . فالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، والذى نص الدستور على قيامه ، قد جعل سن الرشد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية . وليس يجوز تعديل الدستور ، والملك لم يبلغ سن الرشد ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش . لا مفر اذن من الاذعان للأمر الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سنا للأهلية السياسية . لكن ! هل يعتبر هذا السن كذلك سن الأهلية الشخصية والأهلية المالية ؟ ! أم يجرى حكم القانون العام فيهما ؟ ! .

لم يستسغ على باشا أن يكون الملك ، وقد أشرف على السابعة عشر من سنى حياته ، قاصرا عن ادارة شؤونه • لهـذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة ، استند فيها الى رأى رئيس لجنة القضايا وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، جاء فى ختامها : « وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة ، والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والماليـة » • وعلى هذا أعلن رشـد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك • وصفق الناس لهذا الاعلان ، حين خفض على باشا ماهر بقانون مخصصات جلالة الملك السنوية من مائة وخمسين ألفا الى مائة ألف من الجنيهات •

* * *

آن للجبهة الوطنية أن تستأنف المفاوضات بعد تمام الانتخابات ، وآن لى أن أتتبع سيرها ، وكنت منقطعا عنها كما قدمت أثناء مقامى بالحجاز ، ثم اشتغالى بالمعركة الانتخابية • والواقع أن ما تم منها الى ذلك التاريخ لم يكن ذا بال • فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات فى قصر الزعفران فى الساعة الرابعة من مسـاء يوم الاثنين ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكانت جلسة علنية • فألقى النحـاس باشا رئيس وفد المفاوضة المصرى خطابا أشار فيه الى الأزمة التى يجتازها العالم ، والى مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ثم قال : « ان المعـاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضا وفوق كل شىء ضرورة معنوية للانسانية • فهى بشير بعهد سلام واخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربيـة التى هى مهد الديمقراطية والحرية » • وأجاب سير مايلز لامبسون على هذا الخطاب ، فوافق على ما ذكره النحاس باشا من أن الاتفاق بين مصر وانجلترا من شأنه أن يفضى الى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات المضطربة التى يجتازها العالم ، وذكر أن الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجدد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية ، رغم أن المفاوضات السابقة لم تثمر

الثمرة المرجوة ، مقتنعا بأن رجال الجبهة لن يدخروا وسعا فى تجنب تكرار الفشل .

وبدأت المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه . فلم تكن حرب الحبشة وحدها هى التى تقلق بال المتفاوضين ، بل كانت نذر الحرب تتبدى فى أوربا نفسها . فقد نقض هتلر عاهل ألمانيا معاهدة فرساى ، واحتل منطقة الرين ، وألقى فى الريخستاغ خطابا تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا . ترى ، أيدعو هذا الجو انجلترا الى التساهل فى مفاوضة مصر ، أم يدعوها الى التشدد فى هذه المفاوضة ؟ وماذا يكون لهذا الجو من أثر فى نفوس المفاوضين المصريين؟ صوّر هذه المعانى مستر فيليب جريفس — محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمس — وكان قد جاء الى مصر فى هذا الظرف ، فى مقال عنوانه : (قيمة صداقة مصر لانجلترا) ، جاء فيه : « من أشد بواعث الأسف أن تمنى المحادثات المنتظرة بالفشل لاصرار الخبراء البريطانيين اصرارا لا مسوغ له على دعوى سلامة بريطانيا . فلا ريب أن مصر الصديقة أعظم نفعا للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط » . وجاء فيه كذلك : « لن يستطيع أى زعيم سياسى مصرى له مكانة أن يعرض سمعته للخطر بالانفصال عن الوفد الرسمى للمفاوضة لأسباب شخصية أو حزبية . وجميع الأحزاب الممثلة لمصر تشعر بأن هذه الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الأخيرة التى تتاح لهم » .

وفى الثانى عشر من مارس عقدت الجلسة العملية الأولى للمفاوضات، وعلى أثرها قدم المفاوضون البريطانيون مذكرة تلاها سير مايلز لامبسون فى الجلسة . وبعد أيام قليلة ردت هيئة المفاوضات المصرية على هذه المذكرة بمذكرة مثلها ، فتبين أن الشقة بين الفريقين واسعة . هذا مع أن الموضوع الذى تناوله البحث لم يتجاوز المسألة العسكرية ، بل لم يتجاوز من المسألة العسكرية سوى جانبها البرى . أما الجانبان البحرى

والجوى ، فظلا محتفظا بهما • هنالك توقفت المفاوضات واعتقد كثيرون أن مصيرها الى الفشل •

ظهرت فى هذا الموقف شخصية أمين عثمان • وكان يومئذ شابا موظفا بوزارة المالية ، عين فى سكرتارية وفد المفاوضة لأنه كان يجيد الانجليزية ؛ اذ تعلم فى مدارس ڤكتوريا بالاسكندرية ، ثم درس فى انجلترا ، وتزوج من سيدة ايقوسية قيل انها ظريفة الحديث ، وان سير مايلز لامبسون يجد فى نكتتها القومية الحاضرة متاعا • وقد اتصل أمين عثمان بسير مايلز وأصبح موضع رعايته • لهذا سهل عليه أن يكون أشبه بضابط اتصال فى المفاوضات بين سير مايلز والنحاس باشا • وقد أدت هذه الرعاية الى اجتماع رئيسى الوفدين المتفاوضين ابتغاء التغلب على الصعوبة القائمة • ولكن الموقف لم يبد فيه تبدل ظاهر ، الى أن جرت الانتخابات وتولى النحاس باشا رياسة الوزارة خلفا لعلى باشا ماهر • وفى أثناء هذه الفترة بدأت الصحافة البريطانية تتحدث عن المساومة من الجانب المصرى ، وكأن المفاوضات بطبعها ليست مساومات كالبيع والشراء ، وكأن الجانب البريطانى لم يكن أكثر مساومة من الجانب المصرى حين يتمسك بالواقع يريد أن يدفع به الحق الذى يتمسك به الجانب المصرى •

فقد كان الجانب البريطانى يريد أن يتراجع فى المسألة العسكرية عما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ ، بحجة أن الموقف الدولى تغير ؛ وكان يريد لذلك أن تظل القوات البريطانية ولها حق التنقل فى أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها • وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات الى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ • ومهما يكن من تغير الموقف الدولى فان هذا التغير كان متوقعا دائما • لكن الجانب البريطانى اتخذه حجة فى المفاوضات مما أدى الى توقفها زمنا غير قليل • بل لقد اضطر سير مايلز لامبسون أن

يسافر بنفسه الى لندن ، وأن يقابل المسؤولين فى وزارة الخارجية البريطانية • وقد حمل معه فى هذه الرحلة تقارير عما دار بين المفاوضين المصريين والمفاوضين البريطانيين بالقاهرة ؛ فذكر الناس لمناسبة سفره هذا سفر لورد اللنبى الى لندن قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ • وقد استطاع المندوب السامى البريطانى ، أثناء مقامه بعاصمة بلاده ، أن يتغلب على عقبة المسألة العسكرية ، واستطاع بذلك أن يعود الى مصر ليستأنف المفاوضة مع وفد مصر ، وأن يجد من الصحافة البريطانية مؤيدا قويا لدى الرأى العام البريطانى ؛ يقنعه بأن صداقة مصر خير من التسلط عليها عسكريا • على أن ما صنعه سير مايلز لم يكن كسبا لمصر وحدها ، بل كان فيه كسب أعظم لانجلترا • وبهذا تم الاتفاق ، وحل الخلاف الذى توقفت المفاوضات بسببه زمنا غير قليل •

فقد اتفق الطرفان آخر الأمر على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ؛ لا فى حالة الحرب وكفى ، بل فى حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها • وقد كان هذا الذى انتهى الاتفاق اليه مثار خلاف بين المتفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم الى ضرورة قطع المفاوضة • فمن ذا يقدر المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ، وهى لا يمكن أن تزيد على احتمال من الاحتمالات لاصلة بينه وبين الحرب بالفعل ، بل لاصلة بينه وبين خطر الحرب الداهم ؟ وخطر الحرب الداهم نفسه أمر تقديرى بحت • فاذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر فى حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل • أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ففيه التجوز كل التجوز •

على أن الجو الدولى ، الذى أحاط بالمفاوضات ، كان يدفع الطرفين جميعا الى الحرص على النجاح • فقد كانت انجلترا تقدر أن طمأنينتها الى سلامة جيوشها فى مصر ، لاتكون تامة اذا بقيت روح الشعب المصرى

عدائية لبريطانيا • وقد كانت مصر تقدر أنها معرضة ، بحكم مركزها الجغرافى ، لتشترك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوربا • لانجلترا كما لمصر مصلحة اذن فى عقد معاهدة بينهما • لكن كل فريق يجب أن يحصل من هذه المعاهدة على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فلا يضار فريق فيما لا ضرر فيه على الآخر ، ولا يحجب عن مصر حق لا ضرر على انجلترا من التسليم به •

كان هذا الموقف الأخير موقف محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين • فقد رأى فى نظرية خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ما لا يطمئن ضميره اليه ، فجاء من الاسكندرية حيث كانت المفاوضات تجرى فى قصر أنطونيادس ، والتقى فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمود عبد الرازق باشا وبى ، وشرح لنا الموقف ورأيه فيه • وقد أيدناه فعلا ، وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها • على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا ينسحب من هيئة المفاوضة • عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة نصا تتعهد به انجلترا أن تعاون مصر على هذا الالغاء • فان حصل محمد باشا على هذه الترضية ، كانت كسبا لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم انسحابه • فأما اذا رفضت انجلترا هذا النص على الغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييدا حارا ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه •

وقبلت انجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لالغاء الامتيازات ، وحررت المعاهدة ، وتولى تحريرها مستر بِكِت

المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذى كان مساعدا لسير سيسل هيرست مستشارها السابق • وعلى ذلك اتفق على أن توقع المعاهدة فى لندن ، يمضيها مستر انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية مع المفاوضين المصريين •

وسافر المفاوضون المصريون ، كما سافر سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ومعاونوه فى المفاوضات • وجرت محادثات أخرى فى العاصمة البريطانية انتهت الى وضع اتفاقات ثانوية ، فى صورة خطابات متبادلة بين وزير الخارجية البريطانية والنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية •

والمعاهدة فى مجموعها لم تخرج فى نظر كثيرين عن المبادىء التى وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ • فهى محالفة أساسها دفاع انجلترا عن مصر فى حالة الحرب ، واقتصار معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليفتها داخل حدود بلادها ، ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلى فى الحرب ، بل بتقديم الموانى والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطانى •

على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل ما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية فى النص ، وان علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية فى الواقع • من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين أن لا تتخذ فى سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى • وطبيعى أن ذلك معناه أن لا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة انجلترا • وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع ، وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجا خاصا فى سياستها لم يغير ذلك من سياسة انجلترا فى كثير ولا فى قليل • ومن ذلك كذلك ، تعهد الدولتين بالتشاور اذا اضطرب الجو الدولى بالنذر لتتخذا خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن انجلترا لا تغير خطتها تبعا لرأى مصر • وهذا منطق الواقع •

فالامبراطورية البريطانية المترامية الأطراف ، والتى تجرى على سياسة تقليدية ثابتة منذ عشرات السنين ، لا يمكن أن تخالف هذه السياسة التقليدية لغير شيء الا أن لمصر رأيا آخر .

وقضت المعاهدة على أن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى . ولهذا معناه الواضح . كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، تتولى تدريب الجيش المصرى، له كذلك معناه الواضح الذى لا يحتاج الى كد الذهن لتبينه . والطريف كذلك فى المعاهدة انها نصت على ارتباط مصر بتنفيذ ما سمته سياستها هى فى انشاء الطرق التى نسميها حتى اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بانشائها تسهيل المواصلات للجيش البريطانى بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد .

مع هـذا نظمت هيئات الوفد بأمر الحكومة مظـاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين ، وأطلق النحاس باشا على المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وأقامت الحكومة أقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة . وألقى مكرم عبيد باشـا خطابا حماسيا فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول يحبذ به المعاهدة ويعتبرها نصرا مبينا .

لم يكن محمـد محمود باشـا من القائلين بالرأى الذى قال به النحاس باشا أو مكرم عبيد باشا . ولم يكن الدكتور أحمد ماهر من هذا الرأى كذلك . بل كان رأيهما أن المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، ومن باب أولى ليست الشرف والاستقلال مجتمعين . وقد أوضح محمد باشا هذا الرأى فى كلمة أعدها ثم ألقاها بمجلس النواب . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو أحـد الذين وقعوا المعاهدة ، أن يقول بعدم الموافقة عليها وابرامها . وغاية ما استطاع أن ترك الأحرار الدستوريين يعبر كل منهم صراحة عن رأيه الخاص فى المعاهدة : يعارضها من شاء ، ويحبذها من شاء ، ويقول مثل قوله أنها خطوة فى سبيل الاستقلال من شاء . أما الدكتور أحمد ماهر فلم يكن يملك أن

يملى مثل هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه • وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى سنة ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيما جديدا فى مصر • ولم يقبل النحاس باشا هذه المشورة • فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعا لتعديل النظام الحزبى ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو فى سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، وكذلك عاد المفاوضون المصريون الى مصر ، ولم يكن ثمت تفكير فى شىء الا فى عقد دورة غير عادية للبرلمان تعرض فيها المعاهدة لابرامها •

وعقدت هذه الدورة غير العادية فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ونوقشت المعاهدة فى مجلسى البرلمان : فى النواب أولا ثم فى الشيوخ • وقد تولى معارضتها فى كلا المجلسين عدد محدود من الأعضاء • وأدلى محمد محمود باشا بالرأى الذى سبقنا الى ذكره ، وكذلك الدكتور أحمد ماهر ، وعارض المعاهدة فى أساسها بهى الدين بركات باشا وبعض النواب • وقد عارضها من الشيوخ حسن صبرى باشا وحافظ رمضان باشا ، وحللتها أنا تحليلا انتهيت منه الى أنها صورة محورة من مشروع ملنر ، والى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لاتصل بمصر الى مركز الدومنيون ، فيجب أن يصوت كل عضو فى الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها • فمن أراد الاستقلال أو نظاما كنظام الدومنيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها •

أبديت هذا الرأى فى الصباح ، وكان المنتظر أن يؤخذ الرأى على المعاهدة فى المساء • وقد مرضت بعد ظهر ذلك اليوم فلم أتمكن من حضور جلسة الشيوخ ، ففسرت الصحف امتناعى بأنه متعمد لكى لا أبدى رأيا • والواقع أننى لزمت بالفعل فراش المرض ثلاثة أيام • لكن الظروف أدت بالناس الى هذا الظن ، ولم يكن لى أن أقول فيه شيئا بعد أن أبديت رأيى فى الموضوع بكل صراحة •

وقد يلفت النظر أن اعتبرت مناقشة المعاهدة وبيان ما فيها من أوجه النقص فى تحقيق استقلال مصر معارضة للوزارة ، ومعارضة اعتبرها أنصار الوزارة خصومة أساسها سوء القصد وانتهاز الفرصة لمناوأة الحكومة . هذا مع اطمئنانهم الى أن المعاهدة ستبرم ، وستوافق على ابرامها كثرة كبيرة فى المجلسين . لكننا تعودنا فى مصر أن نضيق ذرعا بكل رأى يخالف رأينا ، وأن نرى فى هذه المخالفة خصومة بل عداوة . ولو أن هؤلاء الذين ضاقوا ذرعا بنقد الناقدين يومئذ ، أوتوا شيئا من العلم بما تتمخض عنه التطورات الدولية ، وقدروا ما يمكن أن يحدث ، وما حدث من بعد بالفعل من عدم رضا مصر ، وعدم رضا النحاس باشا وأنصاره عن المعاهدة — اذن لكانوا أرحب صدرا ، ولرأوا فى معارضة المعارضين ونقد الناقدين أساسا ترتكز عليه بلادهم من بعد ، على نحو ما فعلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

* * *

أبرمت المعاهدة ، وآن أوان التفكير فى مصير الامتيازات الأجنبية ، بعد أن تعهدت انجلترا بمعاونة مصر على التخلص منها . وكان الناس يحسبون أن يتألف وفد المفاوضة فى هذا الموضوع ممن فاوضوا فى معاهدة مصر وانجلترا ، بعد أن تتم الهيئات الفنية المختصة دراسته . لكن أمور الحكم جرت على نحو جعل جو التفاهم الذى كان سائدا فى أوائل هذا العام ، عام ١٩٣٦ ، تعلوه السحب ، ثم يتلبد بألوان من الخلاف الحزبى تعيد الشقاق سيرته الأولى ، وتتنفس فى الوقت ذاته عن تيارات فى الوفد لا تظهر بادىء الرأى ، ولكنها تعمل عملها فتمهد لاتجاه جديد بعيد الأثر فى حياة البلاد وفى حكمها .

وأول ما ظهر من بوادر الفرقة أن أغدقت الوزارة على أنصارها ومحسوبيها رتبا لا حصر لها ، وقيل يومئذ انها فعلت ذلك ابتهاجا بالمعاهدة . ولو أن هذه الرتب اقتصرت على المفاوضين ، والذين عاونوهم فى المفاوضات ، لكان ذلك طبيعيا ولما أثار أية ثائرة . لكن المفاوضين

لم ينلهم من هـذه الرتب شيء ، خلا انعام مجلس الوصـاية بقلادة فؤاد الأول على رئيس المفاوضين مصطفى النحاس باشـا ، وبنيشان الكمال على السيدة المصونة حرمه ، وكانت قد صحبته أثناء المفاوضات • أما المفاوضون الآخرون فكانوا فى غنى عن الرتب والألقـاب ، فلم ير مجلس الوصاية أن يمنحهم فوق ما عندهم •

فأما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات ، ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ولم يكن أحدهم يطمع فى أن ينال رتبة أو لقبا طيلة حياته • وكان أكثر هؤلاء من أنصـار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية فى الأقاليم • هنالك ضج منافسوهم ، ومن يبزونهم فى الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا فى هذه الانعامات من الميل الحزبى ما لا يتفق وموجب العدل ، وشكا هؤلاء الى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق فى المعاملة بغير مسوغ ، ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيـام الوصاية على العـرش ليقوى نفسـه على حساب الأحزاب الأخرى •

لم تكن هذه المسألة كافية لتثير فى الجو ما يكدر صفاءه ، وان تركت فى النفوس أثرا مكظوما • لكنها مع ذلك كانت ذات دلالة واضحة • تلك أن الحكومة القائمة لم تعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد فى النضال الحزبى ، بل رأت استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلها •

ولم يكن النضال الحزبى ، منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، قائما على أساس من مبادىء متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييدا ومعارضـة ، بل كان قائما على فهم مخطىء لمعنى الحكم • فمنذ اليوم الذى قال فيـه سعد باشا انه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحما ودما فهم الناس ، ولا يزالون ، مع الشيء الكثير من الأسف ، أن الهيئة القائمة فى الحكم تتولاه على أساس من محاباة أنصارها ومحاربة معارضيها ، ولا تتولاه

لحساب الجميع على سواء ؛ تقوم فيه بينهم بالقسط ، وترعى الذمة والعدل .

وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم فى شىء ، بل هو تعصب ذميم من الحاكم لأنصاره ومريديه الذين يدينون له ولو لم يؤمنوا به . وقوام هذا التعصب تصيد المنافع أو الانتقام من المنافسين . واذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل ، وتوارى سلطان القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعا عن أنفسهم ، فاذا نجحوا فى مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيها مقامه صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال فى شؤون الدولة تسير من سىء الى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المضرة الناشئة عن هذا التعصب الذميم لاحقة بها فى حاضرها ومستقبلها . عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ، ويحرص على أن يكون الحكم لمصلحة الجميع ، لا لمنافع من يلونه ، ومن يناصرون هؤلاء الذين يلونه .

وهذا النوع من الحكم القائم على التعصب لا يعرف فى الواقع شيئا اسمه المبادىء ، وانما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية . ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب فى سبيله جرائم شر الجرائم . فالناس لايختصمون الى حد ارتكاب الجريمة على المبدأ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح هذه الخصومة مقارعة الحجة بالحجة ، ومحاولة اقناع الكثرة من أهل الأمة بهذا الرأى أو بذاك . والحكم اذا قام باسم الجميع لحساب الجميع ، فلا يجر أحد منه مغنما لنفسه ولأنصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقده الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأى معركة ولن ترتكب جريمة . أما اذا قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات ،

فقد ترعرعت الخصومة وأفرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر الى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ الى وقتنا الحاضر من شر ومضرة .

* * *

وان الوزارة لماضية فى سياستها الحزبية ، اذ نجمت مسألة رأتها المعارضة غير خالية من الشوائب ، فاتخذتها صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان . تلك مسألة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . واستنباط الكهرباء من هذه المساقط مسألة حيوية لمصر . وقد تناولها البحث منذ سنة ١٩١٢ . لكن الحرب العالمية أعلنت فى سنة ١٩١٤ واستمرت الى سنة ١٩١٨ ، فعطلت هذا البحث ، ثم عطلته الثورة المصرية الى سنة ١٩٣٦ . لكن حكومة يومئذ مالت الى شركة بذاتها ، انجليزية الجنسية ، وبدأت تفاوضها لتنفيذه ، وحرصت على أن تتم الصفقة معها . عند ذلك نادت المعارضة بأعلى صوتها : « رويدكم أيها الحكام ! أن مثل هذا المشروع الضخم يجب أن يطرح فى مناقصة عالمية ، وألا تستأثر الحكومة بالرأى فيه مساومة مع شركة تختارها . فالمناقصة العالمية تبعد الريبة وتدعو الأمة الى الاطمئنان الى نزاهة الصفقة ، والى أنها غير مشوبة بشائبة من منفعة ذاتية » . وهذا منطق سليم لا ريب . لكن الحكومة أجابت بأن المناقصة العالمية غير مجدية نفعا فى هذه المسألة بالذات ، لأن لكل شركة من الشركات ، التى تقوم بهذه الأعمال الضخمة ، سرا لا تذيعه ، وحسب الحكومة أن تطمئن الى مقدرة الشركة ، والى أنها باشرت مثل هذه الأعمال من قبل ليكون لها كل العذر فى مساومتها وعقد الصفقة معها .

أحدث اعتراض المعارضة أثره . وقد ظهر من بعد أن هذا الأثر كان أبعد غورا مما ظن الناس ، لأن أعضاء فى الوزارة ، منهم محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا ، لم يكونوا مطمئنين الى هذه المساومة ، وكانوا يريدون أن تطرح العملية فى مناقصة عالمية . ولم يعرف أحد اعتراض الوزيرين الا حين عُدِّلت الوزارة على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية ، بعد أشهر من صيحة المعارضة ،

فقد أعاد النحاس باشا يومئذ تأليف الوزارة ولم يختر معه النقراشى باشا وغالب باشا • ونشر غالب باشا بيانات عن الخلاف الذى كان قائما على استنباط الكهرباء من مساقط أسوان وطرحه فى مناقصة عالمية ، وتمسكه هو وزميله النقراشى باشا بهذا الرأى •

أدى اختلاف المعارضة مع الحكومة فى هذه المسألة ، وأدت سياسة الحكومة سياسة حزبية صورناها من قبل ، الى نضال بين الوزارة ومعارضيها لم تقبل المعارضة معه أن تشترك فى المفاوضة فى مسألة الامتيازات والتخلص منها ؛ وذلك رغم دعوة الحكومة اياها للاشتراك فى هذه المفاوضة ، وأن النص على تعهد انجلترا بمعاونة مصر على التخلص من الامتيازات قد أدرج فى المعاهدة المصرية الانجليزية حرصا على بقاء محمد محمود باشا فى هيئة المفاوضة •

أفكانت المعارضة مع ذلك على حق فى رفضها التعاون مع الحكومة فى مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات ، للتخلص من هذه الامتيازات؟ ترددتُ فى الاجابة أول ما عرض هذا الموضوع للبحث ، وكنت أميل بادىء الرأى للمشورة بضرورة التعاون • ودعانى الى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات فى المعاهدة المصرية الانجليزية • لكن اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكلهم من وفد المفاوضة مع انجلترا ، رأوا غير رأيى • وكانت حجتهم أن مسلك الوزارة فى الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى فى مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة • فاذا اختلف المعارضون أو أحدهم مع أعضاء الوفد من أنصار الوزارة ، حمل هذا الخلاف على أنه استمرار للمعارضة ، ومحاولة لتعطيل جهود الوزارة فى مسألة قومية • وهذه تبعة لم يرد المعارضون حملها ، ولهذا رأوا ألا يشتركوا فى مؤتمر مونتريه •

وهذا شاهد آخر بأن الحزبية لم يكن أساسها خلافا فى الرأى على مبدأ من المبادىء أومذهب من المذاهب ، بل كانت قائمة على هذا الخطأ

البالغ فى فهم معنى الحكم ، وتصوره على أنه تحكم جماعة من الأمة فى جماعة ، لا على أنه تنفيذ مبادىء يعتقد الذين ينفذونها أنها عادلة ، وأنها تكفل الخير لجميع أبناء الأمة وتؤدى لذلك الى تقدمها ورخائها .

وقع حادث آخر ، اتخذته المعارضة صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان ، جعل كل تعاون بينهما غير ممكن . ذلك هو حادث ميت عساس . وهو حادث عادى يقع مثله ، ولكنه يرسم من الحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم فى مصر وفى غير مصر ، أيا كانت الوزارة القائمة به . فقد صدمت سيارة نقل شخصا على مقربة من محطة ميت عساس ، فحطمت سيقانه وعرضت حياته لخطر ثم توفى بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل حين وقع الحادث وأرادوا الاعتداء على سائقها ، فجاءت قوة من البوليس لتفريقهم فاعتدوا عليها ، فاستعان بندر سمنود — وميت عساس تجاوره — بقوة من مديرية الغربية . وجاءت القوة وفرقت الأهالى وقبضت على عدد منهم وحبستهم ، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس على نحو مزر يعيد الى الأذهان حادث البدارى الذى أشرنا اليه من قبل . وكانت جريدة « البلاغ » تنشر أنباء هذا التعذيب ، فيثير ما تنشره عواطف الناس ويصور الحكم صورة تعسة . عند ذلك ندب محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين أحمد بك عبد الغفار عضو الحزب وعضو مجلس النواب فذهب الى ميت عساس ، واتصل بالناس ، وجاء ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجوابا للحكومة فى مجلس النواب عن الحادث ، ثم قدم مدنى بك حزين عضو النواب الحر الدستورى استجوابا آخر .

ولعل النحاس باشا قد اعتقد أن هذه الحركة موجهة ضده بالذات ، لأن سمنود بلده ومسقط رأسه . على أنه لم يبد ما يدل على هذا ، بل واجه هذين الاستجوابين بدفع دستورى يمنع نظرهما لأن الحادث موضع تحقيق أمام النيابة ، ولأن مبدأ فصل السلطات يحرم على البرلمان

مناقشة موضوع مطروح أمام القضاء قبل أن يفصل القضاء فيه . واستبعد المجلس الاستجوابين ، وأقر هذا الدفع بقرار من الأغلبية الكبيرة التى تؤيد الوزارة ، وأصبح هذا الدفع من بعد سابقة وحجة فى يد كل وزارة تواجه بهما من يستجوبها فى أى أمر يتخذ القضاء فى أى من جوانبه اجراء من الاجراءات .

لم يقض قبول مجلس النواب الدفع واستبعاده الاستجواب على اثارة المعارضة حادث ميت عساس ، من حيث دلالته على أسلوب الحكم واجراءات البوليس . بل استمرت هذه المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان ، وخيل الى كثيرين أن تمسك الوزارة بهذا الدفع لا يعدو أن يكون فرارا من مواجهة الواقع . فاذا كانت النيابة أو كان القضاء يحدد المسؤولية القانونية لكل متهم يقدم أمامه ، فالمسؤولية السياسية التى تحمل الوزارة تبعتها لا تتصل بهذا التحديد ، الا اذا تناول البرلمان الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها جنائيا قبل أشخاص بذواتهم . هنالك يتجاوز البرلمان اختصاصه بالفعل . أما المسؤولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم فلا شأن للقضاء بها ، وانما الشأن للبرلمان وحده .

جعل حادث ميت عساس كل تعاون بين الحكومة والمعارضة غير ممكن . ورأت الحكومة ، بعد أن رفضت المعارضة الاشتراك معها فى مؤتمر مونتريه ، أن تستعين بعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا لكفايته التشريعية الممتازة ، وأرادت أن تعينه مستشارا للوفد المفاوض ، فرفض الا أن يكون عضوا فى هذا الوفد ، فعين عضوا . وسافر النحاس باشا وسائر أعضاء الوفد معه الى مونتريه ، واستمرت المفاوضات مع ممثلى الدول صاحبات الامتيازات زمنا ، ثم أسفرت عن معاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات التشريعية والمالية ، وقررت فترة انتقال مداها اثنتا عشرة سنة تلغى بعدها المحاكم المختلطة . وعرضت هذه المعاهدة على البرلمان فأقرها من غير مناقشة تقريبا .

اقتضى تنفيذ معاهدة مونتريه أن يسن قانون جديد للعقوبات يطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة جميعا • فقد أحالت المعاهدة على المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التى تقع منهم ، وكانوا قبل ذلك يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية • فلما وضع مشروع هذا القانون وعرض على البرلمان ، كان أول ما عنيت به أن أدرس ما فيه من نصوص تتعلق بالصحافة وحرية النشر ؛ فحرية النشر كحرية الرأى مما أقدسه وأدين به • وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفر منه نفسى أشد النفور ، وأرى فيه اعتداء صارخا على أكرم حرية انسانية : حرية الرأى والتعبير عنه •

ولم يكن ايمانى بحرية الصحافة ناشئا عن كتابتى فى الصحف مذ كنت طالبا بالحقوق ، ولا عن قيامى برياسة تحرير « السياسة » خمسة عشر عاما سويا ، بل كان ايمانا عميقا قديما متصلا بايمانى الثابت القوى بالكرامة الانسانية •

وأذكر لهذه المناسبة أن جمعية الطلبة فى باريس كانت قد أقامت فى سنة ١٩١٠ حفلة لافتتاح دارها ، وكان طلاب الهندسة المعمارية هم الذين وضعوا تصميم الدار وأشرفوا على بنائهـا • وقد دعا مجلس ادارة الجمعية لهذه الحفلة كاتب فرنسا الأكبر يومئذ ، أناتول فرانس ، فألقى خطابا لا تزال بعض عباراته ترن فى أذنى الى اليوم • تحدث عن حرية الرأى وحرية التعبير عنه لمناسبة كانت باريس ، بل كانت فرنسا كلها تهتز لها اذ ذاك أيما اهتزاز • تلك أن الحكومة الفرنسية سحبت نيشان اللچيون دونير من الكاتب الفرنسى ڤيكتور مارجريت لأنه نشر قصته « الغلامة La Garçonne » ، فكان تعليق أناتول فرنس على هذا التصرف ، الذى اتخذ فى حدود قانون قائم ، أن قال : « ان كل قانون يحد من حرية الرأى ، وحرية التعبير عنه ، أيا كان هذا الرأى ، قانون أثيم » كم صفقت وصفق زملائى الطلبة لهذه العبارة القوية التى صادفت موضع الايمان فى نفسى ، والتى بقيت لذلك منقوشة فى ذاكرتى ، فأنا أرويها

اليوم بعد أربعين سنة من سماعها ، وكأن الحفلة حافلة لا تزال ، وكأن أناتول فرانس لا يزال أمامى يقولها بصوته المتهدج • ولم تغير الحوادث، ولم يغير تعاقب السنين ، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة ، من ايمانى بحرية الرأى ومقتى لكل قانون يحد منها • فأنا أمقت العنف والاعتداء والبطش والجريمة ، وأرى أن ميدان الرأى الحر الذى يناضل عن نفسه، ويناضل الرأى الذى يناقضه ، هو وحده الميدان الانسانى الذى يكفل للأمم التقدم والرخاء والحرية •

عنيت اذن بأن أدرس ما فى مشروع القانون الجديد من نصوص تتعلق بحرية الصحافة وحرية النشر ، ودعانى الى هذه العناية ما واجهنى فى حياتى الصحفية من اعتداء على حرية النشر ، وما سن من تشريعات لتسويغ ما حرمه القضاء من هذا الاعتداء ، وما كان من احتجاج على هذه التشريعات أدى الى الغائها ، ثم ما علمته من أن هذه التشريعات المقيدة لحرية النشر أعيدت نصوصها الى هذا القانون الذى يراد تطبيقه فى المحاكم المصرية جميعا •

وقد أدخل هذا الذى علمته الى نفسى من الروع ما نشر أمام بصيرتى كل ما قاسيت من عسف ، وما بذلت من مجهود فى الدفاع عن حرية الرأى والنشر ، مما لا يزال موضع اغتباطى حتى اليوم ، وسيبقى موضع اغتباطى ما حييت •

أوردت فى الفصل الرابع من هذه المذكرات أن النضال بين الأحرار الدستوريين وسعد زغلول باشا أدى الى محاكمتى، وأن محكمة الجنايات قضت ، بعد مرافعات طويلة ، بتغريمى ثلاثين جنيها ، وأن محكمة النقض والابرام نقضت هذا الحكم وقضت بالبراءة ، واننا اعتبرنا حكم النقض هذا دستورا للصحافة يومئذ ، لأنه قرر المبادىء السليمة التى يجب أن تسود فى بلد ديمقراطى • فقد قرر أن الطعن الذى لا يكون موجها الى مجلس النواب نفسه كهيئة نظامية ، بل الى بعض أعضائه أيا كانوا ، يعتبر طعنا موجها الى أشخاص معينين ، وأن عبارة « الهيئات النظامية »

التى يحميها القانون لا يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكونا لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأى حال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية • وقرر حكم النقض كذلك أن أعضاء المجلس النيابى كالموظفين العموميين ، فيما يختص بالطعن عليهم فى أعمال وظيفتهم ، فمن الجائز اقامة الدليل على صحة ما نسب اليهم • ثم قرر الحكم كذلك ان « من المسلم به فى البلاد الدستورية ان الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات ، وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد ، يتعرض عن علم ، لأن يرى كل أعماله هدفا للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له ، وتبرير أعماله • فالمناقشات العمومية ، مهما بلغت من القوة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية ، تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها ، بهذه الطريقة ، أن تكون رأيا صحيحا فى الحزب الذى تثق به وتؤيده ، ولا ينبغى للقضاء أن يتدخل فى تلك المنازعات الا اذا كان هناك مساس أدبى أو مادى بمصلحة شخصية حقيقية » •

قررت محكمة النقض والابرام هذه المبادىء فى سنة ١٩٢٤ ، فأصبحت دستور الصحافة لذلك العهد • وكان الطبيعى والمعقول أن تظل هذه المبادىء سائدة دائما ، وألا يجنى عليها أحد على أى وجه • لكن الوزارات المتعاقبة ضاقت بها ذرعا ، وفكرت فيها طويلا ، وودت لو تستطيع الخلاص منها ، ثم بقيت سنوات لا تقدر على شىء • ضاق زيور باشا بها ، وود لو أنه وجد السبيل للقضاء على معارضتنا له سنة ١٩٢٥ فلم يقدر • وضاق سعد باشا بها ذرعا ، فكان مما صنع أن ترك منصة رياسة مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ونال موافقة المجلس على تخفيض مرتب رئيس محكمة النقض يومئذ ، أحمد طلعت باشا ، مائة جنيه فى العام • ولم تكن وزارة محمد محمود باشا الأولى ، وزارة سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، لتضيق بها ذرعا ، وقد عطلت نص المادة ١٥ من

الدستور حين علقت الحياة النيابية وأصبح فى مقدورها أن تعطل الصحف اداريا • فلما كانت سنة ١٩٣٠ ،وأبدل صدقى باشا بدستور الأمة الدستور الذى وضعه ، صدرت عدة تشريعات عطلت هذه المبادىء التى قررتها محكمة النقض والابرام • وقد حظرت هذه التشريعات على الصحف نشر ما تتناوله التحقيقات التى تجريها النيابة ، اذا أصدر محقق قرارا بهذا الحظر ، كما حظرت نشر ما يحدث تبليغ بشأنه من وقائع ولو كان اثباتها جائزا ، وحرمت رياسة التحرير على من يصدر ضده حكمان بالادانة ولو لم يكن فيهما أى مساس بكرامته أو بشرفه • ولذا ارتفعت الصيحة عالية ، من جانب الأحرار الدستوريين ومن جانب الوفد ، استنكارا لهذه التشريعات الرجعية الجائرة • لكن هذه الصيحة لم تنتج أثرها الا فى وزارة نسيم باشا سنة ١٩٣٥ •

والواقع أنه كانت بين الصحافة وبين السلطة التنفيذية خصومة متصلة • فالصحف المؤيدة اليوم معارضة غدا • والوزارات المصرية كلها تضيق صدرا بالصحافة المعارضة وتود لو استطاعت تكميمها • ولم يكن فى مقدورها أن تفعل وهذه المبادىء التى قررتها محكمة النقض والابرام سنة ١٩٢٤ قائمة • وهى لم تكن تستطيع أن تغير هذه المبادىء الا بالتشريع • وهذا ما فعلته وزارة سنة ١٩٣٠ •

وانما أصدرت تلك الوزارة القوانين التى تحد من حرية الصحافة لتحمى نفسها من مهاجمة الصحف التى تعارضها ، وذلك بأن تتخذ معها من الاجراءات مثل ما كانت تتخذه الدكتاتوريات فى ايطاليا وألمانيا • وحماية الحكومة نفسها بتكميم الصحف عن طريق التشريع وضع مقلوب ، ان ساغ فى الدكتاتوريات فلا يمكن أن يكون له مسوغ فى الأمم الديمقراطية • ذلك بأن الحكومة الديمقراطية تقوم على أساس من ثقة الكثرة من الشعب بها ، وهى من ثم قوية بهذه الكثرة ، لا تستطيع المعارضة التغلب عليها وان بلغت من الشدة أعظم مبلغ • أما وهى قوية بثقة الكثرة بها ، فلا عذر لها اذا لم تكفل الحرية للناس جميعا ، والأقلية

فى مقدمتهم • فاذا هى سلطت على معارضيها العنف والبطش ، انقلبت دكتاتورية ظالمة أفحش الظلم •

وأذكر لمناسبة الحديث فى هذا الموضوع عبارات قوية أخاذة بالنفس بينة البلاغة ، ألقاها ابراهيم الهلباوى بك وهو يترافع عنى فى قضية رفعت علىّ فى عهد صدقى باشا • كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢ أمام دائرة الجنايات ، وكان يرأسها عبد العظيم راشد باشا • فقد ترافع المحامى الكبير ، ثم ختم مرافعته قائلا ما يكاد يكون نصه : « يا حضرات المستشارين ! ان البلاد تعيش فى هذا العهد فى ظلام دامس • كل ماحولنا عسف وبطش وارهاب • لايستطيع أحد أن يوجه نقدا للحكومة ثم يأمن على نفسه بين يومه وغده • لم تبق أمامنا فرجة ينفذ منها شعاع ضئيل من النور ، يستبقى الأمل فى نفوسنا ، الا عدلكم • أفأنتم كذلك قد ضرب عليكم حجاب من الظلام ، كما ضرب على غيركم من أبناء الأمة ؟ أأصبح العدل خائفا من البطش خوف الشعب منه ؟ اننا نطمع فى كلمة منكم تبدد ، ولو بعض الشىء من هذه الظلمة القاتمة المحيطة بنا ، الجاثمة على صدورنا • أفتقولون هذه الكلمة ، فيعاود نفوسنا بصيص من نور الأمل ؟ انا لا يزال لنا فى عدلكم رجاء ، ولا نزال نطمع فى أن تحققوا هذا الرجاء » •

كانت نتيجة هذه المرافعة أن قضت المحكمة بتغريمى عشرة جنيهات ، وتلك أقل عقوبة فرضتها القوانين التى سنتها الوزارة ، وزارة سنة ١٩٣٠ •

على أن هذه العقوبة وما شابهها صدر عنها عفو شامل بعد زوال العهد الذى أصدر هذه القوانين •

كان الأحرار الدستوريون والوفديون جميعا قد احتجوا على تلك القوانين الدكتاتورية المقيدة للحرية • فلما جاءت وزارة نسيم باشا فى أواخر سنة ١٩٣٤ ، ألغتها جميعا وبقيت ملغاة الى سنة ١٩٣٧ •

فلما قدم الى البرلمان مشروع قانون العقوبات ليطبق فى المحاكم

الأهلية والمختلطة على السواء ، تنفيذا لمعاهدة « مونتريه » ، وكانت وزارة الوفد هى القائمة فى الحكم ، عجبت أشد العجب حين رأيت النصوص التى احتججنا واحتج الوفد عليها تبعث كلها وترد الى الحياة فى مشروع القانون الجديد . لذلك وقفت فى مجلس الشيوخ أطلب الغاء هذه النصوص ، وأعيد على مسمع المجلس تاريخها . وأيدنى الهلباوى بك فى طلب الالغاء . لكن الأستاذ صبرى أبو علم ، وكيل وزارة الحقانية البرلمانى ومكرم عبيد باشا وزير المالية فى وزارة الوفد ، وقف كل منهما يدافع عن هذه النصوص الرجعية القاسية . ولما كان للوفد كثرة فى المجلس تؤيد الوزارة ، رفضت ما اقترحناه من الغاء تلك النصوص ، ناسية أنها اذا طبقت على معارضيها اليوم فستطبق عليها غدا ، يوم تنتقل هى الى صفوف المعارضة ، وأنها لن تستطيع يومئذ أن تطلب الغاءها وهى التى أقرتها .

كيف سوغت حكومة الوفد لنفسها أن تقف هذا الموقف ؟ وكيف أقرتها هذه الكثرة فى مجلس الشيوخ على ما صنعت ؟ السبب واضح . ذلك أن ايماننا بالديمقراطية لم يتأصل بعد فى نفوسنا ، وأننا يوم نلى الحكم تتوهم أنا باقون فيه الى الأبد ، أو نرى الحكم خير فرصة لشفاء ما فى نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .

ومن أسف أن هذه النصوص ، التى ألغتها وزارة نسيم باشا ثم أعادتها وزارة الوفد ، لا تزال باقية الى يوم أكتب هذا الفصل : يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

لم يتأصل الايمان بالديمقراطية فى نفوسنا ، ولا نزال نقول مع القائل : انما العاجز من لا يستبد ، أو نقول مع الآخر :

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم ، فاذا آل الحكم الينا ظلمنا كما ظلم ، ورأى أنصارنا فى عملنا هذا قصاصا عادلا وجزاءا وفاقا ، بل جرأة ممدوحة .

* * *

وقد تجلى مظهر ذلك صريحا بعد معاهدة موتريه ، على وجه أعاد للأذهان دكتاتورية موسولينى ودكتاتورية هتلر • فكما شكل موسولينى قمصانا سوداء تدافع بالبطش عن نظامه ، وكما شكل هتلر قمصانا من لون آخر تدافع بالبطش عن نظامه ، ألفت الوزارة الوفدية يومذاك القمصان الزرقاء تدافع بالبطش عن نظامها • وطبيعى أن لا يتلاءم وجود هذه القمصان التى تقوم بالاعتداء على خصوم الحكومة مع حرية الرأى ، ولا مع أى معنى من معانى الديمقراطية •

وانى لأذكر يوما كنت أجتاز بسيارتى ميدان الاسماعيلية الى ميدان الأزهار (الفلكى) ، قاصدا محكمة الاستئناف لبعض أمرى • واننى لفى طريقى ، اذ هجمت شرذمة من هذه القمصان الزرقاء على سيارتى وانهالت عليها بعصيّ غليظة ، لم ينجنا منها الا أن أسرع السائق حتى لا يدركنا المعتدون • وذهبت من فورى الى نيابة مصر وأبلغت الأمر اليها ، فسألنى النائب عما اذا كنت أعرف أحدا من هؤلاء المعتدين • فلما طلبت اليه أن يسأل جندى البوليس ، المكلف بالاشراف على هذه المنطقة ، عن هذه القوة العرفية ومن كان يتولى قيادتها ، أفهمنى أن ذلك غير منتج ، واكتفى بأن هنأنى بالسلامة من الاعتداء ، وانتهى الحادث عند هذا التحقيق الصورى •

طبيعى ألا تتفق هذه الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معانى الديمقراطية ، وان اتفقت مع الدكتاتورية التى تعاف حرية الرأى وحرية النشر •

عزمت فى منتصف هذا العام ، عام ١٩٣٧ ، أن أزور فلسطين ؛ أستجم بها زمنا ، وأقف على ما يجرى فيها • ولعلها طلعة الصحفى هى التى دفعتنى الى هذه الزيارة • فقد كانت الأحوال فى هذه البلاد التى تجاورنا تدعو الى القلق والى الاشفاق ، وكان لما يقع فيها من اضطرابات متصلة صدى قوي فى نفس الشعب المصرى ، وان لم يكن له مع ذلك أى صدى فى الأوساط الرسمية • وكنت أشعر بعطف خاص على هذا

الشعب الذى ألزم منذ نهاية الحرب العالمية وضعا لم يرضه ، بل ظل ثائرا به أعنف الثورة ، ثم لم يستطع مع ذلك أن يتخلص منه أو أن يتغلب عليه .

ففى سنة ١٩١٧ ظفر مستر وايزمان زعيم الفكرة الصهيونية بوعد بلفور ، وبه تعهدت انجلترا أن تكفل لليهود وطنا قوميا فى فلسطين . فلما وُضعت فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطانى ، بدأ اليهود المضطهدون فى أوربا الشرقية يهاجرون الى « أرض المعاد » ، ويقيمون بمدن الساحل فى فلسطين . ثم انهم أنشأوا بلدة تل أبيب بجوار يافا وجعلوها مقرا لما أسموه « الوكالة اليهودية » ، التى اضطلعت بتنظيم هجرة اليهود وبالتفاهم مع دولة الانتداب على هذه الهجرة . فلما تبين أهل فلسطين ما هم مقبلون عليه من خطر ، اتفقت كلمة العرب المسلمين والمسيحيين فيها على مقاومة هذه الهجرة ، ودعوا العالم الاسلامى والعالم العربى لتأييدهم فى هذه المقاومة . لكن الحكومات العربية لم تكن تستطيع أن تفعل شيئا . فقد كان بعضها واقعا تحت النفوذ البريطانى كمصر والعراق وشرق الأردن . وكان البعض خاضعا لانتداب فرنسا كسوريا ولبنان . وكان سائرها مشتغلا بمشاكله الخاصة كاشتغال نجد والحجاز بما بينهما من خصومة أدت الى حرب انتهت بانتصار العاهل النجدى على ملك الحجاز ، وما كان بين العاهل النجدى واليمن من خلاف استمر زمنا ثم انتهى الى صلح .

لهذه الأسباب لم تكن الحكومات العربية تستطيع أن تمد لعرب فلسطين يدا . فأما الرأى العام العربى والاسلامى ، فكان يناصر هؤلاء العرب بكل قوته . وقد عقدت فى بيت المقدس عدة مؤتمرات حضرها من مصر محمد على علوبه باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وغيرهما ، وحضرها ممثلون للأقطار الاسلامية الأخرى وفى مقدمتها الهند . وقد سافر محمد على علوبه باشا والسيد أمين الحسينى مفتى فلسطين الى الهند وجمعا منها أموالا لتأييد قضية فلسطين .

وحاول اليهود أن يستميلوا بعض طوائف العرب فى البلاد المختلفة الى صفهم فلم ينجحوا .

وقد حدثت فى فلسطين عدة اضطرابات وقلاقل بسبب بيع أراضى العرب لليهود ، وبسبب استمرار هجرة اليهود الى فلسطين . وكانت هذه الاضطرابات والقلاقل تبلغ حد الثورة فى بعض الأحيان ، وكان يخشى لذلك خطرها . وكانت السياسة البريطانية تبدو فى ظاهر من محاولة التوفيق بين العرب واليهود فلا تجدى محاولتها ، فتبعث اللجان لبحث الوسائل لاقرار الأمن فى البلاد المقدسة ، ثم تضع هذه اللجان تقاريرها وتنتهى بذلك مهمتها . وبقيت الحال كذلك الى سنة ١٩٣٧ ، وبقيت سياسة مصر الرسمية سياسة عطف على العرب لا أكثر ، لأن اشتغال مصر بمشكلاتها مع انجلترا جعل سعد باشا وجعل غيره من الساسة يرون أن لاتشتت الجهود ، بل توجه كلها الى تحقيق استقلال مصر . فلما عقدت معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وانجلترا ، ثم عقدت معاهدة مونتريه ، بدأ التفكير الرسمى فى مصر يتخذ اتجاها جديدا ، وان لم يبد لهذا الاتجاه الجديد أثر قبل سنة ١٩٣٨ .

قضيت بفلسطين عشرة أيام زرت خلالها المواقع التاريخية وقبور الأنبياء فى البلاد المقدسة ، واتصلت أثناءها بزعماء الحركة العربية ، وفى مقدمتهم السيد أمين الحسينى وراغب بك النشاشيبى . وعدت الى مصر والناس جميعا يتطلعون مشوقين الى يوم يتولى جلالة الملك فاروق سلطاته الدستورية ، يوم بلوغه الثامنة عشرة من سنه . وكان جلالته يبلغ هذه السن ، بالحساب الهجرى ، فى التاسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧

* * *

كان الناس يتطلعون مشوقين لتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية . ذلك بأنهم رأوا فى الملك الشاب من يمن الطالع ما جعلهم ينظرون الى المستقبل بعين ملؤها الأمل والرجاء . ألم تتكرر المفاوضات بين مصر

وانجلترا منذ تحادث الوفد القومى الأول مع لورد ملنر ، فلم يصادف النجاح احداها حتى نودى بالملك فاروق ملكا على مصر ؟ تفاوض عدلى مع كيرزن ، وسعد مع مكدونالد ، وثروت مع تشمبرلن ، ومحمد محمود مع هندرسن ، والنحاس مع هندرسن — فلم يصادف التوفيق أيا من هذه المفاوضات • فلما صار العرش الى فاروق ، وتولى ملك مصر ، صادف التوفيق المفاوضات التى تمت فى عهده • ثم صادف التوفيق بعد ذلك مفاوضات موتريه ، فألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستكملت مصر سيادتها التشريعية ، ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية • ألا يشهد هذا كله بأن للفاروق من يمن الطالع ما يبعث الى النفوس رجاء كان ينهض ثم يتعثر ، كلما بدأت المفاوضات ثم انتهت الى غير نتيجة ؟ والمصريون مؤمنون بالأعتاب والنواصى ، فيهم ما كان فى عرب البادية من تطير وتفاؤل • فاذا تطيروا كاد يتولاهم اليأس ، واذا تفاءلوا تفتحت أمامهم أبواب الأمل ، وأصبح كل رجاء لهم وكأنه فى متناول أيديهم •

وزادهم تطلعا وشوقا الى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضوع به شبابه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعا ، رجالا ونساء ، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص فى الله أن يجعل عهده عهد حرية وسعادة للمصريين جميعا •

وكانت والدته ، صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، أشد الناس شوقا الى ذلك اليوم • ولفرحتها به فرحة أم تشعر فى أعماق قلبها بأنها مقبلة على أسعد أيام حياتها • ولعلها كانت ، مع فرحتها فرحة لا حدود لها ، مشفقة على ولدها من حسد الحاسد فكانت تلتمس له الرقى ترد عنه العين وتستفتح بها لمستقبل سعيد • وقد بدت عنايتها فى هذا الأمر وحرصها عليه يوم الاحتفال بتوليه سلطته الدستورية ، اذ شهد الناس سربا من الحمام الأبيض يطير فوق العربة الملكية تجرها الجياد المطهمة من قصر عابدين الى دار البرلمان ، وتحدثوا يومئذ بأن الملكة الوالدة هى التى دربت

هذا الحمام على ملازمة العربة ، ليكون فأل يمن وطالع سعد لهذا العهد الذى تيقنته تاج حياتها وزينة ملكها المديد السعيد .

ماذا عسى كان يخالج نفس الملك الشاب وهو ينتظر ذلك اليوم ؟ عسير أن أجد على هذا السؤال جوابا . ولكن ماذا عسى كان يدور بنفس الساسة المصريين سواء منهم من كانوا فى الحكم أو كانوا فى المعارضة ؟ أفكانت تضطرب نفوسهم بالعواطف التى تحرك الشعب فى بلاد الدولة كلها طولا وعرضا ؟ أم كان كل واحد منهم يقدر فى نفسه ما عسى أن يكون نصيبه فى هذا العهد السعيد الذى يوشك أن يستفتح ؟ لعله كان يدور بنفوسهم جميعا رجاء كالذى امتلأت به نفس الأمة كلها فى حرية الجميع وفى سعادة الجميع . ولعل كلا منهم كان يطمع كذلك فى سلطان يمسكه بيده فلا يفلت منه ، معتمدا على أن الملك الشاب سيدع الأمور تجرى فى أعنتها ، حتى يتهيأ له من تجارب السنين ما تهيأ لوالده من قبل .

بدأت تجارب الحفلة البرلمانية لحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، ايذانا بتوليه سلطاته وبانقضاء عهد الوصاية ، قبل يومين من تاريخ هذه الحفلة ، فكان الجنـد يصطفون على جانبى الطريق بين عابدين ودار البرلمان ، فيزيد منظر هذا الجند فى شوق الناس لليوم المنشود . فلما تنفس الصبح عن ٢٩ يوليو ، بدأت الشوارع التى يمر بها المركب تكتظ بالنظارة ، وبدأ أعضاء البرلمان فى ملابسهم الرسمية يقبلون على دار مجلس النواب . فلما دوت المدافع مؤذنة بمغادرة جلالة الملك قصر عابدين ، جعلنا فى البرلمان ننتظر مقدمه . ولما كان فى ميدان الاسماعيلية بدأنا نسمع الجموع تهتف من أعماق قلبها بحياته . ودخل الموكب دار البرلمان ، وترجل جلالته الى القاعة الملكية ، فدخلنا قاعة النواب ودخل الوزراء والأمراء . ثم دخل جلالته فوقف الجميع حتى أذن لهم بالجلوس ، ثم أقسم اليمين الدستورية . وبذلك انتهى عهد الوصاية وبدأ العهد الجديد .

وبعد نهاية الحفلة ، ذهبنا الى قصر عابدين لتشريفة ضمت الألوف

من طوائف الأمة المختلفة ، فامتلأت أبهاء الطابق الأول من القصر على سعتها . وكان اليوم شديدا قيظه ، فظل الناس يتصببون عرقا وهم مع ذلك غير ضيقة نفوسهم . وطال بنا الانتظار ، ثم بدأت التشريفات ، فجعلت الطوائف تتعاقب الى حيث وقف جلالته فى البهو الكبير ، تمر به يحييها وتحييه ، وتنظر اليه وكلها الرجاء فى الله أن يجعل مصر أسعد ما تكون حظا فى عهده .

* * *

وكذلك انتقلت مصر من عهد الى عهد . انتقلت من عهد فؤاد الى عهد فاروق ، ومن عهد الوصاية الى عهد الملك ، ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات الى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة ، ومن عهد الامتيازات الى فترة انتقال يليها الغاء الامتيازات .

* * *

وكما انتقلت مصر من عهد الى عهد ، انتقلت أنا كذلك من عهد الى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ، ولم يبق لى بادارة سياستها ولا برياسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة الى ميدان التأليف ، اذ نشرت كتابى : « حياة محمد » ، وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية عضوا بالشيوخ سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد الى حياة سياسية جديدة .

* * *

وهذا العهد الجديد ، وحياة مصر السياسية فيه ، وصلتى أنا بهذه الحياة السياسية ، وتطور الأحوال المصرية أثناءه — كل ذلك وما يتصل به هو ، ان شاء الله ، موضوع الجزء الثانى من هذه المذكرات .

فهرس

صفحة

تقديم : القصد من هذه المذكرات ـ لا أثر للحزبية فيها ـ اتجاه السياسة البريطانية فى مصر منذ القرن الثامن عشر ـ تطور مصر السياسى فى ربع قرن ـ تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية ـ والغربية ـ جهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها . . ١

الفصل الأول ـ نشأتى السياسية : قبل الحرب العالمية الأولى ـ مركز مصر الدولى ـ حكم الأتراك وحكم الانجليز ـ بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية ـ حادث طابا ـ حادث دنشواى ـ محمد عبده والتفكير الدينى ـ محاولتى الصحفية الأولى ـ مقالاتى فى الجريدة ـ صلتى بلطفى السيد ـ الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية ـ فى باريس ـ مقتل بطرس غالى ـ مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل ـ الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية ـ امتياز قناة السويس ومشروع مده ـ الحرب التركية الايطالية وموقف لطفى السيد منها ـ بدء صحفى ـ العود الى الوطن والاشتغال بالمحاماة ـ امسية مع هلباوى بك ـ زيارة الخديو عباس الدقهلية ـ سفره الأخير من مصر ـ الحرب العالمية الأولى ١٧

الفصل الثانى ـ بين الحماية والاستقلال : تشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا ـ محادثات رشدى وعدلى مع ممثل انجلترا فى مصر ـ دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا ـ اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى ـ التمهيد لاعلان الحماية وعزل الخديو ـ اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ـ البرنس حسين كامل سلطان مصر ـ استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال ـ شروط الدكتور ويلسن للهدنة وحق تقرير المصير ـ تأليف الوفد المصرى ـ الحزب الديمقراطى ـ سياسة الوفد بشأن مصر والسودان ـ منع

الوفد من السفر الى مؤتمر الصلح ونفى الباشوات الأربعة الى مالطة ـ الثورة فى كل مكان من الاسكندرية الى اسوان ـ الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية ـ المندوب السامى الجديد يسلك سياسة المهادنة فيسافر الوفد الى باريس ـ الاعتراف بحماية انجلترا على مصر ـ الكونجرس يرفض معاهدة فرساى ـ سفر محمد محمود باشا الى امريكا ـ لجنة ملنر ومقاطعتها ـ وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر ـ مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه ـ اول ثغرة فى صفوف الوفد ـ الحكومة البريطانية تعلن ان الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وانجلترا ـ عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة للمفاوضة ـ عود سعد باشا الى مصر وفشل محاولات التوفيق بينه وبين الوزارة ـ الاضطراباب فى مصر ـ مفاوضات عدلى ، كيرزن وعدم نجاحها ـ عود عدلى باشا الى مصر واستقالته ـ الانجليز يعتقلون سعدا وجماعة معه تمهيدا لنفيهم الى سيشل ـ عود الاضطراب ـ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعتراف انجلترا بمصر مستقلة ذات سيادة ـ ثروت باشا يؤلف الوزارة ـ الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ـ التمهيد لوضع الدستور ٦٢

الفصل الثالث ـ لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين : لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة ـ تياران رئيسيان فى اللجنة : ديمقراطى مطلق ، وديمقراطى مقيد ـ موقف رشدى باشا من التيارين ـ بدء الخلاف بين القصر والوزارة ـ تقديم مشروع الدستور لثروت باشا ـ تأليف حزب الاحرار الدستوريين ـ خطاب رئيس الحزب وظهور جريدة « السياسة » فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ـ مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك ـ اثر الحادث فى حياة الحزب و الجريدة ـ الانجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور ـ استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا ـ موقف الحزب والسياسة منها ـ الدفاع عن الدستور اساس حملتنا عليها ـ استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد ـ قيام وزارة يحيى ابراهيم باشا ـ صدور الدستور وقانون التضمينات والغاء الأحكام العرفية ـ ما عدل من مشروع الدستور ـ التمهيد للانتخابات وعودة المنفيين ـ ظهور نتيجة الانتخابات ـ اغلبية الوفد الساحقة ـ سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى ١٣١

صفحة

الفصل الرابع ـ نحن والوزارة الدستورية الأولى : حكومة زغلولية لحما ودما ـ رفت المديرين غير الوفديين ـ عنفنا فى المعارضة ـ منع « السياسة » من شهود افتتاح البرلمان ـ خطاب العرش الأول مادة للمعارضة ـ الارهاب بالمظاهرات يزيدنا عنفا ـ بدء تحول الرأى العام ـ المظاهرة الكبرى وموقفنا منها ـ النيابة تحقق معنا ثم تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها ـ قضية « السياسة » والحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه ـ ارهاص سعد باشا بمنعى من السفر خارج مصر ونصيحة أصدقائى وسفرى الى لبنان ـ محادثات سعد ، ماكدونالد ـ حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » . الدورة البرلمانية الثانية واشتداد معارضتنا ـ استقالة وزراء وتعيين آخرين مكانهم ـ مقتل ستاك باشا سردار الجيش المصرى ـ استقالة الوزارة وتأليف زيور باشا الوزارة الجديدة ـ صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة بعد أيام لتأليفها ـ انقاذ ما يمكن انقاذه ١٨٢

الفصل الخامس ـ خصومة فائتلاف: صدقى باشا وزيور باشا ـ الحكم بالبراءة فى قضايا «السياسة» ـ التحقيق فى مقتل السردار ـ العطف على الوفد ـ حل مجلس النواب ـ حزب الاتحاد وسبب تأليفه ـ المعركة الانتخابية ـ تعديل الوزارة واشتراك الأحرار الدستوريين فيها ـ معركة الرياسة وفوز سعد باشا فيها ـ حل مجلس النواب يوم انعقاده ـ تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب ـ سلخ جغبوب من مصر وضمها الى برقة ـ حديث الخلافة ـ كتاب « الاسلام وأصول الحكم » واخراج مؤلفه من زمرة العلماء ـ دفاعنا عن حرية الرأى ـ اقالة عبد العزيز فهمى باشا ـ الاجتماع التاريخى للأحرار الدستوريين واستقالتهم واستقالة صدقى باشا من الوزارة ـ المندوب السامى البريطانى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث ـ خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ـ المندوب السامى البريطانى الجديد يحضر الى مصر ـ قانون الهيئات السياسية يصدر فيمنع نشره فى الجريدة الرسمية ـ ائتلاف الأحزاب واساسه ـ اعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا ـ بيان سعد باشا عن الانتخابات ـ نتيجة الانتخابات واستقالة الوزارة ـ عدلى باشا يؤلف وزارة الائتلاف ٢١٧

صفحة

الفصل السادس ـ ائتلاف فخصومة : تأييد سعد باشا الائتلاف ـ الرجاء فى العهد الجديد ـ الملك فؤاد ونهضة الاصلاح ـ طلعت حرب والنهضة الاقتصادية ـ الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم ـ تأليف لجنتين لاصلاحهما ـ أزمة الجيش ـ علاقات مصر وانجلترا ـ نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه ـ استقالة عدلى باشا ـ سعد باشا يقنع ثروت باشا فيؤلف الوزارة بموافقة عدلى باشا ـ ثروت باشا يعمل لحل المشاكل المعلقة بين مصر وانجلترا بتأييد سعد باشا ـ مرض سعد ووفاته ـ مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيسا للوفد ـ الشعور باضطراب الائتلاف ـ الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقيل ثروت باشا ـ النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية ـ الخلاف على قانون الاجتماعات ـ استقالة محمد محمود باشا وآخرين ـ اقالة النحاس باشا ـ محمد محمود باشا يؤلف الوزارة الجديدة ٢٦٢

الفصل السابع ـ الدستور فى كفة الميزان : تأجيل البرلمان شهرا ـ تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد محمد محمود باشا رئيس للأحرار الدستوريين ـ حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ببرلين ـ عدلى يكن باشا واحالة المستشارين الى المعاش ـ وفاة ثروت باشا ـ الوزارة تنفذ سياسة الاصلاح الداخلى ـ ميثاق كيلوج واتفاقية مياه النيل ـ الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من أكسفورد ـ محادثات محمد محمود ، هندرسون بلندن ـ حديث الدستور وتعديله ـ خطاب محمد محمود باشا بالاسكندرية ـ استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات ـ الأحرار الدستوريون يقاطعون الانتخابات ـ النحاس باشا يؤلف الوزارة ـ مفاوضات النحاس ، هندرسون ـ قطعها فى اللحظة الأخيرة ـ اقالة النحاس باشا ـ صدقى باشا يؤلف الوزارة ـ تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب ـ معارضتنا تعديل الدستور ـ انقطاع ما بيننا وبين الوزارة ـ موقفنا فى المعارضة ٢٦٠

الفصل الثامن ـ معركة بين دستورين : صدى الدستور الجديد ومذكرته التفسيرية ـ الوزارة وخصومها ـ سيف المعز وذهبه ـ دستور الأمة ودستور الحكومة ـ انذار « السياسة » وتعطيلها ـ كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته ـ

صفحة

نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم ـ اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة ـ لجنة الاتصال ومحاولة السفر الى الأقاليم ـ السفر سرا الى بنى سويف ـ المظاهرات فى المدينة واطلاق الرصاص بها ـ المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية ـ موقف الأحرار الدستوريين وموقف الوفد منها ـ عدلى باشا يأبى تأليفها ما لم يجمع عليها الحزبان ـ النحاس باشا يفصل انصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا ـ صدقى باشا يمهد للانتخابات ـ الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة انها اشتركت فيها ـ قضية الخطابات المزورة ـ صدقى باشا يخلق حزب الشعب ـ التحقيق مع « السياسة » ـ النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى للمحاكمة ـ صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر الى أوروبا للاستشفاء ـ عودته من أوروبا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة ـ وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ورياسته حزب الشعب ـ تحقيقات (كورنيش) الاسكندرية ـ قضية نزاهة الحكم والحكم بالبراءة ـ الانجليز يغيرون الوزارة ٣٢٢

الفصل التاسع ـ بين الدستور والمعاهدة : الجو الدولى يدعو انجلترا لاسترضاء مصر ـ الانجليز وتغيير الوزارة المصرية ـ الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها ـ الغاء دستور صدقى باشا ـ أثر الشئون المحلية فى سياسة مصر ـ بين نسيم باشا وجلالة الملك ـ ايطاليا تعلن النفير العام لغزو الحبشة ـ الوزارة واهداف مصر القومية ـ خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ـ تصريح وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر وموقف الأحزاب المصرية منه ـ الوفد يسحب تأييده للوزارة ـ المظاهرات فى جميع انحاء البلاد ـ مساعى الشباب للوحدة القومية ـ المظاهرات واصطدام البوليس بالمتظاهرين ـ الاتفاق على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعا أساس الوحدة القومية ـ تأليف الجبهة الوطنية وكتابها الى جلالة الملك ـ وكتابها الى الحكومة البريطانية ـ عود دستور الأمة ـ انتونى ايدن يخلف صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية ـ استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة ـ الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فيأبى النحاس باشا ـ استقالة نسيم باشا ـ على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة ـ التمهيد للانتخابات وللمفاوضة ٣٦٥

صفحة

الفصل العاشر ـ من عهد الى عهد : تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب ـ تبادل مصر وانجلترا كتابين بأن فشل المفاوضة لن يؤثر فيما بينهما من علاقات طيبة ـ العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ ابان فريضة الحج ـ بدء المفاوضات وتوقفها ـ مرض الملك فؤاد ووفاته ـ الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية ـ النداء بالفاروق ملكا لمصر ـ الوصاية السياسية والرشد المدنى ـ اقرار البرلمان اختيار الأوصياء ـ استئناف المفاوضات ـ محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية ـ توقيع المعاهدة فى لندن ـ البرلمان يبرم المعاهدة ـ استنباط الكهرباء من مساقط اسوان ـ حادث ميت عساس ـ موقف المعارضة من تصرف الحكومة فى الأمرين ـ رفض المعارضة الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات ـ معاهدة مونتريه ـ قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة ـ القمصان الزرقاء ـ مشكلة فلسطين ـ الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية ـ انتقال مصر وانتقالى من عهد الى عهد ٣٩٨

استدراك

وقعت أخطاء مطبعية قليلة جدا قل أن تفوت القارىء . وانما ننوه منها بكلمة » استقبالية « التى وردت فى السطر الأول من صفحة ١٤ ، وصحتها « استقلالية » . والى التاريخ الذى قامت فيه الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، فقد ذكر فى موضع انه ١٩ مارس وفى موضع آخر انه ٩ مارس ، و٩ مارس هو التاريخ الصحيح .

أما ما سوى ذلك من أخطاء فيسير على القارى أن يتبينه بنفسه ، ولهذا لم نر ما يوجب وضع جدول لتصويب الخطأ وهو نادر كما قدمت ...

مطبعة مصر ٥٣٩٠\٥٠\١٠٠٠ر١٠

Col 269 ٥٧

مُذكّرات
في السّياسة المصريّة

للمؤلف

مذكرات فى السياسة المصرية الجزء الأول ... ... الطبعة الأولى سنة ١٩٥١

الفاروق عمر ... ... » » » ١٩٤٥

الصديق أبو بكر ... ... » » » ١٩٤٢

فى منزل الوحى ... ... » » » ١٩٣٧

حياة محمد ... ... » » » ١٩٣٥

ثورة الأدب ... ... » » » ١٩٣٣

والدى ... ... » » » ١٩٣١

تراجم ... ... » » » ١٩٢٩

عشرة أيام فى السودان ... ... » » » ١٩٢٧

فى أوقات الفراغ ... ... » » » ١٩٢٥

جان جاك روسو ... ... » » » ١٩٢١ ١٩٢٣

زينب ... ... » » » ١٩١٤

دين مصر العام (بالفرنسية) ... ... » » » ١٩١٢

عهد فاروق

مذكرات في السياسة المصرية

الجزء الثاني

من ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢

بقلم

محمد حسين هيكل

القاهرة
مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
٤٠ شارع نوبار باشا (سابقا شارع الدواوين)
١٩٥٣

فهـــرست

صفحة

تقـــديم ٩

تقدم مصر العظيم فى السنين الثلاثين الأخيرة – اختلاف الجزء الثانى عن الجزء الأول من المذكرات – انتقال مصر إلى عهد المعاهدتين، وإلى عهد فاروق – الحرب العالمية الثانية – انتقالى من الصحافة إلى الوزارة – ثم إلى رئاسة الشيوخ – اختلاف نظرة الصحفى عن نظرة المسؤول عن الحكم – الحدود الدستورية – إقالة الوزارة وحل مجلس النواب يجعلان الملك لا الأمة مصدر السلطات – متاعب الوزير – الفصل الأخير كيف كتب – الأنانية ليست ثقة بالنفس – الأحكام العرفية فى مصر – الاعتبار بما حدث غرض هذه المذكرات .

الفصل الأول – فترة انتقال ٣٣

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة – مشكلتان فى تأليفها – زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا – اضطراب الحالة السياسية فى مصر – الرأى العام وأثره فى سياسة البلاد – المظاهرات ضد المعارضة – تزعزع مركز الوزارة – الخلاف الدستورى بين القصر والوزارة – سير رونالد ستورس والانجليز والوزارة – الهيئة الوفدية تؤيد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر – مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) – محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر – اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة – إقالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة .

الفصل الثانى – وزارة الانتخابات ٥٩

الوزارة الكبرى وكيف تألفت – اشتراكى فيها – الوزير ليس موظفاً – استقرار الطمأنينة وزوال القمصان الزرقاء – الوزارة والبرلمان – الملك يعقد قرانه – حل مجلس النواب – تنظيم الحملة الانتخابية – رئيس الوزارة يفتتحها فى القاهرة – حفلة شبين الكوم والحفلات التى تلتها – صلة الحكومة بالشعب – نتيجة الانتخابات – استقالة الوزارة – متاعب محمد محمود (باشا) فى تأليف وزارة جديدة – استمرار هذه المتاعب بعد افتتاح البرلمان – مركزى فى الوزارة الجديدة .

الفصل الثالث – فى وزارة المعارف ٩٢

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر – مركزية الحكم وضررها –

إنشاء المناطق التعليمية – مبانى التعليم وعدم صلاحها صحياً وفنياً – نشر التعليم الإلزامى – المعلمون الإلزاميون يطلبون الإنصاف – مشكلة تغذية الأطفال فى مرحلة الإلزام – ضعف التلاميذ فى اللغة العربية – مشكلة الأزهر ودار العلوم – تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية – تهمة التعصب وكراهية الأجانب – إنشاء كليتى الآداب والحقوق بالاسكندرية – إسناد الرياسات الإدارية للمصريين – استقلال الجامعة – رجال الجامعة حراس محاريب العلم – التدريب العسكرى .

الفصل الرابع – الوزارتان الأخيرتان ١٣٤

تحريم التشكيلات الأهلية شبه العسكرية – مجلس الدولة واختصاصه – قفل باب الاستثناء للموظفين – تعديل الوزارة واشتراك السعديين فيها – اعتداد ألمانيا فى سياستها بالقوة المسلحة – سفر محمد محمود (باشا) إلى لندن – نذر الحرب فى أوربا – اتفاق ميونخ – ميثاق سعد اباد وموقف مجلس الوزراء منه – إعانة شركة (البوستة الخديوية) – فكرة اندماج الحزبين ورفضها – استجواب مزرعة الجبل الأصفر – رئيس الحكومة ومشكلة فلسطين – سفر على ماهر (باشا) إلى لندن – ثورة فى القصر بين على ماهر (باشا) وكامل البندارى (باشا) – تعيين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً فى بروكسل – العلاقة بين الملك والسفير البريطانى – فساد الجو بين الملك ورئيس الوزارة – إستقالة الوزارة .

الفصل الخامس – مصر والحرب ١٦٤

على ماهر (باشا) يؤلف الوزارة – لماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون فيها – تكليف طلعت حرب (باشا) بالتخلى عن بنك مصر – إعلان الحرب العالمية الثانية – تشريعات مصرية لمواجهة حالة الحرب – البرلمان يقر الأحكام العرفية – معركة رياسة النواب – معركة بولونيا وانتقال الحرب إلى غرب أوربا – الوزارة لا تجارى الانجليز فى طلبهم إعلان الحرب على ألمانيا – برم البريطانيين بالوزارة – فرنسا على وشك الانهيار – إيطاليا تعلن الحرب شريكة مع ألمانيا – إنجلترا والتعاون مع وزارة على ماهر (باشا) – اجتماع القصر واستقالة الوزارة – حسن صبرى (باشا) يؤلف الوزارة الجديدة .

الفصل السادس – تجنيب مصر ويلات الحرب ١٩١

اشتراك الدستوريين والسعديين فى الوزارة – متى تدخل مصر الحرب – استقالة السعديين من الوزارة بعد تقريرها « تجنيب مصر ويلات الحرب » – البرلمان يثق بسياسة الوزارة – رفض طلب السفير البريطانى اعتقال على ماهر (باشا) – تعيين حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى – صحة حسن صبرى (باشا) تضعف – يسقط ميتاً وهو يتلو خطاب العرش – حسين سرى (باشا) يؤلف الوزارة – وفاة محمد محمود (باشا) – الشيخ حسن البنا

وجماعة الإخوان المسلمين – سرى (باشا) وعلى ماهر (باشا) – رئيس النواب والحصانة البرلمانية – التجديد النصفى لمجلس الشيوخ – عزيز المصرى (باشا) يحاول الفرار بالطائرة ثم يختفى – اشتراك السعديين فى الوزارة – نزول قوات ألمانية بقيادة رومل وانتصاراتها فى ليبيا – وقف العلاقات مع حكومة ڤيشى – مركز الوزارة يتحرج – المظاهرات لرومل وضد إنجلترا – الانجليز يزدادون حساسية إزاء الملك – جو الوزارة يزداد حرجاً – إستقالة الوزارة .

الفصل السابع – ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ٢٢٧

الملك يستدعى ممثلى الأحزاب فى ٣ فبراير – النحاس (باشا) يرفض تأليف وزارة قومية – الإنذار البريطانى صباح ٤ فبراير – الملك يستدعى الزعماء – الرسالة الملكية – النحاس (باشا) يقول إنه لم يكن يعلم شيئاً مما حدث ويصر على أنه يؤلف الوزارة إذا عهد اليه الملك فى تأليفها – رفضه كل اقتراح يخالف هذا الرأى – تقرير المجتمعين أن توجيه الإنذار إخلال كبير بالمعاهدة المصرية الانجليزية وباستقلال مصر فلا يسع الملك قبوله – النحاس (باشا) وزيور (باشا) يوقعان القرار بعد زملائهما – رئيس الديوان يقابل السفير – محاصرة قصر عابدين بالقوات والدبابات البريطانية – السفير وقائد القوات البريطانية يقابلان الملك – الملك يقبل الإنذار ويكلف النحاس (باشا) بتأليف الوزارة .

الفصل الثامن – الحرب على أبواب مصر ٢٤٧

مظاهرات لمصلحة الوزارة والانجليز – حل مجلس النواب – موقف الأحزاب المعارضة من الانتخابات ينتهى إلى مقاطعتها – الانتخابات لمجلس الشيوخ وإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) – اعتقال على (باشا) ماهر ومحمد (باشا) طاهر – الألمان يتقدمون فى صحراء مصر – خطر إغراق غرب الدلتا وإحراق آبار البترول – موقف رئيس الوزارة من هذا الأمر – مكرم عبيد (باشا) يقصى من الوزارة وينضم إلى المعارضة – دقة الموقف الحربى وتطوره عند العلمين – تراجع الجيش الألمانى – استجواب الرقابة على الصحف فى مجلس الشيوخ – حادث القصاصين – صلة الملك بالوزارة ، وبالمعارضة – مؤتمر القاهرة يحضره « الثلاثة الكبار » – المعارضة تتجول فى مديرية المنوفية – الكتاب الأسود والاستجواب الخاص به – مكرم (باشا) عبيد يفصل من مجلس النواب ثم يعتقل – الحرب فى أوربا – ألمانيا فى طريق الانهيار – الملك يقيل الوزارة ويعهد إلى أحمد ماهر (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

الفصل التاسع – فى أعقاب الحرب ٢٩٠

وزارة من جميع الأحزاب غير الوفدية – متاعب تأليفها – حل مجلس النواب – الوزارة ومجلس الشيوخ – الملك والانتخابات – كادر العمال – مشاكل العمال – انتقالى من الوزارة

صفحة

إلى رئاسة الشيوخ – إعلان الحرب على اليابان ومؤتمر سان فرنسسكو – اللجنة السياسية توافق على إعلان الحرب – رئيس الوزراء يطلب إلى مجلس النواب إعلان الحرب – مقتل الدكتور حمد ماهر (باشا) – النقراشي (باشا) يؤلف الوزارة – البرلمان يوافق على إعلان الحرب – ميثاق الجامعة العربية – مصر وتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ – البرلمان يقر ميثاق الأمم المتحدة – خلاف مكرم والنقراشي وأثره – نشاط المعارضة – الملك يضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فيقاطع الطلاب الحفلة – استقالة الوزارة – الملك يعهد إلى إسماعيل صدقي (باشا) فى تأليف الوزارة .

الفصل العاشر – من عهد إلى عهد ٣١٧

صدقي (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين – الملك يعين مستشاراً صحفياً للقصر ويدعو رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بانشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها – محاربة الفقر والجهل والمرض – اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان – السعديون يشتركون فى الوزارة – مشروع صدقي ، بيفن – حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع – اضطراب الأمن فى القاهرة – صدقي يستقيل والنقراشي يؤلف الوزارة – استئناف المفاوضات وإخفاقها – الاحتكام إلى مجلس الأمن – مشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة – التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل – موقف النقراشي (باشا) وتغيره – الدول العربية تحارب اليهود – نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها – حياة الملك الخاصة وأثرها فى مسلكه – معاملة الملك للساسة – تدخل القصر فى شؤون الحكم – حرب فلسطين وأثرها – الضباط الأحرار – الإخوان المسلمون – طلاق فريدة وفوزية – النقراشي (باشا) يقتل وعبد الهادى (باشا) يخلفه – مقتل الشيخ حسن البنا – تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها – عبد الهادى (باشا)يستقيل ويؤلف حسين سرى (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات – الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سرى (باشا) وزارة إدارية – فوز الوفد فى الانتخابات – النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق – (الملكة) نازلى فى أمريكا تزوج كريمتيها من سكرتيريها – استجواب مصطفى (بك) مرعى فى مجلس الشيوخ – مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ – الملك فى (دوفيل) – سمعة مصر فى الخارج – كتاب المعاوضة إلى الملك – خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ – إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ – مولد ولى العهد – حريق القاهرة – وزارات تتعاقب – انتخابات نادى الضباط – بدء حركة الجيش – بذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

تقـــديم

يختلف هذا الجزء الثانى من المذكرات عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً ، رغم أنه متمم له ، وأنه يصور حلقة من السلسلة التى اتصلت بها حياتى السياسية منذ شبابى الباكر إلى وقتنا الحاضر .

ففى الجزء الأول تصوير لجهاد الشعب والساسة والأحزاب فى مصر ، بقدر ما شاركت فى هذا الجهاد أو اتصلت به ، منذ الحقبة الأولى من هذا القرن العشرين إلى أن تولى الملك السابق فاروق سلطته الدستورية. وكان أول اشتراكى فى تلك الحقبة اشتراك شاب أولع بالكتابة والتحرير منذ نعومة أظفاره ، وأولع حباً بالحياة الحرة على نحو ما شهدها فى باريس ثلاث السنوات التى قضيتها بها بين سنة ١٩٠٩ و سنة ١٩١٢ . فلما انتهت الحرب العالمية الأولى فى أخريات سنة ١٩١٨ وكانت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ وكنت محامياً شاركت فى مجهود هذه الحركة القومية العظيمة التى اشتملت طوائف الأمة كلها . ومن بعد ذلك كنت رئيس التحرير لجريدة « السياسة » لسان حزب الأحرار الدستوريين إلى أن توفى الملك فؤاد فى سنة ١٩٣٦ وانتقل الملك إلى ولده فاروق .

وقد أدى جهاد مصر فى هذه الفترة التى استغرقت ربع قرن أو يزيد إلى انتقالها من أوضاع سياسية شاذة فى التصوير الدولى إلى وضع إلا يكن هو الاستقلال الصحيح فهو إلى الاستقلال أقرب ، وهو التمهيد لاجتياز المرحلة الأخيرة لتمام هذا الاستقلال .

أما هذا الجزء الثانى فيقص ما شاركت فيه أو اتصلت به من الحوادث التى تلت تلك المرحلة الأولى . وقد كنت فى هذه المرحلة الثانية وزيراً ثم رئيس حزب ثم رئيساً لمجلس الشيوخ . وكان مجهود مصر فى هذه المرحلة أن تنظم شؤونها الداخلية تنظيما يتفق مع الوضع الذى انتقلت إليه ، والذى يقرب كل القرب من الاستقلال إن لم يكن هو الاستقلال نفسه ، وأن تعد العدة لاستكمال ما ظل

ناقصاً من استقلالها وسيادتها، وأن توجه جهادها لإزالة هذا النقص . وقد جاهدت مصر فى هذه المرحلة الثانية ، شعباً وساسة وأحزاباً ، جهاداً شاقاً شابه الخطأ أحياناً ، وواجهته متاعب وعقبات أحياناً أخرى . وكانت مصر تستطيع أن تبلغ أكثر مما بلغت فى هذه المرحلة فى يسر وسهولة لولا هذه الشوائب والعقبات ، ولولا الأنانية التى رانت على بعض النفوس . لكن هذا الجهاد أدى فى مجموعه إلى تقريب مصر بقدر كبير من الغاية التى تنشدها ، وأتاح لها فى الحياة الدولية مقاماً محموداً .

ويجدر بى ، قبل أن أدون الأسباب التى من أجلها اختلف هذا الجزء الثانى عن الجزء الأول أن أذكر أن ما قطعته مصر من مراحل واسعة نحو الحرية والاستقلال فى هاتين المرحلتين لا تبين صورته واضحة أمام كثيرين ممن لم يشهدوا العهد الذى سبق الحرب العالمية الأولى ، والعهد الذى سبق الحرب العالمية الثانية . وهذا فى طبيعة الشعوب المجاهدة ، إذ يصرفها التطلع إلى الأمام والعمل لبلوغ الغرض القومى الذى تسعى الأمة لتحقيقه عن تقدير ما بذل السابقون من جهد وما قطعت الأمة من مراحل يجب لتبينها أن نعود بالذاكرة إلى الوراء . ولو أن أبناء اليوم لم يشغلوا بحاضرهم عن ماضى بلادهم ، ولو أنهم ألقوا نظرة على ما تقدمت مصر فى سبيل أهدافها العليا ، لاغتبطوا بما تم فى هذا المـاضى القريب ، ولزادهم ذلك اطمئناناً إلى أنهم مدركون الغاية من سعيهم إلى الحرية لا محالة .

فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٤ ، حين شبت الحرب العالمية الأولى ، ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، وكانت إنجلترا تحتل كل أراضيها وتصرف كل شؤونها الداخلية والخارجية منذ سنة ١٨٨٢ . وكان قنصل إنجلترا الجنرال ، أو العميد البريطانى كما كانوا يسمونه فى ذلك العهد ، هو المتصرف المطلق النافذ الكلمة فى جميع هذه الشؤون . وكان يعاونه وينفذ سياسته طائفة من الموظفين الانجليز متغلغلة فى مرافق الدولة جميعاً ، تبدأ بالمستشارين فى الوزارات وتنتهى إلى المفتشين والمدرسين وأمثالهم من الموظفين الانجليز . وكان المستشار الانجليزى فى كل وزارة هو الوزير بالفعل ، فلا يملك الوزير المصرى أن يبرم أمراً أو ينقضه إلا إذا اقترح المستشار الانجليزى هذا النقض أو الابرام أو وافق عليه .

وكان المبدأ المعمول به أن كلمة الموظف الانجليزى وإن صغر تعلو كلمة أكبر موظف مصرى . وقد أذعن الشعب المصرى لهذه الحال عقب الاحتلال حين اندحرت قوات عرابى أمام الجيش البريطانى ، وحين كانت مالية مصر على شفا الافلاس ، وحين كان المصريون لا يزالون يئنون من ظلم الحكام الأتراك والجراكسة بعد أن أثقل كاهلهم بأفدح الأعباء أجيالا عديدة . وقد سكنوا إلى هذا الاذعان حين رأوا الإدارة الانجليزية تخفف عنهم أعباء الضرائب وتسمح لهم بحظ من الحرية لم يكونوا يحلمون بمثله فى عهد الخديو اسماعيل وفى عهد أسلافه .

لكن هذا السكون لم يدم طويلا . فقد أدرك الشعب فى أقل من عشرين سنة أن الحرية التى يمنحها الحاكم المطلق لا قيمة لها ما لم يستطع الشعب الدفاع عنها والاحتفاظ بها ، وما قَدِر الحاكم المطلق على أن يزيد فيها أو ينقص منها حسب هواه . وإدراك الشعب هذه الحقيقة الأولية هو الذى أيقظه ودفعه ليجاهد فى سبيل حريته واستقلاله .

وقد كان للساسة المصريين الأحرار حظ عظيم فى إيقاظ الشعب وتنبيهه للدفاع عن حريته حتى تكون ملكه ولا تكون منحة يستطيع مانحها أن يستردها أو يسترد بعضها . كان لمصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى ، ولأحمد لطفى السيد لسان حزب الأمة ، وللشيخ على يوسف رئيس حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية — كان لهؤلاء ولأصدقائهم وأنصارهم ومعاونيهم أثر بالغ فى تحريك الشعور القومى ودفع الشعب نحو الحرية الصحيحة يتمتع بها على أنها ثمرة مجهوده ، وليست منحة جادت بها عليه أريحية الحاكمين .

وقد أعان هؤلاء الساسة على إيقاظ الادراك القومى ما شهده الشعب بعينى رأسه من ذلة وطنه ذلة لا تغنى الحرية الفردية الممنوحة عنها شيئاً . أليست الحكومة المصرية عنوان هذا الوطن ؟ وها هى ذى تلك الحكومة ، من أكبر كبير فيها إلى أصغر موظفيها ، تحنى رأسها أمام السلطان الانجليزى مطيعة صاغرة . فصاحب العرش الشرعى يحنى رأسه أمام المعتمد البريطانى . والوزير يحنى رأسه أمام المستشار الانجليزى . ومفتش الرى الانجليزى هو المتصرف المطلق فى الأرزاق والأقوات . ومدير الإقليم ومأمور المركز يحنون رؤوسهم أمام مفتش الداخلية الانجليزى ،

حتى لقد كان مأمور المركز يمسك ركاب الجواد الذى يمتطيه هذا المفتش حتى يعلو ظهره . ما قيمة الحرية الفردية إذن والوطن يخضع لهـــذه الذلة وكبار رجاله يعانون هذا الهوان ؟ !

وهذه الحرية الفردية ، تتوجها حرية الصحافة ، كانت معرضة كذلك للعبث بها والحد منها . لمـــا ضاقت السلطة البريطانية فى مصر بالنشاط الصحفى وآثاره فى تحريك الجماهير ، أمرت ببعث قانون قديم للمطبوعات يبيح إنذار الصحف وتعطيلها ، وجعلت الحكومة المصرية تنذر الصحف وتعطلها وتقدم كبار محرريها إلى المحاكمة. ولم يكن الأفراد والجماعات يتمتعون بحريتهم الاقتصادية إذا خالفت هذه الحرية سياسة إنجلترا الاستعمارية ، فلا يباح لهم أن ينشئوا صناعات تنافس الصناعة البريطانية ، وهم موضع الرضى إذا اتفق نشاطهم فى استثمار أموالهم مع تلك السياسة الاستعمارية ، أما إن خالفوها فالسلطات لهم بالمرصاد .

رأى الشعب هذا كله بعينى رأسه ، وأبرزه الساسة الأحرار لناظريه ، فتحركت نخوته الانسانية ، وكرامته القومية ، فأخذ يطالب بدستور يجعل الأمة مصدر السلطات ، ويجعل مقام الأمة فوق كل مقام . وإن شبابه ليجاهد البطش والطغيان فى سبيل هذه الغاية الوطنية السامية إذ نشبت الحرب العالمية الأولى ، ففرضت السلطات العسكرية البريطانية حكمها العرفى على مصر ، ثم ألغت إنجلترا مابين مصر وتركيا العثمانية من رابطة التبعية وأعلنت حمايتها على مصر . وفى خلال سنوات الحرب الأربع رأى الشعب المصرى من طغيان البطش العرفى البريطانى أضعاف ما رأى من قبل . اضطرت الرقابة على المطبوعات الكتاب الأحرار أن يحطموا أقلامهم فاختفت الصحف التى كانت تنير الطريق أمام الرأى العام وتنفس كربته . وتعطلت الاجتماعات العامة فلم يبق لخطيب أن يتكلم. وألقى بعدد عظيم من الأحرار فى المعتقلات حذر نشاطهم ضد إنجلترا . وأخذت السلطة العسكرية البريطانية تستولى على الأرزاق والأقوات والدواب والماشـــية لأغراض الحرب . وقضى على الحرية الفردية فى كل صورها . وشعر المصريون جميعاً بأنهم من وطنهم فى سجن تتولى السلطة العسكرية البريطانية حراسة نوافذه

ومنافذه جميعاً . لذلك لم تلبث مصر كلها حين وضعت الحرب أوزارها ، أن انفجر مرجل عواطفها القومية المكبوتة ، وان اندفعت تريد الحرية والاستقلال لا ترضى عنهما بديلا .

ولم يكن بطش الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية هو وحده الذى يشعر المصريين بالذلة ويملأ نفوسهم بثورة الألم ، بل كانت الامتيازات الأجنبية التى ورثتها مصر عن الدولة العثمانية تبعث إلى نفوسهم مثل هذا الشعور . فقد كان الأجنبى المقيم بمصر والمتمتع بهذه الامتيازات يشعر بأنه أعلى من المصرى رأساً وأوفر منه كرامة وإن تدلى مركزه فى الجماعة التى ينتسب إليها إلى الدرك الأسفل . حسبه أنه أجنبى لتحميه الامتيازات الأجنبية من البوليس المصرى ، ومن القانون المصرى . ولم يغير نظام القضاء المختلط الذى وضع فى سنة ١٨٧٥ من هذا الشعور . فقد كان المصرى يترافع أمام هذا القضاء بلغة غير لغته ، وأمام قضاة كثرتهم من غير جنسه . وكان هذا كافياً ليشعر الأجنبى بتفوقه ، وبخاصة أنه لم يكن يخضع للتشريع المصرى ، ولا للسيادة المصرية ، وقد حاولت إنجلترا أن تأخذ بيدها هذه الامتيازات ، وأن تكون وحدها حامية الأجانب فى مصر ضد المصريين فكان ذلك مما زاد الشعور المصرى قلقاً وثورة .

كان من نتيجة هذا القلق وهذه الثورة أن اندفع الشعب المصرى ، والساسة المصريون ، والأحزاب المصرية ، يجاهدون فى سبيل الخلاص من قيودهم ، ولتحقيق حريتهم واستقلالهم ، فظفر جهادهم بحظ موفور من أغراضهم ، إذ ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، وألغيت الامتيازات الأجنبية فيها ، وانسحبت القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وآل الحكم فى مصر إلى المصريين دون سواهم ، ووضعت مصر دستور الحكم فيها على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها ، وصار لمصر تمثيلها الخارجى لأول مرة منذ عدة قرون .

ولم تظفر مصر بهذا الحظ من النجاح طفرة ، ولم تظفر به هيناً فى غير عسر ؛ بل اقتضاها هذا الظفر جهاداً طويلا متصلا ، كان يفتر أحياناً ، وينشط أخرى ، ولكنه لم يهن يوماً ، ولم يتطرق اليه اليأس أبداً . فقد جاهدت

مصر للخلاص من السيادة العثمانية منذ أجيال بل منذ قرون . وكانت الثورة العرابية فى سنة ١٨٨١ آخر مظهر لهذا الجهاد . فلما انتهز الانجليز فرصة هذه الثورة واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ تحول تيار الجهاد إلى التخلص من الاحتلال البريطانى . وأصبح هذا التيار مندفعاً منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن العشرين ، ثم ازداد اندفاعاً فأصبح جارفاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى سنة ١٩١٨ . ومن يومئذ إلى سنة ١٩٣٧ لم تسكن مصر إلى مصيرها حتى عقدت معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ ، ثم عقدت مع الدول صاحبات الامتيازات معاهدة الغاء هذه الامتيازات فى سنة ١٩٣٧ . وهذا الجهاد المتصل فى فترته الأخيرة ، من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، هو ما تناول الجزء الأول من هذه المذكرات طائفة من جوانبه .

* * *

أما هذا الجزء الثانى فيختلف عن الجزء الأول إختلافاً كبيراً . هو يتناول اتصال هذا الجهاد لاجتياز المرحلة الأخيرة لاتمام استقلال مصر . وكان الطبيعى أن يبدأ المسؤولون هذه المرحلة بتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى اليها جهادها ، وأن يبدأوا لذلك صفحة جديدة على هذا الأساس . لقد إنتهى النزاع المصرى الانجليزى إلى معاهدة التحالف ، فيجب أن توضع الخطة التى تنفذ بها المعاهدة على صورة تكفل جلاء القوات البريطانية عن مصر نهائياً . وقد أصبح الحكم فى مصر للمصريين دون سواهم ، فيجب أن تنظم أداة الحكم تنظيما حكيما سليما يتفق مع موجبات الاستقلال والسيادة ، ويرفع عن كاهل مصر كل القيود التى فرضها عليها الحكم الأجنبى لتسرع الخطى فى مضمار التقدم حتى تكاتف أرقى الأمم حضارة فى مختلف الميادين .

لكن عوامل جديدة واجهت مصر لم يستقر معها تفكير الساسة والمسؤولين إلى خطة حكيمة سليمة . أول هذه العوامل انتقال الملك بوفاة الملك فؤاد إلى عهد قصير من الوصاية على العرش ، ثم إلى عهد الملك الشاب فاروق ولما يبلغ الثامنة عشرة من سنيه الميلادية . فقد سحر الشعب بهذا الشاب أول ما تولى الملك لبهاء طلعته ، ولما تنم عليه هذه الطلعة من براءة ، ولأنه بدا فى صورة

الملك الصالح المتواضع الذى يؤمن بالشعب كل الإيمان ، ويحب الشعب أشد الحب . وقد تفاءل الشعب بهذا الشاب وعلق كبار الآمال على عهده ، ووهبه كل قلبه وكل حبـــه ، وخيل اليه أن الأمور ستسير من بعد فى أصلح طريق وأقومـــه .

أما العامل الثانى الذى واجه مصر فى ذلك العهد ، وهو أهم العاملين ، فتلك الحرب العالمية الثانية التى شبت فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ واستمرت إلى سنة ١٩٤٥ . وهى أهم العاملين لأنها وقفت اتصال الجهاد ، وحالت بين المسؤولين وتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى اليها جهادها ، كما وقفت نشاط العالم السلمى وشدت أنظاره إلى ميادين القتال لتوائم كل أمة بين سياستها وبين ما يجرى فى هذه الميادين بما تعتقده يحقق مصالحها أو مثلها العليا .

وقد كان لهذين العاملين من الأثر خلال الفترة التى تناولها هذا الجزء من المذكرات ما أدى إلى نتائجه المحتومة ، وما انتقل بمصر بعد ست سنوات من نهاية الحرب إلى عهد جديد لم يكن يدور بخاطر أحد ولم يكن يتوقعه فى مصر إنسان .

ولست أريد فى هذا التقديم أن أفصل شيئاً من التطورات التى أدت إلى هذا الانتقال ، فسيتلوها القارئ مفصلة من بعد . وإنما أشرت اليها هنا لبيان ما بين هذا الجزء الثانى وبين الجزء الأول من إختلاف كبير .

وعامل ثالث أدى إلى هذا الاختلاف هو شخص الكاتب — شخصى أنا . ولا أريد بذلك تقدم سنى من مقاربة الخمسين إلى مجاوزة الستين . فقلما يتغير الانسان فى هذه السن . وإنما أقصد إلى إختلاف الوضع الذى كنت أتصل بالحوادث فيه خلال كل واحد من الجزء ين . فقد كنت خلال الجانب الأكبر من حوادث الجزء الأول صحفياً أرأس تحرير جريدة « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين ، وكنت قبل ذلك وثيق الصلة بالصحافة . أما فى هذا الجزء الثانى فقد انتقلت من مرصد الصحافة لأكون وزيراً ثم رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيساً لمجلس الشيوخ . وبين نظرة الصحفى ، وبين نظرة الوزير

أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً .

فالصحفى ناقد يجلس فى شرفات المتفرجين ليرى ما يقع على مسرح الحوادث ويبدى رأيه فيه تأييداً أو معارضة . أما الوزير ورئيس الحزب ورئيس الشيوخ فيقف على هذا المسرح ليكون موضع نقد الصحفى وحكمه . وشتان بين الموقفين . صحيح أن الصحفى كالناقد ، ليس أيهما متفرجاً عادياً ، وليس أيهما لذلك متأثراً ذاتياً بما يقع على المسرح كسائر المتفرجين وكفى ، بل هما يؤثران بما يكتبانه عن طريق الرأى العام فى أعمال الوزراء والمسؤولين على اختلاف اتجاهاتهم تأثيراً مباشراً . وذلك ما جعل كثيرين من الكتاب الدستوريين يصفون الصحافة بأنها سلطة رابعة فى الدولة لها من النفوذ فى الشؤون العامة ما للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولها على كل واحدة من هذه السلطات أثر بالغ هو الذى جعل بعضهم يدعوها « صاحبة الجلالة » .

وذلك ما شعرت به ، بل لمسته خلال السنوات الخمس عشرة التى توليت فيها توجيه جرائد الأحرار الدستوريين وكنت خلالها الناطق بلسانهم . وأحسب قراء الصحف يشعرون بهذا الأمر كما يشعر به محرروها . وهم أقوى بهذا الشعور إحساساً وأدق تقديراً ما اطمأنوا إلى إيمان الكاتب بما يطالعهم به وما وثقوا بأنه يقصد منه إلى الخير العام . وطمأنينتهم إلى صدق الكاتب فى إيمانه إنما مصدرها شعورهم بأنه يعبر عما فى دخيلة نفوسهم ، وإن خالف فى كثير من الأحيان إتجاهاتهم الظاهرة ومنافعهم العاجلة . ففى كل نفس إنسانية قبس من نور الحق يهديها سبيله ويدلها عليه . وهى قد تتنكب طريق هذا الحق وتغمض بصيرتها عن هذا النور خضوعاً لأهوائها أو جرياً وراء منافعها . لكن الضمير الانسانى لا يلبث حين يسطع عليه هذا النور أن يخز النفس الأمارة بالسوء ، وإن عجز عن ردها إلى الصراط المستقيم .

وذلك ما يجعل بعض الحكومات تضيق فى كثير من الأحيان بالصحف المعارضة وتكيل لها الضربات ، ولا تكتفى بأن تقارعها الصحف المؤيدة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ، ولا بأن يشرح الوزراء والمسؤولون أسباب تصرفاتهم ،

لأن هذا الشرح وهذه المقارعة يقصران عن حجب ضياء الحق وستر نوره .

على أن ذلك لا يخرج بالصحفى عن موقف الناقد ، مؤيداً كان أو معارضاً . وللنقاد مثل هذا الأثر الايجابى فى الميادين التى يتعرضون لها : فى الأدب ، أو فى العلم ، أو فيما سواهما من سائر الميادين . على أن للصحفى ميزة على غيره من الناقدين . فهو يتعرض للشؤون العامة جميعها ، ولا يقف نشاطه فى ميدان بذاته . وهو لذلك لا يتقيد بمبدأ فصل السلطات ، بل يتدخل فى شؤونها جميعاً ، لا يصده عن ذلك سلطانها عليه كسلطانها على غيره من سائر الناس .

على أن الصحفى كالناقد ، وكالمتفرج ، يقف دائماً على مسافة من المسرح ولا يزج بنفسه فى غماره . وهو إن قارب المسؤولين ليؤيدهم فيما يقتنع بوجه الحق فيه ، أو ليصد عنهم صولة المعارضة إن هى بالغت أو تنكبت سبيل الرشاد ، فلن تبلغ مقاربته حد الاشتراك فى المسؤولية . ذلك بأنه غير مطالب بتأييد ما لايقتنع به ما كان صحفياً نزيهاً جـــديراً باسم الصحفى النزيه . أما الذين يؤيدون خوفاً أو طمعاً ، خوفاً من سيف المعز أو طمعاً فى ذهبه ، فأولئك ليسوا جديرين بالانتساب إلى الصحافة . إنما هم مرتزقة يسعون لجلب المـــال بالتهريج الوضيع ، شأنهم شأن من قيل فيهم : طالب القوت ما تعدى ؛ وإن كانوا لا يكتفون بالقوت ، بل يطمعون فى مُتع الحياة مضاعفة .

والصحفيون الذين يؤمنون بمعارضتهم أو بتأييدهم كثيراً ما يتعرضون للاضطهاد فيزيد الاضطهاد إيمانهم تثبيتاً وقوة . فاذا تجاوز الاضطهاد حد الطاقة الانسانية آثروا الصمت كارهين ، وآثروا تعطيل صحفهم وتحطيم أقلامهم على أن يجعلوها سلعة ومرتزقاً .

وقد كان بمصر فى الفترة التى تناول الجزء الأول حوادثها طائفة من هؤلاء الصحفيين المؤمنين ، زادهم إيماناً قيام الشعب كله يطالب بحرية الوطن واستقلاله ، ويبذل فى ذلك من حر جهده ودمه . فلما اضطربت الأحوال ، وأصبح الحكم غاية ومغنما ، نبت فى الميدان الصحفى ، مع الشئ الكثير من الأسف ، من جاروا الحاكم ليكون لهم من مغنم الحكم نصيب .

***

كتبت الجزء الأول إذن من هذه المذكرات ونظرتى للحوادث نظرة الصحفى ، أى نظرة المتفرج الناقد فى حالى التأييد والمعارضة . أما هذا الجزء الثانى فكتبته وأنا أنظر للحوادث بعين الوزير المسؤول ، سواء فى ذلك كنت فى الحكم أو كنت خارجه . فلما توليت رياسة الشيوخ كانت الحرب العالمية الثانية فى نهايتها ، وكانت مصر تمهد لخطوة جديدة تريد بها جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن وادى النيل .

والفصل الأول من هذا الجزء الثانى يصور الحوادث التى هيأت لانتقالى من الصحافة إلى الوزارة . ولهذا جعلت عنوانه « فترة انتقال » . أما الفصول الثمانية التى تلى هذا الفصل الأول وتسبق الفصل الأخير فقد كانت نظرتى فيها للحوادث نظرة الوزير القائم فى الحكم أو البعيد عنه ، والذى ينظر لمـــا يجرى فيه نظرة المسؤول لا نظرة المتفرج ولا نظرة الناقد .

ونظرة الوزير تختلف عن نظرة الصحفى اختلافاً كبيراً . نظرة الصحفى النزيه مثاليـــة تزن الحوادث لذاتها ، وقلما تعنى بملابساتها . أما نظرة الوزير النزيه فواقعية تعير ما يلابس الحوادث من ظروف عناية واعتباراً يزيدان فى بعض الأحيان على إعتبار الحوادث لذاتها . وقد حرصت على وصف الصحفى والوزير بالنزاهة ، لأن من يتنكبها منهما لا يدخل فى حسابى ، ولا أستطيع أن أعرف نظرته . ولن يستطيع أحد أن يعرفها معرفة دقيقة ، لأنها تتلون بلون الشوائب التى تشوب النزاهة أكثر مما تتلون بأى لون آخر . وهذه الشوائب كثيرة متشعبة ، ولكل شائبة منها منظارها الخاص الذى يسبغ على الحوادث لونها .

والملابسات التى تحيط بالحوادث ولا يستطيع الوزير النزيه إغفالها كثيرة لا سبيل إلى حصرها . وهى فى مصر وفى البلاد التى تشبه مصر فى مركزها الدولى وفى أحوالها الداخلية أكثر منها فى البلاد الناجزة الاستقلال والتى تملك كل أمرها بيدها ، ولا سلطان لغيرها عليها . فالوزير فى هذه البلاد ليس مقيداً بالسياسة العامة للوزارة التى هو فيها وكفى ، وليس مطالباً بالدقة فى ملاحظة تموجات الرأى العام إزاء سياسة الوزارة التى يتولى شؤونها وإزاء السياسة العامة للوزارة كلها وكفى ، بل هو مطالب كذلك بملاحظة إعتبارات لا ترد بخاطر الوزراء فى الأمم

التى استقر نظامها وتم لها إستقلالها . ثم هو كان مطالباً ، فى أخطر جانب من الفترة التى تناولها هذا الجزء الثانى ، بملاحظة أطوار الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، وتأثر حوادث مصر الداخلية بها . هذا إلى أنه كان مقيداً بسوابق دستورية وواقعية كان لها على تصرفاته سلطان يقتضيه التحايل لتفادى مآزق لا يشعر غيره بها ، ولا يستطيع غيره تقديرها .

ولو أردت أن أضرب الأمثال لذلك وأن أفيض فيها لمـــا كفانى هذا التقديم . فحسبى أن أذكر هنا بعضها ليتبين القارئ فى شئ من الوضوح ما أقصد اليه . أشرت إلى أن نظام الحكم فى مصر لمـــا يستقر إلى قواعد ثابتة يؤمن بها الجميع ، ويحترمها الجميع . فقد بقى الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق الملك ، بوصفه رئيساً للدولة ، وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها ، قائماً منذ أعلنت مصر إستقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أن تنازل الملك السابق فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان لهذا الخلاف آثاره فى وضع الدستور ، ثم كانت له آثاره فى تطبيق الدستور بعد إعلانه ونفاذه فى سنة ١٩٢٤.

وقد خولف الدستور أول ما خولف بعد سنة واحدة من نفاذه ، وذلك حين حل مجلس النواب فى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٢٤ ، وأجريت الانتخابات واجتمع البرلمـــان فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وتبين يوم إجتماعه أن أغلبية المجلس الجديد هى بعينها أغلبية المجلس الذى سبقه . عند ذلك صدر المرسوم بحل هذا المجلس الجديد فى يوم اجتماعه ، ولنفس السبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه ، رغم تحريم الدستور هذا الاجراء تحريماً صريحاً . ومع ذلك سارت الأمور كأن حدثاً لم يقع ، وكأن نظام الحكم فى مصر لم يمس بسوء .

وخولف الدستور للمرة الثانية فى سنة ١٩٢٨ مخالفة جعلت الملك ، لا الأمة ، مصدر السلطات كلها . ذلك حين أقال الملك فؤاد أول وزارة ألفها مصطفى النحاس (باشا) فقبلت تلك الوزارة هذه الإقالة كما يقبل الموظف قرار مجلس الوزراء بفصله أو باحالته إلى المعاش . وتألفت على أثر هذه الإقالة وزارة جديدة كان تأليفها إقراراً من جانبها بحق الملك فى إقالة الوزارة بكلمة منه . بذلك اجتمعت فى يد الملك حقوق الأمة كلها . فهو يقبل الوزارة يوم يشاء ،

وهو يعيّن وزارة تحل مجلس النواب ، فاذا جاء المجلس الجديد على غير ما يريد حله .. ولم تنهض الأمة بأى لون من ألوان رد الفعل ضد ما حدث من ذلك فأصبح سابقة فى نظام الحكم لا معدى لرئيس أية وزارة ، ولا معدى لأى وزير من أن يدخلها فى حسابه .

لم يكن الملك مع ذلك مطلق اليد دون رقيب . فقد دلت الحوادث خلال ثمان وعشرين سنة منذ صدور الدستور ، على أنه لم يلجأ لإقالة وزارة من الوزارات ، ولا لحل مجلس النواب ، إلا حين كانت علاقات مصر وإنجلترا تضطرب أو يخشى اضطرابها ، مما يشهد بأن ما انتقل إلى يد الملك من حقوق الأمة قد كان قسمة بينه وبين إنجلترا ، وكان لانجلترا منه نصيب الأسد ، بل كان لها النصيب كله إلا ما تركته مختارة للملك جزاء له عن وفائه لها وصدق إخلاصه فى احترام سياستها . وقد بدا ذلك صريحاً أثناء الحرب العالمية الثانية ، لكنه كان الواقع دائماً ، وإن بقى خفياً مستوراً . وكان لهذا أثره كذلك فى كل رئيس وزارة تولى الحكم فى مصر .

وكان بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر من عرفوا من أين تؤكل الكتف ، فتسللوا لواذا إلى قصر الملك السابق ، أو قاربوا السفارة البريطانية ، فكان لهم بذلك أثر فى التوجيه يحسب الوزير حسابه . وسيرى القارئ من أمثلة ذلك فى الفصل السادس من هذا الجزء مايكشف له عن أثر هؤلاء السادة — أثناء ولايتى وزارة المعارف فى سنى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، ثم فى سنى ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، فى مشاكل الأزهر ودار العلوم ، ومشكلة دار الآثار ، ومشكلة تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية . وأشهد لقد أثارت هذه المشاكل متاعب ذكرتها فى هذين الفصلين . ولو أن الوزير كان مسؤولا أمام البرلمان وحده كنص الدستور لزال من متاعبه الشئ الكثير .

أقول « الشئ الكثير » لأن الوزير يلاقى من أعضاء البرلمان فى بعض الأحيان متاعب لا تقف فى حدود ما أباحه لهم الدستور من حق السؤال والاستجواب ، بل تتعداها إلى مطالبهم الخاصة وإلى رغبة الوزير النزيه فى إجابة ما لا يأنف ضميره من إجابته من هذه المطالب . فان لبعض هؤلاء الأعضاء

مطالب لا يجيزها قانون، فاذا لم تجب هذه المطالب غضب بعضهم وحاول مناوأة الوزير فى البرلمـــان إن كان له بهذه المناوأة قدرة .

ليست هذه الجوانب المختلفة المتعددة التى يحسب الوزير حسابها فى تصرفاته هى كل شئ ؛ فهناك الموظفون وصدق إخلاصهم فى معاونة الوزير ، وصدق إخلاصهم كذلك فى أداء واجبهم مع تحرى النزاهة والعدل . فالوزير المصرى لا يقف عمله فى حدود السياسة العامة لوزارته ورسمها ، وترك ما وراء ذلك للموظفين المختصين بالتنفيذ ، بل هو مطالب كذلك بالاشراف الذاتى على هذا التنفيذ . ومن الوزراء من يحرص على أن يكون هو وحده المنفذ ، وأن يكون الموظفون جميعاً تحت سلطانه المباشر ، كبر هؤلاء الموظفون أو صغروا ؛ فهو الذى يعينهم ، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويؤدبهم ، ويعاقبهم ، من الفراش أو الحاجب إلى وكيل الوزارة . وهذه خطة لا مثيل لها فى أمة برلمانية كمل فيها النظام البرلمانى ؛ لكننا ورثناها عن عهود ما قبل الاستقلال والنظام البرلمـــانى ، حين كان الوزراء يرقون من سلك الموظفين إلى منصب الوزارة ، فكانوا يتابعون بها فى تصرفاتهم خطة الموظفين ، ولا يسلكون مسلك الوزراء البرلمـــانيين .

إلى جانب هذه الاعتبارات جميعاً تقوم ملابسات السياسة العامة للدولة . والمـــال عنصر هام جداً من عناصر هذه السياسة العامة . وقد كنت قبل أن أتولى الوزارة أسمع من أجوبة بعض الوزراء — عن اقتراحات أعضاء البرلمان القيام بعمل خاص — أن الوزارة ستقوم به متى سمحت ميزانية الدولة ، فكنت أعجب لمثل هذه الإجابة . ذلك بأن المبادئ الثابتة للعلوم المـــالية تنكر كلها مثل هذا القول . فميزانيـــة الدولة يجب أن تحدد الأعمال التى تقتضيها المصلحة العامة قبل أن تحدد الإيرادات ، ويجب عليها بعد ذلك أن تلتمس الوسيلة لتحصيل الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال العامة ، سواء حصلت هذه الأموال من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، أو حصلتها من قروض داخلية أو خارجية . فأما الاقرار بأن المصلحة العامة توجب القيام بعمل ما ، ثم لا تقوم به الحكومة لأن أبواب الميزانية لا تسمح به ، فذلك ما لا يتفق مع تلك المبادئ ، ولا يتفق مع ما يجب على كل حكومة أن تقوم به لمصلحة الوطن .

لكننى لم ألبث ، حين وليت الوزارة ، أن صدمنى ما لوزير المالية على سائر الوزراء من سلطان يطبعه حظ غير قليل من التحكم . وأعجب الأمر أن أقرت التقاليد هذا السلطان فخضع له الوزراء راضين أو كارهين ، وحرص بعضهم على أن يوثق صلة الود بينه وبين وزير المالية ليكفل له هذا الود تنفيذ ما يريد فى وزارته . وقد حاولت أن أتخلص من هذا الوضع بتصوير ما أحاول من إصلاح فى حدود الميزانية تفادياً من الاحتكاك باشراف وزارة المالية ، فبلغت حظاً من النجاح فى بعض الأحيان . على أننى رأيت فى أحيان أخرى أن لا مفر من إعتمادات جديدة أواجه بها الاصلاح الذى أقصد إلى تنفيذه ، فلجأت إلى مجلس الوزراء مباشرة أقنعه بضرورة هذا الاصلاح ، فاعترض وزير المالية بأن الأمر يجب أن يعرض على اللجنة المالية قبل عرضه على مجلس الوزراء . ولقد أعلنت ثورتى على هذا الوضع محتجاً بما قرره أساتذة العلوم المالية من قواعد ومبادئ ، فذهبت ثورتى عبثاً ، وإن أعلن مجلس الوزراء العطف عليها ، لأن التقاليد التى جرى عليها العمل ورضيها الوزراء فى الوزارات المختلفة خلال عشرات السنين أقرت هذا الوضع الذى ثرت عليه ، فليس من اليسير العدول عنه أو تعديله إلا بتغيير ما يسمونه النظام المالى للحكومة المصرية .

والطريف فى هذا الأمر ما يقع بين وزارة المالية وغيرها من سائر الوزارات حين تحضير الميزانية . فكل وزارة تعد ميزانيتها للعام المالى الجديد تنفيذاً لسياستها وتبعث بها إلى وزارة المالية لتتناولها لجنة الميزانية فيها فتحذف منها ما تشاء وتبقى منها ما تشاء من غير أن تلجأ أغلب الأمر إلى الوزارة المختصة أو تسألها رأيها فيما تبقى وما تحذف . ولوكلاء الوزارات فى هذا الصدد دور هام إذا أرادوا العناية بميزانية وزارتهم . أما الوزراء فقلما يتصلون بوزارة المالية لهذا الشأن ، إيثاراً منهم لمناقشة المشروع فى مجلس الوزراء حين يعرض عليه . وهناك ، فى جلسة المجلس ، تمر الميزانية مر الريح . فاذا تشبث وزير بأمر ، طلب اليه ، أغلب الأمر ، أن يتفاهم عليه مع وزير المالية .

وتحكم الميزانية ووزير المالية فى تصرفات الوزراء ليس وليد عهد الاستقلال

والسيادة ، بل هو بعض مخلفات المـاضى السابق على هذا العهد ، حين لم يكن لمصر من الحرية فى فرض الضرائب ما يكفل لميزانيتها المرونة الكافية لمواجهة مطالب الدولة . فقد كانت الامتيازات الأجنبية تأبى على الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب المقيمين فيها ضرائب أيا كانت من غير موافقة الدول التى ينتمون اليها . وكانت هذه الدول أربع عشرة دولة . وكانت معارضة دولة واحدة منها كافية لتغل يد الحكومة عن فرض أية ضريبة وإن كانت عادلة . ولم يكن طبيعياً ولا مقبولا أن تفرض على المصريين ضرائب لا يدفع الأجانب مثلها . لذلك كانت الميزانية المصرية خاضعة لقيود تجعل وزير المالية مسئولاعن عدم تجاوز المصروفات ما يستطيع جبايته من الايرادات .

وقد استمر هذا الاشراف لوزير المـالية بعد الغاء الامتيازات واسترداد مصر حريتها فى فرض الضرائب ، بحكم الاندفاع الذاتى .

وما كان لوزير أن يعتذر بالميزانية لولا ذلك الميراث . وليس معنى هذا ألا يتقيد الوزير بالميزانية . كلا . فهذا التقيد بعض ما يفرضه عليه الدستور . وإنما معناه أن الميزانية يجب أن تدرس دراسة جدية أساسها مواجهة الحاجات الحقيقية للدولة وتدبير المـال اللازم لها ، وعدم انفاق المـال فيما وراء هذه الحاجات الحقيقية . فأما الطريقة المتبعة فى مصر ، طريقة موازنة الميزانيـة ولو على حساب الضروريات الأساسـية ، والاسراف فى بعض النواحى لاعتبارات لا صلة لها بالحاجات الحقيقية للدولة ، فذلك ما يغرى باهمال هذه الحاجات الحقيقية كما يغرى بالسفه الذى لا يمكن قبوله فى حكومة تقدر مسؤوليتها تقديراً صحيحاً .

المال ولأحكام الميزانية أثر كبير فى تصرفات الوزير . ولاعتبارات السياسة العامة أثر كبير فى تصرفاته كذلك . فقد تقتضى هذه السياسة العامة إرجاء مسائل هامة تقديماً لغيرها عليها ، أو تفادياً لأزمة قد تثور وتعرض مركز الوزارة كلها للقلق . وسيرى القارئ فى تضاعيف هذا الجزء أمثلة من ذلك ، قيام الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها وما ترتب على هذا وذاك من آثار فى مقدمتها .

أحسب ما قدمت كافياً لبيان الأسباب التى تجعل نظرة الوزير إلى الحوادث

تختلف عن نظرة الصحفى إليها ، والتى تجعل هذا الجزء الثانى يختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً لهذا السبب فضلا عن الأسباب التى سبق إيضاحها .

* * *

كتبت الفصول التسعة الأولى من هذا الجزء فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ وفى الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ ، أى فى عهد الملك السابق فاروق . أما الفصل العاشر وهو الأخير ، فكتب فى اغسطس من سنة ١٩٥٣ ، أى بعد ثمانية عشر شهراً من كتابة الفصول التى سبقته . ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب . فقد توالت الحوادث سراعاً منـــذ الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ وجرفنى تيارها على نحو لم يدع فرصة للكتابة . فلما كنا فى شهر يوليو سنة ١٩٥٢ حدث الانقلاب العسكرى الذى أدى إلى تنازل الملك السابق فاروق عن العرش لولده الطفل أحمد فؤاد . وقد عدت يومئذ من مصيفى بلبنان أحضر حوادث هذا الانقلاب . على أننى ما لبثت حين رأيت سير الحوادث أن قدرت أن بقائى على مسرحها لا ضرورة له ، فعدت إلى مصيفى ، ثم سافرت إلى أوربا أحضر المؤتمر البرلمـــانى الدولى الذى عقد فى (برن) عاصمة سويسرا . وذهبت من (برن) إلى باريس لأعود منها إلى مصر فاذا مسرح الحوادث بالقاهرة يتغير منظره ، إذ يتولى اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد القوات المسلحة فى مصر رياسة الوزارة خلفاً لعلى (باشا) ماهر ، وإذ يعتقل عدد من المدنيين بينهم جماعة من ساســـة العهد الذى سبق الانقلاب . عند ذلك آثرت أن أقف من الحوادث موقف النظارة ، مع رجاء التوفيق للذين تولوا الحكم .

عدت إلى مصر بعد أسبوع من هذا الانقلاب الجديد . وإننى لأفكر فى استئناف الكتابة وإتمام هذا الجزء الثانى ، إذ دعتنى حكومة الهند لأسافر إلى عاصمتها (نيودلهى) لأشترك فى ندوة تعقد هناك بين ٥ و١٧ يناير ١٩٥٣ للبحث فيما كان لتعاليم المهاتما غاندى ووسائله فى تنفيذها من أثر فى إقرار السلام وفض المنازعات بين الشعوب . . . وتركت الهند عائداً إلى مصر فى الثالث من فبراير ، فمررت ببغداد ، ثم بلغت القاهرة فى الثامن من فبراير ١٩٥٣ . وما كدت أتم كتابة فصل عن « غاندى والسلام » وأبعث به إلى وزارة المعارف

بالهند إجابة لطلبها ، حتى دعيت إلى (حلب) ألقى بها محاضرة عن « الحركات الفكرية وأثرها فى حياة الأمم » . وقضيت بحلب ودمشق الأسبوع الأخير من إبريل ، وعدت إلى مصر فى الثالث من مايو . وفى هذه الأثناء بدأت محادثات بين مصر وإنجلترا لإتمام الجلاء عن منطقة قناة السويس ، وحدث تطور جديد فى الوضع الوزارى ، إذ عدلت الوزارة واشترك فيها بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بحركة الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وبعد قليل ألغى النظام الملكى وأعلنت الجمهورية وأعلن اللواء محمد نجيب رئيساً لها .

لم تدع لى هذه الأطوار المتعاقبة فى حياة مصر وحياتى فرصة لإتمام كتابة هذا الجزء الثانى . فلما اعتزمت الاصطياف فى بور سعيد ، على رأس منطقة قناة السويس ، قدرت أن ما سيحيطنى فى مصيفى من شبه العزلة سيتيح لى فرصة للعود إلى الكتابة . عند ذلك دفعت الفصول الثمانية الأول من الكتاب إلى « مطبعة مصر » كيما أرتبط بإتمام ما بقى منه ، وراجعت الفصل التاسع لأول ما استقررت فى مصيفى ، وفكرت فى تصوير الفصل العاشر .

ولولا الحوادث التى وقعت فى مصر وأدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ، لجعلت الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، ولاكتفيت فيه بالتماس العبرة مما حدث قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وفى أعقابها ، ولوجدت فى ذلك مادة قيمة لفصل ممتع . وما بالك بسلام عالمى نظمته معاهدة فرساى على أثر الحرب العالمية الأولى ، فاذا هذا التنظيم للسلام يحمل فى طياته جراثيم الحرب العالمية الثانية ، وإذا هذه الحرب الثانية أشد فتكاً وتدميراً ، وإذا جهاد مصر فى سبيل حريتها واستقلالها وما انتهى إليه من معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ يقلب مصر قاعدة حربية لا لإنجلترا وحدها ، بل لها ولحلفائها جميعاً ، ثم إذا حليفتنا إنجلترا تتدخل فى شؤوننا الداخلية تدخلا مسلحاً وتحاصر قصر الملك السابق وتهدد بعزله ونفيه ، ثم إذا بالدكتاتورية الإيطالية تنهار وكأن ما أقامه موسولينى خلال عشرين سنة من جيوش وبواخر يحاول بها أن يضع يده على البحر الأبيض ليصبح بحيرة رومانية كما كان فى عهد الامبراطورية الرومانية القديمة لا يزيد على أنه بنـاء على الرمل أو قصور من

الورق، وإذا الدكتاتورية الألمانية تنهار هى الأخرى بعد أن إعتدت بقوتها المسلحة إعتداداً جعل الناس فى مشارق الأرض ومغاربها يتوهمون أنها لا تقهر .

لقد كان فى هذا كله وما اليه من أطوار الحرب وما ابتكره العقل والعلم الانسانى أثناءها من آلات للدمار ، انتهت إلى تفتيت الذرة وإلى القنبلة الذرية ، موضع لعبرة أى عبرة ، ثم كان فى أطوار الحياة فى مصر نفسها موضع لعبرة لا تقل تنبيهاً لأولى البصائر والأبصار .

وكان يسيراً أن يرى ساسة مصر أن وطنهم يصهر فى بوتقة الحرب صهراً عنيفاً ، وأنه كان معرضاً فى سنة ١٩٤٢ لأن تجتاحه القوات الألمانية والقوات الإيطالية باسم مطاردة الانجليز وحلفائهم فى أراضيه ، وأن ذلك لو حدث لأدى به إلى دمار يعلم الله وحده كم من السنين يحل علينا بكلكله ويجعل حياتنا جحيما وبؤساً ، وأن رحمة الله وحدها هى التى أنقذتنا من هذا المصير القاسى ، وأنا إذا أردنا أن نقى جيلنا وأن نقى الأجيال التى تعقبنا من التعرض لمثل هذه الكوارث فقد وجب علينا أن ننسى أنفسنا وننكر ذواتنا وأن نعتبر بما حدث فنعقد الخناصر لنتعاون جميعاً حتى نجعل من مصرنا أمة عزيزة الجانب يخطب الجميع ودها . لكنا بدلا من ذلك قصرنا تفكيرنا على ذواتنا ، وقدمنا خصوماتنا على أسباب التفاهم بيننا ، ونسينا أن إستعلاء بعضنا على بعض يضعفنا جميعاً ويضعف وطننا معنا ، واندفعنا لذلك تحركنا أنانيتنا ، متوهمين أن هذه الأنانية هى مظهر ثقتنا بأنفسنا ، متناسين أن الثقة بالنفس تختلف عن الأنانية كل الاختلاف ، لأن الثقة بالنفس لا تتنافى مع الثقة بالغير والتعاون معه ، حين لا تعرف الأنانية الغير ولا تثق به وإن كان من أكرم أبناء الوطن وأنزههم وأشدهم له حباً وإخلاصاً . والأنانية تأبى لذلك أن تتعاون مع الغير ، اللهم إلا لتخدعه وتستثمر جهده لحسابها ؛ ولهذا لا سبيل مع الأنانية إلى عمل مشترك منتج يشعر كل فرد من المشتركين فيه بأن حاجته إلى إخوانه لا تقل عن حاجتهم اليه ، وبأن صدق الاخلاص فى هذه الشركة هو الوسيلة لا وسيلة غيرها ليؤتى العمل ثمراته لخير الجميع ، ولخير الوطن الذى يظل الجميع .

كان لى أن أجعل من الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، وأن أجد

من هذه العبر مادة ممتعة حقاً . لكن الحوادث التى أدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة أرض مصر جعلتنى أوثر أن أجمع فى هذا الفصل الأخير صورة موجزة كل الايجاز لما وقع بعد إستقالة وزارة النقراشى (باشا) الأولى فى أوائل سنة ١٩٤٦ إلى أن وقع هذا الانقلاب فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . وهى ست سنوات ونصف السنة تحتاج إلى جزء كامل من هذه المذكرات . فما وقع أثناءها من الحوادث فى مصر جسيم غاية الجسامة . ولا أحسبنى أبالغ إذا أنا قلت إنه يزيد فى جسامته على كل ما وقع قبله . فهذه الأشهر الثمانين كانت أشهر ثورة فكرية وقلق إجتماعى واضطراب نفسى قل أن رأت مصر مثله فى تاريخها القومى الحديث ، وإن شئت فقل إنها كانت إمتداداً للثورة التى بدأتها فى سنة ١٩١٩ مع سعة فى أفقها ، وفى ميادينها ، وفى غاياتها وأغراضها . ولذا كانت هذه الست السنوات ونصف السنة بحاجة إلى جزء كامل من هذه المذكرات . وأنا الآن أعد هذا الجزء وأرجو أن يوفقنى الله إلى إتمامه . لكننى آثرت أن أوجز صورة ما حدث فى هذه السنوات فى الفصل الأخير من هذا الجزء الثانى لتكمل لقارئه صورة من عهد فاروق من بدئه إلى منتهاه .

وسيرى القارئ أن هذا العهد يتسم بظواهر متناقضة أشد التناقض . فلأول مرة فى تاريخ مصر الحديث اطردت الحياة النيابية خمسة عشر عاماً سوياً لم يعطل البرلمان أثناءها إلا فى الشهور الأربعة الأخيرة منها . ومع ذلك لم تمنع هذه الحياة النيابية الطغيان ، ولا منعت الدكتاتورية المبرقعة حيناً ، والسافرة أحياناً . وسيرى أن هذه الحياة البرلمانية التى تعتبر فى غير مصر ملاذاً للحرية الديمقراطية الصحيحة قد حجبتها الأحكام العرفية أحد عشر عاماً من خمسة عشر ، عطل خلالها ما كفله الدستور من صور الحرية ، وتعرض الناس أثناءها فى أشخاصهم وأموالهم لصور من العدوان ضاقت بها نفوسهم .

وسيرى القارئ كذلك أن الثورة التى بدأت سياسية فى سنة ١٩١٩ إمتدت إلى ميادين كثيرة أخرى ، وإن لم يبد لها من الآثار الظاهرة مابدا لثورة سنة ١٩١٩ . فقد كان فى مصر خلال هذا العهد نشاط شيوعى ، ونشاط دينى ، ونشاط

اجتماعى ، ونشاط ثقافى وعقلى ، وبعض هذا النشاط هدام مدمر ، وبعضه بناء معمر .

لم يكن فى مقدورى وأنا أكتب هذه المذكرات أن أتناول هذه الميادين وما وقع فيها جميعاً بالتفصيل . فأنا إنما أكتب عما شاركت فيه أو اتصلت به من حوادث أتاح لى الاشتراك فيها أو الاتصال بها أن أعرف دقائقها فأدونها . فأما ما سوى ذلك مما اتصل بعلمى ولم أشارك فيه ولم أتصل به فلم أزد على أن مررت به أو أشرت اليه . فما اتخذته الحكومة فى العهود المختلفة ، ومنها العهود التى كنت فيها وزيراً ، لمقاومة الشيوعية أو لاقرار الأمن حين اضطرابه ، قد كان بعيداً عن دائرة عملى ، ولم يكن لى من العلم به أكثر مما لغيرى ، فلم يكن طبيعياً أن أفصل شيئاً منه . أما وقد كنت وزيراً للمعارف ثلاث فترات امتدت إلى ثلاثة وأربعين شهراً ، وكنت وزيراً للشؤون الاجتماعية ثلاثة أشهر وأياما ثم كنت بعد ذلك رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد دونت ما وقع فى هذه الدوائر بما رأيت من تفصيل ، كما دونت ما كان يجرى فى مجلس الوزراء من شؤون السياسة العامة بمثل هذا التفصيل . أما ما سوى ذلك فلم أزد على الاشارة اليه ولم أتعرض للحكم عليه ، لأنى لا أملك عناصر هذا الحكم .

* * *

وأود ، فى هذا الصدد ، أن أشير إلى ملاحظة أبديت بعد ظهور الجزء الأول من هذه المذكرات . فقد قيل إن المذكرات لا تفصل تاريخ مصر فى الفترة التى تناولتها كما يجب أن يفصل . وأسارع إلى القول بأنى لم أقصد إلى التأريخ لمصر فى الفترة التى أكتب عنها ، وإنما قصدت إلى تدوين ما شاركت فيه أو اتصلت به . وغايتى من ذلك أن تكون هذه المذكرات مرجعاً لمن يريد من بعد أن يؤرخ لمصر ، ومن يستطيع يومئذ أن يرجع إلى ما كتبته وما كتبه غيرى وإلى صحف العهد الذى يؤرخ له كى يرسم الصورة التى يطمئن إلى أنها تصف الحقبة التى يكتب عنها . وكل الذى أدعيه أننى توخيت الحق غاية جهدى فيما دونت . وأنا مع ذلك لا أدعى العصـــمة ، ولا أدعى أننى استطعت أن أسمو فوق خلجات النفس ، وإن حاولت ما استطعت أن أكون منصفاً كل الانصاف .

وغرض آخر قصدت اليه . ذلك أن مصر تتطور فى العهد الحاضر تطوراً سريعاً من عهد لم يكن لأبنائها فيه سلطان على مصائرها ، إلى عهد استقلال صحيح لا يشارك أبناءها فى أعمال سيادتها مشارك ، ومن جيل تأخر فى مضمار الحضارة إلى جيل تقدم تثب الأمة فيه إلى الرقى وثباً دراكاً تبتغى به أن تكاتف أرقى الأمم حضارة . وطبيعى أن تصاحب هذا التطور السريع وهذه الوثبات المتتالية أخطاء وخطيئات يجب تبينها لإصلاحها ولتدارك الوقوع فى مثلها من بعد ؛ كما يجب أن ترسم لهذا التطور سياسة مستقرة طويلة الأجل ، بريئة من اضطراب الارتجال ، مستندة إلى حيوية الشعب ومقوماته الذاتية لكى تسير أمور الأمة والدولة سيراً حثيثاً إلى الغاية المرسومة .

وإنما يتيسر تبين الخطأ والخطيئة وتداركهما ببيان ما يقع منهما ، كما يتيسر رسم السياسة المستقرة الطويلة الأجل بالوقوف الحين بعد الحين لتعرف الماضى القريب وما وقع فيه ، حتى ترسم هذه السياسة على هدى الصالح من نشاط الشعب ، وحتى تنتفى منها أسباب الزيف والضعف . ولا يكون ذلك إلا بأن يدون العاملون فى ميادين الحياة القومية على اختلافها مشاهداتهم وملاحظاتهم على هذه المشاهدات . وذلك ما قمت وأقوم به فى هذه المذكرات ، راجياً أن أحقق من هذا الغرض قسطاً ينفع الله به الوطن وبنيه .

لم يكن التأريخ لمصر فى الفترة التى تناولتها هذه المذكرات من غرضى إذن. وما كان لى أن أطمع فى مثل هذا التأريخ . فلن يستطيع أحد ، وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ، أن يؤرخ لعصر عاش فيه . ذلك بأن الكثير من الحوادث بل أكثرها ، تكتنف مقدماته ونتائجه أسرار لا يقف عليها من المعاصرين إلا من شاركوا فيها أو اتصلوا بها ؛ وقد لا يقف هؤلاء إلا على جانب من هذه الأسرار ثم يبقى سائرها خفياً عليهم ، ولا يظهر إلا بعد زمن طويل أو قصير من حياتهم ، إذ تكشف عنه وثائق سرية أو مذكرات وشهادات يدونها أو يدلى بها لمناسبة ما هؤلاء الشركاء فى الحوادث أو المتصلون بها . فاذا كان ذلك شأن من كانوا على مسرح هذه الحوادث ، فما بالك بغيرهم ممن لم يشتركوا فيها ولم يتصلوا بها ، ثم ما بالك بالنظارة البعيدين عن المسرح ، وما بالك بالجمهور الذى

لا يعنى من الحوادث إلا بما يمسه عن قرب . لهذا كان محالا أن يؤرخ إنسان لعصره ؛ وكل ما يستطيعه أن يدون ما يعرف ليكون بعض عناصر التاريخ يوم يصفى الزمن فى بوتقته هذه العناصر ويجلوها جميعاً ، ويتيح بذلك للمنقطع للتاريخ أن يكشف عما يسمح به الجهد من حقائق العصر الذى يتصدى للتأريخ له .

ولهذا رأينا كثيرين ممن يتصدون للتاريخ يحصرون جهدهم فى فترة ضيقة لا تزيد على بضع عشرات أو ما دونها من السنين ، ينقبون عن كل مادق وجل من أنبائها ، ويلتمسون له الوثائق والأقوال الخاصة به فى كل مكان من العالم يطمعون فى أن يسعفهم بهذه الوثائق والأنباء . وكثيراً ما ترى المؤرخين لعهد بذاته يختلفون مع ذلك فى تصوير واقعة أو فى تقدير أسبابها وأسرارها .

وليس ذلك عجباً ، والتراجم التى يكتبها أصحابها لأنفسهم تتعرض فى كثير من الأحيان للتفنيد والنقد ، مع ما يؤمن به كثيرون من أن أحداً لا يعرف الانسان أكثر من نفسه ؛ فهو الذى يعرف دخائل أسراره ومسارح أفكاره وخلجات ضميره وبواعثه إلى تصرفاته وأعماله . لكنه مع ذلك لا يعيش فى عزلة عن غيره ، وتصرفاته تتأثر إلى حد كبير باتجاهات الغير وتصرفاته . وهو حين يترجم لنفسه يتناول حتما ما كان لهذا الغير من أثر فى اتجاهه ، وقد يغيب عنه ما ينطوى عليه ضمير هذا الغير وما يجول فى سره ، فيكون ذلك مدعاة لنقد الناقد وتصحيح المصحح .

إذا كان ذلك شأن التراجم الذاتية فكيف يتسنى لانسان آن يؤرخ لعصر عاش فيه وهو يعلم أنه لا يستطيع الوقوف على كل أسراره ؟ لقد شاركت فى أمور كثيرة أعترف بأن الكثير من أسرارها غاب عنى ، وما أشك فى أن هذه الأسرار بذاتها ، أو أن أسراراً غيرها غابت عمن شاركونى فى هذه الأمور . ولقد أشرت حين تحدثت عما وقع فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ما اكتنف هذا الحادث وما لا يزال يكتنفه من أسرار لا تزال خفية على رغم ما بذلت من جهد للوقوف عليها . وقد أشرت فى الجزء الأول من هذه المذكرات إلى ما جرت به الأحاديث من أن الملك فؤاد كان يطمع فى أن يكون خليفة للمسلمين ، فتصدى الدكتور حسن نشأت (باشا) للرد علىّ ينفى ما جرت به الأحاديث ،

ثم نشر الدكتور الظواهرى فصلا من مذكرات والده الشيخ الأكبر محمد الأحمدى الظواهرى يذكر فيه أن الملك فؤاد كان يريد بالفعل أن يكون خليفة المسلمين . وحسن نشأت (باشا) كان أوثق الناس إتصالا بالملك فؤاد . والشيخ الأكبر الظواهرى كان من الواقفين فى هذا الموضوع على بواطن أمره .

ألست محقاً إذن حين أذكر أن أحداً لا يستطيع أن يؤرخ لعصره وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ؟ .

قد يصح لمن شاء ، فى هذا الموضوع بالذات ، أن يرجح ما ذهب اليه الشيخ الظواهرى وما جرت به الأحاديث فى حياة الملك فؤاد ، وإن كان ما اتصل به من وثائق وأسانيد لم ينشر بعد . فقد ذكر لورد چورچ لويد فى مؤلفه عن مصر ما يفيد هذا الترجيح . ولورد چورچ لويد كان مندوباً سامياً لانجلترا فى مصر بين سنة ١٩٢٥ و سنة ١٩٣٠ ، أى فى الفترة التى كانت فيها فكرة الخلافة الاسلامية تداعب بعض الرؤوس المتوجة فى الشرق الاسلامى ، وكان بحكم منصبه الرسمى هذا واقفاً من بواطن الأمور على ما لم يقف عليه غيره .

وربما جاز لمن يحاول تمحيص الحوادث قبل نشر الوثائق والأسانيد الوثيقة أن يذكر فى هذا الصدد أن الملك السابق فاروق كان يحرص على ترسّم سياسة والده جهد استطاعته ، وأنه كان يعمل على أن تكون له زعامة العالم الاسلامى ، إن لم تكن له خلافة المسلمين . من ذلك أن اجتمع ممثلو الدول العربية فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للاشتراك فى اجتماع جامعة الدول العربية ، واجتمع هؤلاء مع من دعوا لصلاة الجمعة مع الملك السابق فاروق بجامع قيسون بالقاهرة . فلما أتم الخطيب خطبة الجمعة ونزل عن المنبر ليؤم الناس نحّاه بعض رجال القصر وتقدم الملك السابق فاروق فأم الناس لصلاة الجمعة على غير عادة . وجرى الحديث يومئذ بأن الدافع له إلى هذا قد كان ميله لزعامة المسلمين ، إن لم يكن للخلافة الاسلامية .

يستطيع من شاء أن يستخلص مما سبق ، ومن حوادث أخرى ، مطمع الملك فؤاد فى أن يكون خليفة المسلمين ، أو أن يرجح ذلك على الأقل. لكن

الترجيح لن يبلغ حد التوكيد حتى تظهر الوثائق التى تمكن التاريخ من أن يقول كلمته الحاسمة التى لا ترد .

* * *

أما وقد عرضت لمـــا وجه من نقد إلى الجزء الأول من هذه المذكرات فمن الحق أن أستجيب لملاحظة أبداها الأستاذ محمد محمود جلال بعد قراءته ذلك الجزء . فالمرحوم حسين (باشـــا) واصف هو الذى بعث أخاه مصطفى كامل (باشا) ليدرس الحقوق بفرنسا. وإننى لأستجيب لهذه الملاحظة مقدراً شاكراً .

وأختم هذا التقديم بالتنبيه إلى أن ما أشرت اليه فى صدره من تقدم مصر العظيم خلال الثلاثين سنة الأخيرة لم يحل دونه ما ذكرت من بعد من وقوع الخطأ فى تصرفات الذين تولوا أمر مصر . ذلك بأن حيوية الشعب كانت أقوى من الطغيان ومن الفساد الذى جره الطغيان فى أذياله ، ولذلك استمر النضال بين تلك الحيوية وهذا الطغيان سنين متعاقبة ، ثم انتهى الطغيان إلى أن تخلت عنه كل العناصر السليمة فى البلاد ، فوقف فاروق حائراً يتلفت يمنة ويسرة لعله يجد سنداً . فلما لم يجد هذا السند أسلم نفسه وعرشه وأذعن للمصير المحتوم .

ولعل فيما قصته هذه المذكرات موعظة وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد، فالذكرى تنفع المؤمنين .

وإنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

الفصل الأول

فـــترة انتقـال

رسمنا ، فى الفصل الأخير من الجزء الأول لهذا الكتاب ، صورة ما حدث يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ ؛ إذ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة من سنه بالحساب الهلالى ، وأقسم اليمين الدستورية . ويومئذ انتهى عهد الوصاية على العرش ، واستفتحت مصر عهد مليكها الشاب .

وكان طبيعياً أن تستقيل الوزارة . فهى وكيل عن صاحب العرش ، فى ولاية السلطة التنفيذية ، وكالة دستورية ترفع عنه كل مسئولية ، وتلقيها على الوزارة أمام البرلمـــان . لذا رفع مصطفى النحاس (باشا) استقالة الوزارة إلى الملك فاروق . وإذ كان النحاس (باشا) صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة .

وتوقع الناس أن تكون الوزارة الجديدة هى بعينها الوزارة التى قدمت استقالتها ، لكنهم فوجئوا بتعديل جوهرى فيها ، كما فوجئوا بحادث له مغزاه فى النظام النيابى . صحيح أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه فى مصر ، لكنه فى هذا العهد الجديد برز أشد وضوحاً من كل ما سبقه من مثله .

فقد رفض الملك أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيراً . وكان الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمـــانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة . وكان مشهوداً له ، وهو المحامى الشاب ، بالبراعة البرلمـــانية الممتازة فى المعارضة . وقد رفض تعيينه فى الوزارة بحجة أن نزاهته ، إبان وكالته البرلمـــانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات . ولم يعرف من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب . لذا برز

هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناوله الناس بالحديث ، و جعل كل فريق يبدى رأيه فيه وفق هواه السياسى أو ميله الذاتى .

لم يكن لنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أن نعترض على هذا الحادث بعد أن تألفت الوزارة الجديدة . فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد الدستوريين ، لغير سبب إلا أنه لا يطمئن إلى سياسته . وأريد منى أن أناقش هذا الرفض من الناحية الدستورية ، فكان من رأيى أن المسؤولية فيه على الرئيس الذى يؤلف الوزارة ولا يتمسك بمن يرشحه . وإذ كنا فى ذلك العهد نؤيد النظام القائم فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر من غير تعليق . وليس طبيعياً ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفاً غير هذا الموقف بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب مع رئيس الوزارة صاحب الأغلبية البرلمانية .

ولو أن الأمور كانت تجرى فى مجراها الدستورى السليم ، لوجب ألا يثير النحاس (باشا) أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة من غير أن يشترك فيها الأستاذ يوسف الجندى . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحجة الملك فارتضاها . فإن لم يكن قد اقتنع فقد كان واجباً عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وأن يتمسك بقائمته التى قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه .

لكن النحاس (باشا) لم يسلك هذا المسلك ، بل نزل على اعتراض الملك. ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس (باشا) فاته أن توقيع مرسوم التأليف يسقط حجته فى الاعتراض على ما حدث . ترى ، أكان الغرض مما ينشر فى صحفه يومئذ عن البحث الدستورى نوعاً من الارهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ أم قصد به إلى توجيه الرأى العام وجهة خاصة ؟ أحسب البحث لم يكن جدياً ، وأن النحاس (باشا) قبل تأليف الوزارة خشية تكليف غيره بتأليفها إن هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تدور معركتها

حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب ، الذى سحر الجمهور شبابه فلم يكن للنحاس (باشا) قبل بمقاومته .

ولم يعين فى مرسوم التأليف وزير للبلاط . وكان منصب وزير البلاط قد ابتكر فى عهد الوصاية ، بينا لم يكن له وجود فى عهد الملك فؤاد . وعلل إنشاؤه إذ ذاك بأن صاحب هذا المنصب هو همزة الوصل بين الوزارة والقصر ؛ يؤيد بحكم حزبيته سياسة الوزارة ، ويعمل بحكم صلته الدائمة بالقصر على تجنب كل احتكاك بين الوزارة والقصر . وطبيعى ، وهذه مهمة وزير البلاط ، أن يحل هو محل رئيس الديوان الملكى ، وأن يتغير بتغير الوزارة ، فيكون من حزب كل وزارة قائمة . ولم يرض القصر هذا الوضع المبتكر فى عهد الوصاية ، فعدل النحاس (باشا) عنه فى الوزارة الجديدة ، وعادت الأمور إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

كما أنه لم يعين وكيل برلمانى لأية وزارة من الوزارات ، عوداً بالأمور كذلك إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

وقد لاحظ الناس جميعاً ، حين صدر المرسوم بتأليف الوزارة ، أن النحاس (باشا) أدخل على هيئتها تعديلا جوهرياً . فقد استبعد منها محمود فهمى النقراشى (باشا) ومحمود غالب (باشا) . وتساءل الناس عن السبب فى هذا الاستبعاد ، ثم عرفوه بعد قليل . فقد نشر غالب (باشا) فى الصحف بياناً مطولا شرح فيه الخلاف الذى وقع فى الوزارة السابقة بينه هو والنقراشى (باشا) من ناحية ، وبين بقية الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد (باشا) من ناحية أخرى ، حول استنباط الكهربا من مساقط المياه بخزان أسوان . وتلخيص هذا الخلاف أن شركة انجليزية ، يمثلها فى مصر الكولونيل جراى ، عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة ، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير مناقصة . وأثار محمد محمود (باشا) ، زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، هذه المسألة فى كتاب بعث به إلى رئيس المجلس ، الدكتور أحمد ماهر ، طلب فيه أن يعرض استنباط الكهربا فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمتنها مالية .

وانضم النقراشى (باشا) وغالب (باشا) إلى هذا الرأى ، وتشبث مكرم (باشا) وتابعه سائر الوزراء بالاتفاق مساومة مع الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى ، بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن افشاؤه ، وأن هـذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة . ولمـا كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف ، فقد تمسك غالب (باشا) والنقراشى (باشا) بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى إليه أغلب الوزراء . وكان هذا الخلاف سبباً عند تعديل الوزارة فى اقصائهما عنها ، وكأنما أريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال .

نشر غالب (باشا) بيانه متضمناً تفصيل ما حدث حول هذا الموضوع من خلاف ، ورد عليه مكرم عبيد (باشا) رداً لا يقل عن بيانه تفصيلا . فكان ذلك مثار حديث مستفيض فى الأندية وفى بعض الصحف حول نزاهة الحكم فى هذا الأمر الخطير . ولم يخل هذا الحديث بطبيعة الحال عن شائعات حول مبلغ مليونى الجنيه التى تزيد فى عطاء شركة الكولونيل جراى عن عطاء غيرها من الشركات ومصير هذين المليونين .

أدى استبعاد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) من الوزارة ، بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس (باشا) والقصر أثناء تأليفها ، إلى خلق جو ازدادت فيه الخصومات عما كانت عليه من قبل . وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وإن لم يظهر لهذا التأييد أى أثر خارجى . ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التى كانت قائمة بين المعارضة والحكومة فى عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمـان معاهدة المودة والصداقة ، التى سماها النحاس (باشا) . ومكرم عبيد (باشا) « معاهدة الشرف والاستقلال » ، بين مصر وانجلترا .

واغتبطنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، بهذا الوضع الجديد ؛ إذ رأينا فيه إضعافاً لشوكة الوزارة التى تناوئنا وتناوئها . وكان طبيعياً ، وهذه هى الحال ،

أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لإضعاف شوكتهم ، كما يحاربونها هم لإضعاف شوكتها .

استأنفت الوزارة الجديدة عملها فى هذا الجو ، فجرت على الوتيرة التى جرت عليها فى عهد الوصاية ، وسارت فى الحكم سيرة حزبية متطرفة ؛ ولذلك عززت فرق القمصان الزرق التى أنشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفاشستية والقمصان الرمادية النازية ، لتبعث الرهبة إلى نفوس خصومها. وعادت الأمور سيرتها السابقة ، وإن هدأ قيظ الصيف من حدتها وشدتها .

* * *

وآن لجماعة منا ، معشر الصحفيين المصريين ، أن تسافر إلى انجلترا تلبية لدعوة وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية ، توثيقاً لروابط الصداقة والمودة التى أنشأتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكنت فى هذه الجماعة . وكان يمثل الصحافة الوفدية فيها الأستاذ عبد اللطيف صادق المحامى رئيس تحرير كوكب الشرق . وكان فى الوفد غيرنا خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم ، ونجله الأستاذ كريم ثابت وحرمه كريمة المرحوم سليم سركيس ، والأستاذ أنطون الجميل (بك) رئيس تحرير الأهرام ، واسكندر مكاريوس صاحب اللطائف المصورة .

وبلغنا لندن بكرة الصباح من يوم ١٥ سبتمبر ، فاستقبلنا على محطة ڤكتوريا السير رونالد ستورس ، الذى كان موظفاً بالوكالة البريطانية فى مصر فى عهد اللورد كرومر ثم حاكماً لجزيرة قبرص . وقد ندبته الحكومة البريطانية مضيفاً يصاحبنا ، لأنه كان يعرف اللغة العربية ، وكان يستطيع أن يحادث من لا يعرفون اللغة الانجليزية منا .

والحكومة البريطانية كريمة فى ضيافتها من غير إسراف . وقد أطلعتنا خلال مدة الضيافة على كثير من المنشآت الحربية والمدنية التى تشهد بقوتها ونشاطها ، ونشاط الشعب البريطانى ، وحرصه على النظام ، واحترامه القانون . زرنا بطبيعة الحال البارجة الأثرية « ڤكتورى » ؛ بارجة أمير البحر العظيم نلسون ، وزرنا معها فى بورتسموث غواصة نزلنا إلى جوفها ؛ وأرانا بعض

رجالها لون الحياة فيها وكيفية عملها أثناء الحرب . وزرنا مطاراً حربياً شهدنا فيه بعض الطائرات ، ومنها الطائرات المطاردة ودخلنا إلى جوفها . وزرنا مدرسة الطيران واطلعت مصادفة على كراسة لأحد طلبتها ، فاذا بها سؤال عن الميدان الجوى فى الحرب المقبلة أين يكون ؟ وإجابة الطالب بأنه سيكون الميدان المصرى . وزرنا بلدة شكسبير (ستراتفورد — أن — ايڤون) ، وشهدنا مسرحية للشاعر الخالد فى المسرح القائم بها حيث تمثل مسرحياته . وزرنا اكسفورد ومكتبتها وطلبتها ومساكن الطلاب بكلياتها . وزرنا منشستر وبعض مصانع نسيج القطن بهـا ، وعنيت بزيارة مكتبتها الفخمة الضخمة التى أقامتها المدينة وأنفقت ما يزيد على مليون من الجنيهات فى إقامتها ، وشهدنا مسرحية شيقة ظريفة بمسرح كڤنت جاردن بلندن . وزرنا كذلك من مظاهر النشاط الحربى والمدنى ما أرادت الحكومة البريطانية أن نزوره ، لنقتنع بأن حليفتنا جديرة بالتقدير والإكبار .

وإن أنس لا أنسى زيارتنا لوزارة الخارجية ومقابلتنا وزيرها مستر أنتونى إيدن . وغرفة الوزير فخمة بديعة الأثاث ، أدهشنى ما رأيته من أثاثها إذ قارنته بغرفة رئيس القسم المصرى بهذه الوزارة حين زرته فى سنة ١٩٢٦ . فقد ذهبت إليه يومئذ على موعد . فلما كنت فى الطبقة التى بها مكتبه رأيت حاجباً يستقبلنى وهو على علم بموعدى ، ورأيت هذا الحاجب يدخل معى إلى غرفة الرئيس ومعه كرسى من الخيزران أجلس عليه ، ولم أجد بالغرفة أثاثاً غير المكتب الذى يجلس إليه هذا الرئيس ليؤدى عمله . فلما أتممت حديثى معه وانتهت بذلك زيارتى دق الجرس فجاء الحاجب فصحبنى إلى خارج الغرفة بعد أن ودعنى صاحبها ، ولم ينس هذا الحاجب أن يأخذ معه الكرسى الذى كنت أجلس عليه .

شتان بين هذه الغرفة ، المخصصة للعمل لا للزيارة ، وبين غرفة الوزير التى حوت من المقاعد الوثيرة ما كفى لجلوس الصحفيين المصريين جميعاً .

وفيما نحن هناك نتحدث إلى مستر إيدن ، أراد الأستاذ مكاريوس أن يأخذ صورة الوزير الفوتوغرافية فى غرفته ، فتردد الوزير هنيهة ثم قال : لابأس ! هذه أول صورة تؤخذ فى هذه الغرفة ، وأحسبها تكون آخر صورة كذلك .

وفى أثناء مقامنا فى انجلترا ، تحدثت مع السياسيين البريطانيين الرسميين وغير الرسميين . فاذا مس الحديث الأحوال فى مصر ، عنوا بأن يؤكدوا أن انجلترا لا شأن لها بأمور مصر الداخلية . فمصر مستقلة منذ سنة ١٩٢٢ ، والمعاهدة التى عقدت منذ عام قد حددت علاقات الدولتين تحديداً لا يدع مجالا لأى تدخل بريطانى فى شؤون مصر الداخلية . أفكان هذا الكلام صريحاً صادقاً ، أم كان جواباً سياسياً أملته الظروف ؟ لم أعنِّ نفسى بالبحث فيما ينطوى عليه ، لأن الأيام هى الكفيلة بالجواب الصريح .

كان خليل (بك) ثابت أكبرنا سناً فى هذا الوفد ، ولذا اقترحت ، وأقر زملائى اقتراحى ، أن يتولى الرد على عبارات المجاملة التى ألف الانجليز القاءها بعد الطعام فى حفلات الغداء والعشاء التى كنا ندعى إليها . وقد تحدثت إلى خليل (بك) غير مرة فى شئون مصر وسياسة الوزارة القائمة ، وكان رأيى أنها لن تستطيع البقاء فى الحكم إلى آخر العام لأن تصرفاتها الحزبية الصارخة ، واعتمادها على الإرهاب بالقمصان الزرقاء ، يجعلان بقاءها مستحيلا . وخالفنى خليل (بك) محتجاً بأن الوزارة تستند إلى أغلبية ساحقة فى مجلسى البرلمان ، وأنها قديرة لذلك على البقاء إلى أن ينتهى الفصل التشريعى وتكون الانتخابات الجديدة بعد خمس سنوات من الانتخابات التى سبقتها . ودفعت حجته بأن الرأى العام قد تحول عن الوزارة وعن البرلمان ، وأن الأغلبية البرلمانية وحدها لا تكفى لقيام وزارة لا يكون لها من الرأى العام سند . وتمسك كل منا برأيه وبحجته طيلة مقامنا بأوربا .

وعدنا إلى مصر فاذا كل شىء فيها كما هو ، وإذا فرق القمصان الزرقاء تتحكم فى الشوارع والطرقات ، وإذا الحرية تحت رحمة الحاكمين وأعوانهم ؛ لا يحميها أحد لأن حماتها هم سفاكوها ، وإذا المعارضة تقاوم جهدها هذه الدكتاتورية السافرة ، وإذا جريدة البلاغ التى كانت تدافع عن سياسة الحكومة قد انقلبت تهاجم الحكومة أعنف الهجوم ، وإذا صاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة ينشر عن نزاهة الحكم أنباء مروعة ، وإذا الجو الذى تركناه مضطرباً قد اكفهر وعصفت فيه أعاصير تنبىء بأن الأمور لا قرار لها .

فى هذا الجو أصدر الملك فاروق أمراً ملكياً بتعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان الملكى . وعرف الناس جميعاً أن هذا الأمر صدر بغير رأى الوزارة ومن غير علمها . هنالك بدأت صحف الوفد تشير إلى الدستور وإلى حقوق السلطة التنفيذية فيه . وبدأ الحديث يدور حول تعيين رجال القصر وهل يكون بأوامر ملكية لا شأن للوزارة بها ، أم يجب أن يكون برأى الوزارة وتوقيع رئيسها ؟ ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى ثار فيها هذا الموضوع فى مصر . ففى عهد الملك فؤاد صدر أمر ملكى بتعيين حسن نشأت (بك) رئيساً للديوان الملكى بالنيابة ، أيام الوزارة الدستورية الأولى : وزارة سعد زغلول (باشا) ؛ فقام الخلاف حول هذا التعيين ، وهل يملكه الملك منفرداً بغير رأى الوزارة ؟ وقابل سعد الملك وحدثه فى الأمر ، ثم قيل إن صاحب العرش ورئيس وزرائه اتفقا على تحكيم المسيو ڤان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة فى هذا الخلاف . وكان مسيو ڤان دن بوش بلچيكياً . ولعله اختير لأن الدستور المصرى صيغ الكثير من نصوصه على غرار الدستور البلچيكى ، وقد وضع مسيو ڤان دن بوش فتوى مكتوبة جرت الأحاديث يومئذ حول الدوافع التى أدت بالنائب العام إلى إصدارها . . على أن الملك فؤاد حرص طيلة عهده على أن يكون تعيين رجال القصر بأوامر ملكية لا رأى للوزارة فيها .

وحرص النحاس (باشا) على أن يبدأ العهد الجديد بتقاليد جديدة . لكنه حرص فى الوقت نفسه على البقاء فى الحكم حتى لا يشمت به خصومه السياسيون ، ولا يؤدى تشبثه إلى إجلائه عن الحكم وتعيين وزارة أخرى مكان وزارته . تحل مجلس النواب وتجرى على خطة تعارض خطته ولا يرضاها أنصاره . لذلك لم يزد الحديث فى تعيين على ماهر (باشا) ومبلغ صحته دستورياً ، على أن كان حديثاً فقهياً كالحديث الذى جرى فى مشكلة الأستاذ يوسف الجندى ، يثار ولا تترتب عليه أية نتيجة عملية .

ولم يكن عسيراً على النحاس (باشا) ، ولا على غيره من الساسة ، أن يقدر هذه النتيجة منذ اللحظة الأولى . فالذى يحكم فى الأمور السياسية ، ومنها المسائل الدستورية ، هو الرأى العام واستعداده لرد الفعل ضد ما يراه اعتداء

على حق يؤمن به . والزعماء السياسيون هم الذين يوجهون هذا الرأى العام . فإذا اختلف هؤلاء الزعماء فيما بينهم ، وبلغ اختلافهم حد الخصومة العنيفة ، وتناول المبادئ الأساسية التى لا يجوز الاختلاف عليها ، انقسم الرأى العام وتنازعت طوائفه فأغرت المصالح الشخصية والمنافع العاجلة كل طائفة ، وصرفتها عن التفكير فى المبادئ وعن الأغراض القومية ، وجعلتها تقف من هذه الأغراض والمبادئ موقف المتفرج . عند ذلك لا يزج بنفسه أحد فى غمار يخشى منه على منافعه الذاتية . شتان بين هذا الموقف وبين موقف المؤمنين برأى يرون فى الدفاع عنه والاستماتة فى سبيله والاستشهاد فى نصرته جوهر وجودهم وسبب حياتهم ؛ هؤلاء المؤمنون لاينسون منافعهم العاجلة ولامصالحهم الذاتية ما بقيت المبادئ التى يؤمنون بها سليمة محترمة . فاذا تعرضت هذه المبادئ لخطر أولما يخشى منه الخطر ، ارتدت المنافع والمصالح إلى المحل الثانى ، وشعروا بحياتهم مهددة فى صميم كيانها وإن أترعوا بالنعيم المـــادى . واندفعوا لذلك يناضلون لنصرة هذه المبادئ مضحين بكل منفعة عاجلة ، مضحين بحريتهم بل بحياتهم ، مخافة ذل العمر وعبودية الحياة .

ولم يكن يعوز النحاس (باشا) ولا غيره من ساسة مصر ، أن يروا المثل حاضراً أمامهم فيما شهدته أعينهم من الأحداث العامة التى مرت ببلادهم واشترك فيها أكثرهم ، ليقنعهم بما قدمنا ، من غير أن يحتاج أيهم ليلتمس الحجة البالغة والمثل المقنع فى تاريخ الأمم الأخرى .

لقد آمنت مصر بحقها فى الاستقلال ، إثر الحرب العالمية الأولى ، إيماناً ملأ نفوس أبنائها جميعاً : من أكبر سياسى وأعظم عظيم فيها إلى رجل الشارع وإلى العامل فى المصنع والزارع الذى يفلح الأرض بيده . وامتد هذا الايمان إلى طوائف الأمة كلها ، فقامت فى وجه انجلترا ، غداة خروجها من تلك الحرب ظافرة ، تريد هذا الاستقلال ولا ترضى به بديلا . إزاء هذا الايمان الجارف لم تستطع انجلترا إلا التسليم بحق مصر فى الاستقلال والسيادة . فلما دبت الفرقة بعد ذلك بين طوائف الأمة بدأت صورة هذا الاستقلال تنزوى ، وجعلت سيادة الأمة تنكمش شيئاً فشيئا ، ثم سكنت غضبة الشعب لتحل محلها خطب

يلقيها الساسة تشهد بالبراعة اللفظية فى تصوير الخصومة الحزبية ، ولا تشهد بالإيمان الصادق فى تصوير الأغراض القومية . والألفاظ لا تحطم عظاماً كما يقول الانجليز[1] . لهذا ذهب مع الريح ما قيل عن المخالفة الدستورية فى تعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان ، كما ذهب غيره من قبل . ولم يزد الرأى العام على أن وقف من الحديث عن الدستور وفقهه موقف المتفرج ، ثم لم يلبث أن نسى هذا الحديث بعد قليل ، كما ينسى المتفرج على مسرحية ما اهتزت به نفسه من طرب أو أسى بعد قليل من مغادرته المسرح الذى مثلت فيه فصول الرواية .

وما كان للرأى العام أن يقف يومئذ غير هذا الموقف وقد بلغ النزاع بين أحزاب مصر وهيئاتها المختلفة مبلغاً جعل الإرهاب أساس الحكم ، وجعل فرق القمصان الزرقاء التى نظمتها الحكومة مسيطرة على مظاهر الحرية جميعاً ، وجعل المظاهرات التى تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدثه نفسه بأن ما كفله الدستور من حرية الرأى والإعراب عنه أمر واقع .

قدمنا أن جريدة البلاغ انقلبت تعارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها ، فجعلت تنشر من أنباء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج ، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدستور ، فجاءته مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها ، وأنزلت بها من الخسائر الشىء الجسيم .

وكنت أصدر جريدة (السياسة الأسبوعية) أعارض فيها سياسة الحكومة ، فكانت المظاهرات تجىء الحين بعد الحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين . وسمعنا يوماً ضجيج مظاهرة كانت لا تزال بعيدة عنا فعرفنا من هذا الضجيج المزعج أنها مؤلفة من ألوف عدة ، فتركت المكان ، فاذا المظاهرة تجىء إليه بعد قليل وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب . وكذلك كان الإرهاب الحكومى يشتد ، وتشتد المعارضة فى مواجهته ، ويقف الرأى العام من ذلك موقف المتفرج ؛ لأن الأمر انتقل من الثورة الشعبية فى سبيل الأهداف القومية إلى الخصومة الحزبية الهوجاء التى لاتفرق بين أسلحة

(١) Words break no bones

النضال ، بل تحارب بها جميعاً ، ولا يعنى أحد بما يصيب الوطن من هذه الأسلحة الطائشة .

وبدأ الناس يتحدثون فى مركز الوزارة وفى حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشارى القصر ، فكان وثيق الاتصال بعلى ماهر (باشا) . قابلته يوماً بمنزل لطفى (باشا) السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف مصطفى النحاس (باشا) ووزارته . وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا) ، ولأن توليه الوزارة يؤدى إلى انقسام الوفد وضعفه . وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمع فى أن يتولى رئيس حزبنا ، محمد محمود (باشا) ، رياسة الوزارة المقبلة ، لأننا نحن الذين جاهدنا الوفد وقاومنا حكمه وأصابنا إرهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فاذا هو اختلف مع النحاس (باشا) خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشى (باشا) وغالب (باشا) كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ ؛ فلا يلبثون حين يخرجون على النحاس (باشا) أن يدمغهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأى العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية التى تدربت أدق تدريب على التظاهر والاخلال بالنظام .

وقوى عندنا الرجاء فى تولى محمد (باشا) رياسة الوزارة المقبلة ، حين رأينا صلته بالقصر تتغير عما كانت عليه فى عهد الملك فؤاد . فقد كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، نظرة توجس وعدم رضاً . ألم يتألف حزب الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٢ من أعضاء لجنة الدستور التى حرصت على توسيع حقوق الأمة وتضييق حقوق العرش ؟ ألم يعلن عدلى يكن (باشا) فى الخطاب الذى ألقاه يوم تأليف الحزب أن من أغراضه المحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ؟ ألم تدافع جريدة الأحرار الدستوريين عن المشروع الذى وضعته لجنة الدستور دفاعاً حاراً مخافة

أن ينتقص من سلطة الأمة فيه ما يزيد فى حقوق العرش ؟ أو ليس الأحرار الدستوريون هم الذين استقالوا من وزارة زيور (باشا) المنسوبة للقصر فى سنة ١٩٢٥ ، وبعد قليل من هذه الاستقالة ألقى رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز (باشا) فهمى ، خطابه الجرئ يعارض فيه سلطة القصر معارضة عنيفة . ومحمد محمود (باشا) الذى ولاه الملك فؤاد رياسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ فاستصدر أمراً ملكياً بوقف الحياة النيابية — أليس هو الذى استأثر بالأمر بعد ذلك ، فجرى فى شئون الحكم دون أن يشرك القصر فى الأمر ؟ أليس هو الذى فاوض وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٢٩ ، ولم يحط الملك بأمر هذه المفاوضات حتى أشار عليه الدكتور حافظ عفيفى وزير الخارجية بالذهاب إلى باريس ومقابلة الملك واحاطته بمـــا حدث ؛ ثم كان مصير وزارته بعد ذلك أن اضطرت للاستقالة ، رغم ما حققته من إصلاح ، وما انتهى محمد (باشا) إليه مع الحكومة البريطانية من مقترحات تصلح لإقامة علاقة مصر وانجلترا على أساس مطمئن ؟ أو لم يرفض محمد (باشا) أن يشترك حزبه فى وزارة صدقى (باشا)، ثم قام بالقسط الأوفر فى معارضة الدستور الذى صدر به الأمر الملكى فى سنة ١٩٣٠ ، معارضة انتهت إلى إلغاء هذا الدستور وإعادة دستور١٩٢٣ ؟ لهذا كله كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، بعين ليست هى عين الرضا ، وإنما هى عين التقدير والحذر .

فلما تولى الملك فاروق ملك مصر ، رأى الأحرار الدستوريون اتجاهاً جديداً فى سياسة القصر . رأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك فاروق ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب حديثاً رطباً يشهد بأن عهداً جديداً بدأ . كيف حدث هذا ؟ وأى دافع أدى إليه من جانب القصر ومن جانب محمد (باشا) ؟ ذلك ما لم يعن مجموعهم بتقصيه . حسبهم أن ما حدث يبشر بأن عهد الإرهاب وشيك الزوال ، وبأن ما ضاع عليهم فى عهد الوفد سيرد إليهم كاملا ، إن لم يرد إليهم مضاعفاً .

أما أصحاب المشورة من رجال الأحرار الدستوريين فحبذوا هذا الاتجاه الجديد ، وشجعوا رئيس الحزب فى متابعته . فالملك الشاب سيجلس على عرش

مصر عشرات السنين ، ومن الخير لمصر أن يكون عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة على أساس متين صالح . وأقنعت هذه الحجة محمد (باشا) فتابع خطته ، واغتبط القصر من جانبه بهذه الخطة .

مع ذلك تحدث الشيخ المراغى عن إسناد الوزارة التى تخلف النحاس (باشا) للدكتور أحمد ماهر ؛ على الرغم مما كان بين الشيخ ومحمد محمود (باشا) من صلة شخصية وثيقة كلها الصداقة والود ، أكدها أن الرجلين من أبناء الصعيد ، وزاد فى توكيدها أن أيد رئيس الأحرار الدستوريين الشيخ تأييداً صادقاً حين أراد إصلاح شئون الأزهر وهو شيخه الأكبر فى سنة ١٩٢٨ . فلما عارضه القصر فى صورة الإصلاح الذى أراده ، واضطر لذلك أن يتنحى عن المشيخة ، وقف محمد محمود (باشا) إلى جانبه وآثره بصداقته .

فى هذه الأثناء جاء إلى مصر سير رونالد ستورس الذى استقبل وفد الصحافة فى لندن وصحبنا أثناء مقامنا بانجلترا ، ورأيت واجباً أن أذهب إليه فأحييه لقاء مجاملته البالغة لنا طيلة مقامنا فى بلاده . وزادنى حرصاً على أداء هذا الواجب أنه جاء إلى مصر سائحاً فلم تكن له أية صفة رسمية . فلما تقابلنا لم يلبث بعد تبادل المجاملات أن بدأ يحدثنى فى موقفنا من الوزارة ومعارضتنا لها ، وذكر أنه يجمل بنا ألا نطلب خروجها من الحكم ، فهى صاحبة الأغلبية البرلمانية ، ولها من ثم أن تبقى فى مناصبها ما أيدتها هذه الأغلبية . أما ونحن دستوريون ، وذلك حكم الدستور ، فمن الحق علينا أن نحترمه وألا نبرم به .

وعجبت لهذا الكلام ، وذكرت ما دار من مثله بينى وبين خليل (بك) ثابت أثناء وجودنا بأوربا . ترى ، يريد الانجليز بمثل هذه الأقوال أن تنقل إلى الوزارة فيشعر النحاس (باشا) ومن معه أن الانجليز يؤيدونهم لقاء عقدهم المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، وأن من حق كل مصرى عاون السياسة البريطانية أن يطمئن إلى تأييد الانجليز له ومناصرتهم إياه !.

على أننى أجبت الرجل فى صراحة على ما ذكره من حق الأغلبية دستورياً فى الحكم . قلت : إن كلامه صحيح ما احترمت السلطة التنفيذية الدستور ونفذت

كل أحكامه . فالدستور وحدة متماسكة تقوم كلها معاً أو لا تقوم . وهذا هو معنى القسم الذى أوجبه الدستور على الملك وعلى الوزراء ، وعلى أعضاء البرلمان جميعاً أن يحترموا الدستور وقوانين البلاد . والدساتير يوم وضعت لم يكن القصد منها أن تتولى الأغلبية أو الأقلية أو أن يتولى الملك الحكم ، وانما كان الغرض الأول منها احترام الحريات لأفراد الشعب جميعاً وإقرار المساواة بينهم . وهذا ما كفله الدستور المصرى فى أول باب من أبوابه إشارة إلى جلال خطره . ولهذا قرر الدستور إمكان تعديل أحكامه جميعاً خلا هـذه الحقوق الأساسية التى قررها للشعب وكفلها كفالة خاصة . فإذا لم تحترم السلطة التنفيذية أو لم تحترم الأغلبية هذه الأحكام ، كانت ثائرة بالدستور حانثة بقسمها أن تحترمه وتحترم قوانين البلاد . وإذا ثارت السلطة التنفيذية بالدستور وأحكامه ، كان من حق الشعب ومن حق كل طائفة من طوائفه أن تثور بها وأن تعمل على إجلائها عن الحكم . أما أن يخضع الشعب ، وأن تخضع طوائفه جميعاً لسلطان الإرهاب ، وأن يقال إن ذلك هو حكم الدستور لأن الوزارة تستند إلى أغلبية برلمـانية — فذلك ما لا أحسب سير رونالد ، ولا أحسب انجليزياً يقره ، بعد الذى مر بانجلترا من تجارب فى سبيل الحكم البرلمـانى .

ولم يجد الرجل ما يجيبنى به إلا أن قال : هذا الذى تذكره صحيح من حيث المبدأ ، لكن إقامة الدليل عليه فى أمر الوزارة المصرية القائمة ليست يسيرة . على أية حال فمن الخير ، إن صح ما تقول ، أن تترك الوزارة تخالف الدستور وتجافى القانون حتى ينتهى الفصل التشريعى وتسقط نيابة النواب بحكم الدستور نفسه . فاذا كانت الانتخابات الجديدة سحب الشعب ثقته من الوزارة ، واختار مجلساً جديداً لا تكون للحزب القائم اليوم أغلبية فيه ، فتستقيل الوزارة بحكم الدستور وتحل محلها وزارة من حزب آخر .

قلت : إذا كان سير رونالد يريد الدليل المحسوس على إهدار الحكومة أحكام الدستور ، وما كفله من صور الحرية ، فلننزل معاً فى عربتى ولنمر بمنطقة ترابط فيها بعض فرق القمصان الزرقاء ، وأنا الكفيل بأنه سيعدل عن رأيه حين يرى هذه الفرق تعتدى علينا اعتداء منكراً لغير شىء إلا أنهم يرونى

فى العربة . ذلك ما حدث لى من قبل ، وما عساه أن يحدث فى كل يوم . وأحسبك سمعت بالمظاهرة التى اعتدت على جريدة البلاغ ، وحطمت نوافذها ، وأرادت تحطيم ماكينات الطباعة فيها لغير سبب إلا أنها تعارض الحكومة . ولا أذكر لك ما أصابنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، من عدوان هذه المظاهرات التى تسيرها الحكومة ولا يردها البوليس ولا يرفع أمرها إلى القضاء . ولا أحدثك عن تصرفات الحكومة فى الشئون الرسمية وحرصها على أن تجعل القضاء حزبياً ، وسعيها لتضم الجيش إلى جانبها . أو لو حدث شىء من مثل ذلك فى انجلترا ، أفترضى أنت أو يرضى غيرك عنه ؟ وهل يرضى الشعب البريطانى عن بقاء الوزارة مع ذلك إلى آخر الفصل التشريعى ، وإلى أن يحين موعد الانتخابات الجديدة بعد ثلاث سنوات أو أربع؟ لا أظن ذلك .انكم تعيبون النظام الدكتاتورى فى ألمـانيا النازية وفى إيطاليا الفاشية ، وترون فيه من مجافاة الديموقراطية ما لا ترضونه . فكيف يطلب منا أن نصبر على مثل هذه الدكتاتورية فى مصر ، وأن نزعم مع ذلك أننا نعيش فى ظل نظام ديمقراطى صحيح ؟

دار الحوار بينى وبين سير رونالد على هذا النحو ، وانتقلنا من بعده إلى حديث غيره لا مجال لخلاف فيه ، ثم ودعت الرجل وانصرفت وأنا أسائل نفسى : ما عسى يريد الانجليز من مثل هذا الكلام مع أن البلاد كلها تشهد بأن الوزارة وشيكة الزوال ؟ !

وجرى لى مثل هذا الحديث مع الدكتور فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم ، حين دعينا للشهادة فى دعوى الحجر التى رفعت أمام المجلس الحسبى ضد توفيق نسيم (باشا) . كان مجلسى إلى جانب فارس (باشا) فى غرفة الانتظار. وقد بقينا بها زمناً غير قليل لأن الهلباوى (بك) المحامى عن نسيم (باشا) ، طلب سماع مرافعته قبل سماع الشهود ، ثم أدت مرافعته إلى رفض دعوى الحجر من غير حاجة إلى سماعنا . وفى فترة الانتظار هذه تبادلنا الحديث ، فارس (باشا) وأنا ، فى مركز الوزارة ، فاذا أقواله كأقوال سير رونالد ستورس وكأقوال خليل (بك) ثابت ، وإذا هو يطلب إلينا معشر الدستوريين ألا نتعجل خروج الوزارة قبل

انتهاء الفصل التشريعى . وأجبته بمثل ما أجبت به سير رونالد ، وقدرت فى نفسى أن للانجليز موقفاً خاصاً من الوزارة ، وإن لم أتبين دوافع هذا الموقف .

تداول الناس الحديث فى هذه الآونة عن خلاف اشتد بين الدكتور أحمد ماهر رئيس النواب والنحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء . ترى ، أيرجع هذا الخلاف إلى مناصرة الدكتور ماهر للنقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ، أم يرجع إلى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه إثر توقيع المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ؛ حين رأى أن يكون اشتراك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى ، وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب إلى صورة أخرى ؟ لم أقف على السر فى اشتداد الخلاف ، ولكنى قدرت أن الدكتور ماهر عرف الاتجاه الجديد إزاء النحاس (باشا) ووزارته ، وأن ثمت تفكيراً فى إسناد رياسة الوزارة إليه إذا أيده مجلس النواب فأغنى هذا التأييد عن حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . بذلك يتحقق ما رمت إليه أحاديث سير رونالد ستورس وأصحاب المقطم معى . ولهذا حاول الدكتور ماهر أن يقنع النحاس (باشا) بالعدول عن سياسته ، ثم اختلفا واشتد خلافهما وبلغ من شدته أن تحدث غيرهما فى أمره ، فتداولته الألسنة وجرت به الأحاديث فى الأندية .

لم يكن بد لحسم هذا الخلاف من أن تجتمع الهيئة الوفدية ، وأن تسمع حجج الطرفين وأن تؤيد أحدهما وتخذل الآخر . واجتمعت تلك الهيئة وتحدث فيها الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد (باشا) وآخرون ، وظهر من المناقشة أن الخلاف عميق وأنه يؤدى إلى انقسام الوفد إذا لم يتسن التوفيق بين المختلفين . ولم يجرؤ أحد من المجتمعين على اقتراح وسيلة للتوفيق أو تأليف لجنة صغيرة منهم تعمل على هذا التوفيق ، فانسحب الدكتور أحمد ماهر ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء . فلما كان على باب النادى السعدى منصرفاً من الاجتماع واجهته مظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس (باشا) ؛ بذلك انتهى ما بين الرجلين من تفاهم ، واطمأن النحاس (باشا) ومكرم (باشا) إلى تأييد النواب لهما وانصرافهم عمن سواهما . فالدكتور أحمد ماهر وحده كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاؤه .

كان هذا الاجتماع وكانت نتائجه نقطة تحول فى تفكير أولى الأمر . فقد كانوا يخشون ، إذا أقال الملك النحاس (باشا) ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجرى فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها إلى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل إلى الغوغاء . وكان رجاؤهم أن يحصل الدكتور ماهر ، فى اجتماع الهيئة الوفدية ، على أغلبية تؤيده ، أو على أقلية محترمة من اليسير أن تصبح أغلبية إذا أسند اليه زمام الأمر فتولى رياسة الوزارة . أما وقد تبين أنه لم يتبعه إلا رجلان أو ثلاثة رجال من أعضاء الهيئة ، فقد ضاع الأمل فى حصوله على تأييد برلمانى ضد النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) .

كان لهذا الخلاف بين زعماء الوفد أثره فى الرأى العام . اجترأ كثيرون من ذوى الرأى على نقد سياسة الوزارة ، وازدادت الصحف المعارضة شدة فى معارضتها ، واغتبطنا نحن الأحرار الدستوريين بهذه الشدة ، وقوى الشعور العام بأن الوزارة مشرفة على الزوال .

وشعرت الوزارة بذلك فاشتدت حملة الإرهاب التى كانت تواجه بها خصومها . وكانت المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة . ولقد نمى إلينا ذات مساء من شهر ديسمبر أن محمد محمود (باشا) سيتعرض لهذا الارهاب كما يتعرض غيره . وذهبنا إليه فى منزله ، فكنت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى وعبد الجليل (بك) أبو سمرة ورشوان محفوظ (باشا) وآخرون . ولم يطل بنا المقام ، حتى سمعنا أن مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكى وأنها ربما سارت فى شارع الفلكى إلى منزل محمد (باشا) محمود ، وأنها قد تقتحم المنزل . وعرفنا أن محمد (باشا) قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال ، فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وإن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح .

وأشار بعض الحاضرين باخطار حكمدارية البوليس بأمر المظاهرة التى بلغت شارع الفلكى وباحتمال مجيئها إلى منزل محمد (باشا) محمود ، ففعلنا ، وما كان لنا ألا نفعل وقد عرفنا أن المظاهرة دخلت شارع الفلكى بالفعل . وكانت الساعة نحو السابعة مساء حين سمعنا ضجيج المظاهرة وهتافها للنحاس (باشا) .

فلما بدأ الهتاف يزداد وضوحاً ، وينبىء باقتراب المظاهرة من المنزل ، أمر محمد (باشا) بإغلاق بوابته إغلاقاً محكماً . ولم يحضر البوليس رغم انقضاء الزمن الكافى لحضوره بعد إخطارنا إياه .

وبلغت المظاهرة المنزل فألفت بابه محكم الإغلاق فحاولت اقتحامه . وسمعنا أعيرة نارية تدوى ، وأراد (الباشا) أن يطمئننا فقال : لا تنزعجوا فإن حراس الدار قديرون على صدهم . ثم إنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون مخافة أن تصيبه رصاصة طائشة . فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس . وأسرع أحد الحاضرين إلى التليفون مرة أخرى فتحدث إلى حكمدارية البوليس وصور لها ما هو حادث . لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمناً قبل أن يحضر البوليس . ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك (لضبط الواقعة) على تعبيرهم ! فلما عرف أن الدار انقلبت حصناً منيعاً وأن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وأن هؤلاء المتظاهرين معرضون للنيران تحصدهم — أسرع بالمجىء . فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد أن كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها ، لولا أن صدتهم النوافذ المحكمة الإغلاق فلم ينالوا مأربهم .

تفرق المتظاهرون لأول ما جاء البوليس فكان لتفرقهم السريع دلالة لا تخفى على أحد . وأبلغ الحادث النيابة فلم يحضر أحد من رجالها إلا بعد انصرافنا من المنزل حين انتصف الليل وعم السكون المدينة ، وحين اطمأننا إلى أن المتظاهرين قد ردوا على أعقابهم إلى غير عودة .

حققت النيابة ما حدث ، ولم يمنعها مقام محمد (باشا) من أن تفتش منزله فلم تجد به غير مسدسه هو . وكان التحقيق متجهاً كله إلى معرفة الوسيلة التى قاوم بها محمد (باشا) ورجاله المظاهرة . غير أن التحقيق لم ينته إلى نتيجة ثم حفظ .

كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود (باشا) من المظاهرة المتمتعة بحماية الحكومة أثره فى تفكير أولى الأمر ممن يريدون التخلص من النحاس(باشا) ووزارته ، ويخشون أن يجر ذلك إلى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها . فقد

استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس (باشا) وحكومته . وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الأدبار . عند ذلك اطمأنت النفوس إلى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ما تخشى عواقبه . فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئاً ، بل لمـــا أقبل أحد على التظاهر وإن أغلى له الأجر .

وجعلت أتردد على منزل محمد (باشا) كل مساء أقلب معه وجوه الرأى فى الموقف . وكثيراً ما كنت أجد عنده من طوائف الشباب المتعلم الذى يناصره ويعارض الحكومة ما زاده وزادنى اقتناعاً بأن المظاهرات التى تسير لتأييد الوفد تدبر بليل فى دوائر الحكم ، وأنها لذلك أهون من أن يؤبه لها أو يخاف منها إذا زالت الحكومة عن مناصبها .

وزادنى اقتناعاً ما شهدته بنفسى من انصراف الشباب المتعلم ، شباب الجامعة ــ عن تأييد الحكومة إلى معارضتها . فقد توفى محمود (باشا) عبد الرازق فى ذلك العام ، عام ١٩٣٧ ، متأثراً بعملية جراحية أجريت له . وأردنا أن نقيم له حفلة تأبين وفكرنا فى أن يكون لطفى السيد (باشا) مدير الجامعة ، من خطبائها . وطلب إلى محمد محمود (باشا) أن أزوره وأن أتحدث معه فى الأمر ، فخاطبت لطفى (باشا) تليفونياً لأقابله فحدد لى موعداً بإدارة الجامعة ظهر ذلك اليوم .

وذهبت إلى الجامعة وصعدت أريد مكتب المدير ، فاذا الطلبة مضربون ، وإذا هم مجتمعون فى البهو الفسيح أمام مكتب المدير يضجون . فلما رأونى أسرعوا إلىّ وحملونى على الأكتاف وهتفوا بسقوط الوزارة وطلبوا إلى أن ألقى فيهم كلمة المعارضة فى الموقف . وأشهد لقد فوجئت بما رأيت من ذلك كله ولم أكن أتوقعه . ولم أزد حين طلبوا إلى أن أتكلم على أن قلت لهم : لقد أدت المعارضة واجبها ، فعلى كل مصرى أن يؤدى واجبه . ولم أرد أن أستغل الموقف وأطيل القول مخافة أن أحرج مدير الجامعة وقد جئت إليه على موعد وفى أمر لا صلة له بهذا الإضراب . على أن كلماتى المعدودة كانت كفيلة ليضج الطلبة جميعاً بالهتاف والتصفيق. ودخلت عند لطفى (باشا) وحدثته فى حفل التأبين الذى نريد إقامته أداء لحق محمود عبد الرازق (باشا) فأشار بأن الظروف تقتضى تأجيله ، واعتذر بهذه

الظروف عن عدم استطاعته الكلام فى هذا الحفل إذا أقمناه والجامعة فيما هى فيه من غليان . وتركت الجامعة وأبلغت رأى لطفى (باشا) إلى رئيس حزبنا ليفكر فيه .

لم أكن أحسب فيما حدث يومئذ ما يستحق التعليق عليه . لكن صحف الوفد ظهرت فى الغد تنسب إلى أننى ذهبت خصيصاً للجامعة لأثير الطلبة وأحرضهم على الإضراب والتظاهر ، وتردد كلمتى « فليؤد كل واجبه » وتراها صيحة الحرب التى اتخذتها المعارضة شعارها لمناوأة الوزارة ، وأشارت بعض هذه الصحف فى تلميح يشبه التصريح بأن النيابة يجب أن تحاسبنى على ما صنعت . ولم أعن بطبيعة الحال بتكذيب شىء مما قالوا ، ولكن هذه المظاهرة كانت من الشواهد القوية على انصراف الشباب المتعلم عن تأييد الوزارة ، وعلى أن الوزارة تلجأ إلى سياسة الإرهاب بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها ، وتبتغى بها أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة .

على أن هذا الإرهاب لم يزعج المعارضة ، بل ظل اقتناعنا راسخاً بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة . وكان هذا الاعتقاد يزداد قوة كلما ازدادت صلات محمد محمود (باشا) بالقصر توثقاً . وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج التى يطمئن إليها تفكيرهم .

وكثر تردد رجال المعارضة من المستقلين على منزل محمد محمود (باشا) وكثرت مداولاتهم معه . وعرفنا يوماً أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة الملك فأقمنا نرقب نتيجة هذه المقابلة لنرتب عليها خطتنا .

وذهبت مساء ذلك اليوم كعادتى إلى منزل محمد (باشا) ، فألفيت به جماعة من المستقلين ، منهم اسماعيل صدقى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) وعبد الرحمن (بك) فهمى ، كما وجدت صديقى الأستاذ كامل البندارى المحامى ، فجعلنا نتداول الحديث فى انتظار عودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد حسبناه سيفضى إلينا بما دار بينه وبين صاحب العرش . لكنه أقام برهة يبادلنا الحديث فى شئون شتى ، ثم قام ففتح باب الصالون الصغير المتصل بالصالون

الكبير وقال : اتفضلوا . وقمنا يتقدمنا أصحاب الدولة والمعالى ، وكلنا يحسب أنه اختار الصالون الصغير مخافة أن يدخل علينا فى الصالون الكبير من لا يريد الباشا وجودهم معنا ، ودخل الحاضرون حتى لم يبق إلا عبد الرحمن (بك) فهمى والأستاذ كامل (بك) البندارى وأنا ، عند ذلك وقف محمد (باشا) بالباب وقال : إلى هنا وكفى . وأدهشنى هذه الحركة فقلت فى لهجة من شعر بكرامته تجرح : وأنا أيضاً . أنا لا أدخل ؟ قال : نعم ، وأقفل الباب . عند ذلك صعد الدم إلى رأسى ، وغلى فى عروقى ، وانقلبت خارجاً من الصالون الكبير إلى باب الدار وقد ملكنى أشد الغضب . وسألنى كامل (بك) البندارى : إلى أين ؟ رويداً ؛ وأجبته وقد فاض بى الغضب : دعنى ؛ إننى سأرسل الساعة باستقالتى من الحزب ، فلن أرضى ما حدث بأى ثمن . أنا الذى حملت أثقل عبء فى المعارضة يعرضنى محمد (باشا) هذا التعريض ؟ ؛ وقال البندارى (بك) : لقد تعرضت أنا لمثل ما تعرضت أنت له . وقد يجمل بنا أن ننتظر حتى نقف على ما قد يكون فى الأمر من سر . قلت : أنت وما بدا لك ، أما أنا فمستقيل لا محالة ؛ قال : إذن أستقيل معك . وسار إلى جانبى يحاول تسكين حدتى حيناً ، ويكرر تضامنه معى فى الاستقالة حيناً آخر . ثم ركبنا سيارته فسارت بنا إلى منزله على مقربة من كوبرى الانجليز (الجلاء الآن) .

وحررنا كتاب الاستقالة ووقعناه معاً ثم عدنا به إلى شارع الفلكى ، ودفعنا به إلى من يوصله إلى محمد (باشا) . وإنا لننتظر فى مجلسنا بالسيارة عودة الرسول يبلغنا أنه أوصل الرسالة ، إذ أقبل حفنى محمود (بك) يطلب إلينا أن ننزل لنقابل شقيقه ولنتفاهم فيما حدث . ونظر إلىّ البندارى (بك) نظرة استفسار فأجبت حفنى (بك) جواب من بلغ منه الغضب غايته ، وقلت لكامل (بك) : والآن عد بنا إلى منازلنا . وعاد بنا إلى منزله هو وجعلنا نتناول بالحديث ما كان .

وإنا لكذلك إذ أقبل أحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على فعاتبانا على تسرعنا فى الاستقالة ، وذكرا أن محمد (باشا) انما صنع ما صنع لأنه لم يكن يريد أن يشرك عبد الرحمن (بك) فهمى فى الحديث . قلت : إن يكن ذلك فقد كان فى مقدوره أن يدعونا جانباً قبل دعوتنا إلى الصالون الصغير ،

وأن يخبرنا بما فى نفسه وأن يطلب إلينا الانتظار. أما وقد فعل ما فعل ، وأقفل الباب فى وجهنا ، فذلك الدليل على أنه لا يعبأ بنا ، ولهذا لن أعدل عن الاستقالة من حزب ذلك موقف رئيسه منى ، ولا فائدة من المناقشة فى أمر عزمته ونفذته .

ورأى أحمد (بك) عبد الغفار ألا رجاء فى إقناعنا بالذهاب إلى دار محمد (باشا) فخرج مع طراف بك . وبينما نحن نتحدث إذ وقفت بالباب سيارة ثم دخل علينا محمد (باشا) محمود وأحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على . وبعد أن جلسوا قال محمد (باشا) : « تزعل منى أنا يا هيكل ؛ وتتصور أننى أقصد إغضابك ؛ لم يكن ذلك ظنى بك ؛ » وأجبته : أما وقد حضرت دولتك إلى هنا فأنا أكتفى بهذا وأعتبر المسألة منتهية وكأن لم يحدث شىء . وأراد هو أن يتابع الحديث ، ولعله أراد أن يفسر موقفه ، فقلت ولا أزال متجهماً : لا ضرورة للكلام فى أمر أعتبر أنه لم يحدث .

لم يكن لى أن أصنع فى مثل هذا الموقف غير ما صنعت ، بعد أن رأيت الرجل أقبل غير مرتد معطفه فى هذه الليلة القارسة البرد من ليالى ديسمبر ، مسارعة منه لمرضاتنا .

لم أكن لأقص هذا الحديث لولا أنه يفسر جانباً من خلق محمد (باشا) محمود ، رغم ما كان يوصف به من تعال وكبرياء ، وأنه يصور تضامن الأحرار الدستوريين فى هذا الظرف الدقيق الذى كانت تتخطاه المعارضة فى مصر ، كما أن له من الاتصال بما تم فيما بعد من تطورات الموقف ما سيراه القارئ عما قليل .

حدثت هذه التطورات فعجلت النهاية حين اختلفت الوزارة مع القصر على حق التعيين بمجلس الشيوخ ، خلافاً تشبث فيه كل فريق بما سماه حقه الدستورى . ذلك أن عضوية خلت بمجلس الشيوخ فأراد النحاس (باشا) أن يعين فيها رجلا من رجاله الوفديين ، واقترح اسم الأستاذ حسن نافع ، وطلب صدور المرسوم بتعيينه . واعترض القصر على هذا الاقتراح وعرض على رئيس الوزراء أن يعين عبد العزيز (باشا) فهمى وزير العدل السابق ورئيس محكمة النقض السابق . فنزل النحاس (باشا) عن ترشيح الأستاذ حسن نافع ، ولكنه

رشح مكانه فخرى (بك) عبد النور ، ولم يقبل تعيين عبد العزيز (باشا) فهمى.

وتمسك النحاس (باشا) باقتراحه ، وكانت حجته الدستورية أن الوزارة هى التى تحمل المسئولية عن التعيين ، بينا لا يحمل القصر أية مسئولية ، وأن حق صاحب العرش دستورياً فى المشورة لا يرقى بهذا الحق من المشورة إلى الأمر الواجب النفاذ ، فاذا قبلت الوزارة المشورة فذاك ، وإلا حملت هى تبعة اقتراحها أمام البرلمـــان وأمام الرأى العام ، وبغير هذا تنقلب مسئوليتها عبثاً ولغواً .

وتمسك القصر برأيه ، وكانت حجته الدستورية أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات فى المجلس مما لم يجىء بها الانتخاب ، فاذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه الحكمة ، وتعين من أنصارها من ليسوا ذوى كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور . وواجب الملك أن يحمى الدستور وأن يمنع مخالفته . فاذا اقترح القصر أسماء تكمل فى المجلس كفايات يحتاج المجلس إليها فذلك لمعاونة الوزارة على احترام الدستور ، وللوزارة أن تقترح كفايات أخرى إن شاءت . أما تعيين أشخاص أمثالهم فى المجلس كثيرون ، فلا يحقق الغرض الذى قصد إليه الدستور من التعيين مع الانتخاب .

تشبث كل فريق برأيه مستنداً إلى الحجة الدستورية التى ساقها . وكثرت مقابلات مكرم عبيد (باشا) وزير المـــالية لعلى ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . ورأى على ماهر (باشا) ، حين استحكمت حلقة الخلاف أن يخرج الديوان والوزارة جميعاً من هذا الموقف بالاحتكام إلى هيئة محايدة من رجال الدستور والقانون تتألف ، وقد يسبغ عليها معنى البقاء ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة ، أو ما يشبه هذه المحكمة من هيئات دائمة أو مؤقتة فى بعض البلاد الدستورية ، تتولى الفتوى فيما يختلف عليه من مبادىء الدستور . وأشارت الصحف إلى اقتراح رئيس الديوان ، وفهمت من بعد أنه كان يريد أن تتألف الهيئة التى يقترحها من رؤساء محكمة الاستئناف الحاليين والسابقين ، ومن رؤساء محكمة النقض الحاليين والسابقين ، ومن وزراء العدل الحاليين والسابقين ، وأن يعرض عليها الخلاف القائم بين القصر والوزارة ، وأن يكون قرارها فيه حاسماً لا مرد له .

اغتبط كثيرون من أولى الرأى باقتراح رئيس الديوان ، ورأوا فيه خطوة لإقرار المبادئ الدستورية على أساس ثابت ، يكون له ما لأحكام محكمة النقض والإبرام من قوة واحترام . والواقع أن مصر كانت يومئذ ، ولا تزال إلى يومنا هذا ، بحاجة إلى مثل هذه الهيئة ، وإلى أن تنشر قراراتها بأسبابها ، وأن يكون لها من الاختصاص ما للمجلس الخاص « Privy Council » فى انجلترا ، أو المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة ، وأن يحترم الجميع قراراتها بصدق وإخلاص ، وأن يكون للمعارضة وللحكومة وللقصر حق الاحتكام إليها فى كل خلاف دستورى . أما الاحتكام للشعب نفسه بالوسيلة الدستورية عن طريق الانتخابات ، أو بالوسيلة العرفية عن طريق الاجتماعات العامة والمظاهرات وغيرهما من أسباب التمهيد للمقومات الشعبية — فأمر محفوف بالأخطار فى مثل مصر وغيرها من البلاد الواقعة فى دوائر النفوذ الأجنبية ، أو المهددة بأن تقع فى هذه الدوائر ؛ محفوف بالأخطار كذلك ، لأنه كثيراً ما ينتهى إلى الدكتاتورية البرلمانية أو غير البرلمانية مما تتمخض عنه الثورات أو أشباه الثورات ، وما يؤدى فى كثير من الأحيان إلى فتور الشعب برد الفعل ، حين يرى أن ما يبذله من التضحيات فى الأرواح والأموال لم ينتقل به فى سبيل الحرية خطوة إلى الأمام .

لهذا كان من الخير يومئذ أن تقبل الوزارة ما اقترحه رئيس الديوان من حيث المبدأ ، وأن تدخل على تفاصيله من التعديلات ما يستقيم به هذا المبدأ ، وأن تحرص على أن يصدر بالهيئة المقترحة قانون يحدد اختصاصها واجراءاتها وكل ما يتصل بها فتكون بناء ثابتاً فى نظام مصر الدستورى . لكن الوزارة حبست تفكيرها فى حدود المسألة المختلف عليها ، وما تتوقع أن يكون لهذه الهيئة من قرار فيها . واستعرض رئيس الوزراء ، وخلصاؤه من الوزراء وغيرهم من رجال الوفد ، أسماء هؤلاء الذين تتألف منهم الهيئة ، فرأوهم جميعاً ، أو رأوا كثرتهم الكبرى ، رجالا لم يؤيدوا سياسة الوفد ، ومنهم من نقدها فى خطبه . لن يرضى الوفد إذن أن يحتكم إلى خصومه ، وليرفض الوفد إذن اقتراح رئيس الديوان ، على أنه فخ أريد أن يقع فى حبائله .

قد لا يكون من الانصاف أن يلام الوفد على هذا التفكير . فلا يزال ساسة الشرق أو كثرتهم يفكرون فى المسائل العامة وكأنها بعض شئونهم الخاصة ، فلا تمتد أبصارهم إلى ما وراء الحاضر ، ولا يعنون بالمبادىء لذاتها ، بل بما تجلبه لهم من عطف الجمهور إذا كان للجمهور أثر فى الحكم ، أو من رضا من يملكون بيدهم تولية الأمر لرجل أو لآخر ، ولهيئة أو لأخرى .

فهذا الذى ينادى بالاشتراكية لا يؤمن بشىء منها ، ولكنه يراها وسيلة صالحة للتظاهر ولكسب رضا من يعنيه أن يكسب رضاهم . والذى يبدى من التشبث بالدستور ماتحسبه صادراً عن عقيدة وإيمان قد يكون فى دخيلة نفسه دكتاتورى النزعة إلى غير حد . المبادىء عندهم إذن سلعة وليست عقيدة . وهم يرفعون عقيرتهم بها ما آمنوا بأنها تجر لهم مغنما . فاذا خافوا من ورائها أى مغرم تناسوها ثم نسوها ثم أنكروها إذا كان نقيضها يجر الغنم .

تعددت مقابلات مكرم عبيد (باشا) بعلى ماهر (باشا) . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر علمنا أن التفكير فى إسناد الوزارة إلى الدكتور أحمد ماهر قد استبعد منذ خرج من النادى السعدى بعد جلسة هيئة الوفد ، ولم يخرج معه من أعضاء تلك الهيئة غير نائبين اثنين ، وأن أنظار أولى الحل والعقد اتجهت إلى محمد محمود (باشا) ، ثم استقر اتجاهها بعد تلك الليلة التى قاوم رجاله فيها المظاهرة التى قصدت إلى داره مقاومة تبودلت فيها الطلقات النارية . فقد اقتنع من بيدهم الأمر أن الرجل الذى يستطيع أن يقاوم سلطان الحكومة الوفدية وهو يتزعم المعارضة ، هو الرجل الذى يستطيع القضاء على مقاومة الوفد إذا أسندت إليه مقاليد الحكم .

وعرفت أكثر من هذا أن وزارة النحاس (باشا) ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر . ومع هذا لقيت مكرم عبيد (باشا) مساء الأربعاء داخلا قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلته على ماهر (باشا) عصر ذلك اليوم . فقلت له : خيراً ؛ لعلكم وفقتم إلى حل للإشكال القائم بينكم وبين القصر . وأجابنى : نعم ، والحمد لله .

وعجبت لمـــا سمعت مما يخالف ما أعرف . لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقاً بالأمر الملكى الذى أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكى رقم ٣٨

عزيزى مصطفى النحاس (باشا)

نظراً لمـــا اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها — لم يكن بد من إقالتها ، تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ، ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ، ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها .

وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

« فاروق »

وفى اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة .

الفصل الثانى

وزارة الانتخابات

بينما كانت المحادثات تجرى بين على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ومكرم عبيد (باشا) وزير المـــالية وسكرتير الوفد ، للتغلب على الأزمة التى نشأت حول تعيين أعضاء الشيوخ ، كانت الاتصالات تجرى بين رئيس الديوان ومحمد محمود (باشا) زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، كيما يؤلف وزارة تخلف وزارة النحاس (باشا) وتنفذ سياسة غير سياستها . ولم يطالعنى محمد (باشا) بأمر هذه الاتصالات ، فقد أقللت من ترددى على داره بعد الذى كان من تقديم استقالتى من الحزب ، وحضوره إلى منزل البندارى (بك) ، واعتبارى الاستقالة وما أدى إليها كأن لم يكن منه شىء .

وإننى لفى نادى الحزب مساء الأحد السابع والعشرين من ديسمبر إذ جاء دولته فجلس مع الحاضرين هنيهة ، ثم سألنى إن كانت سيارتى بالباب وطلب إلى أن أصحبه فيها إلى نادى محمد على . فلما كنا فى الطريق قال : إننى سأؤلف الوزارة بعد ثلاثة أيام ، وسيكون لك مكان فيها . وأجبته : أشكرك ؛ ولم يزد الحديث بيننا على هذا . فلما بلغنا كلوب محمد على نزل من السيارة فحييته واستأذنته وانصرفت إلى منزلى .

وأقمت أتردد على نادى الحزب على عادتى وكأن لم يحدث شىء ، وكانت (السياسة الاسبوعية) تصدر صباح الجمعة من كل أسبوع ، وكنت أكتب مقالها الافتتاحى يوم الأربعاء ، وأصحح تجربته الأخيرة صبح الخميس . وذهبت فى موعدى المعتاد من ذلك اليوم إلى دار الحزب بشارع الشيخ بركات ، فإذا به جماعة من الشباب المتصلين بى يقرأون جذلين ملاحق الصحف التى أذاعت إقالة الوزارة الوفدية ، وعهد الملك إلى محمد محمود (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

ولقد أخذوا يسألوننى عن أعضاء هذه الوزارة ومن يكونون، فأجبتهم بأننى لا أعرف شيئاً مما يسألون عنه ، وأنهم سيأتيهم النبأ اليقين عما قليل . وطلبت تجربة مقالى وأخذت أصححه تمهيداً للإذن بطبعه .

وما كان لى أن أجيب هؤلاء الشبان بغير ما أجبتهم به . ما كان لى بطبيعة الحال أن أذكر لهم أننى سأكون وزيراً ؛ أو أن محمد (باشا) طلب إلىّ قبل ذلك بأيام ، فذهبت إلى حلوان وقابلت صديقى بهى الدين بركات وأقنعته بقبول الاشتراك فى الوزارة ، أو أن الرأى مستقر على أن تكون الوزارة وزارة كبرى (Un Grand Ministère) ، أو أننى حضرت اجتماعاً بنادى محمد على مع محمد(باشا) محمود ولطفى (باشا) السيد لإقناع عبد العزيز (باشا) فهمى بالاشتراك فى هذه الوزارة الكبرى التى ستضم معهم صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) . ما كان لى أن أذكر شيئاً من هذا وأنا أعلم أن الرأى فى هذه الأمور قد يتغير فى الساعة الأخيرة ، وأنه إذا ساغ للصحفى أن يذكر ما يبلغه من أنباء يحتاط فى إيرادها ما شاء الاحتياط ، فلم يكن يجوز لى يومئذ أن أسلك هذا المسلك وأنا أقدر أننى سأدعى للاشتراك فى الوزارة بعد سويعة أو سويعات .

وأكببت على مقالى أصححه ، وإننى لأراجع فقراته الأخيرة إذ دق التليفون يدعونى إلى منزل محمد محمود (باشا) . وشكرت للشبان تهنئتهم ، وتركتهم إلى حيث دعيت ، ودخلت الصالون الكبير فألفيت أعضاء الوزارة الجديدة ومن بينهم صديقى كامل البندارى (بك) ، فذكرت لمرآه يوم استقالتنا معاً من الحزب وحضور محمد (باشا) إلى منزله، واعتبارنا الاستقالة وما أدى إليها وكأن لم يكن منه شىء ، وقدرت لمحمد (باشا) سعة صدره وعدم تأثره بما حدث وحرصه على أن نعاونه فى المهمة التى ألقيت على عاتقه بتأليف الوزارة .

وتألفت الوزارة الكبرى ، واشترك فيها اسماعيل صدقى (باشا) وعبدالفتاح يحيى (باشا) من رؤساء الوزارة السابقين ، ولطفى السيد (باشا) وعبد العزيز فهمى (باشا) وحافظ رمضان (بك) رئيس الحزب الوطنى ، وأحمد محمد خشبه (باشا) الذى ترك الوفد من عشر سنوات وانضم للأحرار الدستوريين ، ومراد وهبه (باشا) المستشار بمحكمة النقض ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس

حزب الاتحاد ، وحسن صبرى (باشا) الذى لم يشترك حياته فى حزب من الأحزاب ، وطائفة من الشبان الذين كانوا فى مثل سنى .

ورفع محمد (باشا) إلى الملك كتاب تأليف الوزارة يذكر فيه أن : « خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم ، على أن تسود الروح الدستورية الصحيحة فى ظله ، فتتعاون السلطات لخير البلاد ، وترعى الحريات العامة ، وتوجه الجهود جميعها للمصلحة العامة .

« لذلك يسعدنى أن أؤكد بين يدى جلالتكم العهد بأن الوزارة التى أتشرف بتأليفها ستجعل رائدها العمل بتلك الروح ، وهى تدرك حق الإدراك أن البلاد فى أشد الحاجة إلى الاستقرار والسكينة والعمل الهادئ المنتج ، وأن المسئوليات الجسام التى تضطلع بها الحكومة فى حياة البلاد الداخلية أو الخارجية فى الظروف الحاضرة تقتضى سياسة قومية تقوم على تآلف القلوب وتوحيد الجهود ، ولن يكون ذلك إلا إذا أمن كل فرد على حريته واستمتع بها فى حدود القانون ، وجرى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، وبذلك يستطيع كل أن يؤدى واجبه فى هدوء وطمأنينة » .

وصدر المرسوم بتأليف الوزارة وقد عين فيه وزراء أربعة بلا وزارة هم : عبد العزيز فهمى (باشا) ، ولطفى السيد (باشا) ، وحافظ رمضان (باشا) ، وأنا . وعين اسماعيل صدقى (باشا) وزير دولة كذلك وأسندت إليه وزارة المالية . وأقسم الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من ذلك اليوم : يوم الخميس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى .

هذه هى المرة الثالثة التى يتغير فيها اتجاه حياتى تغيراً جوهرياً منذ بدأت حياتى العملية . اشتغلت بالمحاماة من شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، واشتغلت بالصحافة من شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكنت أكتب فى الصحف وأؤلف الكتب منذ كنت طالباً بالحقوق . وها أنا ذا أبدأ حياة جديدة هى حياة الوزير ، وأبدأها وزير دولة فى وزارة الداخلية .

على أننى لم أتهيب هذه الحياة الجديدة ما تهيبت المحاماة ، ثم ما تهيبت الصحافة . ويرجع ذلك إلى سببين ، أولهما : ما مرّ بى إلى هذه السن من تجارب الحياة مما جعلنى أنظر إلى كل ما يواجهنى فى الحياة مطمئناً ، مقتنعاً بالقدرة على اجتيازه فى سلام وطمأنينة ما توفرت لى سلامة الجسم وراحة الضمير . والثانى : أننى لم أكن أضطلع بعبء الوزارة منفرداً بتبعاتها انفرادى بتبعات المحاماة أو بتبعات رياسة التحرير ، بل كنت زميلا لخمسة عشر وزيراً يحملون معى عبء المسئولية ، وكنت وزير دولة لا تحدد مسئوليتى بوزارة بعينها ، وكنت وزير دولة مع زملاء ثلاثة أعلى منى سناً وأكثر تجربة فى الحياة .

لمـــاذا عينت وزير دولة ، ولم تسند إلى وزارة خاصة ، كما أسندت وزارات بذاتها إلى من كانوا فى مثل سنى من سائر الوزراء ؟

لم أعرف لذلك سبباً أول الأمر . وكل ما قيل لى إن محمد محمود (باشا) حرص على أن أكون معه فى وزارة الداخلية ليتفرغ ما استطاع لشؤون الرياسة . ثم علمت من بعد أن هذا المنصب الذى ألقيت إلى أعباؤه كان مقصوداً إسناده إلى حلمى عيسى (باشا) بوصفه رئيساً لحزب الاتحاد أسوة بحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وأننى كنت سأتولى وزارة الأوقاف . وأراد حلمى (باشا) أن يتولى وزارة بذاتها فأسندت إليه الأوقاف . وقد دلت الحوادث من بعد على أن ما حدث من ذلك كان توفيقاً أراد الله به الخير الوفير لى ، فله الحمد جل ثناؤه وتعالت أسماؤه .

انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة ، وذهبنا إلى المسجد نصلى مع الملك . هناك علمت أن فرق القمصان الزرقاء التى تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وأن الأماكن التى كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها وجود ، وأن الهدوء شامل أرجاء الدولة جميعاً وكأن لم تكن فى البلاد إلى صبح الأمس وزارة وفدية ، وأن ما كان البعض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، إنما كان حديث خرافة . ولم أعجب لمـــا سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى . فقد كنا جميعاً نعلم أن الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من

المصروفات السرية . أما وقد أيقن أفراد هذه الفرق أن مرتباتهم انقطع مصدرها ، وأنهم يجب أن يلتمسوا لكسب العيش وسيلة أخرى ، فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيلة ، شأنهم شأن كل مأجور على عمل لا يصدر فى القيام به عن إيمان ثابت فى نفسه . وكيف تريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق أن يؤمن أفرادها بشىء غير مصلحتهم الذاتية العاجلة ، يقتضونها وهم فى أمن وطمأنينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأى العام بهم واعتدائه عليهم ؟ ! فاذا زايلتهم الطمأنينة ، وفاتهم النفع العاجل ، تفرقوا شذر مذر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

وقضيت الصلاة فدعينا على أثرها إلى قصر القبة لتناول طعام الغداء على المـــائدة الملكية . وكانت الجمعية العامة لنقابة المحامين مجتمعة يومئذ بدار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق (ميدان أحمد ماهر (باشا) الآن) ، لانتخاب أعضاء يحلون محل من انتهت مدتهم ، ولانتخاب نقيب المحامين لذلك العام . وقد ألف الناس إلى يومئذ ، ومنذ نشب الخلاف بين سعد زغلول (باشا) وعدلى يكن (باشا) فى سنة ١٩٢١ ، أن تسفر هذه الانتخابات عن أغلبية وفدية ساحقة إن لم تسفر عن إجماع كامل ، وأن يكون النقيب وفدياً . لهذا بقينا فى قصر القبة ننتظر نتيجة هـذه الانتخابات بصبر نافد ، اقتناعاً منا بأن لهذه النتيجة دلالة كبرى على اتجاه الرأى العام . فهؤلاء المحامون المجتمعون اليوم بمحكمة الاستئناف قد جاءوا إلى القاهرة من أرجاء مصر كلها ، وهم على اتصال وثيق بالجمهور بحكم عملهم ، فاذا تغير اتجاههم كان ذلك دليلا على تغير اتجاه الرأى عند الجمهور نفسه .

ولا تسل عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين ، وعن انتخاب محمد على علوبه (باشا) نقيباً للمحامين . فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأى العام عن الوفد وعن النحاس (باشا) ، داعية بذلك إلى اطمئناننا على استتباب السكينة والأمن فى البلاد .

وجلسنا إلى المـــائدة نتناول طعام الغداء ، فكان مجلسى إلى جانب أحمد محمد حسنين (بك) الأمين الأول للملك . وكانت تجمعنى بحسنين (بك)

صلة قديمة ترجع إلى سنة ١٩٢٥ حين عودته من رحلته فى الصحراء وطبعه كتابه عن هذه الرحلة . وقد كتبت يومئذ عنه وعن رحلته وعن كتابه فى جريدة (السياسة) ما أضفى على صلتنا روح المودة ، وإن أبت نظرة القصر وصاحبه للأحرار الدستوريين فيما تلا ذلك من السنين أن تنتقل هذه الصلة إلى مرتبة الصداقة .

فلما استقر بنا المجلس حول المائدة وجه حسنين (بك) إلى الحديث فى ابتسام ، قائلا : لقد رفضت يا صديقى من قبل كل وظائف الحكومة ، وها أنت قبلتها اليوم ؛ فأجبته ، وقد تولتنى الدهشة : أنا قبلت اليوم وظيفة فى الحكومة ؟ ؛ كيف هذا ؟ ؛ قال مداعباً : ألست وزيراً ؟ ؛ فأجبت دعابته فى جد يخالطه الابتسام : الوزير موظف ؟ كلا يا صديقى ، لم يجل هذا بخاطرى يوماً من الأيام ؛ قال : أليس الوزير رئيساً للموظفين الذين يعملون فى وزارته ؟ قلت : بلى ؛ هو رئيسهم الأعلى . لكنه ليس موظفاً تنطبق عليه لوائح الموظفين . وعمله يختلف عن أعمالهم . عمل الوزير سياسى فى جوهره ، والعمل السياسى محرم على كل موظف . والموظفون مسئولون أمام رؤسائهم . أما الوزير فمسئول أمام البرلمـــان وأمام الرأى العام . والموظف واجب عليه تنفيذ أمر رئيسه وإن لم يوافق عليه ، وكل ما يملكه أن يدافع عن رأيه وأن يحاول إقناع الرئيس به وأن يثبت هذا الرأى كتابة إن شاء . أما الوزير فواجبه إذا اختلف مع زملائه الوزراء فى السياسة العامة أن يستقيل ، وواجبه أن يستقيل كذلك إذا انعدم التضامن بينه وبين زملائه ، أو خالفه زملاؤه فى السياسة التى يتبعها فى وزارته مخالفة تعرقل عمله . شتان بين هذا وبين مركز الموظف وعمله . فأنت يا صاحبى تتهمنى بغير حق . فابتسم حسنين (بك) وقال : هذه نظريات سترى أن العمل لا يجاريها أكثر الأحيان .

أقبل الملك إلى غرفة المائدة فقمنا وقوفاً ثم جلسنا بعد جلوسه وتناولنا الطعام ونحن نستمع إلى ما يقوله جلالته ، ونتبادل فيما بيننا أحاديث نعلق بها على حوادث اليوم .

وبدأ الوزراء عملهم فى مكاتبهم صبح السبت ، وذهبت إلى المكتب الذى أعد لوزير الدولة بوزارة الداخلية . ماذا عساى أن أصنع ؟ وما هو اختصاصى ؟

لم أفكر فى الأمر ، بل تركته لرئيس الوزارة ، فهو رئيس حزبى وهو وزير الداخلية ، وأحسبه لا يستطيع أن يصور هذا الاختصاص قبل أن تصور الوزارة سياستها بعد أن يجتمع مجلس الوزراء لمناقشة هذه السياسة .

على أن حسن فهمى رفعت (باشا) ، وكيل الوزارة ، زارنى غير مرة فى مكتبى وسألنى عما إذا كانت لى رغبة خاصة فى موظفين بذاتهم ألحقهم بالمكتب ، ثم جرت بينى وبينه أحاديث عن وزارة الداخلية وما تتناوله من شئون .

والواقع أننى كنت بحاجة لمن يرشدنى إلى النظام الحكومى والعمل الحكومى وكيف يجرى . فهذه أول مرة فى حياتى أجلس فيها إلى مكتب حكومى أو أتولى فيها عملا من أعمال الدولة . صحيح أن حياتى الصحفية كشفت لى عن كثير مما يجرى بين جدران الدواوين ، لكن ما كشف لى عنه إلى يومئذ لم يكن نظام العمل ، بل كان تصرفات خاصة للوزارة التى أؤيدها أو أعارضها ، لأنقد ما أراه جديراً بالنقد ، وأدافع عما أرى غيرى يعارضه بغير حق .

أما اليوم فقد آن لى أن أقف على خطة العمل ومنهاجه ، والسياسة التى يرتكز عليها ، لأوجه القائمين به ، ولأحملهم تبعاته ، ولأكفل له أن يجرى فى طريق العدل والنفع العام . وهذا اتجاه عملى يختلف فى جوهره عن النقد للتقويم وعن المعارضة أو التأييد ، مما كنت أتولاه فى الصحافة ؛ لهذا كنت فى حاجة إلى أن أقف من وكيل الوزارة على الصورة العملية لهذه الحياة الجديدة .

كان حسن (باشا) رفعت صديقاً قديماً ، وكان يعرف وزارة الداخلية معرفة دقيقة لأنه تولى الكثير من وظائفها حتى بلغ منصب وكيل الوزارة ، وتولاه بكفاية وجدارة حقيقين بكل تقدير . وقد كشف لى عن كثير مما يجرى فى وزارة الداخلية . فلما تناول الحديث صلة وكيل الوزارة بالوزير قال : أود أن أذكر لك فى هذا الصدد أن وكيل الوزارة الذى يحب وزيره ويخلص له لا يعرض عليه من التفاصيل ما يستطيع هو أن يتصرف فيه مطمئناً لتصرفه . أما إذا لم يكن بين الوكيل والوزير من الود والثقة ما يجب أن يكون ، فان وكيل الوزارة يغرق الوزير فى التفاصيل الفنية والادارية على نحو يجعل عمل الوزير شاقاً إن لم يكن مستحيلا .

وانعقد مجلس الوزراء وقررنا تأجيل البرلمـــان شهراً وفاقاً لحكم الدستور . وكان هذا طبيعياً . فلم تكن هيئة الوزارة من حزب واحد وضع لنفسه خطة ينفذها أول ما يتولى الحكم ، بل كانت أقليتها من الأحرار الدستوريين وكثرتها من المستقلين . لابد إذن من فترة يتبادل أعضاء الوزارة فيها الرأى لتصوير الخطة التى يتبعونها إزاء موقف لم تخف على أحد من الوزراء دقته . صحيح أننا اطمأننا كل الاطمئنان إلى أن الأمور مستقرة والهدوء شامل ، وإلى أن زمام الموقف فى يد الوزارة . ولكن؛ .. ماذا عسى يكون موقفنا من البرلمان القائم وما عسى يكون موقفـــه من الوزارة : أترانا نحل مجلس النواب ونجرى انتخابات جديدة ؟ أم ترانا نتقدم للمجلس القائم ولدينا من الرجاء فى تأييده لنا ما يجعلنا نبقى عليه ونتعاون معه ؟

كان هذا موضع تفكير رئيس الوزراء وتفكير مجلس الوزراء كله . صحيح أن بعض الوزراء ، وفى مقدمتهم اسماعيل صدقى (باشا) لم يكونوا يرغبون فى التقدم إلى المجلس القائم ولا كانوا يطمئنون إليه . لكنا قيل لنا إن الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يضم إليه وإلى النقراشى (باشا) كثرة المجلس ، وأنا نستطيع عند ذلك أن نتقدم اليه . فأما صدقى (باشا) والذين من رأيه فلم يكونوا يثقون بما يقال من ذلك . ولعلهم كانوا يقولون فيما بينهم وبين أنفسهم : إذا صح أن تمكن الدكتور أحمد ماهر وأصحابه من كسب الكثرة فى مجلس النواب وتأييدها له فلا بقاء لهذه الوزارة القائمة ، بل الطبيعى أن يتولى الدكتور ماهر الحكم وأن تنفذ الفكرة الأولى التى كان يدافع عنها الشيخ المراغى . بذا تكون وزارتنا هذه « قنطرة » أريد بها تمهيد السبيل للسياسة التى سبق رسمها . وهذا وضع لا يتفق وكرامة هؤلاء الذين قبلوا المسئولية فى أحرج الأوقات وأدقها .

لعلهم كانوا يقولون هذا فيما بينهم وبين أنفسهم . ولعل رئيس الوزارة نفسه قد جالت بخاطره مثل هذه الفكرة . ولعلهم لم يعلنوها لأن قوة أكبر منهم كانت تؤيد بقاء البرلمـــان القائم إذا كان ذلك مستطاعاً ، تخلصاً من الالتجاء إلى حل المجلس لأن حله قبل انتهاء مدته بغيض وإن أجازه الدستور . فهو كالطلاق : الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، والحل أبغض الحلال إلى الفقه الدستورى .

لكن المجلس الذى أيد وزارة أقيلت لأن الشعب « يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يدها » على تعبير الأمر الملكى بإقالتها — مجلس ذلك شأنه يجب أن يشارك هذه الوزارة فى مصيرها حقاً وعدلا . وإقالة الوزارة ليست أقل فى نظر الفقه الدستورى شذوذاً من حل مجلس النواب .

أما أنا فأخذت أفكر ، وأنا وزير دولة بوزارة الداخلية ، فيما يجب أن أقوم به من عمل يؤيد مركز الوزارة . لهذا رأيت أن أدعو مؤتمراً صحفياً أسبوعياً يجمع رجال الصحف ، مصريين وأجانب ، على اختلاف ألوانهم وأحزابهم ، وأن أدعو مراسلى الصحف الأجنبية لهذا المؤتمر لأطلعهم على اتجاهات الوزارة وسياستها ، ولأجيبهم على ما يسألون عنه . ونفذت فكرتى ، وأتحت للصحفيين فرصة مناقشتى ، وأدليت لهم بما استطعت الادلاء به ، فكان ذلك تجديداً فى صلة الحكومة بالرأى العام صلة مباشرة عن طريق الصحافة . ولم يثر هذا التجديد دهشة أحد إذ كان صادراً عن وزير اشتغل بالصحافة السياسية السنين الطوال .

وكنت أود أن أتفرغ لمثل هذا اللون من العمل مما يتصل بسياسة الوزارة العامة . لكننى لم ألبث إلا قليلا ثم رأيتنى أنزع قسراً من التفكير فى هذه السياسة العامة إلى مألوف عمل الوزراء فى مصر ، أقصد الانشغال بشئون خاصة تتصل بالموظفين وبغير الموظفين ، ومعظمها لا يقره العقل ولا العدل ولا القانون ، بل يستند إلى أساس من أن سلطان الوزير مطلق لا يحد منه منطق ولا يقف فى سبيله عدل أو شرع . جاءنى يوماً أحد أصدقائى الذين تثقفوا فى أوربا ، والذين بلغوا من بعد مركزاً سامياً ، وقال لى : جئت اليوم أرجوك فى أمر أشعر بأنه غير مقبول . لكن ما حيلتى وقد ألحت على ابنتى فيه إلحاحاً شديداً ، وحبذا لو استطعت ارضاءها ؛ قلت : وما ذاك ؟ قال : أن ينقل الضابط فلان من قسم العطارين إلى قسم المنشية بالاسكندرية . وعجبت لهذا الطلب ، وقلت له : وما موجب هذا النقل ؟ قال : لأن بيته أقرب إلى المنشية . قلت : أنت تعلم يا صديقى أن فى الاسكندرية تراماً ، وأن ضباط البوليس

يركبون الترام من غير مقابل . قال : لقد أديت الرسالة ، وعليك أنت تبعة الرفض أمام ابنتى ؛ قال هذا ضاحكاً ، وأجبته ضاحكاً كذلك : وأنا أقبل هذه التبعة على ثقلها .

سقت هذا المثل لأصور به بعض ما يطلب من الوزراء ، وما يعنى الوزراء أنفسهم ببحثه ، وما يحرص بعضهم على تنفيذه . ولقد ضحك صديقى حين لم أقبل طلبه . أما غيره ممن يطلبون مثل هذا الطلب ، أو ما هو أبعد منه عن مقتضى العقل ، فلا يضحكون إذا رفض طلبهم ، بل يغضبون ، وقد يتندرون فى المجالس بما يسمونه « حنبلية » الوزير ، وقد يستقيل أحدهم من الحزب الذى ينتمى إليه إذا رأى ألا ضير عليه فى منافعه المـــادية من هذه الاستقالة .

بعد ثلاثة أسابيع من تولى الوزارة مناصبها ، دعى الوزراء إلى سراى القبة احتفالا بعقد قران الملك على الآنسة صافيناز كريمة يوسف (بك) ذو الفقار المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وحفيدة المرحوم محمد سعيد (باشا) الذى تولى رئاسة الوزارة فى مصر غير مرة . وكانت والدتها ، حضرة صاحبة العصمة زينب هانم ذو الفقار ، كريمة محمد سعيد (باشا) وصيفة بالقصر . وبهذه الصفة صحبت (الملكة الوالدة) نازلى أثناء رحلاتها بأوربا سنة ١٩٣٧ فى عهد الوصاية ، كما صحبتها كريمتها ، ومن ثم كان الملك يعرف عروسه ويقدرها كل التقدير .

وقد ذكر لى محمد محمود (باشا) ، بعد قليل من تأليف الوزارة ، أن الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه فى عهد وزارة النحاس (باشا) . فلما أقيلت وتألفت وزارة محمد محمود (باشا) حدد جلالته يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ لعقد القران . وحضرناها حفلة بسيطة فى قصر القبة ، وزعت علينا أثناءها وبعد تمام العقد « علب الملبس » الفاخرة ، ثم مررنا بالملك مهنئين وانصرفنا .

ومن يومئذ أصدر الملك أمره بتغيير اسم الملكة فأصبحت الملكة فريدة . وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تأسياً بوالده الملك فؤاد إذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .

استقبل أهل مصر جميعاً نبأ عقد القران الملكى بغبطة ليس كمثلها غبطة ، واعتبروه فأل يمن وطالعاً حسناً لهذا العهد الجديد . ولعل الملك الشاب لم يكن

أقل تفاؤلا بهذا الزواج من أمته . دعينا بعد ذلك بأسابيع قليلة إلى حفلة سباق للقوارب أقامها على النيل نادى التجديف الملكى وشرفها الملك بحضوره . فلما انتهت الحفلة أخبرنى رئيس الوزراء بأن جلالة الملك أشار أثناء الحفلة إلى باخرة بالنيل ، وسأل محمد (باشا) : أتدرى من فى هذه الباخرة ؟ إنها الملكة فريدة ، ثم كان مما قاله : لقد قلت لها يوماً : إننى لم أخترك لجمالك ، بل اخترتك لرجاحة عقلك وحسن رأيك .

وفى إشارة الملك إلى الباخرة وفى كلماته هذه ما يدل على أنه لم يكن أقل تفاؤلا من أمته بهذا القران السعيد .

وبعد أسابيع أخرى أقيمت حفلة الزفاف . يا للجلال والبهجة والجمال ! لست أذكر يوماً بدا فيه الشعب المصرى ، كله الفرح والمسرة الصادران من أعماق القلب ، ما بدا فى ذلك اليوم . حضر عشرات الألوف ، بل مئات الألوف ، من بلاد الدولة كلها من أقصاها إلى أقصاها ، يشاركون فى هذا الفرح القومى الشامل . وازدانت العاصمة بالأنوار فى أحيائها جميعاً زينة كسف فيها الليل النهار ، وخطرت الزوارق « والفلايك والدهبيات » والبواخر النيلية على صفحة النهر مضيئة كلها ، وكأن كل واحدة منها فرح متلألئ بالضياء ، مبتهج بآلات الطرب . يستخف راكبيه جذل وتنتشر من جنباته أصداء تتردد فى كل الأرجاء .

وأعد حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، الباخرة النيلية كريم ، لضيافة الوزراء والكبراء وزينها أبدع زينة وأروعها . أليست حرمه خالة الملكة فريدة ؟ ؛ إن له فى هذا العيد القومى إذن لنصيبا يزيد على نصيب أى من زملائه الوزراء . ومن حقه أن نكون جميعاً فى ضيافته . وقد أكرمنا فى هذه الضيافة كل الاكرام ، وإن شعر كل واحد منا بأنه صاحب الفرح ، لأنه فرح الشعب كله ، وفرح أبناء مصر جميعاً ، سواء منهم من حضر إلى العاصمة أو بقى فى الأقاليم .

وازدان قصر القبة فى المساء زينة بهرت السيدات اللاتى دعين وحدهن إلى حفلة الزفاف فى القصر الأنيق . ولا عجب أن يبهرهن هذا الموج المتلاحق

من أسباب المسرة على نحو أحيا فى النفوس صورة من ليالى ألف ليلة ، أو من عهد الخديو اسماعيل ، وأطلق الألسن كلها بالدعاء أن يجعل الله هذا القران سعيداً ميموناً ، وأن يمتع صاحبى الجلالة بالسعادة والعافية ، وأن يرزقهما ولى عهد يكون قرة عين لهما وللأمة المصرية جميعاً .

وفى هذه الأثناء كانت الوزارة فى شغل شاغل بموقفها من البرلمان القائم . وقد عالج مجلس الوزراء مسألة مجلس النواب وإمكان التقدم إليه أو ضرورة حله. وكانت الأنباء ترد بأن عدداً غير قليل من النواب أظهروا استعدادهم لتأييد الوزارة القائمة . لكن صدقى (باشا) لم ينس ما حدث سنة ١٩٢٥ حين أقسم له من المرشحين من أقسم بأنه سيكون فى صفه إذا نجح فى الانتخاب ، ثم إذا أكثر هؤلاء ينضمون إلى سعد (باشا) بعد انتخابهم وينتخبونه رئيساً للمجلس . كما أنه لم ينس أنه يوم استقال فى سنة ١٩٣٢ انصرفت عنه أغلبية حزب الشعب ، بل انصرف عنه حزب الشعب كله واختار رئيس الوزارة الذى خلفه رئيساً للحزب. ولعله أفضى بما ذكر من ذلك إلى محمد (باشا) محمود . فقد كان من رأى بعض الوزراء أن تتقدم الحكومة إلى مجلس النواب القائم وأن تطلب ثقته ، فاذا خذلها حلته . لكن محمد (باشا) رأى ، وأقرت رأيه أغلبية المجلس ، أنه من المحتمل أن يصدر المجلس قراراً بعدم الثقة بالوزارة ، فاذا صدر مثل هذا القرار أضعف من هيبة الوزارة وأعاد إلى الوفد قوة فقدها خلال هذا الشهر الذى تولت فيه الوزارة الحكم ، ولذا أقر المجلس بالاجماع حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة .

لكن مرسوم الحل يجب أن يعين موعد الانتخاب لمجلس النواب الجديد . وقد اتجه تفكير محمد (باشا) إلى أن يجرى الانتخاب فى الوجه القبلى فى يوم ، وفى الوجه البحرى بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك اليوم ، حتى يطمئن إلى قدرة الحكومة على حفظ الأمن والنظام يوم الانتخاب . وأفتى قلم قضايا الحكومة بأن لا شىء فى الدستور يمنع هذا الاجراء . وعلى هذا صدر المرسوم بحل المجلس وحدد للانتخاب فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ، وفى الوجه البحرى يوم ٢ أبريل ، ثم حددت الأيام العشرة التى نص قانون الانتخاب على أن يفتح باب الترشيح أثناءها .

كانت المحافظة على الأمن والنظام هى الحجة الرسمية لتسويغ إجراء الانتخابات فى يومين بدل إجرائها فى يوم واحد ، على ما جرى عليه العمل من قبل منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . ولعل محمد (باشا) كان أكثر اطمئناناً إلى الوجه القبلى ، فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الأغلبية الكبرى فيها لأنصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيراً كبيراً .

وإنما اتخذ رئيس الوزراء هذا الاحتياط لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ، ومن بعض المقربين منه ، من أن الوفد لا تزال تخشى قوته فى الانتخابات ، وأنه يستطيع أن يثير يوم الانتخاب من الثائرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيته عن الحكم ، وأن ذلك إذا حدث أدى إلى نتيجة تقضى الحكمة باتقائها .

كنا إذ ذاك فى الأيام الأخيرة من شهر يناير والأيام الأولى من شهر فبراير سنة ١٩٣٨ . وكان عيد الأضحى يقترب . فلما كنا على يومين منه أبلغنا أن الملك أنعم على رئيس الوزراء بقلادة فؤاد الأول ، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع ، وأنعم بهذه القلادة نفسها على على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ، وأنعم بنياشين النيل على بعض الوزراء السابقين ومنهم عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) وأحمد خشبه (باشا) . أما الوزراء الشبان — إن صح أن يدعى من بلغ الخمسين أوجاوزها شاباً — فلم ينعم عليهم بشىء . وقيل يومئذ أن الانعام على رئيس الوزراء فيه من مظهر الثقة بالوزارة وتأييدها ما يزيدها أمام الشعب قوة ومهابة . ولم أعر الأمر يومئذ بالا . فما كانت الرتب ولا النياشين فى يوم من الأيام مثار اهتمامى ، ولا كنت أراها تسبغ على الرجل فضلا ليس له . ثم إن الرتب والنياشين كانت تباع فى عهد الخديو ، فحسب المرء أن يدفع المبلغ المعين من الجنيهات لينعم عليه بالرتبة التى يدفع ثمنها ولو لم يكن ذا فضل فى الحياة العامة . وقد يرجع عدم اهتمامى بالرتب والألقاب إلى اعتزازى بلقبى العلمى ، واعتباره ممثلا لمجهود ذاتى هو وحده الجدير بأن يسبغ على صاحبه قدره الحق ، لهذا لم أعر كبير بال للإنعام على من أنعم عليهم من الوزراء ، وإن اشتركت فى تهنئتهم بهذه الثقة الغالية .

وفى الصباح الباكر من الغد صلينا العيد مع الملك فى مسجد الفتح بقصر عابدين . فلما قضيت الصلاة ورجع الملك إلى القصر متخطياً الفناء الذى يفصل المسجد عن السراى رأيت صديقى كامل البندارى (بك) وزير الصحة يتجه نحو القصر وكأنما نسى باب المسجد المؤدى إلى شارع جامع عابدين حيث تنتظرنا سياراتنا ، فقلت له : إلى أين ؟ الباب من الناحية الأخرى . قال : أنا ذاهب أقابل على ماهر (باشا) لأرى حكاية الرتب والسبب فى عدم الانعام علينا . فتركته وانصرفت إلى منزلى ، أتناول طعام الافطار وأعد متاعى للسفر بكرة الغد إلى السويس لقضاء ما بقى من أيام العيد بها مستجماً ، أستعيد بالاستجمام نشاطاً قد أكون فى حاجة من بعد إليه .

وكان رئيس الوزراء قد دعا بعد ظهر ذلك اليوم الأول من أيام العيد إلى حفلة شاى تقليدية بقصر الزعفران . واتفقت مع صديقى بهى الدين بركات (بك) وزير المعارف كى نذهب معاً إلى الحفلة فى سيارة أحدنا . فلما كنا فى الطريق أظهر عدم رضاه عما حدث فى أمر الرتب ، وقال : لو أن أحداً لم ينعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى . ولو أن رئيس الوزراء وحده هو الذى أنعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى كذلك . فرئيس الوزراء يمثل الوزراء جميعاً . أما وقد أنعم على بعض الوزراء ولم ينعم على البعض الآخر فذلك معناه أن من الوزراء من يستحق الانعام عليه ومنهم من لا يستحق هذا الانعام . وهذا ما لا أقبله بحال . إننا جميعاً قبلنا الوزارة فى ظرف واحد . ولم يقم أحد منا بعمل يفضل عمل غيره . فالتصرف الذى حدث فيه من المساس بنا ما يجعلنى أفكر فى الاستقالة من الوزارة . .

فأخذت أقنعه بشتى الحجج لأصرفه عن فكرة الاستقالة ، وإن رأيت فى حجته ما يستحق كل اعتبار من ناحيته . فهو وزير سابق كعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وأحمد خشبه . وعدت بعد الحفلة فأفضيت بما حدث فى الصباح وبعد الظهر إلى بعض من يعنيهم أمر الوزارة ، لأننى شغلت بسفرى بكرة الغد عن مقابلة محمد محمود (باشا) .

وأقمت بالسويس ثلاثة الأيام الباقية من عطلة العيد . فلما كنا فى اليوم الأخير دعانى محافظ المدينة لتناول الغداء فى منزله . وانى لهناك إذ دق التليفون وقيل لى

إن لطفى السيد (باشا) يريد محادثتى . فلما اتصلت به وذكرت له أننى عائد إلى القاهرة فوراً بعد الغداء قال : ما دام الأمر كذلك فأخبرك غداً بما كنت أريد أن أحدثك عنه الآن . واقتنعت من عبارته بأن الأمر يتعلق بعمل الوزارة ، وعدت إلى القاهرة بعد الغداء فبلغتها حول مغيب الشمس .

وأصبحت فاذا الصحف تنشر أن الوزراء جميعاً أنعم عليهم برتبة الباشوية . فقلت فى نفسى : لعل ذلك ما كان لطفى (باشا) يريد أن يذكره لى . وتقبلت التهانى من كل صوب شاكراً بطبيعة الحال . وبعد يومين جاءت إلى ابنتى التى لم تكن تبلغ من العمر يومئذ إلا أربع سنوات وأربعة أشهر وسألتنى وعليها علائم الدهشة : صحيح انك أصبحت باشا ؟ وأجبتها مبتسما : نعم يا صغيرتى . قالت : ولكنك كما أنت ، لم يتغير منك شىء ؟ فابتسمت كرة أخرى وذكرت المثل : خذوا الحكمة من أفواه الأطفال ، بل من أفواه المجانين .

وفتح باب الترشيح للانتخابات ، وآن للوزارة أن تعد العدة للحملة الانتخابية . فلما انقضت الأيام العشرة التى يتم الترشيح أثناءها ونشرت الصحف أسماء المرشحين فتحنا عيوننا واسعة . فهذه نتيجة عظيمة لم نكن نتوقعها . لقد عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لكل الدوائر ، بل عجز عن أن يجد مرشحين لعدد عظيم من الدوائر بلغ ٩٨ دائرة ، وبذلك أصبحت هذه الدوائر مكسوبة نهائياً للوزارة وأنصارها .

ما سر هذه الظاهرة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الانتخابات المصرية ؟ زعم بعضهم أن ما أجرته الوزارة من تعديل فى الدوائر الانتخابية بسبب زيادة عدد السكان بمصر فى السنوات العشر الأخيرة هو الذى أدى إلى ما حدث . ذلك أن الوزارة عدلت الدوائر بالفعل ليجارى عددها عدد السكان مقسوماً على ستين ألفاً . لكن هذا التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر لو أن الوفد بقى له من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل ، حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجراً لوجب انتخابه ، فيستمع إليهم الناس وتكون لهم الأغلبية الساحقة . أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين ، فهذا أمر له دلالته ، وله من غير شك سببه وعلته .

وعلى ذكر تقسيم الدوائر أود أن أشير إلى أن مركز وزير الدولة فى وزارة الداخلية قد أتاح لى أن أتابع للمرة الأولى ما كان يجرى فى أمر هذه الدوائر وتقسيمها . فقد ألفت الهيئات الموالية للحكومة ، لما حل مجلس النواب ، لجنة لترشيح أنصارها الذين يتقدمون للانتخابات ، وكانت هذه الهيئة تنعقد بدار محمد محمود (باشا) كل مساء وتستمر مناقشاتها إلى ساعة متأخرة من الليل . وألفت الحكومة فى وزارة الداخلية لجنة لتقسيم الدوائر كى تواجه زيادة عدد السكان . ولم أكن أحضر جلسات أى من هاتين اللجنتين ، وذلك لأننى لم أكن وثيق الصلة بأهل الريف وبالنواب السابقين فأعرف أشخاص المرشحين ، ولم أكن أعرف حدود الدوائر فى الانتخابات الماضية لأبدى رأياً فى تعديلها .

وكانت لجنة الترشيح تتفق فى كل مساء على طائفة من المرشحين ، ومن هؤلاء الأشخاص من لم يخوضوا قط معركة انتخابية ، ومنهم من خاض هذه المعارك من قبل وعرف أن سلخ بلد معين من دائرته ، أو إضافة بلد معين اليها ، يكفل نجاحه . هؤلاء وأولئك كانوا يحضرون إلى وزارة الداخلية فيقابلوننى ويحدثوننى عن مطالبهم فى هذا التعديل . أما ولم أكن أعرف أشخاص الكثيرين منهم ، ولم أكن أعرف شيئاً عن البلاد التى يراد سلخها من الدائرة التى يتحدثون عنها أو ضمها اليها ، فقد كنت أحيلهم إلى حسن رفعت (باشا) وكيل الوزارة يعرضون عليه ما يريدون . وأذكر لقد كان فى بعض ما يطلبون ما لا يسيغ العقل إقراره ، لبعد البلد الذى يتحدثون عنه عن مقر الدائرة بعداً يجعل ضمها إليها محالا ، أو لقربها من هذا المقر قرباً يجعل سلخها من الدائرة محالا ، أو لأن السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافياً . فاذا أفهمهم وكيل الوزارة عدم القدرة على إجابة طلبهم ، عادوا إلى يحدثوننى ، فرأونى معظم الأمر أؤيد وكيل الوزارة فى رأيه ، فانصرفوا غير راضين ، اقتناعاً منهم بأنا نقف فى سبيل نجاحهم . وكثيراً ما كانوا يلتمسون الوسيلة لمقابلة رئيس الوزارة كيما يذكرون له ما حدث ، مؤمنين بأن الغاية تبرر الواسطة . وكثيراً ما كان رئيس الوزارة أو مدير مكتبه يردهم كما رددناهم بعد أن يطمئنهم إلى أن مركزهم قوى بغير أن يسلخ هذا البلد أو يضم ذاك .

ثم إننى لم أكن متحمساً للتوسع فى تعديل الدوائر ، اقتناعاً منى بأن الدقة فى تطبيق القانون والدستور هى الوسيلة لا وسيلة غيرها لاستقرار الحكم ولامكان الاصلاح . وقد عدلت الدوائر غير مرة منذ سنة ١٩٢٤ فأدى ذلك إلى استهانة الناس بثباتها وإلى اقتناعهم بامكان تعديلها حسب هواهم . وقد أصدر البرلمان الوفدى فى سنة ١٩٣٧ قانوناً بتنظيم الدوائر رأى خصوم الوفد أنه لم ترع فيه المصلحة العامة ، بل روعيت فيه المصلحة الحزبية وحدها . وإذا لم تكن المصلحة العامة وحدها هى أساس تصرف ما فمن اليسير تعديل هذا التصرف بما يكفل المصلحة العامة ما أباح القانون هذا التعديل . وقد أفتت لجنة قضايا الحكومة الوزارة بحقها فى تعديل الدوائر ، فلتعمل الوزارة ما تراه محققاً لمصلحة الأمة . فما وضع القانون إلا ليكفل هذه المصلحة .

وهذه الحجة لا ريب قائمة . لكنها إن دلت على شىء فعلى أن أحزابنا وهيئاتنا السياسية لا تفرق ، مع الشىء الكثير من الأسف ، بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية . فثمت من المبادئ ما لا يصح الاختلاف فيه لأى اعتبار ، وما يجب التمسك به وإن أدى هذا التمسك لضياع مصلحة عاجلة ، لأن التمسك به هو السياج الحصين لصلاح الحكم فى الدولة ولتقدم الأمة ومرافقها جميعاً تقدماً يضرّ به إهدار هذه المبادئ أبلغ الضرر . ولقد رأى المصريون جميعاً ، والساسة والزعماء فى مقدمتهم ، صدق هذا القول ، ورأوه غير مرة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . فالحاكم اليوم معارض غداً . والمعارض اليوم حاكم غداً . وما يؤذى المعارض من تصرفات الحاكم يصيب طبقات الأمة كلها على السواء . لكن تعلق الناس بمنافعهم العاجلة ، ومجاراة الساسة والزعماء لهم فى هذا التعلق ، استجلاباً لتأييدهم ، أدى إلى اختلافهم فيما لا يجوز الاختلاف فيه . وأدى بذلك إلى فساد وإلى شر مستطير لا تزال مصر وشعبها يعانيان من آثاره إلى اليوم أشد البلاء .

وما أرانى بحاجة إلى أن أضرب الأمثال على ما أصاب البلاد من ضر نتيجة لعدم التفريق بين المبادئ القومية الدائمة والمنافع الحزبية العاجلة . وحسبى ما رآه قراء الجزء الأول من هذا الكتاب مثلا وعبرة .

على أن ما حدث من تعديل الدوائر لم يكن له أى أثر فى نتيجة الترشيح للانتخابات ، وما أسفر هذا الترشيح عنه من عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لهذا العدد الضخم من الدوائر : ٩٨ دائرة . وإذا صح أن كان له بعض الأثر فليس يرجع ذلك إلى الدوائر وتقسيمها ، بل إلى حالة معنوية أدت إلى تقوية الشعور فى نفس الشعب بأن عودة الوفد إلى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ، وبأن هذه العودة ليست متوقعة مخافة أن تتغلب المصالح العاجلة على المصلحة القومية فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد .

وهذه الحالة المعنوية بذاتها هى التى أدت إلى أن يستقبل الرأى العام إقالة وزارة النحاس (باشا) وقيام وزارة محمد محمود (باشا) فى هدوء وسكينة ، ومن غير أن يقوم بأى لون من ألوان رد الفعل يستطاع تأويله بالامتعاض أو عدم الرضا . والسبب الحقيقى لهذه الحال المعنوية شعور الناس جميعاً بأن الوفد ووزارته أرادا أن ينتهزا فرصة لم يكن من الانصاف ولا من المروءة انتهازها . تلك فرصة شباب الملك فاروق ومباشرته سلطاته الدستورية ولما يكمل من عمره ثمانى عشرة سنة ميلادية ، وذلك بعد أن أسلس مجلس الوصاية لوزارة النحاس (باشا) العنان ، حرصاً منه على ألا يضع فى طريقها أية عقبة من العقبات حين كانت تتولى مفاوضة الانجليز لعقد المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، ثم مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات مفاوضة انتهت إلى توقيع معاهدة مونتريه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

فلما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، شعر الناس بأن الوزارة أرادت أن تنتهز فرصة شبابه الباكر ، فتتمسك بحقوق دستورية لم تكن تتمسك بها فى عهد والده الملك فؤاد . وزاد شعورهم هذا قوة تمسك الوزارة فى مسألة تعيين الشيوخ بموقف أضعف حجتها . ذلك حين رفضت تعيين عبد العزيز فهمى (باشا) ، الفقيه الضليع ، ورئيس محكمة النقض السابق ، ووزير العدل السابق ، وأحد الثلاثة الذين تذكرهم البلاد كلها كلما ذكرت عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر من كل عام ، ورفضت تعيينه تشبثاً منها بتعيين فخرى (بك) عبد النور ، أو بتعيين الأستاذ حسن نافع . عند ذلك رأى الناس أن الوزارة تريد

أن تنتهز فرصة ليس من الانصاف ولا من المروءة انتهازها ، ولهذا قوى فى نفوسهم الشعور بأن الوزارة تتجنى على الملك الشاب الذى لم يسىء إلى أحد ، والذى يتضوع شبابه بأعظم الآمال لهذا الشعب المتعطش للتقدم وللحرية .

والشعب المصرى كريم الطبع ، يمقت العنف ولا يلجأ اليه إلاأن يفيض به الكيل ، ويمقت الظلم ويقاومه بوسائل آخرها العنف . وقد رأى فى تجنى الوفد على الملك الشاب ظلماً لا مسوغ له . فلما جاء رد الفعل من جانب الملك فأقال الوزارة الوفدية ، استقبل الشعب هذا التصرف من غير أن يناقش دستوريته لأنه ألف مثله من قبل مع النحاس (باشا) نفسه . فلما بدأت وزارة محمد محمود (باشا) تمهد للانتخابات لم يقف الشعب فى جانب الوفد ورئيسه لأنه عدهما ظالمين ، ولأن موقفه هذا كان موقفاً سلبياً لا يحتاج إلى العنف فى كثير ولا فى قليل .

وهذا هو السر فى أن الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه إلى ثمان وتسعين دائرة انتخابية . وقد استعرضنا فى مجلس الوزراء هذه النتيجة فكانت ذات أهمية بالغة فى تقديرنا مجرى الانتخاب وما يسفر عنه . مع ذلك بقينا ، وبقى رئيس الوزارة بنوع خاص ، نمعن التفكير فى الاحتياط أشد الاحتياط للمفاجآت الانتخابية . وبدأنا نضع الخطة التى ننفذ بها هذا التفكير بأقوى وأسرع ما يستطاع .

وأخذنا فى تنظيم الحملة الانتخابية تنظيما دقيقاً ، وغايتنا تنوير الرأى العام حتى يتقدم إلى صناديق الانتخابات مدركاً تبعاته والنتائج التى تترتب على تصرفه . وقد اقترح بعض الوزراء أن يتولى وزراء الدولة الأربعة هذه المهمة ، فليست لهم وزارات خاصة تحول أعمالها بينهم وبين القيام بالحملة على وجه مثمر . واعتذر عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) بصحتهما وتقدم سنهما . عند ذلك اتفق على توزيع العمل بين وزراء الدولة وغيرهم فى هذا الأمر ، وألقى على عاتقى النصيب الأوفى منه .

وقد اغتبطت لذلك أشد الاغتباط . فهذا عمل يتفق مع ميولى ومع حياتى المـاضية . على هذا وضع المجلس برنامجاً لعدة حفلات انتخابية

تقام فى عواصم المديريات ، وكنت عضواً فى جميع الهيئات الوزارية التى تتولى هذه الحملة . على أن هذا البرنامج لم ينفذ كما وضع إلا فى الحفلتين الأوليين ، ثم كان بعض الوزراء يعتذرون ، فكنت أرجو غيرهم أن يشاركنى ، وعلى ذلك جرينا منذ انتهى الترشيح للانتخابات إلى أن جاء يوم الانتخاب .

على أن محمد (باشا) رأى أن يبدأ هو الحملة الانتخابية بخطاب يلقيه بالقاهرة فى سرادق فسيح يقام بميدان الاسماعيلية[1] . وأقبل الناس لسماع هذا الخطاب الذى ألقى فى اليوم الثامن من شهر مارس ، وكان برنامجاً انتخابياً حافلا نثبت منه فى هذا الفصل ما يلى :

« تألفت هذه الوزارة لتقيم النظام الدستورى بروحه الصحيحة ، فتقيم حكماً صالحاً مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ، ليستقر فى مصر الأمن والطمأنينة ، تهيئ بهما الجو لاستباب الحرية والنظام ، وتمهد بهما لأعمال الاصلاح التى يقتضيها العهد الجديد .

« . . . وزارة قومية تقوم سياستها على تآلف القلوب وتوحيد الجهود للعمل الهادئ المنتج ، فى جو من السكينة والوئام ، ليأمن كل فرد على حريته ، وليطمئن إلى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، فيؤدى بذلك واجبه ، ويستمتع بثمرات عمله ، ويقوم بنصيبه فيما تضطلع به الحكومة من المسئوليات الجسام ، ليتحقق للبلاد ما هى فى أشد الحاجة اليه فى حياتها الداخلية والخارجية فى الظروف الحاضرة .

« . . . فنحن بحاجة إلى إذاعة الروح الدستورية وتمكينها فى شئوننا العامة ، بحاجة إلى الجو الذى تعيش فيه الحريات وتترعرع ، بحاجة إلى الأخذ بأسباب التربية السياسية الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم السليم ، بحاجة إلى وضع الأسس الكبرى للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة والخاصة ، بحاجة إلى توفير أسباب الكفاح فى المعترك الدولى وأسباب الدفاع عن سلامة أراضينا .

« . . . لقد عقدت الوزارة الحاضرة العزم على أن تسير بالبلاد فى هذه السبل ، وأن تتضافر وإياها على بلوغ هذه الغاية . فهى تعمل على استثمار كل

(١) ميدان التحرير الآن .

ما فى البلاد من القوى الطبيعية . وهى تحرص على تماسك عناصر الشعب ووحدة صفوفه ، وعلى بقاء التعاون والوئام بين الأقباط والمسلمين وثيقين فى المستقبل كما كانا فى المـاضى ، وهى يقظة للقضاء على كل دعاية قد يشتم منها روح التفريق بينهما . وهى مطمئنة إلى أنها ستحقق للبلاد بذلك كل ما هى جديرة به من تقدم وارتقاء » .

وبعد القاء هذا الخطاب بأيام بدأت حفلات الريف .

وكان مقرراً أن تعقد أولى هذه الحفلات بشبين الكوم ، عاصمة مديرية المنوفية ، وأن أتكلم فيها ، ثم يتكلم بعدى من شاء من أبناء المديرية المرشحين للانتخاب . ويومئذ دعانا عبد العزيز فهمى (باشا) لتناول طعام الغداء بداره بكفر المصيلحة ، على أن نذهب بعد ذلك إلى شبين الكوم .

كان ذلك اليوم موفقاً يفوق ما حدث فيه كل وصف . لم تكد سيارتى تتخطى حدود المنوفية حتى رأيت الناس من حولى أفواجاً يحيوننا من قلوبهم فى كل قرية مررنا بها ، ويبالغون فى تحيتهم مبالغة تعذر معها تقدم السيارة فى كثير من الأحيان . وأعترف لقد اغتبطت بذلك يومئذ أيما اغتباط . أنا أعلم أن مديرية المنوفية ليست وفدية ، بل يغلب فيها عنصر الأحرار الدستوريين غلبة واضحة . وأنا بطبعى لا أحب المظاهرات ، كانت لى أم كانت على . لكن هذا المظهر الذى يشبه أن يكون اجماعياً دلنى على أن المهمة التى اضطلعنا بها ، مهمة إجراء الانتخابات ، مقرونة بالتوفيق والنجاح من بدايتها . هذا إلى أن النجاح فى حفلة يجر وراءه نجاحاً فى الحفلات التى تليها . فاذا صحت دلالة ما شهدت ، فمن حقى أن أتفاءل لمـا بعده أشد التفاؤل .

لم يدخل هذا الاقبال فى تقديرى يوم كنا نضع برنامج الوزارة للحملة الانتخابية . لهذا أعددت خطابى الذى اعتزمت القاءه بشبين الكوم وأودعته الأسس التى تقوم عليها الانتخابات ، واثقاً من أن الصحف الوفدية ستناقش هذا الخطاب وستبذل غاية جهدها للرد عليه .

وتناولنا طعام الغداء بدار عبد العزيز فهمى (باشا) بكفر المصيلحة . ثم ذهبنا إلى شبين الكوم فقصدت دار المديرية أستريح بها ريثما تحين الحفلة .

فلما ذهبت إلى سرادقها الفسيح ألفيته مكتظاً بالحاضرين ، وألفيت ألوفاً مؤلفة مجتمعة فيه ومن حوله . وأخذنا أماكننا يتقدمنا محمد محمود (باشا) ثم ألقيت خطابى . وكان طويلا لا تتسع هذه المذكرات لاتيانه جملة . وحسبى أن أذكر أن هذا الخطاب يصف ما سماه النحاس (باشا) وأنصاره الخلاف الدستورى بينهم وبين القصر ، وماناداد مظاهراتهم من أجله : الثورة أو النحاس . وكان هذا الخلاف يتلخص فى مسائل ثلاثة رفض الملك اقرار الوزارة عليها . إحداها تعيين فخرى (بك) عبد النور عضواً فى الشيوخ للاعتبارات التى أوردناها فى الفصل السابق . والثانية رفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على القمصان الزرقاء ، وكان الملك يرى وجود هذه القمصان منافياً للنظام الدستورى حتى لقد طلب إلى النحاس (باشا) حل فرقها ودفع إليه بمضبطة بمجلس العموم البريطانى الذى اعتبر قيام هذه الفرق منافياً للنظام البرلمانى فى صميمه ، والثالثة رفض الملك توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة لأن مشروع هذا القانون لم يعرض على فى مجلس الجامعة بينما ينص قانون الجامعة على أن كل مرسوم بمشروع قانون يتعلق بها يجب أن يعرض على مجلسها قبل عرضه على الملك . وقد أيدت فى خطاب المنوفية موقف جلالة الملك فى هذه المسائل الثلاث لمنافاة تصرف الوزارة فى شأنها للدستور . والملك قد أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء ، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور .

نجحت حفلة المنوفية هذه أعظم النجاح . ثم إننى عدت من شبين الكوم إلى القاهرة مغتبطاً أشد الاغتباط ، مطمئناً إلى ما بعد ذلك اليوم ، ولقد كنا نذهب عدة مرات فى الاسبوع إلى العواصم التى تقام فيها الحفلات الانتخابية بالقطار تارة ، وبالسيارة تارة أخرى ، وبالطائرة تارة ثالثة . ذهبنا إلى بنى سويف وإلى طنطا ، وإلى الفيوم ، وإلى أسيوط ، وإلى بنها ، وكنت أخطب الجموع الغفيرة التى تحضر فى السرادق من غير أن أكتب ما سألقيه عليهم ، مكتفياً بتدوين النقط الأساسية وأنا بالقطار أوبالسيارة . وما حاجتى إلى التدوين الكامل على نحو ما صنعت قبيل شبين الكوم والجو من حولى يدل كله على أنا سنكسب المعركة الانتخابية لا محالة ! !

لم أذهب إلى ما بعد أسيوط من بلاد الصعيد ، لأن محمد محمود (باشا) ذهب إليها فى باخرة نيلية كانت تقف عند كل بلد من بلادها ، فكان يستقبل استقبال الفاتح حيث نزل . ولم يكن ذلك عجبا ، ولم تكن رياسة محمد (باشا) للوزارة هى وحدها التى هيأت له هذا الفتح . فمحمد (باشا) من صميم أبناء الصعيد ، ومن أعرق بيوت الصعيد . وقد كان أهل الصعيد ينظرون إلى والده محمود سليمان (باشا) على أنه والدهم جميعاً . والعصبية القبلية فى الصعيد قوية إلى غير حد . أما وقد جاء ابن الصعيد إلى أهل الصعيد رئيساً للوزارة يطلب إليهم انتخاب أنصاره فمرحباً به . وهو فى كل دار نزلها صاحب الدار ورب الأسرة والقبيلة جميعاً .

اغتبطت بجولاتى فى الأقاليم حين لمست بوادر النجاح الصريح لحملتنا الانتخابية ، ثم اتضح فى ذهنى أثناء هذه الجولات من صور الحياة المصرية ما كان من قبل مبهماً ، وتكشفت لى أمور يجب على كل مشتغل بالسياسة العامة أن يمحص تفاصيلها وأن يقف على حقيقة سرها حتى يوفق فى معالجتها .

ومما وقف نظرى صلة الحكومة بالشعب وبقاء هـــذه الصلة متأثرة بتاريخنا الحديث فى نظام الحكم . فها نحن أولاء قـد سلخنا أربعة عشر عاماً أو تزيد فى الحياة البرلمـــانية . ومنذ خمسة عشر عاماً صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الأعوام الخمسة عشر . وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لشؤون الحكم ليطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيلا عنهم ، تستمد سلطانها من سلطانهم وتعمل فى حدود وكالتها لصون حقوقهم والاشراف على واجباتهم .

على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئاً لا يكاد الانسان يحسه . فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدوانها عن الأمة أن يشعر الجميع على اختلاف ألوانهم ومشاربهم ، مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ، أن هذه الأداة الحكومية ترعى حقوقهم جميعاً على سواء ، وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وأنها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعاً ، لا لحساب طائفة

على حساب طائفة أخرى ، ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر . لكن هذه المبادىء الأولية فى الحكم الدستورى عامة ، وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها أثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة ، بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الأمة ولا من القانون ، وأنهم على العكس من ذلك مسلطون على الأمة يوجهونها وفق إرادتهم ، ولا يتجهون وفق إرادتها ، ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها ، وتعنيهم مصلحتهم وقلما تعنيهم مصلحتها .

فلم أكن أكاد أرى أحد الموظفين وأتبسط معه فى الحديث حتى ينتقل بى ، بعد قليل من تطمينى على الانتخابات ونتائجها ، إلى الحديث عن نفسه ، وعن أنه مظلوم ، وأن غيره رقى فى العهد السابق وكان هو الجدير بالترقية . فاذا حاولت أن أنتقل به إلى الحديث عن شؤون المنطقة التى يعمل هو فيها سارع يحاول إقناعى بأن هيبة الحكومة مستقرة ، ورجال الحكومة يوجهون الناس لذلك خير توجيه ، وأن رجال الحكومة مع ذلك مغبونون يجب انصافهم . فأما أن الشعب فقير ، وأن كثرته الكبرى مغبونة أشد الغبن ، وأن الواجب الأول على الحكومة أن تعمل لمصلحة هذه الكثرة الكبرى وطمأنينتها ، فذلك ما لم يكن يدور له بخاطر ، بل كان يرى الواقع قضاء محتوماً فرضته الأقدار ، ولا سلطان لأحد على ما فرضته الأقدار .

ومن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين التى يراها بها الموظفون ، فاذا سمع حديثاً عن إصلاح شؤونه حسبه من قبيل القصص الذى يتلى عليه لتلهيته كما تتلى عليه قصة الزير سالم أو أبى زيد الهلالى ، وخيل اليه أن ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ولا تبديلا .

وعلة هذه الحال هى الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى رزحت الأمة تحت نيره أجيالا متعاقبة من ناحية أخرى . فالجاهل يضطرب ولا يثور ، والمستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعاً باسم القانون حيناً ، وباسم النظام حيناً آخر . ولم يكن يسيراً أن تنتقل الأمة من ظلمات الجهل إلى نور العلم فى أقل

من جيل . ولم يكن يسيراً لذلك أن يتغير تصورها للأشياء فتثور بما ألفت أجيالا طويلة . وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طينة غير طينة الأمة ، فمن حقهم أن يستعلوا عليها وأن يستبدوا فيها . ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر والأبصار ، وانتشر التعليم بين طبقات الأمة فشعر الموظفون كباراً وصغاراً بأنهم ليسوا خيراً من غيرهم مكاناً ، وأنهم يقومون فى وظائفهم بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها — إذن لتغير الحال ، ولتطور تصور الأمة لمعنى الحكم ، ولآمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الأمة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيلا عن الأمة حقاً ؛ يعمل لحسابها لا لحسابه ويؤثر مصلحتها على مصلحته ، ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هـــذا المجموع الذى يوليه سلطانه ، ويكفل له حريته وحياته .

وقد أدت هذه الحال من الجهل والاستبداد إلى نتيجتها المحتومة . لم يكن الشعب يعنى بما تحققه الحكومة من وجوه الاصلاح عنايته بتخفيف الحكومة الضغط عنه والاستبداد به . لهذا لم يطالب الذين يحدثونه أثناء الحملة الانتخابية ببرامجهم فى الحكم . إذ كان يرى ما يقال من ذلك وعوداً تبذل ولا يلتزم بها أحد ، ولا ينفذها أحد ، بل كان يغتبط بالنقد يوجه لأعمال الذين تولوا الحكم فاستبدوا به وآثروا منافعهم الخاصة على منافعه العامة ، وكان يزداد اغتباطاً إذا عنف النقد فأصبح طعناً وتجريحاً ونيلا من هؤلاء الحكام يدمغ تصرفاتهم ويبرز سوء طواياهم ، فاذا بلغ هذا الطعن والتجريح أن مرغ أولئك الحاكمين فى التراب دوت أكف الشعب بالتصفيق وحناجره بالهتاف وبلغ منه المتاع بهذا الذى يسمع أعظم مبلغ .

ذلك بأن الشعب يقف مما يجرى فى الحكم موقف المتفرج ، لا موقف صاحب الحق . ومن شأن المتفرج أن يتحمس للمنتصر وأن يطرب لانتصاره ، وأن يزدرى المنهزم ويدمغه باحتقاره ، كما أن هذا المتفرج لا يشعر بأن عليه فى المعركة الدائرة واجباً يؤديه أكثر من أن يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة أذى ، وأن يقول للمنتصر فى آخر المعركة مرحى ، مرحى !

أما الشعب الذى يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى أن يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يقنع بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب أو جماعة لجماعة ، بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله أن يعينوا له حدود هذا التوكيل . وهو واثق من أنهم لن يستطيعوا خداعه ، لأن له إرادة وقدرة يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف فى حدوده ، ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقاً ، ورأيه العام هو المهيمن على السلطات جميعاً ؛ يقر عملها ما أحسنت ، ويثور بها إن أساءت . وهو فى ثورته غير محتاج إلى العنف ، بل يكفيه أن يظهر غضبه ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته ، وأن عليهم لذلك أن يعيدوا إليه الأمر ليقول كلمته فتكون العليا ، لا مرد لها ولا معقب عليها .

اقترب موعد الانتخاب . فلما جرى التصويت فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس أسفرت نتيجته عن فوز باهر للحكومة ، ثم كان لهذه النتيجة أثرها فى انتخابات الوجه البحرى . وقد جرت فى اليوم الثانى من ابريل فأسفرت كذلك عن مثل هذا الفوز .

واجتمع مجلس الوزراء إثر الانتخابات وظهور نتيجتها وعرض علينا رئيس المجلس هذه النتيجة ثم قال : إن الوزارة تألفت لاجراء الانتخابات ، أما وقد أتمتها فقد اعتزم هو أن يرفع استقالة الوزارة إلى الملك .

كم كنت مغتبطاً وأنا أسمع هذا الكلام . وعجب زملائى حين رأوا اغتباطى . والواقع أنه لم يكن ثمت داع لعجب . فقد كنت أشعر أننى أديت واجبى فى قيادة الحملة الانتخابية على نحو اطمأنت له نفسى ورضيه ضميرى . أما وقد توجت هذه الحملة بالنجاح ، وانتهت إلى نتيجة جاوزت ما كان متوقعاً ، وآن للوزارة أن تتخلى عن مناصبها وأن تدع الأمر لصاحب العرش يتصرف فيه بما توجبه أحكام الدستور ، فمن حقى أن أغتبط وألا أكتم غبطتى عن أحد .

تم هذا الاجتماع الذى تقررت فيه الاستقالة فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الخامس من ابريل . واتفق على أن يرفع رئيس الوزارة استقالتها إلى الملك فى الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم ، وأن ينتظره زملاؤه

فى مكتبه بوزارة الداخلية ليقص عليهم ما حدث . وذهبنا فى هذا الموعد إلى الداخلية وأقمنا ننتظر عودة محمد (باشا) من القصر . وكان كثيرون من الوزراء يقدرون أن الملك لن يقبل الاستقالة بعد النجاح الباهر الذى أحرزته الوزارة فى الانتخابات ، اقتناعاً منهم بأن هذا النجاح يقتضى بقاء الوزارة كما هى ، وأن المصلحة العامة تقضى كذلك ببقائها حتى تطمئن الأمة إلى استقرار الحكم فى مصر .

وكان بعض الوزراء على غير هذا الرأى ، وكانوا يقدرون أن الملك سيقبل الاستقالة ، وسيعهد إلى محمد (باشا) بإعادة تأليف الوزارة ، لأن الوزارة بصورتها الحاضرة إنما تألفت لغرض معين أساسه إشعار الناس بقوتها ، وحمل العناصر التى تثير القلق على أن تلزم السكينة . أما وقد تحقق هذا الغرض ثم تمت الانتخابات ، فمن الطبيعى أن تتألف الوزارة من جديد على نحو يتفق مع نتائج الانتخابات .

وإنما ذهب أصحاب الرأى الأخير هذا المذهب لأنهم رأوا اللجنة التى كانت تجتمع للترشيحات مؤلفة من دستوريين يشترك معهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى (باشا) ، وبعض أصحابهما الذين انتقضوا على الوفد بعد أن ألف النحاس (باشا) وزارة لم يشرك فيها النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وبعد أن اختلف الدكتور أحمد ماهر مع النحاس (باشا) فى اجتماع الهيئة الوفدية الأخير اختلافاً لا رجاء بعده فى تفاهم بينهما . فلما نبتت الفكرة التى كانت ترمى إلى تقدم وزارة محمد محمود (باشا) إلى البرلمان من غير حاجة لحل مجلس النواب ، سعى الدكتور ماهر وأصحابه سعيهم لدى هؤلاء النواب ليؤيدوهم ضد النحاس (باشا) . وكان طبيعياً بعد أن أقيل النحاس (باشا) أن يزداد أنصارهم من النواب حرصاً على بقاء المجلس وعدم حله .

فلما حلت الوزارة المجلس ومهدت لاجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا إلى يومئذ بولائهم للنحاس (باشا) ، اقتناعاً منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده إلى منصة الحكم ، بأن عجلة الفلك تغير اتجاهها ، وبأنهم لا سبيل لهم إلى العود لمراكز النيابة إلا اذا أنكروا هذا الولاء له ، فانضم كثيرون

منهم إلى الدكتور أحمد ماهر ، وانضم اليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون فى مقاعد النيابة ، وألف الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) وأصحابهما من هؤلاء وأولئك « الهيئة السعدية » ورشحوا من أعضائها للانتخاب عدداً كان يعدل عدد الأحرار الدستوريين الذين رشحوا للانتخابات الجديدة . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات نجح من هذه الهيئة الجديدة عدد محترم لا ينقص عن عدد الدستوريين الذين نجحوا إلا قليلا . لهذا مال بعض الوزراء ، الذين كانوا يعرفون اتجاه الرأى فى الأسابيع الأخيرة من عهد النحاس (باشا) إلى إسناد رياسة الوزارة للدكتور أحمد ماهر ، إلى الظن بأن الوزارة التى أجرت الانتخابات لا مفر من تعديلها ، ومن إشراك الهيئة الجديدة فى الحكم ، وأن الاستقالة التى رفعها محمد محمود (باشا) إلى الملك لا محالة ستقبل ويعهد لمحمد (باشا) فى تأليف وزارة جديدة يشترك فيها الدكتور أحمد ماهر وأصحابه .

كان الوزراء الذين حضروا إلى وزارة الداخلية يتناولون الأحاديث همساً فى هذه الشؤون انتظاراً لعودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد أنبأنا أنه تشرف بمقابلة الملك ورفع إليه استقالة الوزارة . فاستبقاها جلالة الملك عنده وطلب إلى مقامه الرفيع الانتظار حتى يرى رأيه فيها ويبت فى أمرها . وقد صمت الوزراء الحاضرون لدى سماع هذا النبأ ، ومال لطفى السيد (باشا) ، وكنت إلى جانبه ، فسألنى عما أفهم من هذا التصرف ، ولم أجد ما أجيب به عن سؤاله وبعد دقائق تركنا وزارة الداخلية وذهب كل منا إلى حيث شاء .

كان على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى هو صاحب المشورة على جلالة الملك فى مثل هذه المواقف . وكانت سياسته يومئذ تدعوه ليتجاوز المشورة إلى نوع من الاتصال المباشر بشؤون الحكم . وكان محمد محمود (باشا) شديد البرم بهذا الاتصال . لكنه احتمله بصبر أثناء الحملة الانتخابية . فلما انتهت الانتخابات ظن محمد (باشا) أن النجاح الذى أحرزه فيها سينهى تدخل رئيس الديوان ، وسيرد الأمور إلى نصابها الدستورى الصحيح . فلما رفع استقالة الوزارة إلى الملك فاستبقاها ، وقر فى نفس محمد (باشا) أن لعلى ماهر (باشا) يداً فى الأمر ، وازداد اقتناعاً بأن أنباء الوزارة وما يجرى فى مجلس الوزراء

كان يبلغ على ماهر (باشا) بجملته وتفصيله ، ويتيح له الفرصة ليتخذ مواقف لا تطيب بها نفس محمد (باشا) ولا تطمئن إليها .

وضاق صدر محمد (باشا) بالأمر لأنه كان يريد أن يتقدم بوزارته الجديدة إلى البرلمان يوم انعقاده وإلقاء خطاب العرش . مع ذلك مضت الأيام ولم يبت فى أمر الاستقالة ولا فى أمر الوزارة الجديدة . ووضع مجلس الوزراء خطاب العرش وأبلغ إلى القصر ولا يزال أمر الوزارة وبقاؤها أو تعديلها فى كفة الميزان .

وكان لا بد من انتخاب رئيس لمجلس النواب الجديد إثر الانتهاء من حفلة الافتتاح ومراسمها . وقد اتجه الرأى إلى ترشيح بهى الدين بركات (باشا)، وزير المعارف ، لهذه الرياسة . واتفق محمد محمود (باشا) مع الدكتور أحمد ماهر على هذا الترشيح وعلى انتداب لطفى السيد (باشا) وزيراً للمعارف .

وأقيمت حفلة افتتاح البرلمان بأفخم مراسمها ، وألقى محمد محمود (باشا) خطاب العرش باذن جلالة الملك ، وانتخب بهى الدين (باشا) رئيساً لمجلس النواب ، واستقالة الوزارة معلقة لا تزال .

ثم عهد جلالة الملك إلى محمد (باشا) أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وقيل يومئذ أن جلالته أبدى رغبته ألا يكون فى الوزارة الجديدة وزراء دولة . وقدم محمد (باشا) كشفاً بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه فى وزارته البرلمانية . فاستبقى الملك هذا الكشف عنده كما استبقى استقالة الوزارة من قبل . ثم طلب إلى محمد (باشا) أن يقدم كشفاً جديداً فقدمه فاستبقى كذلك كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس ... ومحمد (باشا) يقدم هذه الكشوف واحداً بعد الآخر على مضض ، محاولا ما استطاع ضبط نفسه والتحكم فى أعصابه

ما السر فى هذا كله ؟ علمت أنها معركة بين رئيس الوزارة ورئيس الديوان . وقيل فى تعليل هذا الوضع أن محمد (باشا) لم يرشح كامل البندارى (باشا) وزير الصحة لعضوية الوزارة الجديدة بحجة أنه رجل على ماهر (باشا) ، وأنه ينقل إليه ما يجرى فى مجلس الوزراء ، وأن على (باشا) رأى فى عدم ترشيح

البندارى (باشا) لهذا السبب ما يجرحه ويجرح الديوان ؛ فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شؤونها . ولم يكن محمد(باشا) ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شؤون الدولة ، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزارة هو وحده الذى ينقل إلى جلالته مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه . أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيراً من الوزراء ينقل إليه ما يجرى فى الوزارات وفى مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

عرفت ذلك فرأيت الخلاف يجسم سببه فى غير موجب . فكامل البندارى (باشا) حر دستورى صادق الولاء لحزبه . وهو صديق محمد (باشا) ومحاميه ، وصديقى أنا ومحامى كذلك . فاذا صح أنه نقل إلى على ماهر (باشا) شيئاً من أنباء الوزارة فلا شبهة فى أنه أجاب عن حسن قصد على أمور سأله رئيس الديوان عنها ، اقتناعاً منه بأن تعاون الوزارة والديوان يحقق من المصلحة ما لا يحققه اختلافهما . ولو أن رئيس الحزب نبهه ألا يتكلم مع رجال القصر إلا فى شئون وزارته لفعل . أما وهو حر دستورى صريح فلا محل لريبة فيه توجب استبعاده من الوزارة .

وقابلت محمد محمود (باشا) فى كلوب محمد على بحضور لطفى السيد (باشا) وشرحت له حجتى . وعاونى لطفى (باشا) على إقناع رئيس الحزب بأن أمر كامل (باشا) لا يصح أن يكون موجباً لخلاف يستطيع على ماهر (باشا) أن يستفيد منه إذا أدى الأمر إلى قطيعة . واقتنع محمد (باشا) وقدم كشفاً جديداً فيه اسم كامل البندارى (باشا) .

مع ذلك لم تحل الأزمة بتقديم هذا الكشف ، بل استبقى فى القصر كما استبقيت الكشوف الكثيرة التى سبقته . ليست مسألة البندارى (باشا) إذن هى العلة الحقيقية للمعركة القائمة بين الديوان ورئيس الوزارة ، وإنما هى علالة لأمر أكثر عمقاً . فلو أنها كانت العلة الحقيقية لقنع رئيس الديوان بنصره فيها ، ولتألفت الوزارة الجديدة يوم تقديم هذا الكشف الأخير .

ما هو السبب الحقيقى للأزمة إذن ؟ ترى هل أريد إحراج محمد (باشا)

محمود حتى لا يؤلف الوزارة ؟ أم أريد إقناعه وإقناع غيره من الطامعين فى رياسة الوزارة بأنهم لا أمل لهم فى تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر ، فاذا حرص أحدهم على أن تكون له إرادة إلى جانبه أو سياسة غير سياسته خاب أمله فى تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الإرادة ، أو ينزل عن هذا المطمع ؟

كان شم النسيم لذلك العام يوم الاثنين ٢٥ من شهر أبريل . وقد دعا بهى الدين بركات (باشا) رئيس الوزارة وسائر الوزراء لتناول طعام الغداء ذلك اليوم عنده ببساتين بركات . وعلمت عشية ذلك اليوم أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة جلالة الملك بمزارعه بانشاص فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم شم النسيم ، ثم أخبرنا بهى الدين (باشا) أن (رفعة الباشا) سيجىء تواً من انشاص إلى البساتين ، فالمسافة بينهما قصيرة لا تزيد على العشرين كيلومتراً .

وكنا جميعاً بالبساتين ظهر شم النسيم ننتظر قدوم رئيس الوزارة من أنشاص. ونتبادل الحديث فيما عسى أن تسفر عنه هذه المقابلة الملكية . وكانت الساعة الواحدة ولم يحضر رئيس الوزراء . ثم الواحدة والنصف ولم يحضر رئيس الوزراء . وظن بعض الزملاء أن يكون الملك قد استبقى محمد (باشا) ليتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . فلما كنا حول الساعة الثانية أقبل محمد (باشا) ولا يدل محياه على غبطة أو ابتهاج . فلما استقر به المقام أنبأنا أن جلالة الملك كان معه اللطف كل اللطف ، وأنه كان قد أعد كشفاً جديداً أعتقد أنه ينال الموافقة ، فاستبقاه جلالة الملك عنده كما استبقى ما سبقه من كشوف . وآثر محمد (باشا) ألا يطول حديثنا فى هذا الأمر فانتقل بنا إلى حديث غيره ، ثم سرعان ما انتقلنا إلى غرفة الطعام .

كنت أتتبع هذه التطورات فى أمر استقالة الوزارة القائمة وتأليف الوزارة الجديدة بشغف مطمئن . فمنذ انتخب بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب خلا منصب وزير المعارف . وقد استدعانى محمد (باشا) يوماً ، وكان عنده لطفى السيد (باشا) ، وسألنى عن الوزارة التى أختارها فى التأليف الجديد . وأبديت رغبتى فى أن أتولى وزارة المعارف . ولطفى (باشا) وزير سابق

للمعارف منذ وزارة محمد محمود (باشا) الأولى فى سنة ١٩٢٨ ، وهو يرغب فى أن يعود للمعارف من جديد . عند ذلك عرض على محمد (باشا) أن أكون وزيراً للداخلية ، وقال لطفى (باشا) :

ـ لقد عرفت من شؤون وزارة الداخلية ، أثناء الحملة الانتخابية ، ما يعاونك على تقلد شؤونها ، كما يعاوننى سبق قيامى فى منصب وزير المعارف على العود لهذا المنصب .

وأجبت : أنا لا أستطيع أن أعارض رغبة أستاذى لطفى (باشا) . لكننى مع ذلك أطمع فى أن يدع لى وزارة المعارف ، فأنا أشعر بأننى أقدر على تولى أمورها منى على تولى أمور وزارة الداخلية ، وأن لطفى (باشا) أصلح منى لتولى شؤون وزارة الداخلية لفضله ومكانته .

والحق أن تجربتى أثناء الحملة الانتخابية لم تكن لترغبنى فى منصب وزير الداخلية ؛ فهذه الوزارة تقتضى وزيرها فى مصر مظهراً ضخماً وعملا لا شىء من الضخامة فيه . فهى أولا وقبل كل شىء وزارة المحافظة على الأمن والنظام ، أى وزارة البوليس والعمد والخفراء . ومطالب الناس فى شؤون البوليس والعمد والخفراء لا حصر لها ، تقوم على تحرى اعتبارات محلية لم أكن ضليعاً فيها يوماً من الأيام . هذا إلى أن الإصلاح فى وزارة الداخلية يقتضى فى نظرى قلب نظامها من أساسه . فأنا من أنصار اللامركزية إلى أبعد مدى . أنا أومن بأن الخير كل الخير فى أن تكون الإدارة المحلية والهيئات النيابية المحلية هى صاحبة الشأن فى أمور الإقليم كله . وكنت أشعر يومئذ بأن هذا الانقلاب فى النظام لا يتفق والتصور السائد فى أذهان أولى الأمر لطريقة الحكم . فاذا أنا توليت وزارة الداخلية ولم أستطع القيام بهذا الإصلاح كان شأنى فيها يكاد يقتصر على تصريف الأمور المتعلقة بالأمن والنظام ، أى بالبوليس والعمد والخفراء ورؤسائهم من رجال الإدارة . وهذه مهمة لم أضطلع ببحثها من قبل ، وهى على كل حال لا تروقنى .

تلطف أستاذى لطفى (باشا) فنزل لى عن وزارة المعارف وقبل هو أن يتولى وزارة الداخلية . فلما خلوت إلى محمد (باشا) محمود بعد ذلك طلبت إليه

أن ييسر مهمتى إذا أنا توليت وزارة المعارف فينقل الأستاذ الدرويش (بك) ، السكرتير العام الذى عين بوزارة المعارف إبان وزارة الانتخابات، إلى أية وزارة أخرى ، بعد أن أثار تعيينه فى هـــذا المنصب رجال التعليم لأنه ليس منهم . وذكر لى رفعته أنه سيتولى وزارة المالية فى الوزارة الجديدة وسينقل الدرويش(بك) إليها ، فذلك مكانه الطبيعى .

كنت أعرف إذن مركزى فى الوزارة الجديدة ، وكنت لذلك أتتبع تطورات الموقف الوزارى بشغف مطمئن . ولم أعن نفسى يومئذ بالتفكير فيما تدل عليه هذه التطورات من احتكاك بين القصر والوزارة ، ولا فى المعنى الذى ينطوى عليه هذا الاحتكاك ، مقتنعاً بأن مسألة كامل البندارى (باشا) هى مثار الخلاف كله ، غير ناظر إلى ما وراء ذلك حين أعيد اسم البندارى(باشا) إلى قائمة المرشحين فلم تنته المشكلة بذلك ، بل ظلت قائمة بعده أياماً ، وظلت تزعج خاطر محمد محمود (باشا) إزعاجاً كان يحاول ستره فتنم عليه ألفاظ تصدر عنه الحين بعد الحين ولا يستطيع حبسها .

وأخيراً انتهت الأزمة وقبلت استقالة الوزارة وألف محمد محمود (باشا) الوزارة الجديدة وأسندت إلى وزارة المعارف فيها ولم يكن البندارى (باشا) بين أعضائها . وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة جميعاً اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وفى الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم نشرت الصحف أمراً ملكياً بتعيين كامل البندارى (باشا) وكيلا للديوان الملكى . وباسناد هذا المنصب إليه انتقل من معسكر الوزارة إلى معسكر القصر ، ومن معسكر محمد محمود (باشا) إلى معسكر على ماهر (باشا) .

فلما مررت بمنزل البندارى (باشا) صبح السبت أترك له بطاقة تهنئة بمنصبه ، ألفيت على بابه عربة حمراء من عربات القصر تنتظره لتقله إلى مقره الجديد .

الفصل الثالث

فى وزارة المعارف

تألفت الوزارة الجديدة على صورة غير صورة وزارة الانتخابات . لم يبق فيها وزراء دولة ، ولذا تركها بعض من كانوا فى وزارة الانتخابات ، وانضم إليها وزراء جدد منهم صديقنا الشيخ مصطفى عبد الرازق (بك) وزيراً للأوقاف ، وكان قبل تولى الوزارة أستاذاً للفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية ، ورشوان(باشا) محفوظ وزيراً للزراعة ، وكان وكيلا سابقاً لوزارة الزراعة ثم وكيلا سابقاً لوزارة الداخلية . وآن للوزراء أن يباشروا عملهم ابتداء من صباح السبت ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ .

ولا حاجة بى إلى القول بأن الوزراء الذين حملوا العبء فى وزارة الانتخابات ثم لم يشتركوا فى الوزارة الجديدة ، قد برموا بطريقة إقصائهم عن الوزارة . ولم يكن برمهم راجعاً إلى حرصهم على المنصب الوزارى ، بل إلى معنى لم تسغه نفوسهم . كان عبد العزيز فهمى (باشا) غير راغب فى الاشتراك فى وزارة الانتخابات لولا أن ألح عليه محمد محمود (باشا) ولطفى السيد (باشا) واسماعيل صدقى(باشا) إلحاحاً اضطره للنزول على إرادة هؤلاء الأصدقاء . فلما لم يشترك فى الوزارة الجديدة ، أظهر لى غضبه من هذا التصرف الذى تم بغير مشاورته فيه ، قائلا : ان الرجال ليسوا قطعاً فى رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب ، ثم عاد باللائمة على نفسه أن نزل أول الأمر على إلحاح أصدقائه وقبل الاشتراك فى الوزارة . ولعل آخرين كانوا أشد برماً من عبد العزيز (باشا) ، وإن لم يحدثنى أحد منهم مثل حديثه . ولعلهم أفضوا بما فى نفوسهم إلى غيرى ، أم لعلهم آثروا السكوت ، فالدنيا دول والأيام قلب .

ذهبت إلى مكتبى فى وزارة المعارف فأقبل على وكيل الوزارة محمد حسن العشماوى (بك) ، ومعه كبار رجال المعارف ، ثم تبعهم أفواج الموظفين فيها مهنئين . وقبيل انصرافى جاءنى محمود الدرويش (بك) ، السكرتير العام للوزارة ، فسلم وهنأ ورجع إلى مكتبه . وهو لم يحضر مع وكيل الوزارة وكبار رجالها لما بينهم وبينه من جفوة ، سببها أنه عين فى هذا المنصب الكبير ولم يكن من رجال التعليم .

وفى الغد جاءنى وكيل الوزارة ومعه مذكرة بنظام العمل بالديوان وبأقسام الوزارة واختصاص كل قسم منها ، ثم سألنى : أأريد أن أبدل رجال مكتب الوزير بأشخاص لى بهم ثقة خاصة ؟ وأجبته بأننى حريص على بقاء موظفى المكتب كما هم خلا سكرتير الوزير الخاص . فقد طلبت تعيين الأستاذ سيد نوفل ، وكنت قد ندبته من جامعة فؤاد الأول فصحبنى فى الحملة الانتخابية من بدايتها إلى منتهاها ، ليتولى منصب السكرتير الخاص . أما سائر موظفى مكتب الوزير فتركتهم لم أبدل منهم أحداً ، وإن لم أكن أعرف منهم أحداً .

وقد رغب إلى بعض أصدقائى فى أن أنقل إلى المكتب أشخاصاً بذواتهم فاعتذرت ولم أفعل . ذلك بأننى كنت ولا أزال أرى أن الموظف يجب أن يكون مطمئناً إلى مركزه ما أحسن القيام بعمله فيه ، وأن الوزير لا يتولى عملا خاصاً يحتاج إلى من يكون فيه موضع سره ، بل يتولى عملا عاماً هو توجيه سياسة الدولة فى الوزارة التى يتولاها ، فكل موظف مخلص لعمله ، لا لشخص وزير بذاته ، يستطيع أن يعاون فى هذا العمل العام . وقدرة الموظف وكفايته ، لا تعلقه بشخص الوزير ، يجب أن تكون المقياس والمؤهل لبقائه فى العمل الذى يقوم به .

كنت أعلم يومئذ ، كما أعلم اليوم ، أن هذه النظرية تخالف فى أساسها ما يجرى عليه العمل فى دواوين الحكم بمصر . فالوزير يحرص على أن يحاط فى مكتبه برجال يثق هو بإخلاصهم لشخصه أولا وبالذات . ويرجع سبب الخلاف فى هذا الأمر ، بينى وبين الكثيرين غيرى ممن يتولون الوزارة ، إلى خلاف أكثر عمقاً وأجل خطراً لأنه يتعلق باختصاص الوزير نفسه . يرى غيرى أن الوزير هو الرئيس المباشر لموظفى ديوانه ، وأن شؤون هؤلاء الموظفين جميعاً

فى تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم ، هى من شؤونه الخاصة ، يتولاها وينفذها وفق إرادته ، فهو الذى ينظر ويفصل فيما جل ودق من شؤون هؤلاء الموظفين . وهذا الأمر يحتاج إلى تحريات وإلى طمأنينة شخصية ، ولا يستطيع الوزير منفرداً أن يتولاه بنفسه ، فلابد له من أعوان يكونون موضع ثقته يقومون بالتحريات ويبلغونها إليه ، ويدخلون إلى نفسه الطمأنينة إلى أن كل شىء يجرى فى حدود ما يرسمه . وهذا كله تكتنفه أسرار إن لم يقف الوزير عليها من أهل ثقته تعرض للخطأ وللنقد ؛ ولا منجاة له من الخطأ ومن النقد إلا أن يحيط نفسه بسياج حصين من رجال سرهم سره ، وعلانيتهم علانيته ، وميولهم ميوله ، وأهواؤهم أهواؤه .

ذلك رأى الكثيرين ممن يتولون الوزارة . أما أنا فأرى غير هذا الرأى . أرى أن الوزير ليس هو الرئيس المباشر لموظفى وزارته ، بل هو الرئيس الأعلى لهؤلاء الموظفين ؛ يرسم لهم السياسة التى يرى أن تسير عليها الوزارة ، ويطالبهم بتنفيذها . وقدرته على رسم هذه السياسة ، واطمئنانه إلى حسن تنفيذها ، يستندان إلى عنصرين أساسيين . أولهما آراؤه الخاصة ، وثانيهما صدق المشورة التى يبديها هؤلاء الموظفون فى تصوير هذه السياسة التى يريد الوزير تنفيذها . أما والسياسة التى يراد تنفيذها ليست هوى خاصاً للوزير ، ولكنها مصلحة عامة للشعب كله ، فاخلاص الموظفين لعملهم وكفايتهم فيه يكفلان تطبيق السياسة التى يريد الوزير تطبيقها على خير وجه . أما أن يعين حاجب هنا أو هناك ، ومدرس هنا أو هناك ، وأما أن ينقل موظف من بلد إلى بلد ، فهذه جزئيات يتولاها المختصون من رجال الوزارة ، وموقف الوزير منها لا يتعدى الإشراف على عدالتها وتحريها المصلحة العامة ، مصلحة العمل ، مع التوفيق بين هذه المصلحة وطمأنينة الموظف بقدر الإمكان .

هذا رأى أومن به وأراه من البديهيات . وقد أدت تجارب السنوات الأخيرة فى مصر ، وما نتج عنها من آثار ، إلى ازدياد هذا الإيمان قوة وثباتاً فى نفسى . فقد درجت بعض الوزارات على أن تختص جماعة معينة من الموظفين بعطفها ، وعلى الطفرة بهم عن طريق الاستثناء إلى مراكز كبرى ، وإلى تعيين رجال

يعملون فى المهن الحرة فى مثل هذه المراكز على حساب من يستحقونها من الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة يعملون باخلاص ويتطلعون إلى هذه المراكز الكبيرة على أنها بعض حقهم . وقد نجم عن هذه السياسة اضطراب فى الإدارة ، وبرم من جانب الموظفين الذين رأوا أنهم غبنوا بغير حق ، كما نجم عنها أن فشا الملق والزلفى للكبراء ولرجال السياسة الحزبيين ، وأن أصبح الاعتزاز بالكفاية لذاتها أمراً غير مرغوب فيه . ثم أدى ذلك كله إلى اعتزال عدد غير قليل من الكفاة مناصب الدولة ، وإيثارهم العمل بالشركات التى تقدر إنتاج العامل فيها دون نظر لأى اعتبار آخر ، فخسرت الأداة الحكومية بهذا الاعتزال خسارة محسوسة ، كما أن ما نشأ من الملق والزلفى جعل موظفين كثيرين يتظاهرون بالحزبية ويرون فى تظاهرهم هذا وسيلة للتقدم والرقى . وحزبية الموظفين لا شك مفسدة للعمل ، ولهذا قررت القوانين فى الدول كلها ألا يشتغل الموظفون عملياً بالسياسة ، وإن لم تحرم أحداً منهم بطبيعة الحال من أن يكون له فى الشئون العامة رأى ينتخب على هداه أعضاء البرلمان ، من غير أن يتظاهر به أو يكون له أى أثر فى عمله الحكومى .

وهذا الذى دلت عليه التجارب هو الذى أقنعنى ، وأقنع كثيرين ، بضرورة انشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى ؛ ينصف الموظف إذا تخطاه المسئولون فى ترقيته وقدموا عليه غيره .

لم يقف إيمانى بهذا الرأى عند الوزير وحدود اختصاصه ، بل تعداه إلى نظام العمل فى فروع الوزارة المختلفة . لقد ألف الناس عندنا تركيز المسئولية فى شخص الوزير ، ومن بعده فى شخص وكيل الوزارة . فأما من عداهما فلا يعدو اختصاصهم المشورة أو الطلب . فاذا أريد تعيين فراش فى مدرسة أو حاجب فى محكمة ، أو إصلاح شباك فى إدارة ، أو ما يشبه ذلك وما هو أتفه منه — وجب التوجه بالطلب إلى الوزارة ، لينتقل الورق من موظف إلى موظف ومن إدارة إلى إدارة ، ثم لا يكون التنفيذ إلا بعد أن يقر الوزير الطلب حين يصل إليه بعد أسابيع بل شهور . ولم يكن ذلك مقصوراً على وزارة المعارف بل كان ولا يزال جارياً فى أكثر الوزارات ان لم أقل فى الوزارات كلها . وأنا أمقت بطبعى هذا التركيز لأنه يتنافى من ناحية مع مبدأ تقسيم العمل ، وهو مبدأ ثبت

صلاحه فى كل الأعمال ، ويتنافى من ناحية أخرى مع كرامة الموظف إذ يسلبه كل مسئولية ويجعله مجرد أداة طيعة لا تعرف المسئولية ولا تحملها . لهذا بدأت أفكر فى نظام لامركزى يتقرر فى وزارة المعارف . ووجدت من العشماوى (بك) وكيل الوزارة ، شريكاً مقتنعاً برأيى ، فطلبت إليه أن يصور هذا النظام فى قرار وزارى أصدره .

ولقد سافرت بعد قليل من ذلك إلى اسوان ، فرأيت فيها ما زادنى اقتناعاً بنظرية اللامركزية وحرصاً على تنفيذها . زرت هناك مدرسة اسوان الصناعية ، فلما دخلت إلى بهو الأفران حيث تصهر المعادن ألفيت حرارة مرتفعة إلى حد لا يكاد يطاق . وقلت يومئذ لناظر المدرسة : أنتم مدرسة صناعية فكيف لايكون هنا مراوح كهربائية تلطف الحرارة ليزداد إنتاج الأساتذة وانتباه التلاميذ . وأجابنى : إن عندنا هذه المراوح لكنها معطلة . ومنذ ستة أشهر أخطرت الوزارة بالأمر ، وطلبت إليها اعتماد ستة جنيهات لإصلاحها ، لكن رد الوزارة لم يصلنى بعد . فابتسمت ، وقلت : ادفع يا أخى هذه الجنيهات الستة من جيبك حتى يأتيك رد الوزارة . فهى لا شك ستوافق على هذا الإصلاح . فأجابنى : لا أستطيع أن أفعل ، فلو فعلت لارتكبت مخالفة أعاقب عليها .

عند ذلك أيقنت أن نظام التركيز لكل سلطة فى الوزارة له من المضار ما لا يمكن الصبر عليه أو احتماله ، وما لا يقاس إلى جانبه أى ضرر ينشأ عن تجاوز حدود المسئولية من مثل هذا الناظر ، وبخاصة إذا عرف أن الإشراف عليه دقيق وأنه يعاقب إذا أساء استعمال سلطته ، ويثاب إذا أحسن استعمالها .

وبعد أيام من حديثنا فى موضوع المركزية ، عرض على العشماوى (بك) مشروعاً بتقسيم بلاد الدولة إلى مناطق تعليمية يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة يكون له اختصاص معين يعمل فى حدوده من غير أن يرجع للوزارة ، وسألنى عما إذا كنت أرى عرض هذا النظام على مجلس الوزراء لإقراره كفالة لاستقراره فى المستقبل ، فلا يعصف به وزير يأتى من بعدى إذا أنا أصدرته بقرار وزارى ؛ وخالفت وكيل الوزارة فى رأيه هذا ، لأننى خشيت إن أنا عرضت الأمر على مجلس الوزراء أن يرى زملائى الوزراء غير رأيى فيرفضوا المشروع أو يرجئوه ، وأنا مقتنع بضرورة تنفيذه أشد الاقتناع .

على أنى إن تلافيت ما قد يحدث من معارضة بعض الوزراء لم أنج من معارضة ، ولو خفية ، من كبار الموظفين فى وزارة المعارف نفسها . وتلك كانت معارضة طبيعية . فقد كان مراقب التعليم الابتدائى يشعر بأن نظام اللامركزية يجعل سلطانه فى المدارس الابتدائية يتقلص ، بعد أن كان يتصرف فى كل شؤونها فلا يرد وكيل الوزارة ، ولا يرد الوزير من تصرفاته إلا القليل . وكان طبيعياً أن يقوم مثل هذا الشعور بنفس مراقب التعليم الثانوى ، ومراقب التعليم الصناعى ، وغيرهم من مراقبى التعليم ومن كبار الموظفين فى الوزارة . فمشروع المناطق سيسلب كل واحد من هؤلاء ما يعطى لمراقب المنطقة من اختصاص ، وسيسلخ منهم من السلطان بقدر ما يسلبهم من الاختصاص . ولا شىء يدعو الإنسان للمقاومة ما يدعوه الحرمان من سلطان ألف التمتع به .

وقد شعرت ببوادر هذه المقاومة فى أحاديث أولئك الموظفين الكبار معى . وهم لم يكونوا يقاومون الفكرة فى ذاتها ، لأنهم كانوا يعلمون أن الفكرة متمكنة من نفسى ومن نفس وكيل الوزارة كل التمكن . لكنهم اتخذوا لمقاومتها وسيلة أخرى . قالوا : ان موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد إليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسئولية ، فاذا حملوها اضطربوا ، وكان أغلب الظن أن يسيئوا استعمالها ، وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها .

وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، وذكرت حديثاً أفضى إلى به لطفى السيد (باشا) حين كان وزيراً للمعارف فى سنة ١٩٢٨ . ذلك أن وزير المعارف الذى سبقه جمع كبار رجال التعليم فى الوزارة ، وطلب إليهم ابداء الرأى فيما إذا كان الامتحان الملحق مفيداً للتعليم أو ضاراً به . وكان هؤلاء الكبراء من رجال التعليم يعلمون أن الوزير يرى ضرورة الامتحان الملحق لاعتبارات حزبية ، ولذا وضعوا مذكرة ضافية وقعوها جميعهم ، تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضرورة لا يستقيم التعليم إلا بها . وبعد أسابيع من ذلك تغيرت الوزارة وتولى لطفى (باشا) وزارة المعارف وكان رأيه على خلاف رأى سلفه ، فجمع هؤلاء الكبار من رجال التعليم أنفسهم وعرض عليهم الموضوع من جديد فوضعوا مذكرة وقعوها جميعاً تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضار بالتعليم أبلغ الضرر ، وأنه يهبط بمستوى التحصيل العلمى هبوطاً فاحشاً .

لم أفض بهذا الذى حدثنى به لطفى (باشا) إلى رجال الوزارة الذين بدت منهم بوادر المقاومة لمشروع المناطق التعليمية ، ولم أقل لهم إن الذين وضعوا القرارين المتناقضين عن الامتحان الملحق إنما وضعوهما لأنهم لم يتعودوا حمل المسئولية ، بل تعودوا مجاراة الوزير القائم فى رأيه ، والمسارعة إلى إجابة رغباته ، لأنه كان الحاكم المطلق فى الوزارة ، والحكم المطلق يسلب الإرادة ويقتل الرأى الحر ؛ بل قلت لهم : إن أول واجب على رجال التعليم أن يعلموا الناشئة حمل المسئولية ، فاذا لم يتعودوا هم حمل المسئولية عجزوا عن تعليم غيرهم حملها ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه . ونظام المناطق وما يترتب عليه يؤدى إلى أن يتعود رجال التعليم جميعاً حمل المسئولية . وإذكان رجال التعليم هؤلاء قد ألفوا مجاراة الوزير ، فقد أقروا ما قلت ، وإن بقى فى نفوسهم المضض لأنهم سيحرمون سلطاناً ألفوا التمتع به .

ورأيت بمشورة وكيل الوزارة أن لا بد من تعويض هؤلاء الموظفين الكبار عما سيحرمونه من سلطان واختصاص ، وذلك برفع لقبهم من مراقب إلى مراقب عام إرضاء لكبريائهم ، وبتكليفهم دراسة المشاكل التعليمية الكثيرة التى تؤهلهم تجاربهم لدراستها ، ثم كانت تحول مسئوليتهم الإدارية التى ستنتقل إلى مراقبى المناطق دون التفكير فيها . بذلك يؤدون عملاً منتجاً ، ويكون لرأيهم قيمة عند بحث ما يحتاج النظام التعليمى لبحثه . فهذا النظام يكاد يكون اليوم صورة مما كان عليه منذ عشرات السنين ، فيما خلا ما أدخله عليه بعض الوزراء من تطور نافع ولكنه بطىء الأثر .

ولم أرد أن أجعل ما نقل من اختصاص المراقبين العامين لمراقبى المناطق وحدهم ، بل حرصت على توزيعه بين مراقبى المناطق ونظار المدارس — فلم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر مدرسة فى تعيين فراش لمكتبه أو لمدرسته إلى مراقب المنطقة . ولم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر المدرسة فى إصلاح باب أو شباك أو مروحة ، إصلاحاً لا يتكلف بضعة قروش أو مبلغاً يقل عن جنيه أو جنيهين إلى مراقب المنطقة . وما كنت لأتهم نظار المدارس جميعاً بأنهم يتلاعبون فى مثل هذه الأمور التافهة وهم يعلمون أن الرقابة عليهم قائمة ؛ فاذا منحوا هذا الاختصاص وحملوا

مسئوليته بث ذلك فى حياة التعليم روحاً جديدة ينتقل أثرها من النظار إلى الأساتذة وإلى التلاميذ ، ويعودهم حمل المسئولية مما لم يتعودوه من قبل .

وبعد زمن اقتضاه وضع مشروعات القرارات الوزارية لهذا الإصلاح الأساسى ، أصدرتها . وبدأ المختصون ينفذونها ، ثم استغرق تنفيذها زمناً أطول . ذلك بأنه لم يكن لى بالوزارة رجال أختصهم بعطفى ، ولم يكن من رأيى فى أى أمر أتولاه أن أُوسِّد عملاً إلا لمن يستحقه بصرف النظر عن كل اعتبار . لهذا لم يكن بد من اختيار رجال يؤمنون بهذا الإصلاح الجديد ويحرصون على حسن تنفيذه ، ولم يكن بد مع ذلك من مراعاة الأقدمية بين رجال الوزارة قدر المستطاع . ثم لم يكن بد أخيراً من أن يمتاز هؤلاء الرجال فى كفايتهم امتيازاً يبرز ما فى المشروع من مزايا إبرازاً يكفل ثباته واستقراره .

ولم يكن اختيار الرجال كل شىء فى التنفيذ ، بل اقتضى الأمر اختيار الأماكن الصالحة لكل منطقة تعليمية فى المدينة التى تقرر انشاء المنطقة فيها . ولم يكن وجود الأماكن الصالحة يسيراً دائماً . ولم يكن بناء أماكن جديدة أكثر يسراً ، لأنه يستغرق وقتاً ويستنفد مالا يحتاج الحصول عليه إلى موافقة مجلس الوزراء ، ثم إلى موافقة البرلمان . وقد كنت حريصاً على أن يستقر المشروع بالفعل وأن يصبح حقيقة واقعة من غير التجاء إلى مجلس الوزراء أو إلى البرلمان ، فاذا انقضت سنة وسنة أخرى ، ثم دخلت اعتماداته فى الميزانية بعد أن ألف الناس الحديث عنه وأقروا مزاياه ، كان يسيراً بعد ذلك أن يقر مجلس الوزراء وأن يقر البرلمان ما يطلب منهما لتعزيزه وتقويته .

* * *

وعلى ذكر مجلس الوزراء والبرلمان وعرض مشروعات الإصلاح عليهما ، وتفضيلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من اصلاح قبل هذا العرض ، لتشهد نتيجة التنفيذ بصلاح العمل وضرورة الانفاق فى سبيله — أذكر ما لاحظت من أن وزارة المعارف كانت تنفق فى تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، مائة ألف وسبعة آلاف من الجنيهات إيجاراً للأماكن التى تأوى الكثير من مدارسها الابتدائية والثانوية والفنية ؛ وكان الكثير من هذه الأماكن غير صالح صحياً أو فنياً للغرض الذى

ستؤجر من أجله . ولو اعتبر مبلغ مئة الألف وسبعة الآف فائدة لرأس مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وتكفلت الدولة بتقديم الأراضى اللازمة للبناء ، لاستطاعت الوزارة أن تقيم مبانى أكثر عدداً من المبانى المستؤجرة ، وأن تقيمها صالحة من الناحيتين الصحية والفنية للأغراض التى تنشأ من أجلها . لاحظت ذلك ، وأفضيت بملاحظتى إلى بعض الأصدقاء ، فأقرونى على رأيى على شريطة أن لا تتولى مصلحة المبانى الأميرية الأمر ، وأن يتولاه مقاولون تشرف وزارة المعارف نفسها على عملهم ، حتى يتم فى الوقت المناسب وعلى الوجه الصالح . وزاد بعض هؤلاء الأصدقاء أنه يستطيع أن يجد الوسيلة للحصول على هذه الملايين الأربعة من طريق القرض ؛ وأكد أن المقاولين الذين يتقدمون بمناقصاتهم لهذا العمل سينهضون بالعبء على خير وجه ، وبذلك يتم الإصلاح الذى أريده لفائدة التعليم ولفائدة البلاد .

ولم أكن أستطيع تنفيذ هذا العمل بقرارات وزارية ، كما نفذت مشروع المناطق ، بل كان لا بد لى قبل البدء فيه من أن ألجأ إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان . وأردت أن أبدأ الخطوة الأولى فأكسب تأييد رئيس الوزراء ، فأفضيت بالأمر إلى محمد محمود (باشا) فاستحسن الفكرة وأقر مبدأها ، لكنه لم يوافق مع ذلك على المضى فيها بسبب وقفت أمامه عاجزاً عن كل مناقشة . قال : « ان ما تريد أن تقوم به حسن ونافع لا ريب . ولكن إسمع رأيى وتجربتى . إن خصومنا لن ينظروا إلى الموضوع من ناحية فائدته ، بل سيقولون انك اندفعت إلى التفكير فيه بتأثير جماعة من المقاولين ذوى المصلحة فى دفعك إليه ، وقد تتهم باطلا بأن لك فى تنفيذه مصلحة مادية . فأنصحك نصيحة صديق يحبك أن تترك هذا الموضوع وأن لا تفكر فيه » .

وقفت عاجزاً عن كل مناقشة إزاء هذا الاعتراض . فلا شىء يزعجنى ما تزعجنى الشبهة وإن كانت ظاهرة البطلان . وإذا كان محمد (باشا) يخشى أن تقوم مثل هذه الشبهة ، وهو صديق لا ريب فى محبته لى وحرصه على نجاحى فى الوزارة ، فما عسى يتصيده خصوم الوزارة لاتهام أحد أعضائها فى مقاصده ، بل فى نزاهته .. لذلك انصرفت عن التفكير فى عرض الأمر على مجلس الوزراء ،

مخافة أن يثير عرضه هذه الشبهات ، فاذا رفضه المجلس كان الرفض خذلاناً لفكرة أومن أنا بصوابها كل الإيمان .

ولو أنني وجدت من رئيس الوزراء معززاً للفكرة مشجعاً عليها ، مؤيداً لها إذا قدمتها إلى مجلس الوزراء ، لزالت خشيتي مما قد يثور من الشبهات . فان المجلس سيضع يومئذ من الشروط للقيام بهذا العمل الجليل ما يدرأ كل شبهة ، وموافقة مجلس الوزراء عليه ستنقل تبعته من عاتقي إلى عاتق المجلس كله ، وبخاصة لأن وزير المعارف لم يكن وحده ليتولى التنفيذ وإن أشرف على المنفذين في جملة العمل وفي تفاصيله .

كانت مباني المدارس الالزامية والمدارس الأولية في القاهرة شر ما رأيت ، وكان يخيل إلى الداخل في بعضها أنها مأوى لجراثيم الأمراض جميعاً . وكان في عزمي، لو أن فكرة البناء لقيت قبولاً ، أن أبدأ بتنفيذها في المدارس الأولية والالزامية .

كانت مباني تلك المدارس غير صالحة ، مما يدل على أن اختيارها لم تراع فيه الدقة . وقد يرجع ذلك إلى الرغبة في نشر التعليم على أوسع نطاق . مع هذا كان انتشار التعليم الالزامي بطيئاً كل البطء . فقد بدئ بهذا التعليم نفاذاً للدستور من سنة ١٩٢٥ ، ثم لم يبلغ عدد الذين جرى عليهم الالزام إلى سنة ١٩٣٨ ربع الأولاد والبنات الذين يقضي قانون الالزام بتعليمهم . بل لقد بقيت مناطق كثيرة من بلاد الدولة معفاة من الخضوع لقانون الالزام لعدم توافر الأماكن ، أو لعدم توافر المعلمين ، أو لأن البيئة لم تكن تسيغ هذاالالزام الذي نص عليه الدستور وصدر بتنظيمه القانون . ولو أننا جرينا على هذا السنن لما استطعنا أن نمحو الأمية من البلاد في أجيال متعاقبة . وبقاء الأمية سبة في وجه كل شعب متحضر ، وهي بعد عامل من عوامل التأخر والاضمحلال ، فلابد لي من مقاومتها بكل ما أستطيع من قوة .

وتحدثت في هذا الأمر مع وكيل الوزارة، ومع كبار الموظفين المختصين بالتعليم الأولي والالزامي ، فأدهشني قولهم إن ميزانية الوزارة لا تحتوي من الاعتمادات ما يكفل المضي في هذا التعليم إلى الغاية التي أرادها الدستور .

هذا الكلام عجيب حقاً ! أو ننفق فى الكماليات مئات الألوف بل الملايين ، ونترك ملايين من أبناء الأمة رازحين تحت عبء الجهل المطبق ؟ ؛ هذا أمر لا يطاق ، ولا سبيل إلى احتماله ! !

وأسرعت فقابلت رئيس الوزراء ، وكان يتولى وزارة المـالية ، وتحدثت إليه فى هذا الأمر ، وأبديت له ما ساورنى من انزعاج أن لا تبذل الدولة من الاعتمادات فى هذه الناحية ما يسرع بالأمة إلى المعرفة وإلى النور . ووافقنى الرجل ، وطلب إلى أن أوافيه الغداة بوزارة المـالية . فلما ذهبت إليه ألفيته قد تحدث فى الأمر إلى رجال الوزارة الفنيين ، ولذلك ابتدرنى بقوله : كنت أرى يا هيكل أن أعاونك فى موضوع التعليم الالزامى بمائة ألف جنيه . لكن الميزانية لا تحتمل هذا المبلغ . وقد بحث المختصون هنا ما يمكن أن نعتمده لهذا الغرض ، فأسفر بحثهم عن أن الميزانية لا تطيق اعتماداً يزيد على سبعين ألفاً . فحسبك هذا الآن . وربما استطعنا أن ندبر مبلغاً أكبر فى ميزانية العام المقبل .

عجبت مرة أخرى أن رأيت هؤلاء المختصين يقف بحثهم عند الأرقام فى مثل هذا الأمر الحيوى الهام ، ولكن عجبى لم يكن ليغير الأمر الواقع .

وقد حاولت أن أصل بالمبلغ إلى مائة ألف ، وأن أقنع محمد « باشا » بأن الثلاثين ألفاً التى تكمل مئة الألف لن ترهق الميزانية . ودعا رئيس الوزراء رجال المـالية كرة أخرى فأصروا على أنهم اقتصدوا هذه السبعين ألفاً من أبواب كثيرة . وأنهم عاجزون كل العجز على أن يزيدوها . فاضطررت آخر الأمر إلى قبول ما سمحوا به وقلت فى نفسى : إذا استطاع المختصون فى وزارة المعارف أن يحسنوا الاستفادة بهذه الآلاف السبعين استطعنا أن نقنع المـالية باعتماد ضعفها أو أضعافها فى العام المقبل .

وأفضيت بهذا الذى دار فى نفسى إلى رجال وزارة المعارف لعلهم يقدرون صعوبة الحصول على المـال ، وأن الوسيلة المنتجة للظفر به هى اقتناع الرأى العام واقتناع مجلس الوزراء والبرلمـان بالفائدة التى تعود على الأمة من أى مبلغ ينفق فى مصلحة عامة .

على أن الصحف ما كادت تنشر نبأ هذا الاعتماد الجديد للتعليم الالزامى ،

حتى قامت حركة بين رجال هذا التعليم يريدون بها ما يسمونه (إنصافهم) ؛ أى تحسين حالهم بزيادة مرتباتهم . وبدأت وفودهم تحضر إلى الوزرة ترفع شكواها . وكنت أقابل بعضها فأسمع من خطبهم فى تصوير جالهم المـــادى ما يثير الألم فى نفسى . ولكن ماذا عساى أستطيع أن أصنع ؟ إنهم يزيدون على خمسة وعشرين ألفاً ، فلو أننى وزعت السبعين ألفاً من الجنيهات عليهم لما أصاب الواحد منهم فى العام ثلاثة جنيهات . ولمـــا أصابه فى الشهر خمسة وعشرون قرشاً. ثم لو أننى فعلت لعدوت الغرض الذى من أجله حصلت على هذا الاعتماد من وزارة المـــالية . فأنا إنما حصلت عليه للتوسع فى التعليم الالزامى ، أى لانشاء عشرين أو ثلاثين مدرسة يتعلم فيها ألف طفل أو أكثر . وهذه هى المصلحة العامة التى توخيتها حين تحدثت إلى رئيس الوزارة فى الموضوع .

قلت هذا الكلام إلى رؤساء الحركة من رجال التعليم الالزامى فسكتوا ولم يظهروا من الاقتناع به ما يزيد فى اطمئنانى إليه . لكننى رأيت أن أمضى فى إنفاق المبلغ على الوجه الذى أوضحته لرئيس الوزراء ، وأن أطلب فى نفس الوقت اعتماداً جديداً لتحسين حال هؤلاء الذين يطلبون الانصاف . وهم وحظهم من بعد . فمن يومئذ كانت الوزارة تخشى إن هى بدأت فيما يسمونه إنصاف الطوائف ضاقت الميزانية عن إمدادها بما تريد فلم تستطع أن تنصف من تريد إنصافهم . وذلك مادلت عليه الأحوال من بعد . فالانصاف حلقة مفرغة إذا انزلقت الحكومة إليها لم تستطع الوقوف أبدا .

ويجب أن أعترف بأننى لم أكن أقدر هذه النتائج يومئذ كما قدرتها من بعد؛ فلو أنك أردت أن ترفع مستوى الحياة فى الأمة بمعدل قرش واحد يومياً لكل فرد من أفرادها لاقتضاك ذلك عشرين مليوناً من القروش كل يوم ، أى مائتى ألف جنيه ، ثم لكانت حصيلته فى السنة خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات تقريباً ؛ وهذا مبلغ ليس من السهل تدبيره . فأما إذا أردت أن تقصر « الانصاف » على الموظفين ، فلن يكفى قرش فى اليوم لكل منهم ، وستحتاج إلى بضع عشرات من الملايين ثم لا تكون قد أرضيت الطوائف جميعاً .

على إن اعتماد هذه السبعين ألفاً من الجنيهات أثار أمامى مشكلة أخرى

أجل من مشكلة « الانصاف » خطراً . فقد جاءتنى كبيرة الطبيبات بوزارة المعارف وكانت انجليزية ، وقالت : بلغنى أن الوزارة تريد أن تنشىء مدارس إلزامية جديدة . ولست أعترض على ذلك بطبيعة الحال . لكننى أضع تحت نظرك تقارير التفتيش الصحى بالوزارة لتدخلها فى حسابك. فهذه التقارير كلها تشير إلى أن التعليم الالزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة تعليمية، لأن الأطفال يذهبون إلى المدارس الالزامية فى أسمالهم البالية ولم يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه لفقر ذويهم . ولا يستطيع طفل جائع ويكاد يكون عارياً أن يفهم شيئاً مما يدرسه . فاذا جاءت ساعة الظهر لم يجد طعاماً لغذائه غير كسرة من الخبز إن أقامت الحياة وأبقت على صاحبها فليس فيها ما يدعو الذهن للاستفادة من التعلم . لهذا أنصح بأن تنفق المبالغ التى تعتمد للتعليم الالزامى لتغذية الأطفال ، فذلك أكفل بأن يكونوا يوماً رجالاً تستفيد الدولة من سواعدهم .

عرضت ما قالته كبيرة الطبيبات على المراقبة العامة للتعليم الأولى فلم تعترضه ، واعترفت بأن كثيرين من الأطفال يتركون المدارس الالزامية ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة. لكنهم رأوا أن القانون هو القانون ولابد من نفاذه ، فاذا أريد تغذية الأطفال وجب الحصول على اعتماد مالى خاص لهذا الغرض .

ولم أر بدأً من الموافقة على رأيهم وتخصيص السبعين ألفاً من الجنيهات لانشاء مدارس الزامية جديدة ، وبحث مسألة التغذية الواجبة للأطفال الذين يذهبون إلى هذه المدارس وعرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء ؛ وحسبى فى هذه الآونة أن تخطيت مشكلة «انصاف» الالزاميين باحالتها إلى وزارة المالية.

أحلت أمر الالزاميين إلى وزارة المـــالية وهم وشأنهم هناك مع اللجنة المالية ومع غيرها من الهيئات المختصة بالنظر فى مثل هذه الشؤون .

أما مسألة تغذية الأطفال وما قالته عنها كبيرة الطبيبات فرأيتها تستحق عناية خاصة . لذلك ألفت لجنة من الأطباء ومن رجال الوزارة لبحث هذا الموضوع وتوليت رياسة اللجنة بنفسى . وكانت العقبة التى واجهتها هى بعينها العقبة التى أشار اليها الالزاميون : المـــال . فالذين يذهبون إلى المدارس الالزامية

يزيدون على المليونين . فاذا كانت تغذية الطفل تتكلف قرشا واحداً فى اليوم ، أى ثلاثة جنيهات ونصف فى العام ، وجب تدبير سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنوياً لهذا الغرض . فاذا زاد عدد التلاميذ على توالى السنين زاد هذا الاعتماد بما يكاد يعجز الميزانية . ماذا نصنع إذن ؟ لم نستطع يومئذ التغلب على المشكلة ، وهى لا تزال قائمة إلى اليوم .

لقيت مشكلة المعلمين الالزاميين من بعد عناية بعض الوزارات إلى حد أرضاهم . على أن ما سمعته ممن خطب وفودهم التى قابلتنى أثار أمامى مسألة كنت حريصاً على مواجهتها منـــذ وليت وزارة المعارف . فهؤلاء الالزاميون أكثرهم شـــبان حفظوا القرآن عن ظهر قلب فاستقام لسانهم فأجادوا التعبير باللغة الفصحى حديثاً وخطابة ، وإن لم تسعفهم ظروف حياتهم بحظ كبير من الثقافة العامة . وقد لاحظت أثناء حياتى الصحفية أن الشبـــان المتخرجين فى كلية الحقوق وفى غيرها من الكليات — خلا الموهوبين ومن تخصصوا فى اللغة العربية — ضعاف أيما ضعف فى هذه اللغة . أما وهى لغة البلاد ، فالواجب الأول على وزارة المعارف أن تبذل من العناية بتعليمها ما يكفل استقامة اللسان لكل ناطق بها ، ثم يكفل قدرته على التعبير كتابة عما يريد بلغة سليمة قدر المستطاع .

لاحظت ضعف الشبان فى اللغة العربية حين كنت رئيساً لتحرير «السياسة» . فقد أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ، ومن كلية التجارة ، فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبراً فى بضعة أسطر صياغة مقبولة . أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسؤول عن تربية النشء وتعليمه ، أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟ !

ولقد كان إيمانى بما علىَّ من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعزعه أى اعتبار . فاللغة من مقومات حياة الأمة . وإتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم . فاذا استطعت أن أضع حجراً متيناً فى هذا الأساس أديت لقومى

واجباً يجعلنى مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم ، فنهضت فيها نهضة كان واجباً بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابنا فى اللغة العربية . إن الجو المحيط بهم أكثر مواتاة لاتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية ، فهم يدرسون اليوم كل العلوم ، فيما خلا اللغة الأجنبية ، باللغة العربية . وكنا نحن ندرس جميع العلوم ، خلا اللغة العربية ، بالانجليزية فى المدارس الثانوية ، وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالانجليزية إبتداء من السنة الثالثة الابتدائية . ولابد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر شعوراً بالمسئولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم . فالحكومة حكومتهم ، تسيطر على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية . أما نحن فكان الجليل من أمورنا فى يد الانجليز ، وكنا لا نطمع فى تسيير سياستنا . فكيف وهذه هى الحال يكون أبناء الجيل الحاضر ضعافاً فى اللغة العربية ؟ ؛ وما هى الوسيلة لمقاومة هذا الضعف وانهاض اللغة فى المدارس على نحو يكفل لبلادنا الوثبة السريعة القوية فى حياتها العقلية والعلمية والفنية ، وما يجر ذلك إليه من وثبة فى مرافقها جميعاً ؟

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة ، فوجدته مقتنعاً بأن السبب فى الضعف مرجعه إلى أساتذة اللغة العربية أنفسهم . صحيح أنهم كأساتذتنا يتخرجون فى دار العلوم . ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار العلوم اليوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ، ولذلك يفيد أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يفيد هؤلاء الأسلاف . فاذا أريد إصلاح هذه الحال وجب أن ترجع وزارة المعارف إلى تجربة قامت بها من قبل وصادفت نجاحاً . ذلك أن تنشىء مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً قبل أن يلتحقوا بدار العلوم . عند ذلك تطمئن وزارة المعارف إلى مدرسى اللغة العربية ، وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة النهضة اللائقة بها .

واقتنعت بفكرة العشماوى (بك) وطلبت إليه أن يضع النظام الصالح

لثانوية دار العلوم كى أصدره بقرار وزارى ، ومن غير أن أحتاج للرجوع إلى مجلس الوزراء . وأعد العشماوى (بك) نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى يقرره ، ووقعت أنا القرار .

وإننى لجالس يوماً إلى مكتبى فى مصيف الوزارة ببولكلى برمل الاسكندرية إذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى . وتبادلنا التحية وشربنا القهوة ، وتناول حديثنا بعض موضوعات عامة ، ثم قال الشيخ : جئت أطلب اليك أن ترجئ تنفيذ قرارك بانشاء تجهيزية دار العلوم إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) من أوربا لعله يجد حلاً لمـــا بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض . وكنت أجل الشيخ وأقدر له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » ، فلم أجد بدأ من قبول طلبه ، وبخاصة لأن محمد (باشا) سيعود بعد أسبوعين . فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته هذين الأسبوعين .

واستأذن الشيخ وانصرف . وبعد دقائق تحدث إلى بالتليفون رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى (باشا) وطلب إلى أن أرجىء تنفيذ القرار الذى طلب إلى الشيخ المراغى إرجاء تنفيذه إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) ، وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه . قلت فى شىء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بإرجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه إلى دولتك فى الموضوع كرة أخرى ؟ أيظن أننى أعده ثم أخلف ، أم هو يشكونى إليك ؟ قال عبد الفتاح (باشا) : كلا ، كلا ؛ لا شىء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك على وعدك فأردت أن أبلغك ما حدث . وضحكت فيما بينى وبين نفسى من هذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع إلى أن يحضر رئيس الوزارة من أوربا .

وطلبت وكيل الوزارة وقانون الأزهر وراجعنا النصوص معاً فوجدت حجة الشيخ المراغى ترجح حجة وكيل الوزارة ، ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى إلى تأييد شيخ الأزهر ، وبخاصة إذا وضع الأمر موضع الاحتكام إلى محمد محمود (باشا) . لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر وكأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصاً بأن المتخرجين من

كلياته يعينون فى وزارة المعارف . ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق اعترمت ألا أعين منهم أحداً بأية حال .

لم يدفعنى إلى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قراراً أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس بها ، وأن هذا التعيين انتهى إلى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى .

على أن اعتباراً أجل خطراً زادنى اقتناعاً بأن لا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة إلا من يطمئن هو إلى أهليتهم وكفايتهم . فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعاً . هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى إلى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال وصوره . فاذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الأفق ، ومن تذوق الفن الأدبى ، لم يؤد رسالته . وإذا هو لم يحط إلى جانب ذلك بشىء من آداب الأمم الأخرى لم يؤد الرسالة على الوجه الأكمل . فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت أجزاؤه فأصبح التفاهم السريع بين الأمم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الألفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من أن يدرك المتفاهمان ما تنطوى عليه الألفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على أيدى الكتاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعاً هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد ألا أجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، وإننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

عاد محمد محمود (باشا) فلم أفاتحه ولم أفاتح الشيخ المراغى من جديد فى موضوع تجهيرية دار العلوم ، بل اعتبرت الأمر منتهياً . لكننى لم ألبث أن فوجئت قبيل موعد العام الدراسى بطلب من رئيس الوزراء ، بناء على طلب من شيخ الأزهر ، أن أعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة

العربية تنفيذاً لقانون الأزهر . واعتذرت لرئيس الوزارة وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم إجابة هذا الطلب ، وذكرت له أنى إن كنت قد عدلت عن إنشاء تجهيزية لدار العلوم مع اقتناعى بضرورتها فانما كان عدولى إيثاراً لعدم الضجة . ورجوت رئيس الوزراء أن يقنع الشيخ الأكبر بألا يثير ثائرة لا خير لأحد فيها ، وذلك بعد أن شرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وفيما أريد أن أقوم به من إصلاح لمدرسة دار العلوم .

ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأيى ، وإن لم يوافق عليه صراحة . وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ما ينذر بشىء ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت فى قانون الأزهر ومما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم إن صحة بدأت تزعم بأن وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون . وأصدرت بياناً رداً على هذه الحركة صرحت فيه بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فاذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم لم يمنع مانع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة . وكان مقصدى الواضح من هذا البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية ، وأن كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش ، فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعـــد سنتين أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة .

لم يرض هذا البيان رجال الأزهر ولم يرض أبناء دار العلوم . خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى ، هى التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف . وحسب رجال الأزهر أنهم إذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقصدهم . أما هذه الخطوة فلا ترضيهم . ولم يزعجنى ما شعرت به من عدم رضا الجانبين ، لأننى كنت قد انتهيت إلى عزم ولم أكن أقصد إلى التراجع قيد أنملة عنه .

وأضرب أبناء دار العلوم احتجاجاً على تداخل رجال المعاهد الدينية

فى شئون وزارة المعارف . أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة . وتركت أنا هذا الاضراب أياماً لم أتعرض له ، فحدثنى رئيس الوزراء فى أمره ، وطلب إلى أن أتخذ الإجراء الذى يعيد الأمر إلى نصابه حرصاً على أن تسود السكينة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه إذا لم يعد الطلبة إلى دراستهم تخليت عن قضيتهم . وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة فى الدار . لكننا فوجئنا بعد زمن باضراب فى الأزهر استغرق أياماً كذلك ثم قضى عليه .

تنبهت الأذهان ، بعد إضراب دار العلوم وإضراب الأزهر ، إلى أن فى الجو مسألة لها خطرها . على أن أحداً لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته أو مبدئه ، بل نظر الأكثرون فى الأمر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الأزهر أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك . لم يثر أحد يومئذ بحثاً فى اللغة العربية والسبب الذى أدى إلى ضعف الطلاب فى تحصيلها. ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق فى تصوير الثقافة العامة للبلاد ، أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينقب أحد فى الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية إضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الاضراب فى موقف الوزارة السياسى . وقد أسفت يومئذ ألا يعالج أمر ذلك مبلغ خطورته على نحو غير هذا النحو السطحى التافه . ولا أزال إلى اليوم وسأظل من بعد ، يعاودنى الأسف أن نعالج لموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية العليا على هذا النحو غير الناضج !

ودعانى رئيس الوزارة يوماً وحدثنى فى الموضوع وذكر لى أنه أصبح غير قاصر على سياسة وزارة المعارف ، بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وأنه لذلك يرى أن لابد له من حل يتفق مع هذه السياسة العامة . وأجبت : أنا مستعد لأن أعرض الأمر على مجلس الوزراء وسأضع مذكرة فيه تكون أساساً لهذا العرض . ولم أبطئ بالفعل فى وضع هذه المذكرة ، ولم يبطئ محمد (باشا) فى تحديد جلسة لمجلس الوزراء يتناول فيها بحث الموضوع .

ضمنت مذكرتى مختلف الحجج التى دفعتنى إلى أن أتخذ من الاجراءات

ما اتخذت . على أن واحدة من هذه الحجج كفت لإقناع الوزراء جميعاً بأننى على حق . تلك أن الوزير المسئول هو وحده الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، وليس يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها . ذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وما كان لوزير ألا يتمسك بهذه الحجة وهى تمسه فى أعمال وزارته . ولهذا أجل بحث الموضوع الذى طرح على المجلس رجاء حله خارج نطاق المجلس .

وإننى لفى غرفة الوزراء بمجلس النواب ذات مساء ، إذ أخبرنى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال أنه هو والدكتور أحمد ماهر (باشا) وزير المالية يريدان التحدث إلى ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ينتظرنى بوزارة المالية . وذهبنا إلى هناك فاذا هما يحدثانى فى مسألة الأزهر ودار العلوم ، ويذكران لى أن تطور المسألة يقتضى من جانبى بعض التساهل . ودهشت لهذه المفاجأة فسألتهما : أطلب إليكما محمد محمود (باشا) أن تحدثانى بمثل هذا الحديث ؟ وأقسما أنهما لم يخاطبا رئيس الوزارة فى هذا الموضوع ، ولم يخاطبهما هو فيه ، ولكنهما يريان أن شيخ الأزهر يلح ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة . قلت : وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ قالا : كلا ؛ وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله إلى آخره . واقترح الدكتور ماهر (باشا) أن أعين واحداً أو اثنين من خريجى المعاهد الدينية على سبيل التجربة . ورفضت هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأننى على حق فيه . وتراجع صاحب الحق بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته . وإذا كان شيخ الأزهر يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به . ثم طلبت اليهما أن يبلغا رئيس الوزراء أنى على استعداد لتقديم استقالتى من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبى ، أن أقدم هذه الاستقالة . وكان جواب الرجلين : إذا كنت أنت لا ترضى أن تتراجع أمام مطلب تعتقده حقاً وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعاً من مجلس الوزراء لا يجوز لك أن تعرضه له ؟

وانتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه . وكان ذلك

طبيعياً بعد أن ذكّرت زميلي بكل الحلول التي عرضتها ورفضها شيخ الأزهر . لقد اقترحت أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائي لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له من الحق في أن يعين بمدارس الوزارة ما لأبناء دار العلوم ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها في مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ . أبى إلا ان يعين خريجو المعاهد في مدارس الوزارة رضي الوزير أو لم يرض . هـذا تحكم لا يمكن قبوله . ذكرت زميلي بهذا كله ، وعرضت عليهما تقديم استقالتي لرئيس الوزراء، ثم ودعتهما وقد انتهى حديثنا في جو أكثر صفاء من الجو الذي بدأ فيه

مع ذلك لم تنته المشكلة عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهي عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغي يومئذ نفوذ مبسوط في حياة الدولة كلها : في سياستها ، في نظامها ، في اتجاه حكمها ؛ فلم يكن يسيراً أن يرد قوله . وكان الاتجاه يومئذ إلى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها. وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد في الحركات السياسية ، فلم يكن يسيراً أن يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع أو أن يحمي وزارته منه . ولقد خطب الأستاذ الأكبر يوم افتتح الملك معهد أسيوط الديني فأشار إلى مثل هذه المعاني إشارة لفتت الأنظار وتهامس في مغزاها بعض الوزراء . أما والتيار متدفع هذا التدفع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض بفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان . ولقـد بلغ من عنف ثورته أن فكر شيخ الأزهر في ضم دار العلوم إلى المعاهد الدينية، حتى لا تنهض ضده حجة أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

لم يزعجني هذا التيار الجارف ولم يثنني عن موقفي . ذلك بأنني أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة ، وأن واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأي اعتبار . ومن المبادئ السليمة

ما بنى عليه الشيخ المراغى نفسه إصلاح الأزهر حين تولى المشيخة للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٨ . فالتعليم فى البلاد كلها يجب أن تقوم مراحله الابتدائية والثانوية على أساس واحد ، وأن تتفق برامجها فى حدود الغرض المقصود منها . فاذا انتهت لمرحلة الثانوية وآن أوان التخصص اتجه كل وجهته الجامعية أو الفنية . وهذ ما فرضه قانون إصلاح المعاهد الدينية فى سنة ١٩٣٠ ، وما أريد أن يصدر التشريع به إبان مشيخة المراغى الأولى . ولقد تمسك فضيلته بهذا الاصلاح يومئذ ، رغم كل معارضة قامت فى وجهه ، حتى اضطر أن يستقيل .

صدر قانون المعاهد فى سنة ١٩٣٠ يرعى هذا الأساس فى الاصلاح إلى حد كبير . لكن الذين تولوا تنفيذ هذا القانون لم يكونوا يؤمنون بضرورة الوحدة فى الثقافة القومية ، فزعموا أن ما أدخل من العلوم « الحديثة » فى المعاهد الدينية قد أضر بالتعليم الدينى نفسه ، ولذا عدل القانون وصدر فى سنة ١٩٣٦ قانون جديد يعدل عن وحدة الثقافة القومية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ويعود بالمعاهد إلى ما يشبه عهدها الأول .

لم أقتنع بصلاح هذا القانون الجديد ، لكنى لم أكن لأعترض عليه بعد أن توليت وزارة المعارف لأن المعاهد الدينية لم تكن فى دائرة اختصاصى ، بل كانت تابعة قانوناً لرئيس الوزراء . على أننى لم أتنازل قط عن حق وزير المعارف فى أنه هو المهيمن على الثقافة العامة فى البلاد ، وهو الذى يصور سياستها وينفذ هذه السياسة . ألم يكن وزير المعارف فى فرنسا هو وزير المعارف والعبادات إلى أن تم الفصل بين الكنيسة والدولة ؟ وإذا لم يكن فى الاسلام كنيسة ففى الاسلام دولة . وللدولة « مصر » دستور يجعل الوزير مسئولاً عن وزارته . فوزير المعارف هو المسئول عن كل مايتصل بالمعارف فى البلاد وإن انتمى إلى غير وزارته .

ولقد كنت شديد البرم بما فى مصر من تباين فى ألوان الثقافة ، وبما يؤدى اليه هذا التباين من اختلاف فى نظرة الطوائف إلى الحياة اختلافاً يحول بين هذه الطوائف وما يجب من تفاهمها وتضامنها القومى للمصلحة العامة . ولقد كان هذا الاختلاف فى وجوه النظر واضح الأثر أشد الوضوح بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المعاهد الدينية . ثم كان لهذا الاختلاف أثره الظاهر

كذلك بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المدارس الأجنبية الكثيرة المنتشرة فى أرجاء البلاد . لذلك رأيت أنه لابد لى من العمل للتقريب بين ألوان الثقافة المصرية ما استطعت . وكان من ذلك أن فرضت إشراف وزارة المعارف على المدارس الأجنبية ، ولم يكن لهذا الاشراف وجود محسوس من قبل بحجة الامتيازات الأجنبية ، كما فرضت على المدارس الأجنبية أن تعلم اللغة العربية وتاريخ مصر وجغرافيتها والتربية الوطنية المصرية للذين يدرسون فيها جميعاً ، لافرق بين المصريين والأجانب . وقد أحدث ذلك ضجة تجاوزت النقد فى الصحف التى تصدر بلغة أجنبية إلى احتجاج بعض المعاهد، إلى ملاحظة من بعض الممثلين السياسيين . لكن هذه الضجة لم تدم طويلا بعد أن رأى رجال المعاهد الأجنبية وجه الحق فيما صنعت ، ورأوا أن مدارسهم مفروض فيها أنها تعمل لتخريج أبناء يقيمون فى مصر على اختلاف جنسيتهم، فلابد أن يعرفوا لغة البلاد وتاريخها وجغرافيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ظلت المشكلة بينى وبين شيخ الأزهر قائمة . فلما كنا فى أخريات العام الدراسى ٣٨–١٩٣٩ ، عاد رئيس الوزراء يسألنى عما أقترحه حلا للمشكلة ، فاقترحت تأليف لجنة يرأسها عبد العزيز فهمى (باشا) تنظر الموضوع وتفصل فى الخلاف ويكون حكمها فيه حاسماً . وعرض رئيس الوزراء هذا الاقتراح على شيخ الأزهر فقبله . وعرض الأمر على مجلس الوزراء فألف هذه اللجنة برياسة عبد العزيز (باشا) فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى (باشا) والشيخ أمين الخولى، وأحيلت أوراق الموضوع للجنة ومعها مذكرتى التى كنت قدمتها لمجلس الوزراء .

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى الاسكندرية فصلت بعدها فى الموضوع بأن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة أو الخاضعة لإشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء ، وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، كما أقرت اقتراحى إجراء مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى كلية اللغة العربية بالأزهر للتعيين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

لكن هذه القرارات صدرت عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصاراً لى.

ولكنه كان انتصاراً نظرياً لأن وزارة المعارف أسندت إلى غيرى فى الوزارة الجديدة .

* * *

لم آسف على هذه المعركة التى خضتها يوماً مع الشيخ الأكبر المراغى ، رغم ما كان بيننا قبل من مودة اتصلت بعد ذلك إلى أن اختار رحمة الله عليه جوار ربه . فانما دفعنى إليها حرصى على إتقان أبنائنا اللغة العربية ، ودقة وقوفهم على أسرارها ، وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها . ولم يكن مرجع هذا الحرص إلى أن اللغة العربية هى اللغة القومية وكفى ، بل كان مرجعه إلى أنها لغة البلاد الممتدة من العراق شرقاً إلى مراكش غرباً ، وإلى أن عصور الظلمة التى مرت بهذه الأمم قد هوت باللغة إلى لهجات تدعى كلها أنها عربية ، وينكر بعضها بعضاً حتى لايستطيع المغربى أن يفهم لهجة المصرى أو لهجة العراق ، ولا يستطيع المصرى أن يفهم لهجة العراقى ولا لهجة المغربى . ونشأ عن تناكر اللهجات أن تنكرت بعض هذه الأمم لبعض ، فلم تعد إحداها تعنى بمصير سائرها ، بل نشبت بين الكثير منها العداوة والبغضاء . ولو أن أبناء هذه الأمم تعارفوا لغة لتحابوا شعوباً ، ولوصلت الألفة والعقيدة بينهم من وشائج أمرهم ما انقطع وتدابر .

وإنى لأذكر ، وأنا أكتب هذه العبارة ، يوماً كنت فيه بلبنان عام ١٩١٤ ، وكان فى مصر يومئذ دعاة للكتابة باللغة العامية . وتناول أمر هؤلاء الدعاة حديثاً دار بينى وبين السيد عبدالرحمن الشهبندر ، أحد أقطاب الوطنية السورية ، فكان مما قاله : أعجب لهؤلاء الدعاة كيف ينسون أنهم إذ يكتبون باللهجة المصرية فانما يفهمهم أربعة عشر مليوناً هم سكان مصر ، على حين أنهم إذ يكتبون العربية الفصحى يفهمهم سبعون مليوناً تتجاور بلادهم فى شمال أفريقية وشرق آسيا ، ثم يفهمهم ملايين مبعثرون فى أرجاء الأرض فى العالمين القديم والجديد ممن يتكلمون اللغة العربية ؛ وهذه حجة قوية كل القوة ، إن صح معها أن تكتب لغة الكلام للمسرح أو للشاشة البيضاء فلن يكون ما يكتب من ذلك إلا رهناً بانتقال هذه الشعوب من الأمية إلى القراءة والكتابة . وهذا

الانتقال لن يتجاوز جيلين أو ثلاثة أجيال إذا جدت هذه الأمم لمحو الأمية فيها . ويومئذ تندثر لهجات الكلام الجارية اليوم لتقارب لغة الكلام ولغة الكتابة ، وتعود اللغة العربية سيرتها الأولى ، فتصبح كأية من اللغات الحية ، يكتب جميع المتكلمين بها لغة واحدة ، ويتفاهم جميع المتكلمين بها فى لهجات تتعارف ولاتتناكر ، وتقرب الشعوب وتربطها بأقوى الوشائج وأمتن الصلات .

ولقد مر بخاطرى ، فى هذه الفترة الأولى من ولايتى وزارة المعارف ، أن أتخذ من الاذاعة ومن السينما وسيلة لنشر التعليم ولنشر اللغة العربية بين جماهير الشعب . ولم يكن ذلك عسيراً ، ولم تكن نفقته طائلة ، لكنه كان يحتاج إلى اعتمادات جديدة تقتضى الرجوع إلى مجلس الوزراء وإلى وزير المـــالية . ولم أكن ميالاً للرجوع إلى مجلس الوزراء ما استطعت الاستغناء عن الرجوع إليه . 'ذلك اكتفيت بتقوية الإذاعات المدرسية مع اقتناعى بعدم كفايتها لأداء الغرض الذى أقصد اليه .

ثم إننى ذكرت مالاحظته من عدم ميل أبنائنا وبناتنا إلى القراءة ، خلا قراءة الصحف التى تضر فى كثير من الأحيان بمستواهم المعنوى . هذا بينما رأيت الذين يتعلمون فى المدارس الأجنبية بمصر يحرص الكثيرون منهم على قراءة كتب قيمة يختارها لهم أساتذتهم ، ويسهل حصولهم عليها من مكتبات مدارسهم . ثم إننى ذكرت مالاحظته أثناء مقامى للدراسة بأوربا من عكوف الأبناء والبنات على قراءة الكتب . لذلك أمرت بانشاء مكتبات فى جميع المدارس الثانوية وفى بعض المدارس الابتدائية وتزويدها بالكتب العربية الحديثة ، ومطالبة مفتشى اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها ، وعناية المدرسين بارشادهم لخيرها كيما يطلعوا عليه ويدرسوا بعضه ويؤدوا فيه اختباراً .

على أن ما شغلتنى به معركة الأزهر ودار العلوم ، ثم ما شغلتنى به مشاكل أخرى فى الوزارة ، وقلة الأعوان المؤمنين بما أدعو إليه ، وقصر الزمن الذى قضيته هذه المرة الأولى وزيراً للمعارف — كل ذلك عاقنى عن المضى فى تنفيذ سياسة كنت أرجو من ورائها أعظم الخير للبلاد .

* * *

والحق أن معركة الأزهر ودار العلوم لم تكن أعوص المشاكل التى واجهتنى وإن كانت أكثرها بروزاً ولفتاً للرأى العام .

فقد رأيت ، ووافق المختصون من رجال الوزارة على رأيى ، أن الطفل ، قبل التاسعة أو قبل العاشرة من سنه ، لا يحتمل أن يتعلم لغتين مختلفتين أصولاً وفروعاً كل الاختلاف ، وأن اللغة العربية الفصحى لا يسهل أن تثبت فى ذهن الطفل العادى قبل هذه السن إذا تعلم معها لغة أجنبية هى اللغة الانجليزية . ولهذا قررت البدء بإلغاء اللغة الانجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وشجعنى على اتخاذ هذا القرار أن المرحلة الأولى للتعليم كانت موزعة فى وزارة المعارف بين ثلاث شعب ، التعليم الابتدائى ، والتعليم الأولى ، والتعليم الالزامى ؛ واللغة الأجنبية لا وجود لها فى التعليم الأولى ولا فى التعليم الالزامى . ومصر تسير بخطى سريعة نحو مجانية التعليم الابتدائى . وكنت أرى من يومئذ أن يلتحق الممتازون فى التعليم الأولى والتعليم الالزامى بالمدارس الابتدائية بالمجان ، وهؤلاء لا يظهر تفوقهم وامتيازهم قبل التاسعة ، بل قبل العاشرة من سنهم . فاذا اتفقت برامج التعليم فى هذه الشعب الثلاث تيسر نقل هؤلاء الممتازين إلى السنة الثانية الابتدائية ولم يقف عدم تعلمهم اللغة الانجليزية فى سبيلهم .

وقد ذهب بعض رجال الوزارة إلى أبعد من ذلك فاقترحوا إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية جملة أو على الأقل إلغاءها إلى السنة الثالثة. ومع أننى لم أتخذ قراراً فى هذا الاقتراح ، بدأت جريدة « الاجيبشان جازيت » التى تمثل فى مصر الرأى الرسمى البريطانى ، أو الرأى الشبيه بالرسمى على الأقل ، حملة على وزير المعارف وعلى وزارة المعارف لأنها تريد إلغاء اللغة الانجليزية من المدارس الابتدائية . ولم يقف حملتها أننى صرحت بأن الوزارة لم تقر هذا الرأى بعد ، بل استمرت تقول إن هذا التفكير أملاه روح مصدره التعصب وكراهية الأجانب . ويعلم الله أن التعصب وكراهية الأجانب لم يدر أيهما بخاطرى يوماً من الأيام . إنما قصدت بكل تفكيرى مصلحة بلادى من غير نظر إلى أى اعتبار آخر . لكننى سرعان ما علمت أن هذه الجريدة الانجليزية لا تعبر عن رأيها وحدها ، بل تعبر عن رأى السفارة البريطانية . وقيل لى يومئذ إن هذا الموضوع قد تنشأ

بسببه أزمة بين مصر وانجلترا . على أنى ما كنت لأفكر فى هذه الاقتراحات التى عرضت على قبل أن أرى نتيجة إلغاء تدريس اللغة الانجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وهذا ماذكرته لرئيس الوزراء حين فاتحنى فى الموضوع وما طمأنه إلى أن أزمـــة بهذا السبب لن تنشأ بين مصر وانجلترا فى هذا العام أو فى العام الذى يليه .

لم يدر التعصب ولا دارت كراهية الأجانب بخاطرى فى يوم من الأيام . فلا شىء أحب إلى من التماس الحقيقة حيث تكون . وليس الدفاع عن الحق الذى يؤمن الانسان به بالحجة والدليل تعصباً ؛ إنما التعصب أن تتشبث برأى وإن لم تستطع الدفاع عنه ، وأن تتشبث به لغير شىء إلا أنك وجدت عليه آباءك . أما كراهية الأجانب فلا أفهمها ، ففى الأجانب أخيار وأشرار ، كما أن فى أبناء الوطن أخياراً وأشراراً . والأجنبى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق نافع كالوطنى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق . والأجنبى الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها آثم كابن الوطن الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها . لكن كراهية الأجانب تهمة دأب الكثيرون من الأوروبيين أن يلصقوها بالمسلمين وبأبناء الشرق ، لأنهم ألفوا أجيالا أن يستذلوا هؤلاء وأن يستغلوهم ، فاذا حاول هؤلاء أن يلقوا نير الذلة وأن ينافسوا فى استغلال بلادهم وفى التمتع بخيراتها اتهموا باطلا بالتعصب وكراهية الأجانب . وتلك لعمرى تهمة إن دلت على شىء فعلى أن الذين يوجهونها بلغ من تعصبهم ومن كراهيتهم لأبناء الوطن الذى يفىء عليهم الرزق ، بل الرخاء ، بل الثراء ، أن صاروا يحسبون أنفسهم سادة وأبناء هذا الوطن عبيداً . ولو أنهم أنصفوا لحمدوا لأبناء هذا الوطن تسامحهم مع من يشاركهم فى رزق الوطن وثرائه .

وأقرب الأجانب إلى نفسى وأحبهم إلى هم العلماء الذين يؤمنون بأن العلم لا وطن له ، وأن العالم كله وطنه ، والذين يسمون بأنفسهم عن أن يتخذوا من العلم ذريعة استعلاء أو سلطان ، أو وسيلة لتغليب وطنهم الأصيل على الوطن الذى يقيمون فيه . هؤلاء العلماء موضع محبتى واحترامى وإجلالى . وكم كنت

أغتبط إذ كنت أستمع إليهم يلقون محاضراتهم فى الفلسفة أو فى الأدب أو فى العلم فى الجمعية الجغرافية . فى تلك الساعات كان نور علمهم الفياض يضىء ما حوله ، وينسيك من أمرهم إلا أنهم علماء أجلاء جديرون بكل محبة واحترام .

لهذا كان يساورنى الشىء الكثير من الأسف كلما اضطر واحد من هؤلاء العلماء لمغادرة مصر ، وترك مكانه من مجالس التدريس فيها ، إيماناً منى بأن العالم الجدير باسم العالم ذخر للبلد الذى يحل به ، سواء أكان هذا البلد موطنه الأصلى أم كان بلداً آخر جعله منار علمه .

* * *

لما ضاقت جامعة فؤاد الأول بالطلاب ، ولم تستطع كلياتها أن تستوعب الحاصلين على القسم الثانى من الشهادة الثانوية — فوضعت قيوداً لقبول من يتقدمون إليها منهم — فكرت فى إنشاء جامعة ثانية بالاسكندرية تستقبل هذا التوسع العلمى المبارك .

ولم يصدنى عن المضى فى فكرتى ما كان ينادى به جماعة من أهل الرأى فى البلاد قائلين إن كثرة المتعلمين تعليما جامعياً ، والحاصلين على شهادات جامعية تنشىء فى البلد طائفة من المتعلمين المتعطلين . فأنا أومن بأن التعليم لذاته فى كل درجاته ومراحله ، من حاجات الحياة الضرورية فى عصرنا الحاضر ، ومن المقومات القومية التى لا غنى عنها ، وأن ما يخشونه من ثورة المتعلمين المتعطلين لا محل له ، لأن ثورة المتعلم ثورة إصلاح ، وثورة الجاهل ثورة تدمير .

لذا مضيت أنضج فكرتى فى إنشاء هذه الجامعة ثانية . على أننى نجم أمامى اعتراضان لم يكن من التغلب عليهما بد . أولهما حاجة هذه الجامعة الجديدة للأساتذة ذوى الكفاية العالية حتى تضارع جامعة فؤاد الأول ، وتكون جديرة مثلها بأن تعترف أقدم جامعات أوربا بشهاداتها . وثانيهما حاجة الكليات العلمية ، كليات الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والعلوم ، للمعامل التى لا غنى للطلاب والأساتذة فى دراستهم وتدريبهم عنها . وكنت أعلم أنا نستطيع أن نجد من أساتذة الآداب وأساتذة الحقوق من نستطيع بهم إنشاء هاتين الكليتين ، فى انتظار الاتفاق مع أساتذة أجانب يسدون ما قد يكون من فراغ فى هيئة التدريس

بالكليات الأخرى ، وفى انتظار إنشاء المعامل اللازمة للكليات العملية . لذلك استصدرت من مجلس الوزراء قراراً بإنشاء كليتين بالاسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول حتى يتم الاتفاق مع الأساتذة الأجانب وننشىء ما نحن بحاجة إلى إنشائه من المعامل للكليات الأخرى . وتم إنشاء هاتين الكليتين للآداب والحقوق فى مفتتح العام الدراسى ، لم يمنع من إنشائهما حاجتنا للاستعانة بالعلماء الأجانب ، ولم يقف فى سبيلهما اتهام المصريين بالتعصب أو بكراهية الأجانب .

على أننى كنت حريصاً دائماً على التفريق بين ما هو من سيادة الدولة ، وما لا أثر له فى هذه السيادة ، حريصاً على أن تكون مظاهر السيادة كلها للمصريين . وربما رأى بعض الأجانب فى ذلك تعصباً أو كراهية للأجانب . أما أنا فلم أرقط فيه شيئاً من ذلك . فما اتصل بسيادة الدولة حق للوطن ولأبناء الوطن لا يجوز أن يشاركهم فيه مشارك . والأجانب الذين يريدون أن يشاركوا فى مظهر من مظاهر السيادة لا يريدون ذلك لحسابهم بل لحساب وطنهم الأصلى . وهذا مظهر من مظاهر استعلاء شعب على شعب لا يرضاه رجل فى أمة تحترم نفسها .

نحن إذن فى حاجة إلى العلماء الأجانب فى جامعاتنا ، حاجتنا إلى إيفاد البعثات من أبنائنا إلى البلاد الأجنبية الراسخة القدم فى العلم لينقلوا علم هذه البلاد إلى أمتنا . ونحن فى حاجة أشد إلى أن تسند كل وظيفة تتصل بسيادة الدولة إلى أبنائنا المصريين . وطبيعى أن تتصل كل رياسة إدارية بسيادة الدولة ، لأن صاحبها هو الذى يتولى تنفيذ سياسة الدولة فى حدود ما يرسمه الوزير أو مجلس الوزراء . لهذا فكرت فى تمصير الرياسات الادارية كلها فى وزارة المعارف ، مع الاحتفاظ بالخبرة الأجنبية التى أفادت مصر منها خلال القرن التاسع عشر كله وخلال ما فات من القرن العشرين فائدة لا يمكن إنكارها .

واتجه تفكيرى أول ما اتجه فى هذا الشأن إلى ناحية الفنون الجميلة وما يتصل بها . فقد اعتقدت دائماً أن الفنون الجميلة فى كل أمة هى المظهر الواضح لحضارة هذه الأمة . والفنون الجميلة فى مصر عريقة تتصل على العصور من عهد الفراعنة إلى وقتنا الحاضر . وقد كانت رعاية وزارة المعارف للفنون الجميلة ضعيفة

غاية الضعف ، لأن هذه الفنون اندثرت أو كادت فى عهد الحكم العثمانى ، أى منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، ولم تبدأ نهضتها على استحياء إلا منذ أوائل هذا القرن العشرين . ولم تكن الآثار القديمة التى تشهد لمصر بعلو الكعب فى فنون العمارة والنحت والتصوير أسعد حظاً . فقد طمرت هذه الآثار تحت الرمال حتى بدأ العلماء الفرنسيون بالكشف عنها فى القرن التاسع عشر . ومن يومئذ حرصت فرنسا على أن تبقى الآثار المصرية القديمة ، والآثار الرومانية ، والآثار الإسلامية نفسها ، منطوية تحت لوائها ، كما حرصت من بعد على أن تكون النهضة الحديثة للفنون الجميلة مطبوعة بطابعها .

ومن الحق على مصر لفرنسا أن تعترف لها فى هذا الميدان بفضل عظيم . فعلماؤها هم الذين كشفوا عن الكثير من الآثار المصرية القديمة . وشامپليون هو الذى كشف بفطنته فى قراءة حجر رشيد عن طلاسم اللغة الهيروغليفية . وهذا الفضل هو الذى دفع فرنسا ، أثناء انفراد انجلترا بالسلطان فى مصر أن تستمسك بأن يكون مدير الآثار المصرية فرنسياً ، ثم أدت سياستها إلى تعيين مسيو جاستون ڤييت مديراً لدار الآثار العربية ، وإلى تعيين المسيو هوت كير مديراً للفنون الجميلة ، ثم تعيين المسيو ريمون خلفاً له فى إدارة الفنون الجميلة .

وكان طبيعياً ألا أغمط حق فرنسا أو أنكر سابقتها حين كنت أفكر فى إسناد الوظائف المتصلة بسيادة الدولة إلى المصريين . لذلك عينت الأستاذ محمد حسن مراقباً للفنون الجميلة واحتفظت بالمسيو ريمون مستشاراً فنياً لهذه المراقبة . ولم يثر هذا التغيير فى الوضع الادارى أية ثائرة لأن الأستاذ محمد حسن كان وكيل المراقبة ، وكان مشهوداً له بأنه من رجال الفن البارزين فى مصر بعد أن أمضى فى إيطاليا سنوات يدرس فيها التصوير والنحت دراسة بلغ فيها من الإتقان ما شهد له به رجال الفن فى مهد الفن .

واتجهت مثل هذا الاتجاه أريد أن أعين مديراً مصرياً لدار الآثار المصرية والمتحف المصرى ، وأن يكون مديرها الفرنسى ، الأب دريوتون ، مستشارها الفنى ؛ ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ليتولى هذه الادارة . وإننى لفى صدد هذا التفكير وتنفيذه إذ حمل إلى الأب دريوتون بلاغاً موقعاً عليه من عدد من

خفراء الآثار بمنطقة الأهرام ، يتهمون فيه الأستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصرى ، بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية فى منطقة أهرام الجيزة واستحوذ من الأموال المخصصة لهذه الحفريات على مبالغ طائلة لنفسه ، بأن كان يستمضى العمال العديدين على مبالغ يوقعون بأنهم قبضوها ، ثم لا يكونون قد قبضوا منها شيئاً ، أو لا يكونون قد قبضوا منها إلا النزر اليسير .

لم أكن لأحفظ بلاغاً عن جناية قدمه مدير دار الآثار موقعاً من عدد غير قليل من العمال ، لهذا أحلته إلى التحقيق الادارى ، وإن عجبت لتقديمه فى هذا الوقت الذى أفكر فيه فى تنظيم الآثار المصرية ، وشعرت بأن فى الأمر سراً لابد تكشفه الأيام عما قريب .

كان الربيع قد انتصف وبدأت تباشير قيظ الصيف فقرر الملك الانتقال إلى الاسكندرية فى الحادى عشر من مايو من تلك السنة . وصحب الوزراء ورجال الديوان ورجال الحاشية جلالته فى قطار الديزل الخاص . وإن القطار لينهب الطريق إلى غايته إذ جلس على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى إلى جانبى وتبادل معى أطراف الحديث فى أمور شتى ، كان من بينها التحقيق مع سليم (بك) حسن . وقد اشتد عجبى حين ذكر لى (رفعته) إسم شخص بذاته فى لجنة هذا التحقيق ، وطلب إلى ألا أبدله . وإنما أثار عجبى أننى لم أكن أعرف هذا الشخص ولا أعرف شيئاً عنه ، وأن إسمه لم يكن عالقاً بذاكرتى ، لأننى حرصت على أن يجرى هذا التحقيق بدقة ومن غير أن يتدخل فيه أحد ، وألا يرفع إلىّ شىء عنه إلا حين تمامه . لذلك لم أجد ما أجيب به رئيس الديوان إلا أن أحداً لم يخاطبنى فى أمر التحقيق ، ولم يطلب منى إبدال عضو من اللجنة التى تتولاه بغيره ، وأننى حريص على أن يجرى هذا التحقيق فى جو من تمام الاستقلال .

وبعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من هذا الحديث جاء سليم (بك) حسن إلى مكتبى شاكياً من أن الذين يحققون معه متحيزون ضده . وأنهم يحاولون ثبات التهمة الموجهة اليه بكل وسيلة ولو لم تكن نزيهة . وأثارت شكواه فى نفسى حديث رئيس الديوان معى فقلت له : أو تقبل يا سليم (بك) أن تتولى النيابة هذا التحقيق ، مع علمك بأن النيابة إذا وجدت مايدينك فستقدمك إلى محكمة

الجنايات ، ولن أقف أنا فى سبيل ذلك ، ولا يكفى يومئذ توقيع الجزاء الادارى عليك ؟

وأجاب سليم (بك) على الفور : بل أنا أرحب بتحقيق النيابة وبكل نتيجة تترتب عليه . فأنا واثق من براءتى ومن أن البلاغ الذى قدم مكيدة دبرها لى مدير الآثار .

وطلبت إليه إن شاء أن يكتب لى كى تتولى النيابة التحقيق معه . فأسرع وقدم لى هذا الطلب بعد هنيهة ، فأشرت عليه لفورى باحالة جميع الأوراق الخاصة بالموضوع إلى النيابة ، وشعرت فى نفسى بارتياح ان أنقل الأمر كله إلى الجهة القضائية ، ورجوت أن يكون لها فيه حظ من الاستقلال أوفر من حظ اللجنة الإدارية بوزارة المعارف .

وعدت بذاكرتى ألتمس الأسباب التى أدت إلى هذا النزاع العنيف فى دار الآثار . ولم يكن عسيراً أن أتبينها . فقد كان سليم (بك) حسن وكيل دار الآثار ، وكانت الظروف تهيئه ، وكان هو يهيىء نفسه ليتولى منصب مدير الآثار . ولم يترك للزمن وحده أن يفعل فعله ، بل أراد أن يدلل على أن إدارة الأب دريوتون للآثار لم تكن تخلو من الخطأ ، بل لعلها لم تكن تخلو من الشوائب . وللتدليل على ذلك أشار فى أحاديثه مع كثيرين إلى أن « بدروم » المتحف يحوى آلاف القطع الأثرية وأنها مودعة فيه من سنوات بغير جرد ، على الرغم من أن مجلس الوزراء قرر جردها من عهد وزارة صدقى (باشا) سنة ١٩٣١ . ومع أن هذا الجرد بدىء به غير مرة لقد حالت حوائل لا تخلو من غرابة دون إتمامه . وسألت أنا مدير دار الآثار ، وسألت وكيل الوزارة عن السبب فى أن عملية الجرد لم تتم فلم أكن أظفر بجواب مقنع ، ثم كان يقال لى إن هذه الآثار المكدسة بالبدروم ليست ذات قيمة علمية تستوجب عناء جردها ، لأنها تعد بالآلاف ولأن أكثرها إن لم تكن كلها قطع مكررة لتماثيل صغيرة يجد الانسان من نظائرها فى المتحف المصرى وفى غير المتحف المصرى الشىء الكثير .

لم تكن هذه الحجة تقنعنى بطبيعة الحال . فالجرد الدقيق الذى يصف كل قطعة من القطع بالغاً ما بلغ عددها هو وحده الذى يبين المتشابه منها وغير

المتشابه ، وهو وحده الذى يبين مبلغ مالها من قيمة علمية . وكثرة عددها لا تحول دون جردها . فمن اليسير تقسيم البدروم وإجراء الجرد فى كل قسم منه على حدة ، فاذا تم جرده ختم بالشمع الأحمر مثلا . لهذا كنت حريصاً على أن يتم الجرد نفياً لكل شبهة ونزولا على حكم القانون المسالى فى أمر « العهد » . لكننى كنت أشعر بأن ما أبديه من حرص على إتمام الجرد ، يقابل بالوجوم حيناً ، وبالحديث عن العقبات التى تقوم فى سبيل هذا الجرد وتجعله مستحيلا أو فى حكم المستحيل حيناً آخر .

هذا الحديث وهذا الوجوم يبعثان على التساؤل عن سببهما . ولم يكن الموظفون المصريون فى دار الآثار ، خلا سليم (بك) حسن ، يحيرون على هذا التساؤل جواباً . أما سليم (بك) فكان يتحدث هاهنا وهناك ولا يمتنع عن إثارة شبهات تمس المسئولين عن الآثار ، وتمس الأب دريوتون فى مقدمتهم .

ولم يكن سليم (بك) ولا كان علمه موضع ثقة فى دوائر القصر . قيل لى فى هذه المناسبة : إن الملك قام برحلة نيلية فى الوجه القبلى فى حياة والده ، حين جعل والده لولى العهد لقب « أمير الصعيد » ، وإن الأب دريوتون سليم (بك) صحبا ولى العهد والملكة والدته ليشرحا للأمير تاريخ الآثار الكثيرة التى يشهدها ، وإن سليم (بك) ألقى إلى الأمير بمعلومات عن أثر من الآثار ، فلما عرف الأب دريوتون ما قال زيّفه كله من الناحية العلمية ، فترك ذلك فى نفس الأمير أثراً ظل باقياً بعد أن جلس على عرش آبائه . لذلك لم يقبل أحد تفنيد سليم (بك) للأسباب التى أبديت بعدم جرد « البدروم » وقبل ماقاله مدير الدار فى هذا الموضـــوع .

أكان ما قيل لى من ذلك صحيحاً ؟ ؛ لم أحرص على تحرى دقته ، لأن مسألة الآثار كانت متعددة الجوانب . ولم يكن موقف فرنسا منها وحرصها على الاشراف على الآثار المصرية جميعها أقل هذه الجوانب دقة وخطراً .

أخذت النيابة تحقق مع سليم (بك) حسن . وبعد أيام غير قليلة من بدء التحقيق علمت أن بين عضو النيابة المحقق وبين سليم (بك) جفاء أدى إلى امتناع سليم (بك) عن الإجابة ، وإلى تهديد المحقق إياه بالقبض عليه .

وتحريت الأمر فعلمت أن عضو النيابة الذى يتولى هذا التحقيق شاب ، وأنه يأخذ سليم (بك) حين سؤاله بشدة لم يألفها وكيل الآثار من قبل . ولمـــا كان سليم (بك) عصبياً بطبعه ، وكان ثائر الأعصاب بصورة خاصة فى هذاالظرف ظناً منه أن مؤامرة دبرت للايقاع به — فقد أبى الاجابة . فدعوت المحقق ، حين عرفت أنه بالوزارة ، وذكرته بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته ، وبأن من حق المتهم ألا يجيب ، وأنى مع ذلك سأنصح لسليم (بك) بأن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة . ودعوت سليم (بك) ونبهته إلى أن من حق النائب أن يأمر بالقبض عليه ،وأنى لا أملك منع هذا القبض إذا استندعلى أساس من القانون ، وأن من مصلحته أن يجيب . فاذا رأى فى الأسئلة الموجهـــة اليه إعناتاً له ، فما عليه ألا أن يستعين بمحام يشير عليه بالاجابة أو بمنعه منها ، ثم يكون له من مشورة المحامى حصانة عند المحقق نفسه .

واستمر التحقيق زمناً غير قصير . فلما انتهى أحيلت أوراقه إلى النائب العام ،يس (بك) أحمد ، للتصرف فيه . ولم أتتبع أنا التحقيق ، بعد أن أحلته إلى النيابة وانتقلت مسؤوليته إلى السلطة القضائية ، كما أنى لم أتتبعه قبل ذلك . فلما أحيل إلى النائب العام ،وانقضى على ذلك زمن غير قصير ،سألت وزير العدل ، أحمد محمد خشبه (باشا) ، عن مصيره ، فأخبرنى أن النائب العام لا يرى فيه ما يدين سليم (بك) حسن ايحيله إلى محكمة الجنايات ، وأنه مع ذلك يتردد فى حفظه . وتناقل الناس يومئذ أن رئيس الديوان كثير السؤال عن هذا التحقيق والتصرف فيه ، وأنه ضاق ذرعاً ببطء النائب العام حتى قال عنه يوماً إنه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائم العام » .

واستقالت الوزارة ولمـــا يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقى سليم (بك) حسن موقوفاً عن عمله لا يتقاضى مرتباً .

***

تولت النيابة العامة التحقيق فى قضية الآثار ، وتولت لجنة عبد العزيز فهمى (باشا) النظر فى تعيين مدرس اللغة العربية وصاحب الحق فى هذا التعيين فأعفانى ذلك من الاشتغال بهاتين المسألتين بعد أن شغلتنى كل واحدة منهما زمناً

غير قصير ، واستطعت أن أعود بتفكيرى إلى ما سواهما من شؤون وزارة المعارف وما يجب من إصلاح فيها ، ومن توجيه جديد لسياستها .

ولم تكن هذه المهمة يسيرة ، ولم أكن أول من شغل بها . فقد استنفدت جهداً ضخماً من وزراء للمعارف سبقونى ، ورسم كل واحد من هؤلاء ما اعتقده السياسة المثلى لهذه الوزارة . وكان هذا طبيعياً ، وكان شاقاً . فإلى سنة ١٩٢٢ كانت السياسة المرسومة لوزارة المعارف هى السياسة التى رسمها الاحتلال البريطانى ، وكان المستشار الانجليزى فى وزارة المعارف يتولى تنفيذ هذه السياسة بدقة ، ويعمل على ألا تخرج اليقظة القومية بها عن النطاق الذى حددته سياسة انجلترا لها . وكانت هذه السياسة تقصر غرض التعليم فى مصر على تخريج موظفين يقومون بشئون الأداة الحكومية فى سلاسة وانقياد وفى الحدود المرسومة لهذه الأداة .

فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانسحب المستشارون الانجليز من الحكومة المصرية ، لم يكن مفر من العدول بسياسة التعليم عن ذلك النطاق الضيق المحدود ليتناول تربية الشعب تربية حرية واستقلال ، وتعليم أبناء الشعب جميعاً تعليما يسلحهم لمواجهة الحياة ، كما صورتها المدنية الحاضرة ، فى قوة وكرامة . ولا سبيل لهذا الانتقال الفسيح المدى إلا أن يغير رجال التعليم جميعاً ماألفته نفوسهم عشرات السنين ، وما طبعه الماضى القريب فى قلوبهم وعقولهم أيام نشأتهم الأولى ، وأن يتعاون هؤلاء مع كل وزير للمعارف تعاوناً يكفل أن تحقق السياسة الجديدة الغرض الجديد . وهذا الانتقال يقتضى كذلك أن تنفسح أمام وزارة المعارف أبواب الميزانية لمواجهة ما تقضى به السياسة الجديدة من توسع فى مراحل التعليم جميعاً ، كما تقتضى تصوير المبادئ التى يقوم عليها التعليم بأغراضه الجديدة تصويراً دقيقاً . ومجال التفكير فى هذا كله مترامى الأطراف يصعب تحديده . لهذا اتجه كل وزير عنى بهذا الأمر اتجاهاً خاصاً ، مع صدق النية عند كل منهم لخدمة وطنه . وقد وجدت ، أول ما توليت وزارة المعارف ، من التباين فى ألوان هذا التفكير مع وحدة القصد إلى خدمة الوطن ما دفعنى إلى محاولة التوفيق بين هذه الألوان المتباينة ، وإلى الاتجاه بالتربية والتعليم إلى الغرض الذى اقتنعت بأنه يحقق أكبر الخير للبلاد .

وقد صورت فى هذا الفصل طرفاً من محاولاتى لادراك ما سعيت إليه . لم أفصل موظفاً ولم أنقله من مكانه لاعتبار شخصى حتى يشعر الموظفون بالطمأنينة إلى عملهم ما أحسنوا أداءه . وقضيت على المركزية فأنشأت مناطق التعليم ليتعلم رجل التعليم حمل المسئولية فيعود الناشئة حملها . وأنشأت كليتى الآداب والحقوق بالاسكندرية نواة لجامعة فاروق الأول . وسعيت رغم العقبات للارتفاع بمستوى اللغة العربية ودراستها . وعملت على أن يستقل المصريون وحدهم بكل ما يتصل بسيادة الدولة من إدارة شئون الوزارة . وألغيت اللغة الانجليزية من السنة الأولى الابتدائية للتقريب بين ألوان التعليم فى المرحلة الأولى — الأولى والالزامى والابتدائى — ولتيسير انتقال الممتازين من التعليمين الأولى والالزامى إلى التعليم الابتدائى بالمجان . وأنشأت مراقبة للثقافة العامة تعنى بنشر هذه الثقافة فى المدارس وخارج المدارس . وعنيت بالاذاعة المدرسية تمهيداً لاتخاذ الاذاعة وسيلة لتثقيف الشعب وتعليمه . وكرست كل تفكيرى لأجعل من التعليم وسيلة للنهوض القومى السريع حتى تكاتف مصر الدول التى سبقتها فى مضمار الحضارة وتنهض بالعبء الانسانى الملقى على عاتق كل أمة متمدينة نهوضاً كاملا .

لم يكن غرضى من تدوين ما قدمت أن أحصى كل ما قمت به فى وزارة المعارف خلال هذه الفترة الأولى من ولايتى شئونها . لكنى أرى واجباً قبل أن أختم هذا الفصل أن أذكر أمرين جعلت منهما موضع عنايتى الخاصة إيماناً منى بأن لهما فى حياة البلاد الأثر البالغ .

أما أول الأمرين فاستقلال الجامعة . وأما الأمر الثانى فالتدريب العسكرى

فأنا أومن باستقلال الجامعة إيماناً عميقاً متأصلا فى نفسى مذ كنت طالباً بجامعة باريس . لذلك لم يدر بخاطرى يوماً أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة أنه الرئيس الأعلى للجامعة . فلما وليت وزارة المعارف ، فكنت الرئيس الأعلى للجامعة ، حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه . وكان هذا طبيعياً وقد قمت منذ سنة ١٩١٧ بالتدريس فى الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت أثناءها بالاستقلال الصحيح ، وبما يدفعه الاستقلال إلى النفس من تقدير الواجب والمسؤولية والاضطلاع بهما على خير وجه .

هذا إلى أن أستاذى لطفى السيد (باشا) قد عين مديراً للجامعة ، من يوم أصبحت حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، فحرص على استقلالها وحافظ عليه ، حتى لقد استقال من منصبه فى سنة ١٩٣١حين فصل مجلس الوزراء إذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب . وظل منصب مدير الجامعة شاغراً إلى أن عاد إليه لطفى (باشا) ، فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها . لا جرم أن يكون احترام هذا الاستقلال عندى من المبادىء الأساسية لحياة الدولة العلمية .

وإن الأمور لتجرى فى مجراها العادى ، إذ أضرب طلاب الجامعة عن تلقى دروسهم . واجتمع مجلس الوزراء فى الغداة فسألنى محمد محمود (باشا) عما أنا صانع لاعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى . وتلفت الوزراء ينتظرون جوابى فلم أزد على أن قلت إن مجلس الجامعة سيجتمع غداً ، وسأتوجه إليه وأرأس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الاجراء اللازم لإعادة السكينة وعود الطلبة إلى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكنت قد فكرت ، إثر هذا الاضراب ، فى أسبابه ، ودار بخاطرى أن عمداء الكليات وأساتذتها تقع عليهم تبعة غير يسيرة فيما حدث ومايحدث من مثله. فاحترام الطلبة أساتذتهم لعلمهم وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم واطمئنان لرأيهم ، يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم . فلو أن الأساتذة بذلوا الجهد لمنع إضراب عن طريق النصيحة والارشاد لمـــا حدث . ولو أنهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم أن استمر الأساتذة فى القاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الاضراب ، وبخاصة إذا شعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقاً ، وبأن لهم فى سماعها فائدة تفوتهم ولا يسهل تعويضها إذا حال انقطاعهم عن حسن الاصغاء إليها . أما أن يكون إضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز ، بل ذلك تحريض على الاضراب أى تحريض .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة ، وأدليت إلى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت ، فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم ،

وأقر البعض رأيي ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتطمئن الأمور إلى نصابها . وبعد انقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الأمور فى نصابها الطبيعى .

على أن تفكيرى فى مسؤولية الأساتذة أدى بى إلى الانتقال خطوة أخرى . فلو أن الأساتذة قدروا واجبهم كاملا لاستقامت الأمور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر . وأول واجب الأستاذ فى الجامعة أن يكرس كل وقته وكل جهده للعلم الذى يدرسه ، ينقطع له ولا يفكر إلا فيه ، ويحاول جهده أن ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديداً يلقى على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقاً بأننا نتقدم . أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين ، يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم وسعيهم إلى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سدنة العلم وحراس محرابه . ولو أن الأساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذه السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرمة ما يصد أية سلطة عن التعرض له .

لم يكن الاضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى ، بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال وسيلة للاسراع إلى الرقى المادى فى الدرجات الوظيفية . فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليوقعها الوزير ، فكنت ألاحظ أنها تصل يوم يكون رجل الجامعة ، مدرساً أو أستاذاً مساعداً أو أستاذاً ، قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانوناً للارتقاء من درجة إلى درجة ، لم تزد هذه السنوات أسبوعاً ، بل لم تزد يوماً واحداً . وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد ، اعتماداً على أن مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس إدارة الجامعة من بعده . لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى إليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة أن أساتذة الجامعة ومساعديهم ، ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ، ولا ينهضون

بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له . لذلك سألت ، لمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة علىّ ، عما إذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها . ولما كان النفى جواب سؤالى ، طلبت إلى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته . وأذكر مع الشىء الكثير من الأسف أن هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال ، بل كان بعضها لا يذكر شيئاً قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل إجازة الدكتوراه .

وأبديت ملاحظتى هذه للدكتور على إبراهيم (باشا) مدير الجامعة ، فقال : أولئك خير رجالنا ، ولو لم نرقهم لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملأ الفراغ العلمى الذى يخلفونه وراءهم ، ولا تنس أن الجامعة لا تزال فى نشأتها الأولى ، وأن الزمن هو الكفيل بسد النقص الذى تشير إليه . فغداً يكثر خريجو الجامعة ، ثم يتنافسون ، فتؤدى منافستهم إلى ما تنشده من الرقى العلمى وما تريده من إبداع وابتكار .

وسألته : فما بالنا لا نعتمد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبذل لهم من المال ما يغريهم بالحضور إلينا ؟ بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى ، ولو كان ذا سمعة عالمية عالية ، ليحلوا محله وليرقوا إلى درجته ؟ ؛ وهلا ترى أن يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبى ، وأن يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل اليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ؟ .

وكان جواب مدير الجامعة : هذه فكرة جديرة بالتمحيص . على أننى أوثر ألا يكون الأجانب أساتذة « ذوى كراسى » دائمة ، بل أساتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين ، ويمكن تجديد عقودهم . فقد لوحظ أن الأساتذة الأجانب ، وإن بلغوا من العلم أسمى مكان ، يتخذون من مراكزهم

الدائمة وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه المقيمين بمصر . أما الأساتذة الزائرون فلا تمر بخاطرهم مثل هذه الفكرة ، وإن مرت فلا يكون لها أثر تخشى مغبته ، لأنهم يشعرون دائماً أنهم على سفر ، وأن ما قد يعرف من تدخلهم فيما لا يتصل بعملهم وعلمهم قد يؤدى إلى عدم تجديد عقدهم .

أكان حديثى فى مجلس الجامعة ، وقرارى إرفاق مذكرة ببحوث من يطلب ترقيتهم من رجالها ، وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم وعدم تخلفهم عن محاضراتهم ، وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب — أكان فى ذلك كله أو فى شىء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبى أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ولا أراه اليوم . فإضراب الطلاب إخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة ، فاذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه ، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لاعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين يستطاع تجنب هذا الايذاء باجراء كالذى لجأت إليه . والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها ، فاذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . والاستقلال كالحرية ، أداء الواجب سياجه والكفيل باحترامه . والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى القاء محاضراتهم . أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها . فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له . وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة . لكن للملاحظة التى أبداها على (باشا) إبراهيم قيمتها . فلا بد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه .

واستقلال الجامعة لا ينظمه القانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به فوق كل اعتبار مادى أو غير مادى ، وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه . عند ذلك تسمو مكانة الجامعة ، لا فى وطنها وحده ، بل فى العالم بأسره .

***

فأما التدريب العسكرى ، ففكرة عرضت علىّ أثناء اجتماع شهده وكيل الوزارة وبعض رجال التعليم . وقد شاقتنى الفكرة لدى سماعها . فأنا من أنصار التجنيد الاجبارى العام ؛ لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين فى الحقوق والتكاليف العامة ، ولأنه يشعر الناس جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومراكزهم الاجتماعية بأنهم سواسية حقاً أمام الوطن ، وسواسية فى أداء ضريبة الدم دفاعاً عنه ، ولأنه فضلا عن ذلك يقوى الروح المعنوية فى البلاد ويبعث إلى القلوب معنى التضامن الصادق فى خدمتها . وأى تضامن كأن يعرض الانسان نفسه للموت دفاعاً عن وطنه وبنى وطنه . ذلك معنى يسمو بالوطنية إلى المقام الأسمى ، ويدعو الناس جميعاً إلى الايمان بأنهم فى حدود وطنهم وحدة متماسكة لا انفصام لها ، إن اختلفت ميولهم أو تباينت آراؤهم ساعة الرخاء وجب أن تلتئم وتتضامن ساعة الشدة ، تضامناً تسمو معه التضحية إلى بذل الروح وإلى كل ما يكفل للوطن عزته ولكل فرد من أبناء الوطن كرامته .

هذا إلى ما فى التجنيد الاجبارى من انصراف عن ملاذ الحياة ، وتعود على شظف العيش ؛ ومن تقوية معانى الرجولية فى النفوس ، ومن إدراك الواجب وحسن أدائه .

وكان طبيعياً أن يصدر تشريع بالتجنيد الاجبارى إثر صدور الدستور تنفيذاً لأحكامه . لكن السنوات تعاقبت ولم يصدر هذا التشريع . أفلا يكون التدريب العسكرى فى معاهد التعليم جميعاً خطوة ، ولو ضيقة ، تتحقق بها طائفة من الأغراض التى يحققها التجنيد الاجبارى ؟ ذلك ما دار بخلدى أول ما عرضت الفكرة علىّ ؛ ولذلك أقررت مبدأ هذا التدريب من غير تردد ، وطلبت إلى المختصين أن يضعوا وسائل تنفيذه حتى أصدر القرار الوزارى به .

ووضعت صيغة القرار الوزارى فأصدرته فقوبل بالارتياح من كل جانب. وأقبل المختصون بتنفيذه يمهدون لهذا التنفيذ أول العام الدراسى بهمة لا تعرف الملل ، وكأنما شعروا بما شعرت به مما يترتب على هذا النظام من أثر صالح .

وذكرت ، إذ أصدرت هذا القرار ، ما مرّ بنا نحن فى طفولتنا وبكرة صبانا . لم يكن فى المدارس أول ما دخلتها فى السنوات الأربع الأخيرة من القرن الماضى

غير الدروس يلقنها المدرسون للتلاميذ ، ولم يكن ثَمَّ أية عناية بالتربية البدنية فى أية صورة من صورها . ورأى المستشار الانجليزى لوزارة المعارف فى ذلك الحين أن من حق التلاميذ أن يعنى بتربية أبدانهم ، وألا يكتفى بحشو ذاكرتهم بالمعلومات ، فأدخلت الرياضة البدنية فى المدارس ، فكان أثرها أن علمت التلاميذ النظام كما علمتهم العناية بصحة أجسامهم ، وجعلتهم يدركون معنى التعاون فى العمل بحكم هذا النظام الذى تدربوا عليه . لكن هذه الرياضة البدنية لم تكن لتؤدى الغرض المقصود منها ، والذى كان له الأثر البالغ فى تربية الشعب الانجليزى ، لأنها كانت تربية آلية فرضت علينا ، فلم ندرك مراميها ، وإنما أصبنا منها ما كان تسلية لنا أو متفقاً مع ميولنا الفردية فى تلك السن . وكان ذلك طبيعياً ، أن عهد بهـذه التربية إلى أفراد من الجيش لا ثقافة لهم ، يشرف عليهم مستر « دفير » الانجليزى الذى لم يكن يزيد عليهم فى الثقافة كثيراً . لهذا بقيت فائدة الرياضة البدنية محدودة ، أفادت أجسامنا ، ولكنها لم تتصل بمعنوياتنا وأرواحنا .

أفيكون التدريب العسكرى ، الذى أصدرت القرار الوزارى بتنفيذه ، أسعد حظاً اليوم من التربية البدنية إذ ذاك ؟ ذلك مارجوته ، وبخاصة لأننى وجدت من المهتمين بهذا التدريب رجالا ذوى ثقافة عالية ، منهم الأطباء ، ومنهم الحاصلون على درجات عالية فى التربية البدنية ، ولأننى قدرت أن بين مصر ، فى أواخر القرن التاسع عشر ومصر بعد أربعين سنة ، فرقاً فى الإدراك والثقافة يتيح لهذا التدريب العسكرى أن يؤدى الكثير من المعانى والأغراض التى يؤديها التجنيد الإجبارى .

* * *

حسبى هذا العرض السريع لبعض ماواجهته من شؤون وزارة المعارف أول ماوليتها . ولن تزال هذه الوزارة كثيرة الشئون والشجون حتى يستقيم أمر التربية والتعليم فى مصر .

ولأنتقل الآن إلى ما واجهه مجلس الوزراء ، وما واجهه رئيس الوزارة ، محمد محمود (باشا) فى وزارتين تعاقبتا بعد وزارة الانتخابات ، هما وزارتاه الأخيرتان .

الفصل الرابع

الوزارتان الأخيرتان

ذكرت فى الفصلين السابقين ما صادف تأليف الوزارة التى خلفت وزارة الانتخابات من عقبات وصعاب . ولست أدرى : أكانت هذه الصعاب تقوم وتستمر ما قامت واستمرت ، لو أن محمد محمود (باشا) حرص على أن يشرك معه فى الوزارة رجال الهيئة السعدية التى تألفت برياسة الدكتور أحمد ماهر إبان الانتخابات الأخيرة ؟ لكنه لم يفعل ، بل ألف الوزارة الجديدة ولم يشرك فيها أحداً من تلك الهيئة . ولعله لم يفكر فى إشراكها فى الوزارة لأن تلك الهيئة كانت جديدة لم يصهرها الزمن ولم يثبت مبلغ ما لها من قوة على البقاء .

واجتمع مجلس الوزراء الجديد ليضع خطة التنفيذ للبرنامج الذى أعلنه محمد محمود (باشا) فى خطاب الافتتاح للحملة الانتخابية . على أننى شعرت ، فى أول اجتماع لمجلس الوزراء ، بأن الصعاب التى لاقاها محمد (باشا) فى تأليف الوزارة كان لها أثرها الفعال فى الاقبال الصريح القوى على تنفيذ هذا البرنامج ، وكأنما كان رئيس الوزراء يقول فى نفسه : « من يدرينى بعد الذى حدث ، إثر نجاحى الحاسم فى الانتخابات ، أن يكون لوزارتى بقاء مع ما يحيط بها من جو يسهل أن تترعرع فيه الأهواء ؟ » ومن ثم ترك لكل وزير أن يقوم بما يراه من إصلاح فى شؤون وزارته ، ولم يتبادل مجلس الوزراء الرأى فى تنسيق هذا الاصلاح لكيلا يُبذل جهد سدى ، ولا يتناقض اتجاه وزير مع اتجاه غيره من سائر الوزراء .

مع ذلك لم يكن بد من معالجة ما عنفنا فى نقده من سياسة الوزارة الوفدية للتخلص منه والقضاء على آثاره . وقد كان فى مقدمة ما تناوله مجلس الوزراء

من ذلك أمران : القمصان الزرقاء ، والاستثناء فى ترقيـــة الموظفين والتحزب فى عزلهم .

ولم يتردد المجلس لحظة فى اختيار الوسيلة لمعالجة مشكلة القمصان الزرقاء . فهذه التشكيلات العسكرية ، أو الشبيهة بالعسكرية ، لا وجود لمثلها فى بلد ديمقراطى ، وانما لجأت إليها الدكتاتورية الفاشية ، ثم لجأت اليها الدكتاتورية النازية ، ثم استبقتها الدكتاتوريتان . دعامة لهما وعماداً ، وذلك بعد أن استولى موسولينى عنوة على حكم إيطاليا بفضل هذه القمصان ، وبعد أن مهد بها هتلر للحصول على كثرة فى الانتخابات طوعت له من بعد أن يكون عاهل ألمـــانيا المطلق . أما وقمصان الوفد الزرقاء بدعة ابتكرت فى ظل الحكم وغذيت بأموال الدولة — رغم منافاتها للنظام الديمقراطى الذى تسعى مصر جاهدة لاقرار قواعده فى ربوعها — فلا يجوز بقاؤها ، ولا يجوز قيام مثلها ، بل لابد من اعتبار وجودها منافياً للنظام البرلمـــانى ، واعتباره لذلك جريمة يعاقب عليها القانون . ووضع التشريع الذى يحوى هذه المبادئ وصدر ، واطمأنت الوزارة بذلك إلى أنها قضت على هذه البدعة قضاء أخيراً .

أما مشكلة الموظفين والاستثناءات والفصل من الوظيفة ، فلم تكن معالجتها يسيرة هذا اليسر . فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين حق مقرر لمجلس الوزراء منذ عشرات السنين . والموظفون جميعاً حريصون غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، ولا يفكر أحدهم فى أن مصلحة الدولة يجب أن تسمو على حق الفرد . وقد انتقل هذا الاعتقاد إلى الوزراء أنفسهم ، وبخاصة لأن الكثيرين منهم كانوا موظفين ، فليس يسيغ أحدهم إلغاء ما كسبه الموظفون من حقوق فى حدود القانون .

كيف تعالج هذه المشكلة إذن بعد أن أثارت الاستثناءات التى أغدقتها حكومة الوفد على أنصارها ، وأثار فصلها الموظفين الذين ليسوا من حزبها ، ثائرة الرأى العام كله ؟

كنت مقتنعاً بأن إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى أول إنشائه هو العلاج لهذه المعضلة ، على أن يقف اختصاصه عند شئون الموظفين

لا يتعداها . وكنت أشعر بأن هذا المجلس إذا أنشىء يحول بين مجلس الوزراء والالتجاء إلى الاستثناء من غير أن يكون لهذا الاستثناء مسوغ قوىّ لا مطعن عليه. وقد أبديت هذا الرأى فى مجلس الوزراء فأقره ، وطلب إلى لجنة قضايا الحكومة أن تضع مشروع قانون يحققه . وفى انتظار هذا المشروع رأى مجلس الوزراء أن يتابع الخطة التى جرى عليها منـــذ تألفت وزارة الانتخابات ، فيقفل باب الاستثناء ولا يلجأ لحقه فيه .

وقد جرت الوزارة ، كما جرت وزارة الانتخابات من قبلها ، على هذه الخطة . وإننى لأذكر لهذه المناسبة حادثاً طريفاً نظرته وزارة الانتخابات . كان أحد الموظفين بمكتبى فى وزارة الانتخابات فى الدرجة السادسة . ولم أكن أعرفه معرفة شخصية ، بل اقترح علىّ رجل له مكانته عندى أن أنقله إلى مكتبى فأخذت باقتراحه . فلما انقضى على وجوده مديراً لمكتبى شهر وبعض الشهر طلب إلىّ من اقترح نقله أن أطلب ترقيته إلى الدرجة الخامسة ، فهى الدرجة المقررة لمن يشغل مثل وظيفته . ووضعت مذكرة بذلك أرسلتها إلى اللجنة المـــالية فأقرتها . وأحيلت المذكرة إلى مجلس الوزراء وعرضت عليه ، ولم يكن لرئيس الوزارة اعتراض عليها . لكن عبد العزيز فهمى (باشا) لم يلبث حين عرضت أن طلب رفضها فى إلحاح قائلا : لقد كان فى مقدور هيكل (باشا) أن يختار موظفاً فى الدرجة الخامسة ، وألا يختار موظفاً فى الدرجة السادسة يطلب ترقيته إلى الخامسة ترقية استثنائية . ولم ألح أنا فى الدفاع عن مذكرتى اعتماداً على إقرار اللجنة المالية لها ، فرأى رئيس الوزارة سحبها تفادياً من رفضها . وجاء ذكر هذه المسألة بعد زمن فى حديث جرى بينى وبين حسين سرى (باشا) وزير الأشغال فقال : « لقد أشفقت عليك حين اعترض عبد العزيز (باشا) بالشدة التى اعترض بها ، لأننى اعتقدت أن بينك وبين هذا الموظف صلة قرابة» قلت : « وما قولك فى أننى لم أكن أعرفه يوم عينته مديراً لمكتبى ، وأنه من الوجه القبلى وأنا من الوجه البحرى ؟ » فابتسم وقال : « وعلى هـــذا النحو تقع معظم الاستثناءات . يقرها الوزير ثم مجلس الوزراء إجابة لرجاء عضو فى البرلمان أو عين من الأعيان أو صديق ذى مكانة ، لا علم لديهم بكفاية الموظف ولا بمؤهلاته ، ويقع

ذلك حياء من الوزير أن يرفض هـــذا الرجاء ، وحياء من المجلس أن يرفض مذكرة الوزير . ولو أن من الوزراء من يستطيع أن يقف موقف عبد العزيز (باشا) من مذكرتك لما حدث من الاستثناءات ما حدث ، ولمـــا أثارت هذه الاستثناءات من الضجة ما أثارت ، ولمـــا تعرضت أداة الحكم للفساد الذى تعرضت له فى عهد الوفد بارتقاء غير ذوى الكفاية إلى المناصب التى يجب أن تبقى وقفاً على الكُفاة دون سواهم .

كذلك قال سرى (باشا) ، وقوله حق لا ريب . ولو أنه اتبع بدقة لسارت الأمور سيرة عدل تنثنى معه كل شكوى . لكن أموراً تطرأ أحياناً فلا يجرؤ الحاكمون فى مصر على مجابهتها ؛ فعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء وقف الترقيات كلها منذ وزارة الانتخابات ، عرضت على المجلس يوما ترقية عمر (بك) فتحى ياور جلالة الملك ، ودار بخاطرى أن أعترض بقرار وقف الترقيات ، فإذا سرى (باشا) نفسه يغمزنى قائلا : اسكت .. هذا ياور الملك ! ولم يعترض أحد من الوزراء على الترقية . وتكرر بعد ذلك ترقية عمر (بك) فتحى ترقية استثنائية ، وأوجبت مجاملة صاحب العرش أن يتخطى مجلس الوزراء قراره بوقف الترقيات .

وجرت الأمور فى مجلس الوزراء من بعد مجرى عادياً بحتاً ، فكان جدول أعمال المجلس يبلغ إلى الوزراء قبل اجتماع المجلس بيومين أو بأربع وعشرين ساعة محتوياً على ستين أو سبعين مسألة قلّ منها ما يقف النظر ، وأكثرها يتعلق بتسوية حال موظف أو معاش ورثة موظف أو تأجير قطعة أرض مملوكة للحكومة بايجار اسمى ، أو ما يشبه ذلك من شئون لم أكن أتوقع أن تكون الشاغل الأهم لمجلس الوزراء . ولم تكن لى بمعالجة هذه الشؤون دراية خاصة لأنها تتصل بالقانون المـــالى أو بقانون المعاشات مما يحفظه الموظفون عن ظهر قلب ، ولا أعرف أنا منه إلا القليل ، لأننى لم أكن موظفاً فى يوم من الأيام . ولم يدر بخاطرى أن أدرس هـــذه القوانين ، لأننى وجدت فى شؤون وزارة المعارف وما تقتضيه من إصلاح ما يشغلنى عن مثل هذه الدراسة . بل لقد وددت لو أن هذه المذكرات التى كانت تبعث اللجنة المـــالية بها إلى المجلس استبعدت من اختصاصه ، ووضعت لها قواعد ثابتة تطبق عليها ، فلا تضيع وقت المجلس يوماً كاملا من أيام الأسبوع فى غير جدوى .

ولم أكن أنا الوحيد الذى شعر بهـــذا الشعور . بل لقد شعر بمثله غير واحد من زملائى الوزراء ، وشعر به الأستاذ محمد كامل سليم (بك) سكرتير عام مجلس الوزراء ، وأفضى بشعوره هذا إلى رئيس الوزارة ، فعرض محمد (باشا) علينا الأمر ، فكلف المجلس كامل (بك) أن يضع مذكرة برأيه فى الموضوع . وقد وضع الرجل فيه مذكرة قيمة . لكنها أجلت ، ثم أجلت ، ثم نامت فى أضابير المجلس نوماً عميقاً لا يزال متصلا إلى اليوم .

وانقضى شهر مايو ، وسافر الملك إلى مصيفه بالاسكندرية ، وأقبل شهر يونيو . وإننى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالاسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم . وعجبت : فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال « الهيئة السعدية » اشتركوا فيها ، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم .

لم حدث هذا التعديل ؟ وأى داع دعا إليه ؟ لم أعرف من ذلك شيئاً على سبيل التحديد أو القطع إلى ساعة وصلتنى الدعوة لتناول طعام الغداء . صحيح أن إشاعات بهذا التعديل كانت تتردد ، ولكننى لم أكن أصدقها . فقد كنت أوثر دائماً أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فاذا انضم اليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخططه . أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن مما يروقنى إلا إذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .

وقد ذكرت فى هذه المناسبة ماحدث فى انجلترا عام ١٩٢٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار ، فأيد الأحرار العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكدونالد حكومة العمال الأولى . صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا ،

واضطرت إلى إجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها ، فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة ، وقضى على حزب الأحرار البريطانى قضاء يكاد يكون مبرماً . لكن هذا الاجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الاجراء الدستورى السليم ، وكنت لذلك أؤيده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر . لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى إلى إشراك السعديين فى الحكم ، فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لأن رئيس الوزارة كان رئيس حزبى ، ولأننى بقيت فى التعديل وزيراً للمعارف ، وكنت معتقداً أننى أستطيع أن أقوم فيها بإصلاح يتحقق به للتربية وللتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمنعنى ، بعد قليل ، من أن أسأل محمد (باشا) عن السبب فى هذا التعديل ، وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر ، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى (باشا) ، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثراً فى حياة الأحزاب المصرية . وكان الرجل صريحاً فى جوابه . لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة اليه أن تسند إلى الدكتور أحمد ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات . والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة . أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة ، فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها ، وقد تكون هذه النتيجة إضعاف الحزبين لمصلحة الوفد . لهذا رأى هو ، ورأى على ماهر (باشا) والدكتور أحمد ماهر ، أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة . وتحقيقاً لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه ، مع الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) ، محمود غالب (باشا) والأستاذ سابا حبشى . فتولى غالب (باشا) وزارة المواصلات ، وتولى الأستاذ سابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .

ولم يذكر محمد (باشا) سبباً لتولى الدكتور ماهر وزارة المالية والنقراشى (باشا) وزارة الداخلية إلا أنهما رغبا فى ذلك ، وأنه لم ير بأساً بتحقيق رغبتهما حرصاً على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة . على أن شقيقه

حفنى محمود (بك) أخبرنى غير مرة أنه كان صاحب الاقتراح بإسناد الوزارتين إلى هذين الرجلين ، لأن اتصالهما بالمصالح المـادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين . وعجبت لهذه الحجة ، ولم أشارك صاحبها رأيه ، لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصلحة العامة .

وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة اليمين الدستورية بين يدى الملك ، وبدأ كل وزير يباشر عمله فى وزارته .

وكان فى مقدمة ما عرض على مجلس الوزراء ، بعد هذا التعديل بأسابيع قليلة ، إطلاق اسم المغفور له الملك فؤاد على جميع المنشآت العامة التى أنشئت فى عهده . وأبدى الوزراء جميعاً الارتياح لهذا الاقتراح والاغتباط أشد الاغتباط به . والحق أنه شيدت فى عهد الملك فؤاد معاهد عظيمة . وأعظم هذه المعاهد الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) . فقد تولى الملك فؤاد رياسة إدارتها منذ سنة ١٩٠٧ حين كان أميراً ، وحين كانت هـذه الجامعة أهلية ، وكانت تحارب من اللورد كرومر المعتمد البريطانى . فلما جلس فؤاد على عرش مصر ، صارت هذه الجامعة حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، وضمت لها المدارس العليا ، فصارت كليات جامعية اختير لهـا من كبار الأساتذة فى أوربا من نهضوا بعبء تنظيمها تنظيما جامعياً صحيحاً .

ومن الهيئات التى ساهم الأمير فؤاد فى شؤونها ، ثم اهتم بأمرها بعد ارتقائه العرش ، جمعيات كثيرة ذات منفعة عامة ؛ كجمعية الهلال الأحمر ، وجمعية الاسعاف ، وجمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وغيرها ، وغيرها .

واستجابة للاقتراح الذى عرضه رئيس مجلس الوزراء ، أطلق إسم الملك فؤاد على هذه الهيئات كلها ؛ فأصبحت الجامعة المصرية جامعة فؤاد الأول ، وأصبح مجمع اللغة العربية مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وهلم جرا . وقد فهمت منذ اللحظة الأولى أن هذا الاقتراح يثلج صدر الملك فاروق ويزيده تأييداً للوزارة ومعاونة لها فى تنفيذ خطتها .

ورحبت يومئذ بالاقتراح ، كما رحب به سائر زملائى ، ولم يمر بخاطرى ما كتبته من قبل نقداً للفرنسيين لأنهم غيروا أسماء بعض الشوارع فى باريس بعد الحرب العالمية الأولى ، فمحوا كل إسم ألمانى أو يمت للألمان بصلة ، على حين ترك الألمان إسم «ميدان باريس» علماً على أبهى ميدان فى برلين وأعظمه . والواقع أن مثل هذا المحو والتغيير لا خير فيه ، لأنه كثيراً ما يفسد أبحاث المؤرخ بعد مضى الأجيال ، كما يضر بالمعاملات بين الناس . لكن هذه المنشآت التى نسبت للملك فؤاد كانت حديثة العهد من ناحية ، فلم يكن هذا التغيير يضر بها ، كما أن ماحدث لم يغير من أسمائها إلا أن أضيف إسم الملك فؤاد إليها . صحيح أن الجامعات تنسب فى غير مصر إلى المدن التى تقوم فيها . فيقال : جامعة باريس ، أو جامعة لندن ، أوجامعة اكسفورد ، أو جامعة شيكاغو . لكن اهتمام الملك فؤاد فى إنشاء جامعة القاهرة كان عظيما ، فلم تزد نسبتها إليه على أنها اعتراف بالجميل أقره مجلس الوزراء بعد وفاة صاحب الجميل .

وقد أدى إطلاق إسم الملك فؤاد على جامعة القاهرة إلى نتيجة لم يكن مفر منها . فقد اقترحت أنا على مجلس الوزراء بعد أسابيع من ذلك إنشاء كلية للحقوق وأخرى للآداب بالاسكندرية تكونان نواة لجامعة تقوم فى تلك المدينة ، وتعيد إلى الأذهان ما كان لها من مجد علمى عالمى كريم بعد أن أنشأها إسكندر المقدونى بزمن غير طويل ، فكان طبيعياً أن يطلق إسم الملك فاروق على هذه الجامعة الجديدة . هذا إلى ما قدرته من أن إطلاق إسم الملك فاروق عليها كان كفالة النجاح فى إنشائها . وصح تقديرى ، فلم ألبث حين اقترحت الأمر على مجلس الوزراء أن وافق عليه .

فلما أنشئت جامعات أخرى بعد ذلك فى أسيوط وفى غيرها من المدن أطلقت عليها أسماء رجال الأسرة العلوية ؛ فكانت إحداها جامعة محمد على ، والأخرى جامعة إبراهيم ، وأصبح من غير الميسور لإنسان أن يعرف مقر أى من هذه الجامعات حين يذكر اسمها ، كما كان يعرفه لو أنها نسبت للبلد الذى تقوم فيه .

* * *

وإن الوزارة لماضية فى عملها ، إذ نشرت جريدة المصرى نبأ أثار دهشتنا وكان موضع حديثنا فى مجلس الوزراء . نشرت أن على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى التقى فى سر من الناس بمصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد وكانت بينهما خلوة لم يعرف أحد ما دار فيها . ما معنى هذا ، وما المقصود منه ؟ ؛ إن الانتخابات التى أجرتها الوزارة لم يمض عليها بضعة أشهر ، وكانت معركتها قائمة على أساس من الخلاف الذى نشأ بين الوزارة النحاسية والقصر على الحقوق الدستورية . ولما تمض سنة كاملة على إقالة النحاس (باشا) ؛ هذه الاقالة التى دمغت حكمه بما لم يدمغ به حكم فى أى بلد دستورى أو غير دستورى ؛ وكان على ماهر (باشا) رئيساً للديوان يوم صدر الأمر الملكى بهذه الاقالة . ترى هل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر الأخيرة انقلاباً تعتبر هذه المقابلة من علاماته ؟ ؛ وهلا يجب أن يصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بأننا نريد أن نعمل فى جو هادىء ، إذا أريد بنا أن نحقق لمصلحة البلاد ماألقى علينا تحقيقه؟ ذلك أمر لابد منه ، وإلا فاستقالة الوزارة خير وأولى .

وصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بالأمر ، وذكر له حديثنا فى مجلس الوزراء ، فاعتذر على ماهر (باشا) بأن مقابلته مع النحاس (باشا) إنما أدت إليها المصادفة ؛ فقد التقيا وهما يسيران على كورنيش البحر بالاسكندرية ، وكان التقاؤهما على مقربة من كازينو سان ستفانو ؛ وصافحه النحاس (باشا) ، فلم يكن بد من أن يرد التحية بمثلها ، ثم سارا يتحدثان حديثاً لا علاقة له بالسياسة ولا بالوزارة ، ثم جلسا يتمان حديثهما ذاك . ووقف الأمر عند هذا التفسير ، أو هذا الاعتذار إن شئت ، وإن جعلت صحف الوفد تلح فى الأمر وتلمح فى إلحاحها إلى أن المقابلة جرت غير مرة ، وإلى أن حديثاً جرى بين الرجلين قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم .

وتعاقبت الأيام والأسابيع ونسى الناس هذا الحديث كما ينسون غيره ، واندفعت الوزارة تنفذ سياستها ، فألفت لجنة لدراسة المشروع الذى أعدته لجنة القضايا لانشاء مجلس الدولة . ولما كنت صاحب الاقتراح بانشاء هذا المجلس علاجاً لمشكلة الموظفين فى أمر الاستثناء والفصل فقد اختارنى مجلس الوزراء

عضواً فى هذه اللجنة التى كانت تجتمع فى مكتب وزير المـالية ، الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وقد لاحظت حين اطلعت على مشروع لجنة القضايا أنه جعل لمجلس الدولة اختصاصاً واسعاً يتجاوز مشكلة الموظفين إلى كل ما يقع بين الحكومة والأفراد من منازعات . ولم أسترح أنا لهذا التوسيع فى اختصاص المجلس لأننى أومن بأن التشريع يجب أن يواجه نقصاً يحس به الناس ، وأن لا يتعدى مواجهة هذا النقص . وقد أنشىء مجلس الدولة أول ما أنشىء فى فرنسا محدود الاختصاص ، ثم جعل اختصاصه هذا يتسع تبعاً لطمأنينة الجمهور إلى أحكامه ولشعور الناس بالحاجة إلى توسيع اختصاصه . فلا ضير علينا أن ننشىء مجلس الدولة فى مصر لمواجهة شكايات الموظفين ، وأن ندع الجمهور نفسه يقدر بعد اطلاعه على أحكام المجلس ، إذا كان من الخير توسيع اختصاصه ؟ . ودافع عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا عن مشروع اللجنة ، ودفع الرأى الذى أبديته بأنا يجب أن نستفيد من تجارب غيرنا من الأمم ، وأن ما مر به مجلس الدولة فى فرنسا مما أدى إلى توسيع اختصاصه يكفى لاقناعنا بأن ننشىء مجلسنا واسع الاختصاص منذ بدايته . وتشبث كلانا برأيه ؛ وانقسمت آراء اللجنة ؛ ينصر فريق رأيى ، وينصر فريق رأى بدوى (باشا) . وقد أدى هذا الانقسام إلى تأجيل نظر المشروع غير مرة ، ثم أدى إلى إرجائه بسبب الحوادث الخطيرة التى واجهتنا وواجهت العالم وأوشكت أن تزج به فى غمار حرب عالمية ثانية .

فقد بالغت ألمـانيا ، منذ استهل عام ١٩٣٨ ، فى الاعتداد بقوتها المسلحة لتحقيق السياسة التى أعلنها عاهلها أدولف هتلر فى كتابه (كفاحى) . وقد اعتد هتلر بهذه القوة من قبل ، فألغى القيود التى فرضتها معاهدة فرساى على تسليح ألمانيا ، واضطر الفرنسيون عام ١٩٣٦ للانسحاب من منطقة (الرور) وكانوا يحتلونها بحكم تلك المعاهدة . ولم يجـد هتلر يومئذ من الرأى العام العالمى معارضة ، لأنه كان يسترد لألمـانيا حقوقاً سلبتها إياها الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى ، ولأن السياسة البريطانية نزعت منذ سنة ١٩٣٥ منزع التسليم لمـا يقوم به (الفوهرر) الألمـانى تنفيذاً لهذه السياسة ، فلم تؤيد فرنسا فى اعتراضها على تصرفه . لكن (الفوهرر) تقدم منذ بدأت سنة ١٩٣٨

فى سياسة الاعتماد على القوة خطوة بل خطوات ، أزعجت انجلترا وأزعجت العالم ، وجعلت الناس جميعاً يتطلعون إلى الغد القريب بعيون كلها الريبة والقلق .

فقد أراد هتلر أن يحقق ما سماه (المجال الحيوى للشعب الألمانى) . وكان هذا المجال يقتضى فى نظره أن تضم إلى ألمانيا جميع الأراضى التى تقطنها عناصر من أصل ألمانى أو تتكلم الألمانية . وتنفيذاً لهذه السياسة ، ضم النمسا إلى المانيا فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ من غير حرب ، بل اكتفاءً بالتهديد بالحرب واعتماداً على (طابور خامس) فى النمسا نفسها تفاهم معه سلفاً على تنفيذ خطته . وقد خيف أن تتدخل إيطاليا لمعارضة هذه الخطوة . لكن الدوتشى (موسولينى) أخطر حكومة النمسا أنه لا يعترض التدخل الألمانى ولا يقف فى وجهه . وكذلك تم لهتلر ما أراد ، فشكر لموسولينى موقفه .

تلفت الناس فى أرجاء العالم المختلفة إلى هذا الحادث الدولى الخطير ، وجعلوا يتساءلون : ماذا عسى يكون بعده ، وهل يؤدى هذا الاعتماد على القوة إلى نشوب حرب أوربية ، أو حرب عالمية ثانية ؟ التقيت يوماً بمستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، وتناول حديثنا الموقف فى أوربا وماقد يتمخض عنه إذا ضم هتلر الممر البولونى الذى يفصل بروسيا الشرقية عن سائر ألمانيا ، ومحا بذلك نصوصاً أخرى من معاهدة فرساى غير التى محاها من قبل حين سلح ألمانيا وحين أخرج فرنسا من منطقة الرور ، وحين ضم النمسا ؛ فكان جواب سمارت : ما أظن حرباً تنشب بسبب الممر البولونى ، أو بسبب « دانتزيج » . لكنه مع ذلك لم يخف ما كان يدور بخاطر الناس من مخاوف مبعثها هذا الاعتماد على القوة وحدها فى توجيه السياسة الأوربية .

وكان طبيعياً أن تساورنا المخاوف فى مجلس الوزراء . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ تقتضينا التزامات تقابل انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ومنطقة الدلتا إلى منطقة قناة السويس . ومن هذه الالتزامات إقامة منشآت بمنطقة القناة . وكان عثمان محرم (باشا) وزير الأشغال حين عقدت المعاهدة قد قدر نفقات هذه المنشئات بخمسة ملايين من الجنيهات . أما حسين سرى (باشا) وزير الأشغال معنا ، فقدر نفقاتها بما يزيد على اثنى عشر مليوناً من الجنيهات .

وهذا مبلغ تنوء به ميزانية الدولة . أفلا يجمل بنا ، والحالة هذه ، أن نفاوض إنجلترا لتنهض هى بعبء الانشاء ، وأن ندفع نحن لها خمسة الملايين التى قدرها عثمان محرم (باشا) ؟ ! .

وسافر محمد محمود (باشا) إلى لندن أوائل الصيف ، وسافر معه حسين سرى (باشا) وزير الأشغال، وعبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا للتباحث مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن . وأتم محمد (باشا) هذه المحادثات ووقع مع الحكومة البريطانية اتفاقاً يحقق ما أردنا وعاد إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر اغسطس فاستقبل بالاسكندرية استقبالا حافلا .

بعد زمن قصير من عودة رئيس الوزارة إلى مصر ، بدأ الجو الدولى فى أوربا يضطرب بالنذر المؤذنة بالحرب ؛ فقد أذاعت الأنباء أن هتلر يعتزم ضم السوديت ، وهى الجزء المجاور لألمانيا من أرض تشكوسلوفاكيا ، بحجة أن أهل هذا الجزء كلهم من عنصر ألمانى ، وأنهم يريدون الانضمام إلى وطنهم الرايخ الألمانى ، وأنهم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم . وشعرت إنجلترا كما شعرت فرنسا بأن هذه الخطوة تؤذن بما بعدها ، وتؤدى إلى ضم تشكوسلوفاكيا كلها ، ثم إلى ضم بولونيا ، لتدخل كلتاهما فى (المجال الحيوى للشعب الألمانى). وانجلترا وفرنسا قد ضمنتا سلامة بولونيا بمعاهدات عقدتاها معها من قبل . فإذا تطورت الأمور بالسرعة التى ينفذ بها هتلر سياسته الجرمانية ، فلا مفر من اندلاع نيران الحرب فى القارة كلها شرقها وغربها . لذا بدأت الأنباء تتواتر من أرجاء أوربا المختلفة بما يهدد العالم من حرب ضروس قد تمتد إلى ما وراء أوربا وتصبح حرباً عالمية مخربة .

وكان طبيعياً أن تعنى مصر ، وأن يعنى مجلس الوزراء المصرى ، بهذه الأنباء . فالمعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ تلقى على مصر أن تسارع لمعاونة حليفتها إنجلترا إذا وقعت الحرب . ولم يكن أحد فى مصر يتردد يومئذ فى القول بأن هذه المحالفة تدفعنا إلى إعلان الحرب فى صف إنجلترا . وإذا نحن أعلنا الحرب أصبح حتماً أن نحمل أعباءها ، وأن نتعرض لكل ويلاتها . وقد تعرضنا فى الحرب العالمية الأولى ، حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، لغارات جوية

قليلة لأن الطيران الحربى كان لا يزال فى طفولته ، ولأننا كنا محايدين لم نشترك فى الحرب ولم نعلنها . ما بالك وقد تقدم الطيران الحربى ، وأصبح يضارع قوات البر وقوات البحر ؟ ؛ ثم ما بالك ومصر معرضة لأن تعلن الحرب ! طبيعى إذن أن تشغل أنباء الأزمة الدولية بال كل مصرى ، وأن يشغل بها مجلس الوزراء أكثر من كل مصرى .

وبعث رئيس الوزارة برقيات إلى ممثلينا فى العواصم الأوربية جميعاً كى يوافونا بأنباء الموقف وتطوراته ، وبأدق ما يقفون عليه من المعلومات . وأخذ مجلس الوزراء يجتمع قبل الظهر من كل يوم ، منذ الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ، فى مقر الرياسة ببولكى برمل الاسكندرية ، يستعرض ما تلقاه رئيس الوزراء من وزرائنا فى العواصم المختلفة ، ويتداول فى الموقف على هدى ما تنشره الصحف وما توافينا به هذه البيانات ، ويتذاكر فيما يجب على كل وزير فى وزارته إذا نشبت الحرب .

والحق أن وزراءنا المفوضين أفادونا فى ذلك الوقت بمعلوماتهم أجل الفائدة ، مما جعلنى أتساءل فيما بينى وبين نفسى : لم لا تبلغ إلى الوزراء تقارير الممثلين السياسيين أيام السلم كما تبلغ إليهم فى مثل هذا الظرف ؟ ففيها لا ريب فائدة عظيمة ، وأقل فائدتها شعور الوزير بأن بلاده لا تعيش فى عزلة عن العالم ، بل تتأثر بكل ما يجرى فيه من أحداث سلمية أو غير سلمية ، وأن عليها لذلك أن تكاتف العالم فى مضمار الحضارة ، وأن تساهم بنصيب كريم فى تقدمه ورقيه .

وإن الناس فى أرجاء العالم المختلفة لمشفقون مما عسى أن يتنفس عنه هذا الموقف الدولى الدقيق ، إذ نشرت وكالات البرق أن مستر نيڤل تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية قد أبلغ هتلر أنه يريد مقابلته ، وأن هتلر اغتبط بهذا الرأى ، وأن الرئيس البريطانى سيسافر إلى ألمانيا ليلقى (الفوهرر) فى مقره فى (برختسجادن) . وسافر مستر نيڤل تشمبرلن ، فى منتصف سبتمبر ، طائراً من لندن إلى ميونيخ ، ومن هناك ذهب إلى مقر هتلر والتقى به . واتفق الرجلان على أن تضم ألمانيا السوديت وألا تضم غيرها بغير اتفاق مع الدول الكبرى ، وفى مقدمتها انجلترا وفرنسا . وعاد الرئيس البريطانى فى الغد مسرعاً إلى لندن ،

بعد أن اقتنع الناس فى مشارق الأرض ومغاربها بأنه أنقذ العالم من كارثة فاجعة أظلته نذرها بالسحب القاتمة .

على أن نيفل تشمبرلن لم يسلم من نقد كثيرين على ما فعل ، إذ رأوا اتفاقه مع هتلر تسليما على طول الخط ، وتشجيعاً للعاهل الألمانى على سياسة الاعتداد بالقوة ، وما تؤدى إليه هذه السياسة من صلف هتلر ، صلفاً ينتهى إلى الحرب وإلى الكارثة العالمية ، فلا يكون تصرف تشمبرلن إلا تأجيلا لهذه الحرب يزداد الألمان أثناءه استعداداً على استعدادهم الجهنمى .

وأجاب كثيرون على هذا النقد بأن تأجيل الكارثة ، إن صح أن ما صنعه تشمبرلن لم يزد على تأجيلها ، كان ضرورة محتومة ، لأن انجلترا وفرنسا لم تكونا مستعدتين لخوض غمار الحرب ، فتأجيلها سنة يستعدان فيها لمواجهة ألمانيا هو خير على أية حال . خير إن وقعت الحرب إذ يكونان أكثر استعداداً لمواجهتها ، وخير أكبر إن أدى هذا الاستعداد لرد ألمانيا عن المضى فى سياسة الاعتداد بالقوة تمهيداً لخوض لظى الحرب .

تنفسنا الصعداء فى مجلس الوزراء ، كما تنفس الناس الصعداء فى مصر وفى كل أرجاء العالم . وعدنا إلى مألوف حياتنا الوزارية ، يباشر كل وزير عمل وزارته ، وينعقد مجلس الوزراء مرة فى كل أسبوع . وانقضى الصيف وعدنا إلى القاهرة مطمئنين إلى أن شبح الحرب قد انقشع ، معتقدين مع ذلك أنه قد يعود ، وأن واجباً أن يقدر المختصون لاحتمال هذه العودة .

وإن مجلس الوزراء لمنعقد يوماً فى الأسابيع الأولى من سنة ١٩٣٩ ، إذ عرض علينا رئيس الوزراء فكرة لم تكن تمر لأحد منا على بال . عرض علينا أن تنضم مصر إلى ميثاق سعد آباد ، الذى تعاهدت فيه تركيا والعراق وإيران وأفغانستان أن تعتبر كل منها أى اعتداء يقع على إحداها واقعاً عليها جميعاً ، فهى تتضامن فى دفعه بكل قوتها . لم يخالجنى أى شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى إنجلترا . ولا يخالجنى اليوم شك فى أن الفكرة التى دفعت إلى هذا العرض هى التى دفعت من بعد إلى إنشاء جامعة الدول العربية ، وأن مبعثها يرجع إلى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . لكن هذا الذى أراه اليوم

واضحاً لم يكن بينا أمام أحد منا حين حدثنا رئيس الوزارة عن ميثاق سعد آباد . فلم يكن أحد منا يتوقع خطراً من ناحية الشرق . إنما كانت ألمانيا محور هذا الخطر . وقد ضمت ألمانيا بلاد السوديت فى أواخر سبتمبر بعد اتفاق ميونيخ ، ثم ضمت المجر « هنجاريا » وضمت تشيكوسلوفاكيا كلها فى شهر اكتوبر . فاذا أرادت بعد ذلك أن تتجه إلى الشرق كان البلقان طريقها إليه . لكنها إن تخطت تركيا بعد الاستيلاء عليها ، ألفت نفسها أمام قوات فرنسا صاحبة الانتداب فى لبنان وسوريا ، وأمام قوات انجلترا صاحبة الانتداب فى العراق وشرق الأردن وفلسطين . أية مصلحة لنا إذن فى الانضمام إلى ميثاق سعد آباد إلا أن يمتد حلفنا مع إنجلترا إلى ما وراء حدودنا ، وأن نضطر إذا وقعت حرب إلى دفع قواتنا بعيداً إلى تركيا وإلى العراق وإيران ، وتعريض البلاد بذلك إلى خطر الغارات الجوية وإلى خطر الغزو إذا وقعت حرب عالمية .

مرَّ شىء من ذلك بخاطرى ، حين عرض علينا رئيس الوزارة الانضمام إلى ميثاق سعد آباد ، فاعترضت بأن البلاد الأربعة المشتركة فى الميثاق — تركيا والعراق وإيران وأفغانستان — متجاورة بعضها مع بعض فالعدوان على إحداها يعرض سائرها لامتداد العدوان إليها ، ولها من ثم مصلحة فى التضامن لدفع المعتدى . أما ونحن لا نجاور أياً منها ، بل تبعد أقربها إلينا مئات الأميال عنا ، فلا مصلحة لنا فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

وخالفنى فى هذا الرأى بعض زملائى الوزراء محتجين بأن لمصر مصلحة فى تكوين جبهة متضامنة فى هذا الركن من العالم ؛ لأن الحرب فى عهدنا أصبحت ميكانيكية ، ولأن الطيران الحربى أصبح لا يعنى بمئات الأميال ، ولذلك أيدوا فكرة الانضمام إلى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام إليه .

وشاركنى فى رأيى جماعة من الوزراء ، فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فريقين متعادلين فى العدد . ولم يكن محمد محمود (باشا) قد أبدى رأيه . لذلك قال : إن هذه المسألة الخطيرة لا تكفى فيها أغلبية صوت واحد . لهذا لا أرى أن أنضم لأى الفريقين ، بل أسحب الموضوع من المجلس . ولما كان وزير الخارجية ، دولة عبد الفتاح يحيى (باشا) مسافراً إلى تركيا عما قريب ،

فانا نرجوه أن يبحث الموضوع بحثاً دقيقاً مع الساسة الأتراك . فاذا عاد بعد ذلك ورأى طرح الموضوع مرة أخرى للمناقشة ناقشناه .

وقد أعجبت أنا بتصرف محمد (باشا) فى هذا الموقف . فهو تصرف حكيم غاية الحكمة . فليس من الطبيعى أن ترتبط مصر بمعاهدة قد تجرها يوماً إلى حرب ضروس بأغلبية صوته هو . وقد دل الواقع من بعد على بُعد نظره وحكمته ، إذ سافر عبد الفتاح يحيى (باشا) إلى تركيا ثم عاد منها ولم يطرح هذا الموضوع على مجلس الوزراء قط .

ومما يلفت النظر أن هذا الموضوع طرح على مجلس الوزراء ، ونوقش فيه وتم التصويت عليه ، من غير أن يفكر محمد محمود (باشا) بوصفه رئيس الأحرار الدستوريين ، أو يفكر أحمد ماهر (باشا) بوصفه رئيس الهيئة السعدية ، فى ضرورة طرحه على حزبه ليتخذ قراراً فيـــه ، بل ناقشه كل وزير فى المجلس برأيه الخاص . فكان من الوزراء الدستوريين من قَبِـله وكان منهم من رفضه ، وكان من الوزراء السعديين من قبله وكان منهم من رفضه ، وكذلك كان شأن الوزراء المستقلين . وقد استبعده محمد محمود (باشا) من جدول أعمال المجلس حين تساوت أصوات القبول والرفض قبل أن يدلى هو بصوته . ترى لو أنه لم يفعل وقبل الاقتراح أو رفضه ، أفكان يترتب على القرار بقبوله أو رفضه أن يستقيل وزير يخالف القرار رأيه ، أم كانت المسألة تمر كما تمر أية مسألة عادية لا أثر لها فى سياسة الدولة ؟ ؛

يقف هذا الأمر النظر لأن موضوع الانضمام إلى ميثاق سعد آباد كان يصور تطوراً جديداً فى سياسة مصر الخارجية . فقد كان قوام هذه السياسة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ألا تخرج قوات مصر عن حدود مصر ، وألا تتعدى معاونتها إنجلترا فى حالة الحرب تقديم المساعدة داخل أراضيها . أما هذا الميثاق فيقتضى من ينضم إليه أن يخرج بقواته للدفاع عن أية دولة من دوله يعتدى عليها . أفلم يكن هذا الوضع الجديد جديراً بتدبر أطول وأعمق من جلسة فى مجلس الوزراء ؟ وهلا كان يقتضى أن تستشار فيه الأحزاب ، وأن يكون لها فيه رأى ؟ لم يدر شىء من ذلك بخاطر رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة ، مع

ما كان يبدو من ميلهما للانضمام إلى الميثاق ؛ ولم يدر شيء منه بخاطرنا نحن الوزراء ، وذلك لأن سياستنا الخارجية كانت يومئذ ، وأحسبها لا تزال ، بعيدة عن أن تشغل أذهاننا إلى الحد الذى يجعلنا ننعم الرأى فيها ، ونقدر نتائجها البعيدة والقريبة . ولهذا يعالجها الأكثرون معالجة مرتجلة ولا يفكرون فى مبلغ اتصالها بسياسة البلاد الداخلية وبميزانيتها ، وباقتصادها القومى وبكل مظاهر نشاطها .

لهذا نوقش الموضوع ، واختلف فيه الدستوريون فيما بينهم والسعديون فيما بينهم ، واعتبر هذا الخلاف من العلامات الطيبة التى تدل على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية ، والتى تشهد بأن الوزارة تعمل وكأنها حزب واحد ، وكأن تعدد الهيئات فيها لا أثر له على سياستها .

وطُرح من بعد موضوع آخر للمناقشة فنُظر إليه بهذه العين المجردة عن الحزبية ، ثم كانت له نتائج خيف فى وقت ما أن يتأثر بها وجود الوزارة ، أو يتأثر بها مركزها أمام الرأى العام على الأقل . ذلك حين عرض أحمد ماهر (باشا) وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف من الجنيهات . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية ، وإنما هى شركة إنجليزية فعلا ، وإن كانت مصرية قانوناً ، وكانت تتستر وراء إسم أحمد عبود (باشا) . ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما أنها مصرية بالقانون .

وللوقوف على الحقيقة فى هذا الأمر ، عهد مجلس الوزراء إلى الأستاذ سابا حبشى (بك) وزير التجارة والصناعة ، أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه . وقام سابا (بك) بهذا البحث وعرض النتيجة على المجلس بعد عدة أسابيع ، وانتهى من عرضه إلى أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية بالفعل ، وإن اتسمت بظاهر من المصرية ، وأنها لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية . وكان سابا(بك) وزيراً سعدياً . مع ذلك رد عليه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة . واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ، ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت . وشعر أكثر الوزراء أن رئيس مجلس

الوزراء ويؤيد وزير المالية فى منح الاعانة ، فأثر ذلك فى رأيهم .

وكان سابا حبشى (بك) يجلس إلى جانبى . وقد رأيته يكتب ورقة ظننت أنه يحصى فيها الأصوات وأصحابها . فلما جاء دوره فى التصويت قام من مكانه وذهب إلى حيث يجلس رئيس الوزراء ودفع اليه الورقة التى كان يكتبها ، فألقى عليها محمد محمود (باشا) نظرة ثم قال فى شىء من الدهشة : « سابا (بك) يقدم استقالته من الوزارة » . وكم أعجبت بسرعة خاطر الدكتور أحمد ماهر إذ قال فور سماعه لهذه العبارة : « يظهر أن سابا (بك) لم يقتنع بالحجج التى قدمتها . فأطلب إذن تأجيل هذا الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد وينظر فى هذه الحجج ويزنها فى هدوء » . ولما كان وزير المالية مقدم الاقتراح هو الذى يطلب التأجيل ، أجل المجلس نظر الموضوع إلى جلسة مقبلة .

وسافرت إلى الأقصر قبل أن ينظر الموضوع من جديد . وإننى لأسير ذهوباً وجيئة فى شرفة فندق ونتر بلاس ، بعد أن تناولت طعام الغداء ، إذ أقبل سابا (بك) حبشى قادماً من القاهرة . وشاركنى فى السير استمتاعاً بدفء الشمس . وتناول حديثنا موضوع «شركة البوستة الخديوية» وإعانتها . ورأيته متحمساً لرأيه ، فقلت : « أنت متحمس لرأيك ، والدكتور ماهر متحمس لرأيه ؛ فما قولك أن يقرر مجلس الوزراء إحالة الموضوع إلى لجنة القضايا لتدرسه وتشير برأيها على المجلس . فان أيدت رأيك رفضت الاعانة ، وإن أيدت رأى الدكتور ماهر منحناها ، ثم لا يكون عليك ولا عليه غضاضة ، ولا يتعرض مجلس الوزراء لقالة المتقولين عند الرأى العام » . ووافقنى سابا حبشى (بك) واعتقدت بذلك أننى وصلت إلى حل كريم نزيه لمشكلة كادت تثير خلافاً عنيفاً فى الوزارة ، وفى أحد الحزبين اللذين تتألف منهما .

فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتحدثت إلى محمد محمود (باشا) فيما اتفقت مع سابا (بك) عليه . وإذ كانت مسألة الاعانة ستنظر الغد فى مجلس الوزراء ، فقد طلبت إليه إحالة الموضوع إلى رئيس لجنة القضايا ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، فأجابنى متجهماً : « كلا ؛ لابد من الفصل فى الموضوع ، وليفعل سابا مايشاء . إننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال . »

قلت : « لكن الأمر فى هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر (باشا) »—
قال : «ولو ، وما كان له أن يواجه ماهر (باشا) بمثل ماواجهه به . فالدكتور ماهر ليس رئيس حزبه وكفى ، بل هو رجل تفاخر به أية أمة يكون وزيراً فيها . وعلى أية حال لابد من الفصل فى الموضوع غداً » .

كان محمد (باشا) مغضباً وهو يقول هذه العبارة الأخيرة ، فرأيت الخير فى تحويل مجرى الحديث على أن أعود إليه فى الغد قبل انعقاد مجلس الوزراء . وإننى لكذلك إذ دخل علينا الدكتور أحمد ماهر (باشا) فقلت : « أوثر أن أترككما تتحدثان فيما تريدان» : وقال الدكتور ماهر : «ليس بيننا عليك سر» . عند ذلك قال محمد (باشا) : « قل له يا هيكل (باشا) ما جئت تعرضه علىّ » . فأعدت على الدكتور ماهر ما اتفقت أنا ووزير التجارة عليـــه من إحالة إعانة «البوستة الخديوية» على بدوى (باشا) . ولم أكد أتم حديثى حتى قال ماهر (باشا) : «هذا أحسن حل للموضوع ،وأنا موافق عليه تمام الموافقة» . وقال محمد (باشا) : « ما دام الأمر كذلك ، فسنحيل الموضوع غداً إلى رئيس لجنة القضايا » .

وأحيل الموضوع إلى بدوى (باشا) وبقى عنده إلى أن استقالت الوزارة .

***

كانت المسائل تعرض إذن على مجلس الوزراء فلا يتقيد أعضاؤه فيها برأى حزبى ، بل يناقشها كل وزير حسبما يرى ؛ فيختلف الدستوريون ، ويختلف السعديون ، ثم يقر المجلس رأياً ينتهى خلافهم عنده . لهذا حسب بعضهم من الخير أن تندمج الهيئتان ، الدستورية والسعدية ، فى هيئة واحدة ، يكون محمد محمود (باشا) رئيسها ، والدكتور أحمد ماهر نائب الرئيس . وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها . ولم ير الأحرار الدستوريون بالفكرة بأساً ما دام رئيس الهيئة الجديدة سيكون رئيسهم . لكن الفكرة لقيت مقاومة عند السعديين . فقد كان بعض زعمائهم يؤمن بأنهم ورثة سعد زغلول ، وبأنهم سيتغلبون على النحاس (باشا) ما داموا محتفظين باستقلالهم ، فأما إذا انضموا إلى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس (باشا) يظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول . وتشبث أصحاب هذه الدعوة بها تشبثاً لم يكن يسيراً

على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين ولم يفكر فيها من بعد أحد .

وما كان للهيئتين أن تندمجا وقد أثبتت الأيام أن اشتراكهما فى الوزارة لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه فى وضوح حادث وقع رغم تضامنهما ضد الوفد . فقد استغل السعديون هذا الحادث استغلالا تساءل الأحرار الدستوريون عن المقصود منه . ذلك حادث مزرعة الجبل الأصفر التابعة لوزارة الزراعة . فقد كانت هذه المزرعة الحكومية الكبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بآلاف الجنيهات بعد طرحها فى المزاد العلنى . وتم المزاد فى تلك السنة كما كان يتم فى السنوات التى قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ (باشا) وزير الزراعة . ثم جرت الأقاويل بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا تلغرافياً بزيادة كبيرة على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا تشبثاً منها ، فيما قيل ، بإرساء المزاد على شخص معين . وإن الناس ليتحدثون فى هذا الأمر ، إذ تقدم إلى مجلس النواب استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين ، المفروض فيهم أنهم يؤيدون الوزارة . وعجب كثيرون لهذا التصرف ، وتساءل بعضهم : « ما بال المعارضين الوفديين لم يقدموا هذا الاستجواب وقدمه السعديون ؟ » وإننى لأشيع يوماً جنازة أحد الكبراء إذ همس فى أذنى زميلى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، وكان يسير إلى جانبى ، بأن الملك يرى أن يستقيل رشوان (باشا) محفوظ من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم . وأن رسالة بهذا المعنى أبلغت إلى محمد محمود (باشا) . وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان (باشا) استقالته من الوزارة ، وقبل مجلس الوزراء الاستقالة ، وندب حسين سرى (باشا) وزيراً للزراعة إلى أن يعين وزير لها ، وطلب إلى سرى (باشا) أن يجرى تحقيقاً دقيقاً فى مزاد مزرعـــة الجبل الأصفر . وندب سرى (باشا) محمد رياض (بك) المستشار الملكى بلجنة القضايا لاجراء هذا التحقيق .

كان طبيعياً أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ (باشا) الحر الدستورى. ولذا اقترح محمد محمود (باشا) يوماً على مجلس الوزراء أن يعين إبراهيم دسوقى أباظه (بك) وزيراً للزراعة . ومثل هذا الاقتراح يذكر عادة

أمام المجلس للعلم . لكن الأمر فى هذه المرة اختلف عما جرت به العادة . فقد اعترض حسن (باشا) صبرى على تعيين دسوقى (بك) أباظه وزيراً ، وهدد بالاستقالة من الوزارة إذا تم هذا التعيين قائلاً : إذا دخل دسوقى (بك) من هذا الباب فأنا أخرج من الباب الآخر . وسئل عن سبب اعتراضه فلم يذكر إلا أن دسوقى (بك) كان يدفع للمرشحين فى الانتخابات من الأحرار الدستوريين مالاً . ولما قيل له — إن دسوقى (بك) سكرتير الحزب ، وإنه كان يشرف على عملية الانتخاب لحساب الحزب — لم يغير موقفه ، بل أصر عليه . وتولتنا الدهشة لهذا الاصرار وبخاصة لأننا كنا مقتنعين بأن محمد (باشا) لم يعرض إسم دسوقى (بك) على مجلس الوزراء إلا بعد أن اتفق عليه مع القصر ، على أن محمد (باشا) آثر أن يرجىء تعيين وزير الزراعة على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى (باشا) ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محمودة .

وظل منصب وزير الزراعة بعد ذلك شاغراً زمناً غير قليل ، ثم عين فيه محمد (بك) رياض ، وكان قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر إلى أن رشوان (باشا) لا تشوب نزاهته شائبة ، أما الاستجواب الذى قدمه أحد النواب السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال إلى جدول الأعمال بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق .

* * *

بينا يشغل حديث الاستجواب وموضوعه الأذهان ، نبت فى الجو موضوع آخر أشد لفتاً لنظر المشتغلين بالسياسة العامة . ذلك موضوع فلسطين . فمنذ سنة ١٩٣٦ نشبت فى هذه البلاد المقدسة المتاخمة لمصر ثورة عنيفة غاية العنف قام بها أهلها العرب ضد الوطن القومى اليهودى الذى كفلته السياسة البريطانية بتصريح أذاعه وزير خارجيتها ، سير آرثر بلفور فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، فكان صدوره مثار احتجاجات ومؤتمرات وفورات متصلة فى أرض المعاد . وكانت ثورة سنة ١٩٣٦ أعنف ما حدث . فلما لم تؤد إلى النتيجة المرجوة منها دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية إلى مؤتمر بالقاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٣٨ ولم تكن الحكومات العربية تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت

تقف منها موقف الحياد . لكن محمد (باشا) محمود رأى أن تبدى وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين إلى وليمة كبرى ألقى فيها خطاباً أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين تأييداً حاراً .

وظن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر إلى ما تنتهى إليه المؤتمرات كلها : إلى قرارات توضع ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه إلى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين ، لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله . فانجلترا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين ، والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود توفيقاً عادلا فى نظر اللجنة . ودعت الحكومة البريطانية بعد ذلك إلى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجالات العرب ، يبحثون فيه مع الساسة الانجليز عن حل لهذه المشكلة العويصة . وكان محمد محمود (باشا) يريد أن يسافر بنفسه إلى هذا المؤتمر ، راجياً أن يكون له فخر المشاركة فى تفريج أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مغتبطاً بما يرجو أن يقوم به من ذلك أيما اغتباط . لكننا فوجئنا فى اللحظة الأخيرة بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . وسافر على (باشا) ماهر مصطحباً معه عبد الرحمن عزام (بك) ، وأسندت رياسة الديوان الملكى بالنيابة إلى كامل (باشا) البندارى وكيل الديوان .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟ ؛ وإذا كانت مشاغل رئيس الوزارة فى فى مصر تحول بينه وبين السفر إلى انجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى (باشا) ؟ ؛ لقد كان هذا هو الطبيعى ، ولم يكن طبيعياً أن يسافر رئيس الديوان فى مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكى بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة فى فى المسؤولية الدستورية . لكنك إن تلتمس تفسيراً دستورياً لهذا الأمر ، فتفسيره أن الوزارة هى التى انتدبت على ماهر (باشا) ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائباً عن الوزارة ، والوزارة تحمل لذلك مسئولية أعماله . هذا هو التحليل الدستورى . أتراه متفقاً مع الواقع ؟ أما أنا فلم أعلم أن الوزارة ندبت

على (باشا) ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا الندب لم يعرض على مجلس الوزراء .

لم ينته على ماهر (باشا) من مهمته فى إنجلترا إلى نتيجة . لكن غيابه عن مصر أدى إلى انتشار أفكار لم يكن هو بعيداً عن العطف عليها وتشجيعها ، لكنه كان حريصاً على ألا تنسب إلى القصر ، وألا ينسب إليه هو أنها تصدر عنه أو تلقى تشجيعه . راجت فكرة الدم الجديد فى الوزارة . ونظرية النظام الاسلامى فى الحكم ، ونظرية الاصلاح الدكتاتورى السريع ، وأشباهها . صحيح أن هذه الأفكار كانت تقال قبل سفر رئيس الديوان إلى انجلترا ، لكنها كانت تقال على شىء من الاستحياء . أما بعد سفره فقد نشطت الدعاية لها ، ولم يكن القصر يأبى أن تنسب إليه .

كنت أشهد ذات مساء رواية غنائية تقوم بها فرقة إيطالية على مسرح الأوبرا بالقاهرة . وصادف أن كان صديقى كامل (باشا) البندارى ، وكيل الديوان الملكى ورئيسه يومئذ بالنيابة يشهد هذه الرواية . والتقينا فى فترات ما بين الفصول فى غرفة الاستراحة ، فحدثنى فيما كان يروج من بعض هذه الأفكار ، وبخاصة فى نظرية النظام الاسلامى للحكم . وقلت له يومئذ : لكن الدستور المصرى يختلف فى طائفة من أسسه عن هذا النظام الذى تحدثنى عنه . وأجاب : كلا ؛ فالدستور المصرى يؤيد النظام الاسلامى فى الحكم ويؤكده . قلت : «كيف يصح هذا ومن أسس الدستور المصرى حرية الاعتقاد ؛ أى إنه يجيز للمسيحى أن يرتد عن مسيحيته إلى الاسلام من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة ، كما يجيز للمسلم أن يرتد عن إسلامه إلى المسيحية أو غير المسيحية من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة — بينما يقضى الاسلام بعقاب المرتد عنه بالاعدام ؟ ؛ وكيف يصح هذا والدستور المصرى ينص على أن الدولة المصرية ملكية وراثية فى أسرة محمد على ، بينما كانت الخلافة الاسلامية شورى بين المسلمين ، حتى كان الخليفة القائم يأخذ البيعة لابنه قبل وفاته ، ثم يقول الفقهاء إن مثل هذه البيعة غير صحيحة شرعاً ؟ وكيف يصح هذا والدستور المصرى يقضى باحترام المعاهدات التى تعقدها مصر ، ومعاهدة مونترو التى عقدت، فى سنة ١٩٣٧ وألغت الامتيازات الأجنبية فى التشريع ومهدت لالغائها

فى القضاء ، تنص على أن يجرى التشريع فى نطاق المبادىء المقررة عند الأمم الغربية التى وقعت تلك المعاهدة حتى لا يكون تمييز مجحف بين المصريين والأجانب ، ومبادىء التشريع الغربى لا تتفق كلها مع النظام الاسلامى ؟ » وأجابنى البندارى (باشا) : كل هذه تفاصيل يمكن التوفيق بينها وبين النظام الاسلامى ، وليس فى تعارضها معه ما يجعل هذا التوفيق مستحيلا .

قبيل عودة على (باشا) ماهر من لندن ، ولمناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية بياناً ألقاه الملك موجهاً إلى الشعب ، على نحو ما كان يحدث فى الأعوام السابقة ، وجاء فيه أن جلالته ورث عن والده التمسك برأيه ، فلا يستطيع أحد أن يزحزحه عنه . وقد تساءل الناس عن مرمى هذه العبارة فى هذه المناسبة . فلما عاد على (باشا) ماهر من لندن شاع فى الأوساط المختلفة أنه موشك أن يستقيل من رياسة الديوان ، وقيل إنه طلب إليه وهو فى لندن أن يستمع إلى الاذاعة الملكية ، وأنه استدعى فور وصوله إلى الاسكندرية عائداً من لندن لمقابلة الملك بالقاهرة ، وأن جلالته واجهه بأنه المقصود بالعبارة التى جاءت فى الاذاعة الملكية ، وأنه علم من مصادر يثق بها أن البندارى (باشا) هو الذى كتب الاذاعة أو أوحى على الأقل بها ، ولذلك صح عزمه على الاستقالة ، ثم قيل إنه لن يعدل عنها إلا إذا خرج البندارى (باشا) من الديوان . وتولى الناس مما سمعوا من ذلك أشد العجب ، وذكر كثيرون منهم ما كان من أزمة حين كان محمد محمود (باشا) يؤلف الوزارة التى أعقبت الانتخابات سببها أنه لم يرشح كامل (باشا) البندارى للوزارة ، لأنه رجل على (باشا) ماهر .

وعجبت كما عجب غيرى ، وعز علىّ موقف صديقى البندارى (باشا) ، وحاولت أن أقوم بين الرجلين بالوساطة . ورحب كامل (باشا) بهذه الوساطة وشجعنى عليها وتمنى لو تنجح ، وأكد لى أن ما يقال من أنه انتهز فرصة غياب على (باشا) ماهر بالعاصمة الانجليزية ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة ، وأنه لا ينسى موقف على (باشا) حين اختاره وكيلا للديوان الملكى . أردت أن أقوم بالوساطة بين الرجلين وفاء لصديقى ونفياً

لتهمة وجهها إلى عقب تعيينه وكيلا للديوان بعد أن لم يعد وزيراً معنا .

فعلى الرغم من أننى ذهبت إذ ذاك إلى داره وتركت له بطاقة تهنئة بمنصبه الجديد أظهر الغضب منى وانقطع عنى . فلما كنا فى صحبة الملك حين سفره إلى مصيفه بالاسكندرية دعوته لتناول طعام الغذاء معاً غداة ذلك اليوم ، وسألته حين اجتمعنا عن سبب تغيره على ، فقال : إنه كان يطمع فى أن يحملنى الوفاء على ألا أشترك فى الوزارة إذا لم يكن هو وزيراً فيها . قلت : ولكنك تعلم أننى حاولت إقناع محمد محمود (باشا) بترشيحك ، وأنه رشحك للوزارة . قال نعم : أعلم أنه رشحنى . فقد كان اسمى فى كشفين من أحد عشر كشفاً قدمها . قلت : وأنت تعلم أن محمد (باشا) رئيس الوزارة هو كذلك رئيس حزبى ، فاذا دعانى لمعاونته فليس من حقى أن أتخلى عن هذه المعاونة . وكان جوابه : أنا أفهم الوفاء على صورة أخرى . قلت : لقد وفيت لك فرشحك محمد (باشا) للوزارة ، فاذا حدثت بعد ذلك ظروف لا علم لى بها فلا تثريب علىّ . وانتهت قطيعته ، وعدنا إلى سابق ودنا .

فلما أصر على (باشا) ماهر على ألا يبقى رئيساً للديوان إذا بقى البندارى (باشا) وكيله ، ذهبت إلى على (باشا) ماهر فى قصر عابدين وذكرت له ماأكده لى البندارى (باشا) من أنه يحفظ وده ويحفظ جميله ، وأن ما أبلغ اليه من أن البندارى (باشا) انتهز فرصة غيابه ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة . لكننى ألفيت الرجل ممتلئاً حفيظة ، مقتنعاً كل الاقتناع بأن البندارى (باشا) لم يحفظ عهده فى غيابه ، ويؤكد أن مالديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق اليه الريب . ورأيت أن وساطتى لم تنجح ، فأسفت ثم لم يغن الأسف شيئاً .

وعرفت بعد ذلك أن محمد محمود (باشا) قابل الملك وذكر له أنه إذا لم يكن بد من ترك أحد الرجلين القصر فرأيه ألا يكون هذا الرجل على (باشا) ماهر وله من سابقة فى خدمة الملك وفى خدمة والده ماله . وعلى ذلك عين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً لمصر فى « بروكسل » .

أفكان صحيحاً ما نسب إلى البندارى (باشا) ، رغم تأكيده لى أنه غير صحيح ؟

لم أصدق أن نيته اتجهت يوماً إلى الوقيعة فى على ماهر (باشا) . ويحملنى على الظن بأن الوشاة جسموا الأمر فجاوز الحقيقة ما حدث بينى وبين صديقى بهى الدين بركات (باشا) بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب ، وبعد أن توليت أنا وزارة المعارف . فقد ذكرت فى الفصل السابق أنه لما عين مجلس الوزراء محمود (بك) الدرويش سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف ، بناء على اقتراح من بهى الدين بركات (باشا) أثناء وزارة الانتخابات ، غضب موظفو المعارف لهذا التعيين لأن الدرويش (بك) ليس من رجال التعليم . فلما كان تعديل الوزارة ، طلبت إلى محمد محمود (باشا) إن أنا توليت وزارة المعارف أن يجنبنى هذه المشكلة ، فوعدنى بنقل الدرويش (بك) إلى وزارة المالية . ولم يتم هذا النقل إلا بعد زمن غير قليل . وفى هذه الأثناء علمت أن بهى الدين (باشا) غاضب منى ، وأن قوماً أبلغوه أننى لم أحسن معاملة الدرويش (بك) . وأننى أنا الذى طلبت أن ينتخب هو رئيساً لمجلس النواب لأتولى أنا وزارة المعارف . وهذا تصوير لا صحة له على الاطلاق . فلما علمت بغضب بهى الدين (باشا) طلبت إلى من أخبرنى بغضبه أن يبلغه أننى أعتذر اليه سواء كنت أنا المخطىء ، أو كان هو المخطىء ، أو كان الواشى بيننا المخطىء ، فاننى لا أستطيع أن أهدر صداقة عقدت منذ الصبا أو أخون عهدها . أما وقد حدث هذا بينى وبين بهى الدين ، فمن حقى أن أذكر أن البندارى (باشا) لم يدر بخاطره أن يخون لعلى (باشا) ماهر عهداً أو يجحد له جميلا .

كيف بلغ الوشاة إذاً أن يفسدوا بين رئيس الديوان ووكيله إلى حيث لا تنجح فى إصلاح ذات بينهما وساطة ؟ ليست لدى معلومات أبنى عليها حكماً . وغاية ما أستطيع استنتاجه أن الناس ظنوا أن لعلى (باشا) ماهر ، من السلطان النافذ فى أمور الدولة ، ما أدى إلى تضمين الاذاعة الملكية فى رأس السنة الهجرية العبارة التى سبقت إلى ذكرها ، وأن على (باشا) ماهر اعتقد أن للبندارى (باشا) يداً فى هذا التضمين ، فتغيرت نفسه على وكيله تغيراً جعل تعاونهما مستحيلا .

والواقع أن هذه العبارة التى تضمنتها الاذاعة الملكية لاتنهض حجة بذاتها

على أن للبندارى (باشا) يداً فيها . فمن الطبيعى أن تصدر عن ملك شاب لم يبلغ العشرين من سنه ، له ما لفاروق من اعتداد بنفسه لم تصقله التجارب .

لست أجهل أن هذا الاعتداد بالذات كانت تغذيه من يومئذ بطانة أحاطت بالملك منذ اعتلى العرش ، وكانت إلى جواره قبل ذلك حين بعث به والده إلى إنجلترا يتلقى العلم فى معاهدها . ولعل هـذه البطانة لم تطب نفسا بسلطان على (باشا) فى القصر ، ولعل الملك كان يود لو استطاع التخلص منه . لكن الظرف لم يكن مهيأ يومئذ لهذا الغرض . لذلك آثر الصبر حتى تحين الفرصة لاقصاء رجل يحسب أن له على الملك يداً تجعله فى القصر الآمر المطلق .

ولقد أدى إعتداد الملك الشاب بنفسه إلى أن ساءت علاقات القصر بالسفارة البريطانية فى كثير من الأحيان ، فأدى ذلك إلى حفيظة فى نفس السفير لم يخفها فى مناسبات عدة .

دعا الدكتور على (باشا) إبراهيم ، وكان عميد كلية الطب إذ ذاك ، إلى مأدبة عشاء بفندق سميراميس تكريماً للأطباء الانجليز الذين حضروا من إنجلترا أعضاء لهيئة الامتحان فى كليته . وكان ذلك فى شهر مايو . ودعيت أنا إلى هذه الحفلة بوصفى رئيس الجامعة الأعلى ، ودعى إليها السير مايلز لامبسون السفير البريطانى . فلما كنا بعد العشاء وقف السفير يتحدث إلى الدكتور نجيب محفوظ (باشا) ، الطبيب الكبير الذى أشرف على وضع الملكة فريدة . وأشار الدكتور محفوظ (باشا) إلى سعة إطلاع الملك سعة لاعهد بمثلها لمن كان فى سنه ، فرد عليه السير مايلز قائلا : ولكنه سطحى للغاية ، ثم قال : وما رأى وزير المعارف ؟ وكان جوابى : أنه ملكنا .. ولم يعقب السفير على ما قلت بكلمة. لكن حديثه دل على أن العلاقة بينه وبين الملك لم تكن علاقة مودة متبادلة .

أتاح هذا الود المفقود بين الملك والسفير فرصة ذهبية لطائفة من بطانة الملك كى تفسد الجو بينه وبين رئيس الوزراء. فقدكانوا يحدثونه بأن محمد (باشا) محمود يتمتع بتقدير الانجليز واحترامهم ، وآنه يعتز بهذاالتقدير وهذا الاحترام . وكان الملك يشعر يومئذ بأن محمد (باشا) ومن هم فى مثل سنه من ساسة مصر ينظرون إليه نظرة الأب لابنه الشاب . ولم يكن الملك يرضى عن هذه النظرة .

فهو صاحب العرش وأكبر رجل فى الدولة رغم سنه ، وهو لذلك لا يقل عن أى من هؤلاء الساسة حكمة وبعد نظر . وقد شعر محمد (باشا) بهذا الجو يتكثف حوله ، وقدر لذلك أنه لن يستطيع البقاء فى الحكم طويلا .

ذكر لى خشبه باشا ، وزير العدل يومئذ ، أنه سمع من الملك نقداً شديداً لوزارته ففكر فى تقديم استقالته وعرض الأمر على محمد (باشا) فقال له : لا تعجل فعما قريب تستقيل الوزارة كلها .

استهل الصيف فانتقل الملك إلى الاسكندرية ، ثم انتقلت الوزارة إلى مصيفها ببولكى . وكنت أشعر إذ ذاك بالحاجة إلى الاستجمام بعد مجهود متصل خلال ثمانية عشر شهراً فى الوزارة . وفكرت فى الاصطياف أسابيع بلبنان . وفاتحت رئيس الوزارة فى الأمر فكان جوابه : لا مانع عندى إذا سمح الملك ، فاطلب إلى الأمين بالقصر أن يبلغ الملك ما تريد . وعجبت لهذا الجواب لأن مجلس الوزراء هو الذى يندب من يتولى أعمال الوزير فى غيابه ، فالطبيعى أن يكون صاحب الرأى فى إجازة الغياب . لكننى لم أجد بداً من النزول على ما طلب رئيس الوزراء اقتناعاً منى بأن التقاليد تقتضيه . وطلبت إلى اسماعيل (بك) تيمور أن يستأذن الملك فى سفرى إلى لبنان وأنا لا أشك فى أن طلبى سيجاب .

وإننى لأنتظر مع زملائى الوزراء أمام أحد مساجد الاسكندرية لنصلى الجمعة فى صحبة الملك ، إذ جاء إلىّ تيمور (بك) وأخبرنى أنه يأسف إذ يبلغنى أن الملك لم يأذن بسفرى . ونقلت ذلك إلى رئيس الوزراء فقال : حسبك إذن أن تصطاف معنا بالاسكندرية .

عرفت من بعد لمـــاذا طلب محمد (باشا) أن يعرض أمين القصر أمر اجازتى على الملك . فقد طلب (رفعته) إلى الملك أن يسافر إلى أوربا مستشفياً هذا الصيف فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة إلى بقاء (رفعته) بها ، وذلك رغم أنه كان بحاجة حقاً إلى الراحة والاستشفاء ، بعد ثمانية عشر شهراً قضاها فى مجهود مضن للأعصاب وللصحة أيما إضناء . لقد كان فى فترة الانتخابات يقضى معظم الليل ، وإلى ساعة مبكرة من الصباح ، مع لجنة الترشيحات . ثم إنه سافر يجوب بلاد الصعيد ، وينزل فى كل بلدة ترسو عليها الباخرة النيلية التى كانت تقله .

فلما تمت الانتخابات ، واجهته أزمة تأليف الوزارة الجديدة على النحو الذى سبقت إلى بيانه ؛ ثم إنه عدل وزارته بعد ذلك وأشرك فيها السعديين . ولم يكن الجو صفواً من حوله فى يوم من الأيام ، بل كان يواجه شتى المتاعب فى كل حين . وهذه المتاعب كلها تضنى الأعصاب . ومحمد (باشا) رجل يعيش بأعصابه . لذلك تأثرت صحته فلم تكن بعد هذه الشهور الطوال على ما ينبغى .

ولقد كان يخفى عنى وعن أكثر الوزراء ما يلقـــاه من متاعب وعقبات ، ولم يكن يفضى بها لبعض أصفيائه إلا فى النادر . ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من سنة ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه لغير علة تقتضى قيامها ، بله تراكمها ، فكان يزيده شعوراً بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

وإننى لفى بهو الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس ، إذ لقيته مصادفة ، فقال لى بعد أن حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . على أننى علمت بعد قليل أن سعيد (باشا) ذو الفقار ، كبير الأمناء ، جاء إلى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد (باشا) ، وأن رئيس الوزارة طلب إليـــه أن يبلغ الملك استقالته لأنه علم أن على (باشا) ماهر يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة . وقال رجال القصر إن الملك هو الذى أوفد سعيد (باشا) ذو الفقار يطلب إلى محمد (باشا) أن يستقيل حرصاً على صحته .

ولمـــا علمت أن على ماهر (باشا) هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة . ذكرت مشورة محمد محمود (باشا) على الملك ، عندما اشتد الخلاف بين على ماهر (باشـــا) وكامل (باشا) البندارى ، أن يحتفظ الملك بعلى (باشا) ؛ وساءلت نفسى : أكان ما حدث اليوم رداً للجميل ، أم أن السياسة لاتعرف عاطفة ولا جميلا ؟ ! أم أن الملك فضل رياسة على (باشا) ماهر للوزارة على رياسته للديوان ؟ . .

ولم يجر ذكر للدكتور أحمد ماهر (باشا) ورياسته الوزارة فى هذه المناسبة كما ذكر اسمه قبيل إقالة النحاس (باشا) فى الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٣٧ ؛ وسبب ذلك أن صحف الوفد نسبت اليه تصرفات خاصة بالبنك التجارى حققتها

النيـــابة ثم رفعت دعوى القذف على تلك الصحف إلى محكمة الجنـــايات .

* * *

أزمع محمد محمود (باشا) السفر إلى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل تكون أكفل لراحته من القطار ومن الطائرة ومن السيارة .

وفى عشية سفره اجتمعنا حوله فى بهو الفندق فذكر لنا أنه يرحب بعلى (باشا) ماهر رئيساً للوزارة ، وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون فى مناصبهم ، وأن يشغل أحمد (بك) عبدالغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان (باشا) محفوظ . وأنه عهد إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ووزير المـــالية فى وزارته ، ليقوم مقامه فى مفاوضات تأليف الوزارة برياسة على ماهر (باشا) .

وذهبنا صبح الغد إلى الميناء وصعدنا إلى الباخرة ، وودعنا محمد (باشا) فى سفره إلى مرسى مطروح ، وتمنينا له تمام الشفاء وموفور العافية . وأقلعت الباخرة بالرجل الذى شغل مصر عشرين سنة كاملة خادماً لها مجاهداً فى سبيل سيادتها واستقلالها .

وكانت استقالته من الحكم هذه المرة آخر عهده به .

وعدنا إلى مكاتب الوزارة فى بولكلى ننتظر ما يكون من تطورات الموقف فى أمر الوزارة الجديدة .

الفصل الخامس

مصر والحرب

عدنا إلى ديوان الوزارة ببولكلى ، ننتظر تأليف الوزارة الجديدة ، والوزراء مقتنعون بأن التأليف يتم فى اليوم نفسه ، أو فى الغد إذا أراد على ماهر (باشا) أن يدخل بعض التعديل على الوزارة . لكن اليوم انقضى وتلاه غده ، ولم يتحدث على (باشا) إلى أحد فيما كلف به .

واتصل بى حسين سرى (باشا) بعد يومين يخبرنى أن على ماهر (باشا) لم يخاطبه ، وأن عبد الحميد بدوى (باشا) تحدث إليه حديثاً غير رسمى ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيراً للأشغال ، ولا يرضى إلا أن يكون وزيراً للمالية .

وفى ذلك اليوم استدعى على ماهر (باشا) أحمد خشبه (باشا) وفاتحه فى أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ، ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجى (بك) وزيراً للعدل ، ويعرض على خشبه (باشا) أن يكون وزيراً للصحة . ودهش خشبه (باشا) لهذا العرض ؛ فقد كان وزيراً للعدل أكثر من مرة ، ومنذ سنوات طويلة ، كما كان وزير العدل فى الوزارة المستقيلة . وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيراً للصحة إذا كان على ماهر (باشا) يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ ! أليس معنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه ، وأنه راغب عن معاونة خشبه (باشا) بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعاً ؟ !

وكنا ، معشر الأحرار الدستوريين ، نجتمع أكثر من مرة فى كل يوم ، فى فندق وندسور حيناً ، وفى فندق سان استفانو حيناً آخر ، وفى مكاتب الوزراء ببولكلى أحياناً ؛ وكنا نتناول فى أحاديثنا ما نقف عليه من اتصالات على (باشا)

ماهر ويعلق كل منا بما يعن له . وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد (باشا) محمود فسافروا اليه فى مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، رغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأى أمر ذى بال حرصاً على صحته .

وقيل لى يوماً إن على (باشا) لا يريد أن أكون معه وزيراً للمعارف ، وذلك لمـــا كان بينى وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم . لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين الثلاثة فى وزارة محمد (باشا) غير مصطفى (باشا) عبد الرازق وزير الأوقاف. ولم يكن مصطفى (باشا) قد اختلف مع أحد خلافاً يدعو لعدم اختياره . ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على (باشا) ماهر لوزارته ؛

فكرنا فى الموقف الذى يجب أن نقفه . ولمـــا كان محمد (باشا) محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية فى مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا وموقفهم من على (باشا) ماهر واحداً . وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء إلى منزل النقراشى (باشا) برمل الاسكندرية واجتمعنا بالدكتور ماهر (باشا) والنقراشى (باشا) وآخرين من زعماء السعديين فانتهينا إلى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم واحداً ؛ فإما أن نشترك ويشتركوا فى الوزارة ، وإما أن نمتنع ويمتنعوا عن الاشتراك فيها .

وفى الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن إبراهيم الهلباوى (بك) قابل على (باشا) ماهر وتحدث اليه فى تأليف الوزارة ، وألح عليه فى ضرورة اشتراك الحزبين فيها . ثم إننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم أن على (باشا) مستعد أن يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين هما هلباوى (بك) وعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيراً من قبل . عند ذلك اجتمعنا فى المساء وتداولنا الرأى فقر قرارنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (باشا) ، كما أن إشراك اثنين فى الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها ، ولذلك قررنا عدم اشتراك الحزب فى الوزارة . وأبلغ أحمد خشبه (باشا) هذا القرار تليفونياً إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) .

وفى مساء الغد ذهبت إلى مقهى ميامى بالاسكندرية ، واتخذت مجلساً إلى جانب نافذة مطلة على البحر . وإننى لهناك إذ جاء من أبلغنى أن الوزارة تألفت وأن السعديين اشتراكوا فيها بأربعة وزراء ، وأن النقراشى (باشا) عين وزيراً للمعارف وأنه طرب لذلك أشد الطرب ، وأن على (باشا) ماهر أنشأ وزارة جديدة للشئون الاجتماعية وأسندها إلى عبد الرحمن (بك) عزام .

كان ذلك يوم ١٨ أغسطس . وانعقد مجلس الوزراء الجديد بعد ذلك بثلاثة أيام ، فكان من بين قراراته إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش . عند ذلك تنبهت إلى السبب الذى من أجله أبعد خشبه (باشا) عن الوزارة . ولعل هذا السبب ينسحب علىّ أنا كذلك . أليس على ماهر (باشا) قد حدثنى عن التحقيقات التى طلب الأب دريتون مدير دار الآثار إجراءها مع سليم (بك) حسن ، وطلب إلىّ وهو رئيس الديوان ألا أقصى عن لجنة التحقيق الإدارى المعينة بالوزارة شخصاً بذاته ؟ وأنا قد أحلت التحقيق بعد ذلك إلى النيابة . ولم يستطع خشبه (باشا) ، وزير العدل يومئذ ، أن يحمل النائب العام ، يس أحمد (بك) ، على تقديم القضية إلى قاضى الإحالة تمهيداً لإحالتها إلى محكمة الجنايات ، لأن النائب العام لم يكن يرى فيها ما يقتضى الإدانة . أفلا توحى إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش بالسبب الذى من أجله حيل بين خشبه (باشا) وبين الاشتراك فى الوزارة ؟

أثارت إحالة سليم (بك) حسن وجماعة من كبار الموظفين إلى المعاش على هذا النحو المفاجئ دهشة الناس وتعليقات الصحف . لكن أمراً أجل خطراً كان أكثر لفتاً للنظر . فقد استدعى حسين سرى (باشا) ، وزير المالية ، محمد طلعت حرب (باشا) مدير بنك مصر وتحدث إليه فى مركز البنك وشركاته وفى دقة هذا المركز دقة توجب على الحكومة أن تتدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع ، وطلب اليه أن يتنحى عن إدارة البنك . وترامى إلى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة من الدهشة . فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ؛ وهو الذى أنشأ شركات البنك واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل . وهو لهذا موضع تقدير الشعب

وإكباره وإجلاله . أفيعامل رجل خـــدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين ، وهو الجدير بكل إكرام وتقدير ؟ ! !

وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ما تولى الناس جميعاً . لقد كان بنك مصر يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيها المنشآت المـــالية جميعاً بسبب الأزمة المـــالية الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين . لكن الرجل لم يكن يحسب أن الأمر يصل بالحكومة إلى أن تعامله هذه المعاملة ، وهو فى نظر الشعب المصرى أكبر من وزير وأكبر من رئيس وزارة ، لأنه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية المصرية الكبرى والشركات التابعة لها بإقدامه ، فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو إلا الله . وهو لم يتهم يوماً فى إدارته البنك ولم ترق إلى نزاهته شبهة . وبعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك كفيل بأن يعاونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبلغ من الدقة ما يريد وزير المـــالية أن يصوره . لكن وزير المـــالية حاسم فيما طلبه ، وللحكومة فى البنك ودائع ضخمة إذا هى فكرت فى نقلها إلى بنك غيره ، عرضت سمعة البنك للخطر ، أى عرضت كيان البنك للخطر . والبنك هو طلعت حرب . هو سمعته ، وهو حياته ، وهو تاريخه الباقى لن تستطيع الأيام محوه ما بقى البنك قائماً . ووزير المـــالية حاسم قاطع فى طلبه أن يتنحى منشئ البنك عن إدارته . وهو يضرب له موعداً ثلاثة أيام ليتلقى جوابه . وهذا الموعد إنذار نهائى ، معناه أن ينزل طلعت على الحكم أو أن تقف الحكومة من البنك موقف الخصم .

ما عسى تكون الخواطر التى مرت بنفس طلعت خلال ثلاثة الأيام التى ينتهى فى آخرها هذا الانذار النهائى ؟ وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو يفكر فى النزول عن عرش مصرفه بعد أن أقام قواعده ، وبعد أن قضى فيه وفى شركاته عشرين عاماً كان أثناءها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين ، شباناً وشيبا ، رجالا ونساء ، أغنياء وفقراء ، وكان أثناءها صاحب الكلمة المسموعة والرأى النافذ .

لقد ذهبت إليه بمنزله قبل ذلك بأسابيع إجابة لرجاء من أحمد ماهر (باشا) وزير المـــالية أحدثه فى وسيلة يقترحها لدعم البنك ، فكبر عليه أن يسمع أن

البنك فى حاجة إلى دعم ، وأخبرنى أن كل شىء يسير فيه على أقوم طريق . أما وهو اليوم بإزاء هذا الانذار من وزير المالية الجديد ، فلا مَفَرَّ له من أن يتخذ قراراً إما بالتخلى عن إدارة البنك ، وإما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة .

وآثر الرجل أن يتخلى عن إدارة البنك إبقاء على تاريخه ، فأبلغ وزير المـالية رأيه قبل انقضاء الموعد المحدد له ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفى (باشا) مديراً للبنك مكانه ، وتخلى كذلك فؤاد (بك) سلطان عن مركزه بصفته عضواً منتدباً عن مجلس الادارة ، وحل محله عبد المقصود (بك) أحمد .

* * *

انقضت الأيام الباقية من شهر أغسطس ، وبدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا بصورة تلفت الأنظار . والواقع أن الاتفاق الذى عقد فى ميونيخ ، فى منتصف أغسطس سنة ١٩٣٨ بين هتلر ونيڤل تشمبرلين . والذى خيل الينا فى مصر أنه أنقذ العالم من كارثة الحرب ، وكفل استقرار السلام العالمى — هذا الاتفاق لم يكن إلا هدنة ضاعفت دول أوربا الغربية أثناءها الاستعداد للحرب . حتى لاتذعن لمشيئة العاهل الألمـانى .

ولم تكن ألمـانيا أقل من دول أوربا الغربية اندفاعاً فى طريق التسلح . فلما كان الصيف من هذه السنة ، سنة ١٩٣٩ ، بدأت ألمـانيا تفكر فى استعادة دانتزيج ، الميناء الألمـانى الواقع على البلطيق عند نهاية الممر البولونى والذى فرضته معاهدة فرساى ميناء حراً لمصلحة لبولونيا . واعترضت بولونيا على هذا الذى يريده هتلر ، وبدا فى الجو أن العاهل الألمـانى لن يتردد فى تحقيق مايريد بالقوة ، وبالاعتداء على استقلال بولونيا نفسها . عند ذلك أعلن رئيس الوزارة البريطانية أن انجلترا كفلت استقلال بولندا ، وأنها لن تتردد فى خوض غمار الحرب إذا اعتدى على هذا الاستقلال . وكان ظاهراً أن تنضم فرنسا إلى إنجلترا فى موقفها ، لأن فرنسا كذلك كفلت استقلال بولندا ، ولهذا بدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا ، بل تجثم على صدرها .

وقيل فى بعض الدوائر المصرية يومئذ إن هذا الموقف الدولى كان من

الأسباب التى أدت إلى استقالة وزارة محمد (باشا) وتأليف وزارة على ماهر (باشا).

ولست أستطيع أن أثبت هذا الذى قيل أو أنفيه . لكنى أحسب أن الموقف الدولى لم يكن محل بحث مستفيض فى اجتماعات مجلس الوزراء الأولى ، بقدر ما كان الموقف الدولى فى سنة ١٩٣٨ حين كان ممثلو مصر فى الخارج ، سفراء ووزراء وقائمون بالأعمال ، يوافون وزارة الخارجية يومياً بكل تطورات الأحوال فى دول أوربا كلها . أما فى هذا الصيف الأخير ، صيف سنة ١٩٣٩ ، فلم تكن معلومات الوزراء عن الموقف الدولى تزيد فيما يظهر على معلومات غيرهم من قراء الصحف ، ولم يكن موقف مصر من الأحداث الدولية محل مناقشة رسمية قط . أفيرجع ذلك إلى أن وزارة الخارجية لم تكن تتلقى من المعلومات فى هذا العام مثلما كانت تتلقاه فى العام الذى سبقه ، وأن ممثلينا كانوا يكتفون بأن يبعثوا ما يقفون عليه من الأنباء إلى الديوان الملكى ؟ أم يرجع إلى أن وزير الخارجية لم ير أن يحيط زملاءه بالموقف الدقيق الذى كانت تتحدث فيه وزارات الخارجية ووزارات الحربية الأوربية كلها ؟ أم أن ممثلينـــا لم يعنوا بالموقف هذا العام عنايتهم به فى العام الذى سبقه ؟

ليس فى مقدورى أن أقطع فى الأمر برأى . على أننى أذكر ، فى هذه المناسبة ، ما أورده مستر ونستون تشرشل فى مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ، من أن التقليد جرى فى بريطانيا بأن توزع وزارة الخارجية على جميع الوزراء كل مايرد اليها من برقيات ممثليها فى الخارج وتقاريرهم ليحاطوا علماً بالموقف الدولى. ولست أدرى ، أيتبع هذا التقليد فيما سوى إنجلترا من الدول الغربية . لكنه فى نظرى تقليد سليم نافع . فالسياسة الخارجية للدولة تعتمد لنجاحها على نشاط الحكومة ونشاط الشعب فى مرافق الأمة كلها نشاطاً يزيد فى قوة الأمة وحيويتها . لذلك وجب أن يحاط كل وزير باتجاهات السياسة الدولية وأسرارها ، ليوجه سياسة وزارته توجيهاً تتسق فيه المصلحة الداخلية والاتجاه العالمى . أما أن يبقى الوزراء فى دائرة عملهم الادارى لا يرون ما وراءها ، فأمر لا يتفق مع واجبهم فى الهيمنة على السياسة العامة للدولة .

بدأت النذر تتواتر بتفاقم الأحوال فى أوربا ، وبدأت البرقيات تنقل

تصميم إنجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولونيا، إذا حاولت ألمانيا أن تغزوها، تصميما واضحاً فيما يدلى به كبار ساسة الدولتين من تصريحات فى البرلمان. مع ذلك ظل الكثيرون يرجون أن تتغلب حكمة الساسة كما تغلبت فى ميونيخ. لكن هذا الرجاء بدأ يذوى حين أخذت الوزارة المصرية تصدر قوانين خاصة برقابة السفن وتفتيشها بالموانى المصرية، وبالتموين والاستيلاء، وبما شابه ذلك من تشريعات لا تصدر إلا فى حالة الحرب، أو إحتياطاً لها. وكانت الوزارة تصدر هذه التشريعات بمراسيم بقوانين ليكون لها قوة النفاذ إلى أن يقرها البرلمان مما يدل على أن لها طابع الضرورة والاستعجال، وعلى أنها لم تصدر إلا باتفاق بين الحكومتين المصرية والانجليزية.

ولم تبطئ ألمانيا أن أعلنت الحرب على بولونيا فى أول سبتمبر. وفى اليوم الثالث من سبتمبر، أى بعد يومين اثنين، أعلنت انجلترا وفرنسا أنهما فى حالة حرب مع ألمانيا.

وكان جلياً ألا تستطيع إنجلترا أن تسارع إلى نجدة بولونيا إلا إذا نزلت جنودها فرنسا وهاجمت الدولتان ألمانيا عبر نهر الرين الذى يفصل بين فرنسا وألمانيا. لكن فرنسا آثرت التزام خطة الدفاع والتحصن بخط ماچينو، وهو الخط الحصين الذى شيدته على حدودها الشرقية درعاً يقيها غارة الألمان عليها. أما وألمانيا تتبدى منذ سنوات فى مظهر القوة العاتية التى لا تقهر، وفرنسا وإنجلترا فى هذا الوضع — فقد آمن الناس فى مصر وفى غير مصر بأن بولونيا لن تستطيع مقاومة الجيوش الجرمانية زمناً طويلا، وبخاصة لأن ألمانيا وروسيا عقدتا ميثاق عدم اعتداء قبل إعلان الحرب على بولونيا بزمن وجيز.

ماذا عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب؟ إن المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف، التى عقدت بين مصر وانجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً. أفيقتضينا هذا أن نعلن قيام حالة الحرب بيننا وبين ألمانيا؟ كان ذلك اتجاه الرأى العام فى الأيام الأولى من الحرب. أذكر أننى التقيت على شاطئ البحر فى تلك الأيام الأولى من سبتمبر بالشيخ

المحترم عبد الستار (بك) الباسل ، وكان عضواً بارزاً فى حزب الوفد ، فذكر لى أننا أصبحنا الآن فى مقام التنفيذ لمحالفتنا مع إنجلترا احتراماً لتوقيعنا . ولم يكن عبد الستار (بك) هو وحده صاحب هذا الرأى ، بل كان الاتجاه العام كاتجاهه ، وكان الاتجاه الرسمى كاتجاهه كذلك .

لكن المخاوف كانت تساور البعض وتصدهم عن الاندفاع فى هذا الرأى ؛ فقد كان هؤلاء يرون أن ألمانيا لا تقهر ، وأن تنفيذنا المعاهدة باعلان الحرب عليها خطير النتائج ، ونتائجه تصبح أشد خطراً إذا اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا ؛ فايطاليا تتاخم مصر فى برقة ، وطالما تحدث موسولينى عن استعادة إيطاليا للامبراطورية الرومانية القديمة . ومصر كانت إحدى ولايات تلك الامبراطورية .

لهذا الاعتبار تريثت الوزارة المصرية فلم تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا . وكان لها من العذر عن عدم إعلان الحرب أن ميادين القتال بعيدة عنا وأن انجلترا فى غير حاجة إلى هذا الاعلان . ولم يكن ثمّ فى المعاهدة المصرية الانجليزية ما يقتضينا إعلان الحرب . فالمادة الثالثة ، التى أوردنا من قبل فقرتها الأولى ، تنص فى فقرتها الثانية على أن معاونة مصر تنحصر فى أن تقدم إلى انجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها ؛ بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات . ليس إعلان الحرب إذن مما قضت به هذه العادة . وليس لهذا الاعلان موجب وميادين الحرب بعيدة عنا . فلنكتف باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لمواجهة كل موقف تجب مواجهته .

لكن الفقرة الثالثة ، من المادة الثالثة المشار اليها ، تنص على أن تتخذ الحكومة المصرية الاجراءات الادارية والتشريعية ، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة وافية على الأنباء تجعل التسهيلات والمساعدة فعالة .

أما وقد أصدرت الوزارة التشريعات الخاصة بالسفن وبالاستيلاء وبالتموين ، فقد بقى عليها بحكم المعاهدة أن تعلن الأحكام العرفية ، وأن تقيم الرقابة على الأنباء . والدستور المصرى يقتضى أن يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يصدق عليه البرلمان . فاذا كان البرلمان فى عطلة ، وجبت دعوته فوراً لعرض إعلان

الأحكام العرفية عليه . وذلك ما فعلته الوزارة . فقد أصدرت قانوناً بإعلان الأحكام العرفية ، وبعد تردد دعت البرلمان من عطلته لاقرار هذا القانون حتى يستمر العمل به .

ما عسى يكون موقف الأحرار الدستوريين من هذا القانون وقد أصبحوا فى المعارضة ؟ وما عسى يكون موقف الوفد وهو فى المعارضة كذلك ؟ لقد جال بخاطر بعض زملائنا فى الحزب أن نعارض هذا القانون ، وأن نصوت ضده . وكان أصحاب هذا الرأى يستندون إلى أمرين . الأول : أن مصر لم تعلن الحرب ، وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها ، فلا موجب مطلقاً لفرض هذا القانون المقيد للحرية . والآخر : أن فى مقدور الحكومة أن تعرض على البرلمان من التشريعات الكفيلة بجعل مساعدة مصر لحليفتها فعالة ، ما يغنى عن إعلان الأحكام العرفية وما تنطوى عليه من استثناءات صارخة لا يرضاها الدستور ولا يرضاها القانون فى الأحوال العادية . وقد أصدرت الوزارة بالفعل من التشريعات الخاصة بالسفن وبالتموين وبالاستيلاء ما يغنى عن فرض الحكم العرفى . وهى قادرة على أن تصدر تشريعات تحظر على الصحف نشر الأنباء الخاصة بالحرب مما لا تجيزه السلطات المختصة . ولمصر فى إنجلترا نفسها أسوة ومثل . فلم تعلن فى إنجلترا أحكام عرفية ، بل اكتفى البرلمان البريطانى ، واكتفت حكومة لندن ، بوضع التشريعات التى رأتها كفيلة بحماية الدولة فى حالة الحرب ، من غير تقييد لحرية الأفراد أو لحرية الصحافة فيما وراء أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب .

وقد أخذ حزب الوفد بهذه النظرية ودافع عنها أمام البرلمان ، متمسكاً بأن المعاهدة نفسها تنص على أن الحكومة المصرية لها أن تعلن هذه الأحكام ، وأن المسألة إذن تقديرية لا تقتضيها المعاهدة اقتضاء ، بل تقدر بما توجبه ضرورات الحرب . أما نحن الأحرار الدستوريين فناقشنا المسألة طويلا قبل نظرها فى البرلمان ، ثم رجحت أخيراً كفة القائلين بموافقة الحكومة على إعلان الأحكام العرفية . وكانت الحجة التى أدت إلى هذا الترجيح أننا لو كنا فى الحكم شركاء فى الوزارة لتضامنا معها فى إعلان الأحكام العرفية . وليس من الانصاف أن يكون للانسان فى الموضوع الواحد رأيان متناقضان تبعاً لوجوده فى الحكم أو كونه فى المعارضة .

على أن الأحرار الدستوريين اشترطوا لموافقتهم ، حين عرض الموضوع على البرلمان ، أن يقف تنفيذ الأحكام العرفية فى حدود ضرورات الحرب لا يتخطاها . وأقر رئيس الوزارة هذا الشرط ، وزاد على ذلك أن أبدى الرغبة فى تأليف لجنة برلمانية يعرض عليها ما يتخذه من الاجراءات التشريعية فى حدود الأحكام العرفية ويتقيد برأيها . وتألفت هذه اللجنة بالفعل ، وعلى ذلك وافقت الأغلبية فى مجلسى البرلمان على قانون الأحكام العرفية ، فاستمر نافذاً .

وعهد إلى على ماهر (باشا) بأن يتولى السلطة القائمة على تنفيذ هذه الأحكام العرفية . وما كان لنا أن نعترض على أن يعهد بهذه السلطة إلى رئيس مجلس الوزراء بعد أن كنا قد رأينا فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى رئيس الوزارة هذه السلطة إذا قامت الحرب وأعلنت مصر الأحكام العرفية .

لكن موافقتنا على إعلان الأحكام العرفية لم تعن أن نفوسنا اطمأنت إلى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها ، بل كان ما حدث ، من دفع محمد (باشا) للاستقالة ، ومن التماس الوسيلة لاقصاء الأحرار الدستوريين عن الحكم ، غدراً لا مسوغ له فى نظرنا . وكان محمد (باشا) محمود قد استعاد من الهدوء ومن النشاط ومن الصحة ما يسمح له بتولى زعامة المعارضة . وكان بطبيعة الحال أشدنا غضباً من ذلك الغدر ، وأكثرنا حرصاً على أن يظهر الوزارة الجديدة فى صورة لا تحسد عليها . وفكرنا فى الخطوة التى نتخذها لدرك هذه الغاية ، فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب . وكان طبيعياً أن يقبل بهى الدين هذا الترشيح ، لأنه رئيس المجلس بالفعل ، ولأنه مستقل عن الأحزاب ، فلا شىء يدعوه للتخلى عن هذه الرياسة . فلو أنه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماماً لحزب ضد حزب آخر . وهو حريص على صفة الاستقلال عنده . والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا حتى يكون حكماً بين الأحزاب التى يتألف منها المجلس .

ولو أن على (باشا) ماهر وزملاءه فى الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلمانى ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهى الدين (باشا) ، ولما كانت هناك معركة حول رياسة مجلس النواب ،

ولاستقر فى مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا . فاذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فاختير مستقلا كذلك . لكن الدكتور أحمد ماهر (باشا) لم يشترك وزيراً مع أخيه على (باشا) رغم اشتراك حزبه فى الوزارة . وإذ كان الدكتور أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب غير مرة ، قبل اشتراكه فى وزارة محمد (باشا) محمود ، فقد كان مفهوماً عندنا وعند الناس جميعاً أنه سيكون مرشح الحكومة لرياسة مجلس النواب .

وذلك ما حدث . انتهت الدورة البرلمانية غير العادية التى عقدت لاقرار قانون الأحكام العرفية ، وقبيل السبت الثالث من نوفمبر دعى البرلمان للانعقاد فى دورته العادية. وأذن الملك فألقى رئيس الوزراء خطاب العرش فى حفلة الافتتاح. وتأجلت جلسة النواب إلى يوم الاثنين الذى يلى الحفلة لاجراء انتخاب رئيس المجلس ومكتبه .

وبدأت معركة الانتخاب للرياسة بين بهى الدين بركات (باشا) يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين ، والدكتور أحمد ماهر (باشا) يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين . وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها إن انهزمت فيها هددت الهزيمة مركزها . ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب ، بل كتب بعض الوزراء فى الصحف ، وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك ، وقيل فى هذه التصريحات والمقالات إن الحكومة ترى المعركة معركتها ولا ترضى بأن ينهزم مرشحها . ولم ينس محمد محمود (باشا) ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر (باشا) من مودة أثناء قيام وزارته ، ولم ينس أنه عهد إلى الدكتور ماهر (باشا) عشية سفره إلى مرسى مطروح أن يقوم مقامه فى محادثات تأليف الوزارة ، ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحداً بالاشتراك فى الوزارة أو عدم الاشتراك فيها ، ونكث السعديون هذا الاتفاق ، ولهذا كله عنى أن يقود معركة الانتخابات لرياسة مجلس النواب بنفسه . ودفعت هذه العناية من جانبه إلى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هى كذلك ، حتى لقد اتصلت بجماعة من الأعيان الأحرار الدستوريين تغريهم

وتعدهم ليعطوا أصواتهم للدكتور ماهر (باشا) . وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت وفاز الدكتور ماهر (باشا) بأغلبية ضئيلة فى انتخاب الرياسة .

ويجدر بنا أن نقف هاهنا لندمغ تدخل الحكومة فى هذا الانتخاب . لقد حرص الدستور على أن يكفل لأعضاء البرلمان فى كلا المجلسين حريتهم الكاملة فى إبداء آرائهم ، فقرر أنهم غير مسئولين عما يبدونه من الآراء فى مجلسهم ، وجعل لهم من الحصانة أثناء الدورة البرلمانية ما يجعلهم يؤدون واجبهم وهم بمأمن من تدخل السلطة التنفيذية ، بل السلطة القضائية نفسها فى أمرهم ، بغير إذن مجلسهم . وقد حرم على السلطة التنفيذية أن تمنحهم رتباً أو نياشين حتى لا يغريهم وعد فيؤثر فى رأيهم . أما وهذه روح الدستور ، فمن مخالفة هذه الروح مخالفة صريحة أن تقارب الحكومة النواب من طريق مصالحهم ، لتوجههم توجيهاً خاصاً فى أى أمر يتعلق بالمجلس . وإذا جاز للأحزاب أن تخوض معاركها البرلمانية كما تخوض معاركها الانتخابية ، فمن المحرم قطعاً على الحكومة أن تتخذ من سلطانها وسيلة للتأثير فى عضو البرلمان ، سواء أكان ذلك فى إبداء رأيه أو فى التصويت على قرار الثقة أو مشروعات القوانين ، أو غير ذلك مما يكون محلا للتصويت ، أو فى الانتخابات الخاصة بالمجلس ومكتبه ولجانه . ولقد طالما دمغ الفقهاء ، ودمغت الصحافة ، تدخل السلطة التنفيذية فى الانتخابات العامة لاختيار أعضاء البرلمان ، واعتبرت ما يحدث من ذلك تزييفاً للانتخابات — أفلا يكون التدخل عند أعضاء البرلمان أنفسهم من جانب السلطة التنفيذية أشد استحقاقاً للمؤاخذة ؟ ! إن هذا التدخل ينافى الروح البرلمانية منافاة صريحة . فأساس الحياة البرلمانية الحرية : الحرية التامة الصريحة التى لا تعرف قيداً ولا حداً . وعضو البرلمان ، الجدير حقاً باسم النائب المحترم أو الشيخ المحترم ، هو الذى يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية فى أى أمر ، لأن هذا التدخل ينافى حرية النائب أو الشيخ ، وينافى مبدأ فصل السلطات ، وينافى نص الدستور على أن النائب حر لا يملك ناخبوه ولا تملك السلطة التى عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الالزام . وأى إلزام كأن تشعرنى أننى مهدد ، فى مالى

أو فى عيالى أو فى مكانتى ، إذا لم أسلك مسلكاً معيناً فى الكلام أو فى التصويت أو فى الانتخاب ؟ . ألا لئن صح أن يلام حاكم مستبد يلجأ إلى سيف المعز وذهبه ، لأجدر باللوم ذلك الحاكم الذى يزعم أنه يستند إلى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمـــان ثم يلجأ إلى الاغراء أو التهديد أو إلى الوعد أو الوعيد .

وإنما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد التى طبعت نظم الحكم عندنا أجيالا متعاقبة ، والتى جعلت من الحاكم سيداً تجب طاعته وإن خالف القانون . لا يزال عضو البرلمـــان عندنا يطلب إلى الوزير أن يأمر بتنفيذ رغباته وإن خالفت القانون ، لأنه يرى سلطان الوزير مطلقاً غير مقيد . وما تزال الوزارات ترى من حقها أن تحل مجلس النواب إذا جال بخاطر هذا المجلس أن يخالفها عن رأيها واستطاعت هى أن تحله . ولا يزال الناس يتحدثون عن هيبة الحكومة يقصدون بذلك سلطانها النافذ على الجميع فى حدود القانون ، وفيما وراء حدود القانون . ورجالنا المتعلمون الذين يلون الوزارة ، وفقهاؤنا الدستوريون أنفسهم إذا ولوا الوزارة ، يشعرون بشعور عامة الشعب ويسيرون على المبادئ التى يكررها أفراد الشعب . لم تتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له ، فلا عجب أن تبقى عالقة به شوائب من هذا الميراث الكريه ، لا يستطيع التغلب عليها أو التخلص منها . والرجاء كل الرجاء فى أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه . يومئذ يكون لما نبديه الآن من لوم أو تثريب موضعه الحق ، لا يخفف منه اعتبار أياً كان ؛ ويومئـــذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ، ويرى هذا الاعتداء إهداراً لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه .

* * *

لم يؤد النزاع الحزبى على رياسة مجلس النواب ، أو على غيرها من المسائل ، إلى انصراف الناس عن التفكير فى الحرب والاتجاه بكل أفكارهم نحوها . ومما دعاهم إلى ذلك قوة الجيش الألمـــانى فى الحرب الخاطفة ، وسرعة اندفاعه

إلى أغراضه ، ومحالفة النصر له محالفة خيل إلى الناس معها أن هؤلاء الألمان لاغالب لهم . فى ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ألقت الجيوش البولونية سلاحها ، بعد أن دخلت الجيوش الألمانية البلاد من حدودها الغربية واستمر تقهقر القوات التى تقاومها ، ثم دخلت الجيوش السوفيتية من حدود بولونيا الشرقية وكأنها كانت من القوات الألمانية على ميعاد .

وبهزيمة الجيش البولونى فى هذه الفترة الوجيزة أتيحت الفرصة للألمان أن يتجهوا بكل قواتهم لمحاربة فرنسا وانجلترا فى الجبهة الغربية . ولم تحترم ألمانيا حياد البلچيك فى هذه الحرب العالمية الثانية ، كما أنها لم تحترم هذا الحياد فى الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة لأنها رأت اجتياز خط ماچينو الفرنسى عسيراً ويكلفها تضحيات كبيرة ، ورأت أن فرنسا لم تهتم بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلچيك . فاذا سقطت بلچيكا فى يد ألمانيا سهل على القوات الألمانية أن تخترق أراضى بلچيكا إلى الشمال الفرنسى وأن تنحدر من هناك إلى العاصمة الفرنسية .

وقد كان إهمال فرنسا تحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلچيك أمراً عجبا فى نظر العسكريين وغير العسكريين . ففى حرب السبعين (١٨٧٠) كانت الموقعة الفاصلة بين الجيشين الألمانى والفرنسى هى موقعة سيدان الواقعة على حدود بلچيكا . وفى الحرب العالمية الأولى اندفع الألمان من بلچيكا إلى فرنسا . وكان ذلك كله لأن فرنسا عنيت دائماً بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين ألمانيا . ولم تعن العناية الكافية بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلچيك . أما وقد ثبت للفرنسيين فى الحربين أن الألمان يرون المعاهدات قصاصات ورق ، وثبت لهم بنوع خاص فى الحرب العالمية الأولى أنهم لم يحترموا حياد البلچيك ، فقد كان أول واجب عليهم أن يمدوا خط ماچينوا إلى بحر الشمال ، وأن تكون الحصون بينهم وبين بلچيكا فى متاعة الحصون وخطوط الدفاع التى أقاموها بينهم وبين ألمانيا . لكنهم لم يفعلوا . لذلك لم يلبث الألمان ، حين فرغوا من بولونيا ، أن وجهوا ضرباتهم العنيفة إلى بلچيكا . وقاومتهم الجيوش البلچيكية الباسلة مقاومة عنيفة . وانضمت قوات كبيرة من الجيش البريطانى إلى الجيوش البلچيكية لصد الهجوم على الدولة الصغيرة الصديقة لبريطانيا ولفرنسا .

لكن الجيوش الألمـانية الزاحفة سحقت قوات المقاومة سحقاً عنيفاً ، وكادت تلقى بالقوات البريطانية فى البحر لولا أن استطاع الأسطول البريطانى والسفن التجارية البريطانية وزوارق الصيد البريطانية أن تنقذ بقية هذا الجيش المنهزم من « دنكرك » إلى إنجلترا ، وأن تتم بذلك من معجزات الحرب ما جعل الهزيمة فى مقام النصر .

ترى ، ماذا عسانا نصنع فى مصر إذا امتدت الحرب إلينا يوماً من الأيام ؟ فكرت وفكر غيرى فى هذا الأمر الخطير قبل أن ينتهى الألمـان من غزو بولونيا لينقلبوا إلى غزو بلچيكا . واتصل بى صديقى الأستاذ توفيق (بك) خليل المحامى وأخبرنى أن مصنعاً للأسلحة والذخيرة فى بلچيكا يمكن نقله إلى مصر بثمن مقبول إذا رغبت الحكومة المصرية فى ذلك . وذهبت معه إلى وزارة الحربية وقابلنا وزيرها صالح حرب (باشا) وخاطبناه فى هذا الأمر ، فاستمهلنا أسبوعاً حتى يخاطب رئيس الوزراء . وقال لنا فى صراحة : أنتم تعلمون أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم فى مثل هذه الظروف الحالية من غير موافقة إنجلترا . وذهبنا اليه بعد أسبوع ، فاستمهلنا أسبوعاً آخر . لكن الألمـان كانوا قد دخلوا بلچيكا خلال هذا الأسبوع الثانى ، فلم نر فائدة من مخاطبة الوزير كرة أخرى . ولا أزال أعجب كلما ذكرت هذا الأمر كيف يؤجل من أسبوع لأسبوع حتى تفوت الفرصة ، وأسأل نفسى : أفخوطبت انجلترا فى الأمر فلم ترضه ، أم أن الوزير رأى الأمر لا يستحق العجلة فلم يخاطب رئيس الوزراء فيه ، أو لم يخاطب الرئيس السلطات البريطانية فيـه ، حتى فاتت على مصر وعلى انجلترا نفسها فرصة ما كان يصح تفويتها بحال .

كان هجوم الألمـان الخاطف على بلچيكا وتقدمهم السريع فيهـا واستيلاؤهم عليهـا ، ثم استيلاؤهم عنوة كذلك على هولندا ، واحتلالهم الدانمرك بغير حرب — كان ذلك كله مثار تطلع المصريين ، تطلع إعجاب بهؤلاء الغزاة الذين لا يقهرون ، ومثار بحث الوزارة موقف مصر من الفريقين المتحاربين . إن عليها بحكم المعاهدة التزامات لا مفر من الوفاء بهـا ؛ لكن إنجلترا تريد أن تعلن مصر الحرب على ألمـانيا ليكون لهذا الاعلان أثره المعنوى فى البلاد العربية

وفى بلاد الشرق الأوسط . أفتجيب الوزارة الدولة الحليفة إلى مطلبها وتعلن مصر الحرب على ألمـــانيا ؟ . قال بعض الوزراء : ومالنا نراهن على الجواد الخاسر ونربط مصيرنا بعجلة الامبراطورية المنهزمة . وقال غيرهم : إن الحرب سجال . وانجلترا تخسر المواقع كلها ، وتكسب المعركة الأخيرة . ذلك تاريخها . ومن الخير أن نعود الشعب المصرى على المغامرة . وقال أولو الحكمة : وفيم العجلة وميادين الحرب بعيدة عنا كل البعد ؛ إننا نجيب إنجلترا إلى كل ما تطلبه بحكم المعاهدة . وهى تشكرنا على ذلك بلسان ممثلها ، ولا نحسبها تبالغ فى الالحاح علينا باعلان الحرب ماقمنا بمعاونتها ، وما كانت بيننا وبين ميادين القتال ألوف الأميال . فالخير فى أن نكسب الوقت ما بقيت إيطاليا على الحياد ، وما بقينا بذلك من الحرب بمنجاة . وكسب هذا الرأى أغلبية مجلس الوزراء ، ولم تبالغ إنجلترا فى الالحاح على مصر أن تعلن الحرب مكتفية بوعد من رئيس الوزارة أن يكون هذا الاعلان محل تقدير الوزارة ونظرها إذا دخلت إيطاليا الحرب أو أصبحت مصر على مقربة من ميادينها .

وشجع الوزارة المصرية على هذا الموقف وعلى التمسك به ما كانت تذيعه محطات الاذاعة الألمـــانية من أن ألمـــانيا تقدر موقف مصر الخاص ، ولا تعتبر ماتقدمه لانجلترا من معاونة فى حدود المعاهدة عملا عدائياً ، لأن مصر لا تملك أن تمتنع عن تقديمه وجنود انجلترا منتشرة فى بلادها .

وسرت العدوى من الوزارة إلى الشعب . ورأى كثيرون فى انتصارات الألمـــان المتصلة ما بعث إلى نفوسهم اليقين بأن إنجلترا منهزمة لا محالة ، وبأن من العبث التعلق بأذيالها ، بل من العبث مناصرتها قولا أو عملا . وانتشرت هذه الأفكار من الأندية إلى الجماهير ، وانتقلت من حيز التفكير إلى حـــيز العقيدة . وزاد هذه العقيدة تأصلا شعور الناس بقيام الأحكام العرفية ، وبالرقابة على الصحف ، رغم خفة هذه الرقابة وبقاء هذه الأحكام فى أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب اقتضاء لا مفر من النزول على حكمه .

وازدادت هذه العقيدة ثباتاً فى النفوس ، حين انتقلت الحرب من بلجيكا وهولندا والدانمرك إلى فرنسا . فقد بدأت حصون الشمال الفرنسى تسقط فى أيدى

الألمـــان حصناً بعد حصن ، وبدأت جيوش الألمـــان تطارد الجيوش الفرنسية فلا يثبت أمامها جيش ولا تقف فى طريقها مقاومة ، وأصبح هؤلاء الألمـــان فى الأراضى الفرنسية وكأنهم الجراد المنتشر أو الطير الأبابيل ، وكأن نيرانهم منبعثة من أفواه الجحيم لا من أفواه المدافع ، وكأنهم البلاء منصباً من السماء ، ومتفجراً من الأرض ، ومثيراً طباق الجو كله . والبرقيات تصل إلى مصر بهذه الانتصارات الألمـــانية ، مصورة تصويراً لا يدع موضعاً للشبهة فى أن فرنسا موشكة أن تنهار ، وأن غزاتها موشكون أن يضعوا أيديهم على كل أخضر ويابس فيها .

والجيوش البريطانية المقاتلة فى فرنسا لم تكن أحسن من الجيوش الفرنسية حظاً ، بل كانت تنهزم هى كذلك ويصيبها من البلاء ما يصيب أبناء هذا الوطن التعس المنكود الحظ ، بعد أن خاض غمار الحرب وأبناؤه أشد ما يكونون فى الحرب زهداً ، وعن الذهاب إلى جبهاتها تثاقلا . أفقدر لفرنسا أن يصيبها بعد سبعين سنة ما أصابها فى حرب السبعين ؟ وإذا انهزمت فرنسا فهل تستطيع انجلترا أن تقف وحدها تقاوم هذا الغول الألمانى الذى يحطم بمصفحاته ومدرعاته كل ما أمامه !؟

انقضت ثمانية أشهر مذ بدأت الحرب فى بولونيا إلى أن تراجع الجيش الفرنسى وحلفاؤه البريطانيون فى شمال فرنسا . وفى هذه الأثناء كان الشعور فى مصر يزداد إعجاباً بالألمـــان ، وبتفوقهم المنقطع النظير ، ويزداد تبعاً لذلك إعراضاً عن إنجلترا يأساً من فوزها . وكانت وزارة على ماهر (باشا) تبدى من الحرص على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها ما يجنبها لوم انجلترا ، ويتحدث أعضاؤها مع ذلك حديث الواثق من انتصار الألمـــان السريع الساحق .

وكانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصرى (باشا) رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى . وعزيز (باشا) رجل تعلم الفنون العسكرية الألمـــانية ، ولم يخف فى يوم من الأيام إعجابه بألمـــانيا . أما وموجة الاعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع فى مصر ، وعزيز (باشا) هو رئيس أركان الحرب للجيش المصرى ، والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمـــانيا ، والانجليز الرسميون وغير الرسميين فى مصر يشعرون فى أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم

فى ميادين القتال ، ويرون بأعينهم هذا الذى يقع فى مصر ويسمعون أن عبد الرحمن عزام (بك) وزير الشئون الاجتماعية ، وصالح حرب (باشا) وزير الحربية يتحدثان فى كل مجلس عن انتصارات الألمان وهزائم الانجليز ، فلا عجب أن تمتلئ نفوس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة ، والمشيرين عليه من الانجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على هذه الوزارة التى رفضت مجاراتهم فى إعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض ، وأن يروا فيما تقدمه من المعونة لانجلترا فى حدود المعاهدة نوعاً من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعضعت الهزيمة نفسه فلم يعد قادراً على كبح غضبه أو إخفاء حفيظته .

كنت أفكر تلك الأيام فيما اقترحه على الأستاذ محمد نجيب من تأليف شركة مصرية للأنباء تتلقى الأنباء وتنقلها بطريق اللاسلكى . واقتضى التفكير فى هذا الموضوع أن أتصل بادارة محطة الاذاعة اللاسلكية المصرية وإدارة شركة ماركونى . وكان الرايت أونوربل سسل كامبل هو مدير ماركونى . وبينى وبين الرجل علاقة ترجع إلى زمن أقربه صيف سنة ١٩٢٩ ، حين كان محمد محمود (باشا) بلندن يتحدث مع وزارة الخارجية البريطانية لعقد معاهدة بين مصر وانجلترا . لهذا قابلته ، وتحدثت اليه فيما إذا كانت « ماركونى » على استعداد للتعاون معنا فى إنشاء المحطة والأجهزة اللازمة لشركة الأنباء . وإذ كان كامبل معنياً بعلاقة مصر وانجلترا ، فقد كان طبيعياً أن نتحدث فى موقف وزارة على (باشا) ماهر من الحرب وموقف انجلترا منها . وكان كامبل صريحاً فى حديثه أن الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه . وقد أثار حديثه فى نفسى الكلمة العربية القديمة عن الاحسان : « إن الناس لا يسألون كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » ؛ وعلى هذا كانت الحالة النفسية ، القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل .

وكان السفير البريطانى ، سير مايلز لامبسون ، من أشد البريطانيين تأثراً بهذه الحال النفسية . وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ، ما يخالج نفسه من هذا الشعور ؛ كما أنه لم يكن يقف فى حديثه

عن موقف مصر من إنجلترا عند الوزارة ، بل كان يتخطى الوزارة إلى العرش وصاحبه ، ويذكر أن فاروق ألمانى الهوى ، يسر لانتصار النازية ولهزائم إنجلترا . وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها . لكننى كنت أعلم أن الملك فاروق كان مستريحاً لعدم إعلان مصر الحرب ، وأنه كان يرى فى هذه السياسة خيراً لمصر كثيراً .

كان حديث الحرب ، وما تنقله الأنباء عن ميادينها ، مما يتناقله الناس من جميع الطبقات فى مصر ويعلقون عليه . لكن ذلك لم يمنع الحياة العادية من أن تجرى مجراهـا . فلم تكن الوزارة تطبق الأحكام العرفية تطبيقاً قاسياً ، بل كانت تقف بها فى حدود ضرورات الحرب . لهذا كان البرلمان يتناقش فى الشئون التشريعية العادية ، وكانت الأسئلة والاستجوابات فيه تتعرض لما يحدث من مختلف التصرفات فى العواصم والأقاليم ، وكان ما يخص الحرب من نشاط أعضاء البرلمان محدوداً فى نطاق ضيق ، وكانت الحكومة تسعى جهدها لكسب معارضيها كيما يتعاونوا معها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . من ذلك أنها ألفت لجنة لدرس مشروع استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان ، ولم تكن وزارة الوفد قد أتمت الاتفاق فى شأنه مع الشركة البريطانية التى يمثلها الكولونيل جراى ، فاختارت من المعارضين أعضاء فى هذه اللجنة كنت من بينهم . صحيح أن هذه اللجنة لم تنته فى الموضوع إلى قرار بسبب تطور الحرب تطوراً سريعاً ، لكن تأليفها يشهد بأن الوزارة كانت تبذل غاية جهدها لتكسب ود المعارضة مااستطاعت . ولم يشترك الوفديون بطبيعة الحال فى هذه اللجنة ، كما أنهم لم يشتركوا فيما خلا لجنة الأحكام العرفية التى تألفت فى مجلسى البرلمان ، لأن الوفديين جروا فى سياستهم على عدم التعاون مع غيرهم من الأحزاب فى أية مسألة من خصائص السلطة التنفيذية .

وفى شهر مايو من سنة ١٩٤٠ احتل الألمان النرويج بعد أن كان البريطانيون يحاولون صدهم عنها أو سبقهم اليها . وشعر الساسة الانجليز وأعضاء مجلس العموم أن وزارة نيفل تشمبرلين غير قادرة على أن تنهض وحدها بعبء الحرب ، فاتجه تفكيرهم إلى تأليف وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين .

وقبل العمال أن يحملوا المسئولية فى ذلك الظرف العصيب إذا تولى ونستون تشرشل رياسة الوزارة . وتألفت الوزارة القومية الانجليزية ، واشترك فيها نيڤل تشمبرلين وزيراً ، وبدأ تشرشل سياسة جديدة أساسها المقاومة إلى النهاية .

لم يكن تأليف الوزارة البريطانية الجديدة ليغير مجرى الحوادث بين عشية وضحاها ، بل استمر إلهه الحرب يسير فى صفوف القوات الألمانية حين تدفقها مندفعة من شمال فرنسا إلى باريس . واضطرت الحكومة الفرنسية أمام هذا السيل الجارف العرم أن تنقل مقرها من العاصمة إلى بوردو ، وأن تعلن باريس مدينة مفتوحة ، ثم اضطرت وزارة دلاديبه إلى الاستقالة ، ثم لجأت فرنسا إلى بطلها الشيخ المارشال پيتان ، بطل ڤردان فى الحرب العالمية الأولى .

ورأى السنيور موسوليني ، عاهل إيطاليا وحليف ألمانيا ، أن الفرصة سانحة لدخول إيطاليا الحرب . لقد بقيت بلاده قرابة العام تفيد من نغمة الحياد إقتصادياً وتجارياً فوائد جمة . وها هى ذى فرنسا الآن توشك أن تنهار . وإذا انهارت فرنسا واستولى الألمان عليها لم يبق لانجلترا مفر من التسليم ، وإن قاومت بعد ذلك ما قاومت . لهذا انتهزت إيطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح . ولم تكن فرنسا بحاجة إلى أن تعلم أن إيطاليا دخلت الحرب لتطلب إنهاء القتال . فقد تولى المارشال پيتان السلطة وهو عالم أن قوات فرنسا لم تبق لها بالمقاومة طاقة . لهذا بعث إلى الألمان ، واتفق معهم على شروط للهدنة منها أن يحتلوا شمال فرنسا المتاخم لبلچيكا إلى جنوب باريس ، وأن يحتلوا الشرق المتاخم لألمانيا إلى البحر المتوسط ، وأن يذروا ما وراء ذلك للفرنسيين . وأقامت حكومة المارشال پيتان فى ڤيشى وسميت باسم حكومة ڤيشى .

أدى دخول إيطاليا الحرب ، فى العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ، إلى تطور جوهرى فى موقف مصر وانجلترا . فايطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة . وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الايطالية فى ليبيا ، ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميادين لقتال إنجلترا فيها . فما عسى يكون موقف الحكومة المصرية ؟ ! لقد أعلنت إيطاليا بلسان موسوليني أنها مضطرة

لدخول الأراضى المصرية لاخراج الانجليز منها ، وأنها رغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدى عليه أو تمسه . أفيكفى هذا الاعلان ، الذى نشرته محطات الاذاعة فى أرجاء العالم جميعاً ، لتظل الحكومة المصرية فى موقفها من محور ألمانيا — إيطاليا ؟ لقد كان مفهوماً أن تظل مصر دولة غير محاربة حين كان القتال فى ميادين أوربا لا يتعداها . أما اليوم وسيصبح القتال فى أرض مصر ، وقد يمتد إلى مدنها وأريافها ، فماذا عساها تصنع ؟ وأى موقف تراها تقف ؟!

أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها إذا اعتدى عليها ، وأدلى أمام البرلمـــان بتصريح صريح فى هذا المعنى . على أن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة إلى نوايا الحكومة المصرية بعد الذى رأته منها قبل أن تنتقل الحرب إلى جوارها . أتراها تكتفى بهذا التصريح من رئيس الوزارة المصرية لننتظر حتى ترى ما يكون ؟ أم أنها بلغ من عدم ثقتها بعلى (باشا) ماهر ووزارته مبلغاً لا تطيق معه الصبر عليه وعليها ؟ . . .

لم تكن إنجلترا وحدها هى التى تحركت مخاوفها لاعلان إيطاليا الحرب وتأهبها لغزو مصر . فقد فكر المصريون فى الأمر طويلا واختلفوا فيه رأياً . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، رئيس الهيئة السعدية المشتركة مع على (باشا) ماهر فى الحكم وشقيق على (باشا) ماهر ، أول من أدلى برأيه صراحة فى الأمر ، ونادى بأن مصر لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور : (ألمانيا وإيطاليا) ، وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة وكل عدة . وكان يؤيد رأيه هذا بأن سكوت مصر عن إعلان الحرب إقرار منها بأن إنجلترا تحميها ، وأن إنجلترا هى المسئولة عن استقلالها . وهذا موقف لا يجوز أن ترضاه أمة تحترم نفسها وتقدر كرامتها وتعتز اعتزازاً حقيقياً باستقلالها . ثم إنه كان يرى أن اشتراك مصر فى الحرب يجعل لها الحق ، إذا انتهت الحرب بانتصار الحلفاء ، فى أن تظفر بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها بعد أن تكون هى التى دافعت عن استقلالها وعن سلامة هذه الأراضى . فإذا دارت الدائرة على إنجلترا وعلى مصر معها ، وقدر أن تنتصر ألمـــانيا وإيطاليا ، فلن يغنى عن مصر أن أعلنت الدولتان المنتصرتان أنهما تحترمان استقلالها . فأطاع موسولينى فى استعادة الامبراطورية الرومانية

معروفة . وقد كانت مصر قبل الفتح الاسلامى رومانية ، وموسولينى يريدها أن تكون مستعمرة إيطالية .

على أن هذا الرأى الذى نادى به الدكتور ماهر (باشا) لم يكن له فى الرأى العام المصرى صدى . فلم يكن أحد يتوقع انتصار انجلترا بعد أن انهارت فرنسا ووقف الانجليز وحدهم فى ميدان القتال يقول لهم تشرشل : لا أملك لكم إلا الدم والعرق والدموع ، وأنا مع هذا كفيل لكم بالنصر النهائى حتى لو أننا اضطررنا للجلاء عن إنجلترا إلى كندا .

وإذا حدثت المعجزة وانتصرت انجلترا فلن تسلم بالانسحاب من مصر بعد أن بذلت عشرات الوعود بالجلاء ولم تصدق فى وعد منها . وإذا صح أن دخل الألمـــان والإيطاليون مصر فلن يكون المصريون أسوأ حالا منهم مع إنجلترا . فإعلانهم الحرب على ألمـــانيا وإيطاليا ، ومغامرتهم لذلك بالمقامرة على جواد تدل كل الظروف على أنه الخاسر ، لن يكون من نتائجه إلا أن تدمر الطائرات الألمـــانية الجبارة منشآت الرى على النيل ، وقد تدمر خزان أسوان نفسه ؛ وعند ذلك تبقى مصر عشرات السنين تحاول إصلاح ما أفسدت الحرب من مرافقها من غير أن تفيد شيئاً . فخير لها أن تجرى على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وأن تبقى دولة غير محاربة ، وأن تنتظر ما تسفر عنه الحرب من نتائج لترتب موقفها من بعد على هدى هذه النتائج .

كان محمد محمود (باشا) مريضاً فى هذه الأثناء ، اشتدت به العلة فلزم فراشه . وقد كانت سياسته ، حين كان رئيساً للوزارة ، متفقة مع اتجاه الدكتور أحمد ماهر من حيث إعلان الحرب . على أنه لم ير فى هذا الموقف أن يقول شيئاً ما دام لا يستطيع أن يفعل شيئا أو أن يضطلع بتبعة ، وإن ظل رغم مرضه يتتبع الأنباء ويرقب تطور الموقف . وكان يقابل بعض أعضاء الحزب ويستمع لهم من غير أن يبدى رأياً صريحاً يطالعهم به .

وكنت فى ذلك الحين من أقل هؤلاء الرجال تحدثاً إليه فى شئون السياسة وتطوراتها . لأننى كنت أقدر أنه ، وهو فى علته ، محتاج أشد الحاجة إلى ألا يناقشه أحد ، أو يثير أعصابه أحد . فكنت كلما ذهبت اليه اقتصرت على

الاستفسار عن صحته ، فاذا تكلم فى السياسة لم أزد على الاستماع ولم أبد رأياً . ومما كان يحملنى على ذلك أن الموقف لم يكن يتحكم فيه الرأى ، بل كانت تتحكم فيه الأحوال المتغيرة بتغير مجرى الحرب . فلم تكن القوات الايطالية قد اقتربت بعد من الحدود المصرية . وقد أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف الدفاع عن نفسها إذا مست القوات الايطالية سلامة أراضيها . لذا كنت أوثر الانتظار أرقب ما تتطور اليه الحوادث ، وبخاصة لأننى لم أكن وزيراً أحمل تبعة ما ، ولأننى ناديت أول ما نشبت الحرب بأن تتألف كتلة من الدول غير المحاربة تعمل على إنقاذ العالم من هول الكارثة النازلة ، فلم يسمع لى أحد فى مصر ولا فى خارج مصر . وكيف يسمع الناس كلاماً حين يدوى المدفع ، وتئز الطائرة ، وتمخر البوارج الحربية البحار ؟ لهذا لم أكن أفاتح محمد (باشا) الحديث إلا بالقدر الذى تقتضيه المجاملة حين عيادة المريض .

وإننا لكذلك إذ علمنا أن الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتها فى مصر إلى الملك فاروق تبليغاً بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وأنها فى ريب من نواياها . ورأى الملك حين رفع اليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى فى البلاد ، فوجهت إلى الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبين عنها إلى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور فى الموقف . واختار محمد محمود (باشا) مصطفى عبد الرازق (باشا) لينوب عن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا الاجتماع ؛ وهناك عرض على ماهر (باشا) على المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة إنجلترا فى حدود المعاهدة ، وما تلقته من خطابات الشكر على هذه المعاونة . لكن الحاضرين ، وفى مقدمتهم أحمد ماهر (باشا) رأوا الخير فى أن تستقيل وزارة على ماهر (باشا) بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن . وعلى أثر هذا القرار ألقى على ماهر (باشا) فى البرلمان تصريحاً طعن فيه طعناً جارحاً على موقف انجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادى مع وزارة مصر ، مما جعل عودته إلى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن ، وجعل منه خصما صريحاً لممثل إنجلترا فى مصر ، وخصما صريحاً لانجلترا نتيجة لذلك .

ورفع على (باشا) ماهر استقالة وزارته إلى الملك فقبلها ، وأخذ يتبين

من عسى يكون الرجل الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ليتلافى الموقف الذى أدى إلى استقالة الوزارة المساهرية . وكان طبيعياً أن يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الأحداث الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول إيطاليا الحرب . واستقر الرأى على أن يعهد لحسن (باشا) صبرى بتأليف هذه الوزارة الجديدة .

***

لم أشر فى هذا الفصل إلى أى نشاط سياسى قمت أنا به منذ أعلنت الحرب . والواقع أننى لم أقم فى هذه الشهور بنشاط سياسى يذكر . فمنذ تألفت وزارة على ماهر (باشا) ولم يشترك الأحرار الدستوريون فيها ، فكرت فى العود إلى الصحافة وإلى التأليف ، وشغلت بالتمهيد لانشاء شركة الأنباء التى أشرت اليها منذ قليل . لهذا عدت إلى السياسة الأسبوعية أكتب مقالاتها الافتتاحية ، وفكرت فى أن أتابع سلسلة الدراسات الاسلامية التى بدأتها بالكتابين : «حياة محمد» و « فى منزل الوحى » . فجمعت المصادر العربية والأجنبية لحياة الخليفة الاسلامى الأول « أبى بكر الصديق » . وبدأت بقراءة ما كتبه ابن جرير الطبرى عن هذا الخليفة العظيم رغم قصر عهده . وأشهد لقد شعرت أثناء هذه القراءة بلذة بل بنشوة ملكت على كل مشاعرى ، وسمت بى إلى حيث استطعت أن أعيش فى جو ذلك العهد الجليل العظيم وفى صحبة رجاله ، وأن أسير مع خالد بن الوليد فى غزواته لقتال المرتدين ثم لفتح العراق وفتح الشام ، وكأننى مع هذه الجيوش المظفرة أرى بعينى قتالها المجيد ، وأدون من هذه الفعال ما يسترعى نظرى ويطرب له فؤادى . فلما انتقلت من ابن جرير إلى غيره من المراجع ازددت اندماجاً فى البيئة والجماعة التى كنت أقرأ أنباءها تمهيداً لتدوين تاريخها . ولعل جو الحرب العالمية الذى أحاط بى أثناء هذه القراءة كان له أثره فى معاونتى على هذا الاندماج ، حتى لقد شعرت بأننى أعيش فى ذلك الصدر الأول للاسلام ، أجاهد مع المجاهدين وأغزو مع الغزاة الفاتحين .

شغلت بهذه القراءة ، وبتدوين ما ثبت عندى من تاريخ الخليفة الأول وعهده ، عن القيام بنشاط سياسى فى تلك الفترة التى تولت فيها وزارة على

ماهر (باشا) الحكم ، فلم أكن أنتزع نفسى من جو ذلك العصر الاسلامى الأول إلا حين اضطر لذلك اضطرارا . وما كانت كتابة المقال الافتتاحى للسياسة الأسبوعية لتشغلنى عما أنا فيه . وإنما أذكر موقفاً لم أجد بداً من أن أخرج فيه من عزلة المؤلف لأدافع عن عمل بدأته وأنا وزير للمعارف حين شعرت بأن ثمة محاولات لهدمه . ذلك العمل الذى كنت أعتز به هو إنشاء جامعة فاروق بالاسكندرية . لقد أنشأت فيها كليتى الآداب والحقوق ، وكنت أريد أن أتم كلياتها السبع لولا أن استقالت الوزارة . وكنت عظيم الرجاء أن يتابع خلفى ما بدأت . لكننى قرأت فى الصحف حملات ترمى إلى إلغاء الكليتين اللتين تم إنشاؤهما ، وإلى القضاء على المشروع كله . عند ذلك انبريت للدفاع عن قيام هذه الجامعة فنشرت فى جريدة الأهرام مقالا كان له أثره من بعد ، فبقيت الكليتان ، ثم أنشئت الكليات الأخرى من بعد ، وقامت جامعة الاسكندرية لتبقى على الأجيال والقرون .

ومنعنى مرض محمد محمود (باشا) كما منعنى التأليف عن المشاركة فى النشاط السياسى مشاركة جدية . ذلك أننى كنت دائم الاتصال به أول ما تألفت وزارة على ماهر (باشا) وتولى محمد (باشا) زعامة المعارضة فى مجلس النواب . وكنا نتبادل الرأى فى الموقف الذى يجب أن يقفه الأحرار الدستوريون من الوزارة كلما جد جديد أو عرض على البرلمان أمر يختلف الرأى فيه . فلما لزم داره قبل أن يلزم فراشه كنت أتردد عليه ، فلم يكن يدور حديثنا حول ما يتخذه الأحرار الدستوريون من موقف ، بقدر ما كان يدور على التعليق على الأنباء اليومية . ومذ لزم فراشه حرصت ما استطعت على أن أقل من الكلام فى شئون السياسة حتى لا أشق عليه . فلما كان الموقف الأخير واختار مصطفى عبدالرازق (باشا) ليحضر اجتماع القصر باسم الحزب اكتفيت بسماع الأنباء من مصطفى (باشا)، ثم كنا نجتمع فى نادى الحزب نحن القدامى من رجاله، نتناول بالحديث ما تم وما يوشك أن يتم فى أمر الوزارة .

وكنت قد فرغت فى الأشهر العشرة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم من كتابة تاريخ أبى بكر الصديق وعهده ، وكنت قد شعرت وأنا أكتب

هذه الترجمة بمتاع أعاد إلى ذاكرتى ما شعرت به حين كنت أكتب « حياة محمد » . وزاد فى متاعى هذا متاع بالحرية المطلقة من كل قيد . لهذا رأيت فيما بينى وبين نفسى أن أقف نشاطى على التأليف ، وأن أضع سلسلة مؤلفات عن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان ، وعما حدث بعد وفاته من ثورة وحرب أهلية بين على ومعاوية أدت إلى قيام الدولة الأموية ، وإلى أن ينتقل نظام الحكم فى الاسلام من الخلافة إلى الملك .

فلما عهد الملك إلى حسن (باشا) صبرى بتأليف الوزارة التى تخلف وزارة على ماهر (باشا) كثرت اجتماعاتنا فى نادى الحزب ، وكثر الذين يحضرون هذه الاجتماعات . وتبادلنا الرأى : أنشترك فى الوزارة الجديدة إذا عرض علينا الاشتراك فيها ، أم نبقى فى المعارضة كما كنا فى عهد الوزارة المستقيلة ؟ وأراد غير واحد منا أن يعرف رأى محمد محمود (باشا) فى الأمر ، وطلبنا إلى أحمد محمد خشبه (باشا) أن يتعرف هذا الرأى بحكم ما بينه وبين محمد (باشا) من قرابة ، فكان من رأى خشبه (باشا) أنا يجب ألا نثقل على محمد (باشا) وهو فى مرضه ، ويجب أن نحمل نحن التبعة .

واستقر رأينا على أن نقبل ما عرضه حسن (باشا) صبرى من معاونته والاشتراك فى الوزارة معه . ورأى خشبه (باشا) أن يعرض عليه أسماء جماعة من رجال الحزب يختار من بينهم من يعاونه . ورجوت ألا يذكر اسمى بين هؤلاء المرشحين ، لأننى كنت قد اخترت مصيفاً برأس البر وحددت موعد سفرى له ، وكنت معتزماً أن أتابع هناك دراساتى فى التاريخ الاسلامى ، ولأننى رغبت عن الوزارة بعد استقالة محمد (باشا) محمود وتأليف وزارة على ماهر (باشا) لما رأيته حين كنت وزيراً للمعارف من مناورات لا تلائم طبعى ، ولا تتفق مع الحياة الحرة التى عشتها طول عمرى . فأنا لا أطيق بطبيعة مولدى وتكوينى إلا الطريق المستقيم . على ذلك نشأت منذ طفولتى وصباى ، ثم كانت حياتى العملية حياة استقلالية بكل معنى الكلمة . هذا إلى ما وجهتنى اليه دراساتى العليا وقراءاتى فى الفلسفة والأدب والقانون ، وإيمانى بحياة الكاتب المجيد وأنها خير حياة وأكفلها ببقاء ذكر صاحبها ، لأن الكاتب المجيد فلذة من ضمير الانسانية ، وضمير الانسانية باق على الدهر بقاء الدهر .

وسرنى أن كان أهلى من رأيى فى الاعتذار وعدم الاشتراك فى الوزارة . وإننى لأعد معهم عدتنا للسفر إلى رأس البر إذ دق التليفون ، وإذا المتكلم حسن (باشا) صبرى ، وإذا هو يدعونى أن أكون وزيراً للمعارف فى وزارته . واعتذرت ورجوته أن يعفينى من هذا التكليف ، فألح وألح قائلا : أنه يعتبرنى أخاه الأصغر ، لأن معرفتنا ترجع إلى أيام كنت طالباً بالحقوق ، وأنه مصر كل الاصرار على اشتراكى فى الوزارة معه .

وكان الرجل رقيقاً كل الرقة فى إلحاحه فلم أستطع أن أقاوم رقته وأن أتشبث برفض طلبه . وكانت كبرى أولادى تبلغ من العمر يومئذ عشر سنوات ، وكانت تتعجل سفرنا إلى رأس البر . فلما رأتنى قبلت الوزارة غضبت وقالت :

— أتحرمنا من السفر وتريدنا أن نقضى الصيف بالقاهرة لتكون وزيراً ؟ ؛ أما كفى أن أخرتنا يومين كاملين فى اجتماعاتك حتى تتألف الوزارة . وقد وعدتنا ألا تكون وزيراً . وهاأنت الآن غيرت كلامك وقبلت ؟ . .

ولم تتم الصغيرة كلامها إلى آخره حتى بكت ، فمسحت على كتفها وقبلتها وقلت :

— كلا يا صغيرتى . ستسافرون غداً إلى رأس البر . وسألحق أنا بكم يوم الخميس إن شاء الله .

واطمأنت الصغيرة لما قلت وسافرت مع والدتها واخوتها وخدمها صبح الغد تصطاف ، وبقيت أنا بالقاهرة وزيراً .

الفصل السادس

تجنيب مصر ويلات الحرب

رأى حسن صبرى (باشا) قبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ، ليطمئن على ألا تتعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر (باشا) من قبل الحكومة البريطانية ، فلما اطمأن إلى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ومن السعديين ومن المستقلين .

ولم يتناقش أعضاء الوزارة فى برنامجها حين تألفت . فلما اجتمع مجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدى الأول أثيرت مسألة الحرب وموقف مصر منها .

ولم يكن طبيعياً فى ذلك الظرف أن تثار مسألة داخلية ، رغم شعور الأحرار الدستوريين بأن إسناد وزارة الداخلية إلى محمود فهمى النقراشى (باشا) ، نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل بمصالح الأعيان فى الأقاليم ، وهو المتصرف فى شؤون العمد ، وهو صاحب الأمر والنهى فى رجال الادارة ، وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد لحزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة .

أثيرت إذن مسألة الحرب وموقف مصر منها ، ولم يكن الطليان إلى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناوشات على الحدود التى تفصل بين مصر وبرقة . فلم يتخطوا حدود مصر ولم يعتدوا على شبر من أراضيها . وإذ كانت وزارة على ماهر قد أعلنت ، كما سبق القول ، أن مصر ستدافع عن أراضيها إذا اعتدى عليها ، فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء على أن تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى محصن على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر أن تعلن حرباً لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك . وبين السلوم ومرسى مطروح ثلاثمائة كيلومتراً من الصحراء لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، فلا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعاً عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من إعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حرباً بالفعل .

اتفق رأى الوزراء جميعاً على هذا الأمر ، ثم رأى محمد محمود (باشا) أن تثار مسألة وزارة الداخلية ، وطلب إلى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) ، وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى (باشا) إصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلا إذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته . ووعد حسن (باشا) بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع .

ولقد بذل هذا الوعد اقتناعاً منه بأن التقليد الذى جرت عليه الوزارات المصرية بأن يتولى رئيس الوزارة وزارة الداخلية سيقنع النقراشى (باشا) ويقنع السعديين ، فلا يتمسكون بهذا المنصب لأول ما يفاتحون فى الأمر . على أنه أقام مع ذلك قرابة ثلاثة أسابيع قبل أن يتمكن من إنجاز وعده وإتمام هذا التعديل.

كانت الحرب على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء ، فكان الايطاليون يتخطون هذه الحدود أحياناً ، وينسحبون إلى برقة بعد ذلك . وكان السعديون يشيرون بين حين وحين إلى هذا التقدم إشارة تدل على أنهم يتحينون الفرصة لمناقشة إعلان مصر الحرب على إيطاليا وعلى المحور . لكن أحداً من الوزراء الدستوريين أو من الوزراء المستقلين لم يكن يقف عند إشاراتهم هذه أو يشاركهم فيها ، استمساكاً منا بما قرره مجلس الوزراء ألا نلاقى الطليان فى ميدان القتال إلا إذا بلغوا مرسى مطروح ، فلا موجب لإثارة الموضوع قبل ذلك .

ولقد بلغنى يوماً أن محمد محمود (باشا) بعث من قبله من بلغ بعض اخواننا الوزراء الدستوريين أثناء اجتماع لهم بنادى الحزب أن مقامه الرفيع يرى أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ، وأن عبد المجيد (بك) إبراهيم صالح تلقى هذا النبأ فأجاب رسول رئيس الحزب بأنا لانستطيع أن تنزل على رغبة(الباشا) بعد أيام من إجابة رئيس الوزارة طلبنا الخاص بوزارة الداخلية. ولم ير عبدالمجيدبك

أن يعرض هـــذه الرسالة على المجتمعين ، حتى لا يتخذ الحزب قراراً يعارض رغبة رئيسه .

ولو أن هذه الرسالة أبلغت إلى المجتمعين أو إلى الوزراء لكان أكبر الظن أن يجيبوا بمثل ما أجاب به عبد المجيد (بك) إبراهيم . ذلك أن حسن (باشا) صبرى لم تقف صلته بالوزراء الدستوريين عند إجابة مطلبهم عن وزارة الداخلية ، بل كان يبدى لهم من الود ما وثق الصلة بينه وبينهم إلى حد بعيد. والحق أن الرجل قد تغير مسلكه بعد أن تولى رياسة الوزارة عما كان عليه إذ كان وزيراً مع محمد محمود (باشا) تغيراً كبيراً . كان فيه من العنف ومن الاعتداد بالذات إذ كان وزيراً ما باعد بينه وبين كثير من زملائه الوزراء . فأما إذ تولى رياسة الوزارة فقد أصبح الأخ الأكبر لزملائه الوزراء ، يبادلهم من صنوف المودة ويبذل لهم من ألوان المجاملة ما جعلهم يكبرونه بل يحبونه . وقد عجب كثيرون لهذا التطور وتساءلوا عن أسبابه . ولعل سببه أن الرجل بلغ مطمعاً كان يداعبه سنين طويلة من حياته ، أقصد رياسة الوزارة ، فلما اطمأن إلى ما بلغ حرص على مودة زملائه تقوية لوزارته . أم لعل سببه أن الرجل شعر بثقل التبعة الملقاة على عاتق الوزارة كلها فى هذه الظروف الدقيقة التى تتخطاها البلاد وقدر أن الصلة الطيبة بينه وبين الوزراء تجعله وتجعلهم أقدر على حمل هذه التبعة .

لمـــاذا أراد محمد محمود (باشا) أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ؟ لم يكن محمد (باشا) يطمع يومئذ فى الاضطلاع بأعباء الحكم وقد ألزمه المرض فراشه واقتضاه التوفر التام على العناية بصحته . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يكثر التردد عليه . أتراه كان يرى رأى الدكتور ماهر (باشا) فى ضرورة إعلان مصر الحرب ، وكان يعتقد أن حسن صبرى (باشا) لن يقدم على هذه الخطوة ، فأراد أن يمهد السبيل لاستقالة الوزارة كلها فيتولاها الدكتور ماهر فينفذ سياسته ويعلن الحرب ؟

لست أستطيع أن أؤكد شيئاً من ذلك . فقد كنت قليل التردد على محمد (باشا) محمود فى ذلك الحين ، لأننى كنت أسافر بعد ظهر الخميس من كل

أسبوع إلى رأس البر ، ثم أعود منها صباح السبت أو صباح الأحد . هذا إلى أن صلتى الوثيقة برئيس الوزراء لم تكن خافية على محمد (باشا) مما جعل حديثنا فى زياراتى له لا يتعدى السؤال عن صحته ورجائى الصادق فى أن يتم الله عليه نعمة العافية .

ثم أننى كنت حريصاً على أن أتجنب فى وزارة المعارف كل ما قد يثير مشكلة من نوع ما ثار فى عهد وزارة محمد محمود (باشا)، لأن ظروف الحرب كانت تقتضى المحافظة على السكينة جهد المستطاع . وقد حسبت بادئ الرأى أننى قد تواجهنى مشاكل كالتى واجهتنى من قبل ، فكنت دائم التفكير فى تفادى هذه المشاكل . على أن أحداً لم يفكر فى إثارة مشكلة جديدة ، لأن الجميع كانوا فى شغل بالحرب وتطوراتها عن التفكير فيما عداها من الأمور .

وزاد فى اشتغال الجميع بتطورات الحرب ما كانت تنقله الأنباء عن نشاط الطليان وعن تقدمهم فى صحراء مصر الغربية . فقد تواترت أنباء هذا التقدم فى منتصف الصيف حتى لقد بلغوا سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح . وأراد الوزراء السعديون مناقشة موقف مصر من الحرب لهذه المناسبة ، فدعا حسن صبرى (باشا) مجلس الوزراء إلى جلسة عقدت يوم الخميس ودار الحديث عن هذا التقدم الايطالى لأول ما انعقدت الجلسة ، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعلنها . عند ذلك قلت : ولكنا اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الايطاليون مرسى مطروح . وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلومترات ... ولم أكد أتم كلامى حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا : لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة .

وكان رأى السعديين صريحاً فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها . أما حسن صبرى (باشا) فقال : أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الايطاليين بلغوا القاهرة . فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا انجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين .

وايطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر . وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين واتفقنا رأياً على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور . وما دام الأمر كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا . وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار .

انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين اتفاقنا الأول ألا نناقش إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الايطالية مرسى مطروح ، وعما كانت عليه حين أعلن على ماهر (باشا) أن موقف مصر سيكون موقف دفاع عن نفسها إذا اعتدى الطليان على أراضيها . وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية ، فاذا ألقت الطائرات الايطالية أو الطائرات الألمانية على منشآتها المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها كان هذا العمل إعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة ، وبخاصة بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر وأنهم إذا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الانجليز فيها فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها ، بل لتعقب العدو فيها . ومن شأن هذا التصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين ، لا نفوراً من الحرب لذاتها ، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها ، ولأن خوضهم غمارها قد يعرض منشآتهم الحيوية ، وفى مقدمتها خزان أسوان ، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة .

أما السعديون فتشبثوا بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها ، وأنه إذا كان واجباً على مصر أن تعاون حليفتها فى الحرب من غير أن تشترك فيها فانما يكون ذلك حين لا تكون مصر نفسها ميداناً للحرب . فى هذه الحالة تكتفى مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة . أما أن تكون أرض مصر ميداناً للحرب فلا تدافع مصر عنها فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر فى حمايتها . فأما أن تدفع مصر من يدخلون أرضها فتعاونها

إنجلترا فى ذلك بوصفها حليفتها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية، وعلى الاستقلال، وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية إنجلترا إياها .

تلاقت الحجتان ، وأصر بعض الوزراء على التمسك بألا تثار هذه المسألة قبل أن تبلغ القوات الايطالية مرسى مطروح . وإذ كانت جلسة مجلس الوزراء قد استمرت عدة ساعات ، وكانت الساعة قد قاربت الثالثة بعد الظهر ، فقد رأى حسن (باشا) صبرى تأجيل المناقشة إلى يوم السبت ، على أن يتخذ المجلس فى الأمر قراراً حاسماً . وعلى ذلك أرفضت الجلسة فى جو مكهرب ملىء بالنذر .

وخرجت من الجلسة وقد فاتنى موعد الطائرة المسافرة إلى رأس البر . وللأقدار تصاريف علمها عند ربى . ورب ضارة نافعة كما يقولون . لقد أسفت على أن أضاعت المناقشة موعد الطائرة ، وحتم تحديد الجلسة يوم السبت لاستئناف المناقشة بقائى بالقاهرة آخر هذا الأسبوع فلا أسافر لأقضيه بالمصيف كعادتى . وقد اتصلت الساعة الرابعة تليفونياً برأس البر لأعتذر لأهلى من عدم سفرى فعلمت أن الطائرة ارتطمت بالأرض حين هبوطها بالمطار هناك فأصيب كثيرون من ركابها إصابات تختلف جسامتها . وعرفت من بعد أن بعض هذه الاصابات كانت غاية فى الجسامة ، فحمدت الله على جميل عنايته بى .

تقرر اجتماع مجلس الوزراء قبل ظهر السبت لاستئناف المناقشة ، فأخذت أفكر فى الأمر بعد أن لم يبق مجال لتأجيل بحثه إلى أن يبلغ الطليان مرسى مطروح. فرئيس الوزراء مصمم على أن يصدر المجلس قراراً حاسماً فى الموضوع . لذلك اتصلت بحسن (باشا) صبرى فعلمت منه أن الانجليز اقتنعوا بحجته فى بقاء مصر دولة غير محاربة ، لسببين ، أولهما : أن عدم إعلانها الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والايطاليين الجوية حرصاً منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم استقلالها ، وثانيهما : أن أهم ما يعنى العسكريين البريطانيين من مصر أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة . والسببان يرتبط أحدهما بالآخر أوثق الارتباط . فلو أن غارات الألمان والايطاليين الجوية أصابت الشعب المصرى فى مدنه وقراه لخيف اضطراب المصريين وبرمهم بالانجليز وقيامهم ضدهم . أما أن تبقى هذه الغارات الألمانية والايطالية موجهة للأهداف

الحربية البريطانية وحدها فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى بحال ، بل يستبقيه فى طمأنينة ويوفر على القوات البريطانية مؤنة التفكير فى انتقاض هذا الشعب وما يمكن أن يواجه به الانتقاض . ولا خوف من أن يقال إن بقاء مصر دولة غير محاربة يجعلها فى حماية انجلترا . فالقوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس تؤدى الواجب الذى عهد به إليها ، بالاتفاق بين القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصرى . فهى تحمى المنشآت العامة ، وتصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن التى تعسكر فيها ، وتدفع الغارات عن قناة السويس .

أدلى إلىّ حسن (باشا) صبرى بهذه الأقوال فجعلت أفكر فيها . وقلت فيما بينى وبين نفسى : لو أن مصر أعلنت الحرب منذ بدايتها لألف الشعب المصرى حالة الحرب ، ولما خيف أن ينتقض يوماً من الأيام والحرب قائمة ، ولكانت له من وراء الحرب مطامع قومية يذكيها زعماؤه فى نفسه ويجعلون منها هدفاً وطنياً سامياً يجب تحقيقه . أما وقد ألف الشعب الوقوف من الحرب موقف المتفرج عاماً كاملا ، وقد جعلته انتصارات الألمان فى الميادين المختلفة يشعر بأن اشتراكه فى الحرب إلى جانب الانجليز مراهنة على الجواد الخاسر ، فان دفعه إلى القتال وحالته النفسية هى هذه فيه مخاطرة لا يقدم عليها بصير بنفسية الشعوب ؛ فمن الخير إذن تجنيبه ويلات الحرب حتى يظل فى طمأنينته . وما تقوم به القوات فى الصحراء وفى منطقة القنال ، وما يمد به الشعب القوات البريطانية من مساعدات فى التموين وفى غير التموين — هذا وذاك يكفل له الحق فى أن يطالب بعد الحرب بما يشاء .

لهذه الاعتبارات دخلت جلسة مجلس الوزراء يوم السبت مقتنعاً بأن سياسة حسن (باشا) صبرى أجدى على البلاد من دفعها كارهة لاعلان حرب . قال الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر أن لا ناقة لمصر فيها ولا جمل . وللشيخ الأكبر فى المقامات المصرية العليا أثر لا يمكن تجاهله .

استأنف مجلس الوزراء يوم السبت انعقاده . ولاحظت على حسن (باشا) صبرى أول ما رأس الجلسة أنه معتزم أمراً . وبدأت المناقشة وتمسك الوزراء السعديون برأيهم فى ضرورة إعلان مصر الحرب على المحور . وبعد تبادل الرأى

لم يطل أمده عرض حسن (باشا) الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا باعلان الحرب . وأبدى حسن (باشا) أن هذه مسألة جوهرية لايمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها ، فهى تتقدم كل ما سواها ، وتتصل بشؤون الحكم كلها . فلما رأى السعديون ذلك منه ، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة ، خرجوا منصرفين ، يقدمون استقالتهم .

ولم يبطئ حسن (باشا) أن استصدر المرسوم الملكى باحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقيلين ، فتولى عبد الحميد سليمان (باشا) وزارة المالية ، وتولى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) زارة التموين ، وتولى رئيس الوزراء وزارتى الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة إلى إدخال عناصر جديدة فيها .

لم يثر خروج السعديين من الوزارة دهشة الرأى العام ، ولم يبعث أحداً على أن يتساءل : كيف أسرع حسن (باشا) صبرى إلى ملء الفراغ فى الوزارة من غير أن يقدر معارضة السعديين فى البرلمان . لقد كان لهم عدد محترم من النواب ، وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيسهم هو رئيس مجلس النواب . مع ذلك أقدم حسن (باشا) فى غير تردد فقبل الموقف الذى أرادوه له ، وتمثل ساعة أبلغنا تعديل الوزارة على النحو المتقدم بقول الشاعر القديم :

من راقب الناس مات هما وفاز باللذة الجسور

ولعله كان مبالغاً فى تمثله بهذا البيت . فلم يكن الأمر يحتاج منه إلى كثير من الجسارة ؛ إذ كان يعلم أن الرأى العام فيما خلا السعديين قد رحب بنظرية « تجنيب مصر ويلات الحرب » أيما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة إلى الدعوة لاعلان مصر الحرب على المحور . هذا إلى أن الملك كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام . وكان الانجليز قد انتهوا إلى عدم معارضتها .

مع هذا كله رأى الدكتور ماهر (باشا) أن كرامته تقتضيه أن يدافع عن رأيه فى البرلمان ، فعقدت جلسة لمناقشة موقف مصر من الحرب تكلم فيها ماهر (باشا) أكثر من خمس ساعات . ومع أن الحكومة لم تبذل أى جهد غير عادى فقد حرص النواب المؤيدون لتجنيب مصر ويلات الحرب على حضور

هذه الجلسة إلى نهايتها ، أى إل ما بعد منتصف الليل . فقد كانوا يعلمون أن حسن (باشا) صبرى مصرّ كل الاصرار على أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة فى هذه الجلسة نفسها ، وكان هؤلاء النواب حريصين غاية الحرص على أن ينصروا النظرية التى تنصرها الوزارة بعد تعديلها . وكان من بين هؤلاء النواب شيوخ يشق عليهم السهر ، وشبان لم يتعودوا البقاء بالمجلس إلى ما بعد الساعة الثامنة أو ما حولها . وبقى هؤلاء وأولئك حتى طرح رئيس الوزارة مسألة الثقة . فصوتوا معه وحصلت الوزارة على أغلبية كبيرة تؤيد سياستها ، وبذلك قضى ممثلوا الأمة قضاء أخيراً فى مسألة كانت سبباً فى استقالة وزارة على ماهر (باشا) ، ثم كانت موضع عناية الرأى العام منذ دخلت إيطاليا الحرب فى جانب ألمـــانيا .

وسارت أمور الحكم بعد ذلك رخاء إلى زمن لم يطل . فقد طلب السفير البريطانى إلى رئيس الوزارة ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، أن يعتقل على ماهر (باشا) بحجة أن له نشاطاً ضارًّا بالمجهود الحربى . ورأى حسن (باشا) صبرى أنه إن يفعل يتسمم الجو حول الوزارة من غير أن يستطيع عن تصرفه دفاعاً . فلم يقدّم السفير دليلا مقنعاً ينهض حجة لمـــا طلب . لهذا لم يقبل حسن (باشا) أن ينفذ هذه الرغبة ، وأنهى إلى السفير أنه مستعد للاستقالة إذا تشبث بطلبه . ولا شىء يزيد فى قوة الوزير أو رئيس الوزارة كأن يكون مستعداً دائماً لتقديم استقالته إذا أريد حمله على تنفيذ ما لا يطمئن إليه ضميره ، ما كان هو نزيهاً يريد بالحكم مصلحة الأمة التى يتولى سياستها ، والدولة التى يسوس أمورها ، ولا يرجو مصلحة لنفسه أو مغنما لذويه وأنصاره . ولم يتشبث سير مايلز لامبسون بطلبه ؛ ولعله خشى أن يظن أنه إنما أراد أن ينتقم من على ماهر (باشا) بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته ، وهو التصريح الذى أشرت إليه فى الفصل السابق .

على أنه لم يلبث إلا قليلا ثم طلب إبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى ، فى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت (باشا) وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على (باشا) ماهر مذ كان رئيساً للديوان ثم رئيساً للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل إيطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى . وقد رأى الملك

فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه . وتدخل حسن (باشا) صبرى فى الأمر للتغلب على حالة توشك أن تتكرر ، لما وقر فى نفس السفير البريطانى من أن جلالته (محورى الهوى) ، يميل إلى الألمان وإلى الايطاليين ويتمنى لهم النصر على الانجليز .

دخلت يوماً على حسن (باشا) بمكتبه بوزارة الخارجية فسألنى رأيى فيمن يصلح رئيساً للديوان الملكى . ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ انتقل على (باشا) ماهر من رياسته إلى رياسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت (باشا) رئيساً بالنيابة . فلما وجه إلىّ هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصاً برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الانجليز . وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين (باشا) ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك . فحسنين (باشا) رجل تلقى علومه العليا بجامعة اكسفورد ، وله أصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وقد كان موضع ثقة الانجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيراً للجنرال مكسويل . وقال حسن (باشا) لدى سماعه إقتراحى : لقد فكرت أنا كذلك فى تعيين حسنين باشا ولا أشك فى أن الملك يرحب بهذا الاختيار . فحسنين من أكثر الناس إخلاصاً لشخصه مذ كان رائده أيام أرسله والده يتلقى العلم فى إنجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت (باشا) من خدمة الديوان مشكوراً .

كانت هذه المواقف التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء للتغلب عليها ، وكانت تقتضيه مشقة وجهداً غير قليل . وحسبك لتصوير هذا الجهد وهذه المشقة أن نذكر أن الملك لما يكن قد بلغ الحادية والعشرين ، وأن السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا ، وأن مهمة رئيس الوزراء كانت تلطيف ما يثور الحين بعد الحين بين صاحب العرش وممثل القوات البريطانية المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب تراها إنجلترا حرب حياة أوموت . ولم يكن

حسن (باشا) صبرى يومئذ فى عنفوان الشباب أو فى قوة الكهولة ، بل كان شيخاً تدور سنه حول السبعين ، فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ما يحتم عليه الفرار من القاهرة إلى الصحراء أو إلى القناطر الخيرية ليستجم آخر الأسبوع وبعض أيامه كيما يستعيد نشاطه . وزاد فى احتياجه للاستجمام والراحة أنه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها . ولقد كان من أثر هذا المجهود وهذه العلة أن هدت ذلك الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المثل فى النشاط والقوة . لقد كنت أدخل إلى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفاً وقفة الجندى ، فاذا فرغنا من الحديث ودعنى إلى باب الغرفة ، وإلى باب البهو الطويل المتصل بها . فلما انقضت ثلاثة أشهر فى رياسته للوزارة كان قلّما يدخل إلى غرفته أو يجلس إلى مكتبه ، بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة ، وكان يعتذر أحياناً عن عدم قدرته على القيام لرد التحية . وبلغ من أمره أن اضطر للسفر إلى الاسماعيلية ليستشير الدكتور جوديل الفرنسى ذى الشهرة الفائقة فى أمراض القلب . وقد نصحه الطبيب أن يسكن إلى الراحة إبقاء على نفسه . ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رياسة الوزارة التماساً لهذه الراحة . ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

نشرت الصحف يوماً أن ثمت تفكيراً فى الانعام على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ، ثم نشرت أن الملك أرجأ الانعام بهذا الوشاح . وذهبت قبيل الظهر من ذلك اليوم أقابل حسن (باشا) بوزارة الخارجية أتحدث إليه فى بعض الشئون فألفيته مرتدياً الردنجوت ، فقلت بعد أن حييته : خيراً . قال : إننى ذاهب الآن لمقابلة الملك ، وأرجوك أن تنتظر هنا عودتى . ودار بظنى بعد كلمات تفوه بها أنه ذاهب يرفع إلى جلالته استقالة الوزارة . فلما عاد قلت : خيراً . وأجابنى : لقد ضحك على الشاب ، ولم يزد ؛ وانتقل بى إلى حديث آخر . عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس ، وبخاصة إذا تنازع النفس عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع إبقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية ابقاء على الحياة .

كانت الدورة البرلمانية قد فضت ، وكنا نقترب من نوفمبر ، ومن موعد دعوة البرلمان للدورة العادية الجديدة . وكنا بمجلس الوزراء إذ قال لى حسن (باشا) : أرجوك أن تكتب مشروع خطاب العرش وأن تتوخى فيه الايجاز ما استطعت ، فلا تتعرض إلا للسياسة العامة للوزارة . وبعثت له بالمشروع بعد أيام فراجعه ونقحه وأثنى على إيجازه حين تلاه على مجلس الوزراء فى الجلسة التى سبقت حفلة افتتاح البرلمان . وفى صباح يوم الحفلة نشرت الصحف النبأ بانعام جلالة الملك على رئيس وزرائه بنيشان محمد على .

وذهب الأمراء والوزراء وذهب الشيوخ والنواب إلى دار البرلمان قبيل موعد الحفلة ينتظرون مقدم الملك يصحبه رئيس وزرائه ، وأقبلت عربة التشريفة الكبرى ، فترجل منها جلالة الملك فحيته لجنة الاستقبال البرلمانية فسار بين صفوف الأمراء والوزراء وممثلى الأمة يحيى الجميع ، ومن خلفه حسن (باشا) صبرى يتبعه إلى الغرفة الملكية وقد تحلى صدره بوشاح محمد على وارتسمت على ثغره ابتسامة الرضا وأضاءت محياه غبطة الطمأنينة إلى الحياة ، ولم يدر فى خاطره ما خط له القدر فى لوحه المحفوظ .

دخلنا جميعاً قاعة الجلسة بمجلس النواب وأذن الملك لرئيس الوزارة فى القاء خطاب العرش . وكنت أقدر أن تلاوة الخطاب لن تستغرق أكثر من اثنتى عشر دقيقة . وبدأ حسن (باشا) يلقى الخطاب بصوت جهورى ممتلئ ، صوت رجل قضى حياته مدرساً فمحامياً . واستمر صوته جهورياً قرابة ثمانى دقائق أو عشر ، ثم بدأ فجأة ينخفض ، ثم إذا هو يميل فى موقفه مستنداً على رئيس مجلس الشيوخ ، محمد محمود خليل (بك) ، الجالس إلى جانبه ، ثم إذا أوراق الخطاب تفلت من يده وإذا هو يتهالك إلى الأرض فى أناة وينحدر فوقها لا حراك به . كل ذلك فى ثوان بهتت أثناءها القاعة ومن فيها ، ومد كل بصره إلى ناحية الرجل الذى كان يملأ صوته ما حوله وعلى صدره وشاحه الجديد المنعم به عليه هذا الصباح ، وشاح محمد على . وأسرع بعض الوزراء فحملوا الرجل إلى خارج القاعة ، وأسرع رئيس الشيوخ فأخذ الخطاب وتلا بقيته ويكاد لا يدرى ما يفعل ، وهل من حقه أن يفعله .

وفرغنا من الجلسة بعد دقائق قليلة خرج الملك على أثرها يسأل عن وزيره الأول وما أصابه . وذهبت مع سائر الوزراء إلى الغرفة التى نقل إليها جسمه فاذا على (باشا) إبراهيم وزير الصحة يعزينا جميعاً فى الرجل الذى كان منذ هنيهة ملء السمع والبصر ، وإذا بهـــذا الرجل الذى كان يتكلم باسم الحكومة ويلقى خطاب العرش مزهواً بلباسه الرسمى ونيشانه الجديد قد أصبح جثماناً لم يبق له بالوشاح حاجة إلا أن يوضع على نعشه ، وأن يكفل لهذا النعش أن يحمل فى جنازة رسمية على عربة مدفع .

وكذلك قضى على مسرح الجهاد فى ميدان الشرف رجل جنب بلاده ويلات الحرب . قضى مأسوفاً عليه من الناس جميعاً . لقد واتته الحياة من سابغ أنعمها ما طوع له أن يبلغ من الاعتداد بالنفس مبلغ الصلف : حسن سمت وطائل ثروة وسعة جاه ونباهة ذكر . فلما بلغ من ذلك كل ما يريد ، فأصبح رئيس وزارة ، وجنب وطنه ويلات الحرب ، أحس فى نفس الوقت أن حيوية الحياة تتقلص من بين جنبيه فاذا هو ينقلب وديعاً ، ألوفاً ، رقيق المعشر ، جم الوفاء ، يزايله صلفه من غير أن يزايله إعتداده بنفسه وحفاظه على كرامته . وأراد الله له مزيداً فى الكرامة فأماته هذه الميتة البارعة الرائعة . لذا عزت وفاته على الناس جميعاً فذكروه بخير ما يذكر به مثله ، واستغفروا الله له ، ودعوه أن ينزله منازل الأبرار الصالحين .

فى ضحى الغد شيعت جنازة الرجل إلى مقره الأخير بمقابر الخفير فى حفل رهيب . وذهب الوزراء إلى المدافن حتى ووروى الجثمان التراب فى مثواه الأخير .

وبينما نحن فى تشييع الجنازة طلب إلى حسين سرى (باشا) أن أخاطب زملائى الوزراء الدستوريين لكى لا يغيب أحـــد منهم عن القاهرة بعد ظهر هذا اليوم ، عند ذلك عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *

ذهبت بعـــد الظهر إلى رياسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى (باشا) والتقيت هناك بعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير جديد انتهى رأينا إلى أن

يكون محمد (بك) عبد الجليل أبو سمره . وعدّل سرى (باشا) فى المستقلين فضم للوزارة حسن صادق (بك) وكيل المالية وجعله وزيراً لها . وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع . واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج الوزارة السابقة ، وأقسم أعضاؤها اليمين بين يدى الملك وتولى كل منهم عمله فى وزارته .

ولم تر الوزارة أن تعيـــد معركة الرياسة لمجلس النواب ، فأعيد انتخاب الدكتور أحمد ماهر (باشا) لهذه الرياسة بعد معركة بينه وبين إبراهيم (بك) دسوقى أباظه لم يظهر للحكومة فيها أثر . وألقى سرى (باشا) فى المجلس بياناً أعلن فيه أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة . وجرت الأمور بعد ذلك زمناً غير قصير فى مجراها العادى . وكان ممكناً أن تطرد على هذه الوتيرة لولا حرص الانجليز بسبب موقفهم من الحرب على القضاء على كل شبهة يمكن أن تثير فى نفوسهم المخاوف هنا أو هناك من أرجاء الدولة .

والواقع أن الانجليز كانوا شديدى الحساسية فى ذلك الظرف إلى غير حد . ولعلهم كان لهم من العذر أن طائفة من أولى الرأى بين المصريين كانوا لا يخفون هواهم المحورى ، وأنهم كانوا يرتابون فى نشاط بعض العناصر ذات الأثر فى سواد الشعب . على أنهم لم يكونوا أقل طمأنينة إلى حسين (باشا) سرى مما كانوا لسلفه حسن (باشا) صبرى ، بل لعلهم كانوا مقتنعين بأن سرى (باشا) أقل من سلفه مناقشة لهم فى مطالبهم .

ترى ما الذى كان يدور بنفس محمد محمود (باشا) إزاء هذه الحوادث وهو فى سرير علته ؟ لقد كان يود قبل ولاية سرى (باشا) رياسة الوزارة لو أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) حل محل حسن (باشا) صبرى . وكان الدكتور ماهر (باشا) كثير التردد فى هذه الآونة على محمد محمود (باشا) وكان أثيراً عنده . لكن محمد (باشا) كان ينطوى على عطف غير قليل نحو سرى (باشا) . أتراه مع ذلك ينظر إلى وزارته نظرته إلى وزارة صبرى (باشا) ؟ كلا . فقد ذهب اليه سرى (باشا) يوم ألف وزارته وعرض عليه أمره فتمنى له التوفيق . ولم يكن محمد (باشا) بالرجل الذى يظهر غير ما يضمر . هذا إلى أن العلة كانت قد

اشتدت به فكان شديد الاحساس بدنو أجله، وإن لم يمنعه ذلك من تتبع الحوادث جهد طاقته . لكن شعوره ذاك وإحساسه بأنه لم يكن قديراً على الاضطلاع بتبعة كان يمسكه كارهاً دون اقتحام الحوادث على ما كان يفعل أيام صحته وفى بدء مرضه . ولطالما كنت أعوده فى ذلك العهد الأخير فألفيه ممسكاً بأنبوبة الاكسجين يستنشقه ولا يكاد الحديث بيننا يزيد على عبارات قليلة متقطعة يشكو أثناءها أحياناً وطأة المرض ، ثم يمسك فجأة عن الشكوى كبرا عن أن يظن به ضعف أو استسلام للعلة ونزول على سلطانها .

وانقضى شهر ديسمبر ، وتقدم شهر يناير والعلة تزداد بهذا الرجل الذى عاش حياته صلباً على الحياة شامخاً بأنفه على كل حوادثها وأحداثها . فلما كنا فى الثلث الأخير من يناير سنة ١٩٤١ سألت الدكتور على (باشا) إبراهيم عن حال مريضنا العظيم ، وكان صديقه وطبيبه معاً ، فأخبرنى أنه لم يبق له فى الحياة إلا أيام يستريح بعدها من علة الحياة وعنائها . وانتصف الليل الأخير من يناير ثم تقدم إلى الساعات الأولى من فبراير ، وبينا أنا فى سريرى ، دق التليفون ونعى الناعى إلىّ رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

حزنت للنبأ وإن لم يفاجئنى ، وإن وجدت فيه نجاة للرجل من آلام مضنية طال عليه احتمالها . وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعاً ، بل ذكرت فى هذه اللحظة ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعاً هبة سماح لخدمة وطنه وأمته فعز علىّ نعيه ، وأشفقت ألا تجد مصر من تجتمع له هذه المواهب والسجايا فيضعها فى خدمتها بالروح الرفيعة والنزاهة الخالصة والكرامة التى يعتز بها صاحبها ويعزها كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة إلى جواره .

لم يكن محمد (باشا) محمود سهل اللقيا ، وكان وجهه الأسمر المستدير وعيناه السوداوان حادتا النظرة وأنفه الشامخ تصد عنه من ألف رفع الكلفة، وتحمل على الظن أن به صلفاً عرف عن أمثاله من أبناء طبقته . وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه وماله فلا يعنى بما سواهما . فاذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه تبدت لك صورة تختلف عن هذه

الصورة الظاهرة تمام الاختلاف ، ورأيته رجلا ذواقاً للأدب يروى منه الشيء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى التاريخ السياسى بوجه خاص . فيه وداعة ورقة ، وفيه دعابة وظرف ، وفيه إلى ذلك كبر عن الدنايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير يصاحبه طموح لأبعد الغايات وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال أبيه عن أن يفكر فى المـــال وجمعه ، وسمت به دراسته صدر الشباب بجامعة اكسفورد عن الزلفى للانجليز ذوى الكلمة النافذة فى حكم مصر حين عاد إلى وطنه وشغل وظائف الدولة فى حكومته . ودفعه سموه عن الزلفى واعتزازه بماله وجاهه واعتداده بنفسه وبكرامته إلى ترك مناصب الحكم حين أراد الانجليز غير ما يريد ، ولمـــا يكن قد بلغ الأربعين . وكانت الحرب العالمية الأولى يومئذ فى أشد مراحلها . فلما آذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية فألفوا الوفد المصرى واختاروا لرياسته سعد زغلول (باشا) بعد أن ضموا اليهم من رجال الجمعية التشريعية من يكفل للوفد تمثيل الأمة المصرية تمثيلا شبيهاً بالرسمى إن لم يكن تمثيلا رسمياً .

ومن يومئذ إلى أن اختار جوار الله وهب الرجل نفسه وحياته وكل مواهبه هبة سماح لخدمة وطنه . طالب ، هو وزملاؤه أعضاء الوفد، الانجليز أن يعترفوا باستقلال مصر يوم كانت حمايتهم مفروضة عليها ، ويوم أعلنوا هدنة الحرب ظافرين منتصرين . اعتقل هو وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد فى مالطة فقامت مصر عن بكرة أبيها غداة اعتقالهم ثائرة بالانجليز الذين اعتقلوهم . سافر مع زملائه أعضاء الوفد إلى باريس، ومن هناك سافر إلى الولايات المتحدة داعياً لاستقلال وطنه . عاد إلى أوربا فاشترك فى محادثات لجنة ملنر ، ثم عاد إلى مصر مع ثلاثة من زملائه يعرض وإياهم ما انتهت اليه هذه المحادثات على الشعب المصرى . أيد عدلى يكن (باشا) حين سافر وهو رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢١ ليفاوض وزير الخارجية البريطانية لتقرير استقلال مصر . اشترك فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين وكان وكيله بعد أن اعترفت انجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعـــد أن وضعت لجنة الدستور مشروع الدستور وقدمته إلى الحكومة فى شهر اكتوبر من تلك السنة . قاد

المعركة الانتخابية للأحرار الدستوريين فى أخريات سنة ١٩٢٣ وأوليات السنة التى تليها . وقف يناضل الرأى العام ويكافح الطغيان عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ . جمع كلمة الأمة فى ائتلاف سنة ١٩٢٦ واشترك فى وزارتى ذلك الائتلاف عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ألف وزارته الأولى سنة ١٩٢٨ وجعل الاصلاح الاشتراكى أساس سياستها . عقد اتفاق مياه النيل فى يناير سنة ١٩٢٩ . انتهى مع الانجليز صيف سنة ١٩٢٩ إلى مقترحات اعتبرت أساساً للاتفاق بين مصر وانجلترا . قاوم الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ ينتقص من حقوق الأمة وقاوم الوزارة التى أصدرته مقاومة عنيفة انتهت بتقديمه إلى محكمة الجنايات فى سنة ١٩٣٢ . حارب سوء الحكم وأيد نزاهته بكل قوة فى سنة ١٩٣٤ . ساهم بأوفر نصيب لجمع كلمة الأمة فى سنة ١٩٣٥ فأعاد اجتماعها دستور سنة ١٩٢٣ ثم كان عظيم الأثر فى الجبهة الوطنية التى تألفت فى سنة ١٩٣٦ وفاوضت انجلترا وعقدت معها معاهدة ٢٦ أغسطس من تلك السنة . قاوم فوضى القمصان الزرقاء والمظاهرات فى سنة ١٩٣٧ مقاومة انتهت إلى تأليفه وزاراته الثلاثة الأخيرة . . . وكان فى هذه المواقف كلها رجل كفاح وصراحة ونزاهة لا ترقى اليها ريبة ولاتعلق بها شائبة. من لمصر بمثل هذه المواهب والسجايا يهبها صاحبها هبة سماح لخدمة وطنه وأمته ما وهبها محمد محمود خلال هذه السنوات الثلاثة والعشرين فى أقدام وجرأة ليس كمثلهما اقدام ولا جرأة .

ارتسمت أمام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى إختاره الله إلى جواره قبل أن يتم الرابعة والستين من سنه فحزنت اشفاقاً على مصر . فلما تنفس الصبح فكرت فى تشييع جنازة الرجل إلى مقره الأخير ، وكان قد تقرر أن تقوم فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وإذ كنت وزير المعارف ، فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعاً أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ومن طبقات المثقفين جميعاً كل من كان يقدر للرجل مزاياه وموافقه . وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه وأنصاره على سواء . فقد كان الجميع يجلونه ويحترمونه وإن خالفوه فى الرأى . وسار حسين سرى (باشا) رئيس الوزارة فى الصف

الأول للمشيعين . وصحبنا جثمان الفقيد إلى مقره الأخير . فلما ووري التراب ألقى سري (باشا) كلمة فى تأبينه ، وألقيت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى وكل ما كنت أكنه للرجل من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليالى المأتم عمن نختاره رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين خلفاً لمحمد (باشا) ، ثم اتجهنا جميعاً إلى اختيار عبد العزيز فهمى (باشا) . وتردد الرجل معتذراً بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيساً لمحكمة الاستئناف ثم رئيساً لمحكمة النقض بين سنة ١٩٢٨ و سنة ١٩٣٥ . وقد استعنا على تردده هذا بجلة أصدقائه فانتهى إلى الاقتناع وتولى رياسة الحزب للمرة الثانية ، بعد أن كان قد تولاها فى المرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦ .

° ° °

كان الانجليز يومئذ شديدى الحساسية ، وبخاصة إزاء ما يبديه بعض ذوى الرأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وإزاء بعض العناصر ذات النشاط بين سواد الشعب . وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك بأعوام قليلة على أنها جماعة دينية تدعو للتخلق بالأخلاق الاسلامية وللأخذ بقواعد التشريع الاسلامى فى النظام المصرى . وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام . وكان الشيخ حسن معلماً للغة العربية فى مدرسة المحمدية الابتدائية الأميرية . وقد أبلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ، أن هذا الرجل يعمل فى أوساط جماعته لحساب إيطاليا ورغبت اليه فى العمل على الحد من نشاطه . ورأى سرى (باشا) أن نقل الرجل من القاهرة إلى بلد ناء بالصعيد يكفل هذا الغرض ، فحدثنى فى الأمر وطلب إلىّ نقله إلى قنا . ولم أجد بأساً بإجابة طلبه ، فنقل مدرس فى مدرسة ابتدائية ليس أمراً ذا بال ، إذ يقع مثله خلال العام الدراسى فى كل سنة ولا يترتب عليه أى أثر .

لكن نقل الشيخ حسن البنا أدّى إلى ما لم يوّد اليه نقل مدرس غيره . فقد جاءنى غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبنى فى إعادته إلى القاهرة ويرجونى فى ذلك بإلحاح . ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب ،

عبد العزيز فهمى (باشا) ، وطلبوا إليه أن يخاطبنى فى الأمر . وخاطبنى الرجل فذكرت له أن حسين سرى (باشا) هو الذى طلب إلى نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطاً سياسياً ، وأن النشاط السياسى محرم على رجال التعليم كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين ، وأننى لا مانع عندى من إعادة الرجل إلى مدرسة المحمدية كما كان إذا أبدى سرى (باشا) عدم إعتراضه على إعادته . وخاطب عبد العزيز (باشا) سرى (باشا) فى الأمر وذكر له إلحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة . ووعد سرى (باشا) بإعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى أنه لا يرى مانعاً من إعادة الرجل إلى القاهرة فأعدته .

تُرى أأحسن سرى (باشا) فى تراجعه هذا أم أساء ؟ لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالا يقدم إلى البرلمان فى هذا الشأن ، فأراد اتقاء ما قد يجر اليه ذلك من نتائج . لكن الذى لا شبهة فيه أن تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط ، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الاخوان المسلمين من بعد .

وكما رغب الانجليز فى الحد من نشاط الشيخ حسن البنا رغبوا كذلك إلى سرى (باشا) أن يعمل على الحد من نشاط على ماهر (باشا) . وذهبوا فى رغبتهم هذه إلى مثل ما ذهبوا اليه مع حسن صبرى (باشا) حين طلبوا اعتقال على (باشا) إذا اقتضى الأمر . ولم يطلع سرى (باشا) مجلس الوزراء ، ولا أحسبه أطلع أحداً من الوزراء على هذه الرغبة ؛ فأنا لم أعرف شيئاً عنها إلا حين رأيت مجلة روز اليوسف تنشر خطاباً من سرى (باشا) إلى على ماهر (باشا) يطلب اليه ألا يشتغل بالسياسة . وقد نشرت المجلة بعد ذلك رداً من على (باشا) ماهر على سرى (باشا) يذكر فيه أنه يقدر حقه وواجبه ويقدر موقف بلاده من الأحداث المحيطة بها أدق تقدير . ولم يذهب سرى (باشا) إلى أبعد من هذا .

ومن حق من شاء أن يتساءل : أأحسن سرى (باشا) فى كتابة ما كتب لعلى (باشا) ماهر ، وفى الاذن بنشرة ونشر الرد عليه فى الصحف . ؟ ليس من شك فى أن تصرف حسن صبرى (باشا) فى هذه المسألة بالذات كان أدنى

إلى المحكمة ، وإن صح أن يكون سرى (باشا) قد قصد من كتابة ما كتب إلى على (باشا) ماهر ، ومن إباحة الرقابة على الصحف نشر كتابه ونشر الرد عليه أن يفهم الانجليز أنه قد استجاب لرغبتهم ، وأن الذهاب إلى أبعد مما فعل قد يضر ولا ينفع ، وأن شعور على (باشا) ماهر بأنه مهدد بالاعتقال يكفى للحد من نشاطه إن كان له نشاط .

أسلفنا أن سرى (باشا) ألف وزارته على النحو الذى ورثه عن حسن صبرى (باشا)، فلم يشرك أحداً من الهيئة السعدية فيها ، وأن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية كان قد انتخب رئيساً لمجلس النواب . وقد فوجئنا يوماً ونحن فى هذا المجلس ببيان يلقيه الدكتور ماهر (باشا) يذكر فيه أن رئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أمر بتفتيش منزل أحد النواب ، وأن هذا النائب أبلغ الأمر إلى رئيس المجلس لما فيه من إعتداء على الحصانة البرلمانية ، وأن رئيس المجلس يشارك العضو فى هذا الاحتجاج على رئيس الوزارة . وقد أجاب حسين سرى (باشا) بأن المنزل الذى جرى تفتيشه ليس مملوكاً للنائب بل مملوك لجده لأمه ؛ وأن النائب لا يقيم فيه وحده ، وأن حصانته لا تمتد إلى المنزل كله . ولم يسترح النواب لاجابة رئيس الوزارة حرصاً منهم على حصانتهم . وقد دل ما حدث على أن بقاء الهيئة السعدية بعيدة عن الحكم مع رياسة رئيسها لمجلس النواب من شأنه أن يخلق لرئيس الوزراء بوصفه القائم على إجراء الأحكام العرفية متاعب يجب التفكير فى معالجتها . لكن سرى (باشا) لم ير أن يعالج الأمر بضم الهيئة السعدية للوزارة بعد الذى حدث فى مجلس النواب ، مخافة أن يضعف ذلك من هيبته ، ولهذا آثر أن يعالجه على نحو آخر .

ما سر هذه التصرفات التى صدرت عن سرى (باشا) وأوجبت التساؤل عن مبلغ حكمتها ؟ لعل السر يرجع إلى أن الرجل كان شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته ألا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز . فهو لم يكن السياسى المغامر الذى كانه حسن صبرى (باشا) ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن إليها ، ولم يكن له من التجارب السياسية على السنين ما يجنبه هذا التلمس . فقد قضى حياته موظفاً بوزارة الأشغال ،

وكان والده اسماعيل سرى (باشا) وزيراً للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه منهم ، وكانوا يسبغون على حسين (باشا) من التقدير ما يوجبه نشاطه الشاب وحسن إدراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال. ولهذا بلغ حسين (باشا) أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة . فلما ألف محمد (باشا) محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى (باشا) عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفايته فاختاره محمد (باشا) محمود وزيراً للأشغال معه . وقد حدثنى حسين (باشا) بأنه سيخلف محمد (باشا) محمود فى رياسة الوزارة . فلما ألف على ماهر (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفاً لمحمد محمود (باشا) شعر سرى (باشا) بشىء من المرارة ولكنه لم يفقد الأمل . وكان ذلك شأنه حين ألف حسن صبرى (باشا) وزارته . فلما فاجأت المنية حسن (باشا) وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه واجهته الصعاب التى ذكرناها فشعر بالحاجة إلى تقوية سنده فى الوزارة . ولما كان قد قضى حياته موظفاً فقد لجأ بادىء الرأى إلى إختيار موظف ممتاز محترم من الجميع ضمه إلى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له وللوزارة . هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا ، والذى اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيراً ، لأنه كان بكفايته الفقهية العالية وذكائه النادر ، وبمنطقه الدقيق ، شديد الحرص على أن يظل فى رياسة لجنة القضايا . فلما فكرت وزارة محمد محمود (باشا) فى إنشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين إلى أن يكون بدوى (باشا) رئيس مجلس الدولة . فلما لم يصدر التشريع بانشاء هذا المجلس بقى رئيساً للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى (باشا) وزيراً للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيداً لرياسة الوزارة . جرى من بعد بينى وبين حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى أثناءه أن القصر كان يرشح بدوى (باشا) لرياسة الوزارة يوم تضطر وزارة سرى (باشا) للاستقالة لسبب أو آخر. أفكان بدوى (باشا) يعلم بهذه النية من جانب القصر؟ ذلك ما لا أعلمه ، وما لم أفكر

فى سؤال حسنين (باشا) عنه ، لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى (باشا) ورياسة الوزارة .

وقد رحب الوزراء جميعاً ورحبت معهم باختبار بدوى (باشا) وزيراً للمالية واعتبرنا ذلك كسباً للوزارة عظيما . وهنأت أنا سرى (باشا) حين طالعنى بهذا النبأ تمهيداً لصدور المرسوم بتنفيذه . وقد اعتبر المثقفون فى مصر جميعاً هذا التعيين نصراً لسرى (باشا) لأن علم بدوى (باشا) ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو .

واجهت الوزارة بعد تولى بدوى (باشا) منصبه فيها مشكلة من مشاكل الفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى إليه فيها آثار بعيدة فى حياة مصر البرلمانية من بعد . ومنشأ هذه المشكلة أن مجلس الشيوخ كان يحل موعد تجديده النصفى فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ ، فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ، ويعين النصف من المعينين . ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو سنة ١٩٣٦ فقد وجب إجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم . وكان واجباً أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس سنة ١٩٤٧ ليتسنى إجراء الانتخابات للتجديد النصفى قبل ستين يوماً من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة . وقد رأى سرى (باشا) بمشورة بدوى (باشا) ، أن الخير فى عدم إجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعريض البلاد إلى هزة لا تتفق وما يقتضيه المجهود الحربى من طمأنينة الأمن واستتباب السكينة فى ربوعها . ولعل سرى (باشا) قدر كذلك أن عدم إجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم إجراء الانتخابات للنواب فى سنة ١٩٤٣ . على أنه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئا . وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر إلى سنتين أخريين لا يعلم أحد ما يحدث خلالهما . وقد أفتى بدوى (باشا) بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعينين الذين انتهت مدتهم أسوة بزملائهم المنتخبين ، فخروجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى اضرار بالمجهود الحربى . لذلك صدرت الفتوى باجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين .

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين ، لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات ، سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه ، أو فى توازن الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم اليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية تناهض الحكومة . وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس ، وخشية كل منهم أن تؤدى القرعة إلى خروجه منه على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرى القرعة إذا لم يقم المجلس باجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجارى المجلس فى تعطيل حكم من أحكام الدستور . وكذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة غاية العنف .

وخشى المجلس ، وعلى رأسه محمد محمود خليل (بك) أن تقوم الحكومة باجراء القرعة ، وأن تعين أعضاء محل الذين تخرجهم القرعة ، وأن تنفذ ذلك بسلطان القانون ؛ وأن تكون هذه سابقة تستند إليها الحكومات من بعد ، فرأى أن يتولى إجراء القرعة بنفسه ، ونزل بذلك على رأى الوزارة . وأجريت القرعة وعينت الحكومة أعضاء فى المحال التى خلت نتيجة للقرعة ، وأحيل مرسوم التعيين إلى لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس ، وأقر المجلس صحة عضوية الأعضاء الجدد ، وانتهت بذلك هذه المشكلة ، ثم تجددت من بعد فى أدوار متعاقبة يرى القارئ صورها فى مواضعها من هذا الكتاب .

كانت وزارة سرى (باشا) تواجه من العقبات ما رأيت. ولم ينجها من هذه العقبات أنها اطمأنت فى مجلس الشيوخ إلى أغلبية توفرت لها من التعيينات الأخيرة . فقد بدأ حزب الوفد يرى فى هذه التعيينات تحدياً له ويفكر فى حمل رجاله من أعضاء المجلس على الاستقاله منه ، لأن التعيينات الأخيرة استبعدت جميع الوفديين الذين أخرجتهم القرعة ولم تعد سوى الأستاذ يوسف أحمد الجندى . ولو أن ذلك حدث لأحدث رجة لا ريب . لكن سرى (باشا) كان مطمئناً

إلى أنه لن يحدث ، اعتماداً على تشبث الأعضاء بعضويتهم ، وعلى قبول الأستاذ يوسف الجندى عضويته الجديدة وشكره للملك حين تلاوة مرسوم التعيين على هذا العطف الكريم .

على أن هذه الطمأنينة لمجلس الشيوخ لم تبعث إلى نفس سرى (باشا) مايماثلها بالنسبة لمجلس النواب. فقد كانت الهيئة السعدية لا تفتأ الحين بعد الحين تثير أمام الوزارة من العقبات عن طريق الأسئلة والاستجوابات ما يقتضى الحذر ويستوجب التفكير . وقد أشرنا من قبل إلى بيان الدكتور ماهر (باشا) فى أمر الحصانة البرلمانية . وكنا نرجو أن يؤدى اشتراك بدوى (باشا) فى الوزارة إلى التغلب على هذه الصعوبات ، وأن تتحقق النتيجة التى كان سرى (باشا) وكنا جميعاً نتوقعها . لكن ذلك لم يحدث . فقد تبين بعد زمن غير طويل أن هذا العالم الجليل والفقيه الدستورى الممتاز أسمى تفكيراً وأشد اعتزازاً بنفسه من أن ينزل على حكم الضرورات البرلمانية فى مصر . فهو قوى الشعور بالارستقراطية العقلية وقد بلغ منها المكان الأرفع . وقد حال شعوره هذا دون انسجامه مع البرلمانيين ، ومع أعضاء مجلس النواب خاصة . لذلك لم يكن بد من أن يبحث سرى (باشا) عن وسيلة أخرى يتقى بها مهاجمة البرلمان له مهاجمة قد تزعزع ثقة السلطات العليا بقدرته على مواجهة الموقف والمحافظة بنجاح على الهدوء والسكينة اللازم توافرهما فى البلاد لطمأنينة المجهود الحربى البريطانى.

وزاد سرى (باشا) شعوراً بدقة الموقف حادث وقع وأثار فى البلاد دوياً وضجة . سافرت فى الأيام الأخيرة من شهر مايو سنة ١٩٤١ إلى رأس البر أهيء مكان اصطيافى وقضيت بها ثلاثة أيام . وفى صباح اليوم الذى اعتزمت فيه العودة إلى القاهرة أبلغنى الحاجب المرافق لى أنه سمع أن عزيز (باشا) المصرى سافر خفية بطائرة حربية يريد الذهاب إلى الألمان . ولم أصدق الخبر لأول ما سمعته ؛ واتصلت تليفونياً من رأس البر بمحافظ دمياط استوثق منه . وأخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الأنباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت منها .

فلما بلغت دمياط لقيته فأنبأنى أن عزيز (باشا) المصرى وضابطاً طياراً استقلا ليلا طائرة عسكرية من القاهرة وقاما بها يريدان جهة غير معلومة ، وأن

الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت إلى الأرض واضطر راكباها لمغادرتها وللفرار هرباً إلى حيث لا يعلم أحد ، وأن مجلس الوزراء منعقد بعد الظهر من هذا اليوم ليتداول فى الحادث ، وأنه خوطب من القاهرة كيما يتصل بى لأحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت مسرعاً إلى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألفيت سرى (باشا) والوزراء جميعاً فى حيرة ، ورأيتهم يخشون أن يكون لما حدث نتائج بعيدة الأثر. فعزيز (باشا) المصرى هو الذى تولى رياسة أركان حرب الجيش المصرى فى وزارة على (باشا) ماهر وكان متهماً بميله الواضح للألمان . فلما تولت وزارة سرى (باشا) أعفته من منصبه . وكان طبيعياً ، وذلك الرأى فيه ، أن يراقب مراقبة دقيقة ؛ فكيف استطاع مع ذلك أن يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الاجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الأمر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى (باشا) بعد هذا الحادث اقتناعاً بضرورة تدعيم الوزارة . لكنه لم يكن يستطيع أن يفاتح أحداً فى هذا التدعيم قبل أن يعثر على عزيز (باشا) المصرى وأن يتخذ معه إجراء يعيد الطمأنينة إلى مقدرته على معالجة شؤون الدولة فى الأوقات العصبية المحيطة به بالحزم والحكمة . لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين واعتقالهما .

ولم يكن هذا يسيراً . فقد كان الجمهور يحيط عزيز (باشا) بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين ومعرفة المكان الذى اختفيا فيه . وبعد أسابيع استطاع البوليس السياسى أن يتأكد أنهما موجودان بمنزل بامبابة ، وأن يحيط بالمنزل ، وأن يقبض عليهما . وأصدر سرى (باشا) أمره باعتقالهما .

واطمأن رئيس الوزارة إلى نجاحه هذا وعاد يفكر فى تدعيم وزارته . وكان السعديون ، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، قد أيقنوا أن سياسة

تجنيب مصر ويلات الحرب قد استقرت فى النفوس وقد رضيها الانجليز فلم يبق مستطاعاً مناوأتها . لذلك رأى سرى (باشا) أن يشركهم فى الوزارة حتى تزول كل مخاوفه البرلمانية . ولم أقف على ما بذله من جهد لبلوغ هذه الغاية . لكنه لقينى متهللا فى أحد الأيام من أخريات شهر يوليو وأخبرنى بأنه اتفق مع السعديين على أن يشتركوا فى الحكم . ولم أجد بذلك بأسا ، واكتفيت بأن سألته : أأطلع عبد العزيز فهمى (باشا) ، رئيس حزبنا ، على ما هو مقدم عليه . وأجابنى بأنه فعل . وعدلت الوزارة واشترك فيها السعديون فى أول أغسطس سنة ١٩٤١

ولم يكن اشتراك السعديين فى الوزارة عجبا . فقد كانت أطوار الحرب فى ليبيا خير شاهد على أن الايطاليين لن يستطيعوا التقدم فى أرض مصر ، فلم يكن للتفكير فى دخول مصر الحرب ضدهم ما يسوغه . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وقد كان لها من القوات فى ليبيا ، بقيادة الجنرال جراتسيانى ، ما يمكنها من اقتحام الأراضى المصرية والتقدم فيها . لكن عاماً كاملا انقضى من ذلك التاريخ وقواتها عاجزة عن مواجهة القوات البريطانية أو التقدم إلى مرسى مطروح . بل لقد كانت هذه القوات لا تلبث أن تتقدم إلى سيدى برانى أو إلى ما حولها حتى تتراجع من جديد إلى قواعدها فى برقة . لا تثريب على السعديين إذن أن يشتركوا فى وزارة سياستها تجنيب مصر ويلات الحرب ، مادامت هذه الحرب بعيدة عن مدنها وأراضيها المأهولة ، وما دامت القوات التى أعدها موسولينى للدخول إلى مصر تتراجع ولا تتقدم ، وتدع المصريين مطمئنين إلى سلامتهم وإلى عجز هذه القوات عن اقتحام ديارهم عليهم .

هذا إلى أن القوات المصرية المرابطة بالصحراء الغربية على الدروب التى يخشى تقدم الايطاليين منها إلى أرض مصر كانت مستعدة لصد هذا التقدم إذا حدثت جراتسيانى نفسه بالاقدام عليه .

وانقضى الصيف كما انقضى الربيع والشتاء قبله والحرب لا تزيد على مناوشات يتخطى الايطاليون بها حدود برقة ثم يرتدون منهزمين أمام القوات

البريطانية فيبلغ ارتدادهم بعض الأحايين حتى ليظن الانسان أنهم سيخرجون من ليبيا كلها وأنهم قضى عليهم القضاء الأخير .

وفضت الوزارة الدورة البرلمانية ثم افتتحت الدورة العادية التى تليها يوم الخميس الذى يسبق السبت الثالث من نوفمبر .

وفى هذه الأثناء بدأت الأنباء ترد بأن قوات ألمانية نزلت ليبيا وعلى رأسها القائد الألمانى الظافر الجنرال رومل لتنقذ القوات الإيطالية من الهزائم التى حلت بها . وكان هذا القائد قد أقام بمصر زمناً من قبل عرف فيه الصحراء ودروبها ، ولذلك حسب القواد البريطانيون فى مصر لتطور الحرب فى الصحراء الغربية وقدروا أنها قد تتغير وجهتها وقد يواجهون فيها غير ما واجهوه خلال الأشهر الطويلة التى تتابعت منذ دخلت إيطاليا الحرب . وقد أثبتت الحوادث أنهم لم يكونوا مخطئين فى حسابهم ، وان ما قاموا به من مضاعفة استعدادهم فى مصر ومن اقتحام ليبيا وطرد الجيش الايطالى إلى داخلها ووضع يدهم على بعض مناطقها وتحصين طائفة من موانئها ، وتحصين ميناء طبرق خاصة ، قد كان له ما يسوغه . فقد بدأ رومل يقاوم قوات الحلفاء فى ليبيا مقاومة عنيفة ، وقد أخذ يتغلب عليها فى مواقع كان يظن أنها من المنعة بما يمكنها من أن تقاوم كل محاولة للاستيلاء عليها كما قاوم حصن ڤردان الفرنسى فى الحرب العالمية الأولى .

وليس من غرضى أن أصف فى هذا الفصل كيف انتصر المحور بقيادة رومل على الحلفاء فى بير حكيم وفى طبرق وفى غيرهما من المواقع الحصينة التى استولت عليها القوات البريطانية من الايطاليين ، فتصوير الوقائع الحربية لا يدخل فى نطاق هذا الكتاب . وحسبى أن أذكر أن انتصار القوات الألمانية بقيادة رومل واستيلاؤها على هذه المواقع التى حصنها البريطانيون بث فى نفوس أهل مصر الاعتقاد بأن رومل لا يقهر ، وزاد نظرية تجنيب مصر ويلات الحرب ثباتاً فى النفوس ، وأدخل فى روع الكثيرين أن مصير الحرب سيتقرر عما قريب على أرض مصر .

لم يفت هذا الشعور المصرى تقدير الانجليز ، بل زادهم حساسية على حساسيتهم وجعلهم يتنطسون فى كل ناحية يتوقعون فيها الخطر ، ويذكرون

مرة أخرى أن صاحب العرش محورى الهوى ، وأن فى خدمته طائفة من الايطاليين يتجسسون لحساب المحور . ثم إنهم اتجهوا إلى ناحية الفرنسيين الذين يؤيدون حكومة المـــارشال پيتان ، ولا يناصرون « فرنسا الحرة » . فمنذ ألقت فرنسا سلاحها وعقدت الهدنة مع المـــانيا فى يونيو سنة ١٩٤٠ اصطفَت انجلترا الجنرال ديجول وفرت به إحدى طائراتها إلى لندن فألف هناك حكومة فرنسية دعاها حكومة « فرنسا الحرة » وأعلن أنه لا يقر هدنة المارشال پيتان ، وأن فرنسا لا تزال فى حرب مع ألمـــانيا . وقد تألفت فى مصر وفى غير مصر هيئات باسم « فرنسا الحرة » تعضد ديجول ، ثم بقى بعض الفرنسيين فى مصر وفى غير مصر يؤيدون المارشال پيتان وحكومة ڤيشى . هؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية ، وكانت الريبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام .

من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف . فقد اتهمه البريطانيون بأنه يبالغ فى مناصرته للمارشال پيتان ويدعو له ضد « فرنسا الحرة » . وقد حدثنى سرى (باشا) فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخاطبته فيما ينسب إليه فلم يخف أنه يناصر حكومة ڤيشى ، وأنه وهو الجندى القديم الذى خاض غمار الحرب العالمية الأولى يعرف واجبه لوطنه كما يعرف أن عليه لمصر واجباً ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها . وذكر أنه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، ولكنه لا يستطيع اخفاء رأيه فى سياسة بلاده . وإبداء الرأى ليس نشاطاً سياسياً . وإنما النشاط السياسى أن تدعو إلى الرأى لتكسب له أنصاراً يعاونونك على نشاط مقصود به إلى تأثير هذا الرأى فى مجرى الحياة العامة . أما وهو لا يعمل لشىء من ذلك ولا يزيد على اظهار رأيه لمن سأله عنه فلا جناح عليه فيما يفعل .

أبلغت هذا الحديث إلى سرى (باشا) . لكن السلطات البريطانية لم تقتنع به ولم تقنع بما دون اعتقال الرجل فاعتقل .

* * *

بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبد الحميد بدوى (باشا) فى الوزارة غير ثابت وأنه سيضطر إلى الاستقالة . وزارنى سرى (باشا) فتحدثنا

فى هذا الشأن حديثاً أيقنت منه أن الأمر جد ، وأن سرى (باشا) لا يستطيع تعضيد وزير المـــالية للبقاء فى منصبه ، رغم ما بين الرجلين من صداقة ، ورغم تقديرنا جميعاً لبدوى (باشا) ولمكانته . وزرت بعد ذلك أحمد حسنين (باشا) ، رئيس الديوان الملكى ، وحدثته فى الأمر فألفيته فى مثل موقف سرى (باشا) ، بل زاد على ذلك أن ذكر لى أن بدوى (باشا) كان منظوراً إليه فى القصر على أنه خلف لسرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، وأنه هو — حسنين (باشا) — يأسف لأن اضطرار بدوى (باشا) للتخلى عن منصب وزير المـــالية لم يبق معه مجال للتفكير فى رياسته للوزارة .

وسافر الملك إلى اسوان فى الأيام الأخيرة من ديسمبر وسافر فى معيته جمع من رجال حاشيته كما سافر رئيس الوزراء إلى هناك . وسافرت أنا كذلك أمضى بهذا المشتى البديع أياما ، فكنت أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى (باشا) ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن . وبالفعل قدم بدوى (باشا) استقالته إلى رئيس الوزراء وبقى أن تعرض على مجلس الوزراء ليبت فيها .

وعدنا إلى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء بها يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فكانت استقالة وزير المـــالية أول ما عرض عليه . وقرر المجلس قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعاً كانوا يعلمون أن لا جدوى من المناقشة . وبعد أن نظر المجلس الأعمال العادية الواردة فى جدول أعماله عرض علينا رئيس الوزارة أن تقطع مصر علاقاتها بحكومة ڤيشى الفرنسية . ولم يكن أحد منا يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة ، وإن كنا نعلم أن إنجلترا أصبحت غير مستريحة لاتصال علاقات مصر بفرنسا الرسمية .

عرض رئيس الوزراء قطع العلاقات بحكومة ڤيشى ، فاعترض مصطفى عبد الرازق (باشا) وزير الأوقاف بأننا قبلنا استقالة وزير المـــالية فى هذه الجلسة ، وليس يدرى أحد ما يترتب على هذه الاستقالة من أثر فى حياة الوزارة كلها ، وطلب لذلك ارجاء النظر فى قطع العلاقات مع فرنسا . وأجابه رئيس الوزارة فى عنف : يجب أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ، ومن لم يعجبه ذلك فله أن يتصرف بما يشاء . ولم تعجبنى هذه اللهجة فى الاجابة ، فقلت : إننى

وزير المعارف . ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب أن نرعى مصلحتهم ، وقطع العلاقات يضر بهم ضرراً بليغاً . فسيتعذر علينا أن نرسل لهم مرتباتهم فكيف يعيشون ؟ وستعاملهم السلطات الفرنسية فى المناطق غير المحتلة والسلطات الألمانية فى المناطق المحتلة معاملة قاسية ربما ناء الكثيرون منهم بآثارها . أفلا يجب أن نتريث حتى ندبر لهؤلاء الأبناء أمورهم ؟ .. وأجاب سرى (باشا) فى غير عنف ولا حدة : أطمئن وزير المعارف إلى أن أبناءنا هناك لن يصيبهم مكروه ، وسترعى مصالحهم خير رعاية ؛ وأنا أطرح موضوع قطع العلاقات على حضراتكم للتصويت . ومع ما كنت ألمحه على وجوه كثيرين من زملائى الوزراء من تردد أثناء المناقشة التى دارت بين وزير الأوقاف وبين رئيس مجلس الوزراء ، وبينى وبين رئيس مجلس الوزراء ، لقد تولتنى الدهشة حين رأيتهم جميعاً يوافقون على قطع العلاقات مع حكومة ڤيشى . وقد امتنعت وامتنع مصطفى (باشا) عبد الرازق عن التصويت .

لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة القريبة والبعيدة بعض ما حدث . لكننى فوجئت بعد قليل من مغادرتى مجلس الوزراء بحسنين (باشا) يطلبنى فى التليفون ويرجونى أن أمر به . وذكرت له أننى مضطر للذهاب بعد الظهر إلى مجلس النواب فألح فى ضرورة التقائنا بأسرع ما يمكن . وقابلته فى منزله فأدهشنى أنه عرف بالتفصيل ما دار فى مجلس الوزراء ، وما قاله مصطفى (باشا) عبد الرازق ، وما أجاب به رئيس الوزراء ، وما قلته أنا ، وما أبداه بعض الوزراء من ملاحظات لم تغير من موافقتهم على طلب سرى (باشا) طلباً لم يخف على أحد أن إنجلترا هى التى أصرت عليه . وكان الملك متغيباً إذ ذاك عن القاهرة فى منطقة البحر الاحمر ، وكان غيابه بعض مادعا حسنين (باشا) لطلب مقابلتى . قال : أنت تعلم أن الملك ليس هنا الآن وأنه لم يستشر فى هذا القرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء . والسفراء والوزراء فى البلاد الأجنبية يمثلون الملك فلا يجوز التصرف فى أمرهم قبل عرض الأمر عليه . وقرار قطع العلاقات مع حكومة ڤيشى معناه استدعاء وزيرنا فى فرنسا . وأنا أعلم أن الملك لن يرضى عما حدث . فهل لك أن تجد حلا لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟!

قلت : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعاً مطلقاً غير ممكن . فكما عرفت أنت هذا القرار فقد عرفته السفارة البريطانية وعرفته الحكومة البريطانية لا ريب ، وبخاصة أن إلحاح سرى (باشا) فى صدور القرار اليوم معناه أن الانجليز طلبوا ذلك إليه . والرأى عندى أن نخفف من صيغة القرار وأن نجعله وقف العلاقات مع حكومة ڤيشى بدل أن يكون قطع هذه العلاقات . فوقف العلاقات معناه إمكان إعادتها من غير حاجة إلى مفاوضات جديدة ، كما أن وقف العلاقات من جانب مصر لا يقتضى إبعاد وزير فرنسا المفوض فى مصر .

اغتبط رئيس الديوان بهذا الاقتراح ورجانى أن أقنع به سرى (باشا) لأول ما ألقاه فى البرلمان قبل انعقاد مجلس النواب . وقصدت إلى غرفة رئيس الوزراء أول ما وصلت البرلمان فاذا سرى (باشا) يلقانى بقوله : نعم يا سيدى. لقد أوقفنا العلاقات مع حكومة ڤيشى ولم نقطعها . إذ ذاك علمت أن رئيس الديوان اتصل به وأبلغه اقتراحى ، وأنه رضيه ، فلم يبق من حاجة لأن أقنعه به .

وعاد الملك من رحلته فى الصحراء والبحر الأحمر بعد ثلاثة أيام ، ثم إذا الصحف تنشر أن صليب سامى (باشا) وزير الخارجية ، اعتكف فى منزله لوعكة خفيفة . وسألت أصدقاء صليب (باشا) من زملائى الوزراء عما به فعلمت أن لا وعكة به ، وأن رئيس الديوان أبلغه أنه هو الوزير المسؤول عن علاقات مصر الدولية ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يعترض ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة ڤيشى. أما ولم يفعل فليلزم داره . وأبلغ صليب باشا سامى ما حدث إلى رئيس الوزراء وأبدى استعداده لتقديم استقالته من منصبه ، فطلب اليه سرى (باشا) ألا يفعل ، وأن يترك له الأمر يسويه مع الملك .

عرف الانجليز ما حدث مع وزير الخارجية واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم ذاك إلى سرى (باشا) . وشعر سرى (باشا) ، وهو مستشار الملك الأول ، بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه ، وذكر ما حدث من قبل لشاه إيران رضا بهلوى حين نحاه الحلفاء عن عرشه وأبعدوه إلى جزيرة سيشل وأقاموا ابنه الشاب محمد رضا بهلوى على العرش مقامه ، وخشى أن تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ، وبينه وبين الملك فاروق إلى جانب

ذلك ما بينهما من رابطة النسب . وقد أفضى إلى بمخاوفه هذه وأخبرنى أنه صارح الملك بها وأشار على جلالته بقبول الأمر الواقع ، وبعودة صليب سامى (باشا) لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وحسب سرى (باشا) أن الملك اقتنع بحجته فأخبر صليب (باشا) بأن المسألة سويت ، وطلب اليـــه أن يعود لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وعاد صليب (باشا) بالفعل يباشر عمله فى الوزارة . لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب اليه أن يكف من جديد عن الذهاب إلى الوزارة ، فكف الرجل واعتكف فى بيته .

ما سر هذه التطورات ؟ لقد كان رومل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر بعد أن طرد قوات الحلفاء من ليبيا . وقد اجتاز سيدى برانى إلى مرسى مطروح وعسكر بها وأصبح على ثلاثمائة كيلو متر من الاسكندرية . أيكون لهذا التقدم أثر فى هذا التطور ؟ لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح أمامهم باب جديد للأمل . لقد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وقد ابتهج الحلفاء بما حدث من ذلك أشد الابتهاج . ففتح جبهة جديدة تحارب فيها المـــانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا الحرة فى مصر ، وبخاصة بعد أن عجز الألمـــان عن اقتحام انجلترا ، ثم بعث هتلر رسوله «هيس» يعرض الصلح على الانجليز فاعتقلوه . ألا يدعو ذلك أولى الرأى فى مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع فى روسيا وتراجع القوات السوفيتية أمامهم ضاعف الاعتقاد فى نفوس الذين كانوا يحسبون المـــانيا لا تقهر ثباتاً وقوة ؟ ! الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون إلى هذا الرأى ، وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة نبه رئيس الوزراء أصحابها إلى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته . أيا ما كان الأمر لقد بدأ سرى (باشا) يشعر بحرج مركزه ، وقد فاتحنى غير مرة بأنا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج .

واتصل بى حسنين (باشا) إذ ذاك غير مرة وأخذ يسألنى رأيى فى الموقف . وفهمت منه أن وزارة سرى (باشا) لم يبق لها حظ من البقاء بعد أن قطعت علاقات مصر مع حكومة ڤيشى فى غياب الملك عن القاهرة . فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزاً من الوزارة لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه . وأشرت عليه

بأنه إذا لم يكن بد من تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم فخير ما يعالج به الموقف الدقيق الذى تتخطاه البلاد أن تتألف فيها وزارة قومية تضم الأحزاب جميعاً ، يرأسها النحاس (باشا) أو يرأسها غيره . فهذه الوزارة هى وحدها التى تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة من غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر .

ووافقنى حسنين (باشا) على هذا الرأى ، وفهمت فى بعض مقابلاتى اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس (باشا) فوتح فى الفكرة وقبلها بل رحب بها ، وأن تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم ، رغم اطمئنان إنجلترا إلى المجهود الحربى فى عهدها ، لن يحدث فراغاً ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

على أن ما كان سرى (باشا) ينقله إلىّ من أنباء الانجليز لم يكن يبعث إلى النفس مثل هذه الطمأنينة . لقد كان ينبئنى أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل ، وأنه لم يكن يتردد فى تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها . وقد فاتحنى فيما يجول بخاطره من ذلك ورغب إلى فى أن أزور الدكتور أحمد ماهر (باشا) بمنزله وأن أتداول وإياه الرأى فى الموقف . وكان أحمد ماهر (باشا) معتكفاً إذ ذاك فى داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه ؛ فزرته وأفضيت اليه بتفكير سرى (باشا) فى الاستقالة وطالعته بأسباب هذا التفكير . وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) سيخلف سرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، لأن رأيه فى موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرياسة . وقد رجانى بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته ، فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها إلى الطمأنينة للاضطلاع بالحكم على وجه منتج . وعلم سرى (باشا) بعد أيام من ذلك أن مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، زار الدكتور ماهر (باشا) بمنزله ، وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب إلى كرة أخرى أن أتداول مع ماهر (باشا) فى أمر استقالة الوزارة . وكنت أشعر شعوراً قوياً أننا فى الأيام الأخيرة لعهد وزارى غير محسود . مع ذلك حاول الدكتور ماهر (باشا) ، بكل ما أوتيه من قوة الاقناع ، أن يحملنى على رجاء سرى (باشا)

ألا يتعجل بتقـــديم استقالته . فلما أبلغت سرى (باشا) ما حدث قال :

— أتراه يريدنى على احتمال هذا الموقف التعس حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفاً لى .

وسألته ألديه معلومات ترجح عنده هذا الظن ، فأخبرنى بأسلوبه الهندسى أن ذلك ممكن ٢٠ ٪ ؛ أما الثمانين فى المائة الأخرى فترجح أن النحاس (باشا) هو الذى سيتولى الوزارة .

كنت فى هذه الآونة ألتقى بحسنين (باشا) أبادله الرأى فى تطورات الموقف ؛ وكان يبدو وقتاً ما مطمئناً كما قدمت ، اقتناعاً منه بأن النحاس (باشا) يقبل تأليف وزارة قوميـــة . وكان اطمئنانه هذا يدعوه إلى الابتسام إذ ذكرت له مخاوف سرى (باشا) ابتساماً معناه أن حرص سرى (باشا) على منصبه هو الذى يدعوه لتجسيم الأمر وتهويل نتائجه . على أننى ألفيته يوماً غير مطمئن من ناحية الانجليز وموقفهم إلى حد جعله عميق التفكير بادى التوجس . وفيما نحن نتحدث عن له خاطر فأدار تليفونه وتحدث إلى إنجليزى فى السفارة وطلب إليه أن يعين موعداً يلتقيان فيه . فلما فرغ من حديث شعرت أثناءه أنه لا يوجب الطمأنينة ولا الابتسام سألته عن الرجل من هو ، فذكر اسمه ثم قال : هو صديقى من عهد الدراسة فى اكسفورد . وقد كان بعد ذلك محامياً ، وكان صديقاً وفياً للملك ادوارد الثامن . وقد بقى إلى جانبه أيام محنته حين ثار به أسقف كانتربرى وثارت به الحكومة البريطانية وانتهى به الأمر إلى التنازل عن العرش واعتزال الملك . وصديقى هذا هو الذى كتب لادوارد الثامن وثيقة الاعتزال .

وقلت بعد أن أتم حديثه : أرجو أن تكون أحسن حظاً مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك ادوارد .

واستدار الرجل لدى سماعه هذه العبارة وقال فى لهجة عصبية : فال الله ولا فالك يا شيخ .

ترى أكان الانجليز فى مصر يرقبون الحوادث متفرجين ؟ أم أنهم كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية ؟ لم أكن أعلم من أمرهم غير ما كان

يحدثنى به سرى (باشا) ، وغير القليل الذى كنت أقف عليه من خلال أحاديثى مع حسنين (باشا) . لكننى علمت من بعد أنهم أرسلوا رسولا إلى النحاس (باشا) ، وكان يمضى أياماً بالاقصر ، يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفها . أما وقد خوطب النحاس (باشا) قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها ، فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى ، وبين هذه الحرية التى تركها له الانجليز وأظهروا معها أنه يستطيع إن شاء أن يؤلف وزارته وفدية صرفاً .

لم تغب هذه التطورات عن علم الجمهور طويلا . وكيف تغيب عنه ولطائفة من الساسة مصلحة كبرى فى ضعضعة مركز الوزارة . والجمهور المصرى — وبخاصة جمهور القاهرة — حساس يتأثر بمثل هذه المواقف ، وهو إلى جانب حساسيته سريع إلى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام ، فهو يتربص بها الدوائر ويرجو أن تزول . وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور أن البرلمان لم يسقط وزارة قط ، لأن وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعياً كاملا وإن أيدتها فى البرلمان أغلبية واضحة ، كما علمته أن حركات الاضطراب فى العاصمة هى التى تدفع الوزارة للاستقالة . وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان فى أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب . لذا قامت المظاهرات تنادى نداءات عدائية ضد انجلترا ، وذهب بعضها إلى السفارة البريطانية يلقى صيحات مهينة لهؤلاء الانجليز الذين ينهزمون أمام الألمان ، وتنادى « تقدم يارومل . إلى الأمام يا رومل » إيذاناً بسخطها على الانجليز واغتباطها بأن يسحقهم هذا القائد الألمانى الظافر .

أيقن سرى (باشا) أن لا مفر له بعد ذلك من أن يستقيل . فتأييد البرلمان لوزارته لم يبق سنداً كافياً لبقائها فى الحكم بعد أن فقدت رضا صاحب العرش عنها ، كما فقدت طمأنينة الانجليز إلى مقدرتها على كفالة الطمأنينة فى البلاد صيانة للمجهود الحربى . وقبل أن يعرض أمر هذه الاستقالة على مجلس الوزراء أبلغ رئيس الديوان أول يوم من فبراير سنة ١٩٤٢ أنه سيرفع استقالة الوزارة فى الغد . وأبلغنى أنه فعل هذا حتى لا يؤخذ الملك على غرة ، وليكون

لدى القصر الوقت الكافى لتدبر الموقف . وفى الغداة دعا مجلس الوزراء وأبلغنا أنه سيرفع استقالة الوزارة إلى الملك ، وتلا علينا نصها ، ثم سألنا رأينا فى المظاهرات القائمة وهل يقمعها بالقوة . وكان رأيى ورأى أغلبية المجلس ألا يبلغ القمع حد إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإن بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ . فليس من حق وزارة مستقيلة أن تسفك دماً لأى اعتبار .

وخرجنا من جلسة الاستقالة والجو السياسى مبهم كل الابهام ؟ تُرى من يؤلف الوزارة الجديدة ، وما موقف الانجليز منها ؟ وما موقفهم من صاحب العرش أثناء تأليفها ؟ هذه وغيرها كانت مواضع استفهام لا يستطيع أحد الجواب عنها . ولذا وجب أن ننتظر .

الفصل السابع

٤ فبراير سنة ١٩٤٢

لا يدهش القارئ إذ يرانا نفرد فصلا مستقلا ليوم واحد ، بل لساعات من ذلك اليوم . فيوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الأيام الحالكة السواد فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ إنجلترا فى مصر . هو يوم يؤرخ الناس به كما يؤرخون بيوم دنشواى ، أو بموقعة التل الكبير ، أو بضرب الاسكندرية ، أو بمثل هذه الأيام التى لا تمحى ذكراها على الأجيال ، بل تبقى وكأنها الكلف الأسود فى وجه الشمس المضيء ، أو الخسوف الذى يطمس وجه القمر ليلة تمامه بدراً .

لا ينسى الناس على تعاقب الأجيال هذه الذكريات المزعجة ، وإن اضطروا إلى تناسيها بحكم حاجات الحياة . فاذا ذكروها وذكروا أبطال مآسيها ، تفززت نفوسهم غضباً ، وودوا لو يستطيعون نبش القبور التى تحوى رفات هؤلاء الذين لطخوا تاريخ أوطانهم بالعار ، وجللوا أعلامها بالسواد .

ولا أريد أن أزيد على سرد حوادث ذلك اليوم ، واليوم الذى سبقه ، فى بساطة ومن غير تعليق . فليست هذه الحوادث فى حاجة إلى تعليق عليها أو تضخيم لها . سياقها وحده يكفى ليبرزها واضحة ناطقة . ويشهد بما كان لها ، من بعد ، من أثر فى تطور الحوادث تطوراً لم يكن عسيراً على أبطال هذا اليوم أن يقدروه ويتوقعوه .

وأعترف بأننى لم أستطع ، رغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشؤوم ، أن أجلو كل أسراره ، رغم ما بذلت من محاولات لهذا الغرض . ولعل ذلك يرجع إلى أننى قدرت ، ولا أزال أقدر ، أن أبطال ٤ فبراير كانوا يفكرون بعقولهم ، والواقع أنهم كانوا يفكرون بأعصابهم المتوترة المضطربة ، ومن ثم بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى

على سر غير ذلك الاضطراب العصبي الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة وحسن السياسة .

وقد كان من حظى أن تابعت أحداث ذلك اليوم والأيام التى سبقته ، وشاركت فى أطوارها ؛ لأن رئيس الأحرار الدستوريين ، عبد العزيز (باشا) فهمى ، كان قد لزم داره لمرض ألم به وطال عليه ، وكان قد أنابنى عنه فى رياسة الحزب ، فكنت المتكلم باسم الأحرار الدستوريين فى هذه الساعات التاريخية العصيبة .

* * *

لما قدمت وزارة سرى (باشا) استقالتها ، فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، تطلع الناس من كل صوب إلى ناحية القصر ، يريدون أن يعرفوا من ذا يقع عليه اختيار الملك ليؤلف الوزارة الجديدة . وفى صباح اليوم الثالث من فبراير ، نشرت الصحف أن الملك استدعى رؤساء الأحزاب والمتكلمين باسمها : مصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد المصرى ، وأحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس حزب الاتحاد ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وإياى نائب رئيس الأحرار الدستوريين . ولما كان البرلمان القائم يومئذ ليس فيه للوفد إلا أقلية لا تبلغ الخمسة عشر نائباً ، وكانت كثرته للأحرار الدستوريين وللسعديين ، فقد كان المتوقع أن يكلف الملك مصطفى النحاس (باشا) أو الدكتور أحمد ماهر (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن تكون وزارة ائتلافية تضم الأحزاب كلها جهد المستطاع . وكان بعضهم يستبعد أن يكلف الدكتور ماهر (باشا) بتأليف الوزارة لمرضه الذى أشرنا إليه فى ختام الفصل السابق .

وكان موعد المقابلة الملكية بعد الظهر ، وكان النحاس (باشا) وماهر (باشا) قد سبقانى إلى التحدث إلى الملك . فلما أذن لى بالدخول فى غرفة المكتب الملكى بقصر عابدين ، حيانى الملك بقوله : هذه أول مرة تحدثنى فيها باسم الأحرار الدستوريين ، وأنا مسرور للقائك ؛ وقد عرفت رأيك مفصلا من حسنين ، وأنك ترى تأليف وزارة قومية ولو برياسة النحاس (باشا) . فشكرت للملك تحيته ، وقلت :— أرجو أن يكون النحاس (باشا) قد قبل

تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ؟ قال الملك : لقد حدثته فى ذلك طويلا أريد إقناعه ، ولكنه لم يقتنع بعـــد . وقد أراه غداً كرة أخرى . قلت : لعل الدكتور ماهر (باشا) قد أبدى رأيه « لجلالتكم » فى هذا الأمر ؟ وقال الملك : أنت تعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق . وقد أفاض فى الكلام عن الموقف . قلت : أرجو على كل حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الإسراع فى تأليفها ، وألا تبقى البلاد فى هذا الظرف الدقيق بغير وزارة . قال الملك : لعلى أستطيع أن أقنع النحاس (باشا) غداً ، قلت : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل إلى غد . فابتسم الملك وقال بالفرنسية : لكنى لا أصنع المستحيل ؛ وأجبت : إذا كان فى هذا البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فذلك هو (جلالة) الملك . وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد (باشا) دعى مع النحاس (باشا) ، فله عليه تأثير بالغ . قال الملك : سآمر بدعوة مكرم غداً ، ولا تبالغ فى مخاوفك ، فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مرت غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبرى ثم حسين سرى .

شعرت بأن اللياقة تقتضينى أن أمسك بعد هذه العبارة عن الكلام فأمسكت ، فاعتدل الملك ثم قام علامة الإذن بالانصراف . وانصرفت وقصدت من فورى إلى مكتب حسنين (باشا) فسألنى عما دار من حديث فقصصته عليه ، فطمأن مخاوفى وذكر لى أن الأمر سينتهى إلى تأليف وزارة قومية تواجه الموقف ، فذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك رأى الملك كذلك .

وعدت إلى دارى وقضيت الليل أفكر فيما يتنفس عنه صبح ٤ فبراير . وكانت الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم حين خاطبنى أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونياً من كلوب محمد على ، يستعجل ذهابى إلى هناك ، ويخبرنى أن إنذاراً بريطانياً قد أبلغ إلى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الإنذار ولا فحواه . وأسرعت بالذهاب إلى « الكلوب » فألفيته يموج بأعضائه على غير عادة ، ولمحت على وجوههم جميعاً سيما التفكير والحيرة ممزوجين بشىء من الوجل . وأخبرنى أحمد (باشا) عبد الغفار كرة أخرى أن أحداً لا يعرف ما ينطوى عليه الإنذار

البريطانى ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأى من المصريين وبينهم رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم .

حرصت على أن أقف على شىء من التفصيل فى أمر الانذار والدعوة للاجتماع بالقصر ، لأروّى فى الأمر خلال الساعات الباقية على هذا الاجتماع ؛ فاتصلت تليفونياً بحسنين (باشا) فى مكتبه بعابدين وسألته عن الانذار فأجابنى بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته . ولما طلبت إليه أن يتلوه على بالانجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبنى فى نادى محمد على ويبلغنى نصه . وخيل إلىّ من هذا الحديث أن الانذار مطول ، فاكتفيت بما سمعت وانتظرت مع إخوانى ، نتبادل ألواناً من الحدس فيما عسى أن يكون ذلك الانذار ، وما عسى أن يتمخض عنه .

وانقضى الوقت إلى ما بعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بى حسنين (باشا) من جديد . ولم أفكر فى طلبه كرة أخرى ظناً منى أن الأمر سر ، وأن اعتذاره الأول بأن الانذار لم يترجم إنما أريد به الاحتفاظ بهذه السرية . وعدت إلى منزلى فألفيت به رسالة تليفونية تدعونى إلى الاجتماع الذى يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر .

وذهبت إلى القصر فبلغته قبل الموعد المضروب ، وهناك ألفيت فى قاعة الانتظار بالطابق الأرضى جماعة ممن وجهت إليهم الدعوة ، بينهم محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب . ولقد علمت مما كتبه بعض المؤلفين الانجليز من بعد أن محمد (بك) محمود خليل كان ممن فكر الملك فى أن يعهد اليهم بتأليف الوزارة خلفاً لحسين سرى (باشا) : لكننى لم أكن أعلم شيئاً من ذلك حين لقيته بالقصر فى ذلك اليوم . وقد وقف إلىّ يحدثنى فى الأزمة التى دعينا للتشاور فى أمرها ، وفى الانذار الذى وجهه السفير البريطانى إلى الملك . فلما سألته عما يحتوى عليه هذا الانذار أخبرنى أنه لا يعرف على وجه التحديد ما هو ، وأنه سمع أن الانجليز يصرون على أن يعهد بتأليف الوزارة إلى مصطفى النحاس (باشا) . وسألته رأيه فى الأمر فكان جوابه أن الملك فوق المسؤولية ، وأنه لا يجوز أن يتولى بنفسه الرد

على هذا الانذار ، وأن الوضع الدستورى السليم يقضى بأن يعهد الملك إلى من يشاء بتأليف الوزارة ويصدر إليه أمره كتابة بذلك . وعلى هذا السياسى أن يتولى قبل تأليف الوزارة مواجهة الانجليز والتفاهم معهم فى شأن الانذار .

ربما كان هذا الوضع سليما من الناحية الدستورية . ولعله كان يؤدى إلى النتيجة المرجوة لو أن اختيار الرئيس الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة تم إثر تقديم سرى (باشا) استقالته . عند ذلك كان هذا الرجل يستطيع أن يقابل السفير البريطانى قبل تأليفه الوزارة وأن يتفاهم معه ، على نحو ما فعل حسن صبرى (باشا) على أثر استقالة على ماهر (باشا) . لكن الأمور سارت فى غير هذا الطريق من قبل أن يقدم سرى (باشا) استقالته . فقد عرف الانجليز نبأ هذه الاستقالة فى اليوم الأول من فبراير ، حين أبلغ سرى (باشا) رئيس الديوان أنه يعتزم تقديم هذه الاستقالة غداة ذلك اليوم . وقد اتصل السفير البريطانى برئيس الديوان يومئذ ، وأبلغه أنه علم بأن سرى (باشا) سيقدم استقالته فى الغد ، وأن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف إسم من سيعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل تأليفها . وقد أخبرنى حسنين (باشا) أنه أجاب على هذا الكلام بأنه يؤكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيؤلف الوزارة سيكون صديقاً لانجلترا . لكن السفير أصر على أن الحكومة البريطانية ترى فى ظروف الحرب القائمة ، ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، أن من حقها أن تعرف سلفاً من سيعهد إليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسمياً . ولقد أصر السفير البريطانى على طلبه هذا رغم ما كرره له رئيس الديوان من أنه سيراعى فى اختيار الرئيس الجديد أن يكون صديقاً لانجلترا .

فلما دعا الملك ممثلى الأحزاب بعد الظهر من يوم ٣ فبراير يستشيرهم فى الموقف ، ولم يقبل النحاس (باشا) تأليف وزارة قومية ، دعا السفير البريطانى رئيس الديوان فى الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم ، وأبلغه أنه علم أن النحاس (باشا) لم يقبل تأليف وزارة قومية ، وأن انجلترا ترغب فى أن يؤلف النحاس (باشا) الوزارة الجديدة على أية حال . ورأى الملك فى هذا التصرف من جانب السفير البريطانى تدخلا فى أخص خصائصه الدستورية ، فلم يبلغ

رئيس الديوان السفير أن رغبته فى تأليف النحاس (باشا) الوزارة الجديدة أجيبت . لهذا كان الانذار الذى دعينا للتشاور فى أمره .

ورأى الملك فى هذا الانذار افتئاتاً صارخاً على سيادة مصر فلم يرد أن ينفرد فيه برأى . ولم يكن هذا الحل الدستورى الذى اقترحه محمد (بك) محمود خليل ليغير من هذا الواقع شيئاً ، ولن يزيد على اختيار رجل يكون الوسيط بين الملك والسفير . ذلك لأن رئيس الوزارة فى ظل دستورنا المصرى ، والأنظمة الغربية المشابهة له ، لا يصبح مسؤولا دستورياً حتى يصدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة . فاذا لم يصدر هذا المرسوم لأن الرئيس الذى اختاره الملك لم يستطع أن يؤلف الوزارة لسبب من الأسباب ، لم يكن هـــذا الرئيس مسؤولا دستورياً ولا يملك لذلك أن يباشر عملا من أعمال الحكم .

دعينا قبيل منتصف الساعة الرابعة للاجتماع بقاعة مجلس البلاط فى قصر عابدين. وكان الاجتماع مؤلفاً من رئيسى الشيوخ والنواب ، ومن رؤساء الوزارة السابقين ، ومن ممثلى الأحزاب ، ومن أعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فلما اكتمل عقدنا حول المائدة الكبيرة فى هذه الغرفة دخل الملك علينا يتبعه رئيس الديوان . وبعد أن جلس الملك أذن لنا فى الجلوس فجلسنا بالبروتوكول الآتى :

(أصحاب المقام الرفيع) شريف صبرى (باشا) ومصطفى النحاس (باشا) وعلى ماهر (باشا) و(أصحاب الدولة)أحمد زيور (باشا) واسماعيل صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) وحسين سرى (باشا) و(أصحاب المعالى والسعادة) بهى الدين بركات (باشا) وأحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) ومحمد محمود خليل (بك) وتوفيق رفعت (باشا) ومحمد حسين هيكل (باشا) وحافظ عفيفى (باشا) وعلى الشمسى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) ومحمود حسن (باشا) كبير المستشارين الملكيين .

وأذن الملك رئيس ديوانه فألقى علينا البيان التالى باسم الملك :

عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى يجتازها العالم ناديت ، ونادى الشعب معى ، بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا . وكنت أرى أن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن

الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة ، وأمة واحدة ؛ ذلك لأننى أعلم أنه ما من خير أصاب هذه البلاد إلا وهى متحدة ، وما من شر أحاق بها إلا وهى متفرقة الكلمة .

وبدأت منذ أمس أستدعى بعضكم وكنت عازماً على أن أستدعى البعض الآخر اليوم لأشرح لكم وجهة نظرى ولأدعو الجميع إلى تأليف وزارة قومية ؛ وكنت أعتقد أن كلا منكم يضحى شيئاً قليلا لتكسب البلد شيئاً كثيرا ، وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى . ففى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصنا ولا نذكر إلا بلادنا .

ولكن قبل أن نبدأ المشاورات أمس « الثلاثاء » طلب إلىّ السفير البريطانى ظهر يوم الاثنين أن أستدعى النحاس (باشا) وأكلفه أن يؤلف الوزارة أو أن أقبل من يقترحه النحاس (باشا) رئيساً للوزارة .

وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشرة ظهر الثلاثاء موعداً أستقبل فيه النحاس (باشا) .

فأجبت السفير على ذلك بأننى كنت قررت فعلا ، وقبل وصول هذا الطلب أن أستدعى النحاس (باشا) ورؤساء الأحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، وبذلك نحقق رغبة الشعب ، ونجمع مصر فى كتلة واحدة ، ووزارة واحدة .

وانتهت مشاورات أمس . . . وعلى أثرها مباشرة طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس (باشا) رفض فكرة الوزارة القومية ؛ وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلىّ نصيحة أن أكلف النحاس (باشا) بتأليف وزارة وفدية .

فرد عليه رئيس الديوان قائلا : إن المسألة لاتزال تبحث مع النحاس (باشا) ورؤساء الأحزاب ، وإن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية ؛ وأن الملك واثق من أن وطنية الزعماء ستتغلب على كل شىء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد .

واليوم طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذراً هذا نصه :

« إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس (باشا) قد دعى لتأليف وزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » .

إننى دعوتكم اليوم لأستشيركم فى هذا الموقف ، وإننى واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحكمة ، وأنكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريين وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد[1] .

* * *

دهشنا للهجة الانذار البريطانى وإيجازه ؛ وسألت نفسى وأنا أسمع صيغته : ما الذى دعا رئيس الديوان ليخفى عنى أمره حين سألته فى الصباح من كلوب محمد على عن مضمونه .

وبعد أن فرغ رئيس الديوان من تلاوة الرسالة الملكية تكلم الملك الشاب الذى لم يكن يومئذ قد أتم الثانية والعشرين من سنه ، فقال : « لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم الآن تفاصيل ما حدث . وأطلب اليكم أن تقصدوا بمداولاتكم إلى مصلحة مصر وحدها ، وألا تجعلوا لأى اعتبار آخر حسابا . إننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحى بكل شىء ، فلا شىء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها » .

تركنا الملك بعد أن ألقى هذه العبارات . ولم يستطع الحاضرون أن يخفوا إكبارهم لمـا انطوت عليه من نبل ومن عاطفة وطنية سامية غاية السمو ، بلغ سموها أن أثار الاكبار غاية الاكبار فى نفوسنا جميعاً ، وأن علق عليها إسماعيل صدقى (باشا) وأحمد ماهر (باشا) بما هى جديرة به من اعظام وإجلال .

فلما فرغنا إلى مداولاتنا طلب النحاس (باشا) الكلمة ، وقال إنه يود قبل بدء المناقشات أن يذكر أنه ساعة حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئاً

---

(١) وهذا نص الإنذار بالانكليزية

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a Cabinet, His Majesty King Farouk must accept the consequences.

مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية . فهو لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا أن يعهد إليه بتأليف الوزارة ، ولم يكن يعلم أنهم طلبوا إلى رئيس الديوان بعد مقابلة الملك أمس ملحين فى ضرورة إسناد الوزارة إليه ، ولم يكن يعلم بهذا الإنذار الأخير ولم يسمع به إلا وهو فى طريقه إلى القصر إجابة لدعوة الملك إياه كى يشهد هذا الاجتماع . أما وذلك موقفه فانه لا يرفض تأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها .

سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد المصرى وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى ، معناها : يكاد المريب يقول خذونى ؛ فلو أن النحاس (باشا) لم يكن يعلم شيئاً من هذا الذى قال إنه لا يعلمه ، لكانت النتيجة المنطقية المترتبة عليه : أنه وقد عرف ما كشفت عنه الرسالة الملكية ، فانه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها ، حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك من جانب الحكومة البريطانية إكراهاً يتنافى مع خصائص الملك الدستورية . أما أن يقول إنه لم يكن يعرف هذه الوقائع ، وإنه مستعد بعد أن عرفها لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها ، فمعنى ذلك فى أيسر صوره أنه لا ينكر على الانجليز حقهم فى هذا التدخل ، ولا ينكر توجيههم الإنذار إلى الملك ، وأنه غير مستعد لأية تضحية فى سبيل رد هذا الانذار على الذين وجهوه إلى صاحب العرش . هذا إذا صح أنه لم يكن يعرف . أما إن كانت عبارته أنه يؤلف الوزارة إذا عهد اليه الملك فى تأليفها تفيد أنه كان يعرف ما اشتملت عليه الرسالة الملكية ، وأن الانجليز لم يوجهوا إنذارهم إلا لأنهم اتفقوا مع النحاس (باشا) أن يتولى الوزارة بأمرهم ، فذلك ما لم يكن يرضاه لنفسه أحد من الذين ارتسمت على ثغورهم هذه الابتسامة ، بل لم يكن أحد منهم يرضاه للنحاس (باشا) وهو زعيم من زعماء مصر .

ساد الصمت هنيهة بعد كلام النحاس (باشا) ، ثم تكلم الدكتور أحمد ماهر (باشا) قائلا : « إننا نعرف وطنية النحاس (باشا) وحرصه على استقلال بلاده وسيادتها . وهذا الانذار الذى وجهته الحكومة البريطانية إلى الملك ضربة قاضية على هذا الاستقلال . ولا سبيل إلى رد هذه اللطمة إلا أن يرفض

النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، وأن يرفضها بسبب هذا الإنذار . فأنا أرجوك يا (رفعة الباشا) وأهيب بوطنيتك أن تنقذ استقلال بلادك وسيادتها . فأنت الذى تستطيع ذلك وحدك الآن . ولو أنك فعلت لحققت لمصر خيراً ، ليس كثيراً على ماضيك وعلى وطنيتك وعلى إخلاصك لبلادك أن تحققه » .

وكرر النحاس (باشا) فى رده على هذا الكلام ، أنه لا علم له بهذا الانذار ، وأنه لا يتلقى أمراً بتأليف الوزارة إلا من الملك ، فاذا عهد اليه الملك فى ذلك فانه لا يتردد فى تأليف الوزارة .

عند ذلك تكلم أحمد زيور (باشا) فنصح بقبول الإنذار ، وأن تشير الهيئة على الملك بذلك اتقاء ما هو شر منه . فليس طبيعياً أن توجه الحكومة البريطانية مثل هذا الانذار ، ثم لا ترتب على رفضه نتائج معينة قدرتها وأعدت لها عدتها . والنحاس (باشا) يعلم هذا كما نعلمه جميعاً .

وكرر النحاس (باشا) من جديد أنه لا يعرف شيئاً مما يشير اليه زيور (باشا) وأنه مستعد لتأليف الوزارة إذا عهد اليه الملك فى ذلك .

رأيت المناقشة لاقناع النحاس (باشا) برفض تأليف الوزارة غير منتجة ؛ بعد أن كرر الرجل غير مرة أنه لا يتردد فى تأليفها إذا عهد إليه الملك فى ذلك . فقلت : لقد عرض الملك أمس على النحاس (باشا) أن يؤلف وزارة قومية على نحو ما جاء فى الرسالة الملكية التى تليت علينا . فاذا أجاب النحاس (باشا) هذا الطلب اليوم ، بعد أن كان قد رفضه أمس ، كان ذلك حلا كريماً للموقف ، وكان رفض الانذار على أساسه مأمون العاقبة ، ثم كانت فيه المحافظة كل المحافظة على سيادة مصر واستقلالها وكرامتها .

شعرت بأن بعض الحاضرين رأى فيما عرضته مبالغة فى مجاملة النحاس (باشا) ، وأنه كان يود أن يترك النحاس (باشا) يواجه الموقف وحده ؛ فشخصه هو الذى يدور عليه الانذار وتدور حوله الأزمة التى اجتمعنا لمعالجتها . لكن النحاس (باشا) لم يدع لأحد فرصة مناقشة الرأى الذى أبديته . فقد أسرع إلى رفض هذا الرأى ، وقال فى صراحة : إنه لا يقبل تأليف وزارة قومية ، أو وزارة مؤتلفة ، أو وزارة غير حزبية أياً كان لونها .

ولقد سأله حسين سرى (باشا) عن السبب فى رفضه تأليف وزارة قومية فكان جوابه : لقد جربت هذه الوزارات غير الحزبية مرة ولا أريد أن أعود إلى تجربتها ، ولا أرى ضرورة لذكر الأسباب التى أقنعتنى بهذا الرأى . وألح عليه سرى (باشا) لعله يذكر هذه الأسباب فلم يفعل . عند ذلك اقترح بعض حضرات أعضاء الهيئة ألا يشترك مع النحاس (باشا) فى هذه الوزارة القومية غير وزير واحد من كل حزب ، ليكون ذلك استجابة منه لمـــا عرضه الملك عليه أمس . مع هذا لم يقبل . وعرض شريف صبرى (باشا) أن تتألف وزارة إدارية تحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، ومتى فاز الوفد فيها بالأغلبية ألف النحاس (باشا) وزارته الحزبية . وأيد شريف (باشا) رأيه بأن تأليف وزارة إدارية لاجراء الانتخابات قد كان من سياسة الوفد التى جرى عليها فى جميع الظروف .

رفض النحاس (باشا) هذا الاقتراح كذلك بحجة أن الموقف اليوم غير الموقف فى ظروف سابقة . فقيل : إذن يؤلف النحاس (باشا) وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير واحد ، وتجرى هذه الوزارة الانتخابات ، ومتى أسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية عدل النحاس (باشا) وزارته وجعلها حزبية صرفاً . ولن يستغرق إجراء الانتخابات غير شهرين اثنين تتألف بعدها الوزارة الوفدية الحزبية .

رفض النحاس (باشا) هذا الاقتراح ، ورفض كل اقتراح عرض عليه ، وتشبث بعبارته التى قالها فى مستهل الاجتماع من أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها . تشبث بهذا الوضع على الرغم مما كان يقال له من أن القصد من الاقتراحات الأخرى هو مواجهة الانذار البريطانى مواجهة تمكن الملك أو تمكن الوزير الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة من أن يرفضه .

استغرقت المناقشات فى هذا الموضوع أكثر من ساعتين نبهنا بعدهما حسنين (باشا) إلى أن الموعد المحدد فى الانذار ، وهو الساعة السادسة قد اقترب . وكنا قد اقتنعنا جميعاً بأن المناقشة غير منتجة ولا مجدية نفعاً . فالنحاس مصمم على ما قاله منذ بدأنا الحديث من أنه يؤلف الوزارة إذا كلفه الملك بتأليفها ،

مصمم على رفض كل اقتراح يعرض عليه تفادياً للانذار . لهذا انتقلنا من البحث العملى لمواجهة الموقف ، بعد أن يئسنا من إمكان إنتاجه ، إلى بحث نظرى فى قيمة الانذار الفقهية . ورأينا أن الانذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ووضعنا فى ذلك قراراً مكتوباً .

ولم يطل النحاس (باشا) التفكير حين تليت صيغة هذا القرار ، بل قال : أنا موافق عليه وأوقعه معكم . أما زيور (باشا) فتردد فى التوقيع حتى بعد أن وقع النحاس (باشا) ، فلما علم أن النحاس (باشا) مصمم على رأيه من أنه يؤلف الوزارة إذا عهد اليه الملك بتأليفها وقع هو كذلك .

وحمل رئيس الديوان الملكى ، أحمد محمد حسنين (باشا) ، هذا القرار وذهب به إلى السفارة البريطانية بعد أن طلب إلينا أن ننتظر عودته منها . وانتظرنا طويلا . فلما تجاوزت الساعة السابعة عاد إلينا يقول إنه سلم قرارنا للسفير ، سير مايلز لامبسون ، وإن السفير قال له : سأوافيكم برأيى فى الساعة التاسعة ، وقد أبلغكم أننى لا أحضر ، وقد أبلغكم نبأ آخر .

وحاولنا أن نستشف من حسنين (باشا) ما قد يكون فهمه من اتجاه السفير ، معتقدين أن ما دار بينهما من حديث ربما يكون قد نمّ عليه . لكن حسنين (باشا) أكد لنا أنه لم يستطع رغم المحاولات التى بذلها أن يتبين شيئا ، وأنه حاول جهده أن يصرف السفير عن المضى فى إجراء قد يفسد علاقات الدولتين فلم يظفر منه بجواب . ثم قال : إن الملك يأذن لنا فى الانصراف على أن يترك كل منا رقم تليفونه ، فقد يقتضى الأمر دعوتنا من جديد .

وانصرفنا جميعاً وعدت إلى منزلى ؛ وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون الساعة التاسعة . ترى أيكتفى السفير البريطانى بهذا القرار الذى وقعه النحاس (باشا) معنا احتجاجاً على الانذار البريطانى العنيف ؟ وهل ظن السفير أن هذا الاحتجاج ربما أدى إلى عدول النحاس (باشا) عن تأليف الوزارة ، وأن هذا الظن هو الذى دعاه ليقول إنه قد لا يحضر الساعة التاسعة ؟ وإذا صح هذا ، أفما كان الأفضل أن نبقى جميعاً بالقصر حتى لا تتاح للسفير فرصة جديدة للاتصال

بالنحاس (باشا) عن طريق مباشر أو غير مباشر ؟ وإذا كان السفير سيبلغ القصر نبأ آخر غير عدم الحضور ، فما عسى أن يكون هذا النبأ ؟ لقد علمت أن (الأمير) محمد على ولى العهد دعى لحضور اجتماعنا بقصر عابدين ، فقيل لمن تحدث إلى قصره إن (الأمير) ليس بالقصر ولا يعرف أحد مكانه . فهل لغياب (سموه) فى هذه المناسبة الدقيقة معنى معين ؟ وإذا صح أن كان لغيابه ما قد يتبادر إلى الذهن من المعانى ، فما عسى تكون الاحتمالات المتوقعة لاحتجاجنا على الإنذار البريطانى وعدم قبولنا إياه ؟

جعلت أدير مثل هذه المسائل فى رأسى ، وأنا أنتظر الساعة التاسعة وما قد تتمخض عنه . والحق أنها كانت لحظات دقيقة فى حياتى لم أواجه مثلها من قبل أبداً . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى ، عن خاطر مرَّ بذهنى أثناء اجتماعنا ، ثم استبعدته لفورى مخافة أن أتهم بأن اعتباراً شخصياً هو الذى أملاه على : أكنت على حق فى استبعاده ؟ ذلك أننى فكرت فى أن يرفض الملك استقالة حسين سرى (باشا) وأن يبلغ السفير أن الوزارة القائمة باقية فى الحكم فلا محل لتأليف وزارة جديدة . لكنى خشيت ، وأنا وزير مع سرى (باشا) ، أن يقال إننى أبديت هذا الاقتراح حرصاً على بقاء وزارة أنا من أعضائها ؛ وزاد فى خشيتى أن مثل هذا الاقتراح لم يبده أحد من الحاضرين الذين ليسوا أعضاء فى الوزارة مثلى . مع ذلك عدت أسأل نفسى : ترى لو أننى قدمته ودافعت عنه ، ولم أقم للاعتبار الشخصى وزناً ، ولو أن هذا الاقتراح قبل من هيئة المجتمعين ، أفما كان يضع النحاس (باشا) ويضع السفير فى وضع دقيق ؟

ولعلى كنت أظل يعاودنى الأسف أن لم أعرض هذا الاقتراح لولا أن أخبرنى على (باشا) الشمسى من بعد ، وكان يجلس إلى جانب رئيس الديوان ، أنه عرض عليه هذا الاقتراح فيما بينه وبينه ، فكان جواب رئيس الديوان : إنه لا يحل الموقف ولا يتخطى بنا الأزمة . ولهذا أمسك الشمسى (باشا) عن عرضه ، ولم يبق بعد ما يوجب تثريبى على نفسى أن لم أتقدم به .

وإننى لأفكر فى هذا الأمر ، وفى غيره من الأمور ، إذ دق التليفون وتحدث إلى من أخبرنى أن الدبابات الانجليزية حاصرت قصر عابدين من كل

جوانبه ، ثم دق التليفون مرة أخرى وعلمت أن قوات بريطانية ضخمة وقفت فى الطريق المؤدى من ثكنات الجيش المصرى بألمـــاظة إلى القاهرة لتمنع أية قوة مسلحة مصرية من دخول العاصمة . ودق التليفون مرة ثالثة ومرة رابعة وفى كل مرة يذكر محدثى نبأ جديداً عن هذه الحركات العنيفة التى تقوم بها القوات البريطانية ، والتى أشاعت فى العاصمة الذعر والفزع .

وتتالت الدقائق وكل واحدة منها تتمخض عن نبأ جديد .

وأثارت هذه الأنباء المتعاقبة فى نفسى ما كان يذكره لى حسين سرى (باشا) من مخاوفه . لكننى ظننت أن مثل هذه المخاوف إن تحققت لم يكن بعد ذلك ما يقتضى ذهابنا إلى القصر فى تلك الليلة الليلاء . وما فائدة ذهابنا إلى القصر إذا غادره صاحبه ؟ وكيف نستطيع الذهاب اليه وهذه القوات البريطانية التى تحاصره ستحول بيننا وبينه ؟

وإننى لفى هذا المضطرب الفكرى ، إذ دق التليفون وتحدث إلى من دعانى للذهاب إلى القصر . وسألت محدثى : أما تزال القوات البريطانية محيطة به ؟ فقال كلا ؛ بل انسحبت أو هى بسبيل الانسحاب . وكذلك جاءت هذه القوات بليل وذهبت بليل . لكن مجيئها وذهابها جعل هذا الليل أشد سواداً من كل ليل عرفته .

وذهبت من فورى إلى القصر فألفيت بعض زملائى سبقنى اليه ، كما لحقنى بعضهم . لكن النحاس (باشا) لم يحضر إلا بعد نصف ساعة أو نحوها من وصولى . وفى هذه الأثناء كنا نتبادل الحديث فيما وقع ، ويروى كل منا ما سمع من أنبائه . لقد اقتحمت دبابة بريطانية الباب الخارجى الحديدى للقصر ودخلت فناءه . وقد صعد السفير البريطانى ومعه قائد القوات البريطانية ، تتبعهما قوة مسلحة من الجنود فى يدهم مسدساتهم قد شهروها ، ودخل السفير والقائد على الملك فى غرفة مكتبه ومعه رئيس ديوانه ، وتحدثوا إلى الملك وتحدث هو اليهم ، ثم عادا أدراجهما بعد أن ذكرلهما أنه سيكلف النحاس (باشا) بتشكيل الوزارة .

عرفت من بعد أن الملك ووالدته ورئيس الديوان اجتمعوا وفكروا كيف يواجه الموقف إذا جاءت قوات بريطانية إلى القصر تريد تنفيذ الإنذار وأنهم وضعوا الخطة التى يتبعها الملك ، وأن هذه الخطة نفذت تنفيذاً دقيقاً . لكن أحداً منا لم يكن يعلم من ذلك شيئاً ، ولم يكن يعلم كيف تتابعت الحوادث . لقد شهد بعضنا منها جانباً ، وشهد البعض جانباً آخر . فأما مجموعها فلم ترتسم صورته أمامنا فى هذا الوقت ، لأن الجزء الأهم منها ، وهو ما حـــدث داخل القصر ، وما حدث بين الملك وبين السفير وقائد القوات البريطانية كان مغيباً علينا ، ولم يكن فى مقدورنا فى تلك الساعة أن نعرفه أو أن نحكم عليه .

ولست أستطيع اليوم أن أرسم صورة ما حدث كما يرسمها شاهد عيان . فما سمعته من بعد لا يعدو تصوير أجزاء من المأساة يجب على من يريد أن يجمعها أن يقف على مقدماتها ، وأن يعرف الخطة المرسومة وكيف نفذت . وأعترف بأننى لا أعرف ذلك إلى اليوم ، ولم أعنِّ نفسى بالوقوف عليه وقوفاً دقيقاً فى يوم من الأيام . فأما الحالة النفسية التى أشاعتها المأساة فى نفوسنا فكانت حالة فزع لم يخفف منه أن علمنا أن الملك بالقصر ، وأنه هو الذى أمر بدعوتنا لنعود إلى الاجتماع . فقد اهتزت أعصاب الكثيرين لدى سماعهم بتحرك القوات البريطانية وإحاطتها بالقصر ، وبلغ من بعضهم أن لم يملك عبرته . وكنت تلمح هذا الأثر على الوجوه صريحاً واضحاً . فقد كانت الصدمة بالغة غاية العنف ، إذ أصابت عرش مصر ، وصاحب هذا العرش ، وأصابت استقلال مصر ، وكرامة مصر ، وسيادة مصر . ولو أن انجلترا كانت فى حالة حرب مع مصر ، وكانت منتصرة عليها ، لمـــا قست فى معاملة شعبها وملكها هذه القسوة .

وقد تواترت الأنباء من بعد بأن السفير قدم إلى الملك حين دخل غرفة مكتبه ، والجنود شاهرة مسدساتها على باب الغرفة ، ورقة تنازل عن العرش ، وطلب إليه توقيعها . وتلا الملك الورقة ثم نظر إلى قائد القوات البريطانية المصاحب للسفير ، وكان الجنرال ستون الذى خدم فى الجيش المصرى سنوات طويلة وقال له : كنت أود لو أنك كنت الساعة لا تزال فى خدمة جيشى ؟ ثم قال للسفير : إننى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة التى قدمتها إلى ؛ وأنت توافقنى على أنها وثيقة تاريخية

خطيرة ، فليس يجوز أن تكتب على ورق عادى كهذا الورق المكتوبة عليه . فيحسن أن أكلف من يكتبها على ورق لائق بأن أضع توقيعى عليه . وعجب السفير لهذا الهدوء الذى يبديه ملك شاب يطلب إليه بقوة السلاح أن يتنازل عن عرشه ، وأرتج عليه القول فلم يجد ما يجيب به . وانتهز الملك الفرصة فقال : وهل لى أن أسألك عن السبب الذى دعا لكتابة هـــذه الورقة ؟ لقد كلفت النحاس (باشا) منذ أمس أن يؤلف وزارة قومية ، اقتناعاً منى بأن تأليف وزارة قوميـــة فى الظرف الحاضر يكفل سلامة مصر بوصفها قاعدة حربية أكثر من قيام وزارة حزبية . وكنت أحسب هذا يحقق المصلحة التى تبغيها إنجلترا . فأما إن أصررتم على أن يؤلف وزارة حزبية فسأكلفه كطلبكم بتأليف هذه الوزارة . عند ذلك لم يجد السفير محلا للاصرار على ما طلب فانسحب وانسحب قائد القوات البريطانية معه ، وصدرت الأوامر إلى القوات المحاصرة بالعودة إلى قواعدها سالمة .

تواترت الرواية من بعد بأن ذلك يصور ماحدث بين الملك والسفير البريطانى ، على أنا لم نكن نعلم منه شيئاً حين عدنا إلى القصر وجعلنا نتبادل الحديث فى انتظار عودة النحاس (باشا) .

وأقبل النحاس (باشا) فأمسكنا عن الكلام . وشعرت بفتور وبرد يسرى فى جو قاعة مجلس البلاط حيث كنا مجتمعين ، وكأنما امتلأ الجو بأشباح هذه الدبابات التى كانت تحيط بالقصر منذ قليل . فلما علم الملك أن جمعنا اكتمل دخل إلينا وجلس فى صدر المكان وجلس كل منا حيث كان فى اجتماعنا الأول ، ثم وجه الملك الكلام إلى النحاس (باشا) قائلا : إننى أكلفك يا نحاس (باشا) بتأليف الوزارة ، وأطلب إليك أن يكون حكمك قومياً لا حزبياً ، كما أطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت اليك بتأليف الوزارة . وأخذ النحاس (باشا) لدى سماعه هذه العبارة الأخيرة وقال : إننى أتلقى الأمر من (جلالتكم) بتأليف الوزارة ، ولا أرى ضرورة لإبلاغ السفير هذا الأمر . فكرر الملك : لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ السفير ما طلبت اليك أن تبلغه إياه .

عند ذلك قال الدكتور ماهر (باشا) موجهاً القول إلى النحاس (باشا) : إنك يا نحاس (باشا) تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك . وهنا اعترض الملك قائلا : بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة . وقال النحاس (باشا) : أنا لم أر دبابات ولا حراباً ، وأنا أؤلف الوزارة بأمر (جلالة) الملك . وبعد هنيهة كرر : نعم ؛ أنا لم أر دبابات ولا حراباً . فقال اسماعيل صدقى (باشا) : نعم يا باشا، إنك جئت متأخراً بعد أن انصرفت الدبابات حتى لا تراها . أما نحن جميعاً فقد رأيناها ساعة جئنا إلى القصر .

وساد على أثر ذلك صمت وقف الملك بعده فوقفنا فودعنا منصرفاً إلى داخل القصر . وخرجنا متفرقين ، وذهبت إلى نادى محمد على وقضيت به مع بعض من حضروا هذه المأساة إلى ساعة متأخرة من الليل . وجفا النوم تلك الليلة مضجعى إلى مطلع الصبح . وقرأت صحف الصباح ألتمس تصويراً ولو موجزاً لمـــا حدث ، فاذا الرقابة قد منعت نشر أى شىء عنه أكثر من أن الملك عهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

كان ذلك أمرى . أما النحاس (باشا) فمر بالسفارة البريطانية فأبلغ السفير ما حدث ، ثم دعا كبار أنصاره ممن قدر أنهم سيشتركون معه فى الوزارة يتداول وإياهم الرأى . وأكبر ظنى أن أمين (بك) عثمان قد اشترك فى هذا الاجتماع أو كان على اتصال وثيق به . فقد كان أمين (بك) هو ضابط الاتصال بين السفير والنحاس (باشا) . وصلة أمين (بك) بالسفير وبالنحاس (باشا) أثناء المفاوضات التى جرت لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقيامه فى هذه المفاوضات بوظيفة السكرتير العام ، قد أتاحا له من الأسباب لتوثيق هذا الاتصال ما سمح له بأن يقابل النحاس (باشا) فى محطة العاصمة حين عودته من الاقصر صبح اليوم الثالث من فبراير ، قبل مقابلة (رفعته) الملك فاروق بعد ظهر ذلك اليوم للتشاور فى الموقف الذى نشأ عن استقالة سرى (باشا) .

ترى أحمل أمين (بك) إلى النحاس (باشا) رسالة من السفير فى هذه المقابلة بمحطة العاصمة ؟ وهل هذه الرسالة هى التى دفعت النحاس (باشا) إلى أن يرفض ما عرضه عليه الملك من تأليف وزارة قومية ؟ أم أن النحاس (باشا)

كان على علم بخطة السفارة من قبل أن يلقاه أمين (بك) عثمان ، وكان على علم بها وهو بالاقصر ؟ أم تراه كان صادقاً حين ذكر فى أول الاجتماع الذى عقد بعابدين أنه لم يكن يعلم شيئاً مما أدى إلى الانذار البريطانى ؟ ليس من غرضى أن أستنتج شيئاً . وإنما أروى ما شهدته وما عرفته ، وأدع للتاريخ أن يصدر بعد ذلك حكمه .

جمع النحاس (باشا) كبار أنصاره ممن قدر اختيارهم معه فى الوزارة وأخذ يتبادل وإياهم الرأى . ولست أزعم أننى عرفت مادار بينهم . لكن الذى لا ريب فيه أن رئيس الوفد قد طالعهم بكل ما حدث فى اجتماع القصر يومى ٣ و ٤ فبراير ، وذكر لهم أن الملك عرض عليه تأليف وزارة قومية ، وأنه رفض هذا العرض ، وأن الانجليز وجهوا إنذارهم إلى الملك بأنه إذا لم يعهد إلى النحاس بتأليف الوزارة قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٤ فبراير فان الملك يتحمل شخصياً تبعة تصرفه ، وأن رئيس ديوان الملك تلا على الذين اجتمعوا بقصر عابدين الرسالة الملكية التى تلاها ، وأن المناقشات تناولت ما سبق أن ذكرناه ، وأن المجتمعين انتهوا إلى قرار بأن الانذار البريطانى يعتدى على سيادة مصر واستقلالها ولذلك لا يمكن قبوله ، وأنه هو — النحاس (باشا) — وقع هذا القرار معهم . أفيقبل كبار أنصاره وقد سمعوا منه كل هذا أن يشتركوا معه فى وزارة تؤلف فى هذا الجو ؟ أم ترى يجب اتخاذ إجراء جديد يواجهون به الرأى العام المصرى ؟

جرت هذه المداولات فى ليل ٤ فبراير . وكان من أثرها أن رأى المجتمعون أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية خطابات تقول السفارة البريطانية فيها إن إنجلترا لا تتدخل فى شؤون مصر الداخلية . ولم تر السفارة بطبيعة الحال بأساً من إجابة هذا الطلب ، ما دام الانذار الذى وجهته إلى الملك يستمر تنفيذه ، فيؤلف النحاس (باشا) الوزارة كما أرادت . فأما أن يؤدى تبادل الخطابين إلى أن يعتذر النحاس (باشا) عن تأليف الوزارة ، فذلك ما لم يدر بخاطر السفير ولم يدر بخاطر النحاس (باشا) وأصحابه . وعلى ذلك تبودل الخطابان الآتى نصهما ؛

فقد كتب النحاس (باشا) إلى السير مايلز لامبسون ما يأتى :

يا صاحب السعادة

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من (جلالة) الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوماً أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ؛ يسمحان للحليفة بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

وإنى أؤمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمنه خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق إحترامى

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

ورد السير مايلز لامبسون على مصطفى النحاس (باشا) بما يأتى :

يا صاحب المقام الرفيع

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شؤون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق إحترامى

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ مايلز لامبسون

* * *

وتألفت الوزارة على أثر ذلك وصدر المرسوم بتأليفها على الوجه الآتى :

(حضرة صاحب المقام الرفيع)	مصطفى النحاس باشا	للرياسة والداخلية والخارجية
(حضرة صاحب المعالى)	عبدالسلام فهمى جمعه (باشا)	للزراعة
» » »	على زكى العرابى (باشا)	للمواصلات
» » »	أحمد حمدى سيف النصر (باشا)	للدفاع الوطنى
» » »	عبد الفتاح الطويل (باشا)	للصحة والشئون الاجتماعية
» » »	مكرم عبيد (باشا)	للمالية والتموين
» » »	على حسين (باشا)	للأوقاف
» » »	محمد صبرى أبو علم (باشا)	للعـــدل
» » »	أحمد نجيب الهلالى (باشا)	للمعـــارف

وفى صبيحة اليوم السادس من فبراير ، ذهب رئيس الوزراء إلى دار الرياسة ، وذهب الوزراء إلى مكاتبهم ، فاذا العاصمة تستقبل هذه الوزارة بمظاهرات الغبطة والابتهاج ، وكأن لم يكن إنذار بريطانى ، وكأن لم تكن مأساة ٤ فبراير ، وكأن لم يناد واحد فى المظاهرات التى سارت قبل ذلك بأيام : لتسقط إنجلترا ، أو : تقدم ياروميل ، وكأن لم تذهب هذه المظاهرات إلى دار السفارة البريطانية تنادى بعبارات نابية ضد صاحب الجلالة البريطانى. عند ذلك تصورت السفير البريطانى وقد جلس إلى مكتبه مبتسما يردد كلمة الخليفة الاسلامى الثانى :

« هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! ! »

وبدأت الوزارة من ذلك اليوم عملها ، واغتبط النحاس باشا وأنصاره فى طول البلاد وعرضها أشد الاغتباط .

الفصل الثامن

الحرب على أبواب مصر

بولت وزارة النحاس (باشا) الحكم وموقف قوات الانجليز وحلفائهم بالغ من الدقة مبلغاً جعل كثيرين يؤمنون بأن مصير الحرب سيتقرر فى دلتا النيل ، وبأن القائد الألمانى الظافر رومل سيدحرهم ، وسيتقدم إلى الاسكندرية وإلى القاهرة ثم يستمر فى مطاردتهم حتى تلتقى جيوشه ، عن طريق فلسطين وسورية ولبنان ، بالجيوش الألمانية التى احتلت اليونان وكريت .

على أن الجماهير التى كانت تقوم بالمظاهرات قبيل استقالة سرى (باشا) منادية : « تقدم يا رومل » ما لبثت حين تألفت وزارة النحاس أن نسيت رومل ، وأن انقلبت تحيى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم ما أثار عجب الأجانب وإعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها ؛ فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيداً ، ومن أن يحول التيار المتدفق المعادى لإنجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تياراً متدفقاً يظاهر إنجلترا . ولقد بلغ الأمر من ذلك أن ذهب سير مايلز لامبسون إلى رياسة مجلس الوزراء فى زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة ، فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطانى ، بطل مأساة ٤ فبراير ، بترحيب وتهليل وإكبار ، حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة فى الحفاوة به . وبدأ أنصار الوفد يذكرون فى كل مكان أن قبول النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، نزولا على حكم الانذار البريطانى ، عمل وطنى جليل قصد به رئيس الوفد إلى إنقاذ عرش مصر ، بل إلى إنقاذ استقلالها . وما كان لجريدة من الجرائد أو لخطيب من الخطباء أن ينقض هذا الكلام أو يرده على أصحابه ، لأن

الأحكام العرفية والرقابة على الصحف منعت كل كلام فى هذا الموضوع ، ولأن النحاس (باشا) بادر حين ألف الوزارة إلى تأجيل البرلمان تمهيداً لحله ، فامتنع بذلك على أعضائه أن يتكلموا . ولو أنه لم يفعل لما استطاعوا الكلام فى هذا الجو الذى نشره الانذار البريطانى فى البلاد : جو الارهاب العرفى الذى بلغ من الشدة والقسوة أعظم مبلغ .

على أن الناس بدأوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع ، وبدأ بعضهم يتساءلون : أأحسن الحرس الملكى إذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرت القصر ؟ . . . وهل أحسن الجيش المصرى المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ . . وكأنما شعر هؤلاء العسكريون أن واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وإن كان لهم من العذر القائم أن رؤساءهم لم يصدروا اليهم أمراً بذلك . وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى بعد أيام خمسة من تأليف الوزارة ؛ فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر الوفدية لتبدى من الابتهاج بهذا العيد ما لعله يسدل ستاراً على المأساة التى وقعت فى ٤ فبراير . وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس (باشا) . لكن جماهير تزيد أضعافاً مضاعفة على هذه العناصر الوفدية ، وفرقة من الجيش ذهبت إلى القصر واجتمعت فى ميادين عابدين تحيى الملك فى هذه المناسبة ، وتعلن فى صمت أبلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضاها عما حدث ، وولائها الصادق لصاحب العرش الذى وجه الانجليز اليه الإنذار أن يعهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصياً إن لم يفعل .

بذلك انتشر الشعور بأن الوزارة القائمة ليست موضع الرضا من الشعب ، وليست موضع الرضا من صاحب العرش . لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئا . لقد كانت الحرب يومئذ فى مرحلة من أدق مراحلها ، وكانت القوات البريطانية والقوات الحليفة يواجهون فى طرابلس وبرقة وفى صحراء مصر موقفاً بالغاً غاية الدقة . فلتكن الأحكام العرفية الصارمة خير متحكم فى عواطف الشعب وشعوره .

إنما تولت الوزارة الحكم لتكفل بقاء مصر قاعدة آمنة للقوات البريطانية المحاربة ، فلا بد لها من أن تلجأ لكل وسيلة كى تحقق هذه الغاية ، معتمدة على تأييد الانجليز وتأييد قواتهم المنتشرة فى العاصمة وفى كل أرجاء البلاد .

أشاع هذا الجو القلق بل الفزع فى نفوس معارضى الوزارة . فهؤلاء المعارضون قد تولوا الحكم أربع سنوات متعاقبة ، من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وقد دأبت الحكومات الوفدية ، كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتنكل بالموظفين الذين تقوم الشبهة فى ولائهم للوفد ، وتفصل العمد ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، وتكل للجان الوفد فى الأقاليم ولأعضاء البرلمان الوفديين سلطان الحكم كله ، يولون ، ويعزلون ، ويعاقبون ، ويثيبون ، وليس لرجال الادارة إلا أن ينفذوا ما يطلب رجال هذه اللجان وأعضاء البرلمان تنفيذه . فاذا كان ذلك ديدنهم حين يكون السلطان للدستور وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم العرفى ، ولرئيس الوزارة الحاكم المطلق القائم على تنفيذ الحكم العرفى . لذا اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا ألواناً من النكال لم يسبق لهم بمثلها عهد .

أذكر يوماً كنت فيه بمصر الجديدة أزور عبد العزيز فهمى (باشا) رئيس الأحرار الدستوريين ، فاذا جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون أن يصيبهم من حكومة الوفد وعسفها وبطشها . وجعل كل منهم يقص عليه ما يخشى أن يضيق به صدره . وبعد أن سمع الرجل الشيخ المجرب لمخاوفهم أجابهم فى إيجاز بكلمة طالما سمعتها ، لكنها لم تنقش فى صدرى ولم تثبت فى ذهنى بمثل العمق الذى نقشت به يومئذ . قال الرجل : لا تجزعوا . « الفلك ما اتسمرش » . سمعت هذه الكلمة فذكرت لسماعها ماطالما سمعته وقرأته وقلته من مثلها . الفلك دوّار ، والدنيا دول ، ويوم لك ويوم عليك ، والدهر قلب ، وكثير غيره مما يجرى هذا المجرى . لكن شيئاً من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسى ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمى فى هذه المناسبة .

فقد أثارت أمامى صورة من ماضينا السياسى منذ أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، فرأيت الفلك بالفعل دواراً خلال هذه السنوات العشرين ،

على نحو لا يصح معه لإنسان أن يجزع أو أن يتوهم أن لشيء تحت سماء مصر صفة الثبوت . فى هذه السنوات العشرين تقلبت على مصر عشرون وزارة بل أكثر من عشرين وزارة ، إذا حسبت تعديل الوزارة باستقالتها وتأليف رئيسها وزارة أخرى دورة جديدة من دورات الفلك . أما والأمر كذلك ، ففيم الجزع ومم الخشية ؟ ولن تزيد وزارة النحاس هذه على غيرها من الوزارات ، ولن تكون أطول عمراً . وهى إن تسرف فى استغلال الحكم العرفى فلعل ذلك يكون من بواعث القصر فى حياتها .

لكن هذا الشعور ، الذى خالج نفسى وبعث إليها الطمأنينة ، لم يخالج نفوس كثيرين من الأحرار الدستوريين ، وبخاصة حين استصدرت الوزارة مرسوماً بحل مجلس النواب ، وحين تحدث الناس بأن لها اتجاهاً خاصاً إزاء مجلس الشيوخ . هنالك فكر بعض إخواننا يريدون أن يلتمسوا الوسيلة للتفاهم مع الوزارة على الانتخابات . صحيح أنها تألفت نتيجة إنذار ظالم معتد على استقلال الوطن أنكرناه وننكره . ولكن هذا البعض رأى أنه لا محيص لنا من هذا التفاهم ، إذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية فى هذا الجو المسمم بالأحكام العرفية البالغة فى تقييد الحرية وفى تهديد الأفراد والجماعات أعظم مبلغ . وكنت أشعر أن السعى لأى تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا ، وأن الظروف التى تألفت فيها هذه الوزارة القائمة تجعل هـذا المسعى متنافياً مع كرامة الوطن . لذلك اعتذرت فلم أشترك مع الساعين فى مسعاهم . وقد حاول بعضهم إقناعى بأن ما بينى وبين بعض ذوى النفوذ فى الوفد من حسن الصلة ، وفى مقدمتهم مكرم عبيد (باشا) ، قد يكون ذا فائدة للحزب ، فاعتذرت كرة أخرى ، ثم توقعت أن لا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح .

وصح ما توقعت ، فقد نقل الينا إبراهيم (بك) الطاهرى أنه قابل مكرم عبيد (باشا) وزير المـالية وسكرتير الوفد ، وأنه حاول إقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب يرشحون فيها من غير منافسة ، وأن مكرم (باشا) وعده بأنه سيقنع النحاس (باشا) بقبول هذا العرض ، ثم التقى الرجلان مرة أخرى فذكر مكرم (باشا) أن رئيس الوفد متمسك بأن تزيد

أغلبية الوفد على ثلاثة الأرباع من أعضاء المجلس ليضمن كل الأغلبيات المقررة فى الدستور ، ومنها أغلبية الثلاثة الأرباع التى يفرضها الدستور لإسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية ، وأن النحاس (باشا) لم يقبل مطلقاً أن ينزل عن رأيه فى هذا الأمر .

وتداول إخواننا الرأى ، ورفضوا المضى فى هذا المسعى ، اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) إنما حرص على أن تكون له الأغلبية التى يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجرؤ نائب على إثارة مسألة تضيق بها الحكومة ، وحتى لا يجرؤ نائب بخاصة على أن يثير ما حدث فى ٤ فبراير من غير أن يتعرض لإسقاط عضويته فى المجلس .

ونظر المجتمعون من الأحرار الدستوريين بعد هذا الرفض فى موقف الحزب من الانتخابات ، فأشار بعضهم بمقاطعتها لأنها تجرى فى ظل الأحكام العرفية . وذكرت لهذه المناسبة أن الأحكام العرفية البريطانية كانت معلنة فى مصر سنة ١٩٢٢ ، فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ذكرت فى الكتاب الذى رافق هذا الاعتراف أنها مستعدة لرفع هذه الأحكام العرفية متى أصدرت مصر قانوناً للتضمينات يصحح ما اتخذ من الاجراءات فى ظل الأحكام العرفية ، فاذا لم يصدر هذا القانون ثم جرت الانتخابات لإقامة حكومة برلمانية فى مصر رفعت إنجلترا أحكامها العرفية فى كل ما يتصل بالانتخابات ، واقترحت لذلك أن نطلب إلى النحاس (باشا) رفع الأحكام العرفية أثناء المعركة الانتخابية وفى حدودها ، فان هو فعل خضنا معركة الانتخاب ، وإن لم يفعل كان لنا رأى آخر .

أقر المجتمعون هذا الرأى ، وانتدبنا إبراهيم دسوقى أباظه (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) ليبلغوه النحاس (باشا) . وقابل الرجلان رئيس الوزارة وأبلغاه قرار الحزب وطلبا اليه أن تكون المعركة الانتخابية حرة تعقد أثناءها الاجتماعات وتلقى خلالها الخطب ، يقول فيها كل مرشح وكل ممثل لحزب ما يروق له أن يقوله ، وضرب الرجلان مثلا أن يشرح من شاء ما حدث يوم ٤ فبراير ، وكيف تألفت الوزارة بعد إحاطة قصر عابدين بالدبابات ، فرفض

النحاس (باشا) ما طلبا فى حماسة ومن غير تردد ، وأفهمهما أنه لن يسمح بشئ منه . وعاد الرجلان فأبلغانا فى اجتماع عقدناه ما دار بينهما وبين رئيس الوزارة . عند ذلك قررنا فى غير تردد مقاطعة الانتخابات .

وكان طبيعياً ألا يعبأ النحاس (باشا) بهذا القرار ، بل كان الطبيعى أن يغتبط به ، وأن يغتبط بأن اتخذت الهيئة السعدية قراراً بعدم الاشتراك فى الانتخابات كذلك . فمثل هذه القرارات تعاون على ألا تكون فى المعركة الانتخابية دعاية حزبية ، وأن يسود المعركة جو هدوء يعاون على أن تظل مصر قاعدة آمنة للقوات الحربية البريطانية ، فلا يذكر فيها شئ عن حادث ٤ فبراير ، ولا يتحدث فيها متحدث عن موقف مصر من الحرب ومطالبها بعدها .

مع هذا لم تكتف الحكومة بأن خلا الجو لمرشحيها ، بل خشيت أن يكون بين من يتقدمون مستقلين من ينافس مرشحيها ويفوز عليهم . لذلك لجأت إلى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم أهواء أنصارها . وتعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التى لجأت اليها الوزارات المختلفة متذرعة بحجة أو بأخرى ، وغايتها الحقيقية « إقفال » الدائرة على مرشح بذاته . وقد اجتمعت بوزارة الداخلية لجنة برياسة وزير الأشغال ، عثمان محرم (باشا) ، تولت هذا التعديل ، وجعلت تسمع لاقتراحات المرشحين . ولما كانت الأحزاب قد قاطعت الانتخابات ، فقد كان طبيعياً ألا يعنى بهذا التعديل إلا أنصار الحكومة أو من يلتمسون نصرتها من المستقلين .

وليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصير الانتخابات ، بل هناك كذلك عمد البلاد ومشايخها . هؤلاء العمد والمشايخ هم الذين يوجهون الناخبين الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة . فهم يتلقون الوحى من رجال الادارة ، مديرين ومأمورى مراكز ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون إلى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصاً على مصالحهم ، وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها ، بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية .

وثمّ خطوة ثالثة لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك . تلك تعيين رؤساء اللجان التى تتولى الاشراف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها . فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى اليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سرًّا بأسماء من ينتخبونهم . والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين . فاذا أضفت إلى هذا أن كثرة الذين يقرأون ويكتبون لا يتقدمون إلى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة إلى ما لنشاط الادارة ليـــلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب ، من أثر فى هذه النتيجة . وهذا النشاط هو الذى يصد الأكثرين من المثقفين وذوى الرأى عن الاشتراك فى عملية الانتخاب ، اقتناعاً منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثراً فى نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين .

كان النحاس (باشا) مطمئناً إذن إلى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب ، وأنه سيفوز على أثر إعلانها بإجماع المجلس ، لا بأكثريته الساحقة الماحقة وكفى . ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ؟ إنه يخشى أن تواجهه فيه أكثرية معارضة ؛ ففيه عدد كبير من المستقلين الذين يحرصون على أن تجرى أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب . وكان فى مقدوره أن يعتمد على هؤلاء المستقلين لتكون له أكثرية تؤازره . لكنه حرص مع ذلك على أن يهز هذا المجلس هزة تقنع أعضاءه بأن الأمر فى البلاد بيد الوزارة لا بيدهم ، وأنها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة عن هؤلاء المستقلين ، فلا يقدر أحدهم على أن يواجهها بما لا تحب .

وكان يسيراً أن يبلغ النحاس (باشا) هذا الغرض من غير رجة لا مسوغ لها . فمنذ أشهر رأت وزارة سرى (باشا) أن جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح باجراء انتخابات للتجديد النصفى لمجلس الشيوخ . أما وقد قرر النحاس (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، فقد كان طبيعياً أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت القرعة مدتهم ، وأن يفوز الوفد

من طريق هذا الانتخاب بما يكفل له كثرة مطلقة فى المجلس بعد أن قاطعت الأحزاب والهيئات الأخرى الانتخاب . ويومئذ لا يؤاخذه أحد وتتحقق غايته وتقوم فى المجلس أكثريته .

لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لاحداث الأثر الذى يريد إحداثه . فلا بد من قارعة تلفت اليه نظر البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، ويفهم معها الجميع أن الأمر كله بيد الوزارة ، وأن الهيئة التشريعية العليا فى البلاد بيد الوزارة كذلك . ولذا استصدر مرسوماً بالغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فاذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين ، كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين .

أسلفنا فى الفصل السادس حجة وزارة سرى (باشا) فى أن تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية لا يمنع من تعيين المعينين ، لأن الدستور يجعل مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد إلا لظرف قاهر ، ولكنه لم يعلق تعيين المعينين على أى اعتبار خاص بالمنتخبين ؛ وأن ما يقال من أن الحكمة فى التعيين هى تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب إنما هو اعتبار فقهى وليس نصاً تشريعياً ، وأن الاعتبار الفقهى لا يكفى لوقف إعمال النص التشريعى . أما والدستور يوجب التجديد النصفى ، فمن حق الوزارة ومن واجبها أن تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف باجراء الانتخابات أو لم تسمح بإجرائها .

كان على زكى العرابى (باشا) وزيراً للمواصلات فى وزارة النحاس (باشا). وقد عارض فى استصدار مرسوم بالغاء تعيينات الشيوخ التى أتمتها وزارة حسين سرى (باشا) حين عرض الأمر على مجلس الوزراء . وكانت حجته فى الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها باجراء التعيين ، وأن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضا ، فهى السلطة التنفيذية المتصلة وإن اختلفت أشخاصها ، وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع

بالدستور أو بالقانون . لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الذى أشرت اليه .

وقد أثبت العرابى (باشا) رأيه هذا فى مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد ، وإن لم يرتب على هذا الرأى نتيجته العملية فيما يتعلق بمركزه فى الوزارة .

كنت أنا بين الشيوخ الذين أخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فى عهد وزارة سرى (باشا) . فلما ألغت وزارة النحاس (باشا) مرسوم هذه التعيينات خاطبنى حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى يعرض علىّ إعادة تعيينى فقبلت ، ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات ، لأن الأسباب التى أدت إلى مقاطعة الانتخابات لا تدعو إلى مقاطعة التعيين ، ولأننى رأيت فى هذا التعيين استمراراً لعضويتى التى قررها مرسوم سرى (باشا) ، كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الانسان أن يدلى من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة فى ذلك الظرف العصيب الرهيب .

وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان وعادت الحياة النيابية سيرتها ، ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية فى كل من المجلسين ، وفى جو من الرعب الذى لابس مأساة ٤ فبراير ، والذى بَثّ فى كثير من النفوس الفزع والوجل .

وبعد قليل من انعقاد البرلمان وقع حادث زاد النفوس فزعاً ووجلا .

ذكرنا فى الفصل السادس أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب تلا على المجلس بياناً ذكر فيه أن وزارة سرى (باشا) تذرعت بالأحكام العرفية واعتدت على الحصانة البرلمانية إذ فتشت منزل أحد النواب ، وأن المجلس يومئذ برم بما حدث من ذلك ، رغم البيان الذى ألقاه رئيس الوزراء وقال فيه إن المنزل الذى تم تفتيشه لم يكن مملوكاً للنائب الذى تحدث رئيس المجلس عنه ، بل كان مملوكاً لجده لأمه ، وأن هذا البرم كان له أثره إذ عدل سرى (باشا) وزارته وأدخل فيها وزراء من الهيئة السعدية التى يرأسها الدكتور ماهر (باشا) .

وأشرنا فى ذلك الفصل السادس كذلك إلى أن السفير البريطانى طلب إلى حسن صبرى (باشا) ثم طلب إلى حسين سرى (باشا) ، أن يعملا على الحد

من نشاط على (باشا) ماهر السياسى ، وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى أتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطانى فطلب إلى النحاس (باشا) ما كان قد طلبه إلى حسن صبرى (باشا) وإلى حسين سرى (باشا) . أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت وليدة الانذار البريطانى صنيع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟ لقد كان على ماهر (باشا) مقيما بمزرعته بالقصر الأخضر ، على مقربة من الاسكندرية ، حين أبلغ النحاس (باشا) هذا الطلب . وقد رأى النحاس (باشا) أن خير وسيلة لإجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة ، أو يثير لدى الرأى العام ثائرة ، أن يلزم على ماهر (باشا) بالإقامة حيث هو ، فلا يبرح القصر الأخضر . وأبلغ هذا الأمر إلى على (باشا) وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزارة السابق ، أول حاكم عسكرى فى مصر ، حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالإقامة فيه أو يحاول الخروج منه .

لم يطق على (باشا) أن يذعن لهـــذا الأمر وفكر فى الوسيلة للخلاص منه . ولما كان عضواً بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه ، وأنه إن استطاع أن يصل إلى المجلس ، وأن يرفع اليـــه أمره ، صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية . لهذا تحايل حتى استطاع أن يفلت من حراسه ، وجاء إلى القاهرة من الطريق الصحراوى ، ونزل بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى (بك) المحامى وعضو مجلس الشيوخ . وعلم النحاس (باشا) بمـــا حدث وعرف مقر على ماهر (باشا) فآثر الحيطة حتى لايعتـــدى على حصانة منزل الشوربجى (بك) ، وأمر البوليس بانتظار على (باشا) ماهر والقبض عليه متى خرج من المنزل . لكن على (باشا) خرج ، وركب مع الشوربجى (بك) فى سيارته ، وذهب إلى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه إلى حرم مجلس الشيوخ . وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه وحاول منعه من دخول المجلس ، فدفعه على (باشا) ودخل حرم الشيوخ . وأغلب الظن أن مهابة رفعته وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه .

وعرف محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ما حدث فتجاهله وفتح الجلسة وكأن لم يكن شيء .

وحضرت الجلسة يومئذ وليس لى علم بشيء من أمر على (باشا) ماهر مطلقاً . ولم يذكر لى الرجل شيئاً رغم أننى كنت أتولى زعامة المعارضة . وبدأ المجلس ينظر جدول أعماله وتليت الرسائل ، فلم يرد فى شيء منهـــا ما يشير إلى اعتقال على (باشا) ماهر بالقصر الأخضر ، ولا إلى مجيئه إلى القاهرة ، ولا إلى أى مما يشعر المجلس بأن هناك اعتداء وقع على أحد أعضائه وأهدر حصانته . فلما أريد الانتقال إلى الأسئلة والاستجوابات وتقارير اللجان وسائر مواد الجدول ، وقف على ماهر (باشا) يريد الكلام . لكن رئيس المجلس منعه منعاً عنيفاً بحجة أن ما يريد الكلام فيه لم يرد فى جدول الأعمال . ودهش أعضاء المجلس جميعاً لهذا المنع ، وتساءلوا فيما بينهم : ما عسى يريد على (باشا) ماهر أن يقول ؟ ! .. وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة .

رفعت الجلسة فى جو يسوده الوجوم . فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه ، وبدأ الصحفيون ، يتحدث كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على (باشا) بالقصر الأخضر ، وخفيته فى مغادرته إياه إلى القاهرة ، ونزوله بمنزل الشوربجى (بك) ومقاومته رجل البوليس الذى حاول منعه من دخول المجلس ، وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المتينة بين رئيس المجلس ، محمد (بك) محمود خليل ، وعلى ماهر (باشا) ، وكيف منع رئيس المجلس على (باشا) من الكلام تمسكاً باللائحة وحرفيتها ، مع ما كان لعلى (باشا) من أياد على محمد (بك) محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات . وسمعت أنا أطرافاً من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئا .

علمت من بعد أن على (باشا) لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به محتمياً بحرمه ، وأن عبد القوى أحمد (باشا) ، وزير الأشغال فى وزارة على (باشا) ماهر الأخيرة ، ذهب بعد الجلسة إلى محمد (بك) محمود خليل فى غرفة رياسة المجلس

وقص عليه ما أصاب على (باشا) ماهر ، وطلب اليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمى الرجل وهو عضو فى المجلس ، وأن محمد (بك) أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس . وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قيل إن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت أثناءه ، وإن على (باشا) ماهر طلب اليه بعد انصراف الرئيس أن يغادر المجلس ، فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به إلى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث فى النفوس الفزع والرعب . فاذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم من أعضاء البرلمان ، فذلك النذير لكل مصرى بأنه معرض لمثل هذا المصير . وإذا كان رؤساء مجلس الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمنذا الذى يدافع عن هذه الحصانة ؟ ! وأدى هذا الرعب وهذا الهلع إلى توجيه كثيرين اللوم إلى رئيس مجلس الشيوخ لأنه منع على (باشا) ماهر من الكلام . وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على (باشا) ماهر عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله . بل لقد ذهب بعضهم إلى القول بأن محمد (بك) محمود خليل إنما صنع ما صنع لأن مدة رياسته المجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث ، وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذى دفعه إلى أن يتصرف كما تصرف .

ودافع محمد (بك) محمود خليل عن تصرفه فى منع على (باشا) ماهر من الكلام بأنه إنما كان ينفذ لائحة المجلس ، إذ تقضى بألا ينظر المجلس أمراً غير وارد بجدول الأعمال ، وأنه كان فى مقدور أى من أصدقاء على (باشا) ماهر الأعضاء بالمجلس ممن كانوا يعرفون ما تم معه أن يقدموا استجواباً قبيل الجلسة ، وأنه كان مضطراً عند ذلك بحكم اللائحة أن يعرض هذا الاستجواب لتحديد موعد للمناقشة ، وكان يسيراً عند تحديد الموعد ذكر الحصانة واعتداء الحكومة عليها .

بعد اعتقال على (باشا) ماهر قدم مصطفى الشوربجى (بك) استجواباً عما حدث فى الأسبوع الذى تلاه . وتكلم فى هذا الاستجواب جلستين متواليتين ، حاول أن يثبت خلالهما أن اعتقال الأفراد وإهدار حريتهم على هذا النحو

ليس مما يجيزه قانون الأحكام العرفية ، وأن يدلل على خطورة هذا التصرف ونتائجه فى حياة البلاد بأن شيئاً من مثله لم يحدث فى إنجلترا ولا فى غيرها من البلاد المحاربة بالفعل ، والتى تعتبر الحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وأن امتداد الاعتقال إلى رجل بلغ من مراتب الدولة ذروتها ؛ فهو رئيس ديوان سابق ، ورئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع يتحلى صدره بقلادة فؤاد الأول ، معناه أن الحرية فى مصر لم يبق لها معنى ولا مدلول ، وأن الدستور نفسه أصبح حبراً على ورق بعد أن أهدرت الحصانة التى قررها لأعضاء البرلمان ، لأن اجتماع البرلمان وأعضاؤه لا يطمئنون إلى حريتهم ضرب من العبث ، ولأن التسليم بحق الحاكم العسكرى فى اعتقال أعضاء البرلمان تسليم بحقه فى تعطيل انعقاد البرلمان . والدستور صريح فى أن الأحكام العرفية لا يجوز أن تعطل انعقاد البرلمان .

وتلا النحاس (باشا) رداً مسهباً على هذا الاستجواب ، بدأه بسرد ما دار بينه وبين على (باشا) ماهر وطلبه إلى رفعته أن يقيم بمزرعته بالقصر الأخضر ، ثم أشار إلى فرار على (باشا) ماهر من معتقله ، وإلى محاولته الاحتماء بدار البرلمان ، وإلى اضطراره بعد ذلك كله لاعتقاله «بالسرو». ثم انتقل بعد رواية هذه الوقائع إلى تقرير حق الحاكم العسكرى بموجب قانون الأحكام العرفية فى اعتقال الأشخاص الذين يرى لمصلحة الأمن والنظام اعتقالهم ، لا تفريق فى ذلك بين أعضاء البرلمان وغيرهم ، وإلى أن القول بما قد يؤدى ذلك اليه من تعطيل لانعقاد البرلمان غير مقبول ، فليس من المعقول أن يمتد الاعتقال إلى النصف من عدد أعضاء البرلمان ، وختم كلامه بأنه لن يتردد ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، فى استعمال ماخوله إياه القانون من أحق باعتقال كل شخص ، أياً كان مركزه ، يكون له من النشاط الضار بالأمن والنظام ما يوجب اعتقاله .

زاد هذا الرد الذى تلاه رئيس الوزراء جو الوجوم الذى ساد المجلس يوم اعتقل على (باشا) ماهر كثافة على كثافته . وكان طبيعياً لذلك ألا يناقش أحد من أعضاء المجلس غير صاحب الاستجواب هذا الرد أو يدفع حجة من حججه.

وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال وقد خيم عليه صمت شابته كل الريب فى مصير أعضائه ومصير البلاد كلها .

وبعد أسابيع اعتقل محمد طاهر (باشا) عضو المجلس فلم يعترض أحد ولم يستجوب أحد . ذلك أن الناس كانوا يؤخذون إلى المعتقلات زرافات ووحدانا ولا تسمح الرقابة على الصحف بذكر أسمائهم ، أو بذكر شىء عنهم ؛ ثم كان اعتقالهم يزيد جو الارهاب الذى ساد البلاد حلكة وسوادا .

وأعانت أنباء الحرب على حلكة هذا الجو وسواده ، فقد كانت الأنباء تتواتر من ميادين القتال ببرقة والأراضى المصرية بأن الجيش البريطانى يتراجع أمام قوات القائد الألمانى رومل ، وأن الجيش الألمانى سيدخل الاسكندرية لا محالة . وكانت مظاهر التراجع البريطانى والتقدم الألمانى بادية للعيان فيما تتخذه السلطات البريطانية من احتياطات بالغة حول القاهرة .

كنت إذ ذاك أقضى يوم الجمعة من كل أسبوع بمزارع صديقى الدكتور سليمان عزمى (باشا) بناحية برقاش من أعمال مديرية الجيزة على مقربة من القناطر الخيرية . وقد ألفنا فى ذلك الظرف الدقيق أن نرى الأسلاك التليفونية تمد على الطرق الزراعية لتتصل بهيئة أركان حرب الجيش البريطانى بالقاهرة ، وأن نرى قواعد المدافع تقام بالأسمنت المسلح على هذه الطرق ، وأن نرى ما بين حين وحين شرذمة من العساكر البريطانيين هنا وهناك فيما حول القاهرة من المناطق المتاخمة للصحراء الغربية . وقد كثرت غارات الطائرات الألمانية على القاهرة فى تلك الآونة ، فكان الناس فى كل مكان من العاصمة يبيتون يتوقعون صفارات الإنذار وإطفاء الأنوار ودوىّ المدافع المضادة للطائرات ترسل قنابلها فى الجو أثناء الغارات . وكان الشعور السائد فى العاصمة وفى الأقاليم أن رومل موشك أن تبلغ قواته أراضى الدلتا ، فاذا بلغتها لم تستطع الاسكندرية ولم تستطع القاهرة مقاومته ، ولم يكن للقوات البريطانية بد من الانسحاب أمامه . لكن ، ماذا تراها تصنع فى انسحابها ، وأى دمار وأى تخريب تتعرض له البلاد إذا أصبحت ميدان حرب تجتاحها هذه القوات الهائلة المدمرة من الجانبين؟! لقد قيل إن القيادة البريطانية قد أعدت عدتها لنسف الجسور على النيل والترع ،

ولإغراق مديرية البحيرة حتى تعوق تقدم القوات الألمانية إذا أرادت تعقبها . فاذا تم ذلك تعرضت البلاد لمجاعة مروعة ، ولما ينتشر مع المجاعة من أمراض وأوبئة وفناء .

وإنني لفي منزلي يوماً إذ تحدث الدكتور أحمد ماهر (باشا) بالتليفون ودعاني لأجتمع معه ومع اسماعيل صدقي (باشا) وحسين سري (باشا) للتداول في أمر هام . والتقينا بعد الظهر من ذلك اليوم بصالة المطالعة بنادي محمد علي ، وأخبرنا صدقي (باشا) أنه علم ، بوصفه رئيساً لاحدى شركات البترول ، أن الانجليز يعتزمون إلهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر إذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها ، وأن مثل هذا العمل إن تم يصيب الاقتصاد المصري بكارثة فادحة لا يسهل إلى عشرات السنين تعويضها . وصادق ماهر (باشا) وسري (باشا) على كلام صدقي (باشا) وأكداه . وتداولنا الرأي فيما يجب أن نصنع لاتقاء هذه الكارثة . قال صدقي (باشا) : لن يستطيع أحد اتقاءها إلا بتفاهم صريح بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية على العدول عنها ، وبتفاهم صريح معهم كذلك على ألا يخربوا مصر أو يغرقوها أثناء انسحابهم أمام العدو . إنهم يؤكدون أن جلاءهم عن مصر لن يكون إلا موقتاً ، ولن ينهي الحرب ، وأنهم سيعودون اليها قبل نهاية الحرب لا محالة . فخير لهم أن يعودوا اليها وفيها من الخيرات ما يستفيدون يومئذ منه ، من أن يعودوا اليها وقد انتشرت فيها المجاعة ، وقد نضبت فيها آبار البترول ، وقد أصبحت زراعتها وصناعتها خراباً يبابا .

واتفقنا جميعاً على أن هذه هي السياسة الصالحة البعيدة النظر والخطة الحكيمة المنتجة ، وأننا لابد أن نبلغ هذا الرأي إلى رئيس الوزراء . فمن ذا يبلغه ؟ قال صدقي (باشا) : أنتم تعلمون أن الود بيني وبين النحاس (باشا) مفقود ، وأن الثقة بيننا معدومة ، وبخاصة بعد الذي قلته له يوم ٤ فبراير . وقال الدكتور ماهر (باشا) : وليست صلتي بالنحاس (باشا) بخير من صلة دولة صدقي (باشا) ، وأحسب ما قلته أنا كذلك يوم ٤ فبراير قد قطع بيننا كل صلة . واعتذر حسين سري (باشا) كذلك بأن كل تفاهم بينه وبين النحاس (باشا) معدوم مذ كان رئيساً للوزارة وحاكماً عسكرياً عاماً . لم يبق إذن إلا أن أقابل أنا الرجل

وأبلغه ما دار بيننا نحن الأربعة . وأنا لاأجد غضاضة فى مقابلة النحاس (باشا) ولا فى مقابلة غيره من الناس ، صديقاً كان من أقابله أم خصما . ولعل ذلك يرجع إلى اشتغالى الزمن الطويل بالصحافة ، وما كان يقضى به هذا الاشتغال من مقابلة المصريين والأجانب على اختلاف ألوانهم وآرائهم وميولهم .

وفى الغداة خاطبت سكرتير مجلس الوزراء ، محمد صلاح الدين (بك)، بالتليفون وذكرت له أنى أريد مقابلة رئيس الوزراء فى أمر هام ، وأنى لا أريد أن أراه بمجلس الوزراء ، بل بمنزله بمصر الجديدة . وبعد نصف ساعة من هذا الحديث أخبرنى صلاح الدين أن النحاس (باشا) ينتظرنى بمنزله فى الساعة السابعة مساء .

وقابلت الرجل بداره فى الموعد الذى حدده ، وأفضيت اليه بالحديث الذى دار بينى وبين أصحابى رجال المعارضة فى نادى محمد على ، وطلبت اليه أن يتخذ من الاجراءات والاحتياطات ما يجنب مصر ويلات الحرب ، وذكرت له جسامة الخطر الذى تتعرض له البلاد إذا أغرق الانجليز مديرية البحيرة أو أحرقوا آبار البترول فى منطقة سينا . وطالعته بكل ما ذكره صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) من البيانات وأضفت اليه ما عرفته من مصادر أخرى . فلما فرغت من حديثى قال : كن مطمئناً ؛ أنا متنبه لهذا كله ، مدرك ما يصيب مصر إذا انسحب الانجليز منها أو دخل الألمان اليها . وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى إلى محافظ الاسكندرية ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسناً .

وسكت الرجل هنيهة ، ثم أضاف : وأود أن أخبرك أن أصحابك : صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) ، لا يعنيهم من هذا الأمر ولا من غيره إلامضايقة الوزارة ابتغاء إجلائها عن الحكم لمصلحتهم . فهم جميعاً لاينظرون إلى المسائل بغير هذه العين . وليس فيهم رجل تعنيه مصالح بلاده إلا أنت . فابتسمت وقلت فيما بينى وبين نفسى : ترى لو أن أحدهم هو الذى حضر لمقابلة الرجل ، أفكان يقول له مثل هذا القول ؟ فأكون أنا ممن لا يعنيهم إلا الحكم ، ويكون هذا المتحدث هو وحده الرجل الذى تعنيه مصلحة بلاده ؟

ثم إننى أردت أن أقف على ما اتخذه رئيس الوزارة من إجراءات غير ما أصدره لمحافظ الاسكندرية من تعليمات ، فاذا هو يضن على بها ولا يذكر لى شيئاً عنها ، بل لا يبدى استعداده لمحادثة الانجليز حتى يصدهم عن إغراق مديرية البحيرة أو إحراق آبار البترول . وشعرت من تحفظه أنه آسف لمـــا ذكره لى عما أصدره من تعليمات لمحافظ الاسكندرية . مع ذلك حاولت أن أعود إلى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثاً ، ولم يزد الرجل على أن قال : إنه مدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الادراك .

وودعنى الرجل متلطفاً ، فقابلت أصحابى وأفضيت إليهم بما دار بينى وبينه .

* * *

بينما كانت البلاد تتتبع ببالغ الاهتمام تطورات الحرب على حدودها وفى صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام ، كانت الوزارة تعانى فى داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها فى النصف الثـــانى من شهر مايو سنة ١٩٤٢ . لقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد (باشا) ، وزير المـــالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ، ومركز نشاطه ، وحركته الدائمة ، والقوة الدافعة له فى الانتخابات وفى غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبى . وقد كانوا معتقدين أنه هو الذى يحرك النحاس (باشا) فى نشاطه السياسى إلى اليمين وإلى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من الساسة الانجليز فى لندن بحكم دراسته فى اكسفورد وأسفاره الكثيرة إلى العاصمة البريطانية وعلاقته المتينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزى ماكدونالد رئيس حزب العمال ، وبماجور آتلى وغيره من أقطاب الحزب . وقد كان النحاس (باشا) يزيد اعتقاد الناس فى سلطان مكرم عبيد قوة بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقته به ثقة لا حد لها . وكان مكرم عبيد (باشا) هو همزة الوصل بين النحاس (باشا) والسفارة البريطانية فى أمسية ٤ فبراير ، وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس (باشا) والسفير لتأليف الوزارة . فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم (باشا) هو الذى تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة .

ولم تكن هذه المكانة التى امتاز بها مكرم (باشا) حديثة العهد ، بل كانت ترجع إلى عهد سعد (باشا) زغلول ورياسته للوفد . كان مكرم (باشا) يومئذ شاباً ، وكان قد أطلق عليه لقب « ابن سعد البكر » . فلما توفى سعد كان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس (باشا) رئيساً للوفد . وكان بين الرجلين من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيهما إلى جزيرة سيشل توكيداً وجعلهما لا يكادان يفترقان . كان النحاس (باشا) يذهب ظهر كل يوم إلى العمارة التى بها مكتب مكرم (باشا) للمحاماة فينتظره حتى ينزل ليصطحبا إلى مصر الجديدة . فلما عزم النحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم (باشا) يد فى اختيار حرم النحاس (باشا) ورفيقة حياته . ووصلت المودة بين حرم مكرم (باشا) وحرم النحاس (باشا) فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما . وبقى الأمر على ذلك إلى سنة ١٩٤٢ .

فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية فى عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس (باشا) يطلب إلى مكرم (باشا) أن يستقيل من الوزارة ، وأن مكرم (باشا) لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم (باشا) ، ثم استقبل النحاس (باشا) . وقيل أن الملك حاول التوفيق بينهما . لكن النحاس (باشا) أصر على خروج مكرم (باشا) . وانتهى الأمر بأن استقال النحاس (باشا) وأعاد تأليف الوزارة وخرج منها مكرم (باشا) وعين كامل صدقى (باشا) وزيراً للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب وذهبوا مذاهب يلتمسون الأسباب .

وقد لا يكون يسيراً أن يعرف غير الخاصة له سببا . لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لى مكرم (باشا) من بعد ، قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره على الأقل إلى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب إن مكرم (باشا) اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس (باشا) خلافاً تدخل النحاس (باشا) شخصياً لإزالة أسبابه ، وإن مكرم (باشا) ذهب إلى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء وحرمه

يقيمان فصالحهما النحاس (باشا) . لكن هذا الصلح لم يدم طويلا ، فعاد الخلاف وأدى إلى خروج مكرم (باشا) من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف إلى أن حرم الرئيس كانت لها مطالب فى وزارة المـالية أرادت أن يحققها مكرم (باشا) لذويها ، وأن سكرتير الوفد لم يجبها إلى ما طلبت ، فأحفظها ذلك عليه ، وجعلها تقع فيه عند النحاس (باشا) وتذكر لزوجها أنه بالغ فى إكبار مكرم (باشا) مبالغة جعلت الناس يظنون مكرم (باشا) كل شيء ، وأن النحاس (باشا) ليس شيئاً ، وأطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولا .

وقد ذكر لى مكرم (باشا) من بعد ، وكنا نصطاف برأس البر ، أن زينب هانم حقدت عليه أنه إذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح فيها الأرباح الطائلة ، على حين لا يشتغل النحاس (باشا) بالمحاماة ؛ فاذا ترك الحكم لم يكن له إلا معاشه ؛ وأنها كانت لا تجد بأساً بأن تصارحه بذلك أمام زوجها . فاذا ذكر لها مكانة النحاس (باشا) من الشعب وجلال قدره فى الناس ، قالت ساخرة : «يكفينا نعيرها» ! ! ولذلك حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم (باشا) كان يعارض هذا الاتجاه الذى يلوث الحكم ونزاهته ؛ فغضبت منه وحقدت عليه ، واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو تزيد ، وأن تخرجه من وزارة المـالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد ، وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب .

هذا ما رواه مكرم (باشا) تفسيراً لتغير ما بينه وبين النحاس (باشا) . وقد يؤيد روايته أن حرم النحاس (باشا) ، وكانت يومئذ تجاور الثلاثين من سنها ، قد شعرت بأن من حقها ، وهى سيدة ذكية جميلة ، وهى زوج زعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة ، أن تبرز إلى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية . ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة إلى جمع تبرعات فى أسبوع أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف من الجنيهات جعلتها رأس مال لجمعية خيرية أسمتها « جمعية أسبوع

البر » ، فشجعها إقبال الناس وتلبيتهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص علىّ هو نبأه .

لا أقف عند أى من هذه الأقوال التى تبادلها الناس فى تعليل خروج مكرم (باشا) من الوزارة . وحسبى أن أذكر أن عنصراً جديداً دخل الوزارة قبيل خروج مكرم (باشا) منها كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته . ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين (بك) الذى عين وزيراً للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من سنه . فلما أخرج مكرم (باشا) من الوزارة عين فؤاد (بك) وزيراً للداخلية ، ثم وزيراً للداخلية وللشؤون الاجتماعية.

أثار خروج مكرم (باشا) من الوزارة واختلافه مع النحاس (باشا) فضول كثيرين جعلوا يتساءلون : ما عسى أن يكون أثر هذا الحادث فى الوفد وفى الوزارة ؟ لقد عرف الناس مكرم (باشا) مناضلا لا يستطيع السكوت . لكن الأحكام العرفية الصارمة المفروضة على البلاد تجعل فى يد النحاس (باشا) سلاحاً حاسماً يستطيع به أن يحد من نشاط مكرم (باشا) وأن يقضى عليه . أفيستطيع مكرم (باشا) ، وله على كثير من أعضاء البرلمان أياد استمرت على السنين ، أن يضم اليه قوة منهم تضعف الوزارة وتجعل الانجليز يدعون لصاحب العرش حرية التصرف فى أمرها ؟

وكان مكرم (باشا) موقناً أنه لا يستطيع نشاطاً ظاهراً والأحكام العرفية مبسوطة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . لذلك حاول أن يضم اليه من أعضاء البرلمان من استطاع أن يضمهم . لكنه لم يلق فى ذلك نجاحاً يذكر . فانما انضم اليه منهم جماعة الشبان المتعلمين ، وقليلون من أعيان الصعيد فى مديريته . فأما من عدا أولئك الشبان وهؤلاء الأعيان من أعضاء البرلمان الوفديين فوزنوا الأمر بالميزان الدقيق الذى يعرفونه : ميزان المصلحة الذاتية والقدرة على تحقيقها .

فمكرم (باشا) لم يعد يستطيع شيئاً بعد أن خرج من الوزارة . والنحاس (باشا) هو الحاكم يومئذ بأمره فى البلاد ، وهو صاحب الكلمة النافذة فى حرية المصريين جميعاً وفى مصالحهم ومصالح ذويهم والمتصلين بهم . فاذا كان مكرم (باشا)

والنحاس (باشا) قد اختلفا فليس من حقهم أن يحكموا أى الرجلين على حق وأيهما المخطىء ، لكن من حقهم أن يقدروا أين تكون مصلحتهم ؛ ذلك ماعلمتهم إياه تجارب السنين . وهم إنما انضموا إلى الوفد لأن ترشيح الوفد لعضوية البرلمان قد كان وسيلتهم للوصول إلى مقاعدهم فيه ، والوفد هو صاحب الحكم اليوم ، فمن خرج على صاحب الحكم خرج على مبادئهم الشخصية المتصلة بمصالحهم الذاتية ، فليس من حقه أن يطمع فى انضمامهم له أو تأييدهم إياه .

فأما الشبان المتعلمون الذين انضموا إلى مكرم (باشا) فقد آزروه ونصروه اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) ظلمه فى غير حق ولا مصلحة وطنية ، ولذلك اندفعوا فى تأييده وتعرضوا لغضب النحاس (باشا) تعرضاً سنرى من بعد آثاره . وأما أعيان الصعيد فى مديرية قنا فناصروه عصبية ليس غير . على أن هؤلاء وأولئك من الشبان والأعيان كانوا قلة ضئيلة لم توثر فى الأغلبية الوفدية الضخمة من حيث العدد تأثيراً ينزعج له النحاس (باشا) أو يخشى نتائجه .

من الحق أن أضيف إلى ما سبق أن أطوار الحرب قعدت بمجهود مكرم (باشا) فى أن يضم أعضاء من البرلمان إلى صفه عن أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى الذى ذكرناه . فقد غشت هذه الأطوار على كل ما سواها من الحوادث ، وشدت أنظار الناس اليها ، فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها . وكيف يفكرون فى شىء غيرها وقد تقدمت الجيوش الألمانية داخل الأراضى المصرية ، فانتقلت من السلوم إلى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية .

هذا طور مزعج من أطوار الحرب دعا الكثيرين من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ليفكروا فى المصير الذى ينتظرهم إذا دخلت القوات الألمانية البلاد . فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعاً ظاهراً للإنجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون لذلك أنهم ملاقو حتفهم إذا ظفرت القوات الألمانية بهم . فأما الأجانب أصحاب الأموال ، وأما اليهود خاصة ، فكانوا أشد جزعاً وأكثر تفكيراً فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ! وظن بعض المصريين أنهم قد يجدون فى السودان ملجأ إذا حزب الأمر وجد الجد . بل لقد سافر بعضهم إلى أقصى الوجه القبلى رغم

تقدم الجو إلى قيظ الصيف المحرق . وفكر الأجانب ، وفكر اليهود ، فى التخلص من أموالهم بايداعها عند أصدقائهم المصريين ، أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان ...ومن هؤلاء وأولئك من أعد للسفر إلى جنوب أفريقيا نجاة بنفسه من مصير مجهول .

وتقدم شهر يونيو والموقف يزداد دقة وحرجا . بل لقد بلغ من دقته وحرجه أن فكر الرسميون من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم ، وقد أيقنوا أن رومل داخل عاصمة مصر لا محالة . لذلك بدأوا يحرقون أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمـــان عليها ويفيدوا مما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية. وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم بنادى محمد على نستمع إلى ما تنقله وكالات الأنباء وإلى ما يترامى الينا من شتى المصادر .

انقضى شهر يونيو وآن لكل أن يذهب إلى مصيفه ، لكن حرج الموقف أمسكنا جميعاً عن مغادرة العاصمة . فلم يكن معقولا ولا مقبولا أن نغادرها وعلينا — نحن المشتغلين بالسياسة — مسؤوليات لوطننا لا نستطيع التخلى عنها . لقد بلغ الألمـــان موقع « العلمين » وصاروا على مائة كيلومتر أو ما دونها من الاسكندرية . وها هى ذى الأنباء تتواتر بأن أهل العاصمة الثانية يسمعون دوى المدافع ، فاذا تراجعت القوات البريطانية إلى ما وراء العلمين وتعقبتها القوات الألمـــانية انكشف الطريق إلى الاسكندرية فبلغها الألمـــان والايطاليون فى يوم أو يومين .

على أننى كنت أعلم أن موقع « العلمين » لا يسهل اجتيازه . فقد أخبرنى أحمد حسنين (باشا) ، وهو رجل جاب هذه الصحراء الغربية وعرف مسالكها. وهو بعد عليم بحكم مركزه فى رياسة الديوان بما لا يعرفه غيره من أسرار المواقع ، أن هذا الموقع محصور بين منخفض القطارة من ناحية والتلال المحاذية لشاطئ البحر الأبيض من ناحية أخرى ، وأن تحصينه لذلك يسير على القوات البريطانية . لكن معلوماته هذه لم تكن تدفع إلى نفسى ما يقنعها بأن رومل يعجز عن تخطى «العلمين» . فقد طالما أكدوا لنا أن ميناء طبرق قد حصنه الانجليز تحصيناً يسهل معه الدفاع عنه من البحر والبر والجو ، ويجعله لذلك من المنعة بحيث لا يمكن الاستيلاء عليه . مع ذلك استولى رومل عليه وأجلى الانجليز عنه . رجل تلك

مقدرته الحربية قادر على اجتياز مضيق « العلمين » الصحراوى ، وعلى اجتياز أية عقبة تقف فى سبيله .

وانقضت الأيام الأولى من شهر يوليو ونحن نتتبع ببالغ الدقة تفاصيل ما يجرى على مقربة من عاصمتنا الثانية ، ونسمع أن أنباء الميدان متقلبة ، وأن المقاومة البريطانية للقوات الألمانية تزداد شدة . هنالك كنا نلمح على وجوه كثيرين من الأجانب الأعضاء فى نادى محمد على بعض الطمأنينة . ثم كنا نسمع أن القائد البريطانى ، الجنرال مونتجمرى ، قد استطاع أن يحيط بالجيش الألمانى ، فيزداد هؤلاء الأجانب اطمئنانا . وفى النصف الأخير من يوليو تواترت الأنباء بأن تقدم الألمان أوقف نهائياً ، وبأنهم لا مفر لهم من الارتداد عن مصر ، وأنهم معرضون للهزيمة فى الشمال الأفريقى كله .

لم يفكر أحد منا يومئذ فى السبب الذى أدى إلى هزيمة الألمان ، بل اغتبطنا جميعاً أن حفظ الله كنانته من كوارث مزعجة كانت تتعرض لها لو أن الألمان دخلوا الدلتا وبلغوا القاهرة وتعقبوا الانجليز إلى قناة السويس . فقد كانت مديرية البحيرة معرضة كلها للغرق ، وآبار البترول معرضة للحريق ، هذا إلى ما كنا نجهله من حكم نازى يفرض علينا لتموين جيوش الغزاة الجدد ، والسهر على راحتهم ، وطمأنينتهم ، ورفاهيتهم . وكذلك تنفسنا جميعاً الصعداء ، وسافر كل إلى المصيف الذى أعده لنفسه . وسافرت وأهلى إلى رأس البر مطمئنين .

ودعانا اطمئناننا بمصيفنا إلى التساؤل : كيف حدثت المعجزة وانتصر الانجليز على الألمان ؟ أهى براعة مونتجمرى ، أم منعة العلمين ؟ أم أن ثمّ سبباً مجهولا لم نقف عليه ؟ وطال تساؤلنا فى غير جدوى . لكن الصحف نشرت من بعد أن بواخر إيطالية ، محملة بوقود (البنزين) لجيش رومل ، قد ذهبت إلى مالطة ولم تذهب إلى برقة ، فلم يجد الجيش الألمانى من هذا الوقود ما يحتاج اليه لطائراته وسياراته ومصفحاته ودباباته ، فكان ذلك سبب هزيمته . أفحق ما نشرته هذه الصحف ؟ وإن يكن حقاً ، أفذهبت البواخر الايطالية التى كانت تحمل هذا الوقود مكرهة بضغط البوارج أو المدمرات أو الغواصات البريطانية إلى مالطة ؟ أم ذهبت مختارة بعوامل لعل قلم المخابرات البريطانى أدرى بها ؟ ذلك

كله سر لم أعلم حقيقته ، ولم أعنّ نفسى بالبحث عنها . ولكن الذى عرفه الناس جميعاً أن إيطاليا بدأت بعد قليل من موقعة العلمين تتمرد على موسوليني ، ثم تعتقله ، ثم تقتله ؛ كما أنها بعد قليل من موقعة العلمين بدأ فيها التخاذل والانهيار وبخاصة حين أنزلت أمريكا قواتها فى شمال أفريقيا بمراكش والجزائر وتونس ، وكانت لا تزال خاضعة لنفوذ فرنسا الحرة .

تنفس المصريون الصعداء بعد موقعة العلمين ، وبعد أن نزلت القوات الأمريكية فى شمال أفريقيا ، واطمأنوا إلى أن خطر الحرب ارتد عنهم إلى غير عودة . مع ذلك بقيت مصر معسكراً ضخماً يتلقى القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية وسائر قوات الحلفاء التى تعسكر بها ، كيما تسافر منها مجتازة إيران إلى ميادين الحرب المختلفة فى روسيا أو تولى وجهها شطر آسيا الشرقية حيث كانت الحرب بين اليابان والحلفاء على أشدها .

على أن طمأنينة المصريين إلى ارتداد خطر الحرب عن وطنهم جعلهم يوجهون كل نظرهم إلى ما هو جار فى حكم البلاد وإلى تصرفات الوزارة القائمة . وكان معارضو الوزارة حريصين على تسقط أخطائها وعلى الكشف عما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أولا تجيزها ، ومن استثناءات للموظفين المحظوظين ، ومن استيراد وتصدير ، ومن استغلال للنفوذ فى مختلف الصور . لكن هؤلاء المعارضين لم يكونوا يستطيعون أن يذيعوا شيئاً مما يقفون عليه حتى يعرفه الرأى العام ، لأن الرقابة على الصحف كانت على أشدها ، ولأن الاجتماعات العامة كانت محظورة .

والواقع أن الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة قد أتاحا للوزارة أن تطلق يدها فى هذه الشؤون بأكثر مما فعلت الوزارات الوفدية فى أى عهد مضى . صحيح أن سياسة هذه الوزارات كانت دائماً سياسة حزبية صارخة ، وأنها كانت تقوم على تحكم النواب والشيوخ الوفديين إلى حد كبير فى شؤون دوائرهم ، يأمرون فيطاعون فى فصل عمدها وفى توجيه موظفيها ، ويعملون على أن تكون الحكومة وفدية لحماً ودماً . لكنهم لم يبلغوا من ذلك ما بلغوا فى هذه الفترة التى غشيت فيها البلاد غاشية الأحكام العرفية ، فامتنعت فيها رقابة الرأى العام على

الحكم ، وأطلقت فيها يد السلطة التنفيذية فى شؤون التموين والاستيلاء وغيرها مما لم تكن تملكه حين كان للدستور وللقانون السلطان والسيادة . لذا كثرت الاستثناءات التى تمنح للموظفين كثرة لفتت الأنظار وكانت موضع حديث الناس وتندرهم ، وفشت السوق السوداء فأتاحت ألواناً من الكسب غير المشروع لم يكن للناس بها عهد من قبل ، وأصبح التصدير والاستيراد مورد ثراء فاحش من غير جهد أو مشقة .

ماذا عسانا نفعل نحن رجال المعارضة لمقاومة ذلك كله ؟ ! لم نكن نستطيع شيئاً إلى أن انتهت معركة العلمين ، وإلى أن انقضى صيف سنة ١٩٤٢ . فلما أقبل الشتاء بدأنا نجتمع عند الدكتور أحمد ماهر (باشا) تارة ، وعندى تارة ، وعند زعماء الأحزاب الأخرى تارة ثالثة ، ثم ألفنا هيئة كانت تجتمع كل أسبوع بنادى الأحرار الدستوريين تتداول الرأى فيما عسى أن تصنع . ولم يكن القيام بعمل إيجابى أمراً يسيراً . فكل نشاط ظاهر تستطيع الحكومة منعه بقوة الحكم العرفى . وكل دعاية تستطيع الحكومة القضاء عليها بالرقابة على الصحف ، وبمصادرة المنشورات . أفنستطيع أن نقوم سراً بعمل ينكشف للناس فى يوم من الأيام فيكشف لهم عن مكنون ما يجرى وراء الستار من هذه الشؤون ؟ وهل نستطيع نحن أعضاء البرلمان أن نثير هذه المسائل فى مجلس الشيوخ أن تعذرت إثارتها فى مجلس النواب ؟ قد يكون هذا الطريق الأخير أيسر الطرق وأنجعها ، وبخاصة أنه كان مفروضاً أن يد الرقابة لاتمتد إلى ما يجرى فى مجلسى البرلمان ، فكانت الصحف تنشر منه الشىء الكثير .

واتفق الرأى على تقديم استجواب بمجلس الشيوخ عن الرقابة على الصحف. وكان الوزير الشاب فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية هو المختص بمناقشة هذا الاستجواب . وقد لجأ فى الرد عليه إلى طريقة سهلة مألوفة فى مصر ، ومألوفة بين الأحزاب المصرية . قال : إن الرقابة فى عهد الحكومة السابقة كانت أشد بكثير ، وعلى هذا تكون الوزارة القائمة نعمة وبركة . ومعنى هذا أن الحرية ليس لها مقياس ذاتى تقاس به ، أو فكرة مثالية يجب احترامها ، بل مقياس

الأمر فى احترامها مقارنة بين تصرف وزارة وتصرف أخرى إزاءها . وإذا فتح باب المقارنات تعذر الخروج منه أو الانتهاء فيه إلى نتيجة .

وهذه طريقة فى المناقشة لا تلجأ اليها وزارة فى مصر دون وزارة ، وهى مع ذلك طريقة كلها عوج ، لا يستقيم معها قياس ولا يحترم معها رأى ولا مبدأ لذاته . وطالما نبه معارضوا الوزارات فى عهود مختلفة إلى فساد هذه الطريقة ، وهى مع ذلك هى طريقة الجميع ، يأخذ بها القائم فى الحكم ويندد بها معارضوه.

على أن أمراً حدث أثناء هذا الاستجواب أثار انتباه مجلس الشيوخ كله وأثار انتباه الرأى العام ، وسرعان ما انتقل أمره بعد ذلك من الحديث المتصل إلى المنقطع إلى نسيانه أو تناسيه . فقد وقف حسين سرى (باشا) فى مجلس الشيوخ والاستجواب ينظر فأشار إلى ما حدث يوم ٤ فبراير وإلى منع الرقابة نشر شىء عنه . وقد فتح الشيوخ جميعاً أعينهم واسعة حين سمعوا هذه الاشارة ، فلم يكن أحد يتصور أن يذكر حادث ٤ فبراير فى البرلمان أو خارج البرلمان ، ولم يكن أحد يعتقد أن مصرياً ، وإن سما مركزه ، يستطيع أن يذكر هذا الحادث ثم لا يتعرض للاعتقال . كيف اجترأ سرى (باشا) إذن على ذكر هذا الحادث والاشارة اليه ؟ ! وأية شجاعة هذه التى جعلته يقتحم جو الارهاب المخيم على البلاد ليلقى باشارته فى البرلمان ؟ ! ووجم أعضاء المجلس جميعاً ، ولم يعلق أحد منهم بكلمة على هذه المقاطعة غير المنتظرة . على أن الأمر فيها لم يطل ، ولم تستطع الصحف بطبيعة الحال أن تعلق عليها والرقابة تمنع كل تعليق من هذا القبيل .

على أن هذه الاشارة العابرة ، التى لم تستغرق غير ثوان من دقيقة ، جعلت كثيرين يفكرون : تُرى لو أن المركز الحربى كان دقيقاً ما يزال مثلما كان قبل موقعة العلمين ، أفكان هذا الحادث يمر ثم لا يعتقل سرى (باشا) ؟ إن الانجليز اليوم مطمئنون إلى موقفهم من الحرب ، وإلى أن مناصرة الولايات المتحدة لهم ، مناصرة تزداد كل يوم أثراً ، ستنتهى لا محالة إلى انتصارهم على الألمان ، كما انتهت بتخاذل إيطاليا وبدء انهيارها . أما والأمر كذلك ، فلا ضرورة لأخذ المصريين بشدة لا مسوغ لها إذا هم قاموا بعمل ضد حكومتهم

لا يضر بالمجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها ، وبخاصة إذا تعلق ذلك بسرى (باشا) وقد عاون الحلفاء حين رياسته الوزارة خير معاونة .

ويجب ألا ننسى عاملا جوهرياً كان له أثره فى تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت الصلة بين الملك والسفير البريطانى ، وبين الملك ووزارة النحاس (باشا)، صلة رسمية تشوبها مرارة لم تستطع الدبلوماسية ولا استطاعت أطوار الحرب التغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس (باشا) خروجاً على واجب الولاء للعرش إن لم يكن قد اعتبره أكثر من ذلك ، كما اعتبر تصرف الحكومة البريطانية بإرسال الدبابات لمحاصرة القصر ابتغاء غاية أبعد مدى عملا لا شىء من الود فيه . وقد حرصت السياسة البريطانية ، بعد انتصار مونتجومرى فى العلمين ، على أن تزيل ما تركته حوادث ٤ فبراير فى نفس الملك من أثر ، فجاء دوق كنت ابن عم ملك إنجلترا إلى مصر ، وقيل إن فى مجيئه ومقابلته الملك معنى الاعتذار عما حدث بضغط تطورات الحرب . ومع ذلك بقيت المرارة التى تخلفت عن ٤ فبراير فى نفس الملك . وكان طبيعياً والأمر كذلك أن تشعر المعارضة لحكومة النحاس (باشا) بقوة معنوية ما كانت لتشعر بها لولا هذا العامل الجوهرى .

وساقت الأقدار فى تلك الآونة حادثاً هز مشاعر الشعب ودفعه ليستكنه أسراره ، ذلك حادث (القصاصين)

فبينما كان الملك يقود سيارته من إنشاص إلى الاسماعيلية عن طريق (المعاهدة)، وفيما هو ينطلق مسرعاً إزاء قرية القصاصين ، اعترضته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى مقبلة من داخل المعسكر إلى طريق (المعاهدة) فلم يستطع الملك تفاديها ، بل اصطدم بها ، ونزعته الصدمة من أمام عجلة القيادة وألقته خارج السيارة فانشرخ عظم الحوض منه ولم يستطع لشدة الصدمة حراكاً من مكانه . ونقله رجال الجيش البريطانى إلى مستشفى الجيش بالقصاصين وهم لا يعلمون من هو . فلما عرفت القيادة هناك بما حدث خاطبت قصر عابدين بالتليفون تبلغه الحادث وتبدى أسفها .

ورأيت ليلتئذ ، ولم أكن أعرف شيئاً عن الحادث بعد ، الدكتور

على (باشا) إبراهيم ، جراح مصر الأكبر ، بنادى محمد على ، وهو مشغول البال مشتت الفكر ، يطلب (ساندوتش) مع أن الساعة كانت قد قاربت السابعة ؛ فأبديت له دهشتى أن يطلب إنسان (ساندوتش) فى هذا الوقت من المساء ، فلم ينبئنى بشىء . لكنى علمت بعد قليل بالحادث ، وبأن الدكتور على (باشا) إبراهيم ، والدكتور محمد كامل حسين طبيب العظام ، دعياً للذهاب إلى القصاصين للعناية بالملك ، وقدرت أن على (باشا) كان يعد (السندوتش) لرحلته من القاهرة إلى القصاصين ، مخـــافة ألا يجد فى المعسكر البريطانى طعاماً لعشائه .

وعرف الناس من بعد بالحادث فتولاهم الاشفاق والجزع . فهذا الملك الذى لم يجاوز الثالثة والعشرين من سنه ، والذى لم يكن قد أساء بعد إلى أحد ، قد أراد به الانجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ما أرادوا ، مما أضاع بينه وبينهم كل ثقة ، وما جعل طائفة من أبناء الشعب تتوهم أن الحادث وقع قصـــداً لغاية فى نفس الانجليز ، فأراد الله غير ما أرادوا ، وأضاع الله عليهم قصدهم وما بيتوا .

وبدأ المصريون من أهل العاصمة ، ومن شتى المدن والأقاليم ، يفدون إلى القصاصين يقيدون أسماءهم فى سجل التشريفات الذى أعد هناك للاطمئنان على صحة الملك . على أن الناس لم يلبثوا أن تساءلوا : لمـــاذا لم يذهب النحاس (باشا) ورجال وزارته إلى القصاصين ؟ وهل تراهم إذا ذهبوا يؤذن لهم بالدخول إلى غرفة الملك ؟ أم أن ما هو معروف من عدم رضا الملك عنهم يحول دون أدائهم واجب الذهاب إلى القصاصين أسوة بغيرهم من الناس ؟ !

والواقع أن الجفوة بين الملك ووزارته جعلت الناس يتجهون بقلوبهم يومئذ إلى ناحية الملك يحوطونه بولائهم وصدق إخلاصهم . فلم يصدق أحد قط أن النحاس (باشا) ، يوم قبل الوزارة فى ٤ فبراير بعد أن أحاطت الدبابات البريطانية قصر عابدين ، قد قبلها لمصلحة مصر ، بل آمن الكل بأنه قبلها من يد الانجليز لمصلحته هو ، وعلى كره من الملك . أما والملك غير راض عنـــه وعن وزارته ، والملك فى بدء شبابه لم يسىء بعد إلى أحد ، فلم يفكر أحد حينذاك فى

البرلمان وتمثيله سلطة الأمة، لأن الأمة لم تكن لها يومئذ سلطة ، بل كانت السلطة للانجليز الذين أقاموا النحاس (باشا) رئيساً للوزارة بانذارهم ودباباتهم .

وتجلت عواطف الملك إزاء وزارته إذ ذاك فى مناسبة دولية خطيرة . فقد عقد الحلفـــاء مؤتمر القاهرة حضره الثلاثة الكبار ، روزفلت رئيس الولايات المتحدة ، وتشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشان كاى شك رئيس الجمهورية الصينية . وإننى لفى دارى ذات مساء إذ تلقيت نبأ من قصر عابدين أن أذهب إلى القصاصين صبح الغد . وعلمت أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) وبعض زعماء المعارضة ذاهبون كذلك إلى هناك ، وأن الرغبة الملكية اقتضت أن نتشرف بالمقابلة قبل الظهر من ذلك اليوم . فلما اجتمعنا بالقصاصين وأذن لنا بالمقابلة ، ذكر لنا الملك اجتماع هؤلاء الرؤساء (الكبار) بالقاهرة ، وأنا يجب ألا نضيع هذه الفرصة ، بل يجب أن نبلغهم مطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب ، ويجب أن نسعى إن استطعنا إلى مقابلتهم وأن ندلى بحجتنا اليهم .

لهذه اللفتة الملكية مغزاها . فالطبيعى أن تقوم الوزارة بهذا المسعى ، فهؤلاء (الكبار) ضيوفها ، وهى أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم . وهى مطالبة بحكم مركزها بأن تتولى هذا الأمر . ومن خصائص الملك الدستورية أن يلفت رئيس وزرائه ووزراءه إلى هذا الأمر وأن يشير بما يراه فيه . فالوزراء هم وكلاء الملك فى ولاية السلطة التنفيذية ، والملك يتولى هذه السلطة بواسطة وزرائه . فاختصاص الملك رجال المعارضة بمشورته فى هذا الأمر الحيوى له مغزاه البين فى تقدير عواطفه إزاء من يتولون السلطة باسمه، وله دلالته على أن حادث ٤ فبراير بقى عميق الأثر فى نفسه .

زادنا هذا التوجيه الملكى عناية بتقدير ما يجب علينا لوطننا أثناء اجتماع هؤلاء الثلاثة الكبار ضيوفاً على هذا الوطن . لقد كنا نعلم أنهم اجتمعوا لتوحيد المجهود الحربى ورسم الخطط التى تجعل هذا المجهود أكثر إنتاجاً وأقوى أثراً . وكنا نعلم كذلك أن سعينا لمقابلة « الكبار » أو أحدهم قل أن يكتب له النجاح .

ولهذا آثرنا أن نضع مذكرة بما نريده لمصر فى أعقاب الحرب من جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ومن رد السودان اليها ، فتناقشنا فيما يجب أن تحتويه هذه المذكرة ، وكتبها اسماعيل صدقى (باشا) بالفرنسية ، ثم أرسلناها إلى مقر اجتماع الرؤساء الثلاثة بفندق مينا هاوس ، وذلك بعد أن أيقنا أن كل محاولة للالتقاء بهم لا نتيجة لها .

* * *

كان مكرم عبيد (باشا) أشد منا جميعاً حقداً على النحاس (باشا) وسعياً لمقاومة سلطانه . وكان هذا طبيعياً بعد أن أخرجه النحاس (باشا) من الوزارة ، وبعد أن أعلن عليه حرباً لا هوادة فيها ، وبعد أن فتك بالذين ظاهروا مكرم (باشا) أشد الفتك . وحسبك لتقدر صور هذا الفتك أن تعلم أن من هؤلاء المتشيعين أعضاء فى مجلس النواب صحح المجلس نيابتهم ، فلما وقفوا إلى جانب مكرم (باشا) طعن على جماعة منهم بأنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، وأقر المجلس هذا الطعن وأقصاهم من عضويته ، بعد أن كان قد أقر حين صحح نيابتهم بأنهم بلغوا السن وحازوا شروط النيابة جميعاً . وأحسب أن النحاس (باشا) إنما لجأ إلى هذا الفتك حتى يقضى على كل نزعة لمشايعة مكرم (باشا) داخل المجلس أو خارجه ، إذ يخشى الناس أن يصيبهم من بطش الحكومة ما أصاب هؤلاء الذين ظاهروا هذا الخارج على الزعيم الرئيس الجليل .

على أن هذا البطش وهذا الفتك لم يضعضعا من عزيمة مكرم (باشا) فى معارضة وزارة الوفد وقد أقصى من حظيرتها . وكان طبيعياً أن تتجه معارضته إلى النيل من نزاهتها ، ومن نزاهة رئيسها بالذات . فقد كانت شهرة النحاس (باشا) قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه رجل نزيه طاهر اليد ، وأنه ظل لذلك فقيراً لم يفد من الحكم شيئا . ولقد طالما نعى عليه خصومه عدم الكفاية السياسية ، وطالما نقدوه لانقياده وراء مكرم عبيد ، وطالما تحدثوا عن فساد خططه فى معالجة المطالب القومية ، فكان رد صحف الوفد أن ما يقوله

خصوم رئيس الوفد لا يمكن أن يرقى إلى نزاهة الرجل وطهارة ذمته ويده ، وأن الرجل النزيه هو الرجل الذى تحتاج اليه مصر فى جهادها لحريتها واستقلالها ، لأن الرجل النزيه ينسى نفسه فى سبيل قومه وفى سبيل وطنه . وإذا نسى الناس أنفسهم وتجردوا لخدمة وطنهم كان لهم الفضل أكبر الفضل ، واستطاعوا أن يصلوا بوطنهم إلى أهدافه وغاياته . وقد كان مكرم (باشا) صديق النحاس (باشا) حين كانت هذه الدعاية أساس الزعامة لرئيس الوفد وأساس قدسيته . فاذا ارتقت الشبهة إلى نزاهة الرجل لم يبق له من الصفات ما يؤهله للزعامة ، ثم كان ذلك دعاية لمكرم (باشا) نفسه بأنه كان المهيمن على النزاهة فى حكم الوفد إلى أن فصله النحاس (باشا) لحرصه عليها .

وكان هذا الاتجاه الذى اختاره مكرم (باشا) للمعارضة بارعاً . فقد أدت الأحكام العرفية واحتياجات الحرب وضرورات التموين إلى أن ترعرت السوق السوداء ، وعرف الناس استغلال النفوذ فى التصدير والاستيراد وفى غير التصدير والاستيراد من الشؤون . وإذ كانت نظرية الوفد فى الحكم أن يكون لنواب الوفد وشيوخه ورؤساء لجانه الكلمة النافذة فى أمور الدولة ، فقد رأى هؤلاء فيما تفتح أمامهم من أبواب جديدة للثراء ما دفعهم للاستفادة منها ، حتى لقد أصبح بعضهم فى أشهر معدودات من أصحاب الألوف وعشرات الألوف ، ولم يكن يملك قبل ذلك شيئا . أو لو كشف عن هذا لأهل مصر ، أفيستطيع النحاس (باشا) أن يبقى فى الحكم وإن آزره الحكم العرفى وسلطانه المطلق ؟

ولكن كيف السبيل إلى مطالعة الرأى العام فى العاصمة وفى الأقاليم بما يجرى من ذلك ؟ لا أمل فى أن تنقل الصحافة منه شيئاً والرقابة قاسية غاية القسوة. وليس مستطاعاً عقد اجتماع عام بغير إذن الوزارة ، والوزارة لن تأذن للمعارضة بعقد مثل هذا الاجتماع . ثم إن الوصول إلى معلومات وثيقة عما يقع مخالفاً للنزاهة ليس أمراً ميسوراً والموظفون فى الدواوين يعرفون ما هو مصيبهم إذا هم كشفوا عن هذه الأمور للمعارضة .

فى هذا وفى مثله تحدثنا فى اجتماعاتنا التى كنا نعقدها . فلما واجهتنا هذه

الصعوبات التى لا يسهل تذليلها رأينا أن لابد من مجازفة تكون قارعة أو تشبه القارعة ، نقف فيها إزاء الحكومة وجهاً لوجه ؛ فاما قبضت علينا واعتقلتنا بسلطان الحكم العرفى ، وعند ذلك يبدو ظلمها واستبدادها صارخين واضحين للعيان ، وإما تراجعت أمامنا فبدت ضعيفة فضعضع ضعفها من هيبتها فى نفس الشعب . والشعب فى الحالين كاسب ، والتضحية التى نتعرض لها تافهة ، بل ليست على الحقيقة تضحية ، والاعتقال فى مثل هذه الحال يريحنا من عناء موقف ثقيل على النفس ألا تستطيع مغالبته والتغلب عليه .

وعلى ذلك قررنا أن ننتقل بنشاطنا من العاصمة إلى بعض الأقاليم نتصل فيها بأنصارنا ؛ يجمعون لنا فيها الناس فنخطبهم ، ونبين لهم من أمر الحكومة وعسفها وعبثها فى تصرفاتها ما يشعرون معه بأن الأمور العامة تجرى فى طريق يعرض البلاد للخطر ، وما يجعلهم يتناقلون ما نقول فيعوضنا ذلك عن الاجتماعات العامة ، ويضعف من أثر الرقابة على الصحف . فاذا تعرضت الحكومة لنشاطنا كان لنا أن نواجهها فى البرلمان نؤاخذها بالاعتداء على الحرية فيما لا تقتضى ضرورات الحرب والأحكام العرفية التى شرعت لصيانة هذه الضرورات الاعتداء عليه أو الحد منه .

واتفقنا تنفيذاً لهذه الخطة أن نزور مديرية المنوفية ، وأن نطوف بها ، وأن ننزل عند أنصارنا فيها يومين كاملين أو ثلاثة أيام إن اقتضى الأمر . واجتمعنا فى الموعد الذى حددناه ببندر (تلا) بدعوة زميلنا أحمد (باشا) عبد الغفار ، وذهبنا من محطتها سيراً على الأقدام إلى منزل شقيقه عبد السلام (بك) عبد الغفار حيث أعد مكان الاجتماع . وقد كانت الادارة بمديرية المنوفية ، كما كانت وزارة الداخلية ، على علم بذهابنا إلى (تلا) وعزمنا التجول فى أرجاء المنوفية . لكنا لم نجد فى زيارتنا (تلا) ما يدل على شدة الحكومة فى مقاومتنا ؛ وأغلب الظن أنها رأت أن تراقب حركتنا فى بدايتها من غير مبالغة فى العنف ، فان رأت انكماش الأهالى عنا مخافة بطش الحكومة ، أو رأت أنا نكتفى بزيارات لا يخشى أثرها ، تركتنا نتجول من غير مبالغة فى التضييق علينا ، ثم كانت لها الحجة يوم تقول

إن الرأى العام لا يعبأ بنا . أما إن هى رأت للحركة قوة يخشى أن تثير الثائرات فانها عند ذلك تتخذ الاجراء الذى يمليه الموقف .

نجحت زيارتنا (تلا) أعظم النجاح ؛ فقد حاول البوليس منعنا من السير على الأقدام إلى مكان الاجتماع حتى لا يلتف الناس بنا ويكثر جمعهم حولنا ونحن فى طريقنا إلى منزل مضيفنا ، فاذا حركته تنقلب إلى النقيض مما أراد ، وإذا الناس يظنون أن البوليس يحاول الاعتداء أو القبض علينا ، وإذا هم لذلك يجيئون من كل مكان ليروا ما سيكون . عند ذلك تركنا البوليس نذهب إلى دار عبد السلام (بك) ليتمكن من محاصرتنا داخل المكان ومنع الجمهور من الوصول الينا . وعرف الجمهور ذلك فأسرع إلى مكان الاجتماع ، فلما دخلناه وجدناه مكتظاً بمن سبقونا اليه . وأقمنا ريثما اكتمل الجمع ثم قمنا نخطب هذه الجماهير التى غص بها المكان ونلقى على الحكومة من المـآخذ فى حكمها ما تحمست له الجماهير أشد الحماسة . وبعدالظهر ذهبنا إلى (كفر ربيع) بدار أسرة « أبوحسين » فاذاحكمدار المديرية يبلغنا أن عنده أمراً بمنعنا من الكلام وبفض الاجتماع بالقوة إن أحوج الأمر . وتداولنا الرأى فيما بيننا ، واتفقنا من غير مناقشة على أن نرفض هذا الأمر بالمنع ، وقمت فتكلمت ثم تكلم الدكتور ماهر (باشا) ومكرم عبيد (باشا) . ولم يفرق الحكمدار الاجتماع بالقوة مخافة اصطدام البوليس بالأهالى .

وفى ضحى الغد ركبنا السيارات لنطوف أرجاء المديرية فاذا البوليس قد وضع فى طريقنا العقبات ، بالقاء مواسير ضخمة تعترض سيرنا أحياناً ، وبحفر الطريق حتى لا تتخطاه السيارات أحياناً أخرى . مع ذلك استطعنا بشىء من الجهد أن نبلغ غايتنا وأن ننزل دار مضيفنا السيد (بك) الفقى ببلدة (كمشيش) وأن نخطب الذين لبوا الدعوة لمقابلتنا . وتناولنا طعام العشاء ثم عادت بنا السيارات إلى القاهرة فبلغناها قرابة منتصف الليل .

كانت جولتنا هذه بالمنوفية موفقة . لكنا علمنا بعد قليل أن الإدارة الحكومية بدأت تؤاخذ الذين استقبلونا ، والذين خفوا للقائنا ، وتنزل بهم ألواناً من العنت والمضايقة .

ونحن نعرف ما للعنت والمضايقـــة من أثر فى نفوس كثيرين يضيقون بهما

ولا يطيقون احتمالها ، إن دفعتهم مجاملتنا للتظاهر بالصبر عليهما وعدم الشكوى منهما .

فللناس مصالح تهيمن عليها الادارة وتستطيع التسامح أو التشدد معهم فى شأنهـا . وهيمنتها لا تقتصر على العمد والمشايخ ومن اليهم ممن هم فى حكم الموظفين ، ومن يقعون لذلك تحت سلطانها ؛ بل تمتد هذه الهيمنة إلى الأهلين أنفسهم . فهذا مالك له آلة رافعة يمكن تعطيلها بدعوى مخالفته اللوائح ، وذاك تاجر يمكن تعطيل تجارته بحجة أو بأخرى . والناس يحرصون على هذه المصالح أشد الحرص . أترانا وقد علمنا ماحدث بالمنوفية ، ننتقل للتجول فى مديريات أخرى ، فنعرض أهلها لمثل هذا العنت البالغ الذى كان يصل تحت الأحكام العرفية فى ذلك العهـد إلى القبض على الأشخاص ونفيهم إلى الطور واعتقالهم هناك ، لغير شئ إلا أن أشخاصنا لايصيبها مكروه . . . ذلك ما لم تطمئن اليه نفوسنا ، ولهـذا ترددنا فى متابعة هذه الخطة إبقاء على أنصارنا وحرصاً على حريتهم وعلى مصالحهم .

كانت الادارة تنزل مثل هذه الألوان من العنت والمضايقة بالنـاس كلما صدرت لهـا الأوامر أو التوجيهات به . وكان ذلك يسيرا عليها فى ظل الأحكام العرفية . وقد امتد سلطان الأحكام العرفية فى مصر فى العهود السابقة على نحو لم يقع فى بلد غيرها . فمنذ سنة ١٩٣٩ إلى الوقت الذى أكتب فيه هذا الفصل من المذكرات — سنة ١٩٥٢ — خضعت مصر للأحكام العرفية ثلاث مرات استغرقت أكثر من تسع سنوات . فقد أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبقيت إلى سنة ١٩٤٦ ، وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية ؛ ثم أعلنت فى مايو سنة ١٩٤٨ وبقيت إلى مايو سنة ١٩٥٠ ، وذلك بسبب حرب فلسطين ؛ ثم أعلنت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة فى ذلك اليوم .

وفى هذه العهود وقع من ألوان التنكيل بالناس فى غـير جرم ومن غير محاكمة ما ضج الرأى العام منه ، من غير أن يستطيع التنفيس عما فى نفسه مخافة البطش الصارم فى ظل تلك الأحكام العرفية القاسية .

للإدارة ورجالها باع طائل فى إعنات من يراد إعناتهم ؛ وذلك أمر يؤسف له ،

ولعل ذوى الضمائر الحية من رجال الادارة لا يرضونه ، أو يقدمون عليه كارهين اتقاء الغضب عليهم وتأخيرهم عن دورهم فى الترقية أو إنزال الأذى بهم ، ولعل هذا الاعنات قد أصبح فى طبيعة بعضهم فلا تتحرك ضمائرهم لمـــا يقومون به ولا للأذى الذى ينتج عنه .

كيف كان يحدث هذا ؟ وكيف كانت ترضى عنـــه الحكومة المركزية أو تشجع عليه أو تأمر به ؟ ...

سبب ذلك أننا لمّا يصبح احترام القانون فى طبعنا ، ولم يجر من أخلاقنا مجرى الدم فى العروق ؛ بل نحن على العكس من ذلك كنا نرى فى التحايل على القانون للتخلص من أحكامه « شطارة » نغتبط لها ونغبط أصحابها . وقد يكون مرجع ذلك إلى أن الظالمين الذين حكموا بلادنا أزماناً طويلة كانوا قد فرضوا علينا أحكاماً ظالمة وتشريعات يأباها العدل ، وأنا لم نكن نستطيع أن نثور صراحة بهذه الأحكام والتشريعات ، فكنا نتحايل عليها ونفرح لمخالفة ما فيها . وقد بلغ بنا الأمر فى ذلك أن صرنا نتحايل على أحكام الشريعة الاسلامية وأن وضع فقهاؤنا المؤلفات فى الحيل الشرعية . وهذا ديدن الشعوب الضعيفة التى لا تستطيع الثورة بالظلم وتحطيمه ، فهى تلجأ للحيلة وإن أبتها الأخلاق الكريمة . وقد انتقل هذا الميراث إلى حكامنا فأصبحوا يلجأون إلى الحيلة لتفادى حكم القانون ، لا هرباً من بطش القانون وظلمه ، بل هرباً مما يفرضه القانون من ضمانات للحرية ، وإمعاناً فى ظلم الناس ، اقتناعاً بأن « العاجز من لا يستبد » .

والعجيب أن كبراءنا وقادتنا لم يتخلصوا من هذا الميراث ، ولم تهدهم دراساتهم فى تاريخ الشعوب ولا هداهم تفكيرهم فيما يفرضه العدل ، لادراك مايجر هذا الخلق على الأمة من شر ووبال . فرؤساء الوزارات والوزراء والحكام على اختلاف مراتبهم لم تكن تأبى ضمائر أكثرهم أن يظلموا وأن يحابوا وأن يرفعوا رجلا ظلماً ويخفضوا آخر ظلماً كذلك ؛ وكانوا لا يخشون الله فيما يصنعون من ذلك ، ولا يعنون بما يترتب عليه من نتائج فى حياة الأمة ليومها ولغدها ولمستقبلها . ولو أنهم أفادوا من دراساتهم فى تاريخ الأمم لأدركوا أن العدل هو حقاً أساس الملك ، وأن احترام القانون هو وحده الكفيل برقى الأمم وتقدمها ، وأن الحرية الصحيحة هى المدرسة

لا مدرسة مثلها تتعلم فيها الشعوب وتبلغ من طريقها مدارج العظمة والمجد . ولهذا تعنى الأمم العريقة فى الحضارة بتنشئة أبنائها على احترام القانون فى كل كبيرة وصغيرة . فاذا هدى الانسان رأيه إلى أن قانوناً ظالم واجب الالغاء لم يكن التحايل على هذا القانون ومخالفته وسيلة الرجل الحر والشعب الحر للتخلص من القانون الظالم ، بل كان النداء بالغاء القانون ، مع احترامه ، الوسيلة إلى أن يلغى ، أوكانت الثورة الصريحة على القانون الظالم وتحمل نتائج هذه الثورة هى الوسيلة لتغيير هذا القانون أو إلغائه .

لم نكن قد بلغنا بعد فى مصر هذه المرحلة الكريمة . لذلك أخذ رجال الادارة يرهقون من استقبلونا فى المنوفية ومن احتفوا بنا ، ولذلك عدلنا عن متابعة التنقل فى الأقاليم ضناً بحرية أنصارنا ومصالحهم ، وأخذنا من جديد نفكر فيما يجب أن نقوم به لمعارضة الحكومة فى سياسة البطش واستغلال النفوذ وإشاعة السوق السوداء وما إلى ذلك من مثله .

وإنى لفى منزلى ذات صباح إذ دخل على مكرم عبيد (باشا) . ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع إلىّ كتاباً ملفوفاً فى ورق أزلته فاذا للكتاب غلاف أسود . فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هو الكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أتذكر إذ كنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الرأى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب . وهؤلاء جميعاً عدد قليل جداً . ولم أرد أن أظهر أحداً على ما نقوم به ليظل السر فى أضيق حدوده . ولم يكن ذلك مخافة أن يفشيه أحد من إخواننا فى المعارضة ، ولكننى خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا . والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب . وهذه نسخة من نسخه الأولى حملتها اليك بنفسى . وسترى حين تقرأها العجب العجاب .

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجاب

فعلا . لقد كنت أعرف من قبل الشيء الكثير مما احتوته . لكننى آلفيت فيها إلى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى . صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحماً ودماً ، فلا يسند المناصب الرئيسية إلا لمن يطمئن إلى وفديتهم ، ولا يرى بأساً بأن يطفر إلى هذه المناصب بأشخاص كل كفايتهم إخلاصهم لهذه الوفدية . وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفديين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائرهم . لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية إلى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية ، كما انتقل إلى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالا هوى فى بعض الأحيان إلى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أثار دهشتى حين قرأته . فأما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصومه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتى لأننى كنت أعرف كل تفاصيله .

لم تمض أيام على زيارة مكرم (باشا) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الاشارة اليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه . ولم يقف أمر هذا الكتاب فى حدود مصر ، بل بدأت الصحف الانجليزية فى انجلترا تتحدث عنه . واضطربت الوزارة للأمر وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه إزاء هذه الحملة العنيفة التى وجهت اليها ، والتى تشعر أن لبعض المقامات يداً فيها .

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة فى موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : إما أن تبلغ النيابة لتحقق ما احتواه ولترفع دعوى القذف على مكرم (باشا) إذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، وإما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته . ولن يعترض على تحقيق النيابة بأن مكرم (باشا) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة فى مجلس النواب كفيلة بأن ترفع عنه هذه الحصانة فى أقل من أربع وعشرين ساعة .

سكتت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه إجراء أياً

كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الاشارة إلى الموضوع . وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعتزم الحكومة اتخاذه من الاجراءات إزاء الكتاب وواضعه . وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة أثناءها خطتها بأن أوحت إلى رجال حزبها فى كل من مجلسى البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون على هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يخرجها من دائرة الحظر إلى دائرة الاباحة ، وبتصحيح بعض الوقائع تصحيحاً يلقى فى الذهن أنها صورت فى الكتاب الأسود بنية سيئة تصويراً قصد به إلى التشهير ، وبنفى بعض الوقائع أو إبرازها فى صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى أوردها الكتاب . ولا تجيز اللائحة فى كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الاجابة . وكثيراً ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الأسود .

كان الكثير من هـذه الاجابات أدنى إلى مرافعات المحامين . وكان فى الكثير منها براعة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتغفل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد (باشا) أن السبيل الطبيعى والوحيد لاظهار الرأى العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى فى البرلمان ، إنما يكون بأن يقدم هو استجواباً فى مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت إجابات الوزراء على الأسئلة أن تشوهه ، ويدلى فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم (باشا) متردداً بادئ الرأى ، اقتناعاً منه بأن الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئاً فشيئا .

وقدم مكرم (باشا) استجوابه فأحدث تقديمه فى الرأى العام انتعاشاً عصبياً عجيباً شمل أنصار الوزارة ومعارضيها على السواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأى نقـد .

وجاء موعد نظر الاستجواب فاكتظت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم (باشا) يشرح استجوابه وقد اتجهت الأنظار

كلها اليه ، وقد أعد انصاره الشبان المتعلمون فى مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون فى كل جلسة عما كانوا فى الجلسة التى سبقتها . وبح صوت مكرم (باشا) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم ، ولكثرة ما قوطع ، وإن شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر فى هذه المناسبة بدقة غاية الدقة .

ورد النحاس (باشا) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقط الضعيفة واستظهر تفاهتها بوضوح أشد الوضوح ، فصفق له أنصاره فى المجلس تصفيقاً حاداً مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم (باشا) ولم يكن أحد منا فى شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستنال تصفيق البرلمان ؛ لكنا لم نكن فى شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر فى الرأى العام وفى الحياة السياسية ما يبعث إلى الجو الذى ترزح مصر تحته قبساً من نور يخفف من هذا الظلام الذى خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئاً مما احتواه الكتاب الأسود ضناً بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدل الحزبى . وإنما يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عدداً كبيراً جداً من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها تافه كارسال شحنة من الفول من جهة إلى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته . ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقاً كل الدقة . وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة إلى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفى فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتاً قطعياً لا تتطرق اليه ريبة . هنالك يوقن الرأى العام بأن الحكم ليس نزيهاً فى مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، الوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم ، وأصعب منه إقامة الدليل على صحة هذه الوقائع . فاذا ثبت بعض الوقائع ثبوتاً قطعياً أيقن الرأى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست فى مجموعها فوق

مستوى الشبهات ، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم . وإذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة فى أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأى العام به ، ولا اطمئنان للرأى العام اليه ، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظوراً اليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه إلى مخالفتهما هوى أو منفعة .

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتقيد بالقانون ما ينوء به الأكثرون ولا يقدرون عليه إذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله . والرأى العام فى الأمم المؤمنة بسلطاتها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذى يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزاً عن البقاء فى منصبه مضطراً لترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات . فقد علمت التجارب هذا الرأى العام أن الظلم الذى يعصف بطائفة من الأمة اليوم ، يعصف بالطائفة الأخرى غداً ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عدداً محدوداً من أبناء الشعب ، لكنه يضر بمجموع الشعب ضرراً بليغاً ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعى وقوة الادراك حظ عظيم ، إلى التذمر وإلى الثورة .

أباحت التقاليد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدها بالاستقلال ، أن يجىء الحزب الذى يتولى الحكم — سواء أكان الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى — بأنصاره إلى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولاحظ الرأى العام أن الأمور لا تسكن إلى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الأخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك إلى هذا التقلقل الحزبى المستمر ، فثار بهذا التقليد وأصر على أن تكون لموظفى الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب إلى حزب ، وكذلك كان . واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة فى طريقها السوى ، وتقدمت الدولة سراعاً ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصاً على تمتع كل فرد بحقه فى الحرية متاعاً كاملا .

فأما الأمم التى يضعف رأيها العام عن محاسبة الحكام ، فتنبت فيها طائفة

الوصوليين والنفعيين الذين يجرون لاهثين فى مواكب الحكام ، ليفيدوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤذى سمعة الحكم ويفسد القائمين به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة إلى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفخ له أوداج العاجز الضعيف الذى لا يملك من القدرة على الحكم إلا الجعجعة الفارغة والكلام الأجوف . ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئاً رغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والانتاج . لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظلان كامنتين لأن هذه الطائفة وحدها لا تكوّن الرأى العام . والرأى العام القوى المستنير ، الذى يزدرى قطيع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب العتيد الذى يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيرده عن ظلمه ، وللمستبد الطاغية فيرده عن استبداده وعن طغيانه .

* * *

لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب إلى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس (باشا) فيما أقدم عليه مكرم (باشا) هرطقة وتجديفاً لا يجوز معهما أن يبقى عضواً بمجلس النواب . لذلك تقدم إلى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم (باشا) قد اجترح بما صنع أمراً نكرا يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه . هنالك ذكرت الحديث الذى دار ،عقب حل مجلس النواب ، بين إبراهيم بك (الطاهرى) ومكرم (باشا) ، وكان يومئـــذ لا يزال وزير المـــالية والسكرتير العام للوفد ، وكيف رفض مكرم (باشا) ما طلبه الطاهرى (بك) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس (باشا) لا يرضى أن ينزل عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبيات الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم . فقد كان مكرم (باشا) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ، ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ، جزاء لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود .

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم (باشا) وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان . فبعد زمن رأى النحاس (باشا) — بدافع من نفسه أو من سواه — أن لمكرم (باشا) نشاطاً ضاراً لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر (باشا) ومحمد طاهر (باشا) وغيرهما من كبار المصريين . وأرسل مكرم (باشا) إلى معتقل السرو وظل معتقلا إلى يوم ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ .

كان الأمريكان والانجليز يومئذ قد نزلوا فرنسا وبدأوا يجلون الألمان عنها ؛ وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الألمان فى (ستالنجراد) مقاومة اضطرتهم إلى التراجع ، وأتاحت للروس من بعد ذلك أن يتقدموا إلى بروسيا الشرقية . وكانت بوادر نصر الحلفاء تتبدى فى الأفق نصراً حاسماً بغير شرط ولا قيد . وكان الانجليز قد بدأوا يرون أن لم تبق لهم فى مصر حاجة باليد الحديدية التى جعلوا النحاس (باشا) وسيلتها منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وكان الملك فاروق قد أبدى منذ تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم ضيقه بالسفير البريطانى سير مايلز لامبسون — الذى أنعم عليه بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فصار لورد كيلرن — وعدم رضاه عن وزارة النحاس (باشا) . وكان ما لجأت اليه الوزارة خلال السنتين ونصف السنة التى سلختها فى الحكم من محاباة واستثناءات وإباحة لاستغلال النفوذ ومما هو من ذلك بسبب ، قد جعل بقاء الوزارة فى الحكم غير ممكن . وكان الناس فى مصر يشعرون بوطأة الأحكام العرفية وشدتها لما ترتب عليها من اعتقالات ورقابة على الصحف واستيلاء على أرزاق الناس وأقواتهم . وكان الجو كله يشعر بأن أمراً يوشك أن يقع .

وسافر لورد كيلرن فى أخريات الصيف إلى جنوب أفريقيا يمضى أجازته هناك . وبعد قليل من سفره بدأ الناس يتهامسون بأن الملك لم يبق له بالوزارة طاقة

وإننى لفى منزلى بعد ظهر السابع من اكتوبر سنة ١٩٤٤ إذ دق التليفون وخاطبنى الدكتور أحمد ماهر (باشا) من رياسة مجلس الوزراء وطلب إلىّ أن

أوافيه هناك . ذلك أن الملك أقال الوزارة وعهد اليه بتأليف الوزارة التى تخلفها ، وماهر (باشا) يريد أن نتعاون فى هذا التأليف .

وذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء . وقابلت الدكتور ماهر (باشا) وأخذنا نتبادل الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة .

الفصل التاسع

فى أعقاب الحرب

ذهبت إلى مجلس الوزراء إجابة لدعوة الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وبعد قليل من دخولى عليه جاء أحمد (باشا) عبد الغفار وإبراهيم (باشا) دسوقى أباظه وإبراهيم (باشا) عبد الهادى والنقراشى (باشا) . وبدأنا نتداول الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة ، فأبدى ماهر (باشا) أن الاتجاه إلى اشتراك الأحزاب غير الوفدية جميعاً فيها ، وعلى ذلك يشترك حافظ (باشا) رمضان والحزب الوطنى ويشترك مكرم عبيد (باشا) وحزب الكتلة الناشىء . ولم تطل مناقشتنا فى هذا الأمر ، فقد رأينا حافظ (باشا) رمضان يحضر الاجتماع مدعواً إليه . وبعد سويعة حضر مكرم عبيد (باشا) وكان قد أفرج عنه منذ ساعة وجاء إلينا من معتقله .

بأمر من أفرج عنه ؟ وكيف استطاع أن يحضر بهذه السرعة ؟ لقد كان الطبيعى أن يفرج عنه بعد تعيين حاكم عسكرى يحل محل النحاس (باشا) ويصدر أمر الافراج . وتعيين حاكم عسكرى لا يمكن أن يحصل قبل أن تتألف الوزارة وتستصدر مرسوماً يوافق عليه مجلس الوزراء يعين بموجبه حاكم عسكرى جديد . لكن هذا التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أحد ساعة دخل علينا مكرم (باشا)، بل قابلناه جميعاً بالترحيب والتهنئة والعناق . فلما استقر به وبنا المجلس بدأنا نتحدث فى الوزارة وتأليفها .

وقد شعرت بعد هنيهة بأن جو الحديث لايشجعنى على الاشتراك فى الوزارة ، بل لا يشجع على أن يشترك الأحرار الدستوريون فيها . ذلك بأن مكرم (باشا) بدأ كلامه بأن الأحزاب يجب أن تمثل فى الوزارة بعدد متساو من الوزراء . ودهشنا جميعاً وسألناه عمن يقترحهم من أعضاء كتلته ، اقتناعاً منا بأنه لن يجد

العدد الذى يتعادل به مع الأحزاب الأخرى، وبخاصة مع الدستوريين والسعديين. لكنه أصر على أن نقبل المبدأ أولا ثم يكون الكلام فى الأشخاص بعد ذلك.

ثم إننى سألت ماهر (باشا) عن الوزارة التى يريد أن يتولاها مع الرياسة، فقال إنها وزارة الداخلية. وكان رأى الأحرار الدستوريين أنه إذا تولى حزب إحدى الوزارتين: الداخلية أو المالية، وجب أن يتولى دستورى الوزارة الأخرى، وإذن فقد وجب أن يتولى دستورى وزارة المالية. قال مكرم (باشا): لكننى توليت وزارة المالية غير مرة، وأنا أخبر بها. واختلفنا على هذا الأمر كذلك. قلت إذن أرجو إعفائى من الاشتراك فى الوزارة، وأصررت على ذلك.

وإنا لنتحدث فى هذا الأمر وفى مثله ويطول حديثنا إذ دق التليفون وتكلم رئيس الديوان، أحمد محمد حسنين (باشا)، يسأل عما فعلنا. وأخبره الدكتور ماهر (باشا) أنه يلقى صعوبات فى إتمام مهمته. ولم تكن إلا دقائق بعد ذلك حتى رأينا حسنين (باشا) يقبل علينا ويسأل عن الصعوبات التى تواجهنا. وأخبره ماهر (باشا) بما هنالك وباعتذارى عن عدم الاشتراك فى الوزارة. وبعد حديث حاول حسنين (باشا) به التوفيق قال: «أرجو أن تقدروا أن عدم تأليف الوزارة معناه أن (جلالة) الملك لم يوفق فى الخطة التى وضعها، بعد أن كان مقتنعاً بأنها تنال منكم كل الرضا».

وانصرف رئيس الديوان وعدنا إلى بحثنا. لكننا لم نستطع أن ننتهى إلى رأى تلك الليلة، لأن مكرم (باشا) كان متشبثاً بمساواة كتلته بالأحرار الدستوريين وبالسعديين فى عدد الوزراء، وبأنه يجب أن يتولى وزارة المالية، وكأنما طاف بذهنه أن الوزارة لا يمكن أن تؤلف إلا إذا كان راضياً كل الرضا. أليس هو واضع الكتاب الأسود؟ أو لم يقدم إلينا من معتقله منذ ساعة من الزمان؟ فمن غيره يستطيع أن يزعم أن له فى مقاومة النحاس (باشا) مثل جهده؟!

وكنت أنا مقتنعاً من جانبى بأنه يغالى فيما يطلب، وكان ذلك هو اقتناع الدكتور أحمد ماهر (باشا) كذلك. لكن الدكتور ماهر (باشا) كان مكلفاً بتأليف الوزارة، وكان حريصاً على ألا يخفق فى هذه المهمة. أما أنا فكنت

أشعر بأن واجبي الأول أن أحافظ على كرامة الأحرار الدستوريين وقد توليت رياسة الحزب . وإذا كان ماهر (باشا) حريصاً على تأليف الوزارة ، فلن ينزل الأحرار الدستوريون لذلك عن خطتهم التى جروا عليها منذ اشتركوا فى وزارات مختلفة إبان مرض محمد محمود (باشا) وبعد وفاته .

وانصرفنا ذلك المساء وعدت إلى منزلى أفكر فى الموقف . لقد شعرت من محادثاتى مع إخوانى زعماء الأحرار الدستوريين أنهم يحرصون على اشتراك الحزب فى الوزارة ليطمئن إلى الانتخابات التى يجريها الدكتور ماهر (باشا) . وقد ألح على غير واحد منهم بألا أحول دون هذا الاشتراك .

أما أنا فأخذت أفكر فى السبب الذى من أجله يراد أن تشترك جميع الأحزاب غير الوفدية فى الوزارة . لقد دلت تجارب الماضى منذ بدء الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ على أن الوزارة التى تجرى الانتخابات تصل إلى النتيجة التى تريد الوصول اليها ، فاذا كان المقصود أن تكون النتيجة غير وفدية ، فتأليف رئيس الهيئة السعدية الوزارة كفيل بتحقيق هذا الغرض . وقد ألف محمد محمود (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٨ ولم يشرك فيها حزباً غير الأحرار الدستوريين ، ففاز غير الوفديين فى الانتخابات فوزاً مبيناً . لكن ما حدث من بعد ذلك أوحى إلى المقامات العليا أن بقاء بعض الهيئات خارج الوزارة يضعفها . ولذلك رأوا ، فيما يظهر ، أن تبدأ الوزارة والأحزاب كلها مشتركة فيها حتى لا يكون بقاء حزب بعيداً عنها سبباً فى ضعف هيبتها .

فكرت فى الأمر وأنا شديد الرغبة عن أن أشترك شخصياً فى الوزارة ، ميال مع ذلك لاشتراك الحزب فيها حتى يكون له على الانتخابات من الاشراف المباشر بعض ما يطمئن مرشحى الحزب جميعاً اليها . وقلت فى نفسى : لعلى إذا طلبت أن أكون وزير وزارتين ، المعارف والخارجية ، أدى ذلك إلى عدم اشتراكى فى الوزارة. فلما أصبحت وذهبنا إلى موعدنا بمجلس الوزراء قبيل الظهر من يوم ٨ اكتوبر وعرضت الوزارتين على الدكتور ماهر (باشا) لم يعترض ، بل كفاه أن قال : أود أن أذكر لك أنى كنت قد اخترت النقراشى (باشا) لوزارة الخارجية ليكون على اتصال دائم بى ، فاذا لم يكن لديك مانع من هذا

الاتصال فلا بأس عندى بأن تتولى الخارجية مع المعارف . وقال مكرم (باشا) : لكن الصلة منقطعة بين المعارف والخارجية . أما الشؤون الاجتماعية فأقرب الوزارات إلى المعارف . وبعد مناقشة أبدى ماهر (باشا) أثناءها حرصه على ارضائى لأعاونه فى الوزارة لم أجد بأساً بقبول رأى مكرم (باشا) .

وأصر حافظ رمضان (باشا) على أن يتولى وزارة العدل أو لا يشترك فى الوزارة ، فأجيب إلى ما طلب . وكذلك تألفت الوزارة بما أرضى مكرم (باشا) وأرضانى وأرضى حافظ رمضان (باشا) .

وأجلت الوزارة البرلمـــان شهراً تمهيداً لحل مجلس النواب ولاجراء انتخابات جديدة . وأخذنا نفكر فيما يجب عمله فى أمر الاستثناءات وما اليها من تصرفات عيناها ونحن فى المعارضة واعتبرناها مخالفة لمقتضى النزاهة والعدل ، وقاومنا وزارة النحاس (باشا) بسببها أشد المقاومة .

وفى تلك الأثناء قابلنى حسين سرى (باشا) وسألنى عما تعتزمه الوزارة ازاء الغاء النحاس (باشا) مرسوم تعيين الشيوخ الذى تم فى عهده ، فلما ذكرت له أننى حريص على إلغاء مرسوم التعيين الذى أصدرته وزارة النحاس (باشا) وإعادة المرسوم الذى صدر فى عهد وزارة سرى (باشا) ، إذ كنت أحد أعضائها ، ألح علىّ فى الرجاء أن أتشبث بهذا الرأى لأن فى تحقيقه ما يرضى كرامته . وأجبته : إننى جد حريص على رأيى لأنه الرأى المتفق مع الدستور ، والذى يكفل استقرار الأمور وعدم تعرضها للاضطراب كلما استقالت وزارة وحلت أخرى محلها .

وكنت مقتنعاً بأن رأيى هذا لايحتمل المناقشة من الناحية الدستورية . وكان الوزراء جميعاً متفقين معى على ضرورة إلغاء المرسوم الذى استصدره النحاس (باشا) ، لكن مكرم عبيد (باشا) كان يرى عدم التقيد بالمرسوم الذى أصدرته وزارة سرى (باشا) ويميل إلى استصدار مرسوم بتعيينات جديدة . على أن هذا الرأى المكرمى لم يجد نصيراً فى لجنة قضايا الحكومة ، بل أيدت هذه اللجنة رأيى .

فلما كان الموعد الذى رأينا فيه إلغاء مرسوم النحاس (باشا) ، أعدنا مرسوم سرى (باشا) مكتفين بتعيين أعضاء جدد فى المحال التى خلت بالوفاة أو بسقوط العضوية لسبب أو لآخر ، وعددها سبع من تسع وعشرين عضوية .

كان حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أهم ما يشغل بال الوزارة منذ تأليفها . فلم يخطر ببال أحد من الوزراء أن نتقدم إلى مجلس النواب القائم نلتمس ثقته . وكان موضوع الانتخابات محل التفكير فى القصر كذلك . ولقد دعا الملك رؤساء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة — الدكتور ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، ومكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية ، وأنا ، رئيس الأحرار الدستوريين . فلما كنا بحضرته فى غرفة مكتبه بقصر عابدين اقترح أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة ، وطلب الينا رأينا فى هذا الاقتراح . وسكت ماهر (باشا) ولم يبد رأيه . فلما سأله الملك عن سبب سكوته قال : أنا على كل حال خادم (جلالة) الملك سواء كنت فى الحكم أم كنت خارج الحكم . وأذن لنا على أثر هذه الكلمة الحاسمة فى الانصراف فخرجنا ، فطلب الينا رئيس الديوان فاجتمعنا فى قاعة مجلس البلاط وانضم الينا فيها بعض إخواننا الوزراء . وبدت فى جو هذا الاجتماع نذر غير مطمئنة . فقد أبدى الدكتور ماهر (باشا) تصميمه القاطع على الاستقالة من رياسة مجلس الوزراء ، ومعنى هذا سقوط الوزارة . وحاول بعض إخواننا تهدئة الرجل وتسكين غضبه . ثم انصرفنا بعد أن اتفقنا على ألا يبت ماهر (باشا) فى الأمر قبل أن نتشاور فيه مرة أخرى . ولم نحتج إلى هذا التشاور ، لأن ماهر (باشا) تفاهم مع رئيس الديوان على أن مسألة الترشيحات متروكة للأحزاب ، تبت فيها بما ترى فيه المصلحة .

لماذا غضب ماهر (باشا) حتى عزم الاستقالة ؟. أتراه غضب لأن الملك تدخل فى شأن خاص بالأحزاب لا يجوز لغيرها أن تتدخل فيه ؟ أم تراه غضب لأنه اعتقد أن مشورة الملك فى هذا الأمر لم تكن صادرة عنه من تلقاء نفسه ، وأن مكرم عبيد (باشا) حسب أنه يستطيع ، عن طريق الملك ، أن

يفرض إرادته فى أمر الانتخابات كما فرضها حين تأليف الوزارة ، وأن ماهر (باشا) رأى فى هذا التصرف ما يزعجه على مستقبل الوزارة ومستقبله فى رياستها ؟ لست أدرى . لكنى سمعت من مكرم (باشا) غير مرة ، قبل تأليف الوزارة وقبل أن يعتقل ، أنه أحق من ماهر ومن النقراشى بالتقدم ، لأنه كان رئيسهما فى الوفد بوصفه سكرتير الوفد العام ، حين لم يكونا إلا عضوين كغيرهما من الأعضاء . سمعت هذا منه غير مرة أثناء اصطيافنا جميعاً برأس البر ، وسمعت منه أكثر من ذلك أنه لا يرى قبطيته مانعة من رياسته الوزارة ، وأن تفكير الدكتور ماهر والنقراشى فى التقدم عليه فيه من الافتيات على مكانته السابقة وعلى تقدير الشعب له ما لا يرضاه هو ولا يسلم به .

أفكان ماهر (باشا) يقدر هذا الشعور المكرمى ويريد أن يتحداه ؟ لم يذكر لى ماهر (باشا) شيئاً من هذا ، ولكنه ذكر لى حين سألته من بعد عن سبب غضبه أنه رأى فى مشورة الملك معنى لم تطب به نفسه وهو رئيس وزارة ورئيس حزب ، وأنه لا يقبل هذه التسوية بين الأحزاب فى عدد أعضاء البرلمان وهو يعلم أن مكرم (باشا) وكتلته الوفدية ، وحافظ رمضان (باشا) والحزب الوطنى ، ليس لديهم من المرشحين الذين يستطيعون التقدم والنجاح فى الانتخابات إلا عدداً يسيراً ، وأنه فضلا عن هذا لا يرى أن يجعل مركزه فى رياسة الوزارة رهناً برضا هذا الحزب أو غضب ذاك عليه ، فلابد له من عدد محترم من الأعضاء فى المجلس يستطيع الاطمئنان إلى تأييده لبقاء الوزارة التى يرأسها فى مناصبها .

وتألفت لجنة الترشيح للانتخابات من الأحزاب الأربعة المشتركة فى الوزارة. وكانت تجتمع معظم الوقت بمنزل أحمد عبد الغفار (باشا) وزير الزراعة الحر الدستورى والصديق الحميم للدكتور ماهر (باشا) وللهيئة السعدية . وكنت أحضر اجتماعات هذه اللجنة ، ولكنى قلما كنت أشترك فى مناقشاتها للأسباب التى جعلتنى لا أحضر لجنة الترشيح التى كانت تجتمع سنة ١٩٣٨ بمنزل محمد محمود (باشا) . وقد اتفقت هذه اللجنة على تقسيم الدوائر إلى طائفتين : دوائر مقفلة ، ودوائر مفتوحة . أما الدوائر المقفلة فهى التى تتفق الأحزاب الأربعة

على ترشيح شخص بذاته فى كل دائرة منها . وأما الدوائر المفتوحة فهى التى تركت ليرشح فيها كل حزب من شاء . وإنما قصد بهذا التقسيم إلى أن تترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح فى هذه الدوائر المفتوحة .

أما حزب الوفد ، فأخذ يشكك فى الانتخابات ويزعم أن الحكومة ستزيفها وأنه سيقاوم هذا التزييف ما استطاع . وسارع قبل المعركة الانتخابية فبذل الجهد لإثارة الاضطراب فى بيئات الأمة المختلفة . وبين طلاب الجامعات فى القاهرة والاسكندرية عناصر وفدية قوية الأثر فى مثل هذه الاثارة . لذلك أصبحت يوماً وإذا جامعة فؤاد الأول مضربة ، وإذا طلبتها يجتمعون فى حرمها يخطبون ضـــد الوزارة ويحرضون على مداومة الاضراب . وإننى لأفكر فى الاتصال برجال الجامعة لاتخاذ الاجراء الواجب ، إذ علمت ضحى اليوم التالى أن الدكتور ماهر (باشا) ذهب بنفسه إلى الجامعة وخطب الطلاب فيها وجادل زعماءهم وانتهى إلى إقناعهم بالعدول عن إضرابهم . وكانت هذه لا ريب خطوة جريئة من رئيس الوزارة لم يسبقه غيره لمثلها منذ إنشاء الجامعة . وقد قوبلت بالتقدير لأنها نجحت وأدت إلى الغرض المنشود منها .

وبعد أيام أضرب طلاب جامعة الاسكندرية ، فأبلغت الدكتور منصور فهمى (باشا) مدير الجامعة المذكورة أننى قادم بالطائرة إلى الثغر ، وأننى أريد أن أخطب الطلاب ، فسبقنى إلى هناك ، فلما كنت بادارة الجامعة ، واتصلت بالأساتذة ، علمت أن الطلبة مختلفون ، وأن عناصر الاضراب والشغب قلة فى الاسكندرية ، كما كانت قلة فى القاهرة . فلما ذهبت إلى المدرج الكبير بكلية الآداب ، وخطبت الطلاب ، لم أجد عنتاً فى إقناعهم بعد أن ذكرت لهم أننى أريد أن أقف على أسباب إضرابهم وأن أناقشها معهم . والواقع أن أحداً منهم لم يذكر سبباً مقنعاً ، ولم يذكر من تكلم منهم شيئا يدعو إلى تذمرهم . فلما رأت كثرتهم ضعف حجة هؤلاء من زملائهم ، قرروا العودة إلى كلياتهم والانتظام فيها . ثم جاء إلى الفندق الذى تناولت فيه طعام غدائى جماعة منهم أخبرونى أن المحرضين على الاضراب مأجورون ، وأن الكثرة الكبرى من الطلاب

تمقت هؤلاء المحرضين ولكنها تخشاهم ، وأن النظام سيعود لا محالة بعد حديثى اليهم وإقناعى إياهم .

وساد النظام فى الجامعتين ، جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية ، وعدنا نفكر فى الانتخابات وما يجب اتخاذه من عدة للنجاح الحاسم فيها .

وإننا ذات يوم فى مجلس الوزراء ، إذ عرض علينا الدكتور ماهر (باشا) مشروع (كادر) وضعه مكرم عبيد (باشا) لعمال الحكومة . عرضه من غير أن يكون وارداً فى جدول أعمال المجلس ، واعتذر عن ذلك بأن له صفة الاستعجال . وكانت الصحف تنشر قبل ذلك بأيام أن العمال يذهبون إلى وزارة المالية يهتفون لوزيرها ، وأن مكرم (باشا) كان يخطبهم ويعدهم بأنه سيحقق مطالبهم . فلما عرض هذا (الكادر) علينا فى مجلس الوزراء ، قلت :

— أريد أن أبدى ملاحظة بصفتى وزير الشؤون الاجتماعية ، وهى الوزارة التى تتحدث على شؤون العمال جميعاً فى المصانع والمنشآت الأهلية . إن إقرار هذا (الكادر) لعمال الحكومة سيثير فى هذه المنشآت الأهلية مشاكل كثيرة . فسيطالب عمالها بأن يوضع لهم (كادر) كالذى وضع لعمال الحكومة ، وسيضربون ، وسيقوم بعضهم بأعمال الشغب ، وسيثيرون متاعب شتى من الخير اتقاؤها . وتفادياً لذلك كله أقترح تأليف لجنة وزارية تنظر فى (الكادر) المعروض علينا الآن ، وفى شؤون عمال المنشآت الأهلية فى الوقت نفسه . وهذه الطريق هى المثلى لمواجهة مشاكل العمال بوجه عام » .

تلت عبارتى هذه فترة صمت فى المجلس ، قطعها رئيس الوزارة بقوله :

— إن ما يبديه هيكل (باشا) فى محله . وأنا أوافق تمام الموافقة على تأليف اللجنة الوزارية التى يقترحها . لكنى أرى أن نقر الآن هذا (الكادر) الذى يعرضه علينا وزير المالية لأن إقراره يفيدنا كثيراً فيما نحن مقبلون عليه ، ولا أظن هيكل (باشا) يعارض فى ذلك » .

قلت : « كلا . فأنا أرى ، إذا وافق المجلس على هذا (الكادر) لعمال الحكومة ألا تتألف اللجنة الوزارية التى أقترح تأليفها ، لأنها لن تستطيع أن تتم

عملها سريعاً ، وسيبعث تأليفها إلى نفوس العمال آمالا أخشى ألا تستطيع تحقيقها لأن لأصحاب الأعمال اعتبارات ليست لدى الحكومة . فإما أن يؤجل (كادر) عمال الحكومة حتى تبحث اللجنة الوزارية الموضوع كله ، وإما أن يعتبر المجلس أنني لم أقترح تشكيل تلك اللجنة الوزارية إذا أراد أن يقر هذا (الكادر) لعمال الحكومة » .

وامتنعت عن التصويت حين عرض موضوع هذا (الكادر) على المجلس. وقد وافق الحاضرون جميعاً عليه ، ولم تتألف لجنة وزارية لبحث موضوع العمال بوجه عام .

والواقع أن طوائف العمال فى ذلك الوقت كانت متحركة كلها على نحو لم يؤلف من قبل ، فكانت الحكمة تقتضى قبول اقتراحى بتأليف لجنة وزارية تنظر الموضوع كله ، ما تعلق منه بمطالب العمال الحكوميين وبمطالب عمال المنشآت الأهلية . فلما لم يقبل اقتراحى وأقر مجلس الوزراء (كادر) عمال الحكومة ، شعرت بأن التعاون بينى وبين زملائى فى الوزارة ليس يسيرا ، وفكرت فى الاستقالة . لكننى قدرت أن استقالتى ونحن مقبلون على الانتخابات ستكون سيئة الأثر فى هذه الانتخابات ، ورأيت لذلك أن أنتظر حتى تتم الانتخابات ثم يكون لى من بعد أن أختار الوضع الذى أرضاه .

ولم أكن مبالغاً فى تقدير ما سيواجه البلاد من مشاكل العمال ، ولا فيما سيترتب على إقرار (الكادر) المقترح لعمال الحكومة من إرهاق الميزانية . فقد كان العمال متحركين فى ذلك الوقت ، وكانت لهم مطالب كثيرة . كان ذلك شأن عمال الترام وغيره من وسائل النقل المشترك ، وكان كذلك شأن العمال فى الشركات المرتبطة بها مصالح الجمهور ، بل حياته . هدد عمال شركة مياه القاهرة بالاضراب لأن لهم مطالب يريدون تحقيقها ، وحددوا لهذا الاضراب موعداً قريباً . وتحدث إلى الأستاذ حامد العبد ، مدير مصلحة العمل ، فى هذا الموضوع ، وذكر لى أن بعض مطالب هؤلاء العمال عادل ، وأن الشركة تماطل فى تنفيذ هذا البعض بحجة أنها تبحث الموضوع وتريد الفصل فيه جملة ، وأن صادق حنين (باشا) رئيس مجلس إدارة الشركة وعد غير مرة بالاسراع فى

بحث الموضوع ثم تعاقبت الأشهر ولم ينته إلى رأى . وقد رأيت أن هذا الاضراب الذى يهدد العمال به خطير النتائج على صحـــة أهل العاصمة وعلى حياتهم . فدعوت زعماء العمال وهددتهم بأنهم إن أضربوا جندتهم الحكومة وأمرتهم بأن يقوموا بالعمل فى الشركة مجندين أو تطبق عليهم القوانين العسكرية ، ووعدتهم فى نفس الوقت بأننى سأنظر فى مطالبهم وأحقق العادل منها ، وطلبت اليهم أن يعودوا بعد أسبوع لأبلغهم قرارى . وانصرف العمال مغتبطين مقتنعين بأنى جاد فى تنفيذ وعدى كما أنى جاد فى تنفيذ تهديدى . ثم إننى دعوت صادق حنين (باشا) وطلبت اليه بحضور حامد العبد (بك) أن ينفذ ما اتفق مع مدير مصلحة العمل على أنه عادل من مطالب العمال ، وأن يتم ذلك قبل أسبوع أو تضع الحكومة يدها على الشركة اتقاء الاضراب والاضطراب . وفى خلال هذا الأسبوع أبلغنى صادق (باشا) أن ما اتفق عليه مع مدير مصلحة العمل سيجاب ، ورجانى أن أجعل إجابة هذه المطالب بعض ما رأته الشركة من تلقاء نفسها . وفى الموعد الذى حددته للعمال كى أبلغهم إجابة العادل من مطالبهم حضر ممثلوهم وحضر صادق (باشا) حنين وأبلغت العمال أن إدارة الشركة رأت حرصاً على حسن التعاون بينها وبين العمال ، وحرصاً كذلك على مصلحة الجمهور أن تجيب من مطالبهم ما رأته عادلا ، وطلبت إليهم أن يشكروا صادق (باشا) حنين ، فشكرونى وشكروه ، وانتظم العمال فى عملهم ، وانتهت مشكلة كانت خطيرة النتائج إذا استفحلت .

وكانت البلاد تواجه فى هذه الآونة مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة إذا هى لم تعالج علاجاً صالحاً . فقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب مصانع كثيرة فى طول البلاد وعرضها لأغراض الحرب ، واستخدمت فى هذه المصانع ألوفاً من المصريين . ولمـــا كانت الحرب فى أوربا قد انتهت ، فقد كانت إنجلترا موشكة أن تستغنى عن هذه المصانع . أين يذهب هؤلاء الألوف من العمال وما عسى يكون مصير أهلهم وأولادهم ممن يعولون ؟ تلك مشكلة لابد من حلها . وألقى الينا فى وزارة الشؤون الاجتماعية أن نفكر فى إيجاد هذا الحل . وفكرت ، وفكر معى وكيل الوزارة ومدير مصلحة العمل ، ثم

رأينا أن نعقد مؤتمراً فى مكتب الوزير يحضره ممثلون لاتحاد الصناعات وللغرف التجارية المصرية وممثلون كذلك للسلطة العسكرية البريطانية لنتعاون كلنا على إيجاد الحل الممكن لهذه المشكلة العويصة . واجتمع هؤلاء جميعاً فى مكتبى وطرحنا الموضوع للمناقشة ، وانتهينا إلى اقتراح بأن تبيع السلطة العسكرية هذه المنشآت التى أقامتها أثناء الحرب للحكومة المصرية . وقبل ممثلو السلطة العسكرية البريطانية هذا الرأى مع تحفظ واحد ؛ ذلك أن يكون لهم الحق فى أن ينقلوا من هذه المنشآت إلى الشرق الأقصى ما تقضى به ضرورات الحرب هناك . وكان تقديرهم أن الحرب فى الشرق الأقصى تستغرق سنتين بعد انتهاء حرب أوربا . ولم يكن يدور بخلد أحد منا أن اليابان ستلقى سلاحها بعد أشهر معدودات ، كما لم يدر بخاطر أحد منا أن أمريكا ستلقى على اليابان القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما من بعد على (هيروشيما وبخازاكى) فيكون ذلك سبباً فى تسليم اليابان بعد أشهر معدودة من ذلك الاجتماع الذى أتحدث الآن عنه .

ولقد اغتبطت أشد الاغتباط بالنتيجة التى انتهينا اليها فى هذا الاجتماع ، وبخاصة لأننى كنت قد زرت بعض هذه المنشآت الصناعية الضخمة التى أقامها الحلفاء فى مصر ، وقدرت أننا إذا استطعنا أن نحتفظ بها أمكننا أن ننشىء فى مصر صناعات كبيرة جليلة الأثر فى اقتصادنا القومى . فقد كنت من يومئذ شديد الاقتناع بأن حياة مصر الاقتصادية لا يمكن أن تطمئن على أساس سليم إلا إذا قامت الصناعات الكبرى فيها ، كما أن قيام هذه الصناعات الكبرى ضرورى لحياتنا العامة فى السلم والحرب على سواء .

كانت مشاكل العمال فى المنشآت الأهليـــة يومئذ بهذا المقدار من التعقيد ، ولهذا كان من حقى ، وأنا الوزير المسؤول عن عمال هذه المنشآت ، أن أقف من (الكادر) الذى اقترحه وزير المـــالية لعمال الحكومة ذلك الموقف الذى بينته ، وأن أشعر عندما تخطى مجلس الوزراء اقتراحى أن تعاونى مع الوزارة بتشكيلها ذاك لم يكن أمراً يسيرا .

وتقدمت المعركة الانتخابية إلى أطوارها الأخيرة ، فكان تصرف المسؤولين

من أقطاب الهيئة السعدية ، مما ثبت اليقين فى نفسى بأن تعاونى فى الوزارة بعد الانتخابات غير ممكن . فقد بدأت الشكاوى تصلنى من المرشحين الأحرار الدستوريين بأن اتجاه رجال الادارة فى الدوائر المفتوحة ، وفى بعض الدوائر المقفلة ، صريح فى معاونة مرشحى الهيئة السعدية التى يرأسها رئيس الوزراء . وقد علمت أن من أقطاب الهيئة السعدية من يتصلون من وزارة الداخلية برجال الادارة يوجهونهم فى الانتخابات وجهات خاصة ، كما علمت أن السكرتير العام لوزارة الداخلية ، وكان قد عين أخيراً ، كان يطوف الأقاليم للإشراف على الانتخابات إشرافاً مشوباً بعطف ظاهر على مرشحى الهيئة السعدية . إزاء ذلك كله وإزاء ما يشبهه رأيت أن أعلن إلى الدكتور ماهر (باشا) أننى لن أبقى وزيراً بعد الانتخابات .

وأعلنت اليه هذا العزم ذات مساء كنا فيه بوزارة الداخلية ، وكان يحضر هذا الاجتماع إبراهيم عبد الهادى (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وكنت أعلم وأنا أعلن اليه هذا العزم أن الحزب حريص على بقاء الأحرار الدستوريين مشتركين فى الوزارة . وقال الدكتور ماهر (باشا) : لكنى حريص على معاونتك لنا . فقلت : أما فى الوزارة فلا . وإذا لم يكن بد من معاونتى فلا مانع عندى من أن أكون رئيساً لمجلس الشيوخ .

وتمت الانتخابات وأسفرت نتيجتها عن فوز أحزاب الحكومة على الوفد فوزاً ساحقاً ، وبفوز الهيئة السعدية بأغلبية نسبية على سائر أحزاب الحكومة ، وإن لم يزد عدد الذين فازوا منها على الذين فازوا من الأحرار الدستوريين زيادة تذكر .

ونشرت الصحف فى الغداة أن الوزارة استقالت ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ألف وزارة جديدة حل حفنى (بك) محمود محلى فيها ، ولكنه لم يعين وزيراً للمعارف ولا للشؤون الاجتماعية ، بل عين وزيراً للتجارة والصناعة ، وعين السنهورى (بك) وكيل وزارة المعارف وزيراً لها ، وعين عبد المجيد (بك) بدر وزيراً للشؤون الاجتماعية .

وحلف أعضاء الوزارة الجديدة اليمين بعد الظهر من يوم ١٨ يناير ١٩٤٥ ثم دعيت إلى اجتماع مجلس الوزراء فى مساء اليوم نفسه ، فلما دخلت قاعة المجلس هنأنى الوزراء برياسة الشيوخ . وكان الأستاذ أمين عز العرب السكرتير العام لمجلس الشيوخ ، قد حضر إلى منزلى صباح ذلك اليوم ، وأخبرنى أنه علم أن رياسة الشيوخ ستسند إلىّ ، وأنه جاء يتلقى أوامرى فيما يتعلق بحفلة افتتاح البرلمـــان . فأخبرته أننى لا أرى أن أوجه اليه أية تعليمات قبل أن يصدر المرسوم تعيينى رئيساً للمجلس .

وفى الغـــد صدر مرسوم التعيين .

ليس الحديث عن رياستى مجلس الشيوخ مدار هذا الفصل ، وسأتناول هذا الموضوع عند الكلام عن الحياة النيابية فى مصر .

افتتح الملك الدورة البرلمـــانية ، وتلا رئيس الوزارة خطاب العرش بإذنه ، وأخذت الوزارة الجديدة تباشر أعمالها .

واتجه تفكير رئيس الوزارة إلى مسألة بالغة الأهمية ، تلك موقف مصر الدولى فى أعقاب الحرب ، ومآل العلاقات بين مصر وانجلترا .

دعانى الدكتور ماهر (باشا) يوماً ، فذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء فألفيت عبد الحميد بدوى (باشا) هناك . فلما استقر بى المجلس ذكر لى الدكتور ماهر (باشا) أنه تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء : أمريكا ، وانجلترا ، وروسيا ، وفرنسا ، والصين ، وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ « بالخمسة الكبار » ، ستعقد مؤتمراً بسان فرنسسكو فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن هذه الدول الكبرى قد وضع خبراؤها فى بلدة (دمبارتن أوكس) مشروعاً بالأسس التى تقوم عليها المنظمة الجديدة ، وأن الدول التى تشترك فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وأنه أراد بدعوتى ودعوة بدوى (باشا) أن نبحث فيما إذا كنا نعلن الحرب لنشترك فى هذا المؤتمر أو لا نعلنها ونظل بعيدين عنه .

وكانت سياسة مصر إلى يومئذ سياسة « تجنيب مصر ويلات الحرب » . تلك هى السياسة التى جرت عليها وزارة على ماهر (باشا) منذ سنة ١٩٣٩ ، وأعلنتها صراحة وزارة حسن صبرى (باشا) سنة ١٩٤٠ ، وتابعتها عليها كل الوزارات التى تعاقبت بعدها ، ومنها وزارة الوفد التى فرضها الانجليز على مصر فى سنة ١٩٤٢ . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يخالف هذه السياسة وينادى بنقيضها . لكنه فى هذا الموقف لم يتشبث برأى ما ، لأن الحرب فى أوربا كانت قد انتهت ، ولأن مصر كانت قد تجنبت ويلات الحرب بالفعل ، فاذا هى أعلنت الحرب على اليابان لم يكن من إعلانها أى خطر عليها أو تهديد لها .

لم أتردد حين ذكر لى رئيس الوزراء ما أبلغته إياه حكومة الولايات المتحدة فى أن أشير بضرورة إعلان الحرب على اليابان لإ مكان الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، فقد كان رأيى دائماً أن لمصر مصلحة كبرى فى أن تشترك فى الحلبة الدولية ما وجدت إلى هذا الاشتراك سبيلا . ذلك يخرجها من الدائرة الثنائية التى تحصر علاقاتها الدولية فى حدودها بينها وبين إنجلترا من صلة ، وذلك يعودها الاتصال بالعالم فى مختلف أرجائه ، ويطوع لها أن ترعى صلاتها السياسية والاقتصادية بالدول كلها من غير أن ترتبط بقيود الثنائية بينها وبين إنجلترا .

لم أتردد فى إبداء رأيى هذا وفى التدليل عليه . ووافقنى بدوى (باشا) كل الموافقة . ولم يكن ماهر (باشا) محتاجاً إلى أن يوافق ورأيه معروف من قبل ، لكنه رأى أنا يجب علينا أن نمهد لهذا الرأى حتى يسيغه الساسة المصريون والرأى العام المصرى ، وذكر أنه فكر فى أن ينشئ لجنة سياسية يجمع فيها أهل الرأى فى البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وأنه سيدعو الوفد للاشتراك فيها ؛ وإن كان مقتنعاً بأن الوفد سيرفض هذا الاشتراك .

وتحقق ما توقعه . فقد رفض الوفد التعاون مع الوزارة على أية صورة . وتألفت اللجنة السياسية من غير الوفديين . وقد اشترك فى هذه اللجنة أكثر الساسة البارزين فى مصر من الأحزاب غير الوفدية ومن المستقلين .

عقدت هذه اللجنة اجتماعات كثيرة درست فيها مقترحات (دمبرتون أوكس)

دراسة فقهية ، وناقشت هذه المقترحات مناقشة كانت تقف فى بعض الأحيان عند نقطة بذاتها جلسة كاملة . وأعترف لقد كنت أضيق فى بعض الأحيان بهذه المناقشات ثم لا أستطيع إلا أن أسكت وأن أكظم ما فى نفسى فى صمت وصبر . ذلك بأننى كنت مقتنعاً بأن الخبراء الفنيين الذين وضعوا هذه المقترحات — وهم من الفقهاء السياسيين فى الدول الكبرى الخمس — قد قتلوا كل لفظ من ألفاظها بحثاً وتمحيصاً ، وقد قصدوا بما وضعوا إلى أغراض سياسية انتهوا إلى التوفيق بينها بعد جهد ومشقة ، فليس من شأننا أن نراجع الألفاظ وأن نقف عندها ، وإنما شأننا أن نقف عند المبادىء لنرى منها ما نرضاه ونقره ، وما نحرص على تعديله لغرض سياسى نريد تحقيقه . فأما الصياغة الفنية فشأن القانونيين الدوليين المحيطين باتجاه السياسة العالمية . فاذا نحن استطعنا أن نعترض على مبدأ اعتراضاً يقوم على اعتبار عالمى — لا على مجرد اعتبار محلى — كان لنا رجاء كبير أو قليل فى تعديل المبدأ الذى نريد تعديله . وهذا يبدو أكثر وضوحاً إذا قدرنا أن الدول التى دعيت للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو قد بلغ عددها العشرات وأن فقهاءها السياسيين سيحاولون ما نحاول ، وسيصطدمون كما سنصطدم ، بسياسة الدول الخمس الكبرى التى كسبت الحرب ، والتى ترى أنها هى التى يقع على عاتقها الجانب الأكبر من مهمة حفظ السلام فى العالم ، بل يقع على عاتقها العبء كله ، ثم لا يكون من شأن الدول الوسطى أو الصغرى إلا أن تدور فى فلكها .

وبعد جلسات عدة ، ومناقشات طويلة ، اتفق الرأى على أن تشترك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ووجب على مصر لذلك أن تعلن الحرب على اليابان تمهيداً لهذا الاشتراك . فاعلان هذه الحرب ، كان كما قدمت ، شرطاً أساسياً للاشتراك فى المؤتمر .

ونقل الدكتور ماهر آراء اللجنة السياسية إلى مجلس الوزراء فوافق عليها . ولما كان إعلان الحرب على اليابان لا يمكن أن يعتبر إعلاناً لحرب دفاعية تستطيع الوزارة أن تستقل به ، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان فى جلسة

سرية يعقدها مجلس النواب ثم يعقدها مجلس الشيوخ ، يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، ويتكلم فيها رئيس الوزراء ليدلى بالحجج التى تسوغ إعلان هذه الحرب .

وكانت الجلسة تبدأ بمجلس النواب الساعة الخامسة بعد الظهر . وفيما أنا ذاهب إلى مجلس الشيوخ قبيل هذه الساعة تناولت جريدة البلاغ التى تنطق بلسان الوفد ، فاذا فيها بيان بتوقيع (مصطفى النحاس) رئيس الوفد يتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد ضرراً يكاد يبلغ الخيانة بما تريد من إعلان الحرب ، ويلصق بالوزارة لذلك أبشع التهم . ولم أشك فى أن الدكتور ماهر (باشا) سيفند ما جاء فى هذا البيان فى الخطاب الذى سيلقيه بالجلسة السرية بمجلس النواب ثم بمجلس الشيوخ . ذلك بأن الدكتور ماهر لم يكن يكتب خطبه ويتلوها على البرلمان ، بل كان يحضر النقط الأساسية ثم يرتجل فى ترتيب ومنطق دقيق . وهو لم يكن خطيباً ساحراً يبهر سامعيه بقوة بلاغته ، ولكنه كان برلمانياً ممتازاً يقدم بين يدى رأيه بحجج خصمه ويضفى عليها من منطقه البارع قوة أكثر من قوتها الذاتية ، ثم يتناولها بعد ذلك بالتفنيد فى دقة وبراعة تكسب اليه سامعيه . وهو لم يكن يضيق بالمقاطعة أو بالمعارضة وهو يخطب ، بل كان يرحب بكل مقاطعة ، لأنه كان فى عهده الأول بالحياة البرلمانية مقاطعاً بارعاً . فاذا قوطع استل من مقاطعات خصومه حججاً له يؤيد بها رأيه . وكان له من حدة الذكاء وسعة الاطلاع ما يعاونه على إدراك غرضه أشد المعاونة .

وبدأت جلسة النواب سرية ، واستمرت كذلك ، وخطب رئيس الوزارة فيها ساعات متعاقبة حضرت جانباً منها ثم ذهبت إلى مجلس الشيوخ أنتظر فى غرفتى انتهاء جلسة النواب لأفتتح جلسة الشيوخ . وتقدمت الساعة إلى الثامنة وبدأ أعضاء المجلس يبرمون بالوقت ، ويطلب بعضهم إلىّ أن أؤجل الجلسة إلى الغد إذا كان ذلك مستطاعاً . وبعثت أسأل عما يجرى فى جلسة النواب فقيل لى إنها على وشك الانتهاء . ولم تمض بضع دقائق بعد ذلك حتى جاء من يخبرنى أن شاباً أطلق الرصاص على الدكتور ماهر (باشا) وهو يتخطى البهو الفرعونى قادماً من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ .

يا لهـــا من لحظة رهيبة ! ! وياله من نبأ فاجع ! ! وقمت لفورى أرى ما حدث ، فألفيت رئيس مجلس الوزراء وقد نقل إلى غرفة الاسعاف بمجلس الشيوخ ، وقد أحاط به الأطباء من أعضاء المجلسين يفحصونه ، وقد أصمت فلا ينبس ببنت شفة . وسألت كيف وقع الحادث المروع ، فقيل لى إن أربعة من الشبان كانوا يجلسون فى البهو الفرعونى ، فلما فرغ الدكتور ماهر من خطابه بمجلس النواب ، وأراد أن ينتقل إلى غرفة رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ ماراً بالبهو الفرعونى ، استوقفه أحد هؤلاء الشبان الأربعة ومد يده يسلم عليه ، فلما مد الدكتور ماهر يده ليقابل التحية بمثلها ، أطلق عليه هذا الشاب رصاصات مسدسه فأصابت القلب ، فهوى الرجل لساعته . وأراد الشاب أن يطلق الرصاص على من كانوا يحيطون برئيس الحكومة إرهاباً لهم كيما يتمكن من الفرار ، ولكنهم استطاعوا القبض عليه . أما زملاؤه الثلاثة الآخرون فقد تمكنوا من الفرار فلم يعثر عليهم أحد .

ونقل الدكتور ماهر إلى غرفة المستشفى لاسعافه بالعلاج وأحاط به أصدقاؤه ومحبوه ، وقد مد على سرير فى انتظار معونة الطب ، لكن القضاء كان قد حم فانتقل الرجل إلى جوار ربه وصعدت روحه إلى بارئها ، وخير شفيع له أنه استشهد فى ميـــدان الشرف والجهاد لحرية وطنه ولاستقلال هـــذا الوطن وكرامته .

وخيم الوجوم على جو المجلس ، وانتشرت فيه ظلمة الكآبة والأسى ، وجعل الذين بقوا به بعد أن نقل جثمان الفقيد منه يهمس بعضهم إلى بعض عبارات الاستنكار والألم ، ويسائل بعضهم بعضا كيف غاب عن حرس البرلمان أن يراقبوا أمثال هؤلاء الشبان الذين جلسوا فى البهو الفرعونى ، وليس يدخل إلى حرم البرلمـــان إلا من كانت بيده بطاقة من مراقبة النواب أو من مراقبة الشيوخ ، ويسأل كل واحد منهم عن الجانى وإلى أية هيئة ينتمى ، وينتهون جميعاً إلى الترحم على الدكتور ماهر وطلب المغفرة له من الله .

وأقمت بغرفتى فى رياسة مجلس الشيوخ أفكر فى الحادث المروع ولا

أكاد أصل من تفكيرى إلى شىء . وإننى لكذلك إذ دخل اللواء أحمد عطية (باشا) وقال : إن مقتل رئيس الحكومة قد يترتب عليه من الاضطراب فى العاصمة وفى الأقاليم ما يجب الاحتياط له . فهل فكرت الحكومة فى ذلك ؟ وكان حسين سرى (باشا) حاضراً ، فوجه إلىّ الكلام وقال : إنك أنت الآن الرجل الأول فى الدولة ؛ وليست فى البلد وزارة وقد قتل رئيس الوزارة ، فعليك أن تفكر فيما يلقيه عليك هذا المقام من تبعة لتنهض بها على الوجه الذى يكفل مصلحة البلاد .

وانصرف الرجلان ، فرأيت أن أذهب لمقابلة الملك ولأشير عليه بالرأى فى هذا الموقف الدقيق . وركبت سيارتى وذهبت من فورى إلى قصر عابدين ، فقيل لى إن الملك ورئيس ديوانه ذهبا إلى منزل الدكتور ماهر (باشا) ، فعدت إلى سيارتى وقصدت إلى منزل ماهر (باشا) بشارع الملك بحدائق القبة . وأخذت أفكر وأنا فى الطريق إلى هناك فى المشورة التى أتقدم بها ، وسرعان ما استقر رأيى على أن الوزارة يجب أن تبقى كما هى وكأن لم يحدث شىء ، ويجب أن يتولى رياستها نائب رئيس الهيئة السعدية ، محمود فهمى النقراشى (باشا) حتى لا يشعر أحد بأن مقتل رئيس هذه الهيئة قد أزاحها عن رياسة الوزارة .

وبلغت منزل الدكتور ماهر ، ودخلت اليه فوجدت به أخاه على ماهر فقدمت اليه صادق العزاء . ثم إنه ذكر لى أن الملك كان هناك ، وأنه غادر المنزل قبل هنيهة من وصولى اليه ، فأقمت برهة عدت بعدها إلى قصر عابدين وسألت عن رئيس الديوان ، فاستمهلنى رجل التشريفات الذى سألته ريثما يتأكد من وجود حسنين (باشا) بالقصر . وجلست فى الغرفة المجاورة لغرفة كبير الأمناء أنتظر عودة الرسول . ولم تك إلا دقائق تبلغ الخمس ثم إذا حسنين (باشا) يدخل إلى الغرفة ويبادلنى العزاء ، ويطلب إلى أن أصعد معه إلى غرفته . وصعدت معه ودخلت غرفته ، فاذا بى أرى الملك جالساً إلى جوار مكتبه متكئاً عليه .

وحييت ، وجلست ، وتبادلت مع الملك عبارات الأسف للحادث الفاجع . وسكت الملك هنيهة ، ولعله دهش لمقدمى . ثم إنه سألنى : وما رأيك ؟ قلت :

إنما جئت أذكر أن البلاد لا يصح أن تبيت بغير وزارة ، حتى لا تنشط عناصر الفوضى فتثير فى البلاد اضطراباً . قال : لا عليك من هذا فقد أمرت بتعيين النقراشى (باشا) وزير داخلية بالنيابة . قلت : ولم لا يعهد (جلالة) الملك إلى النقراشى (باشا) بتأليف الوزارة ؟ . إن دم الدكتور ماهر لا يزال يهز مشاعر الناس جميعاً . والنقراشى (باشا) هو نائب الدكتور ماهر (باشا) فى الهيئة السعدية ، فالطبيعى أن يكون رئيسها مكانه ، والطبيعى كذلك أن يحل محله فى رياسة الوزارة . والرأى عندى أن تبقى الوزارة كما هى حتى لا يتوهم الناس أن مقتل رئيسها وهو يؤدى واجبه قد غير من الأوضاع شيئاً ، وحتى يثبت فى أذهانهم أن ثقة الملك بالوزارة فى هذا الموقف الدقيق تامة ، وبذلك تنكمش عناصر الاضطراب والفوضى .

استمع الملك إلى كلامى ، وبدت عليه سيما التفكير فيه ، ثم قال : نعم ؛ ستبقى الوزارة كما هى . ثم أعين لها رئيساً . وسأصدر الأمر بذلك الآن . وإنى لأخشى أن يكون النقراشى ممن لا يسهل التعاون معهم . لقد حدثت بينى وبين الدكتور ماهر ألوان من الاحتكاك أول عهده بالوزارة ، ثم تفاهمنا تمام التفاهم وصرنا صديقين . أما النقراشى فلا أظن فيه المرونة التى كانت فى ماهر . قلت : إن أعباء رياسة الوزارة ستغير الكثير من طباع النقراشى (باشا) عما قريب ، وسيرى (جلالة) الملك صحة رأيى إذا أخذ بمشورتى . قال (جلالته) : سأصدر الأمر ببقاء الوزارة كما هى ، ثم أعين النقراشى رئيساً لها . واستدركت : لكن الوزارة سقطت بوفاة ماهر (باشا) فلم يبق لها وجود . وتقاليدنا الدستورية كلها تقضى بأن يعهد الملك إلى من يؤلف الوزارة من جديد ، وذلك حكم الدستور أيضاً .

قال الملك : كلا . لقد بحث هذا الموضوع عندنا فى القصر ، وتبين أنه لا مانع من تعيين رئيس جديد لوزارة زال رئيسها . وعلى ذلك ستبقى الوزارة الحاضرة كما هى ، وسيعين النقراشى رئيساً لها .

عجبت لما سمعت من هذا الرأى الدستورى ؛ فمتى تم هذا البحث ؟ ولأية مناسبة تم ؟ ولماذا لم يؤخذ به حين مات حسن صبرى (باشا) وألف حسين سرى (باشا) الوزارة التى خلفته ؟ وما هو المقصود بهذا التقليد الجديد

الذى يراد به أن يعين الملك الوزارة ثم يغين رئيسها ؟ مر ذلك كله بخاطرى فأكتفيت بأن قلت : إننى لم أطلع فى كل قراءاتى الدستورية على مثل هذا الرأى .

وتركت القصر ، ودخلت على الوزراء ، وكانوا مجتمعين فى وزارة الداخلية ، فألفيت معهم محمود (باشا) حسن ، وكان قد عين رئيساً للجنة القضايا فى عهد ماهر (باشا) ، وعلمت منهم أن النقراشى (باشا) دعى إلى القصر ، فقصصت عليهم ما حدث بينى وبين الملك وكيف اتفقنا على أن تبقى الوزارة كما هى ، وأن يرأسها النقراشى (باشا) ، وذكرت لهم الرأى الدستورى الذى طالعنى به الملك وموقفى منه ، فقال محمود باشا حسن : كلا ! لا يمكن . ولا بد أن تتألف الوزارة من جديد على النحو الذى اتبع من قبل ، فيكلف النقراشى (باشا) بالتأليف ، ويرفع أسماء زملائه إلى الملك ليصدر المرسوم بهم وليحلفوا اليمين على أنهم وزارة جديدة . وقال مكرم عبيد (باشا) : دافع عن هـذا الرأى يا محمود (باشا) ،وعلى بركة الله أن يؤلف النقراشى الوزارة ، وأن نبقى متضامنين فى هذا الموقف الدقيق .

وتركت الوزراء وعدت إلى منزلى قبل عودة النقراشى (باشا) اليهم . وفى الصباح نشرت الصحف نبأ تأليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأليفها على النحو المألوف ، وعلمت أن الملك أفضى إلى النقراشى (باشا) بما أفضى به إلىّ من رأى قيل أنه بحث فى القصر ، وأن النقراشى (باشا) حمل هذا الرأى إلى زملائه الوزراء ، فلم يقبله محمود (باشا) حسن ، ولذلك ذهب إلى القصر وناقش القانونيين فيه وأقنعهم بالعدول عنه إلى ماألفته مصر فى تقلبدها الدستورى حين تأليف الوزارات . بذلك قضى فى المهد على بدعة لم يعرفها دستور برلمانى فى العالم ، ولم تعرفها مصر منذ سنة ١٨٧٩ حين أصدر الخديو اسماعيل إرادته بأن يحكم مصر مع وزرائه وبواسطتهم .

وفى ذلك اليوم حمل جثمان الدكتور أحمد ماهر إلى مقره الأخير فى حفل رسمى رهيب اشترك فيه الشعب بكل طوائفه ، مظهراً بذلك استنكاره الجريمة السياسية وإنكاره الصريح لها وسخطه على من يلجأون لأى سبب اليها .

وعقد مجلس الشيوخ بعد الظهر من ذلك اليوم جلسة سرية تليت فيها

خطبة الدكتور ماهر بمجلس النواب قبيل مقتله . ووافق المجلس كما وافق مجلس النواب على إعلان الحرب على اليابان تمهيداً لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو .

كانت الحكومة المصرية معنية فى ذلك الوقت بمسألة تستغرق من عنايتها ما تستغرقه مسألة الأمم المتحدة ، تلك مسألة جامعة الدول العربية . وكانت عنايتها بهذه المسألة ترجع إلى سنة ١٩٤٢ حين كانت الوزارة الوفدية فى الحكم . وقد أوفت المفاوضات بين الدول العربية على وضع ميثاق تلك الجامعة وانتهت إلى توقيعه فى الثانى والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٥ . ولست أعرض الآن لهذا الموضوع ، بل أدعه إلى حين الكلام عن مسألة فلسطين ، لأنه يتصل بها أوثق اتصال . وحسبى الآن أن أتابع الحديث فيما قامت به الوزارة الجديدة تمهيداً لمؤتمر سان فرنسسكو .

ولست أعرض كذلك لأمر آخر أجل خطراً ؛ ذلك تنظيم العلاقات المصرية الانجليزية على قاعدة تخالف معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد كان هذا التنظيم مدار البحث فى اللجنة السياسية فى وزارة الدكتور ماهر ، لكنه سار فى هذه المرحلة الجديدة على مهل ، لأن الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو استأثر بالحظ الأوفى من عناية الوزارة .

أعلنت الحكومة المصرية إذن الحرب على اليابان وأبلغت هذا الاعلان إلى الحكومة الأمريكية تمهيداً للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ووافقها الملك أن يتألف هذا الوفد من مجموعة من أكابر الساسة المصريين حتى تكون أسماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التى تمثل الدول الكبرى . لهذا رأى النقراشى (باشا) أن يسند وزارة الخارجية إلى عبد الحميد بدوى (باشا) فقيه مصر الكبير ليكون بين أعضاء الوفـــد ، وأن يتألف الوفد برياسة رئيس الوزارة .

وصدر المرسوم بتأليف الوفد ، وأقسم أعضاؤه اليمين بين يدى الملك .

وتولت وزارة الخارجية متابعـــة الدراسة لمقترحات (دمبرتن أكس) ، وشغلنا نحن بمفاوضات الجامعة العربية . وتوالت الأيام والأسابيع بعد ذلك وأنا

أفكر فى أمر هذا الوفد المسافر إلى أمريكا . ودار بخاطرى أثناء هذا التفكير أن غياب كبار الساسة عن مصر فى هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لا ضرورة له وقد تخشى مغبته . لا ضرورة له لأن الدول الكبرى صاحبة الشأن الأول فى تصوير هذه المنظمة العالمية الجديدة التى تحل محل عصبة الأمم ستكون صاحبة الكلمة الأخيرة فيما يعرض من الاقتراحات ، ولن تتضامن الدول الصغرى ضدها وهى تدور فى فلكها ؛ وقد تخشى مغبته لدقة الموقف الذى نشأ عن تطور الأحوال فى مصر تطوراً كان مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) بعض نتائجه . وأفضيت بتفكيرى هذا يوماً إلى النقراشى (باشا) وقلت له إننى أوثر أن يرأس بدوى (باشا) ، وزير الخارجيـــة ، وفدنا إلى سان فرنسسكو ، وأن يستصحب من رجال القانون أكثر مما يستصحب من رجال السياسة . وأجابنى رئيس الوزارة على الفور : إننى من هذا الرأى ، وقد خشيت أن أبادئك به وأنت عضو فى الوفد مخافة أن تدور بنفسك ظنة أيا تكون . أما وقد انتهيت أنت اليه ، فاننى موافق تمام الموافقة عليه .

وكذلك أعيد تأليف الوفد برياسة وزير الخارجية .

كان حافظ (باشا) رمضان قد سافر قبل هذا التأليف الجديد للوفد إلى نيويورك لحضور اللجنة التى تنظر فى أصول التشريع الدولى ، وكان مما عنى به أن تكون الشريعة الاسلامية من أصول هذا التشريع .

ثم سافر الوفد بتكوينه الجديد يصحبه عدد من السكرتيرين والصحفيين إلى سان فرنسسكو فى النصف الأول من شهر ابريل . وفى هذه المدينة التى جمعت أعضاء المؤتمر من دول العالم فى قاراته الخمس ، اشتركت مصر اشتراكاً واضح الأثر فى أعمال المؤتمر . وإذ كانت جامعة الدول العربية قد تألفت إذ ذاك وبدأت دورتها الأولى فى شهر مارس من تلك السنة ، فقد اتصلت وفود الدول العربية التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسسكو بعضها ببعض وألفت منها جميعاً كتلة حاولت أن تتصل بدول أمريكا اللاتينية ، وأن تجعل من الدول الصغرى قوة فى التصويت العام لاقرار رأيها . وقد نجحت فى بعض الأمور .

لكن كفة الدول الكبرى كانت بحكم قوتها وفوزها فى الحرب صاحبة الكلمة المسموعة فى الأمور الهامة جميعاً .

وأقام الوفد فى سان فرنسسكو ، وتنقل من شاء من أعضائه ومن المتصلين به حيث شاءوا فى مدن أمريكا . فلما وضع ميثاق الأمم المتحدة وقعته مصر .

وعرض الميثاق على البرلمان المصرى فأقره ، فكانت مصر من الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة ، وكانت موضع التقدير فيها .

* * *

كانت الأمور بمصر تسير أثناء ذلك كله فى مجراها العادى ، وكان ذلك طبيعياً . فقد بعث مقتل الدكتور أحمد ماهر فى أرجاء البلاد جواً من الوجوم فرض على عناصر الشغب والاضطراب أن تتوارى ، ثم كانت أنباء سان فرنسسكو والنشاط الذى أبداه وفد مصر فى المحيط الدولى ، باعثاً على السكينة وعلى نوع من الاطمئنان ، انقلب مع تقدم الصيف ركوداً أو مايشبه الركود . فقد شغل الطلبة فى شهرى مايو ويونية بمذكراتهم ثم بامتحاناتهم ، فلما فرغوا من الامتحانات انقلبوا إلى أهليهم بالريف وترك كثيرون العاصمة إلى مصايفهم ، فلم يبق بها من مظاهر النشاط ما تخشى عواقبه .

فلما انقضى الصيف ، وعاد الناس إلى العاصمة ، وعادت الحكومة اليها من الاسكندرية ، بدأ النشاط يدب فى الحياة من جديد . ورأت الوزارة فى ميثاق سان فرنسسكو ما يعاونها على التفكير فى التخلص من قيود المعاهدة التى وقعتها مصر فى سنة ١٩٣٦ . فقد كان الأساس الذى يقوم عليه هذا الميثاق أن الدول التى وقعته متساوية فى السيادة ، ولا يجوز لذلك أن تفرض دولة كبرى إرادتها على دولة صغرى أو تمس سيادتها . وبقاء قوات أجنبية بمصر يمس سيادة مصر . فمن حق مصر ، وهذه هى الحال ، أن تطلب جلاء هذه القوات عن أراضيها ، مع استعدادها لعقد اتفاق مع إنجلترا فى حدود الميثاق الجديد .

صحيح أن بدوى (باشا) حاول فى مؤتمر سان فرنسسكو أن يدمج فى الميثاق نصاً بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئه فلم يوفق فى محاولته . وصحيح

كذلك أن ميثاق عصبة الأمم كان ينطوى على نص مؤداه أن تنظر العصبة فى أية معاهدة ولو لم تنقض مدتها — إذا كان بقاء هذه المعاهدة يضر بالسلام العالمى ، وأن هذا النص رفع من ميثاق الأمم المتحدة . لكن النصوص التى احتواها الميثاق تفتح باباً لتعديل المعاهدة ، وبخاصة بعد المعاونة القيمة التى بذلتها مصر للحلفاء أثناء الحرب ، وبعد أن انتهت هذه الحرب فى أوربا بتسليم ألمانيا من غير قيد أو شرط ، ثم انتهت فى الشرق الأقصى بتسليم اليابان كذلك بعد أن ألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكى فدمرتهما تدميرا .

شغلت الوزارة بالتفكير فى مفاوضة انجلترا لجلاء قواتها عن مصر ، ولوضع حد للنظام القائم فى السودان . وكان من شأن هذا التفكير أن يشغل الجمهور بما يشد من أزر الوزارة لولا أن كانت فى الوزارة عوامل داخلية تضعفها . فقد كان مكرم عبيد (باشا) قوى الشعور بأن رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، رياسة أدى اليها مقتل الدكتور ماهر (باشا) ، ليس أمراً طبيعياً ، وكان لذلك دائم البرم بوجوده فى وزارة يرأسها النقراشى (باشا) . ولم يكن يخفى هذا الشعور . بل كان يبدى فى كثير من المواقف أنه يريد الاستقالة . واستقالته معناها استقالة زملائه فى الوزارة . وكان هذا التفكير يخيف النقراشى (باشا) ويخيف رئيس الديوان . وقد حدثنى حسنين (باشا) فى هذا الأمر غير مرة ، وطلب إلى أن أتوسط بين الرجلين لازالة ما بينهما من جفوة حتى تظل الأمور جارية من غير تعقيد . ولم تكن وساطتى ، ولا وساطة حسنين (باشا) ليزيد أثرها على تهدئة النفوس إلى حين . لكنها سرعان ما كانت تثور من جديد . أذكر يوماً ذهبت فيه مع لجنة الرد على خطاب العرش نرفعه إلى الملك بقصر القبة ، فلما فرغنا من هذه المهمة التى لا تستغرق عادة أكثر من دقيقتين أو نحوهما ، استبقانى الملك وطلب إلى أى أسوى ما بين مكرم والنقراشى من خلاف ، وأن أقنعهما بأن من الخير للعهد كله أن تزول أسباب الجفاء بينهما . وحاولت ، فلم أوفق ، فذهبت إلى حسنين (باشا) بمنزله فاستدعاهما وتحدث اليهما ، فلم يكن أكثر توفيقاً . ودعاهما الملك لمقابلته بقصر القبة ، وطلب إلى أن أكون هناك للمعاونة فى هذه المهمة . فلما قابلهما خرجا من عنده وعليهما من مظاهر الاتفاق

ما طمأننى ، وما جعلنى أحمد لهما حسن تقديرهما للموقف فى هذا الظرف الدقيق الذى تعد فيه مصر عدتها لمفاوضة إنجلترا فى تعديل المعاهدة .

ترى لو أن أحمد ماهر (باشا) كان حيا ، أكان مكرم (باشا) يسلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) ؟ ولو أنه فعل ، أكان ماهر (باشا) يسلك معه مسلك النقراشى (باشا) ؟ لا أظن . فقد كان مكرم (باشا) يعلم أن الدكتور ماهر كان إلى ذكائه ، حازماً ، وإلى لطفه وظرفه ، شديد الاعتداد بنفسه ، فلا يقبل مثل هذه المعاملة من أحد . ولو أن مكرم (باشا) سلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) لما تردد فى تقديم استقالة الوزارة لأن التعاون بينه وبين مكرم (باشا) أصبح مستحيلا ، ولما رجع عن استقالته هذه لأى اعتبار ، ولما بلغ من حرصه على الوزارة أن يقبل وساطة أو تسوية . فاما كلفه الملك بعد ذلك باعادة تأليف الوزارة فألفها ولم يشترك فيها مكرم (باشا) وحزبه ، وإما ألفها غيره ، فكان له رأيه فى اشتراك حزبه أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة.

لم يكن ذلك تصرف النقراشى (باشا) على الرغم من قوله لى غير مرة إن التعاون بينه وبين مكرم أصبح مستحيلا . وأحسب أن حرص رئيس الديوان وحرص الملك على ألا يتغير الوضع الوزارى كان له أثره فى تصرفه .

لكن ما حدث من استدعاء الملك لرئيس الوزارة ولوزير المالية ، وما كان قبل ذلك من خلافهما ، لم يبق سراً ، بل تناثرت أنباؤه ووقفت عليها المعارضة ، فكان لذلك أثره فى تشجيع هذه المعارضة وإضعاف الوزارة . ومن أساليب المعارضة فى مصر أن يندفع طلبة الجامعة لمناوأته الوزارة بالاضراب وبالمظاهرات التى يحتك فيها الطلبة بالبوليس ، وتقع فيها غالباً مناوشات يصاب فيها أفراد من الفريقين بالأذى .

وكذلك كان . فقد بدأ طلبة جامعة فؤاد الأول بالجيزة يضربون ويتظاهرون . وبدا لهم يوماً من أيام شهر يناير سنة ١٩٤٨ أن ينحدروا من كلياتهم إلى القاهرة يريدون قصر عابدين للتظاهر أمامه ، واتخذوا طريقهم إلى (كوبرى عباس) المؤدى إلى منيل الروضة . فلما اكتمل جمعهم فوقه فتحه البوليس فحصرهم فى نطاقه ، فلم يعودوا يستطيعون حراكاً . وفى هذا المضيق

وقع بينهم وبين البوليس التحام عنيف استغلته المعارضة من بعد حتى لقد زعمت أن أحد الطلبة بلغ من تأثره بإصابته أن ألقى بنفسه فى المـــاء فغرق . ولم يكن هذا صحيحاً . مع ذلك استقر فى أذهان الجمهور وجعله أشد مقتاً للوزارة . فأما طلبة الجامعة فأثار هذا الصدام بينهم وبين البوليس ما حرك الحفيظة والحقد فى نفوسهم ، وما دفع بعض العناصر للتفكير فى التخلص من الوزارة بأية طريقة مشروعة أو غير مشروعة .

وكان ١١ فبراير — عيد ميلاد الملك — يقترب . وفى عشية ذلك اليوم أنعم الملك على الوزراء الذين لم يكونوا (باشوات) برتبة الباشوية . وحسب كثيرون أن الملك أراد بذلك أن يظهر تأييده للوزارة ليقوى مركزها . لكن هذا الانعام زاد الحفائظ التى انطوت عليها بعض النفوس زيادة ظهر أثرها جلياً فى اليوم التالى من يوم عيد الملك .

ذلك أن الملك كان سيضع فى ذلك اليوم حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول ، على أن يكون « بيت الطلبة » أول ما يقام من مبانى هذه المدينة . وكان الطبيعى أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة وبهذا البيت الذى يأوى منهم كثيرين يتعذر عليهم أن يجدوا مأوى صالحاً على مقربة من الجامعة . لكن الصبح تنفس عن شائعات تردد أن طلاب الجامعة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس . فلما تقدم النهار ، بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع . وسمعت ظهراً أن محاولات إجرامية تدبر ، فاتصلت برئيس الديوان وسألته عن الموقف وتطوراته ، وعما إذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجباً أن أذهب اليها بوصفى رئيس مجلس الشيوخ ، فذكر لى أنى يجب أن أعد عدتى للذهاب اليها ما لم يتصل بى قبيل موعدها . ولم يتصل بى ، وذهبت إلى مكان الاجتماع ، فاذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة . وجاء الملك متأخراً عن الموعد المعين ، ثم علمت أن البوليس ضبط فى إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى . ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم . وتم

الحفل سراعاً فى أضيق حدوده ثم انصرف الملك ، وانصرف الحاضرون كل إلى منزله أغلب الأمر ، والجو يؤذن بالنذر .

ما عسى يكون مصير الوزارة بعد ذلك اليوم ؟ وهل يوكل اليها وقد عجزت عن حفظ الأمن أن تتولى المفاوضات مع إنجلترا ؟ شعر الجميع بأن ذلك أصبح محالا ، وكان هذا الشعور صادقاً .

وقدم النقراشى (باشا) استقالة الوزارة ، وعهد الملك إلى اسماعيل صدقى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

الفصل العاشر

من عهـــد إلى عهد

انتهت الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، ووضع مؤتمر سان فرنسسكو ميثاق الأمم المتحدة ، وتابعت مصر تفكيرها فى المصير الذى تختاره لنفسها بعد الحرب ، فبعث النقراشى (باشا) إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة يذكر فيها أن مصر تريد أن تدخل فى مفاوضات مع إنجلترا لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان . لكن وزارة النقراشى (باشا) لم تقو على مواجهة الموقف الداخلى ، ولم تستطع لذلك أن تبقى بعد أن أبلغتها إنجلترا أنها مستعدة للتفاوض معها وفقاً لأحكام المعاهدة نفسها حيث تنص على إمكان تعديلها بعد مضى عشر سنوات من تاريخ توقيعها .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف وزارة تضطلع باجراء المفاوضات . وليس من غرضى فى هذا الفصل الأخير أن أتناول ما حدث تمهيداً للمفاوضات ، ولا كيف جرت خلال الأشهر التسعة التى قضتها وزارة صدقى (باشا) فى الحكم . فسأفرد باباً خاصاً فى الجزء الثالث من هذه المذكرات للمفاوضات المصرية الانجليزية ، كما أفرد أبواباً فى ذلك الجزء لمسألة فلسطين والجامعة العربية ، وللحياة النيابية فى مصر ، ومراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ولوفد مصر فى مجلس الأمن ، ولوفد مصر فى الأمم المتحدة ، وللاتحاد البرلمانى الدولى . وإنما أريد أن أوجز فى هذا الفصل الحالى ما تعاقب على مصر فى السنوات الست الأخيرة ، من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٢ ، حين أكره (الملك) فاروق على التنازل عن العرش وعلى مغادرة البلاد .

وبعض فصول الجزء الثالث مما أشرت الآن اليه قد كتب من قبل حين كتبت فصول هذا الجزء الثانى كلها — خلا هذا الفصل وتقديم هذا الجزء —

قبل تنازل (الملك) فاروق عن عرش مصر . ولم أعدل منه شيئاً يذكر . . . وسيرى القارئ اتساق حوادث هذا الفصل وأحداثه مع ما سبقه من فصول ، وأن ما تم فى السنوات الست الأخيرة من عهد فاروق كان التطور الطبيعى للأحداث التى وقعت قبلها .

عهد (الملك) فاروق إذن إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة. وقد دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر . فلم يكن لصدقى (باشا) حزب سياسى يستند اليه ، فماذا عساه يفعل إذا لم تؤيده الأحزاب الممثلة فى البرلمان تمثيلا قوياً ؟ لقد زارنى الرجل مساء اليوم الذى استقال فيه النقراشى (باشا) وذكر لى تكليفه بتأليف الوزارة ، وذكّرنى بصلاتنا القديمة حين كان هو حراً دستورياً ، وطلب معاونة الحزب له . فذكرت له أننى سأستشير إخوانى فى الحزب. فلما انصرف من عندى مرَّ بالنقراشى (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وبمكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية . وقد ذكرا لى أنهما رأيا عدم معاونته، لأن تأليفه الوزارة خروج على التقاليد الدستورية المألوفة .

وشاورت أصدقائى الدستوريين ، وذكرت لهم موقف الحزبين الآخرين، فذكرنى بعضهم بموقف الهيئة السعدية منّا فى انتخابات سنة ١٩٤٤ وبما كان منها أثناء رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، وأبدت كثرتهم الميل للتعاون مع صدقى (باشا) . ولم أشاركهم فى هذا الميل ، فلم أنس مواقف صدقى (باشا) منا فى سنة ١٩٣٠ . وترك لى هؤلاء الأصدقاء أن أتصرف فى الموقف مع إلحاح بعضهم علىَّ أن أقدر النتائج التى تنجم عن رفض الاشتراك فى الوزارة إذا وقف الملك من أحزابنا موقف الخصومة وأباح لصدقى (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وبعد مناقشات طويلة بينى وبين الوزراء الدستوريين السابقين ، تألفت الوزارة وبين أعضائها أربعة منهم . ولم أر الاعتراض على ما حدث حرصاً على وحدة الحزب .

وبالغ صدقى (باشا) من بعد فى الحفاوة بالحزب ووزرائه مبالغة دفعت الحزب لتأييد وزارته بالقوة التى كان يؤيد هو بها الحزب ، أو على الأقل إلى التظاهر بهذا التأييد من جانبه ومن جانبنا مع قيام حالة الحذر عند الفريقين .

ونشأ عن كل ما حدث أن بدأ رئيس الوزراء يميل إلى مجاراة القصر فى رغائبه، معتبراً القصر سنده الأصيل. وكان ذلك الميل متفقاً مع اتجاه صدقى (باشا)، وإن بدا أقل اندفاعاً فيه عما كان فى سنة ١٩٣٠.

ابتدع القصر فى ذلك الحين منصباً فيه لم يعرف من قبل. ذلك منصب المستشار الصحفى لديوان الملك. وصدر الأمر الملكى بتعيين الأستاذ كريم ثابت فى هذا المنصب، فلم يبد صدقى (باشا) اعتراضاً جدياً على هذا الوضع المبتكر. وقيل يومئذ إنه أراد أن يلمح بالاعتراض فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت كان يتقاضى من المصروفات السرية مبلغاً معيناً، وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى إعفاءه من الاستيلاء على هذا المبلغ، فصدرت الارادة الملكية بمضاعفة المبلغ الذى يستولى عليه المستشار الصحفى من المصروفات السرية، ونفذ صدقى (باشا) هذه الارادة.

وحدث فى ذلك الحين أن دعا (الملك) فاروق، بغير رأى الوزارة ولا علمها، ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها، واستقبلهم فى مزارعه الخاصة بانشاص، وتحدث وإياهم فى سياسة الدول العربية والجامعة العربية. وصدرت فى هذا الاجتماع قرارات أذيعت، من بينها قرار بانشاء قومية عربية. ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الخارجية، لطفى السيد (باشا)، وحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية. وفهم الناس يومئذ أن سياسة (الملك) فاروق الشخصية ترمى إلى أن يتولى بنفسه الزعامة على الدول العربية. مع ذلك لم تعترض الوزارة على ما حدث، ولم ترد أن تثير أية ثائرة بشأنه.

وكان صدقى (باشا) يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض إنجلترا لا جلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان، ومن الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات صفواً لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات، وكأنما القصر غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو، بل كأن من حق القصر أن ينتهز مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية. وقد أثبت الواقع من بعد أن الاغضاء عن حق بحجة المحافظة على مصلحة

عليا لا يكفل هذه المصلحة ، ويؤدى إلى نتائج خطيره . فقد أدت سياسة القصر من بعد إلى اضطراب فى شئون الحكم ، ولم يكفل السكوت عنها نجاح المفاوضـات .

ورسمت الوزارة لنفسها سياسة داخلية صورتها فى عبارة (محاربة الفقر والجهل والمرض) ، وعهدت إلى كل وزير بتنفيذها فى وزارته . وقد أخبرنى بعض الوزراء أن هذه السياسة كانت جديرة بأن توفى خير الثمرات لو أن تنفيذها جرى بهمة تعادل همة الدعاية التى صحبتها أول إعلانها . لكن اشتغال رئيس الوزارة بالمفاوضات من ناحية ، واعتبارات الميزانية من ناحية أخرى ، جعلتا الهمة التى بدأت بها تفتر شيئاً فشيئا ثم تزداد فتوراً كلما شعرت الوزارة بعقبات تقف فى سبيلها وتهدد مركزها .

وكان مجرى المفاوضات يهدد مركز الوزارة أحياناً . وقد اختلف أعضاء هيئة المفاوضة عند بحث مسألة السودان اختلافاً اضطر معه اسماعيل صدقى (باشا) إلى تقديم استقالة الوزارة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وأراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برياسة شريف صبرى (باشا) يشترك فيها الوفديون . لكن هذه الفكرة لم تنفذ لأسباب مختلفة ، منها أن القصر لم يكن متحمساً لها . دعانى الملك فى هذه المناسبة لمقابلته ، فلما كنت فى حضرته ذكر لى أنه كلف شريفاً بتأليف وزارة يشترك فيها الوفد بأعضاء ثلاثة ليس رئيسه منهم ، ويشترك فيها السعديون والدستوريون ، فيكون النقراشى (باشا) وسعدى معه ، وأكون أنا ودستورى معى من أعضائها . وكان جوابى أننى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيراً أبدا ، وأننى لا أنقض عهداً قطعته . وقال الملك : قابل شريفاً وتكلم معه .

ولعل إجابتى هذه ، وإن وافقت هوى الملك فى أمر تأليف الوزارة الجديدة ، لم تعجبه صيغتها ، كما لم تعجبه صيغة كثير من إجاباتى فى ظروف مختلفة .

فلما قابلت شريف (باشا) صبرى بمنزل سرى (باشا) فى المساء لم نتفق . وقد ذكر لى حسن يوسف (بك) رئيس الديوان بالنيابة ، فى الغداة ، أنه سر بعدم الاتفاق ، ولكنه كان يود أن يجئ إخفاق الفكرة من ناحية الوفد حتى لا يتهم القصر بأنه عمل لاخفاقها .

ورفض الملك استقالة صدقى (باشا) ، وعادت وزارته تعالج شؤون الدولة . لكن الخلاف فى هيئة المفاوضة كان قد بلغ حداً تعذر معه الاتفاق على شىء. وكانت الوزارة قدعدلت واشتركت فيها الهيئة السعدية . ورأى صدقى (باشا) أن يسافر إلى لندن ، وأن يتصل مباشرة بوزير الخارجية البريطانية لاتمام المفاوضات ، وطلب أن أسافر ويسافر النقراشى (باشا) معه بوصفنا رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة . ورفضت هيئة المفاوضة إقرار هذا الرأى ، فسافر صدقى (باشا) ووزير الخارجية إبراهيم عبد الهادى (باشا) إلى لندن ، ممثلين لهيئة الوزارة لا لهيئة المفاوضة ، وانتهيا إلى مشروع اتفاق وقعاه ووقعه مستر بيڤن بالحروف الأولى من أسمائهم ، وعرف من بعد بمشروع « صدقى — بيڤن ».

فلما عادا إلى مصر ، دعيت هيئة المفاوضة للاجتماع كى تبدى رأيها فى المشروع ، فتبين أن الخلاف القديم جعل التعاون بين أعضائها ، والتعاون بينها وبين الوزارة مستحيلا . عند ذلك حلها صدقى (باشا) اكتفاء بعرض المشروع على البرلمان . وقد أفادت المعارضة من هذا الاجراء ، واتخذته دليلا على أن المشروع لا يحقق مطالب مصر . وأيد المخالفون من أعضاء الهيئة المنحلة هذا التصوير فزاد مركز صدقى (باشا) ومركز الوزارة كلها دقة وحرجا .

وأعان المعارضة على الاشتداد فى مهاجمة الوزارة ، التجاء صدقى (باشا) إلى الشدة فى معاملة الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية ، وإلى اعتقال من ينسب اليهم نشاط شيوعى إعتقالا شبه عرفى .

وقد استندت الوزارة لتسويغ الشدة فى معاملة الصحف إلى فقرة وردت فى مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة تبيح إنذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الادارى إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ، وحاولت أن تبسط سلطانها فى الانذار والتعطيل إلى مدى أوسع من الشيوعية والنزعات اليسارية ، حتى لقد قال رئيس لجنة القضايا إذ ذاك من فوق منبر مجلس الشيوخ : إن مسائل الزواج والطلاق والميراث وما اليها تدخل فى مدلول كلمتى (النظام الاجتماعى) الذى تشير اليه المادة . وقد اضطررت أنا أن أتلو يومئذ من منصة رياسة الشيوخ بياناً أدفع به هذا التفسير وأدافع عن حرية الصحافة ، وأعيد إلى الأذهان

أن الفقرة التى تستند اليها الحكومة إنمـــا أقحمت على المشروع الذى وضعته لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ لمقاومة الشيوعية ، فهى استثناء من نص المـــادة الذى يحظر مراقبة الصحف وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الادارى ، ولا يصح أن يتجاوز الاستثناء حدوده بحال ، بل يجب أن يبقى محصوراً فى أضيق هذه الحدود.

أدت هذه الأحوال مجتمعة إلى تبلبل الأفكار وشيوع القلق ، وإضراب طلاب الجامعة ، وتعدى الأمر إلى أعمال إجرامية منكرة : كانت القنابل تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية ، فيذيع تفجرها فى النفوس الرعب والفزع . وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الاضرار ما زاد الناس رعباً وهلعا . عدت إلى منزلى ذات مساء ، فلمااستقر بى المقام سمعت نفير عربتنا الخاصة إيذاناً باقترابها من المنزل . وبعد لحظة سمعت دوياً مزعجاً نشأ عن تفجر قنبلة أمام باب المنزل . وتبين حين التحقيق أن قنبلة أخرى كانت موضوعة فى الطريق على مقربة من القنبلة الأولى ولم تنفجر .

تعددت هذه الحوادث ، وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون بأن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن ، وأنها يجب أن تستقيل .

استقالت وزارة صدقى (باشا) إثر هذه الحوادث . وكانت قبل ذلك قد لجأت إلى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع « صدقى — بيفن » فأقره . وكان النقراشى (باشا) بين الخطباء الذين تكلموا يؤيدون المشروع . فلما قبل الملك استقالة صدقى (باشا) عهد إلى النقراشى (باشا) فى تأليف الوزارة ، فألفها من الأحرار الدستوريين والسعديين دون غيرهم من الأحزاب أو من المستقلين . وظن بعضهم يومئذ أن اختيار النقراشى (باشا) لرياسة الوزارة ، بعد أن أعلن قبوله مشروع « صدقى — بيفن » له مغزاه . لكن الأحرار الدستوريين كانوا قد أبدوا على مشروع « صدقى — بيفن » تحفظات . وكان ما حدث من اختلاف هيئة المفاوضة مع صدقى (باشا) على مسألة السودان قد أقنع الناس بأن ما ورد فى المشروع بشأنها لا يمكن الاطمئنان إلى صيغته . لذلك كله لم يكن للنقراشى (باشا) بد من استئناف المفاوضات . ولم ترفض انجلترا ما طلب من ذلك لأنها جرت فى سياستها منذ ١٩٢٢ على ألا ترفض المفاوضة إذا طلبتها مصر .

والواقع أن الانجليز كانوا حريصين فى ذلك الحين على جلاء قواتهم عن قناة السويس تخفيفاً لأعباء دافع الضرائب البريطانى ، ولأن القناة لم يبق لها من الأهمية الاستراتيجية بعد التطور الذى حدث فى أسلحة الحرب مثل ما كان لها من قبل . ولتثبت حسن نيتها نقلت قواتها من القاهرة والاسكندرية إلى منطقة قناة السويس ، واحتفلت وزارة النقراشى (باشا) بهذا النقل ، وعدته فألا حسناً بنجاح المفاوضات التى استأنفها رئيسها .

على أن ما قام به النقراشى (باشا) من مباحثات ، ثم ما قام به أحمد حشبه (باشا) وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم فى السودان — ذلك كله لم يسفر عن نتيجة مقبولة . وتداول ساسة مصر المؤيدون للحكومة النظر فى موقف مصر بعد إخفاق المفاوضات ، واستقر رأيهم على أن تلجأ مصر إلى مجلس الأمن تعرض خلافها مع انجلترا عليه . وعرض الخلاف بالفعل فى أشهر الصيف من سنة ١٩٤٧ . وبعد جلسات وخطب عديدة انتهى المجلس فى ١٠ سبتمبر إلى قرار بتأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها فى جدول أعماله ، وللطرفين المتنازعين ، ولمن شاء ، أن يثيرها من بعد على النحو الذى يراه .

وعاد النقراشى (باشا) بعد ذلك إلى مصر ، وبعث الملك إلى المطار بعربة ملكية أقلت وزيره الأول إلى القصر ، فقابله الملك وأصدر اليه نطقاً ملكياً بأن أحداً لم يخدم مصر كما خدمها هو[1] .

اطلعت على قرار مجلس الأمن بتعليق المسألة المصرية وأنا على ظهر الباخرة مسافر إلى نيويورك أرأس وفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكانت هذه الجمعية ستنظر مسألة جد خطيرة عند الدول العربية كلها . كانت ستنظر التقرير الذى وضعته لجنة شكلتها فى دورة خاصة لحل مشكلة فلسطين ومكان العرب واليهود فيها .

لم تعهد الجمعية العامة للجنتها السياسية بنظر هذه المسألة ، بل ألفت لجنة خاصة تقديراً لما لها من جليل الخطر فى الحياة الدولية . وقد استمرت اللجنة

---

(١) تفصيل ماحدث فى المفاوضات وفى مجلس الأمن مدون فى الجزء الثالث من هذه المذكرات .

الخاصة تبحث الموضوع وتناقشه وتحاول إيجاد حل يرضاه العرب واليهود طيلة الثلاثة الأشهر التى امتد اليها انعقاد الجمعية العامة فلم توفق إلى هذا الحل ، فأحالت المسألة على الجمعية العامة . وبعد مناقشتها قررت الجمعية إنشاء دولة إسرائيل بأغلبية لم تبلغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين ، وذلك لكثرة الممتنعين عن التصويت . مع ذلك اعتبر القرار بانشاء دولة اسرائيل صحيحاً متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ! ! (١) .

فكرت طويلا وأنا فى طريق عودتى إلى مصر فى هذا الموقف الذى أثارته الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط بالنكوص عن إصدار قرار موضوعى فى المسألة المصرية ، وباصدار قرار بانشاء دولة إسرائيل ، ورأيت أن البلاد الشرقية يجب أن تتخذ لها موقفاً خاصاً فى المعترك الدولى يعاونها على تحقيق استقلالها وسيادتها. وزادنى إمعاناً فى هذا التفكير ما لمسته خلال ثلاثة الأشهر التى أقمتها فى أمريكا من توتر العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية توتراً أثار فى الولايات المتحدة هستريا الحرب وجعل ساستها وصحافتها يندفعون يريدون القضاء على روسيا السوفيتية قبل أن تستعد لمهاجمة بلادهم أو تستعد للدفاع عن نفسها .

إننا حلفاء الدول الغربية . وبعبارة أصدق تصويراً للواقع : إن أكثر البلاد الشرقية ، والبلاد العربية كلها ، واقعة فى دائرة النفوذ الغربى . فاذا وقعت حرب بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ونحن فى هذا الموقف ، تلقينا صدمتها الأولى ، وكنا طوال الحرب فى مثل موقف بلجيكا فى الحربين العالميتين الماضيتين . فاذا لم تحترم هذه الدول الغربية حريتنا وسيادتنا كاملتين أثناء السلام ، وكناسنبقى كما نحن فى دائرة النفوذ الأجنبى ، فما أجدرنا أن نعدل نهائياً عن التفكير فى الاستقلال والسيادة والحرية والرخاء . وهذا ما لن نرضاه . ويجب لذلك أن نفكر فى إنشاء كتلة جديدة تضم شعوب الشرق الأوسط وشعوب المحيط الهندى ، تكون سياستها الوقوف بمعزل عن الكتلتين ، واكتفاء كل واحدة من دول هذه الكتلة الجديدة بالدفاع عن نفسها إذا هوجمت . ذلك أحفظ لكرامتنا جميعاً ، وأحفظ للسلام العالمى.

كذلك فكرت ، متأثراً بما شهدته فى اجتماع الأمم المتحدة . وقد أعلنت

---

(١) تاريخ المسألة الفلسطينية وأطوارها مشروحة فى الجزء الثالث من المذكرات .

انجلترا إلى هذه الأمم أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب قواتها منهـا في موعد نهايته ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وتركت لليهود وللعرب مواجهة الموقف الذى ينشأ عن تنفيذ قرارها . وكان اليهود بعد قرار الأمم المتحدة يعدون العدة لانشاء دولتهم . وكان وزراء خارجية الدول العربية يجتمعون يفكرون ما عساهم يصنعون للحيلولة دون إنشاء هذه الدولة . وكان النقراشى (باشا) مصراً إزاء هذا الموقف على ألا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره .

ولو أن الأمر فى مصر كان للنقراشى (باشا) وحده ، لبقى على إصراره ذاك . لكن الأمر فى الواقع لم يكن كذلك .

أشرت إلى أن الملك فاروق بدأ بعد انتهاء الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، يعمل على توطيد سلطانه المطلق ، فأنشأ منصب المستشار الصحفى للديوان الملكى بغـير علم الوزارة ولا رأيها ؛ ثم إنه اتجه بتفكيره إلى أن يتولى بنفسه زعامة الدول العربية من غير أن يكون لوزرائه رأى فى الأمر أو كلمة . ولهذا الغرض جمع ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها بمزارعه الخاصة بانشاص ، وتداول معهم الرأى فى شأن هذه الدول ومصيرها . وحضر هذا الاجتماع عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية . وآثر صدقى (باشا) ، حرصاً منه على صفاء جو المفاوضات ألا يعترض على اجتماع إنشاص فسكت عنه .

وقد شجع الملك فى اتجاهه المطلق أن بلغ الخلاف بين الأحزاب المصرية مبلغاً استعصى معه جمع كلمة الأمة حين كان الخطر الذى يقتضى إتقاؤه جمع الكلمة ماثلا أمام كل عين . لمـا لم تنته مفاوضات النقراشى (باشا) وخشبه (باشا) مع إنجلترا إلى نتيجة ، واجتمع الرأى على الاحتكام إلى مجلس الأمن ، قدرت أن وحدة الأمة فى وزارة قومية أكفل بنجاح مسعاها . وخاطبت فى الأمر كثيرين ممن كانوا يحضروى إلى مكتبى برئاسة الشيوخ . وحضر عندى ذات صباح حسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وأخبرنى أن الملك يرحب بتأليف وزارة قومية ، ويرى أننى أقدر من غيرى على إقناع الوفديين

وسائر الأحزاب بقبول الفكرة . ودعوت إلى مكتبى لطفى السيد (باشا)، وواصف غالى (باشا) ، وزكى العرابى (باشا) وصبرى (باشا) أبوعلم . وخاطبتهم فى الأمر ، فاقتنع الأولان لأنهما مستقلان ، واستمهلنى الآخران ، وهما وفديان ، للتفكير فيه . وفى الغد أبلغنى صبرى (باشا) أبو علم أن الوفد يرفض هذه الدعوة لاقتناعه بأنها غير مخلصة ، وأن الوزارة القومية إذا تألفت وحققت جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان ، فستقال هذه الوزارة أو تستقيل ، وسيسخر الملك من الوفديين ويقصيهم عن الحكم إلى غير عودة . وعبثا حاولت إقناع سكرتير الوفد بأن هذا التفكير غير مستقيم ، وبأنه لو صح لزاد الوفد قرباً من قلب الشعب ، ودمغ خصومه بشر ما يدمغ به سياسى ، بالنفاق والكذب جرياً وراء الحكم وحرصاً عليه .

آمن الملك من يومئذ بأن الأحزاب التى تأبى أن تجتمع لمصلحة وطنية عليا لا سبيل إلى اجتماع كلمتها ضد ما يكسبه لنفسه من سلطان مطلق . وكان قد آمن من قبل بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ما أمن تدخل إنجلترا فى شؤونه . ذلك بأنه كان يظن إلى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن محبة الشعب له وتعلقه بشخصه يصدان انجلترا عن التعرض لذاته أو لعرشه . فلما رأى ما حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ورأى الشعب يستقبل الأمر الجلل بما استقبله به ، فقد إيمانه بالشعب ، وحسب أنه يستطيع أن يحكمه حكماً مباشراً إذا أمن جانب الانجليز مؤمناً — كآبائه — بأن الشعب المصرى لـيِّن العريكة سهل القياد .

أذكر يوماً قابلته وجرّ الحديث إلى ذكر ٤ فبراير ، فأبديت أسفى لما حدث يومئذ ، فقال : لا تأسف . لقد علمنى هذا الحادث درساً لن أنساه .

وما أحسبه قصد بعبارته هذه غير المعنى الذى أشرت إليه .

وكان طبيعياً أن يتجه فاروق للسلطان المطلق وقد وجد ما يدفعه اليه ويشجعه عليه . فتاريخ مصر الحديث يميل به إلى هذا السلطان وإلى مقاومة كل قوة تقف فى سبيله . ألم يكن جده الأعلى محمد على قد فرض نفسه حاكماً مطلقاً بعد أن وصل إلى « باشوية » مصر بارادة الشعب المصرى ، ثم أدت به نزعته الفردية فقاوم متبوعه سلطان آل عثمان حتى لا تقف قوة فى سبيل إرادته . وكان

موشكاً أن يبلغ ماأراد لولا أن قاومته السياسة الأوربية وحاربته ؟ ! أو لم يكن جده إسماعيل مثال الحاكم الفرد الذى لا يعرف لسلطانه حداً ولا قيداً ، فكانت إرادته العليا وكانت كلمته أمراً نافذاً وقانوناً يخضع الكل له ؟ وظل ذلك شأنه حتى اضطر تحت ضغط الحوادث الدولية إلى التظاهر بالاعتماد على الشعب والتسليم بحقوقه رغم ازدرائه هذا الشعب وإنكاره وجوده . وقد انتهت به نزعاته ومداوراته إلى أن استجاب السلطان العثمانى إلى ماطلبته الدول الكبرى فخلعه عن عرش مصر .

وكان لوالده الملك فؤاد مثل هذه النزعة ، وإن بقيت حبيسة فى السنوات الأولى من عهده ، لأنه جاء إلى العرش بعد أن بلغ الخمسين من سنه ، وجاء اليه بقوة الحماية البريطانية التى فرضت على مصر منذ بدأت الحرب العالمية الأولى فكان الأمر أثناء تلك الحرب إلى السلطة العسكرية البريطانية . فلما انتهت الحرب واستخلصت مصر من انجلترا الاعتراف باستقلالها وسيادتها ، حاول أن يفوز بالنصيب الأوفى من ثمرات هذا الاعتراف ، وأن يوسع حقوق الملك فى الدستور ، وأن يمدها من بعد إلى ما وراء نص الدستور . ولهذا ظلت صلاته بالساسة المصريين قائمة على الحيطة والحذر .

شاب لمـا يبلغ السابعة والعشرين ، هذه وراثته ، طبيعى أن يكون النزوع إلى السلطان المطلق بعض فطرته . فاذا أحاطت به منذ نعومة أظفاره بيئة شجعت أثرته ، ثم توفى والده ولمـا تسعده دراسته بحظ من الحكمة يخفف من هذه الأثرة ، كان طموحه إلى الانفراد بالسلطان عظيما .

قص على عزيز (باشا) المصرى ، وكان قد سافر إلى انجلترا قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفاً على تعليم فاروق ، أن المحيطين بولى العهد كانوا يسارعون إلى إرضاء أهوائه ونزوات شبابه ، وأن رائده حسنين (بك) — الذى أصبح من بعد حسنين (باشا) رئيس الديوان — كان لا يصده دون الاندفاع إلى ما يطفئ نوازع هذا الشباب . فلما تولى الملك بعد أبيه ، بالغ المحيطون به فى تملق شبابه وفتوته . فكانوا يقولون له : إنه وجده الذى يستطيع أن ينهض بالبلاد ويدفع اليها من شبابه أسباب الوثبة والفتوة ؛ وكانوا يقولون له : إن الساسة فى مصر قد نشأوا فى عهد الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية وظلوا متأثرين بتفكير

ذلك العهد وعقليته ، وأن البلاد يعوزها دم جديد وعقلية جديدة . وهذا الدم وهذه العقلية موجودان فيها ولكنهما بحاجة إلى من يبعثهما ويبرزهما ، وفاروق الشاب الحكيم يستطيع ذلك ولا يستطيعه غيره ؛ وكانوا يقولون له : إن أجداده هم الذين أنشأوا مصر الحديثة من العدم ، وهم الذين انتشلوها من وهدة الفناء إذ كادت تتردى فيها لعهد المماليك ، وأنه وارث هذا التراث المجيد وصاحب الرسالة ببعث الشرق كله وإتمام المعجزة التى حاولها جده محمد على ثم حالت الأقدار دونها .

كانوا يقولون له ذلك وأشباهه من القول ، فكان يصدقه ويفتتن به ، وكان لذلك يمقت كل من يذكره بأنه ما يزال فى بدء شبابه ولمـــا تنضج التجارب حكمته ، أو أنه بحاجة إلى أن يدرس ليتم تعليمه ، أو أن من الخير له وللبلاد أن يسمع لمشورة الساسة القدامى وأن يفيد من تجاربهم . كان لا يطيق هذا الكلام ويضيق بصاحبه قدر ما كان يفسح صدره للملقين الذين لا يفتأون فى ملقهم يكررون له أنه الحكمة مجسمة ، وأنه يرى بعين بصيرته ما لا يراه غيره بعلمهم وتجاربهم وسنهم وخبرتهم .

نشبت الحرب العالمية الثانية ولمـــا يكن فاروق قد بلغ العشرين من سنه . وأدت الظروف إلى بقاء مصر دولة غير محاربة . وقد سمعت الملك غير مرة يقول إنه هو الذى رسم هذه السياسة وأمر بتنفيذها ، وأن أحداً غيره لم يكن يفكر فيها . هذا مع أنه كان يرى فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى بنفسه قيادة الجيش المصرى وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة . لكن أطوار الحرب غيرت من هذا الاتجاه . فقد رأى المصريون تقدم الألمـــان السريع واستيلاءهم على بولونيا ثم على البلجيك وهولندا والدانمرك . عند ذلك بدأ المسؤولون يتزعمهم الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، يقنعون الملك بأن تبقى مصر بعيدة عن الحرب فلا تعلنها . مع ذلك ظل الرأى فى دخول مصر الحرب أو بقائها دولة غير محاربة يتأرجح حتى أقنع حسن (باشا) صبرى الانجليز بأن مصلحتهم تقضى ببقاء مصر قاعدة حربية آمنة غير محاربة .

ولو أن الملك توافرت له حكمة السن وتجاربه ، وصدق المشورة من حاشيته

والمحيطين به ، لما أدت نزعته إلى السلطان المطلق لبرم الشعب المصرى أو عدم رضاه . فهذا الشعب طويل الاحتمال ، غير ميال للثورة إلا أن تفيض الكأس ولا يبقى فى قوس الصبر منزع . لكن نزعته هذه ، وشبابه المبكر ، وتمليق المتملقين ، ومكانة العرش ، كل ذلك دفعه إلى نوع من عدم المبالاة ظهر أول ما ظهر فى حياته العائلية . أذكر يوماً من سنة ١٩٤٠ لقيت فيه حسن (باشا) صبرى رئيس الوزارة وهو فى مكتبه بوزارة الخارجية ، وفيما نتحدث ذكر لى أن سير مايلز لامبسون ، السفير البريطانى ، أبلغه فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم ، أن نزاعاً حاداً قام بين الملك فاروق والملكة فريدة فى الساعة الثالثة من صباح اليوم نفسه وقص عليه ما تبادله الزوجان من عبارات لا تخلو من قسوة لعل من أسبابها أن الملك رزق من فريدة (صافى ناز) ثلاث بنات ولم يرزق ولى عهد .

فلما انتهت الحرب ازداد الملك اندفاعاً مع أهوائه ، فكان كثير ما يرتاد (الكباريهات) ويجالس فيها مختلف الطبقات ، ومن حوله حاشيته پوللى وكريم ثابت وحلمى حسين ، وكان يقضى معظم لياليه يقامر بنادى السيارات بالقاهرة شتاء وبالاسكندرية صيفاً . وقد غامر بعضهم بتنبيهه إلى ما قد يجره ذلك من نتائج ، فكان يسخر من هذا التنبيه ويقول : أنا أعلم أنه لن يبقى فى العالم بعد سنوات إلا خمسة ملوك ، ملك انجلترا وأربعة الملوك المصورة فى ورق اللعب .

وأدت به هذه الحال إلى أنه لم يكن يحفل برجال دولته ، بل كان يزدريهم ويقول إنه يكفيه أن يشير إلى أى منهم بأصبعه ليلبى الاشارة طائعاً شاكراً . كنت بروما صيف ١٩٤٨ أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما أنا غائب عن مصر هاجمتنى جريدة (أخبار اليوم) رغم اشتراك حزبى فى الوزارة مهاجمة لم أعرف لها سبباً . فلما عدت إلى مصر وقابلت الملك وقصصت بايجاز ما حدث بروما رأيته انتقل بالحديث ، ودار بيننا حوار أذكر منه ما يلى :

الملك — إنت يا هيكل جعلت الناس يقولون إنك طامع فى رياسة الوزارة .

أنا — من هم هؤلاء الناس ؟ أنا لا أعرف أحداً قال ذلك غير (أخبار اليوم).

الملك — كلا ؛ بل هناك آخرون كثيرون .

أنا — وإذا كنت أطمع فى رياسة الوزارة ، (فجلالة) الملك هو الذى أتوجه اليه بهذا المطمع . فهل سمعتم منى (جلالتكم) شيئاً من هذا ؟ ! وهل ذكر أحد (لجلالتكم) أننى طلبت اليه أن يخاطبكم فيه ؟ ؛ إننى لا أرفض رياسة الوزارة إذا رأيتم (جلالتكم) يوماً أن للبلاد مصلحة فى ذلك . لكننى أؤكد لكم أننى لا يعنينى أن أكون يوماً رئيساً للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيساً للشيوخ . وأسعد ساعة عندى أن أجلس إلى مكتبى أؤلف كتاباً تطمئن إلى تأليفه نفسى .

وبعد هنيهة صمت أردفت : وهل تحسبون (جلالتكم) أن رياسة الوزارة فى مصر مركز محسود ؟ .. حسب رئيس الوزارة فى مصر متاعب زملائه ، ومطالب أعضاء البرلمـان ، ومطاعن الصحف ، والمشاكل التى تواجهه من كل جانب . فاذا لم تكن هناك خدمة للبلاد ترونها (جلالتكم) فى إسناد الوزارة لشخص بذاته فما أغنى العاقل عن أن يواجه كل هذه المتاعب .

بعد هذا الكلام افترت أسارير الملك ثم قال : على كل حال يستطيع رئيس الوزارة إذا عز عليه مواجهة الموقف أن يستقيل . ولكن ؛ ماذا يستطيع الملك أن يفعل ؟

قلت مبتسما : وهل كان لى شأن فى أن تولد (جلالتكم) ملكاً .

وابتسم الملك ، وانتقلنا إلى حديث آخر . لكن مفاجأته إياى بهذا الحديث كانت نذيراً بكلام لم يقله بعد الذى سمعه منى ، فطالمـا سمعت من وزراء عبارات وجهها الملك اليهم لا يساوى البقاء فى الوزارة سماعها .

وكان موقف الملك من وزارته بعد قرار الأمم المتحدة إنشاء دولة إسرائيل وتمهيد اليهود لهذا الانشاء أشد إيضاحاً لاستئثاره بتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر .

ذكرت أن النقراشى (باشا) كان يأبى أن يلجأ إلى القوة المسلحة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار . وكان يقول إنه لن يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس وراء ظهره . وظل ذلك موقفه

إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ . وبين عشية وضحاها تغير هذا الرأى فجأة . ففى يوم ١٢ مايو طلب النقراشى منى عقد البرلمان فى جلسة سرية ليطلب دخول القوات المصرية المسلحة أرض فلسطين . وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع الفريق محمد حيدر (باشا) ، رجل الملك وياوره الخاص ، تلقى أمراً من الملك مباشرة فأمر فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء . ذلك بأن حيدر كان جندياً وكان يفهم أن نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحربية ، أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزارة أو لرأى مجلس الوزراء .

كان اجتياز القوات المصرية الحدود إلى أرض فلسطين على هذا النحو عملا مخالفاً للدستور ، أقل ما يجزى به أن يستقيل وزير الحربية ، وأن ترتد القوات المصرية إلى أرض مصر حتى ينظر البرلمان الأمر ويصدر قراره بشأنه . فان لم يحدث ذلك فقد كان واجباً أن تستقيل الوزارة وأن تعلن إلى الشعب من فوق منبر البرلمان أنها قدمت استقالتها حتى لا تحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور . لكن النقراشى (باشا) نظر إلى الأمر غير هذه النظرة ، فتجاهل ما حدث ، وتقدم إلى البرلمان وكأن الأمور تسير فى مجراها الدستورى ، وعرض عليه معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل . ولعله أراد بذلك تغطية الملك ، ولعل اعتبارات أخرى جاوزت فى نظره احترام الدستور هى التى جعلته يغضى عن هذا الاحترام .

أقول اعتبارات أخرى وأقصد الوضع الداخلى فى البلاد . فقد كانت الأمور فيها تتطور فى اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير . وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس — حفظة الأمن فى البلاد — عن القيام بواجبهم ، واضطر حيدر (باشا) إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والاسكندرية ، ثم اضطر إلى تسوية مشكلة البوليس بأمر الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء .

والالتجاء إلى الحرب ، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية ، سياسة لجأت اليها الدول الدكتاتورية مراراً فى التاريخ القديم والحديث .

أيا ما تكون الاعتبارات التى جاوزت احترام الدستور فى نظر النقراشى فان ما سبق يشهد بأن الوزارة لم تكن فى مصر منفردة بمسؤولية الحكم ، وأن القصر كان له السلطان الأعلى ، حتى لقد عبر صديق فى ذلك الموقف بأن فى مصر سلطتين ، إحداهما سياسية هى سلطة القصر ، والأخرى إدارية هى سلطة الوزراء ، وأن السلطة الادارية تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة جدية ومن غير اعتراض .

والواقع أن سلطان القصر تجاوز رسم السياسة العامة إلى التدخل فى شؤون الحكم جليلها ودقيقها ، وكان أشد تدخله فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه . وكان سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة الاستقالة هو ما تخشاه بعض الوزارات وما ترتعد منه فرائص بعضها .

بل لقد حاول القصر التدخل فى شؤون الهيئة التشريعية ، مع أنه لاسلطان له عليها إلا فى حدود ضيقة وأوقات محدودة . حدث التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى سنة ١٩٤٦ وانتهت مدة محمود شكرى (باشا) ولم يعين من جديد . وكان محمود شكرى (باشا) رئيساً للجنة المالية بالمجلس ، مشهوداً له بالكفاية والمثابرة والدقة . أما ولم يبق عضواً بالمجلس فقد وجب أن تنتخب اللجنة رئيساً لها مكانه . وتداولت مع أعضاء اللجنة فى الأمر واستقر رأينا على اختيار حسن صادق (باشا) وزير المالية الأسبق رئيساً للجنة . وفى اليوم الذى تحدد لانتخاب الرئيس دق جرس التليفون وحدثنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة وقال فى تلطف زائد : أيسمح (معالى) الرئيس أن نقترح عليه رئيساً للجنة المالية مكان شكرى (باشا) ؟ وأجبته على الفور : لقدتم اختيار حسن (باشا) صادق . عند ذلك قال : حسن (باشا) رجل عظيم . وانتهت المحادثة ولم يخاطبنى أحد شخصياً من بعد فى أمر مما يجرى بمجلس الشيوخ .

أما تدخل القصر لدى الوزراء فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه فكان متصلا ، لأن رغبات الملك ومطالبه كانت متصلة . أراد الملك أن ينزع أطيان

الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظرها . وكان على عبد الرازق (باشا) قد خلف أخاه مصطفى (باشا) وزيراً للأوقاف . فلما أبلغ هذه الرغبة الملكية اعترض عليها لما فى إقرارها من معنى الاعتراف بأن وزارة الأوقاف سيئة الادارة . ولا يملك وزير أن يوقع إقرارا ينطوى على مثل هذا المعنى . لكن إعتراضه لم يقف دون تنفيذ إرادة الملك . وكان ذلك يسيراً ، فوزير الأوقاف وكيل فى إدارة هذه الأوقاف بتوكيل يوقعه الملك عند تأليف كل وزارة ؛ فحسبه وهو الأصيل أن يعهد إلى غير الوزارة بادارتها ليسقط التوكيل . وكذلك فعل . فقد أصدر أوامر ملكية بضم الأوقاف التى يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحداً بعد الآخر . ولم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزارة ما حدث ، ولم ير رئيس الوزارة أن يجعل من هذه المسألة سبب أزمة قد تنتهى إلى إقالته أو إلى استقالته .

لم يكن الأمر بهذا القدر من اليسر فيما سوى الأوقاف . وقد حدث غير مرة أن وقف بعض الوزراء فلم ينفذوا ما أبلغوا أن رغبة الملك أو أن أمره متجهان إلى تنفيذه . وكانت مثل هذه المواقف تحسب على الوزراء الذين يقفونها . وحسابها عليهم كان يميل بوزراء آخرين إلى المسارعة لاجابة ما يطلب اليهم ، بل إلى إقتراح ما يحسبونه يرضى الملك وإن لم يطلبه . وهذا الطراز الأخير من الوزراء كان يلتمس الزلفى لدى القصر بالتقرب إلى هذا أو ذاك من رجال الحاشية يظنونهم مقربين من الملك قريبين إلى قلبه . وكان الأستاذ كريم ثابت فى مقدمة هؤلاء المقربين القريبين ، ثم كان محمد حسن السليمانى خادم الملك الخاص (الشماشرجى) من هؤلاء المقربين الذين يلتمس بعض الكبراء الزلفى اليهم .

وقد سرت عدوى هذه الزلفى من الوزراء إلى الموظفين كباراً وصغاراً ، فكان وكيل الوزارة أو سكرتيرها العام أو مدير المديرية ، بل كان بعض رجال القضاء ، يرون من أسباب ولائهم للقصر أن يتجاوزوا رؤساءهم وأن يتجاوزوا وزيرهم وأن يذهبوا إلى القصر يعرضون عليه ما يحسبونه ينال الرضا السامى وما يترتب عليه من رقى وطمأنينة إلى نعمة الحياة .

وكانت بعض الوزارات والادارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية . كان

ذلك شأن زارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، والمعاهد الدينية . وكانت هذه التبعية ترجع إلى عهد قديم ، وكان الحرص عليها سبباً فى تعديل بعض مواد المشروع الذى وضعته لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ . لكن هذه التبعية للقصر كانت تتعلق بالسياسة العامة ولا تتناول التفاصيل . فلما اتجه فاروق إلى الاستئثار بالسلطان انحدرت التبعية لتتناول أصغر التفاصيل ، حتى لقد أخبرنى اللواء أحمد عطية (باشا) ، وكان وزيراً للدفاع فى وزارة النقراشى (باشا) ، أنه لم يكن يستطيع أن يقبل طالباً استثناء بالكلية الحربية إلا إذا عرض ذلك على القصر فأقره .

وكان الكثير جداً من وظائف الدولة يحتاج التعيين فيه أو الترقية اليه إلى صدور مرسوم بهذا التعيين أو بهذه الترقية . ولم يكن بد من الاتفاق سلفاً مع القصر ليصدر المرسوم . فالحركات القضائية من تعيين وترقية ونقل ، وحركات المديرين ومن اليهم من رجال وزارة الداخلية ، ممن يحتاج الأمر فى شأنهم إلى صدور مرسوم ، هذا وما اليه من مثله لم يكن يعرض على مجلس الوزراء قبل أن يتفق الوزير المختص عليه مع القصر . فاذا عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء ونوقش فيه وأبديت عليه اعتراضات كان الوزير المختص كثيراً ما يقول : « لكننا اتفقنا مع السراى » . فاذا لم يكن الاعتراض جوهرياً جداً تنازل عنه صاحبه حتى لا يعطل العود إلى السراى حركة كاملة .

وكان الوزير الذى لا يرضى الملك عن بقائه فى الوزارة مضطراً للاستقالة . علمت وأنا فى أمريكا فى أخريات سنة ١٩٤٧ أن اللواء أحمد عطية (باشا) وزير الدفاع ، والمهندس عبد المجيد بدر (باشا) وزير المالية استقالا . فلما عدت إلى مصر علمت أن سبب استقالتهما أنهما كانا مع وزيرين آخرين فى ملهى (حلمية بالاس) وكان الملك يرتاد هذا الملهى . فلما رآهما فيه مع زميليهما ، ورأى الزميلين يتركان المكان بعد قليل من دخوله ، ثم رآهما يبقيان زمناً بعد ذلك ، طلب إلى النقراشى (باشا) إخراجهما من الوزارة . وربما كانت لديه أسباب تتعلق برغباته الخاصة لم ينفذاها ، فرأى وجودهما فى هذا الملهى حجة لخروجهما من الوزارة لا يستطيعان دفعها أمام الرأى العام .

هل كان للرأى العام من رد الفعل ضد هذه السياسة وطريقة تنفيذها ما يلفت النظر ؟ لقد كانت جمهرة المطلعين على هذه التصرفات أكثر عناية بما يتعلق بشخص الملك ، فكانوا أكثر اهتماماً بعلاقاته بالملكة ، وبسهراته فى (حلمية بالاس) وفى (أوبرج الأهرام) وفى (سكارابيه)، وفى نادى السيارات منهم بنزعته إلى الحكم المطلق . وكانت التصرفات الحكومية التى تتعلق بمصالحه المـادية أشد إثارة لعنايتهم من إتجاهاته السياسية ، فكان استيلاء الأوقاف الملكية على عشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقاف ، وكان ما يماثل ذلك من تصرفات تهدف إلى زيادة الثروة الملكية ، أجل خطراً فى نظرهم من اجتماع إنشاص ، ومن اتجاه الملك الشخصى لزعامة الدول العربية . وكان بعضهم يلتمس للملك العذر عن سهراته ومغامراته ومقامرته بشبابه الباكر ، وبما للشباب من سلطان على الناس جميعاً وهم فى مثل سنه .

وقد كان للملك عند الرأى العام رصيد ضخم من المحبة والاعزاز منذ اعتلى العرش ، فلم يكن يسيراً أن يتبدد هذا الرصيد فى زمن وجيز ، وبخاصة لأن الحرب العالمية الثانية وتحكم القوات البريطانية وسياسة الحلفاء فى حكم مصر الداخلى بسلطة الأحكام العرفية حالت دون استئثار الملك بالسلطان ، ولأن شعوره كان متفقاً مع شعور الجمهور إلى أن انتهت الحرب . فلما بدأت ميوله تتكشف ، لم يكن طبيعياً أن ينقلب الناس دفعة واحدة من محبته وإعزازه إلى لومه والتثريب عليه . لكن فئات منهم بدأت تهمس ويرتفع همسها ، وبدأت تظهر الأسف على ما يبديه من عدم المبالاة فى مسلكه الشخصى ، وتلوم حاشيته ووزراءه لأن أحداً منهم لا يبصره بما لهذا المسلك من أثر فى نفس شعب مسلم ، سريع إلى النقد وإن كان بطيئاً إلى الثورة .

وكان طبيعياً أن يعمل الوفديون على إذاعة هذا النقد فى طول البلاد وعرضها ما استطاعوا . فقد أقصوا عن الحكم باقالة وزارتهم بعد خمسة أشهر من تولى الملك سلطته الدستورية فلم يعودوا اليه إلا بسلطان الانذار البريطانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم لم يلبثوا فيه إلا ريثما انتهت الحرب فى أوربا ، فأقصوا عنه مرة أخرى فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ . لذلك كان خصومهم يحاولون

الدفاع عن الملك جهد طاقتهم ، وكان المستقلون والمحايدون ينظرون إلى هؤلاء وأولئك ثم لا يكادون يبدون رأياً وإن انطوت نفوسهم على الأسف الصامت لمـــا يقع من تصرفات لا تعجبهم .

وكان الكثير من ذلك كله يبلغ الملك فلا يعنى به ولا يعيره التفاتاً . إنه مطمئن إلى أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة طمأنينته إلى حمـــاية الدستور إياه بالنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس ، وبما انطوى عليه قانون العقوبات من أحكام قاسية على العيب فى (الذات الملكية) . ولعله كان يبتسم حين يستمع ما ينقل اليه عن بعض الساسة من أنهم قادرون على إثارة الشعب به لولا مخافتهم أن تترتب على هذه الاثارة مضرة وطنيـــة كبرى تنتهى إلى تدخل السلطات البريطانية ، وقد تنتهى إلى عود قواتها لاحتلال القاهرة والاسكندرية . لهذا كله كان مطمئناً ، وإن لم تكن طمأنينته تخلو من حذر أن تظل فى نفس الانجليز حفيظة عليه لمشايعته الألمـــان أثناء الحرب ، ولأنه كان لا يخفى هذا التشيع فى وقت كانت الامبراطورية كلها مشتبكة أثناءه فى نضال حياة أو موت .

أقر البرلمـــان بالاجماع محاربة اليهود فى فلسطين لاعتبارات نفصلها عند الحديث عن « مشكلة فلسطين » . وفى الغد من ذلك اليوم تقدمت الوزارة إلى البرلمـــان تطلب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

وفى مساء الخامس عشر من مايو أعلن اليهود إنشاء دولة إسرائيل غير عابئين بدخول القوات المسلحة لدول الجامعة العربية كلها أرض فلسطين . ولم تبطىء الولايات المتحدة الأمريكية أن اعترفت بالدولة الجديدة فور إعلان اليهود قيامها وتأليفهم حكومتها .

كانت القوات المسلحة المصرية وقوات الدول العربية الأخرى تسير فى أرض فلسطين تريد إلقاء اليهود الذين أنشأوا هذه الدولة فى البحر والقضاء بذلك على قرار الأمم المتحدة فى يوم تنفيذه . وهللت الشعوب العربية لهذه الخطوة وأخذت البلاغات الرسمية المصرية من يومئذ تروى تقدم الجيش المصرى فى بلاد بيت المقدس فيقرأها الناس فى الصحف ويسمعونها فى الاذاعة فلا يخامرهم ريب

إزاء لهجتها الحاسمة فى أن القضاء لا محالة نافذ فى (اسرائيل المزعومة) ، وفى أن تل أبيب ، عاصمة (إسرائيل المزعومة) ستسقط فى يد الجيش المصرى بعد أيام .

ومر أسبوع وأسبوعان واقتربت الجيوش المصرية من تل أبيب، ثم إذا بها تقف فجأة وتطيل خطوطها فى اتجاه القدس لاعتبارات ليس هنا محل تفصيلها .

وبعد زمن تدخلت الأمم المتحدة فى هذا النزاع المسلح وطلبت إلى المتحاربين أن يعقدوا هدنة مؤقتة لمدة ثلاثة أسابيع يحاول الكونت برنادوت السويدى ، مندوب الأمم المتحدة ، أن يجد أثناءها حلا للمشكلة . وعلى أسف من الشعوب العربية قبلت الحكومات العربية الهدنة فى اجتماع عقد بعمان . وبعد ثلاثة الأسابيع استؤنفت الحرب لتعقد هدنة أخرى تلاها استئناف الحرب مرة ثالثة . وفى هذه المرة الثالثة شعرت القوات العربية بأن اليهود صاروا أكثر استعداداً مما كانوا أول الحرب ، وشعرت مصر بأن هذه الحرب موشكة أن تطول وأن القضاء على إسرائيل أصبح عسيراً . فلما عرضت الأمم المتحدة عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود تفاوضت مصر وعقدت هذه الهدنة الدائمة ووقعتها مع مندوب دولة إسرائيل . وكذلك فعلت الدول العربية الأخرى .

سيرى القارئ فى الجزء الثالث من هذه المذكرات تفصيلا وافياً لمشكلة فلسطين منذ بدايتها إلى أن عقدت الهدنة الدائمة . وإنما أوجزت بحثها فيما أسلفت لبيان ما كان لها من أثر فى تطور الأحوال فى مصر تطوراً انتهى بها إلى الانتقال من عهد إلى عهد .

فمنذ الأشهر الأولى لنشوب الحرب بدأ المصريون يتساءلون : كيف أقدمت حكومتهم عليها من غير أن تكون مستعدة لها ، وبدأوا يتهامسون بما يجرى فى عواصم أوربا حيث ذهب ضباط مصريون ، ومدنيون مصريون ، يحاولون أن يعقدوا صفقات مع مصانع الأسلحة والمعدات الحربية لحساب الجيش ثم كان كثيرون منهم مثال الطيش والخفة ، وكان بعضهم أكثر تفكيراً فى منفعته الخاصة منه فى سلامة دولته أو وطنه . وبدأ الساسة فى مصر يتحدثون عن موقف الملك من هذه الحرب وما كان بينه وبين ملك شرق الأردن ، الملك عبد الله

ابن الحسين الهاشمى ، من تنافس أيهما يسبق إلى صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى ببيت المقدس . وكان من أثر هذه الحرب كذلك أن بدأت طائفة من ضباط الجيش الشبان الذين اشتركوا فى القتال يفكرون فى أوضاع الحكم فى مصر ومبلغ احترام الحكام لأحكام الدستور .

ثم كان من أثر هذه الحرب أيضاً أن قويت شوكة جماعة الاخوان المسلمين قوة يخشى بأسها . ذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حرباً دينية فتطوع عدد غير قليل منهم اشتركوا فيها وخاضوا غمارها ، وكان من متطوعيهم عدد من الشبان المتعلمين رأوا ما كان من عبث فى ميادين القتال ، وكيف كانت الأسلحة فاسدة والمدد غير منتظم ، وكيف أدى ذلك إلى إخفاق المجهود المصرى وإلى عقد الهدنة المؤقتة ثم إلى عقد الهدنة الدائمة ، فعادوا إلى وطنهم ساخطين على طريقة حكمه ، مؤمنين بأن اطراد الأمور على هذه الوتيرة يجر على الوطن أبلغ الضرر .

أما الملك ، ومن ورائه الحكومة ، فرأوا مواجهة هذا الشعور باقامة الحفلات والاستعراضات إشادة ببطولة الجيش المصرى ، وبسالة القوة المصرية التى بقيت محصورة فى (الفالوجا) أربعة أشهر لم تسلم أثناءها سلاحها . بذلك استطاعوا أن يدعوا الشعب المصرى فى حيرة يتساءل : هل انهزم الجيش المصرى أمام اليهود ؟ أم أن جيشهم الباسل لم ينهزم ، ولكنها الأمم المتحدة هى التى أكرهت السياسة المصرية على قبول الهدنة الدائمة كما قبلت من قبل الهدنة المؤقتة ؟ !

وفيما كانت الحرب وكانت محادثات الهدنة جارية وقع حادث فتح الناس عليه عيونهم واسعة رغم المقدمات التى كانت تنذر به . لقد أشرنا من قبل إلى اختلاف الملك فاروق والملكة فريدة ، وإلى استهتار الملك فى حياته الخاصة وعلاقاته الزوجية . وقد اطرد هذا الخلاف وتحدثت الدوائر الخاصة عن علاقات الملك باحدى الأميرات ، ثم عن صلاته الغرامية حديثاً استفاض حتى انتقل من هذه الدوائر الخاصة إلى الجمهور . وقيل يومئذ إن علاقات الملك والملكة بلغت من التوتر حدا انقطع معه كل رجاء فى إصلاح ذات بينهما . وفى هذه الأثناء جاءت إلى مصر من طهران الامبراطورة فوزية شقيقة الملك

وزوج شاه إيران، وطالت إقامتها بمصر رغم تركها ابنتها الطفلة بالعاصمة الفارسية.

أدى ذلك إلى تساؤل الناس : ما بال هذا الملك الصالح الذى كان يؤدى فريضة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد تحيط به جماهير غفيرة ، ثم كان يدعو كبار القارئين فى رمضان ليسمعهم الناس ليالى شهر الصوم — ما باله يتقلب فى مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع ما فرضه الاسلام من صلاح وتقوى ؟ ! وما باله يسىء إلى الملكة فريدة هذه الاساءات التى يتعفف عنها سواد الناس ؟ ! بل ما باله لا يستتر وله القصور والدور والأركان وفى مقدوره من أسباب المتاع المستور ما لا يستطيعه غيره . ؟ !

وإن الناس ليتناولون هذه الشؤون الخاصة بالحديث إذا أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول (صافيناز) ، وأن شاه إيران طلق الامبراطورة فوزية فعادت أميرة مصرية كما كانت . هنالك بهت كثيرون وجعل بعضهم يسأل بعضاً : أكان لرئيس الوزارة وللوزارة علم بما حدث قبل إعلانه ؟ أم أن الملك جرى فى هذا الشأن على إرادته فلم يكن لحكومته بما حدث علم ولم يكن لها فيه رأى ؟

فتح الناس عيونهم واسعة لمـــا حدث ، وذكر بعضهم أن ملك إنجلترا تنازل عن العرش بضغط حكومته وضغط الرأى العام ، حين تشبث بزواجه من مسز سمسون بغير رضا الحكومة . كيف يقع طلاق الملك للملكة فى مصر ولا تحرك الحكومة ساكناً ، وكأنما الملك مطلق الرأى فى تصرفاته ، لا يحاسبه أحد ولا يصده أحد ؟ !

وكان لهذا الاضطراب الفكرى إزاء الأحداث المختلفة آثاره . وكانت حرب فلسطين أشد الأحداث إثارة لهذا الاضطراب . كنت بباريس فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ أحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما نحن مجتمعون صباح يوم ٢٩ ديسمبر بعث إلى مدير شركة (فرانس برس) للأنباء مذكرة موجزة ينبئنى فيها بأن النقراشى (باشا) قتل فى القاهرة ، أطلق عليه شاب يرتدى اللباس العسكرى رصاصات أردته جثة هامدة ساعة وصوله إلى وزارة الداخلية . وذهبت لفورى إلى السفارة المصرية

بباريس أستوثق من النبأ . فلما تيقنته أشار علىّ أحدهم أن أسرع بالعودة إلى القاهرة فأبيت . فليس فى مصر ما فى غيرها من تقليد دستورى يقتضى أن يستشار رئيس الشيوخ أو يستشار رؤساء الأحزاب فى مثل هذا الموقف . واتصل بى دسوقى أباظه (باشا) تليفونياً بعد الظهر من مصر وأنبأنى بأن رياسة الوزارة أسندت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأنه يؤثر بقائى بباريس إلى الموعد الذى أنتهى فيه من عملى بها ، فقلت له إننى سأبقى بالعاصمة الفرنسية الأسبوع الذى حددته لبقائى بها حين سافرت من القاهرة اليها .

ما هو الدافع لقتل النقراشى (باشا) ؟ يرجح كثيرون أن الشاب الذى قتله ، وهو من الاخوان المسلمين ، قد تأثر بما بين النقراشى (باشا) وجماعة الاخوان المسلمين من خصومة . فقد كان النقراشى (باشا) مقتنعاً بأن حوادث القنابل والمتفجرات يرتكبها شبان من المنتمين للاخوان . وقد بلغ اقتناعه ذاك حد اليقين فاستصدر قراراً بحل الجماعة ومصادرة أموالها ، فكان ذلك إعلاناً للحرب بينه وبينها . وهذا هو السبب فى ترجيح بعضهم هذا الدافع لقتله .

عدت إلى مصر من باريس بعد عشرة أيام ، ثم قابلت الملك فذكر لى أنه أسند الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) ليتابع سياسة النقراشى (باشا) .

وكان الطابع الظاهر لسياسة النقراشى (باشا) الحد من نشاط الاخوان المسلمين ، ومحاربة الشيوعية . وكانت محاربة الشيوعية أهم ما يعنى به الملك حرصاً على أمواله الطائلة وعلى عرشه ، كما كانت بعض ما تعنى به إنجلترا حتى لا تقوى الجبهة الشيوعية بامتدادها إلى الشرق الأوسط .

وإننى لفى منزلى ذات صباح إذ نقل إلى التليفون نبأ خطيراً . ذلك أن الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين ، قتل أمام جمعية الشبان المسلمين بعد زيارة دعى اليها وتحدث أثناءها إلى بعض رجالها . فلما نزل منها واستقر فى عربة التاكسى داهمه من أطلق عليه النار ، ثم اختفى فى ظلمة الطرق المحيطة بمكان الحادث مستتراً بسواد الليل . وسرعان ما انتشر هذا النبأ وتحدث الناس فيه وحاولوا الوقوف على سره . وزاد حديثهم الغداة وزادت طلعتهم حين علموا أن الحكومة أمرت بنقل جثة الشيخ حسن من مستشفى قصر العينى إلى

منزل والده فى سرّ من الناس ، ثم أمرت بألا يشيعه إلى مقره الأخير إلا عدد محدود من أهله الأقربين ، وألا يقام له مأتم يقصد اليه المعزون فيه . وكانت المحافظة على الأمن سند الحكومة فى تصرفها . أما الاخوان فحسبوا فى قتل مرشدهم العام ثأراً من الحكومة لمقتل النقراشى (باشا) . ولم يسفر التحقيق الذى أجرته النيابة عقب الحادث عن نتيجة . ولا تزال هذه الجريمة غامضة المقدمات حتى اليوم فى حدود ما أعلم .

كان الفصل التشريعى لمجلس النواب ينتهى فى الأيام الأولى من شهر يناير سنة ١٩٥٠ . وكان إبراهيم (باشا) عبد الهادى قد انتخب رئيساً للهيئة السعدية إثر تأليفه الوزارة خلفاً للنقراشى (باشا) . وكان الأستاذ حامد جودة ، رئيس مجلس النواب ، قد انتخب نائباً له فى رياسة الهيئة السعدية . وكان الأستاذ حامد جودة مشغول البال باقتراب موعد الانتخاب ، طويل التفكير فى الوسيلة التى يكسب بها معركتها . وقد ترك له رئيس الوزارة هذا الميدان ليتفرغ لما سواه عن شؤون الدولة .

وقد علمت أن تقسيما جديداً للدوائر الانتخابية وضع فى وزارة الداخلية تمهيداً لعرضه على البرلمان لاستصدار قانون به . وكانت الحجة التقليدية لوزارة الداخلية فى تعديل الدوائر أن التعداد الذى جرى فى سنة ١٩٤٧ أثبت أن عدد السكان زاد زيادة كبرى لا مفر معها من إجراء هذا التعديل .

بدأ أعضاء مجلس النواب من رجال حزبنا ، وبدأ غيرهم ممن يريدون أن يرشحوا أنفسهم تحت لوائه يسألوننا عن هذا التعديل ، يريدون معرفته لابداء ملاحظاتهم عليه لعلنا نجد الوسيلة للتوفيق بينه وبين هذه الملاحظات . وطلبت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن يطلعنى على هذا التعديل ، فأخبرنى أنه لم يطلع عليه بعد ، وأنه سيدعونى لنطلع عليه معاً متى سمحت مشاغله بذلك . وبعد أسابيع علمت أن مشروع هذا التعديل موجود عند الأستاذ حامد جودة بمجلس النواب ، وأن النواب السعديين يطلعون عليه عنده ويبدون ملاحظاتهم بشأنه ، وأن من يؤثرهم حامد (بك) من النواب الدستوريين تدون ملاحظاتهم كذلك بشأن دوائرهم . فلما

خاطبت رئيس الوزارة فيما بلغنيه النواب من ذلك لم ينكره ، ولكنه استمهلنى حتى يدرسه معتذراً بكثرة مشاغله .

فلما عرف دسوقى أباظه (باشا) ما حدث بينى وبين رئيس الوزارة ثار ثائرة كما ثار ثائر كثيرين من النواب ، ولذلك شبت بين الحزبين خصومة خالطتها المرارة . فقد تخيل الأحرار الدستوريون أن السعديين يريدون أن ينظموا المعركة الانتخابية من أول مراحلها ليفوزوا بالأغلبية المطلقة فيها وليستأثروا بالأمر دون غيرهم يوم تتم لهم تلك الأغلبية .

وزاد فى هذا الشعور ما قيل من أن السعديين يعملون على أن يرشحوا فى كل دائرة رجلا من أنصارهم فلا يدعون للأحرار الدستوريين إلا الدوائر التى لا سبيل إلى منافستهم فيها . عند ذلك تحدث بعض نوابنا بأنا لا نستطيع أن نطمئن إلى الانتخابات إلا أن يتولى وزارة الداخلية رجل مستقل . وقدرت أنا أن اتخاذ قرار حزبى بهذا المعنى ، بل إن الحديث باسم الحزب فيه ، سابق على الأقل لأوانه ، وأن الواجب يقتضى تنبيه زعماء السعديين إلى ما هو حادث حتى يتدبروا ما قد يترتب عليه من النتائج فى أمر الوزارة وبقائها فى مناصبها .

وقابلت عبد الهادى (باشا) بالاسكندرية ، مصطحباً إبراهيم دسوقى أباظه (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وبعد حديث كنت فيه حازماً كل الحزم سلم رئيس الهيئة السعدية بأن الحزبين يجب أن يتقاسما الدوائر بالسوية . على أن دسوقى (باشا) لم يطمئن للمستقبل .

وبينما يجرى ذلك كله ، صادفنى الأستاذ كريم ثابت عند باب كازينو سان ستفانو وأخبرنى أنه يريد أن يتحدث إلىّ . قال : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا للداخلية ليطمئنوا إلى نزاهة الانتخابات ؟ قلت : لم يتخذ الحزب قرارا فى الأمر . وإن أفضى إلىّ بعض النواب بمثل هذا الرأى . قال : سأبلغ الملك هذا الحديث . قلت : أنت وما بدا لك . وكان هذا أول حديث وآخر حديث جرى بينى وبين كريم ثابت فى مسألة عامة .

حدث ذلك فى النصف الثانى من شهر يوليو . وبعد أيام من حدوثه عاد

حسين سرى (باشا) من أوربا ، وكان قد سافر اليها يصطاف ، وأعلن قبل سفره أنه لن يعود قبل شهر نوفمبر . فلما قرأت نبأ عودته دار بخاطرى أن فى الجو السياسى إرهاصاً يوجب التوجس . وكنت إذ ذاك أصطاف فى بور فؤاد ، تجاه بور سعيد . وإننى لفى منزلى بكرة الصباح من يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ إذ دق التليفون وخاطبنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة قائلا : لقد استقالت الوزارة ونريد أن تحضر إلى الاسكندرية اليوم للتشاور مع سرى (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

وجاءت طائرة خاصة أقلتنى وأقلت معى الأستاذ حامد جودة ، وكان قد جاء إلى بورسعيد يصطاف . وسألته ، فقال إنه لم يكن يعلم شيئاً عن استقالة الوزارة حتى أخبره محافظ القنال أن إبراهيم عبد الهادى (باشا) أبلغه النبأ وطلب اليه أن يرجو الأستاذ حامد كى يسافر معى إلى الاسكندرية .

وقابلنى دسوقى أباظه (باشا) فى مطار الاسكندرية ، فلما سألته عن استقالة الوزارة ذكر لى أن أحداً لم يكن يعلم عنها شيئا إلى هذا الصباح ، وأن رئيس الوزراء دعا الوزراء إلى اجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً وأبلغهم أن الملك بعث اليه حيدر (باشا) وزير الحربية فى الساعة السابعة صباحاً يبلغه أن الملك يرى أن تستقيل الوزارة . ورأى الملك أمر ، ولذلك جمعهم يتلو عليهم كتاب الاستقالة .

وقد علمت من بعد أن الملك دعا اليه وزير الحربية فى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، وأمره أن يذهب من فوره إلى منزل رئيس الوزراء يطلب اليه أن يستقيل . والتمس وزير الحربية تأجيل الأمر إلى الصباح ، فأصر الملك على التنفيذ فوراً بحجة أن (الدنيا رمضان) ، وأن سهرة رمضان ممتدة إلى الصباح ؛ وكرر وزير الحربية التماسه ، وتسامح الملك وأجازه أن ينتظر بالتبليغ إلى الساعة السابعة صباحاً .

وبعد أسابيع سألت رئيس الديوان الملكى بالنيابة عن السبب فى استعجال استقالة الوزارة فى الثلاثة الأيام الأخيرة من رمضان ، ولماذا لم تترك إلى ما بعد أيام العيد ، ثم لماذا لم يعط عبد الهادى (باشا) فرصة يمهد أثناءها لاستقالة

كريمة ، وبخاصة أنه حرص على أن تكون العلاقة بينه وبين القصر طيبة ؟ ! فكان كل جوابه أن عبد الهادى (باشا) كان يعلم منذ كلف بتشكيل الوزارة أن سياسة الملك قيام وزارة قومية ، وأنه طولب غير مرة بتيفيذ هذه السياسة ، وأنه لم يفعل ، وكان حرياً بأن يرى (النور الأحمر — إشارة الخطر) فى طريق وزارته . أما ولم يره ، ولم يرد أن يراه ، فلم يكن بد من أن يحدث ما حدث .

لمـاذا نفذ عبد الهادى (باشا) تبليغ وزير الحربية من غير أن يطلب مقابلة الملك ليقف على الدافع لهذا التبليغ ؟ ولمـاذا استقال ومجلسا البرلمـان يؤيدانه ؟

أما السبب فى أنه لم يطلب مقابلة الملك فلأنه كان يعلم أن هذا الطلب لن يجاب . لقد كان رئيساً للديوان قرابة سنتين ، وقد عرف فى هذه الأثناء أن الملك لا يقابل رئيس الوزارة ولا أحداً من الوزراء ، ولا يقابل رئيس الديوان نفسه إلا فى المناسبات التى توجب (الرسميات) فيها هذه المقابلة ، أو حين يريد الملك أن يقابل شخصاً بعينه . أما فيما عدا ذلك فالحاشية تبلغ أوامر الملك للمختصين .

وأما أنه استقال ومجلسا البرلمـان يؤيدانه ، فلأنه كان يعلم أنه إن لم يفعل كانت الاقالة أسرع اليه من أن يتقدم إلى البرلمـان يعرض عليه أمر الملك إياه أن يستقيل ، كما كان يعلم أنه إن فعل لم يسعفه البرلمـان بنافع ، لأن حق الملك فى إقالة الوزارة قد أقره المصريون ، سواء منهم من صدرت اليه هذه الاقالة فنفذها ، ومن خلفه فى الحكم على أساسها ، والمؤيدون لهذا وذاك من الوزراء والمستوزرين ورجال البرلمـان وأنصار الأحزاب فى طول البلاد وعرضها .

صحيح أن هؤلاء جميعاً يعتذرون بأنهم إن لم يقبلوا الاقالة فى سلم ، أكرهتهم القوات المسلحة من البوليس والجيش على قبولها ، وأن مقاومة الشعب لهذه القوات هى الثورة . والثورة فى بلد محتل ، أو واقع فى دائرة النفوذ الأجنبى ، تجر عليه أبلغ الضرر . لكن هذا لا يعدو أن يكون اعتذاراً . والمعاذير يشوبها الكذب ، كتعبير المثل العربى القديم . فالشعب المصرى لن يثور لينصر ظالماً على ظالم ، ولا ليكون حكماً بين متنافسين كل منهما يريد الحكم لحسابه الخاص

أكثر مما يريده لحساب الشعب . ولو أن هذا الشعب آمن يوماً بأن حكومة ما تنكر ذاتها لمصلحته هو ، فتكفل لأبنائه جميعاً حريتهم ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، وترعى العدل المجرد عن الهوى بينهم جميعاً ، لا توثر طائفة على طائفة ، ولا تقدم نصيراً لنصرته إياها وإن كان لا يستحق التقديم ، ولا تخذل عاملا متفزغاً لعمله جزل الكفاية فيه لأنه لا ينصرها ، ولا تكتفى بالوعود البراقة تنثرها على الشعب ثم لا تنفذ منها شيئاً — إذن لثار لها فى وجه خصومها ، ولما استطاع ملك ولا استطاعت قوات مسلحة أن تقف فى سبيل ثورته .

لم يطمئن شعب مصر إلى يومئذ — مع الشىء الكثير من الأسف — إلى قيام مثل هذه الحكومة . لم يطمئن إلى قيام الحكومة العادلة النزيهة الممتازة فى كفايتها المنكرة لذاتها والمتجردة لخير الشعب دون خيرها ، ولجد الشعب قبل مجدها . ولا يزال لدينا من ميراث الماضى حين تسلط الأجانب على حكم البلاد آثار يمقتها الشعب وإن ملق الحاكمين المتأثرين بها ، وإن قال فى هؤلاء الحاكمين : إنا لنبش فى وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم . وإن أجمع على نقدهم ثم سكت عنهم مخافة صولة الحكم ، وهو يتمثل بقول الشاعر :

على الذم بتنا مجمعين وحالنا من الخوف حال المجمعين على الحمد

ولن تستقيم الأحوال فى مصر وهذه النفسية متشبثة بقلوب ساستها وحكامها . فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

بلغت الإسكندرية ونزلت بفندق سان ستفانو واتصلت تليفونياً بسرى (باشا) فأبلغنى أنه سيحضر ليتشاور معى فى الساعة السادسة مساء . فلما جاء أخبرنى أن الملك عهد إليه بتأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب تجرى الانتخابات ، تمهيداً لوزارة قومية بعد الانتخابات . وكنت قد زرت ابراهيم عبد الهادى (باشا) فى الساعة الخامسة وعرفت منه أنه لا يرى بأساً بأن تشترك الهيئة السعدية مع سرى (باشا) إذا اشترك الأحرار الدستوريون معه . وأبدى الأحرار الدستوريون الذين قابلتهم فى هذه الفترة القصيرة ميلا لأن يشترك الحزب فى الوزارة حتى يكون له نصيب من الإشراف على الانتخابات .

لكننى قدرت أن الوزارة التى تجرى الانتخابات لا يمكن أن تكون وزارة

قومية إلا إذا اتفقت الأحزاب الشتركة فيها على ألا تتنافس فى المعركة الانتخابية فليس يسيغ العقل ولا المنطق أن تخرج الأحزاب إلى هذه المعركة يطعن بعضها بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً ثم يجلس ممثلو هذه الأحزاب معاً فى اجتماع مجلس الوزراء يعالجون شؤون الدولة بروح من التفاهم والمودة تمكنهم من الوصول إلى رأى سديد فيما يعرضون له .

فلما أخبرنى سرى (باشا) بعهد الملك إليه ذكرت له أننى أود من كل قلبى معاونته ، ثم أفضيت له صراحة بأننى أرى فكرة الوزارة القومية غير منتجة إذا دخلت الأحزاب معركة الانتخابات متنافسة ، كما أرى أن حدة النضال الحزبى فى مصر تجعل محالا على أية وزارة حزبية أن تحقق لمصر خيراً ، وأن خير الوطن إنما يتحقق إذا تعاونت الأحزاب عليه فى وزارة قومية إلى زمن غير قليل يحل أثناءه النزاع المصرى الإنجليزى ، كما تحل أثناءه مشاكلنا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما لا يقع عليه بين الأحزاب خلاف حقيقى .

وأجابنى سرى (باشا) بأنه متفق معى فى ذلك كله تمام الاتفاق ، وأنه يغتبط كل الاغتباط إذا أمكن أن تتفق الأحزاب على ألا تتنافس فى الانتخابات ، وطلب إلى أن أتحدث إلى فؤاد (باشا) سراج الدين سكرتير الوفد لعلى أستطيع اقناعه برأيى ، وأخبرنى أنه سيدعو فؤاد (باشا) لمقابلتى صبح الغد بمقر الوزارة ببولكلى ، وأكد لى أنه إذا لم يتمكن من تأليف وزارة قومية فانه لن يؤلف وزارة محايدة ، بل سيأخذ الباخرة أو الطائرة ويعود إلى أوربا يتم بها اصطيافه .

ولم يكن الحديث فى فكرة الوزارة المؤلفة من كل الأحزاب لمواجهة الأحوال فى مصر حديثاً جديداً بينى وبين فؤاد (باشا) سراج الدين . فقد كان فؤاد (باشا) كثير التردد على مكتبى فى رياسة الشيوخ باعتباره المتحدث باسم المعارضة فى المجلس ، وكنا كثيراً ما نتناول هذا الموضوع بالبحث ، وكنا متفقين تمام الاتفاق على أن أى حزب ينفرد بالحكم لا يستطيع مواجهة الموقف فى مصر ، فلا يستطيع حل المشكلة السياسية مع انجلترا ، ولا يستطيع إقناع الملك بأنه يملك ولا يحكم ، ولا يستطيع توطيد الأحوال الاقتصادية أو المبادىء الدستورية أو أن ينقذ البلاد من المشاكل الجسيمة التى تواجهها .

والتقيت أنا وفؤاد (باشا) سراج الدين صبح الغد ببولكلى ، وحضر سرى (باشا) الدقائق الأولى من اجتماعنا ثم انصرف لأول ما بدأنا مناقشة الموضوع . وأعدت إلى ذاكرة فؤاد (باشا) ما جرى بيننا من أحاديث ، وما كان بيننا من اتفاق على أن المصلحة الوطنية العليا تقتضى تعاون الأحزاب وتكاتفها لمواجهة المشاكل القومية الكبرى ، وأن ذلك لا يتأتى إذا دخلت هذه الأحزاب المعركة الانتخابية متنافسة ؛ فكان جوابه : لو أن الأمر لى وحدى لاتفقت معك . لكن الوفد يأبى كل الإباء أن يتفاهم فى هذا الموضوع ، وأنه مصمم على أن يرشح فى كل الدوائر ، وأن يحارب للفوز بالأغلبية المطلقة . قلت : أو تظن أن الوفد يستطيع إذا فاز بهذه الأغلبية أن يضطلع بمسؤولية الحكم وحده وأن يواجه كل المشكلات منفرداً ؟. وكان جوابه : ذلك تصميم الوفد . وهو مقتنع بمقدرته على أن يحمل العبء منفرداً . وعبثاً حاولت بعد ذلك أن أجد حلا يتلافى تنافس الأحزاب فى المعركة . فقد أصر على رأيه ، معتذراً بأنه رأى الوفد ، وأنه لا يستطيع الخروج عليه .

ذكرت لسرى (باشا) ما دار بينى وبين فؤاد (باشا) ، وأننى لا أرى فائدة من تأليف وزارة قومية . وعدت إلى سان ستفانو وطالعت الأحرار الدستوريين ثم طالعت ابراهيم (باشا) عبد الهادى برأى الوفد فاذا هم فى حيرة من الأمر ، يرون أن وزارة قومية يحارب بعض أحزابها بعضاً فى الانتخابات غير معقولة ، ثم يرون تأليف وزارة محايدة انتصاراً للوفد يجعل مركزهم فى الانتخابات أكثر دقة .

وأبلغتهم أن بينى وبين سرى (باشا) موعداً أخيراً بعد الظهر أبلغه فيه القرار النهائى فلم يخرجهم ذلك من حيرتهم وإن بدا على أكثرهم أنهم يودون اشتراك الحزب فى الوزارة الجديدة .

وعدت بعد الظهر إلى بولكلى فألفيت سرى (باشا) وعنده حيدر (باشا) ياور الملك وحسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة . فلما أعدت على مسمع سرى (باشا) ألا خير فى وزارة مؤتلفة تتنافس الأحزاب التى تؤلفها فى الانتخابات أكد لى أن سياسته ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان .

فلما أبديت له أن الحوادث كثيراً ما كانت أقوى من الرجال فلم يستطيعوا تحقيق سياستهم ، تدخل حسن (بك) يوسف فى الحديث وقال : أنا أصرح لك باسم الملك أنه لن يكون لحزب أغلبية فى البرلمان .

وأدهشنى هذا التصريح ، فقال حيدر (باشا) : كيف تتردد يا أخى وهذا رئيس الديوان يصرح باسم الملك ، ورئيس الوزارة يؤكد لك أن هـذه سياسته . عند ذلك قلت : أما وأنتم تحملون العبء والتبعة فأنتم وما حملتم وعلى بركة الله .

وتألفت الوزارة مؤتلفة اشترك فيها أربعة من الدستوريين وأربعة من السعديين وأربعة من الوفديين . وإذ كان تأليفها آخر يوم من رمضان ، فقد صدر مع مرسوم التأليف نطق ملكى بأن هذه الوزارة هى هدية العيد من الملك إلى شعبه . وابتسم قوم لهذا النطق وقالوا : ووزارة ابراهيم عبد الهادى هى ضحية العيد وإن لم يكن عيد الضحية .

وباشرت الوزارة عملها . وأخبرنى بعض الوزراء الذين رأوا توجسى فى يوم تأليفها أنها تعالج المسائل العامة بروح قومية لا سلطان للحزبية عليها فى كثير ولا قليل . وأصدرت الوزارة بالفعل قرارات فى مشاكل واجهتها البلاد غير متأثرة بما سوى المصلحة العامة . وما كان للوزراء أن يختلفوا على مسائل لا تمس شؤونهم الخاصة أو الحزبية . وظل الحال على ذلك زمناً سافرت أثناءه إلى أوربا أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بمدينة ستوكهلم عاصمة السويد . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت الوزارة قد بدأت تعالج مشكلة الانتخابات ، وكانت الصحف الحزبية قد بدأت تعبر عما فى نفس كل حزب إزاء الحزب الآخر بعبارات لا تخلو من عنف .

وكان تعديل الدوائر والبت فيه أول خطوة فى سبيل المعركة الانتخابية . وسرعان ما تبين صدق ما قلت . فعلى الرغم من المجهودات التى بذلناها جميعاً للتوفيق حتى نصل إلى نتيجة إيجابية لهذا التعديل ترضى عنها الأحزاب كلها لقد بدأت مناقشات هذا التعديل فى مجلس الوزراء وفى اللجنة الخاصة التى ألفها

المجلس للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة تبعث إلى الجو الوزارى ما جعله يكفهر شيئاً فشيئاً وتعصف فيه العواصف ما بين حين وحين .

وإننى لجالس إلى مكتبى برياسة الشيوخ صباح يوم من شهر نوفمبر إذ دخل على دسوقى أباظة (باشا) وقال لى : انتهينا . قــدم سرى (باشا) استقالته . وعلمت أنه يؤلف اليوم وزارة محايدة .

لم أعجب لاستقالة الوزارة وقد كنت أتوقع هذه النتيجة يوم كنا لا نزال فى مفاوضات تأليفها . ولم يدهشنى أن يؤلف سرى (باشا) وزارة محايدة رغم تأكيده لى أول حضوره من أوربا أنه لن يؤلف وزارة محايدة . فقد تداولت الألسن فى الأسابيع الأخيرة أن الإنجليز يحرصون على استئناف المفاوضات ، ويرون أن تتم مع وزارة تستند إلى برلمان غير البرلمان القائم ، ويؤثرون أن تكون هذه الوزارة مؤتلفة ، وأنهم أشاروا بذلك على الملك منذ زمن غير قليل . فلما رأوا تطور الأحوال فى مصر لم يأبوا الدخول فى المفاوضات مع وزارة وفدية بعد أن خابت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤلفة من الأحزاب الأخرى ، وبعد الذى عرفوا من سيطرة الوفد على الجماهير سيطرة ظهرت آثارها واضحة كل الوضوح فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

على أن غير الوفد من الأحزاب قد كانوا يعتقدون أن حوادث ٤ فبراير حفرت بين الملك والوفد هوة لا سبيل إلى اجتيازها . وكان لهم العذر فى هذا الاعتقاد . فقد ظل الملك وبينه وبين وزارة ٤ فبراير ما رأيت من جفوة انتهت إلى إقالة النحاس (باشا) فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومن قبل كان بين القصر والنحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٧ ما علمت من خلاف دستورى أدى إلى إقالة الوزارة كذلك . وخيل إلى الناس حين رأوا استئثار القصر بالسلطان وتوجيهه سياسة البلاد فى السنوات الأخيرة أن النحاس (باشا) هو وحده الذى يستطيع أن يقف فى وجه هذه النزعة ويرد الملك إلى حدوده الدستورية . وثبت هذا الظن فى نفوسهم ما وقع من حوادث الاعتداء على النحاس (باشا) إذ أطلق الرصاص عليه وهو فى سيارته ، ثم حصلت محاولة نسف بيته بجاردن سيتى بالمفرقعات وهو فيه ، فلما سئلت حرمه قالت إنها تتهم الملك فاروق شخصياً بأنه دبر

هذه الحركة . أيمكن — وبين الرجلين هذا الثأر المتبادل — أن يتفقا ؟ هذا محال . بذلك آمن غير الوفديين من الأحزاب . ولذلك ظنوا ، رغم استقالة الوزارة المؤتلفة وتأليف وزارة محايدة ، أن السياسة التى ترمى إلى ألا يكون لحزب فى البرلمان أغلبية مطلقة ستنفذ ، ولم يذكروا أن للسياسة أطوارها وتقلباتها .

على أنهم ما لبثوا ، حين اقترب موعد الانتخاب ، أن تبينوا فساد ظنهم ، إذ رأوا الوزارة ورجال الإدارة يعرضون عن مرشحيهم ، ويظهرون عطفهم على المرشحين الوفديين ، ثم علموا صباح يوم الانتخاب أن رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ، ذهب إلى لجنة الانتخاب وانتخب شفاهاً وعلانية الأستاذ يس سراج الدين ، شقيق فؤاد (باشا) سراج الدين مرشح الوفد فى الدائرة . وسرى هذا النبأ فى طول البلاد وعرضها مسرى البرق منذ الصباح . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات فاز الوفد فيها بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ، ولم يكن يتوقعها الوفد نفسه .

على أثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جداً ، أو تراه مسرحية أتقن « توضيبها » . عهد الملك إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة فألفها ، وأصدر أمره الملكى بتعيين سرى (باشا) رئيساً للديوان — ثم كانت المقابلة الأولى بين بطلى ٤ فبراير ، وكان سرى (باشا) حاضراً هذه المقابلة ، فاذا النحاس (باشا) لا يطمع فى شىء خلال هذه المقابلة التى طلبها إلا أن يقبل يد الملك . ودهش الذين عرفوا ما حدث وتساءلوا عن السر فى هـذا الانقلاب العجيب وعمن أشار به .. وهل كان للإنجليز رأى فيه ؟ .

تولت الوزارة الحكم فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وأعلنت فى خطاب العرش أنها ستفاوض الإنجليز من جديد . وقد رأت الأحزاب الأخرى التى انتقلت إلى مقاعد المعارضة أن تتيح للوزارة الفرصة كاملة لتقوم بهذه المفاوضة ، وانتهض بأعباء الحكم الداخلى ، وألا تعترض على شىء من تصرفاتها إلا أن يكون محل اعتراض شديد . وقدرت الوزارة من جانبها أن الخير فى أن تنيم الخصومات القديمة بينها وبين المعارضة ، فلم تفكر فى إلغاء مراسيم الشيوخ التى صدرت فى سنة ١٩٤٤ كما ألغت مراسيم سنة ١٩٤١ حين تولت الحكم فى سنة ١٩٤٢ ،

بل رفض النحاس (باشا) هذه الفكرة حين خوطب فيها . بذلك صار عملى فى رياسة الشيوخ أكثر يسراً ، وسارت الأمور على هذه الوتيرة إلى أن سافرت فى الأسبوع الأول من أبريل أرأس الهيئة المصرية التى سافرت إلى (موناكو) لتحضر اجتماع مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى .

وأتم مجلس الاتحاد أعماله فسافرنا إلى لندن استجابة لدعوة وجهها البرلمان البريطانى إلى البرلمان المصرى . وعدنا إلى القاهرة بعد ثمانية أيام قضيناها بالعاصمة البريطانية كنا فيها موضع حفاوة بالغة . فلما اطلعت بعد عودتى على جدول أعمال الشيوخ للجلسة التى تلت وصولنا رأيت بها سؤالا موجهاً من مصطفى (بك) مرعى إلى رئيس الحكومة عن السبب فى استقالة محمود محمد محمود (بك) رئيس ديوان المحاسبة من منصبه . ولم يقنع مرعى (بك) باجابة الحكومة فأحال سؤاله استجواباً . فلما عرض هذا الاستجواب على المجلس حدد جلسة لمناقشته بعد أربعة أسابيع .

حدث فى أثناء هذه الأسابيع الأربعة ما لفت نظر الناس جميعاً . فقد كانت (الملكة) نازلى مقيمة بأمريكا مع كريمتيها (الأميرتين) فائقة وفتحية ، وكان فى صحبتهما الأستاذان فؤاد صادق ورياض غالى يعملان سكرتيرين أو ما يشبه ذلك . وطالت إقامة (الملكة الأم) وكريمتيها وحاشيتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى يومئذ قرابة أربع سنوات . ولم يدهش الناس لطولها إذ أجريت للملكة الأم هناك جراحتان خطيرتان لم يكن يسيراً إجراؤهما فى غير الولايات المتحدة . لكن الناس فوجئوا يوماً بنبأ نشرته الصحف باملاء المستشار الصحفى للديوان الملكى أن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين من الأستاذين السكرتيرين . ودهش الجميع لهذه المفاجأة لانعدام الكفاءة فى نظرهم بين الشابين والفتاتين ، وبلغت الدهشة حد الإنكار والاستنكار لأن رياض غالى مسيحى ، ولا يجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحى .

ولم يخفف من دهشتهم أن قيل إن رياض غالى اعتنق الإسلام ، بل ظل إنكارهم للأمر واستنكارهم للفعلة على أشدهما .

وتابعت الصحف النشر والتعليق على هذه الأنباء بافاضة دلت على أن

الملك غاضب أشد الغضب لتصرف أمه ، وأنه يوجه إليها من اللوم أعنفه ؛ وقيل إنه بلغ من غضبه أن طلب من حكومة الولايات المتحدة إخراجها وإخراج أختيه من بلادها ، بعد أن فشل السفير المصرى فى إقناعها بالعدول عما هى ماضية فيه . ولم تجز القوانين الأمريكية إخراج الملكة الأم وكريمتيها وحاشيتها من أراضيها ، فزاد ذلك فى سخط الملك على أمه وقد رفضت أن تعود إلى أرض الوطن نزولاً على رغبته وأمره . عند ذلك طلب الملك إلى (الأمير) محمد على رئيس مجلس البلاط بكتاب بعث به إليه أن ينظر المجلس فى الأمر .

وإذ كنت عضواً فى مجلس البلاط بوصفى رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد سألت حسن (باشا) يوسف بوصفه سكرتير مجلس البلاط عن طلبات الملك لأنها غير مبينة بكتابه إلى (الأمير) محمد على ، فأخبرنى أنهم يطلبون اتخاذ إجراءات تحفظية على أموال (الملكة) و (الأميرتين) توطئة لتوقيع الحجر عليهن. ولم تحفل (الملكة الأم) بشىء من ذلك كله ، بل أتمت تزويج ابنتيها من السكرتيرين ، فتزوج فؤاد (بك) صادق (الأميرة) فائقة ، وتزوج رياض غالى (الأميرة) فتحية .

وعقد مجلس البلاط جلسة لم تطل ، تولى وزير العدل ، عبد الفتاح (باشا) الطويل ، عرض الموضوع فى مستهلها وطلب من المجلس أن يقرر إجراء التحفظ على أموال السيدات الثلاث ، ونزع وصاية (الملكة) نازلى على كريمتيها . وعلى غير عادة حضر النائب العام ، محمد (بك) عزمى الجلسة وطلب توقيع الحجر على (الملكة الأم) . ولما كانت (الملكة) لم تعلن فقد قرر المجلس تعيين نجيب سالم (باشا) ناظر الخاصة الملكية حارساً على أموال السيدات الثلاث كاجراء تحفظى ، وأجل الجلسة لإعلان (الملكة) نازلى . وفى غداة هذا القرار أصدر (الملك) أمره بالغاء ألقاب (الملكة والأميرتين) .

ولم يفرغ الناس من حديثهم فى هذا الموضوع حتى جاء موعد نظر استجواب مصطفى (بك) مرعى ومناقشته بمجلس الشيوخ . ولهذا الاستجواب وما ترتب عليه فصل خاص فى الجزء الثالث من هذه المذكرات . لكن تطور الأحوال على أثر هذا الاستجواب وتمهيدها للانتقال السريع من عهد إلى عهد

يقتضينى أن أذكر هنا أن مصطفى (بك) مرعى أشار فى استجوابه إلى حادثين تناولها رئيس ديوان المحاسبة فى تقرير الديوان السنوى ، أولهما استيلاء كريم ثابت (باشا) المستشار الصحفى للديوان الملكى على خمسة آلاف من الجنيهات من أموال جمعية المواساة بالاسكندرية بتوقيع مديرها الدكتور أحمد محمد النقيب (باشا). والثانى ما كان من عبث وتلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى اشتريت من أوربا للجيش المصرى المحارب فى فلسطين .

وقد شرح مقدم الاستجواب هذين الحادثين بإسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لا يتجاوز العنف إلى نبو فى العبارة يتنافى مع أحكام لائحة المجلس . واستغرق شرح المستجوب استجوابه الجلسة كلها ، وأجلت الحكومة ردها إلى الغد . وفى صباح هذا الغد نشرت الصحف أن كريم ثابت (باشا) رفع استقالته من منصبه فى الديوان إلى (الملك) فرفضها إعلاناً لثقته به . وبدأت الجلسة بعد الظهر فاذا مصطفى (بك) مرعى يغيب عنها معتذراً بسفره إلى الإسكندرية استعداداً للسفر إلى أوربا ، وإذا الدكتور ابراهيم بيومى مدكور يتبنى الاستجواب ، ثم إذا فؤاد (باشا) سراج الدين يتكلم باسم الحكومة رداً على الاستجواب ويبدأ كلامه بأنه لاحظ أن كرسى الرياسة كان يهتز عندما كان مرعى (بك) يتكلم لكثرة ما خولفت اللائحة . ورد على الحادثين اللذين تناولها الاستجواب بأنهما لم يقعا فى وزارة الوفد بل وقعا فى الوزارات التى سبقتها ، ودافع مع ذلك عن تصرف كريم ثابت (باشا) ، ثم قال ، إن الوزارة أجرت تحقيقاً فى مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فنفى التحقيق المسؤولية عن كل من كان لهم يد فى هذه المسألة ، واختتم رده على الاستجواب بأن رئيس ديوان المحاسبة هو الذى أصر على الاستقالة رغم محاولته هو ومحاولة رئيس الوزارة صده عنها .

تأجل الاستمرار فى مناقشة الاستجواب أسبوعاً . وإذكنا فى العشرة الأخيرة من شهر مايو ، فقد حدد (الملك) موعد انتقاله إلى الإسكندرية ليصطاف يوم الخميس الذى يلى الجلستين اللتين تكلم فيها مصطفى (بك) مرعى وفؤاد (باشا) سراج الدين . ودعا الملك الوزراء إلى تناول الغداء على المائدة الملكية بالإسكندرية يوم وصوله إليها ، ودعا معهم رئيس النواب ، ولم يدع رئيس الشيوخ

إعلاناً لعدم رضاه عما حدث فى الاستجواب . وأشار على جماعة من معارفى ومن خاصة أصدقائى ألا أعير هذا الأمر بالا ، وحذرونى من التفكير فى الاستقالة حتى لا تكون ثمت سابقة تفسر بنزول رئيس الهيئة التشريعية على رغبة الملك أو على هواه .

وعاد المجلس إلى مناقشة الاستجواب فى الأسبوع التالى ، وتكلم الدكتور مدكور وطلب أن يعين المجلس لجنة تحقيق برلمانية تحقق الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب . واعترضت الحكومة على هذا الطلب بأنه غير دستورى . وانتهى المجلس بإحالة المسألة على لجنة الشؤون الدستورية لفحصها .

فى هذه الأثناء جاء عندى فؤاد (باشا) سراج الدين بمكتب رئيس الشيوخ ؛ فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت (باشا) ولطالما حدثنى من قبل طاعناً عليه وعلى سياسة القصر وتدخله المعيب فى شؤون الدولة ، كان جوابه : لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته . عند ذلك أيقنت أن حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد (الملك) قد أصبح سياسة الوفد المرسومة ، وأنه يأمل بهـا أن يبقى فى الحكم السنين الطوال .

وتحدث الناس فى الأندية ولمحت الصحف إلى تفكير السلطة التنفيذية فى أمر رئيس الشيوخ . وفى المساء من يوم ١٧ يونيو صدرت المراسيم بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، وإسقاط العضوية عن تسعة عشر عضواً بينهم ابراهيم عبد الهادى (باشا) ولطفى السيد (باشا) ومصطفى مرعى (بك) وآخرين . فلما تلى هذا المرسوم فى المجلس اعترض عليه عبد السلام الشاذلى(باشا) بأنه غير دستورى ، ثم تقدم حافظ رمضان (باشا) من بعد باسم المعارضة يريد مناقشة دستوريته ، لكنه منع من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية التى تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم .

أحدثت مراسيم ١٧ يونيو تأثيراً عميقاً فى طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف إزاءها فلم يستطع أحد الدفاع عنها . ذلك بأن أحداً لم يتصور أن تدبر مؤامرة يغتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع من أجل شخص لبنانى الأصل

ومن أبناء جريدة المقطم التى ناصرت السياسة الاستعمارية فى مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو كريم ثابت ؛ كما أن أحداً لم يتصور أن يقع هذا الاغتيال المريع حماية للذين تلاعبوا فى صفقات الأسلحة والذخائر التى كانت ترسل للجيش المحارب فى فلسطين . لكن هذا الأثر العميق لم يزد على قلق استحوذ على النفوس خوف المصير ، فلم يكن له فى الخارج مظهر بارز .

بعد أيام من صدور هذه المراسيم أعلنت الصحف أن (الملك) سيسافر إلى أوربا متنكراً باسم فؤاد (باشا) المصرى . فلما كان بفرنسا جعل مقره الرئيسى فيها مصيف (دوفيل) ، وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره وسهره ولعبه القمار كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة . وما لبثت غانيات باريس والفاتنات الدوليات حين عرفن ذلك أن هرع عدد كبير منهن إلى (دوفيل) ، مؤمنات بأن ملك مصر يريد أن يقضى صيفه فى مرح ومسرة . وزادهن إيماناً بذلك أن دعيت الراقصة المصرية سامية جمال إلى (دوفيل) لتبعث برقصاتها إلى هـذا المجتمع المصرى الفرنسى الدولى النعمة والنعيم . وأوفدت صحف فرنسا وصحف أوربا وصحف أمريكا مراسليها إلى المدينة الرافلة فى حلل هذه البهجة الغناء لموافاتها بأنباء الملك الشرقى ومغامراته .

وأخذت الصحف فى أرجاء العالم تنشر من أنباء الملايين التى يكسبها فاروق أو يخسرها على مائدة القمار ، ومن أنباء الحفلات التى تقام لمسرته ، ومن أنباء مغامراته ، ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين ، وفى قلب أوربا ، صوراً أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة .

وانتهزت الدعاية هذه الفرصة للتشهير بملك مصر . ولم تكتف بأنباء (دوفيل) وتجسيمها ، بل لجأت إلى حياته الزوجية فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك بروزاً ووضوحاً . ذلك أنه بعد أن طلق الملكة فريدة أراد أن يتزوج ، وكان نجيب (باشا) الجواهرجى بالقاهرة ممن عهد إليهم فى اختيار فتاة تصلح زوجاً له . وكانت ناريمان صادق كريمة حسين (بك) فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات ، مخطوبة إذ ذاك للأستاذ زكى هاشم الموظف

بوزارة الخارجية والمعين بهيئة الأمم المتحدة ، وكانت رقاع عقد قرانها قد وزعت على الأهل والأصدقاء .

وذهبت الفتاة مع أمها يوماً إلى محل نجيب الجواهرجى تختار خاتماً من الماس تتحلى به فى حفل قرانها . فلما رآها نجيب أسرع إلى التليفون وخاطب الملك وقال له إنه عثر بالضالة الفريدة المنشودة . وجاء الملك لفوره إلى متجر الجوهرى فأعجبته الفتاة فتحدث إليهـــا وأبدلها من الخاتم الذى اختارته خاتماً يعدل ثمنه عشرات الأضعاف من الخاتم الأول . وقد أخبرنى سرى (باشا) حين رياسته وزارة الانتخابات المؤتلفة بأنه أشار على الملك ألا يتزوج ناريمان لأنها لا تصلح ملكة لمصر فلم يأبه لمشورته . فلما كان الملك فى (دوفيل) اتخذت الدعاية من هذا الحادث مادة اتهمت فاروق بسببها أنه انتزع فتاة من خطيبها وحبيبها ، وأنه أتى بذلك أمراً نكراً . وأثمرت هذه الدعاية وخلقت من فاروق فى خيال الفرنسيين والأوربيين والأمريكيين أبشع ما يتصوره هذا الخيال لملك شرقى مطلق مستهتر .

بل تجاوزت الدعاية ذلك كله وجاوزت فى بعض ما نشرت حدود الإنصاف . فجريدة (لى موند) الفرنسية من الصحف المعروفة بالحصافة والاتزان وبصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية الفرنسية . مع ذلك نشرت يوماً مقالا تزعم فيه أن فاروق يريد أن يعيد فى بلاده تقاليد الفراعنة ، تقصد بذلك إلى ما كان من زواج فرعون بأخته ، وتريد أن تنسب لفاروق ما يشبه هذا الأمر .

أثمرت هـــذه الدعاية حتى كان المصريون المصطافون بأوربا يخجلون فلا يذكرون جنسيتهم لمن يسألهم عنها . وقد لمست ذلك بنفسى إذ كنت بباريس عائداً من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ذلك العام بدبلن عاصمة ايرلندا . فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند أحد أصدقائى المصريين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن فاروق فطأطأت رأسى . واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية فاذا هى تنشر عن حوادث فاروق وتصفه بأقبح الصفات . ورأيت فى بعض مسارح باريس تعريضاً بالملك الشاب ومغامراته يندى له الجبين . وسمعت من بعض معارفى ، رجال وسيدات ،

ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم أنهم مصريون . فآثرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له .

وزاد الطين بلة أن كانت هذه الصحف الأوربية والأمريكية تنشر عن التحقيقات التى تجرى فى مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة التى اشتريت للجيش المصرى المحارب فى فلسطين ما يندى له الجبين . ذلك أن إحدى الصحف فى مصر بدأت، بعد أن أحيل الاستجواب فى مجلس الشيوخ إلى لجنة الشؤون الدستورية ، تنشر أن لديها وثائق تلقى التهمة على رجال من الجيش فى صفقات هذه الأسلحة الفاسدة . وبدأت النيابة تحقق مع هذه الصحيفة ، فلما تبينت أن للتهمة أساساً بدأت تحقق موضوع هذه الأسلحة والذخائر .

وتولى النائب العام محمد محمود (بك) عزمى التحقيق بنفسه وندب معه عدداً من رجال النيابة البارزين وأخذ ينشر فى الصحف ما بين حين وحين أنباء يشتم منها أن للقصر علاقة بالموضوع ، وأنه يتدخل فى التحقيق ؛ بل لقد بلغ الأمر أن استُدعى منظم رحلة الملك إلى (دوفيل) وغيرها من مدن أوربا ، الأستاذ إدمون جهلان ، فلما حضر إلى مصر تلقاه فى المطار أحد رجال القصر وصحبه إلى النائب العام ، ثم لم يجرؤ النائب العام أن يقرر القبض عليه أو يمنعه من العودة إلى أوربا من جديد ، لأن الملك فيما قيل أصدر أمره بعدم التعرض له .

كانت صحف أوربا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق ما يزيد الدعاية ضد الملك وضد مصر إثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس وبأوربا يطأطئون رؤوسهم خجلا .

عدت من أوربا فألفيت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر ، وذلك رغم منع الوزارة دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التى نشرت فيها هذه الأنباء . وألفيت أصدقائى رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيىء على سمعة الوطن ، وفى استخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته . وتداولنا فى الأمر واتفقنا على أن واجبنا الوطنى يقتضينا أن نقف فى سبيل هذا التيار ، وأن أول خطوة نخطوها فى هذه السبيل أن نعد كتاباً نبلغه للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه

خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر ، ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر . ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكى عشية وصول الملك إلى الاسكندرية . وهذا هو نص الكتاب :

« يا صاحب الجلالة :

« ان البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء . وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

« واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث . ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف ، بل أن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبراً على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا .

« ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

« يا صاحب الجلالة :

« لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضماناً لبقائها فى الحكم ، وستراً لما افتضح من تصرفاتها ، وما انغمست فيه من سيئاتها — وهى هى لاتزال أشد حرصاً على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته — ولهذا لم نر بدأ من أن تنهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبراً بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد . وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

« يا صاحب الجلالة :

« ان احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد . واننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد ..

« لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملا وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، وتعالج المساوىء التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقاً فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى .

« ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعاً فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

« والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته .

إمضاءات

ابراهيم عبد الهادى . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ رمضان . عبد السلام الشاذلى . طه السباعى . مصطفى مرعى . عبد الرحمن الرافعى . دسوقى أباظه . أحمد عبد الغفار . على عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب اسكندر . زكى ميخائيل بشارة . السيد سليم .

منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصادرت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس (باشا) موقعيه بأنهم مجرمون وهدد بأنه لن يسكت عن هذا الاجرام السافر . ومنعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه وأمرت بالقبض على موزعيها . وغضب الملك على الذين وقعوا هذا الكتاب أشد الغضب ، واحتفظ بأصله فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم فتصدها تلاوته عن الاستجابة إلى مثل هذه النزعة .

على أن غضب الملك ووصف رئيس الوزارة هذا الكتاب بأنه « إجرام سافر » ، ورضع الذين وزعوا ماطبع من نسخه سراً فى غيابات السجون ، لم يتعد الارهاب إلى محاكمتنا نحن الفاعلين الأصليين . فالكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أو ما يشبهه . فاذا قدمتنا الحكومة للقضاء فبرأنا كانت الطامة الكبرى ، وكان حكم القضاء لطمة عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته ، وقد تتعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه . وعند ذلك تكون الوزارة قد كشفت الملك حين توهمت أنها تريد الدفاع عنه . ولهذا لم يتعرض لنا أحد ولم يفكر فى مؤاخذتنا إنسان .

ولم أر أن يقف الأمر عند هذا الحد . وكان يوم ١٣ نوفمبر يقترب . وهذا اليوم هو عيد الجهاد الوطنى ، واليوم الذى اعتاد الساسة أن يلقوا فيه خطبهم يصورون فيها جهود البلاد ومبلغ اتفاقها مع الأهداف التى سعت اليها منذ سنة ١٩١٩ فى سياستها الداخلية وسياستها الخارجية . وقد آثرت أن أسبق بخطابى هذا اليوم ، واخترت يوم ٧ نوفمبر من تلك السنة — سنة ١٩٥٠ — لأن زعيمنا الراحل

محمد (باشا) محمود كان قد اختار يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ فخطب الألوف الذين كانوا يسمعون له منبهاً « لما كانت تجتازه البلاد يومئذ من أوقات عصيبة ؛ مهيباً بكل مصرى أن يؤدى واجبه لإنقاذ مصر من محنة دستورية قاسية نزلت بها » . وقد صوّر خطابى هذا ما كانت تعانيه مصر من محن تناولت كل مرافقها وامتدت إلى حرية الأفراد وحرية الصحافة . وبعد أن فصل الخطاب هذه المحن وسوء أثرها فى حياة البلاد جاء فيه :

« إن نطاق الظلام المضروب حول هذه الأمة قد جر علينا من الكوارث الشئ الكثير مما تعلمون ومالاتعلمون . وهذا النطاق يزداد مع ذلك كل يوم كثافة فيزيد الكوارث تفاقماً . وها هى الرقابة العرفية قد فرضت على الصحف من غير أن يكون فى البلاد حكم عرفى ، فجعل البوليس يراقب مايراد نشره فى كل صحيفة لا ترضى عنها الحكومة ، و يطلب محو ما يريد محوه ، وإلا صودرت الصحيفة قبل أن تصل إلى أيدى قرائها . أليس هذا سجناً للأقلام والأفهام والعقول لم تعهده مصر منذ عشرات السنين إلا فى عهد الأحكام العرفية ؟ أو ليست هذه الرقابة العرفية سجناً للرأى العام يحول بينه وبين معرفة ما يجرى فى شئونه العامة ؟ أو ليس هذا ازدراء للأمة وتحقيراً من شأنها ؟ . فأين من هذا ما نص عليه الدستور من أن مصدر السلطات كلها الأمة ، وإن الرقابة على الصحف محظورة ، وإن حرية الرأى مكفولة ؟ أليس معنى هذا إننا نرجع القهقرى وإننا نتأخر بدل أن نتقدم ، وأن ما قامت الأمة لتحقيقه فى سنة ١٩١٩ من أن تكون مصدر السلطات ويكون أمرها بيدها قد أصبح هراء من الهراء ؟ أو ليس معناه أن نصوص الدستور قد أصبحت فى نظر الحاكمين لغواً لا يساوى الحبر الذى كتب به ، والورق الذى كتب عليه ؟ وهل لهذا إسم غير الاستبداد نخضع له بدل الحرية التى كنا نطمع فى أن نتمتع بها ؟ وأن المستبدين بنا قد بلغوا من الاستهتار حد احتقارنا ، فهم يدعون أنهم وكلاء عن الأمة وهم مع ذلك يسومون الأمة سوء العذاب من غير أن يخشوا رقيباً ، ويتلاعبون بمصالح الأمة كما تهوى أنفسهم من غير أن تحاسبهم ضمائرهم إذا لم يخشوا حساب القانون ولم يردعهم الرأى العام ؟ »

وتحدث الخطاب فى ختامه عن السبيل إلى الاصلاح فجاء فيه :

« إذا أردنا الإصلاح يجب أولا أن نعترف بما ارتكب فى جميع العهود الماضية من أخطاء أدت إلى إصدار تشريعات مقيدة للحرية لا يكاد يكون لها نظير فى الأمم المتقدمة فى الحضارة ، وأن تلغى هـذه التشريعات كلها ، وفى مقدمتها النص الذى يسمح بسرية التحقيقات والقيود التى فرضت على حرية الصحافة .

« ويجب ثانياً أن نصحح أوضاعنا الدستورية . وليس المقصود من تصحيح الأوضاع الدستورية الاكتفاء بالغاء مراسيم ١٧ يونيو الماضى وانتخابات الصيف الماضى ، فهذا الالغاء لا يزيل أسباب الشكوى إذا بقيت الأمور تسير فى طريقها الذى تسير فيه اليوم . إنما أريد بتصحيح الأوضاع الدستورية أن يجرى الحكم فى مصر على النحو الذى يجرى عليه فى إنجلترا وغير إنجلترا من البلاد البرلمانية ، وأن تسود فيه الروح الدستورية بالمعنى الصحيح . أليس يحرم الدستور على الوزراء أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام حماية لهم من تهمة استغلال النفوذ ؟ فلابد كذلك من تشريع يحرم على الوزراء وعلى مجلس الوزراء ترقيـة أقرباء الوزراء وذويهم بالاستثناء ، متابعة لفكرة الدستور فى حماية الوزراء من أن ترقى اليهم الشبهة وأن يتهموا حين تصرفهم فى الأموال العامة .

« كذلك يجب أن يقدر رئيس الوزراء وأن يقدر الوزراء ما يجب عليهم للملك صوناً لمركزه من أن تظن به مسئولية أياً كان نوعها . ولهذا كان لرئيس الوزراء فى البلاد البرلمـانية جميعاً أن يقابل الملك مباشرة فى كل ساعة من النهار أو من الليل ، ليعرض عليه المهم من شئون الدولة . وللملك أن يشير بالنصيحة . على أن المسئولية واقعة دائماً على الوزارة وحدها ، لأن توقيعات الملك يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، ولأن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال . أما أن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه عندنا ، فيكون بين رئيس الوزراء والملك وسطاء غير مسئولين ، وأن يكون لهؤلاء الوسطاء بحكم إتصالهم بالملك مركز ممتاز وسلطة خفية خاصة . فذلك قلب للأوضاع الدستورية التى تجعل الوزراء مسئولين لدى مجلس النواب وحده ولا مسئولية عليهم لدى غيره .

« وإذا كان لرئيس الوزراء أن يقابل الملك فى كل وقت من غير حاجة إلى وسيط فالأوضاع الدستورية تقتضى كذلك أن يكون الوزير المختص إلى جانب الملك حين يدلى الملك بنطق يحتاج نفاذه إلى توقيع هـــذا الوزير . ولا حاجة بى إلى أن أضرب الأمثال على ذلك فهى مستفيضـة يقف عليها فى كتب الفقه الدستورى من شاء .

«هذه أمثلة من الأوضاع الدستورية التى نريد تصحيحها. وأرجو أن لايكون الجواب على ما أطالب به من هذا التصحيح أن وزارات سبقت قد خالفت هذه الأوضاع كما تخالفها الوزارة الحاضرة . فالتقصـــير لايلحق المقصر وحده ولايكون علاجه بالامعان فيه، أو باضافة تقصير جديد اليه . فمعالجة الشر بالشر إضافة شر إلى شر . إنما تكون معالجة التقصير بالقضاء عليه وإزالته . وكل إمعان فى التقصير ، وكل زيادة عليه ، مضاعفة للإثم تبلغ حد الجريمة . وعند ذلك لا تكفى المسئولية السياسية ، بل يجب الجزاء الرادع الصارم .

« ويجب أن يقوم الحكم دائماً لمصلحة المحكومين ، لا لمنافع الحاكمين ، ويجب لذلك أن يكون هدفه تحقيق الطمأنينة إلى العيش عند العدد الأكبر من أبناء الأمة من الفقراء والمتوسطين من الفلاحين والعمال والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين . فهؤلاء هم عماد الأمة ومظهر قوتها فى السلم والحرب . على أذرعهم وعلى عقولهم وعلى قوتهم المـادية والمعنوية يعتمد الانتاج القومى فى مختلف صوره ، فاذا لم يطمئنوا إلى العيش ضعف هذا الانتاج ؛ ولهذا يجب أن تكفل الحكومة للموظفين ولغير الموظفين حداً أدنى لمستوى العيش ، أقله ما كان قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين أعلنت الحرب العالمية الأخيرة . فليس هذا بالمستوى الرفيع ولكنه بعض ما تطمئن له النفوس وتنشط معه للقيام بالعمل والانتاج على وجه صالح » .

* * *

كانت الأمة إذ ذاك شديدة البرم بما هو حادث . وكانت تسمع لأقوالنا نحن أحزاب المعارضة بآذان مفتوحة وقلوب واعية . لكنها كانت تخشى إن هى قامت بحركة عنيفة أضر ذلك بأهدافها القومية ، وبخاصة لأن مصر وإنجلترا بدأتا إذ ذاك محادثاتهما بشأن جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس .

وقد استمرت هذه المحادثات وماسبقها من إجراءات تمهيدية قرابة سنة ونصف سنة .

وقضيت أجازة الصيف من سنة ١٩٥١ فى لبنان وحضرت مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى باستامبول . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت المفاوضات بين الدولتين قد انتهت إلى مأزق جعل الوزارة الوفدية تفكر تفكيراً جدياً فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها . وأعلن النحاس (باشا) هذا الالغاء بالفعل فى خطاب ألقاه بمجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ، وقدم على أثره التشريعات التى اقتضاها ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط . وقد ذكر النحاس (باشا) فى خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لتجعل الغاء المعاهدة فعلياً ، وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها فى حينها القريب .

وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصة وأجل نظرها فى المجلس أسبوعاً واحداً . وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع ، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، مذكرة إلى الحكومة المصرية بانشاء قيادة الشرق الأوسط . ورفضت الحكومة هذه المذكرة وأقر البرلمان إلغاء المعاهدة والتشريعات المتصلة بهذا الالغاء ، ولم يعبأ بما أعلنته إنجلترا من تمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن الغاء المعاهدات لا يجوز دولياً أن يكون من جانب واحد .

لم تثر المعارضة اعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الالغاء ، واحتفظت برأيها فى الاجراءات التى تتخذها الحكومة لجعله فعالا حتى تقف عليها .

بعد أسابيع من إقرار البرلمان لتشريعات الإلغاء عين الملك حافظ عفيفى (باشا) مدير بنك مصر رئيساً للديوان الملكى . وكان حافظ (باشا) قد أدلى فى شهر سبتمبر بحديث إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكن حافظ (باشا) وفدياً . لذلك قابلت الوزارة وقابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه ، إذ خيل اليه أن لهذا التعيين دلالة غير مطمئنة على بقاء الوفد فى الحكم . واستمر هذا الهجوم العنيف زمناً غير قليل ،

ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين .

وقابل حافظ (باشا) هذا الهجوم بالأناة والصبر ، إقتناعاً منه بأن لكل حملة نهاية . وهدأت الحملة بعد زمن ، وإن بقيت فى النفوس دوافعها ، وإن تركت من الآثار ما لا يسهل نسيانه .

وأخذت الحكومة فى تنفيذ إلغاء المعاهدة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتركوا عملهم ، وإلى التجار والمقاولين ومن اليهم من الذين يتعاملون مع الجيش البريطانى المعسكر على القناة ألا ينفذوا تعهداتهم ، وشرعت عقوبات للذين يخالفون ما أمرت به . وقابل الانجليز هذه الخطوات بأن استقدموا عمالا من قبرص ومالطة وغيرهما ، وأن جلبوا التموين من أرجاء الامبراطورية المختلفة ، كما هددوا بقطع الكيروسين والبنزين وغيرهما من مواد الوقود عن القاهرة وعن بلاد القطر كلها .

واستمرت المعركة بين مصر وإنجلترا على هذا النحو ، وامتدت إلى ميادين مختلفة . وأقبلت سنة ١٩٥٢ فذهبت أستجم بالفيوم أنا ودسوقى أباظه (باشا) وكريمته الكبرى. وإننا لهناك إذ علمنا أن الملك فاروق رزق من ناريمان ولى عهد دعاه أحمد فؤاد . واغتبط دسوقى (باشا) واغتبطت كريمته لأن (الملكة) ناريمان كانت صديقة الفتاة وأختها منذ طفولتهن ، ولأن دسوقى (باشا) كان يعطف على والدها المرحوم حسين (بك) فهى صادق أشد العطف . واقترح دسوقى (أباظه) باشا علىّ أن نبعث للملك ببرقية تهنئة ، فترددت وقلت له : لن يرد الملك علينا . قال : هذا محال . فهذه مجاملة منا له وأدبه يوجب عليه أن يرد عليها . قلت : أنا عند رأيى ؛ فان أبيت إلا أن تفعل فاكتب برقية واحدة ووقعها باسمينا حتى إذا صدق رأيى ولم يرد الملك كان ذلك ذنبك . وأرسل دسوقى هذه البرقية ، كما أرسل برقية باسم كريمتيه إلى (الملكة) ناريمان ، فجاء رد الملكة على الكريمتين وحالت الحفيظة دون رد الملك علينا .

وإنما دعانى إلى الاقتناع بأن الملك لن يرضى بالرد على برقيتنا ما بدا من تشبث الحفيظة بنفسه ضد من يغضب عليه تشبثاً يتجاوز الحياة إلى ما بعدها .

لمـــا عرض على البرلمـــان قتال اليهود فى فلسطين عارض اسماعيل صدقى باشا طلب الحكومة لأسباب عديدة أبداها ، منها عدم استعداد الجيش المصرى ، ومنها أن الدول الكبرى التى أيدت إنشاء دولة إسرائيل ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، لن تدع الدول العربية تبلغ من معارضة هذا القرار حد إسقاطه ، ومنها أن مصر أحوج إلى إنفاق الأموال التى تقتضيها هذه الحرب فى إصلاح شئونها الداخلية . وغضب الملك على صدقى (باشا) لموقفه ذاك أشد الغضب . وعلى الرغم من أن الرجل عاش بعد ذلك زمناً غير قصير ، ومن أنه رأس الوزارة المصرية عدة مرات ، كانت وزارته فى سنة ١٩٤٦ آخرها ، ومن أنه أدى لمصر خدمات كثيرة منح من أجلها نياشين كبرى ، أحدها نيشان محمد على الذى يجعل لصاحبه الحق يوم يموت أن يشيع فى جنازة رسمية وأن يحمل نعشه على عربة مدفع — على الرغم من ذلك كله استمر غضب الملك عليه حتى لقد أمر حين مات بألا يحتفل رسمياً بتشييعه ، وألا يشترك فى هذا التشييع من رجال القصر أحد .

وقد تولت الناس الدهشة بل تولاهم الاستياء لهذا التصرف ، فهم يقولون دائماً : اذكروا محاسن موتاكم .

ولم يكن ما حدث مع صدقى (باشا) هو المثل الوحيد من نوعه ، ولكنه أشدها دلالة على أن الملك لا ينسى حفيظته ، ولذلك اقتنعت بأنه لن يرد على برقية منى أنا ودسوقى (باشا) نهنئه فيها بمولد ولى عهده ، وكلانا وقع الكتاب الذى أثار حفيظته .

وكيف ينسى ما فعلنا ولم ينس لصدقى (باشا) شجاعته فى إبداء رأى دلت الحوادث من بعد على أنه كان حصيفاً ، كما أن صدقى (باشا) كان فى الحق جديراً بأن يعامل فى موته أكرم معاملة بعد الذى أداه لمصر فى مفاوضات سنة ١٩٤٦ من خدمة وطنية جليلة لن ينساها له التاريخ ، وكانت تفيد مصر منها أعظم فائدة وأجلها لو أن مشروع المعاهدة الذى انتهى اليه أقر ونفذ فجلت القوات البريطانية عن مصر بغير قيد ولا شرط منذ سنة ١٩٤٩ .

وعدنا إلى القاهرة ، فاذا الملك يعد وليمة كبيرة فى قصر عابدين دعى

اليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولى العهد . وأمر فلم يدع اليها من وقعوا الكتاب الذى اشتركت أنا ودسوقى (باشا) فى توقيعه . زرت حافظ (باشا) عفيفى بمنزله فى هذه الأثناء ، وتطرق حديثنا إلى موقف الملك منا ، فذكر حافظ (باشا) أنه قضى أكثر من نصف ساعة يحاول عبثاً إقناع الملك بدعوتنا إلى هذه الوليمة التى دعى اليها المصريون والأجانب ، وأنه أشار فى حديثه إلى أن الملك قد يضطر يوماً إلى الالتجاء إلينا إذا قضت الظروف بتنحى الوفد عن الحكم ، فمن الخير أن تحسن العلاقة بيننا وبينه ، كما ذكره كذلك بأن والده الملك فؤاد كانت تقع الجفوة بينه وبين بعض الساسة أحياناً فلا يستديمها ، بل ينتهز الفرصة للإغضاء عنها . وأى فرصة أكرم من مولد ولى العهد يمكن أن يجدها (الملك) فاروق لتناسى ما سلف بينه وبين المعارضة . وكان جواب الملك أن أخرج العريضة من حافظة جيبه وقال : ولكنهم أهانونى . ومع ذلك أرجوك يا حافظ (باشا) أن تدعنى هذه المرة ، وسأفكر فى الاغضاء عما سلف فى فرصة أخرى .

كانت العلاقات بين مصر وإنجلترا تزداد فى هذه الفترة عنفاً ، وكان الشبان الجامعيون ، والشبان الاخوان المسلمون، وشباب مديرية الشرقية ، قد ألفوا فرقاً من الفدائيين تعمل على اغتيال من تستطيع اغتيالهم من الجنود الانجليز . وكانت القيادة البريطانية فى قناة السويس تقابل هذه الأعمال بعنف شديد . وقد أعلنت يوماً أنها قررت تدمير قرية « كفر عبده » على مقربة من السويس لأن الارهابيين يحتمون بهذه القرية ويحاولون نسف محطة المياه القائمة على مقربة منها . وتصدى فؤاد (باشا) سراج الدين وزير الداخلية لمواجهة هذا الموقف فأمر قوات البوليس الموجودة بالسويس بمقاومة البريطانيين فيما يريدونه . ولم يكن لهذه القوات بالمقاومة قِبَل ، فأزيل « كفر عبـــده » . ثم إن الانجليز أمروا قوة بلوك النظام المصرية المجتمعة فى دار المحافظة بالاسماعيلية بالانسحاب منها بحجة أن وجودها يهددهم ، فأمر فؤاد (باشا) هذه القوة بأن تقاوم إلى النهاية وألا تستسلم لطلب الانجليز . وكان ذلك فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد نزلت قوة بلوك النظام على أمر وزير الداخلية فرفضت التسليم ، فأطلق الانجليز عليها مدافعهم وقتلوا منها ما يزيد على ثمانين شخصاً قبل أن تذعن وتنسحب .

وأذاعت محطة الاذاعة ما حدث ، ونشرت صحف الصباح نبأه ، فاجتمعت قوات بلوك النظام الموجودة بالقاهرة وتجمهرت وسارت إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة وخطبوا الطلاب معلنين أن البوليس ، ومنه بلوك النظام ، وظيفته حفظ الأمن وليست وظيفته مقاومة الجيوش المسلحة . وانحدرت هذه القوات إلى القاهرة وذهبت إلى مجلس الوزراء محتجة على تصرف وزير الداخلية . وخطب عبد الفتاح حسن (باشا) وزير الشؤون الاجتماعية هذه القوات قائلا إن الوزراء مستعدون لتعريض صدورهم لرصاص الانجليز . واستمرت مظاهرة بلوك النظام فذهبت إلى قصر عابدين تعلن استياءها .

وانتهزت طائفة من المخربين اضطراب النظام فانتشرت فى القاهرة توقد النار فى متاجرها وفنادقها وملاهيها على نحو لم يعرف تاريخ مصر الحديث له مثالا . وشجعهم على ذلك أن رأوا البوليس متقاعساً عن مقاومتهم أو القبض على أحد منهم . بدأوا جرائمهم باحراق (كازينو أوبرا) فى ميدان الأوبرا ، فلم يتعرض لهم أحد ، رغم وجود البوليس على مقربة منهم . ثم امتد نشاطهم المخرب فأحرقوا متجر شيكوريل بشارع فؤاد ، وفندق شبرد ذا السمعة العالمية ، وانتشروا ها هنا وهناك وفى كل مكان من أرجاء العاصمة حتى بلغوا شارع الهرم يحرقون ويخربون إلى ساعة متأخرة من الليل .

وكان فؤاد (باشا) سراج الدين فى شغل هذا الصباح بأمر خاص هو مشترى عمارة لنفسه من شخص يدعى عريضة . فلما فرغ من ذلك حوالى الظهر وعرف بما هو حادث من الاحراق والتخريب ، ومن قعود رجال البوليس عن أداء واجبهم بسبب ما أصاب زملاءهم فى الاسماعيلية نتيجة لأوامره ، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام . وكان ضباط الجيش مدعوين يومئذ إلى مأدبة ملكية احتفاء بمولد ولى العهد ، فأمر الملك قائد القوات المسلحة بإنزال الجيش فى شوارع العاصمة . ولم يلبث البغاة حين رأوا قوات الجيش تحتل الميادين أن اختفوا فجأة فلم يبق لهم من أثر .

وزارة تنتهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة الفادحة لا يمكن أن تبقى فى مناصبها ، ولذلك أقيلت . ولكن من ذا يحل محلها ؟ أهى أحزاب المعارضة وزعماؤها هم

الذين قدموا الكتاب الذى اعتبره الملك مهيناً له ؟ ! كلا ! .. بل عهد إلى على ماهر (باشا) بتأليف الوزارة وطلب اليه أن يدعونا للاشتراك معه أفراداً معينين بالاسم ، لا أحزاباً ولا ممثلين لأحزاب . وكان المنتسبون إلى الأحزاب ، والذين أريد اشتراكهم فى الوزارة بأشخاصهم لا يزيد عددهم عن خمسة أو ستة ، فى وزارة أريد أن تشتمل على ستة عشر إلى عشرين وزيراً .

وتداولت الرأى مع دسوقى (باشا) أباظه ثم مع إبراهيم (باشا) عبد الهادى وأحمد خشبه (باشا) ، وانتهينا إلى أن الخير فى ألا نلبى الدعوة . وخاطبنى حافظ عفيفى (باشا) تليفونياً يطلب إلى أن أسهل مأمورية على (باشا) ماهر ، ويذكر أنه قضى يومين حتى أقنع الملك بتأليف وزارة مستقلة . قلت : ما دام الأمر كذلك فلتكن الوزارة مستقلة بالفعل ، فاذا احتاج الأمر إلى معاونتنا إياها من بعد ، واقتنعنا بضرورة ذلك سهل التكييف القانونى لهذا الوضع .

وكان على (باشا) ماهر فيما ظهر لى من حديثه ميالا لإشراك الأحزاب المعارضة معه ؛ بل لقد قال لى : من ذا تمثل الوزارة المستقلة ؟ . . لكنه ألف وزارة مستقلة حين رأى أن اشتراك الأحزاب فيها غير مقبول ، وتقدم بها إلى البرلمان .

لم يطل عمر هذه الوزارة غير خمسة أسابيع . فقد ظن على (باشا) ماهر أنه يستطيع أن يجمع حوله الأحزاب كلها قبل أن يحدد التحقيق المسؤوليات فى حريق القاهرة ، وقبل أن يحل مجلس النواب ، مكتفياً باقناعه هو بأن فى اجتماع الأحزاب حوله خيراً لمصر كبيراً ، متناسياً أن بينها من أسباب الخصومة والتنازع ما يجب التغلب عليه بادئ الأمر . وكان أول ما صنعه فى سبيل ما ظن أنه يجمع به الكلمة أن تقدم إلى البرلمان مثنياً على « سلفه العظيم مصطفى النحاس (باشا) » ، معلناً أنه سيسير على خطته ونهجه . فيم إذن كانت إقالة النحاس (باشا) ؟ ! . . . واغتبط الوفد بما سمع من ذلك ، وأعلن تأييده لعلى ماهر (باشا) فى حدود هذه السياسة .

وأراد على (باشا) أن يظهر شيئاً من الاستقلال عن القصر . كنت عنده يوماً وسمعته يجيب على دقة تليفون ، وفهمت من جوابه أنه كان يخاطب القصر ، وأغلب الظن أن يكون المتكلم رئيس الديوان ، وكان مما أجاب به على (باشا)

ماهر وسمعته أنا قوله : لا . لا . إذا كان الأمر كذلك فابحثوا عن غيرى . ! وبعد ثلاثة أسابيع من تأليف الوزارة بدأت الأحاديث تجرى بأن القصر غير راض عن سياستها . وسألت يوماً : أفى النية تعديلها ؟ قيل لى : كلا . بل تغييرها .

وفى اليوم الأخير من شهر فبراير طلب على (باشا) ماهر مقابلة الملك ، فلم يجب طلبه ، بل قيل له : إن كان لديك ما تريد أن تقوله فرئيس الديوان عندك . فذهب الرجل إلى القصر يحمل استقالة الوزارة . وقبلت هذه الاستقالة فور تقديمها .

وعهد الملك إلى نجيب (باشا) الهلالى فى تأليف الوزارة فألفها مستقلة كذلك . وكان نجيب (باشا) وفدياً ثم اختلف مع الوفد وأبى الاشتراك مع النحاس (باشا) فى وزارته الأخيرة . لذلك كان برنامجه صريحاً فى الطعن على الوفد وسياسته ، وفى ضرورة حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وقد زرته غداة وزارته مهنئاً وأبديت له استعدادى لمعاونته بالرأى ، فكان جوابه أنه سيشاورنى فى خطة العمل بعد أن يخف ضغط المهنئين . وانقضت الأسابيع بعد ذلك ولم يتصل بى ولا بأحد من رجال الأحزاب ، لأن الملك أظهر عدم رضاه عن هذا الاتصال .

وكان التفاهم بين الهلالى (باشا) وبين القصر يبدو كلما توالت الأيام صريحاً قوياً . وكان لهذا التفاهم أثره بطبيعة الحال فى إعراضه عنا وعدم اتصاله بنا . وانقضى شهر وتبعه شهر آخر والوزارة تجرى على سياسة غير مفهومة لنا ، ولا تعنى بالتفاهم معنا . وانتهى ذلك بطبيعة الحال إلى تخلينا عن تأييدها وإن لم ننتقل لمعارضتها معارضة مكشوفة . وتنصف الشهر الثالث منذ تأليف الوزارة وهى تبدو مكتفية بتأييد القصر لها ورضا الملك عنها . وفى النصف الأخير من ذلك الشهر الثالث جمعت المصادفة بينى وبين الدكتور حافظ عفيفى (باشا) رئيس الديوان فى « كلوب محمد على » فأخذ يسألنى عن السبب فى موقفنا غير الودى من الوزارة وفى امتناعنا عن إسداء المشورة لها . قلت : لأن رئيسها لم يخاطبنا من يوم تأليفها ، بل وقف منا موقف المتجاهل وجودنا . وانتهى رئيس الديوان إلى اجتماعى أنا وابراهيم (باشا) عبد الهادى برئيس الوزارة فى بيت حافظ (باشا) بعد أيام قليلة من

هذا الحديث .على أن اجتماعنا هذا كان قليل الثمرة . واجتمعنا فى دار رئيس الديوان مرة أخرى أسفرت عن النتيجة التى أسفر عنها اجتماعنا الأول .

وفى الأيام الأخيرة من شهر يونيو بعث نجيب (باشا) الهلالى من أخبرنى أنه يريد أن يرانى بالاسكندرية . وذهبت اليه يوم الخميس ٢٦ يونيو فتحدث إلىّ فى شؤون شتى كان أهمها أن لديه معلومات وثيقة عن أن كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) وانطون بولى سكرتير الشؤون الخصوصية للملك اجتمعوا بباريس ، وأن مليوناً من الجنيهات أو من الفرنكات السويسرية دفع من جانب عبود (باشا) للتخلص من الوزارة . ورجوت لرئيس الوزارة أن يتغلب على هذه المؤامرة التى يحدثنى عنها ، وعدت إلى القاهرة فى اليوم نفسه .

بعد أربع وعشرين ساعة من عودتى إلى القاهرة انتشر النبأ بأن الهلالى (باشا) يستقيل . وتأكد هذا النبأ ضحى السبت ٢٨ يونيو . وفى مساء ذلك اليوم عهد الملك إلى حسين سرى (باشا) بتأليف الوزارة . وعجبت لهذا النبأ لما أعلمه من أن الثقة مفقودة بين رئيس الديوان وبين سرى (باشا) ، ولأن الملك لم يكن يطمئن إلى سرى (باشا) منذ زمن غير قليل .

وأخذ سرى (باشا) صبح الغد يستدعى من يعاونونه فى الوزارة . وفى الساعات الأولى من المساء علمت أنه لم يتمكن من تأليف الوزارة ، وأن الملك عهد إلى بهى الدين بركات (باشا) فى تأليفها ، وطلب رئيس الديوان إلى بهى الدين (باشا) أن يذهب إلى الاسكندرية لهذا الغرض . لكن المهتمين بالأنباء عرفوا فى ساعة متأخرة من الليل ، وعرف الجمهور فى الصباح ، أن المراسيم صدرت بتأليف وزارة حسين سرى (باشا) ، وبأن كريم ثابت (باشا) وزير دولة فيها .

كان الخاصة يهمسون فى الأشهر الأخيرة باتجاهات لبعض ضباط الجيش ليس يسمها الولاء الخالص للملك . ولم يدر بخاطر أحد مع ذلك أن يكون لهذه الاتجاهات أثر تخشى مغبته . فقد أغدق الملك على الجيش من العطف ومن الميزانية ما جعل الناس يظنون بأن الجيش حصن الملك المكين . أما هؤلاء الضباط الذين تغيروا على سنة الولاء ، ودعوا أنفسهم الضباط الأحرار ، فأخذوا يوزعون الفينة بعد الفينة منشورات سرية يشيرون فيها إلى حرب فلسطين

وإلى الأسلحة والذخائر الفاسدة التى كانت ترسل إلى المقاتلين هناك، وإلى الفساد الذى استشرى فى الجيش كما استشرى فى غير الجيش من مرافق الدولة وهيئاتها ونظامها . وتزايد الهمس ولم يزد مع ذلك عن أنه الهمس حتى لفتت الأنظار ظاهرة كان لها فى نظر هؤلاء الخاصة مغزاها .

ذلك ما حدث فى نادى الضباط . ويقع هذا النادى بحى الزمالك فى دار ذات حدائق كانت من قبل سكناً خاصاً للسردار الانجليزى للجيش المصرى . فلما أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، ثم قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، بقيت هذه الدار خالية حتى أمر الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ، أن تكون نادياً للضباط . وكان للنادى مجلس إدارة ورئيس ينتخبهم الضباط من بينهم . وكان المفهوم أن الانتخابات مظهر فقط ، وأن الأوامر كانت تصدر من القصر بأسماء الأعضاء واسم الرئيس فلا يناقشها أحد ، ولا يخالفها حين الانتخاب أحد ، لأنها أوامر القائد الأعلى ، ومخالفة القائد الأعلى لا تجوز فى حكم العسكرية .

وقد اختص الملك هذا النادى بالكثير من عنايته ورعايته ، وكان يزوره بين حين وحين ، ويتحدث إلى الضباط وإلى من يحضر من زوجاتهم فيه حديثاً تشوبه المودة ، بل كان لا يأبى أن يمزح مع الضباط ويسألهم عن آخر نكتة وإن أباها مألوف الأدب والذوق ، فاذا ذكرت أمامه قهقه ضاحكاً منها ، وأظهر اغتباطه بها وبقائلها .

واختص الملك اللواء محمد حيدر (باشا) بعطفه الخاص فى السنوات الأخيرة . وكان حيدر (باشا) مديراً لمصلحة السجون التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، ثم رقى سنة ١٩٤٤ وكيل وزارة للسجون ، ثم عين وزيراً للحربية فى وزارة النقراشى ونقلت مصلحة السجون معه من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الحربية . وقال بعضهم إن السبب فى هذا النقل الذى لا مسوغ له أن حيدر (باشا) كان يأمر بتشغيل المسجونين مجاناً فى مزارع الملك وأعماله الخاصة . وعين حيدر (باشا) كذلك ياوراً خاصاً للملك ، وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير .

وكان حيدر (باشا) ينتخب فى كل عام رئيساً لنادى الضباط بأمر الملك.

فلما اشتد ساعد الضباط الأحرار فكروا فى تغيير إدارة النادى وفى إسناد رياسته إلى رجل منهم . وتم لهم ما أرادوا وانتخب اللواء محمد نجيب (بك) رئيساً للنادى.

ماذا يعمل الملك إزاء هذه المخالفة الصارخة لأوامره الصريحة ؟ أيدعها تمر حتى تسكن العاصفة ثم يجد للموقف حلا ؟ كلا ؛ بل اعتبر ما حدث تحدياً له تجب مقاومته . فأصدر أمره بوصفه القائد الأعلى فألغيت هذه الانتخابات فكان إلغاؤها ظاهرة أشهدت الناس جميعاً على أن الجيش منقسم فى ولائه للملك، وأن هؤلاء الضباط الأحرار أصبح لهم من النفوذ بين زملائهم ما يجب أن يحسب حسابه . أليس الجيش هو السند الذى يعتمد الملك عليه لتوطيد ما يسعى اليه من دعم سلطانه المطلق ؟ أولا يحسب الساسة جميعاً حساب الجيش ويخشون نتائج انتقاضه، وما قد يجر اليه هذا الانتقاض، إن حدث، من تدخل الانجليز لإعادة نفوذهم ، بل لإعادة قواتهم إلى القاهرة وإلى الأراضى المصرية كلها ؟

ولاحظ الأجانب انقسام الجيش فى ولائه للملك أكثر مما لاحظه المصريون وقدروا لنتائجه .

روى لى الأستاذ محمود عزمى أنه تحدث وهو فى أمريكا فى شتاء ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، إلى سياسى امريكى ، وأن الحديث تطرق إلى اعتماد الولايات المتحدة على الملك فى تنفيذ سياستها فى مصر والشرق الأوسط ، وأن هذا السياسى الأمريكى عاد إلى الأستاذ محمود عزمى بعد أسبوعين أو نحوهما وقال له : إنى أحمل اليك نبأ هاماً . لقد عدلت وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاعتماد على الملوك فى الشرق الأوسط . ولم يذكر لى الأستاذ عزمى أكثر من هذه العبارة فى هذا الصدد ، وإن رتب عليها ما رتب من استنتاج .

وظلت المعركة الخفية قائمة بين الضباط الأحرار والقصر ، وازداد حديث الناس عنها بعد انتخابات نادى الضباط وإلغائها . وقيل فيما بعد إن حيدر (باشا) نبه الملك إلى ضرورة العمل لتلافيها فلم يأبه لتنبيهه .

وبدأ سرى (باشا) بعد أسبوعين من تأليف وزارته يشعر بهذه الخطورة وينبه الملك اليها . وبعد ثلاثة أسابيع اقترح على الملك أن يعين اللواء محمد (باك) نجيب وزيراً للحربية ، واعتبر ذلك علاجاً للحالة يتلافى به تفاقم الخطر مؤقتاً حتى يستطيع معالجته . لكن الملك رأى فى اقتراح رئيس وزارته ضعفاً يغرى هؤلاء

الضباط الأحرار بالمغالاة فى نزعتهم فلم يقبل اقتراحه تعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية . عند ذلك قدم سرى (باشا) استقالته وأصر عليها رغم تعيير الملك إياه بأن فراره بالاستقالة جبن لا يليق برئيس وزارة .

وعرف الضباط الأحرار ما حدث فأيقنوا أن الموقف بينهم وبين الملك أصبح حاسماً ، وأنه إن ظفر بهم حوكموا بتهمة الخيانة لا ريب ، هـذا إذا لم يُغتالوا بليل ويقضى على حياتهم ثم لا يعرف أحد مصيرهم . لذلك لم يلبثوا حين قدم سرى (باشا) استقالته أن اجتمعوا وأن قرروا انتزاع الموقف من يد الملك ليأخذوه بيدهم . فالمسألة الآن بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت . وخير أن يموتوا كراماً فى معركة إذا هم لم ينتصروا . فان انتصروا آل الأمر اليهم وأنقذوا رؤوسهم .

أما الملك فعهد بتأليف وزارة جديدة إلى نجيب الهلالى (باشا) . واقترح الهلالى (باشا) ما اقترحه سرى (باشا) من تعيين اللواء محمد نجيب (بك) وزيراً للحربية . لكن الملك استدعى اسماعيل (بك) شيرين ، زوج أخته (الأميرة) فوزية ليكون وزيراً للحربية . ولم يعلم الهلالى (باشا) بما اعتزمه الملك إلا حين رأى إسماعيل (بك) شيرين فى القصر فى الموعد المعين لحلف الوزراء اليمين بين يدى الملك . ولم يجد الهلالى (باشا) فى نفسه القوة ليرفض تأليف الوزارة لأن اقتراحه الخاص بوزير الحربية رفض . وتألفت الوزارة كما أراد الملك أن تتألف.

لم أكن بمصر حين حدثت هذه التطورات السريعة الأخيرة . فقد سافرت أصطاف بلبنان يوم ٢٠ يوليو ونزلت برمانا . وفى يوم ٢٢ يوليو سمعت إذاعة الراديو تعلن استقالة سرى (باشا) وعهد الملك إلى الهلالى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . وعجبت لمـا حدث رغم عهدى الطويل بما يقع فى مصر من عجائب . وخرجت صبح الثالث والعشرين من يوليو للرياضة ، فلما عدت لموعد الغداء رأيت فتاة لبنانية تقيم بالفنـدق الذى نقيم به وتنزل كل صباح إلى بيروت لعملهـا فى أحد البنوك ، وألفيتها تقول إنها سمعت فى الاذاعة أن الجيش المصرى وضع يده على أداة الحكم ، وأن وزارة الهلالى (باشا) قدمت استقالتها ، وأن الملك عهد إلى على (باشا) ماهر بتأليف وزارة جديدة نزولا على إرادة الجيش . وسرعان

ما أكدت لى إذاعة القاهرة التى سمعتها بالفندق بعد تناول طعام الغداء هذا النبأ .

وصعدت إلى غرفتى لغفوة الظهيرة فاذا النوم يجفو جفنى ويذرنى مفكراً فيما حدث وفى واجبى إزاءه .

ولقد عدت إلى التفكير فى هذه الأحداث بعد ذلك غير مرة . وتحدثت فى مقدماتها وأسبابها مع غير واحد من أصدقائى وزملائى . على أننى كنت فى الساعات التى تلت ورود هذا النبأ إلى لبنان أكثر اشتغالا بما يجب علىّ إزاء هذا الانقلاب المفاجئ . لقد كنت معتزماً الإقامة بمصيف شهرين أستجم أثناءهما لأواجه أحداث العام المقبل ، وها هى ذى الأحداث تسبق كل ما توقعت . أترانى أعود إلى مصر لأكون على مقربة من مسرحها ؟ وما فائدة عودتى وقد ألف على (باشا) ماهر الوزارة فرضى الجيش ونزل الملك على الحكم ؟ لكن اللواء محمد نجيب (بك) أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ، فلم يسع الملك إلا أن يعزل حيدر (باشا) من هذا المنصب وأن يقر تعيين اللواء نجيب (بك) وأن ينعم عليه برتبة الفريق . الجيش إذن أصبح صاحب السلطان ، أما والأمر كذلك فلن يغير رجوعى إلى مصر ما هو حادث ، ولن أسلطيع ولن يستطيع الأحرار الدستوريون شيئاً . وجفوت فراشى وعـدت أسمع إذاعات القاهرة وبينها نشرة الجيش يطمئن بها الناس ويدعوهم إلى الهدوء والسكينة وينذر بها من يحاولون الصيد فى الماء العكر ، ويطمئن الأجانب بنوع خاص على أرواحهم وأموالهم .

وانقضى الليل وأنا فى ترددى . فلما أصبحت وصلتنى قبيل الظهر برقية من الاسكندرية بتوقيع دسوقى أباظه (باشا) يطلب فيها باسم الأحرار الدستوريين عودتى اليهم للتشاور فى الموقف . وأزالت هذه البرقية ترددى فحجزت مكاناً على الطائرة وبلغت الاسكندرية والتقيت بدسوقى (باشا) وبسائر إخوانى هناك . وفى الغد قابلت على (باشا) ماهر وفهمت منه أنه لا يعرف إلى أى مدى تقف مطالب الجيش . فقد طلبوا إلى الملك أن يعزل كثيرين من رجال حاشيته وفى مقدمتهم كريم (باشا) ثابت الذى ثار استجواب مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٥٠ حول اسمه فكانت النتيجة أن عزل الملك رئيس الشيوخ من رياسته ، وأن أسقطت عضوية تسعة عشر من أعضاء المجلس بينهم رجال ذوو قدر ومكانة . وقد

حاول الملك المماطلة ثم عزل رجال حاشيته وعزل كريم ثابت نزولا على إرادة الجيش حين رأى المماطلة . غير مجدية نفعاً .

وطلب إلىّ أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونياً صبح ٢٦ يوليو أن أحضر اجتماعاً بمنزله حضره لطفى (باشا) السيد ، وابراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأحمد (باشا) خشبه وعبد السلام (باشا) الشاذلى ، وطه (باشا) السباعى ، ومحمود (بك) محمد محمود ، فلما لقيتهم هناك سألونى رأيى فى زيارة اللواء نجيب (بك) بمعسكر مصطفى (باشا) بالاسكندرية تأييداً لحركة الجيش ، فوافقت ودعوت دسوقى أباظه (باشا) وأحمد على علوبه (باشا) فانضما الينا وذهبنا جميعاً إلى المعسكر وقابلنا اللواء نجيب (بك) . وتكلم لطفى (باشا) السيد باسمنا جميعاً معرباً عن تأييدنا حركة الجيش ، ورد نجيب (بك) بأن الجيش إنما ينفذ السياسة التى نادينا بها خلال السنتين الأخيرتين وأنه مغتبط بتأييدنا له .

وخرجنا من المعسكر فعلمنا أن اللواء نجيب (بك) إنما جاء من القاهرة إلى الاسكندرية تصحبه الطائرات التى ملأت جو الاسكندرية أزيزاً مزعجاً منذ الصباح الباكر لدعوة الملك إلى التنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد أو لخلعه إن هو لم يقبل التنازل .

والخطاب الذى بعث به اللواء نجيب إلى الملك يدعوه فيه إلى التنازل عن العرش لولده ، وإلى مغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه — يوم ٢٦ يوليو — والأمر الملكى بالتنازل عن العرش ، وثيقتان تاريخيتان جديرتان باثباتهما هنا .

أما الوثيقة الأولى فتجرى بالنص الآتى :

« من الفريق أركان الحرب محمد نجيب — باسم ضباط الجيش ورجاله ، إلى جلالة الملك فاروق الأول

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف المـــاجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك ، قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

توقيع

محمد نجيب

فريق أركان حرب

الاسكندرية فى يوم السبت

٤ من ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)

وأما الأمر الملكى بالتنازل عن العرش فنصه ما يأتى :

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لمـــا كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبتغى سعادتها ورقيها ، ولمـــا كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ، ونزولا على إرادة الشعب :

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد ، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ « فاروق »

(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢)

ترى ؛ ألم يدر بخاطر فاروق أن يقاوم الجيش ويرفض التنازل عن العرش ؟ إن له لحرساً ملكياً مسلحاً بخير من تسليح الجيش يستطيع المقاومة . فهل حاول هذا الحرس المقاومة بالفعل صبح ذلك اليوم السادس والعشرين من يوليو ؟ قيل إنه تبودلت بينه وبين الجيش الذى حاصر قصر رأس التين طلقات نارية . لكنها لم تزد على أن كانت طلقات فردية قليلة لا تقاس إلى ما يحدث بين قريتين صغيرتين من قرى الصعيد يقع بينهما نزاع على أمر ما ، فيأخذ رجال كل من القريتين سلاحهم ويلتقيان . ولم يذكر أحد فيما سمعت من الأحاديث التى رويت عن هذه الساعات الحاسمة من حياة فاروق أنه فكر فى النزول بنفسه إلى الحرس وفى قيادة معركة ينتصر فيها أو ينهزم ، بل كل ما قيل إنه هدد بأن يصدر أمره إلى الحرس أن يقاوم ، فلما قيل له إن ذلك معناه أنه يعرض حريته بل حياته للخطر أذعن وقبل التنازل عن العرش .

وكان موقفه هذا منطقياً متسقاً مع تصرفاته منذ بدأت حركة الجيش فى القاهرة فجر الثالث والعشرين من يوليو ، بل من قبل أن تبدأ هذه الحركة بزمن غير قليل . لقد بدأت اتجاهات الضباط الأحرار فأبدى من عدم الاكتراث لها مايكاد يبلغ حد الاستهتار . فلما عرضت عليه معالجتها بتعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية رفض تعيينه ولم يفكر مع ذلك فى أن يتخذ أى احتياط لما عساه يترتب على هذا الرفض . فلما استقال سرى (باشا) وتألفت وزارة الهلالى (باشا) على النحو الذى أسلفنا كان الأمر بين الملك والضباط الأحرار قد بلغ مبلغاً يقتضى بعد النظر وسلامةُ التقدير توقع نتائجه . فلما بدأت حركة الجيش بالقاهرة واعتقل القائمون بها رؤساءهم وزملاءهم فى الجيش ممن لم يكونوا محل ثقتهم ووضعوا يدهم على دار الاذاعة ، وأعلنوا أن الأمر أصبح بيدهم ، لم يفكر الملك ولم تفكر وزارة الهلالى (باشا) فى اتخاذ إجراء حاسم لمواجهة ماحدث ، بل سافر مرتضى المراغى (باشا) وزير الداخلية ، والذى كان وزيراً للحربية فى وزارة الهلالى (باشا) الأولى ، وطلب إلى اللواء نجيب (بك) أن يحضر اليه ، فأبى وطلب إلى الوزير أن يحضر هواليه فى ثكناته ، أى فى المقر الجديد للسلطان والحكم . وقدر الوزير أنه إذا ذهب أضاع هيبة الوزارة ، وأنه قد يعتقل كما

اعتقل الضباط غير المشتركين فى الحركة ، ففر عائداً إلى الاسكندرية ناجياً بنفسه . وطلب الجيش إلى الملك إسناد الوزارة إلى على ماهر (باشا) ، فاستقالت وزارة الهلالى (باشا) بعد ساعات من تأليفها وألف على ماهر (باشا) وزارته . بذلك أصبح السلطان المدنى والسلطان العسكرى بيد الضباط المنقضين على الملك ، ولم يبق إلا حاشيته وحرسه . وطلب هؤلاء الضباط عزل المقربين إلى الملك من رجال الحاشية فعزلهم . وفى الصباح الباكر من ٢٦ يوليو زحفت فرق الجيش الموالية للضباط الأحرار إلى الاسكندرية وحاصرت قصر رأس التين ، وقام سلاح الطيران بمناورات مزعجة هدت ما كان باقياً من أعصاب الملك ، فكان طبيعياً ألا يفكر فى مقاومة الحرس للجيش ، وأن يسلم بالتنازل عن العرش لولده .

كانت المناورة التى قام بها سلاح الطيران تعزيزاً للجيش الزاحف لحصار القصر مزعجة بالفعل . استيقظت بالاسكندرية صباح السادس والعشرين من يوليو فاذا بى أسمع أزيز الطائرات الحربيـــة المزعج يملأ جو الثغر وينذر بحادث جلل . وذكرت إذ ذاك كيف كان سلاح الطيران الملكى موضع العناية الفائقة من فاروق ، ظناً منه أنه بهذا السلاح وبسائر أسلحة الجيش يستطيع أن يجعل يده على الشعب المصرى العليا ، ناسياً أنه : «ما من يد إلا يد الله فوقها» . واستمر الأزيز المزعج يملأ جو الاسكندرية زمناً غير قصير . وفى هذه الأثناء كانت قوات «السوارى» بمصطفى باشا ودباباتها تحاصر القصر ، وفيه زوجة فاروق الشابة وبناته الثلاث وابنه الطفل يحيطون به . أتراه فى موقفه ذاك ، وقد سمع من أزيز الطائرات المزعج ما سمعت ، وعرف من تحركات الجيش وحصاره القصر ما لم أعرف ، يفكر فى أمر الحرس بالمقاومة ويأمن أن يطيع الحرس أمره ؟ وهل تراه يفكر فى أن ينزل إلى الحرس يحرضهم ويتقدمهم ويترك وراءه هاتيك النسوة وهذا الطفل ويعرض نفسه للموت . ذلك ما لم يتسق ومنطقه وتصرفاته فى الأيام الثلاثة التى سبقت هذا اليوم التار يخى الحاسم . ولذلك ألقى بكل سلاح واستسلم وتنازل عن العرش .

ولم تكن تصرفاته فى هذه الأيام الثلاثة هى وحدها التى أدت إلى هذه النتيجة . فلو أن الجيش شعر بأن للملك فى الشعب سنداً قوياً ، وأن إكراهه على

التنازل عن العرش يقابل بموجة من الاستياء ، لتردد الضباط الأحرار قبل أن يقدموا على ما أقدموا عليه . لكن الملك خاصم ما سوى الوفد من الأحزاب على أثر الاستجواب الخاص بكريم ثابت والأسلحة الفاسدة خصومة ضاعفها فى نفسه هذا الكتاب الذى بعثوا به اليه فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، والذى أثبتنا نصه فى هذا الفصل ؛ وقد أصر الملك على هذه الخصومة إلى النهاية . ثم إنه أقال الوزارة الوفدية على أثر حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . ومن يومئذ إلى أن حدثت حركة الجيش عين وزارة على ماهر (باشا) ثم اضطرها للاستقالة ، وعين وزارة نجيب الهلالى (باشا) فاستقالت حين علمت أن حاشيته تعمل على خروجها من الحكم ، ثم عين وزارة حسين سرى (باشا) ، وهو يعلم ، وسرى (باشا) يعلم أن التعاون بين الملك وأية وزارة أمر غير ميسور ، لأن الملك يريد أن يستأثر بالأمر ولا يدع للوزارة من حرية التصرف شيئاً . بذلك فقد الملك تأييد الشعب بكل طوائفه وأحزابه ، وبذلك شعر المحيطون به ، وشعر الحرس الملكى نفسه ، بالفراغ الذى ضرب نطاقه حول الملك وعزله عن الشعب عزلا تاماً .

ربما غاب عن تصور الملك ما يؤدى اليه هذا الفراغ ، اقتناعاً منه بأن ما أفاءه على الجيش من عطف ومن رتب وترقيات يكفى ليكفل له البقاء على عرشه . لكن العجيب أن يغيب أثر هذا الفراغ عن رجال الحاشية وعن بطانة الملك وخاصته . فليس عسيراً أن يدرك مشتغل بالشئون العامة أن الأنصار الذين يكسبهم بالمال والمنافع لا يقامرون بحياتهم ، بل لا يقامرون بمنافعهم ، إذا رأوا خطراً يهدد الحياة أو المنافع . وقد رأى فاروق بنفسه كيف انفضت فرق القمصان الزرقاء عن الوفد لأول ما زالت حكومته . فأما الأنصار المستعدون للتضحية فهم أولئك الذين ينصرونك إيماناً بفكرة واقتناعاً بأنك تمثل هذه الفكرة لذاتها ، لا لمغنم تجره من ورائها . أما وقد غاب ذلك كله عن فاروق وحاشيته وخاصته ، فقد كان طبيعياً أن تجرى الأمور كما جرت ، وأن يوقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش حين رأى أن عدم توقيعها يعرضه لما هو شر من التنازل عن العرش .

هذا هو التفسير المنطقى لموقف فاروق فى تلك الأيام الثلاثة الأخيرة ،

ولموقفه يوم ٢٦ يوليو حين أريد على التنازل عن عرشه ، كما يشهد به سياق الحوادث . صحيح أن قوماً يذكرون ما كان يقوله فاروق فى بعض سهراته من أنه لن يبقى من الملوك عما قليل إلا ملك إنجلترا وملوك ورق اللعب الأربعة ، ويرتبون على ذلك أنه كان يقدر المصير الذى آل اليه ، ولذلك صرف كل همه فى السنوات الست الأخيرة إلى جمع المـــال وإلى إيداع الملايين فى بنوك إيطاليا وسويسرا وغيرهما من بلاد أوربا وأمريكا احتياطاً لهذا اليوم الذى صار اليه ، ثم يؤيدون رأيهم بقبول فاروق التنازل عن العرش من غير مقاومة . ولو أن هذا الرأى كان صحيحاً لمـــا لجأ فاروق إلى مخاصمة الأحزاب المصرية والساسة المصريين والشعب المصرى ، ولم يكن أحد منهم يقاوم نزعاته فى جمع المـــال مقاومة تذكر . ولو أنه فعل لطال عهده على العرش أكثر مما طال ، ولجمع من المال أكثر مما جمع ، ثم لنزل عن العرش تاركاً وراءه من يذكره بالخير . ولقد جمع والده الملك فؤاد من المـــال مثل ما جمع هو ، وترك وراءه يوم مات من يذكر له أعمالاً طيبة قام بها لخير البلاد ، رغم نزعته إلى جمع أكبر قسط من السلطان فى يده .

ويقال إن فاروق سلم فى أقرب المقربين اليه من رجال حاشيته حين طلب اليه عزلهم لأنه كان مستعداً للتسليم بكل شىء مقابل بقائه على العرش يملك ولا يحكم . وما أظنه فكر فى هذا وهو فى غمرة الأيام الثلاثة الأخيرة من ملكه .

وقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش ظهر يوم السبت السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبقى أن يرحل عن البلاد فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . وقد خيره على ماهر (باشا) أن يسافر على طائرة أو على باخرة يختارها ، فطلب أن يسافر على اليخت الملكى (المحروسة) ، وطلب أن يصحبه فى سفره أفراد عينهم من رجال حاشيته ، فقبل الجيش سفره على (المحروسة) ولكنه لم يقبل أن يسافر معه أحد أيا كان من الحاشية . فلما كانت الساعة السادسة إلا دقائق ذهب إلى الرصيف الملكى ومعه بناته الثلاث من (الملكة) فريدة ، ومعه (الملكة) ناريمان وابنها الطفل (الملك) أحمد فؤاد ومربيته . وهناك وافاه على (باشا) ماهر ومستر چفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية

فى مصر . فلما كانت الساعة السادسة تماماً وافاه اللواء محمد نجيب (بك) ومعه بعض الضباط الأحرار يودعونه . وفى هذه اللحظة الأخيرة من ملك تولى فاروق فيه السلطة الدستورية خمسة عشر عاماً إلا ثلاثة أيام صافح فاروق نجيباً وقال له : وفقكم الله فى مهمتكم الصعبة .

وأقلعت (المحروسة) تقل فاروقاً ميممة إيطاليا كما يممها جَدّه له من قبل هو اسماعيل ، بعد ستة عشر عاماً حكم فيها مصر حكماً مطلقاً .

وبذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

مطبعة المقتطف
والمقطم
بالقاهرة

DUE DATE

MAY 3 1 1996

GL/Rec MAY 2 9 1996

Printed
in USA

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0045465347

962
H125

06995586
962.
H125 C1
MUDHAK IRATI

SEP 1 1 1957